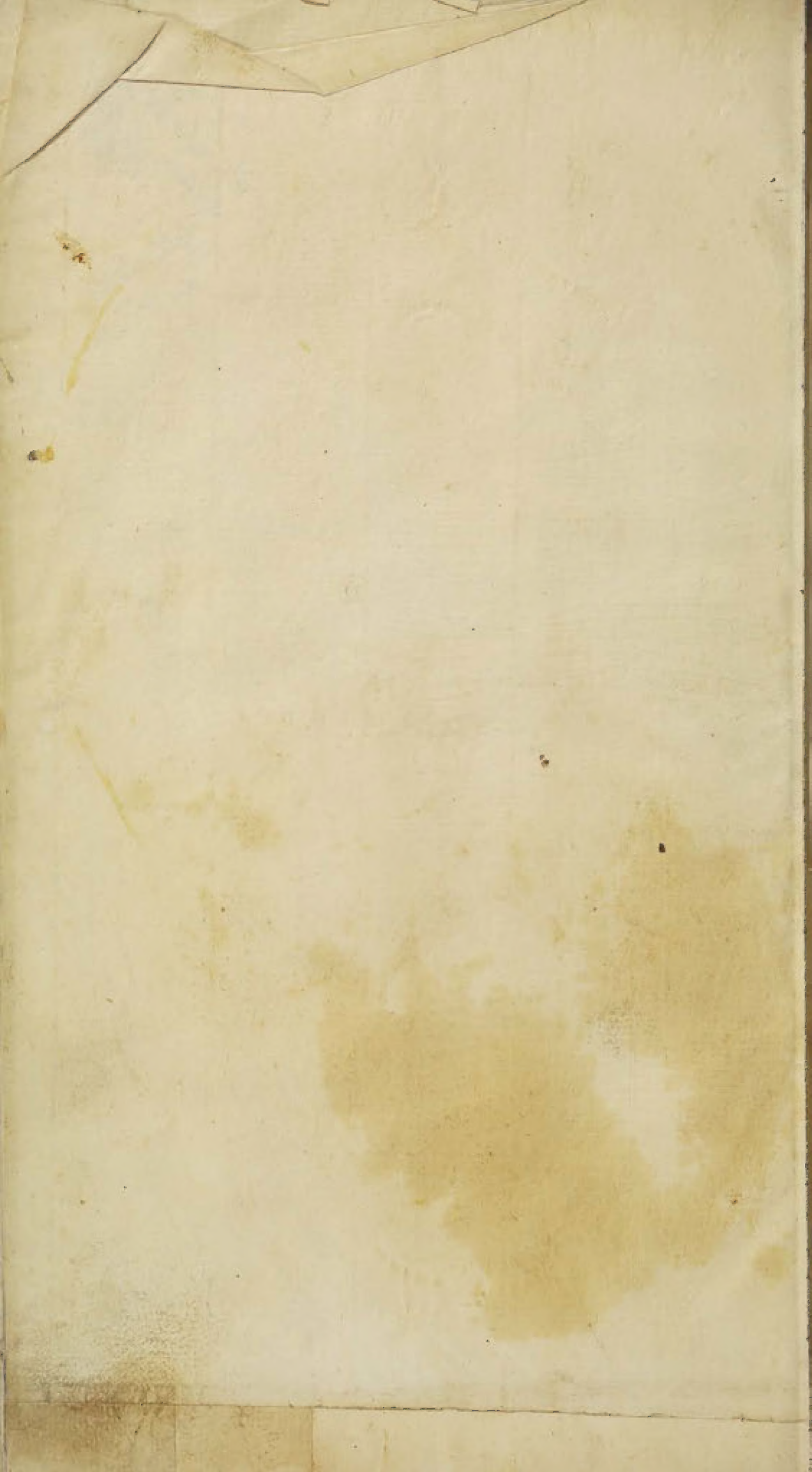


MS.-13

MS.—13

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
MCGILL
UNIVERSITY

152



هو الله والاسم
كتاب الذكر
على شجرة

مؤلف هذا الكتاب
الشهيد له ولقوله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرع الاسلام فسهل شرايعه للواردين واوضح اعلامه للمترادين واعتز اركاناه على
المعالمين وذلل سبله للطالبين احمده على عظيم احسانه وتبر بهائه واشكركم على جميل افضائه
امثانه حمل يكون لحقه قضاء والى قوايه مقربا وشكرا يصير اداءه وحسن مزيده موجبا واشهد ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له شهادة يواطئ فيها السر الاعلان ويوافق القلب اللسان واشهد ان محمدا عبده ورسوله
الى الخلق وداعيه باذنه الى الحق اخذاه من شجرة الانبياء وشكاة الضياء وذوابة العلياء وسرة البطحاء
صلى الله عليه وآله على اهل بيته العجايب موضع سره ولجأ امره وعيبة علمه وموئل حكمه وكهوف كبره
جبال دينة صلوة لا انقطاع لامدها ولا احصاء لعدد ها **اما بعد** فهذا كتاب ذكرى الشيعة
في احكام الشريعة اوردت فيه ما صدر عن سيد المرسلين بواسطه خطائهم المعصومين وما دل عليه
الكتاب المبين واجل المطهر في الحديث المشهور والدليل الماثور تجديد لمعاهد العلوم وتأكيد
لمعاهد الرسوم وتأييد المسائل الفقهية وتحليل الوسائل الشرعية تقربا الى الله باري البرية
والله المسئول ان يتفجع به الطالبين ويرشد اليه الراغبين ويجزل لنا من عطائه العليم فضله
الجسيم انه للحواد الكريم ذوالفضل العظيم وينتظمه مقدمة واقطاب اربعة **اما المقدمة** فيها
اشارات سبع **الاولى** هي الفقه لغة الفهم وهو العلم او جودة الذهن من حيث استعدادة لا
كتسابه العلوم وعرفا العلم بالاحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية لتفصيل السعد والافق
ومن هذا يعلم موضوعه وهو ما عليه دليله اعني فعل المكلف من حيث هو مكلف ومباذير هي
ما منه دليله اعني الكلام والاصول والعربية ومسائله وهي ماله الدليل اعني مطالبه المثبتة فيه
دعايته والمراد بالاحكام ما اقتضاه الخطاب وجودا وعدما ما هي من النقيض ولا او تحييين وهي
الوجوب والحرقه والندب والكرهه والاباحه ومنه يعلم رسومها والسببية والشرطية والصحة
والفساد ترجع الى الاقتضاء والتحيين ان جعلت احكاما والمراد بالشرعية ما استفيد من الشرع
اما بالنقل عن حكم الاصل او بالتقرير عليه فيدخل في ذلك ما علم بالدليل العقلي والمراد بالعلمية
ما يتعلق بالعمل من الفروع والمراد بالادلة التفصيلية المختصة بكل حكم على حدته ويقابلها
الاجمالية كقول المقلد هذا اتفق به المفتي وكل ما اتفق به فهو حكم الله في حق ولا حاجة الى اضافة غير

الى اضافة غير الضرورية الى التعريف لوجهها بالادلة من حيث ان الضرورية تقابل
 الاستدلال وان العلم بها وحدها لا يكون نقهالا من حيث كونها ضرورية بل من حيث
 ان الكل لا يصدق على الجزء واذا افسر العلم بالاعتقاد الجازم عن موجهه خرج سوال الظنون
 لدخولها فيه واذا قيل يجزئ الاجتهاد لم تكن لام الاحكام للاستغراق ولا يدخل المقلد لعدم
 استدلاله على الاعيان **الاشارة الثانية** يجب التفتة لتوقف معرفة التكليف الواجب
 عليه ولا يرد الذنب والمكره والمباح على عموم وجوب التفتة لان امتياز الواجب و
 الحرام انما يتحقق بمعرفة كل الاحكام او التكليف باعتقادها على ما هي عليه وهو موقوف
 على معرفتها ووجوب كفاية لقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين
 وللزوم المخرج المنفي بالقرآن العزيز وعليه اكثر الامامية وخالف فيه بعض قدامهم وفقهاء
 خلب رحمة الله عليهم نا وجبوا على العوام الاستدلال والتفتة بمعرفة الاجماع الحاصل من
 من مناقشة العلماء عند الحاجة الى الوقائع او النصوص الظاهرة او ان الاصل في المناقشة
 الاباحة وفي المضائق الضرورية مع فقد نص قاطع في مسنده ودلالته والنصوص محصورة و
 يدفع اجماع السلف والخلف على الاستفتاء من غير تكبر ولا تعرض لدليل بوجه من الوجوه
 وما ذكره لا يخرج عن التقليد عند التحقيق وخصوصا عند من اعتبر حجية خبر الواحد فان
 في البحث عند عرضنا عرضا **الاشارة الثالثة** يعتبر في الفقيه امور ثلثة عشرة قد نبه عليها
 في مقبول عمر بن حنظلة عن الامام الصادق ع انظر الى من كان منك قد روى حديثنا
 ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف احكامنا فارضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم
 بحكمانا لم يقبله منه فاما بحكم الله استخف وعليماردة وهو راد على الله وهو على حد
 الشرك بالله فاذا اختلفا في الحكم ما حكم به اعدلهما وافقهيهما واحدهما في الحديث وادعاهما
الامر الاول الايمان لقوله منكم لان غير المؤمن يجب التفتة عند خبره وهو نافي التقليد **الثاني**
 العدالة لذلك ايضا وعليه نبه بقوله اعدلهما **الثالث** العلم بالكتاب **الرابع** العلم بالنسبة
 ويكفي منهما ما يحتاج اليه ولو لمراجعة اصل جميع **الخامس** العلم بالاجماع والخلاف لتلافتي بما يحالفه
السادس العلم بالكلام **السابع** العلم بالاصول **الثامن** العلم باللغة والفهم والصرف وكيفية الاستدلال

وعلى ذلك دل بقوله وعرف احكامنا فان معرفتها بدون ذلك حال **التاسع** العلم بالناسخ والمنسوخ
والحكم والنسابة والظاهر والمأول ونحوها ما يتوقف عليه فهم المعنى والعلم بموجبها كالجمل والمبين والعام
والخاص **العاشر** العلم بالجرم والتعديل ويكفي الاعتماد على شهادة الاولين به كما اشتمل عليه كتب الرجال
اذ يتعذر ضبط الجميع مع تطاول الارض وفي الكافة ومن لا يخضر الفقه والتهذيب بلاغ وان بينا شافه الى
ذلك اشار بقوله وروى حديثنا **الحادي عشر** العلم بمقتضى اللفظ لغة وعرفا وشرعا **الثاني عشر** ان يعلم من
المخاطب ارادة المقتضى ان يخرج عن القرينة وارادة ما دللت عليه القرينة ان وجدت ليشق بمخاطبه وهو
موقوف على ثبوت الحكمة **الثالث عشر** ان يكون حافظا بمعنى انه اغلب عليه من النسيان لتعذر حمل الا **حكم**
من دونه والاولى جواز تجري الاجتهاد لان الغرض من الاطلاع على ما خذل الحكم وما يعجز عنه وهو حاصل وينبغي
وببعد تعلق غيره به فلا يلتفت اليه لقيام هذا الجوز في المجتهد المطلق وعليه نبه في مشهور ابن خلدون عن
الصادق ع انظر الى رجل منك يعلم شيئا من قضايانا فاجعله بينكم فانه قد جعلته قاضيا **الاشارة الرابعة**
يجب اجتهاد العاقل ومن قصر عن الاستدلال في تحصيل المفتى باذعان العلماء له واشتهار رقبته
فان تعدد وجبات العلم الادع كانهضه الحديث لزيادة الثقة بقوله فان تقابل والادع فا لا
تقليد العلم لان القدر الذي فيه من الورع يخرج عن الاقتحام على ما لا يعلم فيبقى ترجيح العلم سالما عن
المعارض وان استويا في العلم والورع فالاولى التخيير لفقد المرجح وان بعد وقوعه حتى منعه بعض **صولي**
لاستماع اجتماع اما متى الحزمة والحل فاذا اتبع عالما في حكم فله اتباع الاخرى غيره وليس له اتباعه في نقيضه
وربما قيل بجواز مح تساويهما في واقعة اخرى **الاشارة الخامسة** لا يشترط مشافهة المفتي في العمل بقوله
بل يجوز بالرواية عنه مادام جبا للاجماع على جواز رجوع الى الرواية الى الزوج العام اذا روى عن المفتي والعسر الذي
بالترام السماع منه وما يوجد في بعض عبارات لا يجوز الاقتفاء للعام بقول المفتي محمول على قصره في الحكم **الاشارة**
المفتي وهل يجوز العمل بالرواية عن الميت ظاهر العلماء المنع منه محتمل بانه لا قول له ولهذا ينبغي عقد الاجماع مع خلا
ميتا وجوزة بعضهم لا طباق الناس على النقل عن العلماء الماضين ولو وضع الكتب من المجتهدين ولا كثيرا من الارض
الامكنة تخلو عن المجتهدين ومن التوصل اليهم لم يلزم تقبل تلك الرواية لزم العسر المنفي واجيب بان النقل والتصنيف غير
طريق الاجتهاد ومن قصر فيهم في الحوادث والاجماع والخلاف لا للتقليد وينبغي جواز النقل عن المجتهد في زمان الغيبة ولا في
الاكتفاء بالكتابة مع امن التزوير للاجماع على العمل بكتب النبي والائمة ع في ان منهم وكان المعبر عن الافتاء وهو
حاصل بذلك **الاشارة السادسة** في قول جيز في الاصول تبعث المهمة على طلبه من مظانها وهي اربعة
احدها الكتاب هو الكلام المنقول لمصالح الخلق والايمان بسورة منه وينقسم لفظه الى حقيقة وهي اللفظ المستعمل
فيما وضع له في اصطلاح النحاطب كالسما والذات والصلوة ومجان وهو اللفظ المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح
النحاطب المتعلقة مثل جدل اريد ان يقض ومضمر هو ما دل الدليل على ارادته وتقديره في الكلام وهو وضع

صالح القرينة ومشتراكهم

مختصين

الحقيقة من فضاء واحد وضعا أو من حيث هو كذلك كالفردية فيجب بالنسبة لكل واحد من
 معنيين يكون هو القابل المشترك ومنقول وهو المستعمل في غير موضع كالألف مع الإعلانية ومع
 المرتجل والمراد هو اللفظ الدال على طلب الفعل مع الاستعلاء مثل اقيم الصلوة وكما هو في
 واستشهرين وأخرى وهو اللفظ الدال على طلب الكف مع الاستعلاء مثل لا تقرب الزنا ولا
 تقرب الأرض مرخا ومطوق وهو اللفظ الدال على الماهية لا بقيد مثل فغير رتبة من قبل أن يمتا
 وفريقين وهو مقابلة مثل ومن قبل أن يمتا خطأ فغير رتبة من بعد وعام وهو اللفظ المستعمل
 لجميع ما يصل إليه بوضع واحد مثل واقلوا المشركين حيث وجدوا من وخلص وهو مقابل مثل
 يأتيها الذئب قسم الليل الأقلين من ميين وهو المستعمل عن البيان مثل أموا الله من قوله
 ما الحق البيان مثل الصلوة وناسخ وهو الرفع حيا شرعا بخطاب شرعي متراجعه على وجه
 الإلهامات فأنما مثل أن يترجم في أنفسهن بأربعة أشهر وفرا ونسوخ مثل ما عا الإلهام أقص
 دلالة اللفظ على معناه اما الخالية عن الاحتمال وهو النص مثل فاعلم أنه لا إله الا الله تعالى
 الجمل المذكور واما مع الاحتمال الراجع على المنطوق وهو الما قول مثل ويوم جده ربك وليامح
 احتمال مرجح وهو الظاهر واما مع الراجح بحسب الحقيقة الشرعية كدلالة اللفظ
 المناكس للرجح الخاصة والراجح بحسب الحقيقة العرفية كدلالة أو حاد ومن ثم من
 الغايظ على الحدث كالمطوق والعام بالنسبة إلى قوله **أنبياء** قد يتفق على
 باعتبارين مثل والمطلقات يترجم بانفسهن ثلثة قرى فأنه نص في دلالة على الاتحاد
 وبما بالنسبة إلى قدر واحدة وتعيين المعادة **الفصل الثاني** السنة وهي حقيقة البير
 عليه السلام أو الامام عليه السلام المحكية عند الناصر بالاضافة والعام بالبيان وفيه قول
 وفعل وتقريرا القول فاقسامه المذكورة في الكتاب والفعل اذا علم وجوبه او وقع بيناياه
 فيقع المبيتي وجوده ونسبه وابطاحه سواء كان البيان مستفادا من الصريح مثل قوله
 صلوا كما رأيتمو ذا قبل وخذوا حجتكم من الله في الصلوة والصلوة في الصوم والصلوة في
 الفعل ان لا يعلم انه من خواصه كعباد الأبرع في السكاح والوصال في الصوم والصلوة في
 وجهه فالوقت بين هذه الواجب والندب ان علم قصد التبر فيه ولا فلفظ المشرك
 بنهارين الاباحه والتبر فيفيد الجواز الامتناع التبر على المتكاتف عليه السلام الا
 فلا حجة فيه مثل تناجح ونكسل فلا تغسل اذا مثله قد يجوز والمضموم من كتابه
 التكميم وحده او من جماعه قد يجوز عليهم ثم من السنة متواترة وهو ما في رواية الحديث
 الحديث يحصل

ومجمل بالنسبة

كجاذن

مطابقة

او هو مع

العلم بعلوم كذا العباد واحد وهو بخلافه ومنه الشهور وهو ما زادت رواية عن ثلثة وسمي المستفيض وقد يطلق على ما اشهر العمل به بين العلماء وهو ما اتصلت روايته الى المعصوم بعدل امامي وسمي محم

مخالفة

الشرط

اصول

المصل والاعتقادات ان كان كل منهما اعم منه وقد يطلق الصريح على تسليم الطريق منه الطعن وان عساه ارسال ان قطع الحسن وهو ما رواه المدح من غير نص على ان الله والموقف ما رواه من نص على توثيقه مع فساد عقيدته ويسمي القوي وقد مر بالقرى مروى الامامي غير الموقوف ولا المالحج او مروى المشهور في القدم غير الموقوف والضعيف تقابلده وربما قابل الضعيف الصحيح والحسن والموثوق والضعيف بالنسبة الى زيادة القدر ونقصان القبول والقبول بالثقة بالقبول والعمل بالمعصوم والمرسل ما رواه عن المعصوم ثم علم بل كغير واحد او باسطة نسبتها او تركها وقد يستمر مقتضاها ومقتضاها بالثقة والحد ومقتضاها باسقاط اكثر والموقوف ما مروى عن صاحب المعصوم وقد يطلق عليه الاثر ان كان في الرواي صحابيا النبوي صلى الله عليه وآله وسلم والشاذ والحاد والمخالف المشهور ويطلق عليه مروى اذ خالف المشهور والموقوف قطعي القبول لوجوب العمل بالعلم والواحد بقبول بشرطه المشهور في كل اعتضاده بقطعي كقوي الكتاب او المتواتر او عمومها او دليل العقل او كان يقبل لا يخرج عن الشيخ جعفر رحمه الله من العلم بالحق او كان مرسله معلوم التواتر عن الرواية يخرج ولما قبلت الاصاب مرسل را برن الدعي وضمان ابن يحيى واحمد بن الحسين بن علي لا يرضون الا عن ثقة او عمل الاثر في كل الاصاب كالمهم يرون ان ما يدينهم متواتر او يجمع على معصوم وان كان في حين الاحاد عطف على قطعي ومن الذين يضمنون القاطع في الكتاب والسنة والاجماع لا تشاع ترجيح القطع على العلم او ما عدا الاثر عند او معارضته اقوي اسنادا او متنا او مرجحا او جوازا المرجحات ويؤول ما يلو ما يؤيد وقد قلنا السلف رحمهم الله فون في نقل الاحاديث وميان هذه الوجوه واقصرا على المقصود منها ما يراى طرف من الحديث والاشارة اليه بالعلم او الله الموقف **الاصول الثالث** الاجماع وهو اتفاق علماء الطائفة على امر في عصر وجدوه لا يخرج عن المعصوم فانه يعلم به دخوله والطريق معرفة دخوله ان يعلم اطلاق الامامية على مسئلة معينة او قول جماعة فيهم من لا يعلم نسبة قولا قول من يعلم نسبة فلا انتهى العلم بالنسبة لشرطين فالاول في التغيير الجزري المتعاضدين والى يكون الدين على الامام لو كان احدهما باطلا وقيل الرجوع الى دليل العقل لان غيبته لا خوفه لا يفتن تعيين الحق واليوم فيه على المتكلف **كتاب** جاز في كل واحد من علم الامامة المجهول النسب ان يكون هو الامام ظم خصصتهم بالامامية قلنا لما قام البرهان العقل والنقل على تصليح فخالص الطائفة اشع كون الامام منهم قيل جاز ان يظهر ذلك الاحوال فقيه قلنا قد يفيق بكونه من غير ما يلك ومع التجريبيات يترجم باعتبار قوله في الامامية فلعلة الامام واستيعاد انحصار علم الامامية

يستلزم

يستلزم اوله في استبعاد رخصهم والجواب واحد والعنوان اعصار الائمة لظاهره بتحقيقه في آخر
 بالقطع في آثره خصوصيات الذهب كالمسح على الرجلين وترك الماء الجليل والكثف واليا من وطلان
 القول والحصدة لم يبق اثر الخبر بقول معصوم بعينه ومن ثم ضعف الشك في الثلثة الاول بل المحل
رفع الاول الاجماع السكوني ليس اجماعا ولا جهة لاحقا له غير الزيادة **الثاني** يثبت الاجماع بخبر
 الواحد ما لم يعلم خلافه لانه امانة في يده لا يشك في استحقاق كتاب الخلاف ولا نقصان العلم في الغيبة
 على اكثر من باب مع ظهور المخالف في بعضها حتى في الما قبل نفسه وانما بعد اتم اعتبار المخالف الحق
 المعين كاسلف واما استحييتهم لما اشتهر بها واما بعد اتم ظنوه حتى ادعي الاجماع بالمخالف واما
 بتوليد الخلاف على وجه يكن مما يعتد به دعوي الاجماع وان بعد جعل الحكم من باب التعيين واما
 اجماعهم على رواية بعينها وبنيته في ثبوتهم سواء الى الائمة عليهم السلام **الثالث** يمنع من قول
 ثالث اذا استلزم رفع الاجماع او مخالفة المعصوم والاجماع مخالفة لاضاع مخالفة القطع **القول**
 اذا افي جاع من الاصحاب ولم يعلم لهم مخالف فليس اجماعا قطعا وخصوصا مع عدم اليقين للبرم
 بعد دخول الامام حينئذ ومع عدم علم اليقين لا يعلم انه الباقي من انقوف ولا يكتفي عن علم
 خلافهم فان الاجماع هو الوفاق لا عدم علم المخالف وها هو مجتهد مع عدم متسك ظاهره
 ثقيلة او عقيلة المظاهر ذلك لان علمهم نفع من الافتحام على الاثنا بغير علم ولا يلزم من عدم النفع
 بالبرليل عدم التبريل خصوصا في طرق الروايات في الجمع من الاحاديث لمعارضه القول في مخالفة
 ومباينة الفرق المنافية وعدم نظير الباقيين الى الزيادة ان الظاهر في فهمهم عليه وانهم لا يفرق
 يعلمون خلافه فان قلت لعلمهم بغيرهم لعدم الظهور في ثبوتهم في الحسنين قل في قول اولئك صاحبنا عن
 المعارض ولا فرق بين كثرة الغايل بين ذلك او قلت مع عدم معارض وقد كان الاصحاب يتسكن به
 بعيد وفيه في شراح الشيخ ابو الحسن ابن بابويه رحمه الله عند عنوان النصوص الحسنين به والافاق
 كروايتهم في الجمل قوله فيهم من لا يثبتهم هذا مع ذكره في الغرض اذ الغالب وجود دليل على ذلك
 القول عند التام **الحاضر** الحق بعضهم المشركين بالجمع عليه فان الزيادة والاجماع فهو ممنوع وانما
 في الجهة فربما مثلها فلو اوقع الفرض في جانب الشبهة سواء كان اشتهارا في الرواية بان يتقدم
 او تزدادها بالفظ واحد او بالفاظ متعابرة او الضوي فلو تعارضوا الترجيح للضوي اذ العلم اطلاقا على
 الرواية لان عدم علمهم عنها ليس الا حجة دافية وكلها في المعارض المشهور المستند الى عدم ضعفه
 قوي فالظاهر ترجيح المشهور لان نسبة القول الى الامام قد علم وان ضعفه بطريقه كما يعلم من اصابة الفرق
 باجماعهم وان لم يبلغ التواتر ومن ثم قيل في الشيخ ابو جعفر رحمه الله رواية الوثيقين مع فساد
 نقل خبرهم **القول الرابع** دليل العقل هو قسمان قسم لا يتوقف على الخطاب وهو خمسة

اجماعا

التي

التي

الاول ما يستفاد من قضية العقل كوجوب قضاء الدين وحرمة الظلم واستصحاب الاصل
 وكما وضع اقياس الناس في احوالهم من النافع الخالية عن المضار سواء علم ذلك بالضرورة او بالظن كالتصديق
 النافع والمضار وروى السمع في هذه موكد **الثاني** التصك باصل البراءة عند عدم دليل وهو عام
 الورود في هذا الباب كقضية الفسقة في الموضوع والضرورة الزائدة في التميم ونحو وجوب الترويض
 استصحاب حال العقل وقد يتد عليه في الحديث بقولهم جلهم السلم من غير فيه حلال وحرام فترك
 حلال الحق عرف المرام بعينه وروى عنه وشبهه هذا **الثالث** لا دليل على ذلك كذا امكنه وكثيرا ما
 يستفاد الاصحاب وهو تام عند التبع التام ورجعه الى اصل البراءة **الرابع** الاخذ بالاقوال عند فقد
 دليل على الاكثر كدبر الذي عندنا لا عند السيقين فيبقى الباقي على الاصل وهو راجع اليها **الخامس** اصل
 بقا ما لم ينسحب استصحاب حال الشرع وحال الاجماع في عمل الخلاف كصحة صلوة المقيم الذي يحل له
 في الاثنا فتقول طهارة معلقة والاصل عدم طاري او صلوة صحيحة قبل الوجوه فكذلك بعدة وتختلف
 الاصحاب في حجية وهو مقرر في الاصول **القسم الثاني** ما يوقف العقل فيه على الخطاب وهي
 ستة **اولها** مقتضى الواجب المطلق شرط كانت كالطهارة في الصلوة او وصلة لفعل الصلوات
 الثلاث عند اشتباه الغاية وفصل جزء من الراس في الوجوه وسبق قل الراس على العورة والصلوة لا يخرج
 جهات وترك الائمة المحصورة عند تنقض بحاسة واحد منها **ثانيها** استلام الامر بالشئ النهي من غير
 كما يستدل على ابطال الواجب الموضع عند مساواة قواعد **ثالثها** قوي الخطاب وهو ان يكون المكلف
 عند ان لا يحكم كالضرب باللائق **رابعها** الخلل الخطاب وهو استيفان المعين ضرورة مثل قول تعالى
 ان اضرب بعصا البحر فانقلب اي يضرب فانقلب **خامسها** دليل الخطاب وهو السمع بالضرورة وقضا
 تتبع الوصي والشرطي وهما جتان عند بعض الاصحاب ولا بأس به وخصوصا الشرطي والصدوي والتفصيل
 معروف بحسب الرواية من نقصان والعلاني مثل ولتوا الصيام الى الليل وهو راجع الى الوصي والخصم هو حجة
 اما للقبية فليس حجة النساء الدلالات الثلاث واستفادة وجوب التعريض من قوله انما است نزل في روضة
 الحال لمن القال **سادسها** ما قيل ان الاصل في النافع الاباحه وفي المضار الحرمة وتحقيقه الاصول
الاشارة السابعة يجب التصك عن هب الامامة لوجوه تعدد **الاول** قد تقرر في الكلام عصمة الامام
 المقصود اولا بالاباح **الثاني** قول تعالى الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وغير المقصود لا يعلم ضرورة ولا
 يجب التكون معه **الثالث** قول تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهر لكم تطهروا وفيه
 من اللو كرات والطلايف ما يعلم من علمي العايز والبيان وذهب الرجس وتوحيظ التطهير يتلزم عدم الغيب
 والمخافة لا اولى الله وتواضعه ومورد هاهنا ان الله عليه وآله وسلم وعلم عليه السلام واطاعة
 والنسوة المعين عليهم السلام اما عند الامامة وسائر الشيعة فظاهر ان يكون ذلك بالتواتر وما العا

تعالى يا ايها الصالحين

خبرني

وجوب التمسك بالكتاب واهل البيت عليهم السلام **السابع** روي الحاكم في المستدرک علی
 الصنعين عن عبد الرحمن بن عوف انه قال دخل واخبرني قبل ان تشاب الخط حيث بال باطيل سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله يقول **انا الشجر وفاطمة وعمرها وعلي القاهر والحسين غرهما وشيعتنا**
ورقمها واصل الشجر في الجنة عون ومبارك ذلك في الجنة **والثامن** ما روي في الامامية في ذلك وهو ان الله سبحانه
 التوفيق ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في كل خلف من اهل بيته يعني عن اهل
 الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وقول الله صلى الله عليه وآله مثل اهل بيته كمثل نجوم السماء
 فهم امان لاهل الارض كما ان النجوم امان لاهل السماء وقوله صلى الله عليه وآله يا علي الامانة فيكم
 والهدى بينكم وقوله صلى الله عليه وآله ان من اهل بيته اثني عشر نقيباً نجباً محبين مفردين في
 اخرهم القاييم بالحق **التاسع** اتفاق الامية على طهارتهم وطهر من روي عنهم
 ثواب الشيعة اليهم والنقل عنهم بالاسبيل في الظاهر حتى ان ابا عبد الله جعفر بن محمد الصادق
 عليه السلام كتب من اربع مائة مائة مصنف لا يجازيه مصنف ودون من رجاله المعروفين
 اربع مائة رجل من اهل العراق وخراسان والحجاز والشام وكذلك عن ابي ابي بصير عليه السلام ورجال
 باقية الاية معروفون مشهورون والى مصنفات شتى ومباحث متفرقة قد ذكر كثير منهم العامة في
 رجالهم ونسب بعضهم الى التمسك باهل البيت عليهم السلام وبالجملة اشهرها نقل المقلعين عنهم عليهم السلام
 يربون اضعافاً كثيرة عن النقل عن علي واحد من رؤساء العامة فالاضاف يقتضي بلزوم نسبة نقل عنهم
 اليهم عليهم السلام في قولهم بين عوالتهم وشيوخ نقل عنهم مع بطلان ما يباه العقل ويطلب الاحتياط
 بالضرورة من هذا ما شاء عنهم من انكار ما عليه العامة من القياس والاستحسان ونسبة ذلك الى الفضائل
 والقول في الدين بغير الحق ومن رايهم انكار ذلك فكم رايهم انكار النوازل من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجواز ترك
 نصية من بعده ومن رايهم معرفة رجالهم والوقوف على حقيقتهم فليطالع كتاب الحافظ بن عتق وقمر
 النجاشي وابي الغضائري والشيخ ابو جعفر الطوسي وكتاب الرجال لا يدع الكثير كتب الصدوق في الجعفر
 بن باقر النعماني وكتاب الخوا لا يجهل الطيني فانه وجد يزيد على ما في الصحاح الستة العامة من نوازل
 وكتاب من يد العلم ومن لا ينضم الفقيه وكتب في ذلك وكتاب التهذيب والاستبصار نحو ذلك وغير هذا
 مما يطول تعدادها بالاسانيد الصحيحة المتصلة المتفق والمساند والتواتر والاشارة الجلي
 فالانكار بعد ذلك مكابر محض وتعصب صرف لا يقال فمن اين وقع الاختلاف العظيم بين العامة والامامية

فانما قال في ذلك فيكم الظن انما هو الكتاب الذي فيه الهدى والنور في مشكل البكاء لله تعالى
 وخطواته وحسن التدبير في تبيين افعاله قالوا اهل بيته اذكر كبر الله تعالى اهل بيته ثلث مرات

فقرها

اذا كان نقلهم عن المعصومين وفوقهم عن المعصومين كما نقول على الخلاف اما في السبل المنصوصة وما
فرقة العلماء والسبب في الثاني اختلاف الانصار وجاوبها خاص بين سائر علماء الامة **واما الاول** فسيب
لخلاف الروايات ظاهرة وقليل يوجد فيها اتفاق بجميع شروطها وقد كانت الامة في تركيبة واستقرار
في القديس فليكن ما يجيبون السائل على وفق مقتضى معتقدهم معتقدا لبعض الناس ان بعض من عام يصل اليهم
المناوي ان يكون عاما مقصودا على سبيله او قضية في واقعة مختصة بها واشتغال بعض الفقهاء عنهم وعن
بعض الوسائل ببناء وبنيهم كما وقع الاخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من كان معظم الامة كان
اطول من الرمان الذي انتشر فيه الاسلام ووقع فيه النقال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الرمان
عندهم اكثر عند افراسم بالاختلاف او لانه لم يمتد في جميع الاختلاف والمختص في احوال فقهاء الاصحاب
تتبع العامة ان مواهب المسلمين المختص في عهد خاص فذلك اكثرنا في هذا الكتاب ذكرهم وخصنا
عن تقدم منهم لدخول قوله فيهم وليس الغرض من هذا انتشار المذهب وتبديد الاقوال بل تصحيح ما
ينقض عليه الاستدلال والله المستعان على كل حال **واما الاقطاب** فاربعة **الاول** اعياد
وهو فعل وشبهه مشروط بالقرينة والبرهان ونحوه فانيان في حيث الامثال المتضمن للثواب عباد
ومن حيث الاعراض وكلف الضرر لا يشترط فيه التقرب والاشتغال عليه **والثاني** الاقطاب من سبيل العباد
من هذا القبيل ولما انفكارت والذوق في قبيل دخولها في غير هاتئليا او تبعا للاسباب **والثالث**
العقود وهي صيغة مشروطة بامتناع ولو نقدر القرب ان شرعي **والرابع** الاقطاعات وهي صيغة
ترتب اثرها على واحد ويطلق على هاتين المصطلحات العالمات **والخامس** السياسات وهي التي
بعض المختص وهو الاستوفى على قرينة ولا صيغة غالباً وتقر في العمران الحكم الا ان يشترط في القرينة
ان لا يكون العبادات اما في صيغة او لا في الناذ السياسات والاول ما وجدنا في الاول الاقطاعات
والثاني العقود **القسط الاول** **كتاب الصلوة** وهو لغة الدعاء
قال الله تعالى واصل عليهم اي اوع لهم وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلت على الامم
واذا اكل عند الصائم صلت عليه ثلاثا وقل الشاعر واصل عليه دنها وارثم وقال عليك مثل الذي
صليت فاعطني يوما فان يحب المرء ضجعا وعلى ان اهل اللغة او رد والصلوة بعناها الرعي
واللغوي جاعلية اصلها جعلها فعلا من صلي اي حركت صلوية لان المصلي يفعل ذلك او من صلي
العود اي لينته لان المصلي بين قلبه واعضائه متجمعة وشرعا افعال مفتوحة بالنكس مشروطة
بالقبلة للقرينة من كل الجان وفي اركان مخصوصة واذ كان على مزايا وفات مقدرة تقربا الى الله
تعالى ودليل وجوب ما يجب منها في تعظيم افعال الصلوة وقولنا ان الصلوة كانت على الوجهين
موقوفات **والسبب الثاني** في **الاسلام** على خمسة شهادة ان لا اله الا الله والقائم

العبادات

الصلوة

الصلوة وابتداء الركعة وحج البيت وصوم شهر رمضان والاجماع منعقد على وجوب التوبة في
 بعض المقامات واجماعنا على الباء وسبب التسمية من قول تعالى فصلى الله حين استون وجب قصصه
 وسبب مجزئتك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب والسبعة غالباً في النفل وقول المصنف عليه السلام
 والآن سلم ستمركون انما يصلون لغرض فتمت فاضلوا في ميوتكم ثم صلوا منهم واجعلوا الجمعة وقول
 الامام الصادق عليه السلام فاذا انزلت الشمس ^{والجاء العبد} فلا يصنع الاستسجدة والصلوة اما واجبة او
 مستحبة والواجب سبع الميامين والاية والطواف والخبارة والملازمة بسبب من الخلف وفصلها
 قال المصنف رحمه الله عليه والآن سلم ان عمود الدين الصلوة وهو من مبرموم العصر ويأتي من قول علي عليه السلام
 وهما اول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم فان ضمت نظرت في عمل وان لم تضم لم ينظر في بقية عمله وانه علة
 ائمة المؤمنين على عليه السلام وشبهها ائمة المؤمنين بالشمس والياوي ^{عليه السلام} باب من يغتسل منه في اليوم
 والليل خمس مرات فلا يغتسل بقى على الغسل دون لم يبق على الصلابة وب قال الصادق عليه السلام
 حجة افضل من الدنيا وما فيها وصلوة فرضية افضل من الف حجة وشروط الصلوة ست في سنة ائمة
الباب الاول الطهارة وهي لغة التزكية عن الادناس ومنها استعمال الماء او الصعيد لآب
 العبادة ويطلق على الاستعمال للقرينة والارادة لغت مجازاً والنجاء والوجل والخلاف والنظر ما في الاستعمال
 وهو الخلف وحكمه والمستعمل وهو الماء والصعيد والمستعمل له ومنه هو الاسباب الفاعلة كالاعمال
 والعاية كالعبادة والاستعمال فهم من افعال الربعة **الفصل الاول** في الاستعمال الاختياري
 وهو الماء قال الله تعالى وان شربتم من السماء ماء طهوراً والطهور هو الطهر لقوله تعالى ونزل عليكم السماء
 ماء ليطهركم به وذلك هو المطلوب أي المستغفر عن قيد المنع السلب واختصاصه بالارادة الحرف والنجاة
 من بين المايعات اما تعبد الي لا لعله معقولة فيجب الاقتصاد عليه او لاختصاصه بمررتة طيب
 وسرعة اتصال والفصل بمخلاف المضاف فانه لا ينفك عن اوضاده حاجيات ما هو الورد لا يخلو من راحة
 واخره منه يظهر عن طول مكثه ما دام كذلك وتعرض له امر ثمانية **الاول** نزول الاسم بحيث يترجم
 الاضافة كما الدقيق والعفان ومن ثم لا يبحث الحالف عن الماء بشربة فيخرج عن الطهور رقة القصر
 او يالمنع وكذا اما لا يقع عليه اسم الماء كالصبيغ والرقدة والخبر وما لا يظهر المضاف لقوله تعالى وان
 لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً وقول الصادق عليه السلام انما هو الماء والصعيد وهو العصر
 الصدوق اي جعفر بن ابى جعفر رحمه الله يجوز الوضوء غسل اليانبة بآء الرد لانه رتبة محمد بن عيسى
 عن يونس عن ابي الحسن عليه السلام يد فعد سبب الاجماع واخره وعارضه الاقوي ونقل الصدوق في
 بن الوليد لا يعتدل على حديث محمد بن عيسى عن يونس واستثنى الصدوق ما انفرد به ايضا قال الشيخ
 ابن جعفر الطوسي رحمه الله في حاشية واجماعنا ترك العمل بما رهاها على الصبيغ والتظليل على

فالمعص

مطلقا ورد ظاهره الحسن ابن ابي عقيل رحمه الله جلها على الضرورة وطرد الحكم في
 المضاف والاستعمال قال الشيخ المحقق نعم الدين رحمه الله انفق الناس جميعا لا يجوز الوضوء بغير الماء
 من المباحات وقول المقيّد من الله روي في بعض النسخ لاطلاقه ويملك فظهر وقول النبي صلى الله عليه
 وآله في السقيط لا يغسل يده ولا يمسح بغيرها وكذا في بعضهم عليهم السلام انما يغسل الشوب من الشجر
 والماء والمضاف يصدق عليه الطهين والفصل بدفعه ما ذكر من معارضته بتفصيل الفصل الثاني في
 قول الصادق عليه السلام اذا انزل الماء غلظ والمطلق يعمل على المقيّد ولان الفصل حقيقة شرعية واستعمال
 الماء كذا لا يستعمل البيضة جافا ولا ياتى به من الغيرة يجوز ان ياتى به من الغيرة صلى الله عليه وآله عند عدم الماء
 مرسله مخالفة للوقاوت وما لا يثبت يسيء لا يثبت في الماء كما تضمنته رواية الطحاوي عن الصادق عليه السلام
 وافق به الصدوق مقيّد بعدم تغيير لون الماء **فروع الأول** لو تغير الغراب ان اللحم فاضيف اليها
 لم يقدح ببقاء الاسم وعدم الاضافة والامر بتغييره انما بالنواب وجوز النظر بان ياتى به من الغيرة على ما لا يفرق بين
 اللحم البيل والمائي وكذا لو تغير ورق الشجر مع بقاء الاسم **الثاني** لو خالط الماء غير سالب الاسم جاز
 استعمال المخرج للاستعمال **الثالث** لا جرم بالفصل في الخلط بالاسم لان الحكم تابع له **الرابع** لو مرّج
 بغيره في الصفات لم يقطع الرابطة حتى ماء الورد فالعلم اكثر عند الشيخ فان ساءوا باجماع الاستعمال والظاهر
 ابن البرج يمتنع تفكك الاسل والاشياء والشيخ الفاضل جمال الدين رحمه الله يفتي بخالفته كما حكى في تاريخه
 بغير الوسط في مخالفة فلا يفسد الطعم حتى الفل ولا في الرابطة ذكاه المسك ولو تغيرت صفات الماء
 في العذوبة والقرارة والصفاء وضادها ولا فرق هنا بين قلة الماء وكثرة ولو مرّج بالمستعمل في الأكبر استعمل
 الشيخ اعتبار الكلية وان كان يفرق بين عليان بلوغه كرا لا يرد الطهين يتيه ويملك فصل في مخالفة كالأول
الخامس اذا جاز لنا استعمال الخواطر غير الغالب وجب تعيينا او تحريضا وفي اسم الماء والشيخ يمتنع
 والتجيب لعدم وجوب تحصيل شرط الاجب للشرط وفيه منع ظاهر **قاعدة** يغسل المضاف بالملا فانه
 اجبا على الفصل النبي صلى الله عليه وآله في الغارة قوت في الضم ان كان ما يضاف له تفرقه في عدم استعماله
 لقوله تعالى وان ترجع فاجعل الا الضرورة كالمخرج وظهر في الموسط باعلية كثر المطلق عليه وقال واصافه
 لقول التسمية التي متعلق التسمية والفاضل جمال الدين رحمه الله تارة بوال الاسم وان في الغيب
 لانه تغير بحسب ظاهر في اصله وتارة بجمد الاتصال وان في الاسم لانه لا يسيل الى نجاسة الكثير فيغيره
 وقد حصل في التاي اشد واما الفرز في مشتق العصير في الحلية ويختص العصير في هاب الثاني في الخبر
 والاقرب في البيهقي المسألة لثبوت تسميته فخرنا ولو قلنا نجاسة عصير التمر بالاشتداد فلا يخش
 انظر الغيب اما عليان اشتد القدر فيغير مظهر وان كانت النجاسة دما في الاحوط والمشرور الطهارة مع
 اتمام الخبر الصادق عليه السلام والظاهر عليه السلام مظهر بعض الاصحاب ولحق فيه الفاضل رحمه الله

الماء

عند

مخرج

في المختلف لما لبعضه من ان يندفع بالمقولة ونسبة ابن ادم الى الله في دفع استمراره في الفطرة
 الاصل مع عدم طهارة غير العنصر بالعليان وهو مصادرة والمجمل ان النار تامل الدم فيه الى الاسفل
 العنصر في الطهارة وهو صفة بالعليان والمجمل في حري الدم اللحم الذي لا يباع فيه من الحمار على دم طاهر
بجهد العارض **لما** **نزل** **الحد** او صانعه بقاء الاسم فان كان بظاهر لم يفسد في المشرب ولا طلاق اسم الماء
 عليه لعدم انقضاء السقاء او الاستيعال في التغير لم ينقل عن العنصر الاخر منه ولم يستدل في الخلاف
 عليه بالاجماع وكذا في غير نفسه وان ذكره الطهارة به اختيارا الى رتبة الجلي عن الصادق عليه السلام في الوضوء
 والفصل او في القوة وانما الميثاق لان العنصر اشبه بالعنصر وان كان يفسد فان كان يفسد من غير
 من غير اقاء لم يفسد الفصل وان كان بقاءه لم يفسد مطلق القول فيصلي الله عليه والرحمة الماتية من لا
 يفسد الا ما يطرده انما يجتمع في بعضها ونور على الصادق عليه السلام اذا تضرع الماء وتغير اللحم فلا يتغير ولا
 تشرط وعدمه عليه السلام اذا كان التلوث الغالب على الماء فلا يتغير منه ولا يفسد والجفت وانما يلو لم يتغير
 بالان صانف الثلث بل اعتبر في الغلبة الجاسة للماء وهو من القوة في المعية ولو توافر الماء والجاسة في الصفات
 فظاهر لزوم بقاء الطهارة لعدم التغير في العنصر على اصله السابق وجب في فرض مخالف اشتداد الاختيار
 ولو شك في استناد التغير الى الجاسة في على الاصل ولو طرد الطهارة اقوى لقول الصادق عليه السلام الماء طاهر
 حتى يعلم انه قن وحمل العلم على شامل الفتن مجازة لا عبوة بغير الصفات الثلاث لولا ان الاستشغال في العنصر والجم
 طهر لقول النبي صلى الله عليه وآله الطهر بما هو في الشئ طهر فان تقرر الفصلية ولكن ذلك وجب في الجملة
 ان يجرى في قصر الشيطان على الارض ونزع ابن ادم من ماء على فم السمعة من الفخيرة وسائر ارجاء التيمم بقاء
 وقول الصادق عليه السلام هو بقاء الضرورة تيمم بمثل ذلك ومثل ان يراى التيمم بالتراب والظاهر قول
 التيمم فيقول على التيمم ولو اقتصت الجاسة من الماء لعل من التيمم وكذا الحد ويظهر ان التيمم في الارض
 العين والسقف بالبارحان وهو من غير التيمم في الله عليه وآله وقوله فعل الصادق عليه السلام في التيمم
 استلحق التيمم في جميعه يعني بالاعتراف بالاصابع فالاولى انما هي في لغات الافضية ويكون غسل الميت لغوي
 عليه السلام عند الضرورة الفاسد بالبرء للرجح والمنع في الاية مكررة في العنصر والجمان في الفرق والآية
 والبلدان والقصد بقاء السقنة وعدمها لعدم ابن الجندب الذي كذا ان ابن البراء يروي استعلاء التيمم في التيمم
 بل لقول النبي صلى الله عليه وسلم انما في جميعه وظهر الجاري بالتدافع والتيمم بغيره ان يفي في فضاء غير صغير ولا
 في الماء كونه متصل فكل جدي في غير تيمم ولو عوج بغير الماء ثم ظهر ولو وقعا معا التلوث ذلك لو اصاب
 التغير ولو قد بقاء التلوث المظاهر متعلق في التغير بتقوية بالناقصة على التراجيح ولا يمتنع في الماء الاستعلاء
 في الانهيار العظيمة لاجتماع الاربعة عند الاتصال المتضمن للوحدة وان لم يفسد الجرح المار على الجاسة في
 الموات الاربعة نجاسة من ولطمة فاسم بغير تيمم وهو ظاهر الجلال فلا يكون في التغير من نفسه او يمتنع

بجهد

التغير

قطع

التي تفتشها اوبالافات جسم طاهر سائر او من ذل لا مستصحب ولا كنه في اليبس الا ان لا يظهر الا بالارواح
الوام ويلين من قال بظاهرة التي تخرج من ذلك وقد صرح به بعض الاصحاب لاصالة الطهارة في الماء والحكم بالنجاسة
للتغير فاذا ازلت النجاسة على الاصل عليه **مسألة الاولى** لا يفسد الجاري بالماء الا فاة اجاعا ولا يفسد فيه
الكثرة في المشروب ولم اقف على مخالف من سلف لعدم استقرار النجاسة ولحق الصادق عليه السلام
على ربه الماس غزول الرجل في الجاري والعلامة اقبوه لعوم اجابة الكثرة وهو نية في غير النجاسة ولحق
ماء الغيث فان الحكم الصادق عليه السلام بطهارة المتنج بالغيث والبول وقال ما اصابه من الماء الا ان طهره
لحق الى الغنى عليه السلام في حق المطر لا باس ان يصيب الثوب ثلثة ايام الا ان تعلم نجاسته وان اصبحت بعد
ثلثة ايام فافسده وان كان الطريق تقيها لم يفسد ويكنى من الجاني غير عليه وماء الحمام بالمادة لخص الباق والاص
عليها السلام ولا يظهر اشتراط كونها حلا للمطلوع عليه للتقيد وفي المعنى لا يشتط الا طهر الجاني والحدوث
شك في الكثرة استصحب السابق على اشتراط الكثرة في المادة متساوي الحمام وغيره لحصول الكثرة الدافعة
للنجاسة على العدم فالاقرب لتخصيص الحمام بالحكم لعوم السبوي في تفارده بالنسبة **الثانية** لا يفسد الكثير
بالملا فاة وقال القول النبي عليه السلام اذا بلغ الماء كرا لم ينجسنا وروي ثلثين وقول الصادق عليه السلام
اذا كان الماء قد كرم لم يفسد شي وسجل باسمه ولا يجب ابتداء قدر النجاسة لاستعمالها ولو كانت قليلة
بل تغير لم يجب الباعد بقول الثلثين لعدم انفعال الماء ولو اقرض منه ففقد عن الكثرة لا فاة طاهر لا طاهر
الا ان تجسه او لا وقول البعض وروي الزيادة على الكثرة ارجع الى الخلاف وتعد بين المشروب وبلوغ تكثيره
اشين واربعين شيئا وسبعة ثمان شين المستوي الخلقه لقول الصادق عليه السلام في رواية الحسين
اذا كان ثلثة اشبار ونصف او مثله ثلثة اشبار ونصف وعقد في الضرب ولا يبرهن لماذا لك والحق
استقطن النصف لصحة اسمعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام وتخرج الاول بالثمة والاحتيا
ان الغنى والاحتيا لم يرد من غير الصادق عليه السلام والتفسير بالعراق او فاة ثمة الاشبار او لان المرسل
عليه او لصحة عمل بن مسلم عن الصادق عليه السلام ان سقاية رجل الجبل على رجل كره وهو طرف بالعراق
وبالد في الاحتياط ان كان الغالب كونهم عليه السلام يملكونهم وهو مية درهم وخمسة وتسعون
درهما والعراق ثلثة اشبار من الرض عليه السلام والعلامة من طاروس رحمة الله ذكر وزن الماء وعلم
مناسبة المساحة للاشبار وقال لا يرفع النجاسة بطل ما روي وكانه يعمل الراب على النجاسة وان لم يفسد
اعتبر القليق او نحو آية مشيع والرواي في التفكير لا وجد له او السلقا اعلم الا يترك جبا به طهر
جز وسطه وهو خلاف الاجماع وعلم ان قد يركب في التوقيف الاصل العدم فلو شك في البلوغ فذلك في
علم وشك في سيق النجاسة فالان في الطهارة والموضو والناظرين للعوم والصيد وانما جعل جعلها
كالقيل مطلقا للمعنى عن استعمالها مع النجاسة فلما اقيمت بالغالب **الثالثة** يفسد قليل الوقت بالافا

بالش

بفضل

في الاستحباب في الشرط في الحديثين وتقول الصادق عليه السلام في سؤالي عن حبس في لا يتوكل في
 وتعليل من الدين من التوكل احتمال الجحاسة ولو لا نجاسة القليل لم يفسد وجبة الشئ او على ان
 اي عيقل من جهة الله على اعتبار التغير لعدم الحديث معارضته في الخاص على العام وان جعل التام
 وقد رواه قوم في ثمة قضاعة وكان ما رواه الثوري في هذا الناول لاهارة البئر وخصوصا قول في
 في القرية والخمر من الماء يقطر فيها فارة فتعوت اذا غلبت راحته على طعم الماء او لو فارة والماء
 منه شيء ونحوه في معارض بالمرحمة والجمع اسناد الاول له الشيخ بالقرابة المفسر من القرية والخمر واستثنى
 الاصحاب ثلثة من اصنع ماء الاستحباب اجماعا للرجح وحكم صادق عليه السلام بعدم نجاسة الثوب بل لا تفسد
 اشتراط فيه عدم الملاقاة للنجاسة من خارج لوجود المانع ولا فرق بين المخرجين للثوب في نفسه
 لتغيره ليس في الاستحباب تخرج بالظهار انما هو بالعفو وتظهر الغاية في استعماله ولعله اقرب لتغير الرائحة
 بعينه ولا يلحقه غساله الخارج من السيلاني غير البول والعاظي للبقا على الاصل ولا يحق في قد العفو
 بين المتقوي وغيره لعدم ولولا ذلك لكانت نجاسة الدم الذي لا يثيب لقول الطائفة عليه السلام والحق
 في طهارة الاستحباب فالان في النجاسة في الاخطا والحاضنة بآثارهم انما العاطم عليه السلام **فروع**
 من رد الرواية دم الانف وبكى العزم في الدم لعدم الفارق ويمكن اخراج الدماء الثلثة لفظ نجاسة
الثاني لا فرق بين الثوب والبدن لوجوب الاحتراز عن نجاسة **الثالث** لو طارت الذبابة عن النجاسة
 الى الثوب والمأفوق في الشئ عفو واختام الشئ نعم الترتيب الحق في القضاء في عصر الاحتراز لعدم الخمر
 يتقاربها لمجاورة في الهيوي وهو يتيم في الثوب دون الماء والغسل من النجاسة مما قواه وطعم حكم بالعفو عنه
 للثبوت والامانة المحل في ف من الاوان لا يحس في الحق والفاضل نجاسة مطلقا لقول الصادق عليه السلام في
 الماء الذي يغسل به الثوب او يغسل به من النجاسة لا يجوز ان يتوضأ به في ذلك الليل اعم من الذي يحوي في
 النجاسة عليه بانه مشعر بانتهى من طهره الى النجس والخبر العيص قال ما لته عن رجل اصابه قطرة من طشت
 فيه وضوء فقال ان كان من بول او قدر فيغسل ما اصابه وهو مطلق ويحكم عليه على الغير ان الثوب في
 بعد حكمه بعدم وجوب غسل الثوب من غساله الاولى حكم بعدم جواز الوضوء والاحتياط ان المراج بالارادة
 غساله الاولى في لقول الشيخ ابن خزيمة والبصري سوا بين رافع الابن ونزل النجاسة في المتقوي لا يجوز
 الحديث به اجماعا وانما يجب خلق كل واحد من الناس ما عن الحكم في الفاضل مع عدم البلوي وما عرفت في الحديث
 بعدم النص على القرية يفرق من الماء على النجاسة وعكس وقواه فحكم بعدم نجاسة الكوارد والالام
 المحل والمهر ان لا ينجس بغيره بطريق الا ان يكون من الفاضل من ذلك وتبعه ابن ابي ربيون في النجاسة
 غساله العام لنص الطائفة عليه السلام لا ينجس منها وهو اعم من الذي مع معارضته لقوله عليه السلام
 غساله العام يصيب الثوب لا يمس الذي قاله ابن بابويه في الشئ وتبين في الاصحاب عدم جواز استعمالها

بجاعة

فأشرب

لا ينجس

الاصح

فلمن

فلم يبق دليل سوى الاحتياط ولا ريب فيه فعمل هذا ما الغلبة لنفسها فاجلها وعلى الاول انفسها باصل
او انفسها باصل وظهر القليل بظهر الكثير مما مر جافلو وصل بكره ماسة لم يظهر للتمييز المنفعة لا اختصا
كان يحكم ولو كان الملافة بعد الاتصال ولو باقير لم ينعس القليل مع مساواة السطحين او على الذين هما
الحامس ولو نبع الكثير من تحت كالعورة والمخرج ظهر كصير وانهما واحد اما لو كان تو شحالم يظهر لعمم الكثرة
الفعلية في ظهوره بالانعام بظاهر او بحسب ثبوت اقول يفرق في الثالث بين الجبسين وبين الظاهر والجبس
واجب بقوله عليه السلام اذ بلغ الماء كرا لم يحل خشا وظهر الآي والاعبار المتضمنة الظهور من الماء
ولان البلوغ يشترط تلك الجفاسة فينبوي بلا فائتها قبل الكثرة وبعد خا وظهر الكثرة فيه نجاسة ولو لا
انفسها لا يمكن سببه على كثرته وروها العجب بالاجماع واجيب بان الحديث عامي وام يعاين غير غير في الانحاش
سروه مرسل في الذي روياه اذا كان المأقن كولو لم يفسر شيده وهو صريح في نجاسة طهارة من مع احتمال
الحديث الاول لها ايضا والظاهر حال على الظاهر لانه المتبادر اليه الفهم فلم قلتم بطهارة الماء ورا الاستهلاك
قباس باطل مع العارضي بقوله الماء بعد البلوغ وضعفه قبله وان كان السبب لا يعارض اصل الطهارة والاجماع بخلاف
ابن الحين والشيخ يرف مع نقله الخلاف عن الاصحاب في ط وقول الشيخ في ط بطهارة من السطح بل على الثاني
لبنائه على ما سبق من رده وبناه في الخلاف على ذلك ايضا فيجب استحباب الجفاسة سليما عن العارضي **فرفع**
لو عن كثرته بانه الغرض في الكثير الظاهر طهر مع الاعتراض ولا يكتفي الجفاسة ولا اعتبار بقية الارض وضعفه ولا يشترط
الكثرة الظاهر نعم يشترط ذلك ليعتقد الاقتراح وعلى القول بالصحة بالانعام كرا لو تم هذا القول ظهر الجميع
العاشر في الثالث كونه ما يورث المشهور من نجاسة مطلقا للثقل الشائع بوجوب النجس من الخاص والعام في النجس
بعيد ونقول الخاطم عليه السلام فان ذلك يظهر اقول الرضوي عليه السلام يخرج منها ولا يعقب الشك بالظاهر
ولم يترجم الجنب خوف افساد ما على القول الصادق عليه السلام وفي التهذيب اذا لم يتغير الاعداد الطهارة
وان كان لا يجوز استعماله الا بعد طهارة لقول الصادق عليه السلام لا يغسل الثوب ولا تعداد الطهارة
ما وقع في البيت الا ان يمتن ولا يتكلم من يترجم عن الرضوي عليه السلام ماء البئر واسع لا يفسد في الا ان يمتن
واجب بقوله الشافعية على المكاتبه والطين في سئل الاول والثاني بل يفسد معطل بالحل على القولين
وقال الجعفي يعني فيه اذ را عان في الابعاد الثلاثة فلا يفسد فحكم بالنجس وعن البصري تعبير الكثرة
في رفع الجفاسة وظهر ما متعين يخرج الاثني من الزا والمقن القول الصادق عليه السلام فان تغير الماء
فقد حثه بذهب الرخ والمكاتبه عن الرضوي عليه السلام والشيخ رتب نهال الغبير على الجعفي يخرج الجعفي القول
الصادق عليه السلام فان اتقن نجت والمصدوقان الجميع لما ذكرنا في القواج لقول الصادق عليه السلام ان غلب
فلينجس يوما الى الليل يقام عليها قوم يتراوون اشيا واشيا قال الحق السيرة في النجس ان كثر افع الجعفي
ومن ثم اختلفت الرواية بالاقول والارسطو الا ان بحسب قوة الجفاسة وضعفها وسعة الجعفي وضعفها

حاشية

حكم

فليعمل البشعر في مختلف فيه والمختلف مجري اقله ويصعب او سطره ونيال التورع والشاذ يسقط بالشعر
 وضعيف السند البصري **مرفوع** الاول ان يجرها بنفسها او بجراح لم يظهر لها من قبل يجب من غيرا او يجرها
 الثاني يجرها الاول لعدم او لوقفة البعض ولتوقف اليقين عليه واعتبارها بالجاري مظهر لا يجرى
 من جريان التورع باعتبار دخولها في اسمها ومنعها في المعين لان الحكم متعلق بالتورع ولم يحصل ذلك الا في اصل التورع
 اما لو رد او فرفق عليها فالاقوي انه لا يجرى لعدم الاتحاد في المسمى **الثاني** لو اجريت فالظاهر ان الحكم العام
 لا يفسر بالخاصة ولو ثبت لم اجريت في الحكم بظاهره لا في الشرط او جبر طهارة الجميع لانه اجازة تنافي عن ان يجرى
 لمزوجه عن سجي البشعر بقاؤه على العباسية لان المظهر التورع والمظهر ما يجرى بعد جريان قدر التورع اذ لا
 يقصر ذلك عن الاخراج بالتورع **الثالث** الاباء الملقبوا اصله ان جرت فالحجاري والا فان الحكم باقي لانها اليقين
 واحده **الرابع** لا يجرى في اعتبار الدلو في التورع المزيل للتورع حيث لا يقدّر وكان لم يغير لم يحصل التورع بالتورع
 المزيل للتورع وهل يغير الدلو في المعدود وتوكان نعم لصورة النص وعمل الاعتراف لان النص اخرج المزيل
 وهو اقرب في يجرى بحسب ادلوا العادة **الخامس** لا يجرى في التورع الاسلام ولا في التورع ولا في التورع في التورع
 التورع للفظ التورع وقال في المعقب الجواز انشاء والتعيين ان شغل التورع بل ولا الانسية فيكون التورع
 ولا في التورع لانه ترك العباسية **السادس** عبارة الاصحاب مختلفة في يوم التورع فالفيد من اول النهار
 الى آخره والصدق وقان والمرضى من الغدوة الى الليل والشيخ من الغدوة الى العشاء والظاهر ان لم يجرى
 الصوم فليكن من طلوع الفجر الى غروب الشمس لانه المعلوم من اليوم مع تدويره بالليل **السابع** لا يجرى في الليل في
 التورع لما يعبري فيه من الفتور من العمل وكان مع مشاركة النهار في التورع في يومين منها **الثامن** مجري
 مستحي اليوم وان تصرف لا يجب مجري الاطول والاول استجابة حيث لا يجرى في الباطنة من الباطنة والظاهر
التاسع يجوز لهم الصلوة جماعة والاجتماع في الاكل لانها مستحبان عرفا **العاشر** المظاهر لغيره الا في
 الامرية لانه من باب مفروم الموافقة ما لم يتصور بطريق التورع اما الانسان الذي ايمان فلان في الجمع للمخالف
الحادي عشر الاول وجوب جزمه من الليل ان لا اخر التورع حفظ الامر لانه من باب الايمان الواجب الاية
الثاني عشر لو وقع في الامن واجب من الجميع وجب الاستيناف ومع التورع من قراح مستأنف ولو وقع
 ذو مقدار والتداخل ممكن في العمل الاكثر بعد التورع **الثالث عشر** المفضل انواع العباسية وجب التفاضل
 على ما يقتضي مع التامل الاقرب ذلك استصحاب اما الاختلاف بالكمية كاللحم فان خرج اية التورع فتورع
 الاكثر وان نزل في التورع فلا زيادة في المقدار لشول الاسم **الرابع عشر** اجازة التورع كالمقنن ليقين التورع
 فلو تورع المقنن لم يتضاعف لعدم الخروج عن الاسم نعم لو وجد جريان وشك في انهما من واحد واثنين
 فالاجود المتضاعف استظهر ان **الخامس عشر** الميوان العامل اذ مات وفيه الرجوع العبر كغيره اما المتضاعف
 المخرج للمانع من الدخول او لاطلاق قدر التورع نعم لو انقطع المخرج او غير متضاعف ولو خرج غير التورع حيا

٢٣٥

من التورع

فلانج في غير نفس العين ليعود الى افاة الماء جوفه لانضمام الخرج **السادس عشر** المساقط من الغلي غويدي
انصبت اربعين من الماء كمال ولو انصبت بسبعة اعيد مثله على الاصح وان **الخير الفصل السابع عشر** الطاهر طاهر
للماء في الدلو والرشا لعموم امر الشارع بالفصل وان استجاب النج مشرق عن من العلوم عن من استحق طهرا
الدلو قبله واجعل على طهارة الدلو **الثامن عشر** ينقطع النج بغير الماء سواء كان نجاسا مستويا او لا
فلو عاد لم يجب الغوص في الماء ومن معرفته كون العايد هو الغاي ثم انقسام على الغي اربعة عشر **الاول** ما لا
مقل له فالكل عند قوم لعدم الاولوية واربعون ولا وجه له وثلاثون لحديث كرويه والاول انبسط في الماء
المعبر يمكن ان لا يخرج هذا العمل الى الروايات طهارة التي فيه وحل الباقيات على ما مردها قال وهذا يتم لو قلنا ان النج
تعد **الثاني** ما يخرج كمال الماء وهو من البعير في المشهور الصحيح السند عن الصادق عليه السلام وكذا عن الباقر
السلام والزاوي عن ابن سبيل فطوى وصبت الخمر في الصبيح عن صادق عليه السلام في رواية كرويه عن الباقر عليه السلام
لغطره البقي للثلاثون دلو في البعير ثم الفرق بين القصب والقطر للثلاثين دلو في المشرك في الماء وفي القصب
يرجع لكل كثر الاخبار والسكن المايح بالاصالة لقول النبي صلى الله عليه وآله كل مسكر خمر وعن الصادق عليه السلام كان نجا
عاقبة الخمر من خمر القنقاع لقول صادق عليه السلام انه خمر من لول والدماء الثلاثة فاعلم نجاستها وواجب غسلها على ما انما
بابه الدماء ورجعه في البعير في القنقاع في الصحيح عن صادق عليه السلام والمخ في المشرك ولا يضر فيه قاله الشيخ ابو عبد
في شرح نهجته والله رحمتنا الله ولكن القطع بالطهارة يتوقف عليه والخو ان البراج عرق الحب من حرام ولا يبل
الجلال والخو انه الصالح رحمه الله بول من روف غير المأكول الا بالرجل والبصير في الحق البصري في خروج
الطلب والخو في حيين والقنقاع في الفصل **الثالث** كالماء في البغل في الاطهر عن الصادق عليه السلام وليس في بعض
الروايات البغال في الفرس في البقر شيئا مما للشهرة وفي البعير هاما الا في فيه **الرابع** سبعون دلو في الماء بها
حيث تدرك كانت عادية وقيل بحجره ثلاثون رجلا وقال الجعفي اربعون رجلا وهو لول الانسان الخمين
المقبول بين الاصحاب عن صادق عليه السلام وابو علي وابن ادريس ان جبالوت الكافر الجميع بناء على جوبه على انما
حيا اذا الاض فيه وحال الموت اشد نجاسة وفيها من **الخامس** خمسون للعدو في الآية في المشرك من
من ثم اربعون او خمسون والآخر طريق الى القنقاع ولتين الدم في المشرك من روعه في شاة في بوجده قطع
واو داجر ان شئت وما بين الثلاثين الى الاربعين وهو حسن **السادس** اربعون ليل الرجل في المشرك
رواه علي ابن ابي حمزة عن صادق عليه السلام وموت الطلب وشبهه في السنور في الاطهر عن صادق عليه السلام
وفيها من ثلثون او اربعون فاخذوا بالاخطا والرواية الصحيحة عن صادق عليه السلام الحب في الحب
والسنور زيادة لا تغاير المشرك من الثعلب والاربع والشاة للشبهة في الكثرة والاحتياط **السابع** ثلاثون ماء
المطهر في البول والعقود واول الدواب واربعا لها وخرق الحلاب لرواية كرويه عن ابي الحسن عليه السلام
الخامس عشر من الماء من قطر الخمر والبقي والدم عند الرضي من دلو الى عشرين وفي رواية نارة عن صادق عليه السلام

في طهارة وقال الصدوق
في القطر عشرون دلو
رواية زيادة عن الصادق

الباقية

الدم والخزف الميت ولم يخرج منه عشرين دلو **عشر** لبايس العذرة لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام وقيل الدم عند جماعة الروي عن الرضا عليه السلام وكذا في قطرات الدم وعن الصادق عليه السلام في دم الوجاعة والجماعة ولا يسيق وفرت بعضكم بها أكثر من دلو يضاف إلى الجمع أو نقول أقل من ذلك عشرين **العاشر** تسح أو غير الشاة عند الصدوق عن علي عليه السلام **الحادي عشر** صبيح لموت الطيور في المشهور من روثها على بن حمزة عن الصادق عليه السلام وفي الجملة والنعام وما يذبحها ولا اعتسالات الجنب والمرويات عن الصادق عليه السلام بلفظ الوقوع والقرول والدخول والاعتسالات منها فإذن وجب الاعتسالات لا سيما قال في القبر الموحش السبع ضاهم المانعون من رفع الحدث بالماء المستعمل لا سيما فإنه قال في النجس لا بالماء والماء في النجس لا ينجس قال في النجس ولم يذكر النجس والخروج الطيب حي في المشهور من قول قاتل وأوجب ابن ادم من فيه أربعين تسريحاً من بين الميت والمفارقة مع التفتيح عن الصادق عليه السلام والحق المغير به الاعتسالات وعن الصادق عليه السلام في ما ثلاث وهي على الإطلاق وغيره عليه السلام صبيح على الإطلاق وغيره عليه السلام إذا لم تنقع خسر في السبع تمام الخيط والبول الصبي غير الرضيع عن الصادق عليه السلام والمصور عند الصدوق وهو عن الصادق عليه السلام وفي سام ابن قول الصادق عليه السلام **الثاني عشر** خسر يترك في النجاسات وخسر جماعة من الخسائر بالجلال ولم تنفق على العسل واعتل فيه في العنب مساندة العذرة في الرطوبة والحدود ونزع النمل من الجوف كروية **الثالث عشر** ثلاث المفارقة مع عدم الأثر في المشهور لجملة على الفأرة والوجاعة التي روي فيها دلوان أو ثلاث وهو أخص ضعيف وفي العنب يري في وجوب النجس بها معلل بأن لها نفس حليمة وأوجها إلى الثلاث لقول الصادق عليه السلام لموت حيوان الصغير ولا أقل من ثلاثة ثلاثاً والثلاثة عند الصدوق والتخمين وأما قول الصادق عليه السلام والعقرب عند السبع والبعوض كأنه صريح في جوفها فيها بالاستعجاب لعدم النجاسة وجواز أن يكون نضر السم **الرابع عشر** دلو واحد لمول الرضيع والمشي عن الصادق عليه السلام في قول العظيم دلو في العصفور لقول الصادق عليه السلام **فصل الأول** يحكم نجاسة البئس عند وجود المنبر وإن تغيرت بالبيعة لإصالة عدم المقدوم ولقول الصادق عليه السلام في الفأرة **التفتيح** في إساءة استعمالها سقطت تلك الساعة والنقد في ثلثة تحكم **الثاني** لا يحكم نجاسة ما بالذك لإصالة الطهارة ولو قارب الباليعة نعم لو تقربت كغير الباليعة أمكن النجاسة لظهور سبب النجاسة وغیرها ذكر الطهارة أقوى لعدم القطع والماء ملوثة الطهارة وهو ضربان عموم النجاسة بالظن وفي خبر أبي بصير في ثلثة الوقوع فيها نحو من أربعين فقال الصادق عليه السلام توضع منها فان الباليعة تجار يصب في الخراب البيرة **الثالث** المراد بالأنص فيه ما لم يوجد دليل على التقرب بغيره فعمل من أحرف كروية لا يكون نصاً على اعتقاده من جهة الخلق لا الحاق الغوي بالبرج **الرابع** البعير شامل للثقلات وكل الصغير والجلال وكل باي الجوف إلا النور **الخامس** الأول بدخول العصين بعد الاستئذان في حكم الملبس بها كما إن قلنا نجاسته **السادس** لا تخرج الميت

أيام

فصله

الظاهر ويجب الغسل وان تم او غلبه كافر او مستعمله ثم مات بغير قتل **السادس** الطاهر ان العنبر في الاذنين
 لا يهرق **السادس** كان يلقون بها في العذرات اي الاقنية والطقا الشيخ في بيت علي بن ابي حمزة في فصله عن احتلال الاذن
 بين فصله للعلم والظاهر انها آفة الزيادة الجاسة بجماعه من غير المعبر ذكره الترمذي وقتله بنفسه وقيل ان
 انه يجب البتر في الفراخ والبنات وهو محقق لكونه في بعض **السادس** لا يلحق ببول المرأة بالرجل
 خلافا لابن ادريس في فصله ان الذي ياقص ما لم يعل على العنبر والخط الانسان غير موجود في الرواية فمن من اجله
 وكان بول الخنثى على الاقرب للشك في ذلك **السابع** طيب الماء طاهر في الاصل لعدم فهمه من لفظ الحقيقة
 فلو كان في البئر والظاهر ان يكون ليدف الشبهة **العاشر** لا يثبت طرية ماء المطر لجماع ما ذكر في تعليق الحكم
 ببعضه ليطاها ولو انضم اليه نجاسة اخرى امكن المساواة للنجاسة وان كانت بمقدار **الحادي عشر** عكر الماء
 دم نجس العين بالدم النجاسة فيجب الجميع للمساواة في الخلط وهو شك في شك **الثاني عشر** ان جعلنا النرجح لقطا
 الجنب لاعادة الطهارة في الاقرب الماء الخاضع والفساد المتساوية بالاشتراك في المانع وان جعلناه بعد العلم
 يلحق بالان لان الجنب الخارج عن النجس بعدد عن الاعتقال مع زيادة النجاسة ولو نزل الماء على البها المن
 المساواة في الحكم للمساواة في العلة اما العطار فيضع عنها وقطعا كالعقود الماء الذي يقبل منه الجنب ولو
 يظهر في الشئ عليه من النجس في العبادة ويقبل الساقض ان جعلنا النرجح لا استعمال **الثالث عشر** الطاهر من
 السقم للوشق خصوص جامع اعتبار الشبهة **الرابع عشر** المراد بالنجس من تعقدي باللبس في اللونين او يعل عليه في
 علي غير فليس بوضع وقد مر ابن ادريس الجوين وان اهل وهو بعيد **الخامس عشر** لا يلحق صفرا الطيور بما
 بالعصفور لعدم النجس خلافا للشيخ نظام الدين الصهرشتي شارح النهاية بل الاول في الحافرة بلباسها **السادس**
عشر الحفاش داخل فيه لشمول اللفظ وحاشي الشيخ فيجب اللونين في طهارته لانه مسح ضعيف لمنع
 مقدر في الابل **السابع عشر** لو غطت الشعر في الماء نجس فيل خرج جبر ان كان شعره عن العرق فان استمر في وجهه
 استوجب فان قد لم يلف الترواح مادام الشعر لقيام النجاسة والتنج بعد خروجه وان استعمله وان اذنت
 النعم ولو كان شعره طاهر العين امكن الحاقه بجماعه من النجس مع اللونية لظاهره في اصله ولم اتف في هذه المسئلة
 في فتاوى من سبق من ابي العباس بن سيار عن الصادق عليه السلام في بيت في بيت عن ابن ابي عمير وعنه في جعل قبرا
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله حرمة ميتة الحرمة حيا **الثاني** يستحب جمل النجس عن البالوعة خلط في
 مع احد الاربعين فقيه البصر والصلابة الجلية والافسح جماعين الروايتين عن الصادق عليه السلام في النجس
 عن في مجرى العيون طهاها مع الشمال فان استعمل في مرث الشمال فسمع وان كان الكيف فخره فاقني عن علي بن
 ابن الجعيد وعن الرضا عليه السلام لا يكره من قرب ولا بعد من لم يتغير الماء **الثاني** استعمال **الرابع** استعمال
 في اكله ثلثة احوال استعماله في رفع الخبث وقدم استطراد **الثاني** استعماله في الوضوء وهو طهر من اكله
 ولمس النجس عليه وآله وسلم باق في يده والوضوء النجس من فضل وضوءه وقل صاها وعليه التسلم

في العظم
 مجرى رقيقة

سنة
كالضرب

سنة

سنة
منه

لا بأس ان يتوضي به فاولها الجواز المستعمل في فصل الفصل الثالث المستعمل في رفع الاكبر وهو طاهر اجماعاً
 وظهر في الاقوي للعموم لان الطهر ما يتكرره منه الطهارة فالمضروب وفيه الصاد وعليه السلم على الوضوء
 للتميز او لجماسة المحل وكذا الرواية عن الصادق عليه السلام ينحج الغيب اربعة آلاف فرسخ لا يخرج
 والمضروب في بعضها فالعلية ان يغسل ويجمع الماء فيه والمضروب البدن ليكفيه من يده عن التماسه و
 الماء وقيل الارض لتجمع الغسل لرد ابن ادريس وعن جمع الماء المستعمل للبدن من الحاجة اليه **فريق**
الاول يستحب التوضي عن القسم الثاني فانه المفضل من جهة الله ولا فرق بين الرجل والماء للعموم وفيه
 عن فضل وضوئه لم يثبت ولو لم يثبت القسم الثالث لان اول مراتب النجاسة الكبرية **الثاني** لو بلغ المستعمل
 في انفي زوال المنع الوجهان واولها بالزوال بقا الطهارة **هذا الثالث** لو منعنا استعمال ارفع الاكبر فلا
 علة عندنا معلومة ولو علمنا العلة تبادي فرض الغسل به اي رفع الحدث الاكبر او رفع منعه من الصلوة حيث
 لا يرتفع الحدث كفضل السجدة فانه ما تاتى من المحل به تاتى من ارفع الغيب حيث جعل المحل بعد الغسل غافلاً
 لما قبل الغسل فكان المنع الذي كان في البدن استقل اليه فعليه هو استعمال الوضوء والغسل المندرجين لا يرفع
 كما مر كذا استعمال الغسل في الثانية في الغسل وفي استعمال الصبي وجبه بعدم النع بانه عديم ارتفاعه
 ولعن اجبت الغسل عند بلوغه اما غسل التوبة لغضائهم فانها لا تجزى لجماسة اقل من استعمال **وشي الرابع**
 يصيب الماء مستعمل ما انفصله عن البدن فلو نوى المقتصر في الغسل بعد قيام الارثاس ان يرفع حشره وصاحته
 بالنسبة الى غيره وان لم يخرج ولو نوى جنان فذلك في مقعده او غيره فان سبقا حواص خاصه **السادس**
 جواز الشجر والعقود الى الجماسة من الطهارة وبقاء في انما الغيب وان ذهبت في رفع الحدث
 وقيل لا لان قوته استوفيت والتحق بالضاف **السادس** المستعمل في غسل الموثب والبدن الطاهر من
 حاله **العاشرون الخامس** غصبتية الماء وهو ما من رفع الحدث الامع جهل الغصب ان يمانية لعدم رفع
 الخطا لعدم التقرب الى الغيب وان حرم ولا يمنع غصب الله ولا قرب بيننا الغصب في الماء المستعمل في
 المعصية ولا يشترط الجفاف في صحة الصلوة لانه كالتالف **العاشرون السادس** الاشتباه والاصحاح
 ان يشبهه بالنفس فيتميم مع فقد لقوا صاد وعليه السلم يعرف ما يقيم واشترط الا هو ممن ليتحقق من الماء
 قلنا المنوع منه كل عدوم والحدث يحل على الكناية عن الجماسة او استحقاق الاخرق ولو قلنا به لكان
 الواحد للشيء في النفس لو ظهر بها لم يعم وان فرق للشيء وتعارض الميزتين في انكسر اشتباه والفرقة
 ونجاسته او طرح الشبهة ضعيف وثابتها الاشتباه بالغصب وهو الاول لانه يظهر النجاسة
 الاشتباه بالضاف الطاهر فيظهرها مع فقد المتيقن للحرمان باستعمال المطلق لو اريد ان يجمع بينه وبين
 التيمم تحصيلاً للتقريب والى العمل في هذه المواضع امكن الاتفا لاصالة صحة اخباره وفتح والمختلف
 قبوله للغير باقره ما في ذكره اما العمل ان فيقبل في الطهارة والجماسة على الاقوي خلوه لان التيمم في

هالحي

ولا يتري لعدم افادة العلم الا في الشرب القوي للبعد عن الجباسة واستقطره في المعبر لعدم افادة
القوي باليقين ولما بها الاستنباط في وقوع الجباسة ولا ريب في عدم اعتبار مع الوجود او الشك ومع الطرفين
اجودها التأييد الطاهر لا يصلح لتول على علم السلم ابالي بول صانعيهم ما اذ لم اعلم ونحو اصاد عليه
السلم كل شيء ظاهر حتى يعلم انه قد رغب مع السبب الظاهر كشرادة العدل وادمان الخمر والاعتناء
لانهم يحكم شرعي بحسب فان لم يعلم الامتناع التناقض كالمعظم بحكمة الصير في الماء القليل عند الاستنباط
العاشر السابع معارضة اولى كل فرع عشرين جوان معنهم او مساعة لقدر الجرح او رفع خبث اللين
عن رفع الحدث الا مع الجهل او النسيان **العاشر الثامن** كونه مؤثرا وهو ما يشترط جسم حيوان وهو باطل
في الظاهر والجباسة وقدره عليه والغرض مما بيان كونه الشؤرا والاختلاف فيه فالكون مؤثرا للجلال في
الاشع ظاهرا صحيح الفصل في الصادق عليه السلم واهل البيت في الاقوي مع الخلق عن الجباسة لقول صادق
عليه السلم الا ان نرى في مقامه دما والمناصب في الماتون بالاعتناء جعابين قول ابي الحسن عليه السلم اذ اقام
ما منة فلا بأس ويحيى صادق عليه السلم عن الوضوء فبصلها او طهر الوضوء والشع في طهراية لقول
صادق عليه السلم يشرب منه ولا توضع قلنا يحتمل المطلوب على التقيد والوجاج والغواب والبعال والجري
الاشع لكل اية لها والحديث الفصل في الصادق عليه السلم في مؤثرا الا في كل فرع قول الشيخ بالغ علم الا في كل فرع
كالهرة والفاخر والحية تعزيم قول صادق عليه السلم كلما بول كماله فلا بأس بوجده وبما فيه حيث الفضل في مؤثرا
كان الصادق عليه السلم كونه مؤثرا الا في كل فرع ولا بأس باله قول ابي علي السلم عما في من اهل البيت ويرى ان النبي صلى الله
عليه وآله وصحبه وسلم اقل من فها بالباشر ثم اسلمت لم يرض مع الخلق عن الجباسة وان لم يقب قاله الشيخ في طهراية
ويكفي ما خرج منه الفاخر والوضوء في الاشع الحديث المذكور والاشيخان واما ما خرج من قول ابي الحسن عليه السلم في الفاخر فمثل
ما ثبت من ثروها واللتج في الوضوء ويجوز ان على النوب وكذا الحية والقلب والاشرب في الاقوي والامير في الدنيا
والنوب والسوخ ونحوها الشيخ تعزيم بغير ما فيه من الحرمان وضع اللادقة ومات فيه العرف لقول صادق عليه
السلم لا يصل الماء الا ما كانت له نفس حية وقول ابي الحسن عليه السلم في الماء يقع فيه العرف احره للتزنية او الشتم وقول ابي
خلاد في الصادق في الرضي في جباسته واما السليط فاحرق الا في الجرح والغلالة لعدم البني وعليها السلم في الاشع
سئل ابي علي السلم عن الوضوء من كل ابيض من ارض فضل وضوء السليط فقال من فضل وضوء السليط وحكم الشيخ
جباسة الطهر والمجتمعة وابن ادميين جباسة كل مخالف للتعامل المستضعف ضعيفا **خاتمة** بحسب استعمال
الماء النقي في المشبهة به في الظاهر مطلقا لعدم التقرب بالجباسة فيعيد ما مطلقا او اصاله ولو خرج الوضوء
الحديث في النهاية لا تضاعف الى ان الجباسة تبه اعداد مطلقا مع العلم ولو نسي في الوقت من الجاهل جعابين الربا
ويجوز استعماله اطلاقا وشرا للضرر في وجوب دفع الضرر ونحوي الا ما اضطره ثم اليه في وقت الحكم بالجباسة
على سقطة الاحيان الجباسة في ان يقدحها وتكون حكمها اما الاول فهو عشر **الاول والثاني** البول والغايط ونحو

اجتناب

المنصر في الماكول ولو بالعرض كالمكول لقول الصادق عليه السلام اغسل فربك من اوال الى اخره ولم يخرج ابن ابي
 و ابن ابي عيسى و الباقين الا يقولون صادق عليه السلام كل شيء يطهر من ايسر حتى يذهب وبوله و الشئ في كمال الا لا
 الخشاف و غيره الشئ و اخرج ابن الجنيد يقول الرضيع قبل اكل اللبن لعدم ايجاب عليه السلام غسل الثوب
 منه قلنا اوجب صادق عليه السلام الصب عليه في غسل الفضل على العصر و نقل الرضا في الجاه و في قول الرضا و
 الحار و البعل قولان الا قريب للكهية لقول في و ص عليها السلام لا تغسل فربك من اولى حتى يغسل وجهه و عن
 رواه بول الرضا خاصة و عن صادق عليه السلام لا تروث الحرف الا امر بغيره في حنة محل من علم من صادق عليه السلام
 للذهب قال في المعبر يتناول الاخبار على طهارة الروث و تصاد بها على البول فيقتضي بالكلية من جهة بالاصل
 لقول الصادق عليه السلام كل شيء يضيف حتى تعلم انه قد **انقضى** و الذي و الذي من الذي نفس سائلة و ان
 ما كان كالتصاح لقول النبي عليه السلام انما يغسل الثوب من التي و الدم و البول و قول الصادق عليه السلام ان عرفت
 مكانه فافسله و قوله عليه السلام يغسل الثوب من التي و الدم و البول و قول ابن الجنيد بعد من نجاسة الثوب من اغسل الاجزاء الا على المار
 عن عائشة انها قالت كان لا حين ينادي روي في ثوبه دم فتقصده برية او تصغره و قول الصادق عليه السلام اجمع
 في حصة فافسله و الا فلا ضعف لمخالفة الاجماع و القصة لعلة من ملة الفضل و الجاهل الذي يعمل على العفو و نقل
 الشيخ في الخلاف و الاجماع على نجاسة العلة قال في المعبر لا ينادي دم حيوان له نفس و كان عطفه البينة في البول
 منع و كونه في البول لا يدل على انها دم ولا ينقص دم غير في النفس كالبقرة و البقرة و البقرة و البقرة و البقرة
 و قول الصادق عليه السلام في دم البقرة ليس ينجس و عن علي عليه السلام انه كان لا يروي بياض دم الم من نوق و لا ينجس
 الا حنظل من دم البقر و البرغوث و ما في طحال الجمل من فروع بدوى الاجماع في ق و الدم المختلف في الحكم بعد الدم و
 القوف المعتاد ظاهر و ان كان في المرق **النافس** البينة في ذي النفس مطلقا اجزاء و قول الصادق عليه السلام
 لا يغسل الماء الا ما كانت له نفس سائلة و كان ميت الا في الامر بغيره و الاغسل من ملة و لا امر بغيره في الثوب
 الملا في رواية ابن هبيرة بن ميمون عن الصادق عليه السلام انكلا و قطع من الحيوان ما حمله الحيوان بحكم البينة لمسا و ان
 القل و الجذوة و كان نجسا لما ظهر ما يغسل عاضة بانه لو كان طاهرا لما امر بغيره و جاز ان يكون النجاسة في
 الظاهر و عن ما يوضع الشرع و ان قلنا نجاسة حنظل و ان اشكال **السادس و السبع** الخطب الحنظل
 نجسان عينا و اجزاء و لا ينجس في المرق و لقول الصادق عليه السلام اذا مس ثوبك طلب فان كان بياضا فافسله و
 ان كان ملحا فافسله و قول الطاطم عليه السلام في ثوب يصيبه الخنزير فليغسله ما اسابه لان يكون فيه او يغسله
 و قول النبي عليه السلام طهر اياه احكم اذا وقع فيه الخطب ان يغسله و قول الطاطم عليه السلام في خنزير يرب في
 اناه يغسل سبع مرات و يغسله ما لا يحمله الحيوان ايضا لو خله في سقاها و لقول الصادق عليه السلام لو ارد الاستسقاء
 اغسل يديك اذا امست فافس الخطب و لا تقضي يمنع الدخول اعظم البينة و روي بان النجس في البينة حصة الموت
 و فيها نفس الحيات و قال الصادق في ثوب ما اسابه طلب الصيد لم ينجس و يغسل ما اساه غيره و هو من فروع الجاهل

الاباس

قطر

الخامسة ما لا يعلم الحيثية من التبع طاهر كالصوف والشعر والريش والغضف لعدم صدق التسمي الا **الثالثة** التلويح
 لا يفسد الطعام بكون التلويح من الدود وبشبهه لطهارة وان حرم اكله لاستحبابه **السادسة** القين ان حمل طاهر
 والا فبعض وان كان منقعه ويغلى ويقل وغيره طاهر ولو من الميتة اذا انقضى الفسار الاعلا الذي فيه عن عليه السلام
الحادية عشرة المسكنات الحامقة بالاضالة طاهرة فلا يفسد السيلان العارض تحت الايطار الحوي والمابع بالاضالة والخبر
 حب العنب يفسد **الثانية عشرة** التلويح من الطيب والخمر يفسد في الاقوي نجاسته اصلية والاقوي في ولو غمره
 التراب مع السبع اخذ بالامر في الاعم طهر التسمية باحد جانبيه او لغيره اصلية مع الاسم **الثالثة عشرة** طهر
 طاهر في الاقوي حلا للفظ على الحقيقة وقيل في النجاسة لشغل اللفظ **الرابعة عشرة** ولو الحار في بحر ولو مياه
 سلم ولو قلنا بالتبعية لغيره كالأدوية وسائر انشاء الله تعالى **الخامسة عشرة** آنية المأكلة وما في ايديهم طاهرة
 جهل النجاسة للاصل وجبر التلويح والخبر السالف يعلم انه لو لم يعلم المباشرة من طهارة وكذا قول الباقر عليه السلام
 في آنية اهل الذمة والخمر لا تطهر فيها ولم يصبه وضوء النبي عليه السلام من مرادة مشترك وضوء عمر بن الخطاب
 مستدل لا يراه ويبلغون بذلك ما لم نجاسته ولم يثبت وهو شاعرا ذكر من يراه في الاسرار متبعة والذين لها نجاسة
 اولها ذرق الرجاء غير الجلال في المشرك لغيره ولقول الباقر عليه السلام لا بأس بحرق الرجاء ونجس الشيطان الا
 في كتابي الحديث المتأخرة فاسم ويحمل على الجلال مع انها مقطوعة والروي قال وثابت بن النوفلي عن علي بن ابي طالب
 ويحمل على الذب والتمسك التي تروى عنه من فعل الشيخ نجاسته ونجاسته عرق الابل الجلاله والنجس من الحرام في المشرك
 للاصل والخبر الصحيح عن الصادق عليه السلام يفعل عرف الابل الجلاله ويحمل على الذب والنجس يفعل ثوب النجس يحمل
 على نجاسته وهو ليس حمله على النجاسته من الحرام والشيخ نقل في الخلاف الاجماع على نجاسته عرق الحرام وفي ط
 نسبة الى رواية الاصحاب وقوي الكراهية ولعله ما رواه محمد بن حاتم باسناده الى ادريس بن زياد الكوفي
 انه كان يقول بالوقوف من خل من راي في عمل الى الحسن عليه السلام ولم اذكر ان يستعمل عن الثوب لغيره والنجس
 يفعل ثوب النجس يحمل على نجاسته وهو ليس حمله على النجاسته من راي الحرام والشيخ نقل في الخلاف الاجماع
 على نجاسته الذي يعرف فيه النجس ابصيل فيه فينبغي ان يقيم في طاق الباب لا يظهر عليه السلام حركه او الحسن عليه السلام
 بقرعه وقال ابن ابي عمير ان كان من حلال فصل فيه وان كان من حرام فلا فصل فيه وروي الطحطاوي باسناده الى ادريس
 عليه السلام في الحرام يفتل فيه النجس من الحرام وعن ابي الحسن عليه السلام لا يفتل من غسالته فانه يفتل من
 الزنا اما عرق النجس من الحلال والحائض والنفسا والمستحاضة فطاهر اجابا قاله في العقب وخامسها الذي
 المشهور ونقل فيه الاجماع لقول النبي صلى الله عليه وآله ليس بشي وقال الصادق عليه السلام اغاهاه بثره النجاسة
 ولم يسله ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام وابن الجبيل يفسد الذي عقبه الشرع وينقص الطهارة لرواية الحسين
 ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام فافضل في السنن ومع يحمل على الذب والروي بالمراد الحارح عقيب
 البول والذي بالمعنى عقيب اليد طاهران والحديد طاهر اجابا وقول الصادق عليه السلام يفسد حلو شرع او غير

بالمؤمن عليه ان يحرمه الماء وهو على الذوب وايه الرواية ان المؤمن ينجس لا ينجس بالانجذاب والماء القم فغيره من
الاول يجب انزاله ما على الدم من الثوب والبدن للصلوة والطواف ودخول المسجد مع التلويح لعمى
 وشبابك فظهر لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم المجاسة ومنه يعلم وجوب انزالها عن المساجد
 وهو من كفاية هذا مع التلويح اما مع غيره فلا يجازى دخول المجاسد والمستحاضة المسبلة والاحتفال وهم لا
 يفتنون عن المجاسة غالباً وضع المجاسد لغير نجاسته او لانه عرض للتلويح وقال في الخلاف يجوز للجنب والمجاسد
 المساجد بالاجماع ولم يعتبر التلويح ثم قال في الخلاف في ان المساجد يجب ان يتجنب المجاسد ويجب انزالها المجاسة
 ايضاً مع مسبلة الجبهة للضوضاء والصياح باسمه عن الرضوي والمساجد السبعة على الاصل والاقرب لعدم كونها
 الشجر الاجماع على ذلك وهو في الصلوة على الفداء كونه عليها المجاسة بعض الباقين والصادق عليه السلام ولا يستقر الحق
 في شيء من ذلك الا مع تعين المجاسة اليه وهو مستعمل بطهارة داخل او مخرّب او مضمحل فكل التلويح النجس والضوضاء
 امر لا شاع به عظماء المعصومين والظاهر المقدس والواجب ذهاب العين والاذى ولا عبرة بالبحر والحق في النجاسة
 الا انزاله دفعا للرجح والرقاية ويستحب صبغته بالمشق كالمسح واستكان الشين وهو المخرق بمركبات العين للنجاسة
 وشبهه بالضوضاء في قوله في النفس ويستحب عدم الحيض وقصره وليا بشرط في الفصل ولا يجب الغسل في
 غير التلويح من الماء وفيه يجب لوجوب نزع المجاسة والاذى في الفطرية لظن انفصال المجاسة مع الماء غلبا
 الجفاف الجرد والماء في الصبي في كل الصبي في قول الصبية في المساواة والعقد **الثاني**
 انما يظهر الفصل العدوي ما يمكن فصله عنه كالثوب ويجري في المشغين والمخالف للرق والرقابة
 فلا تظهر المايعات والطرانس والطين ولو ضرب بالماء الا في الكثير في طهارة الدخول في الكثير وجب تحاشي الصلاة
 في تلكه وتكون العيون النجس ارق وتخلله الماء وفي صحيح ابن ابي عمير المرسلة عن الصادق عليه السلام طهر بابه
 او البيح والدفن وهي مشتمل بسواب طهارة بالماء الا انه يقيد بالمعروف من التلويح والظاهر طهارة الخطه
 والطمع وشبهه خارج بالماء والنفس الكثير في العلم التخلل وتكون الجلود المدهون بالنجس في طهارة المؤمن
 المشرب بالنجس يتشرب بالماء الطاهر احتمال مع كثرة الماء بل مع قلتها لافادة الطاهر والاذى النجس ولكن يظهر
 كالاخر لما ياتي **الثالث** في الفصل مخر في غير الا ان القول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دم الحيض حية ثم
 اغلح هو كذا او الفصل في الامر المخلو لا يفسد في التلويح اما البول فيجب تنقيته لقول الصادق عليه السلام
 في الثوب يصيب البول اغسله مرتين الاولى لانه لا ينجس والثاني لانقاؤه لوقيل في الباقي لذلك كان اول
 لغرض من الواقعة فان نجاسته غير البول اشهر وظاهر التلويح ويستحب الثالث وفي طهارة ربي العدوي
 الوتر اما الا انما بالاجماع على الثالث في لوع الطيب والفضل عن الصادق عليه السلام اغسله بالثوب اول
 ثم بالماء مرتين وابن الجوزي وجب سبعة الغسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعنوا صاد وتلويح السلم
 بفصل من المرسى وكون الطيب ويماض عاروي من التلويح في الماء من الحسن والثالث في فعل على الذوب ويجب

في قوله
 طهارة
 من رتبة

القرب في الأول من الجبر الفضل والمفيد الوسطي والرفي وايضا اذ سيخرج الماء، تتصلا الحقيقة الفصل في الآثار
 في انتقاء الحقيقة على التعديدين والمبطل فلا ترجح والمرة القاع حاصلة بها ولا يجري غير القرب الا للفرق
 للنسب وان الجبر في جبر ما شرف القرب بآية اعضائه كقول غير عند المصلد وابن يابور والمشرق خلافة والاول اعتبارا
 تفصيل القرب في الجبري والكثير ثم لا يفسر طيفها العود خلافا للشيخ لاطلاق الامر بالقرب ولعله تقدير
 نوقلا لانه لا الملة النجاسة كقوله والماء هو نجاسة الفضل والخاصة بآية عمار عن الصادق عليه السلام في غسل الاناء
 يصبت فيه ثم يجر ثم يفرغ ثم يصبت فيه ماء آخر ثم يفرغ فان غرسه من العود مع صب الماء ولا يترك الفضل عليه
 الولي نعم تعاد في قوله في الاشياء فيجب بعينه في الاشياء الا انما ان لم يوجب الاثارة الثلث ولا استوف
 ثلث الماء ولا يصير القرب فيما ينبغي غير الولي في الجفاف خلافا للشيخ والمشرق لا يابور خلافا للشيخ في كل
 لتسببه طيفا لعدم الفارق والاقرب السبع في الماء لفضو الحاطم عليه السلام وكان القرب في المسك والجراد والذين
 عن الصادق عليه السلام في المعبر ثلث فيهما الرواية عمار عن الصادق عليه السلام في الجبر والاحتفال فيه ان يحمل السبع
 على الجرد فلا يتناول الفانم ثم يرجع الى المدة مما يلي فيفضل الا اناس يخرج ذلك ثلثا للرواية عمار عن الصادق عليه السلام
 في الكوز والانا يصبت فيه الماء ويفرق ثلثا في المعبر والمختلف يكفي المدة فيما على الولي لمحصل الغرض في الاشياء
 وضعف رواة عمار قلنا قد علم المذهب بالرواية الضعيفة فخص ما مع نقل الشيخ الاجماع والارباب في علم
 اعتبار العود في الجبري والكثير في غير الولي وقول ابن يابور باعتبار الاثنين في الركن والجراد والحسنه
 محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام يقول عن السابق عن الكواويل القرب لتعاين المياه في الجبري فقلنا عمل القرب
 في مخرج الماء والركن والافرق في آية الجبر من المصنف وغيره لاطلاق الرواية وهي التي على السلام عن الشيخ للشيخ
 اما البدن فيصبت عليه مرتين لقول الصادق عليه السلام في البول يصيب الجسد يصبت عليه مرتين ولما هو ماء
 وفيه اشعار بعدم ذلك فيه ولو اخرج الى ذلك في غير وجب وكفى في المدة تقدير بها الماء المتصل
الرابع تظهر الارض والبول في المعبر فيضعف الشمس من نجاسة البول وشبهه والخرف في اقرب لقول
 صادق عليه السلام ما شرفت على الشمس قبل طهر في رواة عمار عنه عليه السلام البول وغيره وقال الرازي في
 وابن خرم بنو الصلوة عليها ولا تظهر في النية المحقولة في رواة عمار عن جعفر عن الصادق عليه السلام والظاهر عليه
 السلام من الصلوة ومنع من طهارة غير الثلثة والجريد فغير للشمس النقاء والشمس في غير ما انفس لا يظهر فيقول
 عادة في الجبري اقتصار على التيقن في الخلاف الراجح المبالغة في طهارة البول بالبرادة ذهاب الآثر
 المعبر الحكمة فيه ان لا تظهر الارض بجفاف غير الشمس وقطع في عدم الطهارة فيجفف الريح وبها
 جبر الاستحباب بالنفس ولا تظهر الجرد والكسيف بالنفس لبقاء العين غالباً وكذا كل ما بقي في العين **السادس**
 يظهر باطن القدم واطن الفعل والخف بالارض سواء مشي عليه او لا لا بد من ان يمس عليه عليه السلام
 في العلقين طامسهما او يصل فيه ما يوق عليه السلام اذ اوطى احدكم الاذنة نجفياً فان القرب له ظهور

ثم يصبت فيه ماء ثم يخرج

الراوندكي

نحو

هذا الاسم في الاسلام والنزف بحاله وخير في العاملة مع الطهيرة وهي اربعة دوايق فليكن عبد الله
جمع بينهما وانما لا يخلو الله منهما واستقام الاسلام على ستة دوايق وهذه السبعة ذكرا ابن دبري في
منسوب الفضل قرية بالجامعين كان يوجد بها وراهم شفعوا من اخس الرتبة لتقدم الوتر اراهم على الاسلام
قلنا الارب في تقديهما وانما السبعة حادثة فالجوع الى النقول اولى والما يعفى عنه لصحبه عبد الله
يعقوب عن الصاد وعليه السليم فسله ولا يعيد صلوة الا ان يتركه من الله اراهم صحتا في عمله ويعيد
ونقل فيه الاجماع والفضل في الرواية انه وجب في الحاكم بالعفو والمقرب المشهور انه عفو والمخافة بالحق
اول الظاهر الخبر واعتبر بعضهم الشافعي وهو الراي عن الحد عادة وسلا يعفى عن سبعة وابن ابي عمير
اذا كان بسعة الدنيا غسله ولم يعد الصلوة لحسنه محمد بن مسلم قلت له انتم يكون في التوب لا اعاق
ما لم يرد عليه من اراهم وابن الجبلي قال انهم يعقلون اباهم وطرح الحكم في جميع العجاسات بالعفو
دونه ادم الحيفن في قطع بان التوب لا يغفر في لك ويعفى عن دم الجرح والفرج الذي لا يرقا وان كثر
لقول الصاد وعليه السليم يصل وان كان في ما تسيل وصليبه عليه السليم وقال الست اعلم في حديثه
فروع التوب لو عاقب هذا الدم بغير تسع الصلوة فالارب ان التوب والصلوة لروا في الخبر وتظهر
من الرواية عده واستثنى دم الحيفن في المشهور وهو موقوف ابو بصير لا تعاد الصلوة من دم لم ينض ادم
الحيفن فان قليلا وكثيرة في التوب لن يلزم من ابره سواء والموت بدم الاستحاضة والنفاس والتساقط
في ايجاب الفصل وهو غير التعليل لان اصل النفاس حيض والاستحاضة مشتقة منه والخبر في
والفاضل دم بمسوا عين لان نجاسة لا عفو فيها وانك ابن ابره في قضيه للظاهر **فروع الاول** لو
تفسير الدم فواحد ان رقى التوب والاعتقاد **الثاني** لو اصابه نجاسة اخري فالعفو وان اصابه مانع
ظاهر والعفو قوي لان النفس شيك لا يرد عليه وانما الحجة **الثالث** لا فرق بين السجود وغيره لا من
اعتبار التلوين وعي عن مطلق النجاسة فبالايتيم الصلوة فيه وحده لقول الصاد وعليه السليم لما كان على
الانسان او مده حاله من الصلوة فيه لا باس ان يصلي فيه وان كان قد مثل الفلسفة والتكلم والفعال
والحيفن وما اصابه ذلك والخبر وان ارسل الا انه متايد بغيره وبالعمل وقصر الرواية على ما في الرواية والجرح
ونظرة مثالي اشبه ذلك بآياه والقول الصلوة وقيل العامة وقيل ما عجزهم بالصغر واشتد طافاض كونها
في حالها وينعقد قوله عليه السلام او مده وظاهرهم اعتبار المال بسرو الابعي عن حمل والرواية مشقة بالقيام
وقول ابي اليه في الحيفن وعي عن نجاسة توب الزبية للصبي ذات التوب الواحد اذا غسلته كان يومه من عن
صاد وعليه السليم والبلية تابعة والتميز اقول النجاسة يجهلها ولا يعفى بغير الصبي ولا يادخل الصبية
للمشقة وكان السؤال عن ولده ودخل الربى والمتعد بنجاسة وعي عن خفي يتاخر بول بعد غسل ثوبه
مرة في النهار وان ضعفت الرواية عن الظاهر عليه السلام الجرح **الخامس عشر** لو وقع في التوب بغير توب بمسح

عن نجاسة

تظهر فالمشهور الصلوة عابرا الا الضيق ثم نقول الصاد وعليه السليم بطرحه ويؤيد وجعل قول الصاد في العلم عليها
السليم بصلية فيه الضيق ثم في التعريف في التعارض من السمت والقيام واستيفاء الاعمال والمانع ومروى عارض صادق
عليه السلام إعادة ما صلا فيه ويجعل عليه الذوق ولو اتسبه البعض غيره صلا فيما نزل عليه عدد العجز في المشهور الحسن
صفوان عن ابي الحسن عليه السلام في التوبين وعليه يجعل الرابع ونقل الشيخ الصلوة عابرا واختاره ابن ادريس نصيا
من ثم روي عنه شاكا في الصلوة والواجب مقارنته الوجه المقضي لوجوبه قلنا لما كان اليقين موقفا على الجميع قطع
بوجوب الجميع كالصلوة في الجهات الاربع فقارنته الوجوب وبما بعد ما بين الصلوة في التوب المتيقن بالجماعة
والصلوة عابرا وانما في وقت صلا المعتدل ولو كثرت الشك وشك ذلك فالعزمي وجه المرجح ولو حصل ما
يفرضها طهارته بعض امكن الاقتصار عليه والوجه الجميع ولو قل احد المشتبهين صلا في الاخرى علمنا على
القول يجوز الصلوة في متيقن الجماعة فكيف الصلوة في الباقي **الضيق** يعيد المصلي بجماعة في بنية التوب
مع ثبوت من توب ظاهره ان كان عاملا اجماعا للسعي المفضل للعبادة ولو علم ثم نسي حال الصلوة فحان على الصادق
عليه السلام اشدها اطلاق الاعادة والآخر اطلاق عدمها في مة ثابتة بغيره المروي عنه التقييد بخروج
الوقت واختارها في الاستصحاب لان المطلق يعمل على التقييد وفيه جمع ظاهر وان الاعادة خارج الوقت اظهر
لعدم الاتيان على الوجه والتصحيح بالسيان ولو علم بعمل الصلوة سبق الجماعة من غير سبق علم ففيه جواز
عن الصاد وعليه السلام باطلاق الاعادة وعدمها جميعا بغيرها على العمل على الوقت وخارجها والآخر معلوم الاعادة ظاهرا
لا امتثال المقضي لا اجزاء في المعبر ويؤيد رواية محمد بن مسلم عن الصاد وعليه السلام في التوب والبول وان كان
في ثوبك ولم يتصبه ثم صليت فيه ثم رايته بعد قال اعادة عليك ولو قيل لا اعادة علمنا احتمال قبل الصلوة
يعيد غيره اتفق احد الجرح لقول الصاد وعليه السلام في النبي فجلسه الجارية ثم يوجب احد صلواتك اما انك لو كنت
غسلت انت لم يأت عليك شيان لم يكن احداث قول ثالث ولو علم بالجماعة في اشاء الصلوة فان لم يعلم سبقها غيرها
او غسلها عالم بكثر الفعل وان اختلف الى فعل كثير استأنف الاصله صحة الصلوة الحالية عن معاخرة التيقن
وكذا الواضحة بجماعة في الاشتاق لا يعلم ثم ترك وعلم بعد وفي التعريف في ذلك على قولين اكلو علم في الاقفا
سبقها في الاشتاق في بنية عليه ما وجد لم يعلم بعد خروج الوقت وهو ملتبس في الصلوة امكن عنهم التأييد
مما لا يستلزمه القضاء الذي قطعوا قد منه عليه في المعبر **الحادي والعشرون** قال القاضي لم يأت ايراد الماء
ثلاثة النفع الجرح ومع الغلبة ومع الجريان ولا حاجة في الرش الى الجريان بل الى النفع والغلبة وجعل الرش
لبول الرضيع واستغنى النفع في موضع منصوص به شرك الجماعة والمال في الحلب والحزب باسبين والفاقة
الطرية وبول الخيل والبغال والحمير وقرع الحب وبول البعير الصغير والشاء قلنا الحافز باسبا والحلب صبا للثوب
وذو الجرح في النفعان يحل الصفح بعد الاستنجاء عن الرضي عليه السلام في المسوط عم الحكم في بجماعة بامره
باستصحاب النفع وقد مر في **الاول** لو حال المصلي حيا طاهرا في البول القبيح لم يفسد الصلوة لا لاصلها ولا لبا

معصية من قبل النبي صلى الله عليه وآله امانة ثبت في العاص وهو يميل وركب الحسين عليه السلام على ظهره وهو جالس
ولو حال قاتلوه مثل وفاة المراسم بالخصاص فيها بامانة ورد فيه الشيخ في الخلاف وقطع في طه بالصاد وقال ابو
نصير لم يخرجوا له لانه حامل للامانة وجوز في صاحب المعبر لانه محمول لا يتم فيه الصلوة منفردين او طالبين او ليل
منع بامانة العمل بالمسلم يتصل بالثوب والبدن وفي خبر علي بن جعفر عن اخيه العاظم عليه السلام فلعن الناقول تنقض
اللعن في الصلوة بغيره على قوله رحمه الله وعلى قوله لا حاجة اليه الا ان يراه اذا امن العوي ومن اشق طعن من
العامه لم يقبل بالعفو عما لا يتم الصلوة فيه وحده بل ما خذ القياس على حال الحيوان ولو كان من دون ذلك لكان
يصير في الظاهر والباطن سواء بعد الموت **الثاني** لا يضر الجمل المشرد في نجاسة وان تحركت بركته لعل
اللبس والحال كذا لو نجس طرف ثوبه الذي لا يقبله اذا اقام كالعامة لم يخرج عن حد ثوبه السابق له قاله في طه
في المعبر **الثالث** لو خرج خطمه بعظم نجس وجب قلعه اجاعا ما لم يخف التلف او المشقة ككتاب اللعنة على الجرح
ولو صلي به مع امتنان القلع بطلت قال الشيخ لانه حامل للامانة ويحرم السلطان عادة لك ولومات قبله لم يخلعه
لستقطط التكليف ويكون من الوضوء مع اكتساء اللعنة لا يخافها بالباطن وحكم الخطم بالنجس في المخرج حكم العظم
ليؤله ايات من نجاسة مكان منه ويحرم الظاهر ولو كانت من ادي او جبر بعظم ادي امكن الجواز للظاهر والنجس
الصادق عليه السلام اخذ من الميت لمن سقطت سنده ورسنه الشاقطة او لا بالجواز للظاهر باعتدائه وان كان النجس
في العظم لم يجب دفنه وان اوجنا دفين السقوط جبه المنع ايضا **الرابع** حكم في طه بامانة تراب قبر الغائب
بالميت ولو شك في اخلاله استعقت بامانة فكانه في الظاهر ظاهر الميت بالفعل خاصه ولا يكتفى بالظاهر
بالاستحالة والظاهر انما الظاهر ان النجس وغيره حكمي ذلك عنه في المعبر وحاله على خبره **الخامس** لو سجد
خرا او سجدا او لم يفته غرضه طر والداخل وما بعد ان ظهر تحت جلده امكن وجوب التبرع بذلك لتبرع المتأمل
وانه نجاسة لا يضر في طه قطع الفاضل رحمه الله وجبه الدعوى بالخافق بالباطن وعليه تنفع صحة الصلوة
وفي الجمع بين بطلان الصلوة هنا وصحة ما مع حال الحيوان غير الاول بعد اختيار حمله بامانة باطنه فيها وان كان
الامر بالنهي على قول الحق في المعبر ينصب الحكم في الجميع **خالف** الا انه خمسة احاديث من المتقدمين من النجاسة
ويحرم استعمالها في الاكل والشرب اجاعا وفي الخلاف ذكر استعمالها في الظاهر من بين التبرع بقوله في المنطق
واقول النبي عليه السلام الذي يشرب في امية الفضة لا يخرج في خوفه ما رجهتم اي يحذر ان يرد وقوله
صلى الله عليه وآله لا يشربوا في امية الذهب والفضة ولا ما حل في صحافها فامرها لهم في الاميان لهم في الامية
وهو يدل بالانواع على تحريم استعمالها مطلقا في الغنى والالتغال والظواهر في ذكر الاكل والشرب للاهتمام
قول الصادق عليه السلام لا ما حل في امية الذهب والفضة ونهي الباقر عليه السلام عن امية الذهب والفضة
النهي لما يتعلق بالمنافع واقول العاظم عليه السلام امية الذهب والفضة متاع الدنيا لا يوقن وفيها آيات
تحريم اتعاده مطلقا وما فيه من الشرف وتطهير الاتفاق وتبين الجالس او بالتبرع لعظم الخيال به وكقول

الفقراء في المساجد والشاهد نظر الفقراء في الشيء وشعائرهم يعلمون في المفضض جوارح الصادق عليه السلام انه
 كره الشرب في الفضة والقلاح المفضضة وان يدهن في يدهن مفضض والعطف على الشرب في الفضة مشعر
 بالردة والتحريم وقوله عليه السلام في الكون يكون فيه قاتل او فضة لا تسمى منه ولا فية واليه التحريم وقوله
 عليه السلام لا بأس بالشرب في المفضض واعلم **قال** عن موضع الفضة في الجمع بالجل على الكراهية واستعمال
 اللطيف بها في التحريم في القول بمجانة الفضة بقرينة والقرب وجوب غسل النعم لا يبره وفي المفسر يجب
 لقول الصادق عليه السلام في القلاح منه فضة لا بأس لان يكون الفضة من غير ما منه ودلالة غير واحدة
 لعدم التبرج باستعمال موضع الفضة ولا مكان اختصاص وهي ما تعجب بها الا انما هو الحلق في الفضة
 وقبوع السيف والسلسلة فانه جابر لما روي في حلقه قصعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبوع سيفه
 واتبعه ابن ابي اسود بادن النبي صلى الله عليه وآله لم يقدح من ذهب لما اتى عليه وكان للناظم عليه السلام
 مرارة عليه بالفضة وقال الصادق عليه السلام كان فعلى سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وقبالة فضة وبين
 ذلك خلق من فضة ومن رعدة ثلاث حلقات من فضة قل امواق ثندان خلفها وفي طريق قوي عن الصادق عليه السلام
 تعلل السيف بالذهب والفضة وفي طريقه سئل ابن زياد عن الصادق عليه السلام يسكن السيف والفضة
 بالذهب والفضة بأس عن محمد بن ارق انه عرض على الصادق عليه السلام فراهما بالذهب وفيه امره منقورة
 مكتوب بالذهب فلم يجب سواك انه العراب بالذهب وقال لا يجب في ان يكتب العراب بالبنود كما كتب اوله وروى
 عن الصادق عليه السلام في ماء الذهب لا بأس وفي الذكره يحرم ان انفصل منه شيء **فصل في استعمال الفضة** لا يقطع بتعليل
 التحريم بالخيل والخرق كسرويت الفقراء ولا يفضض الشرب وتعطيل المال المتخلف في امية الجواهر فكل من لم يعبد
محصول الثاني لا يحرم المأكول والمشروب وان حرم الاستعمال العدم تناول الشيء المستعمل ويخرج عن المعصية
 بنوعه في غير الآباء او يتيقن ثم اكله وعن الفقيه رحمه الله تحريمه ويخرج من كل ما في الصالح وحذف بمحرم
 على انه يجب في دخول النكاح لا يشاع **أمره الحقيقة الثالث** التحريم نعم النساء اجماعا قاله في التذكرة لوجود النصي
 والبرهن من ابا عبد الله عليه السلام في الحائض الباحة ذلك **الرابع** لا يشترط في تحريم المرأة استعمالها باللباس ووضع
 البنوع فيها **الرابعة** لا تستعمل **الخامس** لا يطل الطهارة منها ولا يبرأ وان حرم لان الشيء من امر خارج اذا اخذ الآلة
 ليس خرج من الطهارة اذا الشروع فيها بعد وضعه على العضو وصحت لما فيها البلع في المخرج عن الطهارة والفرق
 بين الصلوة في المعصوب اذا المصرب بالقيام والعضو دخل في الصلوة **السادس** الا قرب تحريم القعدة
 المتكلمة منها ما طرف الغالية وان كانت بقول النضبة لصلوات الآباء اما الميل قال ولو غيرها بغيرها اجوز
 لانها منهنما والعلية بالخرق كسر القلب لم يثبت **السابع** لا يصح كسرها الارش لأنه لا خسرانها **الثامن** هل
 ضربة الذهب كالفضة يكن ذلك كاحص الآباء والنعم لقوله عليه السلام في الذهب والعربى فان حرمان على ذكر
اخر التاسع يصح بيع هذه الانية وعلى الشاري بطلانها **العا** لا كراهية في الشرب من كرم فيها خاتم فضة او آنية

وعن نفقتهما

دراهم لعدم الاسم في المقتضى من غير من في المعادن والمواهر فيجوز وان غلبت المصلحة والاصل والاهم اذراك
 بعض العامة تقاسمتها والشها المقتضى من الاعظام ويشترط طهارة الاصل فعلم الثلثة يحرم انجان وان اخذ
 من صفة وجب تطهيره وان لا يكون عظم ادي لوجوب دفنه وحرمة وثيق طهارة الاصل في حكم القرب
 والطف والشرف والموصف وبعضها المقتضى من الجلال ويشترط طهارة الاصل والذكورة وخامسها المقتضى
 من غير هذه ولا ريب في جوازها وبعضها المقتضى من داب الحام المستطاب لا يكره انقاذ الحام والسيعة والاشربة
 للاصل وكان للبياق عليه السلم حرام ويستحب الاستحمام او نحو المني صلى الله عليه وآله حرام المحض وحول
 علي عليه السلام وكان الباقر عليه السلام يخل حمامه وقال علي عليه السلام نعم البيت الحام ذو كفة النار وبه ذهب
 بالدين من ما روي عنه وعن جاده وعليهما السلام بين النجاسات الحام من شد السق وبه ذهب بالجواهر من ذي العورة
 فالمراد به مع عدم النجاسة من النساء الاصفريات وعليه قول يحيى بن محمد صلى الله عليه وآله وبه يزوج
 العذر وتنفذ الكراهية بالانذار وان اجتمع من علي عليه السلام وليكن يوم الاربعاء من جادة وعليه السلام
 والمجعة افضل ولا يدخله غير الامر الذي صلى الله عليه وآله به وتكون ايام الحياة لان لها اهللا ومكانا للجم
 المقتضى من القول الصادق وعليه السلام حاشا العورة ولو اعتدل خاليا فالسنة افضل نعم يجب سنن الفرج ونحو
 البصر ولو من عورة الكافر وفيه خبر عن الصادق وعليه السلام بالجواهر والنوادر من الباقر عليه السلام ولو ترك
 السنن تعذر فادراكا فالاشبه صحة غسله للاقتبال وخروج المني عند حقيقة الغسل وقيل لا يقل عن
 الصادق وعليه السلام فعند من مع الثياب اللهم انزع عني ريقه التفارق في شير على الايمان وغسل دخول البيت
 اللهم اني اعود بك من شر نفسي واستعبد بك من اذاه وغسل دخول البيت الثابت اللهم ادري عني الرخص النجس
 وطهر جسدي وقيل لم يضع الماء المار على حافته ورجليه وقيل اجزعة منه سقى ثيابه وقيل لا يجزى
 الثاني ويقول في الثالث مكررا الى اخر وجه اللهم اني اعود بك من النار واسئلك المغفرة وليترك الماء البارد
 فانه يضر البدن الاعلى القاصين فانه يسيل الدماء من الجسد وغسل اليسر الثياب اللهم اليسر القوي اخذ
 الرد اذ اقال ذلك من كل اداة او لباس فيه بقاء فالبقاء للموت بل ان ترد من الصوت عن الباقر عليه السلام ونحو
 نفي علي عليه السلام بالعميان والباس بالمباشرة في الحاطم عليه السلام ونفي الصادق وعليه السلام عن الاتكالية
 والشرع وغسل الرأس بالطين امام مطلقا او طين مصر والدلك بالخرق مطلقا او خرق الشام ومسح الوجه
 بالانزاع والسواك فيه مع الماء اذا نهى شحم العينين وروا الشعر وتصبغ الوجه والبرص وذهاب ما بالثني
 ونفي الحاطم عليه السلام عن دخوله على النبي قال واذا نهى طريه يذوب شحم العينين وتجب اليك العزم وعنه
 عليه السلام دخوله على البقرة يوم البدن وامر الصادق وعليه السلام بالنعم من الخرج فتعذر المان من شاق
 صياها ويستحب الاطراف العائنة واليدان العورة من نفسه لفعل الصادق وعليه السلام ونحو من اخل الحام الحقة
 مؤثرة الموت وليسلم ولا يميز لا غير تسليم الحاطم عليه السلام من تركه ويستحب الغضاب ناسيا بان صلى الله عليه وآله

وان كان جازيا

وهو قوله يا ايها علي عليه السلام عن ابن العباد بن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله الخبايا على البصر كفي
 الشعر ويطيب الروح ويكن الزوجة وعن الصادق عليه السلام تذهب بالتمك وتزيد الوجه وتطيب الكلمة
 وتحسن الولد وانخفضت العظم عليه السلام بالسواد وقال ان في الخضاب اخرا من زيادة في عفة النساء وكان رسول
 صلى الله عليه وآله والباقر يخضبان بالكنم وروى انه كان في راس رسول الله صلى الله عليه وآله ولحيته سبع
 عشر شميدة وعن الصادق عليه السلام لا بأس بالخضاب كله يعني الوان طهرا وقل الحسين عليه السلام اغضوبا
 بالوصح وعن الصادق عليه السلام يجعل النور على طرف الانف ويقال اللهم ارحم سليمان بن داود وعليه
 السلام تمام النور فلا تحرقه وليقيم المنور لحوق الفتق على الجالس وهو علة وتوفي مرقا البصر ويمنع الا
 طلا للجب وعن علي عليه السلام يتوفي يوم الاربعاء الا عرفه روي ايضا يوم الجمعة خوف البرص فيه والسنة فيها
 من خمسة عشر يوما عن علي عليه السلام يعني النبي صلى الله عليه وآله عن ترك العانة اربعين يوما والبرص قد
 عشرين وعن الصادق عليه السلام في شعر الابط حلقه او صال من تقفه وعليه افضل من حلقه وعن رسول
 صلى الله عليه وآله من اطلى النور واختضب بالخضاء من الله من الجلال والبرص والاكهة لا يطهر مثلها
 وروى في القمارة انك لك المطيل بالخضاء مستويا لا قد صير وفي ذلك الخضاب للنساء ان تحصن في السن وقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله في الخضاب افضل من الف درهم يققون في سبيل الله
 وفيه اربعة عشر خصله يطرد الريح من الذين ويجلو البصر ويان الحياشيم ويطيب الكلمة ويشد اللثة ويوجب
 بالفضة ويذهب بالصفار وروي الغساني ويقال وسوسة الشيطان وتفرج به الالام ويذهب بالورث
 ويغيط الكافر وهو زهر وجب ويغني عنه فطر ويكره هو براءة له في بره وعنه النبي صلى الله عليه وآله
 الملو من في الجمال وعن الصادق عليه السلام غسل الرأس بالمطبخ في كل جمعة امان من البرص والجنون وغنة
 عليه السلام انه يفي الفقر وينقي في الزرق وعن العاظم عليه السلام غسل الرأس بالدر يجلب الريق عن صاحبه
 عليه السلام غسل الرأس بماء بريق السرة فانه قد حله كل ذلك مقرب وقال النبي صلى الله عليه وآله من غسل رأسه
 بريق السرة صرف الله عنه وسوسة الشيطان سبعين يوما ومن صرف الله عنه وسوسة الشيطان
 لم يصب وعن لم يصب دخل الجنة وعن الحسن عليه السلام الخارج من الحمام طاب ما طهر منك وطهر ما طاب منك
 وعن الصادق عليه السلام طاب حمامك وجابه نعم الله يالك وعن رسول الله صلى الله عليه وآله اذا لم يصب
 بالجمامة والمبلغ بالحمام والمز بالمزيد ومن التلك في الحمام بالذوق المثلوث بالزيت والسوق والماء ولا
 سرف فيما يقع البدن اذا الرقي فيما اتلف المال واخر البدن حيث ما روي عن الصادق عليه السلام كفي
 دخول الولد مع ابية الحمام ودخول الباق مع ابية لوصفة ما

البدن به

بع

يقال

الثاني في الاستطابة وهي نعان **الاول**
 المظقة وقد مر بعضها بالخضاب والمنة الشعر منها الطيب وتقليم الاظفار يوم الجمعة واحدا الشارب
 وعن الصادق عليه السلام انهما البلع في استئصال الزرق ومن العقب الى الطوع الشعر وروي عن عثمان بن سالم عن

الصاد وعليه السليم يوم الجمعة امان من الجذام والبرص والعري وان لم يحق فعلها احتوا في جنس آخر وان لم
يحي في غيرها السكين والقرص وروي عبد الرحمن بن عيسى عن ابيه جعفر عن اخيه عن اخطاه وشاهدين
وقال ابن ابي عمير في اسم الله وبالله وعلى سنة محمد وال محمد عليه السلام لم يسقط عنه قدامه ولا غيره الا
ثلب الله بها غنوصة ولم يرض الا من الموت وعن الصاد وعليه السلام من فلم وجعل الله الجمعة الاخرى في
عليه السلام من فلم يوم الخميس وابقوا احد الى الجمعة في الله عنه الفقر وروي الباقون في يوم الجمعة ينقض السري
الحتم ينقض العتيق وعن البر عليا السليم القلم يوم الخميس من رفع الرمن طلقا وعن
رسول الله صلى الله عليه وآله من فلم في السبت والجمعة وبقا المشايخ عوفي من وجع الفرس والعين عن
في تعيين يوم القلم راقصها اذ كانت ولويس ودفن الشعر والدم والطهر بكم القلم بالسبب في حث الحفر
بعد قصه وتعين قصه والمكان واجب في الرجال كرمه في النساء يستحب عدم الاستيصال لانه لو لم يكن
وعن الصاد وعليه السلام امرهم من اختلاف الالبا الطيب والتضيف بالمومي وحلق الجسد بالوقرة واثق
الطوقه وقال عليه السلام القلم اخطاهم يوم الثلاثاء واستحق يوم الاربعاء والجمعة ما حثكم يوم الخميس
ونظمو باطيت طيكم يوم الجمعة وقال عليه السلام ليس في احدكم يوم الجمعة فيفضل ويتغلف ويرج باليمن
انصف شيابه وابنه الجمعة وليكن عليه في ذلك اليوم السكين والوقرة قال عليه السلام يوم الجمعة طهور
وتكافؤ لما بين يدها من الذنوب بعين من الجمعة الى الجمعة وعن الرضا عليه السلام في قوله تعالى احد من ابراهيم عند
من سجد فيه القسط للصلوة وقال الصاد وعليه السلام مشط الرأس يذهب بالابا وشط اللحية فينزل الارض
وقال الخاطم عليه السلام اذ سحت لحيك وراحت فامر الشط على امرتك فانه يذهب بالابا والهم قال رسول
من سرج لحيه سبعين مرة وعندها مرقم لم يقره الشيطان اربعين يوما وقال الخاطم عليه السلام شط بالابا
فانه يذهب بالابا الماء الموحدة تحت الفرج وروي ابو بركه والنون والفصر في الصغف وهو مشط العاج عن
الصاد وعليه السلام تماري عن الخاطم عليه السلام وقال الصاد وعليه السلام لا سيما في عام احسان شعرك
يقال لك روناك ووشحك وتغظرت بك وبحلو برك وفي رواية ويترج برك وعن الصاد وعليه
السلام خلق الخياط يذهب بالضم وقال ابي بصير الله عليه وآله من اغتسل شعره بالحناء ولا يخلو ليلهم وقال عليه السلام
الحسن من اسود الله تعالى وآكروم وقال الصاد وعليه السلام من اغتسل شعره ولم يفرقه فرقه الله تعالى في الشرا من
وقال شعير رسول الله صلى الله عليه وآله وفرام يبلغ الفرق وهو بالاسحمة الاذن وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
والله خشن الشرايب واعني الحلي ولا تشبهوا باليهود وقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الجوس
جن والحاسم وفرقوا شرايبهم والمحن من الشرايب ونعني الحلي وهو الفطره وقال الصاد وعليه السلام ما من
اللحية عن القصه ففر في النار قال انقص على لحيك مبدك وتجرافضل بكم نفث الشيب لفي ابي بصير الله
عليه وآله وقال الشيب وقامه كان عليا عليه السلام لا يري يخرم بالساوا احد شعره الا ان يحن العبد عن

ح
سورة مودة على صدره

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسلموا من أخطاركم فانتم انتم منكم وقال الصادق عليه السلام لا تسلموا
 للمرأة ان تعطل نفسها ولو ان تعلق في عنقها قالوا وروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعنوا المصلين والمسلمين
 والواثمة والمستقيمة والواثمة والمستقيمة وفي رواية يقول الواسعة العاصمة والمصحة أي الشعر وعن
 البدن ما بينه وبينه بمخاض وترقب الانسان وتخص الشعر في العاصمة والبالغة لا تجامسة الشعر قبل ولا
 تحريم نظره اذا كان من اجنبية بل للثمة غير المروجة والذات ليس المروجة فعليه ان لا يترك لم يحرم وفعله
 من باب تعظيم خلق الله وروي ان السن الحقة عرس في الرأس المصحة والاستقناق والسواك وفرق الشعر
 وقص الشارب وحسن في البدن قص الاظفار وحسن العانة والابطين والظان والاستنجا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انك لو لم تفرق بين المرأة والرجل لم يكن بين الرجل والنساء على الحال وان يكون زيادة على ثلثة
 ايام وعن الصادق عليه السلام في ذلك عرسا من السن ومعه لهم ومجالاة للبصر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الانسان وبذهب بالحرق وبذل الشعر ويشتهي الطعام وينهب بالبلغم وينبذ في الحفظ وبصاعف الحنات
 وتفرج به للآثمة ويستحب الاكفال بالانكسار عن النوم وتر او تر لاسيا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي
 انه ابراهيم في النيس والثلاث في اليسار ويستحب فراهمة الدابة وحسن الوجه للموت والطهارة لها **النوع الثاني**
 استطاعة للخلق وفيه ما عطلان **الاول** يستحب ان ينادي من وضع مناسب فليقول المرحع او ذو الرب الكبر
 لفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعل الرضا عليه السلام وقال من فقه الرجال ان ينادي بوليه وابعاد الذهب
 بحيث لا يرى كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم واكلمه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم من ابى الغايط فليست له الجنة
 والرجوع اليه في الخروج بالعين على المكان الشريف وان لا يتكشف العورة الا بعد الدخول من الارض لفعل النبي
 عليه السلام وتغطية الرأس اتفاقا وتقع الصادق عليه السلام وقول بسم الله والله المهيمن الى اعداء دين
 الحبيب الحبيب الرحمن النفس الشيطان الرجيم اذا دخل ويجب ستر العورة عن الناظر لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 احفظ عن تلك الاعز وجهك او ما ملكت يمينك ويحرم استقبال القبلة واستنابها في الصحاري في الا
 في المشرك لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسلموا على المشركين ولا تسلموا على الكافرين ولا تسلموا على
 ولكن مشركوا وعربوا وقال الحسن عليه السلام لا تستقبل القبلة ولا تسلموا بها ولا تسلموا بها ولا تسلموا بها
 المصيرين في الصحاري لا في الابنية وابن الحيد يستحب استقبال القبلة لانه كان في فضل الرضا عليه السلام استقبال
 القبلة لقول جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انك ان تستقبل القبلة يقولون انتم ان تصوم بعام يستقبلها قبل
 فعله ما سئلوا ولا حاجة فيه والثاني هو لا على حالة الضيف صواعق الله وان القول مع الغرض اقول
 من الفعل وجاز ان يكون الراوي على الاستقبال ورواية عايشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال استقبال القبلة
 القبلة لم يقب لانه الراوي عنهما عرك ولم يثبت لقائه اياها ولو استواهم الكعبة والجمع بعد لغز الكعبة
 لا عن مطلق الصحابة من الناس والجن اذ المري بعد عنه وغيره لا يخطبوا بالجن لا يلقن الاخر منهم فيملا لاجبة

وغيره مما عتد على أصله بالظرف مرتين أو ثلاثا وفي حال الباقية يصح من أصله اليه ثلثا وبقدره
والأشبه في الشيء في الاستعمال والظاهر الاستصحاب وجوب الاستعمال والتعجب فلا تناقضا في القول بالثبوت أو كونه في الحديث
المارة وتوابعه ولو غلبه غير كاشفة جازية ويكون الوجه الحق لقول المصاد وعليه السلم وغسل اليد قبل
ادخالها إلى الماء لقول الباقر عليه السلام في الصلاة وباللبن الجوارح عن الصادق عليه السلام
والظاهر عدم كراهية البول في الأكل والماء في الشرب كان للشيء صلى الله عليه وآله فوج لذلك نعم لا ينبغي الأكل في
المثل الذي لا يشبه غيره في آثاره في المسجد العظيم ولأنه معرض للتوثيق **الطلب الثاني** في الاستصحاب
وهو من التوبة ما يقع من الأرض وقيل من نجاسة الشجرة وقطعها وشرعاً من الجنبية البول والغائط الثاني
عن غيرهما لا يقع الاستصحاب الجرح من الوهم والبرح تعجب إلى الحسن عليه السلام من فاعله ولا من دم الحق ولا من
من الأكل أو جوب الفصل لأن الخارج من المخرجين كالورود إلى الجوارح ولا من الخارج من غير العقد قبل
نقصه وفيما بعد وجهاً وأقره بالحوالة للمساواة في النقص والحاجة ولا من البول لقول الباقر عليه السلام
في الاستصحاب ثلثة أحجار ما بالبول فلا بد من غسله ويجزئ حاله مع الفصل الجرح لا يجب لذلك لعدم الجرح
وعدم تعدد الماء ينقص وجوباً ويصلي ثم يفصله عن الماء أو جازاً من حرجاً من حرجاً بسببه بغيره فإذا
وجد بالأشبهه من ذلك ولا من المصاد وعليه السلم بالفصل من البول من الغائط المنتشر من المخرج أجماعاً
هو مروي ويجزئ فيه مع عدم التعدي ثلثة أحجار لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليقل
معه ثلثة أحجار لينطبخ بها فانه يجزي عنه ولقول الصادق عليه السلام جرت السنة ثلثة أحجار ثم يصفى بها أول
تغاباد ومنها وجب الاحمال في الأشبه لقول الحسن رضي الله عنه تها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا ينبغي
بأقل من ثلثة أحجار ويجب الزيادة إلى خارج اليه أجماعاً ولا عبرة بالآثار كراهية بحال أو المطوية وبسبب الوقوف
لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من استعمل طويقاً من لؤلؤ أو حرج وفي آخره أي الشعب قولان والتعدي واحتياطاً
بالسمع واجتري بالنوع والأشبهه اجزاءها لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلت أحوالكم إلى الجنب فليضع
ثلاث منجات قبله ولا أفضل من أولها على قدم الصفوة العبد راجعاً إلى البري والناظر عكسه
والثالث المستحب معها وهو حسن الاستعجاب في طهارة والمنسوب بغيره المخرج ونقصه على الطهارة
أولاً لا يجب الاداء والالتفات لتقسيمه ولا يجزئ النجس ولو جفأ بغيره عن وقال العين طهره ويجزئ
الحرف والحرف وظاهر من العين لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يستحب ثلثة أحجار أو ثلثة أعواد
أو ثلاث خبثات من تراب والقسم بالترصيف مروي عن الحسن عليه السلام وسال عنه الباقر في أصله إلى الجوارح
فلما علمتها في الاستعمال في القول عليه ما وإن الجنب لا يتعمد البر والحرف إلا أن لا يستعمل أو ثوب
بأس وجب عن العظم والروث لسماح الجرح بالمطهر المحوي طهارة الجرح والحرم والأشبهه الأجر العدل المتسا
بين الترميم وبينه وأبو في طهارة البر والمعتبر وهو قول الرضا رضي الله عنه في غسله وغسله بغيره لا يجزئ

او دقيق واستعمله الرب جام والافلا وح ان لا يورى الخيط ولا يلبس عنه اسم الرب ولا يخرج من حقه ولا
 ومنه طين الدوا والاعفر وهو غير خالص والاعفر منه الاله مني المتدوي والبطا هو الرب الذي في ميل
 الماء منها انفسهم الماء الى الملح والاعفر وضع ان الحبل من الشبح لشبهه بالماء ورد بنعيم النبي
 صلي الله عليه وآله من ارض المدينة والشيخ غالي عليها نعم يكن مع وجود غيره وظاهر مع الحرج والجرى
 فيه في النهاية طاهر والمفيد وان ادرى من الرب وهو في طين الخلاف والحق قابل الاصل في كونه
 ارض ومنه الرحام والبرام وكل ما بين يارض النور وارض الجص وفي آية من الرب ويضعف بانها
 ارض لما انشأ النور والجص فهو الرب الذي لا يورى عن علي عليه السلام وضع في طين وبن من النور
 للاستعمال وهو صنع والحرف ضلها وضعه في القبة فظهر من ان الحبل وكل الاجزاء الارض شاملة لها
 والرب وان كرم ويورى بالبسلة ويخرجها القول الصادق عليه السلام ولا يجوز بالصلح الحرف عن الصعيد
 خلافا لابن ابي عمير بناء على انه ارض ولا بالبحر وان كان بعضه النقيض والحبس واعتبار النقيض في
 الرب هو من لا يعصوب للشيء الا بالاماد وان كان ماد الرب والنسبقات المابقة او في المبلغ ويورى
 بالمستعمل الجماعا لبقاء اسمه وقدم رتبة الحديث وفيه المروج به او النقيض الى الموضع على غير الاستعمال
 اجاعا لانه كالآراء بعتر في من رب العالم يعلم النجاسة ولو علم تعال الله بالصلح من اجنب في المحف
 العظم نظر للهاية بالصلح على قول طين في المنع وفي المصير وان كرم رتبة لانه عن طاهر نعم لو لم يلبس
 نجاسة ومع فعل الصعيد بنعيم نبيار ثوب او ليدرج او عرف يتجرب الزها عابرا فينقص ثم بنعيم عليه ولو
 تالشي بالنقص ضرب عليه ومع تفرد بالوحل هو في راء عن غيره ويستحب من العول بعد هاتين النجاسة
 ولحي على عليه السلام عن النعيم من ان الطريق وقال ارض من ربي **فروغ** ^{الاول} يجب ثم الرب طلالا في
 استنباطه ولو قيل له وجب القول طلالا لمع من المنة **الثاني** يجوز على جوار النقيض ارضه على انشاهد
 الحال ولو طين الكاهية او صرح بها اضع ولا يجب على الغير يله وكل الاثر في المعصوب الفاعل ما عني
 فمع الصلاة ^{الثانية} شعر نبي **الثالث** لو مخرج بالصعيد آء عضاؤا على الرب منع منه في طه
 لسلب اسم الارض وتكون كونه كالمثل المطلق **الرابع** لو امكن تخفيف الوحل وجب والاصح عليه نعم
 ما هو قفركم وبنعيم وقيل يخففه ثم بنعيم مع سعة الوقت وهو من ان كان التخفيف قبل الضرب وفجائي
 بصبر عن ثم بنعيم الطين وبنعيم راء عن ثم بنعيم من الطين وكل ما في جبر فاعرض عن ثم **الخامس** الرب
 بين اصابه والوحل هو من الرب والعبارة قد قدم الوحل لم يخرجه الى حفره فهو الرب **السادس** طاهر
 للرضي وان الحبل النعيم بالنيق والمفيد والشيخ في آية قد الرب عليه فان تفرد ارضه به وظاهر القول كرمه
 العكس والمعتبر ان غسل والا فالرب ويخرج من طوقه من حبه الحاطم عليه السلام **المطلب الثاني**
 في موضع وهو العرج من الماء وله اسباب **احد** عدم وجود الآخرة ويخفف بالطين من حبه وانما آية

سما في الحزق في السهل الممر على عليه السلم والغير من الجبال من غير شكاله في طيب في سائر
جوانبه وحسنه من ان عن احد ما عليها السلم فطلب ما دام في الوقت وما لا يذير في المعبر لوضوح السبل والغير
وغنى في الطلب لما يثان لا تبالا ولا يذير في عملها الشيخ على الموقف والمحقق في الخبر عن هذا الحال ولكن
ضيقها بعلى ان اسباطا ولو يفتقر عن منه سقط الطلب ولا يذير في قبل الوقت ان انتقال الى مكان آخر والاخر
ان علم عن منه ولو علم وجوده في مكان ابعين من المكان وجب مع الامكان ولو يتعمق في الطلب ويصل الى المكان
الشيخ وينتقل عن غير النسيم عن تحقيق الوقت والامر به المقضي لا يخبر ان كان من وقت الماء او ان في الوقت
نعم لو وجد الماء في محل الطلب قوي قوله المخرج صا وعلية السلم ولو في الماء اجرا عند المخرجي لعموم من رفع
الشيخ بعد ان لم يظن له في المخرج ضعف بعض من غير وكل الوقت في قوله مالم يرفع وقول الشيخ ان في المخرج
والشيخ في رفع ضعف السبل وكفى الطلب من في صلوات اذا نظر العقل في الاول مع اتحاد المكان ولو ظهر كس
في الماء الطلب سال كل منهم وبين المياه في الطلب ويجوز له ما يحصل الفل ولا يفتقر السفر لظهور قول
الشيخ على انه عليه وانه الصبيد الطبيب طهر من المسلم ان لم يجد الماء الا عن سبل في السفر في الآخرة لا قرب ولا
بعد الحاضر حال والمخرجي في شرح الرسالة للاشتال والاطلاق قول من في قوله في حمله ولا فرق بين
الاسفار للعموم ولو كان معصية ولو في في الطلب او يحصل الماء الى الوقت مطلق مثل المطاب في الماء
الكل النسيم دفعا للضرر وعن قوله في الماء **وقايتها** عدم وصلته لفعل منه ولو وجد في
ان زاد عن ثلث المثل في الاشبه لا نقاء الضرر وفل بلغ صفوان في سؤال النسي على السلم القادر هم فاعلم
بالشرا من مع عدم الضرر الحالي والموقع في زمان لا يفعل فيه ما لعماده امامه فلا او ان اوجب له
للخرج ويسوغ النسيم عن من في حجب بانه حيا في ورافق بين ما بالعرض والثواب وهو خاف
لانما اذا ترك المال لا يتجاه الماء دخل في غير الثواب واعتماد على المثل بحسب المكان والمان لا اجرة فيحصل
الماء ولا في تقوم بنفسه ولو سيج باجل وجب مع القدرة وعلم الاجاز لا يتغير صاحبه ولا فضل عنه
ولو يدل وجب قوله لعدم المنه عادة ولو بدل منه لم يثبت له او الشيخ وكل اتصال للفقار المنه
وعاد ما لا يقيم ولو اخرجها وجب بخلافه ما يوجب على قول الشيخ الوحي في ثمر الآلة لعل القائل
واستجابه ان القادر على ان لا عاقبة في حقها واجد ولا يجره فيقصر وان كثر ما لم يجره في الحال
قاله في ان كثر من قوت خاف العوض وقال الصادق عليه السلام لا تفرق بين قطره من ماء من العواصم
ولو كان استقبال الماء ظهر وشبهه ولا امر به في غير المخرج مالم يرفع قطره والجرف والمخيط والعوض والغير
من قوله وجبة الرابي للحسن والوفى او لا كالحية والعرق الصارية وهو دايما في بعض الاعضاء كالعن
للآية فلا يصحله وقيم لعدم العاقله وبنه عليه قول من في الحب منه ما يوجب النسيم وقال في
وقد للضرر بعض اعضائه ويحاط به في الصبيح والنسيم ولا يقيم عن نجاسة البدن لاجتماع عدم زوال

لا يثبت

[illegible]

بعد الماء وبه عليه قول الصادق عليه السلام في قوم ليس معهم الماء ينبغي ان ينجسوا ويقيموا الجنب فقال
في الغبير وليس فيه تصحيح باختصاصهم بملكه ولعلمهم مشركين ولكن الجنب لا ينجس به **الثالثة**
فان قيل المظهر في بؤس الصلوة لقول النبي صلى الله عليه وآله لا صلوة الا بظهوره ومنع عن اتمام صلوة الله عليه
والله على المصلين وغيره من معاصي ما كان لا فائده لهم عليه من علمهم والاشبهه بغيره من قول النبي
صلى الله عليه وآله من اغتسل فوضوءه من المني فليغتسل من المني فليغتسل من المني فليغتسل من المني فليغتسل
سبب وجوب الاداء هو الوقت **الرابعة** لو وجد من عليه غسل وضوءه ينجس به فعله وجب
للآخر بغيره في الغبير لا في غيره فافضل ان كان كفي الفصل في اوله من الموضوع **الفصل الثالث** في
المستعالم ومنه وفيه مطلبان **الاول** يجب الوضوء للصلوة الواجبة للآية والخبر والجماع والطواف الواجب كذلك
وليس كتابه القرآن وجب بغيره على الاقرب للآية وقول الله لا تبته اسعاجيل الا تسبح الكتاب وقطع قد
يلزم المتق للاصل ولعدم منع الشكف الصبيان منه والخوابي الصلاح من اسم الله تعالى ويسبب لغيره في الصلوة
الطواف ونحوه في الشريعة في الصلوة والقائمة في الطواف على الاصح الخبر والطلب الحاجة وحمل المصنف التوفيق والفعال
الحج عن الطواف والصلوة والصلوة الجائزة وما روي في قوله من في القرآن ونوم الجنب وجماع المصنف وجماع
حاصل الميت وما يغتسل ولم يفعل الميت وهو جيب في الذكر الحائض والماء في الغبير من قبل وقتها والنجس من
الكون على طهارة من ذلك النص في الفصل يجب ما وجب له الوضوء من دخول المساجد والآيات والمخارج في السجدة
للغير وفرة الغريم وابغاضها للجماع والوضوء الجنب والحائض والنساء والوضوء المستعاضة مع غسل الفم والوضوء
ما من الميت للاصل **تفسيره** ظاهر كلام الاصحاب ان وجوب الفصل شرط في ذلك الا من في الجنب في نفسه
كان من جهته او غيرها لقوله تعالى وان شئتم جبا فاطمروا عظمه على الوضوء بالصلوة وعظمه عليه التيمم بالشرط
والعدم الزم بتأخير الوقت والصلوة واجب على من شئتم جبا فاطمروا عظمه على الوضوء بالصلوة وعظمه عليه التيمم بالشرط
فمنع من في الغبير من قبل وقتها والصلوة واجب على من شئتم جبا فاطمروا عظمه على الوضوء بالصلوة وعظمه عليه التيمم بالشرط
عليه السلام قال اذا دخل الوقت وجب الظهور والصلوة والصلوة الا بظهوره في اذا معية الشرط فقبل دخول الوقت
لا وجب ومن الجرم يترك التعرض من الجنب من المسئلة وهو في النجاسة فلا ينجس ولا ينجس او رده في سب
في باب تفصيل واجب الصلوة والمروني في حقه وجماعة على وجوبه لا ينجس لقول النبي صلى الله عليه وآله
الماء من الماء وصحيح من روى عن النبي صلى الله عليه وآله ان عليا عليه السلام قال اذا انقضت الحائض فقل وجب عليك الفصل
فعل من سلم عن احداهما عليه السلام اذا دخله فقد وجب الفصل والمهر والجماع والمغفران في غرضه في قوله
وصحيح على يقين عن الحاكم عليه السلام اذا وضع الحائض على الحائض فقد وجب الفصل والصلوة من تأكل في
كان تعالى عن عبادة مشروطة فلهذا الاتباع في الوجوب هذه الاسباب لكنه مشروط بوجوب الصلوة ونفيها
بين الادلة وتعارض الاول في الموضوع الثاني في الغالب غير المقيدين بالصلوة لقول النبي صلى الله عليه وآله من

فتوضاه

الاعمال كهيئة الواجب فلو فتنها وجبت المنة كالترتيب في السبب في ما يحصل التمييز فيها بخلافه وانما
لاختلاف الغاياتين **الثاني** لا قرب اعادة غسل الفعل فيخلل المحل وقد ذكر في دخول مكة سفرها الله تعالى
وفي النوم وفي الاحرام ولو احدث في الاثنا في اعادة او **مسألة اربع** يمكن ان يكون الوضوء مقرا في حق
غايته الغرض ختمه بما دون غفان عن صفة في غسل وضوء الجارية وقول الحافظ عليه السلام في جبريل بن بطن
اذ اريد ان يغسل الجوهرة وغسله فيكون اعتبارها في العبادة المشروطة به كالصلوة والطوق والاطلاق والفرج
بالصلاة فالفاعل مثل وفيه ما تمجد بن عبد الرحمن الهادي عليه السلام لا وضوء الصلوة في غسل الجوهرة ولا غيره من
غائرها عن صفة في الفصل من جباية او يوم جمعة او عيد او غيره وضوء قبل ان يغسل عليه السلام لم يغسله الا بعد
في غسل جاد من غفان عن صفة في الرجل يغسل الجوهرة او غير الجوهرة ذلك التحريم عن الوضوء فقال عليه السلام واي
الطهر من الغسل وهي دليل ان الجسد والمرفقي على اجزاء الفصل وضوءه ونقله عن الوضوء جعلت عليه بل وضوء النسبة
اليه غايته الاسلبة لاجل الصلوة ويمنع ما قد صرح لا وضوء الصلوة والحل عليه في وقتها بعد من القول ولا
بعد والحان الترجيح باعتبار الشرع بين الصحاب وبما يكون لاجلها والرواية عاتية فلهذا وبما هو اصح
امداد انها **الثانية** اوجب ان لا يغسل غسل الشرايم ونقله المرفقي عن كثير من الصحاب المشهورين في الصحاح
وقول من وجب غسل على الكايد واوجب المرفقي في المقدم الثالثة في الوضوء والصلوة وسائر غسل الكسوف
لصوف الطاهر الامرهم عليهم السلام فيلزم ما يحصل الصيغة البتة فيصالح اليه لقوي الصحاب وهو الصلوة
غسل المصلوب وامه الصلوة وفوا ووجب ابو حنيفة غسل المولود لصيغة الوضوء وهو في الكلد **الثالثة**
قال لا تدخل في هذه الاعمال باعتبار السبب وقال الشيخان اذا اتم اليها واجبت على كل اذ اتمى الجميع
او نوى الجباية لجزء رارة عن احد فاعلمها التكملة اذا اجتمعت عليك حقوق اخرج عن غسل واحد وقال
وتلك المرأة تجزها غسل واحد لجبايتها واحرامها وجمعتها وغسلها من حيثها وعيدها وهذا في الغرض
النبي صلى الله عليه وآله عمل امرأوي وفي الخبر في لالة تيمم الجزء الواحد وان لم يجامعها لم يجب ان يكون
الغرض سبب الغسل وهو حاصل ومن قال بوضوء المحل في الاغتسال اعتاده في التداخل ولو نوى الغرض حصل
بقي الآخر من طهر مع اشتراكها في الدرب او جامعها الواجب فيشمل من حيث تضاد وجهي الوجوب والدرب
ان لو جامعها ودفع عمل بغيره ان لم يجرها الا ان يقال فيجب له بغيره في الدرب لاستلزامها في جميع
الفعل ولا يضر اعتقاد منع ذلك لانه من كل الغاية وشدة الصلوة على جاريه بالغ وصلي دون من لم يطق
الصلوة الواجبة وقال الشيخ المروي الحب وعليه غسل الجوهرة للجميع او الجباية لاجلها وهذا في الغرض لغير
عن احد من الغرض بغيره ما يفيض من رفع الحدث فلا يرتفع الجباية وكان الغرض التوضيف فلا يصح مع وجود الحدث
فاليجب غسل الجوهرة وتوضيها بغير غسل الاحرام على الحافظ المرفقي والصحاب والفرق بين قول
الحديث المرفوع بخلاف الجباية والاولى بغيرها على القول بان الفصل المذكور لا يرفع الحدث من حيث

المحل

1870

لا يوجد

علي وجهه قال الشيخ انفق السلم في ان يخرج هذه نقض الفهم وقوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط
 قول النبي صلى الله عليه وآله ولكن من بول او غائط وقوله عليه السلام لا تصرف حتى تسبح صوابا او تقرأ
 قول الصادق عليه السلام لا يجوز الوضوء لمن بول او غائط او وضوءه او فورة بعد رميها وقول النبي صلى الله
 عليه وآله العين وكا السينة في ام فليسوا والسينة حقة التي يقال الباق في الصادق عليه السلام والنوم
 حتى يذهب العقل ومنه يعلم من العقل والنقل ان ما اذا اخي عليه الصوت وجب الوضوء وقول النبي صلى الله
 عليه وآله المسحاضة من غير كل صلوة ونجاسة كل ام الصادق عليه السلام **مسألة** الخارج من الثنية
 من غير المخرج العادى ما اذا اعتدل سواء كان فوق المذقة او تحتها والا فلا اما مع العادة فلهو لم لا
 والحديث والنقل ان ليس ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفي الدين نعم الله بها عليك تنقض الوضوء من بها
 والامع الذي رواه الاصل والخبر الذي في الطرفين **الثانية** لا ينقض ما يخرج منها غير الماء والكرماء
 الثالثة لم ينقض الاصل والخبر قول الصادق عليه السلام ليس في حب القرم والزبد الصغار وضوء في القييد
 بالصغار لان البقرة مظنة النطع وعليه عمل قول من عد في الوضوء من حب القرم **الثالثة** لا ينقض
 خروج الرج من الذكر الاصل لعدم النقل الى الجوف او قيل المارة فقال العاضلان ينقض خروج الرج
 منه النقل وتسخينه رجحا فيستدل بالجل على المعروف مع التصان بالاصل خبره بدارا بالثا فلا ينقض
الرابعة لا ينقض الرج من المستحل والحقة اذا خرجا لم يستصحبها خلافا لابن الجبيل في الحقة ولو
 خرجت المذقة طوية بالغائط لم عادت ولم ينقض الا ما قرب عن من ينقض لعدم صدق المخرج المعروف
الخامسة هو الغشي المشكل اذا اعتاد المخرجين فضا والا فالتا في العادى لا ينقض طمع الاعتاد والخروج
 منها بل ينقض احدهما **السادسة** لا ينقض السنة وهي ايتلوا النعاس لعدم التحية وعدم ذهاب العقل
 ولا فرق بين حالات النائم للعموم وحسنه عبد الحميد عن الصادق عليه السلام من ام وهو كح او ساجد او ما
 على اي الحالات فعليه الوضوء والصدوق او روي جماعة في الرجال يحقون سنة وهو في الصلوة فاما الرجال
 لا وضوء عليه وقول الخاطم عليه السلام لا وضوء عليه ادم قاعا لم يفرج وابو لم يذكر النوم في الوضوء في الخبر
 ان يجوز ان على السنة مع قطع الاول وعدم العلم بغيره سند الثاني **السابعة** لا ينقض المذي مطلقا لقل
 النبي صلى الله عليه وآله ليس بشي ولا غير من خذله عن الصادق عليه السلام ما هو الا الكفارة من الجنب
 ينقض عقيب الشروع ويصحب محمد بن اسماعيل عن الرضي عليه السلام واسند ايضا عليه السلام الى النبي صلى الله
 عليه وآله وحلت على المذنب وكان الذي في القهقرى روي عن ابن الجبيل عن جماعة القطوع بحال على
 المذنب لا من السيل يثب في خلق من الحرف في خبر في يصير عن الصادق عليه السلام في كل دم سائل ليس
 وضوء ابن الجبيل او جهة وانفق مع علم خلق في عدم الوضوء وجرى عبد عن من ينقض الوضوء مع اعتد
 الدم السائل حال النية والمذنب وان اجر عبد من زل عن عليه السلام ولا من في ابن الجبيل فخر المذنب

رجلا

٤٠
وتحرموا لأجله ما قرءوا من غير ما كان عليه السلام عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
من القبلة والامر من الفرج ولا من المضاجعة وضوءه من غير ما كان عليه السلام عليه السلام في القبلة ولا في
ولا في من الفرج وضوءه من غير ما كان عليه السلام عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
الوضوء وحجة الصدوق وغيره غير ما كان عليه السلام عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
السند ولا في وان ملأ الفم ولا انشاد شعر كثير وان اراد على أربعة أيمان وحمل التيجان ولو لم يجزعه على
الذهب مع انهما مقطوعا معا غير ما كان عليه السلام عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
منها للعاق فقلوا العرق وقلوا الباطل عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
الامر والامانة النارية ما روي عن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث من الشهادة والاعتقاد
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث من الشهادة والاعتقاد
اجتمع صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث من الشهادة والاعتقاد
فمن منسوخ بخبر ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث من الشهادة والاعتقاد
القلم والحرف الاخذ في الحجة والمراسلة من بين يديه فظهر ان في الحديث من الشهادة والاعتقاد
جاء خبره بوجه ونقل الخلاف وفي الحديث من الشهادة والاعتقاد
السلم في القلم واخذ الشعر بعد الوضوء من غير ما كان عليه السلام عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
وان شئت ليجوز عليك معناه بوجه عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
التنظيف **القسم الثاني** في وجوب الغسل وحده وهو الحائض باقائه في الوضوء وقوله تعالى احق
تغسلوا على المنح به فلا ينصف على غيره والحرج عن روضة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث من الشهادة والاعتقاد
عليه وآله لا ينصف على الغسل من الحائض وقيل الباطل عليه السلام كان عليه السلام عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
فقال ابن ابي عمير في قوله عليه السلام لا وضوء عليه ومن ثم يخرج عن غيره والامر في الغسل
مع الوضوء ان خصوصية السبب طهارة المعبر عن القدر المأثور والمأثور والامر في روضة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث من الشهادة والاعتقاد
اذ احضت المرأة وهي حائض الغسل واحد وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث من الشهادة والاعتقاد
غسل واحد او مثله عن حجاج الثقات عن الصادق عليه السلام في الحديث من الشهادة والاعتقاد
في الحائض بعد الجاء غسل الحائض عليها واجب وهو من غير ان القلب وليس بمجوز جائز كره ليعلم بانها حائض
الحائض فيكون الغسل بعد الحيض اقلها وهذا الاجابة تدل على اجزاء الواحد وهو شامل للثبوت والامر
او لا متباعدة والنية المفصلة ومعها الاطلاق او تخصيص الحائض بالوضوء قطعاً ومع تخصيص غير ذلك
وجوبه للعموم وقوي في المعبر عن الوضوء لا يجب وطاهر الاجزاء بالغسل المتعاضة اذ اجتمع ههنا
كانت منقطعة وقيل ان وجوبه تدل على ان كان الدم مستقراً مستقراً مانعاً من الحيض واليقين في العوضه

بقائه الحديث على الاتصاف بالقرينة لا يثبت في الفعل التحليل في غير الاستعانة **الاسم الثالث** الذي انشأه
 وهو صفت الادبي النعني وبما عرفت الوضوح عند الاثر لعموم قوله تعالى اذا قمتم الي الصلوة فاغسلوا وجوهكم
 ابن ابي عمير المسند عن الصادق عليه السلام قال غسل قبله وضوء الاغسل الجانية ولم يرد عنه عا في غسل عن الاغسل
 الجانية وحكم بقايم الوضوء المقيان والصلوات فان والواصلح والشيخ في الجمل المعبر في طبعه من الجاهل المقلد
 افضل الاصل والجراد والاول شهور قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسل من غسل في غير محل من غير غسله
 الوضوء في الغسل من غير وضوء جات الفصل المرق وان لم يسم حذوا وهو ان عن جميع الاعمال الحق في التكليف
 وفي الجانية وبيان الشهادة سقوط علم ما وهي عن البار والصلوات والمظلم عليها السلام والآخرى يتفرع
 فمنها ما قام منه **المقام الاول** للجانية بسبب الاثر مع علم كون الخارج مباحا وان كان في بعضه
 او غيرها باجماع المسلمين والقول الذي عليه الله عليه وآله المأثور له وله من اربع عشرة جهة بدق ووضوح
 غالبها قال الله تعالى من آذوا فاقوا ومقامه المشرقة له وفوق الجسد والشروط بعد وفرة الجنت من ربح
 الطمع والعين اذ ام سبطا ومن سبطا البيض جافا ولم يرد الجمل النجاسة والياض في ثلثة كنهها الوذي في المرأة
 الصفرة والرقعة وثلاثة كنهها التي هي المذي كان ذلك حال اعتدال الطبع والنفاء الحائض والقول على علي عليه
 اذا النبي المختار وحصل الفصل قول الرضا عليه السلام مثله وقول احمد عليه السلام اذا دخلت قدس وجب الفصل
 والمحرى اجمعه وقد يعبر عنه بالشعب في النبي صلى الله عليه وآله اذ اجلس بين شعبها الاربع فقل وجب الفصل
 سجد كان فرجها هو مروي عن عائشة فقلت لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله فاغسلنا وخنه غيبه
 الخشفة كما رماه ن ان عن ابي عمير عليه السلام ومعني الاتصاف بها الاتصاف بها اعم من مكانه فان دخل الذكر
 اسفل الفرج وهو خرج الولد والبيض ووضع الختان اعلاه وبهذه التسمية القول والاستسقاء يحيطان بها جميعا
 الفصل البيه ثبتي من الخشفة لكن لو كان عند الحاجة الشفرين باول الخشفة لا في بعض الخشفة ذلك الموضع كان
 الضام ممكن او يمكن ان يرد بالمعبر ذلك ثم لا يصح من وضع الختان بعينه فيها اعان في الرجل في القطع اذا يجب
 بقدر الخشفة وما في المرأة فلو جرح الفصل بالايلاح في الدبر على الاعص وتقل المرتبة اجماع والقول صادق
 هو احاديث المائتين فيه الفصل والحوي انما هو عليه السلام على الاضمار وصحح الحلبي عن ع في تعليق الفصل
 على الاثر في اجماع دون الفرج ورأيت من يبيع عن الرضا عليه السلام في ايامها في الدبر لا غسل عليها غير صحيح
 لان الدبر فرج والبيان لا يستلزم الاضمار ولا فرق بين دبري الذكر والنقي اجماع المركبة لا الحق
 لما نقل عن الرضا كل من قال بايجاب الفصل في دبرها قال به في دبره وان لم يذكروا لم يحتسب لان ما ادعاه قال اولي
 التمس فيه بالاصل ما فرج البهيمة فالانص فيه والحال على مثال المرأة قوي في الخوي فصفة الاضمار في الفصول
 كالضام في الوضوء والميتة كغيرها للفرق حرم الميتة كحرمة الحي وصدق الختان وغيره من الفوهة وواجب
 النبي عليه السلام او غيره او فرقة الخشفة به جبا وان لم يذكر الفصل ما ولا مشروقة لان النبي صلى الله عليه وآله

سئل عن تحريم البلاء ولا بد كراحتا الماء قال لا يقبل ولجنتها عن أبي عبد الله عليه السلام ويعود من أصله لا
سبقها بالنظر إلى الحدة والنظر إلى الخبث يعيدوا كان في وقت لا يخرج وقول الشيخ في طابعه من أصله
يعود أحسن من أرفع الحوادث لا الخياط ولا نهج الثوب وحيث غير مع الاستمرار لا غسل على ما لا
وأما الشك في بقاءه من موضع عند الشيخ والطاهر بقية غامطاً أو يمنع له الغسل المرفوع للحادث
وكان لو عدل وادعى في سقوطه اعتبار الجبابة على الجميع نظر في القطع بحدوث من أصله من معلق بغيره
وتظهر الفائدة في التيقن والتفاد للمعزة وقطع الخلق الأول **مسألة** مرعات صفات التي لها
هي مع الاستبراء فلو يقبل المني فلا عبرة بها القول صادق عليه السلام الماء من الماء وقول أبي عليه السلام فما الغسل
من الماء لا بأسه وقول النبي صلى الله عليه وآله للمرأة تعظم النجس لئلا تكون على الاستبراء لأن الماء لا يطفئ
أحسن من جبهه فاصل لم يخرج بعد غير شئ ولا تقوى وجب الغسل مع قولوا لم يستبرأ فغسلتم وجب
بلا غسل ما شئتم إنما على أنه من الأول غالباً ومع الاستبراء نفس الطهارة لصفات لم يزل من جبهه
الطاهر عليه السلام إن لم يكن شهوة ولا تقوى فلا بأس به في المرض المرفوع وجب لم يزل لا يقضى عنه
الثانية لا عبرة بالشهوة والمفوض غير مؤثر ولا يحكم بالجماع المحرم الذي صلى الله عليه وآله ولجنتها
أن إلى العاد ولو شرب في كونه صيا ولم يغير الصفقة والأصل المحادة **الثالثة** ويعد عبد الرحمن إلى
عبد الله عن الصادق عليه السلام عن من وجب الغسل على المرأة تخرج نقطة الرجل فعلى غلظ الاختلاف
ولو شكت فالأحوط الوجوب للأصل لا المطون وفي خبر سليمان بن جلال عنه عليه السلام ما يخرج منها الماء
هو ماء الرجل **الرابعة** لا يفتي في الإيلاج عيبه بغير الخشعة للرجل المسالفين ولا الإيلاج
لخشية من جبهه لو أنه لا يدرج الخشية في الخشية ولو لم فيه الواضع من وجب وقبل لم يجب
لما ذكره في الذكر بعد الطهارة والتقاء المتابين وجوب العذبة وفيها موضع ويلزم الوجوب ولو لم يكن
الميل فيه ولو لم يلج رجل في قبل الخشية ولو لم يلج في فرج امرأة وجب الغسل على الخشية لا قضاء الخشية
والرجل والمرأة كواحد في المني على الثوب المستور لأنه إن كان الخشية امرأة فالرجل حيث كان رجلاً
فالمرأة حب **الخامسة** الإيلاج العبي في البالعة وبالعكس وجب الغسل على البالغ منهما وفي الأصل
وكان الصبي في الصبيته من أنه من باب الأسباب أو الاحتكام وتظهر الفائدة في منع من المجاوز والغرام
ومن ثمانية القرآن وفي استباحة ما يفعله الآن وجهان وكلان والتقاضي به ولو لم يلج من الأقرب فهو بد
السادسة الملقوف أعبره وإن غلظت اللقافة والتقاء المتابين ولعقل العاقل السقوط لأن الماء إنما يتصل
بما يقع المحاب وفي غير البينة وهي المانعة من المرأة والبلاء وكل ما بقي احتكام الإيلاج المصاهر والتحليل
والحرمة وفي المقطوع من أنه ليس بالبينة نظر الأصل واصل ولا التقاضي استدل حال أنه التام أو الإيلاج
في الغاية فيعلق بها الاحتكام قطعاً لا يقبل اجتماع من أحسن منها على صاحبه إلا مع علمه من **الثانية** لا

لا يلجاء

لا فرق بين العضو المشل وغيره ولو قطع بعض الخشبة التي الباقية الا ان ذهب المعظم بنصيبه من
الثاني لو خرج المني من ثقبه اعمد الاعتقاد والخروج من الصلب عاونه والوقوع وجهه عال بالعادة ولو خرج
بلون الدم لكثرة الوقوع فالأقرب الوجوب بغلبة اللغوس وجهه العدم ان المني ثم في الأصل فلكم الحمل
الحق بالدماء **الثالث** لا فرق بين المرأة في خروج المني لقول النبي صلى الله عليه وآله انتم سبغتم بالماء
عن الحمل لا حمل الماء نعم اذا انزل الماء وهو يجر ما بين أطراف الاتصال عن الفرج وفي خبر معروف عن علي
اذا امتس من شهوة في نوم او يقظة جامعها او لا فعلمها الفصل وثلاثة عن طاهر عليه السلام والرضا عليه السلام ولا
يعارض خبر عمر في دمه عن عمد ومقطوع من زنا بعد الفصل عليها الشرع الاول او اول الثاني باحتمال ان
الماء وماء لا غير **الرابع** الفصل يجب على الكافر كيان العبادات ولا يقطع باسلامه بقاء سببه كالحديث
الا صغر ولا يقع منه في حال الكفر لانتفاء البنية المنعقدة منه **المقام الثاني** في الحيض وهو انزل
بقوة من قوتهم خاص الوادي ذاسا لقوة وبسبب محض الدابة وطحا وهو كثير في الاجابة وشرعا كان في
طاهر الدم الذي له تعلق بانقباض العدة على وجهه اما بظهوره وانقطاعه وعن بعض اختلاف تفسيره في خبر
يبرأ من مشاركة النفس لياه في هذه الخاصة في مثل النطفة وهي حال من الزنا فانه يبرأ من مرتبة في الحال ما
على حين الحال ثم ثم بعد الوضع فيكون بظهور دم النفس او انقطاعه انقباضا عنها وحدث شرط
الاحتمال الحق لان التعلق مقصور ولو جاز في الانقباض امكن لان العدة بالانقباض هي الحيض او الطهر المنتهي
به فله بالجملة تعلق بالعدة وعمره الشيخ ايضا بان الدم الاسود الخارج بمجرته على وجهه وهو بانو من
قول الرضي عدم الحيض خارج عبط اسود وغيره هو المسمى الطري بالعين له حاله في العدة فبترتية الولد
لا عدله الرحم الحمل وانغلق به جدينا او صيغا مخلو عاونه صورة الدم ومن ثم قيل حيض المرض وفي الحال
خلاف وادعي الشيخ الاجماع على عدم الحيض اذا استبان الحمل واين قبله وفي الاخبار الصغيرة المنع من
عن عمد والكظم عليها السلام اطرا وخيضا عليها الفصل وقان والرضي والمفاضل في خبر المذكور عن
النبي صلى الله عليه وآله ما كان الله ليحيي حيضا مع حمل وعنه صلى الله عليه وآله لا يوطي حامل حتى تصع ولا
حامل حتى تستري بحضه ففي علم البراءة الرحم من الحمل فكيف بمجامعه وعليه الميخذ وان الخيذ وان ادريس
وفي صحيح الحسن بن سعيد عن محمد في العادة او قبلها بقليل اجبر لا بعد ما بعثت بها وعليه الهادي
عليه السلام والمطيط غالب الباعث العادة ومن ثم لا يفيض الناقصة عن تسع اجماعا ولا الرايد عن سبب ان كانت
قرشية او بنطية او خبيثا غيرها المراسل ابن عمر عهما وعليه السلام اذا بلغت خمسين لم تنحرق الا القرشية
وفي جري عند الرحمن ابن الحاج عن حماد وعليه السلام اطرا والسنين والخمين فجميع بينهما بالتفصيل
واما الباطنية في كرم الميخذ جده الله روايه عن سبعة ولم يجد به خبره عند اولاد انقضت البرق وبنه
بالطحا فتطوى النطفة مني الحيض لخبر يابن شرف عن الباقر عليه السلام وخلف من حماد عن طاهر عليه السلام

وقال سيدنا فلا يريهم ولا يعلمون هذا القول أصول من جهة انتفاعهم بالشيء المحرم قال المحقق رحمه الله
 الانتفاع محقق فلما شئت الخيصر فيه انما هو بالشرط المعلوم ومنه من المحرم ان يمتنع بالعدل من لا يمتنع
 ولو اشتهر بالفرج استلقت واخذت اصبرها في الايام خمس مرفوعه محمول بنحوي الى ان على الصادق عليه
 السلام ذكره الطبري وافق به ان الجحد وفيه كثير من نسخ السهام في الرواية بلفظها بعينه وقال الصدوق
 والشيخ في غير الخيصر من الاثر قال بن عمار وس في بعض نسخ السهام في الجحد وهو قطع بانتهى
 الا ان الرواية مرسله ولو اشتهر بالاستحاضة اعترض بالوارد والمحرر والفاظ والمحرر في اصل هذا القول اليه
 صلى الله عليه وآله اذ كان دم الحيض فانه اسود يعرف واسكني عن الصلوة وادان الاخر في حق وقول ابي
 السابق وقوله هو دم حار يقول لحرقة ودم الاستحاضة فاسم ما يرد وبالثلاثة والفرق الذين هم اقل في
 باتفاق القول بسبب صلى الله عليه وآله في خبر في العامة اقول الخيصر ثلثة والفرق عشرة وعنه قول من
 والرضا وخراب من ان عن عم الثمانية في اكثر محمول على من عادتها ذلك فاستمرها الدم لمخالفة الا
 كما قاله الشيخ في باب ويشترط التوال في الثلثة على ما يمتنع والمحرر من جعله في التوال في المصلحة
 في الفرقة وقد ذكره اكثر من اقل والاكثر بعض مع ملاحظة وان اختلفت لانه لا يستعمل بالخيصر في غير
 عن من يستعمل الكرم فان خرج دم لم يظهر وكذا لو لم تر هذه العاشر لانه مقرر بان ثلثة الخيصر
 محمول من سلم عن الصادق عليه السلام اذ امرته قبل عشرة ايام من الحيضة الاولى في اول الشهر عشرة ايام باتفاق
 للنس عن قاص عليها السلام وقول النبي صلى الله عليه وآله ثلث شطرها لا تنصم ولا فصل وتكمل
 ان اكثر الخيصر عشرة والشرط الاخر لها وقول علي عليه السلام قالون قال فيمن ادعت ثلث حيض في شهر
 يمينه في اهلها ودمي السكوني عن من حكم على ذلك ولا يمتنع كون الشهر خمسة عشر يوما واحدا لانه
 اجماعا قاله الفاضل وحمل قولنا في الفصل في عدد من ثلثة اشهر على الغالب والاعتبار في الخيصر ثلثة
 والسبعة من الشهر في الشهر للرجل ان في كثير من الحمل يجب ان ينقص عدد عدل الكرم في مصلحته عن من
مسائل ثلث العادة متريين مساويين عن داود قاضي الشافعية يرد اليها لان العدة لا يحصل
 الا بالكلية ولقول النبي صلى الله عليه وآله دعي الصلوة ايام افراتك ولا يصدق الجمع على الواحد وفي
 مقطوع معاذة اذا اتفق شهران عد ايام سواء فذلك الياسر او لا يشترط الثلاث باتفاق لان الجمع
 تفصل على الاثنين وقد حصل الشك منه **الثاني** لا يشترط في العادة تعدد الشهر ولا كرم في الشهر
 من الشهر ثمانية على الغالب ولو توالي الحيضان في شهر واحد كفي في العدة به صرح به في المبسوط وكل
 لو توالي في زيادة على شهرين اما الوقت في الظاهر اشترط ان يكون الشهرين متساويين وقيل لو تساوا
 عن داود اختلفا وقتا استقر العدة الا غير وحيد تستظهر بدم الدم الثالث الثلثة ولو غير العدة رجوع الى
 العدة ولو استقر وقتا اختلفا عن داود غير الوقت واصل العدة في الكرم ولعموم خبر الاثرين ان يكون

ع

لا يغير لهم عند العدة الأولى ما لو اختلف العدة ولم يستقر المهر مثل امر متساو امرتين فالوقت ضاه
قطعا وفي العدة الوحيان ويظهر من كلام الفاضل انه لا يغير باستقرار المهر وتظهر في قوله تعالى الوقت
في الثالث فان لم يقرب استقر المهر حلت فيه الزم وان اختلف بعض الثلث وحضر الوقت هذا
ان تقسم على الوقت ولو اختلفت ذلك استظهر ان يكون القطع بالخير هذا اذ وجوده في الجملة مقطوع به
تاخر وقت من بين ابعاضه والا فرب ان اعداد الوقت اياها في المجلس برؤية الزم فيه فقل يتحقق اياها
وتحيط اذ استقرت العدة ثم تفصل منها او تاخر عنها المهر يوم او يومين الى الغفر وحكم به جبر وان اختلف
على العدة فلا **الثاني** لو اتفقت ايام النية عند او وقتا وصفه من استقرت احكام المهر بانها اقرب والى حنف
الصفة لكن ذلك اذ اجعلنا يكونه حضا كما لا سود والاحول كل من العادة هذا **الثاني** قولنا العدة
على نظام طبيعي كالثلثة والاربعين والخمسة او لا تقبله اذ احصل التكرار المفسر في العادة ولا فرق بين
ان يكون تكملة على التوبة كما لو كانت كل واحدة شهرين من المين او كما لو كانت العدة في ثلثة اشهر
ثم رتبها على الترتيب الاول في ثلثة اشهر اخرى لان تغاير الاول المختلفة في صاعدة لها ولكن مع
تعدد العادة لان كل مقلد ما مضى لما قبله فيمحصي من الاعتبار كمن لو نيت المستحاضة التوبة لاختل اقل الحاصل
المعقولات في كل شهر في الغرض الاول اقل الثلثة والى اول علة عن ما اخذت اربعة ثم ثلثة ثم ثلثة
وكل في كل مرة في عكس ان التصرف بالحكم كذا وان لم يتحقق الثلثة اياها يكتفى بالعدو الى النية في كل
فالي الروايات لما بان ان شاء الله تعالى وتبين ان وصفنا تعدد العادة **الخامسة** في قولنا القيسر الصلح
والصوم عشرين يوما متوالية بان قولنا اربعة عشر فانهما يتعاضدان في الامكان كونه محيطا على القول بعدم الاستظهار
ثم قولنا السود بعد عشرين فانهما تعاضدان في قولنا العدة وبين ان الاول استحضار والآخر في قولنا الثلثة استقل
ابنه ولكن يتعاضدان في ناسية العدة لو ذكرت وفي الخبر تعاضدان في العدة الثانية بالعبادة فان انقطع
عليها او قبلها انقضت الصوم والاحكام مع تجاوز العدة فان شرط النية **السادس** هل يشترط في المهر
الدم الضعيف اقل المهر وحيث انهم اذا اذ جعلوا القوي جوا جعلوا الضعيف طهرا ولا انهم قولنا في
عليه والدم الحيض اسود يعرف فلان خمسة اسود ثم تعقبه اسود عاده الاسود ثلثة وصاعدا فاعلم
الاول لا يشرها وهو ظاهر للعبير وعلى الثاني حيضها خمسة وظهر للبسط ان الحيض العايد ان لم يتجاوز العدة
لان الضعف لما خرجت عن الحيض خرج ما قبلها وفي خبره بن يعقوب عن الصادق عليه السلام في الدم ثلثة وخمسة
يتعقبه طهر خمسة ثم يعود الدم اربعة فان رأت الدم لم تصل وان رأت الطهر صلت الثلثين نوبة فاذا اصاب
الدم فهي مستحاضة وحملها الشيخ على مضطربة لخلط حيضها او مستحاضة استمر بها الدم واشبهه عاكفا
فقرضها ان يتعاضدا بشبه دم الحيض حيفا والآخر طهر صغير كان او نفا السببين حلها هو تخرج بعد المهر
كون الضعيف اقل المهر في البسط ان اخلط عليها ايامها فلا يستقر على وجه واحد من كذا العدة طهرات

حيضا

لانه متعاضدا

الطهر الى ان تيسر عاقبتها وهو مطابق لطاهر الجبر في التعريف فان كان ذلك كانه ليس هناك طهر ولا حيض على
اليقين بل هو دم مشتببه نعل فيه بالاحتياط **السادس** قال في طردي عنهم عليهم السلام ان الصفر في ايام
الحيض حيض وفي ايام الطهر طهر وفي ايام الحيض العادة او ما يكون فيه ذلك طهارة والى يعقود عاداتهم
بعد اقل الطهر والحيض على وجهه والى في العاقل عن صاوة عليه السلام طهارة المرأة في ايام حيضها من طهر
حيضها من الحيض وطهارة بعد حيضها فليس من الحيض وغيره عليه السلام الستم في الحيض ان تكون الصفر في كل
فأفوقها في ايام الحيض اذا عرفت حيضها **الثامنة** ذات العادة المستمرة تكون العادة بالرجوع
ما لان العادة المستمرة في الحيض من طهر عن دم عن المرأة ترى الصفر في ايام حيضها الاصل وغيره عليه السلام
اذا ابرأت الدم ايام حيضها كانت الصلوة والميتة ايضا على الشئ لطاهر الجبر المسألة عا ما في ايام
والطهارة من الجبرين طاهرها العادة والحيض من دم طهر عن دم اي ساعة من ايام الحيض الدم تطهر عن
الباق عليه السلام في حيض من طهرها ما طهرها الدم ورد في المعبر على الدم على العود وهو دم الحيض
وما يكون في العادة في دم من الحيض والميتة بالبعد في الثلاثة ليقن الامر بالعبادة فلا يكون الا
بثله ولا يعارض في العادة وبان العاقل قليل بعد الثلاثة لحوار وجود دم اقوي بعد ما اقل الحليم الحيض
التي طهرت لان الاصل عدم دم طهر وفي الخلاف احيى على الاول يقول الصادق عليه السلام في حيض
ان دم الحيض حار والوصف الجبر مسطر على الحكم بالحيض حيث وجد قلنا طاهر الجبرين في المتخمة
مع الاشتباه سلمنا ان الدليل اخص من العمومي فانه ان سلم كان الصبر على الحيض في حصول الطهر
اعلم منه ولا ريب في قوة قول الشيخ وان كان الاستظهار بالرجوع وحكم المضطربة كالميتة وقدر في
ساعة قال سائره عن المرأة ترى الدم وقيل احيىها قال اذا اراد قبل وقته ما قلنا في الصلوة فانه ربما
يقبل الوقت ويخرجها من طهر عن دم في المرأة ترى الصفر ان كان قبل الحيض وهو من طهر الحيض
وهو ان كان من طهر الحيض ولا اتفاق الوقت دليلا ما ذكر **التاسعة** للعادة دون الخمر مع الدائم
المستمرة تظهر من العادة بقاء او من لم تقبل الحيض في افعال المستفاد من المراجعة فستلزم
ما ظهر فيه الحال في المشرق والجبر على دم عن دم اذا رأت دم بعد ايامها فليقعن عن الصلوة بقاء
بوجوبه ومثله عن الصلوة عليه السلام والميتة بان الحيض يستظهر في الخمر لانها ايام الحيض الجبر في
بن يعقوب عن صادق عليه السلام تنظر عاداتها بعشر ايام والجبر في كل يوم في جبر عود في ايام
وجبر الزماني عن الرضا عليه السلام اثلاثة وان كان الاقصر من العادة وترى الاستظهار الجبر فان
كان طاهر الشئ والميتة وجوبه وقيل قطع به ابن ادرين رحمه الله لنا قول النبي صلى الله عليه وآله في الصلوة
ايام اولئك ومثله الصلوة الجبر في يعقوب عن حماد المستفاد اذا مضى ايام اقرها انفسلت وجبر
معيه ابن هار عن صادق عليه السلام فاذا حلوت ايامها وراى دمها انفسلت في الحيض الاحتياط

ثم تستظهر

ان يظهر بعد عادتها وتيسر بقول مصلاها الى الغشقة مع حكمها بالاستظهار الى الغشقة وكان تصنع حتى
 الدم عادتها يوم اوي من غشقة وكانها انما الف مشهور وان زاد بالاستظهار الى الغشقة لاشد الحاجة
 ولا فرق في الاستظهار والرجوع الى العادة بين تقدمها واخرها وان تروي قبلها او بعدها او بطل
 وفيها ولم يهاول في جميع حيض **فرض** هذا الاستظهار انما هو مع بقائه الدم باي لون انفق لم يطق
 الاخبار واحتمال الحيض مامع التقاد لا ولا يظهر في لغوهم وحجته غير ظاهري المدلالة في ذلك لم يقطع
 بالقاء وانما يظهر البتة اذا رجعت الى عادته نياما يوم سواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام **التمتع**
 لو عارض الغير العادة بعينه عن المكان الجمع والفعال على العادة في المشركين قول الصادق عليه السلام الذي ذكره في
 خبر الصفة وفي النهاية على الغير الصبيح معوم بن عمار عن الصادق عليه السلام دم الحيض حار في جنس جنس غنة
 عليه السلام دم الحيض حار عيسط اسود له وقع وجاز في ذلك الجمع بين الاخبار على انه على غير المقادير **المقام**
التمتع في الاستحاضة ودمها غالبا اصفر يارد لقول الصادق عليه السلام في جنس جنس دم الاستحاضة
 اصفر يارد ويزاد الشيطان الرقة فانه لا القلطي في الحيض في خبر محمد بن يونس عن الصادق عليه السلام في المرة ينقص ثم
 ويزيد ثم يعود الدم الرقيق في خبر علي بن يقطين عن الصادق عليه السلام في ذلك الصلوة ملوحت في الدم
 العبيط فادارت في كانت حنجر اعتكف العبيط يشعر بالفاظ والرقبة بنه عليه وطهارة العبيط والمياه
 او دون الثلثة او غيرهن اليه او زليل من العادة ونحو الغشقة او بعد اكثر العاشق او بعد الغير ويقل اذا كان
 التاخر اقوي وليس فيها عثرة او بعد ردها الى عادتها النساء والافرن او احد الى ايامها لا اية يستمر
 فهو استحاضة مالم تعلم انه لعنهم او قرح او شبهه وقولهم وسيجي تفرق ويحب ان يرد الدم فان لم يطق
 الكسوف ولم يتغيره ولا ظهر عليه فليها بدلها او عليها ان يوجب انما العجاسة والوضوء في ذلك وان
 ولم يسأل عليها مع ذلك تغير الحرة او غلبها او غلب الصبح وان مال في ذلك غلبت في الغشقة في العاشق
 مع الجمع بينهما ابتاجير الاولى حية بخلاف الثانية وان لم يعقل جعل القسم الاول غير ناقض للثاني في
 بين القسمين الاجتناب في وجوب الفصل ثلثا ولم يكره الوضوء والاجماع حاصل في الثلثة على القسم العجوة
 العجوة التي ظهر له انه ان ظهر عليه الكسوف وجب ان يغسل وان لم يظهر الوضوء وهو ظاهر صاحب الفاضل
 والمقتضي على اصله في ان لا وضوء مع الفصل وان لم يجد ان تغسل الكسوف فالاغسل الثلثة ولا فصل في ثلثي
 والليله واما الاخبار فروي الصادق عليه السلام فلتغسل وانما الطهرين لم تستطع فان كان
 الدم لا يسيل فيما بينهما وبين الغرب فليسوا بالوضوء مالم تظهر الكسوف فان طهرته ومال وجب عليها
 وجب عليها الفصل وان طهرته ولم يسيل فليسوا بالوضوء ولا غسل عليها وان كان اذا مسكت الكسوف يسيل فليس
 صبيبا فعليها الفصل ثلثا وقال الصادق عليه السلام فاذا فعلت ذلك اذهب الله الدم عنها وفي خبره ان غنة
 عليه السلام لم تفعله امرأة قط احتسابا الا عوفيت من ذلك **فرض** هذا مشعر ان الاعتبار بوقت الفصل في ان

يعني

انما قبله ويظهر منه ان السبيل يكون واقعا فلو كان عقل الوقوع فالله انما لقوله لم يطرح الكرسف
اخره وروي في رواية على اقر عليه السلم فتعقل وتستوفى من قبلها نفسها وتصل الى صلوة وضوءه لم يقبل الا
فاد الفعل اغسلت وحلت وروي معروفا عن عمار عن الصادق عليه السلام اذا انقضت الكرسف اغسلت الظهر في
تخرج هذه وتجعل من ولا عابني فخرج هذه وتجعل من وتغسل الصبي وتغسله وتغسله وتغسله في
في المسجد ولا يات بها بعلمها ايام فترى ان تم قب توصان لصلوة ودخلت المسجد وهذه حجة الخبير فيها
وفيها تخرج من ان دخول المستحاضة المسجد ويلجج بالانكسار مانع من الاكل في صحيح ان سئل عن
للمستحاضة تعقل ان لا تأكل من كمال الوضوء ولا الغضاضة وهذا حجة من ان تعقل قبله المطبق على العمل
وروي جملته المستحاضة اذا انقضت الكرسف اغسلت المسنة وان لم يجز الحرام الكرسف الغضاضة والوضوء
لصلوة وهذا لا ينفي وجوبه على النفوذ وعلم السبيل في الجهر المهر في سنن الجهر المهر في سنن
الله صلى الله عليه وآله امر فاطمة بنت عبد الله بن جحش في بيع الصلوة وقهر امرها ان تعقل في كل ايام بالوضوء
تغسل وتوضي لصلوة وامر رسول الله صلى الله عليه وآله الناس بوضوءها وعندها تخرج الصلوة عن قول
الحديث وما لا يغتسل عمل الجاهل اذ بارى وقهر الصادق عليه السلام الاقبال والادبار في غسل اللون من السواد الى غيره
لان دم الحيض اسود يعرف وامر رسول الله صلى الله عليه وآله حميدة بنت جحش وكلفت صبابة بالنجم والحيض في غسل
في علم الله ستة ايام او سبعة ثم الغسل الفجر ثم الظهر ثم العشاءين فخرج الآخرون في وجوب الغسل الثانية والجمع
بين هذه بالقول المشهور وعلم منها انها لا تجمع بين حالين وضوء وان كان الدم كثيرا وظاهر الحديث في ذلك
الاعمال لا تقاها وضوء واحد لصلواتي الجمع وقطع بان ظاهره من الحيض عمل بظاهره وانما جازوا وضوء
باعتقال من احتياجه ما عمل غسل الجاهل الى الوضوء والجهر الجهر صلى الله عليه وآله ان المستحاضة توضح لصلوة
معمل عليه عن نفوذ الدم وقطع به في المختلف بوجوب الوضوء من الحيض الاله السابعة عن كون الغسل ارتفاعا
العداوت **فأما** معنى قوله صلى الله عليه وآله في علم الله نقصا علمه بانه اذا الحيض لها
معلوم عداها او فيها عداوتها من عادة النساء فانه الغسل الغسل عليه ويكون العمل من مسلم على الجهر عليه السلام
في المستحاضة توضح لصلواتها ما تعقل في ايامها وضوءها عن سبعة ايام ساله عن البتة فقال انما هو ما غسل في ايامها
فان اختلفت وانزل من ايامها اقله ثلثة واستدل الشيخ على صحة الرواية بالاجماع وعن عبد الله بن عمر
صادق عليه السلام في الجاهلية المستحاضة ما غسل عشر من الشهر الاول والثاني والثالث وهذا علم السبيل
اذا اقلت التغيير المضطره فتشاهرها في التغيير لا ترجع الى النساء لانهن يسنن لها عادة بالانشاء كما
في الجاهل الشريفي وخبر في الموسط بين الثلثة والخمسة في الشهرين وبين السبعة فيها وفي موضع اخر غيره
ظهر وعرف جرحه لانه يمكن ان يكون حيضا في وقت ستة او سبعة وفيه روي غيره ثم ثلثة في الجاهل
الجاهل من ايامها وهو ظاهر الرضي حيث قال ثلثة الى عشر والاصل انما روي في ظاهر الجهر الجهر

والسبعة ولا يحق فيه في التعبير في فعل الواجب وتكرار وجود مثله في الصلوة في الاماكن الا السبعة وفي
يد الرجل في الاقرب ويكن عودها الى ما يطول على ظهرها فتكون طرف الخبز ووجوب العمل في الارض وعلى التفسير
الثاني لعلم المتقدمين بالخبر في النساء واخذوا عادة الاقرب اليها من جهة الابوين ولا اختصاص
للعصبة هناك لان المعبر الطبيعية وهي خاد من الطرفين فان قيل فماذا قال في طوبى وبعده فاجاب ان
قبح ان كان عادة الاقرب منه فهي الماخوذة وان كان عادة من سبعة فهي الماخوذة فيكون قوله استبرأ
للتوبى اي ان كان يحض منه فتعني منه وان كان يحض سبعة فتعني سبعة وان زدن على السبعة
نقص عن السنة فالمعبر عادة لان الامر بالسنة والسبعة بناء على الغالب ويكن احد الستة نقص في
ان زدن على الاقرب على عادة في الموضوعين فظاهر كلام الاصحاب ان عادة النساء والافرن يقل من على
العود في زانها لان جميع اليها الاغل وهو النساء والافرن او اختلافا وعادة من غير ان يكون من اهل
لو كان الاعلى عليه عودا تعني به **الثاني** خبر محمد بن مسلم يدل على التمكن ولو كان في قضية
وهو خلاف الفتوى ويكن عليها على غير المتكثرة من معرفة عادات جميع نساءها فيكون التمكن وان ينبع
جميع نساءها في غير غايها **الثالث** انكر في المعبر العود الى الاقرب ان مطلبها بالليل وفارقا بالليل في
الطباع والمخيب في نساءها دون اقرانها وان تقول لفظ نساءها دال على ان الاقرب لاصنافه فليس في ذلك
ولما ايسر ما في السن والبلد صالح عليهم النساء اما المشاهدة في السن والبلد يحصل غالباً ليس في
كل الاماكن اصناف منه وان لم يكن فيه تبرج به نعم الظاهر اعتبار اتحاد البلد في الجميع لان البلد انما
الظاهر في مخالفة المرحبة وعليه ما شره علم الله يقوى في ذلك وتبينه منه او سبعة فان هذه الاعمال
تخص نساءها دون غيرها **الرابع** حكم ابو الصالح بوجوب المضطرب الى النسيان التيمم السجدة وهو
للمتممين من فائز وقوى حكمه ان الخيال في المثل في المضطرب في غير الاماكن فلهذا جعله في قضاء عشرين
رمضان للاحتياط **الخامس** لا ينعى طهارتها قبل الوقت لعدم الحاجة اليه والمعبر بها من حال
صلوة وحكم الطبع في وقت وان ادريس من وقف حجة الصلوة على معاينة الطهارة فلو لم يتشاغل بها لم
لم يصح لان فرضها الوضوء والصلوة وهي تقضي التعقيب وليس في اكثر الاخبار عمل نعم هو في غير ذلك
من شأن من صحت في العمل لانها في جمل الصلوات وقلنا ان اتصال من وقت صلوة والاصل في صحة
الفاضلان لان يقال الصلوة بالحدث مخالفاً للصل في تعجيله ما كان وهو من نعم لا يضر استعمالها
يقوى ان الصلوة كالسنة والاجتهاد في القبلة وانما طهارة طهارة فانه الفاضل في طهارة الى ان يمنع من ذلك
اما الاذان والاقامة فالقول بان قطعاً نظر في فعلها على الوجه الاكمل **السادس** الاجود يجوز
الوضوء لصلوة النافلة لما قلناه من الحدث وظاهر الخبر وجوب السجدة لصلوة ما شئت من المأفلة في وقت
فقد انه يحل الصلوة المأمورة بالوضوء على المعز وهو اليومية او العرضية ولو جازها لافعل الفضا اخيب

الخلاف فيهم يجوز لها الجمع بين الرغبي والموافق الفصل واحد لوقته وكذا يجمع بين ضالتي الليل والصبح
بفصل فتوصله الليل وفصل صلوة الجوارل وقتها لان الفصل لا يتعدد الا بعينه الوقت المحسوب
فلو لم تنقل ليل انقضت بعد الخوف لو كانت صائفة فلو منه على الجواز الفصل منقطعة الجوز **كيفية** قال في
المعتبر نصير طاهر بالافعال اجاعا وصلة الصلوة موقوفه على جميعها اما الصوم فيمكن فيه الفصل فلو اختلف
قصفت لا غير وكل ما كان يشعرت بوقته في القضاء حيث سئل في رواية الاصحاب نعم لا يشترط في صحة
يوم غل الليلة المستقبله قطعا سبقا وهو ان يشرط فيه غسل الليلة فيه طهر ما ياتي انشاء الله تعالى
واستثنى ابن حزم ما يحال المستحاضة دخول الكعبة حراسته عن مظنة التلويث **السابع** طاهر لا يصح ان
حال الوطى على ما توقف عليه الصلوة والصوم من الوضوء الفصل القول فيهم يجوز وطؤها اذا افطعت فافعله
المستحاضة قاله الفيلد وابن الجنيدي والرقبي والشافعي لو جرد الاذي فيه كالحوض ولم يجرى للماء
بواقي من عرقه لا تقساها حادثة باسمه او ففتل وجعله الحق في المعركة وما مضى اقل الافعال لانه
دمه من الذي قاله مستلع فيه او لم يجرى لهم اعم فاد انظر من فاقوه من نساء ولم يجرى لهم فاقوه
ابن شيبان والاعيان اخرجهم او اكلت ما فيهم ولا روي ان حية بنت جحش كان زوجها ياجعها مستحاضا
وكذا ابن حبيب وعمر بن عبد الله بن عثمان عن من المستحاضة لا بأس ان ياتيه باعلاها حتى شاء الا ايام فراجعا
ومثله في خبره من بن عمار عن عرو وهو الاخبار مطلقا واشترط الافعال خلاف الأصل لان الوطى
لا يشترط فيه الخلو من الحيض والمنقطعة الدم ولا صلة التحال المسموع من المعاصر الرقي والحيث
الاول انه قياس عن الجرح كان اراده غسل الحيض واقرّب الخلاف هناك الخلاف في وطء المستحاضة
الفصل والمعلق الفيلد حال الوطى على الافعال اعجب بان لا يجوز الا بعد نزول المرق وغل الفرج **كلام**
الثاني حكم الشيخ بان انقطاع الدم بعد الوضوء وجب الوضوء ولم يكره الوضوء بعد الاصاب
بالبرق الاصل فيه ان انقطاع الدم يظهر موعده حكم الحدث او ان الصلوة ابيحت مع الدم للضرورة وقتها
ويكن ان يقال دم الاستحاضة في نفسه حدث وجب الوضوء بعد تارخه والفصل اخري فاذا اشكر
فان كان حالها منقطعة او استمر الانقطاع قال الوضوء لا عمل لانها فعلت بوجبه وان خرج بعد
او في اشهر لم يمتها قطع ما في الاثنا وبعده فان كان الانقطاع قفره فالانقار لا ينعوده كالموجود
وان كان انقطاعه من فالجود وجوبه كان بوجبه الدم لان الشارع علق على دم الاستحاضة الوضوء
والفصل وهذا دم استحاضة والمهارة الاولى كانت لما سلف قبلها من الدم ولا يبين من جهة الصلوة
مع الدم عن ثنائين في الحديث وهذه المسئلة لم تظهر فيها نص من قال اصل البيت عليه السلام وكان
افتيه الشيخ وهو قول العامة بناء على ان حدث الاستحاضة بوجوب الوضوء فاذا انقطع في
عليه كان عليه وما كان الاصحاب يجوزون به الفصل فيلزم استمراره على هذا القول لم يقتضيه الاثر للصحة

مثلاً ثم دخل وقت الظهر وان كان باقية غيرها غسل المخرجين لا بد من رفع تامضي من العذر وان كان منقطعاً
 فالاجود وجوب الغسل وكذا الواهل غسل النهار ودخل الليل ولو اهل غسل الليل والغسل للصباح
 صامت اجر الله في غيبي سلف وان كان الدم قد انقطع قبله وجب فعله على ما قلناه فلو اهل من غسل
 الصوم والصلاة وفي نهاية الفاضل قرب وجوب الغسل وانقطع الدم قبل فعله ما يمينونه بان لا يغسلوا
السادس لو انقطع الدم في أثناء الصلاة حكم في طواف بثلثها لانه اذا دخل دخولاً مشروطاً وانقطع قبلها
 للهي عنه ولخطا من ادريس والحقق المناقاة لان الحال لا يمنع من الدخول في الصلاة يمنع من الاستمرار فيها
 قال في المبطلين اخرج دمها بعد الصلاة معفو عنه فلم يكن مؤثراً في نفس الصلاة والانتفاء ليس على
 اتمن لكن يلزم التسوية في جواز الصلاة من انتفاء قبل الموعود في الصلاة والانتفاء في اشياء اخرى
 احكاماً قال في العفو عن هذا الدم الخارج بعد الصلاة من تعقب الانتفاء اما العفو عنه في الاستمرار في
 يتم للعرض **الحاشية** قال الاعتبار في القلة والكثرة ما في وقت الصلاة فلو سبقت القلة وطرف الكثرة انتقل
 الحكم فلو كانت الكثرة بعد الصبح اغتسلت للظهرين وهذا يتوقف عليه صحة الصوم نظراً من سبقت الكثرة في
 الحكم على المستحاضة بوجوب الغسل وجعلها شرطاً في صحة الصوم وهو الاقرب والآخر في الصوم بين
 كثرته قبل فعل الظهر او بعد فعلها اما بالنسبة الى المخرجين فلا بد من ان يكونوا غسلاً بالانقطاع
 الى الغاية غسل ما قطعوا وان انقطع مطلقاً عود او مشكوك فيه لاصالة البقاء وان شئت من
 يفي عليه ما ذكره لو سبقت الكثرة في الصبح اغتسلت له فلو قل عند الظهر وضأت ولو جرت عود الكثرة فلا يجب
 الغسل لانه لما حصل وان غلبت انتفاؤها الوضوء والطريق العلم انتفاها اعتباراً او اجزاء العارف
 ويأتي عليه الغسل **الحادي عشر** الاجود انه اذا انقطع الدم بعد الصلاة اعادتها وان لم تعلم انتفاها
 لانه يلزم ان يغسل بغيرها من رفعه للعدا من اختلفت عود انتفاها او شك في ذلك فلو غلبت قصور المخرجين
 عن الطهارة والصلاة فالاعادة ولو صحب الانتفاء الصلوة لا تتناول ويجعل في الاول ذلك ايضا وجعل
 في ص بوجوب اعادة الوضوء اذا انقطع قبل دخولها في الصلاة وبطلان الصلاة لو لم تفعل ولم يتصل
 ثم المستحاضة اما ذات عاده مستقيمة معلومة او مبتلاة وقد ذكرنا او ما مضى من ذات تغير ^{عليه}
 واما ما قلناه في ثلاث الاولى ذكرنا العود ونسيت الوقت فيخصص بالاعتقاد اياماً او لا اعتد
 للزوج ومع عدم الاصابة بتغير اول الشهر او في الاصل الغرض فيه مع سبقه والقول صلوات على المني
 الصلاة عشر ايام ثم تصلي عشر يوماً واخيراً في الدائم وجعل التخصيص له ما انقص عن سببها وهو
 منصوص عن ابن الجليل والفاضل رحمه الله والقول بالاحتياط عشر يوماً والخبر ولو نسب العود ثم
 ذكر وقت العادة وتبين الخطأ استلزامت ولا فرق بين ان يكون الوقت المسبوقه يتفق نصفه عن العود
 او لا الا فيبقى البعض في المأكل على النصف وثلثه في غير الباقي من العود فتضعه قبل التيقن او بعد وثيق

الدم

فلو كانت عشرة والثانيه جيبين فالضلع تسعة عشر وهو ما هو على الاول من السبعة الاخير قصصا
شراية عن العشر منصف يوم فيوم كامل جيب وهو الثاني عشر في قطب الجاه وعلما ولو كانت
كل شهر جيبان كل واحد ثمانية فالأبد بينهما من الظهر والضلع ما على ستة ايام من الثاني عشر الى
الثامن عشر لا يمكن ايجز الجيب الاول عن اول الخاص ولا ايجز من الجيب الثاني على الثالث والعشرين
والمستحق في الجيبة الاولى من اول الخاص الى آخر الثامن وفي الثانية من الثالث والعشرين الى الثالث
والعشرين والضلع الثانية تضعها حيث شئت مما لا بد من ظهر الجيب وهو من الاول الى آخر الرابع من
التاسع الى آخر الثاني عشر من التاسع الى آخر الثاني والعشرين ومن هذا تعلم مسائل الامتياز المشرقة
عند الحادة بمسائل الخطوط سماها الشيخ رحمه الله كان يقول جيب عشرة وكنت امرح فكل شهر اي
ثنت آخر الشهر والاول بعد حاضيا فالتسعين من الجيب لخط من آخر الشهر وخط من اوله والتسعين
الظهر من الخطه الاخر من اليوم العاشر الى اول الخطه من اليوم الحادي والعشرين فنصل آخره
بمئة تسعين لخطين وهي ما بين الخطه من اول الشهر والخطه من آخر العاشر ما بين الخطه من اول اليلة
الحادي والعشرين والخطه من آخر الشهر فترى على انفسها بالخطه فليقتان فليقتان وتعلم انهما
الباقى كيف شئت ولولم تعلم عن جيبها في هذه الصورة فالخطه الجيب ما هو ما هو الظهر تسعين
واما المشتبه ففي الاول الناقص لخطه بجعل الجيب والظهر والانقطاع وفي الثاني الجيب بجعل الجيب
الظهر لا يمر ويسمى المخرج المطلوب وهو باب القسم الثالث **الثانية** ذكرت الوقت وسيف العمل فان
ذكرت اوله اتمته فالثانية ليقينها ما وفعال في الباقي ان يجعل ظهر اربعين ثبات على ان تلك الثلاثة هي
وسيفه الشهر وفعال ان يكون على التغييرين الرويات السابقة فلا يجعله عشر او سبوعا من منه بعد
نصف الاقل او علم علم العادة وان ذكرت آخر جعلته نهاية الدالة او تلك الاعلاد وان ذكر
انه انما جيب فهو يوم قبله ويوم بعد جيبين يتبين وفعال من اعداد تلك الاعلاد وكل او علمت
وسيط غير انها لا ماخذ عددا من وجبال اخذ ما السبعة او الثلاثة وان ذكرته خاصة ولم تعلم حاله
فهو جيبين يتبين وقسم اليه ما تمام الثلاثة او غيرها من اعداد الرويات ولما الاجتباط فشرع في جمع
هذه المواضع وهي الجمع بين تكليف الجيبين المتواضعة والفعال الجيب في اوقات اكل الانقطاع
الثالثة نسيتها ما جيعا فظاهر العمل الانصاف العمل بالرويات في هذه وادي عليه في الخارفي
اجامهم الا انه في حكم بقية الاجتباط لا يكون وقد فقه ما رواه هو التكليف وغيره من الخبرين
الثلاث المتقدم عن صادق عليه السلام وقال **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وآله في الجيب ثلاثا
سبب في رواية ما كان مشكلا من سمعها او فهمها حجة لم يدع الاحاد مقال اذ في الرواية نصف الجيب في العتبات
روايت محمد بن عيسى عن يوسف وقد سبق استثناء الصدوق له ما رواه في الشهر في النقل والفتاوى

جيب
القاعدة

العشر

حقيق ان جامعنا يدفعنا ويؤيد ان حكم الباري اجل من ان يقع امر به ما نعلمه بل هو في حق من كان
 ولم يثبت على لسان صاحب الشرح مع لزوم العرق والرجح فيما قالوه وما مضى ان الآي في الخبر العربي
 ما ينبغي للشرعية السمعة الشهادة **تقمة** يجب على المستحاضة منع الدم بحسب الحكمة لما قرئ الامر
 بالتلحم والاستنقاء بالثاء المشاة فوق والثاء المثلثة فيضال الفرج قبل الوضوء وتخلو بقطر او قتر
 فان احتبس والالتجعت بان تشق على وسطها خرقه كانت له واخذ خرقه اخرى يشقوه الراسين
 يجعل احدهما في امرها والاخرى خلفها وتشدها بانكته ويجب ذلك الامع الضرر باجنباس الدم و
 فيه المخرج والاستنقاء وهو التلحم من ثقل الدابة يقال استقر الرجل ثوبه اذا رطبه بنزله الى
 حجره وتسمى خرقه الاستنقاء للمرأة حيضه بلسانها وكذلك السلس والمبطون يستعملون في غسل
 كتمان يجعل فيه قطنا ويدخل الذكر فيه وكل الوكان يقطر منه دم لص من قعره على ذلك في البول والدم
 وان كان خشوا لا تحليل ينقض فعل والاهوط وجوب ذلك عند كل صلوة والمستحاضة ان كان زوجها
 يقلل النجاسة عند تعدد ايامها والمكر في المصير فصر على موضع النقص في المستحاضة ما المخرج الذي لا
 ينقضي فادمه فاليجب شدة بل تصلي وان كان سائلا ونفاد السجدة اجاعا او ورد وجوده خرج من شدة
 عن احد جماعة وجعل في المراءى عن ما دونه عليه السلم ولو خرج دمه المستحاضة بعد الطهارة اعيان بعد
 الفصل والاستطهارة ان كان مقتصر فيه وان كان غلبه الدم فالخرج وهذا الاستطهارة تنجلي الى فراغ
 الصلوة ولو كانت حامية فالظاهر وجوبه حتى انها لا يوقف الصوم على الفصل شعرا او بالدم وقطع
 الفاضل رحمه الله **المقام الرابع** في النفاس وهي دم الولادة معها او بعد ما يقال انقت
 المرأة بفتح النون ونحوها في الحيض يستعمل فيفتح النون لاجره منه قول النبي صلى الله عليه وآله انه لم سلمة
 روي الله عنها انقت وهي اخود من النفس التي هي الولد لخرجه عقيبها ومن النفس التي هي الدم النفس الحم
 بالدم والولادة منقوس والمرأة نفسا والجمع نفاس بكسر النون مثال عرس عارة ولا ثالث لهما والجمع ايضا على
 نفساوات وما نراه في الظهور ليس بنفاس الخبير عن من فيه نصلي الم تال وفي الموضع مع البقي لصل
 الولادة اما العلقه فالعدم اليقين فلو فرض العلم بانها بعد انقضاء انسان بقول اربع من القول بان نفاسا
 والنطفة بعد والاجماع على ان المعتق نفاس ولم ينكر المصنف ابو الصالح المصالح في ذكره النجاس
 لحصول المعنى المشنوع منه ولخرجه بسبب الولادة ولو لم تن الدم فالنفاس ولا حائل ولا حائل الاقله
 باتفاق الجواهر ومنه كالمراة التي ولدت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فصبيته المحض وقيل ان المراقلة
 انقطاع الدم او انتم عظم في المشهور والمفصل قول الثمانية عشر وهو قول الصادق وان الجنين والمرقعي
 وسال امره جعله ابنه عقيب احد في مرقعي يؤا في المختلف في ان العادة عادتها والمبالغة ثمانية عشر
 يؤا والاجماع انها صبيحة من راء عن احد مما علمه لم سلم النفس انقت عن الصلوة ايام افرها انزلت ثلث

تغير

لا جوبه

ويجوز اعتبار العشرة هنا اذا لم يتجاوزها وانقطع دتم المقابلة على العشرة مائة العاوية والرجوع الى العاوية
قوي ولو لم يتصرف في العشرة منها وما بينه ما نفاس لان العشرة لا ينقص عن عشرة وكذا لو تعدد متفرقا ولو لم
الاول لا غير في النفاس **الثالثة** ذات التوهم فصاعداً يتعدى نفاسها اعمالها العاوية فلان انما
حكم نفسه وان تجاوز العشرة فالباقي ظهر حيث طهر وتدد في العشرة الاولى من حيث انما حالها والنفاس
مع الحمل ثم قوي انه نفاس **الرابعة** لو نقصت ذات العاوية عشر طهرت شهرين ثم استنجت جعت
الي عادتها في كل شهر ولا يصح حصرها في شهرين مرة بسبب تغير الطهر نعم لو حصل ذلك مرة اخرى في حصره
اخرى امكن النقل لان النفاس كحضرته ولو نقصت اربع من عادتها او نقصت ثم حاضت بعد النفاس
امكن الانتقال الى الثانية كالحضتين الناضجتين لما قبلها **الخامسة** لو سقط عضو من الولد وتخلط اليه
فالدم نفاس على الاقرب ولو وضعت الباقية بعد العشرة امكن جعله نفاسا اخره التوهم وعليه هذا وانقطع
بفتريات تعدد النفاس ولم اقف فيه على كلام سابق **السادسة** لو رأت ثلثه ثم ولدت قبل ان يضي
طهر فالاقرب ان الاول استناضه لفقده شرط ما بيني الحضتين وفصل الولادة لم يثبت انه حائض وعمل الطهر
السابعة يقتصر الحيض والنفاس في الاقل قطعاً وفي الاكثر على امرين في الدلالة على البلوغ ونقصناه
العدة لحصول ما بالحمل نعم لو كانت حامل من زنا ورأت عشرين في زمان الحمل حبس النفاس في اخرها ^{نقصت}
العدو بظهوره وانقطع عنه ما سبق ويعتمد ذلك احتكام المحدث وهي قسمان احدها حكم الاستبراء
حرمته الصلوة مطلقاً وباعاضها المفصلة بعدوها والمرغبتان للآية والحبر والحوالين الواجب للغير
ومن القرآن والآية وهي جرمها السبي وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حكمه من خرامه لاسيما للصنف ^{الطاهر}
وقوله من الآية اسمعيل اتمس القباب وكان على غير وضوء ادى الشيخ عليه السلام مع قوله في حكمه
ولم يزل ابن الجوزي الكراهية لانه ذلك للنجس والحائض وحديثها قوي وقد يدل ان بالكراهية
للحرة وفي نسخ الصبي من القرآن وان يظهر وجهه لعل ام ارتفاع حدته ووجهه الجوزي بلغة الصلوة
بظهوره وعدم التكليف في حقه اما قبل الطهارة فالمنع اقرب ويكره للمحدث حال الحيض ومن حقه
وتقليبه وتثابته لشيء الى الحسن عليه السلام عن ذلك وقال الآية ولا ينزع من مسكتة الحويث واللا
ولا انهم الخاضعون من القرآن والكتب عليها القرآن ففي جرحه من سلم عن ابيه عليه السلام اني لاوتي
بالله اراهم فاحذروا لا يحب ثم ذكر ان عليه من القرآن وفي جرحه من سلم عن ابيه عليه السلام اني لاوتي
الله اراهم وفيه اسم الله واسم من له قال لا باس واما فقلت ذلك واذ اقلنا بذلك والمحدث اولى
والعدل الوجه مليك اسم المصنف او الكتاب عنها او لزوم الجرح بلزم فيجب ذلك ولا ينزع من الكتب
المسخرية والمانعة والائمة ولا من نحو ذلك ولا يجوز في الاصح للبحر الاقرب ان الله يعي
جميع اجزاء الدين مصير الى اللغة فالاحتياط في كل المسافة بل المصنف الجازم من العدل ونحوها

من نيل ايدهم

من نيل ايدهم

من نيل ايدهم ولا يجر من ايديهم من المباح ولا الحاشية ولا من ايديهم ولا من ايديهم ولا من ايديهم
بقضيب الثاني حكم الاثر وهو ما ذكر في الاصغر لقوله تعالى ولا اجبا الا عاري سبيل وقوله
في الطامث لا يحل لها الصلوة ومن في عليه حرمة قراءة الغرام الاربع اجماعا واللبث في المساجد والنجس
في المساجد من ذلك رواه محمد بن مسلم عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
لا يحل المساجد الحائض ولا يجب منه علم بحريم الاعتكاف ورواه جليل عن حماد في الجنب نفس في السجدة
الا ان كان فيها الا المساجد الحرام وسجد الرسول صلى الله عليه وآله والصدوقان والمفضل المفضل
المنع من دخول المساجد الا اعتبارا وجرح من سلم فخص غير المساجد من وضع فيها في الشريعة
عن الله من شأن من في الجنب والحائض لا يصحان في المساجد شيئا من غير اغوا لغيره عليه السلام
في هذه الرواية وعن سائر اللبث في المساجد للجنب والحائض ووضع شيعته بها ما يستحب تركه
يفرق بين المساجدين ويجوز ما يترتب عنه وفي غير الفضل من يسار عن ابيه عليه السلام لا بأس ان يلبس الجنب
الحائض القرآن واستند في جرح من سلم السابق الغرام وعمل في بيت الله لا يجوز السجود الا لظاهر
من الجلسات ومجالس جليل عن ابيه عليه السلام في سجد الطامث استعفت على الله في سجد الطامث
الذهب الحرام الا ان يحسن التبرع بالسجدة الواحدة المشهورة عن محمد بن جعفر الجوزي راية ابيه عن ابيه عن ابيه
اذ فرغ من التبرع من الغرام الاربع وسعته ما وجد والواكف عليه من وان تفتتجبا وان كان المصل
الماء ولا اتصال وقوله عليه السلام في جرح من الرحن في الحائض تغز ولا تسجد بحمل على السجدة المستحبة
فمن خالفه الله في السبب بلفظ السبب فكانه قال قراء القرآن الا العربية وليست بالسجدة من قوله
حين دخل في قول النبي صلى الله عليه وآله لا يصح له صلوة بغير طهر من الحجرة عليهم قراءة الفجر في
الاجماع والجرح المذكور ما عجز الغرام والصدوقان والحفي والمفيد والشيخ في من عجز الاجماع
على الجواز وهو قول سائر الروايات منهم وابن ادريس وفي كتاب الحديث اشعارا بتبرع ما على السبع
والسبعين جميعا من الجاهل الى الله على قرآنه ماشاء يصح الملبى الذي بين مضطرب سماعه للعلل
احدها على السبع والآخر على السبعين فجعل الشبهة المطلقة في القرآن محض من كل العود فلم يجز منها
ايضا جعل الاقتصار على العدد وعلى الذنب والباقي على الجواز فعلم انه عجزا عنهم بالتبرع وليس في طلبة
السنة يصح ما لا يراه عابدة انه ترك الافضل والاروب الاول العموم قوله تعالى فاقرؤا ما ينصركم
المفضل بن بشير عن ابيه عليه السلام لا بأس ان يقرأ الحائض والجنب القرآن ولصحيح الملبى عن حماد في الحائض
والجنب والمفق طهر من ماشاء واوصى سائر في الابواب تحريم القراءة مطلقا وان لم يجر لا يجوز القراءة
على السبع والاشتهار الاستهلال الذي عن قراءة القرآن للجنب والحائض في هذا الباب عليه السلام في قوله
الرجال والنساء من ثم يخلص عبد الله بن محمد من قرأه امراته باعته فيعبر عن في القراءة فخالص الله

شيعه

يض

وكانت بصري فاجتهدت صلى الله عليه وآله ففعلت محبة ببيت فاحسن ومن علي عليه السلام لم يكن محباً
 صلى الله عليه وآله عن قراءة القرآن ثم سوي الجاه من غنة صلى الله عليه وآله لا يفر المحب ولا الحافض شيئاً
 من القرآن فلما جعل على الكراهية ان يصح محبة المحب الجاهر والعلاني من ضاحك والاصحاب من هادئ
 عليه ما من الله تعالى القول من لا يسن المحب دنياه او لادها عليه اسم الله تعالى او لسماء الدنيا
 والائمة عليه السلام للتعظيم والصوم على ما ياتي اثناء الله تعالى ويكره للمحب الاجل والشرع لم يفض
 ويستثنى في المشهور وفي جرحه ان عن باقر عليه السلام غسل اليدين والمضمضة وغسل الوجه والاحل
 وغنه عليه السلام لم ياكل ولم يشرب حتى يتوضا وتغسل في الغسل على غسالين والمضمضة والنوم على يمين
 وهو من يمين اليد من غير طهارة وبناء عن عمر وعاصم بن حنبل والنوم بغسل وضوء على اليد
 هذا حكم الاثر بقوله طهارة ما حكم الحافض النفس افضيه مستكمل **الاول** يحرم منها وضع اليدين
 اجاعاً والائمة لا يفر القول بسيد صلى الله عليه وآله افضل من غيره الاجماع ولا باحثة الصادق عليه
 السلام على القبيل وحرم الرضا الاستمتاع بالما فوق الميزان لقول صادق عليه السلام تنزه الى الركنين
 وتخرج منها ثلثه ما فوق الارض وهو من روم الاسم وغاية له ليس له والمكروه يصح عليه ذلك
 ويحرم قول محبة المحب الجاهر والقول بسيد صلى الله عليه وآله من ينزع حول المحب يوشك ان يقع فيه
 وتجب الكفارة بالنعل والعلم في قول الاثر ونقل الشيخ فيه الاجماع لقطع عمل من سلم وحريص
 من عدم العدة الشهرة والعلامة اصح اسناد او عليه النهاية والفاضلان وحملوا ملك الجاهر على
 الاستعجاب جماعاً ما التفصيل بالمخاطبة غير او الشاف وغير جماعاً للمراو في في الجرحه وقدرها
 دنياه او نصفه او ربعه محبت وللبعض ومن سطره واخره لم يرد عن عمر وعنه للقرية جماعاً
 مع الجرحه قد على صليين واحد والا استغفر الله وهو وان في سنده اسناد الا ان الشهرة بين يدي
 الصادق في المنع الكفارة ما يشبه سكتا الجرحه المحبة عليه السلام وائمة قالوا من ادس طعام ذكركم الصدق
 والشيخ في النهاية ما وطئ ما فعل الله قبل الفصل والاشهر جرحه وان كرم والائمة وفي هذا الاثر لفظ
 المحب من ومن الغارة وقوله الشديد لا منافاة لان فعل محبي بعد فعل المكبر في اسماء الله تعالى بعينه
 الكبير ويقال لطمعت الطعام بعينه طعمه والحوار من عن عمر والظاهر من الفصل جرحه ان القول
 البار عليه السلام في البيوت في جرحه بصير وسيل من نظام المبلغ عن عمر يحمل على الكراهية في حقها ولو قلنا
 بالوجوب وقول الملاء فالقيم لم يرد عن عمر **الثانية** يحرم طهارة مع الاخر والاحول
 او في حكمه وعدم الحال اجاعاً ولا يقع اتفاقنا للآية ولله النبي صلى الله عليه وآله امره بنوعه طهارة
 المحب من شيء **الثالثة** لا يقع حدثه او تظهر للمانع ونحوها واذا انقطع وجب الفصل
 اجاعاً لوجوب ما هو شرطه وهو الصلوة والطواف واجاعاً القول بسيد صلى الله عليه وآله مكلف قبل
 حاله

ما كلف بغيره حتى يتم اغتسل صلى الله عليه وسلم وان لم تر شيئا فامسح برأسه ولا يغسل رجليه
 الفصل بالانقطاع ولقول الجري صلى الله عليه وآله اذ ادبرت فامسح برأسه وانما يغسل رجليه عند
 الاستحاضة الصلوة مثلا فان الشك في غسل رجليه صلى الله عليه وآله البول والمذي يوجبان الوضوء والفصل بالرجوع عند
 القيام الى الصلوة اما الصوم فممن ان يغسل على فساد الصوم بغير غسل اليدين والرجلين بغير
 عن من ان المهرج من غيرهما ثم تواتر ان تغسل حية أصبحت عليه باقضاء ذلك اليوم وقدر الفصل
 او يجب في المنكف الكفاية ونرد في القبر لضعف رواية **الرابعة** لو حاضت بعد ركعتين
 الاد اقصت الى عبدة عن من ولو مهرج وتيقن في المهرجة وركعتا أدت والاقتصر مع الفصل
 الجري عن صلى الله عليه وسلم وفيه ما يجب قضاء الفقه قبل فخره اربعة اقل من اربعة من المهرج عن الصلاة على
 الفصل بين من وهو واقفي والصديق لو حاضت بعد ركعتين من المغرب قضت الركعة
 وبعد صلاة ركعتين من المهرج لا قضاء للمهرج الا لو كان من غير صلاة السلم وجملة على من ميسر ما يصح للمهرج
 قضاؤها وبغير المهرجة عن الصلوة **الخامسة** يكتم الغيب والحائض الخطاب توفيقا بين بعض المنع
 والجواز عن باء وعن ضاد وعليه السلم وعمل في رواية لا يصح في الحيض والنفاس على المأخذ
 منعه وهو الماء ويشكل ما يقتضيه الفقيه واجيب بان المحرم المنع الماء والآخر الحائض لكونه
 حقيقا لا نسخ منعانا وفيه اختلاف في الماء في الجملة وهو غير جائز الا ان يقال يجوز عنه الحنفية وعن من
 السعي عن الحائض لا يوجب من الرجل والماء وعن كاهن عليه السلم اذ ابلغ ما حذر فجامع والمفسر
 في الحائض بعد الغضاب ولا المهرج بعد قال في القبر تغسل على اتفاق الحائض لا على الفصل اليها لان
 تقليد الاول يقتضي المنع مع الرواية واعلم اطهرها الضعف من احوالها انما تقتصر عن الركعتين
 عمل الفرق تغسل الوجوب في الاول والبلد خالفوا في الثاني ويكتم الغيب المهرج قال ابن
 الجليل لم يجر من صلى عليه السلم وكان بعد جملة فعل النبي صلى الله عليه وآله
السادسة يستحب الوضوء لصلوة والكون في مصلحتها ان كل الله تعالى بعد الصلوة ثم في المهرج
 عن ضاد وعليه السلم وقول الجري صلى الله عليه وسلم في رواية ان صلى عليه لم يضره ثم في تغسل في موضع
 لما كذا انما لا للوجوب الذي قاله الشيخ ابو الحسن بن باويه رحمه الله والمهرج تغسل لاجبة عن
 معناه والروايات المتباينة عن تعين المكان قال في القبر وهو المعتدل وعلمه ايضا بالمرغ
 العبادة بقدر المكان فبعبادة فقول الجري صلى الله عليه وآله في المهرج وهذا ان تغسل في المكان
 رحمه الله تعالى **السابعة** يجب قضاء الصوم دون الصلوة اجماعا لقول بعض من واجبه صلى
 عليه وآله ثمانية عشر على عبد رسول الله صلى الله عليه وآله فمن تركه قضاء الصوم ولا من نقص الصلوة
 ومن تركه عليه السلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان امره بالمرغ من الماء والموتات **الثانية** يجب

ع

الوجوه م

ج

لوقت

الاستين بقطعة من الانقطاع لكون الالتم الفصل ان بقيت لم تحل ان يسلم على الباقر عليه السلام وعلى
 تيمم الحق بطنها الى الحايطة وترفع رجليها اليسرى الى الحايطة ثم تدخل الكرسيين هذا الحديث ولم
 يصح الثقات بان وجوب الاستين وهو من باب وجوب المقام **فروع** يحرم بعض الضربة
 حيلة الاي المشقة بالنية منها السبحة ومن عمل صالحا فلتفسد ويباح بالتيمم المقترع للصلاة لما مر
 ولا يصح من ذكر الله لقول الباقر عليه السلام في حزنه ان من سلم في الحايض والحائض يعزى اليها الا
 السجدة وبذلك ان الله على كل حال **الثاني** يلزم الاجتنان في المساجد المحيطة والحايض مع ان الموت
 للتعليم وكذلك السلس والمطون والمزجج والصبي المتنجس والذئبة التي لا تؤكل ولو علم الموت
 حرمان الجميع والحق الميال في الغربة و ابن الجليل المشاهير المشرك بالمساجد وهو حسن لتحقيق مع السجدة
 المسجدة فيه وان زيادة **الثالث** يعزى الوطى العالم بالعجم والحايض لانها حرة وكل المرأة ان تكون
 وقطع في التل كم فستو الوطى ولو استعمله كفر بالاجماع على تعديده وتجب القول بها الواجب بالحض
 او الظاهر لقوله تعالى لهن ان يكنن ولا تهنن فيه اقامة البينة لان شاهدة الام لا يات في الحكم
 بانه حيض لجواز كونه استحضاره وفي الخبر المتقدم عن علي عليه السلام ما يدل على استماع البينة فيه
 ذكر ذلك في العود ايضا وما وجهه المخرج في الاستبصار على كونه بائنا من خبره ان عن علي عليه
 السلام والحض في النساء ولو اشتبه الحال فيها اما لغيرها او لغيره من كونها انجب احتياط لا يقول
 علي الا بغير من فنجح ابنه عليه قول من في آية الطامث خطا عصي الله **الرابع** لو كره الوطى تكررت
 الكفارة مع غفلة التغير او تغاير المقدرة والافلا اخل بالعموم واصل البراءة وتختلف الزمان لقول
 بحسب العادة كالمحفيد وهو ظاهر الخبر وقال السال الوسيط ما بين التمسك الى السبقة والمروءة الى اعتبار
 الضم واسقط العادة فظاهرهما ان كلوا العادات عن الوسيط والآخر لو صادق الوطى من بابي او
 ثالثة كما يتقوى في النساء فالظاهر القول ولا آفاده عليها ولا على الوطى صبيها لعدم التكليف ولا
 فرق بين الزوجة والاجبية للعموم او الاطلاق في بعض الاخبار **الخامس** قد روي الشيخان في الرواية
 بغير دراهم في الخصال من ان لم تقام به وفي جواب اخر لم تقام به نظر الثقات الى عدم اجراء القيمة
 في الكفارة وعلى قولها لا يجزئ مائة قيمة اقل من عشرة و الظاهر ان المراد به المضروب قال الشيخ
 البزكانه الممنون من ان الاربعة مائة مائة مائة مائة الحاجة **المقام الخامس** في احكام الميت
 وهي خمسة **الاول** اختصاره ونقل ام اخباره بافاعة الطالب للآخرة فتقوله بالمغفر من الحظي عن
 الباقر عليه السلام كان الناس يقتلون اعتبارا فسال ابن ابي عمير عن مائة يعرف بها الموت فنزل
 البرهان في ان بعد قلت لا اعتبار بالعين للمهالة الموت غير ملة وان عبطة بفتح العين هي عجة
 شابا قال رسول الله صلى الله عليه وآله موت الجاهة تخفيف على المؤمن واخذه الله على الكافر ومن

ولا يعمل

بعضهم

رسول الله صلى الله عليه وآله المحيى بابل الموت وهي سجن الله في الأرض وحفظ الموتى من الشاغل عن الرطب
عليه السلام أن من موت من هو الدنيا بالبطون التي مع قلت الأرزج بالذال المحمدا المرحوم ه الباقر عليه
الموت ببطون عليه ويوت بها ميتة إلا أنه لا يفتل نفسه ه الصادق عليه السلام يحوم من زاد ولا
يقتليه بوطاب عقله وقد أروى عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله في الموت من يقول
الحسين الباقر عليه السلام كان نوحا في صفة من الخير في يومه وليته وكل ذلك من عليه كبر أو ضعف
أعد لها عليه ه السلام سهل لية في من أو وجع أفضل من عبادة سنة الباقر عليه السلام حكي لية فعل
عبادة سنة وحكي لية تعد ل عبادة ستين وحكي لية ل عبادة سبعين سنة ه الصادق عليه السلام
اشتهل لية ففعلها بقوله أي لا يترك ما صاب له أحد كتب الله له عبادة ستين سنة ه جابر بن عبد الله عن
الصادق عليه السلام قول الرجل حمت اليوم ومهرت الباحة ليس شكاية لما الشكوي لقد ألبسني السلام
به أحد وأصابه ألم يصيبه أحد ه الصادق عليه السلام ينبغي للمريض أن يؤذ في جوفه بمرضه ويعدونه
قبو حمره فبهم ويوجرون فيه فكتب له بذلك الحيات ويرفع له بها عشر درجات ويحيى بها عشر سنين
وعن الصادق عليه السلام فليأذن الناس من يخلون عليه فإنه ليس من أجل الأوله دعوى مستحابة ه الصادق عليه السلام
إذا دخل أحدكم على أخيه عابلا له فليأله به قوله فإن دعاه شلح عله الملقلة **فصل** قال
الصادق عليه السلام لا عبادة في وجع العين ولا يكون عبادة في أقل من ثلثة أيام فإذا وجع
ويوم لا يومين لا فإذا طالت العلة ترك العليل وماله وغنه عليه السلام العبادة في مرضه فلو ناله
أو حلب ناله وغنه عليه السلام يحمل العايد هديته إلى المريض مثال نقاحة أو سفر جمل أو ترعة أو طيرة
عود نحره وقال في المريض يستحب ما كان إذا دخل به عليه وغنه عليه السلام تمام عبادة المريض أن
يترك عبادة راعه وتجعل القيام من غنه فإن عبادة الشوكي أشد على المريض من وجعه وغنه عليه السلام
تمام العبادة أن تضع يديك على المريض إذا دخل عليه وغنه عليه السلام أن اعظم العباد أجره الله
عنه جمل من أذاعاد لها خفف لأن يكون المريض يحب ذلك ويؤديه ويسيله ذلك وقال من تمام
العبادة أن تضع العايد إحدى يديه على الأخرى أو على جمرته وعن باقر عليه السلام من مات دون الأربعين
فقل احترام ومن مات دون ثمانين فقل ثمة من فجاه وعن الصادق عليه السلام من مات في أقل من ثمانين يوما
كان من ثمة فجاه وعن رسول الله من عاد مريضا نادى ضاحي من السماء باسمه قال إن طيب طوب
مشاك الشرباب الله عز وجل ه الباقر عليه السلام من عاد أمرا مسلما في مرضه صلى عليه ثمانين سبعين
ألف ملك إذا كان صباحا حيا يسود إذا كان مساء حيا يصبح مع أن الخريف في الجنة ه الصادق عليه السلام
من عاد مريضا شيعة سبعين ألف ملك يستغفرون له حتى يرجع إلى منزله ه الباقر عليه السلام من عاد مريضا
خاص الرحمة خوضا فإذا اجلس غمره الرحمة وإذا انصرف وقال الله عز وجل من سبعت ألف ملك فاستغفر

لا يعودده

ويتبرحون عليه ويقولون طبت وطاب لك الجنة الى تلك الساعة من الغد قال له خريف في الخريف في
تسليم اليك فيها انزعين عما اصاد وعلية السلم من عادي من ضا في الله عز وجل في عصره قال
به من العواد يعودده في ذنوبه ويستغفر له الى يوم القيمة وعنه عليه السلم من عادي من ضا من المسلمين قال
الله عز وجل ان سبعين الف من الملائكة يغفون له رجله يسبحون فيه ويقلون ومن الملوك ويكبرون
الي يوم القيمة نصف صلاتهم على الرض وعنه عليه السلم ان فينا ناجي من موسى عليه السلم ثم عز
وجل ان قال ليرت ما بلغ من عبادة الرض من الآخرة فقال عز وجل وكان ملكا في قمره عز
فصل عن علي عليه السلم ان ابن آدم اذا كان في آخر يوم من الدنيا واول يوم من الآخرة مثل
ماله وولده وعمله فيلقت اليه ماله فيقول والله ان كنت عليك لحريق ثم يحيا في الجنة فيقول
تغياك فيلقت اليه ولده فيقول والله ان كنت لكم محبا واية كنت عليكم لعماميا واد ائتملكم فيقول
نوبك اليه فيقول والله ان كنت فيك لراحم فليكن عليك
لتفياك فاعذرك فيقول ما فترت في قبلك ويوم حشر حشر اعز من انا وانت علي ربك فان كان الله عز وجل
ولينا انا والطيب الناس ربنا والطيبهم واحسنهم نظرا واحسنهم مهابة فقال الربيع وريحان في
نعيم ومقام خير من فيقول له من انت فيقول انا علي الصلي ثم يحيا في الجنة فيقول
عاسله ونياسه في الجنة فاذا ادخل قبره انا ملكا القبر يحيا في الجنة فيقول له من انت فيقول
باسمها انا صوتها انا الرعد العاصف وابصارها انا البرق الحافظ فيقول له من ربك واديبك و
بنوك فيقول الله ربني ودين الاسلام وبنيتي محمد صلي الله عليه وآله فيقول ان شئت الله فمما تحب
وهو قول الله عز وجل ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ثم يسميهم له في قبره ثم يفتحان
بابا الى الجنة ثم يقولان له ثم قرر العين يوم الثواب الناعم فاذا كان له من عذابه فانه ياتيه اقبح خلق
الله تعالى اربا وانقته ربنا فيقول الله عز وجل من عظيم ونصليته عظيم وانه يفر في عاسله ونياسه في الجنة
فيحسب فاذا دخل القبر انا عمتنا القبر فليقا الفانه ثم يقولان من ربك واديبك وبنوك فيقول
لا ادري فيقولان له لا دريت ولا هاديت فيضربان باو خذ عزة من مع ما ضربة مملو الله عز وجل في
الاذعرا ما اخل القبرين ثم يفتح له بابا الى النار ويبلغ الله على حبات الارض وقطرها واولها
فيثبته عيسى الله من قبره وعن باو عزم يسبلون عن الحجة القابلة بين المظهرهم وعن ظمهم يقال الله
في قبره من ربك فيقول الله ويقال له اديتك فيقول الاسلام ويقال من بنوك فيقول الله عز وجل
فيقال من اهلك فيقول ان وكن في جبر في بصر عن قة السؤال على الامام وعنه عليه السلم ان ثبت
قبر عن خمس صلوات ومكانه وحجبه وصيامه ولايته انا اهل البيت عليهم السلم فتقول ولايته من جانب
القبر الا ربع ما اخل القبرين من نقص فعلي انا مة قلت المراد من وقوع هذه الافعال من الملقف والامسائل

عنها والمراد بالحق ما وقع عليه سبيل من أو غلط أو لغو **فصل** عن صاوة عليه السلام
 عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال لا يحسن عشرين ما ثبت فأنزل ميت واجب من حيث فأنزل
 وأعمال ما ثبت فأنزل آية البقرة قال ما زال رسول الله صلى الله عليه وآله أي المؤمن ليس بفناء
 أكثرهم ذكر الموت وأشكالهم لم يستعملوا عن علي عليه السلام ما أنزل الموت حتى تفرغ من عن ابن
 أجياله وغنى عليه السلام ما طال على المال إلا أسماء العال فقلت للمراد بالاستعمال له الموت وقوله المظلم
 وأصلح العال فربما أتاه فجاءه وهو لم يضر أكد وقصر الال معين علي ذلك فحان قوله فطره أساءة
 العال كسيف النفس الميتة ورجل الأسد لك وعن أبيه عليه السلام إذا ذكر الموت فليذكر الموت
 الشاب الأمل من الدنيا وغنى عليه السلام ينادي بخادمه يوم ابن آدم للموت واجمع القضاء والحب عن
 عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله الموت للموت الأول من الموت جاء الموت بأفجر ما كان
 والراحة والكرامة للملأمة إلى الجنة العائدة لأهل دار الخلود الذين كانوا بها سعيهم وفيها غنى
 الموت بأفقر من الشقوة والذلالة بالآخرة الحاسرة إلى نار حامية لأهل دار الغرور الذين كانوا بها
 سعيهم المصادق عليه السلام إذا على الرجل نفسه فهو أجور إذا النظر إليه قال زيد الشحام المصادق
 في ملك الموت الأرض بين يديه كطعنة يده بين يديه فليقتلهم وعن صاوة عليه السلام
 أقبض نفس فالان من فلات وهو في الصدوق عن ع أن الله جعل ملك الموت أمانا للملكة يقبضون
 الأرض فقبضواهم للملكة وينفاهم ملك الموت عنهم مع ما يقبض هو وينفاهم الله تعالى من ملك الموت
 في تفسير قوله الله ينفي النفس حين موتها **فصل** عن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يحسن
 عند الموت كان نقصا في مودته وعقله قبل الموت قال الله وكيف يصير الميت قال إذا حضرته وفاته أجمع المال
 إليه وقال اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اللهم إني أعهد إليك في الدنيا
 أبي شهيد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا حول ولا قوة الا بالله وحده وحده
 انما حق وان البعث حق والحساب حق والفرق والميزان حق والدين حق وصفت وان الاسلام حق
 وان القول الحق وان القرآن كما أنزلت والدين الله الحق المبين جزا الله محمد خير الخلق وأجرا الله
 محمد وال محمد بالسلام اللهم يا علي بن أبي طالب يا صاحب عرش علي ويا ولي نعمته النبي
 أبي لا تظلمني في نفسي طرفة عين فقلت ان وكنت في نفسي طرفة عين فقلت ان وكنت في نفسي طرفة عين
 وأنسى في القبر وحشة وأجعل بعدي يوم القاء منسى ثم وصي بمجاورة الوصية حق عليه السلام
 وان يحفظ هذه الوصية ويعلمها فان الصادق عليه السلام الوصية علي عليه السلام وقال الباقر عليه السلام
 حق وفل أبي رسول الله صلى الله عليه وآله **فصل** قال الصادق عليه السلام إذا حضرته الموت فليقل
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا حول ولا قوة الا بالله وحده وحده

ج

سعيهم

ابليس من شياطينه من ايام بالكره ويشد كفه في دينه حتى يخرج نفسه من كل من هو ضال لم يقدر عليه فاذخر
 من تاركهم فلقنهم شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليكون قايما
 الشيخ ابو جعفر الطوسي وفي رواية اخرى اليكف عن الفرج والشهادتين وبسبح الله والفرار بالية
 بعد واحد حتى يتقطع عنه العالم ومن يترك الحضر في نفسه رجال الشهادتين والفرار بالية رجال
 رجال فرار في الرجال بعد وفاته فقال بحوث بطلات لقين من ابو بكر ولو لاذ لك كذبت اهلك وقال ابو عبد الله
 اما اني لو دكرت عكره وكان يري راي الجوارح لعلمته بطلات ينفع بها فيسبل عنها فقال له والله انتم عليه
 لقنوا من انتم عند الموت شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله والولاية وعرفتم اذا ادركت الرجل
 الموت فلعنه طحان الفرج وفي لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله العظيم سبحان الله رب السموات السبع
 الارض السبع والارضين والارضين ورب السموات السبع ورب الارض السبع ورب السموات السبع ورب الارض السبع
 وبعد العظيم حالهم على المسلي وعرفتم ان امير المؤمنين عليه السلام اذا خطر احد من اهل بيته الموت قال لا اله
 الا الله العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارض السبع وانهما وابتدئوا ورب السموات
 والارضين رب العالمين فاذا قالوا المربي قال اذهب فليس عليك ما في **تكملة** يستعمل في كل من حضر الموت
 اهل بيته واعلموا بحاله انه اقرب اليه رجاء الصلاح والعدل اوي للبر والبر باليوم لقول الله عليه وآله في
 آخر خطبة خطبه ما من ناس فيل موته بسنة تائب الله عليه ومن تائب قبل موته بظهر تائب الله عليه ومن تائب قبل موته
 تائب الله عليه ومن تائب قبل موته ببيعة تائب الله عليه ومن تائب ببيعة نفسه وهذا هو بي الحقة تائب الله عليه
 الصادق عليه السلام الابنة بعائنه امر الآخر ويستحب حسن الفرائد في كل وقت والكون عند الموت لقول جابر بن
 سمير الله صلى الله عليه وآله يقول من تائب قبل موته ثلاث لا يؤمن احدكم الا وهو يخجل الظن بانه غرر جان يستحق
 امره بحسن ظنه وطوبى له في رحمة الله تعالى وقال ابو الصلاح يلقه رجال المعارف ولا يعرف موضوعه ولا
الحكم الاول الاختصار ويختص به ان يستقبل بوجهه والخصه القبلة في الاخرة خير فقولوا
 صلى الله عليه وآله وجره الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك قبلت عليه الى ابدكم قاله في حاشية في السوف
 وقال من قام استقبال باطل قبل موته وغنه عليه السلام امان لا حول له حيث فحق بقاء القبلة قال ذلك ما عمل
 بغيره موضع المغفلت قبلة القبلة فيكون استقبال القبلة باطل في كل من وجهه الى القبلة وغنه استقبال
 بوجهه الى القبلة ويجوز ان يكون من وجهه الى القبلة وفيه يستحب والخيار في القبلة في السوف والاولى على
 الوجوب قلنا يجبر المفسر وصيغة الامر للوجوب **فرمان** ظاهر الاخبار بمقولة الاستقبال فوفهم ان
 الواجب ان يوت على القبلة وفي بعضها احتمال هو ان الاستقبال ونسب عليه ذكر حال الفاعل وهو حال
 الصلوة والوقوف وان خلفه الموتى **الثاني** بمقولة الاستقبال مع اشتباه القبلة كما يجب ان يستقبل الكبر
 مع احتمال وهو فرض كفاية وكان الحكم الميت لان العرض ادخل في الوجود وبكم خصوصية ما يخصه من الموت

وبالله

وقد

للصادق

الصادق عليه السلام لا يحضر الحائض الميت ولا الميت عند المسلمين وعلى الحسن عليه السلام في الحائض فلتخرج من قبره
 فان الملائكة تنادي بذلك وان يجعل على بطنه حديد ذكر الشيطان والشر والاصحاب وقت حضاها
 مثل ذلك وان الحيدل يضع على بطنه شيئا يمنع من هذا واحتمل في قبره على الكراهية باجماعنا والمحققين
 الى مصالاة عند الحضور لقول الصادق ع اذا اعتسر على الميت فوضه قرب الى مصالاة الذي كان يصلي اذ
 قال عليه السلام ان باسبيل الحدي فوضه فاعتنه عرفان من الرائي فانه استدل عليه من عرفه فقال الحيدل اني
 مصالي في جنائي فلم يلبث ان هلك وعرضوا عابدين ع ان باسبيل الحدي فوضه فوضه فوضه فوضه
 ايام فوجاه الى مصالاة ثم الى مصالاة فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه
 يعقوب بن جعفر ثم الى الميت اذ انزل به فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه
 من تحت قط الاعمال الله راحته وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه اقرأ واني عليه منكم وان الحيدل
 الحيدل كانه اعانه عليه لضعف نفسه ولايس لقول الصادق عليه السلام من شتر على من الحال ان عليه قال
 الصادق ولا يمنع من تحريك يديه او رجليه او راسه ويستحب في كل اركان بعد خروج من حجرة
 كما استند في الاستنداعا فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه فوضه
 انبه اصحابا وعلمانية وقيل به الى جيفة لا علة العاسل وقيل به ثوب لان النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يحضر
 وعلمانية اصحابا الحضر وان يكون عنده من غير القرآن وذكر الله ولا يركن وحده لقول ع من لم يركن
 بركت وحده الا الصاب الشيطان في حوضه والاسراج غدا الى الصباح ان كان ليلا ذاك الشيطان وعلمانية
 انه لما قبض في امره وعلم الله ع بالاسراج في البيت الذي كان فيه حية فقبض او عند الله ع وامر ابن الحسن
 بقتل ذلك في بيت ابنه عند الله حية فخرج به الى العراق فدخل في ذلك المار في بدل على اصحابا دوايم
 الاسراج في بيت ابنه حية حية وضعف المروية في المعبر بالان بن باد وعفان ابن عبيد وانه لما كان حاله قال الله
 فعلم حسن وابيل ان اخوانه لم يوثقوا لنقل النبي صلى الله عليه وآله ولا يكون له الحق فقام الا انتم في وقول ع من ينبغي
 لاخوان الميت منكم ان يوثقوا اخوان الميت يشهدون جنازة ثم ويصلون عليه ويستغفرون له فقلت لهم لا يجوز
 الاستغفار ويكتب هو الاجرة لهم وفيما كتب لهم الاستغفار **فخرج** الايمان الاعلام كيف اتفقوا وكف
 الذي اقاله في وقت وفي العشر في التذكر لا باس به في اللغو بل المالك وخلق من منع فري وقال الحسن ع
 السعي الا ان يصل صاحب الضميمة اليه من غير من به ولو كان حوله فري او ذوقا فعال الصاب من ان ذوقا
 الذي في مامات من خلع وتعمل تعبد اذا علم من ذوقا لقول المير ع على امره الى مضاجعهم وتولى
 عليه السلام اذ مات الميت في اول النهار فلا يقبل الا في قبره وروى علي بن ابي حمزة عن الحافظ ع ان امان دفن
 احياء ما مات الا في قبورهم وقال السبعي باعخاف من غيره ومبالا فيتم اذ جلاله ووجوهه من الخلق
 لقد من ذوقا غير واستغفروا من غير وتغافل انسية الى فوق مع تدلي الجلاء وقال ابن الحيدل من علمه في النور

وان اشتد قريحه
 وجها الا ان يعلم حاله في الدنيا
 على قتال المسلم فقد دهن حاة
 ع احياء منهم من اخرج
 حيا منهم من مات
 في قبره

منها من العيش وسوادها وذهاب النفس ومن قال النضر في عمه بالسوء ان اسباب الشبهاء انما هي مع الفلج والفرج
 الرعب او الغم او الفرج والادوية الخلد من يستسبب بنصر عروق في الاستسبب او عروق في الحار والبارد من الغم
 الشدة في او عروق في باطن الملاية او تحت اللسان او باطن الفرج من عروق في باطن او من ولبنة في ثلثه وان الغلبة
 ترقيص فيه ثلث وجوب الا ان يعلم حاله فيلدا يعان على قول السلم فقال في جماعة احياء منهم من اخرج حكايا
 ومنهم من مات في قبره وقال الصادق عليه السلام خمسة ينظرهم الى ان يغرق الغرق في المصوق والمبطون والمال
 والمال من عليه وعنه عيونك الغرق في الماء ايام قال الا في الماء يتغير والمصوب يتحرك هذا في ايام القول
 اليه كما يقرب المصوب على ثلثة ايام **نكت** قال الصادق في المنفعة اذا فقه قولنا الله والاشهر
 اللهم الله غدا في المحسن في راحة درجة في عليين واخلف عليه غيبه في الغابر في تفسيره على ان الله
 العالمين وقال في بعض لا يضره الغيبة اذا فقه غيبه يقول ما الله والاشهر في الجواب وقال ان الغيب في الغيبة
 من غير ان يرفع صورته بالقرعة وقال عقيب نفسه ولا يكثر عليه هذا لحوال الغيبة لئلا يتخلل ذلك عن احوال
 يحتاج الى معانيها وضم من حرم نقله الى اتصاله ببسطه ما من يصل على غيبة وقال صاحب الفخر صفة في مصل
 الذي كان يصلي فيه او عليه وقال لا يضره ذلك مطلق ومن ان غيبه في امره في حال الدين على بطون فيقره
 آية الكرسي والخبر عند اختصاره وقال اللهم اخرجها عنه الى رضائك ورضوان وذكر الفاضل حجة الله
 في ان الله لم يلم الا في غير تلك الاعادة منها استجاب بلبين فاصلة فانه انما الله ما في راحة في غيبه
 ومن هو ان يدخل به الى بطون ويدلها ورجليه الى فخره ومن هو ان يفسر في انفسه الفاضل في قول الله
 وتبينه ومنها يتبين في ليل لا تحية في فضل ووضع على لوح او غير ذلك انه اذا كان على الامر في سائر في ليله
 الصادق قائمه الامام وما في حجة الله بن الخويل وغيره في كراهية وضعه على بطون الذي ذكره الخليل
 والشيطان ان تدنياه ورجاله الى غيبه كما قال في الغيبة في العلم في نقل عن ابناء الكون في
 للفاسل والادراج **خاتمة** يجب الوصية على كل من عليه حق عليه يحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم ان
 وصية ما من بين جاهلية وقولهم علمهم السلام الوصية واجبة على كل مسلم ويستحب لغيره وليس له ان يترك
 لفصل الفاضل في بيان وصية عمه او جوا بل ما لا انشاء الله تعالى ويستحب الوصية لذي القرابة والمشت
 عند الاستغفار ويستحب المساعدة في قضاء الدين عن النبي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من فقهه دينه في فقهه
 ولو تعذر قضاءه في الحال استحب له ان يضمنه فاعل على عليه السلام بضمال دين على من يتبع الشريعة
 المصروف عليه وكل استحب المساعدة في قضاء وصاياه وانفاذها في وجوبها العموم وما على الفقهاء من
 يتكلم في وجوبها ويجعل قولها **الحكم الثاني** الغيبيل وهو واجب على اهل الاستقامة والملازمة
 للآية غلبت آدم عليه السلام وقالوا لولا هذه سنة منكم **والنظر** ما في الفاسل والحوال والفصل
الاول في الفاسل ما في الناس من انهم ياتون في ابا في الاحكام العموم ولولا الاحكام بعضها

عليه

بعضه ولو اعلى عليه السلم بفعل الميت او به الناس به وقوله في حرامه ان في حرام الزوج احق بان يحرم
بعضه من غيره **فخرج** لو لم يكن له باله فالامام وابنه مع حضوره ومع غيبته فالعالم ومع عدمه المسلمون
استمع اليه في اجابته نظرا من الشك من ان الولانية هل هي نظرية او لغت في تسليمة اليه غير مستطابا
في التوكيد والافترق مع الغيبة اتفاقا بينهم النظر واسلام الفاضل الافي موضع **احدها** الزوجه
فالكل من الزوجين تفصيل حاجته اختيارا في الاقوي وهو قول ابن الغنيد والجني صاحب الفخر والرفعي
وطاهره وفي لاشتهار ذلك في اصول الاول من تفصيل اعلى فاطمة واعلمت فيها قول ابنه الاستفتاء
من امها ما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانكاح وقول ابنه بعض ما كان في قبيل الفصل وانما
كان ذلك احاد وروي الفضل عن عمن ان عليا عليه السلام عمل فاطمة عليها السلام لانها اصل قبله في
صالحه عن محمد بن مسلم قال سالت عن الرجل يفعل امرته قال نعم لما يقعها انها فصلا والزوج في الاغتاس
اكثر من راء الثابت كمنع من صور عمن ان عليا عليه السلام خرج في السفر معه امرته ففعلها قال نعم ولم يفرق
ونحوه من الجوع على غيره ما خرج من مسلم سالت عن الرجل يفعل امرته قال نعم من راء الثابت
والخط منها يعمل على الفيل وفي تليد الاخبار لما يجوز عمل الرجل الزوجين صاحبها للصحة ويظهر
قالهم كثير من الاصحاب انها كالحرام وهي التي يجرى التعلق بينهم نساء او رضعا او مضاهرة وان
نفر صرح بانهم مع الضرر ترك العمل في حق من لم يعمل الله عن عمن في الرجل يوفى وليس عن من يجاه
الا ساء وقال تفعله امرته ان محرمه ونصب على النساء والاحسان فوق الثابت والجرع الله من سائر
عنه عليه السلام في نظر الرجل الي امرته حين يوفى او يفعلها ان كان عملا لها من فعلها والمرأة هل ينظر الى
قال لا باس لما يقع ذلك اهل المرأة كراهة ان ينظر وجهها الى شيء يكرهونه وفي خبر في الصالح عنه
عليه السلام يفعلها من فوق النزع والسرا عن الرجل يوفى مع النساء والمرأة مع الرجل وروي زهير عنه
عليه السلام يفعله امرته لانها ماضاه منه ولا يفعله العدم العلة منها وحملها النزع على انه لا يفعله
لما عمل عنه عليه السلام سئل عن الرجل يوفى وليس عن من يجاه الا النساء يفعله امرته او ان
بصبت الماء صبوا والمرأة اذا ماتت ادخل في جرحها لم يفتقها ففعلها وهذه الاخبار لا تضر في
اشترط الضرر في فعله على العاين والعكس **وتابها** ام الولد لبقاء حاله الملك من وجوب الكفن
والنزع والدفن ولا يصح ان يزوج العاين او ان يفعله امرته وفي غير ام الولد من المحارقات افعال استحبابا
لحكم الملك فيها كمنها في بعض الزوجة في باحة القصر والنظر من انتقال ملكها الى الولد وفيه في
المعبر في قطع الفاضل بالاول لان تكون من غير حرمه او مضاف او فبانه ان مضافا بعضهما ولا يمنع
النظر من الرق لبقاء الملك والزوجة وشكال الفرع فان الكافر لا يعتقل ولا سائر الفضل
الا على اخر عاين عمن للمعصية من غير ما بشر الكافر فعلى المرأة عاين عمن النساء في الزوجة الكافر عاين

سما استدبرناهم

يعلمهم

فيها ص

بعضها

مخالفة هذا من الأصحاب من المصلحة في المصلحة من النسبة من الخارج مع ضعف النسب وجواز منع الزهر من
 الانتفاضة المرفوعة المرفوعة من ضعف العمل بمصر فان الشبهة نصا عليه وايضا يابون وان النسب من
 الصهر شقي وان حرم والحقوق في غير النسب وان عمه يحجب الابن يحيى من حرمه يعلم بانهم ان
 عميل والجدة لان البراج في كتابه وكان ابنهم وان ابنهم في الشيخ في الخلاف والموقف في حال
 لخاصة المرافعة في المصنف من فكيف يفيد غير المصنف **فرد** ع لطفه رحمة زوجته بغير المطلق
 البيان ولا فرق بين الزوجين المرفوع والامعة والمادون لها وبغيرها ولا فرق بانقضاء عقد المدة عنهما في
 تلك حالهما فنعيله وان كان الزوج بعد ان اعتدوا في الظاهر والى النسب في الزوجين في المصنف
 او قلنا بالتحريم لان الاشتغال **الثاني** قال ابن المصنف الا هو ان يقع الرجل ثابته بفعل فرج
 رحمه وبفعل هو الباقي وكان يقع المرفوعة ثابته بفعل فرج زوجها ولم يقع في خلاف مع ان
 بخاصة المرافعة وبغيرها عن من قد ادى الى **الثالث** النسبة في المصنف في المصنف فظهر
 بفعله محارمة من النساء والرجال من فوق الثياب لانه موضع ضرره وعلا ما قلنا من يجوز للرجل ان يرفع
 الاولي عنده من المحارم وقال ابن البراج لا يفعله رجل وامراه ونولهم في النسب المرفوعة
 او شرا من من كثر من بيت المال او استعملت حاله في الصغر بعد ان انتفاء الملك عن الميت مع الثبات
 جواز بفعل الامنة المماثلة كما مر وانقضاء الصغر المرفوع في المصنف ولو قيل بان الاتصال او الفرقة في النسب
الرابع ان المصنف ان انفصال الميت بغيره وامره بالعبادة وكان المصنف لان فعله في النسب المرفوعة
الخامس يظهر من قول المصنف ان يقول بالثبوت عند فقد الغاسل في المثل والمحرر كما سلف في قوله
 وفيه من قوله وظاهر المذهب من المصنف خوف الغسل على نفسه او على الميت بغيره ان شاء الله تعالى
 انه قال في المصنف ان قال علماء ابا عبد بن عمر غسال ولا يجهل **السادس** لا يفعله الميت بغيره من من كان
 لا يتنهي ضاله لانه من الجرح **السابع** قال في طو فواجب الاولي في الرجل قد ام الاولي في
 من الرجال في مكان الاولي في سلعهم قال في قوله في قوله الثياب والاول هو طو فواجب
 غير محارم فقال الاجبيات وان كان ذوي رحم قال وقد في تفصيل المراه الزوج في النساء والمصنف
 وهي كل من لو كانت رجلا لم يحل له تماسها كالام والذئب ويؤتى ايضا ترتيب الارث ثم الرحم غير المحرم
 بمقتضى العدة والحالة الاولى من الاجبيات ثم الاجبيات او بل من الرجال ثم المحارم من الرجال عند قول
 النساء وما عدى من الرحم فقال الاجبيات قلت ويظهر من المرفوعة تفادى الزوج وليس كذا الشيخ
 مع ذلك خبر من لانه المقتضى على قوله حالي المرفوعة على الزوج وتقالها على فعله في المصنف بغيرها
 على من هو ظاهر من جهة فيقتل المقتضى في المصنف مع المقتضى فيكون اولى من الفعل لا يفعله **المن** اذا
 كان المقتضى في المصنف في مع عدمه وان كان غريب كالمقتضى في المصنف والمرفوعة والمرفوعة في المصنف

حاركا في تسليم الرجال إلى النساء والرجال بالعكس في المرأة **الفاصل** ذكر الشيخان في تقبل العلم
 من العلم والمسلمة إياه وفي الظاهر من تعصيل فعل الفعل لا أنه شرط الحق الرواية عنه والاصل أن يقال
 ذلك الأمر بعد فعل الكافر صادر عن المسلم لأنه لا يكره المسلم عبادة الفاعل فتجد البيهقي **الفاصل**
 وجعل فعل الفعل المضطر في فعل الاختيار في إعادة في غير عمله كالمثل في قتال أو اقربا لأهله
 في الكفر بعد أن الظاهر من الحقيقة **الحادي عشر** قال صاحب الفهرست لأجل الحب والخاصة في قوله
 التبريم فهو غير مبرور مع روايته ومن يعقوب عن الصادق عليه السلام في الحب والخاصة في قوله
 ولا بأس أن يباغضه وصرح به ابن أبي عمير رحمه الله **الثاني عشر** إذا فعل الزوج والنساء للزوج
 الأب والجد فالأب والجد لقول علي عليه السلام السالف وقال ابن الجلال في الصلاة خير لولا أنه لا
 تقاليد في المساح فلما باغض من العرب والمسلم في الحضرة **النظر الثاني** في الحال هو العلم بقول
 صادق عليه السلام في قوله لا تقبل من الصديق ولا من هو يحكم لكسرة من الأربعة عشر فقلعه العلم
 محال في روايته سماعة عن الصادق إذا استوت خفقت بجبال العلم والقطع في الأول وفي ضعف من الثانية
 معتق لقول الأصحاب ولو نقص عن غيره لم يفسد العلم لكونه هو عدم الموقوف على نصف بها بخلاف
 الأول في رتبة اعتبار الخوف في وجوب العلم والظاهر أن الرواية معتبرة ما يوافق ذلك من خبر آخر من علم
 عن الصادق وفي خبر من الشيخين عن الصادق إذا نصت خمسة أشهر ففعلها في رواية عن أبي بصير عليه السلام
 إذا بقيت أربعة أشهر ففعلها في الرواية وفي خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام إذا نصت خمسة أشهر ففعلها في رواية عن أبي بصير عليه السلام
 لا يجوز من السقط بل في رواية وظاهر هذا أنه لا يكون أصلا لم يذكر الشيخان وقال ابن البرقي
 بخبره في العلم الرواية على الدقيق عن أبي بصير عليه السلام في رواية عن أبي بصير عليه السلام في رواية عن أبي بصير عليه السلام
 أعضاء يصلي على العضو الذي فيه القلب وهو مستلزم أولوية الفعل وعن الفضل عن عثمان عن الصادق عليه السلام
 في المنقول عنه عليه السلام في رواية وبيان الصلوة عليه في ترك العلم بالعلم والاعتقاد واجب
 للنجاة وكان أعظم الميت **الفصل الحادي عشر** في حبس عن أخيه في أكل السبع فتبقى عظامه فيضطر إلى فعل
 ويصل عليه ويلقن فإذا كان نضيفا صلي عليه النصف الذي فيه القلب ولو انفصل فحقه ما عظم ذكر
 الشيخان واجتهد عليه في الحال ما جاءنا بتعصيل أهل مكة والبيعة بعد عمل الرحمن في غير العلم
 من وقعه الحال عرف بقش خاتمة وكان فاعله الاشتراك ثم قلنا في قوله عقابا ونسوة في حبس عن
 عن غيره إذا قتل قيل فلم يوجب العلم بالعلم لم يصل عليه ولم يذكر العلم بالعلم من ذكر الشيخين
 من غيره من حبس صلي على العظام على الساق والناقصة ولو كان لحم غير عظم فلا عمل قال ابن أبي عمير لا
 تقن لأصله وأوجب صلي عليها في خفية وفها ولم يذكر الشيخان ما لا يثبت من غير القربا
 طالبان من الميت في العبد من غير علم ولو كان فيه عظم لا يوجب العلم بها لعله لم يوجب العلم بها

بخلاف القطعة وفيه وجهان الفصل من قطعة فيها عظم انبتت في موضع لم يكن كعبها والظاهر انهما
والجسد لظن انهما عظم وفصل عظم مفرد ولم يذكر الصدر والباقي من ان كان الكيل سبع فقال
ما بقي منه وان لم ينقصه الا عظام جمعت وغسلت وصلي عليها وفيه من حال من حال عظمه ان جعل
عظم تمام صلي عليه وان لم يوجد عظم تمام لم يصلي عليه وفيه فصل الحرم ولا يقرب المحل المحرم
البي صلي الله عليه والكر لوقول الباقين من الصادق عليه السلام في رواية عن ابن مسلم عن علي بن محمد عن
بعض اصحابه بلطال انما لا يقرب عظاما لبعضهم بعد الحسن بن ابي عبد الله عن الصادق ومحمد بن عبد الرحمن بن الحسن
مات مع الحسين بن عبد الله بن ابي حمزة فوضع به فقام يصنع بالبيت وعي وجده ولم يسه طيبا والمريض في
واين اية عيال لا يغني وجده وراسه لظاهر قوله فانه يجزي يوم القيمة طيبا قلنا انما هو من عظام
قالوا في بعضه ان لا يجزى راسه قلنا لم يثبت عندنا وتطحن زحالا من عظام البعوض في الماء الحار والماء
يخرج منها اجلا ووجهها عندنا ولو مات المصروع الوفاة او المقتول لم يحرم الجلب فخرها **تفصيل**
القلب وحده كالصالح في الحيوان والارواح والحد منها الغسل بالاناء حاله بحيث غسلها منفردة وقطع في
وطه نجس طهافه عظم وان كان موضع الصلوة صلي عليه يضاهي ولو وجد ميتا في دار الاسلام غلب في
قضاء الظاهر وان لم يكن فيه علاقة الا بالام ولو كان في دار الحرب عرقا لكانت الفقرة للظن
ومع عدمها سقط الاصل والظاهر ان حكم الاغرام مستمر حتى يجعل الجلب وان كان في غير مقتضى الظن
وفي سقوط غلبه بالظن لعمدة احياءه انما الله تعالى ويصير نصيبا لغيره **الاول** الشهاد
اذا مات في المعركة ولا يكتفى ايضا باتفاق القول البي صلي الله عليه ولا يروى عن ابي عبد الله في بيان
من غسل عظمه الذي يقبل في جسد الله من في ثيابه ولا غسل الا ان يده للمسلمين ومن ثمة
بعضه فانه يغسل ويكفن من الله كمن خرم ثيابه ولم يغسله ولكن صلي الله عليه وعلى آله وصحبه
عن ابي عبد الله عليه السلام لم يغسل عظام من لم يمس ولا شتم من قبله الا في شامها او ان يغسل عظامها
ونسب الشيخ في بعض الصلوة اليه انه من المروى في ظاهر الاخبار او تقول في المعركة ومن ثم
مات غلبا وكفن في ثيابه وطاهرها ان المعبر في حاله ان المسلم له ومن ثمة انما في الرواية
روى عن عمرو بن عثمان بن اسد بن ابي علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا مات شهيدا
من يومه او الغد فواراه في ثيابه وان في ثيابه من غير حرمه غلبا او لم يغسله مع ثيابه
وموافقة العامة وروى ابيان بن عمار عن الصادق من ان رسول الله صلى الله عليه وآله كفن عظمه **ثرو**
لوقول الجليلي والسابع مع غيبة الامام قالوا ان لا يشهد الا بالاناء اخباره ومعلوم بعضها او ظاهره
المنع الامام او ابيه قال في بعض ما ذكره فيه زيادة لم تعلم من النص **الثاني** لا فرق بين الميت
على الاقوي وان الحائض النفس الوقت لم يغسل اللعق وقول ابن النيران والمريض في شامه الراسه الجلب

الحائض
للحوي

وجهه ثم ظاهر تفسيره من الضرب على الأمر من مذهب لا بد من الفعل وروى غيره عن ابن العباس أن
 اباهما السالم الجوار ومروا الكبير والذي في القروح يصيب عليه الماء وجرت من أسناده إلى علي عليه السلام
 في الخبر فصب عليه الماء وبالسناد عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال في المعز والشيخ
 إذا غلغله بماء والطريق ضعيف من حال الرتبة إلا أن السند قد وثق وقال الشيخ في تفسير الخبر فجل
 وإجماع اللسان إلا أن رأي حيث لم يذكر التيمم وقد استقر الإجماع لا تعرضه **تفريع** بل هو في
 من الإقصار على السبب الجبر من الإقراض لأن المائتين الأخرى لا يفتاد من مقادير ذلك عابداً وح
 الظاهر الاحتياط لأن الأمر لا يدل على التكرار والضرب بالسبع يدل على الجوارق تيمم الجوارق
 الضرب بالسبع يدل على الجوارق بأعانة القادر فلا يقال في تكليفه وظاهر الخبر في الأصحاب أن التيمم من الخلاف
 الأمر لأن الفعل واحد وإنما تعدى باعتبار كميته ووجه الثالث تعدد الفعل الذي يطول عليه
 اسم الفعل فلو أن الأمر استقل به بالتسمية فتعد ظاهره أن الأمر مطلق التسمية فتعد ظاهره المطلق
 وربما استعمل هذا في تعدد الفعل وهو ضيف فضيف وإذا جعلنا الظاهر بالفتح وجعلنا الضيف
الثاني من وجوب عليه الرجوع من القود من الإغفال في الخط والتقصي ثم يقام المحل عليه ولا يفضل
 بعد ذلك ولا يعلم فيه مخالفاً من الأصحاب فيه خبر سمع عن جماعة في الرجوع من الرجوع فيقال إن يحفظان
 وبما أن التقصير قبل ذلك والتقصير منه بمنزلة ذلك والطريق الصحيح ضعيف لأن السند قد وثق وبما لا
 يقال بعد الاقتال السابق فيصلي عليه التيمم **تفريع** الظاهر في القول وجوب عليه الفعل من التيمم
 بالسبب ويحييه واجبة على الميت لأنه بمنزلة ولا يقتصر على الحياتة بعد الاقتال وفي ابتداء ما كان
 فعل الحياة ويؤيده قول المحدث رحمه الله فيقتصر على ما يقتصر من الحياة وفيه حال باقي الأفعال فظهر
 من نفي الإجماع السابقة كما في خبر من أن عماراً في الميت جباً بفعل الفاعل أو فعل آخرى للحياة والفعل
 ليست كأنه أحسن من إحقاقه في حقه واحدة وفيه تفرقة أيضاً فظهر من ظاهر الخبر وكل من يخط لفعل الفاعل بعد
 بطريق الأثر في مقامه ولو أن لم يخرج من الأمر فبالسبب خرج منه وهو الضيف والوقا أن السبب آخر
 سقط حكمه الأول لأنه لا يوجب جدياً ولو غنى عنه ثم أريد قوله السبب آخر الظاهر التيمم أيضاً كما لا
 بجباً لفعل السبب بعد الموت لطهارة به بالفعل وقام به الضيف إذا أصابته جباً لفعل الميت فيقال إن الفعل
 وجباً لفعل آخر محال من مسلم عن أبيه عن من الميت عدل عنه وجباً لفعل الميت ليس به بأس لأنه لا
 تكون الفعل مظهر لم يقبل شيئاً ولا أن من من الظاهر على الجاهل لأن المفسر من المخرج بالفعل وحكمه بالظن
 وقد وجد في هذا الموضع محال جباً لفعل الميت إذا نجاسة الميت أو كانت عليه من لا يمنع طهرته كما في
 النجاسات والتحقيق هنا أن فعل لم يفعل منع من الحكم بنجاسته بعد الموت لسقوط طهارة الجوارق وأن ذلك
 إلا لعدم النجاسة وكان لا يجزئ الفعل على السبب بالظاهر أنها أيضاً ما انفصل الطهر في التيمم فالظاهر الوجه

بمسما العقل الظاهر الحقيقي **السابع** ما يبطون للنبش لآخبة اذا كان كانه طاهر عن الام ولو انقصر وجهه
وجعله العظم ولو ان وهو جبهه وغرخر جبهه قطع وقال الشيخ الباع فيه رواه وهب عن عاصم
الموصي بن علفه السلم في ثمره ثوب في بطنها المولد فتنقش عليها الاما من ان يدخل الرجل في بطنه ويخرج
اذ لم يتفق النساء والنصف وهب عليه في العبر لم وهو التوصل الى اسقاطه جملتها ببعض العالج فانما
قال الفوق في اخر جبهه في الفرق بين النساء ثم الرجال المولود ثم الاجاب ردعا عن قصر الحى وهذا البناء في
الرواية ولو علم حياة الجنين بعد موتها بحركة من بطنها من الجانب الايسر قاله الصدوق في التبيان وخرج
توصال الى بقا الحى وخرج على من يبطون من الظاهر عليه السلم يتو عن الولد وان يخرج من عرقه لما قيل
ايشو بطنها وان يخرج يستخرج الولد قال نعم وليس في الاخبار ذكر الايسر من ثم اطلق في وقال في التبيان
وفي رواية من لم يخرج من ان اذنيه يخرج الولد ويحيط بطنها وفي الكافي نسبة الى ابن ابي عمير قال الحق
الرواية موقوفه في الفوق من منبذ لان المصطلح الباطن اقل هذا ان الروايات من عظم الاصابات واصحاب
الاخذ عليه السلم وظاهرها القول في توفيق من يراه الفقه مقبولة **فروع** لو كان القول في جبهه
حياته غير شوههم الفرق او تعدل القول في الجزء الرجال المصنوعه ولا غير ما لو كان يعيش عدة او لا
لظاهر الجهر **الحاشية** قطعة لا عظم فيها انبثت من حى ولا فرق **تكملة** روى العوالي عن سيابة عن مرقا
ان القتيبي في معصية فقال من لم يصيب عليه الماء ولا بد لك ويدل ايمان به وببطاخر جبهه ما لفظ
المخروط لم يوصف على القطع وان كان الرأس قد م على الجسد لم يوضع القطع فوق المرتبة وفيهم اليه
الرأس في الكفن والدفن الى القبلة وعدم الدلائل هذا لئلا يخرج الامم وفي غير ما يجب الدلائل ايضا
لصدق الفصل من غير ذلك وعن عاصم في البينة نفسا او كثر دم ما من حال في الادم وشبهه الى السرق
ويجسد في جبهه انه تلقى **النظر الثالث** في الفصال فيه فضال كثير عظيم روى الشيخ ابو جعفر الطوسي
بإسناده الى شعبان الاسكاف عن ابي جعفر قال لما شئنا عمل من افعال اذا قبله الميمان على ان
عبد الله الموتى من الحرب وجبهه وقرت بينهما ففضلوا بعضه الاغفر الله له وهو ان يخرج يارب
وعلى ابراهيم بن عمر عن الصادق عليه السلام من من افعال هو ما يقول وهو بغيره من عروق عضلات
الاغني عنه وعن ابي الجارود عن الباقر قال ان فبالا جيده من مدي عليه السلم به تبارك وتعالى
يا رب المثل عمل الموتى فقال الغالب من دونهم لا تبارك ولا يصرف السناد في فواب الاعمال
ولما ذكر مضمون الاخبار في الكافي وباب الاخي عليه موعظ الاصحاب وغيرهم على الصادق عليه السلام
من قص كثير من احكامه ولما ذكره بلفظه عند تما فقال استقبال اياك من من القبلة اجزي يكون استقبال
القبلة ثم يلين فاصالة فان تصبغ عليك في دعاءه وان عابته النبي في اكثر الاصحاب قال نعم انما
السدر والمريض فاعماله في الفصال والافعال واسم بطنه سميا فبقا ثم يقول في السرة فابن الطيحي

روى العوالي عن سيابة عن مرقا
ان القتيبي في معصية فقال من لم يصيب عليه الماء ولا بد لك ويدل ايمان به وببطاخر جبهه ما لفظ

وهو ان لا يخرج رايه

فانما غلبنا على ارضهم على ارضهم على ارضهم
فانما غلبنا على ارضهم على ارضهم على ارضهم

سابقہ

من تحته ورأسه لم يبق في بقية الأبرياء والملك المسمى ثم غلب من قمره إلى قمره وأمسك بذكر
ظهره وظهره مثلثات غشالات ثم رده على جانب الأبرياء حتى عاد الملك الأبرياء فاعلمه بغيره إلى قمره
واسمحوا له على ظهره وظهره مثلثات غشالات ثم رده على قفاه فاعلمه بغيره إلى قمره وأمسك بذكر
يؤثر على ظهره وظهره مثلثات غشالات ثم رده على رأسه وأصبح كما صنعت ولا بالتحية من جاذبية ظهره
ورأسه وجهره بأه الكافى فزال غشالات ثم رده إلى الجانب الأبرياء بعد والى الأبرياء من قمره إلى
قمره مثلثات غشالات فدخل من تحت مكسبه واطن ذراعيه ويكون الذراع والكف مع خيشه ظاهرة
كلما غشالات شيئا منه ادخلت من تحت مكسبه واطن ذراعيه ثم رده على ظهره ثم اغشالات الصراح صرحت
أو امتد الصراح ثم تحول إلى رأسه ولحمته وجهره حتى تصنع كما صنعت ولا بأه قمره ثم رده على
ويكون تحتها القطر من قمره إذا فاضر قطعا تير أفك هكالك وجاز في الراية والمعرف وتظهره القطار
من اقرب اللابة ثم تبدل فجاء به على القطر بالبرقة مثلثات غشالات حتى لا يباو ان يظهر شيء وإياك ان يظهر
أو يظهر شيء وإياك ان يظهر شيء وإياك ان يظهر شيء وإياك ان يظهر شيء وإياك ان يظهر شيء
تخف فالتجمل في شيء ولا يحلل الظاهر وكان غشالات المرأة وعن الجارية عاودت عتس عن ربه بعض
أو غير ذلك البكية ورأسه ثلثا وألف خرفة على يده البرى وفعل فخرج من تحت الثوب لم يخف ثوب
وفي خبر من مكان عنه عليه السلام تعالى في الثالث مع الكافى رده فاجب عليه السلام لف خرفة على يده
الغاسل من يونس عنه عليه السلام يخرج باله من القيص ويجمع على عتس عن ربه ويخرج من حمله إلى فوق الرية
والله لم يكن عتس فخرج على العتس وبضرب السلك ليرى به فيعزل الرغوة فيقتل إلى المبتلثا إلى نصف
الذراع كما يقتل من الجبانة ثم يفي فخرج ثم يغسل رأسه بالرغوة مبالغا ويحذر من دخول الماء فيخبره
ثم يغسل الأجزاء ويذهب إلى العرفية أي الغاسل يضع فيه ماء الكافى ثم يغسل يده بعد فراع الكافى
والاجانة للفراخ ويضع على فريحة قطنا وحنوطا ويحسود به قطنا وعن علي بن جعفر عن موسى بن حمزة
الكاطم ع في غلبه في قضاء لباس والست احب اليه وعن فضيل بن يسار ع ان النبي صلى الله عليه وآله
قال لعلي عليه السلام اذا مات فاستقله من قريب من غير من قلبه عن غرض فخرج الحق العجز ما كان
الآن والسبب له عليه وسلم فقلت من الذي الضيق قال هو الذي روي عن علي بن ابي طالب ع في حديثه عن فضيل بن يسار
وهو بالتحية فاما معرفة شاهدان قها وروي عن علي بن ابي طالب ع في حديثه عن فضيل بن يسار
وفي خبر حصص عنه عليه السلام سبع وفي مكتبة محال الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام يغسل فيه ويظهره وكسب الخبز
صبا الماء في كسيف فوقع في البليغ وأراد ما والوضوء في سرال بن الجعفر قال الجعفر بن الكافى وشال في
غير الخافض الفضل أربعة شاقبان في مرفوع ابراهيم بن هاشم بن جبرئيل عليه السلام من علي بن ابي طالب عليه
والله يحسوط ربه اربعون درهما فقسمة قال الثابت بن دينار عليه السلام وفاطمة عليها السلام في سرال بن

بسم الله الرحمن الرحيم

اية من الصادق عليه السلام لا يسمن درهم شعير ولا فطران سقط جمال في الكس وفي حزن اب عمه الله عليه
 عليه السلام على عاتق وقلم فخره وقر شعره وفي حزن طاهر من ديار عن عمه الله الله ذلك او بفقره فصل في خبر
 عبد الله بن عبيد عن حماد بن عمار عن ابي الاكراد عن ابي الحسن عليه السلام في الاشجان وقدر الله له سبع وثمانون
 مائة كان في حزن حزين عن الله في بيت عن ابي الحسن عليه السلام في الاشجان وقدر الله له سبع وثمانون
 مائة بطنها اسما فبقا في علي بن ابي طالب بن عتبة بن مسعود بن عبد الله بن ابي طالب بن ابي طالب
 سائر عن عبيد بن عامر بن في الصادق عليه السلام في الاشجان وقدر الله له سبع وثمانون مائة بطنها اسما
 ولحمته ثم افيض على جمال منه ثم ادرك منه جمال ثم افيض على جمال ثم افيض على جمال ثم افيض على جمال
 بالقاف والقرح والطرح فيه سبع وثمانون مائة في هذا الخبر غريب وعنه محمد بن ابي عمير عن ابي عمير
 الباص عن ابيه عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 وعن عامر بن محمد عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 نصف حبة ويزيد على حبة كاه ويصعب السرة ولحمته شيئا ثم يعصر طينه شيئا ثم يال السرة شيئا ثم يال
 ليعرج الخارج من القبة فصل في الاشجان في الفصال الثلاث ولا بأس بالزيادة ونحوه القطع في فقه
 وعن يعقوب بن يزيد عن عمار بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 وعن عمير بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 اصحابه من فقه المرأة القطن اكثر من الرجال ويحب في القطن والرجال في فقه المرأة القطن
 قبلها نصف من وعن طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام في الاشجان وقدر الله له سبع وثمانون
 مائة وعن عثمان بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 بتكون من ابي العباس عن الصادق عليه السلام في الاشجان وقدر الله له سبع وثمانون مائة
 ثم بالقرح قال الشيخ ذكر القعدة محمول على القبة قلب ولكن حاله على مولا في رواية عامر قال في القبة
 لا معنى للجل على القبة هذا كله لا بأس بغيره قال الشيخ فقل في الحال في الاجماع على كراهة القعدة
 قصر جانبه ومن سليمان بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 في الصالح في الصالحين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين
 حال الحب والافان كبر الشعر في عليه مرات قلت في ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 بحر عامر عن حماد بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام في الاشجان وقدر الله له سبع وثمانون
 مائة في الحب بن رجل في حال الشيخ في حال الكوب وهو الفضل في حال ابن في عتبة ابن
 القسم الى العادي في الصالحين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين
 على الصالحين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين في الملبين

فينقص بادل

ظاهر

وإنما هو في الحقيقة

الفصل

ونقل من سلك وأفاض في ذلك عليه فترى طهارة الرأس لا يكون في ذلك من الجفراش
 بأشهر من لم يها ما يلجأ استقبال القبلة حالة الغسل لا احتضار في كل من الشج وظاهر الخبر
 السابق وخبر الجاهل سالت الصادق عليه السلام عن غل البيت فقال استقبال القبلة حتى يكون
 وجهه مستقبلاً للقبلة وفي المصنف للترغيب لا يجب لأصل الخبر مقتضى أن يقطن تلك الأرض حتى
 ينفذ موضع على الغسل من جهته نحو القبلة قال بوضع كيف تيسر فلا ظهر موضع كما يقع فيه
 وهو مختار للحق **الش** يستحب وضعه على مرتفع لئلا يوحى إليه ماء الغسل فيقع على ساقيه
 أو يمرر بغيره عن الناحية وليكن مكان الرجل من الماء لا يجتمع الماء تحته ولا يخرج الماء
 بجمع فيه أو يروي عليه من حمار أو صاغر أو كان ذلك إذا غسل بوضوء الغسل فجاء القبلة
 والفرق أن يكون المبالغة قاله بنجرم وقال أبو الحسين بقدم اللوح الذي يغسل عليه إلى البيت
 ولا يصل البيت إلى اللوح وكما أن يحيط البيت بجنب أو يفيض وضوءاً وقال الصادق وتعد الغسل بنفسه
 من شروحه حتى يلقى إليه **الش** يقتضيه فخرج من تحته لأنه مظنة النجاسة قال في المصنف من كان
 إذا لم يستطع به لم ينجس من فعل الغسل من أصله في غسل القدمين من غير أن يغسل يديه
 من غلله ويخرج من حليمه وثيبه وطريقه وقبضه ويترك على غير ثم ساقه ويخرج من غلله في
 أو يسير بغيره ونقل الإجماع على التيمم وقد مر في رواية باستبدال القبض في المعبر الوجهين
 ويجزئهما أيضاً أفضل ذلك أنه لا يخرج عليه ما أو فضل اليد لا أنه لا يكون للظلمة وكان التوفيق في
 بما يخرج من البيت ولا يظهر بصب الماء فتفاضل النجاسة في الميت والغسل وتغسل الشئ
 من السبعة وآله في قصده لا من ذلك فيه وإن لم يغسل الشئ تغسله في قصده من
 الأخبار بفعل على عليه السلام في النبي صلى الله عليه وآله وهو ظاهر الصدوق وإن كان
 خبره إلا ما استقر العورة قلت عند الحق أن نجاسة الميت تعدى إلى الله في
 حاصلة وإن لم يخرج منه شيء وعدم طهارة القبض هنا المصنوع كظاهر الرواية وإن
 يجري مجرى ما يمكن عموماً وهذا كله لوجوب ستر العورة إلا أن يكون الغسل غير مراً وانقضاء
 من نفسه بكف البصر فيجب استظهار الملاء من من البصر عتفاً وسهواً وعلى هذا لو كان زوجاً أو
 زوجة لم يجب له إياها النظر أن جوزنا غسله مردداً أو كذا لو كان طفلاً يباح غسله للنساء لأنها مشهورة فيه
 ومن ثم تجوز للنساء غسله قال في المعبر جوزنا نظراً المرأة يدل على جواز نظر الرجل إذا رأى العورة فكن
 نوجه المنع إلا أن يجعل بعدم الشهوة فلا حاجة إلى الحمل على النساء **الش** يجب إزالة النجاسة
 عن يده أو كالتوقف نظره عليها أو لونه أو ألوانها على الحكمة وخبر يونس عنهم عليهم السلام
 فإن خرج منه شيء فأنقه **الحاشية** قطع في الخلاف على وجوب التيمم على الغسل بعد غسل الأيدي

وتردد في الجهر لانه يظهر للميت من نجاسة الموت في كماله النجاسة عن الثوب ثم احاطها
قال وقد مر انه كغسل الجارية ونحوه فيه النية قطعاً ولا بد عباداً ولو استرك في غلابة
جماعة لو نوا ولو نوي الضاب وحده امر الاله العاقل حقيقه ولو نوي الاخر فالاقرب
الاجر لان الضاب كماله وعلى عدم النية تجري في المكان المغسول وبالله المفسر **التاسعة**
يجب تغسيل ثلاثاً بالسدر ثم الكافور ثم القراح ومنه الطاهر الحبت عند لا كثر الماء ولقول النبي صلى الله عليه
لام عطية غاسلة ابنته اغسلها ثلثاً او ثلثاً او ثلثاً او ثلثاً فيجب قبل ان ياتي الخمر ونقل في غلابة
الاجل واحترام سدر القراح للمحصل وكبر على من الكافور عليه السلام في الميت حيث قال
غسل واحد فغسل في اولي فلما اجازته خرج من الاصل والماء بالوجه عدم تعدد
الغسل للثابة ولا نغسل الميت واحد بنوعه وان تعدد صفة **فروغ** الرتيب
في هذه المياة واجب لظلاله في الجلي السابق وغيره وواجب من كلام ابن شريح استحباب الترتيب
للاصل ومن الروايات على التندب فلما المذكور في بيان الواجب ظاهرة **الثاني** لو
عدم الخيط فظاهر كلام الشيخ الاجتزاء بالمرء وان ادرك راسه ثلثاً او اقل فقهه للاصل وللشكر
وجوب الراس فلا يجب ولا المرد بالسدر ثلاث حاشية على المتطهر وبالكافور تطيب الميت
وحفظه من سائر النجس وتعرض السوم فكانها شرط في الماء فيسقط الماء عند تعذرهما
لا تغسل الفايده ولا نغسل الجارية ووجه الثاني مكان الجزء فلا يقط بغيره الاخر
عما شرط احداهما بخاصه ولو مسح بعد الغسل بغيره على خلافه فماله وجد الخيط بعد
الغسل بالقراح والاقرب وجوبه ما لم يدر في توجه الخطاب ح ويكفي المنع للامثال
المقتضي للاجزاء **الثالث** لو وجد ماء لغسله واصبره فالاولى القراح لانه اقوي في
التطهير وعدم احتياجه الى غيره اخر ولو وجد لغسله فالسدر يقدم لوجوب البداهة
به ويمكن الكافور كثره نفعه ولا يتم في هذين الموضعين لمحصل مستحق **المثال السابعة**
يجب البداهة برأسه ثم جانه اللين ثم الايسر باتفاقاً وقد سبق في الاجزاء دليله والظاهر سقوط
بالغسل في الكثير لغسل الجارية ولا يرد على تلامت غسلات اقتصاراً على المنقول ولم يثبت
عندنا خبر الخمر بين ما بين الحسن والناظر انه الترتيب **المثال الثامنة** يقدر من الاضار التابعة وغيرها
وجوب الوضوء لانه مذكور في سياق الغسل ولهمج ان ابي يعين حاد بن عثمان او غيرهم
عليه السلام في كل غسيل وضوء الا للثابة ولموظف الى الصلح وفي الثابة اخطو وفي الملبس
عمل الطائفة على ترك الوضوء وفي المتقعة بوضوء ونقل سلة رعي شحبه انه لا يرب وضوء
وللمقد اشهر بوضوء والاقر الاستحباب لفظاً في الاضار ومع اماله عدم الوجوب وعدم كره

التا

في

الذ

الميت

ال

العبد الصالح عليه السلام الوضوء في غير يعقوب بن يقطين وكونه كفيل الجارية لا يلزم منه عدم
 الوضوء لصدق الشريعة من وجه واحد ولو اختار الاستبصار والفاضل بن نعم لا يضره
 ولا استئناف التعرض في وجه **الثاسعة** يجب تليين اصابعه برفق فان تعذر تركها
 كما روي بعد الغسل لا يبين لعدم فائدة اثره في عقيل بقائه مطلقا بخلافه بن زيد عن الفاضل
 عليه السلام ولا تغز لمفصلا وحمله الشيخ على تعبد الغسل **العاثرة** مسح بطنه في
 الاول مرة قبلها بالرداء عليه والغرض بالتحفظ من الخارج بعد الغسل لعدم القوة
 المسكوت ومن ثم امر بحشو الخرج عند خروجه كما دل عليه الخبر ونقل الشيخ في كل حال
 وانكره ابن ادريس بعد ان جوزه في اول الباب لما ثبت من مساواة الميت الحي في حكمه
 قلنا الخشوا بل غز في حكمه ولا يجب المسح في الثالثة بالاصح بل يكتفى بغيره لثبوت
 الخراج ولهذا لم يذكر في خبره عنهم عليهم السلام ولا مسح بطن الحامل لما من والخوف من
 الاجهاض ولو خرج منه نجاسة في الاشياء او بعد الوضوء غسلت ولا يعاد الغسل
 للمثال ولنجس الحائض والحسين بن محار وروي عن عبد الرحيم عن الصادق عليه السلام اذا
 بدأ منه شيء بعد غسل فاعسل الذي بدأ منه ولا تعد الغسل والبرقي عقيل اذا انتقص
 منه شيء استقبل الغسل استقبالا لونه بهذا التأكيد على ما عاينه ما يقول يعقوب بن
 الياسين من ان ان صحت في أثناء التلذذ لم يثبت اليه وان حدث بعد كما ثبتت
 ضا او بعد التحصيل سبعا او بعد السبع لم يثبت اليه وهذا مبني على ما لم يثبت عن
 اهل البيت عليهم السلام وكلامه رحمه الله لم ينفق على ما خذ فان قال ليكون حلة امر على حال
 الطهارة قلنا الطهارة قد حصلت ولدت انها يكون ناقصة في الحياء ولا فرق بين فروجها
 في الاشياء او بعد الغسل او بعد الادراج وكذا لا يعاد الوضوء لو سبق وتخرج من
 كونه كفيل الجارية او نفس غسل الجارية الخلق في غسل الجارية اذا كان يحدث في الاشياء
 والروايات ظاهرة انه بعد كل غسلة **الحادية عشرة** استحباب غسلة تحت سقوف القباب
 على ما قال المحقق **والغسل الحكمة** كراهة ان تقابل السماء بعورت ولا حد في ماء الغسل غير
 التطهير كما مر وظاهر المفيد صاع لغسل الرأس والحجبة بالسدرة ثم صاع لغسل البدن بالماء
 ونقل في المعبر عن بعض الاصحاب ان لكل غسلة صاعا ولو محار المفاضل في النهاية لم يذكر
 محمد بن مسلم البهاق عليه السلام غسل الميت مثل غسل الجنين والمسخ جازن عند
 ضرورة الخاسل والصدوق توفي الميت في الرداء مما توفي في نفسه ونسبته الى الخديعة
 في ليقع عليها يد فع الزورة من النجاسة واستحباب الدعاء المخصوص قد ذكر في موضع
 مع

١٨
 تعذر

الاستغفار

زيادة التطيق بالحيط والافلح في المادي في النصوص **السابعة** العشر العريق بعد غسل بعد تبقي
 مونه بالاستبراء لجراسحق بن عمار وكان السدر والكاف مفعولاً ان فيه ولو قال سدر ربحتم
 وجوب اليه امك الاجزاء عند اذاعلم مونه قبل خروج من المار لخصم الغرض من تطيقه كما
 الفس يلقه الريح في المار نعم لو نوي عليه في المار لانه عنده **الثانية** لا يجب الدخه
 بالعود ولا غيره في اشهر الاضار لقواعلي عليه السلام لا يجوز الاكفار ولما مر وعنه اي
 حرة عن الباقر عليه السلام لا تقربوا موتكم بالنار يعني الدخه وقول الصادق عليه السلام
 في خبر عبد الله بن سنان كجلس بدخلة كف الميت وينبغي للمسلم ان يدفن ثيابه اذا كان
 لقدر لا ينفى الكراهية بل يشعر بها وانه على التقية **الحكم الثالث** كفيه والواجب
 منه سبعة وقص وازاد عند الجميع الاشارة فانه الكف بقطعة واحدة وجعل الكعبين
 سبع قطع ثم صام ثلثا القول الباقر عليه السلام في رواية زرارة اما الكف المفروض ثلثة ابواب
 ونوب تام لا اقل منه يوارى فيه جسدك كله فاذا دنفوسه الى ان يبلغ نصفه فان اذنه
 مبتدع فالعامة سنة ثلثة الاجزاء وما روي ان النبي صلى الله عليه وآله في ثلثة ابواب هو محولية
 بالحاج الممل بعد المين الفتوحه قبل منسوب الى يقول فيه باليمن وعن زرارة عن الصادق
 عليه السلام قال كف رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلثة ابواب نوبين سحابين ونوب
 جنة يمينة عربي وعن **ابي مريم** الاضاري كف رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلثة ابواب
 وجل النوب السام على التقية او تقول بموسى **باب** عطف الحاف على العام
 على ان لفظ نوب محذوف في كثير من النسخ ويدل بفتح القيم او بكسر نوب مكانه العظماء
 الاول لما روي ابن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وآله كف في قبض وخبر مغوية بن وهب عن الصادق
 عليه السلام بكف لبت في ثلثة ابواب قبض لما يذ عليه وازاد خرقة ونرد يلق فيه وعامة
 وابن الحنبله والمحقق خير ابن نوب القيم وبين نوب يدع فيه في لو اكثر الاضار عن تقية
 واصل البراءة وخبر محمد بن سمعان ابيه قال سالت الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلي فيها
 الرجل يكف فيها قال اجب ذلك الكف يعني قبضا قلت بدرج في ثلثة ابواب قال لا بأس به والقيم
 احب الي وروى عايشة ان النبي صلى الله عليه وآله كف في ثلثة ابواب ليس قبض فلما عمل القيم
 هو للعبود ولما كان يصلي فيه ولقول الباقر عليه السلام ان استطعت ان يكون كفك ثوبا
 كان يصلي فيه فاجاز ان يكون في الثلاثة لا ثواب في غير وروي الصدوق وتكفيه في ثلثة ابواب
 بقدر قبض عن **الحاكم** عليه السلام وفي الرواية بعينها ولكن حذف صدرها وخبرها معارض امر والثبت
رابع مسائل الاولى يحزى عند الفروع نوبان ولو لم يوجد الا واحد كفي لان الفروع يجوز دفنه

من الاضار كغيره كباكر
 وابن الفضل وسعد بن
 وهب فاجابته والثبت
 رابع ٢٦

مبعضه

بغير كفن فيحضره اولي نعم لو كان هناك بيت مال تم الكفن منه لانه مصلحة **السلم الثاني** لا يجوز
 التكفين بالمغصوب باجماعنا ولقد هي عن اطلاق مالك الغير ولا في الميراث ولا في الميراث ولا في الميراث
 التالف عنه ولد لانه مقطوعه الحسن بن راشد عليه ويلي من القبولات لا ينفق في الباس اذا
 كان القطن اكثر من القش فيثبت الباس عنه وقد ارسلها الصدوق عن الهادي عليه
 ولغيره من النعمان عن ابي الحسن عليه السلام في كسوة الكعبة لا كفن بها ليل
 مع حكم يجوز بيعها وفنها والظاهر انه لا اجل للخير ولا في النفس اجماعا ولو جوب ان الله
 الخاصة العارضة في الكفن واشترط ان يكون من جنس ما يصلي فيه ينفي او يارواشعرا غير الكول
 والجلاد فيمنع منه مطلقا لعدم فيه من اطلاق الثوب ولزعمه عن الشريد نعم لو اضطر
 الى ساعد العصبوب فيه ثلثة اوجيه **الاول** المنع من اطلاق الثوب والجلاد لئلا يمدفن
 عاريا وجوب ستره ولو بالجر وجوب ستر العورة لا غير حالة الصلوة ثم ينزع وحده
 وجب فلجلاله مقدم لعدم صريح النبي فيه ثم الجس اعروض للنعم الحري لجواز صلوة النساء فيه
 ثم وبغير المكول وفي هذا الترتيب للظن اجمالا اذ يمكن اوكولة الحرر على الجس لجواز صلوة
 فيه اختيار **الثاني** يجب وضع الكافر على الساجد السبعة وتولوا وطول السجدة
 فيه لا يلزم واقفه مسماة قاله في القبر لصدق لا مشار واختلاف الاصحاب في تقديره
 فالشيخان والصدوق واقفه متقار واوسط اربعة دراهم والجمع اقله متقار وثالث
 قال ويحيط بترتبة مولانا الحسين ع وابن الحنيد اقله متقار وبدر رواية مرسله عن الصادق
 عليه السلام في مرسله اخرى عنده متقار ونصف واوسط اربعة متقار رواية الحسين
 بن محمد عن الصادق عليه السلام وطها في القبر كلها على الفضيلة تطيب المواضع القلوة
 وتخصيها بما يزيد للعبادة والكثرة من ابن البر الاصل ثلثة عشر درهما ونصفا ولا
 يشارك الغسل في هذه القباير قطع به لا كثر وابن اديس في المتناقل الدارهم نظر الى
 قول الاصحاب وطالبه ابن طاووس رحمه الله المستند واختلاف اصحاب في تحطما
 عد السبعة والصدوق من العنق والسر والبر والتم والصدوق تحط وكذا المغان وفيه لا يلزم
 واموال الافخاذ وابن ابي عمير وللقيد الحقايق السبعة واما الصدوق والكليني
 المذكور والشيخ انكر ذلك كله ونشر الحديث في خبر سمع عن الصادق عليه السلام
 اذا كفته فذر على كل ثوب شيئا من لذريره والكافي واجعل شيئا من الخوط على سبعة

الشيخان والصدوق واقفه متقار واوسط اربعة دراهم والجمع اقله متقار وثالث
 قال ويحيط بترتبة مولانا الحسين ع وابن الحنيد اقله متقار وبدر رواية مرسله عن الصادق
 عليه السلام في مرسله اخرى عنده متقار ونصف واوسط اربعة متقار رواية الحسين
 بن محمد عن الصادق عليه السلام وطها في القبر كلها على الفضيلة تطيب المواضع القلوة
 وتخصيها بما يزيد للعبادة والكثرة من ابن البر الاصل ثلثة عشر درهما ونصفا ولا
 يشارك الغسل في هذه القباير قطع به لا كثر وابن اديس في المتناقل الدارهم نظر الى
 قول الاصحاب وطالبه ابن طاووس رحمه الله المستند واختلاف اصحاب في تحطما
 عد السبعة والصدوق من العنق والسر والبر والتم والصدوق تحط وكذا المغان وفيه لا يلزم
 واموال الافخاذ وابن ابي عمير وللقيد الحقايق السبعة واما الصدوق والكليني
 المذكور والشيخ انكر ذلك كله ونشر الحديث في خبر سمع عن الصادق عليه السلام
 اذا كفته فذر على كل ثوب شيئا من لذريره والكافي واجعل شيئا من الخوط على سبعة

A photograph of a handwritten manuscript page in Arabic script. The text is written in a dense, cursive style, typical of historical Islamic manuscripts. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored. The text is arranged in several lines, with some words being larger and more prominent than others, possibly indicating headings or important terms. The overall appearance is that of a well-preserved but old document.

ولا في كلامه تعيين له قل المعسر وهو خلاف المعروفين العلماء بل هي الطيب السحق وقال ابن
الزوائد انها جوب يشبه حب الحنظل التي تسمى بالقرينيك تلك الجوب كالدينق لم يدرج
طيب فلا وقيل الذرير هي الورود والسبل والقرنفل والقط والاشنة وكلها نبات ويجعل
فيها اللؤلؤ ويدف جميع ذلك ويجعل الذرير والصنع على القطن الذي يوضع على الفرجين قاله
ابن بابويه والشيخ في المبسوط لا يطيب بغير الحافور والذرير هو لما مر ولا يجب استيعاب كل الجود
ما لمع **الحامسة** يسحب عندنا ان يزداد الرجل والحق جبق بكسر الحاء وفتح الباء يمينه عز
مسيوبه الى موضع او جانب واد لقول ابي مریم الانصاري سمعت الباقر عليه السلام
يقول كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلثة اوتاب برد جبق امر وتودين ايضا من حمار
وقال الحسن بن علي عليهما السلام كفن اسامه بن زيد في برد امر جبق فلان عليا عليه
السلام كفن سهل بن ضيف برد امر جبق وعن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام كفن
رسول الله صلى الله عليه وآله في ثوبين صحرابين وثوب يمينية عبري او اظفار قال الشيخ والصحيح او اظفار
وهما بلدان قلت اليمينية بضم الياء البدرة من برود اليمن وعن الحلبي عن الصادق عليه السلام
قال كسباني في وصيته الى الكوفة ثلثة اوتاب واحد هارذ له جرة كان يصل فيه يوم الجمعة
وبهذه الاستدلال على استحباب زيادة الحبرة وهي عن يمينه منها فاجله عليهم اولى ولكن غير
مطرفة بالذهب والبر لانه انما في غير ما دون فيه وظاهره لا خلا فضيلة البراءة ولو تعذر
لا وصاف في الحبرة اتفاقا كفي بعضها فان لم يوجد فلنقا في اخرى **السادسة** ويزاد ان انصرفت
ثلثة الفخذين ونسبة الحامسة في بعض عبارات الاصل طولها ثلثة اذرع ونصف ويلفت
بها فخذاه لغاشد يدا والرجل عامة والمراد خارج مزعوبين وهب عن الصادق عليه السلام
يكفن الميت في ثمة اوتاب قص وازار وخرقه يعصب بها وسطه وبرد يلف به وعمامة وهذا
لغير بدل على العامة من الكهن وفي خبر يوس عنهم عليهم السلام خذ خرقه طويلة عرضها
شبر فشد هاتين حقويه وضم في يديهما شدا بدا اولفها في خديهما اخرج راسها من تحت
رجليه الى جانبتيهما واعمرها في اللوح الذي لفت في الحرق وفي خبر عمار عن الصادق عليه السلام
طول الحرق ثلثة اذرع ونصف وعرضها شبر ونصف ولكن تحتها قطن كما مر واضدق
الروايتين في القدر بدل على ارادة الثوب ولا ينف راسها او يجعل فيها خيطا يشدها وليحسها
لمرسل ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام ولينشر وسطها على راسه ويرد الى خلفه ويلتح

وسط

النواب

طرفا على قل ولا كفة الاعرابي وقال في المبسوط عمة الاعرابي غير حكي وهذه في خبر عثمان
 النواعي الصادق ع وفي خبر معوية بن وهب عنه عليه السلام بلغ فضلها على وجه
 وفيه ثوبت في حقه مرفوعة العلم في شئ على راسه بالمدون ثم بلغ الشوق لا ين على كفة
 والاسير على لا يمت ثم بعد على صدره والمنهويين الاحباب مضمون هذا الخبر واما الخمار
 فافقي به الاحباب وهو موجود في خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام يكفي الرجل في
 ثلثة انواع والمرأة اذا كانت عفيفة في خمسة درج ومطبق وثار ولغافين قلت في
 الدرر القبيص والمنطق بكسر الميم وفتح الطاء ما يند به الوسط ولعله لليزر واللفاقان الازرار والحق
 او الازرار والنظ والخمار القناع وفي خبر عبد الله بن سنان عنه عليه السلام يكفي في ثلثة
 سوي العمامة والخزق يثدي بها وركبة ليل يثدي ومنه شي ولباس من الكفن والحق يثدي
 وبين ما تقدم ان الثقي للكفن الواجب والاعمال مطلق الكفن كما في خبر زرارة قلت لا ي جعفر
 عليه السلام العمامة للثدي ام لا الكفن في قال لا انما الكفن المعروف ثلثة انواع الى قوله
 الى ان تبلغ خمسة فازاد متدع والعمامة ستة وامر النبي ص بالعمامة وبعث الصادق
 بدنيا ريثري به خنوطا ومامة لابي عميرة الخذايعي يونس عن جعفر بن محمد عن
 الباقر والصادق عليهما السلام الكفن في ثلثة درجات ثلثة انواع والعمامة واللمعة ستة
 وخبر عبد الرحمن بن الصادق ع يكفي في ثلثة انواع احدها الخمار واد المرأة خرقه ثديها
 الخمر سائر زياد عن بعض اصحابه قال سألته كيف تكفي المرأة قال كما يكفي الرجل عن انها تشد
 على ثديها خرقه تنضم الثدي الى الصدر وتشد الى ظهرها لئلا يمد وجم الثديين او يضطربا
 فتنتشر الكفان ولا تشرع هذه الخرقه في القبر **السابقة** قال كثير من اصحاب تراءد المرأة غطا
 ومولعة ضرب من البسط ولعله مراد او موقوف فيه خطط ماضو من الامايط وفي القاب
 وابن ادريس جعل الخرقه لالة لاسمين على الزينة وللقيد تراءد المرأة ثوبين واما لفاقا
 او لفاقه ونمط وفي النهاية ثلثة انواع وفي لفاقان احدها جرة وفيص وازرار وخرقة
 والمرأة تراءد لفاقه اربع ونمط وفي المبسوط مثل النهاية ثم قال وان كانت امرأة زبدت ذ
 لفاقين فيكون الحاسبة فظالمه هنا مشاركة المرأة في الخمسة الاول وزيادتها لفاقين وفي
 الخلاف تراءد المرأة ازاها علم بن كمال في التذيب ما يدك على ذلك غير جري محمد بن
 مسلم وسائر زياد وقال الجعفي الخمسة لفاقان وفيص وعمامة وميزر وقا وقد روي

سبح مبرر وعلمه وقصر ولغاقتان ^{بشيء} وليس تعد الحرفة التي على فرج من الكفن قال
وقد روي ليس العامة من الكفن المفروض وقال ابو القلاح تكفنه في درع وميزر ولغافه ونظ
وبنعمه وقال ولا فضل ان يكون للمفق ثلثا احدهن جرة عينية وجرى واحدهن هذا اللفظ يدل
على اشتراك الرجل والمرأة في النطق واللفايف ولم يذكر البصر في النطق وسيان ان الزان الواجب
وقال علي بن بابويه ثم اقطع كنفه ثم ابتدأ بالنطق ونسط عليه الخثرة ونسط الارزاق على الخرق
ونسط القميص على الارزاق ويكتب على قميصه وازار وجرقة وظاهرة مساواة الرجل والمرأة
وايضا الصدوق لما ذكر الثلاث الواجبة وحكم بان العامة والارقة لا يعدان من الكفن قال
من احب ان يزيد زاد لفاقتين حتى تبلغ خمسة اثواب وقال في المنقح كقول ابيه بلفظ الخبر
وستذكر ذلك الخبر والحرفة للرجل ثم قال ويستحب ان تزداد المرأة لفاقتان قالوا وسنذكر الكفن سبع
قطع ثم قسم ثلاث ويظهر منه زيادة اللفايف ومساواة الرجل والمرأة وقال ابن ابي عمير
رحم الله الفرض ازار وقص ولغافه والسنة ثوبان بحمامه وجرقة وجعل الارزاق فوق
القص وقال النسفي للفاقتان تكون جرة عينية فان اعوزهم قلوب بياض والمرأة تكفن في
ثلاثة درع وفار ولغافه وقال ابن البرقي في الكامل يشتر لفاقتان زيادة على الثلاث
للفروض احدهما جرة عينية فان كان للث امرأة كانت احدي اللفاقتين نطقا فهدية ^{للمسكين}
على الكفن ولا يجوز الزيادة عليها وتنبع ذلك والله يعلم من الكفن خرقه وعمامة والمرأة خرقه
للتدبين قال والله يوجد جرة ولا نطق جازان يجعل بدل كل واحد منهما ازار ونحو
قاري المذهب وصرح بثلاثة ازار احدها الجرة وموظاها ازار خرقه ^{منه} والباقي ازار الجند لم
يلفرف بين الرجل والمرأة في ثلثة اثواب يدريج فيها الوترين وقص قال ولا بد من العلة
وستحب المزور والمار للاستعار فظهر ان النطق مغاير للخرقة كلامه الاكثر وان بعض الاصحاح
على استحباب لفاقتين فوق الارزاق الواجب للرجل والمرأة وان كانت تسمى احدهما نطقا
وان لم تكن في كلامه الاكثر خبر الحرفة والعامة والسبع للمرأة غير القميص ^{الثامنة} يستحب
الكفن في القطن الايض ^{الاجرة} ويكون الكفن لقول النبي صلى الله عليه وسلم من لبسكم احسن من البياض
فالبسوه وكفوا فيه موتكم رواه جابر الباقر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وروي عنه صلى الله عليه وآله البسوا البياض فانه اطهر واطيب وكفوا فيه موتكم ولما تقدم من
خبر ابي مريم في ثوبين ابيضين صحاريتين ولما منسوبان الي صحار بنهم الصادق عليه السلام وفي قصبه

من احب ان يزيد زاد لفاقتين حتى تبلغ خمسة اثواب وقال في المنقح كقول ابيه بلفظ الخبر

عن أبي الجارود ورواه الخديجة عن الصادق عليه السلام الكنان كان نبي اسرائيل يكفون
فيه والقتل لامة مذكورة في رواية يعقوب بن عبد الله عليه السلام لا يمكن للبيت كنان وفي خبر
عن الصادق الكفر يكون بزوال فان لم يكن كبر برءا فاجعله كله قطعاً فان لم يجد عمامة
قطن فاجعل العمامة سائراً وبنو عبيد بن معاذ البرد للقتل وافضلته عليه فجعل على الحجة
لما سبق من نسبتها برءاً ولعله المشرق بالخير من ذامع ضعف السند وعن يونس بن
يعقوب عن الكاظم عليه السلام كفت أبي في نوئين شطرين كان جرم فيما وفي قص من قصه
فيه عمامة كانت لعلي بن الحسين وفي برء اشترته باريعين ديناراً ولو كان اليوم لسأوي
اربع مائة دينار وروى عن افضلية البرد قلت الشطرين بقية الشين المعجمه وقع الطلبة
الهله منسوب الي شطرا قريب بصير قاله الجوزي **التاسعة** يكن في السواد وكل صنع علي
الاصح وعليه تجل ورواه الحسين بن عثمان لا يكفى للبيت في السواد ومنع ابن البراء من الصلوة
ونقل الكراهية في الاسود وكن من المشرق بالخير وبما فيه اوله طراز من الخير ومن القيص المبتدأ
للكفن اذ اخبط والا فبما الكراهية لاصول الصلوة فيه ولغير الحسن بن راشد في المبتدأ
بالعصب اليماني بالعوي والصاد المملين ورواه البرد لا يمتنع بالعقب وموتت اذا كان القتل
اكثر من القرفلا باسم المذهب فالظاهر للمما ذكر في الخبر وقطع بالمتع ابن البراء ومنع ابن
الحجيد من التكفين في الوبر ما لعدم النقل ونقل لعدم والظاهر الجواز اذا صحت للقول فيه
والعقوف **العاشر** ليس بغير بدتان وفيها مباحث المول في شرعيةها والاصل فيه ان آدم
لما لبس من الجنة خلق الله من فضل طينة الجنة فكان يابس صوته فافوض اليه ان
يشقوا منها جريداً نصفين ونصفه في كفانه وفعلوا به بعد علمهم الصلوة والسلام الي
ان درس في الجاهلية فاجاء نبينا عليه السلام والتموا واجع الامام عليه السلام ذلك وبما حاروا
كثرة من طريق الخاصة والعامة فيهما ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق ع
انه يتجافى عنه العذاب ما دامت رطبته وعنه عليه السلام الجريدة تنفع الحسن والمسيح
وعنه عليه السلام في خبر زيادة الصلوة للجريدة تنفع المؤمنين والكافرين وروى العاصم ان النبي ع
قال خضوا موتاكم واسند سفيان الثوري عن الباقر ع ذلك وفي صحاح العامة عن ابن
عبد الله بن النبي ع يقين فقال انما العذبان وما عذبان بكثير اما لعلها فكان لا يستمر من البول
واما الا فكل من شئ النجس واتخذ جريدة رطبة فشقها بنصفين وغرز في كل قير واحدة وقال لعلها

يخفف عنهما ما يساورون الا صحابان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} علي بن ابي طالب صاحب وجه وقيل ابو قيس
بن خدا و ابن قيس الانصاري فتزوجت بـ ^{بعض} بنين فجعل واحدة عند راسه والاخرى عند
رجليه وقال خفف عنه العذاب ما كان اخراوين وفي جزر راز من الباقين ^{الباقي}
والعذاب كله في يوم واحدة ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم وانما جعلت
السفنتان لذلك ^{فلا يصيبه عذاب} ولا حبل بعد جفاهما ان شئ الله تعالى قال النبي
وابن ابي عمير العجب من ذلك كعجب المحدثين من الطوائف والروى وتفسير الجليل من غل البين
وتكفيه مع سقوط التكليف عنه وكثير من الشرائع ^{بمؤلة} **العلل** في قدره ولو لم يزل
قد عظم الذرء وفي جزر يونس عنهم عليهم السلام قدر ذرءه وروي الصدوق قدر الذرء
او الشعر وفي جزر يعل ابن دراج قدر فشير وابن ابي عمير قدر اربع اصابع فاق قبا
والكل جابر البوت الشريعة مع عدم القاطع عليه قدر معين وهل تشق او تكون صحيحة
دل على الاول والعلة تدل على الثاني والظاهر حوزان الحكم نعم يعتبر الخضر لغير محمد بن
علي بن عيسى عن الكاظم عليه السلام لا يجزي الياس **الثالث** في بدلها والاجود انهم
بخرط ومواضيار ابن ابي جعفر والشيخ في الخلاف وعليه دلت مكاتبة علي بن
يونس الحسن الثالث عليه السلام كاذكره الصدوق وفي التهذيب جعلها بمؤلة الكوبر
اليه والسدر افضل للمحدثين وعكس المنيرة وينه لقطر جزر سهل ابن زياد وفي جزر علي
بن ابراهيم عود الرمان **الرابع** في محلها والنور ان احدهما لا مقد بجلد الجانب الايمن
من الرقبة والاخرى من رقة جانبه الايسر بين القيص والارار اختاره جماعة منهم الصدوق
في اللقح وهو في جزر يعل قال نوضع من عند الرقبة الي ما بلغت من ايل البلد الايمن والاخرى في الايسر
عند الرقبة الي ما بلغت من فوق القيص وقال غيره كذا في ^{والله في الرسالة ان القيص عند ر}
ما بين القيص والارار واليهي كما سبق وقال الجعفي احدهما تحت ابط الايمن والاخرى يصفها
بلي الشافى ونصف ما بين ^{اليد} ومو جزر يونس عنهم عليهم السلام قال المحقق ^{في} **في** العبر مع هذا الخلاف
لجزر بالند المشترك ومو وضعها مع الميت في كفنه او قبله كيف شئت مدامع امكن ذلك ومع اخرون
للتقية تضع حيث يكون لجزر سهل بن زياد وفي مكاتبة احد بن القيم الي الحسن الثالث عليه السلام
استخفى بها وليحمد في ذلك حمده ولوية القدر لغير عبد الرحمن ^{ابن عبد الله} الصدوق عليه السلام
ولو نسيت او نكثت فالامور ^{ووضعها} على القبر كما في الجزر النبوي قال صاحب ونوضع مع ^{امور}

المسلمين في المغارات والامام بن بك قالوا ويجعل علي الحريد بن قطن **الحادية عشرة** يستحب
 ان يكتب علي الخرق والدفافر والقميص والعمامة والحريد بن قطن فيشهد ان لا اله الا الله بخبر الي
 كمشان الصادق عليه السلام كتب علي حاشية ولد اسمعيل وزاد ابن الحريد وان محمد هو الله
 وزاد الشيخ في رواية وطه والحلاف اسماء النبي والائمة عليهم السلام وظاهر في الكلام دعوى الامام عليه
 والائمة ذكرها الشيخ في البسوا وابن البراءة لعدم تخصيص الخبر وليكن الخبر من باب الخبر عليه ومع
 عدم ما يطين وما مع عدمه بالاصح وفي العروة المفيد بالزيرة او غيرهما من الطين وابن الحريد
 بالطين ولما ولد بعض ابن بابويه ما كتب به والظاهر اشترط التاثير في الخبر لانه المأمور ويكره
 بالسواد قال المفيد ونحوه من الاصناف ولا ينقل الشيخ كذا شيء على الكيف سوى ذلك فيمكن
 ان يقال يجوز ان يقتضيه للاصل وبالجملة لا نعرف له بعد ابحاثه الشرح **الثانية عشرة** يستحب ان يحاط
 الكفن بخيوط قال الشيخ في البسوط والاصح وبكسر الخيوط بالرفق في المشور قال في المغيرة ذكر الشيخ
 وراى الاصح بختن بوز ولا بأس بمنابعتهم لانه لا احتمال ووقفا على موضع الوقوف لئلا
 يلزمها بغير الرفق فالظاهر عدم الكراهية لاصول ولا شعار عدم التخصيص بأما فيه وكذا يكون
 الاكام لا الكفن للبناء قاله الاصح وقد تقدم ما ذكره ويكون ان يقطع الكفن بالحديد قال
 الشيخ سمعنا ذلك من الكوفيين النجاشي وعليه كان علمهم **خاتمة** في كيفية التكفين يستحب
 تحفيقه بثوب ظاهر بعد فراغ الغسل صونا للكفن وفي خبر الجليل عن الصادق عليه السلام
 اذا فرغت من غسله ثم جعلت في ثوب ثم حفيقه وفي خبر يونس عنهم عليهم السلام ثم نشفه
 بثوب ظاهر وفي خبر عمار عن الصادق عليه السلام حفيقه بثوب نظيف ولقد تم اثباته الاكفان
 على تفصيله فيبحث الجرة ويضع عليها الخيوط ثم يحيط للثوب ثم يشد الخامسة وعليها قطن وخط
 بعد ان يضع بين اليدين القطن ايضا وعليه الخيوط كما في خبر يونس وكذا في خبر رواه الشيخ ويحتمل
 ما يخاف الخروج منه وليكره قبل المدة الى نصفين لغير عارض الصادق عليه السلام ثم يوزر بالميزر
 ويستحب ان يكون ثوبا يغطي الصدر والرجلين لغير عارض الصادق عليه السلام ثم ينقل الى الاكفان
 وهو الافضل قال الاصح وفي خبر يونس عنهم عليهم السلام قال رجل في وضع علي قميصه ويرد
 مقدم القميص عليه ويجوز ان ينقلها اليه ولكن ذلك بعد غسل الخليل من المترا وجعل وضوء
 التبايع الغسل فان خفف على الميت فليغسل الخليل يد يراي للميت كما رواه يعقوب بن يقطين
 عن العبد الفقير الله عليه السلام وفي خبر محمد بن مسلم عن ابيه عليهما السلام وقد سألته هل يغسل العاقل

قبل تكفينه فقال عليه السلام يغسل من العلق ثم يلبسه كفانه ثم يغسل ويغدد لاله على امر
الغسل ويمكن على المفردة وفي ضرب عار عن الصادق عليه السلام تغسل يديك الى المرافق ورجليك الى الركبتين
ثم تكفنه وذهب بعض اصحاب الان الرد لا يلف ولكن يطرح عليه طحافا اذا دخل القبر وضع تحت
خده وتحت جنبه ومور واير عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام والظاهر ان المراد به الخرق
وقال الصدوق رحمه الله وان شئت لم يجعل الخيرة معه حتى يدخل قبره فيلقيه عليه وفي ضرب عار عن القا
عليه السلام تبدل بالقيصر في الحرقه فوق القفص ثم يشد اكار ثم العامر وهو مخالف للمشهور من جعل القبر
تحت الميزر والقيصر فوقه قالوا صاحب ونقل الشيخ فيه الاجماع ونظري في التقاطع جانبا لا يسر على
جانبه الايمن وجانبها الايسر على جانبها الايسر وتعد طرفها بما يلي راسه ورجليه قال ابن ابي شقيق
حاشية الظالمه منها وتعدبها وليست كثار من الذكر حال تكفينه وان يكون في حال تكفيه مستقر
القبل كما كان في حال غسل قال المقدس رحمه الله وكلما يسقط من شعره وظفره يغسل ويجعل معه
في كفنه فلت روي الكليني باسناد الى عبد الحميد الفرزدق ان ابا جعفر عليه السلام انقطع خصره
فمداه ثم قال يا جعفر اذا انت دخنني فادفنه معي ثم انقطع آخر فادفنه معه كذلك ثم يشد
لا كفان يشد بخيطة انتشارها عند الخلق وان خيلت في سواضع او عنت بخلاف امكن فذلك ثم
ثم ينزل الشداد والظلمة عند الحاد **الحق** بذلك فويل قد مر ان العوامه والخرقه ليسا من الكفن
الواصب وليسا مما يبعد كفنا قال القاضى رحمه الله ونظير الفايدين لوسا قمارا ولا يقطع لان القبر
حزرك الكفن لا غير ولو يتا في على التفسير الثاني ولكن يلزمه من الخرقه والديكيطر انها بالنسبة
الى الربلش من الكفن لشمول الاسم لهما والاجبار محمول على ما قلناه ولو سلم كونها لا يعتد ان من
الكفن فهو بالنسبة الى المهم او نظرا الى ما بدرج فيه الميت كما مر **الثاني** يخرج من الميت بخاسه
غسل من ثلث الوجوه الى الخاسه وعن كفته ما لم يوضع في القبر فخره قال الصدوق قال
وان ادريس لم يستبق الكفن مع اماكن غسله والنهي عن التلويح للال واطلق الشيخ في هذا الوجه الكافلي
عن الصادق ع وموسى بن ابي عمير ع قال الصدوق واذا وضعت متاحدا التويز على الاخر
قالوا ان وضعه دم كبير لا يقطع سويح بالطين الخرقه يقطع فلت لو فسد الدم معظم الكفن
لو ما لم يقطع فظالم وجوب الفصل مطلقا استبقا للكفن لا مشاعا لاف على هذا الوجه
وع التعداد بمقط الحج **الثاني** لا تعد ريش من الواجبت في الفصل والكفن كل ريش وسقط
ولا يتدارك بعد الدفن لو وجد نعر لو كان قبله فدوا لا يكفي وضع الحنوط على النعر وهل يجب

تم اللغافه

الى الاخير
المنهج ٢٤

في خبرين عن الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله كان يجعل النوط على العنق وفيه قال السكون
 عن الصادق وكان النبي صلى الله عليه واله ان يوضع النوط على العنق والخزان ضعيفا السند وان
 كان الاخر فوكيد العنق والمستحلت او في السقوط عند التعذر **الراية** في خبرهم انهم عن النبي صلى الله عليه
 وآله وصف غسل المرأة ثم وضعا على فيه سدر كاسر ولم يذكر الا صاحب والطريق ضعيف
الحاشية لو كلفه في قصه نزع ازراة دون ان يمسها لم يسل بمحدث سنان عن الصادق عليه السلام
 ولا يدرى جعفر عليه السلام بمحدث بن زياد بن زياد في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام
 يخوف القيص اذا اعتل وينزع من رجله والظفر ان المراد به اذا اعتل في قصه وهذا يفعل الولي ومن
 اذن له شرعا **الساد** لا بأس غسل الميت عند موته وتقبيل بعد غسله وقبله فقد قيل رسول الله ص
 عثمان بن مظعون بعد موته رواه السكوني الصادق في الصادق عليه السلام ما بينه اسمعيل بن عبد الله
 رواه اسمعيل بن جابر وقيل له ايضا بعد تكفينه وروي محمد بن مسلم الباقين كالباقين وقيل
 ولا ينع اهل الميت من رويته بعد تكفينه لا روي جابر قال اقل الى جعلت الكفن من رويته
 وابي وروى الله عليه وآله في تقي وتروى من السند والله حجة وجل الشيخ الثقيل على ما كان
 قبل بدوا وبعد غسله فان اراد به التخر من وجوب الغسل فلم وان جعله شرط في جواز القيل في نزع
الساد لا فرق بين جنوط الرجل والمرأة لا غلبته تاويلها في الاحكام ولغير زارة عن الباقر
 والصادق عليهما السلام جنوط الرجل والمرأة سواء **الساد** الكفن من اصل الماء والذين اجابوا ما
 لامن الثلث وقد روي ان حمزة ومصعب بن عيسى لم يترك الا قد الكفن فكفنا به ولقول النبي ص
 في الذي وقفت به راحته كفنوه في نوبه ولم يسأل عن ثلثه وكان ثلاث بعد الذنبي وللوزن قبله
 ولغير سنان عن الصادق عليه السلام الكفن من روي لا ولا فرق بين ان يوصي براه ولا ليس الوجوه
 في سائر العورة والمرئف مقدم خلاف غرضه للفلس يجوز تكفينه من الزكوة لرواية الفضل بن
 عن ابي الحسن عليه السلام كان ابي يقول ان حرمت بدن المؤمن مثلكم حيا فواريدت وورثته
 وجمعه وكفنه وخط واحسب بئسك من الزكوة ولو دفع الزكوة الى وارثه وكفنه لم يورثه ومنه كان
 افضل لقول علي السلام في هذه الخبر اعطى عماله من الزكوة قدر ما يجرؤونه فيكونون هم الذين يورثونه
 ولو خلف كفنا فبشر عليه باقر في هذا الخبر يكتفي بالمتبرع به عليه والاخر للورثة لا يكتفي منه
 الذين لا نشتي ما رايه بعد الوفاة فلا يعد تركه **الساد** لو شاع الورثة الكفن اقتصر
 على الواجب ولو تبرع البعض اخذ من نصيبه التذنب ولو كان هناك دين مستوعب منع من

٢
 والله اعلم
 ادراج فيه

النسب وان كان **الشيخ** يبيع ثياب النخل للمفسس لاجته الي الخلق الجدة واليت فانما جرح الى براءة ذمته
ولو اوصى بالنسب فهو من الثلث لانه لا جرم ولو اوصى باسقاطه فلا قرب ان للوارث الخيار وقيل
ينفذ وصيته فان اراد يحرم النسب على الوارث وعلى غيره فهو بعيد وتوصية بعض الصحابة بان
يكفن في ثوبه لثان وانما اهل البيت ولو سلم تغبره الى على الوجوب فلا يتبع متبع من العشرة
او غيرهم بل ينع وحكم الخوط ومؤنة التخيير حكم الكفن ولو قصر الكفن عند غطي راسه وجعل على
رجليه حشيش وشبهه ليس هو كما فعل النبي صلى الله عليه وآله بحق او معصية من غير ما قل يوم
احد فلم يخلف الامرة اذا اعطى به راسه بدت رجلاه وبالعكس فقال النبي صلى الله عليه وآله غطوا به راسه
واجعلوا على رجليه من الخ دفر والتم برة صوف يلبسها الاعراب ولو كثر اللوث وقتل الكفن
فيل جعل اثنان او ثلاثة في ثوب واحد قال في المقبر ولا يلبس به خبر اني قلت روي البخاري
وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله كان يحج بين الرطبان من قتل احده في ثوب واحد ولو لم يكن له مال
فربيت المار والركوة ومع عدمهما يدفن عاريا ولا يجب على المسلم كفنه ولا مؤنة فالتحلية
من الاصل بل يستحب استجاءا مؤكدا روي سعيد بن طريق الطائفة للمسلمين الى جعفر عليه السلام
من كفن مؤنثا كان كفن مؤنثا كونه الى يوم القيمة **الفاصلة** كفن الزوجه على زوجها وان كانت
ذات يسار فخير بها كفن ونقل الشيخ رة فيهما لم يجمع ورواه عن السكوني عن الصادق عليه السلام
عن ابيه ان عليا عليه السلام قال علي الزوج كفن امراته اذا ماتت وليقدا الزوجه ومن ثم
حل تغسيلها ورويتها ولا نهان زوجها لا رث فيه من ثمنها من اهل الحكم الزوجية
فروع الاول الظاهر ان مؤنة التخيير التي على الزوج كلفه وغيروا من الواجب قال في الجوهري
زوجها كفنها وتخييرها ولا يلزم ذلك في مالها وكذا ابن ادريس وصرح به الفاضل في النهاية
الثاني لو عسر الكفن بان لا يفضل شيء من ثوب يوم وليه وما يستثنى في الدين كفت من تركتها قاله
الفاضل لان الارث بعد الكفن ولو ملك البعض خرج الباقي من تركتها **الثاني** لا فرق بين الوفاة
والامنية ذلك وكذا المطلق الرجعية اما ان اشترى القليل بالانفاق في وجوب الكفن واطلاق
الخبر شبهه وكذا المستخرج بها **الراجح** لو ماتا معا فالظاهر سقوط كفنهما بخروج من التكليف ولو
مات بعد ما لم يقط نعم لو لم يكن الا واحدا امكن اختصاصه لان مؤنة مقدمه في حال الجوف
واختصاصه بالسبق التعلق وهو ضعيف لعدم تعلقه بالعين ولو اوصت بالكفن فهو من الثلث
وجوبه من مالها **الخامس** لا يحق واجب التقية الزوج للاصل الا العبد للاموال عليه

وان كان مدبرا او مكانا مشروطا او مطلقا لم يخرج منه شي او لم ولد ولو خرج منه شيء فبالنسبة
الفائدة الحادية عشرة لو وجد كفو ليس من البيت عاد ميراثا لم ير مال من وكرث الوارث للقوم
في أي الوارث ولو كان من الزكوة او بيت المال او متبرع به بعد إلى ما كان لا يمتد شرطه بقداره كذا
وقد ذكرنا في شرطه فان نطق به على الورثة فهو عطية مساندة **الثانية عشرة** روي الشوكاني عن الصادق
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله نعم الكفو الخلقة قال الشيخ في التهذيب لا يعمل به في هذا
الخبر لعدم جواز الكبريم قلت قال أبو عمير وهو يروي الخلقة ان رويته لا يمتد حتى يكون ثوبين
وقال أبو عمير له الخل برود اليمن وليس في هذا اشعار بانها من حرير لانها جعلت على استحباب
الحرير وقد قال اهل اللغة في بردي ياتي وحده الدية لم يترط احد كونها من حرير في الخبرين العمل
بظاهر من غير احتياج إلى تأويل **الثالثة عشرة** يستحب لعدد الكفو في حال الحياة خبر محمد بن سنان عن
الصادق عليه السلام في كفوته لم يكتب من الغافلين وكان ماجورا كلما نظر اليه ويستحب احادته
عندنا لم ير من يجر عنه عليه السلام اجد والافان سواكم فانها زينةهم وروي يونس بن
يعقوب عن الصادق عليه السلام ان ابا اوصى باجادة كفوته وقال ان الموتى يتباهون بكفانهم
وروي ابن سنان عن الصادق عليه السلام تتوفوا في الافان فانكم تبغثون بها والشوق
فيها طلب لصنها واغريها ولم يثبت عندنا الخبر عن الله ما لا تغالوا في الكفو فانه يلبس سلبا
سربا مع معارضته بما في الصحاح عن النبي ما اذا كفى احدكم اخاه فليحس كفوته وبما من من حش
لكلته وبوم الحجاب عند العامة رواه عباد بن الصامت عن النبي ما ولو سمع طر على البوع في
ذلك الى حد اسراف ولا جفاف الوارث **الحكم الرابع** في الصلوة عليه والنظرة في الحول والحول للصلي
والكيفية **النظر الرابع** في الحول وهو واجب على الكفاية وليس فيه لزوم دنوة ولا سقوط مرة فقد
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من عاد ولم يزل العاهة والتابعون على ذلك لما فيه من البر والكرام
للمؤمنين وهو وضيف الرجال ~~الانحطاط~~ النساء وان كان للبيت امرأة الالفورة والحل حازن كفا تقوى
على احوال مؤثر او على حقيقة خاومها السقوط والحانة بالكرامات على السرير والحالي عن البيت يرون
لا يرون قيل الحان بالفتح الميت والكرامات وقيل بالفتان وفضل التبرع عندنا وبوم روي
اكثر الصحابة ولانه اسهل من الحار من العودين قال ابن مسعود واذا شيع احدكم جنازة فليأخذ
بجوانب السرير الاربعين لم يمتلئ بعد اول بكدر فانه السنة ومن الباقر عليه السلام السنة ان يحل
السرير من جوانب الاربعين وما كان بعد ذلك من حل فلو نطق وقال الباقر عليه السلام من حل جنازة من

مروية

اربع جوانبها غير الاربعون كيرة وعن الصادق ع من اخذ بقول السري ع غفر الله له خطا وعثرين كيرة
 وان اربع خرم من الذنوب وقال عليه السلام لا تسحق ابن عمار اذا قلت جوابا سرى اليك رجب من الذنوب
 كاولئك منك والمرد بالتربع حملها من جوارها الاربع وكيف اتقوا رجب رجا وافضلها الشاوب
 ليسر الجميع في الاربع للتعاون وافضل ان يكون على هذه الهيئة وفي ما رواه العلامة بن سبابة عن الصادق
 عليه السلام بعد في الحل من الجانب الايمن ثم نزل عليه من خلفه في الجانب الايسر حتى ترجع الى المقدم كذلك
 دور الرمي ومن الفضل بن يونس عن الحكم عليه السلام ان لم يكن تقيه فالسنة البداءة باليد اليمنى
 ثم بالرجل اليمنى ثم بالرجل اليسرى ثم باليد اليسرى وفي التقيه تبدأ باليد اليمنى ثم بالرجل اليمنى ثم ترجع
 الى اليد اليسرى من قدام السب ثم رجلا اليسرى قلت لان بعضهم لا يبري المشي خلف الجنابة فكذلك
 يرجع الى مقدمها وبعضهم يحل اليسرى من مقدمها على عاتقه الايمن ثم يسلم اليه ثم يباذله العود كغير
 من مؤخرها فيحمله على العائق الايمن اليه ثم تقدم بين يديها وياذله العود الايمن من مقدمها
 ويحمله على عاتقه اليسرى ثم يباذله العود الايمن من مؤخرها وهذا يسطر قولهم بافضلية الجوارح
 العودين لانه انما ياتي اذا حلت على وجه التربع ويدل على جواز الحرك كيف كان مكانة الحزين
 بن سعيد الرضائي عليه السلام يسأله عن سر الميت الذي جاب يتدار برقي الحبل من جوانب الاربعة
 او ما شاء الرجل فكيف من انما شاء وعلى هذا عمل ابن الحنبل والشيخ في الخلا في عمل علي بن ابي طالب
 بن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام باستقبال السري بشقه الايمن فيحمل الايسر بتكفيه الايمن
 ثم يمر عليه بالجانب الرابع مما يلي يسار الحامل ويكون طه على التربع المشهور لان الشيخ اذني
 عليه السلام وبنو البسوط والنهاية وباقي الاصول على التفسير الاول فكيف يحالفه وهو
 ولانه قال في الخلاف يدور دور الرمي كافي الرواية وهو لا ينصور الا على البداءة بمقدم السري الايمن
 والحتم بمقدمه الايسر والا ضايفه دنا قد تعاكس والرواوي حكى كذا في النهاية والظاهر وقال
 ومما لا ينبغي **يستحب** تشيع الجنابة قال عليه السلام من شيع جنابة كتب له اربع قرابط
 قرطابا لتباعها وقرطابا للصلوة عليها وقرطابا لانتظار حتى لا يغمر من دفنه وقرطابا للتعزير رواه
 الاصمعي وفي صحاحهم عنه عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله من تبع جنازة مسلم امانا واصحابا
 وكان معه حتى يصلي عليها ويغفر من دفنها فانه يرجع من الاجر غير اقل من كل قرطابا مثل اصدون
 صل عليها ثم يرجع قبل ان تدفن فانه يرجع بقرطابا وعن الساقية من مشي مع جنازة حتى يصلي
 عليها ثم يرجع كان له قرطابا فاذا مشي معها حتى تدفن فله قرطابان والقرطابا مثل اصدروا البصر

ق

ثم التربع

من جوارحها
 كما في كتاب
 الجنابة
 في الصلاة
 والجمعة
 والعيدين
 والاعقاب
 والقبور
 والارباب

وقال عليه السلام من شئخ جنازة مسلم اعطى يوم القيامة ربح سفاحات ولم يقل شيئا الا قال له
 الملك ولك مثل ذلك رواه ميسر وقال الصادق عليه السلام من شئخ جنازة مؤمن حتى في
 وكل الله سبعين ملكا من الشيعة ليتبعوه ويستغفروا له اذا خرج من قبره الى الموقف
 وقال عليه السلام اول ما يخوف به المؤمن في قبره ان يغفل شيئا من شئخ جنازة رواه اسحق بن
 عمار وقال ابو جعفر عليه السلام اذا دخل المؤمن قبره نودي بالان اول حياكم الجنة واول
 حيا من تبعك الغفره ولو دعي الى وليه وجنازة قد من الخانة ليجر اسمعيل بن ابي ربيعة عن الصادق
 عليه السلام عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله معلل بان الجنان تذكر الآخرة والولية تذكر الدنيا
ويستحب ان يقول حامل الجنازة بسم الله واليه المرجع والى المبدأ اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 رواه عمار عن الصادق عليه السلام ويقول من رآها الله اكبر هذا ما وعد الله ورسوله وصدق
 الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسلما الحمد لله الذي نغفر الذنوب وقهر الجبابرة بالموت رواه عيسى
 بن مصعب عن الصادق عليه السلام وعن ابي حمزة كان علي بن الحسين عليهما السلام اذا رآه خاضا
 قال الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المحترم وروي ايضا عن الباقر عليه السلام **قلت** السواد
 الشخص والمحترم المالك والمستاصل والمراد هنا الخبيث ومنه قولهم السواد لا يعظم اي
 لم يجعلني من هذا القليل ولا ينافي هذا في هذا حيث لقا الله تعالى لا غير مقتيد بوقت فيعمل على حالة
 الاضطرار ومعاناة ما يجب كما روي عن الصادق عليه السلام ورواه في الصحيح عن النبي صلى
 الله عليه وآله ان احب الى لقاء الله احب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه فقل له صلى الله عليه وآله
 ان النكر الموت فقال ليس ذلك ولكن للمؤمن اخ احضره الموت بشرير من ان الله تعالى وكره الموت فليس
 من احب اليه مما احب لقاء الله واجب الله لقاءه وان الكافر اذا حضر بشرير بعد اب الله فليس
 بشي كره اليه مما كره لقاء الله فكم الله لقاءه وبقيته عمر المؤمنين نفيسه كما اشار اليه النبي صلى
 الله عليه وآله في الصحيح لا يمتنع ائمتكم الموت ولا يبع به من قبل ان ياتي به لانه اذا مات انقطع عمله وان لا
 يزيد المؤمن ثم الاخير او قال عليه السلام بقيته عمر المؤمنين لا يمتن لها يدكم بها ما فات ويحي بها
 ما مات ويجوز ان يكتفى بالتحريم عن الكافر لانه الهالك كل الاطلاق بخلاف المؤمن او يرد المحترم
 من مات دون اربعين سنة كما مر واذا اريد المستاصل فالجواب انه افضل من الشيعة وراها
 لانها متبوعة لا تابعة وروي السكوني عن الصادق عليه السلام باسناده الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 والله استعوا الجنازة ولا تتبعكم خالفوا اهل الكتاب واعين جانيها رواه اسحق بن عمار عن ابي جعفر عليه السلام

من احب ان يعيش شي الى ام الحائرين فليمتشي حنبي السري وروي العامة على عليه السلام ان سمع
 رسول الله صلى الله عليه وآله يقول فضل الميت خلف الجنازة على الماشي امامها الفضل المكتوب على النطق
 ويجوز امامها والرواية محمد بن مسلم عن احمد ما عليها السلام بين يديها وعن يمينها وعن شمالها
 ومن خلفها والرواية اسحق بن حار عن الصادق عليه السلام التي خلف الجنازة افضل من التي بين
 يديها ولا بأس ان يمضي بين يديها وعن جابر عن الباقر قبل رسول الله صلى الله عليه وآله في منية خلفها
 فقال ان للملايكة رايتم يموتون امامها وعن تبع العمرو قال ان يمشي بجملتها خلف جنازة الميت
 الذي القى في الحرب يبعث من الصادق عليه السلام يبعث الميت امام جنازة المخالف المستقبال
 ملايكة العذاب اياه ومارواه العامة من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله ان يموت امامها الموت
 ولو سلم فهو حكاية حال فإذ ان يكون لبيان الجواز منه عليه السلام ولما فعلها فليس حجة
 بحجته وابن الخليل قال عشي صاحب الجنازة بين يديها والفاضون حقته وراها وروي الحسن بن عثمان
 ان الصادق عليه السلام تقدم لسريرته اسمعيل بن ابي حمزة ولا رد له وكثير من الصحابة يمشي
 كما هي الماشي امامها وفي الزمان جعل تركه افضل وهو افضل ويكره الركوب لقول رسول الله صلى الله
 عليه وآله في تشيع جنازة الانصار ان لا يركب والملايكة يموتون ورواه عبد الرحمن عن الصادق
 عمو وروي العامة عن ثوبان خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله في جنازة فركبنا فقال لا تسخن فان لا
 اسهل اقدمهم وانهم على ظهور الدواب ويجوز مع العذر لغير عيات عن الصادق عليه السلام عن علي
 ع انه كره الركوب معها في بدلة الأمن عذير وقال يركب اذا رجع ومن ركب بناكز له التأخير لما روي
 عن النبي صلى الله عليه وآله ان يركب عشي خلف الجنازة والماشي خلفها وامامها وعن جابر بن عبد الله عن ابن الجبار
 ان يركب فيها صاحب الجنازة ولا اهل ولا اخوان الميت **هنا مسائل** يستحب للمشي ان يحضر قبله
 الضحك في مأله والتخشع والانتعاط بالموت ويكره له الضحك والله لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله
 عا تشيع جنازة فمع رجلا يضحك فقال كان الموت فيها على غير ما كتب الحديث ورفع الصوت لهي
 النبي صلى الله عليه وآله ان تشيع الجنازة بصوت وقال ابن بابويه اياك ان تقول ارفقوا به او زلوا عنه او تقرب يدك
 على فخذه فحبط اجره قال الحق وروي رواية نادرة ولا يهل بتابعه تفقها من الكروية قلت روي
 السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثة ما ادري ايهتم
 اعظم اجرا الذي يمضي مع الجنازة بغير رد او الذي يقول قفوا او الذي يقول استغفروا وغفر
 الله لكم ومنه يعلم ان الميت مشي في صاحب الجنازة بغير رد او يظهر من ابن مرقع تحريمه اما صاحب

٢٠
 من الركوب وقوله
 ان النبي صلى الله عليه وآله
 امامها فله ركوبها

المشعون فقله
 الحق ثبت ورواه

في
 الفكر

٢١
 جرحا

البخاري فيجعل له شجرة عن غيره لما في الخبرين أبي عمير المرسل عن الصادق عليه السلام وخبر أبي بصير
 عليه السلام وذكره الجعفي وابن حمزة والفاضلان وذكر ابن الجبند ايضا التميز بطرح بعض زبده بارسان
 طرف العامة او اخذ من رمن فوفا على الاب والحق ولا يجوز على غيره ما وابن حمزة منع هنا مع تحويره الا
 فكان يخص النبي في غير الاب والحق بهذا النوع من الامتيان ولكن ابن ادرس الامتياز بهذا من عدم الدليل
 عليها وروى عن من خصوصيات الشيخ ورده الفاضلان باحدث الامتياز ولعل لنا انكر هذا النوع
 من الامتيان وظاهر ان الاخبار المتداولة لم تنفق على دليل الشيخ عليه ولا على اخصاص الاب والحق
 وقال ابو الصلاح في تحفي ويحل الزيادة في جارية ابيه وجده خاصة وبرده ما تقدم **فريع** قال في التذوق
 يكون من الخبارة بالاندي والاكمام لانه لا يورث معه فساد لبيت **الثانية** نقل الشيخ الاصل على
 الاسراع بالخبارة لقول النبي صلى الله عليه وسلم عليكم في الصدقة في جبانكم لما راى جبانة فخصخصا وقال الربيعي
 في جبانة مجموع منها ارفقوا بها فانها امكم ولو ضيف على البيت فالاصح اولى قال المحقق اراد الشيخ
 كراهية ما اراد على القصد وقال لا يفي السعي بها افضل وقال ابن الجبند المشي بها خبا فقلت السعي القصد
 والخبير ضرب منه فملا الابن على السرعة وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام ان الميت
 اذا كان من اهل الجنة نادى عباوي وان كان من اهل النار نادى ردوني **الثالثة** سبب حل النساء
 في النعش المستروى سليمان ابن خالد عن الصادق عليه السلام اول من جعل له النعش فاطمه
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين القادق عليه السلام ان اول نعش احدث في الاسلام اخذته
 لها السماء كارت بالحبشة اخذت جرابا فشددت على قوائمها جلست وتنا قال ابن الجبند بعد
 ذكر النعش للنساء ولا يمس عمل الصبي على ايدي الرجال والخبارة على ملأ الذوار قلت النعش
 لغة السر عليه الميت او السر ومن ابراد للظلال عليه **الرابعة** بكره الاتباع ببناء اجلاء ومرو
 مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلوات الله وسلامه عليه وآله عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله
 نهي ان تتبع بجمعة رواه السكوني ورواه الحلبي عن الصادق عليه السلام ولو كان ليلاء
 جاز للصباح لقول الصادق عليه السلام ان ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله اخرجت ليلاء ومعهما مصابيح
الخامسة بكره اتباع النساء للخبارة لقول النبي صلى الله عليه وآله ارجعن ما زورات عن
 خبر ما جورات ولقول ام عطية نهي عن اتباع الخبارة ولا يترجح **السادس** لا يصحب القيام
 لمن مرت عليه الخبارة لقول علي عليه السلام قام رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قعد والخبير زارة عن
 الباقر عليه السلام انه لم يقم فقيل له ان الحسين عليه السلام فعل ذلك فقال علي عليه السلام واسم ما

امكن خبر

ظاهري الثبوت ومنه قال الشيخ
 الحديث في النساء فنهت جارية
 فقيل لهن ارجعن ما زورات
 غير ما جورات والعامة لقول
 ما زورات بالالف

فعله الحسين ولا احد منا فلك القابل احمد لو كان الميت كافرا اجاز القيام جرم مني الخطا على القاد
عليه السلام كان الحسين عليه السلام جالسا فثرت به جنازة فقام الناس فقال عليه السلام مرت جنازة
يهوديا وكان رسول الله صلى الله عليه وآله جالسا فذكره ان لغوا رأسه وقول النبي ما اذا رايت جنازة
فقوموا مسوح **السابعة** اخلفه اصحاب في كنفه جلوس الشيخ قبل الموضع في القدر فحوزه
في الخلاء وفي عنه لباس ابن الجيد الاصل ولرواية عبادة بن الصامت كان رسول الله صلى
الله عليه وآله اذا اكل في جنازة لم يجلس حتى توضع في القدر فقام يهودي انا لنفعل ذلك فجلس
وقال خالفوهم وكرهه ابن ابي عمير وابنه ورافضه والفاضل بن نويرة وابنه ليعجب ابن سنان
من الصادق عليه السلام في جنازة لا يجلس حتى توضع في الخلاء والحدث حجة لنا
لان كان تدل على الدوام والجلوس لمجد اهلها بالخلاف ولان الفعل لا يعم لم جنازة وقوع
الجلوس تلك المرة خاصة ولان القول اقوي من الفعل عند التعارض والاصل مخالفة الدليل
الثامنة لا يمنع من الاتباع كون الكس مع الجنازة لان عطاء المارح لسماع صار خيرة قال الباقر ع
لزواره امض بنا لو انا اذا راينا شيئا من الباطل تركنا الحق لم يقف حق مسلم **الاسعة** قال الشيخ
وجاعة من الاصل بكم هل ميتين على سرير رجلين كانا او امرئين اورجله وامرؤ صبي
قال في النهاية لا يجوز ولو بدعة ولذا ان ادرس هذا مع الاحتياط وقصص صريح بالكلية بان
حرم وقال المغيرة لا يحل ميتان على نعش واحد والذي في مكاتبه الضعيف الى ابي محمد العسكري
عاهما من جواز حمل ميتين على سرير والصلاة عليهما ولو كان الميتان رجلا وامرأة مع
الحاجة وكثرة الناس لا يحل الرصد مع المرأة على سرير واحد ولو اضيق من الدعوى وظاهر عدم
جوازها مع الحاجة **العا** قال ابن الجيد من صلى على جنازة لم يرج حتى تدفن او يذن اهلها
الا من ضرورة رواية الكليني باسنادة اليه رفع عن الصادق عليه السلام قال يقول الله صلى
الله عليه وآله اميران وليا باميرين ليس شيع جنازة ان يرجع حتى تدفن او يذن له ولو
يج مع امرأة ليس له ان ينش حتى تقضي نكاحا وفي رواية زرارة عن الباقر عليه السلام ما قال
له ولي الجنازة ارجع ماجورا فقال له زرارة قد اذن لك في الرجوع فقال عليه السلام ليس
باذن جئنا ولا باذن نرجع انما هو فضل واجر اطلبناه فيقدر ما يتبع الجنازة الرجل يوجر
على ذلك وليس بينهما منافاة وكلام زرارة يدل على ان الاذن موثر والظاهر ان المراد به الاستحباب
قضية للاصل ولندب للضرورة في اصله فيستحب **الحادية عشرة** يجب التخصيل للمكفن ثم

الجلالة

نظر

مناسكت بدر

باللبن

القادر عليه السلام

تقدم

الصلوة ثم الدفن تاسيا بالنبي ص ولقول الصادق عليه السلام في رواية بخار لا تنصل
علي الميت بعد ما يدفن ولا تنصل عليه ويورثان فان لم يكن كفن وامكن ستره بنوء
صل عليه قبل الوضع في الخد ولا فعد ولا يستر عورته بما امكن ولو بالتراب ولحي مارواه
بخار عن الصادق عليه السلام في ميت وجد قوم عرابا بالفظ الجري وليس معهم فصل ثوب
يكفونونه به قال يحفر له ويوضع في الخد ويستر عورته باللبن والجرم يصلي عليه ثم يدفن
اما الشهيد فالصلوة عليه بلا غسل ولا كيف الا ان يجرد كما مر **النظر الثاني** في الحال وهو
الميت الملم وحكي الحاضر لقول النبي ص فمأواه سعيد بن غزو عن الصادق عليه السلام في الميت
ع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا على الرجوم من امتي وعلى القتال نفسه من امتي
لا تسعوا احدا من امتي غير صلاة ولقوله صلوا على كل يروفا جرو ولقوله صلوا على
والله صلوا على من قال لا اله الا الله ولجبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام لما مات آدم قال
هبة الله لجبريل تقدم يا رسول الله فصل علي بني الله فقال جبريل يا ابن آدم ان الله امرنا بالسجود لا برك
فلما تقدم ابرار ولده وانت من ابراهيم فليتر عليه فمساءعة الصلوة التي فرضها الله تعالى
عليه من بعد صلته عليه وآله وبني السنته الحارير اليوم المقته وروي العامة ان الملائكة صلت
علي آدم وقالت لولده من سنة موتكم واحترزنا بالميت عن انبغاضه فلامه صلاة علي بعض غير القدر
والقلب لما مر في خبر الفضل بن عثمان وفي مرفوع المقول اذا قطع اعطاه يصلي على العضو الذي
فيه القلب اما عظام الميت فيصل عليها لما مر في الكيل السبع من الكاظم عليه السلام ولا يصلي على العضو
الثام في الشهر وروي عبد الله بن المغيرة انه قال بلغني عن ابي جعفر عليه السلام انه يصلي على كل عضو
رجله او يده او لراسه فاذا نقص عن راسه او يده او رجله لم يصلي عليه وعن محمد بن خالد عن ذكره
عن الصادق عليه السلام ان وجد له عضو تام صل علي ذلك العضو فان لم يوجد له عضو تام
لم يصلي عليه وهذا من مطرمان مع ارساله ما وخراسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان عليا
وجد قطعا من ميت فحقت لم صل عليها محول علي ما فيه القدر وصلاة اهل مكة علي بيعة
الرحمن ممنوعه لان البلاذري روي ان اليد التي باليامة وفعل اهل اليمامة ليس بحجة سألنا
لكن لم يبق بحجة من يفتد بفعل من الشجاعة لمزوجهم مع علي عليه السلام اول من صل كل يرو
الصلوة علي الغائب وسبطله اما العضو غير التام فالقطع فيه بعدم القلوه مطلقا ندنا
وبالغ بعض العامة فاصل القلوه علي الشجرة مع علم موته **نوع** اذا صل علي القدر او قلنا بالصلوة علي العضو

التلم فالتحريم فيه موت صاحبه اجماعا وهل ينوي الصلوة عليه خاصة او على الجمله فثبت للصلوة
 الصلوة عليه خاصة اذ لا صلوة على الغائب فلو وجد الباقي وجبت الصلوة على ما لم يصل عليه و
 بالسلم الكافر فلا يصل عليه لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا من كان الاصل والموت في
 والحري للعموم ولو استنبه المسلم بالكافر فالان قرب الصلوة على الجميع بنية الصلوة على المسلمين ان توقف الوج
 عليه وروي قتادة بن يحيى عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله يوم بدير لم يوراة كيش
 الذكر ابي صغيره وقال ان يكون الا في كرام الناس واورده الشيخ في الخلاف والبسوط عن علي ع فيمكن العمل
 به في الصلوة في كل منتهبه لعدم تعقل معين في اختصاص السيد وفي البسوط اورد الرواية في الشيا
 قتلى المسلمين بالمشركون وبني ساقطه عليهم قوتي ما قلناه او لا واحدا بان يعلى على كل واحد واحد بشرط الصلوة
 قال في المعبر ولو قيل بوجوب الحج لرجحنا الجائز حرمه المسلمين كل صوابا وهذا فيه طريق الرواية لضعفها فالقول
 على الجميع في بطريق الاول ولو وجد ميت لم يعلم استلامه الحق بالقرار الا ان يغلب الظن على استلامه في ذلك
 لقوله تعالى لا تصلوا على من مات منكم حتى يعلم انه قد مات فاستعملها في عيدين صغيرين لكن جعلها الاشكال موضع
 مخصوصة ولو اوردت القرع لم يخرج اليها فيما اختلف فيه من الاحكام فيستغنى عن الاحتياط فقها الاسلام
 والرد بالمسلم من الظاهر للسادتين ولم يجد ما علم بثبوتهم الذين ضرورة نصلي على غير الناصب والغلب للعموم
 السابق ولجبر الضائق طلحة بن زيد عن الصادق ع عمن ابي عبد الله صل على من مات من اهل القبلة وصاحبه
 على الله وقال ابن الحنفية يصل على سائر اهل القبلة من لا يخرج منها يقول او قيل وقال ابو الصلاح لا يجوز القبلة
 على الخلف لغيره او تشبيه او اعتزال او خراجا وانكارا ما يفتقنه فان فعل لعنه بعد الرجعة وقال
 لا يجوز ان يغسل بخلاف الحق في الاول ولا يصل عليه لان ندوة ضرورة الي ذلك من جهة التفتة فيلجئه
 في صلواته مع انه يجوز الصلوة على المستضعف وشرط سلامة الغلب اعتقاد البيت الحق وبل من ذلك في
 الصلوة وان ادريس قال لا يجب الصلوة الا على المتقيد الحق ومن حكمه كابر ميت او المستضعف محجبا
 بكونه الحق والشيخ وابن السكيت لم يصرح بالغير لاختصاصه بكن قال في باب الصلوة من البسوط لا يصل
 على الباني لكفره وكذا في قتال اهل البغي من البسوط واما في هذا الباب من الخلاف فاوجب الصلوة على الباكي
 محجبا بالعمومات ونقل ابن ادريس عن الشيخ اجاب الصلوة على اهل القبلة **فروع** الصلوة على ولد الزنا
 تابعة لاسلامه ومن ثم منع ابن ادريس بها على كونه عنده والشيخ في الخلاف او يراه عليه محجبا بالانجيل الامن قتاده
 والعمومات وبشكل قبل بلوغه اذ لا الحاق له باحد الابوين ويمكن تبعية الاسلام هنا المعززة كالحرث
 ويريد الاسلام تبعية الظهور واما النفس المسلمة فالصلوة عليها بالاجماع الامن الحسن البصري والرد
 الاسلام

انوردت

في

بحكم العلم العفول الذي كان يستسين في شهر ذكره الشيخ وابن التيمم وابن زهره وابن حزمه وسأله البصري
والمناور ونقل المرنيسي فيه الأصح وللفيد حدثها ابن يعقل الصلوة وقال الجعفي لا يصل على صبي حتى يعقل
الصلوة واسقطها ابن أبي عيقل ما لم يبلغ ولو جهل بالبر بالحنيد على المستهل وقال الصدوق لا يصل عليه
حتى يعقل الصلوة ذكره في المنع وروى الستة في المذهب عن الباقر والقادر عليهم السلام ولم
يعرف في ابن الصلاح لغيره كيفية الدعاء في الطفل لما حسن زمرارة عن الصادق عليه السلام قلت
معي يجب الصلوة عليه قال إذا كان ابن ست سنين ولا نيل من أهل الصلوة لو نقص عن الست
ولكن الصلوة استغفار للميت وشفاعة له ومن لا يجاب بالصلوة لا يتحقق فيه المعنى وبنته
عليه رواية عن علي بن جعفر عن أخيه إذا عقل الصلوة صل عليه قال الشام قلت
للصادق عما قالوا لو توقفت الصلوة على الصلوة لم يصل على الميت بعد استلامه به فقل فقال
عليه الصلوة والتكلم لما يجلس يصل على من وجبت عليه الصلوة والحذوق لا يصل على من لا يجب
عليه الصلوة والحذوق وفيه استبعاد بمذهب ابن أبي عيقل لأن يراد بالموحوب هنا ما لا بد منه
فيكون شأنا لا تكاد الاستحباب ويشهد له بقوله خبر عمار عن الصادق عليه السلام إنما الصلوة
على الرجل والمرأة إذا جرى عليهما القلم ويمكن أن يراد يجري القلم مطلق الخطاب الشرعي والتميز خطاب
شرعي ومن زرره لما صل الباقر عليه السلام على ابنه عبد الله وكان طفلا ما دأرجا قال لم يكن يصل على الأهل
لأن ابن أبي الوضئ عليه السلام يابهم قيد فون وإنما صليت عليهم من أجل أهل المدينة كأنهم ان يقولوا
لا يصل على طفلهم وهذا مطلق فيقيد بعادون الست وذكر الصدوق أن الطفل كان عمره ثلاث سنين
وحجته ابن الحنيد بفتح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام يورث الصبي ويصل عليه إذا
سقط من بطن أمه فاستهل صارخا وإذا لم يستهل صارخا لم يورث ولم يصل عليه وفي رسالة أحمد بن محمد
عن أبي الحسن الماضي عليه السلام في الصلوة على الصبي يصل عليه على كل حال إلا أن يسقط لغير تمام وحملها
الشيخ على التقييد بحدوث الجنين والأخبار وفي النهاية يصل على من نقصت استجابا وثقته **فنع** السلام
لقبطه لأنهم لو مات طفلا فيكم السلم تغيبا للذات وكذا القبطه الحرب إذا كان فيها مسلم تغيبا
وكذا الجنون وللتولد من مسلم أو كان أحد القبطين وأما الأرض فاسلامه حقيقة بالاشارة إذا كان
يعقل واحترزنا بالخاص عن الغائب ويومئذ ينشأ هذه للصبي حقيقة ولا حكا أو من كان بعيدا عن الخلق
بما لا أول فلأنه لو جار لصل على النبي في الأمصار وعلى من مات بعده من الصحابة ولو وقع ذلك لاشتهر
ولأن استقبال القلم بالمت شرط قالوا صلى النبي على الجاشي قلنا قبل أن الأرفق زويت له ومحور

لا يصل على اللغو من دون الطلوع والامتناع إذا استهل
فصل عليه وورثه من كونه من الصلوة على الميت

الطلب ولا يصل على الغائب
على الصلوة ذهب إلى أنها
رسم فقط وقال في مجر ذلك
عن روايتان

اشارة

على الدماء كايابي وفي الخلاف وللبيوط استدلال على المنع بعدم دليل الثبوت ولم يذكر خبر اوله
اجماعا ما يليق بما لم يجر العادة به فلا تمة كالغائب ولا من عمل الناس على القريب في جميع الاماكن
وقيل يستحب ان يتباعد عنها يسيرا واعتبرنا الحقيقة ولكم ليدخل فيه الصلوة على القبر في المنع
فانه وان لم يكن مشاهدا حقيقة فهو في حكم الشاهد لصحح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام
ولا بأس ان يصل الرجل على الميت بعد ما يدفن وعن مالك مولى الهلم عنه عليه السلام اذا فاتك الصلوة
على الميت حتى يدفن فلا بأس بالصلوة عليه وقد ذفر والجذر ان يشهد ان من صل عليه ومن لم يصل
عليه ومن عرو بن جميع عن الصادق عليه السلام كان رسول الله صل الله عليه وآله اذا فاتته الصلوة على
الميت صل على القبر وروي ان النبي ص صل على قبر مكينة دفنت ليلة وهذا من الظاهر فمن صل عليه
وبازاء هذه الاخبار جريوس بن ضبيان عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صل الله عليه وآله لم ي
ان يصل على قبر او يقف عليه او يني عليه وجز عمار عن الصادق عليه السلام في ميت صل عليه وهو
مقبور رجلا والى موضع راسه قال يتوب وتعاد الصلوة ما لم يدفن فاذا دفن فقد مضت
الصلوة ولا يصل عليه وهو مدفون وروي في اربعة عنه لا يصل على الميت بعد دفن وروي في حكم
من رجل من اهل الجيرة عن الرضا عليه السلام في الصلوة على المدفون قال هو ولو جاز
ذلك لجاز لرسول الله صل الله عليه وآله لو سئل ان يلقى الصلوة على القبر ونفيها على الغائب وروي
حجف بن عيسى ان الصادق عليه السلام قال له حين اضره موت عبد الله بن الحنفية انطلق بنا
الى قبره حتى نصل عليه فقلت نعم فقال لا ولكن نصل عليه ههنا في يد يد يسوع واجتهد في الدعاء
وترحم عليه وهذا يحتمل ان يريد بالصلوة الاولى حقيقة فيكون من قبل الاخبار الاولى وان يريد بها
الدعاء الجرد ويكون قد تعرض عن الدعاء على القبر الى الدعاء في موضع فكون عملة لعدم الصلوة بما في
الحق في وفي مقطوع بمد بن مسلم اوزاره قال الصلوة على الميت بعد ما يدفن في الناموس الدعاء قلت قال الحاشي
الم يصل عليه النبي صل الله عليه وآله فقال لا اعاد عاوه والشدة مع بين الاخبار الى الجلي يوم وليلة
كما قاله القدر رحمه الله لانه القدر للفق عليه واصاره في الميسوط والنهاية حيث قال ومن فائتة الصلوة
على الجنازة جاز ان يصل على القبر يوما وليلة وقال في الخلاف من صل على جنازة لم يكره له ان يصل عليها
ثابتا ومن فائتة الصلوة جاز ان يصل على القبر يوما وليلة وقد روي ثلثة ايام ثم قل قد حددنا الصلوة
على القبر يوما وليلة ولكن ثلثة ايام وضع ايضا بين الاخبار على الجنازة الصلوة على الدعاء وفي هذا العمل الكل
الصلوة على المدفون وقد جمع البيهقي في المعبر حيث قال بعد حكاية المذهب فيما اذا لم يصل على الميت في القبر

عن ابيه ص

بعد ما

تعبية

وموتها فاصحاب
الكرامة يصلون على القبر

مح
 ولا قريب مني انما لم يعمل
 على الميت اصله ان يرد في بغير
 صلوة على قبره والا
 فلا

عندى انما لا يجب ولا لمن الجواز ان للدفون خرج منه عن اهل الدنيا مساوي من فتي في قبره ولا
 لو جازت الصلوة عليه بعد دفنه لصل على الانبياء في قبورهم والمخلو وان تخادم العهد
 ويؤيد ذلك ما رواه قتادة بن شاذان عن بعض الرويات المذكورة قالوا اما التقدير باليوم والليلة وثلاثة ايام
 فلم اقبل على مستند وما روي من الصلوة على القبر محو الجواز والصلوة المحظورة
 المختلف مع محل اخبار الجواز على ميت لم يصل عليه وصرف اخبار النع الى ميت على ميت لم يصل عليه
 لمخضاد الاول بالعومات الدالة على الصلوة على الميت وظاهر بعد هذا الجمل والجواز الصلوة على
 المدفون يخالف فتوى الاصحاب اما الشيخان فقد ذكر كل واحد منهما قائل ابن الجيد من قاتنه
 الصلوة على الميت صلى عليه سالم يعلم منه تغير صورته وهذا الظاهر في قاتنه الصلوة على الميت وقار
 ابن الترمذي وان قاتنه الصلوة جاز له ان يصلي على القبر يومه وليله ومثله الكثير ري وقال ابن تيمية
 ولا يجوز ان يصلي على الميت بعد ان يمضي عليه يوم وليلة وقال ابن حزم وان قاتنه الصلوة صلى على
 القبر الى القضاء يوم وليلة وقال سفيان بن عيينة روى عن الصلوة على القبر الى ثلثة ايام وكلام الشيخ يشعر
 بان بدرواية وقال ابن ادريس من قاتنه الصلوة على الجنازة جاز ان يصلي على القبر يومه وليله
 وحمل الظاهر من القول بثلثة ايام قلت واكثر هذه ظاهرة فيمن صلى عليه وفي الجواز بعناه
 الكافي لا الذم ولا يلزم من جوازها فيمن صلى عليه وجوبها في فائدة الصلوة لان العومات
 الدالة سالمة عن محار من كون الميت غير صالح للصلوة عليه وقول الحق ان مساوي من فتي
 في قبره محض التقوي ولا نه مما قدر الجواز به الوجوب ومع الصلوة على الانبياء لا تمتد ما قدر
 به العلم او لما حكاه الشيخ في الخلافة من استلزامه القاتنه لما روي عنه السلام لا يمتد واقر
 وشايع بعد لعن الله اليهود فانهم اخذوا بقبور انبيائهم مساجد او لما روي عنه عليه السلام
 انه قال انما لكم علي رضي من ان يترك في قبري اكثر من ثلث تدبير الكثير هو لا حكموا بكل هيئة الصلوة
 على الجنازة مرتين وثلاثين مرة ثم اختصوا الكراهية بمن صلى على الميت لما كانوا منهم من جواز صلوة من قاتنه
 على القبر او يريدون بكل الهيئة قبل الدفن حتى ينظم الكلام واما ادريس فقد كره الهيئة بالصلوة جماعة تكرار
 الصحابة الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله فرادى وقد روي اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على جنازة فلما فرغ جاز قوم فقالوا فاننا الصلوة عليها فقال عليه السلام ان
 الجنازة لا يصل عليها مرتين ادعوا له وقولوا خيرا ومثله رواية وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام
 من ليس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وبازيهانين الرويتين روايت منها رواية عمار عن الصادق

قد رناهم

التي يملأ عليه ما لم يوارى في الثراب وان كان قد صل عليه وروى يونس بن يعقوب عنه عليه السلام
 ان ادركته قبل ان تدفن فان ثبت فصل عليها وروى عن جابر بن عبد الله السلام ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله خرج على جنازة امرأة من النخار فصل عليها فوجدوا قلم يكتبون فوضعوا الجنازة فلم
 يحي قوم الا فلما لم يصب السلام ملوا عليها وفي الحسن بن محبوب عن الصادق عليه السلام قال كبر امير المؤمنين
 علي بن ابي طالب بن خفيف وكل من بدرنا من تكبر ان ثم شي ساعة ثم وضعه وكبر عليه من تكبر ان اخرج يضع
 ذلك حتى كبر عليه فسا وعشرين تكبر وفي جرحه ان الصادق عليه السلام قال لا يملككم ان رجلا من علي
 علي عليه السلام فذكر عليه شياحي صلى الله عليه وسلم قال وقال الربدي عني احدث من النفا الذي
 عثر له من مناقب فصل عليه كل بقية صلوة وفي جرحه ان يجرى من ابي جعفر عليه السلام قال كبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله على خمسة وسبعين تكبر وكبر على عليه السلام عند كبر علي بن خفيف فسا وعشرين
 تكبر كلما ادركه الناس قالوا بالامير المؤمنين لم يدرك الصلوة علي بن ابي طالب فوضع وكبر عليه حتى انتهى الى قبره من
 مرتين فبين رجاء الصلوة نظروا القوي وكثرة الاخبار وقالوا الفاضل ان خفيف على الميت كونه تكبر
 الصلوة وبها فله وظاهر ان ان نافي التعليل اي كونه وهذا فيه مع بين الاخبار ان لا يرد في الصلوة
 على القبر وفي المختلف للشور كراهة التكرار وقد علمت لال فيه **منع** له رحمه الله لوقوع الميت على
 عليه من غير تقدير لروا المانع بالظهور وموتاه مع بقائه شيء منه والظاهر بدل عليه فلو صار مميا
 في الصلوة بخلافه ميت وهذا من لم يعل عليه ولو كان قد صل عليه لم يضر في استحباب التثنية
 القولان وكذا ينسحب تقديرها باليوم والثلاثة ويمكن عدم التقدير لعدم مقتضيه **تنبيهات**
 لازقة في تكبر الصلوة بين الوتي وغيره لان النبي صلى الله عليه وآله صل على المدفون ليله جماعة روه
 ابن عباس وقيل وانما فهم ولو اخص التكرار بالولي صلى الله عليه وآله ونحوه الثلثة بانها اول
 حد الكثرة واخر حد القلة لا وجه له والتجديد بالشر اذ من صلوة النبي صلى الله عليه وآله على الميت في بيتهما
 مبرر شير ولو لا الوحي لظاهر عليه به ظاهر الضعف فانه صل عليه يوم موته باظهار الله تعالى
 ولا طريق الي علم عدم صلوة لوزاد علي شير وما نقل من صلوة صل عليه وآله على البر ابن مغرور
 بعد شهر لا يفي الزيادة عليه **الثاني** لو قدرنا بتقدير ابن الجيد فالظاهر ان البايع شرط اذ الصلوة
 الانسانية تغز يد ونه ولو شككنا في تغير الصورة فالاصل العدم وعليه به يقول ما لم يعلم
 تغير صورته ويمكن ان يراد بتغير الصورة احتياقا لا جازلا لان العجر اسم البدن وهو حاصل قبل
 الانحاق **الثالث** لا فرق في هذه القلبي بين الوجود عند موته او غيره ولا بين المكلف وغيره ويمكن
 الحاقه

وهو ان يصلى عليه
 عليه السلام في الصلاة
 في الصلاة
 وصلى عليه في الصلاة
 لفضل ما خصه الله من الصلاة
 عنه جرح سبعين تكبر

العلان سابع الصادق عليه السلام في بر محمد مات فيه رجل ولم يكن اخراجه منها جعل
 فبر ولم يكن الصلوة عليه والظاهر ان معاه من عموم الصلوة بعد ذلك قال وان امكن اخراجه
 وحمل وكفن وفي الخبر ان قد تلافى بالتمثيل به لم يحز لقول النبي في هذه الرواية حرمة السلام
 كرمته ولو كان اقل اضطر اهل البيت ان خافوا التلف جاز اخراجه ولو تقطع اذ لم يكن يدونه
النظر الثالث في الصلوة وفيه مسائل الاولى الاولى بالادب اولى بالصلوة لانه اولى الارحام
 ومرسل ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام يصلي على الجنابة اولى بها او يامر من يجب وامام لاهل
 اولى منه عند حضوره لقيامه مقام النبي صلى الله عليه وآله الذي هو اولى بالمؤمنين من انفسهم وفيه
 بن زيد عن الصادق ع اذا حضر الامام الجنائز فواحق الناس بالصلوة عليها ويظهر منها عدم اوجبه
 الى ان قال ابو القاسم الامام اولى فان تعذر حضوره واذن في البيت وفي الملبوسات بخلاف الخبرين
 عن الصادق عليه السلام قال لا يرسل المؤمن عليه السلام اذا حضر سلطان من سلطان الجنائز
 فواحق بالصلوة عليها ان قد مولى البيت ولا هو غائب ويجعل علي بن امام الاصل ان يكره
 ليس بالكثرة وفيه اشعار باستحباب تقديم الوالي اياه وكذا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا جرح
 سلطان ان طناه على العموم في السلطان والامانات وتقدم الحسن عليه السلام سعيد بن
 العاص في الصلوة على الحسن عليه السلام وقوله لولا السنة لما قد متك لمفلة الفتنة فان
 من السنة اطلاقها لان السلطان عندنا الحسين عليه السلام وقال ابن الجبدي الاولى امام
 ثم خلفاء ثم امام القبلة كما في الصلوات ونقل الفاضل الوبي اولى من الوالي عند علمائنا فان
 فان اراد توقفه على تقديمه وان كان تقديمه مستحباً فحسن وان اراد نفي استحباب تقديمه فظاهر
 للبريد فعه ولو قلنا باضحية الامام الى اذن وجب على الوالي تحصيل الغرض فان امتنع سقط اعتبار اذنه
 لروا حقه بامتناعه **الثاني** لو كان القرب امة ففي اولى خبر زرارة عن الباقر عليه السلام قلت
 له لو تم النصارى قال لا على البيت اذ الم يكن احد الوالي منها تقوم وسطى وروي بن زيد
 خليفة عن الصادق عليه السلام ان فاطمة عترت في نساء ما فصلت على اخاتها يعني زينب عليها
 السلام وهذا محمول على غزوهم بها في سيرة عن الرجال لكن امة خروج الثواب لصلوة الجنائز خبر
 ابي بصير عن الصادق عليه السلام ليس ينبغي للشابة الا ان تكون مسنة ولعل الخوف في الفتنة ولو امن
 فلا بأس لخبر السكوني عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله خير الصلوة والجنابة
 للوفى لسيرة النصارى وخبر الحسن الميق عن الصادق عليه السلام في صلوة النصارى بلادة

بيان من يخرج
 اذا اهل الامام دفن في البيت يكون الصلوة
 باطلية الكفر من استبداد وكذا صلوة الفتنة
 اهل صلوة وانما يصح من استبداد الكفر من
 الصلوة وهو يخرج من استبداد الكفر
 منه ملاحظة ان الحاضر من غير السلام
 وتقدمه

رجال لا تقدم من امرأ وفي الزاد الماني هنا نظر من خبر محمد بن مسلم الصادق عليه السلام
 لا تقف معهن نصف امرأة فان الغيرة تدل على الرجال والطلاق لا ينفك النساء وبه قطع
 الشيخ في السوفا وتبعه ابن ادریس والحقق **الثالثة** لو تعدد الوارث فالزوج اولى بالجزء ابي عبد
 عن ابي عبد الله عليه السلام الزوج احق من الاب والولد والا في خبرين عنه عليه السلام معتبر
 الاستناد الا ان احق من الزوج وتلا على التقيته وضعفها في المعتبر اثنان بن عثمان في اصدىها وكفص
 بن الحزري في آخر **قلت** قد نقل الكشي الاجماع على تصحيح ما يصح عن ابن ووثق النجاشي حفصا
 وقال في الغتران سند الاولي سالم مع ان فيه على ابن ابي حمزة راس الواقعة وبعث ابن الغضائري
 والقسم ابن محمد والظاهر ان الجوهري وقد نقل الشيخ كان واقفا نعم مضمون الاولي اشهر الدل
 لا يحمل علم فيه مخالفا من الاصحاب ولان ميراث الزوج اكره مع اللبوسين والخاصة وقول عمر لاهل
 امرأته اتم احق بها لا حجة وفيه وجاز ان يكون اثباتا الهم ولو فقد الزوج قال الشيخ الاب
 اولى ثم الولد ثم ولد الولد ثم الجد للاب ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن
 ثم ابن العم ثم ابن الخال وقالوا بالجد من كان اولى بالارث فهو اولى بالصلوة والابن وليا
 تعيل هذا بابا ولو لم ير الارث لعدم اطراد ما في الاب فانه اقل ارثا من الولد ولعله اعدوه في باب
 الغرق اضعف ولجد مساو للاب في الارث نعم في الاب مزيد اختصاص بالحنو والشفقة
 وفي الجد بالتولد ولكنه خروجه عن الارث وقال ابن الجيد لجد ثم الاب ثم الولد وكان برأي الشرف
الرابعة ولو لم يكن الا المولى او ابنته فهو اولى الارث واما الموصي اليه بالصلوة فابن الجيد
 قدمه وقا بعده للاب ولا يشترط ذلك بين التلصاف كوصية الاول بصلوة الثاني ووصية
 الثاني بصلوة صبيب ووصية عاينته بصلوة ابني هرة ووصية ابن سعور بصلوة ابن
 ووصية ابن جبير بصلوة انس ووصية ابني شرحه بصلوة زيد بن ارقم فلهما ثوب ميراث امير
 الكوفة ليتقدم فاعلمه بوصية تقدم زيدا ولان بصلوة اليه لظنه فيه مرتبة فانه ينفذ منها
 والفاضل رحمه الله قال الوارث اولى بموت الاب والجد وفعل المذكور بن ابي جهم وجزاء يكون رضي
 الوارث ونحو لا ينفذ اذ رضي بل يجب له انفاذه مع الاهلية **الخامسة** لو تساوى الاولياء قال في البسوط
 والطلاق يقدم الاقرب فالأقرب فالأقرب وتبعه الفاضل في المعتبر والتدرك لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم
 انكم تعلم قال في البسوط بعد الاسن فان تساوا واقع بينهم قال في الجواب من العبد والذكر اولى من الانثى
 اذا كان ممن يعقل الصلوة وتبعه ابن ادریس وهو يشترط ان التبر كاف في الامانة كما افق به في

لؤي

هذا هو المتن
 في نسخة اخرى
 قال في البسوط
 قال في المعتبر

المبوط وللفلاف جامعة البعثة وابن البراء قال في الاثنين بالخمس فان تشاحا اخرج ولم يمتز
 افضلية وفي الكامل قدم بالتساوي في العقل والحق ولم تقف علي ماخذ ذلك في خصوصية
 الحان وظاهره الحان جامعة المكتوب وبني مرتجى بهذه الاوصاف كلها ولكن ذكر العبد هنا
 لا لانه لا يرتفع من الولاية وفي شرح الحق قدم الافقه علي الاقراء ولم يوضحه لان القاء
 هنا لا يتردد في فتوى الاصحاب بتقديم الاقراء في الجامعة علي الاطلاق وخلافه في فتوى
 الشيخ في هذه القصور **فروغ** ستة لو كان الذكر صغيرا ولا في كاملة فالقربان الولاية
 لها لانه لنفسه كالمقدوم وكذا لو كان ناقص الحكم بجنون او عتية ولو لم يكن في طبقته مكلف
 ففي كون الولاية لا بعدد الحكم عليه نظرا من عموم آية اولي الارحام والناقص كالعدم وانرا
 بالارت ملك الولاية له يتم فيها الولي ومما امتنع الوجه من الفتوى والاذن فالعرب في الجامعة
 لا يطابق الناس علي صلوة الحان جامعة من عبد النبي صل الله عليه وآله اليه كان ويؤيد علي
 شدة الاهتمام فلا يزول هذا المترك اذ يترفع لو كان هناك حكم شرعي كان الاقرب باخذ
 اذ في عموم ولا يثبت في الناصب الشرعية **الثاني** لم يتعدي الشيخ والجامعة الحسن ولعل اعتبار
 الحسن ملاوي عنه صل الله عليه وآله ان الله لا يرد دعوة ذي النسيب المسلم وعلي ما خذهم في
 اعتبار جميع مرتجات المكتوب من قدم الحق وصاحبة الوجه وقد مر في التذكرة اخذ
 بعومات التراجع ويقوي باختيار هذه المرتجات في نائب الولي ولو لم يكن هناك ولي قال
 في التذكرة يتقدم بعض المعين وكانه اراد به مع عدم الحكم وذكر ان السيد ثبوت الولاية هناك
 لقراءة الرسول صل الله عليه وآله **الثالث** لو لم يكن الولي نصفه الاثام استناب ومع الفتاة
 لو استناب جاز ولو وجد الكل ففي استناب الاستناب قوة لان كماله قد يكون شيئا
 اجابة دعابة وجعل المفيد في الغزيرة تقديم العالم الفقيه من السنة الا انه بعد الهاتفي ويمكن
 ترجيح مباشرة الولي لاختصاصه بمزيد الرقة التي هي مظنة الاجابة وليحق الافضل قال ابن بابويه
 والشيخان والمعنى وانما نعم الهاشمي ولي والى المفيدة فاوجب تقديمه وبما قبل كلامه
 علي امام الاصل ويؤيد لا ينفق وان حفر رجل من فضل بني هاشم وبوصح في كل واحد
 من فضلهم ولم اقف علي مستنده والقدر وعزاه الي ابيه في رسالته ولم يذكر في
 التمديب عليه دليلا وفي المعترضة عاروكي عن النبي صا قد موافق شيئا ولا تتقدم موافقه
 يستحقه في روايته مع انه اعتمد من الدعوي وقال ابن السيد ومن لا احدا له فالا فعد شيئا

ساقط م

مع تقدمه بطلون في
 ولو قدم المكتوب من جاز
 كعبه في هذه

مع تقدمه بطلون في
 ولو قدم المكتوب من جاز
 كعبه في هذه

رسول الله صلى الله عليه وآله من الحبيب ولي به وولنا يقتضي ثبوت الولاية مع عدم الولي ويقضي
 تفقد بطلان قرب الي رسول الله صلى الله عليه وآله فالا قرب والعدا كالم لرسول الله صلى الله عليه وآله
 كان القرب منه أكثر كان اذ قل في استحقاق الكلام وليس للنايب الاستنباط بدون الاذن اقطاعاً
 على الماذون فيه **الرابع** للمولي الرجوع عن الماذن ما لم يشرع فيها لانه وكالة في المعنى ما بعدة القرب
 المنع لما فيه من اختلال نظير الصلوة ووجه الجواز انها صلوة عن اذنه الذي هو جاز في
 الاصل فيستحب وحي يصلون فردي اذ يعاقب الى الابطال والعدو الى امام آخر بعيد **الخامس**
 لو صلب فردي صحت الصلوة لان الصلاة صلي اكثرهم على النبي ص فردي ولكن الجماعة افضل قطعاً
 ولا يشترط الكثرة فلو صلوا جماعة اجزاء وان كان امرأة لانها فرض كفاية ولرواية القسم بعبدة
 الله النبي ص الصادق ع في جواز صلوة الرجل ووجه على الجبان او الاثنين وقول النبي ص لا يصح صلي
 لا يدل على الحج وان الخطاب هنا لكل واحد لا للجميع والا لو جبت على عامة الناس فلا يشترط
 الاثنان ولا الثلثة حينئذ واشترط الاربعة لانهم كلهم على الجبان غلط اذ لا يلزم من بيع عدة
 الجان والمضامين ولا اتفاق على جواز كل واحد او كل واحد على ان كل واحد من هؤلاء عند هذا الشرط
 افضل من غيره بلثة وجرعات ابن ابي القاسم عن الصادق عليه السلام ومن الباقية لا صلوة
 على جبان معها امرأة ضعيف السند وعوز ان يكون المني الفضل الى الاله **السادس** لو اجتمع جبان
 وفيتش او لياؤهم واراد كل افراد ميتة يصلي جاز وانما قرب تقديم اولاهم بالامامة في الكون
 للمعوم وربما امكن تقديم ولي من سبق ميتة لانه استحق الامامة فيستحب وجب لو وافوا
 صيغارة الحضور **النظر السابع** في الصلوة ومطالبه ثلثة **الاول** واجبا وفيه مسائل
 تحجب النية المشتملة على قصد الفعل على وجه تقررنا الى الله تعالى لانه عبادة وعمل فعمل تحت وما ابروا
 الالبعد والله مخلصين له الدين وانما الامور بالنيات ومن الى ضلها لاجل الالبينة ولان الفعل اذا امكن
 وقوعه على وجه بعضها غير مراد للشارع لم يحصل الامتثال بالنية والالزام الزجج من غير موعود
 فعل قلبي لا عمل للسان فيها لانها ارادة والارادة من فعل القلب ولو وقع القلب واللسان جاز
 والاتق بعدم استجابة لعدم تفكير عن التنف الضال وتجب ان زيادة مشقة فيستحب الثواب
 ضعيف لان المشقة للعبارة من ما امر به الشارع والتقدير خلق من امره ولكن مقداره للتكبير
 لانه حين الاحتيار الى التمييز والشروع في العبادة ويجب استدامتها حكماً الى آخر الفعل للتعبد
 الافعال بعد هابنية ونكفي الاستدامة للحكمة لغايات من رزم الحرج المنفي لولم يبق

عليها فاعلم انما يعرف من الشرائع والشواغل في القلب وهذا حكم عام في جميع العبادات **تفريع** لا بد
 بشرط التعريف لكونها فرض كفاية بل يكفي نيته مطلق الفرض لحصول الامتياز وتجهله لان
 النية لا امتياز الشيء على ما هو عليه ثم ان كان للرب واحدا نواه وان كان اجماعة نواه وكذا
 بشرط تعيين للرب ومعرفة بل يكفي نيته منوية الامام فلو عني واخطأ فلا قرب البطلان
 لحاق الواقع بنية وبنو لا يوم التدقيق كافي سائر الجماعات **الثانية** يجب فيها القيام مع الجماعة
 اجاب بل هو الركن الاظهر لان النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام والفقهاء صلوا عليها قياما
 والتاسي واجب وخصوصا في الصلوة فقول النبي صلى الله عليه وآله كان يجوي اصابا وان الاصل بعد
 ذلك لا يستغل الذمه عدم البراءة بالقيام فتعين ولو جرحته صلى الله عليه وآله في مكنته كالبيعة فخرج
 لو وجد من يمكنه القيام فهو ادنى من العاقر وفي الاجترار بصلوة العاقر جتيه نظر من صدق
 قلوا الواجب بالنسبة اليه ومن نقضها وقدره في الكملة **الثالثة** لا قرب وجوب سائر العورات
 لا مكان الحاقها بسائر الصلوات وبحكم التاسي ومع التحدث بسقط كالوجوب ولا يبرر زعمهم انهم
 لانه انزب الى الترتيل يقف وسلمه قاله الشيخ في النهاية واللبوط مع ان مذهبه في صلوة العورة
 في البيوت الخوس ويمكن الفرق بالاصحاح الى الركوع والسجود هناك وقال الفاضل ليس بشرط طاعة
 في صلوة الجائز لانه دعاء قلنا لا رب انما انتهي صلوة وان اشغلت على السجدة فتدخل تحت عموم
 الصلوة ويعارض بوجوب الاستقبال والقيام فيها **الرابعة** يجب فيها نص نكرات خبر زيد بن ارقم
 انه كن على جائز فشا وقال كان رسوله صلى الله عليه وآله يكرها او ردها مسلم وكثير المساند ولفظ كان
 يشعر بالدوام والادب ان رويت فالاثبات مقدم على النفي وجاز ان يكون راوي الاربع لم يسمع الخامسة
 او فيها قال بعض العامة ان زيادة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله والاختلافات للقول في العدد
 من جملة الاختلاف في المباح والمكروه سابق وفي كلام بعض شراح مسلم انما ترك القول بالتحسين لانه
 صار علما للتحسين ولهذا عجب واما الاصحاب فتقول على ذلك وبه اجاز كثيرة منها خبر ابي بصير
 عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كتب فشا وجرام مسلمة عن الصادق ع ان رسول
 الله صلى الله عليه وآله كتب فشا وجرامه بن زائدة عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 والائمة عليه السلام عشا وروي ذلك عن علي عليه السلام كما مر وعن الباقر ع رواه ابو بصير
 معلا لا باحتياط من كل صلوة من الخمس قال المحدث وروي ان الله تعالى فرض فشا الفلوة
 والركعة والقوم والح والولاية وجعل للرب من كل فية بكرة وانما يكره العامة ان يغالواهم تركوا

منه في صلوة
 في ركعة واحدة
 لا يبرر زعمهم

الواردة روي الحسن عن الصادق ع جماعة منهم عبد الله بن سنان والوبصير وكليب الاسدي والوبصير
 ويونس وعمار وعبد الرحمن العزمي وفي خبر عبد الله بن سنان عن الصادق ع ان هبة الله صلى
 عليه وآله وسلم كان يكثر ما رواه عنه عليه وآله وسلم يكثر علي قويم ثمسا وعلي قويم اربعاً فاذا كثر على رجل اربعاً انهم
 يعني باليقاق ومثله روي اسمعيل بن مهران عن ابي الحسن عليه السلام وروي اسمعيل بن محمد النخعي
 عن ابي جعفر عليه السلام اما المؤمن فحسب تكبراته واما المنافق فادبج وهذا جمع صنيعي ما رواه العلاء
 لو كانوا يعقلون وكذا ما روي من شواذ الاخبار من طريقنا مثل الضعيف الجعفي عن شمر عن جابر
 عن ابي جعفر عليه السلام يكثر ما رواه عن ابي جعفر عليه وآله وسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 الزيادة علي الحسن بن عتبة بالاجماع ومثل خبر عتبة عن الصادق عليه السلام وسئل عن التكبر على الجائر قال
 ذاك الذي اهل البيت ما شاءوا وكبروا فقبل انهم يكبرون اربعاً فقال ذلك اليهم مع ان هذين الجعفيين ظاهراً
 في النقية قال الشيخ ويحتمل ان يريد بالادب الادب في التكبر فانه اربع كبريات روي البوصيري في كتاب
 عليه السلام وسئل عن التكبر فقال حسن بن سعيد عن الصادق عليه السلام فقال اربع ثم قال انما هي
 تكبريات ينهين اربع صلوات ومما هو ظاهر في النقية خبر زرارة ان الباقر عليه السلام كثر علي
 ابن ابنه اربعاً قوله انما صلي عليه من اجل اهل المدينة كره ان يقولوا لا يصليون علي اطفالهم
الحاشية الا قرب وجوب كذا كذا الاربعة خبر ابي بصير المذكور وخبر سلمة عن الصادق ع كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله اذ ابرص علي ميت كبر وتشدت كبري فصل علي النبياء ودعاء كبر ودعاء
 للمؤمنين كبر والاربعة ودعاء الميت ثم كبر وانصرف فلما نهاه الله عن الصلوة علي المنافقين كبر وتشدت
 كبر فصل علي النبيين ثم ودعاء المؤمنين ثم كبر الاربعة وانصرف ولم يدع الميت ورواية اسمعيل بن مهران
 عن ابي الحسن ع الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله يؤد الله ويحده بعد الاولي
 ودعاء في الثانية للبيات ودعاء في الثالثة للمؤمنين ودعاء في الاربعة للميت وعن يونس بن
 عنه عليه السلام انما هو تكبر وتسيب وتجبد وتبيل وعن يونس عن الصادق ع الصلوة علي الجائر
 التكبر الاولي استفتاح الصلوة والثانية الشهادتان والثالثة الصلوة علي النبي وآله بيته وآله
 علي الله تعالى والرابعة له وفي خبر سماعة سألني عن الصلوة علي الميت فقال حسن بن علي يقول اذا كبر
 اشهد ان لا اله الا الله الي آخره وعن ابي وكاد عن الصادق عليه السلام يخوم هذا ولا يحب اليهم
 يذكر في ذلك في كيفية الصلوة كابي بابويه والجعفي والشيخين واتباعهم وابن ادريس وله يصح
 هذا

الميت

تجديد

منهم بنو الادبار المذكورين بالواجب فالله **فان قلت** قد روي زرارة ومحمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام في القلوب على الميت قراوة ولا دعا وموقت الا ان تدعو بما يدلك واصق
الاموات ان يدعاه ان يبدى بالصلوة على رسول الله صلى الله عليه وآله ولهذا قال ابن الحنبل ليس
في الدعاء بين التكرير شيء موقت لا يجوز غير **قلت** نحن لا نوقت لفظا بعينه بل نوجب له
ما اشتركت فيه الروايات باثني عشرة كانت ولان الغاية من الصلوة الدعاء للميت ^{فصل} لئلا يحصل لها
فيجب الباقي اذ لا يقابل بالفرق **السادس** روي ابو وكلاء عن الصادق عليه السلام يقول اذا
كبرت اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اللهم صل على محمد وآل محمد اللهم ان هذا الميت قد
عبدك وابن عبدك وقد قضت روحه اليك وقد احتجنا اليك وانت غني عن عبادك
اللهم اننا لا نعلم من ظاهره الاخر وانت اعلم بسريته اللهم ان كان محسنا فضاعف له حسنة وان
كان مسيئا فجاوز عن سيئاته ثم تكبر الثانية وتفعل ذلك في كل تكبرة ونحوه عن الحلبي عن الصادق
عليه السلام وفي رواية سماعة يقول اذ كبرت اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
عبدك ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد وعلى امة المهدي واغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم اغفر لحيانا ولا
مواتنا من المؤمنين والمؤمنات والذين بين قلوبنا على قلوبنا واغفر لنا ما اختلف فيه
من الحق باذنه انك تهدي من تشاء الي ما يطيب مستقيم فان قطع عليك التكبير الثانية فلا تمك
فقل اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك وابن امك وابن ابيك واسأل الله به منا فقر اليك واستغفرك
اللهم تجاوز عن سيئاته وزد في حسنة واغفر له وارحمه ولورثته ولقبره وحجته والحقه
بنبيه ولا تحزننا بآثره ولا تفتنا بعده قل هذا لغرض من الحسن التكبيرات وبهذا صيغة الثاني ثم
استدس الحلبي وزرارة عن الصادق عليه السلام ويصلي على النبي ثم ذكر الدعاء للميت وفيه رفع
لخبره واجعل من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله ثم يكبر الثانية ويقول اللهم ان كان زاكيا فزكه
وان كان خافيا فاعف عنه ثم تكبر الثالثة وتقول اللهم لا تحزننا بآثره ولا تفتنا بعده ثم يكبر الرابعة
وتقول اللهم اكتبه عندك في حليين واخلف له على عقبه في الغابرين واجعل من رفقاء محمد
صلى الله عليه وآله وعن الحلبي عنه عليه السلام بعد كل يكبر التسمية والصلوة والدعاء للميت وفيه اللهم
واسكن بنا وبه سبيل المهدي والهدانا وانا الي ما اريد المستقيم وفي رواية عن الصادق عليه السلام وتقول
انا لله وانا اليه راجعون ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

انما
التكبير العظيم برب وحقه

ق

انت م

اللهم صل على محمد وآل محمد وبارك على محمد وآل محمد كاصليت وباركت على ابراهيم وآل ابراهيم كرحمتك
مجيد اللهم صل على محمد وآل محمد ونحوهم اللهم صل على ابي طالب اللهم صل على ابي طالب
فلان واعلم بالله الحق بخبره وافصح له في قبه ونور له فيه ومقدروا له ولقنه حقه واجعل
ما عندك خيرا له وارجعه الي خير ما كان فيه اللهم عندك تحسبه فلا حرجنا ارجع ولا تقنا
بعد اللهم عفوك عفوك تقول هذا في الثانية والثالثة والرابعة فاذكرت الخامسة فقل اللهم
صل على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والقائمين قلوبهم وتوفي على امته رسول
الله صلى الله عليه وآله اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين
امتنوا ربنا ولك الحمد انك رؤوف رحيم اللهم عفوك عفوك وهذه الروايات متكررة في تكرار
الدعاء بين التكرار وفي التكرار ما تكرر جميع الاداء كل واحد من الاداء في الدعاء بعد الخامسة
ونحن لا نمنع حواره فان الدعاء حسن على كل حال والشهور توزع الاذكار على ما مر فيه الشيخ
الاجماع ولا ريب انه كلام صاحب الجماعة الا ان ابي عبيد والجعفي فانما اوردوا الاذكار الاربعة
عقيب كل تكبيرة وان خالف في الالفاظ قال الفاضل رحمه الله كلاهما جائز قلت لا اشتار
ذكر على الواجب وزيادة غير منافية مع ورود الروايات بها وان كان القول بالشهور اولى ولكن ينبغي
مرعات هذه الالفاظ تنافيا مع ورودهم عليهم السلام ولذلك اوردناها وليقل ايضا ما ذكره ابن
بابويه بعد الشهادتين ارسل بالحق شيئا ونذير بين يدي الساعة وفي الدعاء للميت اللهم
اجعل عندك في اعلامي واخلف علي اهل بي الغابرين وارحم برهمنك يا ارحم الراحمين وما
ذلك المفيدة بعد التشهد الهما واحدا احدا فردا احدا احبا قويا ما لم يتخذ صاحبة ولا ولدا
لا اله الا الله الواحد القهار دينا ورب ابا تمام الاولين وفي الدعاء للمؤمنين اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات واحمل على موتاهم رافقك ورفقك على اصابهم
بركات سموك وارفعك انك على كل شيء قدير وبعد الخامسة اللهم عفوك عفوك هذا
الدعاء للمؤمنين واما المستضعف وهو الذي لا يبرح والحق ولا يعاند فيه ولا يوالي احدا بغيره
وقال في الغزيرة يعرف بالولاية ويتوقف عند البراة فيقل ما رواه الفضيل بن يسار عن
ابي جعفر عليه السلام وان كان منافقا مستضعفا فليقل ما رواه الفضيل بن يسار عن
واتبعوا سبيلك وهم عندنا بحسبهم وزاد الجعفي الى اخر الايات وفي رواية محمد بن مسلم اصلها
عليها السلام ربنا اغفر لي اخر الايتين قال الصدوق وان كان المستضعف مشركا فليقل ما رواه الفضيل بن

وجه الشفعة لا عمل وجه الولايه رواه الحلبي عن الصادق ع في مرسل من فقال عنه ع العزيم علي بن ابي
 والشفعة وان كان مجهولا قال ما رواه ثابت بن المقدم سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول علي جنازة
 العقيم من جيرة اللهمة انك خلقت هذه النفوس وانت تميزها وانت تحييها وانت تعلم امرها
 وعلم جننها منا ومنقرها ومنودها اللهمة وهذا عبدك ولا اعلم منه سيرا وانت تعلم ما وقد
 جيناك شافعين له بعد موته فان كان مستوجبا فتنفعنا فيه واحضر مع من كان يبيع له وقال
 وقال الصدوق رحمه الله يقول اللهمة هذه نفس انت اصبقتها وانت اتممتها اللهمة ولها ما نوت ولها
 مع من احبته وروي اسمعيل بن عبد الله عن الصادق عليه السلام في ملوكة الجن ان اللهمة انت خلقت
 هذه النفس وانت اتممتها اعلم سريها وعلم نيتها اتيك شافعين فيها فتنفعنا ولها ما نوت واحضرها مع
 احبته وروي عن الحلبي عن الصادق ع في المجهول اللهمة ان كان يجب الخيرة له فافعل له وارحمه وحجوزته
 وان كان طفلة فليقل ما رواه زيد بن علي ع اباي ع عليه السلام اللهمة اجعله لا يبور ولنا سلفا
 وزوطا واجزا والفرط الاجر للتقدم وقال القيدر نقول اللهمة هذا الطفل ما خلقت فادرا فبفضته
 كالمرفا جعله لا يبور نور اوارقنا ابره ولا تفت بعده وفي الشرايع يبال الله ان يجعله مستحلا لاله
 استافا فيه وان كان نابضا فليقل ما رواه عامر بن الشطاع الصادق عليه السلام ان منا فقامت ثم
 الحسين ع فقال مولى له افر من جنازة فقال قرع عني في الترخي اقول فقل مثله فقال ان كنت عليه وليمه
 قال الحسين عليه السلام اسمك الله الله العن عبدك الف لعنه مؤلفه غير مؤلفه اللهمة اخر عبدك
 في عبادك وبلدك واصل حر نارك واذقه اشد عذابك فان كان يقول اعدائك ويعادي اوليائك
 ويغض اهل بيتك ويحرم روه صفوان بن اكر عن الصادق ع في القصة بجنبها واوليها في حريمه
 يعني الحسين ع وعن الحلبي عن التلام للهمة ان فلانا تعلم اسمك الله ع انتم تحددوا لكم ولرسولكم
 فاحش قبره نار او احش جوفه نار او عجله بالنار فانه كان يتولى اعداءكم ويعادي اوليائكم ويغض
 اهل بيتك هل الله عليه وآله اللهمة ضيق عليه قبره وذكر ان ابي عقال ان ذلك المنافق سعيد بن
 فاذا دفع فقل اللهمة لا تردعه ولا تركه ومن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن السلام ان جاحد الحق
 فقل اللهمة املا جوفه نار او قبره نار او سلط عليه الحيات والعقارب قاله ابي ابراهيم
 من بني ابيته وزاد واجعل الشيطان له قرينا له محمد بن مسلم لا ياتي شيء فقال يحضرها الحيات
 وتلقها العقارب والشيطان يغارها في قبرها قالوا فجدد الله ذلك العمد شديدا وعن الحلبي عن الصادق
 عليه السلام قال طامات عبد الله بن ابي قال النبي ع الله طامات اللهمة احش جوفه

نقول بالحق
 نقول بالحق
 نقول بالحق
 نقول بالحق

ان الله ان المنافق من بينكم
 ان الله ان المنافق من بينكم
 ان الله ان المنافق من بينكم
 ان الله ان المنافق من بينكم

كان ع

نارا واما بقية نارا واصلا **قلت** الظاهر ان الدعاء على هذا القبر واجب لان النبي عليه السلام ما
 يخرج من الصلوة وفي الدعاء اللهم تقبل اللهم استكروا منكم ثم تلحقها بامه الثاني الي اخر
 الدعاء وللعامة عن النبي صلى الله عليه وآله دعوات في صلوة الميت في القبر رواه يعقوب بن
 مالك اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرق
 والنفث من الخطايا التي كانت النوب لا يفيض من الدنس وابله ان احضر من اذنه واهله من
 من اهل وزوجا من نروجه وادخله الجنة وقه فتنة القبر وعذاب النار قال عوف بن
 ثابت ان ابي ذر ذلك الميت وفي الحساب اللهم اغفر لحينا وميتا وساهدا وناويا وصغيرا وكبيرنا
 وذكرنا واثنا اللهم من احبته منا فاحبه علي السلام ومن تعففته منا فوقره علي السلام
 اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقس احد من الحسن رواية والذين لا يقع اللهم ان فلان من فلان
 في ذنوبك وصل جوارك وقه من فتنة القبر وعذاب النار وانت اهل الوفاء والميثاق اللهم اغفر له
 ان كنت الغفور الرحيم **الفتنة** لا يجب فيها القنات اجاعا منا فتحو للجب والحاف والمحدث لان
 الغرض الدعاء ولي غير واجبه فيه وعليه بنة في خبر يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام
 وسئل عن فعلها عجز وضوء فقال نعم لثا نو تكسر وتسليم وتحميد وتكبير وتثنية
 في نفسك علي غير وضوء وروي عبد الرحمن بن ابي عبد الله ومحمد بن طلحة عن ابي عبد الله بن
 المغيرة جميعا عنه عليه السلام جواز صلوة الحائض علي الجنابة وكذا امر من عجز عليه السلام
 في صلوة الحائض معللة بان لا ركوع فيها ولا سجود وقال الجب يتيم ويصل عليها وروي سماعة عنه
 عليه السلام يتيم الحائض اذا حضرت الجنابة نعم تسحب له رواية عبد الحميد بن سعيد عن ابي الحسن
 عليه السلام يكون علي طهر اصبا الحائض وضوءا امام حي الحسين عليه السلام قال لا يجلس باليتيم الا الامام ان
 علم خلفه متوضئا ولا يجلس بالصلوة للمأموم عليها بغير طهارة وكان نظره الي الخلق الجبر كراهية
 ايتام المتوضي باليتيم قلنا ذلك في الصلوة الحقيقية **السبعة** لا يجب فيها الركعة باتفاقنا والرواية ابن
 مسعود لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله في صلوة الجنابة قولا ولا قراءة اخر من طيب
 القول ما ثبت ولما مر عن اسمعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام ليس في الصلوة علي الميت قراءة
 وفي الاحاديث لم يذكر القراءة الا في حديثين احدهما عن علي بن سويد عن الرضا عليه السلام فيما
 يعلم تقراء في الاولى بام الكتاب وفي الثانية نقل علي النبي **و** وقد عوفي الثالث للمؤمنين وتعدو
 في الرابع عليك فلا يخفى اول ما فيه ان الراوي شاك في كونه الرضا عليه السلام وكما يكون شاكاً

والله اعلم

محمد بن ابي عبد الله

يجوز ان يكون قد وسم في الآخرة ولا يرواه بطريق آخر من الحافظ عوا وضرب القفل دليل الضعف ولو
صح صل على النقية والثاني عن عبد الله بن ميمون القديح عن الصادق عمن ابيه ان عليا
ع كان اذا صل على ميت يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي على الميت قال اسلمهم وعمل الشيخ ايضا على النقية
فزع قال الشيخ في الملاحق يكون القراءة وكأنه نظر اليه تكلف ما لم يثبت شرعه ويمكن ان يقال
بعدم الكراهية لان القرآن في نفسه حسن فلم يثبت النبي عنه ولا جاز خالصة عن النبي عنه وغايتها
النقي وكذا اكلهم الاصحاب لكن الشيخ نقل الاجماع بعد ذلك وقد ينهيه منه الاصل على الكراهية
ونحن فلم نأخذ اذ الكراهية فضاع عن الاجماع عليها **الاعتراض** اجاب الاصحاب على سقوط التسليم فيها
وظاهر عدم مشروعيتها فضلا عن استحبابه قل في الخلاف ليس فيها تسليم واجبه عليه
باجماع الثموزي وتدل عن العامة التسليم على اختلافهم في كونهم فرقا او سقة وبويعهم كونه
غير سنة عنده وقال ابن الجيد ولا استحباب التسليم فيها فان سلم الامام فواحد عن يمينه
وهذا يدل على شرعية الامام وعدم استحبابه لغيره ولو على جواز الامام من غير استصحاب
بخلاف غيره واجبه المرفق بعد الاصل بان مبناها على التخفيف وهذا حد ومنها
الركوع والسجود فغير ممكن ان يحذف التسليم وقال ابن ابي عقيل لا تسلم لان التسليم
في الصلوة التي فيها الركوع والسجود وكذلك لا تسلم في صلوة الخوف التي ليس فيها ركوع
ولا سجود لنا على عدمه في الجاهل اطلاق الاصحاب على تركه علماء وعلماء وخبر الجلي عن
الصادق ع ليس في الصلوة على الميت تسليم وعن الجلي بطريق آخر عن زرارة عن
البارق والصادق عليهما السلام ليس في الصلوة على الميت تسليم نوع اسعير بن سعد
الاسعري عن الرضا عليه السلام لا تسلم فيها وفي جزام سلم ثم كبر والنظر ولم يذكر التسليم
وكذا في كل الاخبار وقد اورد في التهذيب التسليم في اربعة اجزاء مضمرة فاذ
فوتت سلمت عن يمينك ويومعطى التسليم مطلقا وخبر الحسن بن احمد المقرئ عن يونس عن
الصادق عليه السلام والحاشية تسلم وتقف مقدار ما بين التكررين ولا يبرح حتى
يحمل السرير من بين يديه وخبر عمار عن الصادق ع ما سئل عن ميت صل عليه فلما سلم
الامام فاذا الميت مطلوب وهذا يدل لان على تسليم الامام والثاني منهما حكاية فعل الامام
الا انه لم يذكر انكار المعصوم اياه وخبر عمار عن التسليم سألته عن الصلوة على الميت فقال
يكبر الى قوله اللهم غفر غفر غفر غفر وسلم وبكر الاول في الاصل التسليم وبكر ضعيفا

لا تارة تارة سنة والحج الطعن
في السند فان روى الرازي عن سلمه
وسلمه واقبلان ولم يسمه في مسنده
الامام الشيخ

الاستناد معارضة المشهور بحمله على النقية واما شرعية التسليم استحيانا او جواز الاستسلام فيه كالتوبة
 اذا اطلع المعلوم انما هو على عدم وجوده ومع النقية لا ريب فيه **الحادية عشر** يجب في الاستقبال المصلحة
 كما قالها باسائر الصلوات وفي وجوب ازالة الخيف عنه ومن ثمة نظر من الاصل وانها دعاية لغفلة
 للثب بالنسبة الى الحدث ومن ثمة صحة الصلوة مع الخيف لا مع بقائه حكم الحدث ومن اطلاق التيمية
 بالصلوة التي يشترط فيها ذلك ولا احتياط ولا اقف في هذا على نص ولا فتوى **يجب** الاستقبال
 بلبس بان يوضع راسه بين العينين على مستقيما ورجله الى اليسار للمصلحة قال ابن حزم حيث لو
 اضطح على يمينه كان ازالة القبلة ناسيا بالنبي صا والى تعليمه السلام ولولا له خبر جارح الصادق
 عليه السلام عليه حين قال ويشيئ ميت صل عليه فلما سلم الامام فاذا الميت مغلوب رجلاه الى
 موضع راسه قال سوي واتحاد الصلوة عليه وان كان قد حمل ماله يدفن فان كان قد دفن فقد
 مضت الصلوة عليه لا يصلي عليه ولو مدفون ولا يصح ان يعلون بهذه الاحكام كلها **ويجب**
 ان يكون امام المصلي بغير تباعد فاحش ولا يجوز التباعد بما ياتي ذراع ولو كان خلف المصلي لم يعم
 عندنا والى على الغائب خطلة على خطلة ولنا يجب الاستقبال مع الامكان فيسقط لو تعد من
 المصلي او طنازه كالمصور الذي يتعد رايه كروي ابو هاشم الجعفي عن الرضا عليه السلام
 كان وجه المصلي الى القبلة فتم على منكبه لا يمين وان كان قفاه الى القبلة فتم على منكبه لا يسر فان
 بين المشرق والمغرب قبله وان كان منكبه لا يسر الى القبلة فتم على منكبه لا يمين وان كان
 منكبه لا يمين الى القبلة فتم على منكبه لا يسر وكيف كان مخروفا فله تزيين منابه ولكن
 وصحب الى ما بين المشرق والمغرب ولا تسبقه ولا تستدبره الشيعة قال الرضا عليه السلام
 اما علمت ان جني عا صل على عته يعني الصادق عليه السلام وزيدا رضي الله عنه وهذه
 الرواية وان كانت غريبة نادرة كما قل الصدوق والكل لا يصح مسلم يذكرها معنيها في كتبهم
 ان ليس لها معارض ولا ردة وقد قال ابو القاسم وابن زهرة يصلي على المصلي ولا يتقبل
 وجهه الامام في التوجه فكانها عا يمد يدها وكذا صاحب الجامع الشيخ نجيب الدين يحيى ابن سعيد
 ولما اختلف قال ان على فلا يمس واذا ركس لقل من بعض الاصحاب ان على عليه وهو
 على خشية استقبال وجهه وجهه لغيره ويكون لمؤسدير القبلة ثم حكم بان الاظهر ان الله بعد
 الثلثة والصلوة عليه قلت وهذا النقل لم اظلم اظلم وانزاله قد يتعذر كما في قصة زيد عليه السلام
الثانية عشرة لا جود ترك ما يترك في ذات الركوع والابطال بما يظهره خلا ما يتعلق

يجوز ان يكون الميت اعلا من
 مرقع المصلي بعشر اذرع وادرج
 ويجوز ان يكون على جانبه
 الا يعني د

في
 الجعدي

ويحل الصلابة على من وجب عليه قود
 في حق الحارب اذا استقر فانه يقتل
 ويصحب بعد ان يوجه بالقتل
 والكفن

بالحدث والحدث على ما تقدم والشاك في عدة تكبيراتها ينبغي على الأقل لا من المتيقن فلو فعل ثم ذكر
 سبقه فالأقرب الصحة بناء على أن التكبير ذكر حص في نفسه وعيّل المطلق لا من ركن زيدا ما
 زيادة الدعوات فاذن قطعاً ولو صلى قاعداً أو سائفاً أو في المطلق أيضاً لركبته القيام
 وكذا لو عقد في بعضها ناسياً أن التكبير فيه **المطلب الثاني في سننها فيه مسائل** يجب كثر
 للصليين لرجاء مجاب الدعوى فهم وفي الأربعين بلاخ في الصلوات عن النبي ﷺ ما من مسلم يموت
 فيقدم على جنازة أربعين رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه وروى عن ابن
 يزيد عن الصادق عليه السلام إذا مات المؤمن فخر جنازة أربعون رجلاً من المؤمنين فقالوا اللهم
 اننا نعلم منه الاجزاء وانت اعلم به مقال الله تعالى في اجرت شهادتك وغفرته له ما عشت تمام
 لا تغفلون وللاية المبلغ لما في الصلوات عن النبي ﷺ ما من ميت يصل عليه امة من المسلمين يشفعون
 ما به كلهم يشفعون له الا شفّعوا فيه واقل الفضل اثنان لما في الصلوات عنه عليه السلام انما
 مؤمن يشهد له اربعة بخير اذ خلا له الجنة قلنا والله قال وثلثه قلنا واثنان قال واثنان ثم لم
 يأت من الواحد وعنه صل الله عليه واله من الصلوات لهم من واجزة فاشوا عليها خيراً فقال النبي
 صل الله عليه واله وجبت ثم رواه باخري فاشوا عليها شراً فقال وجبت فقبل له صل الله عليه واله
 ما وجبت فقال النبي صل الله عليه واله هذا النبيتم عليه خيراً فوجبت الجنة وهذا النبيتم عليه شراً
 فوجبت له النار المؤمنون شهداء الله في الارض قال الفاضل وليكونوا ثلثة صفوف لما روي
 عن النبي ﷺ من صل عليه ثلثة صفوف فقد اوجب **للخير عاين** ولكن فضائل
 الاعمال رجا نجت بالخير الضعيف ويستحب تسوية الصف كالحقير لما ياتي ان شاء الله تعالى
 وقول عطارد بعدم استحباب التسوية هنا مخالف للإجماع ووقوف الواحد خلفه وان كان هناك
 رجلاً خير ليس من عبد الله الذي عن الصادق ع تقوم خلفه ولا تقوم بحببه والظاهر
 المراد ان يفتل صفاً للظاهر لخير في صلاتهم على الجبانة ولانه انسب بالستر وكذلك العاريان
 وفضل الصفوف المؤخر لخير التكون عن الصادق ع قال روى الله صل الله عليه واله خير الصلوات
 في الصفوف المقدمة وفي الجبانة المؤخر لانه ستر للنساء وجعل العدو سبب لخير ترغيب
 الثانية للتأخر من العالمين عن الاختلاط بالرجاء في الصلوات كما كان يعمل عليه رسول الله ﷺ
 ويتقدم من كان لهم بالافضلية عائلاً وللرجال **الثانية** يستحب ترك الخذ الى الخلف
 لخير سيف بن عيسى عن الصادق عليه السلام لا تقبل على الجبانة بهذا ولا بأس بالخلف قال

ولا يجوز الا بالامر
 عن الامام وفائدة
 الجماعة وعدم شتم
 والقراب ابن قدام

ولا يضر ما في
 بعد التمام من
 ان يتأخر الخلف

في المتع روي انه لا يجوز للرجل ان يصلي على جنازة يفعل حذو و كان محمد بن الحسن يقول كيف يجوز
 صلوة الفريضة به ولا يجوز صلوة الجنازة وكان يقول لا يعرف النبي عن ذلك الا من رواية محمد
 بن موسى التميمي وكان كذا قال الصدوق وصديقه ذلك الا اني لا اعرف عن غير رخصة
 واعرف النبي وان كان عن غير ثقة ولا يدرى الخبر يغير خبر معارض قلست قد روي الكليني
 عن عدة من سبل بن زياد عن اسمعيل بن مهران عن سيف بن عميرة ما قلناه وهذا طريق
 طريق التميمي اني الا ان تفرق بين الحذو ونعل الحذو واجه في المعبر على استحباب طفاؤي به
 عبارة بن البراء عاروي عن بعض الصحابة ان النبي صلى الله عليه وآله قال من اغترت قدماه في
 سبل الله حرهما الله على النار ولا نزع موضع القفا فناسب التذلل بالحفا قلست استحباب
 الطفا يعطى استحباب من الحف والشيخ وابن الجنيدي ومجي بن سعيد استشهوه والخبر ناطق به
 وفي التذكرة اختار الشيخ الحف واجه تحته المعبر وهو تام لو ذكر الدليل المخرج للحف
 عن مدلول الحديث **الثالث** ينبغي ان يكون بين الامام والسمع والميت شيء يسير فانه الشيخ
 والجماعة وكانوا يخرجون من التباعد عنها ويستحب البقاء في المواضع للعادة قاله الاصحاح المعتبر
 بما ذكره من مكي فيها ولما لان السماع بموته يقصد ما يكون البقاء في المساجد امانة خوفا
 من السطوة ولرواية ابي بكر بن عبيد العلوي عن الكاظم عليه السلام انه سئل عن الصلوة على الصلوة
 في المسجد وقال الخليل لا يصلي عليها في المسجد فيجوز على الكراهية جعابيه وبين خبر الفضل
 بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام وساله هل يصلي على الميت في المسجد قال نعم ومثله
 خبر محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام وسجد مكة استثناء الشيخ في الخلاف من الكراهية
 واجه بالا جماع بعد ذكر الكراهية والاستثناء قلست لعله لكونها سجدة اباسر مما كان
 حق للتكف وملو للتبديد وقال ابن الجنيدي ليجوز بها في الجامع وحيث يجمع الناس على الجنازة
 دون المساجد الصغار **الرابعة** لا كراهية في فعلها في اوقات الحسرة في شهر رجب ولا في اوقات
 بحر وجوبه وذلك بسبب الخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام يصلي على الجنازة في كل ساعة لانها
 ليست صلوة ركوع ولا سجود انما تكون عند طلوع الشمس وغروبها التي فيها الركوع والسجود
 وجزيده ابن الحلي عن الصادق ع لا بأس بالصلوة على الجنازة حين تغيب الشمس وحين
 تطلع انما هو استغفار ويقرب منه خبر جابر عن الباقر عليه السلام وهذه وان لم يكن يصير فيها
 بالحسن والتعليل يقتضيه وخبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وساله هل يصلي في هذه

الساعات عن صلوة الجنازة فقال لا وضعيد الرحمن إلى عبد الله عن الصادق ع بكل هيئة ما جئتم به من
 وحين تطلع لا تعارض المشهور والشيخ صرح على التقيد ولو انفق وقت حاضرة قال الحق خير ما لم ينجح
 على الميت أو يخف فوت الحاضر وجابرت رواية جابر عن الباقر ع ما وسألته الصلوة على الجنازة في
 وقت مكتوب فقال يحل الميت أن يخاف فوت الوضوء ورواية مروون بن حمزة عن الصادق ع
 إذا دخل وقت مكتوب فإهدأ بها قبل الصلوة على الميت إلا أن يكون مطبونا أو نفسا أو نحو ذلك
 وفي رواية علي بن جعفر عن أخيه عليهما السلام لا صلوة في وقت صلوة إذا وجبت الشمس فصل
المغرب ثم صل على الجنازة فإنه ما انفردت في التقديم انتفت لا ولو تيمم وهو معنى الخبر قلت
 الآخر استجاب تقديم المكتوب ما لم يخف على الميت لأفضليتها وعموم أحاديث أفضلية أول الوقت كما يأتي
 إن شاء الله تعالى وخبر جابر ضعيف السند مع أن الشيخ وابن التيمم وابن الأثير ^{حديثهم} قد روى عن علي ما قلناه **فصل**
 قل في البسوط لو نصبت الحاضر بداء بها إلا أن يخاف فلو راح في الميت فيدأ به ولو
 كلام ابن إدريس أنه مع ضيق الحاضر تقدم على الإطلاق وقطع به الفاضل في المختلف وفيه
 جوابان أحدهما العل الشيخ أراد به نصيب أول الوقتين كما هو مذهبه ويكون هذا من قبيل الاعتذار
 للضرورة للوقت الثاني وثانيهما يمكن أن يقال تقديم الميت أولى كقصد الغير من الغزو عند ضيق
 الوقت وعدم إمكان الأعمار هذا إن يكن على ذلك إجماع أو يقال تقدم الحاضر لا مكان استدراك
 الصلوة على الغير لأنه يمكن أن يكون زمان فعل الحاضرة يخاف فيه على الميت قبل الدفن فيجوز تعجيل
 دفنه خوفا من الحادث ولا يتم إلا بالصلوة على أنه يمكن هنا تأخر الصلوة عليه من الدفن إذا
 خيف سببها فيبقى في الحقيقة المعارضة بين المكتوب ودفنه ومن هذا يعلم حكم نصيبها معا وما لو
 جامع صلوة واجبة غير المكتوب **الخامسة** الأفضل وقوف الإمام عند وسط الرجل وضرب
 المرأة لم يزل عبد الله بن المغيرة عن الصادق ع قال علي عليه السلام من صل على امرأة فلا يقوم
 وسطها ويكون مما يلي مدرها وإذا صل على الرجل فليدغم في وسطه وفي خبر موسى بن بكير عن
 أبي الحسن عليه السلام إذا صليت على المرأة فقم عند راسها وإذا صليت على رجل فقم عند
 وقال الشيخ لا شاق لأن الشيء يعتز به عما جاوره وعن عمرو بن شمر عن جابر عن الباقر ع أن رسول
 الله صل الله عليه وآله يقوم من الرجل بحمال السرقة ومن النساء دون ذلك من قبل الصدر وفي الخلاف
 يقوم عند راس الرجل ومد المرأة وفي الاستبصار عن علي بن بكير **السادسة** لو
 تعددوا اجزأت الصلوة الواحدة وعليه ذلك رواية عماد والحلي عن الصادق ع
 ومحمد ابن مسلم عن أحمد بن عمرو عن سماعة والنخعي فضل الوضوء على كل طائفة لما فيه من تكرار

ذكر الله وتخصيص الدعاء الذي هو ابلغ من التعميم لأن يخاف حدوث امر يلبث فالصلوة الواحدة
 اولى فيستحب ان اجتمع الرجل والمرأة معاذة صدرها الوسط ليقول الامام موقف الفضل
 وان يلي الرجل الامام ثم الصبي ليت ثم العبد ثم الحنثي ثم المرأة ثم الطفل لدور سمت ثم
 الطفل وجعل ابن الحنثي الرجل الحنثي بين الرجل والحنثي ونقل في خلاصته تقديم الصبي الذي
 يجب عليه الصلوة الى الامام على المرأة لان الحسن والحسين عليهما السلام صلياً على ام كلثوم
 اختها وابنه يزيد وهو مقدم عليهما رواه عمار بن ياسر وروي ابن بكير عن مسروق عن الصادق
 عليه السلام توضع النساء ما يلي القبله والصبيان دونهم والرجال دون ذلك وهذا الخبر ليس فيها
 تعيين من الصبي بل الاطلاق وكذا اطلق الصدوق تقديم الصبي الى الامام وما قد ناهى به
 تقييد الخلاص والمبسط لان مرأى الوافي من النيب والفتوة علي بن دون التندب
 وفي النهاية اطلق تقديم الصبي الى القبله على المرأة وخرطكم الذي قد يدل عليه ولا خلاف ان
 الرجل يلي الامام لان الحسن البصري وابن المسيب لما مروا في الجاهل الحسان
 جاس وارسيد وابن عمر والوقتاده وهو مروي وقيل هكذا السنة وروي تقديم الرجل
 الى الامام زارة والحلي عن الصادق ع قال في كتاب علي بن السلام ومحمد بن مسلم عن الباقر
 عليه السلام وروي ابان بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصدوق عليه السلام قال
 في كتاب علي عليه السلام يقدم الرجل عن طمحه بن زيد عن علي عليه السلام ان علياً عليه السلام قدم
 المرأة واخر الرجل وقدم العبد واخر الحر وقدم الصغير واخر الكبير قلت المراة
 به التقديم الى القبله ولما جعلناه مستحاجاً في ما سبق وبين صحيح هشام بن سالم عن
 الصادق ع لا بأس ان يقدم الرجل ويؤخر المرأة ويؤخر الرجل وتقدم المرأة يعني في
 الصلوة على الميت وعن عبيد الله الحلي سألته عن الرجل والمرأة كيف يصلي عليهما قال يكون
 الرجل بين يدي المرأة ما يلي القبله ويكون راس المرأة عند راسه والظاهر ان الامام وهو
 دليل الجواز **تفسير** ظاهر خبر طمحه ان الاسبق مقدم الى الامام لدلالة الصغر والجوع عليه
 وهو الذي منه يحيى ابن سعيد روى عنه فعل هذا متى اجتمع حران او عبدان او حران او ثمان
 او صبيان قد مناسبتها الى الامام ويمكن ان يراد بالصغردون البلوغ والاقران الحرمة
 مقدمة على الامة لفحوى الحر والعبد اما الحرمة والعبد فيعارض فيه فحوى الرجل والمرأة والحر
 والعبد لكن الاثر تغليب جانب المذكور به فيقدم العبد الى الامام **السنة** الواجب للرجل

صنوا مد رجلا جعل رأس الثاني اليه البتة الأول وهكذا ثم يقوم الامام في الوسط ولو كل معهم فساد
جعل رأس المرأة الاولى اليه الرجل الاخير ثم الثانية اليه وفي وهكذا ثم يقوم وسط الرجال
ويصلي عليهم صلاة واحدة روي ذلك كل عمار عن الصادق عا وقال في التذكرة تقدم لافضل اليه الامام
فالتقدم افضل لما وسيد الجاهل الاول ولا ترفع تعظيم فالافضل اولى به مع حكم قبل ذلك بالتدريج
ويومد نوع باطلاق النص والاصحاب **تفريع** لا عرف في التدريج اذا كان المجتمعون صفيا
واحد بين صف الرجال والنساء والاعمار والعبيد والامداد والاطفال والفاطمة يجعلهم صفين
كتر ارض البناء لئلا يميز الامخاف عن القبله وان كان ظاهرا وابنه صف واحد والآخر
حوازل الجمع بين من تجب عليه ومن تستحب وان اختلف في الوجه لا طلاق لاختلاف ذلك في
يكن لاكتفاء بنبذة الوجوب لزيادة التذنب تأكيدا ويمكن ان ينوي الوجهان معا بالتوزيع قلده
في التذكرة لعدم الشك في اختلاف الاعبادين ويكره ان يفعل واحد من مكلف واحد فكيف يقع على اثنين
الثاني الاجماع على استحباب رفع اليدين في التكبير الاول ومثل يستحب في الباقي الاكثر على فيه
ويومد روي مفعول علي عليه السلام بطريق غياث بن ابراهيم واسمعيل بن اسحق عن الصادق دق
عما حيث قال كان علي عليه السلام يرفع يديه في اول التكبير ثم لا يعود حتى ينصرف فذلك
كتابي الا ضار ومما اختار البعض استحبابه في الكل وقد رواه عبد الرحمن بن العزيم وعبد
بن خالد عن فعل الصادق ع ورواه يونس عن امر الرضا عليه السلام وقال ان الناس
يرفعون في الاول لا يرفعون في الباقي يدك في كل تكبير وهذه الطرق وان ضعف بعضها الا انها
مشهورة بين الاصحاب وقال في الخبر ما دل على الزيادة اولى ولان رفع اليدين مراد الله تعالى
في اول التكبير وهو دليل الى الجان فيشرع في الباقي تحصيله للترجمة ولانه فعل مستحب
ان يفعل مرة ويحل به امره ولذلك اختلفت الروايات قلت رواية التقيصة تدل
على ان الزايد مرجح فيها متعارضان في الالتماس والثاني مرغوب عنه والثالث لا يبين
به لولا ان كان يشعر بالدولم ولو قلت رواية عدم الرفع على التقيصة فاقالا الشيخ امكن لان
بعض العامة يريد ذلك والجملة لا تروى عن مهور الاصحاب بخلاف الواحد فيه ما فيه **الثاسعة**
لا يستحب دعاء الاستفتاح عندنا ولا التعوذ ولا تكبيرات ست قبلها البناء على التخييف
مت من مقتضاها والاقرب استحباب الجهر بالتكبير للامام ليعلم من خلفه ولان كثير من الرواة حكى عدم
التكبير من فعل النبي ص والائمة عا وبولا يحصل غالبا الا بسماعة فبما سمي بهم وقال الفاضل ان

فمن هذا الوجه
الشيخ
2

الرابعة لو حضرت جنازة أخرى في أثناء الصلوة قال الصدوق والشعير في إتمامه على الأولى ثم سنانف أخرى على الثانية وفي إبطال الأولى واستئناف الصلوة عليها لأن في كل من الطرفين تحصل الصلوة ولو روي عن علي بن جعفر عن أبيه عليه السلام في قوم كبروا على جنازة تكيروا تكيروا ووضعوا معها أخرى قال إن سألوا أن يكونوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة وإن سألوا رفعوا الأولى واتوا التكبير على الأخيرة كل ذلك باس برؤاها وقاصرة عن الحاجة الذي إذا ظهر ما إن ما بقي من تكبير الأولى محبوب للجنازة فإذ أفرغ من تكبير الأولى تجزأوا من تكبيرها بحالها حتى يكملوا التكبير على الأخيرة ويندفعها من مكانها ولا تقوم على ولا يسكن في هذا لا إله على إبطال الصلوة على الأولى بوجه هذا مع حرمة قطع العبادة الواجبة من غير الوضوء على الجنازة قطعت الصلوة ثم استأنف عليها لأنه قطع لغرضه إلا أن مضمون الرواية يشكك بعدم تناول النية الأولى للثانية فكيف يعرف باقي التكبير لها مع توقف الكل على النية الأولى أن يقال يكفي أحدية نية من الآن لشريك باقي التكبير على الجنازة ومنع إذا قلنا أن محل الثانية لم يفت ^{النية} التكبير لأن الواجب من تكبيرات على الجنازة بإدراكها الحضوره وقد حصل هنا فحينئذ إن قلنا جرح الأكل مع كل تكبيرة فلا بحث ولا فائدة في الجمع بين وضيفة التكبير بالنسبة إلى الجنازة فيضا عدا وابن الجبيل يحذر للإمام جمعها إلى أن يتم على الثانية فشاوان شاء أن يروي إلى أهل الأولى لياخذوها ويقيم على التلويح فشاوان شاء وطبق الرواية وقد تأول الشيخ رواية جابر عن الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله كبر أحدي عشق وسبعا وستا محل على حضور جنازة ثانية في يدي من حين انتهى ضاوه هكذا

الخامسة يستحب صلاة الإمام مكانه حتى ترفع الجنازة على أيدي الرجال قاله الأصحاب مروي بطريق حفص بن غياث عن الصادق عليه السلام عن أبيه أن عليا عليه السلام كان إذا صلى على جنازة لم يرفع من مصلته حتى يراها على أيدي الرجال قلت هذا مخصوص بالإمام فغيره لا يستحب له ذلك كما قاله ابن الجبيل **السادسة** تضمن منام صلاة الصلوة على أيدي من فعل النبي صلى الله عليه وآله فجعل على الاستحباب للإمام الدال على عدم الوجوب وظل أكثر الأخبار منه نعمت بصلوة على الجنازة إذا صلى عليه كما تضمنته أخبار **السابعة** يجوز الصلوة على الميت ليلة ودفعه فيه لعموم أخبار الدالة على تعجيله ولقول النبي صلى الله عليه وآله لا ألفين رجلا منكم مات له ميت ليلة فانتظروا الصبح ولا رجلا مات له ميت نهارا فانتظروا

الآن
تحت جنازة الإمام الثاني
ثبت استحبابه في كل صلاة
الآن ثبت استحبابه في كل صلاة
الآن ثبت استحبابه في كل صلاة
الآن ثبت استحبابه في كل صلاة

بين الاثنين حاجز ليكون كالنفر دواجن من المخرج بين الرجل والنسي وبين النسي والمرة والظاهر
 انه اراد غير المحارم وليكن المخرج من تزلزل وغيره **الثاني** لو اخذ سرب للدفع جانبا للمع فيه ابتداء على
 واستدائه كذلك على قوتها لا يحد بنش ولا يحصل به هك **المسئلة الثانية** ليقط الاستقبال عند التسلق
 القبله وعند تعذر مكر حات في يري وتعذر اخراجه وصره اليها كما مر وفي الذمبه لامل من مسلم اذا
 يستدبرها لقل ان وجه الولد الي غارته وللنصوص بالذات دفعه وهي كالتلويث له ولهذا ذكبت في
 مقبره للسلب كمال الولد لانه لو سقط لم يرد في المخرج مقابر المسلمين قال في التذكرة ولو وفاق يعني
 استدبارها وقدر روي احمد بن اشيم عن يونس بن الرضا عليه السلام في الامامة الكتابية محل
 من مسلم ثم توت مع ولدها ابد في معصاة المصراية او يخرج منها ويدفع على حفظ الاسلام كاب
 يدفع مع ما قال في العترة ونجدة فيها لضعفها بين اشيم وعدم نفعها للدفع في مقبرة المسلمين قال والوجه ان
 الولد لما حكم بالامامة لم يخرج دفعه بين الكفار واخراجه مع موته لم يخرج جانبا في دفعه ولا في عمره لم
 ينكر عليه **الثالثة** من مات في البحر وجب نقله الي البر فان تعذر لم يشر به بل يوضع في خابية
 ويؤتى راسها ويطرح في الماء لم يروى عن الصادق عليه السلام او ثقل لم رسالة الى ان عنه عليه
 السلام وثو مرفوع سهل بن زياد اليه عليه السلام يكفن ويحيط في ثوب ويلقى في الماء والاقرب
 وجوب استقبال القبلة به حاله الا لقائه كاقالة ابن الجيد لانه دفع للحصول مقصود الدفن به
 يجعل بين لوحين رجلا لوصول البر في هذه المسئلة لان فيه تعريضا الهتك معلوم بالامير
 موهوم **الرابعة** يراد في موضع الدفن الا قرب استحباب القول النبي ما تجلو بهم الي مصابيحهم
 نقله الي غير شهداء جاعا ولو كان يقرب احد للشاهد استحب نقله اليها ما لم يخف هك لا يجمع الامامية عليه
 من عبد الله عا الي ملجدة قال في الجفر ولانه يقصد بذلك التمسك بمن له اهلية الشفاعة وهو
 حسن بين توصلة الي فوايد الدنيا فالوصول الي فوايد الاخرة لولي قلست وروي
 القدوق عن مولانا الصادق عا ان موسى عا استخرج عظام يونس عليه السلام من شامي
 النيل وصل الي الشام قال في التذكرة ولان موسى عليه السلام لما حضرته الوفاة سئل انه عز وجل
 ان يدنيه الي الارض المقدسة رمية حجر قال النبي صلى الله عليه واله لو كنت لمة لاورىكم قبور عند
 الكتيب الا ان قال للمقيد عا العزيز وقد جاء حديث يدل على رخصية في نقل الميت الي بعض
 ال الرسول عليهم السلام ان وصي الميت بذلك وقال صاحب الجاع لومات بعرفنا لا فضل لنقل الي الحرم
 والظاهر انه وقف على نفي فيه ولو كان هناك مقبرة فيها قوم صلحون او شهداء استحب نقل اليها

سرداب

اقتي في صدر

لتناولهم بركاتهم ولو كانت بركة أو بالمدينة فمقبورهما أما الشهيد فلا ولي دفنه حيث قتل لما
 روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال دفنوا القتلة في مصارعهم ويحجب جمع الأقارب في مقبرة لأن النبي صلى الله عليه وآله
 بن مطعون قال دفن الير من مات من أهله ولأنه أهل لزيارتهم فقدم الأب ثم من يليه في الفضل
 والدكر على الأختي **في موضع خمسة** خمسة الدفن في المقبرة أفضل من البيت لأن النبي صلى الله عليه وآله وأمه أمر
 بالدفن في البقيع ولا طلاق الناس عليه وكأنه أجلب للمترحم والدفع وأشبه بما كان لاخوة وقال
 ضرراً على ورثته ودفن النبي صلى الله عليه وآله من خصوصياته أو خصوصيات الأبياء ولم يقرب في
 أشرف البقيع دفن فيها ودفن ذلك من علي عليه السلام فاتبه الصحابة **الثاني** لو أوصى بدفنه في
 بيته أو مكان غير الإجازة أو الثالث ولا يخالف بالدفن في المسئلة لعموم انقضاء وصية الميت بالموت
الثالث لو اختلف الوارث في مكانه أو المسئلة قدم اختيار المسئلة إذا كان ضرر فيه على الورثة ولو أريد
 أحدهما دفن في مكان نفسه وأراد الآخر المسئلة فإن كان فيها قوم صالحون أو ترخت ببعض الأبياء
 أحب والأخفى الترجيح بنظره لا شتمه على متيق على الوارث أو لأنه يفتر بوارثه ومن أمكن تعلق غرض
 الوارث بمكانه ولم يوارثه وشبهه فقدم ويمكن مراعاة الأقرب ومع تساوي يفرع **الرابع** لو
 سبق ولان عيين إلى مبلغ وتعذر الجمع قال رحمه الله ولو سبق أحدهما فهو أولى بكفالة لسواقة والمباينة
الخامس لو دفن لم يحرقه مطلقاً التحريم بالنشر وسمع الشيخ مذكرة جوانه وقد من فعل موكي
 عليه السلام أياه وجعله ابن حمزة مكره وقال ابن الجنيح جواز النقل لصلح بوارثه بالميت وقطع المقيد
 في التعزير وإراد ريس بتحريم نقله وأضاره الفاضل **السابعة** الكد أفضل من الشق عندنا في غير
 الأرض الرخوة لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله الشق لغيرنا ولو روي للحلي عن الصادق ع أن رسولاً
 صالحاً له أبو طحمة كان ضارب وفي رواية سمع ابن عباس ع رضاً عليه السلام قال أبو جعفر عليه السلام
 أخبرني أبي شفا قال قيل لكم أن رسولاً له جد له فصدقوا وليكن الكد مما يلي القبلة واستعداد
 مقدراً ما يجلس فيه أمان في الرخوة فالشق أفضل خوفاً من انهدامه ولو عمل مثله الكد من بناء
 في قبلة كان أفضل فله في المعتبر ويظهر من كلام ابن الجنيح وفي حفر القبر ثواب عظيم قال
 الصادق عليه السلام من حفرت قبراً كان كمن يؤمن يومئذ موافقاً إلى يوم القيمة رواه سعد بن
 طارق **السادس** يستحب تعميقة فامة أو إلى الترفق لقول النبي صلى الله عليه وآله وأوصوا وعقروا عن الصادق
 عليه السلام حد الترفق وأرسل الصدوق ع ابن أبي عمير عنه عليه السلام حد القبر إلى الترفق وقال
 بعضهم إلى الشديين وقال بعضهم قامت الرجل حتى عمدة القبر على رأسه في القبر والظاهر أن هذا

هذا الكلام ظاهر في وجود
 المشقة والبيان في الجمع
 عنهما فاشكر

ليس بجيد لأنه لا فعل على ما سألنا
 في المتن من يريد المسئلة يريد
 زيارته ويحضر عليه طهر الخ
 من زيارته أو دفن في بيت
 الآخر

القبر إلى

من يحيى بن ابي عير لان الامام لا يحيى قول احمد في الكليني اسنده الي سبل بن زياد قال قال
روي اصحابنا ان حد البقر الي اخره وروي السكوني عن الصادق ع ان النبي نهي ان يعقوا العقبون
ثلاث اذرع والظاهر انه نهي كراهية وفي خبر ابن ابي عمير المرسل عن الصادق ع ان زين العابدين قال
احفروا لي حتى تباغوا الشمس ويمكن طرد علي الثلث لانها قد تبلغ الشمس في البقيع **السابعة** لو تعذر
الحفر لصلابة الارض او حجبها او ما يمكن نقله الي ما يمكن حفره وجب وان تعذر اجزاء البناء عليه بما
يجوز يحصل الفرضين المذكورين لان في معنى الدفن ولو فعل ذلك اختيارا فلا قرب المنع
لان مخالف لما امر به النبي ص من الحفر وكذا لا يجزئ جعله في تابوت من حجر او غيره مكتوبا
او مغلي وان حصل الغرضان لعدم مستي الدفن ويجزئ مع التعذر نعم لو دفن مع التابوت
في الارض جاز لكنه مكروه اجماعا نقله في البسوط ولا فرق في الكراهية بين انواع التابوت
الطلب الثاني في الكيفية وفيه مسائل يجب اذا قرب الرجل من القبر وضعه عند رجليه
والقبر هيئة ثم نقله في ثلث دفعات يعبر فيها عليه وينزل في الثالثة سابقا برأسه قال للقيدة
كاسف الي الدنيا في خروجه من بين امه لغيره بعد اسب من سنين عن الصادق ع ايضي ان يوضع دون
القبر هيئة ثم واره وعن محمد بن عجلان عنه عليه السلام لا تقدره بقبره ولكن ضعده و
قبره بذراعين او ثلث ودعه حتى يتاهب القبر وتوقض المارة عرضا في دفعة واحدة ويل
ليت سلكه ازالة القبر لما روي ان النبي ص سأل من قبل رأسه سلة وليكن رفيق الخمر
الحلي وابن عجلان عن الصادق عليه السلام ولم يزد ابن الجني في وضعه علي مرة
وبوظاهر المعتمد عليه بدلول الحديث **الثانية** يجب للمخدو حل ازاره وكشف رأسه
وغطاؤه الفروه لغيره الي بحر الحفر عن الصادق ع لا تنزل القبر وعليك غمامة ولا
فلسوة ولا رداء ولا حذاء وحل ازارك قلت فالحق قال لا بأس بالحق في وقت الفرون
والثقبه ولينهد في ذلك جمد ويقرب منه جرسيف بن عجرة عنه عليه السلام وما
لا بأس بالحق فان في خلعه شناعة وفي ابن ابي يعفور عنه عليه السلام لا ينبغي دخول
القبر في ثعلبين ولا خفين ولا رداء ولا فلسوة وليس ذلك واجبا اجماعا وظهر محمد بن بزيع راي
ابا الحسن عليه السلام دخل في القبر ولم يحل ازاره قال الفا ظلمن يجب ان يكون متطرا القول
الصادق عليه السلام نوء اذا دخلت القبر وتومن سياق جزم محمد بن مسلم والحلي عنه عليه
السلام وابن الجني اطلق في لباس عن الثقبى والارباب تقيده كما ذكر وعليه الاكثر لانه

والمعتمد
كلام الامام عليه
السلام

استقل الواحد بجملته لصغره وشبهه ولا ضم اليه غيره ولا يعتبر الوتر عندنا كالثنية او خمسة الجزر
عن الصادق عليه السلام وسألته عن القبر كبريد خله قال ذاك المولى ان شاء الله اذ دخل وقرأ ان شاء
الله شفعاً **الله** يستجيب الدعاء بانفاق العلماء فعند معاينة القبر اللهم اجعلها روضة من
رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفرة النار وعندنا وله باسم الله وبالله وعلى ملأته رسول الله
ص الله وبركاته وتصدق بكتابك هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا ايماناً ونبلاً
وعبد وضعه في الحديث يستجيب قراءة الفاتحة والاخلاص والعوذتين وآية الكرسي الجزر
محمد بن عجلان عن الصادق ع قال قيل انما بعد وضعه ما رواه الحلبي عن علي بن النعمان
باسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملأته رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم عبدك نزل بك
وايت خير منزول به اللهم افسح له في قبره ولحقه بذية صل الله عليه وآله اللهم ان كان محمداً
فرد في حسنة وان كان سيئاً فاعقله وارحمه وتجاوز عنه وليستغفر له ما استطاع قال
والظاهر ان الصادق ع وكل علي بن الحسين عليه السلام اذ دخل القبر قال اللهم جاف الارض عن
جنبيه وصلد عليه ولقه منك رضواناً او ما رواه محمد بن مسلم عن ابيه عليه السلام اذ اوضعه
في لحده فقال بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملأته رسول الله ص الله ان لا ينفع من الاخر او ان العلم
به منافاة اوضعت اللبن فقال اللهم صل واحدة وانس وحشة ولكن كرم الله به من يشك
رضة تغنيه بها عن راحة من سواك فاذا اخرجت من قبره فقل يا الله وانا اليه راجعون والحمد
لله رب العالمين اللهم ارفع درجته في اعلا عليين واخلف على عقبه في الخابرين وعندك
تختبئ به يا رب العالمين وفي رواية ابن عجلان عن الصادق ع ان علي بن ابي طالب راسه
ليكن اسم الله ويصل على النبي وآله ويتعوذ من الشيطان وليقرأ فاتحة الكتاب والمعوذتين والفقير
وآية الكرسي وروي ابن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه يقول عند الوضع باسم الله
وفي سبيل الله وعلى ملأته رسول الله ص الله وعند سوية اللبن اللهم ارحم من الشيطان الرحيم ومن
القبر اللهم جاف الارض عن جنبيه وصعد روحه ولقه منك رضواناً **الرابعة** يستجيب
ان يلقنه الشهادة بين واسماء الائمة وبراضاوا كثيرة تكاد تبلغ التواتر كجز ابن عجلان منا
عن الصادق ع ان يلقنه الشهادة بين ويدكر له ما يعلم واحداً واحداً وجز محفوظ الاسكان
الصادق عليه السلام ليكن لعقل من ينزل في قبره عند راسه وليكشف عن خذه الامين حتى
يفضي به الى الارض ويد في فاه الى سمعه ويقول اسمع افهم ثلثاً الله ربك ومحمد نبيك والسلام

ديك وفلان اسمع وافهم واعلم فاعلمه ثلثا وخبرني بصير عنه عليه السلام ضع فاك على اذنه فقل
اسمك واسلم دينك وجهك والقرآن كتابك وعلى لسانك وخبر اسحق بن عمار عن عبد الله
تضع يدك اليسرى على عضدك الايسر وتقرأ بكتابك بياض ثلثا تقول يا فلان بن فلان اذا سئلت فقل
اسم ربك ومحمد نبيك والاسلام ديني والقرآن كتابي وعلي امامي حتى تستوفي الآية ثم تعيد القول
ثم تقول اهنم يا فلان فانهم يقولون نعم ثم تقول بشك الله بالقول الثابت هداك الله الى صراط
مستقيم عرف اسم دينك ومن اوليائك في مستقر رحمة واورث الصدوق فيه وضع يدك اليمنى
تحت منكبه الايمن وتقرأ بكتابك بياض ثلثا تقول يا فلان اسر بك ومحمد نبيك الى اخره وخبر زرارة
عن الباقر عليه السلام اضرب بيدك اليمنى على منكبيك ثم قل يا فلان قل رضى الله بياض السلام
ديننا وبعلي امانا وبيتي امام زماننا **الخامسة** ينبغي ان يجعل له وسادة من تركيب ويجعل
خلفه مدرة بيضاء وشبهها بالثياب التي روى مسلم بن مكرم عن الصادق عليه السلام وحل عقد
الكفان روى اسحق بن عمار وابو بصير عنه عليه السلام وابو حمزة عن احمد لما عازاد ويزيد
وجهه في خبر حفص بن الجعفي وابن ابي عمير عن غير واحد عن الصادق عاينوا الكفن من عند
رأسه قال في القبر هذا مخالف لما عليه الامم ولا من فيه افساد الله على وجهه لم يتحقق
شرعيته والقول بالافقار على حل عقده قلت يمكن ان يراد بالشق الفتح ليسد وجهه
فان الكفن كان منقشا فله مخالفه ولا افساد **السادسة** ينبغي وضع التربة معه قل
الشيخان ولم تعلم ما خذ والتبرك بها كافي في ذلك والاحسن جعلها تحت خده كقوله
المبني في القنطرة وفي العربة في وجهه وكذا في اقتداء الشيخ وقيل تلقاء وجهه وقيل في الكفن
وفي المختلف للعلل جاز وقد نقل ان امره قد نما القبر مرارا لفاحشة كانت تضع فامر بعض
الاولياء بوضع تراب من قبر صلي الله عليه وسلم فاستقرت قال الشيخ نجيب الدين عبي بن سعيد في ذلك
يصلح ان يكون هذا مستكما ونقل الفاضل انها كانت ترفى وعرق اولادها وان انها اجرت الفاضل
عاقلة لها انها كانت تعذب خلق الله بعد اب الله اجعلوا معها ثيابا من تربة الحسين عليه السلام
فاستقرت **السابعة** ينبغي تشريح اللحد اي تنفيذه باللبن وبشبهه وان سواه بالطين كان ندبا
لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله في قبره ابنه خذله فتواه بيد يرم قال اذا عمل مدكم عملا فليقتن وفي رواية
اسحق بن عمار عن الصادق عاينوا الطين واللبن وتقول ماد مت تضعه اللهم صل وصلى
وانس وحشة وآمن روعته واسكن اليه من رحمتك رحمة تقيهم بها عن رحمة ربك

سلم

يستلحق بدله

فاعاد رحك للظالمين والارامل وكيدى العارفين من الطائفة على ابد النشبح من الراس ثم يخرج من القبر ويقول
 انا لله والاله راجعون اللهم ارفع درجته في عليين واخلف على اهل في الغابر من عندك تحتسبه باب
 العالمين وقد تقدم هذا رواية اخرى **الثامنة** يستحب في المرأة نزول الروح والجلام وفي الرجل الاجل جبر الكلي
 عن الصادق عليه السلام قصته السنة من يرويه ما ان المرأة لا بد من خلع ثوبها الا من كان يراها في حال
 حياتها وضره من خالدهن الصادق عليه السلام لا بد من ان يترك قبر والده والوالدة ينزل في قبر ولده ولا
 ياتيه خبر عبدالله العنبري عنده عليه السلام لا بد من ابنه ولا ياتى من الابن اباه لان المروءة لا
 ياتى من ابويها وان كان له في جانب الاب الدافى اشد وعلى الاصل كراهة نزول الرجم بالسوق
 وقد روي عبيد بن زياد ان الصادق عليه السلام راي والدا يطرح على ابنه التراب فاخذ
 بكفيه وقال لا تفلح عليه التراب ومن كان منه داريم فلا يعيل عليه التراب ثم قال انما
 انما انظر حوا التراب على ذوي الاجرام فان ذلك يورث التسوق في القلب ومن فسي
 قلب بعد من دبره **فروع** الزوج اولي من المحرم بالمرأة فلا تقدم في الصلوة ولو تعدد فامرأة
 صلح لها جني صلا وان كان شكا فهو اولي فالمرأة الذكر يدخل يده من قبل كفيها واخر يدها
 يده تحت حقولها قال ابن حزم **التاسعة** يكره في شئ القبر ساج او غيره الا لضرورة او عند وفاة القبر
 لما ينسج على ابن بلال اليه رجا مات عندنا الميت فكون الارض منه يترك فشر القبر ساج او
 يطبق عليه فكتب ذلك جازيا والظاهر ان الامام عاتق الاعتقاد بفتوى لا صحابا اما وضع القبر
 عليه والخدعة فلا نص فيه نعم روي ابن عيسى من طريقهم انه جعل في قبر النبي ص قطعة حراء
 والترك اولي لانه اذ كان للمال فيتوق على اذن وليه ثبت وقال ابن الجنييد لا بأس بالوطاء في القبر
 واطباق اللحد بالساج **الحاشية** اختلفت عبارة اصحاب في تعشيشة القبر بثوب عند النزول
 الميت في الخلاء نعم محجبا بالاجماع على جواز ولا حياط على استعماله ولرواية جعفر بن كلاب
 عن الصادق ع يعني قبر الميت المرأة بالتوب ولا يغشى قبر الرجل قال وقد مد على قبر سعد بن
 معاذ ثوب والنبي ص شاهد فلم ينك ذلك ومو يدل على اهمية تعشيشة الثوب للمرأة وعلى
 للرجل ولما ذكر في جرائن ابي عمير السالف حتى يد الثوب على راس من في القبر فانه كما يجوز صل
 على الامكان يجوز على الوقوع ولانه انصب بستر الميت لما يجشي من حدوث حادث فيه واقفه
 بدو شي مما ينبغي ستره عند حل العقد وقال المقيدي في احكام النساء وابن الجنييد جليل
 قبر المرأة الى ان يغشى بالثوب بعد دون الرجل لما سبته للسنة ولما روي ان عليا عليه السلام

٧ عبد الله بن

بقي

القطعة دثار
محرر

مُرْفُوعٌ دَفْنًا مِثْلًا وَبَطْنًا عَلَى قَبْرِهُ الشَّيْخُ خُذْ بِهِ وَقَالَ لَا يَصِحُّ هَذَا بِالنِّسَاءِ وَمِمَّا لَمْ يَرْتَضَاهُ
فِي الْقَبْرِ وَابْنُ دَيْمَسْ كُنَّا سِتَابَ التَّخْشِيعَةِ فِي الرَّجُلِ وَاحْدًا لَمْ يَكُنْ عَلَى ثَبُوتِ ذَلِكَ بَعْضُ قُلَانَا
مَا ذَكَرَ كَافٍ فِي مِثْلِ الْمَطْلُوبِ **الحادية عشرة** يَسْجُدُ الْخُرُوجُ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلَيْنِ لِحُجْرَتِهِمَا عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كُلُّ شَيْءٍ بَابٌ وَبَابُ الْقَبْرِ مَا يَلِي الرَّجُلَيْنِ وَمِثْلُ رُؤُوسِهِمَا مِثْلُ حَبَابٍ عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ الْخُضَرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَالْهَرَوِيِّ السَّكُونِيِّ عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ مِنْ دَخَلَ الْقَبْرَ فَلَمْ يَخُجْ مِنْهُ لَمْ يَخُجْ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلَيْنِ وَالْقَائِلُ
أَنَّ هَذَا النَّبِيُّ وَالنَّبِيُّ لِكُلِّ هَمٍّ وَوَافَقَ ابْنُ الْحُسَيْنِ رَأْسَهُ فِي الرَّجُلِ وَقَالَ فِي الرَّجُلَةِ خُجْ مِنْ مَعْدِنِ رَأْسِ الْأَنْثَى هَا
عَرَضًا وَلِلْبَعْضِ مِنَ الْعَوْنِ وَالْأَحَادِيثِ مَطْلَقُ **الثانية عشرة** يَسْجُدُ إِهَالَةً لِلْخَاضِرِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُظَاهِرُونَ
الْأَكْثَرُ مِنْ جَدِّهِ الْأَصْحَبِ مِنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ رَأَيْتُ بِالْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمِنْهُ صَانِقٌ فِي الرَّجُلِ
عَلَى الْقَبْرِ يُظَاهِرُونَ كَيْفَهُ وَقَدْ ثَلَاثَ حَيَاتٍ بِالْيَدَيْنِ بِمِثْلِ الْفِعْلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ذَلِكَ فِي جَبْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشْفَى عَلَى مَيْتٍ مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ ثَلَاثَ كَفِّتِهِ وَلَيْسَ بِمَا دَعَاهُ الْبَاقِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ
بِاسْطِ الْكَفِّتِ عَلَى الْقَبْرِ لِهَمِّ جَانِبِ الْأَرْضِ عَنْ جَنْبِهِ وَصَعْدَ إِلَيْكَ رُوحَهُ وَلَقَدْ مَكَرَ رُحُونَا وَ
قَبْرَهُ مِنْ رُحْنِكَ رَحْمَةً تَغِيثُ بَعْضُ رَحْمَتِهِ سَوَاكَ أَوْ يَدْعُو بِأَرْوَاحِ السَّكُونِيِّ بِسَدِّ الْخُرُوجِ
إِلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ مَنْ خُجَّ عَلَى مَيْتٍ وَقَالَ يَا نَاكِبُ وَتَصَدَّقًا
بَيْنَكَ هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَكْفِيَهُ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَلِيَقُولُوا أَلَّا يَدْعُو إِلَى الْجَحِيمِ
قَالَ الْأَصْحَابُ وَلَا يَمِيلُ ذُو الرِّجْلِ مَا مَرَّ وَيَرْفَعُ الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ مِقْدَارَ رِبْعِ أَصَابِعٍ مَفْرَجَاتِ كَالشَّيْءِ
ذَلِكَ قَالَ الْمُقِيدُ وَابْنُ زُهَيْرٍ خَيْرٌ شَرِّهَا وَابْنُ شَرِّهِ فِي جَبْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَدُهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَلْزُقُ
بِالْأَرْضِ الْأَقْدَامَ رِبْعَ أَصَابِعٍ مَفْرَجَاتٍ وَيَرْفَعُ قَبْرَهُ فِي جَبْرِ سَاعَةٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَرْفَعُ مِنَ الْأَرْضِ
قَدَمَا رِبْعِ أَصَابِعٍ مَفْرُوعَةً وَيَنْفُخُ عَلَيْهِ الْمَاءَ وَيَلْبَسُ الْبَابِي عَقِيلٌ فِي جَبْرِ ثَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ
السَّلَامَ إِذَا بَرَعَ قَبْرَ رِبْعِ أَصَابِعٍ وَأَنْ يَرُشَّ بِالْمَاءِ وَفِي جَبْرِ عَيْدِ دَاوُدَ الْحَلَبِيِّ وَجَدَ مِنْهُ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَمَرَ فِي أَبِي أَنْ أَجْعَلَ أَرْتَفَاقَ قَبْرِ رِبْعِ أَصَابِعٍ مَفْرَجَاتٍ وَذَكَرَ الرُّشَّ بِالْمَاءِ **ثالث** اخْتَلَفَ الرُّشُّ
دَلِيلَ التَّخْيِيرِ وَمَا رَوَاهُ الْعَامَّةُ عَنْ جَبْرِ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ رَفَعَ قَبْرَ شَرِّهِ وَرَوَيْنَا عَنْ أَبِيهِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقَارِبُ التَّخْيِيرَ وَمَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْ رَفْعِ الْقَبْرِ بِرَفْعِ لَبِّهِ أَوْ تَحْزِيمِ كُلِّ مِثْلِ الرُّشِّ كُلِّهَا
وَإِنَّ الرُّشَّ شَرِّهُ وَارْبَعُ أَصَابِعٍ وَرُشَّ الْمَاءِ عَلَيْهِ سَجْدًا مَرَّةً وَمَرَّةً مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْيَلْبِغِيِّ وَفَتَحَ الْكَافُورُ الْقَائِلُ
عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّنَةَ فِي رُشِّ الْمَاءِ الْقَبْرَ بِسَبْعِ الْقَبْرِ وَيَبْدَأُ مِنْ عِنْدِ الرَّاسِ إِلَى الرَّجُلَيْنِ ثُمَّ يَدُورُ عَلَى الْقَبْرِ لِلْجَانِبِ
ثُمَّ يَرُشُّ عَلَى وَسْطِ الْقَبْرِ وَلَكِنْ مَقْدَرُهُ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الرَّاسِ قَالَ الْمَدَوِيُّ **الثالث عشرة** يَسْجُدُ
لِمَا سَلَفَ مِنْ جَبْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَكِنْ مَسْطًى بِأَجَانِقِ الشَّيْخِ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَجَدَ قَبْرَ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَقَالَ الْقَسَمُ جَدِّ رَأَيْتُ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالْقَبْرَيْنِ عِنْدَ مَسْطَرَّةٍ لَا مَرْقَةَ وَلَا لَاطِيَةَ مَبْطُورَةً بِطَلْحَةٍ

ان يعرفوا
بعض المقام

العمدة الحراولان الترمذي يدل على التسليم ولان قبري المهارين والافاضة بالمدينة مطهرة ويؤيد على ان امرئ متعارف
واحد الشيخان في الخلافة عارواه ابو الهيثم قال عليه السلام ابعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وآله
تري قبر امير المؤمنين في القبرية وفيه ايضا دلاله على عدم رفعه كثيرا وفي خبر زرارة وجابر
عليه السلام وقبري وسوي عليه دليل على التسليم **الرابعة عشر** لا يطير في القبر من غير تراب ونقل في
التكبر الاحكام لابي النبي صلى الله عليه واله ان ينادي في القبر على حفرة وقال لا تجعل في القبر من التراب اكثر مما خرج
رواه عنه بن عمر وروى عن السكوني عن الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله ان ينادي في القبر تراب
لم يخرج منه وفي القبر قال الصادق عليه السلام كلما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت وان الحيد
لايزاد من غير تراب وقت الدفن ولا بأس بذلك بعد الدفن وعن السكوني عن الصادق عليه السلام لا تطيق القبر
من غير طينة ويستخرج الدعاء له والاستغفار لكل حال ويسال الله بغيره عند الفراق من دفنه **الخامسة عشر**
يسجد ان يوضع عند راسه حجر او خشبة علامة ليزار ويترجم عليه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله لم حيث
امر رجلاه ان يجعل حفرة ليحفر بها قبر عثمان بن مظعون فحفر الرجل فحفر رسول الله صلى الله عليه وآله في راسه
فوضعها عند راسه وقال لي علم بها قبري واولي فوق اليه من مات من اهل وروى عن كوس بن يعقوب
قال المار جع الكاظم عليه السلام من بغداد الى المدينة ماتت ابنته له في رجوعه فبقيت فامر بعض مواليه ان
قبرها ويكتبها في القبر وقال ابن الجبير لا ينبغي ان يوضع عليه الحصى والصندوق والعلامة
وفي رواية علي بن جعفر اخيه عليه السلام لا يصح البناء على القبر ولا الجلبوس ولا التحميم ولا تطيشه
بلحج يحمل المطلق هنا على المقيد في خير الشكوي وحمل التحميم لكرهه على ما كان بعد اندراسه لا ما وقع
ابتداء كما قاله الشيخ رحمه الله وفي القبر قوي الكراهية مطلقا وحمل ضرب يونس على الجواز وروى العلامة
الميت لا يزال يسمع الا اذا ان مالم يطيق قبره وفيه دلاله على باحة الكتاب على القبر وقد روي فيمن
النبي صلى الله عليه واله من طريق العامة ولو صح حمل الكراهية لانه من رتبة الدنيا **السادسة عشر** يجب
وضع الحصى على ما مر ولما روي ان النبي صلى الله عليه وآله فعله بقبر ابراهيم ولده ولجرايان عن بعض اصحابه
عن الصادق عليه السلام قال قبر رسول الله صلى الله عليه وآله محصب حمر **السابعة عشر** يجب
رواه زرارة عن الباقر عليه السلام فاذا اخني عليه التراب وسوي قبره فضع كفك على قبره عند راسه وفيه
اصابعك واغمر كفك عليه بعد ما ينفع بالمد ولينقل يامر في خبر محمد بن مسلم عن علي عليه السلام وقال الصدوق
من زار قبره دعاه مستقبلا قبله وعلى ذلك عمل الاصحاب وقد روي اسحق بن عمار قلت لابي الحسن الاول
عليه السلام ان اصحابنا يرضعون شيئا داحضوا الكنازة وذفن الميت لم يرجعوا حتى يمسحوا ايديهم على القبر
افسنت ذلك ام بدعة فقال ذلك واجب عليهم لم يحضر الصلوة عليه ويسند اخر عن محمد بن اسحق
عن الصادق عليه السلام انما ذلك لمن لم يدرك الصلوة عليه فاما من ادرك الصلوة فلا وروى زرارة في الحسن

عن الباقر عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يضع يمين مات من بني هاشم خاصة شيئا لا يصنع عليه
من المسلمين كذا اذا صلى على الهاشمي ويضع يمينه بالماء وضع صلى الله عليه كفته على القبر حتى يركبها ^{اصابع}
في الطين وكلن العرب يقدم او للمسا في قبري القبر الجديد عليه اتركف رسول الله صلى الله عليه
فيقول من مات من آل محمد عليهم السلام وليس في هاتين مخالفة للقول ان الوجوه على من لم يحضر القبر
لا ينافي الاستجاب لغيره والمرد به ان يسيح موكدا لغير الحاضر للصلاة ولهذا لم ينكر الوجوه في
الحضر الاخر فيقول كل سحبا للهاضر لكنه غير موكدا واضار الراوي عن عل اصحاب حجة في نفسه ونفس
عليه السلام يؤكد وفعل النبي صلى الله عليه وآله حجة فليتناس به وتخصيص بني هاشم لكن منهم عليه وقد روي
عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال الصادق عليه السلام كيف يضع يدي علي فوق المسلمين فاشار بيده الى الارض
فوضعها عليه ولوقابل القبر وهذا ليشمل حالة الدفن وغيره **الثامنة عشرة** اجمع للاصحاب على تلقين
الولي او من يامره ^{الولي} ^{الولي} بعد انظر الى الناس عنه وقد رواه العامة عن ابي امامة الباهلي ان النبي صلى
عليه وآله قال اذا مات احكم وسويتم عليه التراب فليقم احدكم عند راس قبره ثم يقول يا فلان بن فلان
فانه يسمع ولا يجب ثم يقول يا فلان بن فلان فيسوي قلعا فانه يقول ارشدنا رب حكيم
اذكر ما خرجت عليه من الدنيا بشهادة الآله الا الله وان محمد عبده ورسوله وانك رضى بالله ربنا
والاسلام ديننا ومحمد نبينا والقرآن امامنا فان منكروا ويكرهنا من كل واحد منها فيقول انطلق فايقول
عند هذا وقد لقن حجة قال يا رسول الله فان لم نعرف اسم الله قال نسيب الي حي وروينا عن محمد
اسدرة طرق قال سمعت الصادق عليه السلام يقول يا ايها اهل الميت منكم ان يقرأوا عن سيدهم لقاء
مكر ويكر قلت كيف يصنع قال اذا قرأ الميت فليختلف عنده اولى الناس به فيضع في حفرة
وينادي باعلامه يا فلان بن فلان او فلانة بنت فلان هلم انت علي العبد الذي فارقتنا عليه من
شهادة الآله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله سيدنا بين وان عليا امير المؤمنين سيدنا بين
وان ما جاء به محمد حق وان الموت حق وان العيش حق وان الله يبعث من في القبور قال فيقول
لنكر ان عرفنا من هذا فقد لقن حجة وعن جابر عن ابي جعفر الباقر عليه السلام ما على احدكم اذا دفن
وسوي عليه وان عرف قبره ان يختلف عند قبره ثم يقول يا فلان بن فلان انت علي العبد الذي عهدناك
به من شهادة الآله الا الله وان محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وان عليا امير المؤمنين امامك وفلان
وفلان حجة ياتي على ختمهم فانه اذا فعل ذلك قال اصد الملكين لصاحبه قد كفيتم الدخول عليه ومثلنا
فانه قد لقن فيعرف ان عنه ولا يدخل عليه **فصل** في تعريض الشحان والجراش وكيف الوقوف
قال ابن ادريس الملقن يستقبل القبر والقبر وقال ابن البراء وابن ادريس والشعبي يستدبر القبر
والقبر امامه وكلها جارية لا طلة والجراش شامل لذلك ومطلق التدل عند الراي على ابي وضع

هذين في

عن ان يحضر الميزان بيني عليه وان يقعد عليه وقال صل الله عليه وآله لا تجلسوا على القبر ولا تقبلوا
 اليها وجعل علي بن حنفير اخيه عليه السلام لا يصح البناء عليه ولا الجوارح فقال لهم الكراهية في القبر
 وغيره عليه السلام روي عن النبي صل الله عليه وآله انه قال لا تنزلوا على القبر ولا تصقروا مقبرة الموتى
 رواه جراح المدايني عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صل الله عليه وآله وعن النبي صل الله عليه وآله ان
 يجلس احكم علي بن محمد فخر قتيبة فصل النار الى بدنه اصبحت الي من يجلس علي بن قيس وموفي صحيح
 هذه العبارة وهذا المعنى في الزجر من ذلك لاحترام القبر فان حرمة الموتى ميتا كحي متجسدا
 كما سبق وزاد الشيخ في الاصل لا تكلموا عليه ولا تشبهوه ولا تقبلوا من المعبر عن العبد وقد نقل الصدوق في
 الفقيه عن الكاظم عليه السلام اذا دخل المقابر فظلم القبر فمن كان موصيا استروح الي ذلك ومن
 كان مضافا وجد له ويكنى صل على القاصد من انتم بحيث لا ينزل الي قبره بالشيء على ارضه
 تحق الكراهية بالقعود لما فيه من اللبس المنافي للتعظيم وروي الصدوق عن حماد انه سأل
 عن زيارة القبر وبناء المساجد فيها فقال زيارة القبر ولا بأس بها ولا ينبغي عند ما مسجد قال
 الصدوق وقال النبي صل الله عليه وآله لا تحمدوا قبري قبله ولا مسجد فان الله تعالى لعن اليهود
 قورا بينهم **مساجد** قلت هذه الاخبار رواها الصدوق والشيخان وجماعة من الناجين في
 كتبهم ولم يستنوا قرا ولا ريب ان الامامية مطبقة على مخالفة قصتين من هذه احديهما البناء
 والاخرى المصونة وتلك متافيا للشاهد للقدسه فيكم القدح في هذه الاخبار ولا تماثلا وبعضها ضعيف
 وقد عارضها الاخبار اشر منها وقال ابن الجنيدي كما سب بالنساء عليها وضرب فسطاط يصونون
 او تحصى هذه العوالم باجماعهم في محمدي كانت الامية عليهم السلام ظاهرين فهم وبعدهم من غير
 وبالاجاز الله على تعظيم قورهم وعاريتها وفضيلة المصونة عندها وهي كثيرة **منها** ما روي في
 في التهذيب عن عامر الشامي عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن النبي صل الله عليه وآله انه قال لعلي عليه السلام
 الحسن انا جعل قبرك وقبر ولدك بقعاء لئلا يفتنوا عن عبادتي وعرصة من عبادتها وان الله جعل قبري
 من خلقه وصفاة من عبادتي واليك وتحت الدالة ولاذي فيكم فيجرون قبوركم ويكرهون
 تقر بانهم الجاس ومودة منهم لرسولك واليك يا علي المحصونون بشفاعتي والولدون حوصي وقم
 غدا في الجنة يا علي من عرف قبوركم وتعاهدوا فكانوا اعداء سليمان علي بن ابي ريت للقدس ومن زار
 قبوركم عدل ثواب سبعين سنة اجدد في الاسلام وخرج من ذنوبه حتى يرجع من زيارتكم يوم
 ولد ترامه فابشر وبشر اوليك ومحبيكم من النعيم وقره العين بالاعين راث ولا اذن سمعت ولا
 خطر على قلب بشر ولكن حسالة من الناس يعيدون زيارت قبوركم زيارتكم كاتعير الزاوية زيارتها
 اوليك اشرار امتي لا يبالونهم شاعني ولا يرون حوصي وقد روي كثير من هذا الحديث فك

في القبر لا بأس
 تعظيم من القبر
 القبر من القبر
 الامامية من القبر
 لانهم م عليه

تفسير الخالة الحافظ بن عمار من علماء العامة قال المفيد رحمه الله وقد روي انه لا يصح بالصلوة الي قبل فيها
قبره لم يصح الزاير مما يلي راس الامام وموافقه قال الشيخ وقد روي جواز الصلوة الي قبره لا يصح عليه السلام
خاصة في النوافل **قلت** الذي رواه في التهذيب باسناده الي محمد بن اسحق الجعفي قال كتب الي الفقهاء
اسألهم عن الرجل يزور قبره لا يصح له ان يسجد علي القبر ولا يركع اليه ان يقوم وراء القبر فيسجد
قبله فاجابوا بالسجود علي القبر فلا يصح في نافله ولا فريضة ولا زيارته ولا يركع اليه ولا يصح له ان يسجد
القبر وما المصلو فانها خلفه ولا يجوز ان يصلي بين يديه لان الامام لا يتقدم ويصلي من يمينه
وقد روي المفيد عن ابن محبوب قوله يد سند الي ابن ابي عمير عن روي عن الباقر عليه السلام ان القبر
عند قبر الحسين عليه السلام تعدل عن وسند الي ابن علي الحارثي عن الصادق عليه السلام من اياه وزاره وملا
عنده ركعتين لو ارج ركعتين كتب له حجة وعرة قال وكذلك لكل من اتي قبر امام مفر من الطلعة قال نعم
وسند الي شعيب العنقري عن الصادق عليه السلام ما صل عليه من اصداف مملوكة الا قبلها اسم من ولا دخل
عنه دعاء الاستحييت له معاجلة و آجل والاخبار في ذلك كثيرة ومع ذلك فغير روي له من الله عليه السلام
عليه في اكثر الاعصار ولم ينقل من احد من السلف انكاره بل جعلوه انصب لتعليمه واما اتحاد القبر وسجدة
فقد قيل لمولين يصح فيه جماعة ما فراد افلا **الثالث** روي الاصبغ بن نباتة عن ابي الحسن عليه السلام
جدة قبر او مثل مثله فقد خرج من الاسلام وقد نقل الصدوق في الفقيه اختلافه في لفظة فمن محمد بن الحسن
المفارق جد بالجيم في ابن الوليد عنه عدم جواز جديده وتطين به بعد سرور الايام عليه و يجوز
ويكون الرمي من غير جديده ومن محمد بن عبد الله من حدد بالحد المملوك اي من ثم قبره ومن غير ذلك
البرية حدثت بالنار الثالث اخيرا قال الصدوق في الحديث القبر ولا تدري ما عني به والذي اذهب اليه
بالجيم ومعناه من بنى قبره لان من بنى قبره فقد جده او اوصح الي جديده **واقول** ان المعاني
في الحديث وان من ضال لا ياب في الجديده والتسليم والنسب واستحل ستم ذلك في فقد خرج من
الاسلام قالوا معني مثل ما ابداع بدعة ودعا اليها ووضع دينام قال فان اصبحت من اسلم التسليم
وان اخطأت فمن عند نفسي ونقل الشيخ في التهذيب من شيخ المفيد جدد بالحلا للجمع والدال من قول
تعالى قتل اصحاب الاخدود واخذوا الشق فالعني شق القبر ليدفن فيه او على جهة الشق قال
ويمكن ان يقال ان معني جدد جعل القبر فحدث اخر في قبره لان الحديث القبر فيخذ الفعل منه
محتمل وانه اعلم بالمراد والذي صدر الخبر عنه عليه السلام **قلت** اشتغال هذه الاقاظ بتحقيق هذه
اللفظ مؤذن لصحة الحديث عندهم وان كان طريقه ضعيفا كما في احاديث كثيرة اشهرت وعلم مرادها
وان ضعف سنادها فلا يرد ما ذكره في المعبرين ضعف محمد بن سنان وابي الجارود ورواية
انه قد وردت في طريق ابي الهيثم السالف وقد نقل الشيخ في الخلاف وهو من صحاح العامة ويعطى

سبحه الرواية بالحمد لله المدة الاشرف والتسوية عليه ويعطى ان الثالوث هنا هو الثالوث هناك وهو المصطفى
وقد ورد في النبي عن التصويرو وفي ذلك التصاوير اضرار مشهوره واما الخرج من الاستدلال بهذين قولنا
على طريقه بالغرض جرحا من انتقام على ذلك واما الاثر ففعل ذلك مخالفه للامام عليه السلام
الرابعة بكرة الحديث بين القبور لتأذي للترحين به ولما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا
يأبى اوسط القبور رقت حاجتي في اوسط السوق وبكرة الضحك بينها قال المصنف
قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان اسلم في ست خصال فكرهتهن لا توصيه من بعدى واثبات
الجفت في الصلوة والرفقة في الصوم والمن بعد الصدقة واثبات المساجد جنباً والطلع في النور
والضحك بين القبور **الخامسة** يجوز الذفن للجلماء في الصلوة وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله
يحيى الجهادين وعلى عليه السلام بفاطمة والحسان بجاني عليه السلام والهاجرة بالاولين وبجائته
مروي انه صلى الله عليه وآله زجر عن الذفن ليله الا لضرورة لا يمنع الجواز وغايته ان النهار افضل
للمصلين والمترحين وللمنكن من اتباع السنة في وظائفه نهاراً **السادس** اجمع العلماء على
لا يجوز ان يدفن في مقبرة المسلمين كآخر الدنيا لتأذي للمسلمين بعدائهم ولا نهان كانت قفا
ففيه جراح لم يشرطه ولا نهان ببتعظيم المسلم وقد سبق استثناء الجاهل من مسلم وعلي
اودفن بشان كاف في الوقف ولا يبالى بالمثل فانه لا حرمته له ولو كان في غير امكن ذلك
صرفاً للملاد في من المسلمين ولانه كالدفن في الارض المغصوبة **البحث الثاني** في التعزير وهو في
من العزاء اي الصبر بقدر عزيت فتعزي اي جزية فتعزير المراد باطلب التسلي عن المصاب والتعزير
عن الحزن والاكثياب باسناد الامير الى عز وجل ونسبت الى عدله وحكمته وذكر لقاء وعداس على الصريح
للميت والمصاب لتسليته من مصيبتهم وهي مسجرات اجاعاً ولا كراهة فيها بعد الذفن عندنا والذي في حاشية
امر لا امر له وقد روي اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال ليس التعزير الا عند المقبرتين
لا يحدث في الميت حدث فيتمتعون الصوت ويظهر من كلامهم ان البراج لنا عموم قول النبي صلى الله عليه وآله
من عزى مصاباً فله مثل جرحه رواه العسمرى ورواه الكليني بزيادة من غير ان ينقص من اجر المصاب
شيء عن النبي وهب عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعنه صلى الله عليه وآله ما من
يعزى اخاه فصيبته الا كساه الله خمل الكرامة رواه محمد بن حاتم عن ابيه عن جده وروي الكليني عن
الحريزي عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله من عزى حزينا كسي في الوقف حله يحيى
وروي محمد بن ابي يس وقول صلى الله عليه وآله التعزير يلقوت الجنة وقال هشام بن الحكم رايتم
عليه السلام يعزى قبل الذفن ويجده وضر اسحق ليس يصح في كونه قبل الذفن ولو سلم
تعزية خاصة كاقول التعزية كاقول الصادق عليه السلام كفا من التعزير ان يراك صاحب المصيبة ويحملك

قال الشيخ الفقيه في السلام
وروي ان الرقة الجاهل وقوله
للعامة الجاهل والكسان والعزى كالميت
وقوله الجاهل ومقتضاه به

الجهاد الكفا ومعه جرح
واشهر منه انه ومنه قوله
جرحه نظر الناس بعزائه
يوم حين الى مثل الجهاد
الامور وبه من
المراد

الفضل ابن ابي عمير روى عن الصادق عليه السلام انه قال في وفاة اهل البيت
 ابن بابويه روى عنه عليه السلام انه قال في وفاة اهل البيت عليه السلام انه قال في وفاة اهل البيت
 لا تغفلوا عن قبري فانه يجهيزه واشتد اجزعه لبعده عن دارقته ولا تحزنوا ما نهى الله بالعلوم نعم
 ادت التعزية اليه بعد حزن قد في كان تركها اولي ويمكن القول بثلاثة ايام لنقل الصدوق عن ابي جعفر
 عليه السلام بضع الليت ما تم ثلثة ايام من يوم مات ونقل الصادق عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله
 امر فاطمه عليها السلام ان تأتي اسماء بنت عيسى ونسلاها وان تضع لهما طعاما ثلثة ايام ففوت بذلك
 السنة قال وقال الصادق عليه السلام ليس لاحيد ان يحذر ثلثة ايام الا المراهة علي زوجهما حتى تنقضي
 قال واوصي ابو جعفر عليه السلام بشيئا ثمانية درهم طائمه وكان يري ذلك السنة لان رسوله صلى الله عليه
 واله امر لثلاث طلع له لي جعفر وفي كل هذه ايام المذكور والشيخ ابو جعفر عليه السلام قال في التعزية
 اهل ثلثة ايام وحمل الطعام اليهم والشيخ في البسوط نقل الاجماع على كراهية الجكوس للتعزية يومين
 ثلثة ورده ابن ادريس بانها اجتماع وتراور وانصر المحقق بانها لم ينقل عن احدين من الصحابة والا
 عليهم السلام الجكوس لذلك فالتحاذيه مخالفة سنة السلف ولا يبلغ الختم **قوله** الاخبار المذكورة
 مشعرة به فلا معنى لهضام حجة التراور وشهادة الاثبات فقد مدرك ان يقال لا يلزم من عمل
 الجكوس للتعزية ان يقتصر على الاهتمام بامور اهل البيت لا اشتغالهم بحجهم كمن كان للغة والعرف بخلافه
 قال الجوهري المائم النساجي عن قال وعند المصيبة وقال غيره المائم المناحة وهما مشعران بالتح
تنبيه الاجماع على استحباب طلع اهل البيت ما سبق وبكى اكل عندهم لقول الصادق عليه السلام
 عند اهل المصيبة من عمل الماهلية نعم لواءي الميت بذلك نفذت وصيته لانه نوع من انواع البر والحق
 نوايه بعد موته ولكن لو فوض اليه اهل الكان انبأ لاشتغالهم بعبادتهم عن ذلك كما دل عليه الخبر ونقل
 المقرئ بما قاله الصادق عليه السلام ليعقوب حبره وحكم واحسن عنكم ورحم متوفاكم وعن ابي الحسن
 له فقال له خبر لا ينك منك وثوابه خير لك منه فلما بلغه شدة حزنه عاد اليه فقال له قد بان
 رسول الله صلى الله عليه واله افيك بداسوة فقال له كان مرهفا اي يظن به السود قال ان امامه ثلث خصال
 الادلة الا انه ورثه الله وثغافه رسول الله صلى الله عليه واله فلن يفوته منهن واحدة ان شاء الله ومن زين العابدين
 له لما توفي رسول الله صلى الله عليه واله سمعوا قايلا يقول ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفاء من كل
 ودرگا ما فات قاله فتقوا واباه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب **الحديث الثالث** في الجكوس
 ونوابه ولجواين اقبل خروجه الروح وبعد لما روي ان النبي صلى الله عليه واله قبل عثمان بن مظعون
 وهو ميت ورفع راسه وعيناها برقان وفي البخاري ومسلم عن انس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه
 واله وابراهيم بن محمد بن جعفر بن عيسى رسول الله صلى الله عليه واله يذرفان فقال لعبد الرحمن بن عوف

وانت يا رسول الله فقال مل اسمع عليه يا ابن عوف انما رسمت ابنتها بازني فقال ان العينة تد مع والقلب يحزن
ولانقول لا ما يرضي ربنا وانما بلغناك يا ابراهيم لحزن ونون وفي الكلبي عن ابن عباس القدامى الصادق
عليه السلام لما مات ابراهيم طالت عين رسول الله صلى الله عليه وآله بالدمع ثم قال صل الله عليه والتمتع
العين وحزن القلب ولا تقول ما يخط الرب وانابك يا ابراهيم لحزن ونون وعن ابن عمر عاد النبي صلى الله
عليه وآله سعد بن عباد فوجدته في غشيتة فكنى النبي صلى الله عليه وآله فلما رآه القوم بكاء النبي صلى الله
بكوا فقالوا لا تسمعون ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وانما انزل الله
لكم ادوا برحمه وروى عن الربيع بن يعلى بن من قيس بن ابي ربيعة عن جده قال قال جده رسول الله صلى الله
عليه وآله فبشرب وعلي عند طرف ثوبه وقد وضع خذقه على راحته والريح تقرب طرف الثوب على وجهه
والناس على الباب وفي الجحيم يتجرون ويكفون قال الصادق عليه السلام في قوله تعالى ولا تمشوا في الارض
من وقعة احد الى المدينة سمع من كل دار قتل من اهلها قتل نوحا وبكاء ولم يسمع من دار من دونه فقام
صل الله عليه وآله لكن فرغ له بواكيه قال اهل المدينة في جواب علي عليه السلام ولا يسموه حتى يبدلوا
في نوحا عليه ويكفون ثم الى اليوم على ذلك ولما من من بكاء امير المؤمنين عليه السلام على فاطمة
الصادقة عليها السلام من خاف على نفسه من وجده مصيبة فليفتن من دموعه فانه ليكن عنه وعن
ان النبي صلى الله عليه وآله حين جات وفات جعفر بن ابي طالب وزيد بن حارثه رضي الله عنه كان اذا نظر
كس بكاءه عليه ما جدد او يقول كانا نجد ثاني ويونساني فذهبا ليحيا وروي الشيخ في التهذيب ما كان
يحدث بن الحسن الواسطي عن الصادق عليه السلام ان ابراهيم خليل الرحمن سأل النبي ان يرفقه ابتداء بكاءه
ولا يكرهنا البكاء بعد الموت وقول النبي صلى الله عليه وآله فاذا واجبت فلا تبكين باكية يحجل على
الصوت بالكاء لان النبي صلى الله عليه وآله لما بكى وقال عبد الرحمن اول من تبكى ميت حسن البكا قال للوكني
تبيت عن صوتي فاجرت صوت بعد مصيبة ونشروا وجهه ووق حبوب وروى شيطان وروى صحيح
مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله زاد قلبه فيكي واكي من حرقه **ويستحب** الاسترجاع عند المصيبة
ولقول النبي صلى الله عليه وآله رجع من كن فيه كان في نور الله الا اعظم من كان في عصاة امر شهادة الا الله
اسروا في رسول الله ومن اصابته مصيبة قال ناله وانما اليه راجعون ومن اذا اصاب حرقا قال
لحمد لله ومن اذا اصاب خطيئة قال استغفر الله واتوب اليه وقال الباقر عليه السلام ملن مؤمن مصيبة
في الدنيا فيسترجع عند المصيبة ويصبر حين تقوى المصيبة الا غفر الله له ما مضى من ذنوبه الا الكبائر
او جبت الله عليها النار وكلما ذكر مصيبة فيما استقبل من طهر فاسترجع عند ما وهداه الله
ولا غفر الله له كل ذنب اكسبه فيما بين الاسترجاع الاول الى الاسترجاع الاخير الا الكبائر من الذنوب
ابن بابويه واسند الكليني الثاني الى معروف بن خربوذ عن الباقر عليه السلام ولا يستثنى من الكبائر

وروي الكلبيني بالسناد اليه او ودين زرياب كسر الزاء ثم الزاء الساكنة عن الصادق عليه السلام من ذكر مصيبة
ولوعجبين فقال لا اله الا الله واليه راجعون والحمد لله رب العالمين اللهم اجرني في مصيبي واخلف علي
افضل منها لما نلت من الاجر مثل ما كان عندا وصديقه وروي مسلم عن ام سلمة رضي الله عنها قال قال رسول الله
صلي الله عليه وآله ما من مسلم نصيبه مصيبة فيقول ما امر الله به الا الله وانا اليه راجعون اللهم
اجرني في مصيبي واخلف لي خير مما اخلف الله خيرا منها فلما مات ابو سلمة قلت في المسلمين
من اخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في قتلته ما اخلف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في الترمذي عن ابي موسى عبد الله بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات ولد
العبد قال الله تعالى ملائكتي اقضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقول فبضتم ثمرة فواده فيقولون
نعم فيقول ما ذاق العبد عبدي فيقولون صدك واسترجع فيقول الله اني العبد بيننا في الجنة
بيت المقدس ونحوه رواه الكلبيني بسنده الي السكوني عن الصادق عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رواه ابن بابويه وفي البخاري يقول الله عز وجل ما العبدك للؤمن من جزاء اذ قبضت صفة اهل
الدين انما احبته لاجله وعن ابي الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له فطان من امر اهل الله
الجنة به الجنة فيقول له فطان قال ومن كان له فطان فيقول له فطان قال فانا فطان في الجنة
عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يدخل الجنة رجل ليس له فطان فقال له رجل
من لم يولد له ولم يهتبه ولنا فقال له من فطان الرجل اخاه في الله وعن الصادق عليه السلام المبرور
صبر عند المصيبة حسن جميل وافضل من ذلك الصبر عند ما حرم الله عز وجل عليك فيكون لك جبر
وعن الصادق عليه السلام من قدم ولدا كان خيرا له من سبعين ثوب الفونية من دجده كلهم فذكر
الخير وقايل رسول الله قال وعنه عليه السلام ثواب المؤمن من ولد اذ مات لجنه صبرا ولم يصبر وعنه عليه
السلام من اصاب مصيبة جن عليه اولم يحجج صبر عليها اولم يصبر كان ثوابه من الله الجنة **ويلحق بذلك**
قوابل شتى اوردت في الكافي وغيره منها عن سليمان التيمي عن الصادق عليه السلام من اصاب مصيبة
فلينكر مصابه بالنبي صلى الله عليه وآله فانها من اعظم المصائب ومنها عن محمد بن عبيد الله عن الباقر عليه السلام
فاذكر مصابك برسال الله صلى الله عليه وآله فان الخلق لم يصابوا بمثل ومنها عن عبد الله بن الوليد
باسناده باسناد ما اصاب علي عليه السلام بختي الحسن بن علي بن عليهما السلام وبمويلد الحسن
قراء الكتاب قال بالهام مصيبة ما اعظمها مع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اصابته
بمصيبة فلينكر مصابي فانك تصاب بمصيبة اعظم منها ومنه عن هشام بن محمد عن الصادق
قال امانات النبي صلى الله عليه وآله واليه راجعون واولم يروا انهم يقولون كل نفس ذائقة الموت الى
قوله فقد فاز وقال ان في الله خلفا من كل اهل الكعبة وعزاء من كل مصيبة ودرجاتها فاستفاد

فتقوا واثابه فارجوا فانما الحرم من حرم الثواب ومنها امر الحسين بن محمد عنه عليه السلام لما قبض
رسول الله صلى الله عليه وآله جده جبرئيل عليه السلام والنبي قداما وفي البيت علي وفاطمة والحسن والحسين صلى الله
عليهما السلام فقال السلام عليكم يا اهل بيت الرضا كل نفس ذابقة الموت ولما توفون اجوركم يوم
الآخرة ان في استنجيل عزاء من كل مصيبة وحلفا من كل هالك ودر كالمفات فباس عز وجل
فتقوا واثابه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب هذا آخر وطبي من الدنيا ومنه ابن النخاس
عن علي بن السلام لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله انهم اتوا يسمعون حسه ولا يرون شخصه فقال
السلام عليكم اهل البيت ورحمة الله وبركاته كل نفس ذابقة الموت لا يدرى في الله عزاء من كل
مصيبة وحلف من كل هالك ودر كالمفات فباس فتقوا واثابه فارجوا فان الحرم من حرم الثواب
والسلام عليكم ومنها عبد الله بن الوليد عن العباس عليه السلام قال في آخره والسلام عليكم وفي
الله وبركاته فقال بعضهم هذا ما وجدناه منكم من السماء بعثه الله عز وجل ليخزيكم وقال بعضهم
لنخزيه السلام ومنها جابر بن البار عليه السلام اشهدكم الصالح بالويل والعويل ولم يزل
والصدر وجز الشعر ومن اقلع النواحة فقد ترك الصبر ومن صبر واسترجع وهذا جل ذكره
وقدر ضي عاصيه الله وفتح آجره على اسجل وعن ومن لم يفعل ذلك جري عليه القضاء وويلي
ذميم واحبط الله عز وجل آجره ومنها ابن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال ان الصبر
يستيقن الى المؤمن ياتيه السلام ويصور وان الحرج والبلد يستيقن الى الخلف في اتية السلام ويصور
ومنها السكوني عن علي بن ابي حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ضرب المسلم يومه على من عند المصيبة اجلا
ومنها ابن مكي بن بكير عن الحسن عليه السلام قال ضرب الرجل يومه على من عند المصيبة اجلا
ومنها ابن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال لا تعدن مصيبة اعطيت عليها الصبر
عليها من السعد وجل الثواب انما المصيبة التي يجيها صاحبها اجرها وثوابها اذا لم يصبر عند
ومنها ابن ميسرة قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام فجاء رجل وشكا اليه مصيبة فقال له
اما انك تقصير في جوار الله تعز عفي عليك قدما من الله عز وجل الذي قد رعتك تمت يجب
تعزيتهم اهل البيت وتلك في النساء لضعف صبرهن وروي ابو الجارود عن ابي جعفر عليه
السلام قال فيما ناتي برؤي ربه تعالى يارب ملوك عزي الشكي قال اظلم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي
ومن عبد الله العري عن علي بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام في ظلي عزي الشكي اظلم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي وروي ابو
داود عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله من عزي شكي كسي بردا في الجنة نعم لا تعزي الشكا
الاجنبية خوف الفتنة ويعزي الصغير للعوام وقال ابن بابويه ان كان للعري بيتا مع يده
عليه السلام فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله من مع يده على راس بيتهم ثم حمله كتب الله بعد

الحمد لله

كل شعر مرث عليها حسنه قال وان وجد بالثا سكت بلطف فغن العلم عليه السلام اذا بكى التيم
اهزل العرش فقول الله تبارك وتعالى من هذا الذي ابي عبد الله الذي سلبته ابوي فوعزتي ووجه
وارتقاني في مكاني لا يسكنه عبد الا وحببت له الجنة ويجزي المسلم بقربه الذي والدع له السلام
واختلف في تقريبه الذي شغل في المعبر لانه مواده مني منها وبقوله صلى الله عليه وآله لا يتدوهم
بالمسلم وهذا في معناه وجوز في التذكرة لان النبي صلى الله عليه وآله عاد يهود يافا في مرضه وقاله
اسلم فطر الي ابيه فقال له ابوه اطع ابا القثم فاسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله الحمد لله الذي
انقذك من النار والتعزير في معنى العياده واجيب لعل لرجاء اسلامه وبالغ ابن ادريس
رصاصه فغن من تعزير الخالف الحق مطلقا الا لضرورة فيدعوا له بالهام الصبر لا بالاجور
الدعاء لهم بالبقاء لما ثبت من جواز الدعاء لهم بغير اجازة كما عليه السلام قال وليقل لاجبه
في الدين الهك الله صبرا واحتسابا ووفرا كذا جروهم للموفي واصن الخلف علي خلفه
او يقول احسن الله لك المعزلة وربط علي قلبك بالصبر ولا جرم لك الا جرمك قاله
في تعزير السكينة ويدفعه ما سبق **الحديث الرابع** في النياحه **عنه** اللهم والحمد لله
وجز الشعر اجماعا قاله في المبوط وما فيه من الخط لقطا الله ولرواية خالد بن سعيد عن
الصادق عليه السلام لاشي في لطم الخدود سوى الاستغفار والتوب وروي العامة عن النبي
صلى الله عليه وآله في محاسنهم انا ربني من خلق فخلق لي خلق الشفور رفع صوته وفي الفقيه
قال النبي صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام حين قل جعفر بن ابى طالب لا تدعين بولي ولا
ولا جرب وما قلت فيه فقد صدقت وروي مسلم اربع في اسي من امر الجاهلية
لايركونن الفري بالاحساب والطنن في الانساب والاستقار بالجنوم والنيابة والمراد به المشتمل
علي ذلك ملاباتي من اباحة النفع الخالي من ذلك واستثنى الاحباب الا ابن ادريس في الثوب
علي موت الاب والامه لفعل العكرى علي الهادي ع وفعل الفاطميات علي الحسين عليه
السلام وروي فعل الفاطميات اهد بن محمد بن داود عن خالد بن سعيد عن الصادق عليه السلام
وسأله عن شق الرجل ثوبه علي ابيه وامه واجبه او علي قريب له فقال لا بل يشق الجيوب
فلا يشق موي بن عمران علي اخيه هارون ولا يشق الوالد علي ولده ولا زوج علي امرأته
وتشق المرأة علي زوجها وفي نهاية الفاضل يجوز شق النساء الثوب مطلقا وفي الخبر اعياء اليه
وروي الحسن الصفار عن الصادق عليه السلام لا ينبغي الصياح علي الميت ولا شق الثياب وظاهره
الكلية وفي المبوط وروي جواز تخريق الثوب علي الام والاب ولا يجوز علي غيرها ويجوز
بالكلمة الحسن وتعداد فضائله باعتماد الصدق لان فاطمة عليها السلام فعلته في قولها يا

يا ابتاه من ربه ما ادناه يا ابتاه الى جبريل انعام يا ابتاه اجلب رباده وري انها اخذت قبضة
 من تراب قبره صلى الله عليه وآله فوضعتها على عينها وانتدبت ثم اذاع على الشعب قربة احد ^{مدى} ان لا تشتم
 الزمان غوايبا ^{الوقت} صبت على مصائب لو انها صبت على ايام صرت لياليا فلا سبق من
 علي رحمه وري ابن بابويه ان الباقر عليه اوصي يندب في اللوهم عشرين سنين ومثل الصادق عليه
 عن ابي الناجم فقال لا باس فديني على رسول الله صلى الله عليه وآله وفي خبر اخر عنه لا يمس بكنت
 اذ قالت صدقا وفي خبر ابي بصير عنه عليه السلام لا يمس باجر الناجم وري حنان بن عبد
 عليه السلام لا تشارط وتقبل كل اعطيت وري ابو حمزة عن الباقر عليه السلام مات ابن المغيرة فالت
 النبي صلى الله عليه وآله ان ياذن لها في المغي الى مناحته فاذا ن لها وكان ابن عمها فقالت انني الوليد
 الوليد بالوليد فني العترة ^{ووصف} حامي الحقيقة ماجد اليمى الى طلب الوتيرة قد كان غشا في السنين
 غدقا وميرة وفي غام الحديث فاعاب عليها النبي ذلك ولا قال شيئا ^{الوقف} **سائل** ثلث بحور
 على النوح لانه فعل ما حاز صرف المال اليه ولجزي يونس بن يعقوب ^{الصادق عليه السلام} قال
 قال لي يا جعفر ^{عليه السلام} فف من مالي كنا وكذا النوادب يندبني عشرين يعني ايام مني والمراة
 تنبيه الناس على فضائلهم واظهارها ليقتدي بها ويعلم ما كان عليه اهل هذا البيت ^{والتقدي} لثقتهم
 انارهم لرواى التتبع بعد الموت والشجرة للبوط وابن جرير حرما النوع وادعي الشيخ ^{انما} **انما** ^{الصادق عليه السلام} ^{روايته}
 اراد النوع بالباطل وللمشتمل على الحرم كاقية في النهاية وفي التمدب جعل كسها مكرها بعد
 احاديث النوع واجه المانع بما سبق وعباراه مسلم الى مالك لا يشعر بعين النبي صلى الله عليه وآله
 النائم اذ المقتب تعلم يوم القيمة وعليها سريال من قتل في في السجن عن ابي سعيد الخدري لقن
 رسول الله الناجم والسبعة وروى مسلم عنه صلى الله عليه وآله انه قال ليس من امن من كذود وشق الحيون
 رواه ابن مسعود عن ام عطية اخذ النبي صلى الله عليه وآله عليه عند البيعة الاشوع وجوابه لكل عليا
 ذكرناهم عاين الاخبار ولان بنا حجة الجاهلية كانت كذلك غالباً ولان اجبارنا خاصة وكما
 مقدم **الثانية** المراتي للظومة حازر عندنا لما مر ولا انها نوع من النوع وقد دللنا على جواز
 وقد سمع الاية عليهم السلام المراتي ولم ينكرها **الثالثة** لا يعذب الميت بالجهل عليه سواء كان متا
 او محيا كالمشتمل على الحرم لقوله مع ولا تروا وازرة ووردا اخرى وما في البخاري ومسلم في خبر
 انه بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان الميت ليعذب بسبك اهل وفي رواية اخرى ان الله يزر الحافظ
 بكلاء اهل وروى ان حفصة بكت على عمر فقال مولا يا بنته الم تعلمي ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال
 الميت يعذب بكلاء اهل عليه ما اول قيل واحسنه ان الجاهلية كان يوحون ويعتدون جرمه
 كالقتل وشق الغارات وهم يظنونها خصالا محمودة فهو يعذب بما يكون بعلمه ويكمل
 نعم نعم

الحديث ظاهر في المنع عن البكاء بسبب استئثار معذاب الميت بحيث يستثنى التعذيب بسبب انتقاء
 البكاء قضية للعلة والتعذيب بحسب ما عليه غير مستثني بكي عليه اولا وقيل لانهم كانوا يرون بالآلة
 والنيابة وذلك حمل منهم على التعصبيه ولم يثبت فاذا عمل بوجوبهم زيدوا عذابا وورد بان
 الميت لكل على الحرام والامر به فلا يختلف عذابه بالاستئثار وعدمه ولو كان للاعتزال اثر في الاشكال كماله
 وقيل لانهم اذا تدبوا ليقال له كتب كما يقولون ورد بان هذا توبيخ وتخييل له ولم ينفذ من العذاب
 فليس في هذا سوى بيان نفع التعذيب فلم يعتذب بسبب ما يفعلون وعن عائشة رحم الله ابن عباس
 ما كذب ولكنه اخطأ لو اني انما من رسول الله صلى الله عليه وآله علي يهودية وهم يكون عليها فقال انهم
 يكون وانما يعتذب في قبرها وروي انها قالت ذهل لما قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان اهل
 الميت لا يكون عليه وانما يعتذب بجرمه وهذا نسبة الراوي ^{الخطأ} للخطأ ولم ينع من العلة الخرجة
 للحديث عن شرط الصحة وكان نقول ان الباء غني عن اي يعتذب مع بكاءه يعني ان الميت يعتذب بلأله
 وهم يكون عليه فانفعهم بكاءهم ويكون رجز من البكاء لعدم نفعه ويتطابق الحديث **الآخر**
البقي الخامس في زيارة القبور وهي مستحبة للرجال اجمالا وروي مسلم عن يريه قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تدرك الخصة وعنه صلى الله عليه وآله زوروا
 القبور فانها تدرك الخصة الموت وروي الكليني عن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال قال العباس
 عليه السلام زوروا ما ناكم فانهم يفرحون بزيارتكم وليطلب احدكم حاضرة عند قبر ابيه وعند قبر امه بعد
 ما يدعولها وروي بن علي بن بلال وقد زار قبر محمد بن اسمعيل بن زبير بن عدي في طريق مكة
 شرقها الله تعالى قال قال صاحب هذا القبرين الرضا عليه السلام من ابني اخيه المومن من ابي ماجية
 كان فوضع يده وقراء انا انزلناه في ليلة القدر آمن من الفزع الاكبر وعن هشام بن سالم عن الحسن بن
 الصادق عليه السلام قال عانت فاطمة بعد ايام خمسة وتسعين يوما لم تك اشارة ولا ضاحكة فأتاني
 قبر الشهيد في كل جمعة مرتين الاثنتين والخميس وعي يونس عنه عليه السلام ان فاطمة لما كانت تأتي
 قبر الشهيد في كل غداة مهمت فتأتي قبر حمزة فتسجد عليه وتستغفر له وفيه دليل على جواز
 لقول النبي صلى الله عليه وآله فاطمة بضعة مني **والثاني** زارت قبر ابيها بعد الرضا فقبلها
 فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله عن زيارت القبور فقالت نبي ثم امر بزيارتها وان النساء داخلات
 في الرخصة وكثر هذا في المعبر لنا فانه الشتر والميانه **وبوصي** الامام علي بن الحسين والصون
 فاطمة عليها السلام ولو كانت زيارته مؤديا الى الجوع والسخطة لقضاء الله لضعفه عن القبر
 منع منها وعليه يحمل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله لعن الله من زار القبور **وليقول** وليل
 الزاين ما رواه ابو القاسم عن الباقر عليه السلام انه قال علي قبر من الشيعة بالقيح واقف عليه اللهم

٢ البقي قسم

وروي جراح الداني
عن الصادق ع

ارحم غيبته وصل وحدته والنس وحشته واسكن اليهم من رحمتك رحمته يستغني بهما من
سواك ولحقهم من كان يتولاهم ثم قرأ الفم سبعاً وسأل جراح الصادق عليه السلام كيفية التسليم على
اهل القبور قال يقول السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين رحمهم الله المستقدمين والمستأخرين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون وروي في الفقيه عن محمد بن مسلم قلت للصادق عليه السلام لو كنت في
قال نعم قلت افعلون بنا اذا اتيناهم قال اي واسمهم ليعلون بكم ويقرحون بكم ويشا
الكم قال فاني شئ يقول اذا اتيناهم قال قل اللهم جاني ارض عن جنوبهم وصدك اليك اوفهم
ولفهم منك رضواناً واسكن اليهم من رحمتك ما تصل به وحدتهم وتونسهم وحشهم انك على
شي قد يروى اسحق بن عمار عن الكاظم عليه السلام انه يعلم زائريه ويأمنهم به ويستوصيهم بالانظار
وقال فيه قال الرضا عليه السلام من اتي قبري من يقرأ عنده انا انزلناه سبع مرات غفر الله له ولقبا
القبور قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله امر علي بن ابي طالب قال السلام عليكم من ديار قوم مؤمنين وانا
انظر ان شاء الله بكم لاحقون وعمر بن عبد الله بن عثمان بن الصادق عليه السلام يقول السلام على اهل
الديار من المؤمنين والمسلمين انتم لنا في طاه وحنى ان شاء الله بكم لاحقون وروي مسلم بن
كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلمهم اذا خرجوا الى القبور التسليم على اهل الديار من المؤمنين
والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون وروى الترمذي عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله
بقبور بالمدينة فاقبل عليهم بوجهه فقال السلام عليكم يا اهل القبور يغفر الله لنا ولكم انتم لنا
سلفاً ونحن بالاش **تنبيه** ظهر من ذلك استحباب قراءة القرآن عند زيارة المقابر للحجج **الشيخ**
ويروى ان النبي صلى الله عليه وآله قال من دخل المقابر فقرأ سورة ياسين خفف الله عنهم يومئذ
وكان له بعد ما فيها **حسانات** ولاننا سنبين ان الميت يلحقه اعمال الخير ولان الدعاء عقب
اقرب الى الاجابة والدعاء يفتح **الليت** لا ينبغي لمن دخل المقبرة خلع ثيابه للاصل ولعنهم
قالوا رآه النبي صلى الله عليه وآله رجلاً يمضي في المقبرة وعليه إعلان فقال يا صاحب السبب اني سببت
في يومنا قلنا حكاية حال ولعله لما في هذا النوع من الخبلاء ولانه يسأل اهل التنعم لاجل المقبر
والسبت بكسر التين وسكون الباء جلود البقر لدبوغه بالقرظ لان شعرها سبت عنها اي خلقت
لانها انسبت بالدماغ اي لانت **البث** **السادس** فيما يلحق الميت من الافعال بعد موته قال الفقهاء
اما الدعاء والاستغفار والصدقة واداء الواجبات التي يدخلها النيا به فاجل قال الله تعالى والذين اصابوا
من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وقال تعالى واستغفر لذنوبهم وللمؤمنين
والمؤمنات وقد سبق في الدعاء الميت عن النبي صلى الله عليه وآله اللهم اغفر لحيتا وميتنا ومن الابعاء عليهم
كحذرك في الفقيه عن الصادق عليه السلام ان الميت يفرح بالرحم عليه والاستغفار له كما يفرح

للحج بالهدية ^{بهدية} شدي اليه وروى ان النبي صلى الله عليه وآله قال لعن من العاص لو كان ابوك مسلما فاعظم عنه
 او تضد قتم عنه او تحتم عنه بلغة ورجل الجاري وغيره من **ابن سبيل** قال رجل ان اختي زدرت ان يخرجها
 كمانت فقال النبي صلى الله عليه وآله **لو كان علي ما دين** **الكنت قاضيه قال نعم** قال قاض **دين الله** فانه
 بالقضاء واما ما عداها فخذ فانما يصلي المبر في ابن بابويه عن الصادق عليه السلام **ستة** تلحق المؤمن الميت
 بعد وفاته ولد لم يتعلم ومصحف بخلفه وغرس بغيره وصدقة ما حير وقلب ما يحفره وسنة
 يؤخذ بها من بعده **قلت** هذا الحديث يتضمن العلم من ذلك ذكر في ابن بابويه ايضا من الفقيه
 عليه السلام من علم من المسلمين ميتا صليا اضعفه اجره ونفع الله به من وجعل الميت قال
 عليه السلام يدخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء ويكتب اجره للميت
 فعليه الميت **ولذلك** هنا احاديث من هذا الباب ضمنها الشيعيون ليعرفوا في الدين ابو القاسم
 علي ابن طاووس الحسيني طيب الله سره في كتابه المستفي غياث سلطان الوري لشيخنا الثري وفقيه
 بيان فضله الصلوات **الاول** ما رواه الصدوق في كتاب من كايض الفقيه
 وقد ضمن صححه ما اشتمل عليه وانه حجة بيته وبين رتبة ان الصادق عليه السلام سأل عن من يزني الميت
 عن الميت فقال نعم حتى انه يكون في ضيق فوسع عليه ذلك الضيق ثم يوتي فقال له خفف
 عنك هذا الضيق بصلوة فلان اخيك عنك **الثاني** ما رواه علي بن جعفر في مساليم ابيه
 عليه السلام قال حدثني اخي مكي بن جعفر قال سالت ابي جعفر محمد بن عبد الله عن الرجل هل يصلح له
 ان يصلي ويصوم عن بعض موته قال نعم فيصلي ما احب ويجعل تلك الميت هو الميت اذا جعل ذلك
 له وللفظ ما احب للصوم وجعلها نقمها للميت دون ثوابها يعني ان يكون هذه صلوة مندوبة **الثالث**
 من مساليم ايضا عن اخيه مكي عليه السلام وساله عن الرجل هل يصلح ان يصلي ويصوم عن بعض الميت بعد موته
 فقال نعم يصلي ما احب ويجعل ذلك الميت هو الميت اذا جعل له **الرابع** ما رواه الشيخ ابو جعفر الطوسي
 باسناده الي محمد بن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يصلح عن الميت قال نعم حتى انه يكون
 في ضيق فوسع عليه ذلك ثم يوتي فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلوة فلان اخيك **الخامس**
 ما رواه باسناده الي محمد بن موسى الساباطي من كتاب اهل المروية عن الصادق عليه السلام وعن الرجل
 يكون عليه صلوة او يكون عليه صوم هل يجوز له ان يقضيه رجل غير عارف قال لا يقضيه الا مسلم عارف
السادس ما رواه الشيخ ايضا باسناده الي محمد بن ابي عمير عن رجل عن الصادق عليه السلام في الرجل
 يموت وعليه صلوة او صيام قال يقضيه اولي الناس به **السابع** ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب
 الكليني في كتابي باسناده الي ابن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
 وعليه صلوة او صيام قال يقضيه عنه اولي الناس به **الثامن** هذا الحديث بعينه عن حفص

بطريق آخر الي كتاب الذي يروي من الاصول **الثاسع** ما روي في اصل هشام بن سالم من رجال القناد
عليه السلام والكافم عليه السلام وروي عن ابن ابي عمير قال هشام بن سالم في كتابه وعنه عليه السلام قال قلت لابي
الصدوق والصدوق والصدوق ونحو هذا قال نعم قلت ايعلم من صنع ذلك به قال نعم ثم قال يكون
مخطوطا عليه فيرضي عنه وظاهرة ان من القلوة الواجبة التي تركها سبب في الخط **العاشر** ما روي عن

حمزة بن ابي اسلم وهو من رجال الصادق والكافم عليه السلام ايضا قال وسالته عن الرجل يخرج ويعتمر ويصوم
ويصدق عن الدين ويؤتي فريضة قال لا بأس به يجرى مما يصنع ولم يجر آخر اصلته قبل ان يفتي فان كان يجرى ما لا
اري وهو ناصب لا يخفف عنه ما هو فيه **الفصل** وهذا ايضا ذكره بن بابويه في كتابه **الادب** ما روي الحسن
الحسن العلوي الكوفي في كتاب المنسك لسانه الي علي بن حمزة قال قلت لابي ابي بصير عليه السلام ارجو اصيلي واصدق
عن الاحياء والاموات من قرابي واصحابي لا نعم تصدق عنه وصلي عنه ولكل اجر اخر يصلتك ايا قال ان
طاولت راحة لسعليه علي في الحج على الصلوة في الدنيا من الصلوات في الدنيا على عمه **الفصل** ما روي

حسن بن محبوب في كتاب المشي عن الصادق عليه السلام انه قال لا يدخر علي الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة
والبر والبر والبر ما لا يكتب اجره الذي يفعل والميت وهذا الحسن بن محبوب يروي عن الحسين بن علي بن الحسين
عليه السلام وروي ايضا عن الرضا عليه السلام وقد دعا له الرضا عليه السلام واثناء عليه فقال له فيما كتب اليه ان ليس عليك
بحكمة وانظفها على اسنانك وقد احسنت واصبت اصلك في الرضا وبورك لخير وفقد لهما عمه **الفصل**

ما روي محمد بن ابي عمير بطريق اخر عن هشام بن سالم عليه السلام ثم يدخل علي الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة
والبر والبر والبر ما لا يكتب اجره الذي يفعل والميت قال السيد هذا من ادركه محمد بن ابي عمير من الائمة عليهم السلام
ولعله عن مولانا الرضا عليه السلام **الرابع عشر** ما روي اسحق بن عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
يدخل علي الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والبر والبر والبر ما لا يكتب اجره الذي يفعل والميت
وللميت **الخامس عشر** روي ابن بابويه عن الصادق عليه السلام يدخل علي الميت في قبره الصلوة والصوم
والحج والصدقة والعق **الثامن عشر** ما روي عن محمد بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان القلوة والصوم
والصدقة والحج والبر وكل عمل صالح يقع للميت حتي ان الميت ليكون في ضيق فيخرج عليه ويقال ان
هذا يعمل ابنك فلان ويجعل اريك فلان اخوة في الدين قال السيد قوله اخوة في الدين ايضا لكل ما

تحت عموم من الابدانة بالصلوة عن الميت او بالاجازات **السادس عشر** ما روي عن ابن يقطين وكان عظيم
القدر عن ابي الحسن موسى عليه السلام انه قال سمعت الرجل يتصدق علي الميت ويصوم ويعتمر ويصلي قال
كل ذلك حسن تدخل منفعة علي الميت **الثامن عشر** ما روي علي بن اسمعيل البجلي في اصل كتابه فلا صدقة يكون
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الصدقة والحج والصوم تكتب للميت قال نعم قال قلت هذا الفاضل في حق
لا يرى ذلك قال قلت وما ان اودا افواه لوارثي ان اصر عنه لم يصب عنه قال فصحك قال واسأل

ابن الحسن عليه السلام، القلوب على اللبث أنكرى بهما قال نعم وسالت ابا عبد الله عليه السلام قلت اني انصرف بمفرد
منذ مات امي **الحسن** ما قال نعم قلت اني انصرف بمفردك قال نعم نصف عنك ونصف عنها قلت اني انصرف بمفردك
قال السيد قوله القلوب على اللبث اي التي كانت على اللبث ايام صوته ولو كانت نذرا لكان الذي لم يحق
ثوابه دون القلوب نفسها **التاسع عشر** ما رواه حماد بن عثمان في كتابه قال قال ابو عبد الله عليه السلام
ان القلوب والصوم والحج والصدقة والعمرة وكل عمل صالح ينفع اللبث حتى ان اللبث ليكون في ضيق
فيوسع عليه ونقل عن ابن بك فلان وبعل اخيك فلان اخوتك الذين **العشرون** ما رواه
عبد الله بن حبيب قال كنت الى ابي الحسن عليه السلام اسأله عن الرجل يريد ان يجعل عمله في القلوب
والزكاة والخير ثلاثة اثلثة وثلاثين لا يبوئ بغيره فها هو اعم الله بشي مما ينطق به وان كان احدهما
والآخر ميتا فكتب اليه ان اللبث في جوار وما الى ذلك الا التبر والصدقة قال السيد لا يرد بها القلوب
المندوبة لان الظاهر جوازها من الاحياء في الزيادة والحج وغيره **الحسن** ما رواه حماد
بن عبد الله بن حبيب الحميري انه كتب الى الكاظم عليه السلام مثله واجابه بمثله **الثاني والعشرون** ما رواه
ابان بن عثمان عن علي بن مسعود قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان امي هلكت ولم تصدق بغير
كما تقدم الى قوله **الحسن** فيأتي ذلك بها قال نعم قلت والحج قال نعم قلت والصدقة فقال
نعم قال ثم ساءلت ابا الحسن عليه السلام بعد ذلك عن الصوم فقال نعم **الثالث والعشرون**
ما رواه الكليني باسناده الى محمد بن مروان قال قال ابو عبد الله عليه السلام ما يمنع الرجل
منكم ان يبر والدديه حيتين وميتين يصلي عنهما ويتصدق عنهما ويح عنهما ويصوم عنهما
فيكون الذي صنع لهما ولم مثله ذلك فيزیده الله بركة وصلوة خير كثير **الرابع والعشرون**
عن عبد الله بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال اصلوه الذي حصل وقتها قبل ان يموت
الميت يقضي عنه اولى الناس به **ثم ذكر** رحمه الله عشرة احاديث تدل بطريق العموم
الاول ما رواه عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام قال يقضي عن الميت الحج
والصوم والعتق وفعاله **الحسن الثاني** ما رواه صفوان بن يحيى وكان من خواص
الرضا عليه السلام وجماعة عليه السلام وروى عن اربعين رجلا من اصحاب الصادق عليه السلام
قال يقضي عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله **الحسن الثالث** ما رواه محمد بن مسلم عن
ابي عبد الله عليه السلام قال يقضي عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله **الحسن الرابع** ما رواه
الحسين بن زرارة في كتابه وهو واحد جال الصادق عليه السلام قال يقضي عن الميت الحج
والصوم والعتق وفعاله **الحسن الخامس** ما رواه البرقي رحمه الله وكان من رجال الرضا عليه السلام
عليه السلام قال يقضي عن الميت الحج والصوم والعتق وفعاله **الحسن السادس** ما ذكره

صاحب الفاضل ما اجمع عليه من قول الامير عليه السلام قال يقضي عن الميت اعماله الحسن **كلها السابع**
 مارواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام قال من عمل من المسلمين عملاً صالحاً عن ميت اضعف له اجره
 ونفع له به الميت **الثامن** مارواه عن ابن زييد قال قال ابو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين ميتاً صالحاً
 اضعف له اجره ونفع به الميت **الثاسع** مارواه عنه بن زييد عن محمد بن مسلم عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال يقضي الميت الحج والصوم والفق والحق **العاشر** مارواه حماد بن عثمان في كتابه
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام من عمل من المؤمنين ميتاً صالحاً اضعف له اجره ونفع به الميت
 قلت وروى ابو نوس عن العلاء بن رزين عن عبد الله بن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام
 يقضي الميت الحج والصوم والحق والفعل الحسن **وما يصح** هم ناس ما اوردوه في التهذيب تاسعة
 عن عمر بن يزيد قال كان ابو عبد الله عليه السلام يصلي عن ولده في كل ليلة ركعتين وعن والدته في
 كل يوم ركعتين قلت جعلت فداك كيف هذا للولد الليل قال لان الفراش للولد قال وكان يفرغ
 فيها القدر والكون فان هذا الحديث يدل على وقوع الصلوة عن الميت قبل الولد كالاب والجد
 علي من ينفي الوقوع صلوة او يقضيها لان الولد **نكح** رحمه الله ان الصلوة دين وكل دين يقضي
 الميت اما ان الصلوة تشي دنيافيله ربعة احاديث **الاول** مارواه حماد بن ابي عبد الله الصادق عليه السلام
 في اخباره عن لقمن عليه السلام اذا حلفت صلوته فلا تؤخرها شي صلواتها واستمع منها فان
 دين **الثاني** ما ذكره ابن بابويه في كتاب ابل المسافر اذا جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها شي صلواتها
 منها فانها دين **الثالث** مارواه ابن بابويه في كتاب معالي الاخبار بسنده الى محمد بن الحنفية في حديث
 لما ابري بالنبي صلى الله عليه وآله الي قوله في علي الصلوة قال الله جل جلاله فرضها على عباده وجعلها
 لي ديناً اذا اروي بفعل الدال **الرابع** مارواه حريز بن عبد الله بن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت
 لرجل عليه دين من صلوته قام يقضيها فان يدركه الصبح ولم يصل صلوته ليلته نكح قال يؤخر القضا
 ويمجد صلوته ليلته نكح واما قضاء الدين عن الميت فلقضية الشبهة لما سألت رسول الله صلى الله عليه
 فقالت يا رسول الله ان ابي ادركته وبقيت له شئاً ما لا يستطيع ان يخرج ان تجت عنه انفعه ذلك
 فقال لها ائتيني لو كان عليك دين فقصيني كان ينفعه قلت نعم قال فدين الله احق بالقضاء
اذ انكر ذلك فلو اوصي الميت بالصلوة عنه وجعل العمل بوصيته له يوم في الدنيا بدل ما
 فاعا الله على الذين يبدلون ولائهم لواء اوصي اليهودي او نصراني وجبا نقاد وصيته فكيف
 الصلوة المشروعة لرواية الحسن بن سعيد بسنده الى محمد بن مسلم قالت سألت المعبود عليه السلام
 عن رجل اوصي بماله فيمسل الله فقال اعطه من اوصي به وان كان يهودياً او نصرانياً الله عز وجل
 يقول من بدله بعد مسلمته فاعا الله على الذين يبدلون وذكر الحسن بن سعيد في حديث اخر

٢٠ نه قال

يوجد من يقوم بكل السنن الا احدثهم ولا يبادر بقضاء الفايث الا اقلهم فاحتاجوا الي
استدراك ذلك بعد الموت نظرا لما في القيام به فوجب رد ذلك الى الاصول المقررة والقواعد الممهدة
وفيما ذكرناه كفاية علي ان قضاء الصلوة عن الميت غير مذكور ذكره ابن ارباب المذهب لما بينه للشيعة علي
طرف البعض ولا يميل روايته عند نقل حديثهم فان شارح صحيح مسلم من الشافعية قال فيه
هذا الفظه وذهب جماعه من العلماء الي انه يصل الي الميت ثواب جميع العبادات من الصلوة والصوم
والزكاة وغير ذلك وحكي صاه الجواليقي عن عطاه بن ابي رباح واستحق بن راهويه انهما قالوا ان
الصلوة عن الميت وقال الشيخ ابو سعيد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن ابي بصير من اصحابنا المتأخرين
في كتابه الايضاح الي اختيار هذا ودليلهم القياس على الدعاء والصدقة **وحي** فانها مما يصل الي الجاهل
واختلف اصحاب الشافعية في ركعتي الطواف هل تقع عن الاجير او عن المستاجر **قلت** **وحي** وقد كان في الكتاب
المذكور ان ابا اسحق الطالقاني بقية اللام ذكر ان شهاب بن خراش **حدث** عن الجراح بن ديدان
ثقتان عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ان من البر بعد البر ان تصلي لعمرك مع صلاتك وتقوم لعمرك مع
ثم خفف الحديث بالارسال مع لغزافه ثقتهم نقلهما الحافظ الكبير عبد الله بن المبارك وجماعه من العلماء
يعتمدون مراسيل الثقات فندرجون حديثا خالية عن معارض وفي البخاري في باب من مات
ندمان ابن عمر من ماتت امها وعليها صلوة ان تصلي عنها ومذهب الصحابي عند كثير من العلماء
جدة وخصوصا فيما خالف القياس ولم ينقل مخالفة غيره والامر ان حاملها هنا **واجتمع** مانع كحي
ماعد الدعاء والصدقة **والحي** الميت يقول تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ويقول النبي صلى الله
عليه وآله اذ مات ابن آدم انفع حسنة الاثني عشر صدقة حاربه او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه له
هذه اعمدة التوري وغيره **والجواب** انها عام مخصوص بحمل الوفاك فيما الجيب عنه فوجوبها
كافي في الجواب ثم يقال الا ان الواقع ياب عنه بعد موته نتيجة سعيه في تحصيل الايمان ووصول
المسوغه للمناجاة عنه في مستندة اليه والاعتراف بالحق على انقطع علمه وهذا يصل اليه من غير ثقل
صالح عمل اهدي الي الميت فيقع عنه كحل الوفاك ولا خلاص من ذلك الا بالسلام الذي اوعدهم دلالة الآية والخبر
عليها ادعوه **البحث السابع** في بنش القدر ولو حرام اجاعك اسلف الا في مواضع **أجدها** ان
الميت ربيها فلو ظنه فظهر بقاؤه وجب اعادة الي ما كان عليه ويختلف ذلك بحسب الترتيب ولا هو
صير ودرست لم يحسن تصويره بصورة المقابر في الارض المسبلة لا يمنع من الهجوم على الدفن فيه **وثالثها**
لو دفن في الارض المغصوبة لم يحرم شغل مال الغير ويكفي غصب جزء منها في جواز القلع ولو ادى الي الهلك
لان حرمة التي اولى بالمراجعة والافضل ما لكما تركه اما بعد فواو في خصوص ابداءه حرمة خصوص
لو كان الشريك وارثا او حرا ولو اتفق الوارث علي دفنه في ملكهم حرم النش وكذا لو دفن في

بنفيها

انقطع

انما كان له في الارض المغصوبة لا يجازي الا انما ملكه والامام
نقله الملك ما اوزر بها الاوصاف ان كانت قن
انما كان له في الارض المغصوبة لا يجازي الا انما ملكه والامام
نقله الملك ما اوزر بها الاوصاف ان كانت قن

ملك الخبز اذ نه لان ذلك يقتضي التلبس الي بلا ملية حذر من الثلث والوثك نعم لو رجع المبيع قبل
 العلم جاز لعدم اللانح **وثالثها** لو كفن في ثوب مغصوب جاز بنسبه اخذ الثوب بقايد علي ملك خصبه
 فخره ولا يجب عليه ان يقدم عندنا لا من التجارة في شرط فيها التراضي نعم يجب والفقهاء بان
 الدفن غير ممكن بخلاف الثوب ضعيف كما كانه باجارة البقعه زمانا يعلم بلا الميت فيه واضعف
 الفرق باشراف الثوب علي المملوك بالتكفين بخلاف الارض لان الغرض قيام الثوب وربما احتمل انه ان
 ادى بنسبه الي هتك الميت بظهور ما ينفر منه **بغش** ولا ينشئ كمال الخبر السالف ان حرمة المومن
 ميتا كحرمة حيا ولكن هذا الاحتمال قائم في مواضع النشئ **الرابعها** اذ اوقع في القبر القيمه
 بنسبه واخذ للنهي عن اضعاء الملال وروي ان المغيرة بن شعبه طرأ خاتمة في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله
 ثم طلبه ففتح موضع منه فاخذ وكان يقول انا اخركم هذا رسول الله صلى الله عليه وآله ولود فيل ما
 الملال قيمته فكانت بيد عدم الوجوب **والاخر** **خامسها** الشهادة علي عينه ليضمن الملال المتلف ولقمة
 وليعتد زوجه فانه موضع ضرورة وهذا يتم اذ اكل النش حصلة العين ولو علم بغير الصورة
 حرم وتوقف في مواضع منها اذ اذ في الارض ثم بيعت قال في المسوط جاز لغش في ثوب الميت منها
 ولا فضل **سنة** تركه وردة الفاضل من تحريم النش لان تكون الارض مغصوبة فيبهر المالك
ومنها اذ اذ في بغير غيل وكفن او صلوة او الي غير القبلة وقطع الشئ في خلاف بعلم النش
 للفعل لانه مثله ورجحه في المعبر ومال في التذكرة الي بنسبه اذ لم يؤد الي قتله لانه واجب فلا
 يقطب يدك وكذلك الدفن الي غير القبلة واما الكفن فوافق علي عدم بنسبه لاجل حصول السر في غير
 فلا اكتفائه واولي من هتك حرمة بنسبه واولي بعدم النش المتفاوتة كما كان فعلها مدفونا
ومنها لو كفن في حرير فهو كالمغصوب واولي بعدم لان الحق فيه للمدغال وصقوله كاديين اشد تقيضا
ومنها لو ابتاع حيا جوهرا او ماله قيمة ثم مات فهل يشق جوفه وجهان احدهما ان ماله يرد اليه في خلاف
 لا ماله كان له ولغيره لقول النبي صلى الله عليه وآله حرمة المسلم ميتا كحرمة حيا وثانيهما انهم توصلوا الي استيفاء
 الملال ومطاع حرمة الحي ويحكم بقبوله بعدم ضمان الوارث بمقتضى الحزمين لو ضمنه وعليه ينزع
 النش ويكن الفرق بين ماله وماله غيره لانه استهلاك مال نفسه بائنا عنه فهو كالمال في صوته
 ومما قلنا بعدم النش لو ضمن تركته اذ كان لغيره لانه ائلفه في صوته اما لو بولي وانتقت المتاجار
 النش لما ارجح له والى المانع فان كان الوارث لم يغرم لصاحب عا داليه وان غرم فلا جود التراد لما ياتي في
 باب الغصب ان شأ الله تعالى **فروع** لو كفن في يد الميت خلع او في اذنه خلعة وتعدرا خراجها توصل
 اليه بكسر البر لان ترك اضعاء الملال المني عنه ولو اوصي بدفن خاتمة وسيفه مما يتبرك به وفي اجابته
 وجهان من اضعاء الملال المني عنها ومن تسلطه على ماله فيجزي مجري الوصية به لغيره **وآخر** **ثالث**

النش

خاتم

اولا جان لما لو كان الترض فيم يجر قطعاً لانه انما في محض **الثاني** لو وجد جزء من اللب بعد
 دفن لم ينشئ بل يدفن في الجانب الذي ينشئ مثله وليس في لقرعة اجزاء ذلك ولو امكن ايجاله بغير موضع
 من القبر لا يؤدى الى فناء اللب من الجواز لان فيه اجماعين اجزاءه وعدمه **الثالث** ليختص اللب
 بعد موته قال في المعبر وعليه فتوى العلماء لان الحثان تكليف في حال الحيوة وقد زالت ولا في
 جن من اعضاء اللب ولو حرام ولو ختن وجب دفن الجلاء معه وفي ضمان اللبس وجهان من انعاده
 استحقيق قطعها من الحي كانها منفصلة عنه ولو قلنا بالضممان ففيه عن الارشاد لو كان حياً ولو
 غير الشوث لانه اذا قطع قدر قطعها حياً فلا ارشاد ويكن ثبوته اذا **الثاني** لا يغيره من كون غير متخرج من القبر فان
 لا يغيره من حيث **ج** لا يغيره فان قدر تفاوت في القيمة بجلا خروج الدم نسب لارشاد اللب **البحث في**
الثامن في البرزخ وهو لغة الحاجز والمراد هنا ما بين الموت والبعث قال الله تعالى ومن وراءهم **ج**
 الى يوم يعثون روي ابن بابويه عن الصادق عليه السلام ان بين الدنيا والآخرة الفعقة اهونها
 وايسرها الموت **وهنا مسائل** سوال القبر عليه الاجماع الاكلن لقن على ما سلف من الاجزاء
 الكلي بعد اسانيد عن الصادق عليه السلام انما يقال في قبره من محض الايمان والكفر محضاً
 واما ما سوي ذلك فيلحقه عنه رواه محمد بن مسلم وعبد الله بن سنان وعن الباقر عليه السلام مثله
 الى بكر الحزمي وابن بكير ويجوز ان يؤول بسؤال خاير لا مطلق السؤال وعن بشير الدمار عن الصادق
 عليه السلام في الكافر منكر ويكر فيشكك الميت من ركب وما ديتك فاذا كان مؤمناً قال الله ربني ودينه الاكلم
 فيقولان له ما تقول في هذا الرجل الذي خرج من بين ظهر ابيكم فيقول تشهد انه رسول الله عليه السلام فيقول
 له ثم نومة لا حلم فيها ويفتح له في قبره تسعة اذرع ويفتح له باب الجنة فيرى مقعده فيها
 واذا كان كافراً دخل عليه واقام الشيطان بين يديه عناه من نحاس فيقولان من ركب وما ديتك
 وما تقول في هذا الرجل الذي خرج من بين ظهر ابيكم فيقول لا ادري فيخيان بيده وبين الشيطان
 ويفتح له باب النار ويكر في مقعده فيها وعن ابن بكر الحزمي يسئلون عن الحجة القايم بين الظاهر
 فيقولون ما تقول في فلان بن فلان فيقول ذلك ما في فيقال له ثم انما اسمع بك ويفتح له باب الجنة
 فاذا رآه في اليوم الفقه ويقال للكافر ما تقول في فلان فيقول قد سمعت به ولا ادري ما هو فقال لا ادري
 ويفتح له باب من النار فلا يزال ينطق من صرعا الى يوم الفقه وروي في الصحاح عن الحسن النبي صلى الله عليه
 ان هذه الامة تتنزل في قبورها فان المؤمن اذا وضع في قبره اناه ملك فيقول ما كنت تعبد فان كان الله
 هذه بقول اعبد الله فيقول ما كنت تقول في يقول هذا يقول هو عبد الله وركوله قالوا يا ايها النبي
 فينطلق به الى بيته الذي كان في النار فيقول هذا بيته في النار ولكن الله عهده وركله وابدلك بيته
 في الجنة فيقول دعني حتى اذهب فابشر اهلي فيقول اسكن وان الكافر اذا وضع في قبره اناه ملك فيقول
 في الجنة فيقول دعني حتى اذهب فابشر اهلي فيقول اسكن وان الكافر اذا وضع في قبره اناه ملك فيقول

من روهام

ما كنت تجد يقول لا ادري فقال لا ادري ولا تلت فيقول ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول كنت اقول
 كما تقول الناس قال فيضبط بطرق من حديد بين اذنيه فيصيح منها صيحة تسميها الخلائق غير المتكلمين ومعني
 تلت قرأت اي تاليت الحانسة دريت ويروي ان تلت من اذنت الابل اذا اولدت وتلجها اولادها
 رواية اخرى والكافري في مقعده في الجنة فيقال هذا مقعدك من الجنة ولكنك عصيت الله واطعت عدو
 من البرية عازب من النبي صلى الله عليه واله في قوله تعالى يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة
 الدنيا والآخرة قال هذا في القبر استل من ذلك وروي الكوفي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في المؤمن اذا
 اجاب يقولان لا ثم نومة لا حلم فيها ونفس له في قبره في اذرع ويرى مقعده في الجنة ويقول الله
 يشهد الله الذين امنوا الآية **الثانية** نظارت الاخبار بعذاب القبر فعوذ بالله منه وقد مر طرف منها
 وقوله تعالى يعرفون على ما وعدوا يوم تقوم الساعة يدل عليه وقد روي ابو سعيد ان ارواحهم في
 اجواف طور رسيد النار يحضرون على النار بكرة وعشا الى يوم القيمة وروي الكوفي عن جابر بن الباقر
 قال النبي صلى الله عليه واله ليس من نبي الا وقد روي الغم كنت انظر القوم والابل وانار عاهاق قبل النبوة وهي مسكنة
 ما حولها شيء يعجزها حتى تنقر فظنر فاقول ما هذا فلجئ حتى حدثني جبرئيل عليه السلام ان الكافر يضر
 ضربه مطلقا عن وجهه في النار وسبعه اذرع لها الا الثقلان فتعوز بالله من عذاب القبر
 وعن ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله اخرج من جنازة
 سعد وقد شيعه سبعون الف مكث فرفع رسول الله صلى الله عليه واله راسه الى السماء وقال
 او مثل سعد بضم فقال ام سعد ههنا كذا يا سعد فقال لها النبي صلى الله عليه واله ام سعد لا يجزي
 له عن وجهه وعن ثوبه الدخان الصادق عليه السلام انه قال انما فصل روضته من رياض
 الجنة او حفرة من حفرة النار وروي ابي بصير عن علي بن ابي طالب في الكافر ينادي من السماء افرغوا في قبري
 والبسوه ثياب النار وافتحوا له بابا الى النار حتى ليتنا وما عندنا شيء له فيضرب به بمرزبه ثلث ضربات
 ليس فيها ضرب الا يتطابق قبره لو ضرب بتلك المرزبه جبال تهامة لكانت ريماء عن الصادق عليه السلام في الملق
 يصيبه عذاب القبر وروي امير المؤمنين عليه السلام في ضغطة القبر وروي ابي بصير
 احد قاهما السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله ما مات رقية ابنته الى العرق ضعفها وسألت امير المؤمنين
 ان يجره من عذاب القبر وروي ابي بصير عن الصادق عليه السلام ما اقل من يفلت من ضغطة القبر وفي البخاري
 ومسلم عن انس بن مالك رضي الله عنه قال دخل النبي صلى الله عليه واله في النار فسمع صوتا فخرج فقال من اصحاب هذه القبور
 فقالوا يا رسول الله ناس ماتوا في الجاهلية فقال فعوذ بالله من عذاب القبر وروي رواية اخرى في
 والكافر يضيق عليه قبره حتى يختلف فيه اضلاع فعوذ بالله من عذابه ونقمته وروي ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه واله
 قال ان احدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي فان كان من اهل الجنة وان كان

النار

مختار

اهل النار من اهل النار فيقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله اليه يوم القيمة **الثلث** دل القرآن العزيز بقوله
 ولا تقولوا لم يفلح سبيل السالمات بل اجتنبوا قولنا تعالى ولا تحزن الذين قتلوا وهم سبيل السالمات
 بل اجزاء وغير ذلك بقاء النفس بعد الموت بناء على خبرها وعليه ليس من الاصحاب ومن السلف اهل
 تعلقها بالبدان ويومروى بالسانيد متكررة من الجانبين **فصل** ما روى ابن عجل عن النبي صلى الله عليه وآله
 انه قال اروا الشهاد في خوف طير خضر تدانها الجنة وتاكل من ثمارها وتاوي الي قتاد بل في نظر
 العرس **ومنها** ما روى من الطرفين عن النبي صلى الله عليه وآله قال حيا في خبركم عن حياي خبركم قالوا يا
 رسول الله وكيف ذلك قال اما حياي فان الله تعالى يقول وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم
 واما مفارقتي اياكم فان افعالكم تعرض على كل يوم فما كان من حسن استوداء الله لكم وما كان
 من قبيح استغفرت الله لكم فقالوا وقد رحمت فقال كل ان الله عز وجل حرم الله لمنا على الان
 ان تظلم منها شيئا وروى الاصحاب في تفسير قوله تعالى وقول الله عز وجل ورسوله في
 المؤمنين ان اعمال العباد تعرض على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى الائمة كل يوم ابرارها وقجارها وفي
 عن مروان بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قلت ان احب بيعدا واخاف ان يكون بها قال
 ما يبالي حيث ما مات انه لا يبقى موسى في شرق الارض وغربها الا حشر الله روحه الي وادي
 السلام قال وهو طهر الكوفة كما في بهم خلق فقوم يتحدون ورواه في الكافي ايضا وفي
 التهذيب عن يونس بن طيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما تقول الناس في ارواح
 المؤمنين قلت يقولون في حواصل طيور خضر فتاد يا تحت العرش فقال ابو عبد الله عليه السلام سبحان الله
 اكرم على الله من ان يجعل روحه في حوصلة طير اخضر يا يونس اللوم اذا قبضه الله تعالى من روحه
 قال كقالبه الدنيا باقيا كليون ويشربون واذا قدم عليهم القاد من عرفو تلك الصورة التي في الدنيا
 وروى في التهذيب ايضا عن ابن ابي عمير عن جابر عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ارواح المؤمنين
 فقال في الجنة على صول بدهائم لورائهم لقلت فلان وشله مارواه في الكافي بسند اليه ولا في الخاطيع
 عبد الله عليه السلام وعن ابي بصير عنه عليه السلام ان ارواح المؤمنين في الجنة ياكلون من طعامها ويشربون
 من شرابها ويقولون ربنا اقم لنا الساعة وانحر لنا ما وعدتنا والحق اخرنا بنا ولنا وعني ابي بصير عن الاروا
 في صفه الاجساد في شجرة في الجنة تتحارق وتنشأ واذا قدمت الروح عليهم يقولون دعونا فانها قد
 اقبلت من هبوب عظيم ثم ياكلون ما فعل فلان وما فعل فلان فان قالت لهم كنتم حيا ارحموا وان
 لهم قد هلك قالوا قد هوى وبقر من روابه يونس بن يعقوب عنه عليه السلام وفي الكافي بلفظه ان
 العرش قال عرضت من امر المؤمنين على الله الى الظاهر فوقف سواي اليه كانه مخاطب لا قوام فقلت لقيامه
 حتى اعيت ثم جلست حتى ملكت فعمل ذلك غير مرة ثم عرض علي امير المؤمنين عليه السلام لكون فقال

٢٠ حكم سر
 ابو عبد الله عليه السلام

و یقیناً

مجلس

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

قيت يكون ما جدد برده ومفهوم خبره انما غسل عليه يومئذ بعد الغسل ولطهارة به وفوقه
 وعن محمد بن الحنفية عن ابي عبد الله عليه السلام لا تغسل من مشه اذ دخلت القبر ورواية اخرى عن الصادق
 عليه السلام كل من غسل ميتا فغسل الغسل وان كان الميت قد غسل مطرحة وصلها في التهذيب على الهند
 كما سبق وكذا مفهوم رواية اخرى عن ابي عبد الله عليه السلام فمن ادخل القبر لا غسل عليه انما مشه ميتا
 جعل على التذيب لو استغفر من مفوم المخالف غسل **تبييه** يجب الغسل ايضا بمشي فطحة فيها عظم
 ابنت من ج اوصيت لرواية ابوبن نوح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قطع من
 قطعة في ميتة فاذا مشه انسان فكل ما فيه عظم فقد **وخطي** من مشه الغسل وان لم يكن فيها
 فلا غسل عليه ونقل الشيخ الاطباع على ذلك قال في المغيرة ان اياه التوقف في ذلك فان الرواية **بمقطع**
 والهل بها قيل ودعوى الشيخ الاطباع ثبت وغابته لا يستجيب لنقصها من طرح قول الشيخ
 والرواية **قلت** هذه القطعة يخرج قطعاً وجوب غسلها كما هو وهي بعض من جملة يجب الغسل
 بمشها وخصوصاً في الميت وكل دليل دل على وجوب الغسل عبر الميت فدل عليها ولان الغسل
 بمشها متصل في الذي اخرج من الوجوب بانقصها ولا بد من عدم الغسل لو مشه **بالميت**
 مجتمعا والمز المنقول عنه جهة وكذا في المقترن بالقرينة والامران حاصلان في الخبر والاجماع المنقول
 بغير الواحد جهة عند كثير وابن الجنييد سابق على الشيخ وقد اتي بوجوبه في مشه القطعة الا انه قد
 بما بينه وبين سنة وفي ضلالي القطعة من الحي والتوقف في هذه بخصوصيتها لا وجه له لان الاصل
 منحصر في موجب الغسل في الاطلاق ولم الاكثر في تأخير على الاطلاق ولم له نقض ومن اذنا فذو القلوب
 بوجوبه في موضع دون موضع لم يجهل انما لم نقض للمرضى رحمه الله على جهة تقوية نحو ما يظهر من حديث
 بن ابي خلف قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الغسل في اربعة عن موطنها واحد في نصفه والبال سنة
 وما يلوح من كتابته القسم الصحيح كتبت اليه جعلت فداك هل اغتسل امير المؤمنين عليه السلام من غسل
 رسول الله صلى الله عليه وآله عند موته فاجابه النبي صلى الله عليه وآله لم يضره ولكن من المؤمنين عليه السلام فعمل
 وجرى به السنة اوردته في الاستبصار والتهذيب في باب الاغسال واوردته في التهذيب بسند آخر
 الى الحسين بن عبيد قال كتبت الى الصادق عليه السلام هل اغتسل امير المؤمنين عليه السلام حين غفل رسول الله
 صلى الله عليه وآله عند موته قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله طاهراً مطهراً ولكن فعل امير المؤمنين وجرى به السنة
 نعم هناك رواية تضمنت غسل الميت سنة وصلها على طاهر ما يقضي الحكم بطهارة ومشي الطاهر لا
 غسل ولا غسل الا ان هذا يخالف اجماع المسلمين فضلاً عن الامامية وبني مامت في مرسل عبد الرحمن
 ابي الحسن عليه السلام في اجتماع الجنب والميت والحدث قال وغسل الميت سنة وكذا بطريق التقلية عن ابي
 الحسن عليه السلام في ميت وجب اذا اجتمع سنة ومنهم يبداء بالارض وبطريق الارض وقيل بالتقليم

في الخلاف

انما اغتسل طاهر من
 غسل في الطهر والشعر الحنيفة
 فلا يغتسل بالماء في كل الميت
 فحسب تغافلهم بالميت

عن كيفية الطهارة ومطالعة كتابه **الاول** في كيفية الوضوء وفيه ثلث اجابات **الاول** في واجباته والذي
استفيد من نقل الكتاب غالبه النية وقد تقدم تحقيقها ويجب القصدها الى القربان في موافقة
ارادة الله تعالى وظاهر كلام المكاتب ان القرب والتقرب طلب الرفعة عند الله تعالى بواسطة نيل الثواب
تشيها للقرب المكاني وينتبه على الاول قوله تعالى وما كان عند من غيره يحكي الا ابتغاء وجه
الذي هو قوله تعالى وما كان عند من غيره يحكي الا ابتغاء وجه الله تعالى وقوله تعالى وما كان عند من غيره يحكي الا ابتغاء وجه الله تعالى
ولكن وجد نكل هذه للعبادة بعد في الطمع في الثواب والطمع في الغنى وبينه على التناقض له في قوله
وعبادوا ربنا وقل له تعبا لربنا الذين امنوا اركعوا واسجدوا واسجدوا ولا يركعوا ولا يسجدوا ولا يركعوا ولا يسجدوا
تفعلون اي راجعين الفلاح او كفي تفعلوا والفلاح وهو الفوز بالثواب فانه الشئ اوسع
الطبرسي رحمه الله وقال بعض المحققين هو الفوز بالامنية ومنه قوله تعالى قل افعلم المؤمنون وقوله
تعالى الا انها قد بهم سبب خلتهم الله في رتبة صرح في ذلك لقوله تعالى من قبل ويجوز ما ينفقون
عند الله واما قوله تعالى واقرن بان جعل من تسلي السجود اذ افاض الله الثاني ومن الحديث عن النبي صلى الله عليه
اقرب ما يكون العبد من ربه اذا سجد وان جعل مستقلة امكن ان يكون معناه وافق ارادة الله
وافعل ما يشاء من ثوابه قال الشيخ ابو علي رحمه الله واقرن بان جعل من تسلي السجود اذ افاض الله الثاني
والظاهر ان كلا منهما محصل للاخلاص وقد توهم قوم ان قصد الثواب يخرج عنه لانه جعله واسطة
بينه وبين الله تعالى وليس بذلك لانه لا يوجب الا اجر عليه وترغيبات القرآن والرسالة مشعرة به ولا سلم
ان قصد الثواب يخرج من ابتغاه الله تعالى بالحق لان الثواب لما كان من عند الله فبتبعه متبع وجراجه
نعم قصد الطاعة التي هي موافقة الارادة الاولى لانه وصول كغير واسطة ولو قصد المكلف في تسلي الطاعة
لله او ابتغاه وجه الله كان كافيا ويكفي عن الجميع قصد الله سبحانه الذي هو غاية كل مقصد ومنه قوله تعالى
في كل عبادة لقوله تعالى وما امر الا لعبدوا الله محملين له الذين قل الله لعبدهم خذوا دينهم ولا يملكون
والاجار على النية مع انهم مكرهون في قلب كل عاقل بقصد في فعل اعني الاولين عن ذلك ثبات الجواب
ودفعها حتى ان الاجار خالي عن شخص نية الا ما سئل في الحج والعقوبات ان الله لكن قال في التوبة
في تاويل خبر إعادة الوضوء بترك التسمية ان المراد بها النية وفي الخلاص والمختلف نقل الاجماع على وجوبها في
المعبر عنها في التمسك وابن الحيد وقال ولم يوف لقدمائنا فيه بقا على التعيين ولم يجمع في الخلاص بغير
الاجار العاصي في النية ومن ثم لم يملكها قد مله الاصحاب في مصنفاتهم كالصدوقين والجميع قال
لا لال لالنية ولا لال ان تقدمت النية العمل او كانت معه وابن الحيد عطف على المسبب قوله لو ان
يقصد عند ارادة طهارة ان يودي في من استج فيها الصلاة قال ولو عزبت عنه النية قبل ابتداء الطهارة
ثم اعتقد ذلك ويؤثر فيها اجزاء ذلك وهذا القول ان مع غزبتها مشكلان لان المتقدم من علم النية

مرشاة

القرية زاد

والواقع في الاستدلال اشكالاً لبعضه **نبة** وجملة عمل الصوم قياساً مع الفرق بان ماهية الصوم
 واحدة بخلاف الوضوء المتعدد الافعال **واستحبابها** لا اعلمه قوله **لا اعيد** من على انما فان اخرج ابن
 الجوزي عن الاستحباب بان نفعه قال اذا قم الى الفلوة فلتسوا وان كنتم جنباً فاعلموا ولم يذكر النية وبان
 الماء مطلقاً فاذا استعماله في مواضع وقع موقعه **اجيب** بان الآية حجة لنا لان المفهوم منه فاعملوا
 لكل الصلوة ومنه قوله اذا الفيت الامير في **الفكر** واذا قابلت العدو في ساحة محاربة فان المفهوم منه
 للقاء الايدي ومقابلة العدو وطوبى له **لا مسلمة** ولكن الجمع بينهما ويرى قوله النبي صلى الله عليه وآله **لنا الايام**
 بالنيات **واجب** على النية **العمل** الطهورية **لما** على **الخلاص** في رفع الحدث **لأنه** ذكره الشيخ **الشيخ** **وكان** للمفهوم **زوال**
 عنه بالماء وقد حصل بخلاف الطهارة فان الغرض من العبادة **ويحل** النية القلب لانها ارادة **ويستحب**
 عندنا بينه وبين القول للاصل ولعدم ذكر السلفيات **وصار** اليه بعض اصحاب لان اللفظ اشتعاً
 على اخلاص القصد وفيه من ظاهره **والشيخ** في الخلاص **في** نية الصلوة عملها القلب دون اللسان ولا
 يستحب الجمع بينهما **محتج** بان النية ارادة قلبية مؤثرة في تخصيص الفعل بوجه ولا دليل شرعي على التلطف
القول في كيفية **والاصحاب** فيه عبارات القربة واليقظة وجهاه **ويؤتي** اليها به **والمقنعة** **واختيار**
البر **ويذكر** **صاحبه** **كأمر** **الثاني** ان ينوي رفع الحدث واستباحة فعل مشروط صحته بالطهارة **ويؤيد**
 للبرهان **ولم يذكر** القربة **والظاهر** انه تركها لظهورها **لما** قاله العامة ان العبادة لا تكون الا في **البر** **ولا**
اذ **صبر** **ورثاقه** **بغير** **قصد** **ترجيح** **بل** **مع** **الثالث** **التمتع** **بالقربة** **واحد** **الامر** **بلا** **يشرط** **الوجود**
ويؤيد **مختار** **المعقل** **الرابع** **الاستباحة** **وبلغ** **صلى** **كلم** **المرتضى** **رضي** **الله** **عنه** **الخامس** **الجمع** **بين** **القربة** **والوجوب**
والاستباحة **وقول** **الي** **القادر** **وابن** **البر** **ابن** **حزم** **و** **الراوندي** **لوجوب** **الرفع** **والاستباحة** **ووجوب**
نية **كل** **واجب** **وكان** **الرفع** **يوجد** **بدون** **الاستباحة** **في** **غسل** **الحائض** **فلما** **بر** **فلا** **اكره** **والاستباحة** **بدون**
الرفع **في** **النيمة** **والطهارة** **الضرورة** **فاذا** **لم** **يلازم** **الم** **يكن** **احدهما** **الثاني** **الجمع** **بين** **الارادة** **وبين** **الطهارة**
لله **ويؤيد** **ابن** **زهره** **قلا** **واختارنا** **تعلق** **الارادة** **برفع** **الحدث** **لانها** **من** **الدخول** **وبالاستباحة** **لأن**
الوجه **الذي** **لا** **يجل** **امر** **برفع** **الحدث** **فالم** **ينوم** **كما** **يكون** **ممتثلاً** **للو** **الذي** **امر** **بر** **لاجل** **وتعلقها** **بالطهارة**
لله **تعالى** **لان** **بذلك** **يكون** **الفعل** **عبادة** **والقربة** **ومرادنا** **بها** **طلب** **المصلحة** **الرفيع** **عنده** **بنيان** **لأنه** **الغرض**
المطلوب **بطاعة** **والوجوب** **للاستباحة** **والندب** **ولو** **قوع** **على** **الوجه** **الذي** **كلف** **بما** **يقوله** **السادس**
اعتبار **الوجوب** **او** **وجه** **ان** **كان** **واجباً** **والندب** **للاستباحة** **ولو** **قوع** **على** **الوجه** **الذي** **كلف** **به** **والرفع** **او**
الاستباحة **والمستفاد** **من** **جميع** **ما** **نقرف** **من** **كلام** **ابن** **ادريس** **وهو** **انه** **لم** **يذكر** **القربة** **وادي** **الجمع** **على**
اعتبار **الرفع** **او** **الاستباحة** **الثامن** **اطلاق** **النية** **ويؤيد** **قوله** **الشيخ** **في** **الكتاب** **والذي** **دل** **عليه** **الكتاب**
والسنة **من** **القربة** **والاستباحة** **والباقي** **مستفاد** **من** **اعتبار** **المشخص** **للفعل** **لا** **للبقاع** **على** **الوجه** **المأمور**

وجوب
 محذور

شرعاً وكتبه بعد: ١٠٥١
من حاله الأولي ولو كان معتز لم يهل ذكر ولو ضو يقيناً فالوجه لا بأس

به واحد الامر من الرفع والابتداء كافي في غير المعذور لانهما بل تاوهما فلا معنى لجمعها وانما

الطامع مع القريب بعيد فانها استبان على ما يظهر مما مر لو استدرك زمان قال في الشري لم اعرف ذلك متواترا

ولاحاظه ايقض القصد الى رفع الحديث واستباحة القلوب لكن علنا يقينا لانه لا بد من نية القربى قال

ولما كان هذا من باب استقراء عاكت الله عنه **ويجب** فيها المقارنة لا ابتداء الوصف ليقع التأثير

ولذلك لا بد من العناية بالنيات عليه والمهنة ورجوان فعلها عند غسل اليدين لانه من الوضوء الكامل اولى

من المفسمة والاستثناء لقربها إلى الواجب وصاحب البري رحمه الله تعالى توقف فيها نظر أن معنى

الوضوء الحقيقى غيرهما وللقطع بالعمه اذا قادن عند غسل الوجه وابن ادريس في الغسل ينوي بعد

عَلَّيْكَ يَا بَدِينُ فِي الْوُضُوءِ عِنْدَ الْمَغْضُوبَةِ وَالْإِسْتِشْقِ مَحْجَاتِهَا مِنْ جِلِّ الْعِبَادَةِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ مَا

تجوز غسل اليدين إذا كان مستجماً أو لم يشترط أن يكون الوضوء من حدث اليوم أو البول والغائط

لأن الرخ ويكون الغسل من الحائض لقول النبي صلى الله عليه وآله إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل

بعد قرآن بعد خلعها الاثنا ثلاثة فما كان اصلكم لا يدركها الا ان ياتى بيده ولوراية حر من عن الباقر عليه السلام

يُفَصِّلُ الرَّجُلُ يَدَهُ مِنَ النَّوْمِ مَقَامًا مِنَ الْخَاطِطِ وَالْبَوْلِ مَرَّتَيْنِ مِنَ الْخَبَابِ ثَلَاثًا وَتَضْمُرُ عِيسَى إِلَى

واحدة من حديث البول وأثنان من الغالب وثلاث من الجاهل واختلاف الروايات في البول شعر

بالاستحباب وعليه يحمل الأمر النبوي مع ان التعليل فيه مشعر بانها وبديل على التبعين واجب منطوق

لأنه الموضوع رواية محمد بن مسلم. أحدهما عليه السلام في الرجل يبول ولم يمس بدنه شيئا العتمة

للماء قال نعم وان كان حبيبا **الشرط الثاني** ان يكون من الماء يمكن الاعتراف منه فلو توصل من غير

مصنع او من انما لا يمكن الاغتراف منه لم يوجب الغسل كذا قال الفاضل رحمه الله ويمكن القول بالاستحباب لان

الفاسفة الموهومة تزول بالنسبة الى غلب باقي الاعضاء وان لم تكن لاجل الماء **فرج** يتصور في غل

الاحكام الخمسة وظاهر انتفاء التبعة عن انتفاء الوجوب والندب وجوازها عند الندب بالشرطين

وفي جوانه عند الواجب كانه النجاسة المعلومه وجهه لانه اولى من التنب بالمراعاة والاقر بالنع

لأنه لا يعشثن أفعال الوضوء وأولى بالمنع عضلها مستحبا مع عدم الشرطين كما إذا باشر ما يجزئهم بالحجاب

ويجب استدامة النية بمغيب البقاء على حكمها والغرم على مقتضاها لان الاستدامة فعلة مما تنفع

وَيَجْرُ فَاَقْلُ بِالْحُكْمِ دَفْعًا لِحُجُومِ الْفِتْرِ كَثِيرٍ مِنَ الْاَحْيَاءِ لِيَسْتَمِرَّ عَلَى الْبَيْتِ بِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ فِي الْمَوْطُوعِ

لا يستقل عن تلك النية التي يتوخاها وكانه يريد منهم على أن الباقي مستخرج من الموشح وهذا الحديث

ولا ولي ذو الحجة الدائم كالبطون والتسرد المستغفنة بنوي الاستباص فلو ضم اليها دفع

فَمَا إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ رَفْعَ مَامُضِيٍّ فَحَسُّهُ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَوِيَ رَفْعَ مَامُضِيٍّ صَحَّ لِأَنَّهُ لَمْ يَمَعِيَ إِلَّا بِالنَّحْوِ

الطهارة

علم
استغرب في النهاية
انه تعبد بحضرة لادفعها
فيجاسة واهمة فيساق
عنه لاي وجه ما ذكره

[Faint handwritten notes or bleed-through from another page.]

لا فعل فلا يتأثر بالزده السابقه ويعارض بل رجة بعد الصلوة والقوم وكذا لا يبطل التيمم عند المردة
 لما قلناه قالوا خرج بك من الاستباح قلنا مادام الكفر **الثامنة** لو نوى قطع الطهارة في الأضواء
 للمنافي للنية بطلت ح فلو عاد استأنف النية والوضوء جحف ولا فالنية ولو كان في أثناء الفعل قلنا
 النية للمنافي لعدم شرط الوكاه فيه ولو قدر شرط الوكاه فيه كفعل الاستحاضة مستأنفة ولو اشتغل
 عن الفعل تغير حاله استمر حكم النية لم ينقض ما لم يحفل بالبل ولا يحتاج إلى نية مستأنفة وكذا الفعل الأعظم
 الزمان ويمكن عدم احتياجه فيه مطلقاً بقاء الاستمرار الحكمي **التاسعة** لو غرت الاستدامة في الأثناء
 ولم يحصل للمنافي لم يفسد وان تقدمت عند السنن كانهما من الوضوء قالوا المقصود من العبادة واجبا
 والندب تابع فلا بد من بقاء النية إلى أول الواجبات قلنا النية ذلك يسد باب تقدمها العلم
 والمفسر بقا ولو نوى للمنافي حال الذهول فهو كالمنا في حال النية بل أولى له عطفه استدا من الحكمي وقوة
 الاستدراك الحقيقي **العاشر** من عليه موجب نيوي الوجوب في ملابرة مادام كان كذلك ولو نوى الندب بعد أو غلطا
 بنية اعتبار الوجه والحدث يرتفع وإن لم يقصد فعل ما عليه من الواجب لأن وجوب الوضوء مستقر هنا
 مسببه ولو كان خاليا عن الوجوب ونوى الندب والاستباح أو الرفع صح ولو نوى الوجوب نوى على
 قلناه وأولى بالصحة هنا الدخول المندوب تحت الواجب لاستشراكهما في ترجيح الفعل ونية المنع من الترك
 مؤكدة ومن قال بوجوب الوضوء يجرى للحدث كما قلناه فيما سلف فالنية الوجوب بد أو قد احتل
 الفاضل في النهاية وإنما البحث في قول من جعل الوجوب بد ودخول الوقت واجدا بشرط الآخر ونوى
 قولنا ان يجب لغيره ووجه البطلان عدم الاتيان به في وجهه فعلى هذا الوصل به صلوات اعادها ورفع
 الأولى لا مشقولة للزمه بالواجب وهذا ان قلنا بعمه وضوء الخطا به اذا صادف الوجوب بشرط
 تحلل الحدث والذهول عن كونه متطهرا والفاط ان يكون جانبا بموجب نية الطهارة الثانية ولو
 في دخول وقت الوجوب نوى في الأمل ولو نوى الندب فلو تيقن الدخول ففيه وجهان ولو كان لم يبق
 في العلم والبطلان **الحادي عشر** اقوي ولو شك في اشتغاله منه بالوجوب فالأمل البراءة في نوى الندب ولو
 الاشتغال وشك في الحلق فالأمل بالقاء في نوى الوجوب ولو ردة نيته بين الواجب والندب عند الشك
 اما مطلقا او بعد تقديرين فالوجه البطلان ان اعتبار نية الوجوب لعدم الجزم مع إمكان جزمه هنا
 ظن الوجوب في ذمته قطعه بل عدمه فالتمس اقوي بعملا باستئصال ما كلف به وبطلان عدم مطابقة الواقع
 ولو ظن براءة ذمته في نوى الندب ثم ظهر الوجوب فهو كالمجدد يظهر مصادفة للحدث وبالنسبة المذكورة إلى الصحة
 وهو محتمل على أصح من اعتبار الوجه وعدم الاحتياط بالمجدد ولو شرع في الطهارة قبل الوجوب ثم حصل
 في أثناءها فالأقرب لاستيفائها لانهما عبادة واحدة ولو لم تغير الوجه لم نوجب **لاستيفائها في الحادي عشر**
 لتفريق النية **مؤيد الأول** ان يفرق كل عضو وبعضه بنية تامه فيمكن الصحة لأن اجزاء العامة ينتمون

الوجهان المذكوران في
 صدر المسئلة وبيان
 الوضوء على وجه مجرد
 للحدث أو بدخول
 الوقت فالأمر
 للجهل

اجزائها متلازمة في دلالة وجودها مع انتهاء مادة واحدة متصلة **ح** افلا يفردها بعضهما ببعض والقطع
 بان صاحب الشرع لم يفعل ذلك **القول الثاني** ان ينوي عند كل عضو رفع الحدث عن ذلك **العضو** او عنه وعن غيره
 اخر والبطالان هنا اولي كان حكم الحدث يرجع هنا الى الجملة فارتقاء عنها مقصود ولو غير منوي ويحتمل
 العهدة لتوهم السريان اليها **الثالث** لو نوي في ابتداء الوضوء رفع الحدث عن الأعضاء لا يرد فيه الوجهان
 والقرب البطلان لما قلناه وعلى السريان به وينسب البحث لونهي استباحة الصلوة ببعض عضو
الثاني عشر لو اخل بالمعصية فغسل في الثانية نية التندب عند ابطال ولو كان جاهلا بها خفية ومكان
 الفحشاء لا قضاء البتة الاولى وجوب الغسل بالطاري لا يؤثر ولا نية التندب انما يوجب انما يوجب انما يوجب
 الواجب قبله لا يشترط فقدمه منع فيبقى على الفصل الاول والبطالان لا خلاص الوجه والنية ويؤيد الاول
 ان شرع الثانية للتدبر فحمل قال ابن الجني ولما استجبت الثانية ليكمل بها ما لم ينع في الاولى
 وينتبه عليه حسن زكارة وكبير من السابق بعد السلام في العرفة الواحدة انجزى فقال نعم اذا بالغت فيها
 والنكتان ياتيان على ذلك كله ورغباني على ان نية الثاني بعد عزوب النية هل يترام لا في
 اقل الوضوء المنوي به ما يستحب له الطهارة يصح ام لا وقد سبقا وقد يبان في تصور البناء على الاصل الثاني
 بناء على عدم صحة الوضوء المندوب قبل الواجب عليه **الثالث عشر** خطا في الصبي ثم يبين
 هل هي معتبرة فيه وجهان وكنا جميع عبادته نعم كابر الولي بان يامره ولو معي الشرع ولا ينبغي
 الصلوة التي هي حرام على الحدث لعدم التكليف في حقه وصحة الصلوة الواضحة منه لا لطهارته وهذا
 ينوي الوجوب والتدبر لاجود الاول ليقع التمرين موقعا ويكون المراد بالواجب في حقه ما لا بد منه اذ
 المراد بالوضوء الواجب عليه المكلف **ويكفي** الثاني لعدم وجه الوجوب في حقه وهذا مطرد في تمامها
 وتظهر فائدة الحكم بالحق فيما لو بلغ وطهارة باقية والشيخ قطع في المبسوط بان الصبي والصبيته اذا بلغا
 انشاء القلبي لا يبطال **القول الثاني** الطهارة انما ويثبتون كون عبادتهما معتبر شرعا وفي الخلاف واجب اعادة
 الصلوة مع بقاء الوقت محتمل بان التندب لا يجزى عن الواجب فلم يكن اعادة الطهارة **والقول الثالث** وفي المعتبر
 موافقة المبسوط في الصبيته والفاضل يوجب به اعادة الطهارة والصلوة بناء على عدم كونها شرعيتين **النتيجة**
عشر يجب مقابلة المأكل للوجه المسببات ان متدا من وجوب البدعة بالاعتناء ولو قلنا بعدم جازة المقارنة
 بآي جرد افق حتى لو غفل مع التفضيل والاستثنا في جرد من الوجه مع النية كل من **بالمائة عشر**
 ان غفل اليد من المسح من سنن الوضوء وبلغ منه التفضيل والاستثنا فلو نوي عند هذا الوضوء
 عليها والا فان نواها خاصة ائيب والا فلا وهل السواك والتيميم سنة حتى تقع عند هذا النية ظاهر الا
 والاصاديث انهما من سننهما ولكن لم يكن الا صحابا ليقول النية عند ما لو عذ لسب اسم الفاعل المعبر في
 الوضوء عنها **الثاني عشر** ذو الجيرة ينوي رفع الحدث لا انتفاء الفرض اليها وكذا الماسح على الخوخ حيث

يجوز ويخرج علي قول من قال باعادة الوضوء لو زال الغدر منه بنوي الاستباحة كالنيم والاستباحة **الثانية**
عشر لو نوى استباحة السجدة المنسية او المرغبتين مع قطعاً ولو نوى استباحة سجدة الغيبة لو شئ
 المحقق بن علي اشتراط العلمان فيهما فان قلنا به ارتفع حدته والا بنى على كونه ولو نوى سجدتين
 على الاكمل قطعاً لا اتفاقاً على عدم اشتراط العلمان فيها **الثالثة عشر** لو نوى فرض الوضوء للقرآن فعلي
 القول بالانكفاء بها وبالوجه تجري قطعاً وعلى اعتبار الزرع او الاستباحة يمكن الاجزاء لانا نعمل الفرقية
 بهما فقد نوى سجد الزرع او الاستباحة فهو كغيرهما والا بنى بالمنع لانه لا تلازم بينهما في التصريح
 ولو قدر حضور واحد منهما عند حضور الفريضة زال الاشكال **الواجب الثاني** غسل الوجه وبما اول الملام كان
 الظاهر وجوبه بالنص والاجماع قالوا استباحوا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الي الصلوة فاغسلوا وجوهكم
 واجمالكم وكوجوهه ويجب استيعابه للآية وحده طوكاني قصاص مستوي الخلق الى طرف المذق بالذال الحذف
 المفصوص فتح القاف وعرفه الشملت عليه كبراهم والوسطي لانه القدر الذي غسله النبي صلى الله عليه وسلم
 بنقل اهل البيت عليهم السلام والقدر الذي رواه الملمون وقدر رواه الاصحاب فقال بن يزيد بن
 الروابي عن ابي جعفر عليه السلام في الخاتمي والتهذيب عن حمزة عن زرارة قلت له اخبرني عن حد الوجه الذي
 ينبغي ان يتوضأ الذي قاله عن رجل فقال الوجه الذي لم يمس السجدة ولا غسل الذي لا ينبغي احسان
 عليه ولا ينقص من ان زاد عليه لم يوجب وان نقص منه لم يضر ما دارت عليه الشبهة والوسطي والابرهام
 قصاص شعر الرأس الى المذق وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستدير فهو من الوجه وسواء
 ذلك فليس من الوجه قلت المصنف ليس من الوجه قال لا وفي الفقيه قال زرارة لابي جعفر عليه السلام
 اخبرني عن حد الوجه الحديث بعينه وهو دليل ان المضمون ان يكون الباقي عليه المصحح ما رواه ابن
 الجندب والشيخ في الخلاصة اسند عن حمزة عن ابي جعفر عليه السلام وتبعه في المعبر وعن اسماعيل بن
 مهران كثر الى الرضا عليه السلام اسأله عن حد الوجه فكتب الي من اول الشعر الى آخر الوجه وعن زرارة سألت ابا
 جعفر عليه السلام اناس يقولون ان الاذنين من الوجه وفهرهما من الرأس فقال ليس عليهما غسل ولا مسح
 قال في التهذيب وليس الوجه ما يوجب به ولا كان الاذان والصدر بل كل ما يوجب به منه وبما فاسد
 قلت ولو سلم ذلك لم يدل على الزيادة لان ارض الصدغين والبياض الذي عند الاذنين لا يحصل بهما
 حقيقتهما الواجب وانما يوجب به الوجه كاحد اليدين والرجلين لا اتحادهما ووجوبه لاجاب جميعه بخلاف
 ويجب ان يداه باعلى الوجه لارض الذقن في الاصح فلو كسى بطن العرج زرارة بن اعين قال كفى لي ابو جعفر عليه السلام
 وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعا بقدره وما زاد دخل به اليهني واضكفاني ما فاسد لها على وجه
 من اعلى الوجه ثم مسح يده الحاجبين ثم مسح لسانه اليسرى في الأنا فاسد لها على اليهني ثم مسح جوانبها
 ثم أعاد اليهني ثم مسحها على اليسرى فوضع بها ما صنع باليهني ثم مسح يافته ما بقي في يده راسه وجليته

والصنف

في نسخة

ولم يعد في الماء ولكن الوضوء الذي وقع من الشئ من الماء بآلة بيضاء وقال هذا وضوء لا يقبل فيه الملوحة
 إلا بما يملك يمينه أن يكون البداية فيه بغير الاعلى ولا ما جازت البداية بالاعلى والمنفرد بالاربعين
 في وجه النكس للمعوم ولصحة ما من عتقان عن الصادق عليه السلام لا يمسح بالوضوء مقلد ومبدئاً قلنا
 القوم يخض بدليل والسمع غير الغسل **وهنا ما بحث** هذا التقدير للأغلب من الناس وفيه
 والائتم وطول الاصابع وقصر ما يرجع إلى الغلب قوله للفظ علة الحقيقة العرفية مع النكس بأصل
 البرائة في الزايد وبشغل الذمة في النقص **الثاني** قال الفاضلان لا يجب غسل العذار لعدم تناول اللفظ
 له ولما صل وأولى منه لبياض الذي بين الاذن والعذار وفي المبسوط واهد باب العينين والعذار والنيابة
 والغنقة اذا غنقها اجزاء ولا يجب غسلها لصلها إلى ما تحتها وفي الخلاف لا يجب اتصال الماء إلى أصل
 من شعر الوجه مثل شعوط الجبين والأكمداب والعذار والشارب بالجمع وابن أبي عمير لما ذكره الوجه
 قال ويحكى ذلك من الصنفين والاذنين فليس من الوجه ولم يذكر العذار فاطلالة قد يشمل وقار
 وكان ما احاط به الشعر وشعره من بشق الوجه بغض شعر العارض والشارب والغنقة والذق فليس علة الاشارة
 إلى الماء إلى بالتحليل وانما عليه اجزئ للماء الوجه والشارب والشعر وظاهر هذه العبارات وجوب
 غسل العذار **قلت** العذار ما حاذ الاذن يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض والعارض الشعر للفظ
 عن القدم المحاذي للاذن نابتة الحجة والذق حجة وموجع الجبين والغنقة الشعر الذي في الشفة
 بين يميني غالبا والصدغ ما حاذي العذار فوقه وقد تضمنت الرواية المشهورة سقوط غسل وفيها
 إيماء إلى سقوط غسل العذار مع ان الابهام والوسيط لا يصلح ان يبالغ في ما مع ذلك فغسل العذار
 اخذاً بالاحتياط ولان العارض يجب غسل قطعاً وهو مفضل بالعذار وقريب من محاذ انزول شعر
 يجب غسل مع اتصال العذار به وعدم مفصل يقف الغسل عليه دون العذار وظاهر الرواين في
 الاحكام غسل الصنفين والرواية تنفيه **الثالث** لا يجب غسل الشريطين ولما البياضان المكتفان
 للناصية على الجبين لا يجب غسل الناصية ولان القصاص غالباً في حد الوجه السطح الذي
 يفصل به الوجه عن الراس لان ميل الراس إلى التنوير والشريطان والناصية في محل التدوير
 مواضع الخدش بالاناء المجرى وهو الذي يثبت عليه الشعر الخفيف من ابتداء العذار والنزعة اما بين
 الصدغ والنزعة وتحتف النساء والمترفون الشعر منه فالاحوط انها من الوجه لاشتمال الاصابع
 طرفها غالباً ولو قوعها في السطح والمواجهة وقطع في التذكرة بعدمه لنبات الشعر عليه فضلاً
 لراسه ولغضبة الاصل وما شبهها بالعذار فتكن بحكة والعجاء العامة مجمعة على ادخال العذار في
 الوجه ومختلفون في مواضع الخدش قال كثير منهم بعدم دخولها مع محاذاتها العذارين ودخولها
 في السطح وهذا يضعف التحديد بالتسطيح وعلى كل حال يجب غدا غسل ما ناله الاصبعان منها

غالباً ولا يرد على تحديد الوجه داخل العين والفم ولا تقبل لعدم وجوب غسلها قطعاً لأن المراد
ظاهر ما بين القصاص ومنتهاى الذق ولذا ينتقل الفرض إلى الشعر النابت على الوجه والتحديد في
المسترسل من التهمة طوكاً وعرضاً فلا يجب غسله ولا افاضة الماء على ظاهره لعدم انصاف
التهمة ببعض الوجه والخبر عن النبي صلى الله عليه وآله انه رأى رجلاً غطى لحية ^{الشعر} ولبوخ الصلوة فقال
ليتك فانها من الوجه ضغفه العامه ولو سلم جل على غير المسترسل منها **الرجل** المشهور عدم وجوب
تخليل الشعر النابت على الوجه خف كله او كثف كله او تبقي لرجل كان او امرأة حتى لا يجب تخليل
لحية المرأة نفس على كل كفه **الشعر** في البسوط واصحاب المغيرة لان الوجه اسم لما لو اجمعه ظاهر فلا يقع غرضه ولا يجب
زكاه عن **ابي جعفر** عليه السلام رواه الصدوق كمال المحاط به **الشعر** فليس على بطلوه ولا ان يحشوا عنه ^{العلل} لكن
يجزى عليه الماء ويوشم باللسان ويصح محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام في الرجل يتوضأ يبطين
لحيته قال لا وما ياتي انشاء الله تعالى من حديث المروزي في الوضوء وما روي ان رسول الله صلى
الله عليه وآله توضأ فغرف غرة غسل بها وجهه ولا يبلغ ما الغسل الواحدة اصول الشعر
وخضوضه ككشافه عن رسول الله صلى الله عليه وآله كل كثيف التهمة كما وصفه به **عليه السلام**
ولان كل شعرة تستر ما تحتها ضرورة فلا يجب غسله كالسائر للجمع لقيام المواجبة فيه وان
الجيد ذكر ما مضى قال ومضى خرجت التهمة فلم يكن يتوارى بيناتها البشرية من الوجه فعلى التوضؤ غسل
الوجه كما كان قبل ان يثبت الشعر حتى يستيقن وصول الماء الى بشرته التي يقع عليها حش البصر
بالتحليل وغيرها لان الشعرا استر البشرية قام مقامها فاذا لم يسترها كان على المتطهر ان يصل الماء اليها
وقال المرتضى ومن كان ذا الحية كثيفه تغطي بشره وجهه فالواجب عليه غسل ما ظهر من بشره وجهه
وما لا يظهر فان غطيه التهمة لا يزم اتصال الماء اليه ويجزى اجر الماء على التهمة من غير اتصال الى البشر
المستورة ثم حكى عن الناصر وجوب غسل العذار بعد نبات التهمة لوجوبه قبل نباتها قال رحمه الله هذا غير
صحيح والحكم فيه قد بيناه في تحليل التهمة والحكم في المستلثين واحداً لا نأخذ بنبأ ان الشعرا
على البشر انتقل الفرض اليه في الفاضل رحمه الله كلامهما في التذكير على وجوب تحليل الشعر الخفيف سواء كان
لغالبه الخلق والكتاف نادرة كاعذار التهمة او لا كالتهمة وواجب غسل الشعر السائر وضيقه وحكم بان غسل
احدهما لا يجزى عن الآخر وكلامهما يحمل قصر الوجوب على غسل البشرة التي لا شعر عليها كقول ابن الجوزي
يقع عليها حش البصر وكلام السبيل يظهر المراد وذكر غير التحليل بالتحديد الذي ذكره ولا يخالف الشيخ
والجماعة فيه وفي المختلف ظاهر ما فسرنا كلامهما به لانه اجتمع عليه بوجوب غسل الوجه ولما ينتقل الفرض
الى التهمة مع السرا لانه بوجه بها جاز ما مع روية الوجه فان المواجبة به دون التهمة وهذا غير صحيح
وجوب غسل ما تحت الشعر السائر انما هو صحيح في وجوب غسل ما لا شعر فيه من الوجه وما في التذكير

هـ
لا زكاة ولا طهر
خدمه كقول ابن
الجوزي للملحة

مخالفت ظاهر أصحاب مخالف مشهور العامة أيضا لأن الظابط عندهم أن ما عدا شعر الحية يجب تحليته
 وإن كلف فيجب غسل بشرة وشعره لدور الكفا فيه فيكون بالغالب وإن بياض الوجه يحيط به
 من كل جانب كالحاجبين والاهواب ومن جانبين كالعذارى والشاربي فيكون موضعهما يتبعهما لما يحيط
 وشعر الحية يجب تحليله مع لاف لامع الكافر ويعني بالحقيقة ما تراه البشرة من خلال في مجلس
 أو ما ينصل الماء إلى مبعثه من غير مبالغة وقد يوش السحر في أحد الأمرين دون الآخر حسب
 والبعودة والكشف يقابله في الأمرين ولو كان بعض الشعر خفيفا وبعضه كثيفا وقصير
 كل عليه على القول بالتحليل **الخامس** إذا انقلب وجوب التحليل في الأولي استحبابه استظهارا ولو لم
 الكتاب لما ورد أن النبي صلى الله عليه وآله فعله وروينا في الجعفرات أنه صلى الله عليه وآله
 قال من في جبريل ريان اغسل فتيتي عند الوضوء وهما جانبيا العنقه وأطراف العين
 وفي الغر بين جمع اللحيين ووسط الذقن وقيل هما العظماء الناشئان أسفل من الأذنين
 هما يتخبران من المواضع دون الصدغين وعنه صلى الله عليه وآله أنه كان ينفض غابته وهي
 تحت الذقن وإن علينا عليه السلام كان يحلل لحيته وما من ما يدل على الوجوب جمعنا بين
 الأخبار وحي بطريق الأولى استحباب إفاضته الماء على ظهر الحية طولاً وعرضاً وضرباً
 الجيد وفي جبر زارة الفصح عن الباقر عليه السلام في حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله
 ثم غس كفه في الماء ثم وضعه على جبينه وسيله على أطراف لحيته ثم أمثر به على وجهه وطأ جبينه
 مشاً واحدة وفي الكافي وسلم محل أطراف لحيته والأول رواية ابن بابويه في التذكرة اختار
 تحليل الحية الكثيفة واستحباب إشار الماء للوجه بغيره وعنه عليه السلام من فعل
 النبي صلى الله عليه وآله واستحباب مسح الماقيين بالأصبعين لآزاله الرموه لعل النبي صلى الله عليه وآله
قلت رواه من فعل أبو أمامة ولم أره من طريقاً ولكنه حسن للاستظهار ولو حل الرموه بين
 الماء والبشر الظاهرة وحب والمات طرف العين الذي يلي الألف يهتز ولا يهتز ويقال موققهم
 وست لغات آخر الطرف الآخر للعين اللحاظ ولا يستحب غسل باطن العين للأصل بل رجا
 كره للملاذي وفعل ابن عمر ليس يحبه مع أنه روي أنه غي منه **السادس** لا يستحب غسل الأذنين ولا
 مسحهما بل يوبد عنه قال الحفيد وقد روي زارة عن أبي جعفر عليه السلام قلت إن أنا
 يقولون إن بطن الأذنين من الوجه وظهرهما من الرأس فقال ليس عليهما غسل ولا مسح وفي رواية
 بن مسلم عن الصادق عليه السلام الأذانان ليست من الوجه ولا من الرأس وما روي أن النبي صلى
 الله عليه وآله الأذانان من الرأس لم يثبت ولو صح لم يدل على مسحهما لاختصاص المسح بالمفتسم كما
 يأتي أن شاة الله وأما رواية علي بن رباب عن أبي عبد الله عليه السلام كونهما من الرأس فصح أن في

الماضي

26
 في أصله من الحية
 موققهم وموققهم
 وموققهم وموققهم

وصورة

تقنية في الغسل والفعل اذ قد علم ضرورة من مذهب اهل البيت عليهم السلام خلاف ذلك وقوله صلى الله عليه وآله
سجد وجهي للذي خلقه ونشأه ونفسي **نفسه** وسبحه لا يدل على انها من الوجه الذي يجب غسله لان الاضافة
بالمجاورة **التابع** لو غسل الشعر ثم زال لم يفسد الوضوء فاذا احدث عاذ الوضوء الى الشرة والا
وجوب غسل جزء من كل جزء للوجه لتوقيد الواجب عليه **الثامن** لا في الغسل من الجريان لتبعية الاسم
له وعليه نخل روایات الذهن كرواية يعقوب بن عثمان **الثاني** في الغسل من الجريان ايسر عليه السلام ان عليا
عليه السلام كان يقول الغسل من الجانية والوضوء يجري منه ما يجري من الذهن الذي يسيل الجسد ورواية
زرارة عن الباقر عليه السلام في غسل الجانية انما يكفيك مثل الذهن ورواية زرارة ومحمد بن مسلم عن علي عليه السلام
انما الوضوء حد من حدود الله يعلم الله من يطيعه ومن يعصيه فان المؤمن لا يخشى شيئا يكفيه مثل الذهن
جئنا الذهن على الجريان توقيفاً منه وبين مفهوم الغسل فان اهل اللغة يقولون دهن المثل الارض اذا
بأها بلاء يسيراً وقيل الشيخان رحمه الله اجزاء الدهن بالفروية من يراعي في الماء ورواية محمد بن علي
عن الصادق عليه السلام اسبغ الوضوءان وجدت ماءً ولا فائدة يكفيك اليسى واعلم ان اذا به ما لا يرتك
فيه او لا فضيلة لمنطوق الرواية **التاسع** قال المرتضى رحمه الله لا يجب ذلك في غسل العضو الصافي
الغسل بدونه ويخرج من كلام ابن الجوزي وجوب امرار اليد على الوجه كجاءية وضوء رسول الله صلى
عليه وآله ولا بد للمعمود في الغسل ان لا يرب انه الغالب في الاستحباب ولا يلزم منه الوجوب مع انه
قال في موضع اخر يوصل الماء الى العضو بالنصب او الغمس قاله في الجباب **تيسر** قال في البشري لو
غسل العضو في الماء لم يجب عليه ما يتضمن من بقائه ان بعد الغسل يلزم منه استباق قال ولو نوى الغسل
بعد وجوه من الماء اجزاء اذ على ماء جار فيحصل به الغسل ويمكن ان يقال ان المراد بماء الوضوء المصوح به ما يختلف
بعد الحكم بالغسل اذ العضو الخارج من الماء محكوم بغسله واجزاء الغسل بعد الاخراج بعيد لعدم صدق
عليه ومع ذلك منع من المسح قويا **الواجب الثالث** غسل اليدين وبوالبص والجمع ويجب غسل
اجزاء الايمن بشدة من العائمة لقوله تعالى الى المرافق وحجج الى بمعنى مع كثير فغسل عليه توقيفاً منه وبين فعل
لصلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام ولان الغاية حيث لا مفصل محووش تدخل في المعنى والدخول للماء في الغسل
الاكتفاء ولا تهماً مثل ائمة الثوب من هذا الطريق الى هذا ورواية جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله اذا توضأ
قال الماء على رقبته وروي انه اذا اراد الماء على رقبته ثم قال هذا وضوء كالتقيل اسم القلوة اياه وروى بنو بكر
وزرارة ابني اعين انهما سألا الباقر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدا عابطت او توفيقه ما انفل
كفتم ثم غس كفه اليمنى في النور فغسل وجهه واستعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه ثم غس كفه اليمنى
في الماء فاعترف بهما من الماء فغسل يمينه المرفق الى الكا صابع لا يرد الماء الى المرفق ثم غس يده اليمنى في الماء
فاعترف بهما من الماء فافزع على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يرد الماء الى المرفق كما وضع باليمنى

3
استحبوا ان يغسلوا يدهما في الماء
فغسل يدهما في الماء فغسل يدهما في الماء
فغسل يدهما في الماء فغسل يدهما في الماء
فغسل يدهما في الماء فغسل يدهما في الماء

لا يفسد الوضوء

ثم مسح رأسه وقدمه إلى الكعبين بفضل كفيه ولم يجده ملامه **والششم** بن عروة عن الصادق عليه السلام ثم أمر به من رفقة إلى صاحبه وقال تنزل الآية من المرفق عني به عليا السلام معناها **ويجب** البقاء للمرفق للناسي به ولو نكس فملاخ في فيه كالوجه لنا ان الوضوء الحكيم فيه عن النبي صلى الله عليه وآله لم ينكس فيه ولا لما اجزأ غيره ولا من في الباقى عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله بطريق مرة واحدة فقل يده اليمنى من المرفق إلى الاصابع لا يرد الماء إلى المرفق وكذا في غسل يده اليسرى وكذا في خض الششم من الصادق عليه السلام واليمنى الآية كما مر ولو كانت لانتها الغاية لم يضر لجواز اعادة غايته المغلول كان اليد على غير اللغيا في سبني اليد في كيفية الغسل مثبتة بالسنة **ويجب** تحريك الحنك والتور والدملج أوثر ان لم يعلم تركي الماء تحت لحيته على ابن جعفر عن اخيه الحنك على النك في الثلاثة وعشرين حكما ولو كان واسعا استحب تركه استظهار **افروغ** الاقرب وجوب تحليل الشعر لو كان على اليد وان كثر لتوقف اليد عليه وهل يجب غسل الاقرب ذلك لانه من نواحي اليد ويجب غسل الظفر وان خرج من حد اليد لانه من اجزاءها والفرق بينه وبين فاضل للجبهة اتصاله بفصل دلتا ولو كان غشياً لا يمنع من وصول الماء استحب ان الله ولو نزع وجب الاغسل المشقة لنفي الحج **الثاني** لو ثبت يده وجب دخول الماء الثقاب لانه صار ظاهر فلو انجم سقط ولو كان في يده تساعده وجب غسلها ولو غصونها ولم تحتها الشمول الاسم لها **الثالث** يجب غسل الكف والاصبع والذراع الزايد تحت المرفق ليقبلة اليد ولو كان له يدا زائدة غير مثبتة عن الاصلية وجب غسلها من باب مقدمة الواجب ولو غلت الاصلية خاصة دون الزايدة وعليه كل اطلاق المبسوط لعدم وجوب غسل الزايد فوق المرفق ان يكون تحت المرفق ففصل بينه للبعيدة يمكن وجوب غسل اليد الزايدة مطلقا كما هو ظاهر الزايد والمغلول للقوم وان يغسل من الزايد ما عاذه يرفق الاصلية إلى اخرها تنزيها له منزلة ما خلق تحت المرفق ويضعف بدعيته لاصل الذي يمتد في غير محل الفرض وتعلم الزايد بالقصر الفاضل ونقص الاصابع وفقد البطش وضعفه ولو تدلي جزء من غير المحل إلى المحل او من المحل إلى المحل وجب غسله ولو تدلي من المحل إلى غير المحل سقط غسله وجب المسح ويكن الوجوب كالظفر الطويل ولو انفصل من أصل المحل فالتم رأسه في الآخر ونجاني الوسط فهو كالثابت في المحلين يغسل ما عاذه محل الفرض ظاهره وباطنه **الرابع** لو قطعت اليد من تحت المرفق وجب غسل الباقي لان الميسور لا يسقط بالمعذور ولو قطعت من فوق المرفق سقط الفرض نعم يجب غسل الباقي من العضد لقول أبي الحسن الكاظم عليه السلام في مقلوع اليد من المرفق يغسل ما بقي مرأه عنه على اخوه في الصحيح وفي قوله عليه السلام اشار إلى استحباب غسل الباقي من العضد مع اليد كما روي العامة استحباب تطويل الغرة والجلوب به استدلالا على مسخ الفلوع باقي العضد وابر الجند اطلق غسل الباقي من عضده ولعله اراد ان يد

وصفح

يجزأ لعلات الاغفار تحت
عن جندب احسن جوسلها
انما حنك من اليد والقدم
من الحنك والشافعية
وجها ١٦

٢
ما اصل المحل والتم
رأسه في الاضحية
٢
من المرفق يغسل ما
ما قبله من العضد
وهي يفرق من الوجوب
للغيب ١٦

التجديف البدن

والمرة ثلث اصابع وفردى يمين عن يمين الى جعفر عليه السلام قال يجزى في مسح الرأس موضع ثلاث اصابع
 ولكن لكل رجل ولعل المراد براجز او الافضلية والتقدير محل المسح لا امر ان الاصابع **الرابع** لو استقبل الشجر
 اجز له عدد المسبوط لا طلاق الآية والاضمار ولصحيحه حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام وقد **اضان**
 في المقبر وحكم بالكنية تفصيلا من الخلاف والاكثر على عدمه حتى المرتضى رحمه الله مع تحويره الاستقبال
 في الوجه واليدين بحيث يتوقف القطع عن الحديث عليه **الخامسة** لا يجزى المسح على جاري ولو كان
 حمامة بالجماعنا وخفا شئ الا شهر لعدم الامتثال ولو ابره حماد السائقه وخبر محمد بن مسلم عن
 انه سئل عن المسح على الخفين وعلى العمامة فقال لا تسح عليهما ورفوع محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الذي يخضب راسه بالحناء بيد وله في الوضوء قال لا يجوز حتى يصيب بشعر راسه لما روي
 روي عن ابن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في الموضي مسح فوق الحنأ ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في
 يطلي راسه بالحنأ ويتوضأ لا يمسح راسه والحنأ عليه وحملها الشيخ على التشبيه بالحنأ والحنأ
 يؤكلان بالحنأ وهو اللون المحرود **السادسة** يجب للمسح بفضل ندوة الوضوء فيسطل الماء لليدي ولو
 في الاثر واستقر عليه اجماع بعد ابن الجني اذا جرت اخذ الماء لليدي من عدمه بل في الوضوء قال وكذا استحب
 اذا كان وضوءه مرتين مرتين لنا وصف عثمان والاخرى وحجج ابي سعيد الخدري قال وضأت ابا جعفر
 بماء فند بالحنأ فقلت ما فاستحي ثم صب عليه كفا فغسل وجهه وكفا غسل ذراعه اليمن وكفا غسل
 ذراعه اليسر ثم مسح بفضل النبي راسه ورجليه ولحن زماره قال ابو جعفر عليه السلام ان الله عز وجل
 الوتر فقد يجزى عن الوضوء ثلث غزف واحدة للوجه واثنان للذراعين ونحوه بلزيمنا كما نذكر
 وما بقي من بلزيمنا طرفه من مك المني وتسح بلزيمنا طرفه من مك اليسرى وضوءه ابن الجني
 مشهور خلف بن حماد المرسل عن ابي عبد الله عليه السلام قلت له الرجل يغشي وجهه راسه ويحج في الصلوة قال
 كان في حليته بلزيمنا فليمسح به قلت فان لم يكن له حلية قال يمسح من حاجبيه او من اشفاق عيبيه مع ان
 ابن الجني حكم بالمسح ببلل الحية ايضا للاستيناف صحح ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 مسح الرأس مع يمان يمين من النبي راسي قال لا بل تضع يديك في الماء ثم تسح و صححه معمر بن خلاد
 بتشديد اليم واللام قال سألت ابا الحسن عليه السلام يجزى الرجل ان يمسح قدميه بفضل راسه فقال
 براسه قلت انما يجد يد يقال براسه نعم وخبر علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام ان الرجل لا يكون على وضوء
 للطهر حتى يبتل راسه وحليته وجسده ويده ورجلاه هل يجزى به ذلك عن الوضوء قال ان غسلك فان
 ذلك يجزى به وخبر عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتوضأ الوضوء كله الا رجليه ثم يجزى
 الماء بها موضعا قال اجزاه ذلك وخبر ابو بوب بن نوح قال كتبت الي ابي الحسن عليه السلام اسأله عن المسح
 القدميز فقال الوضوء بالمسح ولا يجب فيه الا ذكر من غسل فلا س قلنا هي معارضة باشرها

٢
 فيمن ان اراد الماء الذي
 يضع به فله الباقي في حقيقته
 او جاسيه او ليس في
 الحديث اشارة الى الماء
 الذي في الاناء ونحوه
 هذا القول رواه خلف
 بن حماد عنه

وبه قال اصحابنا فقلنا بالتيقن وجعل على ما قل بان المراد بالغسل استيفاء الغسل بعد المظهر والمكاتبه
 ضعيفه ولو صح حملت على التيقن لوعلى ان يراد بالغسل غسل التنظيف كافي رواية في هاهنا من الحسن عليه
 السلام الفرقة في كتاب الله المسح والغسل في الوضوء للتنظيف **السابعة** لا يجزئ الغسل عن المسح عندنا
 لمخالفة الامر وعدم صدق احداهما على الآخر ولتحريم الماء الجيد ورواه محمد بن مروان قال الوعيد اسه عليه السلام
 باق على الرجل ستون وسبعون سنة ما قبل منه صلوة قلت فكيف قال لانه يغسل ما امره به **الثامنة**
 بسبب ثلاثة وضع القناع في وضوء الغداء والمغرب لانه مظنة التبدل وتنع بثلاث اصابع ويجوز في غير ذلك
 ادخل الاصبحت تحت القناع ويجزئ الاغلة قال الصدوق والمفيد رحمهما الله والذي في رواية زرارة عن الباقر
 عليه السلام يجزئ ما ان تمسح قد نلت اصابعه ولا تلي خارجا نعم في رواية الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام
 لا تمسح المرأة كما تمسح الرجل لئلا المرأة اذا اصبحت مسحت بها وتضع الحمار عندها في الاربع الباقية تمسح
 بناصيتها **فروع** الغرض بالمسح عندنا وصول البلية بواسطة اليد ولا يكفي ومول البلية وحدها فلو قطع على
 المحل بالوضوء او مسح بالية غير اليد لم يجزئ لخالفة المهور ولو مسح على جابل غير مانع من وصول الماء الى
 البشرة لم يجزئ لاقتضاء الباء الاتصال مع النقص نعم لو ادهن تحت الجبة ومسح بشرة الراس او اهل
 شعر الناصية اجزاء ولو وضع يده بالية على المحل ولم يمسح فالأقرب عدم الاجزاء لعدم سمي المسح والظاهر
 ان باطن اليد ولو لم يمسح بالية بالظاهر وعرفه في اجزاء ولو تعدر المسح بالكف فالأقرب جوازه
 بالذراع **الثاني** يجوز المسح على كل من البشعر والشعر المختص بالمقدم لصدق الناصية عليه ما ولو مسح على شعر خارج
 عن المقدم لم يصح ولو جمع على المقدم ولو كان شعر المقدم يخرج بمده من تحت الناصية لم يجزئ وكذا لا يجزئ على
 المسح على الجبة وهي جمع شعر الناصية عند عنقه نعم لو ادخل يده تحت الجبة ومسح بشرة الراس وشعر الناصية
 والاعم والاصغر يسحان مكان ناصية مستوي كحلقه **الثالث** لا يستحب مسح جميع الراس عندنا لعدم
 توصيف الشعر والا قرب كاهن لانه مكلف لا يحتاج اليه وخرم ابن زهير لمخالفة الشرع وفي الخلاف
 اجتماع على انه بدعي فيجب نفيه وكذا ابن حميد لو مسح من مقدم راسه في موضع اجزاء اذا كان غير مقف
 فرضه ولو اعتقد في ضمة لم يجزئ الى ان يعود الى مسح ويضيق بشماله على الواجب فلا يؤثر الاعتقاد في الزاين
 الصلاة ابطال الوضوء لو تدبر بالزيادة في الغسل والمسح وهو كالآخر في الرد نعم بأم باعتقاده **الرابع** لو
 مسح بثلاث اصابع فالأقرب ان الزاين موصوف بالاجتناب لكون تركه ويمكن الوجوب لانه احد جزئيات
 الكل هذا اذا وقع دفعة ولو اوقعه تدريجا فالزاين مستحب قطعا **الخامس** يجوز كون البلل من الغفلة
 الثانية فلما ياتي من استجابها ومن منع ينبغي ان لا يجزئ عنه اما الثالث فان قلنا يجزئها لم يجزئ وان قلنا
 بانها مكلفه امكن الاجزاء والاقر بعدد لانها لا تقدم من الوضوء ووجه الاجزاء في الجميع اضلاله بآاء الوضوء
 ومو الذي نهره في المعبر **السادس** لو صف ماء الوضوء عن يديه احد من مظانه كما مر ولو من ستر الكعبين

فيمن ان اراد الماء الذي
 يضع به فله الباقي في حقيقته
 او جاسيه او ليس في
 الحديث اشارة الى الماء
 الذي في الاناء ونحوه
 هذا القول رواه خلف
 بن حماد عنه

طولاً وعرضاً لما يناسب استجاب عليه ولو تذر لافرا الحزب وشبهه التي جزء من اليسرى او كلها ثم بقي في
 النار او كثر الصب ويحجب ولا يفتح قصد كثر الماء لاجل المسح لانه من بلل الموضوع وكذا لو مسح بماء
 جاري على الغصون وان اذن الجريان لصديق لا يمتثل ولان الغسل غير مقصود **التاسع** لو مسح على الخليل
 لفروقه ثم زال السب فالقرب عدم الامادة للاشتغال وقيامه قيام الحبل ووجه الامادة تعذر الطهارة
 بنفس الفروقه قلنا اني دليل قام على ذلك وجه على التيمم والمختاضه قياساً **الواجب للمسح**
 الرجلين باجماعنا لانه الكتاب والسنة عليه اما الكتاب فنقله تعالى وسبحوا برؤسكم وارجلكم
 الى الكعبين عطف لاجل ان الراس الممسوح اما اليدان او محله ولو اولى من عطف المنسوب على اليد
 للقرب والمفصل والمضال ان الفصاحة من الاستفاد عن جهل اجنبية التي اخرج اجنبية قبل قيام
 الغرض ولان العمل القرائني واجب ولو بالعطف على الموضوع ولو عطف على اليد لم يوجب
 بقراءة الحزب بقراءة الصب فان جمع بينهما فهو خلاف **الاجماع** **الاسم** الناصر الزيدي وان خشيها
 فلم يقل به غير الحسن والحسين وابن جرير وقد استقل الاجماع بعدم عطفه فم وعين احدهما من جم
 من يرمح لا يقال الغسل مسح وزيادة فكون عالين بهما فنقول ظاهر انها حقيقتان مختلفتان لغة
 وشعراً والتداخل خلاف الاصل ولانه لو كان الاشتغال يجوز التسمية باسم المشتغل ولو اختار البصريين
 اعمال الثاني لهما فتلفه اذ الغسل يشتمل على اعتماد وحركة فليتم بهما لا يقال الجحارة لا بالعطف
 مثل تحريك خرب وكبر اناس في مجاز مزيل وجور عين فيمن قرأ بالجر لجأوتها لم طر لانه
 ولا يطاق بين وقول الشاعر لم يبق الا اسير غير مقلب ^{ووقعه الكعب} وموت في عقال اسير مكبول بحر موت
 الجحارة لمقلب ومن حقه رفع بالعطف على اسير فنقول المثال الاول ان ظاهر محققه الا انه لو
 حرف العطف ومحقق الحزب الجحارة اصلاً ورأساً وقالوا المراد ضرب نجح ومزمل كبرهم
 فند في المضاف ثم استكن المضاف اليه في ضرب ومزمل وجور عين **فجرها بالعطف** جازات النجم
 كانه قالهم في جانب وفاكثير ولم ومقار تتحوير على كواب لان معناه يتحوت باكواب ولا يلزم
 لطاق بين ولو طيف بين فلا امتناع فيه واما البيت فوثق معطوف على التوهم لان المعنى الاسير
 اسير وشبهة العطف على التوهم قول زهير بدلي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا
 كان جانياً على توهم دخول الباب في الحزب كثر دخولها فيه فجر سابق وقال سيبويه يجوز في قولهم
 القوم غير زيد وعمر انصب عمر على التوهم لان غيب زبدي موضع الازب وهدا عكر البيت
 فلم يجر لي الجحارة ولضعف هذا التمسك ونظر العطف على الرؤس مع جرح الارجل **فمجرد التوهم**
 الى ان المعنى انما جرت به عن الغسل تنبهاً على وجوب الاقتصاد في صب الماء لان الارجل تغسل بالصب
 بين الاعضاء فهي مظنة الاستراش ثم جرد بقوله الى الكعبين لانه لفظان يحسبهما موضحة لان المسح

او قيل ان كان الرجل قد مسح على الرأس واليدين والرجلين والاعضاء كلها
 وما عطف على الاصل ما لا يلزم فلان العالم في هذه
 اما ظاهره ومقتضى الثاني انما هو انما عطف
 او مسحوا فاذ لم يكن الاعمال لا مسحوا
 العالمين او ليس الا بعد او كانت الا
 ايهام والاهتمام والاضمار
 بالاحكام

صدر البيت
 كان شيراً في عين
 وليه

انما في قوله كبرهم
 معطوف على الجحارة
 فندد لا يفتق من
 قاله غير المسير
 انما في قوله
 انما في قوله
 انما في قوله

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page.

من النار اسبقوا الوطن وقرب منها خبر الي حرم وروى البخاريان حكاية ايضا وقال رابث رسول الله صلى الله عليه وسلم
بوشا نوصا نوصي هذا **الحبيب** هبة معارضة بطريق اهل البيت عليهم السلام الذين هم اعراف وبروكرا لعل
عليه مع اعتضادها بالكتاب على ان قول عثمان يستعير عدم دوامه على ذلك بخلاف ان يكون قد غسل عليه
في ذلك اليوم للتنظيف وكان **الحبيب** حكاية الروايتين الاخرتين يمكن حملها على ذلك وانما المسألة فلا
له ولا احتباه فيه وتقدر معارضة الروايات لتناقض ونرجع الي كتاب الله تعالى المزمع في المسألة **الحبيب**
الكعبان عندنا معقد الشراك وقتنا القدم وعليه اجماعنا وهو مذهب الحنفية وبعض الشافعية والرسالة
عبر عنها بالتأنيب في وسط القدم وقال المفيد هاجتا القدم من امام الشافعين ما بين الفصل والمط
وقال ابن ابي عمير الكعبان ظهر القدم وارب الحيد الكعب في ظهر القدم دون عظم الشافعي لا تشافعي من قولهم
كعب اذا ارتفع ومنه كعب شديد الجارية اذا علاه قال وقد كعب الشدي على هذا **الحبيب** في ذي صبح ناري قال
العلامة اللغوي عميد الروايات في كتاب الكعب هاتان العقدتان في اسفل الشافعيان يستبان كعبين عند
العامة فهما عند العرب الفصحى وغيرهم جاهلهم واسلامهم يستبان الجحيم بفتح الجيم والجم والرسالة
بضم الراء والكثير في الشاهد على ان الكعب هو الناشئ في سواظهر القدم الملم الشافعي حيث يقع معقد
من النعل وثبوت المسح المستنم لذلك لا تمنع طرق الاجماع والفقهاء تعالى الكعب ولو اراد الضيق
لفعل الي الكعب وللنقل المتواتر عن اهل البيت عليهم السلام كما رواه زرارة وبكر عن ابي جعفر عليه
وسالاه من الكعبين فقال ههنا يعني الفصل دون عظم الشافعي وعن ميرزا ابي جعفر عليه السلام في
الكعب في ظهر القدم وعنه في وصفه وموسى رسول الله صلى الله عليه وآله ثم مسح راسه وقدمه ثم وضع
يده على ظهر القدم وقال هذا هو الكعب واوما يده الي اسفل العرقوب وقال هذا هو الظنوب **تنبيه**
تفرّد الفاضل رحمه الله تعالى بان الكعب هو الفصل بين الشافعي والقدم وصفت عبارات الاصحاب كلها
عليه وجعل مدلول كلهم الباقر عليه السلام محجّابا واية زرارة عن الباقر عليه السلام المنعنه لمسح ظهر القدم
ويؤيد على الاستيعاب وبادقرب الى جرد اهل اللغة وجواب ان الظاهر المطلق هنا يحمل على القدم لان
استيعاب الظاهر لم يقل به احدهما وقد تقدم قول الباقر عليه السلام فاذا امسحت بشي من راسك او ثوب
من قد ميك ما بين كعبك الى اطراف الاصابع وقد اجازك في رواية زرارة واهب بكيف في العجز
استيعاب الرجلين بالمسح بل يكفي المسح من ركبة الاصابع الي الكعب ولو اصبع واحدة وهو اجماع فقهاء
اهل البيت عليهم السلام ولان الرجلين معطوف على الراس الذي مسح بعضه فيعطيان حكمه وقال في موضع
آخر بحري الاصل وقد تبع المفيد في ذلك حيث قال يحبر ان مسح على كل واحدة منهما براس مستحسنة
اصابعها الي الكعب واهل اللغة ان اراد بهم العامة فهم مختلفون وان اراد به تعوير الخاصة فهم متفقون
على ما ذكرناه حسب ما مرّ ولان احداث قول ثالث مستنم رفع ما جمع عليه الامة لانها صليها

اظهر القدم م

الظنوب استمر في كعبه
ميرزا ق كبر الله

من شاة مع مقبله وشاة مع مدبره وبما بين كل الامام او من كلام الراوي وعلى التقديرين فظلم
اندمج بينهما عليه السلام فبقي ان يقال استحبابه ويكون اسباغ المصحح كما يستحب اسباغ الغسل ولو
من رفع احد بن عيسى الي ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في مسح القدمين ومسح السراويل مسح الرأس
واحد من مقدم السراويل ومن فرغ ومسح القدمين فظاهرهما وباطنهما والصحة الزنطيم الرضا عليه السلام
وسأله عن المسح على القدمين فوضع كف يده على اصابع قدميه الي الكعبين فقالت لوان رجله قال يا
من اصابع هكذا الي الكعبين كليهما قال لا الا بكفة واقل احواله الاستحباب الا ان هذا الادلة لا تدل على
تعاكس المسح ويؤيد عدم استحباب العكس فتوى اصحاب بائنا انكر في المسح ولما لا يكره اكثر الاضار
منه ويظهر من كلام ابن بابويه والمرضي وبه قطع ابن ادريس انه يجب الابتداء من راس الاصابع الي الكعبين
التي علي بابها من الاقدام ولان في وصف الباقر عليه السلام مسح قدميه الي الكعبين بفضل كفه وبما
دخل الكعبين في المسح لانه بيان غايه المسح هنا ولو من ^{او اعتد المسح بالهوى} اصابع المصباح وكذا في خبر الزنطيم الرضا عليه السلام
ولان الوضوء الباني من الرسول لم يمسح فيه قطعا ولا اجزا اخذ فرغ منه بالاصابع ولهذا القول في
لحصول اليقين بالخروج عن المدة بفعله **الخامسة** هل يجب لبداءة باليمنى من الرجلين للشهر لعدم لاطلاق
والاخبار وظاهر ابي بابويه وابن ابي عمير وجوبه وبه افتي ابن الجوزي وسنذكره بالوضوء اليها
واخذ بالاصابع وفي كلام بعضهم يجوز مسحها مع الاقدام في التيمم والشركي والعلم بالترتيب **السادس**
اذ قطع بعض القدم مسح على باقي ولو اوجب موضع المسح سقط لامتنع التكليف بالمال ولو لم يقف
على نفس في مسح موضع القطع كما جاز في اليد من غير ان الصدوق يروى عن الحسن عليه السلام فضل الاقطع ^{عضة}
قال وكذلك روي في اقطع الرجلين والقول في مسح الرجل الزايدة كافتادها في اليد يجب الاصاله والزيادة
ولو كانت تحت الكعب فالاقرب المسح عليها للوقوف ويمكن الاجتزاء بالتامه منها فان استويا تجز لان
المسح لا يجب فيه الاستيعاب مطلقا وعرضا **السابعة** لا يجوز المسح على جليل من خيف وغيره الا لفروقه
او لثقبته اجماعا فقال ابن الجوزي روي يحيى بن الحسين ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يمسح على خذركه وقال
به خلق كثير من الصحابة والتابعين لعدم سمي الرجل فيه ولا فاداه الباء الا لصاق وحمله على الوجه
واليد من عدم اجزاء غسل الجليل لان الوضوء الباني الذي حكم فيه النبي صلى الله عليه وآله بانه لا
يقبل منه الصلوة الا بسلامه عليه فليكن الخفين اجماعا قال القاضى والعجب لو نعيم المسح على الخفين لرفع
للدشمن الرجلين ومنعه من البشر واشهر ذلك من قول علي بن ابي طالب ومناظرته كافي صحيح زياره عن ابي
جعفر عليه السلام جمع عمر اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وفهم على عليه السلام فقال ما تقولون في المسح على
الخفين فقام للفرق ان شعبه فقال رأت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح على الخفين فقال على عليه السلام اقل
المائدة او بعد ما فقال لا ادري فقال على عليه السلام سبق الكتاب الخفين لما نزلت المائدة قل ان يقبض

بشهرين أو ثلثه وسبع بالمسعود البدوي يروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله فقال أقبل نزول الملبس أو بعده
فكثرت أبو مسعود وعن علي بن أبي حمزة ما بالي أصح علي الخنفي أو علي بن أبي حمزة بالقاء بالقاء المشاهدة تحت
بعد العين المهملة وقبل الزاوية عن أبي حمزة ومروان بن عيسى أيضا وعنهما عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال **أشد**
الناس حسرة يوم القيمة من رآني وصوّه علي بن أبي حمزة وعنه أن يقطع رجلاي بالمواشيح إلى **المسح**
على الخنفي والكار هو لا يبدل على عدم فعل النبي صلى الله عليه وآله ورواية سعد وغيره أن النبي صلى الله عليه
واله معارضة بما تلويحاه والبرج مع الشهادة الكتاب به وإمكان حملها على الضرورة كالبرد الشديد
والعدو والرهق أو على أنه كان ثم **المسح** لما روي عن علي بن أبي حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله قال **المسح** على الخنفي
ومناظرته تدل على أنه كان مشروعا ثم نسخ وهذا جواب حسن حاشم للشبهة **وأما الروايات**
عن أهل البيت عليهم السلام فكثيرة منها ما رواه رقبه بن مفضل قال دخلت على أبي جعفر عليه السلام
فألتفت من أشبار فقال لي أراك ممن تفتي في مسجد العراق فقلت نعم فقال من أنت فقلت ابن عمي
لصغصعة قال مر جالك يا ابن عم صغصعة فقلت لما تقول في المسح على الخنفي فقال كان عمن
بناه ثلث المسافر ويؤم وليه للمقيم وكان أبي لا يراه في سفر ولا حضر فلما خرجت من عنده فقلت
عنه الباب فقال لي أقبل يا ابن عم صغصعة فقلت فقال لي القوم كانوا يقولون بأنهم يخطئون
ويصيبون وكان أبي لا يقول برأيه وهذا نص من علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله في المسح على الخنفي وإنما
موراجأ برأوه وعن محمد بن مسلم عن أحمد بن عليهما السلام أنه سئل عن المسح على الخنفي وعلى النوا
فقال لا مسح عليهما وإنما لي الورد قلت لأبي جعفر عليه السلام أن أباطيلان حدثني أنه رأي عليا
عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الخنفي فقال كذب أبو طيلان أما بلغك قول علي عليه السلام فيكم سبق
الكتاب الخنفي فقلت فهل فيها رخصه فقال لا إلا من عذير أو نقيّة أو ثوب يخاف على رجله **تليها**
قال المرتضى رحمه الله الناصرية من مسح على الخنفي مقدّم أو مجتهدا ثم وقف على خطاه أعاد الصلوة
لأنه إذا دعي الفسخ ويشكل بحسن زرارة وبكبر الفضيل ومحمد بن مسلم وبريد العجلي عن الباقر والقائد
عليهما السلام قال لا يركب في بعض هذه الأحوال الحُرورية والمرجئة والعثمانية والقدريّة
ثم يتوب ويعرف هذا الأمر وبحسن رواية أبي حمزة كل صلوة صلاها أو صوم أو صدقة أو حج أو ليس عليه عادة
شيء من ذلك قال ليس عليه عادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بد أن يود بها لأنه وضع الزكاة في غير
موضعها فاموضعها أهل الولاء قال في المختار انفقوا على أنه لا يعيد شيئا من عبادته التي فعلها
مؤدى الزكاة والرواية عامة للمسح على الخنفي سواء كان مقلدا أو مجتهدا **الثاني** قد مر جواز
المسح على العري وأن لم يدخل به تحت التراك قال ابن الجوزي في التعليل وما كان متناغرا من **المسح** أو موصول
الراحة ولا صابغ أو بعضها إلى مماسة القدمين فلا بأس بالمسح عليهما قال وقد روي المسح عليهما

وغير ذلك الأمر الذي
عندنا لا عند غيره والصلوة
التي أيتهم فيها غسل كسر

رجله ولفهوم قول النبي صلى الله عليه وآله لا بد له من وضوء اليدين وضع مرتباً
 ولان الواو للترتيب عند الفاروق وقلب والركي وتقلب التنديب من اليدين القسم بن
 سلام ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام تابع كما قال آية الله ابد له بالوجه ثم باليد ثم بالاسم
 الراس والرجلين ولا تقدم شيئاً بين يدي شي ابد له باليد اياه بر فان غسلت الذراع قبل
 الوجه فابدأ بالوجه ثم اعد على الذراع وان مسحت الرجلين قبل الراس فامسح على الراس ثم اعد على
 الرجلين وفي هذه الرواية دلالة من عدة اوجه على الترتيب كما انه لم يبين فيها وجوب تقديم غسل
 اليدين على اليسرى لاستنفاد من الوضوء اليساري ومن اخبار آخر كرواية منصور بن حازم عن
 ابي عبد الله عليه السلام في البادي بالشمال قبل اليمين يعيد اليمين ويعيد الشمال ويكرار الباء والياء
 وضوء رول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم غس كفه فغسل يده اليمنى ثم غس يده فغسل اليسرى والياء
 رواية علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام فمن غسل يار ووجهها ولا يعيد وضوء
 غيرهما فالمراد بالوجه من بين المفصلات وتبقى الاعادة لما سبق عليها توفيقاً لغيرها وبين غيرها
 كرواية زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام وان نسي شيئاً من الوضوء ويعيد المسح المرفوع فاعيد
 ان يبدأ بما نسي ويعيد ما بقي لتمام الوضوء لمطابقة تاويلها رواية الحلبي عن ابي عبد الله
 عليه السلام وان كان ثلثي شماله فليقل الشمال ولا يعيد على ما كان وضوءه وما رواه العامة عن علي
 عليه السلام وابن مسعود ما ابالي باي اعضاءي بدلت معاذ من يار ووجهه عن علي عليه السلام انه سئل
 فقل اصدنا يستعمل فغسل شيئاً قبل شي فقال لا حتى يكون كالامر الله **ما يلى** ثلث اختلف
 الاصحاب في وجوب الترتيب بين الرجلين فابن الجني وانه ياتي بمقل وسائر عليه للاحتياط
 وللوضوء اليساري والاكثر للاصل ولقوله تعالى وارجلكم مع عدم قيام مناف له كافي الدين
 ابن ادريس في المضاوي لا اقل احداً منا يجال في ذلك نعم هو مستحب لقول النبي صلى الله عليه
 وآله ان اسبغ النيمان وعليه قول الله وفي **الثانية** لا يكفي في الترتيب عدم تقدم
 بل يعتبر بتقديم المقدم اذ لو لفهوم من ولا اخبار فلو غسل الاعضاء معاً بطل لفقد المعنى الثاني
 وان وجد الاول فم يحصل الوجه فان اعاد الغسل للوضوء فالجني فان اعاده واليسرى ويصح
 بما بها ولو ارجس ناوي مع الوجه فان ارجس اليدين مرتباً فمنا ولو ارجس ما معاً فالجني اذ اقتص
 بالارواح الغسل ولو كان في جاري وتعاقت الجريات ناوياً صحت الاعضاء الثلثة والاق
 ان هذه النية كافية في الواقع للمحصل سمي الفصل مع الترتيب الحكمي ويصح بناء الاولى ولو
 غسل عضو قبل الوجه لم يمتد به فاذا غسل الوجه ولو نكس من ارجس ترتيب الوضوء
 امكن ومعان لوي عنه او كان قد تقدمت النية في موضع استحباب التقديم والاق

ان لا يفرغ وبها بعد لتحقيق الامتثال فيخرج من العدة ويكمل الاعادة مع العزوب لوجود الفضل
باجبتي بخلاف ما اذا اتي بافعال الوضوء مرتبة **الثالثة** الترتيب ركن في الوضوء فيقولون ^{تسبنا}
لعدم الاتيان بالجزء للصقري وتحقيق الماهية موقوف عليه فلا يوجد مثله وانما يتحقق المبدأ
اذ لم يستدرك به حكم فلو راعاه صح ما دلل البطل ولو كان عدداً لكان لا انما ياتم هنا وجاهل الحكم غير
وان استدل بالشبهة لا يخاطب بالعلم نعم لا يجد في الشبهة ما صلاها بهذا الوضوء الجبر للقدم
عدم اعادة ما عدا الزكوة **الواجب السابع** المولاه اجلاء وقد حكمي المتأخرين فيها خلافاً بين المتأخرة
ومراعاة الجفاف عند التأمل يمكن حمل كلام الاكثر على اعتبار الجفاف فلو رد عباراتهم هنا تحصيله
المراد ونقياً للشبهة قال علي بن بابويه وتابعه بينه كما قال ابنه تعالى وجل ابداء بالوضوء باليد
ثم اسبح الراس والقدمين فان فرغت من بعض وضوءك فانقطع حكمك من قبل ان تيمم وان تيمم
بالماء فاتم وضوءك اذ كان ما غسلته رطباً وان كان قد جف فابعده الوضوء وان جف بعضه
قبل ان تيمم الوضوء من غير ان يقطع منك الوضوء فاعمل ما بقي جف وضوءك لو لم يجف ولعله عول على
رواه حريز عن ابي عبد الله عليه السلام كما اسنده ولده في كتاب مدينة العلم وفي التهذيب وقفة
على حريز قال قلت ان جف الاول من الوضوء قبل ان اغسل الذي يليه قال اذا جف اوله وجف
فاغسل ما بقي وحمل في التهذيب على جفاجه بالريح الشديدة او بالجر العظم او على التقية **قلت**
التقية هنا انب لانه في تمام الحديث قلت وكذلك غسل الجنبه قال بوقتلك المنزلة وانما
ثم افضى على سائر حديثك قلت فان كان يعقب يوم قال نعم وظاهر هذه المساواة بين الوضوء والفضل
في ان الغسل لا يعقب فيه الريح الشديدة ولو كذا ذلك الوضوء وفيمن لا يجف التقية لقتصر على
حكاية كلام والده وظاهر اعتقاده وهذا فيه تفرع بان للتابع الترتيب وان المولاه ما اتي بهذا
وفي المقتع ذكر ذلك ولم يذكر المتابع وقال المقيّد لا يجوز التفرع بين الوضوء فيفضل وجهه
ثم يصير ههنا ثم يغسل يده بل يتابع ويصل غسل يده بغسل وجهه ومسح راسه بغسل
يده ومسح رجليه بمسح راسه ولا يجعل بين ذلك مهلة الا لزورة ثم اعتبر الجفاف عند
الضرورة واجعل في التهذيب بخرايى يصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا توضأت بعض
ففرغت لك حاجة حتى يسر وضوءك فاعد فان الوضوء لا يتيقض ويحرم معاوية بن عمار
قلت لابي عبد الله عليه السلام ربما توضأت فينفد الماء فدعوت بالجارية فباطلت على الماء
فجف وضوءي قال اعد وليس في هذا من الجذب تفرع لوجوب المتابع وقال الجعفي والوضوء
على المولاه الى قوله ومن فرق وضوءه حتى يسر اعاده ^{في} وموايض ظاهر في ان المولاه مراعاة
الجفاف وقال المرتضى رحمه الله في الناصبة المولاه عند اواضيه بين الوضوء ولا يجوز التفرع

ومن فرق بين الوضوء بمقدار ما يحف غسل العضو الذي انتهى إليه وقطع المولاة منه في الهواء
 المعتدل وجباة الوضوء وقال في المصباح حسب ما نقل عنه في المعتبر هي ان تتابع بين غسل
 الاعضاء ولا يترك الا العنبر وتسمه بنحو من كلامه في الناصب وهو ايضا غير صحيح في المطلوب للوضوء
 فلو ومن فرق الجائز على ثقب المولاة فكانها المرادة بعدم الترتيق وقال تليذه سلموا
 والمولاة واجبة وهي ان تغسل اليدين والوجه وطمس الرأس والرجلين واليدين وطبتان
 في الرنن والهواء المعتدل وهو صحيح برأى الحنفى وابن الحنيد اعتبر الحفاف واشترط بقا البلل على
 جميع الاعضاء الا فروجه فلا يغسل الحفاف وقال الشيخ في النهاية والمولاة اية واجبة في الطهارة
 ولا يجوز تبعضها الا العنبر او انقطاع اللآل ان يعبر ذلك بحفاف ما وضاه من الاعضاء
 فان كان قد حف وجب استيناف الوضوء وان لم يكن قد حف في عليه ثم قال في غسل الرجلين
 يغسل عليهما بين الاعضاء الطهارة وقار في المبسوط والمولاة واجبة في الوضوء وهي ان تتابع بين
 مع الاختيار فان خالف لم يجز وان انقطع عنه الماء انتظر فاذا وصل اليه وكان مغسلا عليه فداوة
 بني عليه وان لم يبق فيه نداوة مع اعتدال الهواء اعاد الوضوء من اوله وقار في الخلاصة
 ان المولاة واجبة وهي ان تتابع بين اعضاء الطهارة ولا تترك بينها الا لا يذكر انقطاع الماء ثم يعبر
 اذا وصل اليه الماء فان حفت اعضاء طهارة اعاد الوضوء وان بقي في يده نداوة بني عليه وفي النهاية
 اجمع للمتابع بافضاء الامر الفور فيجب فعل الوضوء عقيب توجه الامر اليه وكذلك جميع الاعضاء
 الاربعية لانه اذا غسل وجهه فهو ما مور بعد ذلك يغسل اليدين فلا يجوز له تأخير وضوءه وكلام
 الشيخين ظاهر في وجوب المتابعة وظاهر المبسوط عدم الاجزاء بالخالف فقيه فاء بحق الواجب
 الا انه في الجمل وافق الاصحاب في اعتبار الحفاف فانحصرت المتابعة في المقدم منه ولو لم
 قوله لا يجوز على الكراهية انعقاد الجمع وقار ابن البراء رحمه الله في المذهب والترتيب والمولاة
 يجان في الوضوء فان توجه على خلاف الترتيب للمقدم ذكره لم يكن مجزيا وان ترك المولاة حتى يحف العضو
 للمقدم لم يجز ايضا اللهم الا ان يكون له تدبيرا والبرج يحف منها العضو للمقدم بينه وبين
 طهارة العضو الثاني من غير اهما له كذلك فانه يكون مجزيا ولو كان الكاسل والمولاة وهي متابعة بعض الاعضاء
 ببعض فلا يؤثر المؤخر في تقدمه بمقدار ما يحف للمقدم في الزمان المعتدل وهاتان العبارتان
 ظاهران في برأى الحنفى وقال ابو الوالد في المولاة وفي ان يصل توصية الاعضاء بعضا ببعض فان جعل
 مهلة حتى حف اقول بطل الوضوء وليس فيه نزع بوجوب المتابعة بل طاهره اعتبار الحفاف وقال الشيخ
 رحمه الله للمولاة وفي ان لا تؤثر بعض الاعضاء على بعض بمقدار ما يحف ما تقدم في الهواء المعتدل
 وقال ابن خزيمة والمولاة وهي ان توالي بين غسل الاعضاء ولا تؤثر بعضها على بعض بمقدار ما يحف ما تقدم

وفوقه في مراعاة الجفاف وقال الكيسري في سباق الواجب وان لا يؤثر غسل عضو من عضو الجاني
لقد تم مع تعدد الالهة وقال ابراهيم المولاه واجبت في الصغرى بحسب وحدها المعنى عندنا على
من القول اصحابنا المحصلين بان لا يحذف غسل العضو المتقدم في الالهة المقدر ولا يجوز الترتيب بين
العضو بمقدار يحذف غسل العضو الذي اتى اليه وقطع المولاه منه في الهوة المعتدل وهو اصحابنا
يذهب الى ان اعتبار الجفاف عند الضرورة وانقطاع الماء وغيره من الاعذار وفيه يفرق باعتبار
الجفاف ومصير الى ما قاله السيد من اعتبار جفاف العضو السابق على ما يستدعي منه ولا يكفي بقدر
البلل على غيره في ظاهر كلامهما وقال الشيخ نجيب الدين بن سعيد في الجامع والمتابع بين اعطاء العلم
فان فرق وجف ما سبق استأنف الوضوء وان لم يحذف يني عليه وليس فيه تفرغ عما جدد هو اما
الفاضلان فتبعوا الشيخ للذين كتبها واصحابنا حجة وبان الوضوء البياني وقع من اجزاء تفسير الملا
الاجلي فتجب المتابعة كوجوب المفتر وفي المختلف جرح الجلي عن الصادق عليه السلام ابع وصوتك بعض
اجزاء لفتان لا لعاق والاضار لا لتدعي ان مناهج الجواب عنك شيخ بان التوبة لا ينافي هذا القول من التاخير
مع كونه متباني الاجزاء الجفاف ومتابعة الوضوء البياني مله ولكن فلم قلتم بنافاة هذا السير من التاخير
والاوجب مراعاة هذه القدر الذي تابع فيه من الزمان ومطابقته مع اعتضاده باحاديث الجفاف
واما جرح الجلي فهو في سياق وجوب الترتيب في الوضوء والمراد بالمتابعة اتباع كل عضو سابقه بحسب القدر
عليه لانه قال فيه انه ان يغسل يديه فقل ثماله ومع راسه ورجليه فذكر بعد ذلك غسل ثماله
ومعه راسه ورجليه وان كان ثماله غسل ثماله فليغسل الثمال ولا يعد على ما كان يوضا وقال ابنه ومعه بعضه
ومثل ما رواه المدقق عن الباقر عليه السلام قال تابع بين الوضوء كاقا السمن وحل ابدان بالوجه ثم باليد ثم بالرجل
الراس والرجلين ولا تقدم شيئا من يدي شيئا من راسك ولا من راسك شيئا من رجليك ولا من رجليك شيئا من راسك
عليه السلام ولان المتابع بهذا المعنى لو وجبت لسبب الوضوء بالاضال بما قضيت لعدم الاتيان به على الوجه
وهذا لا يقولان به ولان ضبط المولاه بالجفاف او غير المتابع كاختلاف باختلاف حر كلف الكفين ولما اوردنا
عبارة الاصحاب هنا لان بعض الافاضل نسب كثير منهم الى القول بالمتابعة **فروغ** ظاهر ابي بابويه ان
الجفاف لا يضر في المولاه الا اذا كان الكثر بخلافه مع امكانه على الضرورة **الثاني** ظاهر المروفي وابن ابي
اعتبار العضو السابق وابن الجليلي مضمون باشتراط البلل على الجميع الى مسح الرجلين الا لضرورة وظاهر
الباقين ان المطلق هو جفاف الجميع لاحقاق البعض قال في المعتبر لا يطابقهم على الاخذ من الحجبة والاشعار
للمسح ولا بللها على اليدين وبدرستهم خبر زرارة والجلي عن الصادق عليه السلام في الاخذ من الحجبة
رواه الكليني عن زرارة عن الباقر عليه السلام ورواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام قال فيه وان لم يكن لك
حجبة فخذ من حاجيك واشفأ عينيك في التمدد من راسك الى راسك والصادق عليه السلام ذكر الحجا جبر

ولا نقارنا **قلت** هذا لم يرم منه احد لم يورثه اما ان الحفاف للمفردة غير مبطل كما قاله ابن الحبيب
 واما تخصيصه بالكلم بالناسي واما ان المبطل حفاف الجمع **الثالث** لو كان الهواء طباجدا بحيث لو
 اعتدل حفافه بلل لم يضر لوجود البلل حقا وتقيده الاصحاب بالهواء للعدل ليخرج طرفا لا يراط في الحرافة
 وكذا لو اسبح الماء بحيث لو اعتدل حفافه لم يضر **الرابع** لو تغذر بتقارب السطح جاز الاستيناف للمفردة
 وفي الجمع ولو امكن غسل العضو واسبح العضو المتأخر وجب ولم يستأنف **الخامس** لو تغذر للتأخير في
 الوضوء وجبت ما على المشهور فظاهر لاننا مستحبه واملحى الوجوب فلما كيد فلو اخل بها ولما
 يحق في صحة الوضوء وهما من مبنيان على اعتبار حال الفعل واصله فعلى الاول لا يجرع ولا يجرع والثاني
 يجرع اما الكفارة فلا تفرقة مع شخص الزمان قطعاً لتحقيق الخالفه وهذا مطرد في كل مسجداً وواحد
 بامر عارض **الواجب الثامن** المباشرة بنفسه فيطيل ولو شاء غيره اضيأاً فنقد به الاماميه على ما نقله الرضا
 في الانتصار وفي العجز عن منه لا صاحب لقوله تعالى لو اداسموا واسناد الفعل الي فاعلم بالحق
 ولتوقف اليقين بزو الحديث عليه وقال ابن الحبيب سبق ان لا يشرك الانسان في وضوءه غيره بان
 يوضئه او يهينه عليه والدليل والافعال يدفعه ويجوز مع الغدير في لينة الغير لان المجاز ليعاز السبح
 تغذر لتحقيقه في فتوى المكلف اليه اذ لا يتصور العجز عنها مع بقاء التكليف فلو امكن غسل العضو في
 الماء بمن التوليم ولو امكنه البصر بقبض ولو اضاع الي الجرح وجبت قضيته لوجوب مقدمه
 الواجب ولو زاد عن اربعة المثل مع القدح وجبت الاماع الاجفاف بالمال دفعاً للرجح فلو تغذر وانك التيمم
 وجب ولو تغذر ان يوافق الطهارة ولو قد بعد التوليم فالاقرب بقوله الطهارة لاننا مشروعه ولم يثبت
 كون ذلك ناقصاً ويحتاج وجهاً في الجيرة والقيمة **هذا البحث الثاني** في مستحباته وهي ستة عشر ^{وضع}
 الاشارة على النبي ان يؤصا منه ولين وكان مما يخبر في منه باليد قل الله سبحانه وتعالى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يحب التيامن في ظهوره وتنقله وشأنه كله **الثاني** الاعتراف بالنبي لما قلناه ولان الباقي عليه السلام فعل ذلك
 لما وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله وليندر بهما قاله الاصحاب وفي خبر زرارة عن الباقر عليه السلام
 انه باليسرى ففضل النبي وروى عنه عليه السلام الا انه باليمنى **الثالث** التسمية اجماعاً وهي مارواه
 زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذ وضعت يدك في الماء قل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين ^{واصعقني}
 من المتطهرين وقال المدوني كان لغيره للوضوء اذ انوضا قال بسم الله وبالله وجبراً لاسماؤا كبر لاسماؤا وقام
 لمن في السموات وقام لمن في الارض اسم الله الذي جعل من الماء كل شئ حي واحيا قلبي يا محمد اللهم تب علي
 وطرحت واقف بالخصي واني كل الذي احب وافق طي الخيرات من عندك باسمك الدعاء وهذا ^{الكل}
 ولو اقتصر على بسم الله لا طلاق قول النبي صلى الله عليه وآله اذ سميت في الوضوء طهر جسدي كله واذالم
 تيمم لم يظهر الا ما احابه الماء ومن الصادق عليه السلام من ذكر اسم الله صلى الله عليه وآله وكافاً اغتسل والمراد ثواب

لا اليسار

الفصل وفيه اشار على عدم وجوب الوضوء على ما روينا من
 قوله صلى الله عليه وآله لا وضوء لمن لم يذكر الله عليه لم يثبت عندهم ولو سلم حمل على ما في الجمال وفي مرسل ابن ابي
 عمير عن ابي عبد الله عليه السلام امر النبي صلى الله عليه وآله من توضأ باعادة وضوءه ثلثا حتى يسمي دالة على انكر لا
 استحباب او حمل على النية كما مر ولو نسبها في الابتداء فالأقرب التذكير في الانتهاء اذ لا ينقطع الميوسر بالمعنى
 في مكان الأكل ولو تقدم تركها فالأقرب انه كذلك لما فيه من القرب إلى المنزوع وبسبب الدعاء بعد التسمية لقول الله
 لله الذي جعل الماء طهورا ولم يجعلنا من الغابيين وقيل لو لم يرد في القدر قال المقيد **الربيع** غسل اليدين قبل
 ادخال الأنا من من القوم والبول من الغائط مرتين وقد تقدم ولا يجب لعدم تحقق نجاسة وقول الصادق
 عليها السلام نعم في جواب محمد بن مسلم في الرجل يسول ولم يمس يده شيئا يغسرها في الماء وما روي ابو بصير
 من قوله صلى الله عليه وآله اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان يدخلها الماء ثلثا فان احدهم
 لا يدري اين بليت يده لم يثبت عندنا مع الخار بعض الصحابة على الروي وقالوا ما ليضع يده في الماء ولو سلم
 حمل على التذويب فان ذلك التعليل يدل عليه وما روينا عن عبد الكريم بن عتبة عن ابي عبد الله عليه السلام من
 نسيه عن احضار يده بعد البول حتى يغسلها وكذلك بعد النوم لانه لا يدري اين كانت يده محمول على
 الكراهية توقيفا ولا رقيين نوم الليل والنهار ولا بين كون اليد مطلقا او مشدودة وكون النائم سرحا
 او غيره والعرض مطلق النوم فلا يشترط فيه الزيادة على نصف الليل واليد هنا من الزند اقصارا على المتين
 والاقصين **عنه** بعضها وبمعناها في الكراهية ثم ان نوي الوضوء عند الغسل والاقصين لانه عباداة قد عرفت
 افعال الوضوء وللظاهر وجه بعدم النية بناء على ان الغسل لوهم نجاسة **قلت** لا ينافي كون عباداة باعتبار
 استعمال الوضوء عليه **الخامس** المخفضة والاستثنا لقول النبي صلى الله عليه وآله عشر من التسمية
 ولان ابا عبد الله عليه السلام حكى وضوء امير المؤمنين عليه السلام قال ثم تفضض فقال اللهم اغفر لي حتى
 يوم القاء للملق لساني بذلك ثم استنشق رواه عبد الله بن كثير وعن ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 هذان الوضوءان نسيتهما فلا تعد وقول الصادق عليه السلام المخفضة والاستثنا في ما سئل رسول الله
 صلى الله عليه وآله رواه عبد الله بن سنان وقوله عليه السلام في رواية ابي بكر الحضرمي ليس عليك استنشاق
 فلا مفضضة انهما من الخوف لئلا يوجب لدلالة لفظه عليك وقول النبي صلى الله عليه وآله في رواية زرارة ليسا
 من الوضوء يعني من واجباته وروى زرارة عن النبي صلى الله عليه وآله ليس المخفضة والاستثنا في نية ولا يسه
 انما عليك ان تغسل ما ظهر يحمل على نية خاصة اي بما سئله النبي صلى الله عليه وآله حتما فان ذلك
 يسمي منه ثبوته بالسنة وان كان واجبا ويمكن تأويل كلام ابن ابي عمير في البقي ولا سببه هذا
 فترفع الخلاف في استحبابها وما روينا عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال هذان الوضوءان الذي
 لا بد منه طهر في الدار قلني بارسالة ووهب من وصل ولو سلم حمل على التذويب **وكيفيتهما**

في الصلاة
 الكونين بك اللفظين خط

مدرك

بالربط للمصائم كما أفق به ابن أبي عقيل والشيخ في الاستبصار وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام إنك
 المصائم بالعود الربط يجمعه قال لا بأس به وفي رواية مكي الرازي عن الرضا عليه السلام لما لم يفض
 الربط من السواك الربط وأشار إلى أن المغضة إذا كانت للمغضة فكان ذلك السواك قال في التهذيب الكافي
 لم يثبت نفسه عن استرسال رطوبة الأسنان يمكن من ذلك فلا بأس وما المجرم فلو روية الحلبي عن أبي
 عبد الله عليه السلام أنه يقول المجرم يستكر قال نعم ولا يدعي **الثانية** يكره في المصائم ما رواه وكذا في المصائم
 لما يورد وبالأسان قاله الصدوق **الثالثة** ينبغي أن يكون من صلب المارواه من الباق عليه السلام
 أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا تخلوا ورا واستكوا عرضا **الرابعة** يجوز الاعتناء من السواك المصائم
 والاهتمام عند عدمه أوصى الوقت لما رواه علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام في الرجل يستكر يده
 قام إلى الملوقة ويوقد على السواك قال إذا خاف المصائم فلا بأس به وروى الكليني في مسنده أن السواك
 أن تدلك بأصبعك المسحمة وقد أسند في التهذيب إلى السكوني عن الصادق عليه السلام أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله قال المستوك بالاهتمام والمصائم عند الوضوء سواك **الخامسة** لو ضعفت يدي
 عنه بحيث يضر به جاز من كسلاروي أن الصادق عليه السلام تركه قبل أن يقبض بسنتين لضعف
السادس لكن يقبضان الأسفار على الأفضل وأفضلها الأراك ففعل السلف ولكن لا ينبغي أن
 فإن كان يابسا يقي بالماء ويتأذى من السمن بالحرارة والخشنة وبالأصبع كما قلناه **السابعة**
 لا بأس بالمرار على سقف الفم وتلوون الأضراس لما فيه من الشدائد والظلال عدم كراهية استعماله
 بسواك غيره باذن للأصل **الثامنة** أورد العامة في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله استحباب السواك
 لدخول الإنسان بيته ولا بأس بدنا فيه من الاستطالة **الثامنة** يستحب من المصائم عليه
 كالباق لثلاثة وكسائر العبادات **الحاشية** تغيير النكهة له أسباب منها النوم وطول السكون وترك
 الأكل واكل كراهية الزايم وقيل بالإنسان والجمعة وفي جميعها يستحب ويستحب غسل السواك
 بعد الفلج غير وروى عن الأدي وأما الاستيكاك لئلا يفي الصوم ويخفف بعد الغسل **المستحب**
الثاني روى ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام إذا توضأ الرجل صفق وجهه بالماء فإنه إن كان ناعسا
 استيقظ وإن كان مجدا للبرد فزع ولم يجد البرد واقفي به والده في الرسالة وهو في التهذيب من أصل
 بن المغيرة عنه عليه السلام وعارضه بخبر السكوني عنه عليه السلام قال صلى الله عليه وآله لا تفرجوا
 بالماء إذا توضأتم وجمع بينهما على هذا على الأولى والأول على الجملة **الثامن** تحليل شعر الوجه
 حسب ما من **الثاسع** تنقية الفم من الأغذية الثالثة بعد غمام الغسل الأولى في أفقر الأقوال ونقل
 فيه ابن أدرس اللامع بتأني على عدم الاعتداد بخلاف المعين لما رواه عن أبي بصير أن النبي صلى الله عليه وآله قال
 مرتين مرتين وروى عن معاوية بن وهب وصفوا وزادوا عن أبي عبد الله عليه السلام الوضوء **مستحب**

فأكفاه يده اليسرى على يده اليمنى ثم قال بسم الله والحمد لله إلى قوله ثم غسل وجهه فقال اللهم بقى وجهي يوم الأسود
 فيه الوجوه والاسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه ثم غسل يده اليمنى فقال اللهم عطني كتابي يميني والكلية
 الجنان يساري وحاسني حسابي ثم غسل يده اليسرى فقال اللهم لا تعطني كتابي بشرا ولا تجعلها
 مغلوله إلى عنقي واعوذ بالله بك من مقطعات النيران ثم مسح رأسه ثم فقال اللهم غشي بركتي وبركاتك
 ثم مسح رجليه فقال اللهم تنقني على الطراط يوم تزل فيه الأقدام واجعل سعبي فيما يرضيك عنى ثم مسح
 فطر إلى محمد فقال يا محمد من توفض مثل وضوئي وقال مثل قول خالق الله من كل قطر مكالفة من وجه
الرسول **الطيب** وبكره فيكتب الله له ثواب ذلك إلى يوم القيمة والراوي وإن كان قد ضعف لا أن الشرح وعمل
 الأصحاب يؤيد بها وزاد المفيد في دعاء الرجلين يا ذي الجلال والإكرام واذا فرغ من التوضي يستحب أن
 يقول الحمد لله رب العالمين ثم رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام وزاد المفيد اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتقين **بن** وقال ابن بابويه روى الوضوء أن تقول اللهم لي أسكن تمام الوضوء وتعلم الصلوة
 وتعلم رضوانك **والله الثاني عشر** فقه العيني عن الوضوء قال ابن بابويه راوياً أن النبي صلى الله عليه وآله قال
 افقوا أعبونكم لعلها لا تركنا رجعتهم ولا بنا فيه حكم الشيخ في الخلاف في استحباب إتيان الماء إلى داخل العينين
 محبة بالاهتمام وكذا في المبوط لعدم التلازم بين الفقه وبينه **الثالث عشر** الوضوء بغير رواية زائدة عن
 أبي جعفر عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتي ضارباً ويغسل بضعاً والدرط والوضوء والصلوة
 ستة أركان يعني بالماء وقال ابن بابويه قال رسول الله صلى الله عليه وآله للوضوء مند وللغسل صاع وسبأني
 أقوام يستقلون ذلك فاولئك على خلاف سنتي والثابت على سنتي معي في حضرة القدس وروى حميد
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن لله ملكاً يكتب شرف الوضوء كلما كتب عدولته وقد راى ابن بابويه للمدني سباق
 كلام الكافي عليه السلام بوزن ما بيني وبينه من درة قالوا درة كم سنة دونت في الدائق ست حبات والجنة وإن
 جنتين من حب الشجر **الوسط** قال وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمداد ولم أره موافقاً محكم في باب الركوة
 بأن الصلوة أربعة أمداد وللدونت مائتين وأثنى وتسعين درة والوضوء كما قال الأصحاب والحمد
 لاوي بسند ياتي ولم يتعوض له بحكم **في** هذا الدلائل يكاد يبلغه الوضوء فيمن أن يدخل ماء الاستحباب
 نقصته رواية ابن كثير عن أبي الموصين عليه السلام حيث قال لا بد من نواض للقلوب ثم ذكر الاستحباب والماء ياتي
 في حديث لحد أنه وضوء الباق عليه السلام وللحقين هم الله في الأركان من استحباب المد والصلوة وأنه
 أسبغ ثم قال في موضع آخر من نواض ثلاث آلاف مقدار هامة أسبغ ومن نواض بكفاجره وهو
 ويحكي سني الغسل الرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الوضوء إذا مسح جلدك الماء فحسبك ومن
 جرد من علم عنه عليه السلام بأضاحكم الراحم من الذين فيلها بها جسده والماء أوسع من ذكره وروي
 عنه عليه السلام أن الوضوء حد من حدود الله يعلم الله من يطيعه بالخير ومن يعصيه بالشر

في زيادة كرم

لا ينفك شيء مما يكفيه مثل المدح والثناء عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 يغسل بجمعه امداد يديه وبين صاحبه ويغتسلان جميعاً من اثار واحد **الرابع عشر** ذكر
 التمدل لما رواه الكليني عن ابراهيم بن محمد بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام من توشا وتندل كانت
 وان توشا ولم يتندل كانت له نون حسنة ولا ينافيه ما رواه محمد بن مسلم عنه عليه السلام في
 بالمدبل قبل ان ينف قال لا بأس ورواية ابي بكر الخفري عنه عليه السلام لا بأس بجمع الرجل وجهه والثوب
 ورواية اسمعيل بن الفضل قال مرات ابا عبد الله عليه السلام توشا وتندل فقلت يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد
 اسمعيل افعول هكذا فاني هكذا فقلت لان في لباس اعم من ثوبي الحرثيم او الحرثيم ففعل علي ثوبي الحرثيم وفعل
 الامام وامر حازك يكون لعارض وقول الترمذي لم ينع في هذا الباب شيء شهادة علي ثوبي وطلحي
 المرتضى في شرح الرسالة عدم كراهية التمدل واما قوله في الشئ رويها الله تعالى **الخامس عشر**
 ترك الاستعانة ما روي ان علياً عليه السلام كان لا يبعثهم يصون المدة عليه يقول لا احب ان اشرك في
 صلوتي احداً وروي الحسن بن علي الوشاء انه اراد الصب على الرضا عليه السلام فقال له يا حسن فقلت
 له انك لو ان اوجي قال توجر انت واوزنا وتلا قوله تعالى كان رجولاً قاراً بكلمة وماذا الا قوا للفقراء
 وهي العادة فافكره ان يشرك فيها احد والطريق وان كان فيها ابراهيم الا ان العمل على القول وعدة الكليني
 من النوايد فان قلت قد روي في التنبيه بطريق صحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في ذلك وقلت ابا جعفر في ذلك
 بالافواه ما فاستجبت ثم صليت عليه كفاً ففعل وجهه وكفاً غلب به ذرعة الامين وكفاً غلب له
 الا يبرئ غلب لفضل النبي راسه ورجليه **السادس عشر** ذكر العمل بالضرورة قد مر في بيان جواز
السابع عشر ذكره الوضوء في السجدة طين من بال او غوطر واية رفعه قال ابا عبد الله عليه السلام عن الوضوء
 في السجدة فكرهه من البول والغائط والاسنافيه رواية بكر بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان الحدث
 بالسجدة فلا يطعم بالوضوء في السجدة على غيرها **السابع عشر** سبغ لو كان الاثا ولا يغترق به وضع على السيار
 في اليمن ولو استعان لضرورة او مطلقاً فالظاهر كون المعون على اليمن كالآثار المعترف منه **الثانية** في
 المضمض على الاستسقاء مستحب وفي المسوط لا يجوز العكس والمأخذ ان تغيير هيئة المستحب
 توصف بالحرمة لما فيه من تغيير الشئ او ترك المسبب تبعاً لاصلاحها مع قطع النظر عن اعتقاد
 منوعة التغيير مانعة فلا يسكت في تحريم الاعتقاد اما الفعل والظلال ونظر الغايه في التائيم ونقص
 الثواب والبقاء النبوة وكذا الوضوء الغسلات المستوفى على غير هيئة الغسلات الواجبه فانه
 خالف المستحب ولو اعتقد وجوب الغسلات التائيم مع الاسباب بالاوحي فانه يخطي وفي تحريم الغسل
 الوجوهان ويتفقد المسح بما ذكره الغسلات **الثالث** يجوز التوضوء في بعض الاعضاء دون بعض
 الاستحباب اصلها ولو قل المداستان الوجه ثم اليمن ولولا يمكن الجمع بين استعمال المداستان

في بعض وضوءه

في الامر بوضوء

واستعمل في الغسل في قتيمة ايها وجهان ما خفي اختصاصه بالدم بالاولية المقضية للائمة
 وابدية النظارة فيها وان المقصود بالذات اولى من الوكيل اليه **الرابعة** لو شك في عدد الغسلين ^{الثانية}
 بقي على الماقل لانه المتيقن وفي الغسلين المقارن وجهان من التعرض لذلك وقضية الاصل وهو لا يفي
الخامسة لا يجب التكرار في المسح لانه مبني على التخييف ولا يبرح من مساه ولان على علمه بالمواضع ^{وضوء}
 رسول الله صلى الله عليه وآله قال مسح راسه مرة واحدة وكذا رواه الباقر والصادق علمهما السلام والظاهر
 انه ليس بحرام للاصل نعم يكن ذلك لكنه تكلف ما لا حاجة اليه ولو اعتقد التكليف عدة الموضع
 صحيح كروجه عنه وظاهر الشئيين في التفتيح واللبس والخلل في التحريم ومن **السادس** من كره المسح ^{بدم}
 ولا يبطل وضوءه بغير خلافه وعدة من حرره من التزك المجرى به ويمكن حمل كلامهم على المقفلة عنه
الثامنة ذكر ابن الحنفية كيفية غسل الوجه ان يضع لآدم من يمينه على وسط الجبهة بحيث يعلم ^{ان}
 لآدم من ماسى القصاص وتكون راحته مبطونة الاصابع حتى تاخذ المراحة جبهته ويحرك
 الماكن العضو الاعلى الى الذي يليه والراحتين يربط الماكن على الوجه الى ان يلتقي الايسر واليمين
 اسفل الذقن ويمر اليد قابضة عليه او على الكعب الى اطرافها وفي غسل اليدين ان يمسح بين اليدين
 ثم يضعهما في السري وقد رفع مرفقه الايمن وصدرة ذراعه وكفه وسط اصابعها وفيهما يضع
 الماكن كغسل السري على اعلى مرفقه الايمن يستوعب الغسل المرفق ثم يكسب الماكن بهانئة اليسار
 وقد قبض به على مرفقه الايمن من المرفق الى اطراف اصابعه ثم يغسل الماكن حتى يعلم انه لم يبق من ظاهرها
 وباطنها ما يلي الماكن شي الا وقد جرى عليه الماء ويكون ظاهر السري مما يلي الماكن من ذراعه اليمنى ثم رفع
 يده اليسرى من اذنه اليمنى بعد مرفقها على اصابع كفة اليمنى الى اعلى مرفقه الايمن فليعلم بطن راحته اليسرى
 وظهرها مما يلي بطن ذراعه اليمنى حتى يكسب الماء الى اطراف اصابعه اليمنى ولو اخذ ظهر ذراعه عن يمينه
 اخرى كان احولا ثم ذكر غسل السري كذلك وقال في مسح رجليه يمسح كفة اليمنى على قدمه اليمنى ويجذبها
 اصابع رجله الى الكعب ثم يرد يده من الكعب الى اطراف اصابعه فيها اصابه المسح من ذلك الجزء وان لم
 يقع على جميعه لم يفعل ذلك يده اليسرى على رجله اليسرى وهذه ^{البيئات} لم يذكروها الا صاحب لكنها
 حسنة الا المسح فان فيه تكرارا فانه اصحاب **السابعة** قال نعم لو في موضع لم يتسل فان كان دون ^{الدرهم}
 بها وصل وان كانت اوسع لمعاد على العضو وما بعده وان جف ما قبله استأنف وذكر انه حدث
 ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله وزاد عن ابي جعفر عليه السلام وابي منصور عن زيد بن علي عليه السلام ^{ولهم}
 اجتر الاصحاب ذلك بل قضية كلامهم غسل وغسل ما بعده مطلقا وان جف البلاغ لا يستأنف
 مطلقا لوجوب الترتيب بين غسل الاعضاء والاخبار لم تثبت عددهم وفي المختلف ان اوجبنا الامتداد
 من موضع بجنبه وجب غسل القدمين للوضع المتزك الماخذه وان لم نوضح كقبي بغسله ^{اشارة} وهو

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

الحج للذكور لا غيره مع ان في التذنيب بالاستناد الى سماعه سالتهم عن رجل اخذ قطير من فرجه امامه او غير
 قال فليضعه في بطنه وليتوضا وليصل فاما ذلك بله ابني به فلا يوجد ان الامور المحدث الذي يتوضا
 يشعر بقوة البسوط **الرابعة** الظاهر ان المبطلون يجدوا في كل صلوة مثل ما قلناه ولم يزلهم مرحوا
 به الا ان قوامهم بالوضوء المحدث الطاري في اثناء الصلوة يتم به وقد رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
 صاحب البطن الغالب يتوضا ويصلي على صلوته وعبارة رواية التذنيب يتوضا ثم يرجع في صلوة
 فتتم ما بقي وفي رواية الفضيل بن يسار يا ايها المحدث تحت الشين الممهل المحقق قلت للباقر عليه السلام
 اكون في الصلوة فاجد غشا في بطني واضربا فاقال انتم توضحوا ابن علي ما مضى من صلواتكم لم
 تنقص الصلوة بالكلام متهددا ولم يبطلها باستدبار القلب وروايات بنا المحدث في اثناء الصلوة بالنعم
 تشبه رواية وفي المختلف في الرواية مع صحتهما او جواها مستناف الطهارة والصلوة مع احكام التخييل
 بقدر ما نهما والا باني بغير طهارة كالسلس مجتبا بان المحدث لو نقص الطهارة لا يبطل الصلوة لا تنقض
 شرط الصحة اعني استمرار الطهارة وهو مصادره ولشبهه بالسلس ينفي ما اشتهر من وجوب اعادة الصلوة
 الا ان يرتكب مثل في السلس في الاولى العمل بموجب الرواية وقوي **باب الجماعة** **فصل** في ما ينبغي من
 الرواية في السلس يمكن ذلك استويا في اللوحب واسارة الروايات الى البناء بالمحدث مطلقا والوضوء
 لان احاديث التخييل باليأس والقنوط مشعرا باستمرار المحدث وانه لا مبالاة به والظاهر انه لو كان السلس
 وفي البطن تواترا حكي نقل حكم كل منها الى الآخر **الخامسة** لو شك في الوضوء وهو على حاله ثلاثا في الشك وفيه
 مراعاة الترتيب والاولا كالحالة عدم فعله ولو روي زياره عن ابي جعفر عليه السلام اذ كنت قاعدا على وضوء
 فلم تدرك غلقت ذراعك لا فاعدها وعلى وجه ما شككت فيه فاذا قمت من الوضوء وفرغت منه و
 الى حاله اخرجني في الصلوة او غيرها وشككت في شيء مما سمي الله عليك وضوء فلا شيء عليك فيه وهذه
 تدل على المطلوب تدل على عدم اعتبار الشك بعد انصرف ذكر القعود والقيام بين الحالتين نعم لو طار القعود
 فالظاهر التحاقه بالقيام لمفهوم قوله وفرغت منه ومرة الى حجية ائمه ورواية عبد الله بن ابي جعفر عليه السلام
 اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس عليك شيء يا ايها الشك اذا كنت في شيء لم تجز والمراعاة
 الشك الذي يلتفت اليه وما احسن رواية بكر بن اعين قال قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضا قال موصي
 اذكر منه حين يشك الى اخبار كثيرة ولانه لو شرع الثلاثي للشك بعد الفراغ اذ في الحج المنع للتعذر لا يشك
 من ذلك الشك وعشر ضبط الانسان الامور **الخامسة** **فصل** لو شك في الاقرب للحاقه بحكم الشك الكثير في الصلوة
 د معا للتعذر وللحج والاقرب للحاق الشك في اليأس بالشك في افعال الوضوء في الموصي اذ في من الافعال والاعمال
 في غير ذلك عدم فعلها اذا كان الحاقا بآثارها مع اليقين بترك شيء فلا فرق بين الحالتين في وجوب الثلاثي مرتبا
 مواليا ولو كان في الصلوة فعلها وبها اخبار كثيرة منها جاز للمبني على اليأس عليه السلام اذا ذكرت وانت

في الصلاة
 لا يشك في شيء

هذا هو الوجه الثاني في رد المحتار
في رد المحتار في رد المحتار
في رد المحتار في رد المحتار
في رد المحتار في رد المحتار

في ملوك قد تركت شيئا من وضوء المفروق فانصرف وانتم الذي نسبت **الشاذية** لو شك في الطهارة بعد
يقين حدث نظروا بالعكس لا يثبت لان اليقين لا يرفع الشك الضعيف لا يرفع القوي وقد روي بعد الله
بن بكر من ابيه قال لا يوجب الله عليه السلام اذا استيقنت أنك توضأت فأنك لا تحدث وضوءا
ابدا حتى تستيقن أنك قد أحدثت ونحوه في مسألة يقين الطهارة وقال في مسألة يقين الحدث على من يوم
استيقنت أنك توضأت فانه يدل على اعتبار اليقين في الوضوء ولو ثبت يقين الطهارة والحدث وشك في الشك
قال لليقين وجب عليه الوضوء ليرى الشك عنه ويدخل في صلوته على يقين من الطهارة قال الشيخ لا يخلو
على الانسان ان لا يدخل في الصلوة الا بطهارة فينبغي ان يكون متيقنا لمحو الطهارة قبل الشك في عدم الدخول بها
الصلوة ولم يذكر في هذه السبل التثنية رواية غير ما تواترناه وكذا ابن بابويه فمن لا يجرم الفقيه او رد المحتار
عن خبر وجهها ظاهر عبرة الحق في المعبر **فأعني** في ذلك تردد يعني مسألة يقين الطهارة والحدث ويمكن
ان يقال نظر الحال قبل تصادم الاحتمالين فان كان حدثا تبني على الطهارة لانه يتيقن انتقاله عن تركه لانه لا
الطهارة ولم يعلم بحد ذلك ففاض فصار متيقنا للطهارة وشك في الحدث فيجوز على الطهارة وان كان قبل
الاحتمالين متطرا **أعني** على الحدتين لعين ما ذكرناه من التثنية هذا القطع والفاضل عكس وعارته في
المختلف مثلا اذا ثبت عند الزوال انه نقض طهارة وتوضأ من حدث وشك في السابق فانه يستقيم حال السابق
على الزوال فان كان تلك الحال متطرا فهو على طهارة لانه يتيقن انه نقض تلك الطهارة ثم توضأ ولا يمكن ان يتوضأ
من حدث مع بقائه تلك الطهارة ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيها فلا يروى **اليقين** بالشك وان كان قبل الزوال
حدثا فلو كان حدثا لانه يتيقن انه انتقل عن الطهارة ثم نقضها او الطهارة بعد نقضها مشكوك فيها **قلت**
هذا ان لو سلمنا فليس فيها ما لقول الاصحاب في رجوعها الى يقين احداهما والشك في الآخر والاصحاب لا يثبتون
في ذلك ورد توجيه كل منهما انقضاء على الآخر وايضا يمكن تعقب الطهارة في الطهارة في الجديد وتعقب الحدث في الحدث
ولما استثنى غير المختلف ذلك بعد ما يكونا متعينين متعاقبين وكما يستصحب السابق وهو اذا لم
من الشك في شيء الذي هو موضوع المسئلة لانه امور مرتبة علم ترتيبها غاية انه يقتبس السابق لعدم حفظ
الترتيب فهو كالشك في المبداء في السعي وهو يعلم الزوجه والردية فانه متى نظر الذهن علم المبداء ولا يستحي استصحابا
عند العلماء وقد قل عندنا ان ادبر لازم الاستصحاب وهو البناء على السابق واذا لم يعلم الحال قبل تصادم
الاحتمالين فلا شك فيما قاله الاصحاب وفي التذكير حكم الوجوه الثلاثة عن العامة وعلى وجه البناء على المبدأ
تجدد الطهارة في صورة سبق الطهارة واحتمال تعقب الحدث في صورة سبق الحدث على زمان تصادم الاحتمالين
قال ولولم يكن من عادة الجديد فالظاهر ان متطرا بعد الحدث في حال الصلوة وعلى الاصحاب بقوله حكم الحدث
والطهارة للوجود من بعد اليقين **الشيخ** لتساوي الاحتمالين فيها فاقطعوا مرجح الحيل للعلوم او لا يضعف
الخروج عن ذكر السابق الى هذه فكيف ينبغي على ما علم الخروج منه وبالجملة فاطلاق الاعادة لا ينافي هذا الزمان
الاستصحاب
طالع

هذا الوجهان
والخلاف العامة
للاصحاب

لأن مورد محلهم الشكوهان ثم إذا فاضلوا لما لا اتحاد والتعاقب من باب اليقين **تخييب** قولنا اليقين لا ير
الشك لا يفيج به اجتماع اليقين والشك في الزمان الواحد لا يمنع ذلك ضرورة أن الشك في أحد التيقنين يوجب
يقين الآخر بل المعنى بربان اليقين الذي كان في الزمان الأول لا يخرج عن حكم بالشك في الزمان الثاني لصالته بقاها
كان في قولنا اجتماع الظن والشك في الزمان الواحد فيرجح الظن عليه كما هو معلوم في العبادات **المتابعة**
حكم في المصوبات ما لم يصل الظهر بغيره ثم صلى العصر بغيره ثم ذكر ذلك الحدث عقيب صلاتها قبل الصلوة
واعاد الصلاة وكذا يجد ما لو توضأ وصل الظهر ثم أحدث وتوضأ وصل العصر ثم علم ترك عضو من
أصلي الظهر يعلم مغللاً بأنه لم يورد أصلاً يقيناً وتوضأ على وجوب تعيين التيقين مع الاستصحاب
تخصيص اليقين ولهذا وجب عادة الجنس لو صلاها بغير طهارات ثم ذكر ذلك في الحديث بين طهارة
وصلاة وكذا الوجوب لو توضأ ثم كمل مرة عقيب الحدث ثم ذكر ترك عضو ولو قلنا بسقوط
اليقين هنا جزاء أربع مطلق بينهما الرباعين وأجزاء في الجنس مع زيادة الأطل في الغناء
ومع صح ومغرب ولو تأملت الصلواتان فلا شك في أعادتهما والعجب أن الشيخ أفتى في المصوبات أن
من فاتته صلوة لا يعلمها بغيرها بخبر ثلاث صلوات مع إيجابه الجنس هنا ولا فرق وعقل على
رواه على ابن أسباط عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال من لم يصلي من صلاة
يومه ولم يدرك راي صلوة في صلي ركعتين وثلاثاً وأربعاً قال ولو صلى الظهر بغيره ثم جدد العصر
بغير حديث ثم ذكر إخلال عضو أعاد الظهر بعد الطهارة دون العصر لوقوعها بعد طهارتين قال
وكذا لو صلى الوضوء الحسن على هذا الوجه ثم ذكر إخلال العضو أعاد الوضوء الأولي كما هو قال ولو
ذكر ترك عضو من طهارتين أعاد الأولى ومن ثلث بعيد الثالث الأولى ومن أربع بعيد هلا
غير ومن خمس بعيد المجموع ولم يذكر أعاد الوضوء هنا بناء على إجزاء الجدد عن الواجبات
ظهر فساد ما لا جبراً بالقرينة وما لا مانعاً للجدد تبارك الخلل في الأول والتقليل في الثاني
فوق المصوبات بوجوب نيّة الرفع أو الاستباحة مع حكم بخصّة الصلاة هنا وفي البعتران فقد
بالطهارة الثانية الصلوة كما قال الشيخ كانه قصد زيادة على رفع الحدث فقد نقص نيّة رفع الحدث مع
أنه صرح في موضع آخر بإجزاء الجدد لو قد الأول وأما الطهارة أعاد الأولى فعلى قوله رحمه الله
حاجة إليها كانه لا منظره وإلا لم تنفع الثانية وما بعدها إلا أن يقول الجدد لنا بخبري بها إذا فعل ما
عليه قبل ذلك الخلل وهو بعد كانه أحار حصة الثانية على أنه كان من الأول فطهارته الثانية صحيحة ولي
حكم بأنه لو جدد من غير صلوة ثم صلى بها صلت الصلوة كانه كالصلاة الطهارتين مع محج للصلاة سواء
كانت الأولى والثانية ولو ذكر كحل حديث في هذه المصوبة أعاد الصلوة كما كان كونه عقيب الجدد
يفسد الوضوء **الثامنة** لو كان الوضوء الجدد منذ وراة كالتدب إلا عند من اجترأ بالوضوء

وهو

أنه

ولو كان الوضوء مندوباً أو واجباً نوى فيها رفع الحدث أو الاستباحة للذهول عن الأول فالأقرب
 الاجتزاء بأحدهما الوضوء خلال الآخر ولو نوى بالثاني تأجيل الاستباحة أو الرفع فيجوز على قول المعبرين ولو نوى
 الآخر أو الأول إن نية الوجوب مشككة لعدم اعتقاده ويمكن أن يقال إن التقوية لا تحصل إلا بالبقاء على
 وجهه فإذا نوى الوجوب وصادف اشتغال الذممة كان محرمًا كما لو نوى الرفع وصادف الحدث
تنبيه في المعبرين الوضوء مجرد مطلقا وبين النوى بالصلوة يشعر بأن التجدد بقرآن وظاهر
 الأصحاب الإخبار أن شرعية التجدد بالنذر كمن نوى في تلك الغاية وعلى تقدير عدم نيتها لا
 يكون مشروعا **الفصل التاسع** لو كان الترتيب طاهرين في يوم لم يحس حقيقته فدرصلت أن من هنا
 فعلى قول الشيخ هنا والى المتأخرين وابن زهرة في كل فائتة بهم يجب التحسب لوجوب التعيين والوجوه لأكثر
 ما يرجح صحح ثم ربيعة مرددة بين الظاهر مغرب ثم ربيعة مرددة بين العصر والعشاء بعد الصبح
 لم يضر كما كان كون الغائب العشاء مع الصبح ولكن يجوز إسقاط الكفاءة بالترتيب الثاني في الرابعية
 الحاشية بعد المغرب ولو ذكر الرابعية الظاهر في الرابعية بعد المغرب فلهذا لأن الظاهر أن كانت في الذممة
 فقد صار بها فإذ لا يرد في ذكرها والظاهر أنه غير ضابط لانه في الواجب فلهذا الزيادة ويحتمل البطلان
 لأنه ضم ما يعلم انتفاؤه من البين فهو كالترديد بين النافذ واليقضي بل يبلغ لأن الظاهر في حكم صلوة غير مشروعة
 للمتيقن المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله أنه لا تنصلي صلوة واحدة في يوم مرتين **فصل** لو عين الرابعتان
 فعلى من ذهب إلى أن لا شك في الآخر وعلى غيره يمكن العدم لأنه تعين ما لا يعلم ولا يظن بخلاف
 الترتيب فإنه لا يمكن على ما بين في خلاف الصبح والمغرب لعدم إمكان التبيان بالواجب من دونها
 والأصل فيه أن لا يدل على الترتيب من التعيين هل هو رخصه وتخفيفه على المكلف أو هو لمصادفة
 التيسر في الظنين فعلى الأول يجري التعيين بطريق الأول وعلى الثاني لا يجري ولا يلزم من التيسر **الفصل**
 لو جمع بين اليقين والتزديد أمكن البطلان لعدم استفادة رخصه به وعدم انتفاء المقتضى
 الظنين والمحقق أنه لا يرد في الذممة كل من فاته في وقت من أوقات الصلاة في غير وقتها بين العصر والعشاء
 مرتين أحدهما قبل العصر والآخر بعد المغرب وانعطف العشاء ردة متأخرة من متواليين بين الصبح والمغرب
 ولو لم يكن كخلق محض لا قابلية فيه بل لا ينبغي فعل **الفصل** لو ذكر بعد التعيين ما أنسخه أحدهما فلهذا وان
 ذكر بعد الترتيب فإن كان في أثناء الصلاة عدل إلى الحرم بالتعيين وإن كان بعد الفراغ فالأقرب الإجماع لأن
 ما لم يرض عن العبرة ويمكن إعادته لوجوب التعيين عند ذكره وما وقع أو لا كان مراعى ونقصه أيضا
 لو ذكر الحاجة إليه لجدته فإنه لا يعيد فيها أو في لعدم الفصل والربط هنا **الفصل** لو كان الترتيب طاهرين
 في يومين وعلم ترتيبهما في كل يوم فلهذا ترتيب بينهما لا فيما لو علم بهما في يوم واحد **تنبيه** مع بين حكم
 اليومين حيث يختلفان في التمام والعصر فيصير في كل واحد مرة واحدة بين الثلاث السابقة للمغرب

في كل واحد من هذه الأقسام
 ولو كان الترتيب طاهرين
 في يومين وعلم ترتيبهما
 في كل يوم فلهذا ترتيب
 بينهما لا فيما لو علم بهما
 في يوم واحد

ثم رابعة مردة بين الثمانين ثم مائة ثم ثلث مائة مردة بين مائة الصبح ورابعة مردة بين العصر
ولا صلاة بتقدم الثانية هنا على الرابعة وتأخيرها بخلاف ما قبل المغرب فانه يجب تقديم الثانية
على الرابعة لكان الجمع والحق في الثمانين هنا والجمع بين الاصلين كما مر ولو رد رابعة هنا
في الثانية الاولى فقد ضم ما لا يصح الى ما يمكن صحته اذ العشاء غير صحيح هنا فطعا لا نهان كانت
فلا بد من قول آخر في الجمع فمتى صح العشاء ^{هنا} كان قلت لم لا يقطب الترتيب في عدم العلم به وانتاع ^{الكلف}
لا مع العلم في سري كذا لنفق قلت لما كان له طريق الى الترتيب جري مجرى المعلوم فوجبت له اعادة فان
قلت كل ترتيب مني يجب تحصيله فيجب مطلقا قلت قد قيل بوجوب تحصيلها بان يشاء الله
في قضاء الصلوات وان منعها هناك ولا يستلزم زيادة التكليف المنع بالاصل بخلاف هذه الصور لان ^{الكلف}
بالعدد المخصوص لا يتغير ترتيب اولها فترقا فان قلت اذا كان الترتيب معتبرا فليعد الخمس مطلقا
لا يمكن كون الفات المصح فكون قد صيا ما بعد هاهنا اشتغال بامتدادها فيبطل الجمع اما المصح فلهي
واما غيرها فليترتب عليها قلت لا نسلم بطلان الترتيب هنا فساد الترتيب عليه لا ينتاع تكليفها فلو
كان قد توفقه قوم لانا كما لم يجز على صحة صلوات من فاته صلوة قبلها ولم يعلمه وقد صرح به لا يصح في
مواضع العدد ولو اشتبه على الجمع والتميز في فك العلم بالتفريق اخذ باليقين ^{الحادي عشر} لو كان
الصلوات في صلوة السفر فالأقرب الاجراء في اتمام الواحدة بالثانية والمغرب وفي اتمام الاثنين بالثانية
المررة ثلاثة ثلثا قبل المغرب وبعد هذا الخدم من مفهوم الخبر في صلوة الظهر وبما في ابن البراء واوصف
ادريس هنا الخمس اعدم النص عليه وامالة وضوء التعيين ولو كان في صلوة الخميس كان لا مكان ^{الاربع} للثانية
وكان فاصد نصف مائة غير مرير الرجوع ليعمر على قول ياتي ان شاء الله تعالى قلت بقضية خبر
كاد اليه تبع احتياط الكلف وان حتمنا القصر في القضاء فظاهر ^{الثانية عشر} لو بين فساد ثلاث
طهارات من يوم وجبت الخمس في التمام لان من الاحتمالات فساد الرغبات وفي القصر ربع تردد
فيما عدا المغرب ولو كان الفاسد اربعاً او با في اعادة الخمس ^{ثلاثة} خرج ابن طاووس ^{منه}
وجها في ترك عضو مردة دين طهارة مجزئة وغير مجزئة لا التعلق فيه لانه لم يثبت الشك في الوضوء
الواجب ولو منته الا ان يقال اليقين هنا حاصل الترك وان كان شكاً في موضوعه بخلاف الشك في ^{القول}
فانما اليقين فيه بوجه والله للوفق ^{الاولى للعادة} **المطلب الثاني في الغسل** وفيه جهات ثلاثة فالاول في واجباته وهي
اربعة **الاول** إزالة النجاسة عن بدن المار على محل طاهر فيرفع الحدث عنه بقايمه في الطهارة ولو كان
البدن جثا بنجس الماء ولو كان الماء كثر او جاز بالانفصال فالأقرب عدم اجزائه فلهذا ^{للماء} يرفع
لانها سببان في تعدد حكمها وفي الميسوطان كان عليه بد نجاسة لو الماهم اغتسل فان خالف
واغتسل او لا فقد ارتفع حدثه لثبانه وعليه ان يزيل النجاسة ان كانت لم تنزل بالغسل وان

زال بالأغسل فقد جاز العسر غسلاها ويشكل بان الماء ينقص فكيف يرفع الحدث ولا يجزئ أو يغسلها من
الامر من شكل أبهى ووجهه مدنى مستحق الغسل ونحو العين فيجب عنهما وهذا في الحقيقة شرط في الغسل
الثاني النية وهي قصد الاحتياط بقائه بالغاية المذكورة في الوضوء ومباحثها آتية هنا والمختار أنه لا يبيح
الدم شوي الاستباحة ولا تقتصر على رفع الحدث كما مر تأما المبطون والسلس فكما الصحيح هنا لأن ارتفاع حكم الحدث
لا ينافيه دوام هذا الحدث للفرس وربما اعتدل مساواة الاستحاضة لأن رفع الحدث لا يشق ولا يترك
لاستحاضة ذات الدم القليل بقدر الكثرة إذا قلنا بوجوب الغسل عليها من الاستحاضة أو وجوب عليها من
غسل آخر فإنها شوي رفع الحدث بالنسبة إلى الكثير والسبب الجديد وعلى الاحتمال يقتصر على الاستباحة
للميرة بنوي الرفع ويخرج ما ذكر في الوضوء ويجوز تقديم النية في مواضع التقديم في الوضوء ويكون
استدانة حكمها العسر الاستدانة الفعلية ويجوز نية رفع الحدث الواقع لغيره ويجوز نية الرفع مطلقا
لأنه بناء على الواقع وكذا لو نوي رفع الحدث الأكبر ولو نوي رفع الأصغر لم يجز عسائرا كان أو ساهيا
ولا يرفع عن أعضاء الوضوء لعدم قصد الوضوء وعدم تبعض الرفع ولا يجزئ من الوضوء لو كان مع
وضوء لعدم قصد اليه ولعدم كماله ولو نوى للتحقيق والنفاء استباحة الوضوء وحرمناه اجزاء
وان قلنا بالكنهية فالأقرب لأجل ما مر في الوضوء **الثالث** أمر الماء على جميع البشرة تحقيقا لمقتضى العسر
فولم ينعوا لأجل اعتبار سبيل حتى يغتسلوا ولا يجمع على ذلك ولا يمكن الاستسكان من دون الجريان
لأنه يسمى مستحاضا لا غسله ورواية اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه ^{عليه السلام} قال كان يقول
الغسل من الجنابة والوضوء يجزي منه ما أتى من مثل الدهن الذي يبل الجسد كله ^{عليه السلام} الجريان من الجنابة
إلى جفوفه ^{عليه السلام} قال الجنب ما جرت عليه الماء من جسده قليل وكثيره اجزاه وعليها يجزئ ما دام عليه
أنه إذا مس جلده الماء فمسكه وغيرهما من الروايات ويجب تحليل الشعر بحيث يصل الماء إلى أصوله
أو كثف ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله تحت كل شعره جناحه فلو الشعر وانقوا البشرة وروى عنهم
الحاكم وأصحاب الحرم والأئمة بن زائدة بالمرء المجهول عن أبي عبد الله عليه السلام من ترك شفرة من الجنابة مستعدا
فوق النار سقطت التحليل في الوضوء إذا مس الواجبة ورفعا للمخرج يتكبره ولو كان الشعر خفيفا
لا يمنع استحب تحليله استظهرنا ولا يجب غسل الأفراد أوصل الماء إلى أصوله قاله الأصحاب لقضية أهل
وخرج من مستحق البدن والحديث يدل على الشعر والتعود على تركه يجل على توقف التحليل عليه وعلى التدبر في
مرسل الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام لا تقتض المراتبة شعرها إذا اغتسلت من الجنابة وظاهره عدم
وجوب غسله وكذا يجب تحليل كل ما لا يصل إليه الماء لأنه لا توقف الواجب عليه كالحاتم والسير والدرج ^{عليه السلام}
الذين ولا يجب غسل باطن القدم والأظفار والعين لقول أبي عبد الله عليه السلام في رواية محمد بن سنان لا يجب
والفم وفي معناه رواية أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام **الرابع** الترتيب ويحل أن يبدأ بغسل الرأس

[illegible]

جها عام اول حيث اردت الاحرام فقلت ضعو الي الماء في الجاه فذهب الجارية بالما فوضعت
فاستحققتها فاصبحتنا فقلت لها الغيل ولهاك واسميه مستحدا يذا لا تعلم به موكا فافان
اردت الاحرام فاعلى جدره ولا تغلى راكك فتنسب موكا فدخلت فطاط موكا وارتدت
شيا فقلت مولا تبارسها فاذا الزوجة الماء فقلت راسها وضربت بها فقلت لها هذا المكان الذي ضبط
بجك **سائر** يقط الزتب بالارتماس قطعاً وروي زمرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ولوان رجله ارس
الماء رتماسا واحدة اجزاه ذلك وان لم يدك جدره وروي الحلي عنه عليه السلام اذا ارتس الجنب
الماء رتماسا واحدة ففجرا جراه ذلك من غله والجزان وردا في غسل الجناه ولكن لم يفرق فاصحبه
غيره من الاعمال ونقل الشيخ في البسوط من بعض اصحابنا ان يرتب حكما وقال شيخنا وانهما ستواحدة
عن الفضل ورتبه وما نقل الشيخ بحمل امرين احدهما وبوالذي عقل عنه الفاضل ان يعقد الزتب حال
الارتاس ويغلى ذلك من المعصية قالوا فلا يعفى الا صاحب يرتب حكما فذكره بصيغة الفعل المتعدي
وفيه من يعود الى الغسل ثم اجتمع بان اطلاق الامر كاستينم الزتب والاصل عدم وجوبه في ذلك
الدلالة فالج تاسب ما ذكره الفاضل **الثاني** ان الغسل لا رتماس في حكم الغسل للزتب بغیر الارتماس في الظاهر
الفائدة لو وجد لغة معطلة فانه ياتي بها وبابعد ها ولو قيل بسقوط الزتب بالما اعاد الفعل من
راس لعدم الوضوء المذكورة في الحديث وفيما لو نذر رتماسا مرتبا فانه يري بالارتماس لا يفي مع الغسل
المذكور لانه ذكر بصورة اللزوم المستند الى الفعل اي ترتب الغسل في نفسه حكما وان لم يكن فعلا فقد
خرج في الاستبصار بذلك ما اورد وجوب الزتب في الغسل واورد اجزاء الارتماس فقال لا ياتي
قدمناه من وجوب الزتب لان المرتس يرتب حكما وان لم يرتب فعلا لانه اذا خرج من الماء حكم له
اولا بطهارة راسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه الايسر فيكون عليه هذا التقدير مرتبا قال ويجوز ان يكون عند
الارتماس بسقط مراعات الزتب كما يسقط عند غسل الجناه فمن الوضوء قلنا هذا محفاظه على
الترتيب المنصوص عليه بحيث اذا اورد ما يخلو فظاهر الاول بما لا يخرج عن الزتب ولو قال الشيخ اذا
ارتس حكم له اولاً بطهارة راسه ثم الايمن ثم الايسر فيكون مرتبا كان الظاهر المراد لانه اذا خرج من الماء لا يسي
مفتتحا كما كان نظر الامة مادام في الماء ليس الحكم يتقدم بعض على الآخر باولي من عكسه ولكن هذا مردد
لجانين عند حروجه اذا خرج جانب قبل آخر ولما كلام سائر فليس مرتبا في ايجاب اعتقاد ولا ظاهر المنا
حكم باجزاء الارتماس عن الغسل وعن ترتيب الغسل ويجوز ان يكون من قبل العطف التفسيرى مثل العجني زيد
اي يخرج ترتيب الغسل ويكون ذلك موافقا لكلام المعظم **الثانية** اخرج في البسوط بحري الارتماس الغسل
تحت الجرب والعرق تحت الطرية سقوط الزتب نظر الى وضوء من الماء والى رواية سليمان بن جعفر عن ابيه
موسى عليه السلام سالت عن جنب هل يخرج من غسل الجناه ان يقوم في العطر حتى يغسل راسه وجدره وهو
يقعد

تحت الرطل

على سوي ذلك قال ان كان يغسله لغتس بالماء اجزاه ذلك قال في العبارة هذا الخبر مطلق وينبغي ان يقتضيه الترتيب
في الفصل في الترتيب فمن ربه الترتيب للمكي عند من قاله فقول على اجزائه على سواها عند تقاطع المطر ^{المطر}
عند غيره ولاننا يتساو بان لو اعتقد الترتيب كما ان في الاصل مرتب وهذا الحكم يعطي الاكتفاء بلا اعتقاد
وكلامه للمختار يعطي فعل الترتيب لم اجاب في المختلف بان المساواة لا يغتسل المطلق الشامل الاربعين وغيره فلا
تخص المساواة بالتخلل المرتب وابن ادريس بالغ في انكار اجزاء غير الاربعين بحرا او اقتصار العمل على
الففاق وتحويل الملتصقين ولا يرب انه احوط وفي التذكرة مراد الحكم في ماء اللزب وشبهه وبعضه لا يحتاج
الحق صلبا كما ان الشامل للبدن ولولا ذلك لزم للشيخ رحمه الله تعالى في النهاية يجري الغسل بالمطرية كالحق
وان ارسل رعايسة او وقف تحت الميزاب او البرال والمطر اجزاء وان لجيد الحق للمطرية بالاربعين
قالوا امرين يصعب ذلك على سائر من كان احوط وقد روي الكشي باسناده عن محمد بن ابي مريم عن
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اصابته جنابة فقام في المطر حتى سكر على جسده اجزى من ذلك من الغسل اذ لم
الاستبصار لما اورد خبره على من اخذه قوله بالترتيب الفعلي عند نزول المطر كما قال صاحب العبارة وقوله ان الغسل
بالترتيب الحكمي كاذوب في الاربعين **الثالث** قال الفقيه لا ينبغي الاربعين في الماء فان كان قليلا فذلك
كثيرا خالف السنة بالاغتسال فيه وصح ان يهرج مكرها ولو في الكثير خرج في الترتيب كلام الفقيه في
حكم حكم الغسل ان يغسل في كفا الماء الذي يجمع منه قبول النجاسة فسد ثم ذكر محمد بن ميمون بالاسماء
وضم المم وفتح الياء للتاء تحت من ابي عبد الله عليه السلام الدال على ان الحب اذا انتهى اليه الماء القليل ليس
انما يغترف به ويديه قد يرتان يضع يده ويغسله فدا الخرج وتزله على اخذ الماء بيده لا ان ينزل بنفسه
يصبه على البدن وتل الغدر على وسخ غير نحر ولو نكر يهرج الماء مستعملة وطول الفاسد عليه كان الحق ^{بمنه}
وفي الرواية ان يمس في الجاري او فيما زاد على الممن الوافق كفاقا وهو متبرع عما قلناه من اللذة واجبة على
كرامة الزوجة كجانبه محمد بن اسمعيل بن يمين سالم عن العدي بن جعفر في ماء السماء وبقي فيه من شتر
فيستنجي فيه ويغتسل فيلجج ساجده الذي لا يخرق كتب كالمؤمن من مثل هذا الا من مروي وكما يحق
ضعف هذا المتن اسنادا او دالة نعم روي النعماني عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا يكون احدكم
في الماء النائم ولا يغسل فيه من جنابة وتكره على سبب الطهارة وتزله في المعتبر على الكراهية
حيث تعاد النفس على التفتل الحضر ما روى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا الماء لا يجنب وبجاءه
الماء ليس عليه جنابة **الرابعة** لو اخل بالترتيب اعادة غسل الرأس فتتوضى في الثالثة في الجانبي على ما يحتمل
الترتيب فان كان قد قدم النية على غسل الرأس ففي جميع صورته يراعى الترتيب وان كان قد نوى غسل
الرأس فتتوضى في الجانبي فيعيد على الوجه المشرع ولو غسل بعض الرأس فغسل الرأس فغسل الرأس ثم انتقل الى الجانبي
فقد غسلها وانهم من حيث قطع على الرأس ولو كرر الغسل كما مر في **الوضع الخامسة** لا مفصل محسوب في

للبايعين فالاولى من الخلل المشترك معها او كذا العوض ولو غلها مع احد هذا الظاهر الا ان عدم الفصل الحوس
 واستناع غلها امرين **الثامنة** لا يجب التذكير في الغسل عند نابل الواجب من الماء الاصل ولعدم صريح الغسل في النول
 اليه صلى الله عليه وآله لم يملكنا كفيك انما يحكي على راسك الماء ثلاث حبات ثم يغيب عليك الماء فظهر من **الثانية** ٢
 فبالاولى هنا عن غير ما قاله علي بن بابويه وحكاية عن ولده وذكره المفيد في الاركان وقال الشيخ في التبيين
 عند نابل النواة لا يجب في الغسل وكذا في وجوب باقي النهاية والمبسط وكذا سائر وابن البرقي وابن الصلاح وابن
 زهره والكثير من ائمة اهل البيت وصاحب الجمع والفاصل ولم يتعرض لها المحقق علي ما عبرته وفي الامتياز
 مع عدم الخلاف فيها صاحب ما نقلناه عنهم روى ابراهيم بن محمد البجلي عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام
 لم ير باسما ان يغسل الجنب راسه غدوة ويغسل ساير جسده عند القلوة روى ذلك في الكافي والتهذيب **وقد**
 اتمسك جليل نزل على ذلك نعم لو ضيق في الحالت فاجود فعلها كالتسلسل والمبطون ولست اتمسك **وتكون**
 مقدرة بزمان لا يحكم فيه حدث مع امكانه او بزمان في قوله الماء **الثامنة** قال المفيد في راسه اذا غس الجنب
 التطهير بالغسل فيلعب بالبول فان لم يتيسر له ذلك فليحتد في الاستبراء مع تحت الايتين الى اصل القتيب
 وعن علي راس الخنقم وصريح الشيخ في المبسط وابن حمزة وابن زهرة والكثير من الوجوه وكذا ابن البرقي في
 الكاسر او ابو القليح يلزم الاستبراء وقوله الجففة والغسل من الجنب له ان يقول ويحتد فيمنه احليله وقال ابن البرقي
 فاجهد ان تقول وفيمن لا يخضع الفقيس ترك البول على اثر الجنب او شكر بدد بنية الماء في بدد في قوله
 الداء الذي لا دواء له ونوم روى في الجففات عن النبي صلى الله عليه وآله وابن البرقي في الجنب فاحسب في
 الاستبراء بالبول فان لم يأت اجتهد وقال ابن البرقي يتخلف الجنب للبول واذا مال شجر ط ونز وظاهر
 صاحب الجمع الوجوب الاخبار فنادت علي وجوب الاعادة لو راى بللا ولم يشتر فلذلك نفى وجوبها
 امر لغيره وابن اذكره والفاصلان مع قفزة الاصل وموافقهم علي وجوب الاعادة فيما نذكر ولا بأس بالوجوب
 محافظة على الغسل من طريان مريده ومير الى قول معظم الاصحاب واخذ بالاحتياط **الثامنة** لو غسل
 راى بللا على منيا الغسل ثانيا للقوم ولو شكر فيه فان لم يزل عاد الغسل الى الغالب خلف اجراء المني في مجرى
 وان كان قد لم يعد الغسل الى الغالب خروجه مع البول وما بقي من الجبال وكان البقي لا يقع بالثبوت
 روى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اجنب فاغسل قبل ان يبول فخرج منه شيء قال **الغسل**
قلت المرأة يخرج منها بعد الغسل قال لا تفيد قلت والفرق قال لان ما يخرج من المرأة لها من سائر الاعضاء
 ونحوه رواه الحلبي عن علي بن ابي بصير عن حمزة عن محمد بن عبد الله بن محمد عن الرجل يخرج من احليله بعد ما اغتسل
 قال لا يغسل ويعد القلوة الا ان يكون قبل ان يغسل فانه لا يعد غسلا قال محمد قال ابو جعفر عليه السلام من اغتسل
 وهو جنب قبل ان يبول ثم وجد بللا فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء ورواه الصدوق بعد في
 الفصل عن ترك البول ثم قال اعادة الغسل اصل من الجز الثاني رخصه يعني اعادة الوضوء ودل على اجزائه

روليه يميل من دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصيبه الجناب فيفسي ان يبول حتى يقبل ثم ياتي بعد الغسل شيئا
 ليفعل به قال لا قد تحقرت ونزل من الجبال والريح حله احمد قال ان يكون ذلك الشيء مديا والثاني ان الساسي
 لدلالة مفضل هذا من خلال عليه ايضا وشكل بان الخارج اذا حكم بان مني مع عدم البول فيكون جنس في الساسي
 اذا سباب لا يفتقر فيها الساسي والعلم انهم روي عبد الله بن هلال وزيد الخثعم عن أبي عبد الله عليه السلام
 ان تارك البول لا يعيد الغسل برؤية شيء بعده وفي خبر ابن هلال ان ذلك مما وضعه الله عند هذا ان ليس
 فيه ما ذكر فان صرح عنه لم يلا عليه وعلما الاصحاب على من لم يبات له البول فاجتهد في من هذا
 ان في الاخبار دلالة على اربعة اوجه **الاول** اعادة الغسل على كل من لم يبول ولم يجتهد عليه الاصحاب ونقل
 ابن ادریس والفاضل **الاصح الثاني** ترك اعادة الغسل على الاطلاق **الثالث** اعادة الوضوء وهو مضموم كالمصدق
الرابع اعادة الغسل بناء على ان الاعادة عقوبة على تعدد الاخلال الواجب مع اشتباه الخارج فرفع السيلان
 يترك الصريح السبب فلا يؤثر في الاعادة وهذا المؤيد وجوبه **السادس** ان تارك البول **العاشرة**
 لو بالكلية يستبرأ ولا يبالا توطأ لان الغالب ان البول يدفع اجزا للمني فيزول احتمال ولم يحصل **السادس**
 المنزلة لبقية البول فيمقدار احتمال ولو راية معاوية بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام انه سمع يقول في رجل اتي
 بعد الغسل بشيء ان كان بارك بعد جماع قبل الغسل فيستوضا وان لم يبول حتى اغتسل ثم وجد البول فليس الغسل والنجس
 تارة على ان يكون ما خرج منه نورا على استحباب الوضوء **قلت** هذا ان كان ظاهره انه لا يخرج
الاشباه شيء وقد روي في باب استنجي عن عبد الملك بن عمر بن قيس العيني عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول ثم
 يستنجي ثم يجد جده **الاشباه** قال اذا كان في طمأين المفقود والاثني عشر ثلاث مرات ثم يابسها ثم استنجي حتى
 يبلغ السوف فلا يبالي وكان احديهم حفص بن الجحري بالباد الموحدة تحت وطأ البعير عنه عليه السلام وصحت محمد
 بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام بعد **السادس** وان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الجبال ومغفول
 انه لو لم يستبرأ حكم بالنقض بل قد روي اعادة الوضوء بالخارج بعد **السادس** رواه الصفار عن محمد بن عيسى
 كتب اليه رجل هل يجب الوضوء بما يخرج من الذكر بعد **السادس** او فكتب نعم وطلها الشيخ علي النديم فيكتفي
 الوجوه **الاشباه** مودع **السادس** مع ان الشيخ والحجة بقول بان تقاض الوضوء بالبلل اذا لم يستبرأ
 بذلك في البسوط في باب استنجي ونقل ابن ادریس في الجماع وكان نقل الجماع على عدم التقاض الوضوء ولو استبرأ
 ثم راي بالبلل **الحادية** لو بالكلية ثم راي بالبلل بعد الغسل فلا اعادة لغسله ولا وضوء لم يحصل **الاشباه**
 وقد دللت الاخبار عليه **فروغ** لا يكره الا جهتا **الاصح** عدم امكن البول وقد روي عليه سابق **الثاني**
 انما يجب الاستبراء ويعلق به الاحكام المنبر لا ما الموج بغير انزاله لعدم سميته هذا مع تيقن
 انما انزل طوجوه امكن استحباب **السادس** اخذ بالاحصا طاما وجوب الغسل بالبلل فلا كان اليقين
 لا يرفع بالشك **الثالث** خلف الاصحاب في استبراء المرأة فظاهر المسحوط والمجاز وان التكرار في الحامل

واستبرأ أص

انما استبرأ عليها واطلق ابو الصلاح الاستبرأ وانا بابويه والجعفي لم يذكر المرأة والفاحش الاستبرأ
لعدم غايته لتعابير مخج البول والتي منها وكذا علمه الرازي في الرابع وفي التمهيد تستبرأ المرأة بالبول
فان لم يتيسر لها ذلك فلا شيء عليها في النجاسة سوى بين الرجل والمرأة في الاستبرأ بالبول والاجتهاد بين
الجسد والبال تتحقق بعد بولها ذكره في سياق غسل الجنابة ولعل الخبيث وان تعابرا يؤثر في
البول في خروج ما خلفه في الفرج الاخر ان كان وضوءا مع الاجتهاد وظاهر الاخبار تشديد القول
الاول مع قضية الاصل في لوراي بل لا بعد الغسل المكن تنزل عليه على استبرأ الرجل وقت الاستبرأ
ولولا عدم امكان ان تكون كرجل لم يستبرأ فبعد وجب وان تكون كاستبرأ الان البقية لا يرفع بالشك
ولم يصدر منها تطهير هذا الذي يعلم ان الخارج منه ولو علم انه مني فقد دخله السابق على ان الذي يخرج منها انما
هو من الرجل وقطع امره بوجوب الغسل ان الخارج منه ولم يعتذر بالوجوب المأثور المأثور
لم يعلم من ثبوت الغسل عليها وان لم تستبرأ وكذا نظر الى ضلالتهم الذين غلبت انما لو اشتبهت للنسب فالوجوب قوي
اخذ النجوم انما المأثور من الماء وشبهه وقد مر في قول ابن ابي اسير في السكائر في وجوب الغسل **الرابع** هذا
الذي الخارج او المشبه مع عدم الاستبرأ حدث جديد فالجادة الواقعة قبل محييه لاستحياء اللبس
ابن ادريس عن بعض اصحاب اعادة الصلوة وردة ولعل المستند الحديث المتقدم من مجرد هو ان من
جاءه الاحتجاب او على من صلى في عهد بعد ان وجد بلاء حصل بعد الغسل وبما تجل فاد الغسل الاول
لان اليه باق حاله في حرجه لا في بقره كما قاله بعض العائنة وبوصال ضعيف كان التعبد به بالغسل
خرج لا يمتاقي ولهذا الوجه لوجب بالغسل لا بعد خروجه عندنا وعند اكثرهم **الثانية عشر** في استحباب
الي باطن القدم والانف بالمضمضة والاستنشاق عند التكديف السالف ولا يجب عادة الغسل
لتاركهما انهم مقطوع بالانف والشفتين يجب ان يغسل ما ظهر بالفتح لا الخافه بالظاهر ولا يخفى بكونه باطنا
بالاصالة ويجب غسل ما ظهر من صمغ الاذن لانه من البشرة وعليه بنه الشيخان والصدوق بقوله في غسل
اذنيه باصبعيه ولا يجب تتبع الباطن من الصمغين ويجب غسل ما يبدو من الشقوق في البدن
تحت القلغم بضم القاف وسكون اللام وغسل القلغم الا ان يكون من سقا يغسل الظاهر **الثالثة عشر** المرأة كالرجل
يجب ما ذكره في غسلها المبالغة في تخليل الشعر ولو توقف الوصول الى البش الى حل الظفر وجب ولا فلا
وقد سلف الرواية في الشعر ان كان الشعر مشدودا حلت له ولم يرد فيه التعبد به على توقف وصول الماء
عليه لان الواجب غسل البش والشعر لا يتي بشره ولا يجب عليها الوصول الى باطن الفرج بكن الحائض
للاصل ولان البواطن يمكن وجوب غسل ما يبدو من الفرج عند الجاوس لقضاء الحاجة لانه حكم الظاهر
كالشقوق ولا فرق بين الحب والحايض في عدم وجوب نقص الظاهر اذا وصل الماء الى البش لان
الواجب في الغسلين متعلق بالشعر لا بالبش **الرابعة عشر** في استحبابا وفي لامة عشر التبرك بها

فان غاية ما ان ذكره في هذا في صحة الغسل ونحن نقول به **الشك** الفصل بضع الجرح من مسلم الى جعفر عليه
السلام انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل بضع من ماء ويتوضوء بيد وعن **ابن عمر** بن عبد الله بن مسعود
مثله عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضوء بيد ويد يغتسل بضع ويد ويد
والصاع ستة ارطال بالهر في كذا ذكره الشيخ في التهذيب واستند ما تقدم في الوضوء من تقدير ابن بابويه
بحسب امداد وعن سليمان بن حفص المروزي قال قال ابو الحسن عليه السلام الغسل بضع من ماء والوضوء
من ماء وبلغ النبي صلى الله عليه وآله خمسة امداد الى آخره ذكره بسندين عن سليمان وروى عن سماعة قال سالت
الذي يحكي من الماء للغسل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله بضع وتوضوء بيد وكل الصاع على عهد رسول الله
وكان المدة قدر رطل وتكون اواق وقال الشيخ في المحكي من الغسل صاع وهو ستة ارطال وبعض اصحابنا يقل
ارطال بطل الكوفة وللوضوء من ماء والمدة رطل وربع قال الطائفة تغتسل بتسعة ارطال وهذا
المضمون في تقدير الصاع ولا ريب ان الواجب سمي الغسل فقد روي مروان بن حمزة الخوي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال يحرك من الغسل ولا يستحجر ما ملئت يدك وعن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام
اني ان عليا عليه السلام كان يقول الغسل من الجنابة والوضوء يحكي منه ما اجرام الذم الذي يمل
الجسد وقد تقدم فلا يقدر بقدر فالقبل كافي مع الرفق ولا يكفي الكثر مع الخوف وقد قيل الذم
بالضرورة كشد البرد وعوز الماء والظلمة ان ارادته مع عدم الضرورة يكون تاركاً للفضل باقتضا
على الذم ان اراد به هذا لا يحكي على العضو فيكون التقيد بالضرورة حقيقة في موضوعه وقد تضافرت
الاجاب بالالف كجبر سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام ثم لم يصح على راسه ثلاث مرات من كفيه بغير
بكفيه من ماء على صدره وكفيه بغير كفيه وفيه جزر مرة ثلاث الكف للرازي ولان من صوته فلا يمس
وقال للفيد ياخذ كفاً من الماء يمس به فيضعه على راسه ويغسل به ويأتي الشرح في فصل الى اموله
وان اخذ بكفيه كان اسبغ فان اتي على غسل الحية ورأسه وعنقه الى اهل كفه ولا غسل كيف اخر في الغسل
جانبه الايمن من اصل عنقه الى تحت قدمه اليمنى بقدر ثلثين الكف الى ما زاد له الايسر كذلك والشيخ
وجامعة ذكر الاستحباب صاع فازاد والظاهر انه مفيد بعدم ادائه الى الشرف المهي عن **التابع** تكرار
الغسل ثلاثين في كل عضو قاله جماعة من اصحاب طائفة من الاسباغ ولدلالة الصاع عليه وكذا ثلاثين الف
بنايه ذكر المرتين لا يمكن ارادة المسح غير الموكب في المرتين وان الجسد حكم بغسل راسه ثلاثاً واجتزأ بالبدن
في البدن قاله ولا اختار اثاره ذلك مع امكان الماء واستحب ابن الجوزي في المرتين ثلاث غوصات يغسل شعوه
سائر جسده بيد يده عقيب كل غوصة ولا بأس به طائفة من صورة التكرار لانه حقيقة وان كان لا بأس
باني على ذلك **الشام** المواءمة طائفة من المبادر في الواجب والقلة فقط من طريان المفسد في الغسل وقد
عدها جماعة من اصحاب في المسح وكل المعلوم من صاحب الشرع وذريته للعصويين فغل ذلك

الفتوى لفظ استفادته
معنى كونه مفعولاً

الفتا الدعاء بما رواه محمد بن مروان عن ابي عبد الله عليه السلام بقوله في غسل اليد اللهم طهر قلبي من كل افة تحب ديني
وتب علي وتقول في غسل الخبايا اللهم طهر قلبي وركعتي واجعل ما عندك خير لي اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المطهرين وفي الصباح تقول عند الغسل اللهم طهر لي وطهر قلبي واشح لي صدري واجعل علي
لساني يذكرك والتائب عليك اللهم جعل لي طهوراً وشفاً ونوراً انك على كل شئ قدير وقول الفيدا او عن
غسله فيقول اللهم طهر قلبي يا ذا منى ولعل استجاب الغسل حال الاعتناء وبعده وقار ان يابو بكر قال اللهم
عليه السلام من اعتدل الحجة فقال شهد لا اله الا الله وحده لا شريك له واستعدان محمد عبده ورحمة الله عليه
محمد اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المطهرين كان طهر لهما الحمد للحمد **العاشر** اقرب استحباب غسل
المسحوقين من الشعر لانه كما في حديث عن ابي عبد الله عليه السلام ترك الاستغناء ما ذكر في الوضوء
ابن الحنبل هنا يناسب قوله في الوضوء حيث قال وان كان غير يصب عليه الماء من اليد منضال المص او كان
تحت ابواب قطع ذلك ثلاث مرات يفصل بين غسل الشعر كله بديه وظاهره وان مباشرة الغيرة في
قوله تعالى حتى تقتلوا وان كنتم جنات فامهروا والاضرار الظاهر في قوله الكلف ذلك **الثاني** حكم الغاضلة
باستحباب تحليل المعافن والعضون ومناقب الشعر والحائض السيرة قبل افاضة الماء للغسل ليكون ارفع
الاسراف واوقب البقي ومول الماء وقديته عليه قد ما ادهاب وعدة البدانة بغسل ما على جسده من
والنجاسة من المنيح ويشكل بما مر فان اجمعه برواية حكم من حكم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل
الجنابة فقال افرض علي كذا يعني من الماء فاعلم ان غسل ما اصاب جسده من اذى ثم اغسل في جرد ونفس
عند اسكرو صيدك حيث عطفه على المسحوق وجعل مقدمة للغسل فالحجاب ان يصفى لاهر والاصرفها الوضوء
فاذا خرج بعضها بدليل في الباقي على اصله وقطع بحصول الرفع والاذانة لو كان في ما كثر على من القليل لا ينفكا
بالنجاسة واستثنى كون النجاسة في اخر العضو فانها تطهر وترفع لحدث دم لو كان اذى غير النجاسة
لتقديم على الغسل **الثالث** لا يجب الترتيب في غسل العضو وان وصي بين الاعضاء لنفسه اهمل وبه قطع الفاضل
وهو ظاهر الاخبار حيث لم يذكر فيها تحديد ولا غاية وهل يستحب غسل الاعضاء في الاعلى الظاهر نعم لانه اقرب
الى الخط من النسيان **وان** الظاهر من ما صاب الشرع فعل ذلك **تتم** لا يستحب تحديد الغسل الاصل والافضا
على مورد النص في تحديد الوضوء وان موجب الوضوء استحب شي وبخلافه في فحاشا فيه بالحد بدخلاف
الغسل فانه بعد فيه ذلك ولا تنقار المشقة في تحليل الغسل فيكون نزع تحديد الغسل في علي انعقاد
للباحات وسياتي ان ساراه تعالى **الفصل الثالث** في احكامه وهي تظهر **سائل** كوضوء واجتماع غسل
بخلاف غيرهم من الاعمال كالسلف واليهي اثبت في التهذيب لم يذكر الحضر عني عن ابي جعفر عليه السلام
قال سالت كيف صنعوا اذا اجبت قال غسل كفك وفركه وتوضاء وضوء الفم ثم اغتسل فجعل علي النداء
لمعارضة اخباره في كرسى ابن ابي عمير الصادق عليه السلام كل غسل قبل وضوء الا غسل الجنابة وقوله عليه

في جرحكم واي وضوء النبي من الغسل والبلغ لما قلنا ان الناس يقولون تروا للفقهاء قلت **الاول** جرحه على التقية
الاصحاب على خلافه وقد روي محمد بن مسلم الى جعفر عليه السلام ان اهل الكوفة يرون من علي عليه السلام الوضوء قبل
الغسل من الجنب قال لا بدوا على علي عليه السلام ما وجدوا كسرة كتاب علي عليه السلام قالوا نعم تعاون كنتم جنباً فلم يروا
وقد روي محمد بن احمد بن يحيى ان الوضوء قبل الغسل بعد بدعة الشيخ صفه بالارسال والقطع ثم جرحه على التقية
في غير الغسل في رول بن عبد الله بن سليمان قال صفت اماماً عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل بدعة ومثله في
سليمان بن خالد بن ابي جعفر عليه السلام **الثانية** لو احدث المجنب في الثوب غسله حدثاً صغيراً فلا تنقض وضوءه
فيه واختلف فيه كلام الاصحاب فوجب بنا ابو بصير والشيخ في النهاية الشك في وجوبه وقد قيل انه مروي عن الصادق
عليه السلام في كتاب غرض المجالس للمدووق وان لم يثبت ناقض للظاهر بعد الكمال فقولوا في جنبه حكم
الجنب للوضوء للغسل فيشكل بان بعد الكمال انما ايجاب الوضوء لا غير فليكن كذلك قبله وبقي على حكم الجنب
وانتقاصه بعد الحدث محل النزاع فلذلك وجب المرفوع الوضوء بعد الغسل وخرج ابن البرقي الانتقاص عن علي
اتمام الغسل لانه لا اثر للاصغر مع الاكبر وفي البسوط افي بالاعادة ثم نقل الوضوء وهو شعر يتوقفه والا فاق
الاول لا يمنع الوضوء في غسل الجنب عن الاكبر بالاجزاء المطلقة وامتناع خلق الحدث عن اثرها مع تاتيه بغيره
فروع قلنا لو كان الحدث من الرأس فان قلنا سقوط الترتيب حكما فان وقع بعد ملء قاء الماء
جميع البدن اوجب الوضوء لا غير الا فليس له اثر وان قلنا بوجوب الترتيب الحكمي القسدي فهو كارتب وان
قلنا بحصوله في نفسه وفترناه بتفسير الاستصحاب امكن انسياب الحديث **الثانية** لو احدث الحدث الغسل
المكمل بالوضوء لكن المساواة في فرد الخلاف واولوية الاجتزاء بالوضوء هنا لان له بدخلة في المكمل الرفع او
الاستباحة وبقطع الفاضل في النهاية مع حكمه بالمساواة في غسل الجنب **الثالثة** لو احدث غير الجنب بعد غسله فلا
شيء سوى الوضوء وتخلل ابقاء الحدث الاكبر فتتبع الاقوال ضيقاً **الرابعة** لو احدث الجنب بالكلية بالوضوء
بتقدير بقاءه ووزوم وضوئيه على قول الوضوء هنا كالتأثير ولو قدم الوضوء فحدث بعده قبل الغسل
انتقض الوضوء فيجده قبل الغسل فبعد له عدم تأثيره بعد الحدث **الثالثة** ماء الغسل على الزرع
الاقرب لانه من جملة النفقة فحليه نقل اليها ولو امكن او عكسها من الانتقال اليه فلما احتاج اليه عوضي الحكم
فالاقرب وجوبه عليه اي مع تعدد غيره دفعا للضرورة ووجه العلم ان ذكر مونة التمكن الواجب عليها
وذلك ما فرق بين ما غسل الجنب وغيره اذا كان سبب الجنب من الزرع واما الامة فالاقرب انها كالزوجة لانه
مونة محضه وانتقالها الي التيمم مع وجود الماء بعدد ومله على دم التمتع قياس من غير جامع وبعارض
فطرهما فكانا مادتهما ولو عجز ناعن الباترة فالاقرب وجوب الامة عليه مثل ما قلناه **الى الجرح** لو
نوا الجنب غير معتد للشرعية فلا هم ولو اعتقد هابني على ما مر ولو اعتقد تكميل الغسل بالوضوء
ابح وليرحمي من الاجر لو قال جماعة من الاصحاب لحوال الزرع بكلامه ويكن السطالان لقصور رتبة الغسل **مقتضى**

٢
الى من احاط به الانصاف
لو انفق فان ثوب الوص
او ندره وصادق الوث
معها التيم ٢٤

في الثاني الطرح الكلي من المداين يتقاض في قدر إلى آخر الوقت فالاجبة التيم في الظاهر والبر في عقله في كل مرة المداين حيث
قال لا يجوز لأحد أن يتيم لأن آخر الوقت رجاء أن يعيد المداين قبل خروج الوقت والفاضل من صواب هذا التفصيل
فيه جهاتين الأولى والشج في الخلاف فيها صريحاً فإن قلنا به تيم لبعض والكبير الذي لا يمكنه استعمال المداين وكان
يفضل زوال عذره وقت الصلوة في أول الوقت لعدم الطرح في استعمال المداين واعتدبه التيم بسببه ورواية
عن أحمد عليه السلام إذا وجد المداين في طلب ما دام في الوقت فإذا أخاف أن يفوت الوقت فليتم وليكمل
آخر الوقت ورواية محمد بن مسلم قال سمعت يقول إذا لم يجد المداين وارت التيم فآخر التيم إلى آخر الوقت فإن فاتك المداين
فذلك المداين ورواية عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا تيم الرجل في كل مرة في آخر الوقت فإن فاتك
فلي تقوئ الأرض وهذه مع سلامة مسند ما وجد لا يتأخر ظاهره وقوع المداين لأن الطلب يكون بامكان التمسك
وإذا كان عتلاً وكثر الأضار مطلقاً فإن ثبتت العقوبة لم تكن عليه وقد تقدم حجة الصدوق وبصافها الباقية
رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام رجل تيم وصلى ثم بلغ المداين قبل أن يخرج من الوقت فقال ليس عليه إعادة
الصلوة وتأول الشرح بأن المداين من الصلوة دخوله فيها لا فرائضه أو أن المداين أن تيممه وصلاته كان في الوقت لأنه صاحب
المداين الوقت وهذا من التأويلات العجبة ولو سلمها على غير صيق الوقت فيظهر خلافه كان قريباً على كماله
الصيق قوتاً من حيث الشهور ونقل الإجماع وتيقن المروج عن العمدة **فإن** المعنى الصيق الفتن ولو انكف
خلافه فالأقرب إلى الجرح أعلا نفهم تذكر الروايات ولأنه صلى صلوة ما مؤثر بها ولا كانت يقتضي الجرح ونقل في
المعنى أن ظاهر الشرح كتابي الحديث وجوب إعادة الصلوة خطأ ظنه وقد روي منصور بن حازم عن أبي
عبد الله عليه السلام في رجل تيم فصلى ثم أصاب المداين فقال إنما أنا كذا فاعادته في أو ضاروا بعد قال الشرح معناه
إذا كان قد صلى في أول الوقت **تيم** عليه إعادة الرواية يعقوب بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام
عن رجل تيم وصلى فاصاب بعد صلوة ما رأى أو ضاروا بعد الصلوة ثم خرج صلى ثم قال أو جدد المداين في آخر الوقت
ولعاد فإن مضى الوقت فله إعادة عليه **قلت** حكى هذا ابن أبي عمير حجة التيم في أول الوقت أما الأول فلا عليه السلام
استند إعادة الجرح ولو كان ذلك واجبا كان الكف به عائلاً ولما الثاني فلا على إعادة عليه وجدان المداين في الوقت
أنه لو لم يجد المداين بعد نفهم الشرط المتقدم من لفظة إذا خرج يمكن جعله على استحباب إعادة توفيقاً لها
الأضار له على عدم إعادة بالوجدان في الوقت **الفرع الثاني** حكم في المبسوط بأنه لو دخل عليه وقت صلوة
تيم لتأخره أو لغابت جاز أن يصح الحاضرة به ولو بعد صيق الوقت هنا مع أنه قال لا ينضيق فلعله نظر إلى أن التأخير لما يؤخر
ليتم ولهذا احتج عليه بعموم الأضار الذال على جواز الصلوات الكثيرة تيم واحد ويمكن اعتبار الصيق كما هو عليه
لفاضل في قيام علمه التأخير ويضعف بأنه متطهر والوقت مسبب فله التأخير وهذا الواجب شرط التيم **الثاني**
لمنية إجماعاً منا ومن الأكثر لما مر ولله التيم على القصد ولأنه التيم من إرادة القيام إلى الصلوة كما قلناه في
يعبر فيها أربعة أمور الفرق بينهما كما سلف **الثاني** فقد استباحه لأنها الغاية فلو ضم الرفع لغا ولو اقتصر
عليه

نبته الرفع فكما قلناه في وضوءه دائم الحدث اذ التيمم لا يرفع الحدث لان تقاضا بالمكن من المدا والى الذي قلناه عليه وآله
 قال القريب العام وقد يتم من الجارية من شدة البرد صليت باصحابك وانت جنب غتاه جنباً بعد التيمم فلما
 نوي رفع الحدث نوي ما لا يفي حصوله نعم لو نوي رفع المانع من الصلوة صح وكان في معنى نبته الاستباحة **فوق**
 لو نوي استباحة فريضة مطلقاً لمعين فضاء او نفلاً استباحها وبغيره لانه كالطلب للمائية في الاستباحة على
 باقي ان **الثاني** انه لا يثبت اشتراط نيّة البدلية من الأكبر والأصغر لا خدني حقيقة ما يقتضيان بالنية
 وبصرح الشيخ في اللامع وعليه بي ما لو نسي الجارية فيتم الحدث انه لا يوجب عدم شرطه وهذا بناء على اخذ
 الفيتين ولو اجتزأ بالبريد فهذا اقلنا فيهما بالفتن يمكن الاجتزأ وبه ائتم في المعنى مع ان الشيخ في الخلاف
 فيكون المسئلة فان قلنا انه متى نوي يتم استباحة الصلوة من حديث جابر بن عبد الله في الصلوة كان قولاً قالوا لا
 الاول يعني عدم الاجتزأ وذكر ان النقص للاصحاب فيها اي في مسئلة النسيان **الثالث** لو تيمم النبي ثم رجع قال في
 المعنى يستباح الفريضة وهو بناء على ان طهارة شرعية وقد سلف **الرابع** لو نوي التيمم وحده لم يرفع قطعاً ولو
 نوي فريضة التيمم واقامة التيمم المفروض امك الاجتزأ لان ذلك يتضمن الاستباحة والآخر التيمم لان الاستلام
 بين الجواز العقل عند ولا ان التيمم ليس مطلوباً لنفسه وإنما يطلب عند الضرورة فلا يصح متعلقاً اولاً بالنقص
 ومن ثم ما يمتحى تجديده بخلافه والوضوء **الخامس** المقادير للفرق على الارض كانه اقل افعالاً فلو تقدمت عليه لم يجر ولو
 آخرها الى مع الجهة فالأقرب عدم الاجتزأ ولو بعض افعال من النية وحرم الفاضل الاخر لا تنزله للضرر من
 اخذ الماء للطرارة المائية وفيه منع ظاهر لان الاحتياج بعين نفسه ولقد لو في اعضاءه للماء اجزأ على الضرر
 ولانه لو احدث بعد اخذ الماء لم يجر بخلاف الحدث بعد الحرب **السادس** استدامة حكمها الى آخره كما سلف ولو
 عويت بعد الحرب لم يجر عندنا كغيرها اجتمع على البدل وبالاولى لما قلناه من كون الحرب حقاً حقيقياً
 التيمم **الواجب الثالث** الحرب على الارض بيد يده معاً ولو مذهب للاصحاب ورواياتهم كثيرة مثل رواية
 داود بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان عماراً اصابته جارية فتمتلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله ففكت
 كما تمكك التابة اقله صنعت كذا ثم اهوى بيد يده الى الارض فوضعهما على الصعيد ورواية زرارة عن ابي جعفر
 عليه السلام ففرض بيد يده الارض ورواية ثعلبة المداكي عن ابي عبد الله عليه السلام تقرب بكفك الى الارض ورواية
 ابن مسلم عليه السلام يضرب بكفك الارض **فوق** اربعة لا يكفي التيمم لميت الريح ليصير التراب ضارباً يديه لانه
 تعالوا في الصعيد والصعيد هنا صورة القاصد ومن اوقع النية عند المسح امكن على قوله الجواز
 لان الحرب بر مقصود لنفسه فيصير كالواستقبال باعضاء وضوء الميزاب والمطر واولي بعدم الجواز لو نقل
 الغير التراب الى المكلف القادر على الحرب باذنه لانه لم يقصد الصعيد وقصد بامه كقصد ما تارة الريح في
 عدم الاعسار **الثاني** نقل التراب عند ما غير شرط الاستحباب النفس على ما يحكي انشاء الله تعالى الواجب المسح
 بيد يده اللتين اصابته ولا فرق بين كونه على الارض وغيره بل لو كان التراب على يده او على بدن غيره ومرة

على اجزاءه ولو كان على وجه ضرب واحد وضرب عليه جزء في الضرب لاني مع الوجه بعد الضرب وكلما كان
 الحيد ينفق المسح بالزيت حيث قالوا واذا حصل الصعيد برحمة من مسحه ينفق في آخره ما
 يدل على ذلك **الثالث** لا يجري معك الأعضاء في الزيت كما يدل عليه الخبر نعم لو تعدد الضرب واستنابة
 الغير اجزء لان السبورة لا يسقط بالمعصية بل يكتفي بتقديم الحكم على زيادة الغير ولو كان من لم يقرب الضرب
 الافعال **الرابع** معظم الروايات وكلمة الاصحاب بجواز الضرب باعتماد الظاهر غير شرط لان الغرض قصد
 الصعيد ولو حصل بالوضع نعم لا بد من سلامة باطن اليدين لانه الموضع والوضع والعلوم من على صاحب
 الشرع واختلف الاصحاب في عدد الضرب فاجترأ ابن الجبدي وابن ابي عقيل والقيد بالغير والمرئى بالغير ابو
 في الوضوء والغسل محتجاً بحديث عماران الذي مر اسلفه لا ينفق بغيره واحدة وكان في اجزاء واحدة
 ابن ابي عقيل قال المرئى وكان الجمع عليه ضرباً واحدة والزائد دليل عليه ويتمسك باصل البراءة وفي الاجزاء
 بالاجزاء هناك حكم في الاصول ولو المعتر عند بالخذ باقل ما قبل والغسل باقل النافعة مع عدم الجمع
 ونقل الفاضلان عن علي بن ابي بصير الضربة فيها والذين في الرسالة فاذا اردت ذلك فامسح بيدك على
 الارض مرة واحدة ونفضها واسمح بها وجهك ثم امسح بيدك الارض فامسح بها عنك من الرق الى المرافق
 الاصابع ثم امسح بيدك الارض فامسح بها عنك من الرق الى المرافق الاصابع قالوا وقد روي ان يمسح بوجهه
 ويمسح على ظهر كفيه ولم يفرق بين الوضوء والغسل وهذا فيه اعتبار بزمان ضربات ورواه ابنه في النسخ وهو
 صحيح السند عن ابن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام فمضرب بكفيه الارض ثم مسح بها كفيه وجهه ثم ضرب بظهر الارض
 مسح بها مرفقه الى المرافق الاصابع واحدة على ظهرها واحدة على ظهرها ثم ضرب بيمين الارض ثم مسح بيمينها
 مسح بيمينه نعم قال القليوبي كتاب الاكرام في ظلال كلامه بالمرتين مطلقاً ويوموي صحيحاً عن
 عن ابي جعفر عليه السلام قلت كيف التيم قال يوضوئاً واصل للوضوء والغسل من الجانب تقرب بكفك
 ثم تنفضهما لنفضة للوجه مرة للبدن ومن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال التيم
 فقال مرتين مرتين للوجه والبدن وروي حماد بن اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال التيم مرة
 للوجه ومرة للكف واول الاول تمام الكلام عند قوله ضرب واحدة ويستدل بقوله والغسل
 من الجانب تقرب بكفك مرتين وعلى هذا ان الغسل بالرفع وهو الذي بخط الشيخ وتبعه المعصوم في
 المعصومين لا يخلو من تكلف والاضرب بان لا عموم للمصطلح بل لا يمكن ان يكون مذهب
 والاكثر على ان الضرب للوضوء والبركة للغسل جميعاً من هذين وبيننا خبر مطلق في المذهبين
 عن ابي جعفر عليه السلام وضمنه وان ابي المقدام عن الصادق عليه السلام ولا اعتقاد بعمل الهم
 ولا يكن به وليس الخبر بذلك البعيدان لم يكن فيه احوال قول او حمل المراتب على الذنب كما قال المرئى
 شرح الرسالة ولا تحسن في المعصية ولا يمنع جواز ثلاث الضربات كما دللت عليه الرواية الشافعية

٢
 في م

٢
 في م
 في م
 في م

في م

في م
 في م
 في م

مسألة ثمان لا يشترط علوق الغياب باليدين لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله نقض يده برواية
تلقفهما وهو موجود في رواياتنا كثيرًا وكان الصعيد وجد لا ترضى لا التراب ولما بيناه من جواز
التيتم بالحج ولا يحجب النقض والشغل الاصل وظاهر الآية وفعل النبي صلى الله عليه وآله والآمة عليهم السلام
ببيان التدب قال اصحابنا الجيد لم يمتار الجواب بظاهر قوله تعالى ومن التبعيض منعاه حتى انزلوا
تلك البندار الغليظة مع انه في رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان المراد من ذلك التيمم قال لا نعلم ان
ذلك الجمع لم يجر على الوجه لا تعلق من ذلك الصغير ببعض الكف ولا تعلق ببعضه وهذا
اشارة الى ان العلوق غير معتبر **الثاني** ظاهر الاصحاح ان الاغسل وسوا في كيفية التيمم قال في المنفعة
وكذلك تضع الحافض والنفساء والمسحاة منه بدلًا من الفعل وروي ابو بصير قال سالت عن تيمم الحافض
اسواء اذا لم يجد ماء قال نعم وعن عثمان بن موسى بن الصلح عليه السلام مثله وخرج بعض اصحاب
وجوب تيمم على غير الخشب بناء على وجوب الوضوء هناك ولا يمان به والخبران غير مانعين منه
لجواز التيمم في كيفية لافي الكمية **والثاني** مع الحكيم من قصاص الشعر الى طرف الاقل حتى وهذا
القدر متفق عليه بين الاصحاب ووجب المدح مع الجائز اليه ولا يمان به ولا يحجب استيعاب
الوجه لادفاده الباء التبعيض كما سلف والاصل البراءة وبناء التيمم التخفيف ونقل المرتضى في
التاخير نيل اجماع الاصحاب عليه وقد روي من طرق شتى كصحاح زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
في قصته عمار ثم مسح جبينه باصابعه وكيفية احديهما بالاذني وموثق بمرارة عنه عليه
السلام ثم مسح بهما جبهته وكيفية مرة واحدة ومثله رواية عمر بن ابي المقدام وكل عمل
ابن بابويه يحيط استيعاب الوجه وفي كلام الجعفي اشعار به بالخبر السالف ولم يمت بعبارة
فتح بهما وجهه وذراعيه الى المرفقين ورواية لث المرادي عن ابي عبد الله عليه السلام في
بهما وجهك وذراعيك ورواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ثم تنفضهما وتضع وجهك
ويديك واجاب المرتضى والشحج بان المراد به الحكم لا الفعل وكان اذا مسح الجبهة وظاهري
الكف غسل الوجه والذراعي قال في المعبر ولو تاويل بعيد ثم اجاب بالطعن في السند
وذكر الطعن في جزئيات المراد بان رواية شيخنا الحسين بن سعيد عن محمد بن سنان وهو ^{ضعف}
قلت قد اوردنا غيره قال طعن فيه والذي في التهذيب عن ابن سنان ولعله عبد الله
وهو ثقة بل لو هو ذلك على الاستحباب والباقي على الوجوب كان حسنا وقد حكم بالخبر في
المعبر وهو ظاهر ابن ابي عمير وفي رواية عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
في المجنب مما يكفيه للوضوء ان يمسح اذنيه ثم قال لا يمسح الا تزي انما جعل عليه نصف الوضوء
وفي رواية الحسين بن ابي العلاء عليه السلام مثله الا انه قال جعل عليه نصف الطهور فيمكن

ان يفهم من عدم استيعاب الوجه والذراعين ونحوه ان يراى بهما سقوط مسح الرأس والرجلين **وقد**
 نلتزم يجب ان يدرك مسح عليه بالاعلى الى الاسفل او نكس القرب المنع المساواة الوضوء واما مسح القدمين
 اليان **الثاني** يجب المسح بالكثير من ماء ومسح باحدهما المجرى لافشاءه وللاقتصار على المتيقن واجتزأ ابن الحبر
 باليد اليمنى لصدق المسح وبعارض المشهور **الثالث** الاقرب وجوب ملاقة بطن الكفين لليمين لما قلناه في
الواجب الثاني مسح ظهر الكفين من الزند الى المرفق الاصاب عند اكثر الافادة البدئية التيقن ومساواة المصطف
 للمعطوف عليه ولان اليد حقيقة في ذلك وان كانت قد غلبت على غيره فليقتصر على المتيقن وروي حماد بن عيسى
 عن بعض اصحاب عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن التيمم في هذه الآية والتأرق والتأرق فأنظر
 ثم قال مسح على كفيك من حيث موضع القطع وما سبق وان بابويه كما حكاه عنه ما اجمعه وبرهنا
 الاكثر وبالحل على الجواز كما قلناه في العبر ويجب المضي على اليسرى بحال الاصحاب ولانه بدل مما يجب فيه التيمم
 ونقل ابن اديس رحمه الله عن بعض اصحاب ان المسح على اليدين من اصول الاصاب الى ركبهما ولعل هذا
 القائل العبر رواية القطع فانه مخصوص بذلك عند الاصحاب وفي كلام الجعفي ما يؤمن هذا القول **قلت** تعارض
 بما رواه في التهذيب صحيحان داود بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام في قضيتي فرفع يديه فوق
 الكف قليلا وعليه اكثر ورعا فم وجوب تجاوز الزند للمسح بعض الاصحاب وتأول قليلا بأنه لكي
 يصل الخبر الى جميع العضو والذو صا يستعابه بالمسح او يكون الراوي قد ركب الامام مسحا
 من اصل الكف فوهم المسح من بعض الذراع وهو مكلف فان الاصحاب لما اوجبوا المسح من الزند
 اوجبوا ادخاله وذلك يتلزم المسح فوق الكف تعديل مرجا ويجب البدأة بالزند الى اخر اليد
 فتونكس بطل كافتناءه الوجه ويجب امرار البطن اليمنى على الظهر ثم لو تعدل للمسح باليمن لعارض
 من نجاسة او غيرهما فالاقرب اخرايز بالظهر في المسح لصدق المسح ولو كان لم يدركه كما
 تكلف في الوضوء ومسح باليد الزائدة التي لا يجب مسحها فالاقرب عدم المسح بغير اليد كاللثة
 لم يكن قطعاً ولو قطع من الزند فالظاهر عدم وجوب مسح الزند لانه غير محل الوجوب **الواجب الثاني**
 الترتيب كما ذكرناه بين العقب واليمين واليد اليمنى ليعرج الاجازة والاصحاب وقول النبي صلى الله عليه وآله
 والائمة عليهم السلام قال في الذكر ذهاب اليه علماء اهل البيت عليهم السلام وفي الخلاف اجماع عليه بادل على
 ترتيب الوضوء وبالاختلاف فلو اخل به استندرك ما يحل معه الترتيب **الواجب الثاني** للموالة ذكر
 الاصحاب ويتوجه على القول بالصق وعلى غيره لتعقب ارادة القيام الى القلوب والانيان بالقل
 في قمتهم واسموا وهي دالة على التعقب بالوضع التثوي ولان التيمم اليان عن النبي صلى الله عليه وآله
 بيت يوجب فيه فيجب التماسي وفي المعبر نقل عن الشيخ وجوب الموالة واجتمع له بالسنة على اخر الوقت
 ولو اخل بها لا يعدل فيقال بغير عصر الكفاك منه وان طار الفصل امكن البطلان وفادى الى الواجب

ويحتمل العمى وان اثم لعقد التيمم مع عدمها **الواجب الثامن** يشترط طهارة مواضع المسح من الخبث
 لان التراب ينجس ببلل ماء الفحص فلا يكون طيباً ولساوانة اعضاء الطهارة المائية انهم لو تحتمل الازالة
 ولم يكن النجاسة حائلة ولا متعدياً فالأقرب جواز التيمم دفعا للخبث وعموم شريعته ولان الاصحاب على
 جواز تيمم الخرج مع تعدد الماء اما غير الاعضاء فهل يشترط خلوها من النجاسة فيه وجهان حكاهما
 المعبر احداهما نعم نقل من النهاية في قوله بناء على تصحيح الوقت الثاني لا سيما في الخلاف كالوضوء
 والذي في النهاية وللوسط وجوب تقديم الاستنجاء على التيمم ولو بالتشفيف بالحق وغيرها
 وان كل من خرج البول او الذي يعني مع تعدد الماء ولم يكن شرطية صحة التيمم في الملاءة فيجوز
 تقديم التيمم ولعل اراده اجزاء الوقت وللهذا اجمع بان الامر بواجب ان فكيف وقع
 الاشتغال قال وكل ظاهر يقتضي الامر بالوضوء والاستنجاء بدل على ذلك **قلت** هذا أقوى
 وما ذكره في تفريق الوقت مسلم لكن الاستحالة وازالة النجاسة من مقدمات الملقاة فلا
 لها من وقت مضروب وكالا يجب تحصيل القبلة والسنن قبل التيمم فكذلك هنا هذا كله مع
 امکان الازالة اما مع تعدد فلا اشكال في الجواز وعلى ما نقلناه من الشيخ ليس في كل هذه
 اختلاف صريح مع ان المفيد رحمه الله ذكر ان بعض ائمة البراء وما هو الاكثر في تقديم الاستنجاء على
 الوضوء مع انه لو قدم الوضوء كان صحيحاً معتقداً به في الاظهر من المذهب **الواجب التاسع**
 المباشر بنفسه اقله تعاقب التيمم والامر حقيقة فطلب الفعل من المأمور ويجوز عند الضرورة
 الاستئناس في الافعال لافي الشبهة وهل يجب ضرب المقتضى يدي نفسه او يدي المومم قال ابن
 الجنيث ضرب المصم يديه ثم يضرب بهما يدي العليل ولم يقف على ما ذكره والأقرب انه يضرب
 يدي العليل ان امكن والا فيدي نفسه ولا يحتاج الى ان يضرب بهما يدي العليل **الحاشية**
 في مستحباته وهي تسعة السواك اما لاجل الملقاة او لاجل التيمم الذي هو بدل مما يستحب
 السواك **الثاني** الأقرب استحباب التيمم كافي المبدل منه لغوم البدأة بانهم اياه امام كل امر ذي
 بيل واوجبه الظاهر **الثالث** قصد الرمي والعمالي وقدم **الرابع** تفرج الاصابع عند الفرغ
 من عليه الاصابع لتتمكن اليد من الصعيد ولا يستحي تحريكها في المسح **لما** **الخامس** نفث
 اليدين لما مر وما فيه من ازالة تشويش الخلقه وقال الشيخ ينفذهما ويضع اصبعها بالآخر
السادس استيعاب الاعضاء بالمسح كما تقدم ولكنه غير مشهور في العمل فتركه اولي
السابع مع الاقطع الباقي ذكره في المبسوط بهذه العبارة واذا كان مقطوع اليدين من
 سقط من فرض التيمم ويستحي ان يسبح ما بقي مع امكان حمل ما بقي على الجنب وفيه اشكال
 الأقرب وجوب مسحها لان الميسور لا يسقط بالمعسر فله تيمم هذا التفسير ولا قوله يسقط

فرض التيمم الا ان يزيد فرض التيمم بالنسبة الى الذراعين ونحوه قال في الحاشية **الثامن** ان لا يكرر المسح لما فيه
 من التسوية ومن ثم لم يستحب تجديده لملحة واحدة **التاسع** الا قرب استحباب ان لا يرفع يديه
 العضو حتى يكمل مسحه لما فيه من المبالغة في المولاة ويمكن تقدير المولاة بزمان حفاف الماء لو كان
 وضوءه فيسحب بقص زمان التيمم عن ذلك ولو بلغه فالأقرب السطون **السادس** في استحبابه
 وهي تقع **مسائل** يستباح بالتيمم كلما استباح بالطهارة لما يثبت من صلوة وطواف واجبي
 نديين ودخول مسجد ولو كان الكعبه وآفة عزيمة وغيره كمن واجب ومسح قال في السطون
 والحلاف لجارية تشمل ذلك والفاضل ان لقوله نكحوا كن يري ليطهركم ولقوله اني صلاتكم
 وآله وطهروا ولقوله للبي ذر يكبر الصغير عن سنان ورواية جميل بن دراج عن ابي عبد
 الله عليه السلام ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا **الثانية** يستباح بالتيمم ما لم يمتنع
 او وجوه الماء عند علمائنا اجمع سواء خرج الوقت او لا وسواء كانت التيمم رخصة او نافذة لما قلنا
 وروي زرارة عن ابي جعفر عليه السلام اني رويت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كل صلاة
 او يصيب الماء ومثله روي السكوني الصادق ع عن عمار بن عثمان عنه عليه السلام ان كل صلاة
 وامام رواه الى همام عن الرضا عليه السلام ان كل صلاة حق وجب الماء ورواية السكوني الصادق
 السلام عن ابيه قال لا يستحب بالتيمم اكثر من صلوة واحدة فيجوز ان على التقية او على الذنب قال الشيخ
 علي روية الماريني الصلي تزيين انما كان تارة يرويها عن الرضا عليه السلام وتارة باسناده الى السكوني
 ولو اضطر اليه جف الخرج ولان السكوني روي خلاف هذا كما ذكرناه **الثالثة** لا إعادة فيما صلى التيمم
 المشروع لان اشكال الماورية يقتضي الاجراء ولما مضى في المسئلة الثالثة ولقولنا في الحسن عليه السلام قد رواه
 عنه عبد الله بن سنان قد اجزأته صلوة واستثنى من ذلك موضع **الاول** من صلب الماء في الوقت وقد
الثاني من تيمم في اول الوقت اذا افتابه ثم وجد الماء في الوقت فاوجب ان يجلسوا من الحيض والنفاس الى إعادة الصلاة
 معكوب بن يعقوب السلفي قال ما روي عن ابي سجد الخدري ان رجلا نسي ان يركع في الصلاة فوجد الماء ومضى
 فاعاد احدها وسأله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم يجز ان تصلي السجدة واحدة ولا ركعة واحدة ولا ركعتين
 مرتين ولو اريد معكوب بن ميسرة عن ابي عبد الله عليه السلام الى قوله ثم اني لا أدع عليه شي من الوقت انما هي
 صلواتكم فبوضوء وبعد الصلاة قال يحيى بن علي صلواتكم رب المديت التراب والجواب عن خبر يعقوب
 يحمل الاعادة على بطلان التيمم مع سعة الوقت وبحال عدم الاعادة على كون التيمم وقع آخر الوقت وكذا
 اجاب الفاضل وفيه نوع من الحكم والحكم على الاستحباب حسن كامل عليه الخبر النبوي **الثالث** إعادة
 مستحب الجانب **الرابع** ذي النية الجسي **الخامس** النوع نضمام الجهم وعرفه **السادس** إعادة ما صلا به التيمم في بعض
 وقد سلف في الفصل الثاني **الرابعة** الردة لا بطل التيمم فلو عاد الى الاسلام صلى به لا يستحب ولعدم

فهو كونه ناقضا وكذا لا يطلعه نزع العامة والحرف ولا يفلح الماء او نكحته عاء ما صالة البقاء ولقول النبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله لبي في الصعيد الطيب وضوء السلم ولو لم يجد الماء عنترج فاذ وجد فليصمه بشرته علق ذكر
 على الوجود والظن لا يحصله وجوب الطلب عند الظن او الشك لا يلزم منه الانتفاض ولا يكتفي بالانتفاض
 وجود الماء اذا لم يتمكن من استعماله لانه كل وجود **الخامسة** اذا وجد التيمم الماء ونكح من استواله فيه صور
الاولى ان يجزى قبل الصلوة فينقض تيممه واجامعا يجب استعمال الماء لو فقد بعد اعادة التيمم **الثانية** ان يجد بعد
 الصلوة وقد سلف **الثالث** ان يجد في اثناء الصلوة والرويات فيه مختلفة اولها رواية محمد بن ثمران عن
 ابي عبد الله عليه السلام في التيمم نوي بالماء حين يدخل في الصلوة قال كفى في الصلوة وعليها المفيد والسهم في
 احد قوله والمرفعي في مسائل الخلاف وان المخرج في **الاولى** وان ادرك والفاضل واجتنب لشك في
 حتى قال في الخلاف لا يحل فيه روايتان احدهما ويلي كراهته اذا كر تكبيرة الاحرام مضي في صلوة فكل جعل
 حين يدخل بدار الدخول ويؤيد بها ولا يطلو العا لعمومها ولا يصبها وتابنتها روايتان عن ابي جعفر عليه السلام
 فيمن صلى التيمم ركعة فاصاب الماء قال يخرج ويتوضأ ويصلي على ما مضى من صلوة التي صلى التيمم وفي الرواية اذا كان
 صلى ركعتين وجد الماء لم يقطعها وان لم يجد لم يقرب كلامهم في في بعض الاحكام حيث قال واذا وجد التيمم للماء
 بعد دخوله في الصلوة قطع ما لم يركع الركعة الثانية فان ركعا مضى في صلوة فان وجد بعد الركعة الاولى في
 من مضى الوقت ان يخرج ان قطع ركعتين ان يجزى ان لا يقطع صلوة فاما قبل فلا بد من قطعها مع وجود الماء
 وثالثها رواية عبد بن عامر رواها في التهذيب بثلاث طرق عنه عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتيمم
 ويقوم في الصلوة فيجد الماء ان كان لم يركع فليصرف ويتوضأ وان كان قد ركع فليص ويصلي على ما مضى من
 والحرف والمدون والرفعي في القول الآخر والشيخ في التهذيب في الرجوع قبل الركوع بعد الوقت للمؤخر
 والصلوة اذا انصرف لانه يكون قد تيمم قبل آخر الوقت ويوجد لانه لو كان المقضي للاعادة تيممه مع
 الوقت لم يفرق الامام بين الركع وغيره من غير استتصال قال في المعتمد رواية ابن ثمران ان رجلا من صحبة
 منها انه اشرف في العلم والعدالة من عبد الله بن عامر والاعمل مقدم وسنا انه اخف والسير والسير
 استتاع منها ان مع العلم برواية محمد بن علي بن ابي بصير بالتمثيل على الاحتجاب ولو عدل برواية
 لم يكن لرواية محمد بن علي **قلت** ويؤيد هذا سلف وظاهر قول النبي صلى الله عليه وآله فلا يضر فاحكم من
 الصلوة حتى يسمع صوتا او يجرد رجا وفي التذكرة بعد ذكره في اجاب عن رواية ابن عامر بان اللاد
 بالدخول في الصلوة الشروع في مقدماتها الى ان ويقوله ما لم يركع ما لم يتلبس بالصلوة ويقول وان
 كان قد ركع دخل عليها الاصل الاسم الجزاء على الكل وهذا الحمل استدراكا لمخالفة الظاهر مع ان مانع ان
 يمنع تحارض الروايات اذا المطلق يجعل على المفيد ورواية محمد بن ثمران مطلقة فيجعل على ما ذكره وليس
 في قوله حتى يدخل يديه باول وقت الدخول حتى يتعاضدا وح لا يحتاج الى التزججهما ذكره وقال

سائر يرجع ما لم يفرق كذا اعتبر متى الصلوة الذي يحصل بها القدر أو غير ذلك لا وكان هو القيام والنية ^{الكبرى}
 وأكثر الألفاظ في القرآن ولا يجوز في الواسطة قول غريب ولو أنه إذا وجد لما وجد الشرع وغلبت
 على أنه ان قطع ما وقفه بالماء لم يفته الصلوة وجب عليه قطعها والتطير بالماء ولو لم يمكنه ذلك لم يقطعها
 إذا ذكر وقيل قطع ما لم يركع ولو محمول على الاحتجاب فاشتمل على وجوب القطع على الإطلاق مع ^{الوقت} سعة
 ولا العلم به قابلية الانتقال من ابن أبي عقيل واختاره ابن الجبدي فانه قريب من هذا الآن
 حكم ابن حزم بالاحتجاب القطع والفرع صيق الوقت **مسألة** ^{فرفع} إذا حكنا بالتمام الصلوة مع وجود الماء
 أمّا لكونه قد تجاوز محل القطع أو قلنا بالانكشاف بالشرع فهل يجد التيمم لو فقد الماء بعد الصلوة ظاهر للبط
 نعم صحت فإن فقد استأنف التيمم لما استأنف الصلوة لأتمه قد انتقص في حق الصلوات ^{المستقلة}
 وهو الاحتياط والفاضل ما لا يهتد به لأنه يمكن عقله من استئصال الماء ومنع الشرع من إبطال الصلوة ^{للحج}
 عن التمكن فإن التمكن صفة حقيقية لا يتغير بالامر الشرعي والنهي والحكم معلق على التمكن وأعرض عنه آخر
 بالمنع الشرعي من قطع الصلوة والحكم بوجوبها ولو انتقص لم يملك وكذا قال الشيخ لو كان في نافذة
 وجد الماء وربما كان هذا لعدم تحريم قطع ^{الصلوة} النافذة فليس لها حرمة الفريضة والشيخ حكم
 بصحة النافذة والتيمم بعدها ورفع بعضهم على قول الشيخ أنه لا يجوز العدول إلى الفايته سابقة ^{لانتقاص}
 التيمم بالنسبة إلى كل صلوة غير هذه وأما قرب الحرم بعدم انتقاصه في صورتي الفريضة والنافذة
 بالنسبة إلى ما هو فيها فظاهر لأننا نبين على تمام الصلوة وأما بالنسبة إلى غيرها فلا مستصحب
 الحكم بصحة التيمم إلى الفايته وعند الفخ لا يمكن من استئصال الماء لأنه المفقود فقول هذا تيمم صحيح
 وكل تيمم صحيح لا ينقض إلا الحديث أو التمكن من استئصال الماء ولقد متان ظاهره أن وهو محذور ^ب الكبر
 وأما فضة العدو ولا يبالغ في النهي لأن العدو وإن كان واجبا فالعدو واليه تمامها يجعل ^{بدل}
 الشرع وكيف يحكم بطلانها وإن كان مستحبا كمن الحاضرة إلى الفايته عند من لم يقل بالترتيب
 بين الفوايت والحاضرة فوافقه انتقال إلى الأصغر من واجب غاية أن الانتقال غير متعين
 وإن كان واجبا محذورا وبالجملة المحكوم عليه بالصحة لم يوقع الصلوة التي يشتر فيها لاهذا الشخص
 بعينه والشيخ انما انفرد في حق الصلوات المستقبل ^{الثاني} **الفصل** في حق الصلوات المستقبل ^{الثاني}
 للنهي عن إبطال العمل ونجاسة الصلوة فلا يجوز انتهاكها وتقدر الفاضل بحوان العدو والى النقل
 لأن فيه الجمع بين صيانة الفريضة عن الإبطال وإدراك الفريضة بكل الطهارتين والأصح أنه لأن العدو والى النقل ^{إبطال}
 للعمل قطعاً فيها فطهرت فريضة فلو لم يسميها كان والجمع قياساً باطلاً ولا يجوز العدو والى النقل جاز
 للإبطال غير واسطة ولو لا يقوى به ولو ضاق الوقت حرم ذلك قطعاً **الفصل الثالث** لو كان في فريضة
 صلوة غير مفقودة عن القضاء كعض المورث الفقه عند من أوجب القضاء ولكن تركه لئلا يخلو

فانه يتم وبما يرضى عن ابن الجني والوجود البطلان لوجوب الاعادة بعد الفراغ ففي انشاد اولي
ويكن المنع لعموم النبي عن الابطال والمحافظة على ممة الصلوة **المسئلة السادسة** لو احدث التيمم في الصلوة
وجعل المار قال المبدأ كان الحدث عدا اعادة وان كان ناسيا تعلقه وبني وثبعه الشيخ في النهاية وابن
في الواسطه وابن ابي عمير حكم بالسار في التيمم ولم يشرط النسيان في الحدث ومنه لو اعدم تعدد التحريم وعدم
القبلة ونحوها على صحة زيارته ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له رجل دخل في القبلة وتيمم
فقبل ركعتين احدث فاصاب للركعتين ويؤتي ضارته يعني علي ما قبله من صلوة التي صلى بالتيمم وروي
عن ابي جعفر عليه السلام القطع والسار اذا وجد الماء ولم يذكر الحدث وقد سقطت وفيه على اطلاق ابن
ابي عمير وقيل بقي في المبطون حكم النبي من هذا والمدوق اورد الرواية الصحيحة فكان عاملا
بها لما ذكر في فتاوى ديباجة كتابه في التذيب اجمع بالرواية المفيد واورد لزوم بناء المتوضي
لو احدث في ثلثة الصلوة واجاب بان الاجماع اخرجوا الاضاركة ورواية الحسن بن الحسن عن ابي الحسن عليه السلام
فيمن صلى الظهر والعصر احدث حين ^{جلس في الرابعة} ان كان لم يفته بعد قبل ان يحدث فليعد ورواية
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون في صلوة فيخرج حب القمح متلطيا بالعذرة يعيد الوضوء والصلوة
وفي المعبر حسن ما قاله الشيخان قال لان الاجماع على ان الحدث عدا ابطال المنع فيخرج عن اطلاق الرواية
ويتعين جعلها على غير صورة الحد لان الاجماع لا تصادفه قال لا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكره
فانها مشهورة ويؤيد ما ان الواقع من الصلوة وقع مشروعا بقاء الحدث فلا تبطل بزيوالا لاسبابه
كصلوة المبطون اذا جاءه الحدث بخلاف المصلي بالطهارة الملائمة لان حدثه مرتفع فلحدث المتجدد وقع
للمهارة فبطل وان اديس رد الرواية للتسوية في نواقض الطهارة وان التوكيد في كانت من النواقض
لم يترك العام فيها والسائي قال ولما اورد هذا الخبر فاوله بعض اصحابنا بصلوة التيمم **قلت** الاول
محل النزاع والرواية مفسرة بالتيمم فكيف يجعلنا وبلاء وفي المختلف رد ما عليه لاشترائه مع الصلوة
للمهارة ولما قاله ابن اديس وقال للمهارة المتخلة فعل كثير وكل ذلك مصادرة ثم اورد الرواية بمحل الركعة على
الصلوة تسمية لكل ركعة وبان المراد بما مضى من صلوة مكسبة من الصلوات السابقة على وجدان الماروخ
اذا اصل ركعة استجابنا وبني على ما مضى من الصلوات السابقة على التيمم **قلت** لفظ الرواية يعني على ما
بقي من صلوة وليس فيها ما مضى فيضعف التاويل مع انه خلاف منطوق الرواية **السابعة** بحث
استبعاد مواضع المسح فلو ترك منه شي بطل وان قلنا كان او سهوا لم يتداركه في محل المولا لعدم
امر الشارع ولا فرق بين طول الزمان وقصره اذا خرج من المولاة ولا ينقد الدم ولا ما دون **الثامنة**
التيمم لا يرفع الحدث لما مر وحكامه في الخلاص كافة الفقهاء الا داود وبعض المالكية وقال في المعبر بوجوب
كافة وقيل يرفع واختلف في قابلية الوضوء وما لك مع ان عبد التيمم نقل الاجماع عليه لان التيمم يجب عليه

الماء عند التمكن منه بحسب الحديث السابق فلا يكون وجود الماء حدثاً ولا استوى الحديث والجنب
 فيه لكن الحديث لا يغفل والجنب لا يوقفاً قطعاً ولا من من قبضته عمر وقال الرضا في شرح الرسالة
 ان الجنب اذا حدثت يتيمة احدث اصغر وجد ما يكفي للوضوء فوضا به لان حدثه الاول ^{انفع}
 وجب ما يوجب الضمى وقد وجد من الماء ما يكفي لها فيجب عليه استعماله ولا يحريه بتمتته ويمكن
 ان يريد بالارتفاع حدثه استباحة الصلوة والجنب لم يبق ما نفع منها فلا ينسب اليه ^{الاجزاء}
 والنجاسة في الحلال حكم في هذه الصورة بوجود عادة التيمم من الجنب وان لاحكم لحدث الوضوء فلا يحتل
 الماء فيه واستدل بان حدث الجنب باق وعلم منه ان الرضا لم يجهل للوضوء ينبغي له عادة بد كمن
 الوضوء ونقل في المختار ان الكفر على خلافه واجه بعضه محمد بن مسلم ^{احد} علمها السلام في رجل اوجب
 في سفر ومعه ماء بقدر ما يتوضا به قال يقيم ولا يتوضا للرضا ان يحكم على ما قبل التيمم عن الجنب
 فلا يلزم منه فيما بعد **القاسعة** فاقول الماء لو كان على محالة جبار وتعدت عن سماعه عليها كما يسمع ^{الماء}
 بل اوله فلو زالت بعد التيمم استحب الوجهان في الطهارة المائية واسم الموق **باب الثاني** في مؤخر اعداد
 الصلوات وذكرها اليومية وسننها والياقي باي ان شاء الله وقد تضمن الاخبار من طريق الخاصة ^{والعامة}
 ان شاء الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وآله يحسن صلاة ليلة المعراج فيركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا سوا من شيء حتى
 تشرع في ركعتيها ويكمل الصلوة والسلام فانه فاجابه فقيل لربك التخفيف فان استكمل فليقل
 فالرد في خطبته ثم عاد ثانية فقال لربك التخفيف فخطبته هكذا ثم صارت حتى صارت ثم انقضى
 من العابد من علمه السلام خمس بحسب لآية الضاعفة فالمرحوض من الظهر والعصر والعشاء الاخر وكل
 واحدة اربع ركعات بثمانيين وتسليم حرراً وركعتان بتسليم وتسليم سفر والليل ثلاث ركعات
 بثمانيين وتسليم حرراً وسفراً والصبح ركعتان حرراً وسفراً واما الوتر فيحصل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والامام ابي عنه صلى الله عليه وآله ان قال ثلاث كتبت علي ولم يكتب عليكم الوتر والخي وركعتا الفجر من علي
 السلام الوتر ليس بحجته واما ما سنده ^{الاصح} في روي الاصحاح عن الصادق عليه السلام بطريقين الخليلي
 انما كتب الله الحسن وليست الوتر مكتوبه وروي عنه ابواسامه الوتر سنة كافر فيه وهذا كله اجماع
 وخالف بعض العامة في الوتر لقول النبي صلى الله عليه وآله ان الله راحكم صلاة وهي الوتر والتمسك به ضعيف
 لان الزيادة اعم من الوجوب وروي الاصحاح عن عبيد بن ابي عمير عن الباقر عليه السلام الوتر في كتاب
 علي ع واجب واوله بالكيد حسن الحجة على عدم وجوب الوتر اجماع على تحقق الصلوة الوسطى ولو كان
 واجباً لانتفت والصلوة الوسطى في الظهر ونقل الشيخ في الخلاف فيما اجماع الفقه وقال ابن الجوزي
 في الظاهر رواية البرقي عن الصادق عليه السلام وزاد عن الباقر عليه السلام قالوا فلو
 على الصلوات والعلق الوسطى في صلاة الظهر وفي اول صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله

هذا الحديث يدل على ان صلاة العصر في يوم الجمعة لا تكون بركعة واحدة بل بركعتين
واحدة في الليل واخرى في النهار وهذا هو الوجه الذي عليه الجمهور
والشيخان في هذا الحديث
والشيخان في هذا الحديث
والشيخان في هذا الحديث

وهي وسطيت صلواتها صلاة الغداة والعصر ولانها وسطيتنا فليترسنا وبتين وسبع على ابن
ابن الجند ونقل الرضا اجماع الشيعة على ان العصر وربع روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال شغلونا
عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ولا نأكلها وسطيتين صلاتي نهارا وصلاتي ليل واما **الشيخ** في اليوم
والليل من النوافل الراتبه فالمشهور اربع ركعاتون ركعة ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر واربعة بعد المغرب
وركعتان بعينان جلوسا بعد الغداة الاخرة وثمان في الليل وركعتا الشفع وركعة الوتر وركعتا
الصبح قبلها ولا نعلم فيه مخالفا من اصحابنا ونقله الشيخ اجماعنا ونقل الراوندكي ان بعض اصحابنا
يجعل الستة عشر للظهر وثمان للمغرب واربعة للعصر ثمان ركعات للعصر منها ركعتان
اشارة الى ان الزيادة ليس لها ولم يخالف في العدد ويستدل بقوله رواية عماد الدين في التبيين **السادس**
ومعظم الاجاز والمصنفات حاليه عن الشيخين للمعمر وغيرهما وعليها فقلناه دل ما رواه الشيخ في التبيين **السادس**
باسناده اليه اسمعيل بن سعد عن الرضا عليه السلام القلوة احدي وضوء ركعة ومثل روي الفضيل بن يسار
والفضل بن عبد الملك وكبر عن الصادق عليه السلام وسأله عن روي حريث البغدادي عليه السلام مطلق
اسم الله عليه وآله فقال كان النبي صلى الله عليه وآله يصلي ثمان ركعات الزوال واربعة الليلي وثلاثي بعدها
واربعا العصر وثلاثي المغرب واربعا بعد المغرب والعشاء الاخر اربعا وثلاثي صلاة الليل وثلاثي الوتر وركعة
الفرج وصلوة الغداة ركعتين وهذا الخبر لم يتضمن نافلا الا في الاخرة ولم يذكر في جز الفضيل بن يسار
وليث بن العرق عن الصادق عليه السلام وفي رواية لوث كان لي في الصلاة ثمان ركعات واربعة الليلي واربعة
وانا قائم وفي خبر سليمان بن خالد عن عبد الله بن عثمان بعد العشاء الاخرة ثمان ركعات فيها مائة آية بعد
بركعة وجميع بينهما احوالها من تقوي ومن قيام وقد روي في غير المشهور عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
الذي يستحب ان لا ينقص منه ثمان للزوال وبعد الظهر ركعتان وقبل العصر ركعتان وبعد المغرب ركعتان
وقبل العشاء ركعتان ثم ذكر الليلة وناخلة الصبح ومثله روي ابن بابويه عن الباقر ع في صفة صلوة رسول
الله صلى الله عليه وآله ومثله روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة ركعة وعشرون ركعة وروي
عن ابي عبد الله عليه السلام انها سبع وعشرون اقتصر بعد المغرب بركعة وكل عمل للمؤكدة المسحوق
ينافي مطلقا استحباب **تبيين** قال ابن بابويه افضل هذه الروايات ركعتا الفجر ثم ركعة الوتر ثم
ركعة الزوال ثم نافلة المغرب ثم تمام الصلاة ثم نوافل النهار وقال ابن ابي عمير لما بعد النوافل
ونما في عشرة ركعة بالليل منها نافلة المغرب والعشاء ثم قال بعضها او كل من اجب فافكدها الصلوات
التي يكون بالليل لا رخصه في ركعاته في سفر ولا خيف ولا حذر لكنه ما جعله ورد في صلوة الليل من
الثواب فروي فمن لا يحضر الفقيه ان جبريل قال للنبي صلى الله عليه وآله سرف المؤمن صلواته بالليل
وقال النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام عليك صلوة الليل ثلثا والباقي ذر عن ختم لم بقيام الليل

بروي في
الشيخ

ثم مات فله الجنة وعن حجر السقمان الصلوات عليه السلام ان من روج الله التقي بالليل وروى عنه
 بن دينار ان البيوت التي يصلي فيها بالليل تلاوة القرآن تضيء لاهل السما كما تضيء بيوت السما
 لاهل الارض ومدح الله عز وجل عليه السلام لقيام الليل بقوله تعالى آمن بمواقف الماء الليل
 ساجدا اوقافا في احوال كثيرة رواها ابو وغيره وفي الخلاف ركعتا الفجر افضل من الوتر لهما
 وروى عايشة ان النبي صلى الله عليه واله قال ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي المغرب ركعتا
 الفجر افضل من الوتر لما رواه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله صلواتها ولو طردكم الجبل
 وعن عايشة لم يكن النبي صلى الله عليه واله لم يكن على شيء من النوافل سدا معاودة منه على ركعة قبل
 الصبح وروى بن علي عليه السلام في قوله تعالى ان قرآن الفجر كان مشهودا اقل ركعتا الفجر تشهد هما ثلثة
 الليل والنهار وعن الصادق عليه السلام من كان يوم من باله فلا يجتنب الا بوتر **قلت** وفيه دلالة
 على رجائها على غيرها خرج منه ركعتا الفجر قالوا فيهم نافلة المغرب لرواية لوث بن المغيرة عن
 عبد الله عليه السلام لا تدع اربع ركعات بعد المغرب في سفر ولا حضر وان طلبت الحبل وجعلت الحافى
 بيدك عليه قاله ابيهم ثم صلوة الليل لرواية ابي بصير عن علي عليه السلام قال اقام
 الليل صحة للبدن ورضي الرب وعسك وباطن النبيين وتروى رخصة **قلت** هذه التكات
 غايتها الفضل اما الاختصية فلا دلالة فيها عليها وتظهر الغاية في التخييب في الفضل ونزه
 وعبر ذلك **الثاني** يكون الكلام بين المغرب ونافلتها الرواية ابي الفوارس نعماني ابو عبد الله عليه السلام
 ان الكرم بين الاربع التي بعد المغرب وعن ابي جعفر الطوسي عن علي عليه السلام والآن من صلى المغرب ثم
 عقب ولم يكمل حتى يصلي ركعة كتب اليه علي بن فان صلى اربع ركعات لم يجره من صلاة وقلنا ان
 بابويه عن الصادق عليه السلام مع مناهة صحة ما يورده في كتابه **الثالث** في موضع سجدة في الشكر
 بعد المغرب رواه ابن جابر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الشيخ والثانية رواية جهم قال رأت ابا الحسن الكاظم عليه السلام وقد سجد بعد الثلث وقال لا
 تدعها فان الدعاء فيها مستجاب مع امكان حل هذه على سجدة مطلقة وان كان دعاءا وقد روي
 استحباب الدعاء عقب المغرب وبعد الفجر وبعد الظهر وفي الوتر الفضل من عبد الله عن الصادق
 عليه السلام ويستحب ان يقال في السجدة بعد التسبيح ليلة الجمعة سبع مرات اللهم اني اسئلك
 بوجهك الكريم واسمك العظيم ان تصلي علي محمد وآل محمد وان تعفري ذنبي العظيم **الرابع** كل
 يتسلم فيها بعد الركعتين الا الوتر فانه بعد الركعة الاولى من النبي صلى الله عليه واله انه قال مقام العلق
 الطور وبين كل ركعة تسليم وعنه صلى الله عليه واله صلوة الليل والنهار مشيئة رواه ابن ابي
 عمير وضع في المسوطين الزيادة على ركعة اقتصارا على ما نقل عن النبي صلى الله عليه واله واهل

هذا الحديث في كتابه
 في فضائل النبي صلى الله عليه واله
 في فضائل اهل بيته
 في فضائل الصحابة
 في فضائل التابعين
 في فضائل السلف
 في فضائل الخلفاء
 في فضائل الائمة
 في فضائل العلماء
 في فضائل الحكماء
 في فضائل الشيوخ
 في فضائل الصالحين
 في فضائل السادة
 في فضائل النجباء
 في فضائل النعمان
 في فضائل النعمان
 في فضائل النعمان

واهل بيته وقال في الخلافة فان فعل خالف السنة واجه باجماعهم ورواه ابن عمر رجل سأل رسول الله
 صلى الله عليه وآله عن صلاة الليل فقال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا اضئى احدكم الصبح مثل ركعة واحدة
 توتر له ما قد صلى ثم ذكر الخبر السابق عن ابن عمر وقال فدل على ان ما زاد علي مثنى لا يجوز وظاهر كلامه
 الكتابين عدم رعيته وانعقاده وهل يجوز الركعة الواحدة في غير الوتر مع منه الخلاف والمعتبر
 اقصر ارجل المتفق عليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله ولرواية ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله
 نهى عن التبرع بغير الركعة الواحدة وقد ذكر الشيخ في المصباح عن زيد بن ثابت ثابت صلاة الاخر الى
 انتفاء النهار ثم عشر ركعات تقرأ في الركعتين الأولى الحمد مرة والثاني سبعاً وفي الثانية بعد
 الحمد الناس سبعاً ويسلم ويقرا آية الكرسي **سبعاً** ثم يقرأ في كل ركعة الحمد
 مرة والفرصة ولا خلاصتها وعشرين مرة ثم يدعو بالمسح ولم يذكر سجدها ولا **سجدة**
 لها على سند من طرق الا صاحب قال ان ادرك قدر ركعة في صلاة الاخر الى فان صحت لا تعد
 لان الاجماع على ان الركعتين بتسليم **الخامس** تسقط نوافل الفجر عند علمائنا بالرواية التي يصح
 عليه السلام الصلوة في السفر ركعتان ليس فيهما ولا بعد فاشي لا المغرب فان جدها الربع
 لا تدعها في حضر ولا سفر ورواية محمد بن مسلم عن احمدها عليها السلام لا تنقل قبل الركعة ولا
 جدها نسبتاً منها ورواية ابي جعفر الطاطني ابي محمد اسمعيل السلمي انه قال لا ياتي لو صحت
 النافلة في السجدة الفريضة وقد سألنا من نافلة النهار سأل ورواية صفوان بن يحيى عن الرضا
 عليه السلام ورواية معوية بن عمار وحنان بن سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قضاؤها للمنا
 ليلا وهو على الجواز لقوله عليه السلام انه ان اقول اللهم لا تقبلوا مني صلاة ما ذلك عليهم
 الشيخ عن ابن حنبله عنه حيث سأل عن قضاها باليلة فنهاه فقال سألنا اصحابنا فقلت
 اقضوه وثبتت الليلية سأل الرواية الحريث بن المغيرة عنه عليه السلام كان لا يدع ثلث عشر ركعة
 بالليل في سفر ولا في حضر وموسى بن ابي نافع المصنف وتخص بقول الرضا عليه السلام مثل ركعتي الفجر
 في المجلس واختلف في الوتيرة فالمشهور سقوطها وادعي فبان ادريس الاجماع لروايته ابي بصير والي
 يحيى الشافعي وفي النهاية يجوز فعلها رواية الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام انها صارت
 الحشاد مقصورة وليس ترك ركعاتها الا بزيادة في الحدين تطوعاً اليتم بهما بدل كل ركعة
 الفريضة ركعتان من القطع **قلت** هذا قوي لانه خاص ومعدل وما تقدم حال منها الا ان ينقطع
 الاجماع على خلافه **السادس** يستحب الفجوة بعد نافلة الفجر على الجانب الايمن رواه ابو هريرة
 عن امر النبي صلى الله عليه وآله وفعله وروى عن سليمان بن خالد قال سألته عن ابي عبد الله عليه السلام
 عما اقول اذا اضطجت على عيني بعد ركعتي الفجر فقال عليه السلام اقرأ الحمد في ارض آل عمران الى

اصح

للجلاء وقل استسكت بحمزة الله الوثني التي لا انفصام لها واعتصمت بحبل الله المتين واعوذ بالله
من شرقة الرب واللعن امتي بالله ونوكت على اسم الحيات فلهي الى الله فوصت امري الى الله
ومن يتوكل على الله فهو حسبه **ابن** الله بالغ امره قد جعل الله لكل شي قدرا حسي الله ودمه الوكيل
اللهم من اصبحت حاجته الى خلقك فان حاجتي ورضيتي اليك الحمد رب الصالحين الحمد رب الصالحين
نلتنا وهذه الفجعة ذكرها الاصحاح وكثير من العامة قال الاصحاح ويجوز بدلهما السجدة والشهادة
الا ان الفجعة افضل وروي ابراهيم بن ابي الهيثم قال صليت خلف الرضا عليه السلام في المسجد الحرام
صلوة الليل فلما فرغ جعل مكان الفجعة سجدة **قلت** في هذا الباب الى الكوفة بالنافذة ونص
صلوة النافذة في المسجد الحرام مع المكان هل قوله خلف علي المكان وفي مرسل الحسين بن عثمان
عن ابي عبد الله عليه السلام في ركعتي الفجر القيام والاعتود والاعلم ونحوه
زارعة عن ابي جعفر عليه السلام وروي سليمان بن حفص قال قال ابو الحسن الاضمر اياك والوقوف
صلوة الليل والفجر ولكن ضجعه لا يقيم فانه صليكم كما يجد على ما قدم من صلوة وروي
عن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان خفت الشهرة في الكوفة اضر اكلان تقع يدك على
الارض ولا تظلم واوما بالمرأوا صلح من لغة النبي فوضعا في الارض قليلا وروي علي بن
عن ابيه عليه السلام فيمن نسي ان يضطجع على يمينه بعد ركعتي الفجر فذكر حين اقامته كيف
يصنع قال يتم ويصل ويدع ذلك فلا يمس وكل هذه منظار في استحباب الفجعة ورجحنا على
غيرها وليست ان يصلي على النبي والسابعة مرة بين ركعتي الفجر ويضتها الى الله وجه من النار رواه
الصدوق **الشافعي** لا يجوز الشغل قبل المغرب لانه اضر الى الفضة ولما رواه ابو بكر بن جعفر
عليه السلام اذا دخل وقت صلوة مفروضة فلا تطوع ونحوه رواه اديم بن الحسن عليه السلام
وقد ذهب السبق قوم من اصحاب الحديث من الجمهور **قلت** احتجوا بما روي في الصحيحين
عن عبد الله بن معقل عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال صلوا قبل المغرب ركعتين قلنا ثلاثا
في الثالثة من شأوك لانه ان يجزها الناس منه وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال صليت الركعتين
قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وعوضوا بما روي عن ابن عمر قل ما رايت احدا
يلتزم رسول الله صلى الله عليه وآله بصلواتهما ومن عزا ان كان يضرب عليها الا ان الاثبات اصح اسنادا
شهادة ابن عمر بن الخطاب ودخل عمر حازان يستند الى اجتهاده واحتجاج الحقول المتع
الا اضر ممنوع كافي الروايت قبل الفايض وفي النسخ في الجزا ان يكون لتي الافضلية
لتي الفهم ولانه محض من الروايت الباقية ويمكن جعل كل التطوع بقضاء النافذة مع انه
حاضر بما روي في التهذيب عن عامر قال سألت ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل ياتي المسجد

صلى اهل البيت عليه السلام ان كان في وقت ^{الاستسقاء} حزين فلا يصلي بالنطوع قبل الفريضة وان
 خاف فوت الوقت فليبتدئ بالفريضة ومن استحيى بن عمار قال قلت **اصلا** في وقت فريضة
 نافلة قال نعم في اول الوقت اذ كنت مع امام تقدي برفاذ كنت وحدك فابدا بالمكثوب ومن
 بصير **ابن عبد الله** عليه السلام قال سالت عن رجل نام عن الغداة حتى طلعت الشمس فقال يصلي
 ركعتين ثم يصلي الغداة ومن عبد الله بن سنان عن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله رقد فخلت به
 عيناه فلم يستيقظ حتى اذاه حر الشمس فركع ركعتين صلى الصبح قال في التهذيب انما يجوز النطوع
 بركعتين لصحة الناس لصلواتهم كما فعل النبي صلى الله عليه وآله فاما اذا كان الانسان وحده
 فليحذر ان يسد به نبي **النطوع** ومن عمارين **ابن عبد الله** عليه السلام كل صلاة مكثوبة ركعتان
 نافلة الا العصر فانه تقدم نافلتها وولي الركعتان التي تبت بها التمام بعد الظهر فاذا اذنت ان تقضي
 من الصلوة مكثوب او غيرها فلا تقبل شيئا حتى تبدا فصلا قبل الفريضة التي حضرت ركعتين نافلتها
 ثم اقض ما شئت وهذه الاضمار يستفاد منها جواز النافلة قبل الفريضة في وقت الفريضة ^{خصوصا}
 اذا كانت الجماعة منتظرة نعم قد قال ابن ابي عمير انه قد تواترت الاضمار عنهم عليهم السلام انهم قالوا
 ثلاث صلوات اذا دخل وقت الصلاة بين ايدينا نافلة الصبح والمغرب والمجدة اذا زالت الشمس فان
 صح هذا صلح للجمعة ومثله اوردته للبعثي وقد اشتملت تلك الاحاديث على جواز النطوع اذ اوقضا
 لمن عليه فريضة وقد عارضها نحو رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لا تنطوع بركعة حتى
 تقضي الفريضة مع امكان حملها على الكراهية فعلى هذا يجوز نافلة الطواف والزبابة ^{وهي} لمن عليه فريضة
 اذا كان لا يفر بها **الثامن** قال ابن الجبدي يستحب الايمان بصلوة الليل في ثلاثة اوقات لقوله
 تعا ومن اناه الليل فبح واطراف النهار وقد رواه اهل البيت عليهم السلام **قلت** اشار الى ما رواه
 بن وهب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله قال كنا ناتي بطيور
 فيجهد راسه وبوضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ماشا لله فاذا استيقظ جلس ثم قلبه
 في السماء ثم ياتي الايات من آل عمران في خلق السموات والارض ثم يستن ويتطهر ثم يقوم الى المسجد
 فيركع اربع ركعات على قدر رآته ركوعه وسجوده على قدر ركوعه حتى يقال متى يرفع راسه
 ويسجد حتى يقال متى يرفع راسه ثم يعود الى فراشه فينام مكثا لله ثم يستيقظ فيحسب فيتلو
 الايات من آل عمران ويقلب وجهه في السماء ثم يستن ويتطهر ويقوم الى المسجد فيصل اربع ركعات
 كما ركع قبل ذلك ثم يعود الى فراشه فينام مكثا لله ثم يستيقظ فيحسب فيتلو الايات من آل
 عمران ويقلب وجهه في السماء ثم يستن ويتطهر ويقوم الى المسجد فيركع اربع ركعات ثم يخرج
 الى الصلوة ومعنى يستن يستاك ودات رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام على جواز الجمع

قالوا على حكم اذا انتصف الليل ان يقوم فيصلي صلاة واحدة ثم يركع ركعتين ويجوز ان
 يجامعها آخر الليل رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ومن السحر في ركعات ورواية زرارة
 وثلاث عشرة ركعة من آخر الليل ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام بعد ما ينتصف الليل ركعة
 عشرة ركعة ورواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 يصل ستين ركعة انتصاف الليل ورواية سليمان بن حفص عن الهكاري عليه السلام قال
 في ثلث الليل الاخير طهر باض من قبل المشرق فاضان له الدنيا فيكون سبعة ثم يذهب وهو
 وقت ملوكة الليل ثم يظلم قبل الفجر يطالع الفجر الصادق من قبل المشرق وكل هذه الروايات تنسب
 ثانيا لا مكان كون الترتيب بعد الانتصاف كون الترتيب من خصوصياته عليه السلام
التاسع الشفع مفصول عن الوتر بالتسليم في أشهر الروايات بما رواه سعد بن حنبل
 عليه السلام قال كنت من الوتر افضل ام وصل قال فصل وغيره من الروايات وفردوي يعقوب
 بن شعيب ومعوين بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام الخبير بين التسليم وتركه وروي كروية
 الهذلي قال سألت العبد الصالح من الوتر فقال صل واشارة المعبر الى ترك هذه الروايات
 عندنا والشيخ اجاب بالجل على التقيع ونارة بان التسليم الخيرة في التسليم على الاخرى ولا ينبغي
 التسليم عليها الى اخره واخرى ان المراد بالتسليم ما يستتبع به من الكلام وغيره وتسمية التسليم
 السب مثل ما روي منصور بن مولي عن ابي جعفر عليه السلام قال ركعتا الفجر ان شاذكم بينهما
 وبين الثالثة وان شاذكم ليعمل وكل هذا احاطة على المشهور من **الفصل العاشر** يستحب الاستغفار
 في قنوت الوتر سبعين مرة رواه معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام وعن ابي بصير قلت
 المستغفرين في الاستغفار فقال استغفر رسول الله صلى الله عليه وآله في وتره سبعين مرة وعن عبد الله
 بن ابي عبد الله عليه السلام القنوت في الوتر الاستغفار في الفريضة الدعاء ويجوز الدعاء فيه
 على الحد ورواه عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال وان شئت سميتهم وتستغفروا
الحامس النبي صلى الله عليه وآله ويجوز في القنوت مائة روي جاد عن ابي عبد الله عليه السلام
 في قنوت الوتر شي مائة سبع فقل لا اثن على اسخروا جل وصلى النبي صلى الله عليه وآله واستغفر
 لذنبك العظيم ثم قال كل ذنب عظيم **قلت** فيه اشارة الى تقوية من قال كل الذنوب مجابر
 وانما كان كل ذنب عظيما لا يشترك الذنوب في الاقدام على مخالفة امر الله ونهيه في النسبة اليه
 اصدرة وبالنسبة الى حاله عظيمة واستحب العاصم ان يقول في ما رواه الحسن بن علي عليه السلام قال
 لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ في قنوت الوتر اللهم اهدني في ما قد
 عافيت فيه عافيت وتوليت فيه وتوليت وبارك لي فيما انعمت به علي وقهر ما قضيت فانك

مستغفر
 في القنوت

تَقْضَى وَلَا يَقْضَى عَلَيْكَ وَأَنْ لَا يَنْزِلَ مِنْ وَابِتٍ تَارَكَ مَبْنًى وَتَحَالَتْ وَتَحْتَجِبُ فِيهِ الصُّلُوكُ
وَذَكَرَ أَهْلُ الْمَقْبَرَةِ أَنَّهُ فِي قُبُورِ الْوُتْرِ وَنَحْيِ الدُّعَاءِ فِيهِ عَادَ كَرَمٌ فِي الْمَقْبَرَةِ وَمِمَّا ذَكَرَهُ أَهْلُ
فِي الْمَصَابِيحِ وَالْمَقْبَرَةِ فِيهِ لَأَخَانَةٌ بِلَهْمِهِمْ وَأَقْلَهُمْ أَرْبَعُونَ لَيْسَ حَتَّى دَعَا وَذَكَرَ ابْنُ مَرْزُوقٍ وَبَعْضُ
الْمَصْرِيِّينَ مِنَ الشُّعْبَةِ أَنَّهُ يَذْكُرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَبِزِيَارَتِهِمْ مَا
لِلْمَدِينَةِ حَوْزِ النَّافِلَةِ فِي النَّافِلَةِ مَعَ الْأَخْيَارِ قَالَهُ الْمُعْتَرِ وَهُوَ طَبِيقُ الْعِلْمَاءِ وَيَنْتَبِهُ عَلَيْهِمْ أَنْ
الْأَخْيَارُ الْمَعْرُوفُ لِلنَّافِلَةِ مِنْ جُلُوكِ فَالْأَخْيَارُ الْحَقِيقَةُ أُولَى وَلَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَالْآلِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ قَاعِدًا أَنْصَفَ الصَّلَاةَ وَمَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ صَلَاتٍ قَائِمًا فَوَافِلُ وَمَنْ صَلَّى
قَاعِدًا فَلَيْسَ بِفَاحِشٍ الْقَائِمُ وَمَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَتَّى كَانَ كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ وَتَوَقَّعَ
جَالِسٌ وَرَوَى الْأَصْحَابُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَهُ سَأَلْتُ الْجَلِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ كَمَلَ أَوْ يَضَعُفُ
فِيهِ التَّطَوُّعُ جَالِسًا قَالَ يَضَعُفُ رَكْعَتَيْنِ بَرَكَةً وَرَوَى سَدِيقِي أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا أَصْلُ النَّوَافِلِ
الْأَقَاعِدُ أَمْزَجَتْ هَذَا الْقَوْلَ وَمِنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسَأَلَهُ عَنْ مَنْ جَالَسَ ثَلَاثِينَ
عَدَةً أَوْ يَكُونُ صَلَاتُهُ رَكْعَتَيْنِ بَرَكَةً فَقَالَ فِي تَامَةِ كَلِمَةٍ وَقَدْ تَضَعْتَ الْأَخْيَارَ أَوَّلَ حَسَابٍ رَكْعَتَيْنِ
بَرَكَةً فَفُجِّلَ عَلَى الْأَسْجَلِ وَهَذَا عَلَى الْحَوَازِ **وَيَسْتَحِبُّ** الْقِيَامُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ لِرَكْعَةٍ قَائِمًا وَيَحْسَبُ لِبَرَكَةِ
الْقِيَامِ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمَّانٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبْنِ
أَدْرَسَ مِنْ حَوَازِ النَّافِلَةِ جَالِسًا مَعَ الْأَخْيَارِ أَوَّلَ الْوُتْرِ وَنَسَبَ الْحَوَازِ إِلَى الشَّيْخِ فِي الْمَنَاهِدِ
وَالِي رَوَايَةِ سَادَةِ وَأَعْرَضَ عَلَى نَفْسِهِ حَوَازِ النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِحَثَّانٍ اسْقَى وَحَضَرَ وَاحِدًا
بَانَ ذَلِكَ مَرَجٍ بِالْإِجْمَاعِ **قُلْتُ** دَعَايَ الشَّدَّ وَذَهَبَ مَعَ الْأَشْيَارِ بِحَثَّانٍ وَالْمُجُورُونَ
عَلَى الرَّاحِلَةِ هُمُ الْمُجُورُونَ لِفَعْلِهِمَا جَالِسًا وَذَكَرَ فِي الْمَنَاهِدِ هَذَا الشَّيْخُ يَنْتَبِهُ لِمَخْصُوسِهِ
أَنَّهُ قَالَهُ فِي الْمَبْطُوعِ حَوَازِ النَّوَافِلِ جَالِسًا مَعَ الْقَدْرِ عَلَى الْقِيَامِ وَتَدْرِي أَنَّهُ يَمْلِكُ بِدَلٍّ
كُلَّ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَةً وَرَوَى أَنَّهُ رَكْعَةً وَرَكْعَةً وَهَلْ أَمْرٌ حَاجِبٌ أَنْ وَقَدْ ذَكَرَهُ أَهْلُ الْمَقْبَرَةِ
فَأَنَّهُ قَالَ وَكَذَلِكَ مِنْ أَتَمَّ الْقِيَامُ فِي النَّوَافِلِ كُلِّهَا وَأَجَلَتْ تَصْلِيهَا جَالِسًا لِمَرْفَعَةٍ فَلْيَفْعَلْ
ذَلِكَ لِجَعْلِ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بَرَكَةً **الثَّلَاثِي عَشَرَ** رَوَى فِي التَّنْذِيرِ عَنْ الْحَاجِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ
كَانَ يَطْلُقُ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ يَقْرَأُ فِيهِمَا بِآيَةِ الْإِنشَاءِ وَلَا يَحْتَسِبُ فِيهِمَا رَكْعَةً وَهُوَ جَالِسٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا
بِالتَّوَجُّدِ وَالْجِدِّ فَانْ أَسْتَوْظَنِي اللَّيْلَ صَلَّ وَأَوْتِرَ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِيعْ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ صَلَّ
رَكْعَةً وَاحْتَسَبَ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ صَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعِشَاءِ وَتَرَاوَعَهُمَا إِلَى حَوَازِ النَّافِلَةِ الشَّعْخُ
فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ وَخَلَفَ الْمُشْهُورُ نَعْمَ فِي جَزَائِرِهِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَانَ يَتَوَكَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
فَلَهُ يَسْتَيْتَنُ حَتَّى يُؤْتَى وَهَذَا يَكُنْ عَلَى الْعُزَّةِ وَفِي الْمَصَابِيحِ السَّحْبُ أَنْ يَطْلُقَ بَعْدَ رَكْعَتَيْنِ

الوتر ركعتين من قليم وانكرهما ابن اديس استسلا قالان الوتر خاتمة الوافل كما صح
 به الشيخان في القدح والنهاية حتى في نافلة شهر رمضان وهو مشهور بين الاصحاب والذكي وروى
 زرار عن ابي بصير **عليه السلام** جعفر عليه السلام وليكن آخر صلواتك وتر ليكن ولكنه في
 سياق الوتر لا الوتر ونسب ابن اديس الرواية بالركعتين الى الشذوذ وفي المختلف
 مشاخص في التقديم والتاخير صلاحية الوقت للنافلة **الثالث عشر** من مرقاة هامة انتهى الوتر
 وروى ابن ابي عمير الصادق عليه السلام انه كان ينادي فيها **الواحد والتوحيد** ولطائف
 الرواية بقراءة التوحيد ثلثا في الشفع والوتر كرواية الحسن ان النبي صلى الله عليه وآله كان يفعل
 دروايه عبد الرزاق بن الحجاج عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يوتر بقصص سور وروى
 يعقوب بن يقطين عن عبد الصالح انه سئل عن القراءة في الوتر فان يعقوب روى التوحيد في الثلاثة
 ويعقوب روى الحمد فيين وفي التوحيد فقل بالمعوزتين وقل بواحد احد والبحت هنا في الفضيلة
 فالمشهور وفي اما القراءة في الثاني فبطول السور قاله الاصحاب مع سعة الوقت وفي رواية
 بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ في
 كل ركعة خمس عشرة ركعة ويكون ركوعه مثل قيامه وجوده مثل ركوعه ورفع راسه من الركوع وجوده
 سواء عن صعود العاكي عنه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقرأ في اخيرة
 صلاة الليل هل لي قال في التهذيب وروى ان من قرأ في الركعتين الاولى من صلاة الليل
 في كل ركعة الحمد مرة وقل بواحد احد ثلاثين مرة انقل وليس بينه وبين اسد ذنب لا يغفر له وكل
 ذكر ابن بابويه فيمن لا يحضر الفقيه بصيغة وروى واختلف كلام الاصحاب هنا
 في الرسالة والنهاية يقرأ في اولتي صلاة الليل في الاولى التوحيد وفي الثانية الحمد
 وفي موضع اخر منها قدم الحمد وروى العكس وكذا في البسوط وقال الفقيه وابن البراءة
 في اولها ثلاثون مرة التوحيد وفي الثانية ثلاثون مرة الحمد وابن اديس في كل ركعة
 بعد الحمد ثلاثون مرة التوحيد قال وقد روى ان في الثانية الحمد والاول ظهر **قلت**
 الحل حسن والبحت في الفضيلة وينبغي للمجتهد ان يعمل بجميع الاقوال في مختلف الاحوال **وبحسب**
 البحر وروى يعقوب بن سالم انه سأل الصادق عليه السلام في الرجل يقوم آخر الليل ويرفع صوته
 بالقرآن فقال ينبغي للرجل اذا املى في الليل ان يسمع اهله لكي يقوم القيام ويحرك المشرك ومع ضيق
 الوقت يخففه يقتصر على الحمد لقول الصادق عليه السلام لا يقرأ الحمد والحمد والحمد والحمد
 بحسن الميثم عنه عليه السلام يقرأ في صلاة الزوال في الاولى الحمد والتوحيد وفي الثانية الحمد
 والحمد وفي الثالثة الحمد والتوحيد وآية الكرسي وفي الرابع الحمد والتوحيد وآية الكرسي

الجائر البقرة وفي الخامسة الحمد والتوحيد وان في خلق السموات الى الميعاد وفي السادسة الحمد
 والتوحيد وان ذر بكم الله الى المحبين وفي السابعة الحمد والتوحيد وصنعوا الله شركاء الخ
 الى الجيد وفي الثامنة الحمد والتوحيد ولما نزلنا هذا القرآن الى آخر الحشر وروي معاذ بن مسلم عنه
 عليه السلام لا تدع ان تقر به بقل بواحد وقل يا ايها الكافرون في سبع ركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال
 وركعتين بعد المغرب وركعتين في اول صلاة الليل وركعتي الاحرام والجمعة اذا أصبحت بها وركعتي
 الطواف قال في التهذيب وفي رواية اخرى انه يقرأ في هذا كل بقل بواحد وفي الثانية بقل يا ايها
 الكافرون الا في الركعتين قبل الفجر فانه يبدل بقل يا ايها الكافرون ثم يقرأ في الركعة الثانية قل بواحد
الرابع عشر ذكر ابن بابويه ونقله عنه في التهذيب ان الصادق عليه السلام قال ان الله تعالى انزل علي
 نبوته صلى الله عليه وآله كل صلاة ركعتين فاضلها اليها رسول الله صلى الله عليه وآله ركعتين في الحضر وقصر
 فيما في الشك في المغرب والمغرب والعلامة فلما وصل المغرب بلغه مولد فاطمة عليها السلام فاضاف
 اليها ركعة شكر الله عز وجل فلما ولد الحسن عليه السلام اضف اليها ركعتين شكر الله عز وجل ولما ولد الحسين عليه السلام
 اضف ركعتين اليها فقل للذكر مثل خطا لانتيتين فركعا على حالها في الحضر والسجدة **الخامس عشر**
 روي الفضيل سالت ابا جعفر عليه السلام عن قوله عز وجل والذين لم يملأوا جوفهم
 من الغنم بضع مائة الذين لم يملأوا جوفهم من الغنم بضع مائة الذين لم يملأوا جوفهم من الغنم بضع مائة
 الفقه وقد رواها الشيخ بسنده عن الصادق عليه السلام عن ابيه ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 تنقلوا في ساعة العفلة ولو ركعتين خفيفتين فانما يورثان اذ اذكر هذه قيل يا رسول الله وساعة
 العفلة قال ما بين المغرب والعشاء ويستحب ايضا بين المغرب والعشاء ركعتان يقرأ في الاولى
 بعد الحمد وذات النون الى المومنين وفي الثانية بعد ها وحده مفتاح الغيب الآية ويدعوا وبسأل الله
 حاجته فغن الصادق عليه السلام يعطيه ما شاء **السادس عشر** من فاته صلاة الليل فقام
 قبل الفجر فصلى الشفع والوتر وستة البركعت له صلاة الليل رواه معوية بن وهب عن الصادق
 عليه السلام ويستحب الدعاء بالمأثور في هذه السنن وبعد ها **السابع عشر** قد تترك ان افلح الحذر
 القم والغم رواية علي بن اسباط عن عروة مائة ان العاطم عليه السلام كان اذا اهتم ترك المنازل وعين
 من خلا عن العرض عليه السلام مثل اذا غتم والنوف بينهما ان الغم لما مضى والهم لما ياتي وفي
 الصحاح والاهتمام **الثامن عشر** ذكر ابن بابويه ان صلاة الظهر تسبي صلاة الاوابين وفي خبر محمد
 بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام وبها ارضت الظهر ذراعا من اجل صلاة الاوابين **فاية** يشترط
 في وجوب الصلاة المبلوغ والعقل اجاعا وحديث رفع القلم والخطوة النساء من الحيض والنفسا
 لما من واما الاسلام فمرط العمل لا الوجوب وتسقط بالاسلام لما سلف ويستحب عن النبي صلى الله عليه وآله

هذا الحديث
 رواه
 الشيخ
 في
 التهذيب
 عن
 ابي
 جعفر
 عليه
 السلام

في
 التهذيب
 عن
 ابي
 جعفر
 عليه
 السلام
 رواه

رواه الشيخ بن عمار عن الصادق عليه السلام ومحمد بن مسلم عن ابيه عليه السلام باللفظ الوصوب في الخبرين
 للاختلاف وعن الباقر عليه السلام في صياهم من وجب عليهم سجدة وضرب عليها الجزل لما روي
 النبي صلى الله عليه وآله انه قال مروهم بالصلوة وهم ابنا سحر وامروهم عليها وهم ابنا سحر قالوا بعض
 انما يضرب لاما كان الاصلام ويضعف باصله العدم ونزول استصلاح البصر على فعلها
 عليه اذا بلغ كما يضرب للتأديب وقال ابن الجبدي يجب ان يحلم السجود لمن يوجه وجهه في القبلة
 واذا لم يستطع علم الركوع والسجود واخذ بالصلوة فاذا اعتل له سبع علم غسل وجهه وان يغسل
 فاذا لم يستطع علم الوضوء وضرب عليه وامر بالصلوة وضرب عليه قال وكذلك روي عن
 ابي جعفر محمد بن عليهما السلام ثم روي القزويني عن النبي صلى الله عليه وآله وروي الصدوق
 عن عبد الله بن فضال عن الباقر عليه السلام اذا بلغ الغلام ثلاث سنين قبل له قل لا
 اله الا الله سجدة ثم ترك حتى يتم له اربع سنين وسبعة اشهر وعشرون يوما فيقال له قل لا
 اله الا الله سجدة فاذا لم يتم له اربع سنين قبل له قل لا اله الا الله سجدة واذا لم يتم له اربع سنين
 بالسجود الى القبلة فاذا لم يستطع ايم بغسل الوجه والكفين والصلوة فاذا لم يستطع الصوم والصلوة
 وضرب عليها فاذا تعلم الوضوء والصلوة غفر الله تعالى له ولوالديه ولو لم يتم بلوغه في الوقت اعاد لانه تعلو
 الخطاب في وما فعله لم يكن واجبا فلا يوردي به الواجب **فروع** لو صلى الظاهر يوم الجمعة لم يلزمه بلوغه في الوقت
 وجبت له سجدة ما ذكرناه ولو بلغ في اثناء الصلوة بغير المصل فالاصل الاحتياط ان يقول
 الفلانة وركعه والا استحي البناء ويختار بين نيته الوضوء والركعة كما روي في الوضوء وقطع الشك
 في الخلاف بان صلاة شرعية لقوله صلى الله عليه وآله مروهم بالصلوة لسبح وبن علي بن ابي اسامة
 في النقص وروى له في الحج بين الضالين عن زين العابدين وليسجدوا لغيرهم في صلاة الجماعة
 عن الباقر عليه السلام وروي عن ابي عبد الله عليه السلام بلوغ الغلام والحجارية ثلاث عشرة
 والسند ضعيف **الفصل الثالث في الواقية** وفصوله اربعة **الاول** في موافقة الواقيين
 يجب معرفة الوقت لئلا يصلي في غير الوقت ولا يجوز تقديم الصلوة على وقتها باعطاء واروكس ان يعلو والتسعة
 حوزا استفتاح المسافر الظاهر قبل الزوال قبل مترك لسبق الجملة والحاقة وقد روي الحلبي عن ابي عبد
 الله عليه السلام اذا اعلنت سيئلة من الصلوات في السفر في غير وقتها للغير وهو الشيخ على خروج الوقت
 لحديث من معارضتها بخبر ابي بصير عنه عليه السلام من صلى في غير وقت فلا صلوة له والملازمة
 باول الوقت وجوبها مستحاضا عند الاكثر وقد يفر من كلام الفريدة التخصيص حيث حكم بانها لو مات
 ادائها في الوقت كان مضيقا وان بقي حتى يؤدى بها عن من ذنبه لنا ما روي في الخبر عن ابي جعفر عليه السلام
 احب الوقت اليه حين يدخل وقت الصلوة فان لم يفعل فانكس وقت منها حتى تعقب الشمس وركعه

الصلوة في وقتها
 في وقتها

الصلوة في وقتها
 في وقتها

الصلوة في وقتها
 في وقتها

محمد بن مسلم رحمه الله دخلت على جعفر عليه السلام وقد صليت الظهر **ف**يقول اصلحت الظهر فاقول نعم والعصر
 فاقول ما صليت العصر فيقوم مسترسلا غير مستعجل فيتوضا ويغتسل ثم يصلي الظهر ثم يصلي العصر
 منه رواه عبد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوم بعضهم يصلي الظهر وبعضهم يصلي العصر
 كل واسع في اجازة كثيرة واجبة في التهيب للمقبر واية عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام انه
 قال لكل صلاة وقتان فاول الوقت افضل وليس لاحد ان يجعل آخر الوقتين وقتا الا في غير من غيره
 ومن روي عنه عليه السلام ان التقدم ولو خيرا ليس كما يقال من اخطأ وقت المصلي فقد دلك ولذا الرخصة
 للناس في الموضع والمدن والسوق والنام في تاجرها وان لا يمر للغريم قال ولم يرد بالوجه هنا
 ما يستحق العقاب بل ما يستحق به التوبم والعقب الاول ففعلاه **قلت** ظاهر انتفاء الدلالة منه على العيصيا
 وقد اعترف به الشيخ ويمكن ان يجزى عاروا الصدوق عن ابي عبد الله عليه السلام اول الوقت رمضان
 انه واخره عفو له قال والعفو لا يكون الا عن ذنب وجوابه يجوز توجه العفو بترك الاول في كل عفا
 عنك وينتهي باب البطلان **مسائل** لكل صلاة وقتان احدهما للفضيلة والاخر للازمة وقال جماعة من
 الاصحاب احدهما المختار والاخر المعتور والضرر اكثر الروايات على الاول ونسك الاخرون
 بالاجازة لا تيمم الدلالة على القامة ونسك سماع الاجناد الدلالة على الغروب وسحب عنه في البطلان
 والغدر اربعة السقوط للمطر والمرض وبشغل يضركه بدينه او دينه والفروقه منه الكافر يسلم
 والصبي يبلغ والحائض تظفر والجنون يتيق والمغني عليه يتيق ورواية ربي تفتش الحصى فيما
 ذكر فيها والظاهر انه على سبيل الغالب اذا **تقرر** ذلك فوقت الظهر زوال الشمس اجاغا ويعلم بزوال
 الظل بعد نقصه او صدو ثبته بعد عدمه كان مكة وصنعا في طول يوم من السنة وقبل ان يشرار
 ذلك فيهما ستة وعشرين يوما قبل انتهاء الطول وميلها بعد انتهائهما وقد علم ميل الشمس
 الى الجانب الايمن لمن يستقبل قبلة العراق ذكر في السبوط بصيغة وروي وما روي سماع
 عن الصادق عليه السلام انه اخذ عودا فقصه حبال الشمس ثم قال ان الشمس اذا طلعت كان في طول يوم
 لا ينزل ينقص حتى تزول فاذا زالت زاد فاذا استجنت الزيادة فصل الظهر ونحوه رواية عن ابي
 حمزة عن عبد الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام في المقيد منه انه وعمره وقد طلع الوقت
 والسنة وقد قال الله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس واللام للماضي مثل ثلاث خلون والدلوك
 الزوال عند الاكثر وما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال تاتي حبال دلوك الشمس حين زالت فصل
 لي الظهر ولومن ذلك الذي لموا لا تنقل وعدم الاستقرار ومنه الذكر باليد وقيل لان الناظر
 اليها عند الزوال يد كد عينه ليدفع شعاعها وروي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله قال
 امشي جبرائيل عليه السلام عند باب البيت مرتين فطلي في الظهر حين زالت الشمس وروي يزيد بن خليفة

قلت لابي عبد الله عليه السلام ان عمر بن الخطاب لما ناعك بموت فقال ابو عبد الله عليه السلام اذ لا يكون
 علينا قلت ذلك انك قلت ان اول صلوة افترضا الله على نبيه صلى الله عليه وآله الظهر وموتوا في السجدة
 اقم الصلوة لدلوك الشمس فاذا زالت لم يمنعك الاستنجاء فقل صدق وعن عبيد بن زرارة عن عبد الله عليه السلام اذ زالت
 الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم استدفعت وقت منها حتى تغيب الشمس
 الصباح بن حبابه عنه عليه السلام اذ زالت الشمس دخل وقت الصلوة ومثل عن سفيان بن العمير
 عن مالك بن النسي وكذا رواه منصور بن بوش عن عبد الصمد بن وهب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام فيه زيادة
 فاذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الا انه وفيهم بعض من هذا الاجازة اشترك الوقتين ونحوها
 عبر ابن ابي بويه ونقله المرتضى رحمه الله في الناصرية عن الاصحاح حيث قال يخوض اصحابنا بانهم يقولون
 اذ زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معا الا ان الظهر قبل العصر قال وحقيقته انه اذا زالت
 وقت الظهر بمقدار ما يؤدي اربع ركعات فاذا خرج هذا المقدار اشترك الوقتان ومعنى ذلك
 انه يصح ان يؤدي في هذا الوقت الشراك الظهر والعصر بطولهما والظهر مقدم مستمداً الى المغرب بمقدار
 اربع خرج وقت الظهر وخلص للعصر والفاضل وعلى هذا يزول الجدل وقال الحق بن ابيان
 المراد بالاشراك ما بعد الاختصاص لتقنين الجزاء ان هذه قبل هذه ولانه لم يحصل للظهر
 وقت مقدّر لانها قد قبلت بتسبيحتين وقد يدخل عليه الوقت في آخرها طائفة فيصير العصر بعدها
 عبر بما في الرواية ومومن الخ في عبارات **قلت** ولانه بطابق مدلول الآية في قوله تعالى
 الصلوة لدلوك الشمس الى غروب الليل وضرورة الترتيب لتقنية الاختصاص مع دلالة رواية
 داود بن فرقد المرسل عن الصادق عليه السلام حيث قال اذا زالت الشمس فقد دخل وقت
 حتى يفيض مقدار ما يصلح الصلوة اربع ركعات فاذا خرج ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر
 يبقى من الشمس مقدار ما يصلح اربع ركعات فاذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وفي
 وقت العصر **فروغ** لو وقع العصر في المحصر لظن او نسيان عدل ولو ذكر بعد فراغه لعادها
 وبعاد اقله جرابين مكان عن الحبي قال سألته عن الرجل نسي الاولى حتى صل العصر
 فيجعل صلاة التي الاولى ثم استأنف العصر ومجمله على انه فيها الرواية للحبي عن الصادق
 عليه السلام فذكر وروي عنه انه لم يكن من الاولى فيجعلها الاولى وفي خبر الصيقل عنه عليه السلام
 وقد صل ركعتين من العصر وكذا محل خبر زرارة عن ابي جعفر عليه السلام او بعد فراغك من
 العصر فانها الاولى فلما لمواربع مكان اربع ويحيى على الاشراك بغير تفسير للرخص محتما
الثانية عند وقت الفضيل للظهر والاختيار الى ان يصير الظل للحادث بعد الزوال والامثلة
 للشخص في المشهور والخلاف في موضعين **الاول** تقدير الامتداد بما قلناه الزيادة عليه فيتم

ذكره الشيخ في الخلاف من الإجماع على كونه وقتاً ولادلالة على الزايد وما اختصاه بالمثل فليقول
 الصادق عليه السلام لعربي بعد قلت له يعني ليرى إذا كان ظلك مثل فصل الظهر وإذا كان ظلك
 مثلك فصل العصر وكان زراراً سأل عن وقت الظهر في القبط ويقب منه رواية أحمد بن عمر عن أبي
 عليه السلام وقت الظهر إذا راغت الشمس إلى أن يذهب الظل قامت ووقت العصر قلعة ونصف
 إلى قاتنين إذا اعتبرناه قامة الإنسان ولرواية معوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 لرجل من بني أمية ما وقت الضلوة فاتاه حين زالت الشمس فامر أن يعل الظل ثم أتاه حين زوال الظل
 فامر في فصل العصر ثم أتاه حين غربت الشمس فامر فصل المغرب ثم أتاه حين سقط الشفق فامر فصل
 العشاء ثم أتاه حين طلع الفجر فامر فصل الصبح ثم أتاه من الغد حين زوال الظل قامة فامر فصل الظهر
 ثم أتاه حين زاد في الظل فامر فصل العصر ثم أتاه حين غربت الشمس فامر فصل المغرب ثم أتاه
 حين ذهب ثلث الليل فامر فصل العشاء ثم أتاه في الصبح فامر فصل الصبح ثم قال ما بينهما وقت
 وقدم بالقدام الأربعة وفيه الأسبوع لرواية إبراهيم الكرخي عن الكاظم عليه السلام يخرج من وقت الظهر
 بعد ما يفي من زوالها أربع أقدام ومن وقت العصر يدخلها ويخرجها من وقت الظهر بعد ما يفي
 لخالف الشمس تقبل منبوانه لآخر العصر إلى أن تغرب الشمس بعد ما من غير صلاة لم تقبل وفيه دلالة للشيخ
 بالعدو ومجمل على الفضيلة تخليطاً التحصيل المحاذرة على ما وقد سعى الشخص لرواية زراراً عن الصادق
 عليه السلام وسألهم وقت الظهر فقال ذراعان من زوال الشمس وقت العصر ذراع من وقت الظهر فذكر الأربعة
 أقدام من زوال الشمس **قلت** في هذا تقدير الذراع بالقدمين الذين هما الشخص المحاذر
 والظاهر أنه بالنسبة إلى الإنسان إذ هو الأصل في الأقدام ورواية جعدة أسانيد صحيحة عن الصادق
 والصادق عليه السلام وقت الظهر بعد الزوال قدمان ووقت العصر بعد ذلك قدمان وقت الظهر
 لما مر ولرواية محمد بن حكيم عن العبد الصالح آخر وقت الظهر قامة من الزوال مع رواية علي بن الحسين
 عن أبي عبد الله عليه السلام أن القاسم بن الذراع ولرواية معوية بن ميسرة عنه عليه السلام قال قال جابر
 وذكر مثل الحديث السلف أنه قال يدل القامة والقامة ذراع ودرعان ولرواية أبي بصير
 عن أبي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان في الجدة فخرقاً من الظهر وإذا كان
 ذراعين من العصر قال الروي الجدران تختلف في الطول والقصر قالان صدر مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
 كان يومئذ قامة **قلت** معظم هذه الأخبار وكيفية دلالة أولية على توقيت النافذة في
 النافذة لا تصل إلى حد خروج هذه المقادير وإنما اختلفت المقادير بحسب حال المصلي في السرعة والبطء
 والتخفيف والتطويل لما رواه الحوت بن المغيرة وعمر بن حفص ومصور بن حازم قالوا كنا
 نقبض الشمس بالدين بالذراع فقال لنا أبو عبد الله عليه السلام ألا أنيسكم يا بني من هذا أفندنا قال إذا زالت الشمس

فقد دخل وقت الظهر **الاول** ان يعبد بها سجدة وذلك **الليك** فان انت خففت فحين تقع عن سجدة وان انت
طولت فحين تقع عن سجدة فلما رواه اهل البيت محمد بن يحيى قال كتب بعض اصحابنا الى الحسن عليه السلام روى عن الحسن
القدم والقدمان والاربع والقاسم والقامتان وظل مشكك والذراع والذراعان فكتب عليه السلام
للاقدم ولا القدمين اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوة وبين يديها سجدة وهي ثلثي ركعات فان
فان شئت طولت وان شئت قبرت ثم صل الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر والعصر سجدة وهي ثلثي ركعات
ان شئت طولت وان شئت قبرت ثم صل العصر قال الشيخ اما في القدم والقدمين لئلا يظن ان ذلك
للجوفين ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام انه يعلم جعل الذراع والذراعان قلت لم قال كان الفريضة
لك ان تستقل من زوال الشمس الى ان يمضي التي ذرعا فاذا ابلغ فيك ذراعان الزوال بدأت بالقبض
وعلى هذا من يصلح النافله يستحب تأخير الفريضة الى فراغها وبعض الاخبار كما مر في ذلك وقد روي
سعيد الحميري عن ابي عبد الله عليه السلام وقت الظهر بعد الزوال يقيم او نحو ذلك في السفر او يوم
الجمعة فان وقتها اذا زالت وضل روي عنه اسمعيل بن عبد الخالق فيجعل الضأ على مئة النافله
وروي بكر بن ابي عبد الله عليه السلام اني صليت الظهر في يوم غيم فاجلست فوجدتني صليت
حين زال النهار فقال لا تعد ولا تعد وقل الشيخ علي بن ابي حمزة عن ابي بصير هذا وهو ترك النافله لان
معوين بن ميسرة سأل الصادق عليه السلام ان يصل الظهر اذا زالت الشمس في طول النهار قال نعم
وما احب ان تفعل ذلك كل يوم وفي خبر عن سعيد السابقي انه لم يصله الظهر اذا صار
الظل مثله اشارة الى استحباب تأخيرها على النافله ايضا وقد يستفاد من دلالة الاثر
توقيت الفريضة ومن بعضها يستفاد ذلك بالمطابقة لمعارضها اخبار اخر تدل على استداد
الوقت صح بينهما اما الجدل على الاختيار والحدرا على الفضيلة وعدمها مع اعتضاد كل
واحد من الحائرين بما يصح به وقد روي زرارة قلت لا يجزئ علي السلام بين الظهر والعصر حذو شوية
فقال لا وهذا يؤيدان التوقيت للنافله **الموضع الثاني** ذهب الشيخ في التهذيب الى اعتبار المائتين
في الحوادث بعد الزوال والظل السابق عليه تعويلا على رسالة يونس بن الصادق عليه السلام وهي
مستقيمة السند والدلالة ومعارض رواية عمر بن محمد فانها مرصحة في اعتبار المائتين **الشخص**
الظل وكذا رواية يزيد بن خليفة وقد ذكرنا ولا بد لو اعتبر الظل لزم اختلاف الوقت بالطول
الفصل بحسب الارض والامكنة بخلاف الشخص **الثالث** عتد آخر الظهر الى ان يقع للغروب
مراد انهما مع العصر لغزوة الترتيب والفسوق بدله لانه الظلمة والجزع ودلوا
لما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام احب الوقت اليه اوله حين يدخل وقت الصلوة
لانه تفعل فانك في وقت منها حتى تغيب الشمس وقد مر قول الشيخ في التهذيب خروج وقت

في وقت الظهر في رابعة اقليم **الاربعة** اول وقت العصر عند مضي قدر اداء الظهر وتمتد الفضيلة الى المظفر
 والاهرام الى الرابع وكما ان الغروب وقد تفر ذلك وروى عن يمين الباقر عليه السلام وقت العصر
 غروب الشمس في الخلافة لا خلا وان صاحب الضرورة اذا درك قبل غروب الشمس ركعة يجب عليه العصر
 وعند المقيدين ذلك المضطر والناسي وما غير ذلك في احوال الشمس لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 وقت العصر لم تقصر الشمس وهو من صحاح العامة وما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في تقيع
 صلاة العصر ان تدع ما حتى تقصر وتغيب وروي سليمان بن خالد عنه عليه السلام من تركها حتى تضيئ
 ستة اقسام قد كمل المصنوع وروي سليمان بن جعفر قال الفقيه آخر وقت العصر ستة اقسام ونصف
 وكل ذلك ليس بصحيح في خروج الوقت ولا في النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل على الكراهية **الخامسة** لاختلاف عندنا
 في جوانب بين الظهر والعصر حصرنا وسفل المختار وغيره ورواه العامة عن علي عليه السلام وابن عباس وابن
 عمر والي موسى وجابر وسعد بن ابي وقاص وعائشة وروى ابن عجلون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بين الظهرين والعشاءين من غير خوف ولا سيف وفي لفظ اخر من غير خوف ولا مطر وكل ذلك في
 الصحاح وفيها عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال قال رجل لابن عباس الصلاة فكت ثلثا ثم قال
 في الثالثة لا اتم لك اتعلمنا بالقلوب كتابا جمع بين الصلاة بين علي بن عبد الله صلى الله عليه وآله وروينا
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الظهرين حين زالت الشمس في جماعة من غير
 صلاة قالوا فاعل ذلك لتوسع الوقت على امته نعم الا ترى ان حجاب تايخر العصر الى ان يخرج وقت فضيلة
 الظهر اما لا قدر بالنافلتين والظهر واما التقدير بثلثي الليل والاقدام وغير ذلك لا معلوم من حال النبي
 صلى الله عليه وآله وصحبه ان رواية الجمع بين الصلوتين تشهد بذلك وقد مر به للفتحة في باب الجمع
 قالوا الفرق بين الصلوتين يعني سايل الايام مع الاختيار وعدم العواض افضل قد ثبتت السنة بذلك
 في يوم الجمعة فان الجمع بينهما افضل وكذا في ظهري عرفة وعشاء المزدلفة وابن الجوزي حيث قال لا
 تختار ان ياتي الحاضر بالعصر عقب الظهر التي صلاتها مع الزوال الا سافرا او غليظة او خائفا
 يقطع عنها بل **الحجاب** الحاضر ان يقدم بعد الزوال وقبل فرضه الظهر شيئا من التطوع الى ان
 الشمس قد مينا او ذراعا من وقت العشاء ياتي بالظهر ويعقبها بالتطوع من التسليم او الصلاة
 التي يصليها رابعة اقليم او ذراعا من قبل العصر ولم يزل العصر ولم يزل الجمع بينهما من غير صلاة ان يصلي منها
 بما به تسليم ولا صاحب في المعنى فيكون **الحجاب** التاخير وانما لم يصرح بعضهم باعتماد اهل العلم
 النافلة بين الفريضتين وقد رواد كره في احاديثهم كمن اضل حديثا ثانيا جريلا بل عاقت الصلاة
 رواها معاوية بن وهب ومعاوية بن ميسرة وابو حنيفة والفضل بن عمر وذريح عن ابي عبد الله عليه
 قال كل من صلى من صلاة الله صلى الله عليه وآله صلى الظهر على ذراع والعصر على نحو ذلك يعني على ذراع اخر لرواية زر

في وقت الظهر في رابعة اقليم **الاربعة** اول وقت العصر عند مضي قدر اداء الظهر وتمتد الفضيلة الى المظفر
 والاهرام الى الرابع وكما ان الغروب وقد تفر ذلك وروى عن يمين الباقر عليه السلام وقت العصر
 غروب الشمس في الخلافة لا خلا وان صاحب الضرورة اذا درك قبل غروب الشمس ركعة يجب عليه العصر
 وعند المقيدين ذلك المضطر والناسي وما غير ذلك في احوال الشمس لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
 وقت العصر لم تقصر الشمس وهو من صحاح العامة وما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في تقيع
 صلاة العصر ان تدع ما حتى تقصر وتغيب وروي سليمان بن خالد عنه عليه السلام من تركها حتى تضيئ
 ستة اقسام قد كمل المصنوع وروي سليمان بن جعفر قال الفقيه آخر وقت العصر ستة اقسام ونصف
 وكل ذلك ليس بصحيح في خروج الوقت ولا في النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل على الكراهية **الخامسة** لاختلاف عندنا
 في جوانب بين الظهر والعصر حصرنا وسفل المختار وغيره ورواه العامة عن علي عليه السلام وابن عباس وابن
 عمر والي موسى وجابر وسعد بن ابي وقاص وعائشة وروى ابن عجلون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بين الظهرين والعشاءين من غير خوف ولا سيف وفي لفظ اخر من غير خوف ولا مطر وكل ذلك في
 الصحاح وفيها عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال قال رجل لابن عباس الصلاة فكت ثلثا ثم قال
 في الثالثة لا اتم لك اتعلمنا بالقلوب كتابا جمع بين الصلاة بين علي بن عبد الله صلى الله عليه وآله وروينا
 عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الظهرين حين زالت الشمس في جماعة من غير
 صلاة قالوا فاعل ذلك لتوسع الوقت على امته نعم الا ترى ان حجاب تايخر العصر الى ان يخرج وقت فضيلة
 الظهر اما لا قدر بالنافلتين والظهر واما التقدير بثلثي الليل والاقدام وغير ذلك لا معلوم من حال النبي
 صلى الله عليه وآله وصحبه ان رواية الجمع بين الصلوتين تشهد بذلك وقد مر به للفتحة في باب الجمع
 قالوا الفرق بين الصلوتين يعني سايل الايام مع الاختيار وعدم العواض افضل قد ثبتت السنة بذلك
 في يوم الجمعة فان الجمع بينهما افضل وكذا في ظهري عرفة وعشاء المزدلفة وابن الجوزي حيث قال لا
 تختار ان ياتي الحاضر بالعصر عقب الظهر التي صلاتها مع الزوال الا سافرا او غليظة او خائفا
 يقطع عنها بل **الحجاب** الحاضر ان يقدم بعد الزوال وقبل فرضه الظهر شيئا من التطوع الى ان
 الشمس قد مينا او ذراعا من وقت العشاء ياتي بالظهر ويعقبها بالتطوع من التسليم او الصلاة
 التي يصليها رابعة اقليم او ذراعا من قبل العصر ولم يزل العصر ولم يزل الجمع بينهما من غير صلاة ان يصلي منها
 بما به تسليم ولا صاحب في المعنى فيكون **الحجاب** التاخير وانما لم يصرح بعضهم باعتماد اهل العلم
 النافلة بين الفريضتين وقد رواد كره في احاديثهم كمن اضل حديثا ثانيا جريلا بل عاقت الصلاة
 رواها معاوية بن وهب ومعاوية بن ميسرة وابو حنيفة والفضل بن عمر وذريح عن ابي عبد الله عليه
 قال كل من صلى من صلاة الله صلى الله عليه وآله صلى الظهر على ذراع والعصر على نحو ذلك يعني على ذراع اخر لرواية زر

عن أبي جعفر عليه السلام كان حائطا مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قائما فاذامضي من فيه ذراع من الظهر
فاذا مضى من فيه ذراعان من الظهر وشدة رواية اسجل الجعفي عند عليه السلام وعبد الله بن سنان شهد
المغرب ليلة مطيرة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله فبينما كان في تمام الشق نادوا واقاموا الصلاة
فصلوا المغرب ثم امهلوا الناس حتى صلوا ركعتين ثم قام المنادي في مكانه في المسجد فقام للصلاة وقرأ
الفتاة فالت اباء عبد الله عليه السلام من ذلك فقال نعم قد علم رسول الله صلى الله عليه وآله ومن صفوا
قال صلى الله عليه وآله عبد الله عليه السلام عندما زالت الشمس يا اذان واقاسين وقال في على حاصبه فقلوا
وفي هذا الخبر فوائد منها جواز الجمع ومنها انه لا حصر ومنها سقوط الاذان والنافع للجمع كما روي محمد بن
علي بن الحسن عليه السلام اذا اجتمع بين الصلاة فلا تنقطع بينهما ومنها افضلية القدرة على الناصر
عبد الله بن سنان في كتابه من ان عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان في السفر يجمع بين المغرب والعشاء
والظهر والعصر لما يفعل ذلك يستحله قال عليه السلام وتقرئها افضل وهذا في الباب فلم اقف على ما
ينافي التفرقة من رواية الاصحاب واما رواه عن الفاقه قال في ترك ما كان في يدك وتفرق
عن حرقاي فتكوت ذلك الى ان عبد الله عليه السلام وقال اجمع بين الصلاة بين الظهر والعصر وتكوت
وفي المكان فتكوت ذلك الى ان عبد الله عليه السلام والذي يمتنع من الشئ وقد نسيه لا يجمع
ولما كان في يوم الجمعة لا يفتي في طول التفرقة لا يمنع ان يكون ترك النافله بينهما مستحبا او محظورا
على ظهري يوم الجمعة واما باقي الاخبار فتقصو على جواز الجمع وهو لا ينفي استحباب التفرقة قال
الشيخ كل خير دل على افضلية الوقت يحمل على الوقت الذي يلي وقت النافله وبالحكم كمال
من مدته كما ما به جواز الجمع بين الصلوتين مطلقا علم منه استحباب التفرقة بينهما بشهادة
النصوص والاصناف بذلك واورد على المحقق نجم الدين تلميذه جمال الدين بن
يوسف بن حاتم الشامي المشعري وكان ايضا تلميذ الشهيد بن طاور ورحماني النبي صلى الله عليه وآله كان
يجمع بين الصلوتين فلا حاجة الى الاذان للثاني سادس اعلام والخبر المتفق انه عند الجمع
الصلاتين يسقط الاذان وان كان يفرق فلم ندبتم الى الجمع وجعلتموه افضل فاجابه المحققان
التي صلى الله عليه وآله كان يجمع تارة ويفرق اخرى لم يذكر الروايات كما ذكرنا وقال لنا استحسننا الجمع في
الوقت الواحد الذي بالنوافل والفرضية لانه سادس الذي يفرق بينه من الفرض حيث ثبت
دخول وقت الصلاة بين ثم ذكر جرير بن عمار عن حريث عن الصادق عليه السلام عن صلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله فقال كان النبي صلى الله عليه وآله يصلي ثماني ركعات الزوال فيصلي اربع الاولى وثلاثي بعدها
اربعا العصر وثلاثي المغرب واربعا بعدها والعشاء اربعاً وثلاثي الليل وثلاثي الوتر وكوفي عن

الظهر والعصر

والخلة ركعتين **تبيينها** معظم العام على عدم جواز الحج بين الفلدين غير عذر محقق بان الموافقت
ثبتت نواتر من قول النبي صلى الله عليه وآله وفعل وجوابهم انهم قائلون بجواز الحج في السفر والخلة ولو كان
الوقت غير مضروب للزينة الثانية **الاستحالة** فعلها فيه الاستحالة مع الظن والطمع والعصر والعز
في وقت احدها ويجازي عن عار رومع ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء غير خوف ولا سفر وفي لفظ آخر من غير خوف ولا ميل وروي البخاري عن ابي امامة قال
صلينا مع عمر بن عبد العزيز ثم دخلنا على انس وهو يصل العصر فقلنا ما هذه الصلاة فقال العصر وهذا
صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله التي كنا نصلي معرو النبي يدل على ان وقتها منسحق الوقت وروى مالك
ان النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الفلدين في السفر وموديل الجواز ولا يحمل على انه من الاول في آخر وقتها
والثانية **ما** اوله لان ذلك لا يمتي جمعاً وان المنذر من امة العام ملما مع غيره احاديث **الحج** تذهب
جوازها كقوله اماميه وهو قول ابن ابي ريس **الثاني** روي ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه لما ذكر عليه السلام افضل
فقلت وكيف اضع بالثاني قال خفف ما استطعت وهذا يعطى استحباب تخفيف الثاني قبل الظهر ولا
بدل على سواها **الثالث** روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال افضل الايام الصلاة الاولى وقتها وروي قتبية
الاغشي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان فضل اول الوقت على الآخر كفضل الاخرة على الدنيا ومن حج
بن مسلم عنه عليه السلام اذا دخل وقت صلاة ففتح ابواب السماء لصعود الاعمال فما احب ان يصلي
اول من على ولا يكتب في الحقيقة اداق من ومن روى عن الباقر عليه السلام وقتها من افضلها **الاول**
الوسط او الاخير فقال قوله قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان اسبغ من الخبز ما يجعل ثم قال الباقر عليه
ان اول الوقت ابدأ افضل فتجمل الظهر ما استطعت ومن روى عن ابي خنيفة عن الحسن عليه السلام قال
الموايت المفروضة في اول وقتها اذا اقيم حدودها لطلب رجا من قنينة كس يؤخذ من شجرة
في طيبه وريحه وطراة فحليكم بالوقت الاول اذا ظهر ذلك فمهم يحصل فضيلة الاولية الظاهر ان
مقدمت الصلاة كما يدخل الوقت فانه لا يجد حرم متواتر ولا متأخر وفي الاخبار ما يدل
ان الفضيلة بتقديم ما يمكن تقديمه من الشروط لينطبق الفعل على **الاول** الوقت مثل ما روي ما
وقر الصلاة من آخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها ونظر الفايده ان في نادر الصلوة لوقتها الا
ان وقت الفضيل متفاوت فيها فكلما اقرب من الاول كان بالفضل وربما حصل ما وانه وصفا
عليه ونقول انفسا اول من امتسا ولا ان معظم الوقت باق ولو شغل بشغل خفيف قبل
او بعدها ككل لقمة او كلمه قصير او ميني على عادة له ففته الفضيلة لعدم تأخير مثله في البر
وقد يكون التأخير افضل فيمكن تلي انفسا **السادس** للمغرب وقتان كباق الصلاة

لعموم الاخبار كغيره معوية بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام لكل صلاة وقتان وضرب داود الحري بقر القاد
واسكن الى المملتين كنت عند ابي الحسن النعماني عليه السلام فحدثني عن وقت غلب الشفق قال
يعلم المغرب ثم تواتر وصلى معي عمار بن ابي عبد الله عليه السلام في تايخ المغرب ساعة لا يسر اذا كان محيا
افتر وان كانت له حاجة قضاه في اخبار كثيرة تدل على جواز تايخها وفي مكانة اسمعيل بن
ابي الرضا عليه السلام ان احبنا يحلون آخر وقت المغرب ربع الليل فكتب كذلك الوقت غير ان وقت المغرب
ضيق واخر وقتها ذهب للموت ومصرها الى اليسار في افق المغرب وروي اسمعيل بن جابر عن ابي
عبد الله عليه السلام في وقت المغرب قال ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق وسبيل الدليل على امتداد
وقتها الى نصف الليل ولا يغني بالوقت الا هذا قال الشيخ هذه الاخبار دالة على المعذور لان الامر
عندنا للفقير فلا يجوز تايخ المغرب عن غيبوبة الشفق الا عن **عند** قلت سبيل هذه كسبل
في اوقات الباقي من الحال الى العذر وهذا اخرون على الفضل نعم وتروى الشيخ بطريقين عن ابي عبد الله عليه السلام
جبريل بن ابي النبي صل الله عليه وآله في كل صلاة وقتين في المغرب جعلها وقتا واحدا ويجازى
ذبح عن ابي عبد الله عليه السلام ان جبريل بن ابي النبي صل الله عليه وآله في وقت التايخ من المغرب قبل سقوط
الشفق عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام وقت المغرب من صحت تغيب الشمس الى ان ينتهي
فجعل اخبار الشفق على الفضيلة **السابعة** اول وقت للمغرب غروب الشمس بالاجماع **والفضل**
لبيسوبة الشفق الغزي والآخرة الى ان يبقى الانتصاف الليل قدر اربع ساعات لعمامة خبر عبد
عن ابي عبد الله عليه السلام وانتان اول وقتها غروب الشمس الى انتصاف الليل لان هذه قباهة وتخص
من اول الوقت بقدر اربع ساعات تشترك مع العشاء الى انتصاف الليل فتخص العشاء بربع كما قلناه في
النار بن جبر داود بن فرقة عن ابي عبد الله عليه السلام والشيخان والقاضي وابو القاسم وقت
لبيسوبة المغرب وللضطر الى ربع الليل لتقدر التايخ الى المشربة ولجبر عن بن يزيد عن القاد
عليه السلام فان كنت في وقت ربع الليل وعنه بلفظ آخر فكل وقتها الى ربع الليل وتخص على الفضل
الثامنة يعلم الغروب بذهاب الهمزة المشرقية في الاشهر والري المعين عليه على اصحاب ما رواه بن
بن معوية عن الباقر عليه السلام اذا غابت الهمزة من هذا الجانب يعني المشرق فقد غابت الشمس من شرف
الارض ومن غيرها عن محمد بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام في وقت المغرب اذا تغربت الهمزة في اللقي
وذبت الصفة ويؤب منه ما رووه عن النبي صل الله عليه وآله انه قال اذا اقبل الظلام من ههنا واثار
الى المشرق وادبر النهار من ههنا واثار الى المغرب فقد اخطر الصيام وللشيخ قول بسقوط القرص
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام وقت المغرب اذا غابت الشمس فغاب قرصها وعن ابي اسامة
او غير معدت جبل الى قيس والناس يعلمون المغرب من ايت الشمس تغيب وانما اوردت خلف

٥

فجاءت ابا عبد الله عليه السلام بذلك فقال **يئس** من صنعت انا نصليها اذ الم ترها خلف جبل
 غابت او غابت فانما عليك شر فكل ومغربك وليس على الناس ان يحضروا وجرم في الفقهاء الراوي
 ابو اسامة زيد الشحام وعنه سماعه عليه السلام ليس عليك صعود الجبل وقد قال له ربنا صلينا
 ونحى نجا فان تكون الشمس خلف الجبل والكتاب كل خير فيه غيبوبة القرص تحول على ذهاب الحرة حرام المطلق
 على المقدور انتهى عن البحث في ذلك جاز ان يكون بعد ذهاب الحرة ونوهم الراوي بقا الشمس وقد **ذكر** الكافي
 عن ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال وقت سقوط القرص وجوب الافطار ان تقوم بخوار
 القبلة وتنفذ الحرة التي ترتفع من المشرق اذا جازت قبة الارسالي ناحية المغرب فقد وجب الافطار
 وسقط القرص وهذا صحيح في ان زوال الحرة علامه سقوط القرص وروى ابن ابي عمير في قوة
 المسانيد واما اعتبار رؤية النجوم كما روي بكن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام وشيخه عن
 المغرب فلما جن عليه الليل رأي كوكبا وقال هذا اول الوقت وروي بصري عن ابن عباس عن ابي عبد الله
 عليه السلام صل بنا على باب ابن ابي محمود حين ظهرت النجوم هي نادرة محمولة على وقت المشابه او لفوق
 او على مدها حتى تظهر النجوم فيكون فراغه منها عند ذلك كما قال الشيخ ومعارضة جبر ابي اسامة الشحام
 قال رجل لا يابى عبد الله عليه السلام او من المغرب حتى تستبين النجوم فقال خطا بئس ان جبريل
 بهما على محمد صل الله عليه وآله حين سقط القرص وفي مرسل محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه قال ملعون من اتر المغرب طلب فضلها وعن الصادق عليه السلام ان ابا الخطاب قد كان افند
 عامة اهل الكوفة وكانوا لا يميلون للمغرب حتى يغيب الشفق ولما ذكر السافر والحائفة صاحب
 وعن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام انما اشرت ابا الخطاب ان يميل للمغرب حين زالت الحرة فجعل يولم
 قبل المغرب وعن القسم بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام ذكر عنده ابو الخطاب فلعنهم قال انما يكون بحفظ
 شيئا حدثته ان رسول الله صل الله عليه وآله غابت الشمس له الشمس في مكان لنا وصل المغرب بالشمس
 ويذهبا ستة اميال فاخر تر بذكر في الشفق فوضعه **الخلف التاسع** اول وقت العشاء الاخر
 عند الفراع من المغرب في الاقوي بملا شفق لا ضار كثيرة كغيره من اوقات الصادق عليه السلام قال في
 الله عليه وآله والناس المغرب والعشاء الاخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة ولما فعل ذلك استمع
 الوقت على المنذور وكثيرا ان يقع الباقيين عليهما السلام في الرجل يميل العشاء الاخرة قبل سقوط الشفق
 لا باس بذلك وشاهدي الحليتان عن الصادق عليه السلام وذهب الشحام الى ان وقتها غيبوبة
 طارده ابي زيد بن خليفة عن الصادق عليه السلام او وقت العشاء حين يغيب الشفق الى ثلث الليل
 وعن زرارة عن الباقر عليه السلام اذا غاب الشفق ضل وقت العشاء ويحمل على الفضيل جماعة ان
 اخبارنا اصح طريقا ولا نهما جواز ذلك عند الضرورة ولولا كونه وقتا لاسحر فعلها فيه

ان م

كالذي نرى في وقت تغيب الشمس على العروب والشبح من اجال الجواز على الفريضة او على مدها حتى يدب
 الشفق ويبتد وقت الفضيلة الى ثلث الليل ولا يبرأ الى نصفه لجرالي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لولا اني احب ان اشق علي مني لآخرت العتمة الى ثلث الليل وابت
 رخصة الى نصف الليل وباعشق الليل وجر نزول خير من الصلوة من طريق الخاصة والعامه
 صلي العشاء في المرة الثانية حين ذهب ثلث الليل وعن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال العتمة
 الى ثلث الليل او الى نصف الليل وذلك التضييع وفي خبر اخر عن ابي جعفر عليه السلام وشر
 وقت العشاء ثلث الليل وعن المعلى بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام اخر وقت العتمة
 نصف الليل وفي هذه الاخبار دلالة مع المدعي **الاولى** جواز تسمية العشاء الاخر بالعتمة وانهم
 يعقون بالابل ويسمون الحلبه العتمة قلنا ان صفة دلالة فيه غاية ان تسميتها بالعشاء
 اولى قال الشيخ وكذلك تسمية الصبح بالجرالي قال الله تعالى ومن تصبحون وبعاد عن خبر عبد الله بن سنان
 الصادق عليه السلام صلاة الفجر حين ينشق الفجر الى ان يتخلل الصبح الماء وزعم بعض العامة
 تسميتها العشاء اما الفجر والصبح فلا تنطق القرآن بالفجر وكذا التي صلى الله عليه وآله في حديث خبر زرارة
 والصبح في قوله صلى الله عليه وآله من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ويكره
 تسمية للغرب باعتا لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يغلبكم الاعراب على اسم صلواتكم انها المنقولة
 والمغرب يسمونها العشاء وكل ذلك ثبت **الثانية** استحباب تأخير العشاء عن ذهاب الشفق وقدره
 روي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال اخر رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة العتمة الاخرة
 انه جاءهم فدفق الباب فقال يا رسول الله نام النساء في حرمك صلى الله عليه وآله فقال ليس لكم ان تروا
 ولا تماروني انا عليكم ان تسمعوا او تظفروا وروي العامة عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى
 لولا ضعف الضعيف وتم السقيم لامرت بهذه الصلوة ان تؤخر الى شغل الليل وظاهر الاصل عدم
 هذا الاستحباب لعارض اخر افاضلية الوقت صرح به في البسوط وقال المرتضى لما قال الناصر فصل
 اولها في الصلوات كلها هذا صحيح وهو مذهب اصحابنا والدليل على صحة تعبد الامم ما رواه ابن مسعود
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم **افضل الاعمال** فقال الصلوة في اول وقتها ومثلها رواية ام فروة عن النبي صلى
 الله عليه وآله ولان في تقديمها احتياطا للعرض وفي التأخير تغريبا لحوال المانع **و** نقول ان
 النبي صلى الله عليه وآله لامة لم يوافق لاعتضاده يقول تعابروا بينكم اليس ولا بينكم وتاخير النبي صلى
 الله عليه وآله جاز ان يكون لغيره او لبيان الحجة **المسئلة العاشرة** في وقت العشاء بنصف الليل
 امر وفي الخلاف ثلثية وفي المعتمد الطوع الفري ونقله في البسوط عن بعض اصحاب ويظهر من
 صدوق في الفقيه لقول النبي صلى الله عليه وآله انما التقرب الى الله ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت

ليس ولا نقوت صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى ولما رويناه عن النبي صلى الله عليه وآله لا نقوت صلاة
 الطيل حتى يطلع الفجر وروي أبو بصير وابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن نام رجل ولم يصل
 صلاة المغرب والعشاء لم يستيقظ قبل الفجر قد رآه يصليهما فليصلهما ما وإن ضحك إن نقوت
 أحدهما فليبدأ بالعشاء الأخرى وروي ابن سنان عن أبيه عليه السلام إذا طهرت المرأة من آخر الليل فليطهر
 المغرب والعشاء وقال الشيخ في موضع من الخلاف في أهل العلم إن أصحاب الأعداء إذا
 أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة يلزمه العشاء الأخرى وجوبه للمعارض بالاختيار والتألف
 والشبهة المرحمة ويومئذها من فوج ابن مسكان إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه قال إن نام قبل أن يصلي
 العشاء فلم يستيقظ حتى يفجر الليل فليقف صلاة وليس بفعل الله وكذا رواية النوم في العشاء في نصف
 الليل المتقدمة للقضاء ومثل الخبر الأول على دخول وقت الصلوة الليل والتلويح على تناوب
 الاستبصار على علي ذي العذر رخصة إذا دام عذره إلى الفجر وجب له الصلوة على الندب وأما الخبر الآخر
 فسنده مستقيم ودلالته واضحة لأنه مطروح بين الأصحاب وحمل الخرج آت فيه وفيه التام بقاء
 وقتها للعذور وحمل العيشة على انتصاف الليل بعيداً لأنه قال فيه وإن لم يستيقظ لجداً في فليصل
 الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس وأعلم أن في هذا الخبر دلالة على مذهب التوسع في الوقت
الحادي عشر وقت الصبح طلوع الفجر الثاني إجماعاً وبني الصادق لأنه صدق عن الصبح وبني
 الأول الكاذب وذهب الشرحان خروج مستدقاً مستطيل كذب الشرحان ولأن الضو يكون
 في الأعلى دور الأسفل كان الشرحان على أدنىه أكثر من أسفل وبني الصبح من قولهم رجل أصبح إذا أصبح به
 وجهه والصدق هو المستطيل أي المنتشر الذي لا يزال في زيادة بخلاف الأول لأنه يمتد حتى أتته لقول النبي
 لا يغركم الفجر المستطيل كما وأشرى وأصح يطلع الفجر المستطيل وفي مكانة ابن الحصين لا يجمع
 عليه المخطئ عليه الم الفجر هو الخط الأبيض المعروض وليس هو الأبيض صعداً وروي وروي زرارة
 عن الباقر عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعتي الصبح وفي الصبح إذا عرض الفجر وأما حسناً
 وعنده وقتها للآخر إلى طلوع الشمس حتى يركع أي جعفر عليه السلام وقت الغداة ما بين طلوع الفجر إلى
 الشمس والفضل إلى الأسفار والتشوير لما تقدم في خبر جابر عليه السلام رواه معوية بن وهب لمقا
 التشوير رواه ذريح بلفظ الأسفار وبغير الشيخ في الخلاف ولو روي عبد الله بن سنان عن أبي
 عليه السلام محل صلاة وقتان فأول الوقتين أفضلهما وقت صلاة الفجر إلى أن يتجلى الصبح التمام ولا يحد
 تاضراً ذلك عدلاً ولكنه وقت من شغل كونه أو سها ونحوه من الخلق عليه السلام وعن أبي بصير عليه
 قال من حرم الطعام على الصائم فقال إذا كان الفجر أو الفسطة البيضاء قلت فتي تحل الصلوة
 إذا كان كذلك قلت أليس في وقت من تلك الساعة إلى أن تطلع الشمس فقال لا إنما نأخذها

ملأه الصبيان وفي ذلك أنباء إلى الحجاز من أهله التاجر وابن أبي عقيل والشعبي في مد فويل طلع في الحج والحر والطلوع
الشمس المضطرب نظام هذه الأضواء في أدل على الفضل وقد روي الأصح من رواية عن ابن الوضئ عليه السلام
من أدركت الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة **تامة** **تفصيلاً** يستحب التوجه إلى القبلة في الصلاة
لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلح الصبح فتشرق النساء وهن من قبل فعات بر وهن
يخفن من العرس ومن استحب أن يقرأ قبل الصادق عليه السلام أخيراً بأفضل الوقت في صلاة
فقال مع طلوع الفجر أن الله يقول وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً يعني صلاة الصبح فإذا أصحها
مع طلوع الفجر انتهت ملائكة الليل وملائكة النهار **الثانية عشر** يستوفى وجوب الصلوة بأدراك
الوقت على صفة الكمال ومقتضى مقدار أدائها تامة الأفعال والشرايط لا يتنع أن يكلفه بعبادة من وقت
يسمى في الصلاة فإذا أدرك من الظهر دون أربع ثم جن أو أغشى عليه وضأت لم يلزمه الظهر لأجل **الفقه**
فإنهم لا يمتثلون في أن من لم يدرك من أول الوقت مقدار ما يؤدي الفرض فيه لم يلزم إعادته وقد
يخفى أن ظاهر الصدوق اعتبار أدراكه أكثر وقال ابن الجعدان حاصلاً الظاهر بعد أن كان يصح لها أو
في أول الوقت الصلوة أو أن لها وجه في تلك الصلوة معناه قال إذا ظن أن الحائض أو اسم الحائض أو بلغ
الصبي والصبية قبل غروب الشمس في وقت يصح لهما أن يأتيا بالصلوتين قبل مجيء الشمس صلواتهما
أو قضاها في آخر وقتها وكذلك في النوب والعشاء فظاهر هنا اعتبار أدراك صبح الصلوة ولو كان
ابن أدرك نفل إلى وجوب زمان ينسج للعبادة واختار السيد مذهب ابن بابويه رحمه الله تعالى والمنكر
الأكفاء في آخر الوقت بأدراك الطهارة وركعتي طائفت من رواية الأصح ولما روي عن النبي صلى الله عليه وآله
أنه قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة ومن عليه السلام من أدرك ركعة من العصر قال
توب الشمس فقد أدرك العصر والعزيم أول الوقت وآخره وأصح أن يكون البناء في آخر الوقت بغير ما
ولتمام الصلوة بخلاف أول الوقت لا سبيل إلى ذلك **فروع** لا بد من إنشاء أول الوقت للظلمة وفي
الشرايط ولا عبرة بتفككه منها قبل الوقت لعدم مخالطة حرج ولا فرق بين تفككه من الطهارة أو الوقت
غيره كالتميم والاستحاضة نعم لو انفك حصول الشرايط قبل الوقت كفي أدراك الصلوة وكذا لو حصل البعض
أدراك الباقي مع الصلوة **الثاني** المعتبر في ذلك أخف صلوة يقتصر فيها على الواجب ولو طوي في صلاة ثم جن
في أثناءها وجب القضاء إذا كان ذلك القدر كافياً في أقل صلوة ولو كان في أصلها ما لا بد من أن ينجس فيها
بين إتمام العصر والفقير الذي أدراك العصر لأنه لو قصر لا يمكن أدائها **الثالث** حكم إنشاء الوقت حكم أوله وذكره الفقهاء
المجتبى في إنشاء الوقت ثم جن أو أغشى عليه في الوقت أعزبه في ذلك إفاقة أدراك صبح الشرايط ولا كراهة
لو كانت مجنونه فافاقته ثم حاصت **الرابع** لا يكتفي في آخر الوقت أدراك تكبيرة ولا مادون ركعة لمفهوم الشرط
في الخبرين بل على أن أقدم المسافر بالحاضرة حرر يسير من الصلوة بوجوب عليه القيام منع الأصل والحمل وقد

نقل الشيخ في الخلاف عدم الخلاف عند ما يفادون الركعة **السادس** لا فرق بين الكافر وغيره من المعتدين لأن
لأنه إذا ما تركه حال الكفر ونوهم بعضهم كون الكافر غير معذور هنا لمخالطته بالاسلام المقدور فيجب القدر
من أدرك الوقت ولو ضعيف لقوله تعالى للذين كفروا ان ينتهوا ويؤمنوا فما قد كفوا ولو قالوا
والله اكملهم بهدم ما قبله **السابع** لو أدرك من آخر الوقت في الظل والعتام قد رادج فادرك
الآخرة منها ولا يلزم ان معا ولو أدرك ركعتين أو ركعة واحدة في الظل والغيب وقد ذكر بعض العلماء
وجهاً وجوب الغيب والعشاء بأدرك أربع ركعات من آخر وقت الصلاة إذا أدرك من الظل خمس ركعات أو أربع ركعات
الظلمة لا استيثاقاً بهذا السبق وجوب تقديم بعض الركعات ولأنه لو لم يدرك سوى ركعة لم يجز الظل
أدرك أربع مع الركعة وصحت فدل على أن الأربع في مقابل الظل وعارضوه بأن الظل هنا تابعة للمهرج في الوقت
والزوم فإذا انقضى حال أدرك الصلاة من وجب أن يكون الكافر في مقابل الصلاة من التسعة والاقول في
التابع فيكون الأربع في مقابل العشر ولهم بعض الأصحاب في هذا الوجهين وهو عند التحقيق غير مرضي
عندنا لأن المستقر في المذهب يستلزم العشر أربع ركعات من آخر الوقت ويلزمه أن لا يجز ذلك الوقت من
باعتبار ما إذا أدرك المكلف ركعة فقد أدرك ركعة من آخر وقت الظل فاجتبت الظل واستثبتت
من وقت العصر كما استجبت العشر ثلاث وقت المغرب فلا يصح كون الأربع في مقابل الظل حافظ
على الوقت للمغرب من قبل الشرح بل التحقيق أن قد رادج الآخرة وإن كان للعصر أن الظل رادج
يتلوا منه فصاية حكم وقتها كما أن قدر الثلث وإن كان للمغرب ثلاثة ما أوقفت العصر فإدراكه
حكم وقتها فإدراكه وجوب للمغرب بأدرك أربع ركعات من آخر وقت الظل فاجتبت الظل واستثبتت
من آخر وقت العشاء اختصت العشاء به وهذا يصح دليل على اختصاص العصر بالأربع مع الفوقية
أما **السابع** نقل الشيخ خلفاً بين الأصحاب فيما إذا أدرك ركعة من آخر الوقت هل يكون مؤدراً بالجمع
فاضلاً بالجمع أو بالتوزيع والظاهر الأول لظاهر الأخبار والتلفظ في الخلاف في دعوى الجمع عليه حيث
قال من الأصحاب أنهم لا يجتنبون في أن من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك ركعة
أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك ركعة المحصر قال وكذا من روى عن إسماعيل بن عمار
الثاني أن الركعة الأولى وقعت في آخر الوقت الذي كان للركعة الآخرة فقد وقعت في آخر وقتها وأما الباقي
فظاهر وأما التوزيع فظاهر وظاهر الغاية في التوزيع في الركعة الآخرة وفي سقوطه في تنزيل
الأربع للظهر والعصر للذهابين الآخريين بالكلية **الثامن** لو أدرك من صلاة التكليف بالثلاثة أقل من ركعة
نوي الفصل في قال الشيخ بلا خلاف بيننا وبيننا في الترتيب بين الغوايت والظاهر أن المراد بالركعة الثالثة
البرج الراس من السجدة لأن المفهوم المتعارف وببر صريح في التذكير وبكسر لا جزم بالركعة للتسمية
وعرفاً ولأنه المعظم من الأصحاب على كل حال فالمعبر فيه الواجب منها لا غير **التاسع** لو أدرك ركعة واحدة

أي من الركعة

المسقط للقطر من آخر الوقت ركعة والظهارية ثم من عذر مسقط للقضاء فالأول بعدم التكليف لساواة
الأول في القصور عن الواجب وزوال الفارق بالتكليف من الباقي فانه لا يمكن هنا **العاشرون** لو تمكن من الأداء
لم مات فان خرج الوقت عاصداً عضي وان كان ناسباً اولم يخرج الوقت فلا عصبان ويحيى على نقل الوقت
قال بعض الأصحاب يجب القضاء على الولي وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى **الفصل الثاني** في مواقيت
الرواتب ومسايل غسقت صلاة الأولين زوال الشمس على ان يصير الف على قدمين وناقله العصر الرابع
اقدام ونسبي السجدة قال ابن عجلون راه بخارين البعد اسبغ عليه لم قال للرجل ان يصلي الزوالين زوال الشمس
لأنه يصلي قد ملأ فان كان قديماً من الزوال ركعة واحدة او قبل ان يضي قد ملأ لم الصلاة حتى يصلي تمام
الركعات وان مضى زمان قبل ان يصلي ركعة بدأت بالأول ولم يصلي الزوال للأبعد ذلك وللرجل ان يصلي
من نوافل الأولين ما بين الأولين الى ان يضي اربعة اقدام فان مضت اربعة اقدام ولم يصلي من النوافل شيئاً
فلا يصلي النوافل وان كان قد ملأ ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها لم يصلي العصر وهذا يدل على تسمية ما قبل
العصر بصلاة الزوال كما سئلت صلاة الأولين وساجد الظهر لها لم قال في هذا الرجل ان يصلي ان يضي عليه
صلاة الزوال الى ان يضي بعد حضور الأولي نصف قدم وان كان قد ملأ من نوافل الأولي شيئاً قبل ان يخرج
العصر فله ان يتم نوافل الأولي ان يضي بعد حضور العصر قدم **قلت** لحله اراد بحضور الأولي والعصر
من الذراع والذراعين والثلاثين وثمسه ويكون المصنف ان يترام الظهر والعصر ما بقي من النوافل
ما لم يضي القدر المذكور فيمكن ان يحل اللفظ الشيء على عومه فيشمل الركعة وما دونها وما فوقها فيكون
فيه بعض ما لا يقتدر به بالركعة ولكن على الركعة فافقوها ويكون مثبلاً لها بالقدم والنصف
ويحوز ان يريد بحضور الأولي يضي نصف القدمين المذكورين في الظهر وحضور الأقدام الأربع ويكون المصنف
مشروط بان لا يتردد على قدم في الظهر بعد القدمين ولا على قدم في العصر بعد الأربع وهذا تخيصة حسن
لم يذكره المصنفون ونهت بعض الأصحاب الى امتداد وقت النافلين باستداد وقت الاختيار والوقت
بالمثل والمثلين وفيما مضى من اخبارنا هذا المذكور والتعديرات الأثر واذا عمل بحجها السك لتسليم
بمختلف احوال المصلين وفي الجبل اعتماد على الثلث والمثلين محجة بقول الصادق عليه السلام في رواية زرارة
وعبد الله بن سنان كان حابطاً مسجداً رسول الله صلى الله عليه وآله فامدوا ما مضى من فيه ذراعاً صل المصلي الظهر واذا
مضى من فيه ذراعاً صل العصر ثم قال لك ان تغتسل من زوال الشمس الى ان يضي ذراعاً قاد ابلغ فيك ذراعاً
بدأت بالفرصة وتركك النافله واذا ابلغ فيك ذراعاً بدأت بالفرصة وتركك النافله قال وهذا يدل
على بلوغ الثلث والمثلين لان التقدير الحابط ذراعاً لانه روي ابن حنبل عن الصادق عليه السلام في كتابه في القامة
ذراعاً وعنه عليه السلام انه قامه رجل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعاً وقد اخذه من تاويلت الشيخ
المتنبي لما اختلف من الاضاحي هنا ويحكم في التكرار وهو منظور فيه من وجوب **الأول** من الصلاة

الفرقة

العصير

هذا الحديث يدل على ان صلاة الزوالين
تصل في وقت واحد وان كان المصلي
قد مضى من وقت صلاة الزوالين
فلا يصليهما في وقت واحد بل يصلي
الزوالين في وقت واحد والصلاة
في وقت واحد

على الذي لا يراه على ان القامة ذراع واستشهد بما ذكر من ان نعلم ان هذه القامة مقسمة لتلك القامة
والظاهر تغايرها بل قوله اذ مضى من فيه ذراع وذراعان ولو كان الذراع نفس القامة لم يكن للفظان معنى
بل ولا للتقدير بالذراع والذراعين ولو كان لا بالقامة قامة الانسان قوله عليه السلام اذ يبلغ قعر
ذراعا وذراعتين تطبيقا لبعض الحكم على بعض وبديل عليه خبر اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال كان
اسم من اسلم عليه وآله اذ كان في الجبل ذراعا على الظهر اذ كان ذراعا على العنق فقلت لعل الجبل تحت لحي
بعضه قصير وبعضها طويل فقال كان حبل من حبل رسول الله صلى الله عليه وآله يومئذ قامة وهذا ينبغي ان يعلم ان القامة
الذراع **الثاني** ان دلالة هذه على الاقدام السالفة انساب كما علقها عن الاصحاب فان الذراع قد كانت غالباً في
قال ابن الجوزي في المحاضر بقوله بعد الروايات **المتطوع** الى ان نزول الشمس من اذن ذراعاً من وقت
قال في نفاة العمري ان بعض الروايات اقل من اذن ذراعين وقد روي ابن بابويه ان ذراعه **سأل** ابا جعفر عليه السلام
وقت الظهر فقال ذراعتين من زوال الشمس وقت العصر ذراعان من وقت الظهر فذكر ان ربع اقل من زوال الشمس ثم قال ان
حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قامة وذكر ان تمام الخبر السابق وهو مخرج ما قلناه **تنبيه** على ان
المسوط استنداء عند الوقوف في النوازل والاضار لا تساعد بل ظاهرها استنداء **الثاني**
يجمع الثلث والثلثين وقت سقط في بيان وقت الظهر هناك وابان غير مشهور في الجوزي كرواية القسم
الاولى عن ابي عبد الله عليه السلام في الست عشرة ركعة في ساعات النهار شئت صليتها الا ان مواقيتها
ومثل ذلك ان الحكم عنه عليه السلام وقد اسندها في موضع آخر عن سيف بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
ذكره سي ما شئت ان علي ابن الحسين عليه السلام كانت له ساعات من النهار يصلي فيها فاذا اشغله ضيق
سلطان قضاها النافلة مثل الهدية متى ما لي بها قلت وعن محمد بن عذافر قال لو عدا عليه السلام صلاة
التطوع بمنزلة الهدية متى ما لي بها قلت فقد م منها ما ثبتت واخر منها ما شئت قال الشيخ هذه رحمة
علم انه لم يقدّمها اشتغل عنها الا وقضاها ما مع عدم العذر فلا يجوز تقديمها الرواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر
في الرجل يشتغل من الزوال يتعجل من اول النهار فقال نعم اذ علم انه يشتغل فجعلها في صدر القار كما رواه اسمعيل
جابر قلت لا يبيح الله له ان يشتغل قال فاصبح كما تقصص من ركعتين اذ كانت الفريضة مثل
صلاة العصر يعني ارتفاع الضحى الاكبر واعندهما من الزوال واعند الشيخ في المنع من التقديم على احوال الوقت
ما رواه ابن ابي عمير عن ابي جعفر عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يصلي من النهار حتى يزول
الشمس ولا من الليل بعد ما يصلي العشاء حتى ينتصف الليل ومثله رواية عن ابي جعفر عليه السلام **قلت**
قد اعترف الشيخ في جواز تقديمه عند الفريضة ولو قبل بحوزة مطلقاً كما دلت عليه الاخبار غاية ما
انه مرجوح كان وجهنا وصديقه لا ينافي فيه لاسكان ادراك ثواب فعلها في الوقت مع الاحتياط
عنده وقد نقل الحق امتداد وقت النافلة بامتداد وقت الفريضة ولعل القائل لا يعتمد على الاخبار المذكورة فان
بأنه لا

ان

يدل عليه **قوله** هذا الوقت خير يوم الحجرة ما يصح الحجة فترى الناظر اذ دعا في المنبر ويجوز تقديمها على غيرها من الزوال
لرواية علي بن يقطين قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن الناظر التي تصلي يوم الحجة قبل الجمعة افضل او بعد ها قال افضل
وروي **عن** سعد بن عبد الله عن ابي الحسن عليه السلام ست ركعات بكرة وست بعد ذلك وركعتان بعد الزوال
وركتان بعد العصر وفيه اثنتان وعشرون ركعة وبعد التي يتبعها الركعة في الاركان والمقنعة وروي **عن** يعقوب
يقطين عن العبد الصالح عليه السلام اذا اردت ان تنقطع يوم الحجة في غير سفر صليت ست ركعات ارتفاع النهار
وست قبل نصف النهار وركعتين اذا زالت الشمس قبل الحجة ثم بعد الحجة وروي الرضا عن ابي الحسن عليه السلام
في صدر النهار وست قبل الزوال وركعتان اذا زالت وست بعد الحجة وعبارة الاصحاب مختلفة باختلاف
الرواية وقال المزيدي لباس تباخيرها الي بعد العصر قال الشيخ يجوز تأخيرها مع النوافل الي بعد العصر الا ان
القديم قال ولو زالت الشمس ولم يكن صل مناسبا اخرها الي بعد العصر وقال ابن ابي عمير تصل اذا تعالت الشمس
بينها وبين الزوال اربع عشرة ركعة وبين الفريضة ستا كذلك فكل ركعة لله صل الله عليه وآله فان خاف ان
بالشغل اخبر العصر وقت الظهر سائر الايام صل العصر بعد الزوال من الحجة وتنقل بعدها ست ركعات
عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان يماحج بين صلاة الجمع والعصر ابن الحنبل ست صلاة وست ما بينهما
انصاف النهار وركعتان الزوال وعان بين الفريضة وقدر روي سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام
يوم الحجة ست ركعات قبل الزوال الشمس وركعتان عند زوالها وبعد الفريضة ثلثي ركعات وقال الجعفي
عند طلوع الشمس ست قبل الزوال اذا تعالت الشمس وركعتان قبل الزوال وست بعد الظهر ويجوز تأخيرها
الي بعد العصر وانما يابويرة ست عند طلوع الشمس ست عند انبساطها وقبل المكتوبين ركعتان وبعدهما
وان قدمت كلها قبل الزوال واخرت الي بعد المكتوبين في ست عشرة ركعة وتأخيرها افضل من تقديمها
وروي عنه بن محبوب عن الصادق عليه السلام قلت ايها افضل اقدم الركعات يوم الحجة او اصلها بعد الفريضة فقال
بل اصلها بعد الفريضة وروي سليمان بن خالد عنه عليه السلام قلت ايها افضل اقدم يوم الحجة ستا من الركعات
ثم ست ركعات قلت فاشها افضل اقدم الركعات يوم الحجة او اصلها بعد الفريضة قال تصلها بعد الفريضة
الشيخ عليه السلام اذا زالت الشمس فان تأخير الناظر في افضل **فصل في** المنبر صلاة ركعتين عند الزوال يستعملها
في تحقق الزوال قاله اصحاب وقد روي عبد الرحمن بن عوف عن ابي جعفر عليه السلام اذا كنت شاكيا في الزوال
فصل الركعتين واذا استيقنت الزوال فصل الفريضة وعن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام لا صلاة
نهار الا يوم الجمعة وقال ابن ابي عمير اذا زالت الشمس فلا صلاة الا الفريضة وقد روي ابو عمر قال حدثني انه سأل عن
الركعة عند الزوال فقال ما انا فاذا زالت الشمس صليت بالفريضة وهاتان الروايتان غير متعارضتين بل الاولى
شكره الثانية على اليقين **الثاني** يلوح من كلام ابن بابويه ان الناظر ست عشرة لا غير كسائر الايام تفصيلها
في كتابه مؤثر ولا يمكن تلخيصه لان العشر من فرق ذلك الفرق والست عشرة من قدم الجمع قبل الزوال

الحاضر الحج الى ما بعده وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في النافلة يوم الجمعة ست عشرة ركعة قبل
 العصر قال عليه السلام وقال صلى الله عليه وسلم ما زاد فهو خير وقال ان شاء يجعل معها ست ركعات في صدر النهار
 وست ركعات نصف النهار وتصل الظهر وتصل معها الركعة وتصل العصر وهذا الظاهر منه زيادة ست عشرة ركعة
 ويمكن كونه تفصيلا للست عشرة **الثالث** تفقت روايتنا في السابعة من امة نافلة الظهرين ركعة والصلوات
 موضعين **الاول** اذا لم يصلها اداء او قضاء الا قرب الاول تنزيلا لها منزلة الصلاة الواحدة وقد ذكر
 منار كعه وظهره في التسعة وقت النافلة من الاجزاء **الثاني** هل هذه الميامن حاصله في يوم الجوام لا الظاهر
 لا ينفق الجوام بمضمون اخبار كثيرة منها جاز سمع عن عبد الحلق عن ابي عبد الله عليه السلام في وقت الظهر بعد الزوال والقدر
 او نحوها في يوم الجمعة وفي السفر فان وقتها حين تزول الشمس عن الارض الى جعله عليه السلام صلاة الجوام من صلاة
 انما لها وقت واحد حين تزول وقت العصر يوم الجمعة وقت العصر في سائر الايام **المسألة الثانية** وقد
 المغرب بعد ما حكي يذهب الشافعي في ذلك فاذا ذهب ولم يكملها ابتداء بالعشاء قاله الشيخ في النهاية واجه
 المعبر على توقيتها بذلك ما روي في منع النافلة في وقت النافلة مثل ما رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 قال اذا دخل وقت الفريضة فلا تطع قلت وقت الفريضة قد دخل عنده وعند اكثر الفرائض من المغرب الى ان يطلع
 ذلك وقت يستحق فيه العشاء عنه وعندنا في الشافعي يتصدق فعلها فيجعل الفريضة وفي وصف الفريضة
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله المغرب ثلثا وبعد هذا الذي لا يصل شيئا حتى يسقط الشفق فاذا سقطت صلاة العشاء
 الآخرة والتاسي يقتضي فعلها كما فعلها النبي صلى الله عليه وآله وقال للفريقين بعد التسبيح وقبل التفتيح كما فعل
 النبي صلى الله عليه وآله كما بشر الحسن عليه السلام فلم يزل ركعة شكر فلما بشر الحسين عليه السلام ركعتين ولم
 حتى فرغ منها وابن الحنبل لا يسيح الكلام ولا عمل شيء بينهما وبين المغرب وبالحكمة التوقيت بما ذكره الشيخ
 لم ينفذ عليه ورعا يتأني على مذهبه بتأخر دخول العشاء الى ذهاب الشفق مع رودة الاخبار كمن يجوز التطوع
 في اوقات الفرائض اذا وقضاه ولو قيل باستلزامه وقتا بوقت المغرب ما كان لها نالها وان كان لا خلاف
 المبادرة بها قبل كل شيء **سوى التسبيح** وفي الادكان فقد مر على التسبيح ايضا ولو قلنا بقول الشيخ وكان قد ذكر في
 ركعتين منها ثم زالت الحجة انهما سواء كانت الاولى اثنين والاخرين للمني بن ابي طاهر الجواليقي لان الملا لا يركع
 افتتح عليه ويظهر من كلام ابن اديس ان كل ركعة في الاربع اتمتها وان ذهب الشافعي **الثالث** وقت
 بعد العشاء الآخرة وتمتد كوقت التسبيح الغريضة وحده لو ان نصف الليل ولما بات بها صارت قضاة
 والبن زطي لم يذكر استحباب الوتره وانما على فريضة ركعة ويوم روي في الخبر السابق عن ابي جعفر عليه السلام
 في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله قال فاذا سقط الشفق صل العشاء ثم اركع ركعتين ولم يزل شيئا **الرابعة**
 وقت صلاة الليل بعد انتصافه وكلما روي من الخبر ان افضل قال الشيخ في الخلاصة والمحقق عليه علمنا
 اجمع واجه في الخلاف بقوله تعالى والمستغفرين بالاسحار يمدحهم بذلك وهو دليل افضلية الدعاء فيه الصلاة

سبعة اوز
 الفصل الثاني في بيان
 الروايات

الأخرى

مستقيمة على السعد والاسعد غفار وقد روي عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله
إذا صلى أجلس أو كبأ إلى فراشه ثم لا يصيب ثيابا لا بعدة تصاف للليل ومنه عن أبي جعفر عليه السلام وقال حتى يفرط
الليل فإذا زال الليل صلت في ركعات وأوتر في الركعة الأخيرة ثم جعل ركعتي الفجر قبل الفجر وعند ذلك **قلت**
عنه بنو الليل عن انتصافه كن والانهار وفي رواية عن محمد بن فضال أنه قال لا يعبى عبد الله عليه السلام والشمس
تكون بالانهار كيف بالليل فقال الليل نوال كروالشمس قال في أي شيء يخفف قال بالجمود إذا أخذت والظلم
أنه يحذر النجوم الطوال عند غروب الشمس والجمع اعتمد على ما روى في النجاشية والعشرين المشهورين
قال إنما مقصوده على ثلثي ليله وأربع وسعين يوما كمال منزل ثلاثين يوما فيكون الفجر ليلة بعد
ثلاثين يوما ثم ينتقل إلى ما بعده وهكذا فإذا جعل القطب الشمالي بين الكنفين نظرا على الرأس بين
الجنين من المنازل فيحدث منها إلى منزل الفجر ثم يوضع كل منزل نصف ساج قال والفرغ من الليل
على نصف ساج من الليل ثم يزداد كذلك إلى ليلة أربعة عشر ثم ينتقل ليلة خمس عشرة نصف ساج وعلى هذا إلى
آخره قال وهذا التقريب يدل على اختصاصه بربوابة عن محمد بن زياد سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول
أنه الليل ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي أو يدعوها إلا استجاب الله له في كل ليلة وهي إذا مضى نصف
الليل الثاني وروي عنه النيسابوري **قلت** للبي عبد الله عليه السلام إن الناس يرون من النبي صلى
الله عليه وآله أن الليل ساعة لا يدعوه من يدعو إلا استجاب له قال نعم **قلت** في أي شيء
ما بين نصف الليل إلى الثلث الباقي في كل ليلة **قلت** في أي شيء بالروايات المتقدمة يجوز فعلها أو
نصف الليل أو ليلة ليست المراد من أبي عبد الله عليه السلام في فعل صلاة الليل في الليل القصار صغارا أو
الليل فقال نعم ما رأيت ونعم ما صنعت وقد تقدم قول الصادق عليه السلام إنما النافلة مثل الهدية
التي بها قلت وروي سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام لا يلبس صلاة الليل من أول الليل إلى آخره وقد روي
محبوب بن سعيد بن محبوب جواز ذلك والظاهر أن المجيب إنما قال **قلت** هي بحوله على العذر كقوله النوم
والسفر لرواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة الليل والوتر والليل في السفر أو البرد وعن محمد بن محمد بن الحسن عليه السلام
فقال لا يلبس إنما فعله الخوف وعن علي بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام في صلاة الليل والوتر في السفر أو البرد
الليل إذا لم تستطع أن تعلي في آخره قال نعم وليس يبعد كون ذلك رخصة من الروايات ورواية
يعقوب بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام بقدم ما خاف الخبايا في السفر أو البرد وعن محمد بن محمد بن الحسن عليه السلام
لما في **تيسيرات** هذا تقديم جاز للعذر والقضاء أفضل في المشهور رواية معوية بن وهب عن أبي عبد
الله عليه السلام في الذي يغلبه النوم يقصيه ولم يرض له في الصلاة أو الليل وفي الثانية يغلبها النوم تقدم
من ضيعت القضاء بها قبل المانع من تقديمها أصلا وكان أبو علي زارة يقول كيف تقضي صلاة
نلم يدخل وقتها إنما وقتها بعد نصف الليل وإن أبي عبد الله يجوز التقديم للمسافر خاصة وابن

منهم من التقديم مطلقاً بناءً على الوقت بالانصاف وصح الصلاة قبل الوقت وخصنا بالفاضل في الخلاف ولا
تدفعه الشبهة وقد روي محمد بن ابي قرة باسناده الى ابي ابيهم بن سيبان قال كنت بعض اهل بيتي الى ابي عبد الله عليه
السلام في صلاة النوافل صلاة الليل فكتب فضل صلاة النوافل من اول الليل الفضل صلاة المقيمة للحظ
من آخر الليل **الشيخ** قال المنيضي رحمه الله آخر وقت صلاة الليل طلوع الفجر الاول ولعله نظر الى جواز ركعتي الفجر
والحال ان دخول وقت صلاة يكون بعد خروج ابري وسدح بوضوء منها الشبهة بالبحر الثاني **الشيخ**
ومنه ان اسمعيل بن محمد الاشعري سأل ابا الحسن عليه السلام عن ساعات الليل فقال الثلث الباقي ومنها
ما من من الاضداد واما ركعتا الفجر فيظهر جوابها بما ياتي من عندها من صلاة الليل **الثالث** لو خاف تقصير
الوقت خفف ما يجد وجدها كما روي عن ابي عبد الله عليه السلام ولو لم يدر ما الساعة الزمان لصلاة الليل اقمه
على الوتر وقضاء صلاة الليل رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ولو طلع الفجر وما يتبين من صلاة الليل
يشترى فالشبهة في الفتوى تقديم النافلة رواية اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في النافلة من
الوتر بعد طلوع الفجر وروي عن محمد بن زيد واسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في تقديم صلاة الليل والوتر
وان طلع الفجر قال **الشيخ** هذه رخصتين آخر لا اشتغال بشيء من العبادات قال في المعبر اشد من الفتوى
دليل التحريم يعني بين فعلها في الفرض وبعده وموقوت من قول **الشيخ** ولو كان قد تبين ما دون الاربع
فالحكم بعدم التمس ولو تلبس ما ربح قدما مخففة لرواية محمد بن النعمان عن ابي عبد الله عليه السلام
اذا كنت صليت اربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فام القلوه طلع ام لم يطلع مع انه قد روي
يعقوب البرازي قال قلت له اقوم قبل الفجر بقليل فاصلي اربع ركعات ثم اتجوز ان ينطق ابداء بالوتر
وانه الركعات قال لا بل او تر واخر الركعات حتى تقضيها ويكفي جملها على الافضل كما صرح به **الشيخ** رحمه الله
القاسم وقت الوتر آخر الليل بعد الثاني ففعل النبي صلى الله عليه وآله ولكن بين الصبحين لما روي ابن ابي
عن ابي ان رجلاً سأل امير المؤمنين عليه السلام عن الوتر قال الليل فليحجبه فليحجبه فليحجبه فليحجبه فليحجبه فليحجبه
للمؤمنين عليه السلام الى المسجد فاندي ابن الشاذلي عن الوتر ثلاث مرات نعم ساعة الوتر هذه هم قام فافتر
وعن عبد الله بن سنان عن ابي جعفر عليه السلام في قول تعاو من الليل فسبحه وادبار الجوزم هو الوتر
الليل وروي اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام او تر بعد ما يطلع الفجر قال لا وقد روي
يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام فعل صلاة الليل والوتر بعد الفجر ولا تجعل عادة ولو محمول على الضرورة كما
قاله **الشيخ** ويجوز تقديم الوتر او الليل حيث يجوز تقديم صلاة الليل المسكوف وقد سلفت رواية للحج العن
عليه السلام في تقديم ركعتي من اول الليل فان استيقظ صلى صلاة الليل او وتر ولا يصح ركوع واحسب بالخير
شفعاً وعليه محل رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليست
الابوتر ويجوز جملها على النية لان عندهم وقت الوتر ما بين العشاء الى الفجر وروي عن النبي صلى

الله عليه وآله قال لا ترتفع صلاة الله لكم ما بين طلوع الفجر وجوبه على كل من صلى في وقت الصلاة
 وتعارضها روى عن عائشة أنها قالت رسول الله صلى الله عليه وآله أول الليل وآخره ولكل انتصاف وترديد
 إلى السحر وأفضل أوقانه بعد الفجر الأول ما تروروا به اسمعيل بن سعد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة
 الوتر أصبها إلى الفجر أو وقد كان إلى بر ما وتر بعد ما أتى المصلي ولو ظن الضيق فشفع وأوتر وصل ركعتي
 الفجر ثم تبت بعد الليل في شاعلى الشفع وأعاد الوتر مفردة وركعتي الفجر قاله لغيره ما ساء وقال في ذلك
 بعد ركعتي الفجر لا غير وقار في المسبوط لوني ركعتين من صلاة الليل ثم ذكر بعد أن وتر قضاها وأعاد الوتر
 وكان الشيخين نقل إلى الوتر خاتمة النوافل البقرة ما ودرى إبراهيم بن عبد الجبار بعض أصحابنا
 عن أبي عبد الله عليه السلام من قال الفجر وتر ثم تبت الليل لم يضيئ في الوتر ركعة ثم يستقبل صلاة الليل
 الوتر روى عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كنت في صلاة الفجر جئت ورايت المصلي ركعتين
 إلى الركعتين اللتين صليتهما قبل وأجعل وترًا وفيه يفرح بحجوز العدد ومن النقل إلى الليل لكن ظاهره أنه بعد
 الفجر كما ذكر مثله في التوضيح ويمكن حمل الفجر على روية الفجر في أثناء الصلاة كما حمل الشيخ الفجر في التوضيح على
 مقولة الفجر **السابعة** وقت ركعتي الفجر بعد الفجر من صلاة الليل ولو قطلوع الفجر في الشهر من الأخبار
 المرتضى والشيخ في المسبوط بعد طلوع الفجر الأول فقال ابن الجوزي ولا استحب صلاة قبل ركعة الليل الأصغر لما رواه
 زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنها قبل الفجر أنهما من صلاة الليل تريدان تقاسي لو كان عليك من شهر
 كنت تظن أني إذا دخل عليك وقت الفريضة فأبدأ بالفريضة وعن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام
 أنها قبل العشاء وعن البرقي قال أبو الحسن عليه السلام قال أبو جعفر عليه السلام أحسن بهما صلاة الليل وصليتهما
 قبل الفجر وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في ركعتي الفجر هل من صلاة الليل في أخبار كثيرة ويستحب
 لدنهما في صلاة الليل وروى أبو الفرج بن أبي قرة بسمناه إلى سعد بن حكيم عن الصادق عليه السلام في
 الفجر وكهما في صلاة الليل دنا وبطرين ذلك أنه لو طلع الفجر بدأ بالفريضة لكن جلت رويته أنهما
 بعد الفجر كرواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر وروى عبد الله عليه السلام صلتهما مع الفجر وقبله وبعده وعن يعقوب
 بن سالم قال أبو عبد الله عليه السلام صلتهما بعد الفجر وأول في الأولى الحمد في الثانية التوحيد وفيه
 ورواية عبد الله بن الحجاج عنه عليه السلام في رسالة أسحق بن عمار عنه عليه السلام قال صل
 الركعتين ما بينك وبين أن يكون الفجر واحدًا من الحسين بن أبي العلاء عنه عليه السلام
 الرجل يقوم وقد نوى ركعة ليصل السجدة من اللتين قبلهما ثم يصل الفداء وحمل الشيخ هذين
 الخبرين على الفجر الأول وفيه بعد الظهور في الثاني وإشارة ودلالة أنهما على استداد وقتها إلى ذلك
 وقد روى الشيخ في حوزتها بعد الفجر الثاني أبو بكر الخضر عن أبي عبد الله عليه السلام قلت متى أصلي ركعتي
 قال حين يعرض الفجر وعمل النبي تسميه العرب الصنيع وأما الكلام ابن الجوزي في شهادته رواية محمد بن سالم
 السمع وهو السمو

ان

عن ابي جعفر عليه السلام اول وقتها سكن الليل الباقي وظاهر كلام التهذيب والاستبصار عدم
 فعلها بعد طلوع الفجر الثاني وحمل الاخبار على الفجر الاول وعلى صلاتها اول ما يدور الفجر الثاني استغناء
 لنفسه وعلى التقية رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام وقد مر بفعلها بعد طلوع الفجر الثاني
 بصير ان ابا جعفر امره ان اصلها قبل طلوع الفجر فقال يا ابا محمد ان الشيعة اتوا الى مسترشد من
 فاقامهم من الحق وانوي شكاً كما فاقيتهم بالتقية فهذا الخبر يدل على تقديمها افضل العمل ان ذكره في الوقت
 الخصوص على انه قد روي عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ان الاصل صلاة الليل واخر من صلاة
 واصل الركعتين وانما ما شاع من ان يطلع الفجر ان استيقظت عند الفجر اعدتها ونحوه رواية حماد بن
 بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام وعنه الشيخ عن فعلها قبل الفجر الاول في حادان بعد **قلت** الظاهر ان
 فعلها جائز قبل الفجر من وجهين اوجه اول التنوير اما الافضل والظاهر ان من الفجر حسب ما دللت
 الاخبار قال كثير من اصحابنا ويمتد وقتها الى طلوع الحرة واصبح له في العتمة وقت يتصدق فيه الفريضة
 غالباً فتمتع النافلة بها رواه اسحق بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر من
 جهة اقصاهما قال اذا قال اللوذني قد قامت الصلاة وعن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام في الاول
 لا يملك الغداة حتى يسفر وتظهر الحرة ولم يركع ركعتي الفجر اركعها او يؤخرها قال يؤخرها قلت قد روي
 بن خالد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الركعتين قبل الفجر قال تركهما من خطبة الشيخ تركهما حين
 الغداة انهما قبل الغداة وهذا يظهر منه امتدادها امتدادها وليس يبعد وقد تقدم
 رواية فعل النبي صلى الله عليه وآله انهما قبل الغداة في قضاء الغداة فالاولى والامر بتأخيرها على الكفاية
 او عن الاسفار جاز يكونه لمجرد الفضل لا لوقت **الفصل الثالث** في الاحكام وفيه مسائل تتركه النافلة
 البدأة في اوقات خمسة عند طلوع الشمس حتى تذهب الحرة قال المفيد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله حتى
 ترتفع غروبها حتى يذهب الشفق المشرق ويراد به ميلها للغروب وموافقها حتى يكمل الغروب وقيامها
 في الاستواء حتى تزول في يوم الجمعة فله يجوز عند القيام وبعد صلواتي الصبح الى طلوع الشمس والعصر الى
 غروبها واحرازها بالنافلة من الفريضة وبالبداية عن ذات السبب كقضاء النافلة والتخية والاستسقاء
 وصلاتي الطواف والاحرام فان ذلك لا يكون في الشهر والاصل فيه ما رواه عقبه بن عامر قال نهى رسول الله صلى
 عليه وآله عن ثلث ان يفعلهن اولهن فيهن موتاً اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وصن تقوم واذا
 تضيفت للغروب اي مالت ودركت عن النبي صلى الله عليه وآله ان الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فاذا
 ارتفعت فارقتها اذا استوت فارضا فاذا زالت فارقتها واذا دنت للغروب فارقتها فاذا اذنت
 فارقتها ونهي عن الصلاة في هذه الاوقات ونحوه روي عن ابي الحسن الثاني عليه السلام فقيل قرن الشيطان
 حربه وهم عبدة الشمس سجدة لها في هذه الاوقات وقال بعض العامة ان الشيطان يدني راسه من الشمس

في هذه الاوقات ليكن الشاهد الشمس ساجدا له وفي التهذيب في خبر مرفوع الي ابي عبد الله عليه السلام
ان رجلا قال له عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني شيطان قال نعم ان ابليس اتخذ عرشا بين السماء والارض
فاذا اطلعت الشمس وجد في ذلك الوقت الناس قال ابليس لشياطينه ان بني آدم يصلون لي وركبوا
الحلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس فان روى الله صل الله عليه وآله ان الشمس
تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان وقال لا صلاة بعد العصر حتى تصل المغرب ولما
اختص يوم الجمعة لما روي عن النبي صل الله عليه وآله انه نهي عن الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة
اي قتاده عنه صل الله عليه وآله انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تشتم الايام الجمعة
وعن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام لا صلاة نصف النهار الا يوم الجمعة ولما قيل لنا
البتة ان تصلي الروايات بقضاء النافله فيها منها روى عبد الله بن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام
للأبلى بقضاء صلاة الليل والوتر بعد صلاة الفجر والعصر من قبل بن دراج عن ابي الحسن عليه السلام
قال وهو من سأل هذ المحزون وعن سليمان بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام انما لي التوكل
فاقضها متى شئت وعن ابي عبد الله عليه السلام اقض صلاة النهار في ساعة نيت وقد روى ابن
بابويه عن ابي الحسن السدي فيما ورد عليه من جواب مسأله من محمد بن عثمان العمري رضي
عنه ما سألت عنه من الصلاة عند طلوع الشمس عند غروبها فان كان كقولنا ان الشمس تطلع
بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان فالرغم ان الشيطان بشي فضل من الصلاة فمصلحتها
وارغم الشيطان واورده الشيخ في التهذيب ان ابن بابويه وهذا يعطي عدم الكراهية مطلقا وان
هذا ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان نام رجل ولم يصل المغرب والعشاء او نسي فان
استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلهما لمصلتهما فليصلهما وان خشي ان يقوته احداهما فليصل العشاء
الاخرى وان استيقظ بعد الفجر فليصل المغرب ويبس العشاء حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها لم يصلها
وفي هذا الخبر دلالة على استداد وقت العشاء الاخرى الى طلوع الفجر كما مر وروي الحسن بن زياد عن
ابي عبد الله عليه السلام ان الذكر طرا منية في انشاء العصر جدا ولو ذكر مغربا في انشاء العشاء لم يضر
بعدها ولا بعدد لان العصر ليس بعد صلاة وفي خبر ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام فليصل الصبح
المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس وتلكها الشيخ على الثقة لتطاول الاخبار بقضاء الفرائض في كل وقت مساء
قلت هذه الروايات لا دلالة فيها على نفي كراهية ما له سبب وقد قال الرضا في الناصرية يجوز ان يفتي في
الافاق المنهي عن الصلاة فيها كل صلاة لها سبب متقدم ولما لا يجوز ان يساء فيها بالنوافل وعلى الطلوع
والغروب والاستواء والشيخ في الحلبي قال فيما بعد الصبح والعصر لا يكره ما له سبب كالمثله لما مضى
وقال فيما نهي عنه لاجل الوقت وهي المتعلقة بالشمس لا فرق فيه بين الصلوات والبلاد والايام الا يوم الجمعة

الامور عامة ولو ظهر في هذه الاوقات جازان يصلي ركعتين ولا يكون هذا ابتداء للحديث على الصلاة
 عقيب العبادة ولان النبي صلى الله عليه وآله روي انه قال ليليل حدثني بانني عملت في الاسلام
 فاني سمعت دق خليك بين يدي في الجنة قال ما علمت علم اني عندي من اني لم افعل طورا
 في صلاة من ليل او نهار الا صليت بذلك المهور ما كتب لي ان اصل واقره النبي صلى الله عليه وآله على ذلك
 ليس بسجود التلاوة صلاة فلا يكون في هذه الاوقات ولا يكون التعرض لسب وجوبه واستجابته ولو
 جزا او شارك الصلاة في الترابط فله سبب وكذا سجود الشكر اما سجود السهو ففي رواية عماد
 عن ابي عبد الله عليه السلام لا تجوز سجدة في السهو حتى تطلع الشمس وينتهي شعاعها وفيه اشعار
 بكراهته مطلق السجدة **السادس** الظاهر من الفرق بين مكة وغيرها للعموم واما قول النبي صلى الله عليه وآله
 لا تسعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى في اي ساعة شاء من ليل او نهار فلا يبدل على الله شيئا لان
 الصلاة لها سبب هذا ان جئت الصلاة على صلاة الطواف وان جئت على مطلق الصلاة فحي تقول اذا
 لا تحتم هنا فلا منع او يراد به ماله سبب او يستفي الاوقات **المسألة** بدليل اخر فيكون للركعة
السابعة لو انتم المسافر بالمحاضرة صلاة الظهر فخرجت مع الظهر والعصر والافان بالظهر في الركعتين الاولىين
 الاخيرتين نافله ولو انتم في العصر فظاهر التخيير ايضا وباني على قول من حكم كراهية النافله ان تقدم
 الاولىين النافله ويجعل العصر في الاخيرتين وقد روي ذلك محمد بن النعمان عن الصادق عليه السلام
 قال التبع لنا فعل ذلك لانه تكن الصلاة بعد العصر **المسألة الثانية** قال الجعفي خمس صلوات يصليها
 على كل حال وفي كل وقت فريضة نسيها تقضيها وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وكسوف الشمس صلاة
 الجبابة والصلوات الغائبة تقضى ما لم يدخل عليه وقت صلاة فاذا دخل عليه وقت صلاة
 بدار اليه دخل وقتها وقال الشيخ في المبسوط خمس صلوات يصليهن في كل وقت ما لم ينصت وقت
 حاضرة الغائبة الواجبة اذا ذكرها وانا فله ما لم يدخل **المسألة الثالثة** وقت فريضة وصلاة الكسوف
 وصلاة الجبارة وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وقد روي الكليني عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام
 خمس صلوات يصليهن في كل وقت صلاة الكسوف والصلاة على الميت وصلاة الاحرام **المسألة الرابعة**
 التي تقوت وصلاة الطواف من الشمس الى الطلوع الشمس وبعد العصر الى الليل ونحوه روي معوية بن رافع
 عنه عليه السلام وهذا ظاهر انعقاد صلوات الاحرام والطواف لمن عليه قضاء فريضة او نافله وظاهر
 للجعفي الموسع في القضاء وسباني ان شاء الله بطله وقد تقدم ذكر التنفل في اوقات الغائبات واصلا
 الروايات فيه وابن بابويه حكم بصلوة سنة الصبح قضاء فريضة كما جاءت به الرواية وان
 اذا وسع الوقت القضاء والحاضر جاز قضاء التطوع والواجب مرتبا كما كان حال الاداء وجعل
 اليه البدأة بالفريضة وفي جنس من عن البا وعليه الم ولا تطوع بركعة حتى تقضي الفريضة وفي حكمة

يعقوب بن شعيب **ع** الصادق عليه السلام في صلاة الوتر والصبح يدان الفريضة ورواه محمد بن النعمان
الشافعية تمل على حوازيها فله في الفريضة وقد ذكرها الشيخ في باب القضاء من التهذيب **الثالث** لا
يجوز التحويل في الوقت على الظن الا مع تغذر العلم فينبغي على الممارات للمفيد للظن الغالب لا يصبر حتى
وقد روي الحسن الطائري الى عبد الله عليه السلام قال ان اصل الظن في وقت العصر اجب الحسن ان
اصل ان تروى الشمس وعن سماعة قال سألت عن الصلاة بالليل والليل اذا لم يري الشمس ولا القمر ولا
الجوم قال اجبتك وقد قبله جدد وهذا يشمل الاجتهاد في الوقت والقبلة ومن الامارات
ما رواه الكليني والشيخ عن عبد الله الفريسي عن عبد الله عليه السلام انه سئل عن اشتباه الوقت بالغيم
فقال ان تروى الشمس ولا ترفع اجزائها وتجاوزت فقد زالت الشمس وقال فصل ورواه الحسن
المختار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا صاح الديك ثلاث اصوات فقد زالت الشمس ودخل وقت الصلاة
واوفاها ابن بابويه به في المقيم وظاهر الاحتياط عليه وصار اليه بعض العامة اذا علم من عادة الله
مما في الوقت وفي ذلك في التذكرة بالكلية ولو مجموع بالخبرين المشهورين ولو كان له او راد من صلواته او
دسبيل او في القرآن او صفة واستفاد بها الظن عمل عليه ولو ظن فساد ظنه اعادة الصلاة لوقوعها
في غير وقتها ولو راية الى بصير **ع** عبد الله عليه السلام من صلى في غير وقت فلا صلوة له وقد روي
نمرة عن الباقر عليه السلام في رجل صلى الفداة بغيره الغمر فاجزى ذلك قال بعد ما لو دخل عليه الوقت
في اثباتها فلا ريب الا جاز كانه متجدد بظنه من عنده ما اذا لم يدرك شيئا من الوقت فقد روي اسمعيل
بن رباح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صليت وانت تريب الكعب في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت
وانت في الصلاة فقد جازت عنك ومنه محمولة على الظان الذي لا طريق له الى العلم قاله المفيد والشيخ
في المبسوط واما التقدير فالاجود والاعادة لانه منهي عن المشرع مع الجهد والتمسك بالوقت والتمسك بالنية
مزد الحكم فيه مع حكم بعدم جواز الدخول في الصلاة قبل العلم بدخول وقتها او غلبة الظن وتكثير
كلامه على الظان فانه يستحي تحت الصلاة لفتح بين محله واما الناسي اما لمعات الوقت واما
الجريان الصلاة منه صار عدم حضور الوقت بالبال فاختلاف الاحكام فيه ففي النهاية والحاشي الى
الصلاح انه كالظان اذا اعتبر اماكن وقت الصلاة وقد حصل مع رفع الخطأ عن الناسي وفي الخبر
يدل عليه وقال النبي لا بد من كون وقوع جميع الصلاة في الوقت ومتى صادف شيئا من اجزائها
خان الوقت بطلت عند محققى الاحكام ومخالفهم وتدردت روايات به وطلو ابن
الى عقب الطالان صلاة العامة والخاصة قبل الوقت وقال ابن الجديس للمشاك يوم الغيم ولا
غيره ان يصل الا عند يقينه بالوقت ومن صلاة اول صلاة اوجيها قبل الوقت ثم ايقن ذلك
استأنها وظاهر كلام هؤلاء اعادة الظان كالناسي والارباب اعادة الناسي وان دخل الوقت عليه

لتقريبه اجدم الحفظ مع قدرته عليه ولان للمعبد لا يثبت مع عدم سببه والوقت سبب
الوجوب فلا يتقدم الوجوب عليه والاجز اتباع الوجوب خرج عنه الظان للرواية وتقدم
باجتهاده فيبقى الباقي على اصله واستدل في المختلف على بطلان صلوة الجميع بطايع
خبره بغير الشك فانه شامل للصلوة الكاملة وغيرها ويدفعه بناء العالم على الخاص ان العلم
وقال السبب معنى ضرب الوقت بالتنبيه على عدم الاجز في غيره فالمصنف اقله مخالف للشرع
فقد صلته ولان القطع بالبراه لا يتم الا بفعل الج **في الوقت** وجوابه لا يخالفه اذ هو ما مور
بالعمل بطله والقطع بالبراه غير معتبر في العبادات غالباً والا كان تكليفاً بالجهل او بالعمى وما
لجاهل فقد صرح المرتضى بطلان صلته والحكمة ابو الصلاح بالناسي ويمكن تفسيره بجاهل
دخول الوقت فيصلي لامارة على دونه او لامارة بل التجيز بالدخول ويجاهل اعتبار الوقت
في الصلوة ويجاهل حكم الصلوة قبل الوقت فان اراد الاول فهو مفسد الظان وقدم وان اراد الثاني
التفسيرات فلا جود البطلان لعدم الدخول الشرعي في الصلوة وتوجه الخطاب على المكلف
بالعلم بالشك في فلا يكون جهله عذراً ولا لارتفاع الواجب على الجاهل **تنبيه** لو صدق
الوقت صلوة للناسي والجاهل بدخول الوقت او بالحكم في الاجز انظر من حيث عدم الدخول
الشرعي ومن مطابقة العبادة ما في نفس الامر واكول اقوي واو في البطلان تارك الاجتهاد مع
عليه او تارك التقليد مع العجز عن الاجتهاد لعصيانهما ولو لم يتكرر الاجتهاد والتقليد
فكان **الاول السابعة** الاعي نقاب العدل المخالف بالوقت لظهور عذره وقصوره عن العلم والظن
ويكفي باذان العدل ذلك العامي الذي لا يعرف الوقت او الممنوع من اذنه بجهل او غيره وما
غيرها فلا يجوز له التقليد مع امكان العلم لانه مخاطب بعلم الوقت والتقليد لا يقيد العلم ولو عذر
العلم فاجز عدل عن علم باذان او غيره فالظاهر انه كالمنوع من عذره في كفي بقوله ويمكن العلم لان
الاجتهاد في حقه ممكن ولو اقوي من التقليد اما لو اجز عدل عن اجتهاده لم يعتد بقوله قطعاً
لتساويهما في الاجتهاد وزيادة اجتهاد الانسان على غيره بالنسبة الي ما يجده من نفسه ولو قد
يجان اجتهاده غيره في نفسه على اجتهاد نفسه امكن للحد ولما لا غير لا يمنع الجهل المرجوح مع وجود
راج ويمكن الترتيب ليصير ظنه اقوي من قول الغير ولو قوي بخلاف القبله لان الترتيب فيها
بر موثق فيه بالاستفادة الظن فيخرج هناك ظن اجتهاد غيره بل يمكن وجوب التاخير للمشقة عليه
وقت مطلقاً حتى يتقن الدخول ولا يكتفيه الاجتهاد ولا التقليد كاليقين اقوي ويمكن
الوكان الصبر لا يحصل منه اليقين فلا اشكال في جواز الاجتهاد والتقليد لانه معرض للتردد
وج الوقت والوجه عدم وجوب الترتيب مطلقاً لان مبني شروط العبادات وافعالها على

الظن في الأكثر والبقا غير موثوق به وهذا الفقه جاز من حيثيات صلاة اصحاب الاعذار
مع التسعة او مع الضيق وسيا لي ان شاء الله **الخامسة** قطع في العترة جواز التعويل على
اذان الثقة الذي يعرف منه الاستظهار بقول النبي صلى الله عليه وآله المؤذنون امناء ولا ان
الاذان مشروع للاعلام بالوقت فلو لم يعول عليه لم يحصل الغاية من شرعه وظاهره
عموم ذلك لمنه من العلم وغيره يمكن حمل امانة المؤذن وشرعية الاذان للاعلام على
دوي الاعذار ولتجنبه المتكبر على الاعتبار والاطلاق المبسوط جواز التعويل على الفقيه
عدم المانع نعم لو قدر حصول العلم بالاذان لستظام الامارات جاز التعويل ولا يكون ذلك
بمجرد الاذان ولا في نفسه المنع من تقليد المؤذن بين الضيق والخيم لانه يصير للفقير مع امكان
العلم ولا اعتبار بقطع في الضيق وقدر روي ذريح قال قال لي عبد الله عليه السلام صل الحجاب اذان
هو لا فانهم اشد شي مولبة على الوقت وروي محمد بن خالد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
احاق ان اصلي الجمعة قبل ان تروى الشمس فقال لا اذ كان على المؤذن وفي هذين اشعارا بما قال المحقق
رحمه الله تعالى ولكن روي ابن ابي خزيمة باسناده الي علي بن جعفر عن اخيه محبي عنهما السلام في
يسبح الاذان فيصلي الفجر ولا يدري اطلع أم لا غير انه يظن مكان الاذان انه اطلع قال لا يجزى به حتى
انه قد اطلع **السادسة** لو صل المقلد بالتقليد في الوقت فانكشف الفساد فالأقرب له كالفان
فليحتمل احكامه لتجده كذلك ولو عارضه جاز ان يعدم الدخول في ما ويا او كان الأول
انح فلا التفات وان كان الثاني انجح فحكم حكم التعارض في القبلة وسيا لي ان شاء الله **السابعة**
كل من انكشف فساد طه في اثناء الصلاة ولم يدرك الوقت اودخل وقتا بعد ذلك لاجز آرفي وقبح صلاة
وبها ان ادخلها واخاره الفاضل لعدم نيته ولا عمل الابنية ولقول الصادق عليه السلام في من
معوذ في رجل قام في المكتوبة فما فطن انها نافله او اقام في النافله فطن انها مكتوبة قال في علي
ما افتح عليه الصلاة وفي عبارة اخرى في ما افتح الصلاة عليه وهذا افتحها على الفقيه وفي
خبر ثمانية عن عليه السلام في الرجل يريد ان يصلي ثلث ركعات فيصلي ثلثا **ايحسب** بالركعتين من
عليه قال لا الا ان يصليهما اذا لم ينو ذلك فلا وعن عبد الله بن ابي يعفور عنه عليه السلام
انما يحسب للعبادة من صلاة التي ابتداء في اول صلاة والثاني نعم لان النفل يكتفي فيه بالتقرب مع
القصد الي الصلاة وقد وقع ولقوي لاصحاب ان الاضطرار مع الضيق عند نافله وقد
ابن ابي يعفور وغيره عن ابي عبد الله عليه السلام فان كان صل اربع كانت هاتان نافله و
الجواب بان هذا مع تمام الصلاة ولا يلزم منه الحكم بالنافله لامع التمام وعمل القول بانها لا تنفع
نافله لان تصير بالعدول نافله لبطاها من اصلها ويؤيد الثاني عموم ولا يتطاول ايامكم في عمل به

ومع الاعادة
مطلقا المصنف
التقليد

هما المكن ومن الممكن جعلها نافذة ويقوي الاشكال لوراع في الثالثة وقلنا بان النافذة
 لا يخرج الركعتين الا ان تلحق باعادة اليومية في صورة الندب وعلى التقديرين ففي
 جواز العدول الى الصلاة احوال نعم لو كان قد عدل بها قبل عرفان بطلانها صح
 قطعاً **الثامنة** لو اجتمع وقتان في موضع فصادفت الصلاة باسرها خارج الوقت او
 ما يخرجها من الاداء اجزأ لان بنية الاداء فرضه ونية القضاء المناهي مع الذكر وظن في وجوب
 نوي القضاء فلو كذب منه فالاداء باق فان كان في الاشياء فالوجه العدول اليه لا يدخل
 دخولاً ما مورداً به فيقتضي الاجزاء والآن صار متعدياً بالاداء ولو بينت بعد فراغه من
 الوقت فالوجه الاجزاء للمثال ويمكن الاعاده ان امكن الاداء لما قلناه وجعل الاعادة
 مطلقاً بناء على ان ما صدقه لم يطابق نفس الامور **التاسعة** يجب باخير صلاة الظهر اذا انقضت
 الزمان وكذا عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا اشتد الحر الى وقوع الظل الذي يشي الشاي
 فيه الى الجماعة فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فتح جفونهم ومن طريق الاصحاب
 رواه معوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان المؤذن ياتي النبي صلى الله
 عليه وآله في صلاة الظهر فيقول له كبر الله صلى الله عليه وآله ابرد ابرد وفي البيهقي قال
 اذا كان الحر شديداً في بلاد حارة وارادوا ان يصلوا جماعة في مسجد جاز ان يبردوا
 بصلاة الظهر قليلاً ولا تؤثر الى آخر الوقت فقد اشتمل كلامه على قولي **الاول** شدة
 الحر وهو مقتضى الخبر **الثاني** في البلاد الحارة وينهم من فوي الظهر لقلته اذ في الحر في البلاد
 للحد له ولعل الاقرب عدم اعتباره اخذاً بالعموم وقد يحمل التاديب على ما في التمسك
الثالث القيد بالجماعة فلو صل في بيته منفرداً فلا ايراد لعدم المشقة المقتضية للاراد
 ولو اراد المنفرد الصلاة في المسجد حيث لا جماعة فالاقرب الابرار لظاهر الخبر **الرابع**
 المسجد فلو صلوا في موضع هم فيه مجتمعون فلا ايراد ولو اتفق اجتماعهم في
 المسجد ولا ياتيهم غيرهم فعلي فوي كلامه يحوز الابرار وعلى اعتبار المشقة لا ايراد ولو
 امكنهم المتبر الى المسجد في كبر او ظل فهو كاجتماعهم في المسجد **الخامس** التقييد بالظهر ولا
 يثبت في انتفاء الدرع الاخر ما لم يجد فعل تنزل منزلة الظهر فيه وهما نعم لاطلاق
 الخبر ولا شدة الخطر في فواتها وعموم قوله صلى الله عليه وآله اول الوقت رضوان الله عليه
 لوقت عفو الله خرج عنه الظهر في ما عداها وبؤيده قول الباقر عليه السلام وقت صلاة الجمعة
 يوم الجمعة ساعة تروى **السادس** قوله جاز ان يبرد وظاهره ان الابرار رخصة فلو تحلوا
 شقة وصلوا في اول الوقت فهو افضل ولا ين بابويه قوله بان المراد بالابرار الاسراع في فعلها

ويؤخره ولا يصح الاستحباب لانه اقل من التامر وتكراره في الجهر مشعر بتأنيده **السابع** يقيد
 بالقليل والظاهر انه ما قدرنا به لدفع الاذي بهذا المقدرة قوله لا نؤخر الى آخر الوقت
 الى جوارف الجاهل النصف الاول من الوقت اعني وقت الفضله كما قاله بعض العامة ولا بأس به
 وقوله الخلاف في تقديم الظن في اول وقتها افضل وان كان التردد بدا جاز تأخيرها قليلا رخصة
 وهذا يشعر بعدم استحباب الابرار خصوصا وكان قد حكى لابرار **العاشرة** في باقي
 الاسباب التي يستحب لها التاخير وقد مضى استحباب تأخير التيمم او وجوبه واستحباب تأخير
 المستحاضه الظن من حتى ياتي بالتبجيل واستحباب تأخير قيمها وتزويج العتاتين وتأخير نافلة الليل
 وهنا امور **اخيرة** استحباب تأخير الحاج العتاتين ليصلها ما في المنزل ولولا بيع الليل
ومنها المشتغل بقضاء الفرائض يستحب له تأخير الاداء الى ضيق وقتها لما رواه زرارة عن
 عن ابي جعفر عليه السلام اذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت اخرى فان كنت تعلم انك اذا
 صليت التي فاتتك كنت من الاخرين في وقت فابدأ بالتي فاتتك وان كنت تعلم انك انما اصلبت
 التي فاتتك فانك التي بعدها فابدأ بالتي انت في وقتها وانما حملنا على الندب مجابين للاختار
ومنها الصائم اذا نزعته نفسه او كان من يتوقع افطاره وهما في مستند ذلك انما الله وقدره
 عما روي عن ابي عبد الله عليه السلام في المغرب نوع من ساعة لا يابن ان كان صائما افطرت صلي وان كانت
 حارة فقامها ثم اوردك الكلبين عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة تحضر وقد وضع الطعام
 قال ان كان اول الوقت فابدأ بالطعام وان خاف تأخير الوقت فليبدأ بالصلاة **ومنها** جميع اصحاب
 الاعذار مع رجاء زوال العذر بالتأخير لانه مصير الى جعل الصلاة على الوجه الاكل واوجه الترتيب وان
 الجنيده وسائر وجوب تحصيل المعترضة للماهية من الشرط والجزم بها المكن لنا عموم الامر بالمحافظة
 في الوقت وامكان الاحتزام وقد روي جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن بقوته الظن
 والمغرب وذكر عند العشاء الاخرة قال يبدأ بالوقت الذي يوفيه فانه لا يابن الموت ويكون قد كمل صلاة
 في بيته في وقت قد دخل ثم يقضي ما فاتته اوله والا فاوله وفي هذا الخبر دليل على ما قلناه من استحباب
 في القاضي وعلي وجوب ترتيب الفرائض وعلي ما ادعيناه من عدم وجوب التأخير وقد روي عبد
 الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من صلاة يحضر وقتها
 مكث بين يدي الله ابها الناس قوموا الي يراكم التي وقد تموها على غير وجه فاطفئوها بصلواتكم
 ابان بن تغلب قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام بالمرثفة فلما انصرف قال ابان القائلون لحسن
 المفروضات من اقام حدودهن وحافظ علي موافقتهن لاني اسلم يوم القيمة وهو عند الله عند
 به الحجة ومن لم يقم حدودهن وحافظ علي موافقتهن لاني اسلم ولا عذر له ان شاء الله وان شاء غفر له

وإذا كان التاخير مشتملا على صفة كمال كانتظار الجماعة او طول القلادة
واستيفاءها وقد حمل الشيخ جعفر عليه السلام عن سنان عن الصادق عليه السلام في صلاة النبي صلى الله عليه واله ركعتين
الصبح التي قضاها وخبرني بصريحه في مثل ذلك على انتظار الجماعة والتمس في النافلة في وقت الفريضة وروي
عن ابن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في المغرب اذا كان ارفع بك ولكن لك في صلاة ركعتين في حوائج فكذلك
الليل **الحديث** اشهر بين الاصحاب منع صلاة النافلة لمن عليه فريضة وقد قلنا اجاز ان يشهد بخوار ذلك سقوطه
من التذويب وقد ذكر في الكافي ما يشهد بذلك منه ما رواه سماعة قال سألت عن الرجل ياتي المسجد وقد طوى اهل
استنك بالكتابة او يتطوع فقال ان كان في وقت حين فلا يلبس بالتطوع قبل الفريضة فان خاف الفوت فليدتها
ثم بعد كلام امامنا صلوات الله عليه وسلم كلام الجليلي الفضل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة ليكون فضل الوقت
للفريضة وليس يحطو عليه ان يصلي النوافل من اول الوقت الى قريب من آخر الوقت ومنه ما رواه عن احمد
قال قلت لابي في وقت فريضة نافلة قال نعم في اول الوقت اذا كانت مع امام يقتدي به فاذا كنت وحيدا فابدأ
بالمكثوبه وعن محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا دخل وقت الفريضة انتقل وايدأ بالفريضة فقال ان الغطر
تبدأ بالفريضة اجمع المانعون بما تقدم من رواية المنع وبرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام لا تستطوع بركعة حتى
الفريضة كلها وما روي عنهم عليهم السلام لا صلاة لمن عليه صلاة والجماع لما تعارضت الروايات وجب العمل بالاجماع
لكن اهتيت في هذا النبي وفي الصلاة الكاملة في الخبر الثاني وقد ذكر فيما تقدم التبع بان فاقية الفريضة يصح لهما
فعله ركعتين وان النبي صلى الله عليه واله فعل ذلك قال الجليلي والمدقوق انه انما النبي صلى الله عليه واله صلاة الصبح ركعة للآية
يحيى لو شريك في فعل الصلاة ووقتها باق وجبت لقيام الليل واماله عدم الغفلة والا فليؤمل بطلان حاله
ما يحل الصلاة ويجزئ عن التذويب والفضل عن زرارة والفضل عن ابي جعفر عليه السلام انه قال متى استيقنت او شككت
صلاة الكرم تصليها وفي وقت فوترها صليتها وان شككت بعد ما خرج وقت الفوت فقد احل ما ياولا
من غير اوردته الجليلي والشيخ في التذويب **الثالث** مضي استحباب إعادة المنع جماعة وان كان وقت نهي وتكون
في نقله لقول النبي صلى الله عليه واله انه نكح لهما في وقت من ان السجدة النافلة وليلة الذمة بالاولى فتمت وجوب الثانية
النبي صلى الله عليه واله انقل صلاة في يوم مرتين اي بنيت الوجوب لا فرق بين امام الحي او غير وقد روي عن
سنان الوجوب لصدقه من طريق العامة عن النبي صلى الله عليه واله اذا جدت الصلاة فوجدت الناس فصل منهم
ت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة وثانيهما من طريق الخاصة وهو في الصحيح عن حفص بن الخضر
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي وحده ثم يجتمع معه في الصلاة فليصلي معهم ويجعلها الفريضة واولا فليأمن له ثواب المكثوبه ويمكن
بطلان خبره والشيخ عليه السلام جعلها من فضله سائفا وعلل من كان في أثناء القلادة فوجد الجماعة لانه قد روي عن
عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجتمع جماعة اعيدوا معهم قال نعم لموافق قال فان لم يفعل اليس يهلك قضاها فقلناه
لأنه لو نوى الظن للعادة جاز وقال بعض العلما ينوي الفرض ما لم يجزئ الشافعي وإنما لأنه لا جماعة في صلاة

والفكر
وإذا كان التاخير مشتملا على صفة كمال كانتظار الجماعة او طول القلادة
واستيفاءها وقد حمل الشيخ جعفر عليه السلام عن سنان عن الصادق عليه السلام في صلاة النبي صلى الله عليه واله ركعتين
الصبح التي قضاها وخبرني بصريحه في مثل ذلك على انتظار الجماعة والتمس في النافلة في وقت الفريضة وروي
عن ابن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام في المغرب اذا كان ارفع بك ولكن لك في صلاة ركعتين في حوائج فكذلك
الليل **الحديث** اشهر بين الاصحاب منع صلاة النافلة لمن عليه فريضة وقد قلنا اجاز ان يشهد بخوار ذلك سقوطه
من التذويب وقد ذكر في الكافي ما يشهد بذلك منه ما رواه سماعة قال سألت عن الرجل ياتي المسجد وقد طوى اهل
استنك بالكتابة او يتطوع فقال ان كان في وقت حين فلا يلبس بالتطوع قبل الفريضة فان خاف الفوت فليدتها
ثم بعد كلام امامنا صلوات الله عليه وسلم كلام الجليلي الفضل اذا صلى الانسان وحده ان يبدأ بالفريضة ليكون فضل الوقت
للفريضة وليس يحطو عليه ان يصلي النوافل من اول الوقت الى قريب من آخر الوقت ومنه ما رواه عن احمد
قال قلت لابي في وقت فريضة نافلة قال نعم في اول الوقت اذا كانت مع امام يقتدي به فاذا كنت وحيدا فابدأ
بالمكثوبه وعن محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله عليه السلام اذا دخل وقت الفريضة انتقل وايدأ بالفريضة فقال ان الغطر
تبدأ بالفريضة اجمع المانعون بما تقدم من رواية المنع وبرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام لا تستطوع بركعة حتى
الفريضة كلها وما روي عنهم عليهم السلام لا صلاة لمن عليه صلاة والجماع لما تعارضت الروايات وجب العمل بالاجماع
لكن اهتيت في هذا النبي وفي الصلاة الكاملة في الخبر الثاني وقد ذكر فيما تقدم التبع بان فاقية الفريضة يصح لهما
فعله ركعتين وان النبي صلى الله عليه واله فعل ذلك قال الجليلي والمدقوق انه انما النبي صلى الله عليه واله صلاة الصبح ركعة للآية
يحيى لو شريك في فعل الصلاة ووقتها باق وجبت لقيام الليل واماله عدم الغفلة والا فليؤمل بطلان حاله
ما يحل الصلاة ويجزئ عن التذويب والفضل عن زرارة والفضل عن ابي جعفر عليه السلام انه قال متى استيقنت او شككت
صلاة الكرم تصليها وفي وقت فوترها صليتها وان شككت بعد ما خرج وقت الفوت فقد احل ما ياولا
من غير اوردته الجليلي والشيخ في التذويب **الثالث** مضي استحباب إعادة المنع جماعة وان كان وقت نهي وتكون
في نقله لقول النبي صلى الله عليه واله انه نكح لهما في وقت من ان السجدة النافلة وليلة الذمة بالاولى فتمت وجوب الثانية
النبي صلى الله عليه واله انقل صلاة في يوم مرتين اي بنيت الوجوب لا فرق بين امام الحي او غير وقد روي عن
سنان الوجوب لصدقه من طريق العامة عن النبي صلى الله عليه واله اذا جدت الصلاة فوجدت الناس فصل منهم
ت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة وثانيهما من طريق الخاصة وهو في الصحيح عن حفص بن الخضر
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي وحده ثم يجتمع معه في الصلاة فليصلي معهم ويجعلها الفريضة واولا فليأمن له ثواب المكثوبه ويمكن
بطلان خبره والشيخ عليه السلام جعلها من فضله سائفا وعلل من كان في أثناء القلادة فوجد الجماعة لانه قد روي عن
عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجتمع جماعة اعيدوا معهم قال نعم لموافق قال فان لم يفعل اليس يهلك قضاها فقلناه
لأنه لو نوى الظن للعادة جاز وقال بعض العلما ينوي الفرض ما لم يجزئ الشافعي وإنما لأنه لا جماعة في صلاة

والشيخ عليه السلام في الرجل يصلي وحده ثم يجتمع معه في الصلاة فليصلي معهم ويجعلها الفريضة واولا فليأمن له ثواب المكثوبه ويمكن
بطلان خبره والشيخ عليه السلام جعلها من فضله سائفا وعلل من كان في أثناء القلادة فوجد الجماعة لانه قد روي عن
عن الرجل يصلي الفريضة ثم يجتمع جماعة اعيدوا معهم قال نعم لموافق قال فان لم يفعل اليس يهلك قضاها فقلناه
لأنه لو نوى الظن للعادة جاز وقال بعض العلما ينوي الفرض ما لم يجزئ الشافعي وإنما لأنه لا جماعة في صلاة

هذا الحديث يدل على أن ركعة واحدة لا تكفي في صلاة الفجر
ولا في صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء
ولا في صلاة النوافل ولا في صلاة التطوع
ولا في صلاة الجنازة ولا في صلاة النحر
ولا في صلاة العيد ولا في صلاة الأضحية
ولا في صلاة الجمعة ولا في صلاة العيدين
ولا في صلاة المناسك ولا في صلاة المناسك
ولا في صلاة المناسك ولا في صلاة المناسك

الليل

فلما قدا أول المغرب والجماعة هنا في النقل جازية **فخرج** لولم يدرك سوى ركعتين فالأقرب أنهما محسبان
ما نوله لانه لا ما سوية وجوزية التذكرة السليم على اثنين لانها نافلة ولو ادرك ركعة فالوجه ان لو
ادرك ثلثا فالانعام ليس الا ولو كانت للمعادة المغرب اقتصرت على الثلث اذ هي للمؤدية وبعض العامة ياتي بأربع لانه
يتعبد بنا فله وتر غير الوتر والفارق للامام محدورة فيمنها ركعتين وعن خليفه يصار ركعتين لا غير وكل
هذا ابتداء على التدب **للحديث** يأم بتأخير الصلاة عن اقل وقتها بعضهم عدم التدارك ولو عزم على الفعل فلا يتم
ولو اقل في الظاهر لا يتم مع ذلك الوجوب وليس العزم شرط في جواز التأخير خلافا للمنفذ وتحقيقه في الامم والنعيم
يحرم تأخيرها عن وقتها المفروض لها ولا يخرج من التحريم بابقاء ركعة وان حصل لها الاكاد لان ذلك يحكم
التغليب ولتحصيل البراءة وإلا فالركعات الباقية خارجة عن الوقت مع وجوب فعلها فيه والاضلال
حرام ويكره تأخير الصبح عن الاصفار والعصر الى الاصفر والسكف فلم منه كراهية تأخير الظهر الجدي يدخل العصر
الاصفر وكذا يكره تأخير كل صلاة عن وقت الفضيلة لما تقدم من الاجاز الدالة على النهج فاقول احوال
تعدد اوقات الصلوات بالافضل والفضيلة والجواز ولكن اهية ولا جاز **في الفقه** صلاة الصبح
صلاة النهار عند الحمل الا انما يحرم الاغتسل اذ حكم عنه انها من صلاة الليل بناء على ان اول النهار طلوع الشمس
الصوم فيكون الاكل والشرب الى طلوع الشمس عند قار في الخلاف وروى عن حذيفة لقوله تعالى وجعلنا
النهار مسجورا واية النهار الشمس ولقول النبي صلى الله عليه وسلم صلاة النهار عجي وجوابه منع ان الالة الشمس في نفس النهار
ايتان وهو من اضافة التبيين كاضافة العبد الى المهدود سلمنا انها الشمس ولكن علامة الله قد بان
تكون بعد دخوله سلمنا ان الشمس علامة النهار وانها متقدمة لكن الضمان لما ص من اول النهار
فكان الشمس طالع وفي الحقيقة هي طالع وان تأخر رؤية جرمها ولهذا اختلفت اوقات المظالم بحسب
واما الخبر فقد نسبته الدارقطني الى الفقهاء ما يحمل على معظم صلاة النهار ويجاز من يستقر الاجماع على
تعالى واقم الصلاة طرفي النهار قال الشيخ ولم يختلفوا ان المراد بذلك صلاة الصبح وصلاة العصر
من ترك الصلاة الواجبة من المسلمين مستحالة فهو مرتد يقتل اجماعا ان العمل الفطرة من غير استتابة لعلم ثبوتها
الذين مزودة ولقول النبي صلى الله عليه وسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وبها جاز في الخلاف وقال بعض الفرق على
صلى الله عليه وآله من ترك الصلاة مستحالة فقد برئت منه الذمة واذا قيل لم يعمل عليه ولم يد في مية مقبرة المسلم
وصاله لو ارثه المسلم وان كان مسلما عن كفر استتيب فان تاب وإلا قتل لقوله تعالى فان تابوا واقاموا
الاية ولو ادعى المسخر الشبهة وامكس في حقه بان كان قريب العهد بالاسلام وساكن بلوية يمكن في حقه
علم وجوبها قبل منه ولو تركها غير مستحل عثر ثلثا وقبل في الرابعة قال في البسوط اذا خرج وقت الصلاة
بان يقضيها فان لم يخرج وان اقام عاذا كجته ترك ثلاث صلوات وعجز فيها ثلاث مرات قبل في الرابعة
عنهم عليهم السلام ان اصحاب الجاهل يقتلون في الرابعة وذلك عام في جميع الجاهل مع انه قال في الخلاف روى

ان

ان اصحاب الكبار يقتلون في الثالثة ذلك عام في جميع الكبار مع انه تعالى في الخلافة الثالثة
وقال في المبسوط ولا يقتل حتى يستتاب فان تاب ولا يؤكل وكفى وصلي عليه ودفن
في مقابر المسلمين وميما انه لو رثته فقضية كلام الشيخ اشتراط ترك أربع صلوات حتى
يخرج وقتها وانه لا يقتل حتى يخرج وقتها وانه لا يقبل حتى يغرر ثلثا ويستتاب فيمنع
من التوبة والذي رواه الاصحاب عن يونس عن ابي الحسن الماضي عليه السلام انه
اصحاب الكبار يولونها اذا اقيم عليهم الحد مرتين قبلوا في الثالثة وروي ابو خديجه
عنه عليهم السلام في الامراتين في لحاف بلحاجران ثم يقتلان في الثالثة وعن ابي
بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله كان اذا
حدث ثياب الحد مرتين قتل في الثالثة وبه عدة اخبار قال الحليني قال جميل وروي
بعض اصحابنا انه يقتل في الرابعة ولم اقف في الرابعة على حديث عام بل روي
ابو خديجه عن الصادق عليه السلام في الامراتين في لحاف الفضل في الرابعة
كما روي في الثالثة وروي زرارة او يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام اذا
زنا الحرام أربع مرات اقيم عليه الحد قتل وروي ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
الزاني اذا حصل ثلثا قتل في الرابعة مع ان جميل بن دراج قال روي اصحابنا ان
الزاني يقتل في الثالثة وروي ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام مراخذي
رمضان وقد افطر برفع الي الامام يقتل في الثالثة وعن ابي بصير قال قتل كل
المرء بعد البيعة قال يردب فان عاد ادب فان عاد قتل وفيه لخلاف يقتل في الثالثة
ولما رواه يونس عن الماضي عليه السلام ونقل المحقق الثالثة ثم احتياط بالاربع
لما نقله الشيخ وقد اول خبرهم فروق عن الصادق عليه السلام في ابي اليهم
الحد وروي جميل عنه عليه السلام القتل بالتكوير قال لا قدر وينا ان اصحاب الكبار
يقتلون في الثالثة والرابعة ثم ذكر خبر يونس في الثالثة **فروع** اذا كان ترك
الصلوة مع الاصل لا يرتد اذا فالمرأة لا تقتل بتركها بل تحبس وتضرب او فاق
الصلوات حتى تتوب او تموت لما رواه ابن محبوب عن عبيد بن الاحمر عن
من الباقين والصادق عليه السلام المرأة اذا ارتدت استقبلت فان تابت
لا اخلت السجن وضيق عليها في جسدها وعن عباد بن صهيب عن ابي عبد
الله عليه السلام قال المرتد يستتاب فان تاب ولا يقتل والمرأة تستتاب
ان تابت ولا حبست في السجن واضربها ولو تركها لاسفله محررت ثلثا

شهر

لثة

فظاهر الاصحاب قلها في الرابعة كالرجل وكذا في جمع مواضع تكرار الحد والتعريض
وانه اعلم **الثاني** لافوق بين ترك الصلوة وترك شرط او جزء مجع عليه كالعمامة
والركوع اما المختلف فيه كازالة وتعيين الغائض وجوب العمامة فلا يحتمل استحلال تركه
الثالث لو ادعي النسيان او الغفلة في اخباره عن استحلال التوك والصلوة
بالنافلة قبل منه لقيام الشهادة الدارئة للحد ولو اعتذر عن تركه بالنسيان او عدم
المظهر قبل عذر ولو موافقا فان امتنع منه عزرا ان اوجبت الغفلة وان قلنا با
فلا فلو تكرر التعريض لم يكن انصيا ب حكم الا اذا ولو حصل استحلال ترك القضا فظاهر انه
كترك الاحاد ولو اعتذر عن التوك بالكل او المرض لم يقبل منه وطول المرض بالصلوة
بحسب حاله فان امتنعنا عزرا فلثالث القتل **الرابع** قال الفاضل في التذكرة المظاهر
من قول الفقهاء انما بعد التعريض ثلثا يغتسل بالسيف اذا ترك الرابعة وقال في النهاية
يحتمل ان يضرب حتى حييا او يموت وهو منقول عن بعض العامة وافق الفاضل الشيخ
في انه لا يقتل في الرابعة حتى يستتاب ولا يسوخ قتله مع اعتقاده التحريم بالردة الواجبة
ولا عازا دام لم يحل التعريض ثلثا لاصالة حقه الدم ونحوه صلى الله عليه واله لا يحل دم امرئ
مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان او زنا بعد احصان او قتل نفس بغير حق **فصل**
توبة تاركها مستحاضا في موضع قبولها هو اخباره عن اعتقاده وجوبها وفعلها فالخير
ولم يفعل عزرو ولو فعل ولا يجزى لم يتحقق التوبة والظاهر انه لا يكفي اقراره بالشهادتين
ولا يكفي اقراره هنا لان الكفر لم يقع بتاركها **السابع** لو صلى الكافر لم يحكم باسلامه
سواحيبة في دار الاسلام او دار الكفر لان الاسلام هو الشهادة وتين ولو سمع شهادته
فيها فالظاهر انه لا يكفي للمكان لا الشهادة فلو اعرب عن نفسه الكفر بعد ما يكف
مرتعا وكذا لو صلى المرتد لم يحكم بعوده الي الاسلام وهذه المسئلة فروجها لم اقف
فيها على نص معين من طريقنا ولم يذكرها من الاصحاب الا القليل **الفصل**
الرابع في مواقيت القضا الكلام فيه ويشتمل على مسائل وقت القضا للنافلة
الواجبة ذكرها ما لم تنضيق الحاضر لقوله تعالى واقم الصلوة لذكرى قال كثير من
المفسرين انها في الغايبة لقول النبي صلى الله عليه واله من نام عن صلوة او نسيها
فليقضها اذا ذكرها انه تعالى يقول اقم الصلاة لذكرى وروي زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام اذا فاتتك صلوة فذكرتها في وقت اخر فان كنت تعلم اذا صليت
الغايبة كنت من الاخر في وقت فابدا بالذي فاتتك فان الله تعالى يقول واقم

الصلوة المذكورة وان كنت تعلم انك اذا اصليت الغايته فاتتك التي بعدها فابدأ بالتي
 انت في وقتها وفيه دلالات ثلث التوقيت بالذكر وجوب القضاء وتقدم على الحاء
 مع السعة وعند النبي صلى الله عليه واله انه قال من نام عن صلوة او نسيها فليصلها
 اذا ذكرها فان ذكر وقتها وفيه دلالتان احدهما توقيت قضا الغايته بالذكر الثاني
 وجوب القضاء مع الفوار وجوبه في حق المعدور ويستلزم ان لو تيمم في حق
 ولما تقدم في خبر خمس صلوات وعن زرارة عن الباقر عليه السلام فيمن صلى بغير
 طهورا ونسي صلوات او قام قال يصلها اذا ذكرها في اي ساعة ذكرها ليلا او نهارا
 وتكرير كالمسالف **الثانية** ظاهر الاكثر وجوب الغرض اما لان الامر المطلق التو
 كما قال المرتضى والشع واما احتياط البراء وهو لا يجوز تقديمها على الحاضرة
 مع سعة الوقت وبطلان الحاضرة لو عكس فتعمدا وبالغ المرتضى رحمه الله اتباعه
 لمنع من المسائل اللباسية وكل يفضل عما يسك الرق وغيره من يريد على ما يحفظ الحجة
 ومن يغضب بزيه على قدر الضرورة ومنه الاستغفار بجميع المباحات والمندوبات والواجبات
 الموسعة قبل القضاء ويحجبون ثارة بالاحتياط المحصل ليقين البراء ويترك بعض
 المكلف للضرورة المطعون الذي يجب التحزم منه عقلا وثارة ويقولون نعم وافهم
 الصلوة واو نه تحتوي الخمس وخبر زرارة السابقين وفي عبارة لزرارة عن الباقر
 عليه السلام فاذا دخل وقت الصلوة ولم يمت ما قد فاتة فليقض ما لم يخوف او يد
 وقت هذه التي حضرت وبارواه ابو بصير قال سألته عن رجل نسي الطلوع حتى قتل
 وقت العصر قال يبدأ بالطلوع وكذلك الصلوات وبدأ بالذي نسيه الا ان يحان
 ان يخرج وقت الصلوة فتبدأ بالتي انت فيها ولجئ عمر ولبن يحيى عن ابي عبد
 الله عليه السلام فيمن صلى الي غير القبلة ثم تبين له وقد دخل وقت صلوة
 اخرى قال يصلها قبل ان يصل هذه التي دخل وقتها واحصح السيد علي بطلا
 الحاضر مع السعة باللهي عنها اما لان الامر بالشئ يستلزم الهي عن صل
 واما ما روي من قول النبي صلى الله عليه واله للصلوة لمن عليه صلوة واحصح
 بعض المتأخرين على مذهب السيد من المنع من الجنافي للقضاء برؤية
 بن سنان عن الصادق عليه السلام فيمن فاتته نوافل لا يدري كم هي من كثرتها
 قال يصل حتى لا يدري كم صل من كثرة قلت لا يعذر على القضاء من شغل قال
 ان كان شغله في طلب المعيشة لا يدريها او حاجة لاجل موافق فلا شيء عليه وان

كان شغل الدنيا وتشاغل بها عن الصلوة فعليه القضاء والا التي الله سبحانه
بها مضيقا للسنة قال وهو من باب التنبية وابنا بابويه رحمه الله على المو
المحضة حتي انصاف حبان تقدم الحاضرة على الغايه مع السعة وتبعضها اكثر
المتأخرين فلا الفاضل وهو مذهب والديني واكثر من عاصمها من المشايخ ويحسون
من الاضطرار بان لو تم اقتضا الاولوية لا الوجوب ونحن نقول بان خلاف تقدم
الغايه وعارضته باصالة البراءة وتجوز الاحرام قبل فعل الحاضرة فلا اضطرار
البداة بها وعن الاية لان المنسرب دوا فيها وجوبها **ومنها** هذا ومنها ان
الصلوة تذكر بالمعبود وتسفل القلب واللسان بذكر ومنها ان اللام للتفصيل
اي لاني ذكر تعالى في الكتب واموت بها **ومنها** ان المواد لذكرها خاصة اي لا تروي
بها ولا تشبه بان يذكر غيري ومنها ان المراد لا ذكر كالتشا ومنها ان المراد باللام
التوقيت فيشمل جميع مواقيت الصلوة حينئذ لا يتعين ما ذكرتم للارادة اوجب
الواحد لا ينقض حجة في مخالفة المشهور مع معارضته بمثله سلمنا لكن نفع الوجوب
المضيق فان الامر لا يدل على الضرر وقد تحقق في الاول وعن الاخبار تقدم على ما ليس
الوجوب اما على الوجوب المضيق فلا يثبت فان في خبري الخمس صلوة الكسوف
والجنان والاحرام ولا يقول احد بوجوب تقديمها على الحاضرة تصنيفا مع المعارضة
بوجوب **احدها** وجه الاصل فانه دليل قطع حيث يثبت الخروج منه **وبالنسبة**
لزم الحج والعصر المنفصل بالكتاب والسنة **وبالنسبة** عموم اي الصلوة مثل
اقم الصلوة لذلك الشمس الى غسق الليل اقيموا الصلاة فانه يشتمل من عليه فائنه
وغيرها **وابيها** معارضة باخبارها بمثلها مروي لبرسنان عن الصادق ع
قال ان نام رجل ونسي ان يصلي المغرب والعشاء الاخرة فان سيقظ قبل الفجر فدرما
يصليهما كلتيهما فليصلهما وان خاف ان يغفونه احدهما فليبدأ بالعشاء وان
استيقظ بعد الفجر فليصل الصبح ثم المغرب ثم العشاء وروي ابو بصير عن الصادق
ع نحوه ذلك وروي سعد بن سعد عن الرضا ع اذا دخل الوقت عليك فصلها
فانك ما تدري ما يكون وخبر جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام
وقد موني في المسيلة صرح في تقدم الحاضرة وروي عمار الساباطي عن الصادق
عليه السلام ان حضرت القبة وذكر ان عليه صلوة المغرب فاحب ان يبدأ
بالمغرب بها وان احب بدأ بالقيمة ثم صلي المغرب بربع الليل او غيروه وان كان

ذان

مغرب اسمه فوضع في الدلالة والاحبار الدلالة على عدم الغضائ في اوقات الكراهة وعلى
 جواز التناقل لمن عليه قضاء على ذلك ايضا وقد سلف **وخامسها** استويج الاصحاب الا
 والاقامة للتناهي مع استعجالها وقدر ووه بطوق شقي منها خبر محمد بن مسلم عن ابي
 عبد الله عليه السلام فيمن صلى البردين والثلاثة جنباً يطهر ويؤذن ويقوم في اوله
 ثم يصلي ويقوم بعد ذلك في كل صلوة ومنها خبر قضا النبي صلى الله عليه واله فامر بلالا
 بالاذان بل وصلياً فلهما ومنها خبر زرارة عن الباقر عليه السلام وسيلتي ان شالله
سادسها في رواية الحسن بن زياد عن الصادق عليه السلام في عدم العدول في الغشا
 الى المغرب وتزويج كالمروحة على مغرب اسمه اولى لرواية زرارة عن ابي جعفر عليه
 السلام الدلالة على العدول عن العسا الى المغرب الى الركعة الثالثة والامر بالشي على
 التصديق يستلزم النهي عن ضده فلم قلتم ان الامر هنا مضيق واماحدين لا يصلح
 من طرفنا ولما اوردته الشيخ في المبسوط والخلاف من رسالة القديس بطريق معين
 عيان جعفر عن اخيه موسى عليه السلام وسألته عن صلوة الختان اذا احمر في الشمس
 ايصلى اولى قال لا صلوة في وقت صلوة وقال اذا اوجبت الشمس فصل المغرب ثم صلى
 الغنايز ويحتمل على التناقل او على نفي الحال واملح في التناقل فهو من التغليب في التناقل
 اذا لا يقول احد برجموه فاذا كان هذا المسئلة غير واجب فكيف يستغفار الوجوه في
 في المنسبة **سبعة** صار بعض الاصحاب من المتأخرين الى تعجيل قضا الغائبة مع
 الوحدة والسعة وبعضهم الى تعيين ما ليوم وان تعددت والحامل على ذلك روايات
 صححتان رواية صفوان عن ابي الحسن عليه السلام في ناسي الظهر حتى غرب الشمس
 قال كان ابو جعفر اركان ابي عليهما السلام يقول اذا امكنته ان يصليها قبل ان تقوته
 لمغرب بدايتها والاصح المغرب ثم صلاها ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام اذا نسيت
 او صليتها بغير وضوء كان عليك قضاء صلوات فابدأ بالوصف فاذا نلتها واقم ثم صلى
 البعد بها باقامه لكل صلوة قال وقال ابو جعفر عليه السلام وان كنت قد صليت الظهر
 فذقاتك الغداة فذكرتها فصل اي ساعة ذكرتها ولو بعد العصر متى ذكرت صلوة
 تنك صليتها وقال ان نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وانت في الصلوة او بعد
 انك فانوتها الاولى ثم صلى العصر فانما هي اربع مكان اربع وان ذكرت انك لم تضل الا
 نت في صلوة العصر وقد صليت منها ركعتين الماقتنين وقم فصل العصر وان تم
 حرب وان كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر وان كنت قد صليت من المغرب

التي في العمود الذي
 يظهر وجوب تقديم
 الصلاة الغائبة
 وكسبي القديم
 القوي

ثم ذكرت العصر فانوها العصر ثم سلم ثم صل المغرب وان كنت قد صليت العشاء الاخرة
ونسيت المغرب فقم فصل المغرب وان كنت قد ذكرتها وقد صليت من العشاء الاخرة
ركعتين واقمت في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الاخرة وان كنت
قد نسيت الاخر حتى اصلدت الفجر فصل العشاء الاخرة وان كنت قد ذكرتها وان كنت
في ركعة في الثانية من العدة فانوها العشاء ثم قم فصل العدة واذن واقم وان كانت
المغرب واقم وان كانت المغرب والعشاء قد فاندك جميعا فابدا بهما قبل ان فصل العدة
ابدا بالمغرب ثم العشاء وان خشيت ان تفوتك العدة ان بدأت بها فابدا بالمغرب ثم
بالعدة ثم صل العشاء وان خشيت ان تفوتك العدة ان بدأت بالمغرب فصل العدة
ثم صل المغرب والعشاء ابدا بهما با ولهما لانهما جميعا فبدا بهما ذكرت فلا فصل بينهما الا
بعد شعاع الشمس قلت فلم اذكر قال لانك لست تخاف فوته قال الشيخ في الخلاف
هذا الخبر معتبر بالذهب كله وحمل قوله فيجعلها طمرا بعد الفراغ على معاقبة الفراغ
قلت قد اشتغل هذا الخبر على ما يدفع الاحتمالين لان المغرب والعشاء المذكورين
اخيرون متعديان مع انهما من يوم سالف فانه عمل به كله من الاولان على بعضه كان
تحرهما وفيه دلالة على ان الترتيب مقب لا مستحق لانه حكم بالتوسعة بعد صلوة
الصبح فلو صح القول بالمضايقة في التحقيق هنا ان الاخبار في خبر المعارض
والجامع بينهما المحل على الاحتياط فان القول بالمضايقة المحض يلزم منه اطراح
على التوسعة والقول بالاحتياط لعظيم الحاضرة يلزم منه اطراح اخبار والتفصيل عرض
لاطراح الجميع والعمل بالخبرين منهما امكن اولى من اطراحهما واطراح احدهما وينبغي
لاطراح تبقي قضيه الاصل وعمومات القرآن ساله عن المعارض الشيخ في مرآة
المضايقة مع حكمه في مواضع من انه تذيب بعد من الحكمية في مراعات صلوات الامام
عليهما فله او قضا في قضيه سالفه وكان براءه خبر عمارة السالف عن الصادق
عليه السلام فاذا اراد ان يعصى شيئا من الصلوة مكتوبة او غيرها فلا يعص شيئا
تبدا فتصل فصل الفريضة التي حضرت ركعتين فافله لعمام اقضى ما شئت لم يعترض
له الشيخ مع ان عادته ان الخبر اذا كان لا يرتضيه يعترض له ولم يصح في النهاية
بطلان الحاضرة لوارقها الامع الضيق وكذا المفيد وابن ابي عمير ابن الحجة نعم
به المرتضى وابن البراج وابن الصلاح والشيخ في البسوط وابن ادريس رحمهم الله
نقطة روي زرارة الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى

او

الواحدة والتعدي
الذين ذكره في اول
المسألة

خبر

عليه واله اذا دخل وقت صلوة مكتوبة فلا صلوة نافذة حتى يبدأ بالمكتوبة قال فقد
الكونه فاضربوا للحكم بن عيسى واصحابه فقبلوا ذلك مني فلما كان في الغالب المبيت
ابا جعفر فحدثني ان رسول الله صلى الله عليه واله عرس في بعض اسفان وقال
من يكوننا فقال بلال انا فنام بلال وناموا حتى طلعت الشمس فقال يا بلال ما اردت
فقال يا رسول الله اخذت مني الذي اخذت مني فقال رسول الله صلى الله عليه واله
فوصوا ففعلوا عن مكانكم الذي اصابكم فيه الغفلة وقال يا بلال اذن ففعل رسول
الله صلى الله عليه واله ركعتي الفجر وامر اصحابه فصلوا ركعتي الفجر ثم قام فصلى بهم
الصبح قال من نسي شيئا من الصلوة فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى وعز وجل
يقول واتم الصلوة اذكرني قال زرار فمخلت الحديث الى الحكم واصحابه فقال نقضت حديثك
الاول فقدعت على ابي جعفر عليه السلام فاخبرته عما قال القوم فقال يا زرار لا خير
ان تدفات الوقتان جميعا وان ذلك قضا من رسول الله صلى الله عليه واله وقد تقدم
طرف هذا الخبر وفيه نوابذ منها اسقيا ان يكون المقوم حافظا اذا ما مواجها
من محرم ما يخاف منه ومنها ما تقدم من الله تعالى ايا الله لتعليم الله وليا جبر من
الامة بذلك ولم اقف غير ابي جعفر الخ من حيث توهم القدح في العصمة ثم
ان العبد ينبغي ان يسأل بالمكان والزمان بحسب ما يصيبه فيهما مرضي وغير
ولقد احتج النبي صلى الله عليه واله الى مكان اخر ومنها اسقيا الاذان الغائبة
كما يقب للخنزيرة وقد روي العلقة عن ابي قتادة وجماعة من الصحابة في هذه الصورة
ان النبي صلى الله عليه واله امر بلال فاذا نفض ركعتي الفجر امره فليصل الصلوة الفجرية
اسقيا قضا السن ومنها جواز فعلها لمن عليه قضا وان كان قد منع منه اكثر
المناحر وقد تقدم حديث اخر وفيه ومنها وجوب قضا الغائبة لفعل عليه السلام
وجوب الناسي به وقوله فليصلها ومنها ان وقت صلاتها وقت ذكرها ومنها
ان المراد بالاية ومنها الاشارة الى المواضع في القضا لقول الباقر عليه السلام الا
اخي نعم انه قد فلت الوقتان الى اخره وهو نظير جن السالف عنه عليه السلام
وقد روي زرار ايضا في الصحيح ما يدل على عدم جواز النافذة لمن عليه فريضة قلت
لا ابي جعفر عليه السلام اصل نافذة وعلى فريضة او في وقت فريضة قال لا ابي جعفر
نافذة في وقت فريضة ارايت لو كان عليك من شهر رمضان كان لك ان تسلم حتى
تعتبيه قال لا قال فلذلك الصلوة قال تعالى يسي وما كان يقاسي غير زرار

مسلم عن الباقر عليه السلام يقضي ما فاتته يودن في الاولى وتقم في البقية ورواية منصور
 بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام يقضيها كلها ان امر الصلوة شديد وفيه منقطة
 سماعة اذا جاز ثلث ايام فليس عليه قضاوا اذا اغشي عليه ثلاثة ايام فعليه قضا الصلوة
 ورواية اسماعيل بن جابر قال سقطت من بعيري فالتفت عظام راسي فكتبت سبعة
 عشر ليلة معي علي فسالته عن ذلك فقال اقض مع كل صلوة صلوة وفيه تصريح بالتمتع
 لو اجبنا القضا على المعني عليه وهذه الروايات حملها ابن بابويه في التخي
 عا الذب وقال ابن بابويه في المقتنع واعلم ان المعني عليه يقضي جميع ما فاتته من الصلوة
 وروي انه ليس عليه ان يقضي الاصلوة اليوم الذي افاق فيه او الليلة التي افاق
 فيها وروي انه يقضي ثلاثة ايام وروي يقضي ما افاق فيه وقتها والمجيع رحمه الله
 في المناخر ورد الروايات من الجانبين ولم يحجج الي شي منها فكانه يتوقف وقال ابن
 الجنييد والمعني عليه اياما من علمه سماء وية غير مدخل عليه نفسه فلم يحجج به واصله
 عليها اذا افاق اخرها افاقه يستطيع معها فضا صلواته ذلك اليوم وكذلك ان افاق
 اخر الليل قضا صلوة تلك الليلة فان لم يكن مستطيعا كذلك كان افاقته كاعا به اذا لم يقدر
 على الصلوة بحال من الاحوال التي ذكرنا ههنا في صلوة العليل وان كانت افاقته في وقت
 لا يصح صلوة واحدة على تلك الصلوة فقط فان كانت العلة مخرج او فعل محظور قضى
 جميع ما تركه من صلواته في انما به فظاهر وجوب قضا صلوة يومه او ليلته ان وسعها
 زمان الافاقه والا فصلاة واحدة ان وسعها وفي رواية الحنفى والعلاد الله عليه
 وقدر روي عبد الله بن محمد قال كتبت اليه جعلت فداك روي عن ابي عبد الله عليه
 السلام في المريض يعي عليه الاياما فقال بعضهم يقضي صلوات يومه الذي افاق فيه وقال
 بعضهم يقضي صلوة ثلاث ايام ويدع ما سوا ذلك وقال بعضهم انه لا قضا عليه فكتب
 يقضي صلوة اليوم الذي افاق فيه وقال سلفنا الله وقدر روي انه اذا افاق اخر النهار قضى
 صلوة ذلك اليوم وان كان افاق اخر الليل قضا صلوة تلك الليلة وبن ادريس في هذا
 والله يقضي صلواته شهر وبعض العامة يقضي خمس صلوات فادون ان عليا عليه السلام
 اغشي عليه يوما وليلة فقضى وعما راعى عليه اربع صلوات فقضى من ولبن عمر راعى عليه اكثر
 من يوم وليلة فلم يقض فلما الفعل اعلم من الواجب فيحمل على الذب وبعضهم كما لا قوى هذا
 لانه لا يجوز **فروع** لوزن عقل المكلف بشي من قبل فصار محبونا او سكرانا فعلى عليه
 الله او اغشي عليه بفعل بفعله وجب القضا لانه سبب عن فعله وان في هذا احسان وكفا

وفي الخبرين نقله
 في عدمه

النوم المستوعب وشرب المرقد ولو كان النوم على خلاف العادة فالظاهر القاطع بلا
 وقدمه عليه في المسوط فان قلت قد قال النبي صلى الله عليه واله رفع عن ائمتي الخطا
 والنسيان وقال صلى الله عليه واله رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يبلغ وعن
 النائم حتى يسقط وعن المحزون حتى يفيق ووجوب القضاء ينبغي وجوب الاداء
 فلم اوجب القضاء على الناس والنائم قلت خرجا من العموم وبخصوص قول النبي
 صلى الله عليه واله اذ انسي احدكم صلوة او نام عنها فليصلها اذ ذكرها **الثاني**
 لو نزل المزيل العقل غير عالم بذلك او كل عوام لا يعلم بواجب المسكوكها او
 لم يعلم كونه مسكوكا او اضطر الى استعماله ووافق الى عقله فحرمه حكم الاعمال الطهونة
 عنده اما لو علم ان جنسه مسكوك وطاف ان ذلك العذر لا يسكو او علم ان متناوله يفي
 عليه في وقت فتناوله في غير ما يظن انه لا يفي عليه فيه لم يعذر لتقرضه للزوال
 ولو ثبت لحاجة فزال عقله او اعجز عليه فلا قضاء ولو كان عبثا فالقضاء ان ظن
 كونه مثله يوثق ذلك ولو يقول عارف **الثالث** لو شرب المرأة من الخبيض او التقط
 الولد فتصبر لنفسها فالظاهر عدم وجوب القضاء لان سقوط القضاء عن كافرين
 والنفس ليس من باب الرخص والتعديلات حتى يتطوع يغفل عليها اذ احصلا
 بسبب منهما انما هو غرض لا مرها بالترك فاذا امتلا الامر فقضية الاصل علم
 القضاء فان قلت هذا منقوض بقضاء الصوم مع اسرها بتركه قلت الصوم انما هو وجوب
 بامر جديد ونص من خارج على خلاف الاصل **الرابع** المرتد الذي يقبل التوبة يجب ان
 يعفى مدة رده للعمومات خرج عنها الا الحافر الاصل فبقي ما عداه ولانه النوم كالا
 جميع الفرائض ولا يسقط عنه بالمعصية ما التزمه بالطاعة وكما في حقوق الامرين
 ولا يلحق به على الاداء رده فيجوز على القضاء بعد توبته اما الذي لا يقبل رجوعه
 عند الكوفة عن فطرة فان قيل فلا بحث الا في حق وليه وان فات السلطان ونكح
 فصل يكون توبته مقبولة فيه نظر من حكم بعدم قبولها واجوابه مجري المجري الميث
 فيما يتعلق بشكاحه واورثه ومرضعهم ان الذين استوائهم كفروا ثم استوائهم اثم ايمانهم
 بعد الكفر وهو شامل الذي الفطرة وغيرها وان كل دليل على قبول التوبة من العاصي
 ان فيه ولا امتناع تكليف الله تعالى العبد بما لا يقدّر عليه ولانه مخاطب بالامان
 كغيره من الناس فيمنع عدم قبوله والا كان تكليفه لا نطاق ووجوب قوله لو
 احدهما جميع مادة الارتداد وصيانته الاصل واحترامه فلا يذلل ذلك على عدم قبول

في قوله لو كان النوم على خلاف العادة فالظاهر القاطع بلا
 وقدمه عليه في المسوط فان قلت قد قال النبي صلى الله عليه واله رفع عن ائمتي الخطا
 والنسيان وقال صلى الله عليه واله رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يبلغ وعن
 النائم حتى يسقط وعن المحزون حتى يفيق ووجوب القضاء ينبغي وجوب الاداء
 فلم اوجب القضاء على الناس والنائم قلت خرجا من العموم وبخصوص قول النبي
 صلى الله عليه واله اذ انسي احدكم صلوة او نام عنها فليصلها اذ ذكرها

توبة عند الله والثاني اننا لانعلم موطاة قلبه للناس والله تعالى عالم الغيوب فحينئذ
يتوجه عليه القضاء ويصح منه كالمتردد عن ملة والشخص في الخلائق قيدا لميله عن تقبل منه
وظاهر عدم تصوره في عينه **الخامس** لوطن الجنون او الانحلال الردة والا قرب عدم
وجوب ايامه في القضاء للمعوم الدال على عدم قضا الجنون والمخفى عليه وهو شامل
للمتردد وغيره والواحد من جنه ردة فهو متردد في جنونه حكما وكل متردد يقضي وان
القضاء تعليقا عليه فلما منع مساوات المتردد حكما للمتردد حقيقة فانه اول المسئلة في
شرح هذا التعليق قالوا ترك بسبب الردة فيسقط اعتبار الجنون عندنا سبق الشين
قلنا السبب الثاني ازال تكليفه فمع السبب الاول من التأثير والي في السقوط
اذا طرح المحض على الردة لانها مأمورة بالتك بحلاف الجنون فانه كمال الخاطبة بالنقل
لا يخاطب بالتوك ولولا الجنون على السكر فطريانه على الردة بالاقوى في السقوط
اذا لا يسمي حال جنونه سكران حقيقة ولا حكما ولو اتصل السكر بالردة فلا ريب
في قضا ايامها ويسند قضا كل فريضته الي سبب فواتها لا مدخل للاخر فيه ولو
سكر بغير قصد او اعطي عليه بغير فعله فالاقرب سقوط قضا ايامها كما في
غير المتردد لاستناد الاستقاط الي سبب بغير فعله **المسئلة الخامسة** لو استبصر
بخالف الحق فلاعادة لما صلاه صحيحا عنده وان كان فاسدا عندنا والما هو
صحيح عندنا وان كان فاسدا عنده ويحتمل الاعادة هنا لعدم اعتقاده صحته
وذلك على الحكم الاول بخبر المشهور الذي رواه محمد بن مسلم ويزيد وورارة والفضل
بن يسار عن الياقوت والصادق عليهما السلام فلا يفي الرجل يكون في بعض هذه الا
هو كالمترددية والمروحية والعثمانية والقديرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن رايه
يعيد كل صلوة صلاها او صوم او زكاة او حج وليس عليه اعادة شيء من ذلك قال
الشيخ عليه اعادة شيء من ذلك غير الزكاة فانه لا بد ان يورثها لانها وضع الزكاة في
موضعها وانما موضعها اهل الزكاة وروي عن ابن ابي عمير الميثمي عن محمد بن حكم قال
كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذا دخل عليه كوفي كانا يريدان فقل جعلنا
ملك القدا كنا نقول يقول وان الله من علينا بولايتك ففعل تقبل شيء اجمعنا
اما الصلوة والصوم والحج والصدقة فان الله يتبعكم اذ كنتم في الحق كما واما الزكاة
فلا تملكها بعد ما حوان مسلم واعطيتاه عيين ولو ترك صلوة او صلوات حال
الحاجة وجب قضاؤها بعد استقامته للجمومات في كتاب الرحمة في الحديث

مستند بر رجال الأصحاب إلى عمار الساباطي قال سليمان بن خالد إلى عبد الله عليه
السلام وأنا الحسناني مسند عرفت هذا الأمر أصلي كل يوم صلوتين أفضي ما فائتي قبل
معرفة قال لا تفعل فإن الحال التي كنت عليها أعظم من ترك ما تركت من الصلوة وهذا الحد
مع ندون وضعف سنه لا يفيض مخصصا للعموم مع قبوله التاويل بأن يكون سليمان
تفضي صلوة التي صلاحها وسماها فائتة بحسب معتقده لأن ان اعتقده أنه يحكم من
لم يجزها لغيرها في بعض الأمور ويكون قول الإمام من ترك من شرائطها وأفعالها وحسينه
لاداله في عدم قضا الغايته حقيقة في الحال الأول وقد شكك بعض الأصحاب في
سقوط القضاء من جهة منهم وصام لاختلال الشرائط والأركان فكيف يحري من
العبادة الصحيحة وهو ضعيف لانا كالمسح على عدم إعادة تفهم الحج الذي لا اختلال فيه
يكون مع أنه لا يكاد ينفك من مخالفة في الصورة ولأن الشبهة ممكنة فيعذر وانما نؤدر
في الركوة لا نحتاج إلى بني على الضيق لا يقال أنها يوجبها عليها السلام للأعادة
لعدم الإيمان ما قبله كما أشار إليه في خبر عمار فتقول هذا خلل باطل بالحجاب إعادة الركوة
فلو كان هذا ما لم يعرف الحكم ولأنه لا يحب إعادة الحج ولو كان هذا يوجب عند الحكم
السابع يجب ترتيب النوايت في القضاء بحسب النوات لما سبق ولأنه يتوقف
عليه تعيين النوات مع علم السابقة وقال بعض الأصحاب من ضيق في القضاء
الغايته والمواسعة إلى أنه لا يجب وحمل الأخبار وكلام الأصحاب وهو محل بعيد
بما اشتهر بين الجماعة فإن قيل هي عبادات مستقلة والترتيب فيها مرتبة في الوقت
وضروراته فلا يعتبر في القضاء كالعيام قلنا فيمكن في معارضته إلى نص ويعارض
بأنها صلوات وجبت مرتبة فلنقض مرتبة كالأداء ولو ذكر في الانتاء سابقة عدل
ما يمكن ولو وجبت الترتيب بين النوايت والحاضرة فصلا الحاضرة ناسيا فظنا
بأنه ثم ذكر في انتاءها عدل إلى الغايته وكذا يعدل من إذا إلى إذا ونقل الترخ في
نقل النية من الحاضرة إلى الغايته إجماع الأصحاب وروي زرارة عن الباقر عليه السلام
إذا ذكرت أنك لم يصلي إلا ولي وأنت في صلوة العصر فصل الركعتين الباقيتين وتم فصل
العصر ولو لم يكن العدول أنه ما هو فيه واستأنف السابقة ولم يجب للأعادة لرفع الغيا
أما الجعل بالحكم فليس عذرا لأنه ضم جهلا إلى تفصيل **السابع** لوجهل ترتيب النوايت
فلا قرب سقوطه لامتناع التكليف بالحال والمزام التكاليف تحصيله لكن يخرج من غير
تكاليف لم تثبت وكذا لو فاتت صلوات تمام وقصر وجعل السابق محروقا قبل بعض الزيادة

عنه تماماً وقصر وهو كالأول في الضعف ولو ظن سبق بعض الأقرب العمل بطله لانه
 راجح فلا يعمل بالمرحج ولو شرع في نافله فذكر ان عليه فريضه ابطالها للاختلاف الوجه فلا
 يعدله ولو كانت ممن يجوز تقديمه على القضاء كما مر ان قلنا يجوز فعلها ويجوز العود
 من النفل الى النفل **سابع** العدول ستة عشر ان كلاً من الصلواتين اما فرض او نفل
 ادا وقضا ومضروب الاربعه في مثليها ستة عشر يبطل منها اربعه النفل الى الفرض ويصح
 الباقي **الثامه** الاعتبار في التمام والقصر حال فوات الصلوة فان كانت في موضع ^{جواب} ^{في الاماكن الاربعه}
 قصرها قضاها قصر وان كان حاضراً وان كانت في موضع وجوب اتاها قضاها
 تماماً وان كان مسافراً لقول النبي صلى الله عليه واله فليقضها كما فاتته وروي زرارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام قلت رجل فاتته صلوة في السفر فذكرها في حضر قال
 يعرضها كما فاتته ان كانت صلوة سفراً اهل في الحضر مثلاً وروي زرارة عن الباقر
 عليه السلام اذا سني الرجل صلوة وصلاتها بغير ظمور وهو مقيم فليقض اربعاً
 مسافراً كان او مقيماً وان سني ركعتين صلي ركعتين اذا ذكر مسافراً كان او مقيماً
 وان سني ركعتين صلي ركعتين اذا ذكر مسافراً كان او مقيماً ولا خلاف بين المسلمين في
 في وجوب التمام ما فات في الحضر وان فعل في السفر لا ما قل عن المزني من القصر اقتضاه
 بحاله الفعل كالمريض اذا قضا فانه يعتبر بحاله والمتييم كذلك ورد بسبق الإجماع ^{المريض}
 والمتييم عجزان عن القيام واستعمال الماء لا تكليف مع العجز ولهذا لو شرع في الصلوة
 قائماً ثم مرض قعد ولو شرع حاضراً ثم سارت به السفينة لم يقصر عنده وكذا عنده وكذا
 عندنا اذا كان مضارباً من سعيهما تماماً واختلفوا في عكسه لتحمل ان القصر خصه في
 السفر وقد زال محلها لقول النبي صلى الله عليه واله اذا ذكر فوجئ بها عند الذ ^{كر}
 وهو حاضر وجوابه منع الرخصة بل هو غريبة كما يأتي اذ ليست واجبة ابتداء بل
 بسبب الغوات **الثامه** يقتضي الجمهر والاختصاص كما كانت تؤدي ليلاً كما او نهاراً
 لتحقيق المماثلة ولتقل الشغ فيه اجماعاً ولما يولد لها ويقام كما يأتي ان ثنا الله
 تعالى ونفل ايضاً فيه الإجماع نعم لو كانت محلاً اذان له كعصر الجمعة وعرفة اقصر
 على الإقامة اما المساواة في كيفية الخوف واما الكمية فان استوعب الخوف الوقت
 فقصر وان خلا منه قدر الطهارة فقلها تامة فقام وان امن امره فلا فرق الاكتفاء
 بركعة في التمام ولو فاتت فلا قرب قضاها تماماً اذا الاصل في التمام وقد ادرك
 جميع الصلوة اعني الركعة **الحاشية** قال بعض المتأخرين يسقط الترتيب بين

قال بعض المتأخرين
 لا فصل وان فاتت صلاة فوجئ

البرية والقوات الاخر وكذا بين تلك الغوايت اقتصارا ما الوجوب محل الوفاق
 وبعض مساجد القرن السعيد مريد الدلائل بن العلقمى طاب ثراها وجب الترتيب
 في الموضوعين لمعوم فليقتضها كما فاته وجعله في التذكرة احتياطا ولا بأس به ولو
 فاته صلوات الاحتياط وقلنا بعدم تأثيره في المحاط فالأقرب وجوب الاحتياط
 لاصل لانه معرض للخرية ووجه عدم قضيه الاصل وانها صلوات مستقلة وضعف
 بشمول النص لها وعليه ينسحب الاجر المنسب في صلوة او اكثر **الحادية عشر**
 لو علم في اثنا الغايبة ضيق الوقت على الحاضرة عدل الى الحضرة لانها صلوة صحيحة
 لو اهذا المبلغ ففي كالعديل في الحاضرة اليها ولو لم يكن المعدول بان يتجاوز محله قطع
 الغايبة اذ الوقت تعين لغيرها فلو انها بطلت عمدا كان او جهلا اما الكس فمعدول
 لارتفاع القلم عنه ولان وقت الغايبة المذكور يمكن البطلان كما لو صلى الفريضة في مثل
 هذا الوقت هنا اذا كان اقام الغايبة يستلزم خروج وقت الحاضرة بالحكمة او بغيرها
 ركعها لو كان الباقي قدر ركعة الى زادها لا تكمل به الصلوة ففيه وجهان
 من حيث انه ليس له ابتداء الغايبة هنا فكما ان السند انه مرجوم الصلوة على ما
 افترقت عليه والتمهي عن ابطال العمل ولو بقي قدر الصلوة بعد انما امرها بالحمد
 وحدها ففيه ايضا الوجهان **الثانية عشر** لو فاته ما لم يحصه قضى حتى يغلب
 الظن الوفاق تحصيل البراءة في هذا الوشك بين عشر صلوات وعشرين قضا
 العشر اذ لا تحصل البراءة المقطوعة الا به مع امكانها والفاضل وجه بالتمسك
 الاقل لانه المتيقن ولان الظاهر ان المسلم لا يترك الصلوة وكذا الحكم لو علم انه فاته
 صلوة معينة او صلوات معينة ولم يعلم كيتها فانه يقضى حتى يتحقق الوفاق ولا يفتي
 على الاقل الا ما قاله رحمه الله **الثالثة عشر** لو لم يعلم تعين الغايبة فقد مضى
 في الوضوء حكمها ولو لم يعلم عددها ايضا كذا المردد حتى يعلم الوفاق **الرابعة عشر**
 يستحب قضا النوافل الموقفة باجماع العلماء وقد روي في ذكر اخبار كثيرين منها
 خبر عبد الله بن سنان وابراهيم بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 فاته من النوافل ما لا يدري ما هو من كثرة كيف يصنع قال يصل حتى لا يدري كم
 صلوات كثيرة فيكون قد قضى بقدر ما عليه قلت فانه يترك ولا يقدر على القضا
 من شغله قال ان كان شغله في طلب معيشته لا بد منها او حاجة لاح موافاة
 عليه وان كان شغله للدنيا وشاغلا بها عن الصلوة فعليه القضا والالتجاء الى الله

مستثما منها واما مضيعة السنه رسول الله صلى الله عليه واله قلت فانه لا يعذر على العتاة
 فهل يصلح ان يتصدق فسكت مليا قال نعم لم يتصدق بصدقه بصدقه قلت وماء
 يتصدق قال لا قدر مونه واوفي ذلك هذا كل هذا كل مسكين مكان كل صلوة قلت
 وكل الصلوة التي لها مد فقال لكل ركعتين فرضية النهار فقلت لا يعذر فقال لكل ركعة
 اربع ركعات فقال لا يعذر فقال مد لكل صلوة الليل ومد لصلوة النهار والصلوة
 افضل والصلوة افضل والصلوة افضل وعن موازم قال سالت اسمعيل بن جابر ابا
 عبد الله عليه السلام ان عليا نوافل كثير فقال افضلها الا احصيتها فقال بوج فقال
 موازم اني مرضت اربعة اشهر لم اصل بافلة فقال ليس عليك قضاء ان المريض ليس
 كالصحيح كلما غلب الله عليه فهو اولى بالعذر فيه وبعدت الخبرين اصرح الشيخ
 عليا ان من عليه فرايض لا يعلم كيفيةها قال يعنى حتى يغلب الف فامن باب التثنية
 بلا دلي على الماعلى وعن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان رب سمع
 ملائكة من العبد مرعباه بواة يعنى النافله فيقول لعبدى يعنى مالم افترض
 عليه وروي عيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام فيمن اجتمع عليه صلوة
 من فرض قال لا يعنى وروي محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في مريض
 فتوكل النافله فقال ان قضاها فهو خير له وان لم يفعل فلا شيء عليه فليجمع بينهما وبين
 ما سبق بالجل على عدم تكد القضاة حتى المريض كما قاله الاحباب واما موسلة
 عبد الله مسكان عن عبد الله عليه السلام في الرجل يخفق عليه العسلوات قال القضا
 واستأنف ولا ينافي في الاحتجاب لان المسقط جازي الترك فان قلت اقل مراتب الامور
 الاحتجاب ^{بالتسجيل} ليسقط الاحتجاب ^{بالتسجيل} لا لنافله قد جاللا با حله وهو محمول على من سبق عليه القضا
فصل عشرين يسقط تجبيل قايته النهار بالليل وبالعكس قاله الاكثر لعموم ^{المراد} عار
 التي مفرقة منكم وليقولوا نعم وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه فعلمهم العلم
 هو لمن جعل على نفسه شيئا من التحريم من الصلوة او ذكره بغيره وذكره بالليل فيقفه
 بالنهار ولا يشغل بالنهار فيقفه بالليل وعن عتبة العابد في نفسه بها قضا صلوة
 الليل بالنهار وقضا صلوة النهار بالليل وكان على ابن الحسين عليه السلام يفعل ذلك
 وروي عن ابي قره رحمه الله باسناده الي اسحاق ابن حماد عن اسحاق بن حماد
 قال لعنت ابا عبد الله عليه السلام بالغالاسية عند وقوعه على ابن العباس فاقبل
 حتى انتهينا الي ظنهما فاذا عن رجل علي سياقة يصلي وذكر ارتفاع النهار

فوق عليه ابو عبد الله عليه السلام وقال يا عبد الله اي شيء تقضي فقال صلوة
 الليل فاني افضيها بالنهار فقال يا معقب ^{عليه السلام} حطرك حق يتعدي مع الذي
 يقضي صلوة الليل فقلت جعلت فداك تزوي فيه شيئا فقال حدثني ابي عن علي
 عن ابيه قال رسول الله صلى الله عليه واله ان الله يباهي بالعبد يقضي صلوة
 الله بالنهار بقوله يا ملائكتي انظروا الي عبيدي كيف يقضي ما لم افترض
 عليه اشهدكم اني قد عرفت له وعن ابن ابي عمير عنهم عليهم السلام في نفسه
 قوله نعم والذين هم على صلاتهم دافعون عما اذا السنة فان اتتهم بالليل قضاها
 بالنهار وان فاتتهم بالنهار قضاها بالليل وعن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر
 عليه السلام افضل فضل النوافل قضا صلوة الليل بالليل وصلوة النهار بالنهار
 وامر الصادق عليه السلام معاوية بن عمار يقضا الليل في الليل والنهار في النهار
 وعليه بن الحسين في الاركان وروي ابو بصير عنه عليه السلام ان قوت فاقص
 صلوة النهار بالليل والمجمع بالافضل والفضيلة اذ عدم انتظار مثل الوقت فيه
 مسارعة الي الخير واما عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل ينام عن
 الفجر حتى تطلع الشمس وهو في سفر كيف يصنع يجوز له ان يقضي بالنهار
 قال لا يقضي صلوة نافلة ولا فريضة ولا يجوز له ولا يثبت له ولكن يوحها
 فيقضها بالليل فليسب الشغ الي الشدود لمعارضه الاخبار الكثيرة له خير
 سخيان ابن مهران عنه عليه السلام قضا النوافل ما بين طلوع الشمس
 الي عروبها **السادسة** اختلف الروايات في قضا الوتر والمشهور انه يقضي
 وترا ديارواه سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام وعبد الله
 بن المغيرة عن الكاظم عليه السلام وفي رواية الفضيل عن ابي جعفر عليه
 السلام بعصه النهار ما لم تزل الشمس وترا فاذا زالت فمثنى مثنى وعن
 ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام الوتر ثلاث ركعات الي زوال الشمس
 فاذا زالت فاربع ركعات وعن ركعة كراوية الجعدي عن ابي الحسن عليه
 السلام ما كان بعد الزوال فهو سفع وكعتين وحمل الاخبار الكثيرة بان
 على من يصليها حالسا وتارة بانه على طريق التورية لما تضمنه معطو ^{عليه السلام}
 قال متى قضيتها نهارا بعد ذلك اليوم قضيتها شفعاً قلت ولم قال عقوبة
 لتضيعة **السابعة عشر** روي عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل

يكون عليه صلوة ليال كئيب هل يجوز له ان يقضيها باوتارها سبع بعضها بعضا
 قال نعم كذلك في اول الليل واما اذا انقصف الى ان طلعت الفجر فليس الرجل ولا المرأة
 ان تولى او تصلو تلك الليلة فان احب ان يقضى صلي ثلثي ركعات واخر الوتر ثم يقضى
 ما بدا له بلا وتر ثم يوتر الذي لتلك الليلة حاصه فقد تضمن هذا الخبر امرين احدهما
 عدم اجتماع وترين فصلا بعد نصف الليل والثاني الا ان توتر اذا قضى نصارا
 لا وتر ليلة وقد عارضها اشهر منها واصلح سندا كرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 اذا اجتمع عليك وتر وثلاثة او اكثر من ذلك فاقض ذلك كما فاك فصل بين كل وترين
 صلوة لا يقدر من شيئا قبل اوله فالاول ابتداء اذا انت قضيت بصلوة فليتك ثم الوتر
 قال عليه السلام لا وتران في ليلة الا واحدها نصار فان او توتر مر اول الوتر الليل
 وقت في اخر فوتر كما اول قضاها صليت من صلوة في ليلتك كلها فليكن قضا الي
 الي اخر صلواتك فانها ليلتك وليكن اخر صلواتك وبوليلتك وعن عيسى بن عبد الله
 القمي عن ابي سعد عبد الله عليه السلام قال كان ابو جعفر يعني عشرين وترا في
 ليلة وعن اسماعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام يكون وتر في ليلة فقالا ولم تأمرني او توتر
 في ليلة فقال عليه السلام احدها قضا وخوض عن زرارة عنه عليه السلام قلت ما كان الوتر
 محل الصلوات وتر تحتل ان اجتماع وترين يخل بذلك فالعمل على المتأخرين وقد روي الشيخ
 والصدوق عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام لا تقص وتليلىك يعني في العبد
 حتى تقضي الزوال في ذلك اليوم وهذا يشبه ما تقدم غير انه يختص بالعبد في **حالة**

بما عتق احداهما اذا اشهر بين متاخرين الاصاب قن او فوله الاحتياط عليه السلام
 استألفا على كل جميع العبادات الموصوم فيها ذلك وبعثا بدار كوا ما لم يدخل الوهم
 في حصة وبطلان في كيموق وبالوصية بعد الوفاة ولم يظفر بيقين في ذلك بالخصوص
 والبحث فيه مجاله ان يقال بشرعية لوجوه منها قوله تعالى فالتقوا الله ما اثم
 والتقوا الله حق تقائه وجاهدوا في الله حق جهاده والذين جاهدوا فينا لنهدينهم
 سبلنا والذين يوتون ما اتوا وقلوبهم وحلة وقول النبي صلى الله عليه واله مع ما
 الى الامرك وانما الاعمال بالنيات ومن اتى الشهادتين استبرأ لدينه وعرضه وقوله صلى
 الله عليه واله للتبسم لما اعاد صلواته لوجود الملية الوقت ذلك الاجرة مرتين والديم لزيد
 أصب السنة وقوله الصادق عليه السلام في الخبر السالف الطرورا الي عهدي تعضي
 عالم ان ترض عليه وقول العبد الصالح في مكانه عبد الله بروضه اراك ان تنظر حبي
 معتبرا استارة الاشياء كالامارة وصحة بني آدم في
 واللة فالافق وجودنا في الاصل في
 الباب في المناصب مما انكر في
 العادة والمعاملة فلو عتق

تذهب الحمرة وتأخذ الحائط لمدينك ورعا حبل المنع لوجوه منها قوله تعالى يريد الله بكم
 اليسير يريد الله ان يخفف عنكم وما جعل عليكم في الدين من حرج وفتح باب الاحتياط بروي اليه
 وقول النبي صلى الله عليه واله بعثت بالحسنه السعد السوده وروي حمزة بن عمار عن حماد بن
 ابي عبد الله عليه السلام ما اعاد الصلاه ففقه يحتاج لها ويدبرها حتى لا يعيدها والا
 الاول لمعوم قوله تعالى ارايت الذي ينفق عبدا اذا احتل وقول النبي صلى الله عليه واله الصلوة
 خير موصوف من شاة استقل ومن شاة استكثروا لان الاحتياط المشرع في الصلوة من هذا
 القبيل فان غايته التعبد لله قال ابو عبد الله عليه السلام وان كان صلا اربعاً
 كانت هاتان نافله ولان شيعته عصرنا وما راهقه عليه فانهم لا يزالون يوصون بقضا
 العبادات مع فعلهم اياها ويحذرون كثير منها اذا وقضا والذي عن احادة الصلوة
 هو في الشك الذي يمكن فيه البناء **الحث الثاني** في قضا الصلوات عن الاموات
 فقد قدمنا شرعيه ذلك بغير معارض له ولذا ذكرها **مسائل الاولى** في المقضي وطاهر
 وليا اي عتيق وليا البواحي وليا حمزة والفاضل في اكثر كتبه انه جميع ما ذات الميت لما سلف
 من الاجبار وقال ابن الجبدر رحمه الله والعليل اذا وجبت عليه صلوة فاحضرها عن وصيها
 اي ان مات قضاها عنه وليه كما يقضي عنه حجه الاسلام والصيام بعده وان جعل بدله
 بدله في ماله كل ركعتين اجزاء فان لم يجد فمد لصلوة النهار ومد لصلوة الليل والصلوة
 افضل وكذا المرتضي لطاب الله ثراه ورضي الله عنه وارضاه وقال ابن زهره وكفى الله
 روحه ومزوات وعليه صلوة وحج عياليه قضاها وان تصدق على كل ركعتين بمد
 اجزاء فان لم يستطع فعن كل اربع بمد فان لم يجد فمد لصلوة النهار ومد لصلوة الليل
 ذلك دليل الاجماع وطريقه الاحتياط وورد على نفسه قوله تعالى وان ليس للانسان
 الا ما سعى وما روي من قول النبي صلى الله عليه واله ان مات المرء من الفقه عمل الله
 ثلث واجاب بان التراب للفاعل للميت لا فان الله تعالى بعيد الوالي بذلك وسمي عنه قصاص
 عند تعريضه ومعظم كلامه كلام ابن الجبدر ولا يرد وجوابه عن كلام المرتضي في الانتصار
 وقد احببنا عنه فيما مر وقال ابن الجبدر وتبعه سبطه بحبيب الدين يحيى بن سعيد
 والعليل اذا وجبت عليه صلوة فاحضرها عن اوقاتها حتى مات قضاها عنه ولو
 الاكبر من الذكران ويقضي عنه ما فاتته من الصيام الذي فرط فيه ولا يقضي عنه الا الصلوة
 الجائز في حال مرض الموت وقال نجم الدين بن سعيد رحمه الله في كتابه كفى الشك
 وفي البغدادية له المنسوبة الي سواد حمال الدين بن حاتم المشعري رحمه الله الذي

والله اعلم
 بالصدق في القدر
 انه واجب على كل من
 الصدقة كانت اجزاء
 واجبة على كل من
 الصدقة في القدر والجب
 لولا انما صلا اليه في
 اليوم مختلف

في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 في قوله تعالى
 لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل

فلعن الله الولد يلزمه قضا ما فات الميت مريضاً وصلياً لعذر المرض والميت
 لا تأكله الميت مما دفع قدرته عليه وقد كان شيخنا عبيد الدين قدس الله لطيفته نفسه
 هذا القول ولا يأس به فان الروايات تحمل على الغالب من الترك وهو انما يكون على هذا الوجه
 ما ما تقدم ذكره الصلوة فانه ما دفع قدرته عليه فاعلموا ان على الوجه المذكور في الظاهر انه
 يلحق بالعمد للتفريط ورواية عبيد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 يقول الصلوة التي دخل وقتها قتل ان يترك الميت يقتضي عذابه ولي اهلته ورثته
 وليس فيها نفي لما عداها لان يقال وجه الاصل يقتضي عدم الغضن الا ما وقع
 عليه وان لم يمتد من حد نفسه فلا يناسب مواضع الولي به لقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
 بالباطل واما الصدقة عن الصلوة فلم تره في غير النافذة كما سبق ونحسب ان ادريس
 خال عن المأخذ **الثانية** في القاضي وصرح الاكثر بانه الولد الأكبر وكانهم جعلوا بان احبوه
 لانهم قروا بيننا وبينه والاخبار حاله عن التحصيل ما طلعه ابن الجنيدي وابصرهم ولم
 نجد في اخبار الحيوة ذكر الصلوة نعم ذكرها المصنفون ولا يأس به اقتضارنا على المتيقن كان
 القول المعلوم كل ولي ذكر او لي حسب ما تضمنه الروايات **الثالثة** في المتقضي عنه فظاهر
 انه الرجل المذكورهم ايتا في معرض الحيوة وفي بعض الروايات لفظ الرجل وفي بعض
 وكلام المحقق يرون بالتقضاء عن المرأة ولا يأس به اخذاً بالروايات ولفظ الرجل المفضل
 لا يحكم التحصيل والاقرب دخول العبد لهذا الظاهر مع امكان عدمه او اثره
 والعبد لا يرث والرام المولي بالتقضاء بعد **فروع** سبعة الاقرب اشتراط كمال الولي حاله
 الوفاء لرفع القلم عن الصبي والمجنون ويمكن للحاق المهر به عند البلوغ بناء على انه يحسب
 وانما تلام التقضاء ما السفينة وفاسد الرأي فعند الشيخ لا يحسب استغناء التقضاء
 ووجوب اقرب اخذاً بالعموم والشيخ نجم الدين لم يثبت عنده مع السفينة والناسد من
 الحيوة فقروا ولي بالحكم بوجوب التقضاء عليهما **الثاني** لا يشترط ظهوره من صلوة
 اجمية لتعالي السب فيلزم مع الاقرب الترتيب بين ما عمل بظاهر الاخبار ونحوها
 ثم لو فات صلوة هذا التحمل يمكن القتل بوجوب تقدمه لان زمان قضا مستثنى كزنا
 اها وامكن تقدم التحمل لسبق سببه **الثالث** الاقرب انه ليس بالمتنجس لمخالفة لحيته تعالى
 صلوة ولا تشغل التحمل عن الحي ويمكن الجواز لما ياتي ان قضا الله في الصوم وان التزم فعله
 الميت فان قلنا بجوازه وتبطل اجزائه ايضا **الرابع** لو مات هذا الولي فالاقرب ان وليه
 فعلها التقضية الاصل والاقتضار على المتيقن سواء تركها عمداً او لعذر **فكس** لو اوصى

تقار

ولا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل
 او انصاف المالك

والام كالأب
 لا كالأب والجد
 موزن

الميت بقايعا عنه باجرة من ماله او اسندها الي احد اوليائه الي اجنبي وقيل لا قرب ^{سقط}
عن الولي لعموم وجوب العمل بما رسمه الموصي **الكتاب** لو قلنا لعدم قضاء الولي ما تركه الميت
عندما كان الاول له فان اوصي الميت بفعلها من ماله انفذ وان ترك فظاهر المتأخرين من
الاصحاب عدم وجوب اخراجها من ماله لعدم تعلق الفرض بغير البدن خالفنا مع قسمة
الميت لانفتاء الاجماع عليه بقي ما عداه على اصله وبعض الاصحاب اوجب اخراجها
كله وجبت الاخبار التي للولي فيها عليه واجتاحت ايضا بخبر زرارة قلت لابي عبد الله عليه
السلام ان اباك قال لي تركها فعليه ان يوديها قال صدق ابي ان يودي ما وجب عليه
وما وصلم يجب عليه فلا شيء عليه ثم قال ارايت لو ان رجلا اخي عليه يوما ثم مات ^{فمات}
صلوة كان عليه بعد ان مات ان يوديها فقلت لا قال لا يكون افاق من نومه فظاهر انه
يوديها بعد موته وهو انما يكون بولييه او ماله بحيث لا ولي يحمل على المال وهو شامل للحالة
الا ايضا وعدم **السابع** لو اوصي بفعلها من ماله فان قلنا بوجوبه لو لا ايضا كان من اصل
كسبه الواجبات وان قلنا بعدمه فهو يتبع يخرج من الثلث الا ان يخرج الوارث **الثاني**
الرابع في السنن وفيه فصول ثلثه **الاول** فيما يجب ستره وفيه مسائل اجمع العلماء وجوب
ستر العورة في الصلوة وعندنا وعند الاكثر انه يستتر ما المصحة لقوله تعالى يا بني ادم خذوا زينتكم
عند كل مسجد قيل اتفق المفسرون على ان الزينة هنا ما يوارى به العورة والطواف لانهما
المعتبر منهما المسجد والامر للوجوب وببريد قوله تعالى يا بني اذنازلنا عليكم لباسا
يواري سواكم وريشا ولباسا يتقوى امر الله تعالى باللباس الموارى للسرور وهي ما
يسوي الانسان انكتاف يفتح في المشاهد اظهره وترك البصيح واجب قبل واراءه
اصاب الانسان من الشيطان انكتاف العورة ولهذا ذكره تعالى في سياق قصه ادم
عليه السلام ولقول النبي صلى الله عليه واله لا يقبل الله صلوة حائض الا حمار وهي
البائع فغيرها كذلك اذا قال بالفرق وروي محمد بن مسلم عن ابي جهم عن عبد الله
بن الحارث عن ابي بصير في قميص واحد اذا كان كشيئا فلا يكره ومفهوم الشرط محم وروي زرارة
عن ابي اقر عليه السلام فيخرج من شغيبه حرايا ولم يجد شيئا ليعطي فيه فقال يا ابا
وان كانت امرأة جعلت يدها على فرجها وان كان رجلا وضع يده على سوتة ثم جلس ان
في ميان ايمان لا يركع ولا يسجدان وعن علي عليه السلام بن جعفر عن اخيه موسى
عنه في العريان ان اصاب حشيشا يستتر منه عورته اثم صلاته بالركوع والسجود وان
لم يصب شيئا يستتر عورته اومي وهو قائم فتوكل اعظم اركان الصلوة صريح في طلبه

ان العورة هي القبل والمدير رواية ابي ايوب الانصاري عن النبي ص اسفل السرة
 فوق الركبة من العورة وروي عنه عليه السلام انه قال الركبة من العورة وروي عن
 بكر ما لا بأس بالمرأة الحقة المسلمة مكشوفة الرأس والجواب بحمل الخبران الاول
 على الندب توفيقا والخبر الاضعف مخالف للمشهور ولما هو اوضح سنداً واوكد
 الشيخ بل حمل على الضرورة او الصغيرة **الرابع** يجوز للائمة ان يعلوا مكشوفة الرأس
 وكذا الصبيبة بأجماع العلماء الا الحسن البصري وهو محجوج بسبق الاجماع وتما
 وروي محمد بن مسلم عن ابي اقر عليه السلام ليس على الائمة قناع وروي جده الحسن
 بن المجاهد عن ابي الحسن ليس على الإمام ان يمسح في الصلاة وهل يمسح للامة
 اثبت في المعتمد قال لئانه انسب بالحصر وكما هو مراد فان من الامة كالحن
 وفعل عوجاز ان يكون راي اقل روي البرقي باسناده الى حماد التميمي عن الصادق
 عليه السلام في المملوكه تقنع راسها اذا صليت قال لا تدلك الى اذاري الحامه
 يعلو بقنعه ضرباً لا تعرف لكن من المملوكه وروي عن ابن اسماعيل الميموني في كتابه
 عن ابي خالد القنطاري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الامة ان تقنع راسها
 فقال لا ان شأت فعلت وان شأت لم تفعل سمعت ابي يقول كن نصير فيقال
 لكن لا تشبهن بالخمر او وجب الحسن البصري الخمار على الامة المتوجهة الى
 وهذا مدفوع بالاجماع **سروح** المعتقد بعضها الحرة وجوب التقليل الى
 ذكره الشيخ والفاضل وقد روي الصدوق عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
 ليس على الامة قناع في الصلوة ولا على المدير والمكاتبه اذا اشترط عليها مولاها حق
 تؤدي جميع مكاتبها وهو يشترعها قالوه للتخصيص بالمشروطية والا فرب لمحاق
 الخنثي بالمرأة في وجوب السراخا بالميموني للذمة ولو اعتقت الامة في الانثى
 عليها السراخا فان افتقرت الى فعل كثير استأنفت مع سعة الوقت وانفت لا معه
 لتعذر الشرط حده فتصل بحسب المكنة وفي الخلاف تستقر المعتقدة والطلاق
 دخولها كالمشروع والصلاة على ما افتتحت عليه لئان الشرط شرط وقد
 امكن فوجب مراعاة اما الصبيبة فتستأنف لو بلغت في الانثى لان النفل لا يجري
 عن الغرض ولو صاق الوقت عن ركعة والطهارة انت ان امكن والمشروطه ايام
 تود شيئا كالفن وان ادق سترت ويجب على الامة ستر ما عدا الرأس عملاً بالدليل
 واقتضاراً على موضع الرخصة وفي المعتمد لما حكى هذا عن الشيخ قال ويترتب عذري

قلت روي الكليني في الصحيح
 من اصحابنا عن ابي عبد الله
 عليه السلام ان ستر الرأس
 من سائر الاجناس الا للامهات
 الاولاد والامهات
 ان تكشفوا راسهن في بيوت
 الرجال قال نعم ويخرج
 منه وجوب ستر الرأس
 الطهارة وبما روي

جواز كشف وجهها ويديها وقدمها كما قلناه في الحجة قلت ليس هذا موضع التوقف
 لانه من باب كون المسكوب عنه اولى بالحكم من المنطوق به ولا نزاع في مثله والافواه
 وجوب ستر لاذنين والشعر من المراء والرواية الفضل عن الباقر عليه السلام
 قال صليت فاطمة عليها السلام وخمارها على راسها ليس عليها اكثر مما اوردت ثم شعرا
 واذنيها في الصدغين وما لم يحسب غسله من الوجه نظوا من تعارض العروق اللغز ي
 والشعر اما العتق فلا شك في وجوب ستر من لحم واما الامة فلا موجب بتعية
 المراس لعسر ستر من دون المراس **الخامسة** الافضل للحجة الصلوة في ثلاثة اوتواب
 حرج وخمار ويلحقه حجر جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه السلام وخبرك اني
 عنه عليه السلام بلغني الارار مكان المحفة والافضل للرجل ستر ما بين الركبتين
 وادخالها في الستر للخروج من الخلاف ولانه مما يستحي منه وستر جميع البدن افضل
 والرجل الحبل والنعم والععم والتشويك اتم لما روي عن النبي صلى الله عليه واله اذا
 صلى احدكم فليلبس ثوبه فان الله احق ان يتزين له وروي ركبته سراويل فقل
 اربعاء بغيره وكذا روي في العمامة التحنك بالعمامة مستحب على الاصح وقال ابن بابويه
 رحمه الله لا يجوز تركه اني اجمع على الصادق عليه السلام من تععم فلم يتحنك فاما
 دلاواه فلا يكون الا لنفسه ومثله رواية عيسى بن محسن عنه عليه السلام وجوب
 منع الدلالة بخبري سمي الرار روي رزار عن الباقر عليه السلام اذ في ما يجوز ان
 تضي فيه بقدر ما يكون على منكبيك مثل جناحي حطاف وروي عبد الله بن سنان عن
 الصادق عليه السلام في رجل ليس معه الاسراويل قال يحل النكاح منه ويظهر على
 عاتقه ويصاوان كان معه سيف وليس معه فليستقلد السيف وروي الكليني عن
 محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام اذ البس الاسراويل فليجعل على عاتقه شيئا
 ولو جبالا وروي عن جميل قال سأل مرارم ابا عبد الله عليه السلام وانا معه حمار
 عن الرجل يصلي في ازار مترديا به قال يجعل على كتفه منديل او حشافة يتروك
 استجاب التحنك عام قال المصدوق وروي عمار عن ابي عبد الله عليه
 السلام انه قال من في سفره فلم يدرك العمامة تحت حنكه فاصابه الم لا داله فلا يلزم
 الا لنفسه وقال الملقوق عليه السلام ضمنت لمن خرج من بيته معتما ان يرجع اليهم
 سالما وقال عليه السلام اني لا أحب ممن ياخذ في حاجة وهو على وضوء كيف لا يفتي
 حاجته وقال النبي صلى الله عليه واله امر بالمعروف والنهي عن المنكر قال صاحب الترسين

صاحبه

يقال جاز الرجل معتقدا اذا جامعنا طائفتنا لا يجعلها تحت دقته وفي الصحيح ^{الاعتقاد}
 شد العمامة على الراس من غير ان تحت الخنك والتلحي بطريق العمامة تحت الخنك
 الاقرب تادي هذه السنة يكون جزا من العمامة تحت الخنك سواء كان باليد ^{وا}
 او بالطرف او بالوسط لصديق الخنك وان كان المعروف افضل وفي الاكتفاء ^{السل}
 بغيرها بحيث يضمنها نظر من مخالفة المعروف ومن امكان كون الغرض حفظ ^{الغرض}
 من السقوط وهو حاصل ولكن خي الفرق بين المسلمين والمشركون مشعرا اعتبار
 الخنك المعروف **المسئلة السادسة** هل الشر شرط للصحة مع الامكان على الاطلاق
 وان شرطه مقيد بالعهد قال ابن الجعيد لو صلي وعورناه مكشوفتان غير عاردا
 احادية الوقت فقط وقال الشيخ في المبسوط فان انكشفت عورتاه في الصلوة
 عليه ستزها ولا تبطل صلوة سواء كان ما انكشف عنه قليلا او كثيرا بعينه
 او غيره ^{او غيره} المحقق في المعتمد لو انكشفت العورة ولم يعلم ستورها ولم تبطل صلوة
 تطاولت المدة قبل علمه او لم تبطل كثيرا كان الكشف او قليلا لسقوط التكليف
 مع عدم العلم والذي رواه علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام في الرجل
 لصلي وفوجه خارج لا يعلم به هل عليه اعادة قال لا اعادة عليه وقدقت صلوة ^{الصلوة}
 رحمه الله في المختلف ما لا يملك الشخ وحده على عدم العلم مع انه مطلق ^{الرواية}
 ابن الجعيد بان الشر شرط اجماعا وقد انتهى فينتفي المشروط والمشرط واجاب ^{مطلقا}
 كون الشر شرط اجماعا هو شرط مع الذكر و كلام الشيخ والمحقق ليس بينهما تصريح
 بان الاحلال بالتزويج مبطل مع الدسيان على الاطلاق لانه يتضمن ان السعد
 حصل في بعض الصلوة ولو انتهى في جميع الصلوة لم يعرض له بخلاف كلام الجعيد
 فانه صرح في الامرين والرواية تضمنت الفرج وجاز كونه للجنس فتشمل الفرجين
 وللوجه فان كان للجنس ففيه مخالفة في الظاهر وكلام ابن الجعيد وان كان للوجه ففيه
 موافقة في الظاهر كلام الجماعة وليس بين الصفة مع عدم السوء الكلية وبينها بعدد بعض
 الاعتبار تلازم بل جاز ان يكون المقضي للبطالان انكشاف جميع العورة في جميع الصلوة
 فلا يحصل البطلان بدونه وجاز ان يكون المقضي للصحة في جميع ما يبطل بدونه ^{او ما يتخلف}
 ابن الجعيد بالاعادة في الوقت فوجهه ان القضاء لما يجب بامر جديد ولم يوجد هنا ^{الصلوة}
 اذا كان الشر شرط على الاطلاق فهو كالطهارة التي لا تترك الحال فيها بين الوقت وخارج
 ولو قيل بان المصلي عاريا مع التمكن من السائر يعيده مطلقا والمصلي مستور ويعرض له الكشف

في الاثنان بعد وفقد لا يعيد مطلقا كان قويا نعم يجب عليه عند الذكر الستو قطعاً فلو اخل به
 بطلت جديده لا قبله **المسألة** لو وجد ساترا أحدهما وجب لهجوم فانؤمنه ما استطاع **والأما**
 عدم الاحتياط أحديهما بالأخرى وحديثه فلا يوجب صرفه إلى القبيل لبروز واستقبال القبيل
 به والأخر مستور بالابتين إلا أنه نوي لبنا الصورة ولو صرفه إلى الأخر فلا يوجب البطلان
 لتحقيق المخالفة والشخ قال أنه وجد ما يستور بعض عورته وجب عليه ستورا قدر عليه و
 أطلق أما الخشبي المشكل فإن أمكنه ستورا لثقلين وجب وقدم على الذكر والأقرب ستو
 الذكر لبروز قال بعض العامة يستور ما ليس للطبع فإن كان عنده رجل ستورا للنساء
 وإن كان عنده امرأة ستورا للرجال لم يوجب الخشبي ولو كان في الثوب حرق فإن لم يجد
 العورة فلا يجب وإن حلها بطل ولو جمعه بيده بحيث يتحقق الستور بالثوب صح ولو وضع
 يده عليه فلا قرب البطلان لعدم فهم الستور ببعض البدن من إطلاق اللفظ ولو وضع
 غير المصباح يده عليه في موضع يجوز له الوضع أمكن الصحة لحصول الستور وجب عنه **ووجه أهم صور**
الستور المصطلح والوجدان البطلان **المسألة** الستور الممهور والإجازة ستور جميع العورة بدون العبر
 ويطبق بذلك الأحكام **وهنا مسائل** لا يسقط المصنوع لعدم الساتر أجماعا وكفى في
 الستور مسماه ولو نوري الشجر والخشبي لو راية عيان جعفر عن أخيه عليه السلام
 أنه أصاب حشيشا يستور منه عورته ثم صلواته بالركوع والسجود ولو تم بحدته وأمكن
 وضع طين بحيث يستريح اللحم واللون وجب والأقرب أنه لا يجزئ مع إمكان الستور بغيره
 لعدم انصراف اللفظ إليه ووجه الإجازة حصول مقصود الستور نعم لو خاف نفاث من جلا
 لم يخرج مع وجود الثوب قطعاً ولو ستور اللون فقط لأمع إمكان ستور اللحم وجب لأرويه
 لبنا يابويه عن عبيد الله الراقي عن قيس حلم الباقر عليه السلام أنه قال المنون ستور
 وفي سقوط الأيمان بطريق من حيث إطلاق الستور عليه ومزايا العرف ولو كان الثوب
 رقيقا وبد منه اللحم لا اللون فلا مكمل أقوى لأنه يعد ساترا وفي رواية تأتي أنه إذا وصف
 لم يجز ولو وجد وحلا للضر فيه تطلخ به ولو لم يجد إلا ما كدر استويه مع إمكانه في المعصية
 لا يجان المشقة والضرورة ولو وجد حشيرة ولحمها والأقرب أنه يعيد قائما لا مكان مع استئثار
 العنق وبدا فخر الشيخ وهل يركع ويسجد قطع به المحقق لحصول الستور ولم يثبت شرطه
 النصافة بالبدن فيجب التام الأركان وفي مرسل الثوب بن النوح نوح عن أبي عبد
 الله عليه السلام قال المعاري الذي ليس له ثوب إذا وجد حفرة دخلها فيسجد
 فيها ويكرع والشيخ لم يصرح بالركوع والسجود وأولي بالجوازان التوسط المصين أو الم

يكن لبسه اما الحب والتابوت فترتب على العسطل الحفين لعدم التمكن من الركوع والسجود
 فيه الا ان يكون صلوة الجنازة والخوف **الثاني** لا يجب ر التوب اذا كان لا يبدد والعون
 منه حينا ما ففي به الشيخ وهو في رواية زياد بن سوفة عن ابي جعفر عليه السلام قال
 لا بأس بان يصلي احدكم في التوب الواحد وازرار محمولة ان دين محمد صلى الله عليه وآله
 حنيف واشطرنه عدم بدو العون ولو حين مالا حظ طاعة الشرط وفي رواية محمد بن
 مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كان الضعيف ضيقا او القبا ليس بطول الفرج
 فلا بأس ولو برزت العون حين الركوع للناظرين بطلت الصلوة حينئذ وقال بعضهم
 يتصل من اصلها اذا لم يصلي في سائر العون ويتقرب مالا واستدركه الستة واقتدى
 به عالم قبل الركوع ثم نوي الانفراد فعلى ما قلناه يصح ولو برزت المصلي لا الغيب فلا
 البطالان اذا قدر في الغيب ولو جازا الموضع واطلق في المعتبر الصحة اذا بائت له حاله
 الركوع والاقترب الاجتناب بحفاضة المحبة المانعة الروية وجه المنع انه غير معهود في الستة
 كما مر فان قلت روى غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن ابيه قال لا يصلي
 الرجل محلول الازرار اذا لم يكن عليه ازار قلت حملها الشيخ على الاحتياط مع امكان حملها
 على ما تبين وامعه العون ويؤيد حمل الشيخ ما رواه ابراهيم الاحمري عن عبد الله عليه
 في الرجل يصلي وازرار محمولة قال لا ينبغي ذلك واما ما رواه العمامة عن سلمة بن الاكوع
 قال قلت يا رسول الله اني صعد فاصلي في القميص الواحد قال نعم وازرار مشبوبة فان
 صح ففعل على الحملين المذكورين **الثالث** يجب شرا الساترين مثل مع المكنة واستحيان
 ولوزاد على المثل ويمكن منه فلا قريب انه كما الطهارة ولو اعير وجب القبول اذا كسر
 منه ولو وهب منه قطع الشيخ بوجوب القبول ايضا وهو قوي لتمكنه من الست والقبال
 منعه للمنه وهو ساعيل انه ليس للموهوب ردة بعد الصلوة لا بعد جدي لا اتصال
 العصب بالتصرف ولو قلنا بجواز الرد كالعارية ولو وجد الساترين اثنا الصلوة فحلم
 في المقنعة ولو طال زمان حملها اليه ولم يخرج عن كونه مصليا انتظروا خروجه بطلت
 وحيليد ليس له الاشتغال بشي من افعال الصلوة وكحمل البطالين لانه فصل مكنة الستة
 ولم يفعل وفيه منع ظاهر **الرابع** الستون اعي الحوائب وفروق ولا يراعي من تحت ولو
 كان عيبا طرف سطح يري عورة من تحتها امكن الاكتفاء لان الستة انما يلزم من تحت الحنك
 التي حرت العادة بالنظر منها وعدمه وهو الذي احتان الغاضل لان الستة تحت اما
 لا يراعي اذا كان على وجه الارض لعسر التطلع حينئذ اما صورة الغرض فلا يعين

وتظهر الغاية في المأمور
 اذا كان الاثر اذ
 تكرر د

قريب

ان نعلم في الوضوء العيني
 ان نعلم في الوضوء العيني
 ان نعلم في الوضوء العيني

يستمر لا ذك العون ولو قام على محرم لا يتوقع ما ظهر تحت فلا قرب انه كالارض لعدم انذار
 للاعين **الخامس** لو احتاج الى شرا الثوب والماء معه عن احمد بن محمد الثوب لان الماء لا يخص
 للماء بالثوب الموصي به لا ولي الناس به في موضع معين او المندفع من ثوبه لان غورها
 انفسه ثم الخفيف ثم الرجل ومع المساوي يمكن تقديم الصالح للامامة منه ثم الافضل بعمله
 ثم القرعة ولو امكن التساوي فعل وتقديم بالقرعة **السادس** لو فقد الساتر صلا عاريا مع سعة
 الوقت عند الشيخ وعند المرتضى وسائر عجب المتأخرين على اصلها في اصحاب الاعتقاد
 ومائة المعتبر الى تفصيل اليم بالرجاء المظنون وعدمه وهو قريب اما مجرد الرجاء فلا يلزم
 الامر بالصلاة عند الوقت قال الاكثر ويصلي فاذا لم يره احد ولا خاف الساتر لم يسل بن مسكان
 عن ابي عبد الله عليه السلام قالوا ايوم بالركوع والسجود في حالين والمرضى يصلي جالسا
 موبيا مقلقا لرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في العاري ان كان امرأة جعلت
 يديها على فرجها وان كان رجلا وضع يده على سوتة ثم جلسان فيوميات اياها ولا يركع ولا يجلس
 فيبدي وما خلفها تكون صلواتها اياها وروى عنه ما ورواه العامة عن عبد الله بن عمر قال
 ولم يخالف احد في رواية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام اطلاق القيام والايما
 واختارها ابن ادريس وفي المعتبر احقيل التحبير بين القيام والقعود لتعارض الروايتين
 وضعف التفضيل بالارسال ونقل التحبير عن ابي حرج من العامة قلت وهو مذهب
 ابي حنيفة قال والقعود اولان الايما حلف عن سائر العورة ولا حلفت اما المرسل فاذا ابا
 بالشهين صارت في قوع المسانيد وخصوصا مع ثقة المرسل وعبد الله بن مسكان احل
 الثقات مراعاة الكاظم عليه السلام وروي قليلا عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 الشيخ الجليل ابي النصر محمد بن مسعود العباسي قدس الله روحه كان ابن مسكان لا
 يدخل على ابي عبد الله عليه السلام سمعه الا يوقية حق اجلاله وكان يسمع مراعاة
 وباني ان يدخل عليه قلت لعلمنا ما دخل على الكاظم عليه السلام مع اعتنا عن الدخول
 على ابيه عليه السلام لتوقية في قوفي العلم والعمل حتى صار في زمن الكاظم عليه السلام
 اهلا للدخول عليه **فتوقع** حل يومي القيام للعبود قائما ام قاعدا اطلق الاصحاب والرواية
 وكان شيخنا حميد الدين نضرب وجهه يقوي جلوسه لانه اقرب الى هيئة الساحة
 فتدخل تحت فانواعها استطعم ويشكل بانه يعقيد للنفس ومستكروم للتعرض لكشف
 العون في القيام والقعود فان الركوع والسجود انما سقطا لذلك فليس سقط الجلوس الذي
 هو درية الى السجود ولا يلزم العول بقيام المصلي حاله في الركوع مثل ما ذكره ولا

يد

قايلا فالتسك بالاطلاق اولى ويجب الاياما هنا بالراس لخبر زان طافيه من قريب
 بالركع والساجد وقد قال الفاضلان في المعتبر والتذكرة والنهاية يومى المرتضى
 براسه فان تعذر في العيدين فهذا اولى قال الاصحاب وليكن السجود اخفض
 هنا وفي المرتضى معنى زيادة الانخفاض في السجود الاياما عن الانخفاض في الركوع
 الاياما كما كان الانخفاض في السجود الحقة ازيد والظاهر ان ذلك واجب ليعتق
 وليقرب من الاصل وهل يجب ان يبلغ في الاياما الى حد لو زاد عليه لبدت العورة
 الاقرب ذلك استحبابا للاصل ويمكن الاحتياط بسمي الاياما بالراس لظاهر الرواية وهل
 يجب في الاياما السجود وضع اليدين والركبتين وايضا في الركعتين على المعبود بحقل
 ذلك لما قلناه وعدمه لصديق سمي الاياما وكذا هل يجب وضع شيء يسجد عليه بحقه
 مع الاياما لم يعرض له الاصحاب هنا فان قلناه وامكن تقرب مرتفع اليه وجب السجود
 عليه وان لم يمكن وكان هناك من يقرب اليه شيئا فعل وان تعذر الايدي سقط السجود
 عليها وقرب المسجد بها لان الجبهة اشرف اعضاء السجود ولم اظفر في هذه كلها بالحكم
 في هذا الباب نعم ما ذكره الشيخ في المبسوط في المرفوع انه لو عجز عن كمال الركوع حتى راسه
 وظهره وان لم يقدر عليه اوى براسه وظهره وان عجز عن كمال السجود وضع شيئا لم يسجد
 عليه قال وان رفع اليه شيئا وسجد عليه ايضا كان جائزا وفي التذكرة وفي المرفوع يرفي
 جبهته من الارض الى اقصى ما يقدر عليه ولو اقتصر الى نصب خذو وشبهها جاز في
 المعتبر وفي المرفوع ايضا لو عجز عن السجود جاز ان يرفع اليه ما يسجد عليه ولم يجز الاياما
 لانه قال ويرد روايات منها رواية اي يصير عن اي يصير عن اي عبد الله عليه السلام
 قال سألته عن المرفوع هل تسك له المرأة شيئا فليسجد عليه فقال لا الا ان يكون مضطورا ليس
 عنده غيرها وليس شيء مما حرم الله الا وقد احله لمن اضطر اليه قلت روي سماعة قال سألته
 عن المرفوع لا يستطيع الجلوس قال فليصل وهو مضطرب وليضع على جبهته شيئا اذا
 سجد فانه يجزيه عنه وهذا يدل على ان وضع المسجد معتبر في غير هذه الصورة بطريق
 الاول **السادس** يستحب للقراءة الصلوة جماعة رجالا وامانا ونساء اجماعا لعموم منوعة
 الجماعة وافضليتها وضع بعض العامة من الجماعة التي في الظلمة خذوا من بدو العورة
 لانا سئل عن تقدير عهده ثم الذي دل عليه خبر اسحاق بن عمار عن اي عبد الله عليه السلام
 في قوله قطع عليهم الطريق واخذت ثيابهم فبقوا عراة وحضرت الصلوة كيف يصنعون
 فقال يتقدم امامهم فيجلس ويجلسون خلفه فيركعون بالركوع والسجود ويركعون

ويحسدون خلفه على وجههم وبها عمل الشيخ في النهاية وقال المرتضي والمفيد
 يروي في الجميع كالصلوة فوادي وهو اختيار ابن ادريس مدعي الجماع وفي المقيد
 راجح مضمون الرواية لجودة سندها وبشكل بان فيه تفرقة بين المنفرد عن الركوع و
 السجود كما تقدم ليلابعدوا العورة وقد روي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
 السلام بتقديم الامام بركتيه ويصلي بضم جلوسا وهو جالس واطلق بالجلوس يلزم من
 بركتيه اسحاق احمد ابن اما اختصاص المأمومين بعنا الحكم واما وجوب الركوع ^{الصورة}
 على كل عاذا من المطلق والامر الثاني لا سبيل اليه والامر الاول يعيد **فروع** الظاهر ان
 هذا الامر مخصوص بامتنع المطلق لان مخوي اما الامام يشعر به فلو كان المطلق فالامام لا غير
 واطلاق بعضهم على بعض غير صاير لانهم في غير الست باعتبار التضام واستوى الصف
 ولكن بشكل بان المطلق هنا ان صدق وجب القيام فكان القيام موجودا حاله القيام وغير
 متعدي به حاله الجلوس **الثاني** لو احتاجوا الى صفين فالصف الاول كالامام والصف
 الثاني يركعون ويسجدون وكذا لو تعددت الصفوف نعم اذا كانوا في مكان مظلم
 امكن وجوب الركوع والسجود على الجميع **الثالث** لو جامعهم ذنوب وهو اهل الايمان
 ايهم متفاوتا الاصلي فيه واستحب اعارته غير لانه تعاون على البر والتقوى ولو امكن اعا
 رته للجميع فعلى وجوب عليهم القبول ويعلم من تصلح للامام مع ضيق الوقت ومع سعة
 ليس لهم الايمان مع استعانة الثوب ولا يجوز تأخير الصلوة عن الوقت انتظارا لهذا
 السابق وليس ايضا صاحب الثوب الا يتم باحدهم لان القيام لا يتم بالقاعد **الرابع**
 لو اجتمع النساء والرجال تعذرت الامامة للجميع ان قلنا بختم المحاماة فليصل كل على حد
 جماعة ولا اجاز لو كان هناك حائل صرح وكذا مع الظلمة والافنة المانعة من الروية **فكان**
 يجب عليهم غنى البصر مع امكان الرواية فلو تركوا اغوا في بطلان صلوة المنظور وجه
 بعيد لان الروية ليس من فعله ولا تطل صلوة الناظر لا يفي عن خارج الصلوة **الفصل**
الثالث في السابق يجوز الصلوة فكل استنى العورة عدا امور احدها جلد الميت ولو رجع
 باصعاعا الا من شذ لما رواه عن جابر عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا ينبغي
 من الميتة بشي ومنه عليه السلام لا تدفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وهو شغل الحية
 الدباغ وعدمه وروى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام لا تؤذي سبعان
 من وفيه رسول بن ابي عمير عن الصادق عليه السلام لا تصل في شيء منه ولا تسبحه ولا في
 الميتة نجسة والدباغ غير مظهر والمبطل للصلوة فيه علم كونه ميتة او الشك اذا وجد

في الميتة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في فقهنا في البيع
 وهو قوله في البيع
 لا يملك ما لم يملكه
 ولا يملك ما لم يملكه
 ولا يملك ما لم يملكه

مطلوبه لا يصلح عدم التدكيه وفي يد كافر عملا بالظاهر من حاله او في سوق الكفر
 ولو وجدته يد مستظله بالبيع ففيه صور ثلاث **الاولى** ان خبرنا بانه ميتة فليصحب
 لا اعتناؤه لا يصلح عدم التدكيه **الثانية** ان خبرنا بانه مذكى فلا يقرب القبول لانه الا
 وكونه ابد عليه فيقبل قوله فيمك يقبل في نطه من الثوب الخس ويمكن المنع لعدم
 ولان الصلوة في الدعة يبقين فلا تزول بدونه **الثالثة** ان يسكت ففي كل حال الغلب
 من التدكيه او على الاصل من عدمها الوجهان وقد روي في التدكيه عن عبد الرحمن
 بن الحجاج قلت لابي عبد الله عليه السلام اني لا ادخل سوق المسلمين اعني هذا الخلق
 الذين يدعون الجاهل فاشترى منها الغر اللجائن فاقول لصاحبها اني قد ابيعك
 فقل يصلح لي ان ابيعها على انها ذكية فقال لا ولكن لا بأس ان تبعتها وتقول قد شرط
 الذي اشتريتها منه انها ذكية قلت وما قصد ذلك ان استحل اهل العراق الميتة
 ورحموا ان دباغ جلد الميتة ذكاته ثم لم يرضوا ان يكذبوا في ذلك لما عاين رسول الله صلى
 الله عليه واله في هذا الخبر اشارة الى انه لو اخرج المسفل بالذكوة لا يقبل لان الميتة
 في الجبان كان متحلا فذاك ولا فطرني الاولي واي يصير عنه عليه السلام كان علي بن
 الحسين عليه السلام رجلا موقفا فلا يد فيه فواللحاز ان دباغها بالقرظ وكان يبعث الى
 العراق فياتي بما فيكم بالغرو فيلبسه فاذا حضرت الصلوة القاء والغى القميص الذي
 عليه وكاليسال عن ذلك فيقول ان اهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة ويرحمون
 ان دباغته ذكاته قلت الصريح يفتح الصلوة والرا من يجد البرد سريعا يقال صرح الرجل
 بصريح صرحا فهو صرح ومصاد وفي هذا دلالة على جواز لبسه في غير الصلوة وكذا
 في مفهوم خبر محمد بن مسلم السالف لان فيه سائلة عن جلد الميتة ايلبس في الصلاة
 اذا بلغ ويمكن حمل هذا على ما لم يعلم كونه ميتة ويكون فعل الامام احتياطا للمؤمنين
 في السالف ضعيف لا تحرم الميتة يستلزم تحريم الميتة يستلزم تحريم وجوه الانتفاع
تفسير هذه الصور الثلاث اتي في غير المسفل والقبول اذا خبرنا بالذكوة اقوى منه
 في الاولي فان كان فاسقا واذا اسكت فاولي ايضا اما ما يشترى من سوق المسلمين
 فيحكم عليه بالذكوة اذا لم يعلم البائع متحلا عملا بالظاهر ونفسا للخرج ويكتفي في سوق
 المسلمين اعلية المسلمين لرواية اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه قال لا بأس
 بالصلوة في الغر البعالي وفيما صنع في ارض الاسلام قلت لكان فيها غيب
 اهل الاسلام قال ان كان الغالب عليهما المسلمين فلا بأس وعن البرنطي قال

في سوق الاسلام
 الاصل من غلبته الحكم
 احكام المسلمين وانما يدخلها الكافر
 سائما في بلاد الاسلام وسوقها سوق
 الاسلام وكل ملكة الطائفة بها احكام
 الكفار وان يورثها مسلم الاسماء
 فهي دار الكفر وسوقها سوق الكفر

في حقه كونه
 من غلبته الحكم
 احكام المسلمين وانما يدخلها الكافر
 سائما في بلاد الاسلام وسوقها سوق
 الاسلام وكل ملكة الطائفة بها احكام
 الكفار وان يورثها مسلم الاسماء
 فهي دار الكفر وسوقها سوق الكفر

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في فقهنا في البيع
 وهو قوله في البيع
 لا يملك ما لم يملكه
 ولا يملك ما لم يملكه
 ولا يملك ما لم يملكه

سألته عن الرجل ياتي السوق فيشتري فيه فرا لا يدري اذ كنه ام لا يصح فيها
قال نعم ليس عليكم الميلاء ان ابا جعفر عليه السلام كان يقول ان اخذوا رجلا منكم
الفتيم جميعا اتهم ان الذين اوسع عليهم من ذلك ورواه في الفقيه عن سليمان بن جعفر
الجعفي عن العبد الصالح موسى بن عليه عن الرجل ياتي السوق الحديث قال لب
بابويه وسال اسماعيل بن عيسى اما الحسن الرضا عليه السلام عن الجلود والغبار
فشتري انسال عن ذلك انه اذا البايع مسلما غير عارف قال عليهم ان تسالوا عنه اذا لم
المشركين يدعون ذلك واذا رايتهم يصلون فسلوهم وعن علي بن ابي حمزة ان رجلا
سال ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده عن الرجل يتقصد السيف ويصل فيه قال
نعم فقال الرجل ان فيه الكيف فقال وما الكيف فقال جلود وارب منه ما يكون ذ
ومنه ما يكون مسية فقال ما علمت انه معينة فلا فصل فيه وفيه دلالة على تعليب الذكر
عند الشك وهو ثقل المقل وخبر رعا البرزخ عن الرضا عليه السلام سألته عن
الخفاف ياتي السوق فيشتري الخف لا تدري اذكي هو ام لا ما تقول في الصلوة فيه
ايصل فيه قال نعم انا نشري الخف من السوق ونضع في فاصلي فيه وليس عليكم الميلاء
قلت وهذا يدل على الاحتياط في الاطلاق وهو شامل للاخذ من المسفل وغيره
ويؤيد ان اكثر العلماء لا يراعي في الذبيحة الشروط التي اعتبرها مع الحكم بحل ما ذكره
بناحية الغالب من القيام بتلك الشرايط من القيام وايضا فهم مجمعون على استلال
دباح اهل الكتاب واستعمال جلودها ولم يعتبر ذلك اخذ اهل الغلب في بلادهم من
استعمال ما ذكروه المسلمون وتاثيرها على غير المأكول وصوفه وشعره وورثه هذا الخد
والسحاب ذكي اولاد مع اولادهم عن النبي صلى الله عليه واله وسلم بطريق المقام
بن معدي كرايب انه نهي عن جلود السباع والركوب عليها وهو شامل لعين الصلوة لكنه
خرج بدليل اخر ورسول الله صلى الله عليه واله في كل خنزير حرام اكله والصلوة فيه ذميمة
وجلد وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد لا يتحل تكلم الصلوة حتى تقضي فيه غيره وقال في المعبر
ولا فخر روح الروح من الحي سبب الحكم لموته الذي هو سبب المنع والانتفاع بالجلود ولا
الذبيحة عالم بكن المحل قابلا واعتراض في نفسه يجوز استعماله في غير الصلوة واجاب بما كان
استعداده بالذبح لذلك بدون الصلوة لعدم تمامية الاستعداد له قلت هذا الحكم محض
لان الذبحة ان صدقت فيه اخرجته عن الميتة والام يحز الانتفاع ولان تمامية الاستعداد
عنده يكونه مأكول اللحم لا انتفاعا اكل لحمه فليسند المنع والصلوة فيه التي عدم اكل لحمه حرام

نقض الذكوة اما فيه هذا كله فيما يقع عليه الذكوة كالسباع وان اختلف فيها لا يقع عليه
 الذكوة كالكلاب والخنزير بطريق الاولى لانه ميتة ودباغة لا يطهره عند اكثر العامة ^{سنة} ^{جدا لا يبيد}
 صفة واما اشترت فقد جزم كثير من الاصحاب بعدم وقوع الذكوة عليها ففي هذا القيل
 وحيل وقوع الذكوة هي مرقيل الاول واختلفوا ايضا في المسوخ وقد ينسب في شرح الارشاد
 وقوع الذكوة عليها فالمانع اذن عدم اكل اللحم وقد روي محمد بن حسن ^{الليثي} عن
 الرضا عليه السلام قال القيل مكافاة والذب كان اعرابا ديوتا والارباب كانت امرأة
 تحون زوجها ولا تغتسل من حيضها والوطواط كان يسرق غور الناس والقرقة وكان
 قوم مربي اسرائيل اعتدوا بالنبت والحريث والضب فوقع من بني اسرائيل حديث نون
 المايه على عيسى لم يرموا فناهو فوقع فرقة في البحر وفرقة في البر والثان هي
 الموسفة والعقرب كان غاما والذب والوزغ والنور كان طعاما يسرق في الميزان وروى
 الصدوق في حصال باسناده الي معين عن عبد الله عليه السلام عن ابيه عن جده
 المسوخ من بني ادم ثلاثة عشر صنفا القرقة والخنازير والكفلس والضب والذب والقيل
 والدموص في القرية والخنزير بالمر والكفاش امرأة سحرها ضربها والضب اعرابي يقتل كل
 من مريه والقيل الخ البهائم والدموص زان وهو دابة تعرض في الماوجعه وعلاميها
 والحرسام والعقرب همار والذب سارق لحاح وسهيل عشار صاحب مكس والزهر امرأة
 افنت بها المكان والعنكبوت امرأة سبية المخلوق وذكر سند اخرا في النبي صلى الله عليه
 واله ان القيل لوطي لا يبيع رطبا ولا يابس والذب محنت والحريث ديوت الي زوجته ^{الضب}
 اعرابي يسرق الخ الخجته والوطواط سارق الثمار مرووس الخ والدموص تمام يعرف
 بين الاخيه والعقرب لداع لا يسم على لسانه احد والعنكبوت امرأة خانت زوجها والآل
^{الضب} امرأة لا تطهر من حيض ولا عي وسهيل عشار باليمن والزهره نظرت في فتن بها
 المكان واسمها ناهيد قال الصدوق الزهره وسهيل وابنان في البحر وليسوا بكون
 سمي بها النحان كالحل والشور قال المسوخ جميعها لم تنق الا من ثلاثة ايام ثم ماتت ولم
 تنولد وهذا الحيوانات على صورها سميت مسوخا استعارة الجمع الاصحاب على
 جواز الصلوة في غير الخو الخالص وقد روي محمد بن خالد عن الرضا عليه السلام
 انه سأل عن الصلوة في الخنزير قال صلى فيه وعن جده اي الله عليه السلام ان
 به وروي سليمان بن جعفر الجعفري انه راي رضا عليه السلام يصلي في خنزير الظاهر
 ان ذلك اذ اخرج حيا لما رواه ابن ابي يعقوب عن اي عبد الله عليه السلام انه كان

تنبيهات

عنده رجل من الخزازين فقال له جعلت فداك ما تقول في الصلوة في الحز فقال كذا بالصلاة
 فيه فقال له الرجل جعلت فداك انه ميت وهو عليلي وانا اعرفه فقال ابو عبد الله عليه
 السلام انا اعرف به منك فقال الرجل انه عليلي وليس احد اعرف به مني فتبسم ابو عبد
 الله عليه السلام قال لقول انه حابه يخرج مرليا فاذا فقد الماشات فقال الرجل صدقت جعلت
 فداك هكذا هو فقال ابو عبد الله عليه السلام فانك تقول انه دابة تشي على اربع وليس
 هو في حد بحيثان فتكون ذكوة خروجه مرليا فقال الرجل اي والله هكذا اقول فقال
 ابو عبد الله عليه السلام فان الله تعالى جعله وجعل مكانه صوبه كمال اهل الجنة وجعل ك
 موتها قال في المعبر عندي في هذه الرواية توقف لان في طريقها محمد بن سليمان الدليمي
 وهو ضعيف ويقتضيها علمه مع اتفاق الاصحاب على انه لا يحل من حيوان البحر الا ما ليس
 من السمك مع اجماعنا على جواز الصلوة فيه مذكي كان او ميتا لانه ظاهر في حال الحيوان
 ينحس بالموت قلت مضمون نفاش مروي في الاصحاب فلا يصحف الطريق والحكم بحالها
 ان يستدالي حل استعماله في الصلوة وان لم يذكي كما اهل الجنة يخرجها من المباحية
 فتوشبه للحل بلحلي لا في جنس الحلال وكان المحقق رحمه الله يري انه لا ينسب له بله
 فذلك حكم بطهارته لا باعتبار الرواية قال حدثني جماعة من التجار انه القندس او لم يحققت
 لعله ما يسمى في زماننا بصور السمك وهو مشهور هناك ومالك بن مريم انما هو
 على هذا مشكوكا لانه بدون الذبح لان الظاهر انه دون نفس سائبة والله اعلم واما جلد
 جواز الصلوة فيه لقول الرضا عليه السلام في خبر سعد بن سعد انا حل وبه عليه
 والكره لتمامه ليس ولا وجه له لعدم افتراق الاثبار والمخلوطة كالجود غالبها واما المعش
 منه بالخمر فحايضه الحرام انما هو كغيره المحض وهو مروي عن الباقر عليه السلام في
 الكرم المخلوط بالخمر ولحمته او سده خزا وكثان او قطن حايض ولا يجوز ما عسى مروي
 والثعالبي على الاستحرام وادعي فيه بعض الاصحاب الاجماع وهو مروي عن ابي عبد الله
 عليه السلام بطريقين الا ان فيهما انقطاعا ولا يعارضهما رواية داود الصيرفي عن
 ابي الحسن الثالث عليه السلام بجواز الاستحمام بها وما دونها وامكان حملها على النعته
 قال الشيخ في المبسوط لا خلاف في جواز الصلوة في السجاب وكواصل قديما
 من حمه وبعضهم بالجواز فيه تبعا لما ذكر في المذنب عن نسي بن يسار قال سالت
 عن الصلوة في الفئك والسجاب الي قوله صلى الله عليه وسلم في السجاب وكواصل الخوارزمي منع
 فيه في النهاية وروجه اية زرارة السالفة نذرا على المنع من حديث عدم الحل له وهو ظاهر

الاكثر ولان في صدور الرواية انه سأل عليه السلام عن الصلوة في الثعالب
 والفنك والسحاب وبعارضا صحبته ابي عبيد بن راسد عن ابي جعفر عليه
 السلام صلى في الفنك والسحاب واما السهور فلا تصل فيه ورواية مقاتل عن ابي
 الحسن عليه السلام في الصلوة في السهور والسحاب والثعالب لا خير في ذلك
 ما خلا السحاب لانه حابة لا تأكل اللحم قال المحقق الخاص مقدم على العام قلت في رفع
 عمومها ويجعله خاصا معارضا في صدره نعم هو اسلم سندا لان في طريقة الاولى
 لب ابي بكر وهو فاسد العقيدة وان كان نفسه والا قرب يجوز والخبر الاول لانه محمول
 على الكراهية في السحاب وان حرم الباقي ويجوز استعماله ^{في السحاب} في معصية بقرنه **فريق**
 انما يجوز الصلاة فيه مع تذكيرته لانه ذو نفس قطعا والرباع غيب مطهر عندنا وقد استبرأ من
 التجار والمسافرين انه غير مذكي ولا عين بذلك حملتصرفه المسلمين عما هو الاغلب
 ضم لو علم ذلك حرم استعماله **والثاني** لا يجوز الصلوة في جلد الثعلب والارنب والفنك
 والسهور ولا في غيره من المشتهر في الروايات والفتاوى لعدم حل اللحم ويتضمن خبر زرارة
 ذلك ورواية لب ابي زيد عن الرضا عليه السلام في الثعالب لا تصل فيها ورواية عبيد
 مبرار عن ابي الحسن الماضي عليه السلام كذلك وروى سعد بن سعد الاشعري عن
 الرضا عليه السلام الذي عن الصلوة في السهور وذكر السائل انه ياخذ الدجاج والحمام
 يبارضها خبز عمار عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام سألته عن الغر السهور ^{السحاب}
 والثعالب واشباهه قال لا بأس بالصلوة فيه وخبر عبيد بن يعقوب عن ابي الحسن عليه السلام
 في السموات والفنك والثعالب وجميع الجلود قال ولا بأس بذلك وادعني بهذا الخبر
 المحقق لوضوح سندها وقال لو عمل هنا عاملا جازوا الاحتياط للعبادة الممنوعة قلت
 هذان الخبران مصرحان بالتحريم لقوله في الاول واشباهه وفي الثاني وجميع الجلود وهذا
 العموم لا نقول به الاصحاب وهذه الاخبار لم تقتض الا ريب لكن رواية الجزم المشهور
 دالة عليها وقد روى عبيد بن مبرار قال كنت اليه ابراهيم بن عتبة عندنا حوارا ^{فلك}
 فتعمل من وبر الارنب فصل يجوز الصلوة فيه وبر الارنب مرغوب ضرورة ولا نقية فكتب لا
 تخوز الصلوة فيها وفي الممنوع لا بأس بالصلوة في السحاب والسهور والفنك لا ريب
 في ذلك من الترخيص **الثالث** لا يجوز الصلوة في القنسوة او تلك متخذين من جلود
 المأكول لتناولها لعمارة في التهذيب حمل رواه جميل يجوز الصلوة في جلود الثعالب
 الذكية مثل القنسوة والفنك وشبهها مما لا يتم به الصلوة فقتضيه كلامه يجوز والجلود

المنع واستثناه دأباً ثبت في الجحاسة وهي مانع عرضي ومثل ذلك ما لو اتخذنا من وسير
غير المالك لما قلناه من المصوم وفي رواية محمد بن عبد الجبار انه كتب الى ابي محمد عليه السلام
يسأله هل يصلي في قلنسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه او تكة حريز بن وبر لا ارا ان يكتب
لا تحل الصلوة في الحرير وان كان الوبر فكيف احدث الصلوة فيه واجيب نصف المكتوبة
ولانها تضمنت قلنسوة عليها وبر فلا يلزم منه جوارها من الوبر **والله اعلم** بالخير المحض
الرجل في غير الحرب والضرورة وعليه اجماع علماء المسلمين وتبطل الصلوة عندنا فيه اللهم
المدعي فساء للعباد سواء كان هو الساتر للغير او غيره والاخبار بتغير لبس من طواف
عن النبي صلى الله عليه واله ولا يهيه عليهم السلام وعن ابي حنيفة عن الرضا عليه السلام
اللهي عن الصلوة فيه وقد تقدمت المكتوبة واما رواية محمد بن ربيع عن الرضا عليه السلام
في الصلوة في ثوب دساح لا يكون مالم تكن فيه التماسيل تحملها الشخص في الحرب او على غير
الحض واما رواية يعقوب بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام لا يكون بالثوب ان
يكون سداً وروي وعلم حريزاً وانما كونه كحرير المصوم للرجال وكذا رواية زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام وانما يكون كحرير المحض للرجال والنساء فيه يأمرون من استعمال الميت تركه معيبه
وكذا رواية جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يكنى القميص المكثوق
بالديباج ويكنى بكنى الحرير واما القلنسوة والتكدي فقد دلت الرواية السالفة على المنع
وقد روي جراح عن ابي عبد الله عليه السلام في الثوب علمه دساح لا تصل فيه ويمكن
المحل على الكراهية لما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام كل شيء لا يتم الصلوة فيه
وحد فلا يكون بالصلوة فيه مثل التكدي لا برسيم والقلنسوة وكحف والزنا يكون في الرأس
ويصلي فيه ولانه لا يزيد عن الكف بل يبرك كما جعل في الذيل وروس الاحكام وقد روي عن
البيهي صلى الله عليه واله انه نهي عن الحرير الاموضع اصبعين او ثلث او اربع وروينا
عن جراح المدائني عن ابي عبد الله عليه السلام انه كان يكنى ان يلبس القميص المكثوق
بالديباج والاصل في الكراهية استعمالها في بايها وبها في الاصحاب وروى اسماء في
الصحيح انه كان للبيهي صلى الله عليه واله لباسها قالت اسماء ففتحت نعشها للمرضى
ان تستشفى بها قلت اللهم الحبيب ثم **هنا** يجوز ان تواسي الحرير والصلوة عليه
والنكاه لو اياه على ان جعفر بن ابيه موسى عليه السلام يفتوشه ويقوم عليه
ولا يسجد عليه وفي سؤال علي لما صلى الرجل النوم عليه والنكاه وظاهر الكلام فيقول
بحرأب وتردد فيه المحقق قال المصوم يحرم على الرجال قلنا انما هو مقدم على العام

والله اعلم بالصواب
وقد روي جراح المدائني
عن ابي عبد الله عليه السلام
انه كان يكنى القميص المكثوق
بالديباج

مع اشتها بالرواية مع ان كثرة الاحاديث تتضمن اللبس **الثانية** يجوز لبس الحرير للنساء
اجماعا لما تقدم من تخصيص الرجال ولما روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال
حرام على ذكوان امتي وفي صحيح مسلم عن علي عليه السلام قال اهديت لرسول الله
صلى الله عليه واله حلة سدا فبعث بها الي فامرني فاطمة بنت نسي وحي
عليه السلام ان الكندرومة اهدا الي النبي صلى الله عليه واله ثوب حرير فقال
شفقه حمرا بين القوم قلت السيور بالسين المهملة والياء المشددة المفتوحة
هي الحلة فيها خطوط صفراء ومعني اطرتها سفتتها ملية العبارة الاخوي
واما من قولهم اطرت المال بين القوم فطار لفلان كذا اي قدر وامان امرت
الشي اطرا اذا عطفت ودومعه موضع بالشام قرب تبوك والمشهور فيها ضم
واجاز جماعه فتحها وانكوت لب ادرين ونسبه الي خطا المحدثين وامامنا نحن فيه
فالمشهور الجوانا لللبس لهن والامر بالصلوة مطلق فلا يفتقد الا بدليل ومنعه
محمد بن بابويه لان زرارة سمع الباقر عليه السلام ينهي عن لبس الحرير للرجال والنساء
الا ما كان من حرير مخلوطا بجمعة او سدا او كتان او قطن وانما يكن الحرير المحض
للرجال والنساء قال وورود الرخصة لهن يلبسه لاي لزم منها جواز الصلوة فيه
فبقي النهي العام بحاله قلنا بطريق اخر فيه موسى بن بكر وهو اقمي مع معارضة
بمشهور منه واضح طريقا وفتوى الاصحاب ولو صح اول حمل النهي على معينية القرينة
وتحمل الكراهية كذلك المحقق هذه الرواية لا تبلغ حجة في تقييد اطلاق الاوامر العامة
وفي المبسوط تنزههم عنه افضل لكثرة انما يحرم الخمر المحض اما الممتزج بغيره فلا
لما سبق ولا فرق بين كون الحرير كثرا واقل ولو كان الخليلط شرا قاله المحقق لما
دور عن لبس الحرير ان النبي صلى الله عليه واله انما نهي عن الثوب الحرير المحض
ولا صلاحه لخلل الامع صدق الثوب من الحرير وهو غير صادق مع المنع نعم لو استدل
الحرير الخليلط حتي اطلق عليه الحرير حرم وكذا لو خيط الحرير بغيره لم يخرج عن
التحريم واظهر في المنع ما لو كان البطانة حريرا ودها والظلمة اما المحقق
فقد قطع المحقق بمنعه لعموم النهي والسرف وهو ظاهر لب بابويه وبعض العامة
جوزوه لانه لا خيل فيه وقد قال الحسين بن سعيد قرات في كتاب محمد بن ابراهيم الي
الحسن الرضا عليه السلام يساله عن الصلوة في ثوب حشوش قرو فكتب اليه وقراءة
لاباس بالصلوة فيه ورده الشيخ في التهذيب واوله لب بابويه بقوله لا يرد

قوله لا يبرئ قلنا المحقق ولان الراوي لم يسمعه من محدث وانما وجد في كتاب قلت
 يصنف الاول بانه خلاف الحقيقة الظاهر والثاني ان اخبار الراوي بصيغة الجزم ^{المكافئة}
 الجزم بما في قول المشافهة مع ان الخاص مقدم على العام فلو قيل بالعمل برواية الحسين
 لم يكن بعيدا ويؤيد ما ذكر الصدوق وفي العقيقة انه كتب ابراهيم بن مهزيان الي ابي محمد
 عليه السلام في الرجل يعمل في حبه بدل القطن قرا هل يصيب فيه فكتب نعم لا بأس
 به او رده الصدوق بصيغة الجزم ايضا **الرابعة** يجوز المحض للرجل في الحرب بالغا
 وعلما يناوئروا واه سماعه بن مهزيان عن ابي عبد الله عليه السلام وان كان فيه
 قاتل وروي العامة انه كان لعروة بن مكي دباح بطائفة من سندس محشو قرا
 وكان يلبس في الحرب بمخضر النابعين ولم ينكح عليه قلت الثالث قبا فارسي معرب
 قالوا لان لبسه انما منع الخيل وهو سابع في الحرب طاروي ان النبي صلى الله
 عليه واله راي رجلا من اصحابه يجتال في مشبه بين الصغين فقال صلى الله عليه
 واله انما المشبه بغيره ان الله في هذه المواطن قال المحقق ولانه يحصل به قبح ^{الزور} القتل
 ومنع الضرر عند حركة مجري مجري الضرورة **الخامسة** مجري الضرورة يجوز لبسه
 مع الضرورة اجماعا كالبرد الشديد المانع من نزعه او الحر مع عدم غيره وكذا رفع القمل
 وفي صحيح مسلم عن انس ان رسول الله صلى الله عليه واله رخص العبد الحر في رداء
 والزيرين العوام في القميص لحر في السفر من حكة كانت بها او وجع كان بها وروى
 روايا اخري عنه عنه ولم يذكر السنن وفي رواية اخري عنه صلى الله عليه واله

لبس الجرم

اي جزم القبا
 الزور مجري
 المذكور
 الضرر

الزور مجري

السادسة

انما اشكل القمل فخص المجاني فحين لحر في خلاء لهما والظاهر في هذه النجاسة
 لا مناسطها للضرورة كما عزم على الخنثى لبسه اخذا بالاحتياط اما للصبي فقل جزم على
 الوجه فمكنه منه يحتمل لعموم الذكور لقول جابر كان نزع عن الصبيان ونزعه على
 الجوارى وقوي في المعبر للكرهية لعدم تناول التكليف الصبي وفعل جابر والصحاب
 توزع وتبعه الفاضل في التذكرة ولعله الاقرب تمسكا بالاصل وعدم قاطع نزع عنه الب ابعده
 لو وجد المصلح الا لحره ولا ضرورة في التعري صلى عاريا عندنا لان وجوده كعدمه مع
 تحقق النهي عنه وجوز العامة بل وحبس لان ذلك من العزومات ولو وجد الصبي
 والحرير واضطروا الى احدهما للبرد او الحر فلا اقرب لبس الخنس لان مانعه عرض ورابعها الذ
 والصلوات فيه حرام على الرجال فلو سوه به ثوبا وصل فيه بطل بل لبس خائفا منه وصل فيه
 بطلت صلواته قال الفاضل لقول الصاق عليه السلف حصل الله الذنب حلية لاهل الحنة

قلت لا بأس بهذه
 الاوتنة وقوة
 الفتوى كما ظاهر
 لكن لا يقدح في
 التعدي

فحرم على الرجال لبسه والصلوة فيه رواه موسى بن اكيل التميمي عنه وفعل في
عنه مفسد للعبادة وقوي في المعنى عدم الابطال بلبس خاتم من ذهب لاجرائه
بحري خاتم مفضوب النبي ليس عن فعل من افعال الصلوة ولا عن شرطها **فصح**
لوموم الخاتم بذهب فالظاهر تحريمه لصديق اسم الذهب عليه نعم لو تقادم عهده
حتى اندرس وزال اسمه جاز ومثله الاعلام على ثياب من الذهب او المصوغ به في المنع
من لبسه والصلوة فيه قال ابو الصلاح تكرر الصلوة في الثوب المصبوغ والكل كراهية
الاسود ثم الاحمر المشبع والمذهب والموشع والملم بالخير والذهب قال وافضل البياض
البياض من القطن والكتان **وحاشا** المفضوب فتبطل الصلوة فيه مع العلم بالعيب
عند جميع الاصحاب لتحقيق النبي المفسد للعبادة ولا شتما للعبادة على قبيح فلا يكون
ما موراء في المعنى اسند التحريم الى جميع الاصحاب والباطلان الى الأكثر واختار
البطلان ان ستر العورة وسجد عليه او قام فوقه لانه مذهب عن تلك الحركة المحصورة
مع انها جزء من الصلوة ولولم يكن كذلك لم يبطل كالبطلان خاتما مفضوبا قال لا في
لم اقف على اخص فيه عن اهل البيت عليهم السلام ما يبطل الصلوة والتزام الثوب في
البطلان بالخاتم المفضوب وغيره بما يستصحب في الصلوة لتحقيق النبي عن ذلك
ولولم يستصحب محنت صلوة في اخر الوقت وهذا كله باطل ان الامر بالشئ يستلزم
عن ضده وان النبي في العبادة مفسد سواء كان عزاء بها او عن وصف لا ينتك
منه ولا خلوا هذه المقدمات من نظور قول المحقق ولا غلوا من قوة وان كان الاحتياط
للدين الا بطلان كيف كان اما لوجه القضية فلا تحريم ولا ابطال لعدم توجه النبي هنا
ولو جعل الحكم لم يعتد انه جمع بين الجهل والتقصير في التعليم ولو شئوا حكم فذلك لا
الي تعصير في التحفظ ولو لبس العصب فوجهان من رفع القلم عن الناس اختار
ابن ادريس واسناده الي عدم التكرار المتضمن التكرار التكرار ويمكن القول بالاعادة
مع بقاء السبب وعدم تيقن الخروج عن العهد بخلاف ما بعد الوقت كزوال السبب
والقضا لما يجب بامر جديد وهو غير معلوم التوجه هنا وهو خيرة المحققين **فصح**
ان لا يبطل في فعل سابق القدم ليس له سابق كالتشمك والفعل السندي فاسند في المعبر
الي الشئتين اسنادا الي فعل النبي صلى الله عليه واله وعمل اصحابه والتابعين والائمة
الصلحين والمعتمد ضعيف فانه شهادة على النفي غير المحصور وفي الذي احاط على النفي
كانوا لا يصلون فيما هو كذلك وضع سلا في الشمك والفعل السندي الاصلون **فصح**

وأسادها ان لا يكون بخلافه

وكون الشخ في الميسوع ولب حزن وجوز واذا كان الساق كالخفين والخرموقين حفا
 واسع قصير يلبس فوق الخف اسنادا الى فعل من ذكرناه وقد روي البريقي فيما سلف
 عن المرحوم عليه السلام جواز الصلوة في الخن ومثله روي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 ورواية الحسن بن الجهم عنه عليه السلام وايضا رواية ابراهيم بن مهزيار قال سالت عن
 الصلوة في فوق وبعثت اليه فقال يصلي فيه **وامرأها** لا يكون رقيقا يحكي البشر فلو كانها
 لم يكن في الستور عدم صدق اسمه وفي مرفوع احمد بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 لا يصلي فيما سيف او وصف يعني الثوب المتفعل قلت معني شفا لاهت عنه المشرق ومن
 حكى الجمجمة وفي خط الشخ اي جعفر بن الزبير في التهذيب او صف بواو واحدة والمعروف بواوين
 عن الموصوف **واسمها** لا يكون ثوبا عن بعض الافعال مع القدرة على غير الضرورة لئلا
 الواجب المقصود بالذات فلم يجد سواء صلب عاريا ولو قلنا بجواز الصلوة في الخن احتيازا
 انما الخن يمكن مع استيفاء الافعال مع الغور بالستر بخلاف التفصيل وكذا لو كان صلبا
 كالجديد لما منع من بعض الافعال **الفصل الثالث** فيما يكن فيه الصلوة وسقط وفيه **مايل**
 ذكر في الثوب الذي ملاصق وبوالا رب والثعالب سواء كان فوقه او تحته للاستيعاب لخالصه
 منها وقد قيل بجوازها فلا اقل الكراهية وعليه حمل ما رواه ابو عبيد بن راشد عن ابي جعفر
 عليه السلام وسالته عن الصلوة في الثوب الذي يلي الثعالب فقال لا وكذا ما رواه ^{التهذيب}
 عن ابن مهزيار عن رجل سأل الماضي عليه السلام عن الصلوة في الثعالب فهي عن الصلوة
 فيها وفي الثوب الذي يليه فلم اذكر اني التوبين يلصق بالوبر او الذي يلصق بالجلد فوقع
 غلطه الذي يلصق بالجلد وذكر ابو الحسن انه سأل عن هذه المسئلة فقال لا يصلي في الذي
 فوقه ولا في الذي تحته كما حمله الشخ في المبسوط قال لا يكون احدهما بطا لئلا يهتسب اذا
 كان باسلا يتعدى منه الجحاسة الى غير ذلك هذا بنا على نجاسة الثعلب او على عدمه و
 المذكورة عليه وكلام الشخ صريح في نجاسة الميتة لا يتعدى الا بالوطوبه الا ان يرد نفس
 الوبر لكن الرواية مصرحة بالحد وقول ابن بابويه اياك ان تصلي في ثعلب او في الثوب الذي
 يليه من تحته وفوقه تحمل ايضا على الكراهية ويمكن ايضا حمل كلام الشخ في النهاية لا يجوز
 هذا ذلك ولو وجد على الثوب وبر فالظاهر عدم وجوب الازالة الطهارة على الاصح وكذا ان
 ما لا يוכלل لحم وفي التهذيب ان علي بن الزبير كتب الى ابي الحسن عليه السلام هل يجوز الصلوة
 في ثوب يكون فيه شعر من شعور الانسان وطعن من قبل ان ينقضه ويلقيه عنه فوقع يحون
 وفي مكانه محمد بن عبد الله الجبار الى ابي محمد عليه السلام في قلنسوة عليها وبر ما لا يוכל

التوقيع خط السلطان
 بيد

.. يوكل لحمه ان كان الوبر دكيا حلت الصلوة فيه انشا الله **الثانية** تكون الصلوة في الرقيق
 .. الذي لا يحكي تباعد من حكاية اللحم وتحصيل الحلال المستقيم لو كان تحته ثوب اخر لم يكن
 .. اذا كان الاسفل ساترا للعرض واما الثوب الواحد الضيق فظاهر للاصحاب عدم الكراهية
 .. الرجل الطارواه البخاري عن جابر قال رايت رسول الله صلى الله عليه واله يصلي في ثوب
 واحد فتوشح به وقد روي الاصحاب عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 انه راه يصلي في ازار واحد قد عقد على عنقه وروي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه
 السلام في الرجل يصلي في ثوب اذا كان صفيقا فلا بأس والثوب في الملبس حرام اذا
 كان صفيقا ويكره اذا كان رقيقا وفي الخلاف يجوز في قيص وان لم يزره ولا يشد وعله
 سواء كان واسع الجيب وضيقة وروي زياد سوقه عن ابي جعفر عليه السلام كما بان
 ان يصلي في الثوب الواحد وازرار محمولة ان كانت دين محمد حشف وقد مر ولا تغار
 رواية غياث ابن ابراهيم عن ابي جعفر عن ابيه قال لا يصلي الرجل محمولا الا رازا الم
 يكن عليه ازار للخل على الكراهية وبعض العلماء المفضل في ثوبين طاروي عن النبي ^ص
 اذا كان لحدكم ثوبان فليصلي فيهما ولا بأس به والاخبار الاولى لا تنافي له لانهما على
 الجواز ويؤيده عموم قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد ولالة الاخبار ان الله احق
 ان يتزين له واوردها في التذكرة عن النبي صلى الله عليه واله واقضى به فيكون مع ^{العتيق}
 ابراهيم وسراويل مع الاتفاق وعلى ان الامام يكون له ترك الروا وقد يسمى رواه سليمان بن
 خالد عن ابي عبد الله عليه السلام لا ينبغي للامان يكون عليه رد او حمامه يرتدي بها
 والظاهر ان القايل سوب واحد من الاصحاب لما يرد به بحران المطلق ويريد ايضا على
 البدل والا فالعامة مستقيمة مطلقا وكذا السراويل وقد روي تعدد الصلوة الواحدة
 بالتعم والتسرك اما المرأة فلا بد من ثوبين درع وخمار لان يكون الثوب يشتمل ^{الكراس}
 والجسد وعليه حمل الشيخ روايه عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في جواز
 صلوة المسلمة بغير قناع ويحب ثلثة المبراة لرواية جميل بن دراج عن ابي عبد الله عليه
 السلام درع وخمار وملحمة ورواية عبد الله بن ابي يعقوب ر عنه عليه السلام انار درع
 وخمار قال فان لم تجد فتشوين تاثر باحد مما تقع بالآخر قلت فان كان درعا وحده ليس
 عليها مقنعة قال لا بأس اذا تقنعت بالمحفة **الثالث** تكون الصلوة في الثياب السود
 لما رواه الكليني عن ثمن رفعه الى عبد الله عليه السلام يكره السود الا في ثلاثة الخف والعمامة
 والكساء وفي مرفوع اخر اليه عليه السلام في القلنسوا السود لا تضيق فيها فان اللباس

اهل النار وقال ابن بابويه لا تقل في السواد فان النبي صلى الله عليه واله قال لا تلبسوا
 لباس اعدائكم ولا تسلكوا مسالك اعدائكم فتكونوا اعدائهم وروي عن النبي صلى الله عليه
 واله اللبس من ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وفيه دلالة على افضلية البياض للصلاة
 فالمضاد لا يشار كعناية المصلح ويكره الرجال خاصة المزعفر والمعصفو قال المحقق ط
 روي عن عبد الله بن عمو قال راي النبي صلى الله عليه واله على ثوبين معصفوين قال
 هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وروي عن النبي صلى الله عليه واله انه لم يلبس الرجل من
 المزعفر قلت الاول اوردته مسلم وروي ايضا عن علي عليه السلام ان رسول
 الله صلى الله عليه واله لم يلبس القتي والمعصفو وعن حماد بن محمد بالذهب وعن قواه الغل
 في الركوع قلت القسي بفتح القاف وتشديد السين المعمله منسوب الى القسي
 وهي من ثياب مصر فيها حرير وعن عبيد الله بن النضر ان النبي صلى الله عليه واله لم يلبس
 يتوغفر الرجل وروى عن زيد بن خليفة عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره الصلوة
 في المشيع بالمعصفو والمصفو بالزعفران قال المحقق ويكره في الاحمر لرواية حماد بن عمار
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال نكرو الصلوة في الثوب المصبوغ المصبوغ بالجرع
 المقدم قال والمقدم بسكون التاء المصبوغ المشيع بالجرع فمرح افصح كثير من اصحاب
 على السواد في الكراهية وقال الفاضل لا يكره شيء من الالوان سوا السواد والمعصفو
 والمشييع بالجرع للاصل ولما رواه ما رايته مردي في حله حماد احسن من رسول الله
 صلى الله عليه واله قلت القسي بكسر اللام وتشديد الميم الشعر مجاوز شعرة الاذن عليه السلام وكان م
 يخطب نواحي الحسن والحسين عليهما السلام عليهما قميمان احمران مشيان ويعقوبان وحيثما
 فتقول اليهما صلى الله عليه واله ولم ينكر ليا سها قال وروي الجهم وراي النبي صلى الله عليه
 واله كان يصبغ ثيابه كلها حتى عمامته بالمعصفو ولبس عليه يردن احضره ودخل ك
 وعليه عمامة سوداوية البسوط ولبس الثياب المقدمة تكون من الالوان والنجم بالجديد
 مكره في الصلوة فظاهر كراهية المشيع مطلقا واختاره ابو الصلاح وابن الخليل
 والاولي حمل رواية حماد عليه والقصيص بالجهم المحقق من ظاهر كلام الجهم في الركوع
 يكره في ثوب فيه تماثيل او خاتم او سيف مقلدين سوا الرجال والمواة ويظهر من كلام
 وابن البواج التحريم في الثوب والخاتم مع التماثيل ورواية ابن نزيعة عن الرضا عليه السلام
 عن الثوب فكم ما فيه التماثيل فكم ما فيه التماثيل ورواية ابي حمزة انه سأل ابا عبد الله
 السلام عن الصلوة في ثوب يكون في علم مثل طائر او غير ذلك قال لا في الخاتم مثل الطائر

وكان م
 في ثوبه
 وحيثما

او غير ذلك لا يجوز الصلوة فيه ويمكن حملها على الكراهية توفيقا لاصالة الصلوة وما
 روي عن النبي صلى الله عليه واله من طريقي العامة والخاصة ان الملك لا يدخل بيئاته
 ولا مثال جسد لا يدخل على الخوف لان الملك ينزع من المكاره كما ينزع من الحرام **خرج** حنف
 ابن ادریس الكراهية بما قيل لحيوان لا غير كالاشجار ولعله نظر الى تفسر قوله تعالى
 لما يشاء من محارب ومائيل فعن اهل البيت عليهم السلام انها كصورة الاشجار وقد
 روي العامة في الصحاح ان رجلا قال لابن عباس اني اصور هذه فاقبني فيها فقال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول في كل مصورة النار جعل له كل صورة صورها
 فيعذب فيها حتى قال ان كنت لا بد فاعلا فاصنع السجدة والاعتق له وبعث رسول الله الى
 عيون الصادق عليه السلام في التماثيل في البساط ليعاينها وانت تقبل فقال ان كانت
 ليعاين واحد فلا بأس وان كان لها عينا ن دلاوعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 عليه السلام لا بأس ان يكون التماثيل في الثوب اذا عرفت الصورة منه واكثر هذه شعر
 بما قاله ابن ادریس وانطلقت كثيرا من الاصحاب **فائدة** تكرر الصلوة الى الوسايد الممثلة
 اذا كانت على القبلة الا ان تعطي ويكون وضع الدراهم السوداء الممثلة بين يديه المصلي
 وليكن خلفه روي ذلك كذا في الحديث المروي عن الصادق عليه السلام ولو كانت التماثيل
 تحت فلا بأس بالصلوة عليها روي ذلك محمد بن عن ابي جعفر عليه السلام وروي عنه
 ايضا لا بأس بالصلوة وفيه ثوبه دراهم ممثلة وفيه خير محمد بن عثمان عن ابي عبد الله
 عليه السلام بان يكون مواضع روي سعد بن اسماعيل عن ابيه عن الرضا عليه السلام
 في المصلي والبساط عليه تماثيل يصلي عليه فقال والله اني لا اكرهه ولكن المسالفة لا ينافيه
 محله على الجواز كما مره يكن اشتغال الصما بالاجماع وفسر في المبسوط والنهاية بان
 يلتصق بالاراء ويدخل طرفه تحت يديه ويجمعها على منكبه واحد وعن علي بن جعفر
 عن اخيه الكاظم عليه السلام كفعل اليهود وفي رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 اياك والحق الصما بان تدخل الثوب مرتحت جنلك فتجعله على منكبه واحد وعن
 علي بن جعفر عليه السلام عن اخيه الكاظم عليه السلام في طرف الرد الا يجمعها
 على اليسار ولكن اجمعها على اليمين وفي صحاح العامة عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 واله لم ينج ان ياكل الرجل بشماله او يمشي في ثوب واحد ويشتمل الصما وان ينجس في ثوب
 واحد كما شفا عن فرجه وروا عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه واله
 نهى عن اشتغال الصما او هو ان يجعل وسط الرد تحت منكبه الايمن ويبرد طرفه تحت

في الثوب
 في الثوب
 في الثوب
 في الثوب

هو ان ينجس
 على وسطر يمينه

منكبه الايسر وعن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه واله نهى بلبس الرجل ثوبا دنا
 ياخذ جوانبه على منكبيه تدعى تلك الصما وقال ابن فارس ان يلتصق بالشوب ثم يلقي الجانب
 الايسر على اليمين وقال الحواري ان تجلي حسدك بشوك تحوشله الاعراب ما كسيتهم وهو
 ان يره الكسان قبل سلبه على يده اليسرى وعائقة الايسر ثم يره ثابته من خلفه على يده اليمنى
 وعائقة اليمين فيعطيهما جميعا قال وذكر ابو عبيد ان الفقهاء يقولون هو ان يشتمل الشوب
 واحد ليس عليه خبز ثم يرفع من احد جانبيه فيصنعه على منكبه فيبدو امانة وجهه وقال
 الحواري هو ان يجعل الرجل شوبه ولا يرفع منه جانبا قال العنيني والمنا قبل الصما الله اذا
 اشتمل به سد على يديه وبجانبه لثما فذلك كما قال الصمغ العما وقال الاصمعي ان اشتمل
 بالشوب حتى تجلي به حسده لا يرفع منه جانبا فيكون فرجة يخرج منها يده قاله القزويني
 من فسر بما قاله ابو عبيد والكر اهية التكشف وابد العورة وفسر بتغيير اهل اللغة عليه وبكى هذا القبيح ترك
 فانه كرم ان يتراعى به شامة حسده مخافة ان يدفع منها الى حاله ساءه لمفسسه فيمكن
فسر على ما فسره به لا فرق بين ان يكون تحت ثوب اخر او لا كما لو قال في المعبر

كلمة بذهب الى الله
 فوجه تسمية ثوب
 بذهب الى الله
 لانه يذهب منه
 الاصل من هذا القبيح ترك

تغير الفقهاء لما يكون اذا لم يكن ثوب ساترا للفرج **السادس** تكرر الصلوة في الثوب المماتم
 بالصلوة في الجاسة احتياط للصلوة وكذا من لا يتوقى المحرمات في الملابس ولا تحرم في
 الاصل ولو روى عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ان شبيا با اياه ساءه
 في الذي يعين الثوب وهو يعلم انه يشرب الخمر وياكل لحم الخنزير فيرد عليه انفسله قال
 عليه السلام صل فيه ولا تنفسله فانك اعونه وهو طاهر ولم يستعن انه يجلس فلا يكلم ان
 فصل فيه حتى يتيقن انه نجس وعن الحلبي بن خنيس عن الصادق عليه السلام لا كان
 بالصلوة في الثياب التي يعطيها المجوسي والنصاري واليهود وعن معوية بن عمار قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثياب الساترة لعلها المجوسي وهم شوبون الحمد
 المسما ولا اغسلها واصلي فيها قال نعم قال معوية ففقطعت له قميصا وحنطته وقلت
 له انزرا ايا اورا عن السامري ثم بعثت بها اليه في جمعة حين ارتفع النهار فكانه عوفي
 ما روي فخرج فيها الى الجمعة وانما قلنا بالكراهية لما روي عبد الله بن سنان عن الصادق
 عليه السلام في الذي يغبر ثوبه لمن يعلم انه ياكل الخمر ويشرب الخمر فيرد عليه انفسله
 قيل ان ينفسله قال لا يصح فيه حتى يغتسله والتوفيق للصلوة في الثياب قال الشيخ لا الال
 في ثوبها كلها الطهارة فلا يجب الغسل الا بعد العلم بالجاسة وروي الحلبي عن الصادق
 عليه السلام في ثوب المجوسي يرش بالماء قلت في هذه الاخبار اشارة الى ان غسله

نون النجاسة لا يقوم مقام العلم وإن استند إلى سبب وكذا فتوى الشيخ رحمه الله
 في النهاية والتخصيص وقال المبسوط لا يصح في ثوب عمله كافر أو لا في ثوب أحد من
 ثوب أحد من يستغل شيئا من النجاسات والمكورات التابعة لغيره المذموم إذا لم يمنع
 القرآن وإن منع شيئا من الأذكار الواجبة حرم والمفيد الملقى المنع من التمام وفي
 مضمون سماعه في الرجل يصح ويبدلوا القوان مسامحة لا بأس به وإن كشفت عن فيه فهو أفضل
 وروي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقرأ القرآن في صلوته وثوبه على
 فيه فقال لا بأس بذلك إذا سمع الجميع وكذا المذكور والمرأة المنقبة إذا كشفت عن صمغ
 السجود لا بأس به وإن سقرت فهو أفضل ويكون لها الصلوة في خلخال ذي صوت قالوا
 لا اشتغال لها به **القاسم** يكون استصحاب الحديد بأزار ولا بأس بالمستودع وقد روي
 من أجل عن الصادق ع لا بأس بالسكين والمنطقة للمسافر في وقت ضربة ولا بأس بالبن
 وكل الرسلح في الحرب وفي غير ذلك لا يجوز في شيء من الحديد فإنه مسح بخمس وروي عار إذا
 كان الحديد في غلاف فلا بأس به فليجمع يدهما على المطلق على المعقود وعن الصادق عليه
 السلام قال رسول الله صلى الله عليه واله لا الرجل وفي يده خاتم حديد قال المحقق قد
 بينا أن الحديد ليس ينجس باتفاق الطوائف فإذا ورد التنجيس حملناه على كراهية **القاسم**
 فإن النجاسة قد تطلق على ما يوجب تحته ويسقط الكراهية مع ستم وقوف الكراهية
 على موضع الاتفاق من كراهية **القاسم** ذكر كثير من الأصحاب كراهية الصلوة في قباسد
 الحلية كره قال الشيخ ذكره علي بن الحسن بن بابويه وسمعه من الشيخ وذكر
 ولم أجده جبراً مستند قلت روي العامة أن النبي صلى الله عليه واله قال لا يصح أحد
 وهو مخم وهو كراهية عن شد الأوسط وكراهية في المبسوط **القاسم** قال في الذكر
 يكون التصلب في الثوب لأن عابشه قالت إن رسول الله صلى الله عليه واله كان لا يلبس ثياباً
 فيه تصلب إلى لظلمة الأقطار ولما فيه التشبيه بالنصارى **القاسم** حكى في التذكرة كراهية
 وهو أن يلقى طرف الرمان الحابسين ولا يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى ولا يصح طرد
 بيده طاروي إن النبي صلى الله عليه واله لم يلبس حنجرته قطعت لبن أدرين ونسبه إلى اليهود
 ذكر أنه هو اشتغال الصماعة عند أهل اللغة وأنه قول المتن رحمه الله وجزم لبن الحديد
 بكراهية السد ونسبه إلى اليهود والعامة فيه خلاف قال ابن المذنب ولا أعلم فيه حد
القاسم يكون الأزار فوق القميص لقول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير
 لا ينبغي أن تكون الأزار فوق القميص إذا صليت فإنه من رى الجاهلية ولا ينبغي طاهر الكراهية

والان موسى بن بزيغ سأل الرضا عليه السلام استدل الاراد والمندبل فوق قميص في الصلوة
فقال لا بأس به وقيل ان في الاراد فوق القميص تشبيها باهل الكتاب وقد يعنيان
التشبيه بهم وروي موسى بن القاسم الحلبي قال رايت ابا جعفر الثاني عليه السلام
يصلي قميص قد اتوا فرقة مندبل قال في المعقب الوجه ان التوشع فوق القميص مكره
واما المنور فرقة ليس بكون مع ان علي بن يقطين روي عن العبد الصالح هل يصلي
الرجل وعليه ازار متوشع به فوق القميص فكذب نعم وقال في التهذيب عقيب الاجزاء
المذكورة لا تنافض لان المواد بالاجزاء المتقدمه هو ان لا يخلف الانسان بالازار بشي
به كالحق اليهود واما التوشع بالازار فهو ليعطي ما قد كشف منه وليس هو للعرب
من بدنه لما رواه سماعة قال سالت عن رجل يشغل فيه صلوته بثوب واحد قال اشغل
بثوب واحد فاما ان يتوشع فيعطى منكبه فلا بأس قلت روي الشيخ في التهذيب
عن محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابنا عن احدهم قال لا تدنو فوق التوشع في
الصلوة مكره التوشع في القميص مكره فقد تحصلنا من هذه عينا ما لا قاله في المعقب
ولا بأس به لاساس الحاجه اليه فيما الثوب السلاف وان كان جعله تحت القميص
او لاحتي ادعا الفاضل الاجماع على عدم كراهيته مع انه قد روي زياد بن المنذر عن
ابي جعفر عليه السلام في الذي يتوشع ويلبس قميصه فوق الاراد قال هذا عمل قوم لوط
قلت فانه يتوشع فوق القميص قال هذا من اجور وقال لب الحنيد لا بأس ان يزار فوق
القميص اذا كانت نصف مائتة يستقر العورة **الثالثة عشر** تسبق الصلوة في غسل
العروية عند علمائنا لما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
اذا صليت في نعليك اذا كانت طاهرة فانه يقال ذلك في السنة عن نعوة لرجل
ابا عبد الله عليه السلام يصلي في نعليه غير مرة ولم اره يتوخا غير مرة قط عن علي
علي ابن مهزيار رايت ابا جعفر عليه السلام صلي حين زالت الشمس يوم التروية ست
ركعات خلف المقام وعليه بعلاده لم يتزعجها وسبق زهر الثوب الذي له اراد الله
اصون للضرورة ولما رواه عياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال لا يصلي
الرجل محلول الارزار جمع بينه وبين رواه بن سومة السالفة وروي ابراهيم الاحمري
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي وازرار محلوله قال لا ينبغي ذلك وهو
ظاهر في الكراهية وروي عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي فيدخل يده
في ثوبه قال ان كان عليه ثوب اخذ ارزارا وسراويل فلا بأس وان لم يكن له ذلك وان دخل

به واحدة ولم يدخل الاخرى فلا يكس ومنع ان يوازيها يرايه المراهيه لروايه محمد
 لب مسلم الي جعفر عليه السلام في الرجل يصلي ولا يخرج يديه من ثوبه فقال ان خرج به
 محسن وان لم يخرج فلا يكس وروي ابو بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام
 في المصلي رجلا وامراة وعليه حصابه لا يصل وهو عليه لكن يتبعه وان كانت حرقته
 تضيقه وحملها الشيخ على الذب لروايه منها روايه رفاعه انه سأل ابا الحسن عليه
 السلام عن المختضب اذا نكح من السجود والفرقة ايضاً في حجاب قال نعم اذا كانت خرقته
 طاهرة وكان متوضيهاً ويستحب لمن يصلي في سراويل وحده ان يجعل على عاتقه شياً
 ولو نكته ولو كان معه سيف وليس معه فليقلد السيف روي حاكم عبد الله بن
 سنان عن الصادق عليه السلام وروي محمد بن الحسين بن كيث عن ابيه قال رايت
 علي ابي عبد الله عليه السلام عليه حبة صوف بين غلظتين فقلت له في ذلك فقال
 رايت الي يلبسها اذا اذا اردنا ان نصل لبسنا اخشن ثيابنا قلت اما الثالثة في
 السجود وعدم السف والوصف واما المتطوع لله تعالى مع انه قد روي استجاب التحل
 في الصلوة قلته وذكره لنا الجنيدي وابن ابي الصلاح وابن ادريس روي غياث لنا بكم
 عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام في الرجل عطل وهي بغير العين والطاق
 الثوب وهي التي خلا جديها من القلايد وسأل عن ابن جعفر اخاه الكاظم عليه
 السلام في الرجل يصلي ومعه حبة جلد حمار وعليه ثوب من جلد حمار لا يصلح وهي معه الا
 ان يتعوف عليها اذهاها فلا يكس قلت الذب بفتح الدال والتشديد وعا الدهن يستحب
 الصدقة بثمن الثوب الذي يصلي فيه لرباعه تاسيا بوزن العايد بن عليه السلام فيما
 رواه الشيخ عن الحلبي ان علي بن الحسين عليه السلام كان يلبس الكساء في الشتاء
 فاذا جاء الصيف باعه وتصدق بثمنه ويقول الي لا استقي من ثوبي ان الحل بن ثوب عبد
 الله فيه **الرابعة عشر** يجوز الصلوة وعليه ثوب لم يزل يقول الصادق عليه السلام لا يصلح
 ولو استعمل ثوباً وصل فيه فاضره الغبن انه كان يحسب لم يعد وان كان في الوقت اقله
 قوله العلم ولو اذ بنى على الخلاف في اعاده مثله في الوقت اما مع المزج فلا اشكال في الا
 وسأل العيص ابا عبد الله عليه السلام في ذلك قال لا يعيد شيئا من صلواته وروي
 محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن السلام فيمن يربط ثوب اخيه دما وهو يصل مالاً لربه
 حتى ينصرف وفيه دالة على عدم الاعادة في الوقت والرواية صحيحة ولوردها الفاضل
 في هذا ذكره ولم يرض لها وجوز الصلوة متقبها للمسك لطهارته ورواه علي بن جعفر عن

احبته عليه السلام وفي مكانه الي العسكري عليه السلام لا يلبس به اذا كان ذكيت
 المواد به ان يكون طاهرا ويحتمل امرين احدهما التفرغ من نجاسة عارضة له والثاني التفرغ
 مما يؤخذ من الظاهر في حال كونه بحلة لان السؤال عن فارة المسك وبحول ليس بانتم
 به في الصلوة كما روي في مرفوعة محمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام صل في حلة
 الذي تتبدل به ولا تقبل في تبدل غيرك **والحق** بذلك احاب اللباس منعولة
 من اخبار الكاظم في وغيره وسحب الظاهر النعمة ونضاضة الثوب فليس العبد العاد
 قلت الطاهر انه هذا الذي لا يتبدل عن الاقدار في النعمة يقال على المبالغ في التفرغ على
 الذي لا يحال الناس لسوخته ويسحب الثوب للصاحب كالعريب واكثر الشياخ واجادها
 ولا يفرق في ثلثين قميصه ولا في ثمانية الثوب فقد لبس زين العابدين عليه السلام
 ثوبين للصيف بخمسة درهم واصيب الحسين عليه السلام وعليه الخنزير والصادق
 عليه السلام الخنزير وما نقل عن الصحابة من ضد ذلك الاقنار وتبع الثوبان نعم يسحب
 اسنشتار العليق محبة الثوب الذي فيه شجرة والفضل القطن لانه لباس رسول الله
 صلى الله عليه واله والابيض واليابس بالمعصرة والاحمر والمصبوغ وان كرهت الصلوة
 فيه والوشى بسكون الثوب وفتح الواو ضرب من الشياخ معروف ويقال هو الذي يخرج على
 لونين والذي من لباس الصوف والشعر للثوبين وبجسب الثوبان لان الصادق عليه السلام
 فعله وروي عن ابيه وجده فعله ويسحب قصر الثوب في المقيص الى فوق الكعب والارار
 الى نصف الساق والمواد الي لسان ويلو في الثوب الطويل والآخر ولا يتجاوز بالكم
 اطراف الاصابع لمس عليه في المقيص ولا يتبدل ثوب الصوف ويسحب رفع الثوب
 والدوام على الخنك وروي بدل العمامة من قدم واخر الخنك للامام والحاج الى سفد
 اكد وبحول ليس لعلسوة وان الاديان والمضربة ويسحب الخنزير وفي صحاح العمامة
 عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه واله يقول في عزوه عزواها استكروا من
 المال فان الرجل لا يترك ركبما اسفل ويسحب ابتداء اللبس باليمين واليسار لليد
 لما رواه عن النبي صلى الله عليه واله وروينا ويكره المشي في فعل واحد وبه احباد
 كثير في الصلح ومطرق الاصحاب وفي بعض ما الاصلاح الاخر مع الرواية عن النبي
 صلى الله عليه واله انه انقطع شسع احدكم فلا يمشي في الاخر حتى يصلحها ويكره الخنك
 المسحوق والمسحوق باليد في الخنزير ولا يترك الخنزير النعل العربي ويكره عود المشرك في
 القبا لا يلبسها بغير فعل النبي صلى الله عليه واله ويسحب عند الجلوس واختيار الصلح من القدم

ان شديدا
 على العقب

ووجدوا من الثوبين الخارجين
 عند الابهام والخنصر مختلفين
 على ظاهر القدم دارين الما
 وراه العقب

ولو لو حاله مدخل في المستقر أو المصلي ولا فرق بين جمع الصلوات حتى للجمعة والعيد
 والجنائز والفرق كذلك ولا اعتداد بالزوم فوات هذه إذا امتنع منها إراك التشبيه
 بالصلوة خلف الخواص والمبتدعة به في سبيل ولو لو صلا المائنة المعصوب صحته صلاة
 أجمعها الأمن الزبدية ولو أذن الغاصب أو فغن صحت الصلوة مع بقا العصبية وقال
 الشيخ في المبسوط فإن صلا في مكان معصوب مع الاختيار لم يجز الصلوة فيه ولا فرق
 بين أن يكون هذا الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلوة فيه لأنه إذا كان الأصل
 معصوبا لم يجز الصلوة فيه لأنه إذا كان الأصل معصوبا لم يجز الصلوة فيه واختلف
 في معناه ففي المعتبر أن المالك قال الموجه الجواز لمن أذن له المالك وقال الفاعل
 الأذن الغاصب وكلاهما مشكلا ما الأول فلما قال في المعتبر وأما الثاني فلا لأنه لا بد
 الوهم إلى احتمال جواز أذن الغاصب فكيف ينبغي الشيخ معللا بما يطابق هذا الحكم
 ويمكن توجه الأول لأن المالك لما لم يكن متفكرا من التصرف فيه لم بعدا أنه لا حاجة
 كالرباعه فإنه باطل لا يلزم المشتري التصرف ويجوز أن يقال إن يصنع المجهول ويراد به
 الأذن المطلق المستند إلى شاهد الحال فإن طرأ الغصب يمنع من استعماله كما صح
 به ثبت أدريه ويكون فيه التنبية على مخالفة المرتضى رحمه الله وتعليل المنع مشعر بهذا
 ثم هنا مسائل لو علم الكرجية مر صاحب العصور وشبهها اعتقت الصلوة لأنه كالأغاصب
 حينئذ ولو جهل بني على شاهد الحال ولو علم أنها لمولي عليه فالظاهر الجواز لا إطلاق
 الأصحاب وعدم تخيل ضرر لاحق به فهو كالاستئذان بحايطة ولو فرض ضرر امتنع
 منه وفرض وجه المنع أن الاعتقاد إلى أن المالك أذن يشاهد الحال والمالك هنا ليس
 للأذن لأن يقال أن الولي أذن هنا والطفل لا بد له من الولي **الثانية** لو نهي الأذن
 في القوار عن الصلوة لم يعمل فإن نهي في الأثناء لا نام قوي استصحابا لأن الصلوة
 هي ما اقتضت عليه وليكن القطع مع سعة الوقت ترجيح الحق الأدبي والخروج مسليا
 جمع بين الحقين وهو ضعيف لأن فيه تعيين الصلوة فقط اسقط الله الحق
 تعالى ولو كان إيقاع الصلوة باذنه ثم رجع فيه لأوجه ولكن يوجب الأمام هنا لأنه العا
 قد يلزم في بعض الصور وهذا أذن صريح وإيماره محضة على كل تقدير ولو ضاقت
 لم يحتمل القطع بالخروج مصليا حتى في المكان المعصوب **الثالثة** حكم الناقله **الحكم**
 هنا وكذا الظاهر وفي المعتبر لا تبطل في المكان المعصوب لأن الكون ليس جزءا منها
 ولا شرط فيها ويشكل بأن لا فعل المحض منه من ضرورة المكان فالأمر بها بالكوت

رأى

حكم

مع انه منهي عنه وهو الذي قطع به المناضل وكذا الوادي الزكوة او قول القراء المنذور
 في المكان المعصوب لا يجزيان اما الصوم في المكان المعصوب فحرم بصفة لا يدخل
 للكون فيه الرابعه يشترط طهارة المكان بمعنى ان الخبث الي تعدي الي ثوبه ان
 بدنه بطلت الصلوة ولو كان ناسيا لم يبطل عدا مسقط الجحمة والمرتضى يشترط
 طهارة جميع المصلي مطلقا واشترط ابو الصلاح طهارة مسقط السبعه لناقصه
 الاصل وعموم جعلت الي الارض مسجدا وقول الصادق عليه السلام في جوارحه في
 الشاذكونه يكون عليها الجنابة اي صلى عليها في المحل فقال لا بأس وروي عمار عن الصادق
 عليه السلام في الارض المحسنة اذا اصابتهما الشمس فلا يجوز الصلوة على القدر
 حتى يذهب وبازايمه خير عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام في الشاذكونه
 نصيبها الاحتلام اي صلى عليها قال لا طريق لجمع على الكراهية او على تعدي الجحاسة
 مع ان الصحة هي المشهورة بين الاصحاب واحمد العامه بنهي النبي صلى الله عليه
 واله في المرتبة والمحورة ولا علة لسوا الجحاسة قلنا في متعبه غالبه كونه امكن
 كونه يعني تنزيهه وعلى قول المرتضى رحمه الله الاقرب ان المكان ملاصقا لعضو المصلي
 وثبائه لا ما احاط به في الجحافة والاخر لانه المتيقن من الجحافة ولو كان المكان نجسا مما
 ، ففي عنه كدرون الدرهم وما ويتعدي فالظاهر انه عفو لانه لا يزيد على ما هو عليه
 وعلى قول المرتضى لو كان على المكان ولا يتعدي فلا فرق انه كذلك لما قلناه ويمكن
 البطلان لعدم ثبوت العفو هنا وعلى قول المرتضى انه لا يشترط طهارة كل ما تحت
 ، فلو كان المكان نجسا ففرش عليه طاهر صحت الصلوة وقد رواه عامر المتقي عن الصادق
 عليه السلام ولو سقط طرف ثوبه او حاشيته على نجاسة امكن على قوله بطلان الصلوة
 اعتدادا بان ذلك مكان الصلوة **الخامسة** اختلفت الروايات في صلوة المراء اما
 الرجل والي جانبيه فروى جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام جوازها عند ابن
 وروي العلاء عن محمد بن احمد عن عليهما السلام لا ينبغي ذلك والسؤال عن حذابه
 ايضا وروي عمار عن الصادق عليه السلام لا يصلح حتى تجعل بينه وبينها اكثر من
 عشرة اذرع وان كانت عن يمينك او يسارك فكذلك فان صلت خلفه فلا بأس وان
 كانت نصيب ثوبه وان كانت قاعدة او يائمة او قايمة في غير صلوة فلا بأس وروي
 مثل جماعة عن الباقر والصادق عليهما السلام وروي عن النبي صلى الله عليه واله قال اخذ
 وهذه من حديث احوه من الله وعلى الاول المرتضى رحمه الله والمخالفون وعلى الثاني

الشيطان واتباعها واضافوا اليه دعوى الاجماع والاول اثبت لان الامور بالصلوة مطلق
 فلا سقيده بغير ثبوت والاخبار متعارضة والجمع بالكلية متوجه وقال الجعفي ومن
 حيا وجباله امرأة ليس بينهما قدر غلظ الذراع فسدت صلواته وروي جميل عن الصادق
 عليه السلام اذا كان سجودا مع ركوع ولا يكسر وعن زرارة عن الباقر عليه السلام
 لا يصح قدامه الا ان يكون قدامها ولو يصدر من فوق **ع** لا فرق بين المحرم والمجنبية
 والمعتد به والمنفردة لشمول اللفظ نعم يشترط كون الصلوتين صحيحتين فلا يتعلق
 بالناسد هنا حكم المنع ولا كراهية وزول التحريم والكراهية بالخيل او بعد عشرة اذرع
 فصاعدا ولم يكن التباعد بذلك قدم الرجل في الصلوة وجوبا او استحبابا الا منع
 الوقت لما رواه محمد بن مسلم عن ابيها عليهما السلام في المرأة تزامن الرجل في المحل
 جميعا قال لا ولكن يصلي الرجل فاذا فرغ صلت المرأة ولو اقفوا الصلوتان بطلتا ولو
 سبقت احداهما امكن بطلان الثانية لا غير لسبق انعقاد الاولى فيمنع من اعتقاد الثانية
 ويحتمل بطلانها معا لصدق الاجتماع في الموقف المهي عنده ولو اقفت بادام بطلت
 وصلوة اهل الجانبيين والوراء ولو حادت الاحكام قال الشيخ تبطل صلواتها دون المأمور
 وهو يناهض ان الطارية تدافع السابقة فيبطلان ومع هذا فاضل مذهبه ينسب
 ببطلان صلوة من خلفها ايضا بدون الخيل والبعد ثم صحت صلاتهم مشكوك علم
 ببطلان صلوة الاحكام امام الجاهل ولا بحث فيه رواية علي بن جعفر عن اخيه عليهما
 السلام اذا صلت جبال الامام وكان في الصلوة قبلها اعادت وحدها وفيه كذا على
 ما والطارقي **الفصل الثاني** في مكروهات المحام بكر الصلوة في مواضع **احدها**
 الغريزة خوف الكعبة عند الاكثرو حرم على الخلق وتبعه لبن البهاج واحض الشيخ الاجماع
 ولقول الله تعالى فلو اخرجهم من شطر اي نحو وانما يصدق ذلك اذا كان خارجا منه
 وكان النبي صلى الله عليه واله في رواية اسامة دخل البيت ودعا وحج فوقف على بابه
 وصلى ركعتين وقال هذه القبلة وأشار اليها فاذا صلى في جوفها لم يصلي الى ما اشار
 اليها فاذا صلى في جوفها لم يصلي الى ما اشار اليه هو القبلة وروي محمد بن مسلم عن
 ابيها عليهما السلام قال لا يصلي المكتوبة في جوف الكعبة ولا تتراكم لا تتدبار بصلوة
 الغريزة وهو قبيح واجيب بمنع الاجماع كيف وهو في الكوفة قايلا بالكرامية والقول للجهة
 ويكفي استقبال اي جزء كان منه خارجا فكذا اذا خلا واذا استقبل جزءا منها فقد استقبل
 الكعبة فيخرج الجواب عن رواية اسامة والنهي في رواية بن مسلم للكرامية كما عليه الاصحاب

والجند بار القبح هو المشتمل على ترك الاستقبال لا مطلق للاستدبار فان قلت
فما وجد الكراهية قلت العنصر من الخلاف اولى وجواز الاثم في الفريضة فيكون المنة
ولان صورة الاستدبار واقعة في الجملة وكذا تركه على سطحها اذا ابرز شيئا منها لانها قبله
الي عنان السماء فيحقق الاستدبار ايضا ولما روي ان النبي صلى الله عليه واله لم يجز
عن الصلوة على طمر بيت الله فيحل على الكراهية قالوا اذا اصلي جوفها او على سطحها
فقد صلي وعليها لا الهما والواجب الصلوة اليها قلنا قد بينا ان المراد بالصلوة اليها
الي جزم من حيثها ولا يقتصر الي ستورين يديه مثبته او غير مثبته قال الجليلي رحمه
الله عقيب البراد رواية محمد بن مسلم المذكورة وروي حديث اخر يصل في اربع جهاتها
اذا انحط الى ذلك قلت هذا اشار الى ان القبلة انما هي جميع الكعبة والمناجاة
الموافق لانه لا يشترط فيها الاستقبال عند كثير من الاصحاب وفي التهذيب لا تجوز
صلوة الفريضة في الكعبة مع الاختيار وتجوز مع الضرورة خوف الوقت لرأيه مع
بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام لا تقبل المكتوبة في الكعبة وروي محمد بن مسلم
عن احمد بن الحسن المكتوبة جوف فاما اذا خاف فوت الصلوة فلا يكره ان يصل بها في
الكعبة وعن يونس بن يعقوب قلت لابي عبد الله عليه السلام حضرت الصلوة
المكتوبة والى الكعبة افاض لي فيها قال صلى قلت الامح الكراهية لا غير ويكفي في ضبط
الوقت وهو اخر مما في جميع بين الاخبار وعموم الكتاب والسنة وروي الامام عن
عبد السلام بن صالح عن الرضا عليه السلام في الذي تذكر الصلوة فوق الكعبة فقال
ان قام لم يكن له قبله ولكن يستلقي على قفاه ويفتح عينيه الى السماء ويقصد بقبلته القبلة
الى السماء الى البيت المعمور ويقول فاذا اراد ان يركع خفض عينيه واذا اراد ان يرفع
راسه من الركوع فتح عينيه والسجود على عنق ذلك وادعى الشيخ عليه السلام في
اشارته الى اعتبار اسمه والى امتناع الفريضة ايضا جوفها ورد هذه الملاحظة
باستلزام سقوط الغنم ومغظم اركان الصلوة اختيارا ولو ان لم يثبت هذا
فكيف تعارض الاحكام المعطوع برجوعها **وابيها** العبور وقال المفيد لا يجوز
عجايل ولو عظم او قدر لئله او ثوب موضع ولو كان قد اقام والموم يرفع هذا
وقد روي على لب يعطين عن ابي الحسن الماضي في الصلوة بين القبور قال لا بأس
وروي معمر بن خالد عن الرضا عليه السلام لا بأس بالصلوة بين المقابر ما لم يمتد
القبور قبله وكان هذا حجة المفيد لان المطلق يحل على المقيد قلنا يدل على المقيد

قلنا يدل على ثبوت الياس مع لقائه القبلة والياس اعمر من المحرم والشخ كمن الصلوة
بين القبور الامع السائر ولو عن اربعة عشر اذرع قد امدت عن جانيه ولا ياباس
ان يكون ذلك خلفه لرواية عمار عن الصادق عليه السلام لا يجوز وشروطه
في الخلف عشرة ايضا **روى** لوصلي على ظهر القبر كرم ايضا ولو تكرار الدفن فيه
والنيس وعلم نجاسة التراب بالصدود وتعدى الى المصلي امتنع **والافلا** **واسما**
البيع والكليس عند لب البراج وسلا واين ادر يس لعدم انكها نجاسة غالباً
وفي رواية الغيص عن الصادق عليه السلام الجواز وان يجوز جعلها ساجدة قال
الشخ ابو صفور رحمه الله لو كانت مصونة قطعاً من حيث الصور **روى** **ابوها** بيوت الجوس
قال الاصحاب لا ينافي مظنة النجاسة وروي ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام روى
وصلي في بيوت الجوس قال الاصحاب ولا ياباس بيت فيه يموي او نظري لا يجوز
لرواية ابي جميل عنه عليه السلام **واسما** الى النجاسة الطاهرة كالقذون لرواية
الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام تح عنها ما استطعت ولا تصنع **الحاد**
وكذا الى حائط يزعم بالوعة لموسى لموسى احمد بن ابي بصير عن الصادق عليه السلام
وكذا في ثبوت المعايير المظنونة ونحوي **ابوها** على الحادة لما روي ان النبي
صلى الله عليه واله طفي عن الصلوة بحجوه الطريق ولرواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه
السلام ان يصلي في الظواهر التي بين الجواد **واسما** من ارض الخيل والبعال
والخير كراهية فضلاتها وبعد انكها المواضع منها ولم يضر سماعة فاما من ارض الخيل
والبعال فلا وادعية الكليني في روايته عن سماعة الخير ولا ياباس من ارض الغنم اذا
نصحه بالما وقد كان يابسا لما في هذه الرواية **واسما** ساطن الابل وهي مباركة للمروي
عن النبي صلى الله عليه واله اذا ادركت وانت في مراح الغنم فضل فيه فالحق ساكنة وبركة
واذا ادركت الصلوة وانت في معاطن الابل فاحرج منها وصل فانما جن من جن
تحلقت وقيل ان عطنها مواطى الجن ولانه لا يؤمن من نفورها فيشتغل المصلي ولا
يضع فضلاتها من الصلوة فيها عندنا لطهارتها **واسما** حديث معوية بن عمار عن الصادق
عليه السلام عن البيدا وهي ذات الجيش وذات الصلاه وضجنان وفي رواية
البرقي عن الصادق الرضا عليه السلام لا تصل في البيد انفسا عن حدها فقال
ان جعفر عليه السلام اذا بلغ ذات الجيش حذية الميسر ولا يصل حتى ياتي منكر النبي
صلى الله عليه واله قلت وان ذات الجيش فقال دون الحفير بثلاثه اميال قلت بعض

والله اعلم
بما في
الكتاب
والنبي
صلى الله
عليه واله
الصلوة
في
القبور
لا ينافي
مظنة
النجاسة

دق

العلاء وهي الشرف الذي امام ذي الخليفة عاليا مكة وكل ارض ملبسا يسمى البيداء
 فيدين فيه حمزاوسكر لرواية عمار عن الصادق عليه السلام **واحد عشرها**
 ما رسله عبد الله بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال عشرين مواضع
 لا تقبل فيها الطين والماء والحمام والغنم والكلب والخنزير ومعادن الابل
 ومجري الماء والسم والسم وفي رواية سماعة قال سألته عن الصلوة في السباح فقال
 لا بأس به قلنا في التقديب الموابه مع استواموضع السجود لمصرح رواية ابي بصير
 عن الصادق عليه السلام بهذا التفصيل وفي حكمه في الكراهية الرمي بالماء اما الملبس
 فلا بأس **واحد عشرها** ما رواه عمار عنه عليه السلام من النهي عن الصلوة وفي قبلته
 مصحف مفتوح او نار او حديد ولو كانت في محض او قنديل معلق وفي رواية علي بن جعفر
 عن اخيه عليه السلام قال في السراج في القبلة لا يصلح ان يستقبل القبلة النار وهذه كانت
 الكراهية عند اكثر اصحابنا وما رفعه عمرو بن ابراهيم العمري الي الصادق عليه السلام
 لا بأس بالصلوة الي النار والسراج والصورة ان الذي يصلي له اقرب اليه من الذي بين
 يديه ونسبها الصدوق في الفقيه والشيخ الي الشذوذ ولا رسالا فلا يجعل بها الار
 وهو مخالف لعادة الشيخ في التاويل فانه هنا ممكن قالوا لا صاحب ويكره في بيوت النصارى
 ليدل يشبه عابد النار وروي محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه يطرح على التمام
 قدامه ثوبا وان كانت خلفه او عن جانبه فلا بأس **والثاني عشرها** وادي السموم
 الشين واسكان القاف لم يرسله لم يرضاعن الصادق عليه السلام لا تقبل فيه وقبله يقع
 الشين وكسر القاف وانه موضع مخصوص وقيل ما فيه سقايق النعمان وقيل انها ابيد
 او ضحنا وذات الصلوات مواضع خسفت قال في التذكرة وكذا حال موضع خسفت
والثالث عشرها يطون الاودية لكونه يجري الماء بها وان يحجم عليه **والرابع عشرها** ارض عذبا اهلها لان
 صلا الله عليه واله نعمي لما مر بالحج قال لا بدخلوا فيها هؤلاء المعذنين لان تكونوا باكين ان يصح
 مثل ما اصحابهم وليس في هذا لاله على كراهية الصلوة فيها نعم روي ان عليا امير المؤمنين
 عليه السلام ترك الصلوة في ارض بابل لذلك حتى وخبر وصي في الموضع المشهور بعد ما
 لما الشمس في وقت الفضيل **والخامس عشرها** تضمة من الخبز المسهور على النبي صلى الله عليه
 واله انه نهي الصلوة في سبعة مواطن وقد تقدم اكثرها بادلة اخرى وهي طين من ارضه والموت
 والمزلة والمجنون والحمام وعطن الابل وحجج الطريق **والسادس عشرها** الصلوة الي باب موضع
 او اواسان مواجبه قالوا الصلح وقال في التذكرة لا يستحب السريين وبين حجر الطريق

في موضعين من كتاب
 في موضعين من كتاب
 في موضعين من كتاب
 في موضعين من كتاب

وقال في المعقب لا يلزم ما يقع فتواه لانه احد الامعيان **فروع** لا يمكن ما لنا في جوف الكعبين لا يجب
 لما ذكره الاصحاب في المناسك ورواه العامة عن بلال قال ترك رسول الله صلى الله عليه واله
 عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره وثلاثة اعمدة من وراءه وكان البيت على مسبة اعمدة اذ ذاك
 وصلى كذا على ظهورها وفي اشتراط اذن اهل الذمة في البسعة والكعبسة احتمال بغير الغرض الوقت
 وعلا بغيره ولا يطلق الاخبار بالصلوة فيها والظاهر ان الكراهية في بيت فيه مجوس شافلي
 المصلي ويمكن نعتها بالاجتماع في الصحرا ولا فرق بين لون الطريق سفول بالماء او لا
 للعموم نعم لو غسل الماء بصلوته فلا فرق فسادها التحقق المني والافرب انه لا فرق في
 المعطن والمريض بين كون الدابة حاضرة في اولا ولا فرق بين ان يعلم طهارة اولا اما المني فلهذا
 عدم الكراهية وقال في التذكرة ان عللناه بالنجاسة لم يكن وان عللناه بالنجاسة بكنف العورة
 يكونه ماوي الشياطين كره ولو اضطر الى الصلوة على التلخ لبد وبعوده على غيره فان تغذر قل
 اشترط في التلخ وسجد عليه والمراد ان يجمع فيمكن فيه بجمعه وروي داود الحنفي قال سالت ابا
 الحسن عليه السلام الى قولك ان امك ان لا تسجد على التلخ ولا تسجد عليه وان تكن فسوف اسجد
 عليه وفي التقدي الى بيت فيه ففاح احتمال اقربه ذلك لما روي انه خرج مجسول ولو كانت في البيت
 انا فيه نولد وشبههما احتقلا كما روي ان الملك لا يدخل ساقين كلب ولا تشاء ولا جسد
 ولا انا بال فيه وجيئذ كراهية الصلوة في بيت فيه احدهما اذا القرب عن الملك محبوب
 وخصوصية الصلوة **تم** قال ابو الصالح لا يعمل المصلي الوقت في معاطن الابل وراعيها
 الخيل والبغال والحمير والبقرة وراعي الغنم ويوسف النار والمزابل ومدايح الانعام والحمام
 ويطا البسطة المصورة في البيت المصور دون في فسادها في هذه الحال فلو لم قال لا يجوز
 الى النار والصلح المشهور والنجاسة الطاهر والمصحف المنشور والقبور ولنا في فساد
 الصلوة مع التوجه الي شي من ذلك نظروا كانه نظروا في ضيع النبي في الاخبار ونزد في
 الفساد من الامتثال واليهي عن وصف خارجي وطاحرا به مجري اليه عن المكان المصوب
 والاصح الكراهية وكانه نظروا الى ان في ذلك نقصانية اعمال الصلوة وقال المفيد رحمه الله
 لا يجوز الصلوة على اجساد الطرق حمله اليه على ذلك ويعارض برواية محمد بن الفضيل عن
 الرضا عليه السلام كل طريق يركب ويتطرق وكانت فيه جادة او لم يكن فلا يندفع الصلوة
 فيه وبرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام في الصلوة على طاهر الطريق لا يفسد ومنع
 الصدوق من الصلوة في بيت فيه حمير محصورة انه وقال المفيد لا يجوز الصلوة في من
 الحور لظاهر النبي وشره الكراهية مع قضية الاصل تدافعه وقال ابن الجنييد ولا اختاران

الاصل انظر الى انما كان عليه
 عندنا في جوف الكعبين لا يجب
 انهم في جوف الكعبين لا يجب
 كان منهم
 كان بالاصول لم يتلف في ذلك
 بحيث ان الانسان في الامكان

بطل الفريضة في الكعبة وقضاؤها الغير ضرورة ولو صلاحها او قضاها او التوافل فيها
 جازت فظاهرها كراهية التوافل ايضا قال وكل ارض اختلط بها نجاسة فلا يصح المصلي
 بمساجدها اياها وان جعل بينهما حائلا جاز وكان يرى وجوب طهارة المصلي الا ان يريد
 الاحتياط قال وكذلك منازل اهل الدعة وسعيهم وكنائسهم وبيوت بنو النعم وكنائس
 من يرى طهارة بعض الاجناس وظاهر تعليل كراهية الصلوة على الطريق بانها مقلنة
 النجاسة وبطلان الفاضل قال ولا تستحب الصلوة على الارض الرطبة لان نجاسة تعوض
 فيها ولا مكان نجاسة الماء الذي عليها قال وقد روي ان النبي صلى الله عليه واله صلى
 راكبا بالاميا من اجل مطر وذكر ابن الجني ان التماسيل والذبيان متمدة في قناديل اوراق
 او شمع او حنن معلقة او غير معلقة سنة المحوس واهل الكتاب قال ويكره ان يكون في القبة
 مصحف منشور وان لم يعرف فيه او سيف مسلول او مراه يركب المصلي نفسه فيها او ما وراه
 قال في المسبوط والنهاية في بيوت المحوس انه يكره الموضع بلما فاذا جف صلي فيه والتفتد
 بالحفان حسن قال في المسبوط والاصح وفي قبلته او يمينه او شماله صورة وتماثيل الا ان
 يغطيها فان كانت تحت رجله فلا بأس وقال في السيف المشهور لا بأس بكونه في القبة
 عند الخوف من العدو وقال يكره الصلوة في موضع يترك خطا يخط قبله من بول او قدر
 فزاد ذكر القدر فلحق الشئ المكتوب بالمصحف لانه يشغله عن الصلوة وبطلان في القبة
 وقال الصدوق وسار علي بن جعفر اخاه عليه السلام عن المصلي وامامه شئ من الطير
 او غله حامله او يصلي في كرم حامل فقال لا بأس وعن المصلي وامامه حمار واقف قال يضع
 بينه وبينه قصبة او عود او شيا يقيه يديه ثم يصلي قال الصدوق وسال عمار عن
 الصادق عليه السلام والمصلي وبين يديه ثوب وفيه فضوح وعن الرجل يلبس الخاتم
 وفيه مثال طائر او غيره ذكر قال لا يجوز الصلوة قال وسال محمد بن مسلم الى جعفر عليه
 السلام في الصلوة متلقا فقال اما على الدابة فتعم واما على الارض فلا وعن عبد الرحمن
 بن الحجاج عن الصادق عليه السلام كراهة حمل المراهم الممتلئة وحكاية جعله في قبلته
 وعلى الصدوق كراهة السيف في القبلة لانها من رداء امير المؤمنين عليه السلام قال
 علي بن جعفر اخاه عليه السلام في المصلي وامامه مشحوب فقال لا بأس وكذا من امامهم
 او يصل ولكل احدى الرطبة النسا اذا الصق جبهته بالارض والحشيش الثابت التل
 واصاب ارضا خيرا وقال الشيخ ابو جعفر الكليني في رواية عن ابي عبد
 الله عليه السلام انه روى في المنار بطريق مكره برش اجناسا موضع جبهته ثم سجد

حُشِبَتْ تَلْقَى عَلَيْهَا الثَّيَابُ
 عَلَيْهَا ثِيَابٌ

الارض الخمر في البياسم
 التي لا يات بها لا نقطاع
 الاقطار عنها

والمختصين بالفتح الدب والي المختص
والمختصين بالفتح الدب والي المختص

فان لم يجدها فان لم يجدها في الخط في الارض بين يديه وعن ابي عبد الله عليه السلام رواية عياض ان النبي صلى الله عليه واله وضع قلنسوه وصلى اليها وعن محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام يكون بين يديه كومة من ثراب ويخط بين يديه كومة من الثراب ويخط وروي العامة الخط عن النبي صلى الله عليه واله وان كان

بعض العامة ثم هو عرضا وبعض العامة طولا وعودا وكما قال **الثاني** إذا
 نسي بين يديه عثر أو عودا لم يستحب الانحراف عنه فيما ولا يسارا قال في المذكر قال
 ابن الجنييد يجعله على جانب الأيمن ولا يتوسطها فيجعلها مقصده فيبذلها الكعبه وقال

بعض العامة على الإيمان والابتن **الثالث** يسقط الذنوب الستة لاروي عن النبي صلى الله عليه واله اذا صلى احداكم الى سنة فليدفع منها لا يقطع الشيطان صلواته وقدره

الحفيد مرض الشاه لما خرج من خبر سهيل بن سعد بن عدي قال كان بين مصعب النبي

صلواته عليه واله وبين الجدار من الشاة وبعض العامة ثلثة اذرع مجوز الاختار بالحواله

لما لم يحرم القاعصا عرضا اذا لم يكن نصيبه لانه اولى من الحظ **الرابعة** تسري الامتناع

لَمْ يَخْلُفْ لَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّوْحِيدَ لَيْسَتْ لَهُ إِلَّا أَحَدٌ

ستره لصاحبه ولو كانت السترة مفسومة لم يحصل الامتثال عند الفاضل لعدم

لأشياء بالأمم وادرس كل ما في الامم من العادات والتقاليد

البحر في موريتانيا

هنا يخرج من الصلوة كالوصوة من الانا المعصوب اما لو كانت بجسمه لم يصح الجمع بها

ظاهر **الخامسة** قال في التدوين لا يابس ان يحيط به حلة اي غير سدر لان النبي صلى الله عليه وسلم

الله عليه واله صلى الله عليه وسلم واليمين بينه وبين الطواف ستم وإن الناس يفترون

هناك لأجل المناسك وبرحمه وبرسمه وبه سميت بكة لتساكن الناس فيها فلم يمنع المصطفى

من مختارين يديه ضاق على الناس فالوحكم كله كذلك لايت لب عيبك قال قبت

اكتبها حارثان والنبي صلى الله عليه واله صلى بالناس بمضي الى غير جدار وان احم

محل المشاعر والمناسك قلت قد روي في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه والرحمة

بلا بطم فركوت له غرة دواء السم واحضروا لوقته السم مسقنه مطلقا وكن

لا يمنع المار من ربه في مشاهد الامكان لما ذكره كان. **حيها السالك** سبق دفع

لأنه لا يملكه إلا الله تعالى والقطوع الصلوة في أولها وما استعمل

وَاللَّهُ يَدْرِي لَعَلَّه فَيُفِيضُ إِلَيْهِ وَأَلَّا يَصْغُرَ الْمَقْدُورُ عَلَى مَا رَوَوْهُ

(روي بن ابي يعقوب وسفيان عن الصادق عليه السلام) من دعا على اخيه

فمن عليه الصلوة لا يقطع الصلوة طوبى لمن سجد لله سجدة فله بها حسنة مائة الف حسنة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سفيان بن خالد عنه عليه السلام ان الذي يصل له اقرب الي من الذي قد اتي وفي
الكافي عن محمد بن مسلم دخل ابو حنيفة على ابو عبد الله عليه السلام فقال رايت ابنك
موسى بن جعفر قطع والكلى يرون بين يديه فلا يتقاهم وفيه ما فيه فقال ادعوني
فقال له في ذلك فقال ان الذي كنت اصطل له كان اقرب الي منهم لقول الله عز وجل ونحن
اقرب اليه من جبل الوريد ففعل الي نفسه ثم قال يا اي انت واجي يا مودع الاسرار ولا
يقطع الصلوة مرور الكلب الاسود والمرأة والحمار لما مرو رواية اي حزين عن النبي
صل الله عليه واله بذلك منسوخه ان صحت وروى عايشة ان النبي صلى الله عليه
واله كان يصلي صلاته الليل كلها وانا معتوضه بينه وبين القبله التابعة لكم المرو
بين يدي المصلي سواء كان له ستم ام لا ما فيه من شغل قلبه وتغيبه الدفع وحرمة
بعض العلة لما صح عن النبي صلى الله عليه واله في رواية اي جرهم الانصارى لو علم
الماربين يدي المصلي ما اذ عليه لكان ان يقف اربعين خيرا الزمان عشرين يديه شك
احد الرواة اليوم او السرا والسنة وهو محمول على التعليل لانه صح في خبرين عكس
ان عشرين يديهما الصف راكبا ولم ينكر عليه ذلك فان قلت في الرواية هو ان يومه قدما
الاحتلام فتوكل لا تكار لعدم البلوغ قلت الصبي ينكر عليه المحرمات والمكروهات فيجعل
التأديب **الثامنة** لو استباح في الدفع الى القتال لم يخبر رواية اي سعيد الحدري ومن
عن النبي صلى الله عليه واله فان اي فليقاتله فانما هو شيطان للتعليل ايضا ويحل
على دفاع مغلط لا يودي الي حرج **الثانية** هل كراهية المروروا في الدفع مختصين
استرا ومطلقا نظرا من حيث تفصيل وتصنيفه حق نفسه وفي كثير من الاخبار التقييد
بما اذا كان له ستم ثم لا يصح ما عشرين يديه ورا طراحي باقي الاخبار ويمكن ان يقال كل
المطلق على المعيد ولو بعد عن الست فهو كفا قدما ولو كان في الصف الاول فرجه
جاز التحلي بين الصف الثاني لتقصيرهم باها لها ولوم عباد المار سبيل حوزي
لا يدفع الامتناع التكليف بالمحال او لمكم بعطلة الكس عن حلقاتهم وعل بعض العلة
في ذلك وجوز الدفع مطلقا بحديث اي سعيد الحدري ودفعه الشباب مؤثري ولم
كن لم شاع قلنا ان صح النقل فهو لراي راه والحديث الذي رواه اخا صلي احكم الي
شي يستق من الناس فاراد احدا من عتارين يديه فليدفع في حقه فان اي فليقاتله
انما هو شيطان ليس فيه نصح بجمع المشاع فيحل وجود المساع ولا يجب نصب الست
طاما لان النبي صلى الله عليه واله تركه في بعض الاحيان كما روي الفضيل بن عيقل انما

٢
ماكلوا الماهل
والخار البع

وَصَلَحَ الْقَلْبُ وَالْمَرْءُ الْقَلْبُ
وَأَنْ كَانَ الْمَرْءُ الْمَرْءُ
وَالْإِنْسَانُ وَالْإِنْسَانُ
وَالْإِنْسَانُ وَالْإِنْسَانُ
وَالْإِنْسَانُ وَالْإِنْسَانُ

والله اعلم

والنوافل واقتض ما اذا كان من الخلق من الرضا عليه السلام المسجد الذي سمي في
 التقوي مسجد قبا وروي العلامة في الصحاح بعد ما يندان النبي صلى الله عليه
 وآله قال صلوا في مسجدي هذا افضل من الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعناه
 عند الاكثر ان استغناء المسجد الحرام يدل على فضليه على مسجد رسول الله صلى الله
 عليه وآله عند الكل ان لا يتشابه في الضعيف ان المسجد الحرام لا يزيد عليه مسجد
 رسول الله صلى الله عليه وآله بالاف بل باقل من ذلك وهو خلق الظاهر بناء على معتقد
 من فضلية المدينة مسجد على مكة وقد بينا في القواعد ضعفه وعن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وآله لا تشد الرجال الا الى ثلثة مساجد مسجدي هذا ومسجد الحرام ومسجد
 الاقصي وفي لفظ اخر عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال انما يسافر الى
 الى ثلثة مساجد مسجد الكعبة ومسجدي ومسجد بلدا عن أبي سعيد الخدري
 عن النبي صلى الله عليه وآله لا تشد الرجال الا الى ثلثة مساجد مسجد الحرام ومسجدي ومسجد
 الاقصي قلت اجمع العلماء الامن شذوذ ان المراد بهذه النبي بالنسبة الى المسجد الذي لاح
 ذلك الى مسجد غير هذه الثلاثة لتقارب المساجد سواء في الفضل فليس سفر الى مسجد بل
 اخر يصلي فيه باولي من مقامه عند مسجد بلده والصلوة فيه وهذا النبي يراد به النبي
 لا تعقاده الاجماع على عدم تحريم السفر الى المسجد المذكورة لتفاوته وقربه من القرب
 وتلك بعضهم المار به لا يسقط شد الرجال الا اليه ولا يلزم من في الاستصحاب في
 الجواز وان ركب واحد من العلماء تحريم زيارته لا يثبت الا بنية والصلوة عليه السلام
 متمسكا بهذا الخبر على مطلوبة اعيان اليه لا بد من افعال شتى هنا ولكن العبادة بالحداد
 المطلقة ليست حراما وهو محكم محض لان اباحة الشد للاسفا المطلقة يستلزم ما لو لم
 احلها لما هو عبادة اذ العبادة ارحم في نظر الشرع من السفر المباح ويترجم عدم
 الشد لزيارة اعيان العلماء وطلب العلم وصله الرحم وقد جاز من رار على ما يمكن ان زيارت
 وورد اطلبوا العلم ولو بالصين وسري في بره الديك ولا يخالف احده في اباحة هذا
 مع انه عبادة فتبين ان المراد بالحديث لا يستحق الا بالاكاد او لا ولى بالشدة من هذه
 الثلاثة او ضم المسجد كما سبق ذكره وهذا القابل للامعة في نفي مطلوبة زيارته قبوله لا يثبت
 والصلح لا يترتب بانها لا يثبت في الزيادة جرح صحيح بل كما ورد فيها موضع برعه وكل هذا
 مراعاة للفرقة المحقة والطائفة الساخنة الذين يرون تعظيم الريارات والمزارات وبعث
 ويجاورون وفي روى الله عنه تعالى لاهلهم وديارهم فيارقون انعقد لجام علمهم
 ويحاط بهم على ذلك وفيهم اهل البيت الذي اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا

في الصلاة في المسجد
 لا يوجب في الصلاة في المسجد
 لا يوجب في الصلاة في المسجد
 لا يوجب في الصلاة في المسجد

الحال في الشعر
والأرض

ويروى في ذلك أخبارا يعنون العدد يتجاوز الأحصاء بالغمد السائر وقد روي منها ما
بن عسكرو من العامة طرفا صالحة ما حديثه وتكوف حشاه العامة يعبرون شعركم
بزيارتكم كالغير الزانية برناها وغيرها ومع أن جميع المسلمين مجمعون على زيارة النبي صلى
الله عليه واله مندفعه الله إلى دار عفو ومحل الكرامة في هذا الزمان ففي كل سنة يعلمون
المطلي ويشدون الرجال إليه ولا يصرفون إلا بعد السلام عليه والتفاد الجميع في هذه
الأحصاء قبل ظهور صاحب هذه المقالة الشيعية وبعد حجة طاعة على هذا المقام وأي
حجة أقوى من جميع أهل الإسلام بزيارة النبي صلى الله عليه واله بأعمال المطلي وشدة
المرحال لكل عام وأما الأخبار الواردة في زيارته فهي كثيرة جدا قد صنفها العلماء كتبهم
الماثورة وسندهم المشهور مثل ما رواه أبو داود ومعه عنه أبي هريرة أن النبي صلى
الله عليه واله قال ما من رجل يسلم على الأرواح على رجلي حتى أرو عليه السلام وم
الصحابين والتابعين كلما دخلوا المسجد يسلمون على النبي صلى الله عليه واله ولا
حاجة إلى الاستدلال بالأخبار في هذا المقام المجمع عليه فانه عدول من يقين إلى شك
ومن علم إلى ظن روي العامة في صلحهم عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه واله الأول بعد
وضع على الأرض المسجد الحرام ثم المسجد الأقصى بعد أربعين سنة وأما ذكر كل الصلوة
فضل فهو مسجد وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي كان لي بيت في قريظة خاضع وبعثت إلى كل
أحد من أسود وأخذت لي الغنم ولم تحل لأحد قبلي وجعلت الأرض طيبه وطهوراً
فأما رجل أدركته الصلوة صلى حيث كان ويضرب بالرعب بين يدي مشرع شمس
وأعطيت الشفاعة وعن جديفة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله فضلنا على
الناس ثلاث جعلت صفوفاً كصفوف الملائكة وجعلت لنا الأرض طهوراً إذا لم نجد
الما عن أنس قدم رسول الله عليه واله المدينة فنزل في علو المدينة فزار في
بني عمن وبن عوف فأقام فيه أربع ليال ثم أرسل إلى ملائكة الجن أن يخرجوا من مكة فخرجوا
بسيوفهم فجمعهم حتى أتوا النبي صلى الله عليه واله فقام حيث أدركه الصلوة
ويصلح من أرض الغنم ثم قال يا بني الجن امنوني على طيبتكم هذا قالوا لا والله ما نطلب
ثمنه إلى الله وكان فيه نخل وقبور المشركين فأمر رسول الله صلى الله عليه واله بالنخل
فقطعت وقبور المشركين فنبست والحرب تسويت قال صفوا القل قبله وجعلوا أرضاً
حجاً والحرب جمع حربه وهي القبة في الأرض كأنه أراد تسوية الحفر وروى الأحباب
أبي عبيد بن ريان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه صلى قال الأرض كلها مسجد إلا

تنته

من صلى هنا قال صلى عيسى بن مريم وامه فقال له عيسى عليه السلام والملائكة عليه السلام
ومنما مسجد السميلة روي عبد الرحمن بن سعيد الخزاز عن ابي عبد الله عليه السلام
قال بالكوفة مسجد يقال له مسجد السميلة لوان عمي زيد اتاه فحبا فيه واشجار الله
جار الله عشرين سنة فيه من الخراب بيت ادرسي النبي عليه السلام وما اتاه مكرور فقط
فصلى فيه ما بين العشاين ودهما الله عز وجل الا فرج الله كرسنه وعنه صلح الجمل والموء
عن ابي عبد الله عليه السلام اما انه منزل صلحنا اذا اقام باهله وروي جده المرفي
قال خرج امير المؤمنين عليه السلام الى الحيرة فقال لتصلن هذه بعزة وارجي من الي
الكوفة والحيرة حتى تباع الذراع فيما بينهما بدينار ولتبتن بالحيرة مسجد له حسمية
باب يصلي فيه خليفة القائم لا مسجد الكوفة ليضيق غيهم وليصلين فيه اثني عشر اياما
عدا قلت يا امير المؤمنين او يبيع مسجد الكوفة للناس بوميعة قال بئس له اربع
مساجد مسجد الكوفة اصغرها وهذا مسجد طرف في الكوفة من هذا الجانب وهذا
للجانب ومنها مسجد غني ومسجد الحر ومسجد للجمع الثلثة بالكوفة جعلها ابوا
جعفر الباقر عليه السلام مباركة رواه محمد بن مسلم وذكر فيها مساجد ملعونة مسجد
ثقيف ومسجد الاشعث ومسجد حر بن عبد الله عليه السلام البجلي ومسجد سمك
ومسجد شيث رسي وان هذه الاربعة الاخيرة بالكوفة وراى القائل الحين عليه السلام
رواه هشام بن سالم عن ابي جعفر عليه السلام **المطلب الثالث** في مباحث المساجد
الاول يستحب بناؤها استعجابا بامر الله تعالى قال الله تعالى انما يعمر مسجدا الله
من امن بالله واليوم الآخر وقال الله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وروى
ابو عبيد الخضر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من بني مسجد ابي الله
له بيت له الجنة وفي بعض الاخبار كمن قصه قطاه قال ابو عبيد عمر بن ابو عبد الله عليه
السلام في طريق مكة وقد سويت باسجار مسجد فقلت جعلت فداك نرجس ان يكون هذا
من ذاك فقال نعم وروي العاصمي الصحيح عن عثمان قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه واله يقول من بنى مسجدا بنى الله له به الجنة مثله **الثاني** يستحب كثرة الاصل
اليها روي الاصبغ عن امير المؤمنين عليه السلام من اختلف الى المساجد اصحاب
احدي الثماني احا مستغفرا لله او علما مستظرا واوايه محمدا او سميع كل قوله
على هدي او كلمة نوره عن روي او رحمة منتظرة او تبرك دنيا حشيدة او جبا قلت
ترك الذنوب عيا يعني ربه تعالى وفر الملائكة او فر الناس كان الخشية كذلك ويجوز ان

فائدة لا تثبت المسجدين
بالامارات بل بالجميع
بالبيش او التبع
د

يكون الخشبة من ابيه نعم والعباد عن اسماعيل بن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه قال
 فلا رسول الله صلى الله عليه واله الا في المسجدين ههنا ههنا العرب الموقن بحلته سجدة و
 صومعته بيته وفيه من رسول الله صلى الله عليه واله من شئ الى المسجد
 لم يضع رجلا على رطب ولا يابس الا استحيته له الارض الى الارضين السابعة ^{عن النبي}
 عن جعفر عليه السلام عن ابيه قال قال النبي صلى الله عليه واله من كان القرآن حديثه
 والمسجد بيته بني الله له بيتا في الجنة ولا سند المتقدم عن النبي صلى الله عليه واله
 من مع الذباب في المسجد خرج منه مغرر حلة فهو منافق الا ان يريد الرجوع اليه وعن
 طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال لا صلوة لمن
 يشهد الصلوات المكتوبات من غير ان المسجد اذا كان فارغا صعبا **الثالث** تسب
 تعاهد النعل عند باب المسجد لما رواه الاصحاب عن النبي صلى الله عليه واله وترك
 دخول ثياب من المودى رجة لما رواه عن علي عليه السلام **الرابع** دخوله على طهارة
 وتقديم اليه والدعاء عار وقوف عند الدخول وهو سلم الله والسلام على رسوله الله
 صلى الله عليه واله ولا يركب على محمدا والمحمد والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته اللهم
 اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك واجعلني من عمار مساجدك جل ثناؤك وجهك عند
 الخروج اللهم اغفر لي وافتح لي ابواب فضلك فاذا دخل فليصل ركعتي تحية المسجد
 لما رواه ابو قتادة عن النبي صلى الله عليه واله قال اذا دخل احدكم المسجد فلا
 يجلس حتى يركع وليدع الله عقيبهما وليصل على النبي صلى الله عليه واله وان لم يصل
 مستقبل القبلة وحمد الله صلى الله عليه واله صلى الله عليه واله ودعا الله وسأل حاجته
الخامس يستحب ترك احاديث الدنيا في المساجد اللهم افرغ قلبك وترك الخوض في المعنى
 لقول النبي صلى الله عليه واله فيمن فعل ذلك ما زالت تلعنه حتى وقعت في النهاية
 لا يجوز وترك كشف الستور والخوض في الركبة وفي النهاية لا يجوز وفيه رسول الله صلى
 الله عليه واله عن سئل السيف في المسجد ويرى النبل وانشاد الشعر وقال من سمعتم
 يشتد الشعر في المسجد فقولوا قضا الله فاك وانما قصبت المساجد للقرآن وترك
 تصوير المساجد لقول ابي عبد الله عليه السلام وقد سأل عمرو بن جميع عن الصلوة
 في المساجد المصورة فقال ان ذلك ولكن لا يصح كما اليوم ولو قام العبد رايا كيف
 يصنع في ذلك وترك زخرفتها والظاهر انه حرام وكذا تقسمه لان ذلك لم يفعل في
 عهد النبي صلى الله عليه واله ولم هو الصحابة فيكون بدعة كذا قال في الغيبة

والصلوة والصلوة
 والتسليم والتسليم
 والتسليم والتسليم
 والتسليم والتسليم

بالحد والحد
 بالحد والحد
 بالحد والحد
 بالحد والحد

والحد والحد
 والحد والحد
 والحد والحد
 والحد والحد

وخرج أصحاب الصور أيضاً وترك الشرف لما رواه طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام أنه رأى مسجد بالكوفة قد شرف فقال كأنه بيعة وقال إن المسجد بني جلالاً شرف وترك المحارب لأنه في هذه الرواية أن علياً عليه السلام كان يكره المحارب إذا راهله المسجد وكان يعمد ما يجيئهم من اليهود قال لأصحاب المراد بها المحارب الدخلة وترك البيع والشر والمجانين والصبيان والأحكام والحدود ورفع الصور رواه علي بن أسباط عن أبي عبد الله عليه السلام وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال حينئذ سأجدكم صبيانكم ومجانينكم وشركم وبيعكم واجعلوا منكم على البواب مساجدكم وروى لا يثبت بأشياء الضالة على ابن جعفر عن أخيه عليه السلام وكذا لا يثبت بأشياء الشعر وهما مشعوران بالكباش أو لم يغي القرم وليس يبعد على إباحة إنشاء الشعر على ما يقتل منه ويكثر منفعة كبيت حكمة أو شاهد على الغيبة كتاب الله أو سنة نبية صلى الله عليه وآله وشبهه لأنه من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله كان يمشد بين يديه البيت والآيات من الشعر في المسجد ولم يذكر ذلك وترك تظليله لما رواه الحلبي قال سألت عن المساجد المظلمة يكن القيام فيها قال ولكن لا يضركم الصلوة فيها اليوم وقد سلف أن النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله تظليل مسجد ولعل المواد به تظليل جميع المسجد أو تظليل أوجه بعض البلدان ولا الحاجة ماسة في التظليل لرفع الحجر والقبر وترك تعليق السلاح في المسجد الأكبر وترك تظليل المنار لما روى السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام أنه مر على منار طويلة فامر بجمعها ثم قال لا ترفع المنار إلا مع سطح المسجد وكذا يكره جعل المنارة في وسطها وفي النهاية لا يجوز سبطها وترك أكصافها الرواية ذهب ابن وهب عن جعفر عن أبيه قال إذا خرج أحدكم الحصة من المسجد فليزدها مكانها أو في مسجد آخر فإنها تسبح ويحرق بعض الأصحاب من الحرم لظاهر الأمر ترك البصاق فيه لرواية عياض بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام عن أبيه أن علياً عليه السلام قال البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها ومنه وعن اسماعيل عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن أبيه عليهم السلام قال ومن موتخامة المسجد لقي الله يوم القيمة ضاحكاً قد عمل كتابه بيمينه وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام من تصح في المسجد ثم ردها في جوفه لم ترد إلا الشفعة في جوفه إلا أنه لم يرد في التهذيب عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قلت لما لم يكره في المسجد والصلوة فيه يردان بتصحيحه فقال في

عن جعفر بن محمد عن أبيه عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام أنه قال لا ترفع المنار إلا مع سطح المسجد وكذا يكره جعل المنارة في وسطها وفي النهاية لا يجوز سبطها وترك أكصافها الرواية ذهب ابن وهب عن جعفر عن أبيه قال إذا خرج أحدكم الحصة من المسجد فليزدها مكانها أو في مسجد آخر فإنها تسبح ويحرق بعض الأصحاب من الحرم لظاهر الأمر ترك البصاق فيه لرواية عياض بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام عن أبيه أن علياً عليه السلام قال البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها ومنه وعن اسماعيل عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن أبيه عليهم السلام قال ومن موتخامة المسجد لقي الله يوم القيمة ضاحكاً قد عمل كتابه بيمينه وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام من تصح في المسجد ثم ردها في جوفه لم ترد إلا الشفعة في جوفه إلا أنه لم يرد في التهذيب عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قلت لما لم يكره في المسجد والصلوة فيه يردان بتصحيحه فقال في

باب في ترك المحارب

او غيره ولو كان لمصلحة خاصة بقرب المسافة على بعض المصلين احتل جواز
ايضا لما فيه من الاعانة على القربة وفعل الخير وكذا يجوز فتح روفها وشكل المحلة
العامه وجواز المصلحة الخاصة الوجهان **العاشرون** لا يجوز اتخاذ المساجد في كل
المغسوبة ولا نظروف المسلوكة المضرة بالمانع ولو كان الطريق اريد من سبع اذرع فما
فيها ولا يضر بالمانع فالظاهر الجواز ويجوز اتخاذها على الخشب لقوله الباقى في المكان
يكون خشبا ثم ينصف ويجعل مسجدا يطرح عليه خر التراب حتى يواريه رواه عنه ابو
الجارود ومثله رواه سعد بن صدقة عن الصادق عليه السلام وزاده يقطع رجليه
ومجوز اتخاذها في البيع والكنايس لرواية العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه
السلام في البيع والكنايس هل يصلح نقصها لبنا المساجد فقال نعم **فروع** الموارد ينقصها
حلالا بدنية تحقق المسجدية كالحراب وشبهه ويحرم نقص الزاوية لانتهاها للعبادة
ويحرم ايضا اتخاذها في ملك او طريق لما فيه من تعسير الوقف المأمور باقراره وللمجوز
اتخاذها مساجدا ما اهلها او كانوا اهل حرب فلو كانوا اهل حمة حرم التعرض لها
الحادية عشر الاقرب شرعية اتيان المساجد للنساء وقدر يبيح صحابهم نعم الا ان
ان البيت افضل لما فيه من الاستئذان وعدم التعرض للفتنة وقول الصادق عليه السلام
خير مساجد نسائك البيوت **الثانية عشر** لا يجوز الدخول في المساجد لما فيه من تشطه بالم
يوضع له ودفن فاطمة عليها السلام في الرضوان مع فخر من خصوصياتها لما تقدم
من نص النبي صلى الله عليه واله وقدر يبيح البرصطي قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن قبر فاطمة فقال دفنت في بيتها فلما رادت بنوا امية المسجد **الثالثة عشر**
لا يجوز لاحد المشركين دخول المساجد على الإطلاق ولا عين باذن مسلم لان المانع
تجاسة لاليه فان قلت لا تلوث هنا قلت معرض له غالبا وجاز اختصاص هذا التعليل
بالحاضر وقول النبي صلى الله عليه واله ومر دخل المسجد فهو امن منسوخ لاليه وكذا
ربط عامه في المسجدان مع **الرابعة عشر** يسقط الوقوف على المساجد بغير اعظم الله
لتوقف بقا عمارتها عليه التي هي من اعظم مراد الساجع وروي عن يابويه بالصادق
عليه السلام سيل عن الوقوف على المساجد فقال لا يجوز لان الجوس وقفوا على ائمة
النار واجاب بعض اصحاب بان الرواية مرسله وبما كان الحمل على ما هو محتمل فيها
كالزخرفة والتصوير **الخامسة عشر** انما قصر المقعد مسجدا بالوقف اما بصيغة وقت
وشبهها واما بقوله جعلته مسجدا لله وبادت في الصلوة فيه فاذا جعل فيه واحدا

العقبة المنصارية
والكنيسة اليهودية
٢٠

بيان
 والوقت الذي فيه
 فلو فصلنا
 او فصلنا
 انصف في
 مكان
 ولجوار
 ان اريد
 فيكون

١١٥٦
 سنة ١١٥٦
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٥٦
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

الوقف ولو قبضه فلا قرب انه كذلك لان له الولاية العامة ولو صلب فيه الواقف فاق
 الاكتفاء بعد العقد ولو بناه بنية المسجد لم يضرب مسجد النعم لو اذن للناس الصلوة
 فيه بنية المسجد ثم صلبوا امكن صيدورته مسجد لان معظم المساجد في الجبل
 على هذه الصورة وقال الشيخ في المبسوط انما بني مسجد خارجا فان في مكة فان ترك
 به ان يكون مسجد يصلي فيه كل من اراده فلا ملكه عنه وان لم ينو ذلك فلكه باق
 عليه سواء صلب فيه او لم يصلي وظاهر الاكتفاء بالنية واولي منه اخصا فيه و
 في كلامه دلالة على التخليط ولعله الاقرب وقال ابن ادريس ان وقفه ونوي
 القربة وصل في الناس ودخلوا في ملكه عنه ولو اتخذ في دار مسجد له
 ولعياله ولم يتلفظ بالوقف ولا نواه جاز له تغييره وتوسيعه وتصنعه طاروا
 ابو الجارود عن الباقر عليه السلام في المسجد يكون في البيت فريده اهل البيت ان
 يتوسعه ابطايعه منه او يحولوا الى غيره كانه قال لا بأس بذلك **خاتمة** روي الشيخ
 في التهذيب باسناده الى ابراهيم بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قلت
 له ان رجلا يصلي بنا فاعتدي به فهو احب اليك او في المسجد قال لا مسجد احب
 قلت هذا يحتمل امرين احدهما ان صلواتهم جماعة في المسجد وهذا لا شك فيه
 لان فيه جماعة من الجماعة والمسجد والثاني ان يكون الصلوة في المسجد لا جماعة
 افضل من الصلوة في غير جماعة كما هو ظاهر الحديث لان تضاعف الصلوة في المسجد
 اعظم غالبا من تضاعفها بالجماعة اذا ورع في الجماعة خمس وعشرون وسبع و
 عشرون في المساجد ما مر وبعارضه ما روي عن الرضا عليه السلام من فضله
 الصلوة جماعة على الصلوة في مسجد الكوفة فرادى وقال الشيخ الحيدري في **الصلوة**
 عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا صلوة لمن لم يصلي في المسجد
 مع المسلمين الا من علمه ولا عساه من صلى فمعه في بيته رغب عن جماعة ومن
 رغب عن جماعة المسلمين سقطت عدالته ووجب هجرته وان رفع اليه المسلم
 اندر وحذر ومن لم يجمع جماعة المسلمين حرمت عليهم عينته وبيت عدالته ومن
 قربت داره من المسجد لزمه من حضور الجماعة فلا يلزم من بعد منه قال الشيخ
 ان يقرأ في دخوله المسجد انه خلق السموات والارض الى قوله لا تخلف الميعاد
 وتنام خمس ايات واية الكرسي والمعوذتين واية السجدة بحمد الله ولعلي على
 محمد واله وامن الله وملائكته ورسله وسال الله الدخول في رحمته ويسلم على

في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

الحاصرين فيه وان كانوا في صلوة فان كانوا ممن ينكر ذلك سلم حقيقا على الملائكة وصلى
ركعتين قبل جلوسه ولا يمس يمينه ولا يرفع فيه ولا يتخذ متجرا ولا يجلس صد
ولا يتحدث فيه بالحزله ولا بما تركها عليه ولا يرفع فيه الصوت الا يذكر الله ولا يشهد
فيه السلاح قال ويستحب ان يجعل الانسان خطا من صلواته التواضعات منزله ولا يله
كالتعبه وقال الشيخ في المبسوط لا يجوز ان تكون مرضقة او مدهنة او فيها شيء من

التصاوير واذا استهدم مجددا استجب نقضه واعادته اذا امكن وكان بحيث يشبه
بعض النكس فيصرون فيه ولا يمس باستعمال الله في اعادته او في بناء غيره من المجدد
والاجوز يبع الله حال قلت جوزه في المختلف عند الحاجة الي عمارته او عمار غيره مع
عدم الانتفاع ويتولاه الحاكم وهو حسن وكذا الواستعفي عنها وخير عليها التلفع
البقا فالأقرب اجواز تخصيصه للمصلحة قال الشيخ ويكون ان يتخذ المجدد طريقا الاصل

ونص علي كراهيته الحصا ولا ينقل قايما بل جالسا وقال لا يقصع القمل فان فعل د
في الثوب وقال الجعفي ويكون زخرفة المسجد وتكون المقصور والمنارة الا ان تكون
مع سطح المسجد وقال ابن ادريس لا يجوز ان يكون مزخرفة ولا مذهبة او فيها
شي من النصارى او مشرفة بل المسقف ان يبنى بجدار وفي كلامه هذا اجمال بين حمل عدم
الجواز على الكراهية والتحريم لان جعل بنازله المسقف وفي النهاية لا يجوز ان يبنى مشرفة
قال ابن ادريس ولا يكمن في الاحكام منها كما قال الشيخ في الخلاف وقال ابن ادريس

لأن أمير المؤمنين عليه السلام حكم في جامع الكوفة وقضى فيه بين الناس بلا
خلاف وذكره القضاة اليومنا هذا معروفة وقال الرازي رحمه الله الحكم المبلغ
عنصة المساجد ما فيه جدل وضوضوم من المختلف يحتل أن يراد انعقاد الأحكام
على الجس على الحقوق والملازمة فيها عليها وربما قيل دواء الحكم فيها مكره وأما
إذا اتفق في بعض الأحيان فلا وقال الشيخ في المنهاية وبتعه ابن أدریس يجوز
النصوص من البول والغايطة في المساجد ولا بأس بالوضوء فيها من غير ذلك وسوي
ابن أدریس بين الموضع لمنع من الوضوء من البول والغايطة والمنع من إزالة النجاسة

فيها وفي الميسوم الاغوازاله الخامس في الساجد والاعضا من البول والغائط
فيها وغسل الاعضاء في الوضوء والاسب في فيها وكانه فسر له وايته فلا يستحق
قرآن في النهاية وهو حسن ومنع ابن ادريس من جعل الميضاء في وسطها وهو حق ان
المسبق المسجد **الفصل الرابع** فيما يصعد عليه وفيه **مسائل الاولى** اطلق الاصحاب

ن
من الما جده
التمني في مكراته
من الما جده جديده وصف
خديعة ولم ينفع بهاقه ولا في
الابح حبه واو خلقت حصصا او الكس
وكذا وقيل من الما جده جديده وصف
نزد دون اليه

فقدنا
وقد كان في هذا بابا كورلا بني
المسار في وسط الحائط المسجد
ينبغي ان تبني حائطا فان قصد
الترميم هو منع الزوايا قصد
توسيع الالاعاب اياه محمد

والموضع المذكور هو
المسجد المذكور في
الكتاب المذكور
على الحقيقة

على انه لا يجوز السجود على ما ليس بارض ولا ما ينبت منها كالجلد والصنوف والشعر
 والخشب واجمع العامة على جوازہ لنا ما روي في الصحيح عن انس قال كنا نصل مع رسول
 الله صلى الله عليه واله في شدة الحر فاخلم يستطع احدا ان يكن جبهة من الارض
 بسط ثوبه فيسجد عليه فذلك على انهم كانوا يسجدون على الارض وانما يعدلون الي
 الثوب للضرورة وعن جناب قال شكونا الي رسول الله صلى الله عليه واله حر الرضا
 في جباهنا وانفنا فلم يكننا فلو كان السجود جائزا على غير الارض من ثوب ونحن لم
 نعجبوا الي الشكاية ولكن رسول الله صلى الله عليه واله يسكنهم والاف بالمجمع ان
 يجمع على النوف ولما في وعند رافع بن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه واله قال لا يتم صلاتي
 احكم حتى يتوضا كما امر الله تعالى ثم يسجد ممكن جبهة من الارض والارض حقيقة في
 المعهودة لانها اقل مطلقا واما ما رواه الحارث فكثر فعن هشام بن الحكم قلت لابي عبد
 الله عليه السلام احبوني عما يجوز السجود عليه وما لا يجوز علما السجود لا يجوز الا على
 الارض او على ما انبتت الارض وعن الحارث عنه عليه السلام سالت عن الصلوة على
 البساط من الشعر والطنافس فلا تسجد عليه وان بسطت عليه الحصى وسجدت
 على الحصى فلا بأس وفي التهذيب باسناده الي الرضا عليه السلام لا تسجد عليه وان
 بسطت عليه الحصى وسجدت على الحصى فلا بأس وفي التهذيب باسناده الي الرضا
 عليه السلام لا تسجد على القفر ولا على الصلوح **الثالثة** لا يجوز السجود على ما منج بالا
 عن اسم الارض كالمعادن والاسم وروي يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال لا تسجد على الذهب والفضة وفي كتابه الي الحسن الماضي عليه السلام
 لا تصل على الزجاج لانه من الملح والرمل وهما ممسوخان ولان اليهودي صاحب الشجر هو
 السجود على الارض لا على شيء من المعادن **الثالثة** لا يجوز السجود على المأكول عادة كالحار
 والاعلى الملبوس عادة طارواها هشام والفضل بن عبد الملك وحامد بن عثمان عن ابي
 عبد الله عليه السلام لا يجوز السجود الا على الارض الا ما اكل وليس وروي محمد بن
 عن ابي جعفر عليه السلام لا يجوز السجود على الارض الا ما اكل بالصلوة على الثوب
 والحصى وكل نبات الا الثمن قلت البوريات ضم البامبوصة والمدع كسر الفارسية
 وهي الباري بالعرب قاله ابن قتيبة وعن رارة عنه عليه السلام في السجود على الرق
 بعض القتر فقال لا على الثوب الكرسف ولا على الصوف ولا على شيء من حيوان ولا على
 طعام ولا على شيء من ثمار الارض ولا على شيء من الرياش نعم من غير ثوبه فقال جائز وبه

الطائفة من نفسه
 وهي الباطنية
 الحارث

ولا على القفر

التياب

روايات أخر حملها الشيخ على الضرورة من حرا وبرد ونحوها وهي على تعقيد والمرضى رحمه
الله في الموصليين والمصريين الثانية عمل بها وحمل روايه المنع على الكراهية وقسنته
الشيخ المحقق في المعتمد وقال الفاضل في المختلف في المنع من السجود على القطن
والكتان انه قولنا اينا الجمع فلا يبعد بخلاف المرتضى مع فتوا بالموافقة في الحال
والانتصار والمصريه الثالثة والاخبار محمولة على التقية حتى لا يحد المتضمنه
لعدم التقية او على الضرورة كما قاله الشيخ وعلى هذا العمل انشا الله تعالى **الرابعة**
يحوز السجود على ما منع منه عند التقية والضرورة روي عنه عن الصادق عليه
السلام جواز السجود على الثوب لشدة الحر وشدة مكابته اي لحسن عليه السلام
في السجود على الثوب الحر والبرد او لترك ما يكره السجود عليه وعليه رواية المصلي
عن جندب عن ابي عبد الله عليه السلام جواز السجود على القبر والصبر مع لمعا
الرواية السالفة وعن ابي جعفر عليه السلام في خالف الرضا يسجد على ثوبه ومع
عدم الترتيب على ظهر كفه قال فانها احد المساجد وروي عبيد بن يقطين عن ابي الحسن
المولود عليه السلام في السجود على المسح بكسر الميم وهو البلاس بفتح الباء وكسر هاء
فقال لا بأس في حال التقية ولا كان في جواز التقية السجود على الثياب غير المأثور
طاهر ولا في النبي صلى الله عليه واله كان يسجد على الخوخ يضم لنا المبحمة وسكون الميم
شيء منسوخ من السجود اصغر من المصلي قاله العارفي وقال العمري هي سقا
تقدر ما يضع عليه الرجل حرجه في سجوده من حصيرا ونحوه من حرج
روي حران بن اعين عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كان ابي بصير على الخوخ
من جنس ما حوز السجود عليه فلا اشكال ولو وقف على السورم يجوز عليه ذلك
رواية محمد بن ابي الربيع قال كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر عليه السلام يسأل
عن الصلوة على الحصى المدينة فكتب يجوز فيما كان معمولا غيوطا لا يسير والطلق
في المبسوط جواز السجود على المعمول بالخسوف الثاني علم من ذلك عدم كراهية السجود
على شيء ليس عليه سائر الجسد ورواية غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن
ابيه عن ابي عليه السلام بالكراهية من تركه مع ضعف السند **الخامسة** لا يمنع المصلي
شيئا من جنس ما يسجد عليه على الارض لدخوله في العموم واصالة الجواز ولو كان
قلنسوا لها غايها القطن والكتان او كان بين جهته وبين العمامة ما يمنع
السجود عليه صح ومنع الشيخ من السجود على ما هو حامل له ككوار العمامة بفتح

رضه

الكاف وطرف المردأ فان قصد لكونه من جنس ما لا يسجد عليه فربما بالرواف
 وان جعل المانع نفس الحمل كذهب بعض العامة طول بدليل المانع مع انه قد
 روي ابو بصير عن ابي جعفر عليه السلام في خالف الرضا يسجد على بعض ثوب
 فقال ليس على ثوب مكس ان يسجد على طرفه ولا ذيله وروي احمد بن عمر قال
 سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يسجد على كم قميصه من اذا الحر والبرد او
 غير دابة فقال لا بأس به وان اخرج بدوابة الاصحاب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله
 عن الصادق عليه السلام في السجود على العمامة لا تجزئه حتى تصل جبهته الى
 الارض قلنا لادالة فيه على كون المانع الحمل بل جاز لفقد ما يسجد عليه وكذا ما
 رواه طلحة بن زيد عن صادق عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام ان كان
 لا يسجد لكم ولا على العمامة نعم كونه منفصلا افضل عما يفعل النبي صلى الله عليه
 وآله والائمة بعد بل السجود على الارض افضل منه على النبات والحصى والوارى
 الامع المانع من الارض لرواية اسحاق بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام
 في السجود على الحصى والوارى فقال لا بأس وان يسجد على الارض احب الي
 فان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يحب ان تكون جبهته من الارض فانما احب اليكم ما كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله **والله السابعة** لا كراهة في السجود على المروحة والتمراك
 والعود لانها ومعنى الخمر وقد روي زرارة عن ابي جعفر عليه السلام جواز
 وقال انما ذكر السجود على المروحة من اجل الاوثان التي يعبد من دون الله وانما لم
 نعبد من غير الله قط فاسجدوا على المروحة او على عود او سواك والاصل في ذلك
 ما تقدم في جواز السجود على ما ليس عليه سائر الجسد **الثامنة** لا يجوز السجود على
 ما يتكبر الجبهة عليه من نحو القطن والحرير المنهال والوحل لان حقيقة الخضوع لا يتم
 الا بتكبر الجبهة ولما روي رواية رافع النبي صلى الله عليه وآله لوجوب الطهارة في
 مانع منها هذا مع الاختيار وروي عمار عن ابي عبد الله عليه السلام سالت عن الطين
 الذي لا يسجد فيه ما هو قال اما عرفت الجبهة ولم يثبت الارض ويسحب زيادة التمكن
 لما رواه السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام سالت عن حد الطين الذي لا يسجد ما
 هو قال اما عرفت الجبهة ولم يثبت على الارض ويسحب زيادة التمكن لما رواه الكوفي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال علي عليه السلام اني لا اكره للرجل ان يرى جبهته على
 ليس فيها اثر السجود **الثامنة** روي داود بن فرقد عن ابي الحسن عليه السلام جواز السجود

في السجود على الارض
 في السجود على الارض
 في السجود على الارض

ك

على القراطيس والكواكب المكتوب عليها وروي صفوان الخالي انه راي ابا جده الله عليه
السلام في المحل يسجد على قراطيس عليه كتاب لا اشتغاله بقرآنه ولا يكبر في حق الادعي ولا
في القاري اياها فان هناك مانع من البصر كما قال الشيخ في المبسوط وابن ادريس وفيه كنف
من القراطيس شيء من حيث اشتغالها بالنور المستفيد الا ان يقول الغالب جوهر القراطيس
او يتولى حمود النور روحها الا اسم الارض ويختص المكتوب بان احرام الحجر مشتملة على
على شيء من المعادن الا ان يكون هناك بياض يصدق عليه الاسم وربما جعل ان كون الحجر من
والسجود في الحقيقة انما هو على القراطيس وليس بشئ لان العرض لا يقوم بعبادة المراء
اجسام مجسوسة مشتملة على اللون وينسحب الحقيقة كل مصبوغ من النبات وفيه
نظرة **فروع** الاكثر اعطاء القراطيس من القنب فلو اتخذ من البرسيم فالظاهر المنع الا ان يقال
ما اشتمل عليه من اصلاح النور يجوز له وفيه بعد في مخالفتها عن اسم الارض ولو اتخذ من
القطن او الكتان امكن بناؤه على جوار السجود عليهما وقد سلف وامكن المانع اللبس على
القطن والكتان المطلقين على المفيد فحينئذ يجوز السجود على القراطيس وان منها عدم الا
لبسه عليه يخرج حوار السجود على عالم يصلح لللبس من القطن والكتان **الناهي** لو وقعت
لصحة ولا يطرح السجود عليه فان كان اعيان من لينة رفعها لم يسجد لعدم صدق مسمى السجود
وان كان لينة فادون فالأولى ان يجوز ولا يرفع ليل يلزم تعدد السجود وعلى ذلك دللت رواية
الحسين بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام في السجود على المكان المرتفع قال ارفع اليك
ثم وضعه وروي معاوية بن عمار عنه عليه السلام اذا وضعت جبهتك على بركه ولا ترفعها
وكن جوارها على الارض والنسبة بالنون المفتوحة والماء الموحدة المفتوحة والكاف الحقة
التيك وهي أم حذيفة الرازي فصل على كونه لينة فادون مع انه قد روي الحسين بن حماد ايضا
عنه عليه السلام في الرجل يسجد على الحصاة يرفع راسه حتى يتمكن وعليه حمله على المرتفع
يجوز تسوية موضع السجود في اثنا الصلوة لان ذلك من احوال الصلوة مع انه ليس بمكروه
وروي يونس بن يعقوب انه راي الصادق عليه السلام يسوي كعبه في موضع سجود بين
السجدين وفي رواية طحمة بن زيد عنه عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان عليا
عليه السلام كره تنعيم الحصاة فيمكن الجواب مع وجهين احدهما حمل
التسوية على كونها طريقا الى تمكن الجبهة والتنظيم على مجرد الترخين وثانيهما حمل
التنظيم على ترتيب خاص لا يدعى التسوية مع ان طحمة يروي او عاصي ويجوز مسحه
في الصلوة من التراب كما رواه حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام وقال عليه السلام

عتياد

ان اياه كما يفضلنا افضل ناحيتي الي الفراع والصلوات المستحب حذر من البسمة
 الي الرباط فيه من تشويه الخلق **العلم** روي ابراهيم بن ابي محمود عن الرضا عليه
 السلام جواز الصلوة على سبيل من ساج والسجود عليه وفي رواية اخرى لا بأس بالصلوة
 على السريس وان قدر على الارض افضل لما سلف ولغظه لا بأس مشعر بذلك وروي الحسن
 بن محبوب عن ابي الحسن عليه السلام في الحصن يوقد عليه بالمعدنة وعظام الموي
 ويحصر به بالمعدن بعد عليه فكتب اليه بخطه ان الماء والفاقد طهره وفيه اشار اليه
 جواز السجود على الجص وفي الفرق بينه والصاروح قوله وقد سبق اليه عنه وكذا
 في طهارة الماء والنازل من السقاة ان حصلت لم يجز السجود ولا ان يظهر والماء يجزى
 عليه وكيف يظهر الا ان يقال الماء طهره مطلقا سواء كان وارعا او موردا عليه وقد
 اشار اليه ولعله ان الله النار الحجر المائية مطهر وان لم يقع الاحتال وقد سبق وروي
 داود الصرمي عن ابي الحسن عليه السلام ان امكنك ان تستجد على الشجر فلا تستجد
 عليه وان لم يملكك فسوق واستجد عليه وهذا يحتمل بضع فروع ماصح السجود عليه ان كان
 ومع التعذر يستجد عليه ولو وجد ملبوسا من نبات الارض فهو اولى من الشجر لانه مانع هنا
 عرضي بخلاف الثلج وقد روي ذلك منصور بن حازم عن غير واحد من اصحابنا عن ابي
 عليه السلام انما يكون بارضا بارضا يكون فيها الثلج فاستجد عليه فقال لا ولكن اجعل
 بينك وبينه شيئا فطنا او كنا **الحادي عشر** جميع ما ذكرناه انما هو في موضع الجبهة
 دون باقي المساجد والواجب فيه وروي ذلك جماعة منهم زرارة وروى عن الباقر عليه السلام
 قال الجبهة التي لا تف اي ذلك اصبت به الارض في السجود اجزاء والسجود عليه كما اتصل
 وعرض برواية علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام في المرأة تطول قصتها
 واذا سجدت وقعت بعض جبهتها على الارض وبعض فسطحها الشجر على نحو ذلك قال
 لا حتى تضع جبهتها على الارض قلت القصبة بضم القاف وتشديد الصاد المصالة
 شعرا الناصية وقد جاب محله على الاحتجاب او على كون الواصل الي الارض ينقص عن
 المسمى ومثله لب عبد الله بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام في الرجل يسجد
 العامة لا تصيب جبهته الارض لا بحرية ذلك حتى تصل جبهته الي الارض لان المطلق
 يحل على المفيد فيراد به شيء من اجسامه وقد روي في القبيصة في الموضعين بدرهم وكذا
 في المقنع واخبرني ابن ادريس رحمه الله وصدر المسيلة با اذا كان في جبهته عرقانة
 يوي ان الاحتوا بالدرهم مع تعدد الكتب وقد روي في الكافي عن زرارة عن الباقر عليه السلام

وقيل في الدرر
 ولا ينقص الجبهة من درهم
 وهو نحو درهم

للجبهة كلها من فصلين شعريين الحاجبين موضع السجود فأيما سقط مرغ لك إلى الأرض لحر ك مقدار النكاح
ومقدار طرف الأمله **الثامن عشر** لا يجوز أن يكون موضع سجود أرفع من موقعه بما يزيد

عن لينة ويجوز قاله الإمام صاحب رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام إذا
كان موضع جيبك مرتفعاً عن موضع يديك قدر لينة فلا بأس ومعلوم الشرع يدل على الخ
من الزايد ولأنه يجوز عن مسمى الساجد وفي رواية عمار عنه عليه السلام في المريض يقوم
على رأسه ويسجد على الأرض فقال إذا كانت الغرائش غليظة قد راحته أو أقل استقم لسان
يقوم عليه ويسجد على الأرض وإن كان أكثر مرغ لك فلا وهو دليل على مساواة النزول
العلوي موضع الجبهة والمستحب تأوي الساجد لرواية عبد الله بن سنان عن

أبي عبد الله عليه السلام

أي يصير عنه عليه السلام لكن مستويا وقد سأل عن موضع بحضرة يرتفع عن مقاسد
أي يصير عنه عليه السلام إلى أحب أن اضع وجهي في موضع قدني وكره أن يرتفع في

الجبهة من اللينة والاحقر في المعتادة في بلد صاحب الشرع وأهل بيته ولما كان يكون
موضعه على الكبرسط وجهاً منكما جابر علو وانخفاضه وقد رت باربع أصابع تقريباً
الثانية عشر يشترط أن يكون موضع الجبهة أجمعاً وفي باقي المساجد خلافه سئل عن
بالخصن إذا كان محصوراً في طرقة بجميع كونه ملوكاً أو مائة وما فيه حرمة التصرف في
الغير ولو سجد على الخصن أو المعصوب فكأن الصلوة في الخصن أو في المكان المعصوب في
جميع الأحكام ولو سجد على غير الأرض وبساتينها أو على المأكول والمساكين بعد بطل ولو

جهل حكم ولو طهنت عينه أو نسيت فلا قرب العصاة ولا يجب التناك ولو كان في محل السجود
بل لا يجوز ولو كان سجداً جبراً **الثالثة عشر** المشهور كراهة نفع موضع السجود وقدر
الهي محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وهو محمول على الكراهية لما رواه أبو بكر
عنه عليه السلام لا بأس بنفع موضع السجود فيصل على أني الصائم أو على ما لم يروي ولو أدى إلى
الطلق بغيره كان حرام قطع الصلوة **الرابعة عشر** لو كان في طلمة وخاف من السجود على الأرض
حيث أو عقرها أو مؤذيها لم يكن عنه شيء يسجد على غير الثوب جاز السجود عليه الرواية في
الخصن الضيق المظنون كالمعصوم ولو تعد الثوب وخاف على بقاءه الأعضاء لا بأس وكذلك لو كان
يتعدى ما يسجد عليه والأقرب وجوب الإتيان بما يقارب السجود كحصى لأنه أقرب إليه
وروي عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يروي في المكتوبة إذا لم يجد ما يسجد عليه ولم
يكن موضع يسجد فيه قال إذا كان هكذا فليجوز في الصلوة كلها وروي أيضاً عنه في الرجل
يصيبه مطر وهو في موضع لا يقبل أن يسجد فيه من الطين ولا يجد موضعاً جافاً قال لا

الصلوة فاذا ركع فليركع كما يركع اذا صلى فاذا رفع راسه من الركوع فليوم بالسجود ايما
 وهو قائم يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلوة ويحل عليه عدم تكبته من الجلوس وروى في القند
 ان النبي صلى الله عليه واله صلى في يوم وحل ومطوية الحل رواه جميل بن دراج عن علي بن
 عليه السلام ورواية اخرى عنه عليه السلام صلى رسول الله صلى الله عليه واله
 على راحلة الفريضة في يوم مطير وقيل في مكانته اي الحسن عليه السلام بالضرورة
 الشديدة وروى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام من كان في مكان لا يقد
 على الارض فليوم ايما في مضمرة سماعة في السير يمنع من الصلوة قال يوحى **ايما السادسة**
 قال ابن بابويه في الفقيه قال الصادق عليه السلام السجود على الارض فريضة وعلى
 غير ذلك سنة والظاهر ان المراد بالسنة هنا الجارية لانه افضل قال وقال عليه السلام
 السجود على طين قبر الحسين عليه السلام ينور الى الارض السابعة ومكانت معه
 من طين قبر الحسين عليه السلام كتب مجاوان لم يسج بها قال روى عن علي بن يحيى انه
 قال بن يحيى انه قال رايت جعفر بن محمد عليه السلام كلما سجد وارفع راسه اخذ كفا
 من جهته فوضعه على الارض قال وقال هشام بن الحكم لابي عبد الله عليه السلام
 ما العمل في ذلك يعني المنع من السجود على ما الخلل واليس قال عليه السلام لان السجود هو
 الخضوع لله وابنا الدنيا عبيد ما ياكلون ويلبسون والساجدة في سجود على سجود
 وابنا الدنيا غروروا بغرورها السجود على الارض افضل لانه ابلغ في التواضع والخضوع لله
 عز وجل **السابعة عشرة** جواز القاضل السجود على الحنطة والشعير قبل الطين لان القش
 خارج عن بين الماكول والنجاسة ويشكل عريان العادة بالكلية غير مقوله وخصوصا
 وخصوصا الصدر الاول فلا قرب بالمنع وقوى جواز السجود على الكتان قبل عزله وسجود
 فيه بعد عزله وجوز السجود على القنب لعدم اعتياده ولبسه وتوقف فيما لم يتخذ منه
 ثوب والظاهر القطع بالمنع لانه معتاد اللبس في بعض البلدان ومنع الشئ في الميسر
 من السجود على النون بطريق لاوي **الباب السابع** في القبلة وفيه فصول ثلثة الاولى
 في الماهية قال الله تعالى فليؤتيك قبلة ترضى فاول وجها مشطرا المسجد الحرام وحيث
 ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وروى عن ابي ابراهيم باسناده الى الصادق عليه السلام ان النبي
 صلى الله عليه واله صلى بمكة الى بيت المقدس ثلثة عشرة سنة وبعد هجرته صلى بالمدينة
 سبعة اشهر ثم وجهه الله الى الكعبة وحكى ان اليهود كانوا يعيرون رسول الله صلى الله
 عليه واله ويقولون له انت تابع لنا فاني قبلتنا فاقم لذلك رسول الله صلى الله عليه واله

وخرج في جوف الليل ينظرون الله تعالى ذلك امرأ فلما أصبح وحضر وقت صلوة الظهر
 كان في المسجد في سائر قد صلي من الظهر ركعتين فنزل جبريل فالتزم بعض رجليه وجعله
 الى الكعبة وانزل عليه فدبري ثعلب وجهك في السما الاية وكان قد صلي ركعتين الى
 بيت المقدس وركعتين الى الكعبة وفي القصة مثله الا انه قال صلي بالمدينة تسعة
 شهرا وزاد انه بلغ قوما بمسجد المدينة وقد صلوا العصر ركعتين فقالوا قال
 ويحيى ذلك المسجد مسجد القبلتين وروي الشيخ في التهذيب باسناد الى
 معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان صرفه الى الكعبة كان احدى جوف
 من بدر وعن الحلبي عنه عليه السلام ان ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة
 قد صلوا ركعتين الى بيت المقدس فقبل لهم ان يديكم صرفا الى الكعبة فتقولوا الف
 مكان الرجال والرجال مكان النساء وجعلوا الركعتين الباقيتين الى الكعبة فذلك سمى
 مسجد القبلتين وروي العلامة ما يقرب من هذا وان النبي صلى الله عليه وسلم والرجال
 في اثنا صلوة بمسجد سلمه وقد صلي ركعتين باصحا به من صلوة الظهر ولكن في رواية
 تسعة اشهر وعشرون اشهر فتدبر ما صلاه بالمدينة الى بيت المقدس وفي رواية
 البر الثعالب سنة عشر شهرا او سبعة عشر وعن معاذ بن جبل ثلثة عشر شهرا وفي
 مسند مسلم ان عمر بن الخطاب في صلوة الصبح بعثوا اذ جاءهم ات فقال ان رسول الله صلى
 الله عليه واله قد نزل عليه الليلة وقد امر ان يستقبل الكعبة فاستقبلوا لها وكان
 وجههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة وعن انس بن مالك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في صلوة الفجر قد صلوا ركعتين فنادى الا ان القبلة قد حولت فما لوهم كما هم
 عن القبلة وزعم بعض العامة ان ذلك كان في رجب بعد ذوال الشمس قبل بدر
 بشرى وروي المفسرون ان النبي صلى الله عليه واله كان بكاء اذا استقبل بيت
 المقدس جعل الكعبة امامه ليستقبلها ايضا واسند الى ابن عباس وتعلقوا الايمان ان
 قبلته بكاء كانت الكعبة فلما هاجروا واستقبلوا بيت المقدس فكان صلى الله عليه
 وسلم يتوقع من ربه ان يحول الى الكعبة لانها قبله ابيه ابراهيم عليه السلام وهي اسبق القبلتين
 ولان ذلك ادعى للعرب الى الايمان لان الكعبة منحرفهم ومطافهم ومزارهم ولما الله اليهود
 ولما راى بالظن وقالوا طعن بالقوم فظن الملوك حتى اذا حقق المجمع ثم هنا **سأيل**
 حب التوجيب الى الكعبة اجماعا وللنهي وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
 السلام في قوله تعالى فام وجوهك الدين حينما امر ان يقيم وجهه للقبلة ليس

بالكتاب والحمد لله
 في القارة فابعد وعقبه
 ان يفرقوا فابعد وعقبه
 وقيل هو اخط

المجمع بهم ويقال
 الدين ان ارجعنا
 لزور البيت

فيه شيء من عبادة الأوثان وروى عنه ايضاً في قوله تعالى اقيموا وجوهكم عند كل مسجد
 انه الى القبلة وروى اسامة ان النبي صلى الله عليه واله خرج من الكعبة قال هذا القبلة ثم
الثانية عتلف مقامات المصلي فالتأم في وسطها يستقبل الى جريشاً منها وكذا التأم على
 سطحها وبمرزبين يديه شيئا هذا يستقبل اي جدرانها والصلوة في سراج بحسب عليه
 استقبال جميعتها وكذا المصلي على اعلى منه ليجل اي قبس وروى في التمدد بسطاً
 الى خالد عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي على اي قبس مستقبلاً القبلة فقال
 لا بأس وروى عبد الله بن سنان عن علي عليه السلام انه سئل عن الصلوة فوق اي
 قبس هل يجزي فقال نعم انما قبله من موضعها الى السماء والمصلي امر غير مشاهد ولا ياب
 حكماً **الثالثة** يجب معرفة القبلة على الاعيان لتوقف الواجب عليها عليه وكفاية
 في مواضع فروض الكفاية وسبق في مواضع الاحتياط وبما في بيانها ان شاء الله تعالى
الرابعة الاصح ان الجبهة معتبر لغیر المشاهد ومعرفة لان الشطر النحوي كما مر ولا يلتزم
 مع البعد لم يطلان الصلوة الصف المستطيل الذي يخرج عن سمت الكعبة واعتبار
 المسجد للهل الحرم يلزم منه بطلان صلوة صف في الحرم يريد طول على مسطرة المسجد
 واعتبار الحرم للخارج يلزم منه ذلك لان قبله كل اقليم واحد ومعلوم خروج سمت من جهة
 الحرم واكثر الاصحاب علان الكعبة قبله اهل المسجد الذي هو قبله اهل الحرم الذي هو قبل اهل
 الدنيا حتى ادعى الشيخ فيه الاجماع وقد روي من طريق العامة عن مكحول بسنده ان النبي
 صلى الله عليه واله قال للكعبة قبله اهل المسجد والمسجد قبل اهل الحرم والحرم قبله اهل الدنيا
 ومن طريق الخاصه رواه ابو الوليد الجعفي عن الصادق عليه السلام وارسله عبد الله
 بن محمد المحال عنه عليه السلام والمفضل بن عمرو سياني حديثه واجاب في المعتمد
 بان الاجماع كيف يتحقق مخالفه جماعة فراعين فضلائنا يعني به كالمؤتضى ولين الحسد
 ويتبعهما ابو الصلاح ولين واما الاخبار وضعيفة الاسناد قلت لعل ذكر المسجد والحرم اشارة
 الى الجبهة فيرفع الخلاف والاخبار اذا اشتملت بين الاصحاب لا سبيل الى ردها فانه قلت
 عين الحرم غير كافية لما مر قلت ذكر على الترتيب الى افهام المكلفين واظهر لسمه الجبهة
 لم يكن ملقوماً ولان كل مصلي لما عليه سمت المحض ومن وليس عليه اعتبار طول الصف
 مع ان الحرم الصغير كما اراد والقوم عنه بعد ازاد وله محاذاة وقد روي معاوية بن عمار عن النبي
 عليه السلام في الرجل يقوم في الصلوة ثم ينفلو بعد ما فرغ فيروي انه قد اخرج عن القبلة عينا
 او شاعلاً قد مضت صلوته وما بين المشرق والمغرب قبله في الفجر عن زرارة عن الباقر عليه

ويقال للزني من اصحاب الشافعي فانه قال
 لو كان فوضه القبلة لاحت صلاه الصف
 الطويل لان فيه من يتخلى الصف
 عن هذا ما من مع الجدة يتبع الصف
 قال بعضهم وتظهر الفايده في التيسار
 لظاهر الخطاب الى التيسار

السلام انه قال لاصلق الا الى القبلة فقال ما بين المشرق والمغرب قبله وهذا نص على صحة
موج المراد بلجهة السميت الذي يظن فيه كون الكعبة فيه لا مطلق للجهة كما قال بعض العامة
 ان الجنوب قبله لاهل الشمال والعكس والمشرق وقبله لاهل المغرب وبالعكس لانهما اثبتن
 الخروج منها عن القبلة وهو متبع على الخلاف هنا قليل الجدي لانه ان اراد به قصد
 المصلي فالواجب عليه التوجه وان لم يحضر قصد بحجته او العين ببلده وان اراد به تحقيق
 موقف المصلي فلا يحصل لهذا الخلاف معارضة فيه وان اراد به تحقيق التيسر الذي يأتي قسما
 ما فيه **فما** العين انما يعتبر مع المشاهدة اذا كانت موجودة فلوزالت والعيان بانه

خلافا لما في فائض
 الشرع ان يكون من قبل
 اي بان يكون من قبل
 حازت حلة لا موت
 من البيت الى الوضوء
 وصل الى الوضوء

كفت جهتها واعتبر بالجهة التي تشمل على العين لا اراد منها فلو لم يبق لها رسم ولا من
 يعلم مقدار طريق الاحتياط لا يجزي ولا يحتاج الى هذا الى سعة لبقا القبلة حقيقة
 وكذا لو صلى داخلها الى الباب المتوجه لم يحق الى ذلك سواء كانت العسة ما فيه او لا وكذا
 على سطحها بل يتربص بين يديه الموصفين قليلا منها بحيث اذا سجد بقي امامه جدي
 والشخ في الخلاف يوجب على المصلي في السطح الاستلقاء كاستلقاء الجاهل في
 يشك في الجاهلية في الميسر والرواية عن الرضا عليه السلام وقد مر الجواب في المكان في الخلاف
 في الفريضة كالحلاف في جوفها مع الضرورة يجوز الفريضة فيها احلها واذا أصلي وسطها
 استقبل الى حدانها قال في الفقيه الافضل ان يقف بين العمودين على البلاطة المحررا
 ويستقبل الى الجدار **فروع** لو استطاع الصنف المأمومين مع المسكن حتى خرج من الكعبة
 بطلت صلوة الخارج احم اجزا بحجته هنا ولو استدار واخرج للاجماع عليه لا في كل الإعداد
 السالفة نعم يشترط ان لا يكون المأموم اقرب الى الكعبة من الامام **السك** يتوجه كل اقل
 الى جهة ركعتهم وكل اقل من مائة من المأثور عن اهل البيت عليهم السلام ذكر علامه
 المشرق حسب سؤاله اهلها اذا كثرت الرواه منه وروي محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام
 حيث قال صلى الله عليه وسلم فقال صنع الجدي في فضل وصل وذا الفقه قال رجل للمصلي عليه
 السلام اني اكون في السيف ولا اهدي للقبلة فقال له ان عرف الكواكب الذي يقال له الجدي
 قال نعم اجعلهم على عينك فاذ كنت في طريق الحج فاجعلهم بين الكعبين وماريات
 المشرق حوازة المنكب الايسر واليمين للشفق ومما يكون بين الشمس عند الزوال
 على الجانب الايمن وامامهم فقد ذكر الاصحاب وغيرهم لهم امارات اكثرها ما حوز من
 علم العينية وهي معينة اطلق الفلك بالعين والقطع بالجهة وهي ثارة الكواكب وتارة بالاج
 لا اضطراب سوى ما والمقول عليه منها اربع لجنوب ومما ما بين مطلع سهيل الى

كل قوم من هؤلاء لهم
 على ما كان وصفا ان كان
 معرفة القبلة

الشمس في الاعتدالين والنظائر نظائر البلاد الشامية مستقبل بطن كنف المصلي
 الايسر مما يلي وجهه ^{الشمس والرياح} اي يمينه ويجعلها اليمنى على مرجع الكنف اليمنى وتانيها الصبا ^{الشمس}
 ما بين مطلع الشمس الى الجدي وهي قد تقع على ظهر المصلي وقد يقال ان مبداهما ^{الشمس}
 مطلع الشمس يجعلها الشامي على الحد الايسر وثالثها الشمال ويجعلها من الجدي الى مغرب
 الشمس والاعتدال وتوالي معب الجنوب كما ان الجنوب توالي معب الشمال ويجعلها الشامي
 على الكنف اليمنى ورابعها الدور وهو من مغرب الشمس الى سهيل وهي مقابلة الصبا
 ويكون على صفحه وجه المصلي اليمنى وهذه العلامات تتأرب فيها اهل العراق والشام
 تسارع وايما الرياح واما الكواكب فاثبت من الرياح قال الله تعالى وبالنجم هم يعيدون
 فاقواها القطب الشمالي وهو نقطة مخصوصة يدور عليها العلك واقر الكواكب اليها نجم
 حفي في بنات نعش الصغرى حوله دائرة في احد طرفيها الفرقدان في الاخرى الجدي
 وبين ذلك نجم صغار ثلثة زفوق وثلثة من اسفل يدور حول القطب في كل يوم وليلة دور
 واحدة فيكون الجدي عند طلوع الشمس مكان الفرقدين عند غروبها وذلك النجم الخفي
 لا يكاد يراه الاحديد النفل وهو لا يتغير عن مكانه الايسر الايتين الحسن اذا استند
 في الارض الشامية حصل الاحتفال ويخفف في مشارق الشام كدمشق وما قال بها الى النيا
 قوسيا وكما قرب الى الغرب وكان اخرها الكروية خواسان وما نزل اليها يكون القطب خلف
 ظهره معتدلا من غير انحراف ويجعل العراقي بهذا الظهور انما اليمنى على علوها فيكون مستقبلا
 بالاكعب ويختلف القطب الجدي مكثرا واهل الصينية يصغرونه لم يقين عن البرج يجعل
 العراقي اذا كان في مواراة القطب خلف منكبه اليمنى والشامي خلف الكنف اليسرى
 واليمنى يجعله بين العينين والمغربي على الحد الايسر ويعلم استقامة الجدي اذا كان
 الارض والفرقدان الى السماء والعكس اما اذا كان احدهما في المشرق او في ما بين الشرق
 والمغرب فلا اعتبار بالقطب كما مر في نجم دائرة حوله على هيئة السمكة الجدي اسمها
 والفرقدان دسهما فمقي كانت السمكة منتصبه راسها الى السماء وذنبها الارض
 وبالعكس والجدي حينئذ علامة اذا استقبل الجدي في هذه الحالة او القطب في العراق
 وكان على مخرج العين اليسرى فذلك دبر القنبله وفر العلامات سهل وهو يكون وقت
 طلوعه بين عيني الشامي ووقت غيبوبة على عنقه اليمنى ويجعلها اليمنى غايبا بين
 كفييه وبنات نعش فيجعلها الشامي غايبه خلف الاذن اليمنى ومنها الشرا والعرش
 ويجعلها المغربي على اليمنى واليسار عند طلوعها ومنها الشمس وهي تكون مسطحة

عم أبي بقرم مقامه

شتاء قبله المصلى تعريفا وصيفا مسامته لرأسه ومنها الغد وهو يكون عند الغروب
 ليلة السابع من الشهر مقاربا للقبلة او مبالغا عنها يسيرا ويكون عند طلوع الفجر قبل ان يطلع
 تعريفا احد وعشرون **فائدة** ذكر الشيخ ابو الفضل بن شاذان بن جبريل النقي وهو من
 اجلاء فقهاء يافا في كتاب اراحة العبد في معرفة القبلة ان العراق وخراسان وما كان في
 حدوده مثل الكوفة وبغداد وحلوان الى الري ومرو وحوارزم يستقبلون الباب المقام
 ويستدل عليه بجدي اذا طلع خلف المنكب الايمن والحققة اذا طلعت بين الكتفين
 والديور مقابل الصبا على يمينه وجنوب على يساره واهل سهند وخراسان والجزيرة الى الباب
 والابواب يتوجهون الى حيث يتقابل مابين الركن الشمالي الى نحو المقام وعلامتهم جعل
 بنات نعش خلف الاذن اليميني والعيوق اذا طلع خلف الاذن الايسري وسهيل
 اذا بدا المغرب بين العينين والجدي اذا طلع بين الكتفين والمشرق على يد اليسرى
 والشمال على صفحة الخد الايمن والديور على العين اليميني وجنوب على العين اليسرى
 واهل الشام الى منتهى حدوده يستقبلون الميزاب الى الركن الشمالي وعلامتهم جعل
 بنات نعش على خلف الاذن اليميني والجدي على العا خلف الكتف الايسر والشمال على الكتف
 اليميني والديور على صفحة الخد الايمن وجنوب مستقبل الوجه واهل مصر والاسكندرية
 والقنطرة الى السويس الاقصى من الغرب الى البحر الاود يستقبلون مابين الركن الغربي
 الى الميزاب وعلامتهم جعل الصليب اذا طلع بين العينين وبنات نعش اذا غابت
 بين الكتفين والجدي اذا طلع خلف الاذن اليسري والصبا على المنكب الايسر
 بين العينين والديور على العين اليسرى وجنوب على اليسرى من العينين واهل الحبشة
 والحبشة يستقبلون مابين الركن الغربي واليماني وعلامتهم جعل الثريا والعيوق على العين
 على اليمين والشمال والشولة اذا غابت بين الكتفين والجدي على صفحة الخد الايسر
 بين العينين والصبا على العين اليسرى والديور على المنكب الايمن وجنوب على العين
 اليميني واهل الصين واليمن والنهلم الى صفا وعدن وحضر جعل اذا غابت بين الكتفين
 والمشرق على الاذن اليميني والصبا على صفحة الخد الايمن والشمال على العين اليسرى
 على المنكب الايسر وجنوب على مرجع الكتف اليميني واهل الهند والهند والمات
 يستقبلون مابين الركن اليماني الى البحر الاود وعلامتهم جعل بنات نعش طالع على
 الخد الايمن والجدي اذا طلع على الاذن اليميني والثريا اذا غابت على العين اليسرى وسهيل
 اذا طلع خلف الاذن اليسرى والمشرق على اليمين والصبا على صفحة الخد الايمن والشمال

في تسمى الانجم الاربع
 العرب تسمى النجوم الواقعة
 خلف الشمس
 صليحا محار

الديور

قباله الوجه والدور على المنكب الايسر ويجنوب بين الكتفين واهل البصرة والاهواز
 وسجستان الى المد الى الصين يستقبلون ما بين الباب والمحور الاسود والاهواز
 جعل النفس الطائر اذا طلع بين الكتفين ويجنوب اذا طلع على كذا الامين والشولة اذا نزلت
 للمعيب بين عينيه والمشرق على اصل المنكب الامين والصبا على الاذن اليمنى الشمال
 على العين اليمنى والدور على كذا الايسر ويجنوب بين العينين **في بيها** الكوفة
 فكونا سائلا في قبله اهل العراق وحكم باخذ العلامات وبلغني ان بها محرابا للامام ابوالحسن
 الرضا عليه السلام فان صح النقل فلا عدول عنه والا ولى جوان الاجتهاد في التماس
 والتماسه وان كان يستقبل الى الركن العراقي وعلام الاصحاب لا ينافيه **الثاني** الاجتهاد
 في محراب رسول الله صلى الله عليه واله في جهة القبلة ولا في التماسه والتماسه فانه منزل
 منزلا الكعبه وروي انه لما اراد نصبه روي الارض فجعله بازا المحراب وكان النبي صلى الله
 عليه واله معصوم لا يتصور منه الخطا وعند من جوزه العامة لا يفر عليه فهو صواب قطعا
 فيستقبله معانيه وتنصب المحراب هناك عليه وفي معنى المدينة كل موضع توازن النبي
 صلى الله عليه واله في جهة معينة مضبوطة لان وكذا الاجتهاد في الموضع
 بالكوفة في التماسه ولا في التماسه مثل ما قلنا في النبي صلى الله عليه واله لوجوب حصه
 الامام كالنبي صلى الله عليه واله وقد نصبه امير المؤمنين عليه السلام وصلى اليه هو والحسين
 والحسين عليهم السلام والمحراب مسجد البصرة فنصبه عتبة بن عروان فهو كسائر محراب
 الاسلام وربما قيل بساوانه مسجد الكوفة لان امير المؤمنين عليه السلام صلى فيه
 وجمع من الصحابة فكما الاجتهاد في مسجد الكوفة هكذا مسجد البصرة وهو قوي وبما وجد
 المدائن فصلى فيه الحسن عليه السلام فان كان المحراب مضبوطا فكذلك مسجد من
 راي صلوات الله على مشرفة مسجد منسوب الى الامام الصادق عليه السلام فلا اجتهاد
 في قبلته ايضا ان كان مضبوطا وتحمل الماهر في ادله القبله نبينا ونياسا في محراب رسول
 الله صلى الله عليه واله ومحراب امير المؤمنين عليه السلام فبما له باطل لا يجوز له ولا
 لغيره والعمل به **الثالث** المحراب المنصوب في مساجد المسلمين وفي الطرق التي حادتهم
 يتعين الوجه اليها ولا يجوز الاجتهاد في جهة قطعا واهل بحوزة التماسه والتماسه
 الا قرب جواره ولان الخط في جهة مع استمرار الخلق وانما تم منع اما التماسه والتماسه
 فغير بعيد وعن عبد الله بن المبارك انه امر اهل مرو بالتماسه بعد جوعه من وجع وجهه
 ان احتمال اصابة الخلق الكثير اقرب من احتمال اصابه الواحد وقد وقع في زماننا اجتهاد

بعض علماء الجعية في قوله مسجد دمشق وان فيه لينا سرعة القبلة مع انطواء الأعصار إلى
على عدم فلكه وجاز تركه لحلق الكثير واجتهاده في ذلك لانه غير واجب عليهم فلا جد من صلاح
على تحريم اجتهاد العارف لو ثبت وجوب الاجتهاد على الكثير او ثبت وقوعه وكلاهما في خبر
المنع في قبلتها نعم يجب الاجتهاد في العلامات المنصوبة في الطرق النادرة مرور المسلمين
الباوا والكفار وكذلك في قربة حرمه لاندري انما من انبا المسلمين والكفار **الرابع** الاقرب ان
قبور المسلمين تشابه العلامات المنصوبة في الطرق السلوكية المسلمين ولو شك في القبول
فلا نقول وهذا ظاهر مع عدم علم الغلطية ذلك فلو علمه وجب الاجتهاد في مواضع ولا فرق
بين محراب صلوة العبد وغيرها من الصلوات اجتماع المسلمين حاصل في الجميع **فان**
ما القام بكم للصلاة يجب عليه مشاهدة الكعبة لتقدرته على اليقين وفي حكم المعايير اذا انصب
محرابا بعد المعايير فانه يصلي اليه دائما لانه يتيقن الصواب وكذا الذي نشأ عليه يتيقن ايضا
ولو شك في وجوب المعايير فانه يصلي اليه دائما لانه يتيقن الصواب وكذا الذي بالذوق
الى السطح الدار ولا يكفي الاجتهاد هنا بالعلامات لا عدول من يتيقن اليه من مع قدرته
على اليقين وانه غير جائز نعم لو تعذر عليه ذلك كالحجوس او خائف ضيق الوقت جاز
الاجتهاد وفره في نواحي الحرم فلا يكلف الصعود الى الجبال ليروي الكعبة ولا الصلوة
في المسجد ليدأها الحج بخلاف الصعود على السطح ولان الغرض هنا المعايير قبل حدوث
الحائل فلا يتغير ما طرأ منه قالوا فيه مسقة قلت امطلق المشقة ليست مانعة والا لا يقع
التكليف واوجب الشئ والفاضل صعود الجبل مع القدرة وهو بعيد والام يحذر الصلوة
في الابطوح وشيعة من المنازل لا بعد مشاهدة الكعبة لانه ممكن ولعله اسهل
من صعود الجبل **سادس** ظاهر كلام الاصحاب ان يحرم من الكعبة باسرع وقد دل عليه النقل
ان كان منهل في زمان ابراهيم واسماعيل الي ان بنت قريش الكعبة فاحوزتهم الا ان
تخذوا وكان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه واله ونقل عنه صلى الله عليه واله
الاهتمام بادخاله في بنا الكعبة وبذلك اصح لب الرابي حديث ادخله فيها ثم اخرج
الحجاج بعد ورده الي كافا كان ولان الطواف يجب خارجه والمعامة خلاف في كونه
من الكعبة باجمعه او بعضه او ليس منها وفي الطواف خارجه بعض الاصحاب
له فيه كلام ايضا مع اجماعنا على وجوب ادخاله في الطواف وانما هذا الفائد في
حوال استقباله في الصلوة متحررة فعلى المطيع بانه من الكعبة يصح والا فاشنع لانه
عدول عن اليقين الي الظن **السابع** لو وقف المصلي على طرف من اطراف الكعبة

لا نقول علمه
القبلة

رها

وهذا ان يستقبل الوجهين
الكثير الوجهين ذلك ما وجدنا في الكتب
بعضها في غير ذلك ان يكون الوجهين
مقتضى

فما اذا ما بعض بدنه وان بعض الآخر خارج عن الحذف فليس يستقبل لصدق انه
انما استقبل بعضه وبعض العلم وجه بالصحة الكتاب باستقباله بوجهه وهو ضعيف
لان الوجه بعضه **الفصل الثالث** في المستقبل وفيه مسائل لا يجوز الاجتهاد للفائدة العلم
لانه عدول عن اليقين ولا يجوز للفائدة العلم الاجتهاد والتقليد اذ الحق اقوى من قول المعير ولو اياه
زاره عن الباقر عليه السلام بحري التجري اي اذا لم يعلم ان وجه القبله والاجماع منعقد
على انه متى علي غلبه طنه قاله في التذكرة وفيه مضمون سماه بطريقين في مضمون سماه التقليد
اجتهاد رايك وتعمد القبله جهده وظاهر الشخ فيه ان الاجتهاد لا يكون الا عند الضرورة
وكانه يريد بها عند تعذر الصلوة الى اربع جهات كما هو ظاهر في خلاف ولو اجتهاد في
خلافة ما كان العمل على اقوي الطرفين لانه راجح وهو قريب ووجه المنع انه ليس حرام التقليد
ولعني بالمجتهد هناك العارف بأدلة القبله المذكورة وغيرها ولو خاف فوق الوقت بالاجتهاد
امكن جواز التقليد لانه موضع ضرورة فظاهر الاصحاب وجوب الصلوة الى اربع جهات
مع الامكان والامكان المحقق ليسه خدش من الصادق عليه السلام قلت ان هو لا المحقق
يقولون اذا طبقت علينا واطلقت ولم تعرف السماكنا وانتم سوانه الاجتهاد فقال ليس
يقولون اذا كان كذلك فليصل الى اربع وجوه والاولي بلوح وانما يختلف ولو خيفت الامكان
على المجتهد للضم وتبهم او تعارضت عند فتحيما حقل جواز التقليد اي المجتهد على
للجنة فهو كالعاجز عن الاجتهاد واختاره في المختلف والظاهر وجوبه الاربع لان الله
على اصل الاجتهاد حاصله والعارض سريع الزوال ولو قلنا بجواز نقله غير فلا نقض
عندنا انه هو في معنى العاجز عن الاجتهاد وله الصلوة في اول الوقت وان لم يقع
لولا العذر كما هو في ذوي الاعذار ويحي على قول المرقضي الثاني مع امكان القطع
هنا بوجوب التأخير لان العارض عرضة وهو بلغ من التأخير فاقدا لما التوقفه
وجيئذ يوضيحي تدرج جهات الاربع فيصلي اليها ولو منع عن الصلوة الى بعض الجهات
سقطت الثانية العاجز عن الاجتهاد اما ان لا يمكنه التعليم كالمكمن فلا فرق جواز
التقليد لانه هو كالعاجز في الاحكام الشرعية اذا دلت القبله مرسية ولا طريق الى التوجه
في الخلاف يصح الى اربع وقال وفيه وفي العاجز اذا كان الحال ضرورة جاز ان يركع
الي غيرها وان خالفه كان حصا ذلك وان قلنا بالتقليد وهو الاصح فليقلد
المسلم العدل العارف بالامارات رجلا كان او امرأة حرا او عبدا لان المعير
بالمعرفة والعلامة وليس من التمسها ذلك في سبي فان تعذر العدل فالمستور فان تعذر

اجتهاد الاجتهاد المستند
لما لا يثبت في اول الوقت
بعضها في غير ذلك ان يكون الوجهين
مقتضى

والا فليقلد
بالمعرفة والعلامة

تتميز القلبين ويختلف
مطلقا بوجود الالهية في كل منهما ويختلف
بانه رجوع الى الرجوع مع وجود الرابع فاشنع
كالقاضي ٢٠

ففي جوارز الكون الى الفاسق مع ظن صدقة ترد من قوله تعالى فتدبروا امن اماله صحة
اخبار لم يلزم بالولم يجد سوى الكافر فيه وجرمان جريمان واولي بالمنع لان قبول قوله
ركون اليه اوهى منه ويؤي فيها الجواز اذ رجحان الظن يقوم مقام العلم في القضا
واطلاق في المبسوط المنع من قبول الفاسق والكافر ثم التقليد هو قبول قول الغير ليس
الي الاجتهاد فلو اجبر العدل عن يقين القبله كما في المواقف المفيدة في التيامن والقبول
فهو مزاج باب الاخبار ويجوز التعويل عليه بطريق الاول ولو اجبر المكشوف بصير محمل
منه وهو عالم بدلالته فهو اخبار ايضا ولو وجد تحت تدوين فلا قرب الرجوع الى العلم
والا وقت عنده فان تساويا تخير ويجعل وجوب الصلوة الى الجنتين جمع بين التقليد
مع وجود الرابع فاشنع كالفتاوي وفي القول بسقوط التقليد مراصده يعطى الى الرابع
كونه معني المكشوف العامي الذي لا عليه عنده معروضة الادلة لان فقد البصير فاشنع
من فقد البصر وهو اختيار الشيخ في المبسوط وفي الخلاف يعطى الى الرابع واطلق ابو
الصلاح وجوب الرابع لمن لا يعلم الجبه ولا يظنها وان امكنه تعلم الادلة وجب عليه التعلم
والاقرب انه من فرض الايمان لتوقف صحة فرض العين عليه في كفاي شرايط الصلوة
كان يريد السفرا والالان للحاجة اليه قد تعرض بحجج مفارقة الوطن ويجعل كون ذلك من
فرض الكفاية كالمعلم بالاحكام الشرعية وليدور الاجتهاد الى مراعاة العلاقات فلي
يكلف احاد الناس بها ولا ينفذ عن النبي صلى الله عليه واله ولا يله بعد العلم ما
الناس ذلك اذا تعرضت لك فان قلنا بانه من فرض الكفاية فللعامة ان يقدركا المكشوف
ولا قضا عليه وان قلنا بالاول وجب تعلم الادلة مادام الوقت ولو ضاق الوقت ولم
يسبق المحتاج اليه صلى الى الرابع او قلنا على الخلاف ولا قضا ويجعل قويا وجوب تعلم الاما
عند عروضة حاجته اليها عينا بخلاف ما قبله لان توقع ذلك وان كان حاصل لا يكتفه
تأدي على كل حال فصوله غير المتعلم عند عدم الحاجة صححه ولو قلنا بالوجوب العيني
لانه موسع على الاحتمال القوي الى عروض الحاجة ويكفي في الحاجة ارادة السفر عن الله
ولو كان لعونه مما يحق عليه فيه وجهان القبله والتيامن والتياسر لو قلنا بانه واجب
مضيق عينا لم يفتدح تركه في صحة الصلوة لانه اخلال بواجب لم يثبت مشروطية الصلوة
به الثالث لو وجد العاجز من يجبر من علم واخوه من اجتهاد ورجع الى الاول والوقت
ولو وجد القادر على الاجتهاد وجهان وقطع بعض العامة منع لان مقدار الاجتهاد
جائز زايلا لان غاية الظن والاخبار هنا عن القطع وجه الجواز ان قول الغير لما يعبد

س

رات

انما يجهد الظن اذ هو خبر محتمل الامر بن في نفسه والظن باعتبار الغرض وان الظاهر
صدق محقق وذلك الظن مثله يحصل باجتهاده والفرق بين اقا الاجتهاد وظن في
طريقه وغايته واخبار المتيقن ظني في طريقه لا في غايته ولوم يجد المفسر سوي
مميزا يمكن الرجوع اليه لا فائدة قوله الظن وخمروا اذا اخرج عن قطع وهو قول المفسر
ولو منعنا الممكن من العوام من التقليد وجبت الصلوة عليه الى اربع جهات لان القطع يحصل
به وهو الذي اختاره الشيخ في احد القولين وحيث قلنا يجوز التقليد لو عدم الخبر وحيث
الصلوة الى اربع قطعان احق والافق الى المحقق **الرابع** لو اجتهد لصلوة فدخل وقت
اخرى فان عرض شك وجب تجديد الاجتهاد والافق لا قرب البناحي الاول واذا اصاب
الظن السابق حتى يتبين خلافه واوجب الشيخ التجديد دائما ما لم تخمض الامارات للبيع
في اصابته الحق وان الاجتهاد الثاني ان خالف الاول وجب المصير اليه لان تعين الاجتهاد
لا يكون دالا لامانة اقوى من الاولى واقوي الظن ان اقرب اليه اليقين وان واقفة
تأكد الظن وهذا ان الاحتمال ان جاريان في طلب المتيم عند دخول وقت صلوة اخرى
في المجتهد اذا سئل عن واقعه اجتهد فيها **فصل** في الفرق بين تجديد الاجتهاد هنا
بين صلوة الغرضية والنافلة لا عند من جوزها ولا اصحاب حضرة القبله فلا حاجة
الي الاجتهاد ولا فرق ايضا بين تعين المكان وعدمه لان اداء القبله لا يختلف بحسب المكان
خلاف مكان المتيم ولو ظهر خطأ الاجتهاد بالاجتهاد فلا إعادة للأول قال الفاضل ولا
نعلم فيه خلافا **الخامسة** لو خالف المجتهد اجتهاده وصحبه وصادف القبله والامر
عدم الاجزاء لعدم اتيناه بالماوربه وفي المبسوط بحسب ان الماوربه هو الترجمة الى
القبله وقد اتي بروفي التحويل على قبلته النصاري واليهود نظرون المكون اليهم ومن
الظن الغالب باستقبالهم الجهة المعينة **السادسة** لو اختلف المجتهدون صلواتهم
لا حجة لان المأموم ان كان محققا في الجهة فسدت صلوة امامه والافضل لو قطع
بفساد صلوة المأموم على التقديرين ولو اختلف الفاضل صعدا لا متدحا لمصلين حاله
الخوف ولا نهم كالتقايين حول الكعبة يستقبل كل واحد منهم جهة غير الاخر مع حصة
الصلوة جماعة ولكن الجواب منع الافتداد بحالة الشدة مع اختلاف الجهة ولو سلم
فلا استقبال ساقط بالكلية بخلاف المجتهدين والفرق بين المصلين الى اراضي
الكعبة وبين المجتهدين ظاهر القطع بان كل جهة قبله هناك والقطع بخطاب واحد
هناك وكذا القول في صلوة الشدة ان كل جهة قبله **السابعة** لو صلى جماعة في بيت
مظلم بالاجتهاد ثم تبين لهم اتجاه القسم في الجهة ولم يعلموا الى اي جهة صلى الامام

الإمام راجح الناضل صحة صلاتهم لانه لا تعلم الغفلة في صلوة امامة والا قرب ان نقول
 ان كانت تلك الصلوة معينة عن القضاء كما لو كانت للجهالة لم تيسر فيها استدبار
 او قلنا بان الاستدبار لا يوجب القضاء فصلا تقوم صحته والتخالف هنا في جهة الامام
 غير ضار لان غاية انه صلي خلف فرضه غير صحيح في نفس الامر وهو لا يعلم بالفساد
 ولا يدح ذلك في صحة صلوة المأموم وان وجب اعادة الصلوة اما اذا اذاع بقا الوقت او
 قضا مع خروجه وكل فرعين له موجب الاستدراك وجب عليه وكل من لم يتعين له
 لم يجب التدارك سواء كان ذلك للصادق منه القبلة او التيسر والتيسر يسير ولا علم به
 جهته صحفة او فاسدة ولو اتفق جهرا لم يجمع بفساد الجملة فلا اعادة ولو عملوا ان
 فيهم من يجب عليه الاعادة او القضاء واشبهه بالا قرب ان الاعادة ولا قضاء الا
 صحة صلوة كل واحد منهم وهو شك في نفسه ما حالوا احد من متابعي ثوب مشترك
 ويحتمل اعادة جميع ليقين الخروج عن العمدة **الثامنة** لو اختلف الامام والمأموم في
 التيسر والتيسر لا قرب جواز لا فقد لان صلوة كل منهما صحيحة معينة عن القضاء
 ولا اختلاف هنا يسير ولان الواجب مع البعد الجملة وهي حاصلة هنا والتكليف بالعين
 مع البعد ضعيف وقوي في التذكر عدم الجواز وبناء على ان الواجب اصابة العين
 مع انه صدر باب القبلة بعدم وجوبه **ت** لو تغير اجتهاد المأمومين الخوف ونوي الاثم
 الا اذا كان ذلك غير يسير ولو تغير اجتهاد الامام اختلف واتم الامام المأموم منفردين
 او موثقين ببعضهم **مسألة** لو ضاق الوقت الا عن صلوة وادي اجتهاد لا حدم الي جهة حذر
 للخص لا امتد ابدا فقله وان كان مجتهدا التعمد حينئذ وهل يجب تعديده والا قرب نعم
 لبعضه وظن صدق الاخر ووجه المنع ان الشرع جعل فرضه عند ضيق الوقت التحيز ليس
 سواء وفيه منع ظاهر اذا التخيير لما يكون عند عدم المرح **الحادية عشر** لو نصب مسجد
 للمكشوف علامة جاز التعلل عليها وقت كل صلوة ما لم يغلب ظنه على تفسيرها ولو مست
 من او محال به مسجد لا يشك فيه فكذلك ولو عجز رايه المجرد مع امكان المقلد اعادة ان اخطأ
 ولو اصاب فانه في المبسوط الاجزاء مع ضيق الوقت وهو بعيد مع كونه محظيا الا ان يكون له
 معذور او لم يصل الي دير القبلة عند الشك ولو اصاب هنا فكالاول فيما قاله الشيخ وقلناه
 نعم لو فقد المقلد صح هنا قطعاً ولو صلي الي دير القبلة عند الشك ولو اصاب هنا فكالاول
 فيما قاله الشيخ وقلناه نعم لو فقد المقلد صح هنا قطعاً ولو ميل مقلد ثم انصرني الى اننا فان
 كان عليا استقر وان كان مجتهدا اجتهاد فان قوله وافق واخرف يسير اصح حيث تقدم حينئذ

وان كان الى نفس اليمين او اليسار اعادة ولو منه اذا كان مستديرا ولو افتقره اجتهاد
الى زمان كثير لا يتساج في الصلوة والظاهر اصابه التحير ويقوي مع كونه مخبرا عن علم
بالتيك هنا عدم الاجتهاد ما سلف واحتياطية المعبرين بالاستيناف مع افتقاره الى دليل
كثير وهو احتياطية المبسوط قال وان قلنا له يعني فيها انه لا دليل على استقامته كان قويا
ولو صلى بصيرا فكيف في الاثبات فان اخرج قصد ابطلت ان اخرج عن السميت وان
كان اتفاقا وامكنه علم الاستقامة استلزام ما لم يكن قد خرج الى احد الابطال بالمخرج
عن الجملة وان لم يكنه فان مسدودا عليه ونظروا ان لم يخرج عن كونه مصليا والا
فلا قرب البطلان اذا توقع مسدودا بعد ولو ضاق الزمان عن التوقع كان بقي مقدار
اربع حركات صلى اليها وكذا يصلي الى اربع مع السعة وعدم توقع المسند وهل يحجب
بتلك الصلوة منها نظر رخصت وقومها في جهتين فلا يكون صحيحة ورفضت ما سبق
منها قطعا وجرا زائدا ايضا الان الى هذه الجهة باجمعها فالبعض اولى وجب فيه هل
له الاختلاف الي جهة اخرى غير ما هو قائم اليها يحتمل ذلك تنزيلا لتمام منزلة الاستدا
والاقرب المنع تعديلا للاختلاف والاضطرار في الصلوة وتحويل القرب الى الجهة الاولى
بعد الموقوف بخلاف العدد والى جهة اخرى **الثانية** لو صلى واجتهاد اى جهة او
لضيق الوقت ثم تبين الاختلاف الكثير استأنف فظاهر كلام الاصحاب ان الكثير ما كان
الى سمت اليمين او اليسار والاستدبار لرواية عمار عن الصادق عليه السلام في رجل
صلى الى غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة ان كان متوجها ما بين المشرق والمغرب لم يحول
وجبه الى القبلة حين يعلم وان كان متوجها الى دبر القبلة فيقطع ثم يحول وجهه الى
القبلة وعمل منه الشح اعادة المستدبر وان خرج الوقت واعتل المراد به مع بقا الوقت وكل
ما اظهر من هوية الصلوة ان الوقت باق ويمكن ان يخرج برأيه مع عرف يحجب عن
اى عبد الله عليه السلام فبين صلى على غير القبلة ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت
صلوة اخرى قال لا يصليها قبل ان تصلي هذه التي دخل وقتها الا ان يخاف فوت التي دخل
وقتها فليجمع بينهما وبين ما ياتي بالمحل على الاستدبار وطريقا ضعيف وجعلت على حصة
بغير اجتهاد ولا تعديلا الى جهة واحدة مع سعة الوقت وكذا الحكم لو تبين الحال بعد الخروج
عن الصلوة فيبعد في الوقت لاجراءه اذا تحقق ذلك اخرج عن الحصة ولما استدبر
عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام انما استبان انك صليت وانت على
غير القبلة وانت في وقت فاعد وان فاتك الوقت فلا تعد وكذا رواية سليمان بن خالد عنه

عليه السلام وظاهر رواية زرارة عن الباقر عليه السلام **مروغ** لو تبين في اثنا
الصلوة الاستدبار أو الجائزتين وقد خرج الوقت أمكن القول بالاستغفار ولا عا
لولا لا يخفى الأخبار عليه ويمكن الإعادة فلم يأت بالصلوة في الوقت وهل المصلي إلى
جمعة ناسيا كالظان في الأحكام قطع به الشيخان لعموم رفع عن ائمتي الخطأ والبيان
وضعه الفاصلان لأنه مسند إلى تقصير بخلاف الظان والأقرب المساواة لتقوى
خير عبد الله الرحمن للناسي ما جاهل الحكم فالأقرب أنه يعيد مطلقا إلا ما كان
بين المشرق والمغرب لأنه ضم جملة إلى تقصير ووجه المساواة الناس في سعة مما لم
يعلموا **الفصل الثامن** ذهب ابن أبي عمير وابن بابويه في ظاهر كلامه إلى أنه عند خا
القبلة يصلي حيث شاء والإعادة عليه بعد خروج الوقت لو تبين الخطأ الأكثر أو جبرا
الصلوة إلى أربع لرواية حداث السلفه وهن بطريقين في التهذيب ويمكن أن يحج
بما تقدم مراد به التحري وأن المراد التحجير وإن التكليف ساقط مع عدم العلم وعموم
فأينما تولوا فثم وجه الله وهو الوجه ما اعتقدنا نسخ الآية وما ليس المختلف إلى هذا القول
ويمكن أن يطعن في رواية حداث بالارسال وجه الله أيضا فاما لا نفتي على توثيق بعد
الإنعام مقصده بالعمل بين عظم الأصحاب وبالبعد من قول العامة إلا أنه يلزم من العمل
بما سقوط الاجتهاد وبالكلية في القبلة لا يباحصر به والأصحاب مفتون بالاجتهاد
ويمكن أن يكون الاجتهاد الذي صار إليه الأصحاب هو ما إذا قطع بالجهة من نحو
مطلع الشمس ومغربها فلا تالكواكب دون الاجتهاد المعين للظن كالرياح أو ظن
بعض الكواكب الذي هو العلامة مع عدم القطع به **الفرع الحاشي** لو غفر تغير اجتهاده
مصلحة الخوف وهي أن كان لا يبلغ موضع الإعادة والإعادة ولو شك في صليته في اجتهاده
لم يلتفت لاندخوله شرعي بظن قوي فلا يزول بالشك ولو صلي باجتهاده فكأن في
اثنا الصلوة استمر لأن اجتهاده أقوى من اجتهاده غير بالنسبة إليه فإن انحرف استقام
أن علم والإعادة في الأثان فان تعذر رابطها مع سعة الوقت والآن حاله ولو وجد
المكثف حولا بانفواولي من التليد وكذا الركون إلى المجرع عن علم أو لحي إلى المجهد ولو قد
مجهدوا فاضرع مجتهدا خريه الاثنا بخطاه وإن الصواب كذا فإن كان يعلم إلى العمل
عوله على الثاني ولا استمر ما لو كان أخبار الثاني مزعيا فإنه يرجع إليه كيف أذا كان
عدلا استاده إلى الميقين الذي هو أقوى من الاجتهاد ولو قيل لاكتوف أنت مستقبل
أو مستدبرها وهو يعلم أن جملة ليست في صوابها وجب عليه العمل أيضا لأنه لا شك

المحمد إلى التقيين ولو قال الثاني أنت عيب الخطأ قطعاً فالظاهر ترجيح عيب الأول
تفريده لقطعه منزلة الأخبار عن الحسن والاعتبار بخبر يكون محتملاً لأن الإجماع
لا يحصل عند القطع ولو اقتصر على أخبار بخطاه ولما تبين منه الصواب ومن غير فإن
أمكن تحصيل الصواب قبل الخروج عن اسم المصلي استمر إلى وجود المخبر ويكون حكم
ماسلف تبين الخطأ وإن عجز عن درك الصواب إلا بالخروج عن اسم الصلوة بطلت
أو لا سبيل إلى الإقرار عيب الخطأ والصواب غير معلوم ولو كان أخبار الثاني بعد الزام
في الصلوة لم يفتت اليه إلا أن يخرج عن قطع في رأي ماسلف **كأشهر** اشتهر بين الأ
سياس أهل المشرق عن ستمتهم قليلاً ويظهر من كلامهم الشك وجوبه لما رواه الفضل
بن عمر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعريف لأصحابه لا ذات اليسار وعن
القبلة وعن السبب فيه فقال إن الحجر الأسود لما أنزل الله سبحانه من الجنة ووضع في
موضعه جعل أنصاب الحرم مخرجاً بالحقة نور الحجر فهي بين الكعبة أربعة أميال
يسار ثمانية أميال فأما الخرق الإنسان ذات اليمن خرج عن حد القبلة وروي
الحلي عن علي بن محمد رفعه قال قيل لابي عبد الله عليه السلام لم صار الرجل يعرف في
الصلوة إلى اليسار فقال لأن الكعبة ستة حدود أربعة منها على يسارك وأثنان منها
على يمينك فمن أجل ذلك وضع التعريف في اليسار والروايات ضعيفتان حتى إذا شفع
أدعي عليه الإجماع وفيه إشارة إلى أن الثاني يتوجه إلى الحرم وجوبه بعيد لأن
ظاهر إرادة الاستظهار والاحتياط كما صرح به المصنفون ولا يكون واجباً وبرهانه
أن الإخلاف إنما إلى القبلة فوجب وأما عنها فيحرم فلا معنى للاستحباب وجواب بأن
الإخلاف في القبلة وحدها أن تكون الحجة على ما مر وأما عن ظاهر ما قيل إلى اليسار
تكن فيها أو أصابه إلى ما تربي إلى الكعبة من الجهات **فخرج** إذا قلنا بهذا التفسير
يقدر على مرجعه إلى الاجتهاد المصلي ورسم جعلنا المسيلة من سبيل الاجتهاد ولا ريب
في اختلاف بلدان المشرق ولعل بالبحر في المشرق إلى بحومه يسقط عند هذا التفسير
بل يجوز له القطع بأنه يخرج عن العلامات المنصوبة لهم والخبر إن بدله غير أهل العراق
لأن الفضل كوفي وغالب الرواة عنهم عليهم السلام عراقيون وللمحقق رحمه الله في هذا
مسيله حسنة صدرت لها من إيراد الإمام العلامة تصدير الدين أبي جعفر محمد بن
محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله لما جعل عليه بعض المجالس **كأشهر** لواجتهاد إلى جهة
فصل في تبين الخطأ في الاتفاقات حصل الصواب بعد بما لا يخرج عن اسم المصلي إلى

على ما سلف من اعتبار التيسر والتيسر غيرهما وإن كان لا يمكن تحصيله في ذلك
الزمان فلا جرم بطلان الامتناع الاستمرار على الخطأ وعدم علم الجملة وظهوره
تجبر الشامي أو المصنف فاجتهد وصلى إلى جهة فأنكشف الغيم فإذا لو كبر في الأفق قطع
بأنه إملا في المشرق أو في المغرب وهو بازيه فانه يبين الخطأ قطعاً ويحكم هنا بطلا
الصلوة في الحال فإن رأى الكواكب يحيط به المغرب فإراه يرتفع علم به المشرق فإن
أطبق الغيم في الحال والتخمين باق إلا أنه في جهتين فأنكشف فيما بعد والاصل في الجهتين
لا غير ولو كان المصلي مشرقاً أو مغرباً لم يحكم ببطلان صلوة في الحال بظهور الكواكب
الماضي بالترتيب لينظر علمه وعدمه فيبقى على ما علمه ولو عاد الغيم في الحال لم يحكم
هنا ببطلان الصلوة لأصالة صحته واستناداً إلى اجتهاده الذي لم يعلم خطأً ولا
يجب عليه الصلوة إلى الجهة الأخرى يمكن ذلك أن لم يكن الاجتهاد الأول باقياً ولا
تجدد غيره وإن كان باقياً فلا وإن تجدد غيره استأنف ولو كان المصلي من إحدى
الزوايا التي بين الجهتين الأربع فظهور الكواكب الأفقي يبطل استمراره أيضاً للحال
بعد اعتبار العلو والاختصاص برأي ما يملك فيستمر مع أصابة القبلة أو في حكمها ويشك
مع عدمها أن بقي الوقت أو مطلقاً لو كان مستند برأي القول به ولو عاد الغيم فأن قطع
على مخالفة علمه وسلك حكمها أعاد إلى التي يحكم معها أصابة القبلة فإن لم يقطع على مخالفة
فالتامتين وفي الصلوة إلى جهة أخرى احتمالاً في رأي جهتين ليس فيه ما يخص المشرق
والمغرب لو صلى أربع صلوات بأربع جهات إلى أربع جهات فعلي ما قلناه
وإن الاجتهاد لا يقتضى بالاجتهاد فلا إعادة عليه ويحتمل إعادة العمل بسبق الخطأ في
ثلاث منها على احتمال اعتبار العين أن كانت مختلفة العدد أو إعادة ثلاث مرددة أن
أفقد العدد ويحتمل إعادة ما صلا أو لا وصحت الأخيرة ويجعل هذا الاجتهاد ناسخاً
لما سبق ويضعف الأول بأنه لو وجبت إعادة لم يورى بالصلوة مع تغير الاجتهاد
والثاني بأنه يحكم بالاجتهادات متعاقبة متباعدة ويحتمل قويا أنه مع تغير الاجتهاد
يورى بالصلوة إلى أربع لأن الاجتهاد عارضة والاجتهاد فقساً قطعاً فخير ولا يجب أعاد
ما صلا أو لا مكان صحته ودخوله مشروعا **الفصل الثالث** فيما يستقبله من غير مكان
يجب الاستقبال في فريض الصلوة وبالبيت في أحواله السابقة وعند الدخول على ما تأتى
أن شاء الله كل ذلك مع الاختيار وحرم استقبال فيما مروي بحجب الجلوس والقبض على
وموكدا والجلوس مطلقاً إلى القبلة أفضل لقولهم عليهم السلام أفضل المماس

ما استقبل به القبلة ويكون الاستقبال في الجماع ولا يكاد إلا باحة بالمعنى المحض
 يتحقق هنا **الثاني** يستقط الاستقبال في الصلوة عند الضرورة وعدم التمكن منه
 كالمرض والمريض الذي لا يجد مروجعه إلى القبلة مع عجزه عنها والمضطرب إلى
 أي الصلوة ما شاع عدم إمكان الاستقبال كما في حالة الخوف وإن قدر على
 الاستقبال لولا القتال وسقطت الميت أيضا عند التقدير وفي الذبح في الصلاة
 والمتردد إذا لم يكن فيها الاستقبال **الثالث** لا تصح الرحلة احتسابا إجماعا للاختلاف
 وإن كانت مندورة سواء كان زحارا أو مستقرا على الأرض لأنها بالزجر أعطيت حكم
 الواجب وكذا صلوة الخسار لأن الظهور كانها القيام وأقوى شرطها الاستقبال وقد
 روي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام أي على الرجل شيئا من الغرائب
 ركباً من غير ضرورة فقال لا وروي عبد الله بن محمد بن أبي عبد الله عليه السلام
 لا يصلح الفريضة على الدابة إلا بمرض وسى بكره في سياق نفى نعم والفريضة على الدابة
 للمعسر إذا لم يمرض ويذكر أن علياً هو الذي ذكر عند الضرورة عليه ذلك قوله تعالى فإن
 خفت من رجل أو ركباً ما وهو يدل بحراه على مطلق الضرورة وقد تقدم ذكر صلوة النبي
 صلى الله عليه واله على الرحلة في المطر والحاجة منعوا من الفريضة على الرحلة عند الضرورة
 إلا أن يخاف الانقطاع عن الرفقة بالنزول أو يخاف على نفسه أو ماله بالنزول فيجوز
 ثم يعيد إذا نزل عنها وبطلان الامتناع يقتضي الاجتناب **الرابع** لو كان الركبة من السبل
 والاستيفاء للأفعال كالركبة في التكية أو عيباً يعبر معقول ففي صحة صلوة وجهان
 أحدهما المنع أما الأول فلهذا الاستقرار وهذا لا يصح صلوة الماشي مستقبلاً مستقراً
 للأفعال لأن المشي فعال كثير خارجة عن الصلوة فيبطلها وإن أخرجت المأفلة
 بدليل خروج المساحة فيها وأما البعير المعقول فلا إطلاق الأمر بالصلوة بغير
 الحي القار المعهود وهو ما كان على الأرض وملية معناه كالزريق المشدود بحبل الساجد
 لأنه بمثابة السرير والمأفلة الأرض وتحرركه سفلاً وصعداً تحرك السرير على وجه الأرض
 وليست الدابة القار عليها وهذا يظهر عدم صحة الصلوة في الأرجوحة المعولة
 بالحبال فأنفلاً لا تعدد ما كان القار ويكون الفرق بينهما بأن البعير معرض لعدم الحمل
 بخلاف الأرجوحة وقد روي عن ابن جعفر عن أخيه عليه السلام جواز الصلوة على
 الرف المعلق بين تخليتين وهو على جواز الصلوة في الأرجوحة ولو احتل
 قوم سرباً عليه فكالبعير المعقول بل أولى بالصحة هنا لأنه قد يورثهم أسباب

إلى
 الجاهل من التوبة
 في القلوع
 فو تهاو الحاجة إلى الجاهل
 وتبره غرضه من كلام
 الناس

الاختلاف ولو كانت الدابة واقفة وامكن استيفاء الافعال ففي مرتبة على المعقوله اولى
بالبرهان هذا لان الحركة اليها اقرب **الخامس** جواز المناصلي الصلوة في السفينة فرضا فلا
مختارا في ظاهر كلامه وان كانت سائرة وهو قول ابن بابويه وابن حجر وابن كثير من اصحاب
جوزة ولم يذكروا الاحتياط وروي حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام ان استطعت ان
تخرج من البلد فخرج من فان لم تقدر وافصلوا فيما فان لم يستطعوا ففصلوا ففصلوا
او تروا القبلة وعن جميل بن ابراهيم قال سالت عن الصلوة في السفينة قال لا يصلي فيها
وهو قادر على الشطوط باز هذه روايات ظاهرة الجواز مع الاحتياط مثل رواية عبد الله
الحلي عن الصادق عليه السلام وقال له جميل بن دراج تكون السفينة قريبة من الحدود
فاخرج فاصلي فقال فيهما مستلزم للحركات الكثير الخارجة عن الصلوة واجاب المناصلي
بانها بالنسبة الى حركة عرضية وهو ساكن وبما قلناه قال ابو الصلاح وابن ادريس بن باب
صلوة المسافر حيث قال ولا تضر الى الصلوة في سفينة فامكنه ان يصلي وانما لم يحسن
غيره لك وان خاف الفرق وانقلب السفينة جاز ان يصلي جالساً والعمامة يجوز في
الركاب البحر الصلوة في المحطوة السفينة وان كانت جارية فتترك بما فيها من دواب
وغيرها المساس بالحاجة الى ركوب البحر لجعل المأجذ الأرض كالارض وجعلت السفينة
كالصلوة على وجه الارض وترددوا في جوار هل في نحو جعله للمقيم بعد ادخيار التردد
على الشطوط اقامة الاركان والشرائط **سادسها** اذا اضطر الى الفرصه على الرحلة او شلها
او الى السفينة وجب مراعاة الشرايط والاركان مما امكن امتثال الامر الشارع فان
تقدر اني ما لمكن فلو لمكن الاستقبال في حال دون حال وحيث يجب مكنه المحرم و
ما كنتم قولوا وجوهكم شطره ولوم يمكن الا بالتحية وجب فان تقدر سقط **فروع**
في وجوب تحريم الاقرب الى القبلة فالاقرب الى القبلة نظر من الخروج عن الجهة متساو
في الجهات ومن ان الغرب اقرب الى القبلة فاقرب الى القبلة فاقرب الى القبلة فاقرب الى القبلة
ولو قيل يجب تحريم بين المشرق دون باقي الجهات الثلاث امتساكاً بما في الاستدراك
لو ظهر للمطلبة الاحتياط كان قويا وجيزا يبرح المشرق والمغرب على الاستدراك على
القول بالقضاء فيه مع خروج الوقت اما المتوافر في الخروج على الرحلة اخيارا بانفاقتا
اذا كان مسافرا طال سفره او قصر طراؤه من الذي يصلي الله عليه واله كان يصلي سجدة
حيث ترجعت ناقته واورث على راحته وفعله على ابن عباس واقول الصادق عليه السلام

في صلوة المريض في المحل اما النافلة فتعم ويستقبل بالكبير لقوله عليه السلام ^{سقط}
 القبلة وكبر وصلي حيث ذهب بك بعيرك فلا تحتاج الي غيره لقوله تعالى فابمأثرتكما
 فثم وجه الله ولقوله عليه السلام للكرخي لما لي ان تجري علي ان توجه في المحل الي
 القبلة ما هذا الضيق ما لك برسول الله اسوة ولوصلي علي الراحلة حاضر جاز
 ايضا قال الشيخ لقول الكاظم عليه السلام في صلوة النافلة علي الدابرة الامعاء
 لا بأس ومنعه ابن ابي عقيل وكذا الماشي لقول الصادق عليه السلام في المصلي
 تطوعا وهو بشي نعم وفي الفريضة عند الضرورة لقوله تعالى فان خفتم فرجالا او كفا
 وغير الخوف مساو له في الضرورة ويومي الركاب والماشي الركوع والسجود ويجعل
 اخفض ولو حرف الدابة عن القبلة في الفريضة عمدا بطلت ولو كان بفعلها او جبا
 لم يطل لعدم الاستطاعة طائلا اخراف او لا ولا كب وهو الهدام الذي لا مقصد له
 مستقبل تارة ويستدبر اخري له التثفل كغيره ولا يتعين طريق للراكب بقبلته لو
 امكنه التوجه الي القبلة وجب وان كان بالركوب مخروفا ومقلوبا في الفريضة نعم في
 الفريضة نعم في النافلة اذا لم يكن القبلة فقبله طريقه استجبنا **فروع** لو امكن للراكب
 والمشي في الفريضة مع عدم امكان الاستقرار فظاهر الالية التحيير ويمكن ترجيح المشي
 ركن القيام ويعارضه ان حركته ذاتية وحركة الركاب عرضية فهو مستقر بالذات ومع
 ذلك فلانه يجوز ان تكون لبيان شرعية الامر وان كان بينهما ترتيب كانه كفارة السيد
 نعم لو امكن الركوع والسجود للماشي دون الركاب وبالعكس وجب الاجل بينهما ولو امكن
 الركاب النزول للركوع والسجود وجب ولا يكون ذلك منافيا للصلوة لانه من افعالها
 كما يأتي ان شاء الله في صلوة الخوف وكذا لو امكن احدهما الاستقبال دون الاخر وجب
 تحصيل ما به الاستقبال وكذا باقي الشرايط **الباب السابع** في الاذان والاقامة وهما
 روي مرارته تعالى عند ناكسائر العبادات علي السان جبريل عليه الصلوة والسلام مروي
 الفضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام لما اسري برسول الله صلى الله عليه وآله
 فبلغ البيت المعمور حضرت الصلوة فاذن جبريل واقام فتقدم رسول الله صلى الله
 عليه وآله فخطب خلفه الملائكة والبنديون عليهم السلام وروي منصور عن الصادق
 عليه السلام قال لما خطب جبريل عليه السلام بالاذان **فروع** رسول الله صلى الله عليه وآله
 وآله كان راسه في حجر علي فاذن جبريل عليه السلام واقام فلما انقضى رسول الله صلى

الاذان في الصبح رحسته لياهب الناس للصلوة ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله
 ان ابن مكرم يؤذن بليل فاد اسمعتم اذانه فكلوا واشربوا حتى يسمعون اذان بلال قال
 الصدوق بعينه العامة وقالوا ان بلالا يؤذن بليل قلت ويروي ما رواه ان النبي صلى
 الله عليه وآله قال لبلال احثي يستبين لك الفجر هكذا ومزيدك عرضا وكان قد جعل له
 وصيفة الاذان المؤخر لان المصير يراعي الصبح فيفوض اليه بخلاف الاعمي ولا يشترط
 في التقديم مؤذنان فلو كان واحدا جاز له تقديمه نعم يستحب اعداؤه بعده ليعلم
 بالاول قرب الوقت وبالثاني دخوله ليل يترهم طلوع الفجر بالاول وروي ابن سنان
 عن الصادق عليه السلام قلت له ان لنا مؤذنا يؤذن بليل فقال ان ذلك ينفع الليل
 لقيامهم الي الصلوة واما السنه فانه سادى من طلوع الفجر **فروع** لاحد هذا التقديم
 عندنا بل ما قارب الفجر وتعدى بسدس الليل او نصفه يحكم وروي انه كان بين اذني
 بلال وابن مكرم نزل هذا وصعود هذا وينبغي ان يجعل صاحب طائفة المتقدم ليعتد عليه
 الناس ولا فرق بين رمضان وغيره في التقديم وسجي مزيد بحث في هذه المسئلة انشا
 الله تعالى **الثاني** فصولها خمسة وثلاثون فصلا في اشهر الروايات وعليه عمل الاصحاب
 فالاذان ثمانية عشر اية الكبر الله الكبر الله الكبر الله الكبر الله استهدان لا اله الا الله استهد
 ان لا اله الا الله استهدان محمد رسول الله استهدان محمد رسول الله حي على الصلوة
 حي على الصلوة حي على الفلاح حي على الفلاح حي على خير العمل حي على خير العمل الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله والاقامة سبعة عشر اية ان التكبير في اول اذان
 والتكبير في اخرها مرة ويروي قد قامت الصلوة مثني بعد حي على خير العمل ورواية
 الفضيل بن يسار وزرار عن الباقر عليه السلام محمد بن سنان عليه السلام
 عن الصادق عليه السلام التكبير في اول الاذان الله اكبر وفي هذه الرواية عن
 الباقر عليه السلام الاقامة مثله زيادة قد قامت الصلوة فعلى هذه الاذان
 ستة عشر والاقامة ثمانية عشر وروي ابو بكر الحضرمي وكليب الاسدي عن الصادق
 عليه السلام يربع التكبيرات في اول الاذان كما هو المشهور وعد باقي الفصول
 المشهور وجعل الاقامة مثله فعلى هذه الرواية للاقامة عشرون فصلا وحمل الشيخ
 رواية بسمة التكبير في الاذان على ان تركه التربع في الاذان اعتمادا على فهم السامع
 ذلك لان زرار وروي عن الباقر عليه السلام يفتح الاذان بربع تكبيرات وروي عن
 بن وهب عن الصادق عليه السلام الاذان مثني والاقامة واحدة فيل

في الاذان ان محمد والمحمد خير البرية وشهداء علي ولي الله وانه امير المؤمنين
 حقا قاطعا ولا شك ان عليا ولي الله وان محمد خير البرية وليس ذلك من اصل الاذان
 قال وانا ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المبررة المدلسون انفسهم في جعلنا
 يسحب الحكاية السامع اجماعا لما روي ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه
 واله قال اذا سمعتم النداء فقولوا كما يقول المودون وروي محمد بن مسلم عن الباقر عليه
 السلام كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا سمع المودون قال مثل ما يقول في كل
 شيء وقال الباقر عليه السلام لمحمد بن مسلم لا بد عن ذكر الله على كل حال ولو سمعت النداء
 بالاذان وانت على الخلاء فاذكر الله تعالى وقل كما يقول وروي ابن بابويه ان حكاية تزيدي في
 الرزق وليقل الحكائي اشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله الكوفي بها عن كل فرابي محمد
 واعين بها من اقر وشهد ليكون له من الاجر عدد الثريتين روي ذلك عن الصادق عليه
 السلام **فروع** للحكاية جميع الفاظ الاذان الخليلات الخبر وقال في المسطور روي عن الصادق
 الله عليه واله انه قال تقول اذا قال حي على الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله ولو كان في الصلوة
 لم يجعل قتيلا به ولو قال بعد الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله فلا بأس ولو كان في
 القرآن قطعه وحكي الاذان وعين من الكلام بطريق الاولي والظاهر الشيخ لا يستحب حكاية
 في الصلوة وان كانت للحكاية فيها جازية وصرح بذلك في الخلاص ولو فرج من الصلوة لم يحكم
 فالظاهر سقوط الحكاية قال الشيخ يوفي به موجد كونه اذا نام كونه ذكر وقال المناظر في
 مقصد الجمع من ذكر كونه لا قرب انه لا يستحب حكاية الاذان الثاني يوم الجمعة واذان عصر
 عصره وعش المزدلفة وكل اذان مكروه واذان المرأة الاذان المتقدم قبل النحر والوجه استحباب
 حكاية وكذا اذان من اخذ عليه اجرا وان حرم دون اذان المحبون والكافر ويستحب ان
 يأتي بالقصيدة المودون وفي الرواية عن الصادق عليه السلام اذا نقص المودون وانت
 تزيدي ان تصلي باذانه فام مانع وليقل عند سماع الشهادتان وانا اشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضي الله عنه ربا وبلا اسلام ديننا ومحمد رسولنا
 وبنا عليه الطاهرين ائمة الهم صل على محمد وال محمد ذكر هذه الدعوة التامة والصلوة العائنة
 ان محمد الوسيلة والفضيلة وابعدته المقام المحمود الذي وعدته وارزقني شفاعته يوم القيمة
 وعن الصلوة عليه السلام مر قال مربي يسمع الاذان للصبح اللهم اني اسألك باقبال هذا
 راد بارئيك وحضور اصوات دعائك ان تتوب عني انك انت التواب وقال مثل ذلك يسمع
 الاذان المغرب ثم مات من يومه او ليلة مات نايبا **السادس** يستحب الطهارة فيه اجماعا

في الاذان ان محمد والمحمد خير البرية وشهداء علي ولي الله وانه امير المؤمنين حقا قاطعا ولا شك ان عليا ولي الله وان محمد خير البرية وليس ذلك من اصل الاذان قال وانا ذكرت ذلك ليعرف بهذه الزيادة المبررة المدلسون انفسهم في جعلنا يسحب الحكاية السامع اجماعا لما روي ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه واله قال اذا سمعتم النداء فقولوا كما يقول المودون وروي محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا سمع المودون قال مثل ما يقول في كل شيء وقال الباقر عليه السلام لمحمد بن مسلم لا بد عن ذكر الله على كل حال ولو سمعت النداء بالاذان وانت على الخلاء فاذكر الله تعالى وقل كما يقول وروي ابن بابويه ان حكاية تزيدي في الرزق وليقل الحكائي اشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله الكوفي بها عن كل فرابي محمد واعين بها من اقر وشهد ليكون له من الاجر عدد الثريتين روي ذلك عن الصادق عليه السلام

في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

روي ان النبي صلى الله عليه واله قال حق وسنة ان لا يؤذن احد الا وهو طاهر يحوز
 على غير طهر لقوله عليه السلام لا باس ان يؤذن وهو جنب ولا يقيم حتى يغتسل
 وهو يدعي ان شرعية الطهارة في الاقامة أكد لقوله الصادق عليه السلام ولا تقم الا
 وانت عيان وضوء جعل المرتضى الطهارة شرطية في الاقامة ولو احدث خللا في الاقامة انتهى
 له الاستيناف بعد الطهارة في اثبات الاذان يتطهر ويغيب ويستحب الاستقبال فيها اجماعا
 بوزن رسول الله صلى الله عليه واله وفيه الاقامة الكد واجبه فيهما المرتضى المفيد
 ويكره الالتفات مينا وشكلا سا كان على المنان ولا يلزم عنقه عند الحيعتين ولا يتد
 جميع بدنه ان كان في المنان ويستحب ان يضع اصبعه في اذنيه لان الصادق عليه
 السلام جعله في السنة واستحب سدا ذكره في بعض النصوص بصفات مدحه ونسبه
 ويستحب ان يكون في المصحة لانه ابلغ لصورة ولقوله النبي صلى الله عليه واله لا بد من
 قناد بالصلوة وقال الباقر عليه السلام لا يؤذن جالس الا راكبا او مضطجعا وقيل على مرتفع لقوله
 الصادق عليه السلام كان حايضا مسجد رسول الله صلى الله عليه واله قائم فيقول ليل على
 فوق الجدار وارفع صوتك بالاذان ويجوز الاذان قاعدا الرواية محمد بن مسلم والقيام في القاعة
 أكد النص عن النعمان الصليح وحين الاذان راكبا وماشيا وتركه افضل وفيه الاقامة أكد قوله
 الي بصير عن الصادق عليه السلام لا باس ان يؤذن راكبا او ماشيا وتركه افضل وعلى غير ضرورة
 ولا تقم وانت راكب وجالس الامر على ان يكون في ارض ملصقة وبغى المؤذن راكبا او ماشيا
 استقبال القبلة بالتشهد للنص عن احمدها عليهما السلام ولو اقام ماشيا الى الصلوة
 فلا باس للنص عن الصادق عليه السلام لما قال له يونس الشيباني اقيم وانا ماشي فقال
 نعم وقال اذا قلت فاقم مرسل فانك في الصلوة فقال له افيحوز المشي في الصلوة فقال
 نعم اذا دخلت مراب المسجد فكبرت وانت مع الامام عادل ثم مشيت الى الصلوة اجزلك
 وقال الرباب يوم لا باس بالاذان قائما وقاعدا ومستقبلا ومستديرا وذاهبا وجاييا
 وعلى غير وضوء والاقامة على وضوء مستقبلا وان كان اماما فلا يؤذن الا في **السابع**
 يستحب الفوق في فصولها لقوله الصادق عليه السلام في رواه خالد بن محم الاذان
 والاقامة محروما وفي خبر اخر موقوفان ويستحب الثاني في الاذان والخبر في الاقامة
 لقوله الباقر عليه السلام الاذان حرم بافصال الالف والها والاقامة حذر قلت الطائفة
 انما الت الله الاخير غير المكتوب وها وفي اخر الشهادتين وعن النبي صلى الله عليه واله
 لا يؤذن لكم من غيرهما وكذا الالف والهاء الصلوة مرجح على الصلوة قال الرباب ادريس

في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة
 في صلاة الجمعة

المراد بالهاها الله لاها الشهد ولاها الله لانها مبدئان ولا ياتي في صدر الاقامة قوله
 واقم مترسلا كما كان حمله على ترسل اليلع ترسل الاذان او على ترسل حركة فيه ولا يلا
 عن القبلة كما في حديث سليمان بن صالح عن الصادق عليه السلام وليتمكن في الا
 كما يمكن في الصلوة **تسمية** الحديث في الاقامة مستحب مع مراعاة الوقوف على الغصول
 فيكون الاعراب فيها كما يكره في الاذان للحديث ويستحب رفع الصوت بالاذان لرواية
 معوية بن وهب عن الصادق عليه السلام ارفع به صوتك واذا اقمت فدون ذلك ذلك
 ولان الفرض الا برفع ولا يتم الا برفع الصوت وليس عليه ان يحدد نفسه والمؤمن لنفسه
 وللخارج يكفيه للجمهور وان رفع صوته كان افضل ولقول الصادق عليه السلام اذا اذ
 فلا تخفي صوتك فان الله يوجرك على مد صوتك فيه وعن الباقر عليه السلام ولا تخفيك
 من الاذان والاقامة الا ما سمعت به نفسك واضمته ويجوز للريض الاسرار لقوله
 لا بد للريض ان يؤذن ويقم اذا اراد الصلوة ولو في نفسه ان لم يقدر على ان يتكلم به وكان
 اسرها لا بد من سماع نفسه وبلغى رفع الصوت بالاذان ليولد له ويؤثر سمي رواه
 هشام بن ابراهيم عن الرضا عليه السلام قال ففعلت ذلك فاذهب الله عني سقمي وكفى
 ولدي قال محمد بن راشد وكنتم دأب العلم ما انتك منها في نفسي وجماعه حذري فلما سمعت
 ذلك وحشام علمت به فاذهب الله عني وعن عياشي العلل **الثامنة** يكره الكلام في خلاها وفي
 الاقامة كذا القول الصادق عليه السلام لابي هارون الكوفي اذا اقمت فلا تكلم ولا تؤمر برك
 والروايات الدالة على جواز الكلام فيها لا في الكلامية بعد قوله قد قامت الصلوة وبعد
 فرفع الاقامة لقوله عليه السلام اذا اقمت فاما المؤمن قد قامت الصلوة فقد حرم الكلام على
 اهل المسجد الا ان يكونوا قد اجتمعوا مرثي وليس امام فلا بأس ان يقول بعضهم لبعض
 تقدم يا فلان ويستحب اعادة الاقامة لو تكلم لقوله عليه السلام اذا اقمت الصلوة فاما اذا
 تكلمت اعدت الاقامة وعمل الشيطان والمرضى حرما الكلام في الاقامة ايضا **فروع** لوطا
 الكلام في خلاها الاذان او السكوت او النوم او العيون او الاغما بحيث لا يذكران الثاني من
 على الاول استأنف ليحصل ما سمي اذانا وكذا المواردة ثم عاد وقال الشيخ في المبسوط يستأنف
 او اطلق مع قوله انه لو اتم الاذان ثم ارتد اعتد به وانه وقع صحيحا ولا يبطل الا بدليل
 وقال في المعبر ما ذكر من الرجعة يلزم في الموضوعين واطلق ايضا البناء على انها اذا افاق
 وجعل استئنا فله **الاساس** يمكن ان يكون المؤذن لحنا خيرا واما حاله كالوحيب رسول الله
 صلى الله عليه واله يومكم اقراكم ويؤذن لكم افصحكم وفي حديث اخر يؤذن لكم خياكم ولحي

المكي لا يصح ان يذنه
 معصية ولا يكون
 به فلا يكون محييا
 ذكره

كان فيه لغة فلا بأس لما روي ان بلا الا كان يدل الشين **س**
 يستحب الفصل بينهما ركعتين في الظهر والعصر محسنتين مرستهما لما روي عن
 الصادق عليه السلام يؤذن للظهر بعد ست ركعات ويؤذن للعصر عند
 ست ركعات ويجوز بحلة تؤمن في المغرب بنفس لقول الصادق عليه السلام بين
 كل اذانين قعدة الا المغرب فان بينهما نفسا وروي استحباب الجلوس في المغرب بين
 الصادق عليه السلام وانه كالمنقطع يدنه في سبيل الله وعنه عليه السلام
 افضل بين الاذان والاقامة بقعود او كلام او تسبيح وقال بحزبه المحدث لله وعنه عليه
 السلام لا بد من قعود بين الاذان والاقامة وفي مضمحل الجعفري افرق بينهما مجلس او ركعتين
 وذكر صاحب الفصل سجدة او خبطة او سكتة وعن الصادق عليه السلام اذان واقام ولم
 يفصل بينهما مجلس ولعله فصل بينهما سكون او خبطة او تسبيحة وقد روي العامة عن
 جابر عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لئلا اجعل بيني اذانك واقامتك بقدر ما يبلغ
 الاكل من اكله والشارب من شربه والمعنصر اذا دخل بقصاح حاضته يراد به المصلي وعن ابي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه واله جلوس المودعين الاذان والاقامة سنة ويستحب ان يقول
 في جلوسه ما روي عنهم عليهم السلام اللهم اجعل قلبي بارا وعيشي قارا وزرقي دارا
 وجعل عند قبري كثرارا ومستقرا ويستحب قوله سلما وروى عن النبي صلى الله عليه
 واله مستقرا والدعا بين الاذان والاقامة **س** يستحب الصلوة على النبي واله
 عند ذكره المودع والسمع في الاذان وغير الحرم قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما
 صلى الله عليه واله لقول الباقر عليه السلام وافصح بالالف والها وصل على النبي صلى
 الله عليه واله كلما ذكرته او ذكره واكر عندك في اذان او غير وقال ابن بابويه قال الصلوة
 على النبي السلام كان اسم النبي صلى الله عليه واله يكره في الاذان واول من جحد هذا ابن اروي
س ذكر الفصل بين شاذان في العمل عن الرضا عليه السلام انه لما امر الناس
 بالاذان تذكر الغاشي ونفسها للغافل وتوقفا للجاهل الوقت وليكون المودع داعيا الى
 عبادة الخالق بالتوحيد جاهدا بالايان معتقلا بالاسلام وانما يدعي فيه بالنكيس
 وتحم بالتمسك لان الله تعالى اراد ان يكون الاستدراك والانهما يذكر والغاشي ليذكر
 في اذان المستمعين فان سهر في الاول لم يسه عن الثاني ولان الصلوة ركعتان وجعل
 النكيس في اول الاذان اربع اذان اول الاذان يبدو في عقله وجعل بعد النكيس التتميم
 لان اول الايان هو الاقرن بالوحدانية والثاني الاقرار بالرسالة لرسول الله وان طاعتها

في ثلاث تاويلات انهم استاذان الثاني
 ان المراد بالاستقرا المكان والوقت والاعلام
 به الثالث ان المراد بالاستقرا في دار الله
 وبالجملة اربعة دار الآخرة وكانه كان سال
 ان يكون المحيا والحيات عنده وانما
 انقضت الآخرة بالقرى لقوله
 تعالى وان دار الآخرة لهي
 دار الازالة

اروي بنت الزبير
 عن عبد الله بن
 عثمان

ومعرفتها مقرونان وجعل شهادتين كما جعل في سائر الكتب وجعل بعدهما الدعاء إلى الصلاة
لأن الأذان إنما هو للدعوة للصلاة فجعل وسط الأذان الدعاء إليها وفي الصلاة والي خير العمل وختم
الحكم باسمه كما فتح باسمه **الثالثة عشر** ثبت من طريق الأصحاب حجة علي خير العمل في عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وإن بلاؤه قال لا وزن للحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله والحمد لله
حجة علي خير العمل وإن الثاني أمر بتركها ليدفع الناس عن الجهاد وكان ابن الصلاح
مؤيد علي عليه السلام يقولها فأدان علي عليه السلام قال مرحبا بالثانيين عدلا وبالصلاة
مرحبا ولها قال ابن الجوزي عن سفيان بن حنيفة وعبد الله بن عمر والباقر الصادق
عليهما السلام أنهم كانوا يؤذون محبي علي خير العمل وفي حديث ابن عمر أنه سمع أبا عبد الله
ينادي محبي علي خير العمل في أذانه عند رسول الله صلى الله عليه وآله والشاهدنا بالرسول
والعمل عليه بطرسان واليم والكوفة ونواحيها وبعض بغداد وقال البرقي عبدنا استقطنا
حجة علي خير العمل من غير المتعين وعن بيع أمهات الأولاد خشية أن يتكلم الناس برغبة في الصلاة
ويجوعوا للجهاد قال وقد روي أنه يعني عن ذلك كله في مقام واحد وثبت أيضا أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وكان يقول أشهد أني رسول الله وتارة يقول أشهد أن محمدا رسول
الله وأنكر العالم أذانه عليه السلام نعم اشتغاله بالأمانة الدائمة عنده مرفك فانما الفضل
من الأذان لقوله عليه السلام الأمانة ضمننا والمودون من أمانتنا لا أمانة والناس من أكثر علم من
الأمين فيكون أكثر ثوابا وإن النبي صلى الله عليه وآله لم يكن لم يترك الأفضل إلى غيره ونواحيه
الله عليه وآله فأرشد الله الأمانة وغير المودين لا يقول علي فضيلة الأذان لأن دعاء النبي
لهم سبحانه وفرارشد فهو مستحق المعزة فقد جمع له بين الأمرين وأما الإقامة فقال الشيخ
أفضل إلى غيره وقوله صلى الله عليه وآله وفرارشد الله الأمانة وغير المودين لا يقول علي فضيلة
الأذان لأن دعاء النبي لهم سبحانه وفرارشد فهو مستحق المعزة فقد جمع له بين الأمرين وأما الإقامة
فقال الشيخ في أفضل من الأذان لقوله بالصلاة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
فمؤيد في صلوة وشدة تأكيدها باعتبار الطهارة والقيام وشدة كراهية التلثم **الرابعة عشر**
الترتيب شرط في صحة الأذان والإقامة بينهما وبين كلهما تأشيرا مؤيد في رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله وباعلمه جبريل عليه السلام ولقول الصادق عليه السلام من سمع في الأذان مقدم
أخر أعاد على الأول الذي أخر حتى يمضي إلى آخره فعلى هذا الودخل بالترتيب لم يحصل له فضيلة
الأذان ولم يعيد به في الجماعة لم يكف به أهل البلد وإن تعمد ذلك معتقدا أنه أذان ثم باعته
وإن سمع غيره منه بعد أيضا لم يجر اعتقاد بعض الجمال تصويبه وقد أطلق عليه بعض الأصحاب

الوجوب بهذا المعنى وهذا هو الوجوب غير المستقر **الفصل الثاني** في المودون وفيه
 مسائل اجمع العلماء على اشتراط المودون عقله ورفع اليدين من الجنون فلا حكم لعبادة به ولا المودون
 امين ولا يقصرون فيه الا امانة في حكمه الصبي غير المميز فيعتد باذانه لاجلها منا وروي العامة ليس
 كان يودون لمومته ويصلون جماعة وان شاعدا لا ينكر وروينا عن علي عليه السلام لا بأس
 انما يودون الغلام قبل ان يحلم وقول النبي صلى الله عليه واله يودون لكم خياركم حشمه اصفه
 الكلام اذ الإجماع واقع على جواز اذانه غير الجبار نعم بلوغ المودون افضل لهذا الخبر والله يتكلم ولو
 العذر ولا مودة في النبي صلى الله عليه واله كانوا بالغين وفي حكم الجنون السكران الذي
 لا يحصى له لعدم انتظام كلامه غالبا وعدم قصده **الثانية** يشترط فيه الاسلام اجماعا لهذا الحديث
 وقوله صلى الله عليه واله المودون امناء وقوله صلى الله عليه واله اللهم اغفر للمودين وقول
 الصادق عليه السلام لا يجوز ان يودون الا رجل مسلم عارف ولانه داع الى الصلوة ليس من
 اهله ولا لا يعتد مضمون الكلمات ولا الصلوة التي عليها فصرح المستبري فان قلت التلوة
 بالشهادتين اسلام فلا يتصور اذانه الكافر قلت قد يتلفظ بها غير عارف بعناها كالأعمى
 او مستهزئا او حاكيا او غافلا او مترا لا عدم عموم النبوة كالعيسوية من اليهود ولا يوجب التلفظ
 بها الحكم بالاسلام ولبي خلاصه العاض وحكم باسلامهم لم يعتد باذانه لوقوع اوله
 في الكفر **الثالثة** لا تشترط الحرية فتصور ان العبد اجماعا لعموم الالفاظ الدالة على شرعية الاذانه
 بالنسبة الى المملوكين ولانه تصح امامته على ما ياتي ان شاء الله تعالى فالاذان اولى **الرابعة**
 والاذان مشروع للنسابة يعتد باذانه المرأة لعنف عند علمائها وروي العامة عن عائشة
 انها كانت تودون وتقيم وانا النبي صلى الله عليه واله اذك لام ورقته ان تودون وتقيم تام
 نسابها وقول الصادق عليه السلام في المرأة تودون حسن ان فعلت نعم لا سكار في
 حقها لما روي عن النبي صلى الله عليه واله ليس على النساء اذان ولا اقامة ومثله
 عن الصادق عليه السلام رواه جميل بن دراج وخبرها بخبرها الشهادتين لرواية زرارة
 عن الباقر عليه السلام اذا شهدت الشهادتين فحسبها وروي عبد الله بن ابي
 عليه السلام بخبرها ان تكبر وتشهد الشهادتين ولا تدن للمحرم فافكا لاذان للنسابة
 الاعتداد اما الاجانب فظاهر بسوط الاعتداد به لانه مانع منه مع انه نهي ان يرفعن اصل
 تحت بسبعين للمرجك فان اراد به مع الاسرار بعد الاجتنان يعلم بسمع لان المقصود بالا
 الابلاغ وعليه ذلك قوله صلى الله عليه واله عليه واله الله عليه واله الله عليه واله الله
 منك صوتا اراد مع الجهر فبعد النبي عن سماع صوت الاصغرية الا ان يقال ما كان مرقبيل

وفيه مسائل اجمع العلماء على اشتراط المودون عقله ورفع اليدين من الجنون فلا حكم لعبادة به ولا المودون امين ولا يقصرون فيه الا امانة في حكمه الصبي غير المميز فيعتد باذانه لاجلها منا وروي العامة ليس كان يودون لمومته ويصلون جماعة وان شاعدا لا ينكر وروينا عن علي عليه السلام لا بأس انما يودون الغلام قبل ان يحلم وقول النبي صلى الله عليه واله يودون لكم خياركم حشمه اصفه الكلام اذ الإجماع واقع على جواز اذانه غير الجبار نعم بلوغ المودون افضل لهذا الخبر والله يتكلم ولو العذر ولا مودة في النبي صلى الله عليه واله كانوا بالغين وفي حكم الجنون السكران الذي لا يحصى له لعدم انتظام كلامه غالبا وعدم قصده الثانية يشترط فيه الاسلام اجماعا لهذا الحديث وقوله صلى الله عليه واله المودون امناء وقوله صلى الله عليه واله اللهم اغفر للمودين وقول الصادق عليه السلام لا يجوز ان يودون الا رجل مسلم عارف ولانه داع الى الصلوة ليس من اهله ولا لا يعتد مضمون الكلمات ولا الصلوة التي عليها فصرح المستبري فان قلت التلوة بالشهادتين اسلام فلا يتصور اذانه الكافر قلت قد يتلفظ بها غير عارف بعناها كالأعمى او مستهزئا او حاكيا او غافلا او مترا لا عدم عموم النبوة كالعيسوية من اليهود ولا يوجب التلفظ بها الحكم بالاسلام ولبي خلاصه العاض وحكم باسلامهم لم يعتد باذانه لوقوع اوله في الكفر الثالثة لا تشترط الحرية فتصور ان العبد اجماعا لعموم الالفاظ الدالة على شرعية الاذانه بالنسبة الى المملوكين ولانه تصح امامته على ما ياتي ان شاء الله تعالى فالاذان اولى الرابعة والاذان مشروع للنسابة يعتد باذانه المرأة لعنف عند علمائها وروي العامة عن عائشة انها كانت تودون وتقيم وانا النبي صلى الله عليه واله اذك لام ورقته ان تودون وتقيم تام نسابها وقول الصادق عليه السلام في المرأة تودون حسن ان فعلت نعم لا سكار في حقها لما روي عن النبي صلى الله عليه واله ليس على النساء اذان ولا اقامة ومثله عن الصادق عليه السلام رواه جميل بن دراج وخبرها بخبرها الشهادتين لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام اذا شهدت الشهادتين فحسبها وروي عبد الله بن ابي عليه السلام بخبرها ان تكبر وتشهد الشهادتين ولا تدن للمحرم فافكا لاذان للنسابة الاعتداد اما الاجانب فظاهر بسوط الاعتداد به لانه مانع منه مع انه نهي ان يرفعن اصل تحت بسبعين للمرجك فان اراد به مع الاسرار بعد الاجتنان يعلم بسمع لان المقصود بالا الابلاغ وعليه ذلك قوله صلى الله عليه واله عليه واله الله عليه واله الله عليه واله الله منك صوتا اراد مع الجهر فبعد النبي عن سماع صوت الاصغرية الا ان يقال ما كان مرقبيل

والاذان مشروط بالاسلام
 والاذان مشروط بالاسلام
 والاذان مشروط بالاسلام

لما كان في القرآن مستثنى كما استثنى الاستقبال من الرجال وتعلم منهن والمجارات
 الضرورية في حكم المرأة الخبيثي تعودن للحرام للرجال والنساء واجاب النساء واجاب ولعل
 الشفيع جعل سمع الرجال صوته المرأة في الاذان لسماعها صوته فيه فان صوته كل من سماعه
 الى اخره **قائمة** يعتمد باذان الفاسق خلافا لابن بكير لاطلاق والالفاظ في شرحه
 الاذان والحث عليه ولانه يصح منه الاذان لنفسه صح لغيره نعم العدل افضل لقوله صلى
 الله عليه واله يوزن لكم خيركم ولان دوى الاعتذار بقوله صلى الله عليه واله المودون
امنا **رفع** لو اراد الامام والحاكم نصب مودون يوزن منسوب المال فلا قرب اعتبار عدالة كمال
 المصلحة يتوقف عليه وكذا الوثائق العدل والفاسق قدم العدل ولو شاع العدل والفاقر
 قدم العلم بالاوقات لا وقتا لغير الغلط ولقوله ارباب الاعتذار ومنه يعلم تقدم المبصر على المكفوف
 ثم الاستدحاف على الاذان في الوقت ثم لا يذبح صوتا ثم من ينضيه الجماعة والجيران ومع
 التساوي فالمرجع لقول النبي صلى الله عليه واله لو يعلم الناس ما في الاذان والصف الاول
 ثم لم يجدوا الا ان يشتموا عليه لعلوا ولقوله صلى الله عليه واله لو يعلم الناس ما في الاذان والصف الاول
 في الاذان نزل الى محذورة عاملة وذات العجبة ولا نسل الصحابة بعد تسليم الاطلاق الا اذا
 بالاذان والحث عليه والتعبد خلاف الاصل فالاشية المعتمد وهو مذهب علمائنا **ساد** **يعب**
 ان يكون مبصر المكان المعرفة بالاوقات ولو اذن الاحمي جاز واعتدبه كما كان لا يتركه في زمانه
 عنه وكراهه غير مشدد الشخ ولين ادر يس وبغني ان يتقدمه يصبرون يكون المودون **علما** **واحد**
 بالاوقات ليلا من الغلط ولو اذن الجاهل في وقته صح واعتدبه وان كان صبي اليم
 النفع به ولقوله النبي صلى الله عليه واله لعبد الله بن زيد القة عيب بلال فانه انذري منك
 صوتا اي ارفع وان يكون حسن الصوت لتقبل القلوب عيب سماعه **السابعة** **محمود**
 المودون وان راى اثنين وقال ابراهيم في شرح نهاية والده المارايدي على الاثنين بدو
 بالجماع الاصحاب وقال والد في الخلاف لا ينبغي الريادة عيب اثنين واستدل بالجماع
 الفرقة عيبا ما رواه مران الاذان الثالث بدو في المسوط يجوز ان يكون المودون اثنين
 اثنين اذا اذنوا في موضع واحد فانه اذان واحد فاما اذا اذن واحد بعد الاخر
 ذلك بسنن ولا مستحب ولا بأس ان يوزن جماعة كل واحد منهم في رواية من المسجد
 لمانع منه وفرض كراهه اذا اذن واحد بعد الاخر بان يذبح احدى فضول الاخر وهو
 التراسل وقيل بل يكن اذان الثاني بعد الاول اذا كان الوقت ضيقا اما حقيقة واما حكما
 باجماع الامام والمأمومين امام الانشاع فلكراهة فيه وهذا يستحب ترتيب مودين المسجد

الاثر نعم تاسيا بالنبي صلى الله عليه واله في بلاد وابن مكتم ومرا طهر فوايد اذاب
 احدها قبل الصبح والآخر بعد **الفصل الثاني** يجوز ان يركع الاذان والاقامة واحدا وان يركع
 واحد ويقيم غيره وهل يستحب اتحاد المودن والقيم لم يثبت عندنا ذلك وذلك كذا لم يثبت
 استصحاب احتصاص المودن الاول بالاقامة وقد روي العامة ان رجلا من بني صدادان في
 عيبة بلاد فلما جا بلادهم بالاقامة فقال صلى الله عليه واله ان احصدا قد اذن ومزادن فليقم
فوج لا ينبغي ان يسبق المودن للرب في المسجد بالاذان فلو سبقته سابق اعتدبه وهي سبقت
 وصيغة الاقامة للرب اوجبه عندهما العنينة ببلاد وشبهها مطلقا لان الظاهر ان الصداك
 اذن باذن رسول الله صلى الله عليه واله فصار كالمرتب والتفصيل بالتعريض في المرتبة
 وصيغة الاقامة منه وعدمه في **الفصل الثالث** والظاهر ان الاقامة منوطه باذن الامام صرحوا وشاهد
 المختار خصوصه عند كمال الصفوف وروي العامة عن علي عليه السلام المودن امك بالاذان والا
 امك بالاقامة **العاشر** اذا وجد من يتطوع بالاذان لم يجز تقديم غيره واعطاء مريد المال
 لحصول الغرض بالمنطق ولو لم يوجد متطوع جاز رزقه من بيت المال قال الشيخ في رتبهم المصلح
 ولا يكون من الصدقات ولا الخاس لان اذلك اقواما مخصوصين ويجوز ان يعطيه الامام
 ماله ولا يكون ذلك اجرة التحريم الاجرة عليها اكثر الاصحاب لما رويناه عن علي عليه السلام
 انه قال اخر ما فارقت حبيبي انه قال يا علي اذا صليت فصلي صلوة اصنع من خلفك ولا تتخذ
 مودنا ياخذ على اجر وقال المرتضى في المصباح يكن الاجرة تشويبه بينهما وبين الرزق وهو محرم
 ويجوز الحديث **فوج** لو اصبحت الى الزيادة على واحد ولم يوجد متطوع جاز ان يركع الزايد
 خصيصا للمصلحة وكذا الركعتين غير المتطوع الكل باحد المرحجات جاز رزقه **الفصل الثالث**
فيما يوفى له واحكام الاذان وفيه مسائل لا يجب الاذان عينا ولا كفاية على اهل
 المصر ولا في مسجد الجماعة للاصل ولعدم ذلك في الشرع مع عموم البلوي به ولقول الباقر عليه
 السلام ان الاذان سنة واختلف الاصحاب في وجوبه في مواضع احدها الصبح والمغرب
 فاجوبه لما في عقيل فيهما واوجب الاقامة في جميع المحل لزيادة سماعه عن الصادق عليه
 السلام لا تفصل العداة والمغرب الا باذان واقامة رخص في سائر الصلوات بالاقامة والاذان افضل
 الثاني اوجبهما المرتضى في المحل على الرجال دون النساء في كل فرضية جماعة في سفر وحضر والصبح
 والمغرب كاخيه وصلوة الجمعة واجوب الاقامة خاصة للرجال في كل فرضية وقال ابن الجوزي
 جبان على الرجال جماعة وفردى سفر وحضر في الصبح والمغرب والجمعة ومحب الاقامة في باقي
 المكتوبات قال ومحب النفس التكبير والشهادتان فقط وقد روي ابو بصير عن احدهما

قاهر

في كل فرضية في كل وقت في كل مكان
 ان الاجرة خصوص على الاذان
 والركعتين في كل وقت في كل مكان
 للمال اليه اقامته تبرعاً بها
 لمؤنة شعائر الاسلام

ومن يفتي في الصلاة على الميت
 من غير أن يقرأ الحمد لله
 والصلوة والسلام
 فإنه يفتي في الصلاة على الميت
 من غير أن يقرأ الحمد لله
 والصلوة والسلام

يصلي بك الصلوة وهو يميل للشرق وغيره الأقرب أنه لا فرق بين المسجد وغيره وذكره في الرواية
 بناء على الأغلب **الثالثة** مرضي خلفه ولا يعتدي به إذا لم نفسه وأقام لرواية محمد بن عبد الله
 الصادق عليه السلام أن خلف من قرأت خلفه في اجترار كثيرة يعلم منها أنه لا يعتدي بأذان
 المخالف أما النقص من فضوله غالباً وأما الغير ذلك وقد روي عمار عنه عليه السلام أنه لا يستقيم
 الأذان ولا يجوز أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف فإن علم الأذان أدن به ولم يكن عارفاً لم يجز بأذانه
 ولا أقامته ولا يعتدي به ولو حشي الداخل معهم فوث الصلوة بالاستغفار يصح اجترار بقوله
 قد قامت الصلوة إلى آخره لا فائدة وأية معاوية بن كثير عنه عليه السلام قال الشيخ في المبسوط
 وروى أنه يقول في خير العمل مرتين لأنه لا يفعل ذلك وقد روي ابن سنان عن الصادق عليه السلام
 إذا أذن مؤذن فقص الأذان وأنت تريد أن تصلي بأذانه قام ما نقص هو من أذانه وهذا كلام قد
 على التجميل يدل على التفضل أيضاً وكذا ما نقصه من **الرابعة** يجوز للإمام والمصلين خلفه كما
 بأذان مؤذن المسجد في المصراة اسمعوا إذا كان النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة فليقل
 ذلك ولو روي عن غيره من خالفه عن الباقر عليه السلام قال كنا معه فسمع إقامة جازله بالصلوة
 فقال قروا فقمنا فصلينا معه بغير أذان ولا إقامة قال مجزىكم أذان جارك والطريق وإن
 كان رجلاً ربيته إلا أنه معتصم بعمل السلف ورواية أبي سمر الانصاري قال صلى بنا أبو جعفر
 عليه السلام في قميص بلا أزار ولا رداء ولا أذان ولا إقامة فلما انصرف قلت له في ذلك فقال
 إن قميصي كثيف فصرحان لا يكون على الأزار ولا رداء وإن مررت بجمع من وهو يؤذن وتقم فلم
 أكنم فاجترأت ذلك **فروع** يعلم من هذا أنه لا يشترط كون المؤذن قائماً للجماعة وإن شمله
 معتبر وإن التمام يندرج في الاجترار في الإقامة كما علم مما سلف وفي اجترار المنفرد بهذا الأذان
 نظراً قرينه ذلك لأنه قرأ بالآية التلبية بالأذان على الإمامي وهو لا يجب تكرار الأذان والإقامة
 للإمام السامع أو المؤذن والمنفرد بحمل ذلك وحده صامع اتسع الوقت وأما المؤذن
 للجماعة والمقيم لهم فلا يجب معه الأذان والإقامة لهم قطعاً **الخامسة** روي عمار عن
 الصادق عليه السلام في الرجل يؤذن وتقيم ويصلي وحده فبقي رجل آخر فيقول يصلي
 جماعة على عجز أن يصلياً بذلك الأذان والإقامة قال لا ولكن يؤذن وتقيم ويجعل ألقى الجماعة
 ولم أرها رداً وسوي الشيخ نعم الدين فإنه ضعف سندها فانهم قطع به **وحيث الاجترار**

والأقامة والآن قد ثبت جواز اجترار به بأذان غير فبأذان نفسه أو لي قلت ضعف
 السند لا يضر مع الشهرة في العمل والتلقي بالقول والاجترار باجترار بأذان غير المؤذن

استناد الأذان والآذان الفصح
 الذي يؤذن للجماعة أو على
 في الصلاة أو أذان غير حكيمة
 السامع حتى لو تحقق أن
 الغير أذن بعينه لا يؤاد
 ولم يحكم السامع أن لا يجترار
 ط

2

عليه السلام وعلي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام لكن اطلق العود اذا لم يفرغ من الصلوة
والمطلق محل على المعيد ولا ينافي مع رواية زرارة واي الصباح عن الصادق عليه السلام
بعد اعادة الناسي لان الناسي الاستحباب وهو لا ينافي جواز الترك واطلق في المبسوط ^{استحب}
الرجوع وفي النهاية خص العامد بالرجوع واختاره ابن ادريس ومنع مرجوز الرجوع للناسي
وابن ابي عمير جواز الرجوع للاقامة ايضاً وابن الجنييد يرجع للاقامة تمام بقراءة السورة
وان خاف ضيق الوقت كبر وشهد الشهادة مرة مرة وروي ذكر ابن ادم عن الصادق
الرضا عليه السلام ان ذكر ترك الاقامة في الركعة الثانية وفي القراءة سكنت وقال وقت
الصلوة مرتين ثم مضى في قرأته وهو يشك بانته كلام ليس من الصلوة ولا من الاداء كما وروي محمد
بن مسلم عن الصادق عليه السلام في ناسي الاداء والاقامة ذكر قبل ان يقرأ فليصل على
النبي صلى الله عليه واله وان كان قد قرأ فليتم صلوته وروي حسين بن ابي العلاء عنه
عليه السلام ان ذكر ان لم يقيم قبل ان يقرأ فليصل على النبي صلى الله عليه واله ثم يقيم ويصلي
اشارة بالصلوة على النبي اولا وبالسلام في هذه الرواية الى قطع الصلوة فيمكن ان يكون السلام
على النبي فاطعاً لها ويكون المراد بالصلوة هناك السلام وان يراد بالمع بين الصلوة والسلام
فيجعل القطع بعداً مخصوصاً بهذا الموضع لله قد روي ان التسليم على النبي اخر الصلوة
ليس بانصراف ويمكن ان يراد القطع بما ينافي الصلوة اما استدبارا ويكون التسليم عن النبي
سبباً لذلك وعلى القول بوجوب التسليم يمكن ان يقال بفعل هذا ليقطع به الصلوة وروي
نعمان الرازي عنه عليه السلام في ناسيها حتى كبر ان كان دخل المسجد ومرتعداً ان يركع
ويقيم فليص في صلوته فيد المضي بان يكون مرتبة الناسي ذلك فليعلم انه لو لم يكن مرتبة لهما
قطعه الصلوة وهو محتمل امرين احدهما انه كان يكون قد تفرغ تركها والثاني ان لا يخطر بباله
فلذا يريد الاول امكن جعله حجة في النهاية فاننا لم نفع له على حجة هذا **الثامنة**
علاوة الجنييد لا يستحب الاذان جالساً الا في حال سماع فيها الصلوة وكذلك الركاب
عندما كان محارباً او في ارض ملصقة واذا اراد ان يركع اخرج رجله من الركاب وكذا اذا
اراد الصلوة راكباً وجوز ان للمشي ويستعمل القبلة في التشهد مع الامكان فاما الاذنة
فلا يجوز الا وهو قائم على الارض مع عدم المانع قاله ولا بأس ان يستدبر المودع اذ انه
انما اتي بالتكبير والتحليل والشهادة تجاه القبلة ولا يستدبر في اقامته ولا بأس ان
يودع الرجل ويقيم غيره ولا بأس بالاذان على غير طهارة والاقامة لا تكون الا على طهارة ولا
يجوز ان يكون داخلها في الصلوة فان ذكر ان اقامته كانت على غير ذلك رجع فخطئ

واستدابعان اولها ولا يجوز السلام بعد قامت الصلوة للمودن ولا للتابعين الموابج
 لا يجوز لهم الامساك عنه **الاسعة** لو عرض قطع الصلوة بحدث او غيره اعادها ولا يعيد
 الاذان مطلقا ولا الإقامة الا ان يكلم بالسنة مراعاة الإقامة مع الكلام وروي عمار بن
 الصادق عليه السلام فمن نسي حرفا من الاذان والاقامة قال يرجع الى الحرف الذي نسيه
 ميتة قبله وما بعده ذكر كذلك ابن بابويه في التهذيب روي عنه عليه السلام في المقاتلة
 البناء فمن نسي حرفا من الاذان حتى باخذ في الإقامة فليض في الإقامة فليس عليه
 شيء وروي عبد الله بن سنان عنه عليه السلام بجزئك اذا اخلت في بيتك إقامة
 يعني اذان وروي الحلبي عنه عليه السلام عن ابيه انه كان اذا صلى وحده في البيت
 اقام إقامة ولم يؤذن قال في التهذيب هذا انما يكون للمنفرد غير المصلي جماعة قلت في
 هذين الخبرين دالة على انه لا يترك الاذان للحاكم وحده اذا الغرض الاهم من الاذان الا
 وهو منفردا اما لا بأس بالاستحباب فانه قام للعموم شرعية الاذان ويكون عند الذكر الله تعالى
 ورسوله صلى الله عليه فان قلت كان يؤذن على الدوام والامام لا يدوم على ترك فدل على سقوط
 اصل الاستحباب قلت يكفي في الدوام التكرار ولا يحد وروي اخلاص الامام بالمستحب احيانا
 اذا التحدوا انما هو العجزان **المسحب** يستحب الاذان والاقامة في غير الصلوة في
 مواضع منها كنية الغلوات الموحشة روي ابن بابويه عن الصادق عليه السلام اذا فعلت
 بكم القول فاذنوا وفي الجعريات عن النبي صلى الله عليه واله اذا فعلت بكم الغلوات
 فاذنوا باذان الصلوة ورواه العامة فسر الهروي بان العرب يقول ان الغلوات في الغلوات
 تراه للناس فتقول تعولا اي تلون فيضالهم عن الطريق ويحلكهم وروي في الحديث
 ولا غل وفيه ابطال الكلام العربي فيمكن ان يكون الاذان لدفع الخيال الذي يحصل في
 الغلوات وان لم يكن له حقيقة ومنها الاذان في اذان المولد اليمنى والاقامة في اليسرى
 بعض عليا الصادق عليه السلام ومنها من سأل خلقه يؤذنه في اذنه وعن الصادق عليه السلام
 من لم يأكل اللحم اربعين يوما خلقته ومن سأل خلقه فاذنوا في اذنه وفي مضمون سليمان
 الجعري سمعته يقول اذن في بيتك فانه يطرد الشيطان ويستحب مراحل الصبيان
 وهذا يمكن حمله على اذان الصلوة ومنها الاذان المقدم على الصبح لما مر ومنعه الرضا
 في ظاهر كلامه ولين ادرسي وقال ابن لا يؤذن لصلوة الا بعد دخول وقتها وكذا البراء
 الصلاح رحمه الله في الكافي وصرح الجعفي بانه لا يؤذن للبحر قبل وقتها كغيرها واجتهد
 بان الاذان دعا الى الصلوة وعلم على حضورها ففعله قبل وقتها وضع الشيء في غير موضعه

وبانه روي ان بلا اذن قبل طلوع الفجر فامس النبي صلى الله عليه واله ان يعيد الاذان
واجب بحوزة قدم الامان على الحضور للتأهب للصلوة بالعلماء من الحديث والحدث
بان فيه فائدة امتناع الصائم من الجماع واحتياطه بعدم الاكل الى غير ذلك من الفوائد واما
اعادة الاذان فيقول به وروي عمران بن عيسى عن الصادق عليه السلام في الاذان قبل
الفجر اذا كان في جماعة فلاتوان كان وحده فلا بأس **الحاد عشر** بحوزة الشرب للنفقة
وهو قول الصلوة خير من النوم في اذان والعشاء الاخر ومع عدم النفقة الاشهر المكية
وقال في الخلاف الشرب في اذان العشاء بدعة قال في المبسوط يكره الشرب والاستنجاب
الترجيح وقال المرتضى في الانتصار والتأخير به بكرة الشرب وروي معاوية بن وهب
عن ابي عبد الله عليه السلام في الشرب الذي بين الاذان والاقامة قال ما عرفه ودسقا
تجوز الشرب في اذان الفجر قال الجعفي يقول في صلوة الصبح بعد فوات حي على
خير العمل الصلوة خير من النوم مرتين رئيسا من اصل الاذان وقد رواه البرقي عن ابي عبد
الله بن سنان عن الصادق عليه السلام وجملة الشيخ على النفقة قال في المعتبر لست اري هذا
التأويل شيئا فان جملة الاذان حي على خير العمل وهو ان زاد الاصحاب لكن لا وجه ان يقال
حي رويان عن اهل البيت عليهم السلام اشهر مما ذكره قلت وروي محمد بن مسلم عن الصادق
عليه السلام انه قال كان ابي يساوي الصلوة خير من النوم قال الشيخ لمجوع الطائفة على ترك
العمل ومن وجه التأييد الشرب تكرير الشهادتين دفعتين وبقية ابن ادریس
ولم يجوز وكذا لم يجوز قول الصلوة خير من النوم وجوز الشيخ تكرير الشهادتين الاستمرار
وقال الشيخ انه لا خلاف في نفى الشرب في غير الصبح والعشاء يعني في الصلوة وفي تقدم
الناس في شرب في الصبح خاصة وعليه اصحابه ومنه الحديث لا شرب وفسر بالصلوة
خير من النوم وابو حنيفة روي عنه ان الشرب هو ان يقول بعد الاذان ومكث عشرين
انه حي على الصلوة حي على الصلوة واما العشاء الاخر فلم يقل احد باستحباب الشرب
فيها الا الحسن بن صالح مسمى ونقل عن الجعفي انه مستحب في جميع الصلوات واشتقاق
الشرب من ثاب اذا رجع الى الدعاء الى الصلوة بعد ما دعا اليها بالجميع **الثانية**
عشر قال ابن ادریس مستحب للامام ان يلي الاذان والاقامة ليحصل له ثواب الجميع الا
ان يكون امير جيشا وسريه فالمستحب للامام ان يلي الاذان والاقامة عين ونقله
عن الشيخ المفيد في رسالته الي ولده قلت في استحباب هذا الجميع نظرا انه لم يفعل النبي
صلى الله عليه واله الا ناديا ولا واصب عليه امير المؤمنين عليه السلام ولا الصحابة

والأية بعدهم غالباً إلا أن يتولد هو لا امرأه يشتر أو في معناهم **الثالث عشر** قال
في المبسوط لا فرق بين أن يكون الأذان في المنارة أو على الأرض والمنارة لا يجوز أن تقبل
على حائط المسجد ويكن الأذان في الصومعة مع أنه يستحب أن يكون المردن على موضع رفيع
ويكن الجمع بين كلامه بأن المرتفع مخصوص باليس من أن أسد هو فقال لما كان النبي صلى
الله عليه وآله في الأرض ولم يكن يومئذ منارة وروى السكوني أن علياً عليه السلام مر على
منارة طويلة فامر بعد مائة قال لا ترفع المنارة إلا مع سطح المسجد والفاصلان استحباباً
في المنارة لأنه قد ثبت وضعه في الجبل ولو لا الأذان فيها كانت عبثاً وقال ابن إسحاق
في المنبر ويكن في الصومعة **الرابع عشر** قال ابن البراء رحمه الله يستحب أن أذان أو أقال
أن يقول في نفسه عند حي على خير العمل الحمد خير البرية مرتين ويقول أيضاً في نفسه
أذ أفرع من قوله حي على الصلوة لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وكذا يقول عند قوله حي
على الفلاح وأنا قال قد قامت الصلوة يقول اللهم اقتحوا دماءها واجعلني من خير صلي
أهلها عملاً إذا فرغ من قوله قد قامت الصلوة قال في نفسه اللهم رب الدعوة الناس والصلوة
الغائمة اعطهم واسألهم يوم القيامة وبلغه الدرجة والوسيلة من الجنة وتقبل شفاعته
في أمته وروى السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن أبيه عن علي عليه السلام
أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا دخل المسجد وبلاذ يقيم الصلوة جالس وروى
عمران اللطفي أنه سأل الصادق عليه السلام عن الأذان في الفجر قبل الركعتين أو بعدها
فقال إذا كنت إماماً ينتظر جماعة فلا أذان قبلهما فإن كنت وحدك فلا تنكب إماماً
أو بعدهما **الخامس عشر** ذكر معظم الأصحاب الفضل بطلان بين الأذان والأقامة ولم يجد
به حديثاً ذكر تأكيد استقبال الأذان في الجهرية ولم يجد هو أخبار الغداة والمغرب
وعلمه بعضهم بأن الجهرية فيها يؤذن بغنائية الشرح بالتنبيه عليها وفي الأذان زيادة
تنبيه وعمل الصادق عليه السلام الغداة والمغرب بعدم التقصير فيهما والتبديد
رحم الله جلال العشاء الآخر مع الظهور في الاحتياط بالأقامة للمنفرد **السادس عشر**
قال الشيخ ليس من السنة أن يلتفت الإمام بعد الفراغ من الأقامة يمينا وشمالاً إلا أن
يقولوا استؤوا ربحكم الله لعدم الدليل عليه قلت قد ثبت استئوا الصنف لما يأتي
أن شاء الله تعالى وقد استظهر استئوا الأصحاب من الخلق بعد الأقامة نسوية الصنف ولا
ما أحق بالجماعة بذلك فإذا استقر عدم الاستئوا استحب له الأمر بالاستئوا ولما **الثاني**
أبواب المقدمات تحري أن نشعر في الصلوة ونخصر فيها أربعة أركان **الركن الأول**

في افعال الصلوة ونواحيها وفصولها اربعة **الاول** في الافعال وهي اما واجبة او مندوبة
 والواجبات ثمانية النية والتكبير والقيام والقراءة والركوع والسجود والشهادة
 والتسليم والمندوبة تتوكل في تضاعيف هذه ان شاء الله تعالى **الاول** النية وقد سبق بيان
 حقيقتها وجوبها وذكرها هنا **مسائل** قيل ان النية شرط للاجزاء الشرطية توقف
 عليه تأثير المثر او ما يتوقف عليه صحة الفعل والمعنيان موجودان في النية ولان اول
 الصلوة التكبير والنية مقارنه او سابقة فلا تكون جزءا لانها لو كانت جزءا لافترقت الي
 نية اخرى ويتسلسل ولان نية متعلق بالصلوة فلو كانت جزءا منها لتعلق الشيء بنفسه
 ولان قوله صلى الله عليه واله الاموال بالنيات يدل على مغايرة العمل للنية وتحقيق الحال
 فيه ان الجزء والشرط يشتركان في انه لا بد منهما اذا كان الجزء ركنا ويفرقان بان الشرط
 ما يتقدم على الماهية كالطهارة وستر العورة والجزء ما يلزم منه الماهية كالركوع والسجود
 وقيل الجزء ما يشتمل عليه الماهية ونقص تركه الكلام والفعل الكثير وسائر المفردات
 فانها ما يشتمل عليه الماهية الصلوة على وجوب تركها مع انها لا تعد جزءا وانما يعدها
 بعضهم شروطا واجيب بان المراد ما يشتمل عليه الماهية من الامور الوجودية للملا
 التي اقتضاها التكبير واحتضاها التسليم وظاهر ان التروك امور عديمة ليس فيها
 تلاحق وهذا فيه تفسير اخر للاجزاء ويجوز ان الشرط ما عداها وقيل ان الشرط ما
 يساق جميع ما يعتبر في الصلوة والركن ما يكون مقبولا في المبدأ وقفة فان الطهارة
 والاستقبال يساقان الركوع والسجود وسائر افعال الصلوة بخلاف الركوع فانه لا يساق
 جميع الافعال ولارب ان حقيقة الصلوة انما تلزم من هذه الافعال المخصوصة فلم ينبغ
 فيها ليس بمصل واذا وجد منه سائر المفردات وظاهر ان النية مقارنة للتكبير الذي
 هو جزء وركن فلا يبعد انتظامها في الاجزاء خصوصا عند ما وجب بسط النية على
 التكبير او حضورها في اوله الى اخره ولان قوله تعالى وما امروا الا بعبادة الله تعالى
 له الدين مشعر باعتبار العبادة حال الاخلاص وهو المراد بالنية ولا يغني بالجزء **المسألة**
 مستظما مع الشيء بحيث يشتمل الكل حقيقة واحدة وحقيقة تحت عن تسك العاقلين
 بالشرطية اما عن الاول فلان النية وان توقف عليها تأثير المصير في جعل الافعال مفعلا
 بها وتوقف عليها صحة الفعل بمعنى استتباع عايشه من الشوب فلا ينافي ذلك جزئيا
 لان سائر الاجزاء التي هي كذلك وعن الثاني انه مصادرة على المطلوب وعن الثالث
 مع الملازمة وسند المنع ان قول الجزء من العبادة يقتضي ان فيه ليست القضية فيه

كلية فانه يخرج عنها النية والنظر الاول المعروف لوجوب النظر والمعرفة وعن الراي
 انه لما كانت النية لا يحتاج الى نية كان متعلما بغيره اجزا الصلوة فلا يتعلق بنفسها
 بقول المصلي وقصده اصلي عبارة عن الايمان بعظم افعال الصلوة فسميه الشيء ما
 اكثر وعن الخامس ان المعايير حاصلة بين جزاها الصلوة وكلاهما ضرورة ولا يلزم منه النظر
 وهذه المسئلة لا حدود لها فيما يتعلق بالاحوال بالعمل الايمان نذر كان نذر لمن كان مصليا
 في وقت كذا وابتدا الصلوة في وقت كذا فان جعلنا اجزا اسحق ورواها فلا والافان
 واقع على اعتبارها في الصلوة بحيث تطل الصلوة بفواتها ولو نسيانا سا جعلنا لها
 شرطا او جزا وقد اختار في الاعتبارها شرط واحق بالرحمين الاولين واما ما
 يتخيل من القول بالشرطية يستلزم جواز ايقاعها قاعدا وغير مستقبل بل وغير مطهر
 ولا مستورا لكونه فليس بسديد اذ المقارنة المعتبر للجزئ في هذه الاحتمالات ولو
 جعلنا شرط **الثاني** النية قصد ومتعلقها المقصود فلا بد من كونه معلوما فوجب اجزا
 ذات الصلوة وصفاتها الواجبة من التعيين والاداء والقضا والوجوب المتقرب
 الى الله تعالى ثم يقصد الى هذه المعلوم وتحقيقه اننا اذا اراد النية النظر مثلا فالنظر
 اليها احضار الموقوف بميزاته عن غيره في الذهن فانما حضر قصد الملك الى ايقاعه
 تقربا الى الله تعالى وليس فيه ترتيب بحسب التصور وان وقع ترتيب فانما هو بحسب
 التعبير عنه بالالفاظ اذ ضرورتها ذلك فلو ان ملكا احضر في ذهنه النظر الواجبة
 للمادة ثم استحضر قصد فعلها تقربا وكبر كانا ويا ولو جعل التقرب مبيها كان يستحق
 الظاهر الواجبة للمادة المتقرب بها وكبر مع ارادة المتقرب فيه صحت النية ولكنه
 يكفي ارادة المتقرب منه صحت النية ولكن يكفي ارادة المتقرب منه عن استحضار
 اولا وعن جعله مشتملا اربعا ولا يكفي بتخصيصه عن جعله غاية فيمن جعل احضار
 الذات والصفات مشخصات ولم يجعل التقرب مشخصا بل جعلت غاية فاني بالام التللي
 في قوله للمتقرب الى الله تعالى فان قلت لي بين انطباق هذه العبارة على النية المحم
 وهي اصلي ومن الظاهر الى اخره فان مفهوم هذه ايضا العبارة المذكورة في الكتاب
 تقتضي ان قوله اصلي الى اخره بعد ذلك الاحضار فيلزم تكرار النية او نية النية وهما
 محال قلت اذ اعير الملك بهذه الالفاظ فتقوله فرض الظاهر اشارة الى الترتيب والتعريف
 واد الى الاداء ووجوبه الى ما يقوله المتكلمون فانه ينبغي فعلى الواجب لوجوبه اوجه
 وجوبه وقوله تقرب الى الله هي غاية الفعل المتعبد به وفي هذا احضار الذات والصفات

في قوله للمتقرب الى الله تعالى فان قلت لي بين انطباق هذه العبارة على النية المحم وهي اصلي ومن الظاهر الى اخره فان مفهوم هذه ايضا العبارة المذكورة في الكتاب تقتضي ان قوله اصلي الى اخره بعد ذلك الاحضار فيلزم تكرار النية او نية النية وهما محال قلت اذ اعير الملك بهذه الالفاظ فتقوله فرض الظاهر اشارة الى الترتيب والتعريف واد الى الاداء ووجوبه الى ما يقوله المتكلمون فانه ينبغي فعلى الواجب لوجوبه اوجه وجوبه وقوله تقرب الى الله هي غاية الفعل المتعبد به وفي هذا احضار الذات والصفات

ذكر قولنا أصلي هو عبارة عن القصد المتعلق بها وهو ان كان متقدما لفظا فانه
متأخر معني وفي قولنا للتقرب الي الله تعالى إشارة الي غاية هي ان الغاية ليست متعدي
الي هي متعدي عن التقرب الي الله تعالى الذي هو غاية كل عبادة وعلى ترتيب النية الممهدة
بتلك الالفاظ المخصوصة وانصباها على المفعول له او الاثنان فيها بلام التقليل يشكّل العمل
مخبر عن عدم تعدد المفعول لاجل اذا كان المعني واحدا بالواو واعتذر بعض النحاة عن
الاصحاب بان الوجوب متلخص في هذه النية غايته لما قبله والتقرب غايته للوجوب فيعتقدون
الغاية بحسب تعدد المعاني فاستغنى عن الواو فاذا صورت النية على الوجه الذي ذكرناه
لم يكن الاغاية واحدة ونزول ذلك اليراد مرادها مع انه ليس له تعلق بالنية الشرعية
بل متعلق بالالفاظ التي لا تدخل في المعصود فان اريدنا التفسير بنية تطابق ما ذكرنا
ملفوظه فليقل أصلي فرض الظاهر الواجب المودعي او المتقضي قربة الي الله وهذه العبارة
كافية في هذا المقام ونحوها من العبارات والغرض بها ايصال المعاني الي قسم المكلفين
للاستغناء بها عن الاصحاب فموجب احضار ذات الصلوة وصفا بقا في المقصودة والا
الاربعة شخصا المقصود اي بقصد الذات والصفات مع التكليف والوجوب والاداء
والقربة وكانت تنبيهه هكذا أصلي فرض الظاهر بان اوجد النية وتكفي في الإحرام مقارنتها
ثم اقرا وتعد افعال الصلوة الي اخرها ثم يعيد أصلي فرض الظاهر على هذه الصفات اذا
الي اخر وهذا وان كان مجزيا لان الاعراض عنه فلو وجه ثلثة احدها انه لم يعيد على النية
فعده وثانيها انه زيادة تكليف والاصل عدمه وثالثها انه عند فرائضه من التقاد او غيره
في النية لا ينبغي تلك الاعداد في التحصيل منفصلة فان كان الغرض التفصيل فقد مكث
وان اكتفى بالتصور الاجمال فهو حاصل بصلوة الظاهر اذ سماها تلك الافعال على
ان جميع ما عرده انا فيعيد التصور الاجمالي انا واجب كل واحد من تلك الافعال لم يرض
لجميع انها اجزا منها ما يدور صورته اذا عرفت ذلك فاعلم انه يجب عند احضار الذات
والصفات والقصد اليهما ان يجعل قصده مقارنا لاول التكليف ويبقى على استقصاء
الي انتهاء التكليف فلو عرفت قبل تمام التكليف ففي الاعتداد بها وجب احدها نعم لعدم
هذه الاستخدام الفعلية لان ما بعد اول التكليف في حكم الاستدامة والاستعمال العملي
كان فيها والثاني عدم الاعتداد بها لان الغرض بها انعقاد الصلوة وهو لا يحصل الاتمام
التكليف ومشرع لو راي المتيقن الملائمة انما التكليف بطل بتممه والوجه وجوبه الا ان يرد على الجمع
ومر اصحاب مرجعها بين الالف واللام وهو مع العسر يقتضيه الحصول والتكليف بغير

فيه وفي العامة من جواز تقديم النية على التكبير شي يسير كنيه الصوم وهو غير مستقيم لأنه
 انما وقعت المقارنة بعده ففي التكبير والام يحزوا ناجارا المتقدم في الصوم لعسل المقارنة **الثالثة**
 يجب ان يقصد في النية جميع مشخصات الصلوة لان جنس الفعل لا يستلزم وجها
 الا بالنية وهي ما ذكرناه انما وهل يجب تعيين الغرض فيه او جبهه في المختار ليقترن عن الظاهر
 المعادة مثلا والظاهر ان الوجوب كاف عنه وبه تخرج المعادة ان اتي به في النية
 ولو جعله معلا لا يتوله لوجوبه فان فيه دالة على ان الفعل واجب في نفسه ^{الممكن}
 لما اوجبوا لا يتابع الواجب لوجوبه او وجه وجوبه سمعا بين الامرين فينوي الظاهر
 المفروض او الواجب لكونه واجبا وهذا يطرأ في جميع نيات العبادات وان كانت
 ندبا بنوي الذنب لذنبه لكن معظم الاصحاب لم يعرضوا له في غير الصلوة ولو نوي بضمه
 المضروقة اجزا عن النية للظاهر والعصر مثلا لحصول التعيين به اذا شاركها اذا
 كان في الوقت المختص اما في المشترك فيجمل المنع لاشتراك الوقت في الغرضين وجه
 الاجزاء ان قصبة الترتيب تجعل هذا الوقت للاولي ولوصل على الظاهر ثم نوي بعدها اجزا
 وان كان في المشترك ويجري ان ينوي الظاهر لانه قد صار علما على الصلوة وان كان في الاجزاء
 اسما الوقت الظاهر ولا يستقر اليه فيه فرض صلوة الظاهر على الاقرب **الرابعة** لا يشرط
 تعيين عدد الركعات ولا تفصيل الافعال بل يكفي الاجمال في احضارات الصلوات
 ولو تعرض للعدد لم يضرب ولو احتل في العدد فالاقرب البطلان الا ان يكون الخطا
 في التعليل فلا عبرة به ولو تخير المسافر بين التمام والعصر كان في احدا لا مكن الا في
 وكالوقفة اربعة فواسع ولم يرد الرجوع ليوم من غير قول او خرج من منزله بعد جوب
 الصلوة وصلها ما فراغ على قول جزم كثير من الاصحاب بانه لا يشترط تعيين بل يكفي
 القصد الى مطلق الصلوة ولهذا يجوز عدول المسافر الى التمام لو نوي في انشاء
 الصلوة الاقامة ويحتمل وجوبه لان الرضين مختلفا فلا يتخصص احدهما الا
 بالنية وعلى الاول لو نوي احدهما فله العدول الى الاخير وعلى الثاني يحتمل ذلك
 الاخير وعلى الثاني يحتمل ذلك لاصاله بقا التحيين جواز العدول وفي التمام الى القصر
 دون العكس كما لا يقع الزايد بغير نية ولا يشترط تعيين الاستقاضا لحصوله
 وان لم ينو كالا يشترط وان ينوي وانما ظاهر ولا يفتن اليوم فلو نوي ظهر يوم
 الجمعة وكان الخميس فان كان متعمدا فالاقرب البطلان وان كان طائفا لم يضرب لان
 الوقت تعيين شرعا فالو نوي القاضي ظهر يوم الخميس ولان عليه ظهر الجمعة

في ان قال مع العلم انه من باب كان
 فانه الفعل والعكس ليس كذلك
 لانه اذا كان هو محال بالقيام
 او بالعكس

لظنه للجمعة ولم يجر لان الوقت غير المتعين له شرعا اعني وقت الفعل وانما يقضي ما وجب
 في ذمته ولم يؤمر ما وجب ويجوز ان الاجز لانه قصد الي ما في ذمته وانما اخطا في نسبه اليه زمان
 لا يضره نسبه اليه ولا يشترط نية القيام والعقد ولو نوي الغرض فاعدا وهو محاطب
 بالقيام او بالعكس فلا ولي البطالين لتلاجه **بقيده** قال ابو الصلاح مرجح المصلي ان
 يكون طائعا بايتبع الصلوة على الوجه المشروع متكاملة الاحكام والشروط الكليات عدا في
 حال فعلها بكونه معتبرا بنية سبحة من ماضع له قاله ويستحب ان يرجوا فعلها من غير الثوب
 والثوب والخاء من المعتاد وليعتدي به ويرغم الضالون **الخامسة** لا بد في النافذة من نية سبها
 كالاستغفار والعبد المندوب والرواية الاقرب اضافت الي الفرائض ليمتحن في السبحة يصحبها
 الي الليل والفاضل التي نية الفعلية الرواية وهو بعيد لا مشترك ولا بد من نية النفل ايضا فيها
 ولو نوي في الفعل عددا وقلنا لو زاد على ركعتين فله الزيادة والنقص ولا يشترط في
 النافذة المطلقة سوى النفل والقربة **السادس** لوفرق بين التكبير وبين التقرب لقوله تعالى
 وان شابت النية الا ان يكون مستحضرا لها بالفعل حال الذلقة ولا يستحب الجمع بين الفعل
 والقلب في النية لان النية من افعال القلوب ولم يثبت استعمال اللسان فيها ولو جمع لم يضر **السادس**
 يجب استدامه حكم النية الي اخر الصلوة اجزاها ولا يجب الاستحضار الفعلي لعصره بل ولا يجب
 التحقق انعقاد الصلوة ومعنى الحكم ان لا ينوي النافي في باقية الصلوة ولو نوي الخروج في
 الحال او تردد فيها وشك هل يخرج ام لا بطل اما خواطر النفس بالسوسنة فعن ولو نوي الخروج
 في الخروج في الثانية او قلها على امر ممكن او نوي ببعض الافعال غير الصلوة او نوي باجزائها
 المندوب او باجزاء بعضها او بافعال الظاهر العصور والربا ولو كان بالذکر المندوب بطلت
 لعدم الاستمرار الواجب اما لو نوي بالزيادة على الواجب من افعال الوجوب او الربا او غير
 الصلوة فانه يلحق بالفعل الخارج عن الصلوة فتبطل ان اكثر والا فلا ولو نوي فعلى الماني
 كالحديث والجماع والاستدبار في الابطال وحيث ان اقر بها الثانية بين اراء في الصدين وجود
 المتكفل من الفريضة الي غير حاية الغوايت المرببة ومن الجاضرة الي الغائبة وبالعكس ومن الغرض
 الي المتكفل لطالب الجماعة وناسي قراءة الجمعة فيها ولا يجوز النفل من النفل الي الغرض لان القروي
 لا يبي على الضعيف والشع قول جواره في العبي بدفعه انما الصلوة **الخامسة** لو نوي الفريضة
 ثم غرقت النية لم يضر ولو نوي النفل حينئذ ببعض الافعال ويجمع الصلوة خطأ ولا يقر الاجزاء
 الاستتباع فيه الفريضة باقية الافعال فلا يضر خطأ الفريضة والنية ومارواه عبد الله بن ابي يعقوب
 عن الصادق عليه السلام في رجل قام في صلوة فريضة فصل ركعة وهو يرى انها نافذة فقام

198

هذا الحديث يدل على أن الصلاة المكتوبة هي التي هي الصلاة المكتوبة في القرآن
والتي هي الصلاة المكتوبة في القرآن والصلوة المكتوبة في القرآن
والتي هي الصلاة المكتوبة في القرآن والصلوة المكتوبة في القرآن
والتي هي الصلاة المكتوبة في القرآن والصلوة المكتوبة في القرآن

في التي قت فيها ولما قال اذا قمت فبريضة ودخلك الشك بعد فانت في البريضة وانما يجب
للمعبود من صلوة التي ابتدأ في اول صلوة وروي يونس عن معوية قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن الرجل قام في الصلوة المكتوبة فسهي فظن انها نافلة او كان في النافلة
ظن انها مكتوبة قال هي ما افتح الصلوة عليه **الصلوة** في الشك في اليه بعد التكبير
لم يثبت للاستدلال عن محله ولو شك وهو يكبر اعد ولو شك في اثنا التكبير فلا قرب ولا عا
وخصوصا اذا وجبنا استحضارها الي اخر التكبير ولو شك هل يزي طمرا والعصر او ان لا
او فرضا بني على ما قام اليه فان لم يعلم بطلت صلوة لعدم الترجيح ولو شك بعد صلوة اربع
هل يصلي الطمرا والعصر فلا قرب البناء على الطمرا لان الظاهر انه بعد بالواجب اولا ويحتمل
انه يصلي رباعية مرددة بين الطمرا والعصر لحصول البراءة بها اذا كانت الاولى صادقة
الوقت المشترك **العامة** قال في الخلاف مرة على صلوة نسيه النفل ثم نذر في حالها انما معا
فانه يجب عليه اتمامها قال لان عندنا النذر ينقضي بالقلب كما ينقضي بالقول نعم لو نلفظ
بالنذر بطلت صلوة وسيأتي ان شاء الله تعالى ذلك **الواجب** تكبير الاحرام وفيها
مسائل هي ركن في الصلوة بمعنى بطلان الصلوة بتركها عمدا وسهو الجاهل وكذا باقي اركان
الصلوة التي هي النية والقيام والركوع والسجدة ثانيا معا لقول النبي صلى الله عليه واله لا تسلي
الله صادق امر حتى يضع الطمرا مواضعه ثم يستقبل القبلة فيقول الله اكبر ولانه كان يفتح
الصلوة بالتكبير وايضا رسالة الباقى والصادق عليهما السلام في ناسي تكبير الاحرام فقال
لا يعيد ورواه محمد بن يعقوب عن ابي الحسن عليه السلام وباراهن الروايات ان الناسي
لا يعيد لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام وروي درج عنه عليه السلام ورواه
عن الباقر عليه السلام ان الناسي يكبر قبل القراءة وبعدها وروي البرقي عن الرضا
عليه السلام في ناسي تكبير الافتتاح حتى يكبر للركوع محرم وروي ابو بصير عن الصادق
عليه السلام فيمن نسي لم يكبر فبدأ بالقراءة فقال ان ذكر وهو قائم كبر وان ركع فليصلي في
هذه الصلوة وهذه الروايات مخالفة اجماع الاصحاب بل اجماع الامم الا الدهري والاول
فانهم لم يطلوا الصلوة بتركها سهوا وحملها الشك على الشك **الثانية** التكبير جزء من الصلوة
عندنا وعند الاكثر لقول النبي صلى الله عليه واله اغلظ التكبير والتسبيح وقراءة القرآن وقال
شاذ في العامة ليس التكبير من الصلوة بل الصلوة ما بعده لقوله صلى الله عليه واله تحموا التكبير
والمضاف مغاير للمضاف اليه قلنا لجزء في غير محله ويصح اضافته اليه كما يقال ركوع الصلوة
وسجود الصلوة ووجه زيد واما رواية محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام ان امر المؤمنين

عليه السلام قالوا وصلوة احدكم الركوع فالمراد اوله ما يعلم به كون الانسان مصليا الركوع لان ما قبله محتمل للصلوة وغيرها وان الركوع افضل مما سبق فكان له اوله بالنسبة الى الفضل ويؤيد رواية زرارة عن الباقر عليه السلام في بعض الصلوة ان هذا الوقت والعمود والركوع والسجود والقبض والدعاء **الثالث** يتعين فيها الله اكبر مرتبا فلوحسن الترتيب او عرف اكبر انكره او قال اكبر بطلت لان الذي وقع بيان امر النبي صلى الله عليه واله هو الصيغة المحصورة فلا يجوز العدول عنها وابعدها عن اصل الله العظيم او الجليل وقال ابن الحنبل في تفسيره يقول الله اكبر وان كان فداء مكرها ولا يجزي الترجمة القاء رثاسا بما فعله صاحب الشرع فلم يعلمه وجب عليه التمام ولا يصح الا مع ضيق الوقت فيجوز بلفظه لان المعنى معتبر مع اللفظ فاذا اعدت اللفظ وجبا اعتبار المعنى اما الاخرى فيجب عليه النطق بما يكن فان تعدد حركة لسانه وشاربا صاعدا ويكون ذلك بدلا من اللفظ بحسب المعنى مما يمكن ولو لم يكن المعنى بطلت وجيزه ولو وصل هجر الله والا قرب البطلان لان التكبير الوارد من صاحب الشرع انما كان بقطع المعصية ولا يلزم تركها هجرة وصل سقوطها وسقوط هجرة الوصول من خواص العروج بتمام متصل ولا كلام قبل تكبيرة الاحرام فلو تكلمه فقد تكلف ما يحتاج اليه فلا يخرج اللفظ عن اصله المعهود شرعا **الرابعة** يشترط فيها جميع شروط الصلوة من الاستقبال والقيام وغيره وتحقيق الجزئية ولو لم يكن وهو اخذ في القيام او هوها والركوع كما يتفق الى المأموم فالاقرب البطلان لان الاحتياط ليس فيها قيدا حقيقيا وهل ينفذ الاقرب المنع لعدم ثبوتها ووجه الصحة حصول التقرب والقصد الى الصلوة والتعميم بتكبيره لا قيام فيها وهي من خصائص النافذة وجوز الشيخ ان ياتي ببعض التكبير متخذا ولم ينفذ على ما نحن فيه ويشترط فيها المولاه ولو فصل بين الجلالة والكبر كما يقول الله الجليل اكبر واتعالى اكبر وسكت بينهما ما يبعد فضلا او جعلها على هيئة التلغظ بالتمجيد فبطلت لان كل ذلك تفسير للهيئة المتلقاه من صاحب الشرع **الخامسة** يشترط القصد الى الافتتاح فلو قصد به تكبير الركوع او لم يقصد احدهما بطلت ولو قصد هما معا كما في المأموم والاحرام وجب له التحنيص والشيخ في الخلاف محتاجا بالاجماع ورواه معاوية بن شرح عن الصادق عليه السلام اذا اجاز الرجل مبادرا والامام راكع اجزائة تكبيرة واحدة او حوله في الصلوة والركوع ويكنى محكي الشيخ والرواية على اذ المراد سقوط تكبير الركوع هنا ويكون له ثوابه لا ثبانه بصورة التكبير عند الركوع لا على ان المعنى قصد معا لان الفعل الواحد لا يكون له جهتان وجوب وندب ولو قلنا هو وجوب تكبير الركوع كما يجي وقد مرجه به الشيخ هل في الخلاف لم يجز الواحدة لان تناول المسيات مع اختلاف الاسباب خلاف الاصل وكذا لو نذر تكبيرة الركوع لم يجز الا

اعني في التكبير والتكبير
بفردان احد التكبير

199

وقد اورد في المسود حديث
قارن فان كان في ركعتي الركوع
تكبير واحد عن الاستغفار فان
توفي به الركوع لم يصح

وجيئ به لوقصد هماما فالأقرب عدم تحريمه بالصلوة لعدم تحقق القصد اليها ولا ينعقد
صلوته فلا أيضا لعدم نيته أولان المسبب الواحد لا يجري عن السببين فعلى هذا لو نوى
المتنفل بالتكبير الواحد تكبير في الأحرام والركوع لم يحصل ولا أحديهما وعندي في هذه
المسئلة نظر لان الأسباب قد تدخل وجوبا كالحائض العليل الواحد المجنب وما سألته
وندى بالحائض لجزأ الفعل المندوب على أسباب كثيرة والفعل الواحد قد يحصل به الواجب في
كله للمجوع بين الصلوة على البائع سنن والناسخ عنها **مسرح** لو كبر للافتتاح ثم كبر ثانيا
له مصاحبا اليه ولم ينو بطلان الأولى بطلت لان زيادة ركن فلو كبر ثالثا حلت ولو نوى
بطلان وقبلنا بان اليه كافيته تحت الثانية ولو نوى ثالثا فيه الافتتاح غير مصاحب بنية
الصلوة فالأقرب البطلان اما لو اداها من قبل الأول الافتتاح فظاهر لعدم المقارنة واما اذا نوى
به فلزيادة الركن ان قلنا انه بنية الافتتاح المجردة عن بنية الصلوة يحصل كنيته ولا فلا احدا
التكملة يستحب فيه الايمان بلفظه الجلالة من غير مد فلو بالغ في مد الالف المتخالف بين العا
واللام كره وان استقطب بالحلية بطل ولا عين بالكناية ولا باللغة الصيغة فيه بالسقوط
ولو مد عن الله صار بصورة الاستغناء فان قصد بطلت الصلوة والا فنية وجره بان
البطلان لخروجه عن صيغة الاخبار والصحة لان ذلك كاشباع الحركه والأولى باق بلفظه
أكبر على وزنا فعمل فلوا شيع فقد البار صار جمع كبر يفتح الخاف والبا وهو الطلح وجه
واحد فان قصده بطلت والا فالوجهان اما لو كان الاشباع يسيرا لا يتولد منه الغلظ
يضر **الملاح** يستحب رفع اليدين به وسائر تكبير الصلوة واوجه المرفوع ان النبي صلى
الله عليه واله والايمه عليهم السلام فعلوه ولا امر به في قوله تعالى فصل ليركب وانحر وركب
لبن شتان عن الصادق عليه السلام في النهي عن اليدين هذا الوجه قلنا الفعل اعم من ان
والدين وكذا الامر وجد الرفع بحذاء الاذنين والوجه لما روي عن النبي صلى الله عليه واله
والصادق عليه السلام وقال الشيخ عا دعي لهما شحمتي الاذن وقال المناي عقيل يرفعهما احدا
منكبيهما وحال خديه ولا يجاوزهما لهما اذنيه وقال ابن بابويه يرفعهما الى الفخذ ولا يجاوزهما
لهما الاذنين حال الخدين وليكونا مبسوطتين واستقبل سباطن كفيه القبلة وليكن الا
مضمومة وفي الامام قولان وفرقة اولي واختار ابن ادريس تبعه المنيد ولبن البراج وكل ذلك
منصوص ولو كانت يداه تحت ثيابه ولم يخرجهما رفعهما تحت الثياب ولو كان لهما عند رفع
مكلام الرفع المقدور ولو كان باحدهما عذر رفع الاخرى ومقطوع اليدين برفع الذراعين
ولو قطع الذراعان رفع العضدان ولو قدر الرفع فوق المكبين ودون الاذنين ولم يقدّر

المشكبي ٤٦
خوف الازنين ودونك
في كراهاها ٥

عليه الترفع فوق التكبير أو دون الأذنين ومحاذاة الأذنين اختيارا لا ولا اشتغال على سب
ويكن أن يتجاوز بها راسه أو أذنيه اختيارا لما رواه العامة عن يحيى النبي صلى الله عليه وآله
ورواه ابن أبي عمير فقال قد جاء عن أمير المؤمنين أن النبي صلى الله عليه وآله والمرحون
وقد رفع يديه فرفع راسه فتلا مالي أرى اقواما يرفعون أيديهم فوق رؤسهم كأنها إذا ان
جبل تمش وعن بصير عن الصادق عليه السلام إذا فطقت الصلوة فكبرت فلا تجأزاه
ولا يرفع يديك بالدعاء المكتوب تجأزاه راسك والاصح أن التكبير بفتح دانه في ابتدئ الترفع
ويتم عن انتها الترفع للثلاثة حال القرار من فروعيتين ولا خلاف راسا كما قاله بعض الأصحاب
لقوله عمار رأيت أبا عبد الله عليه السلام يرفع يديه حال وجهه حين استفتح وكان
بين الرجل والمرأة في ذلك ولا بين صلوة الرض والنفل ويتأكد استحباب الترفع في التكبير
كلمة لا حرام **الثالث** يستحب ترك الأعراب في آخر ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله والمرأة قال
التكبير حرم ويستحب للجهر بها الإمام ليعلم من خلفه افتتاحه ولا بأس للمأموم أما المنفرد فله
الخبرة في ذلك وأطلق الجعفي رفع الصوت بها والتوجه نسبت غيرها وأربع أو اثنين
لروايه أي بصير عن الصادق عليه السلام إذا فطقت الصلوة فكبر إن شئت واحدة وإن
شئت ثلثا وإن شئت خمسا وإن شئت سبعة المثل ذلك مجزئ غير أنك إذا كنت إماما لم
تجهر بالتكبير واحدة ولبدء عقب الثالثة بما روي الخليلي عن الصادق عليه السلام اللهم
أنت الملك الحق لا اله الا أنت سبحانك اني ظلمت نفسي فأعز لي انه لا يغفر الذنوب الا أنت
ثم يكبر تكبيرة واحدة ويقول ليك وسعديك والخيرين يديك والبشر ليس اليك والمهدي من
خربت لا سلعا منك الا اليك سبحانك وحسانك تباركت وتعاليت سبحانك رب العالمين ثم
يكبر اثنين ويقول وجهي للذي فطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة حنيفا
مسلموا وما أنا من المشركين وروي زرارة عن الباقر عليه السلام في التوجه وجهي وجهي
الذي فطر السموات والأرض عليه صلوات الله وبركاته من المشركين ان صلواتي
ونسبي ومجاي ومجاي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وأنا من المسلمين وقد ورد
الدعاء عقب السادسة لقوله يا محسن قد آنك المسي وقد امرت المحسن ان يتجاوز عن
المسي وان المحسن وأنا المسي فضل علي محمد وآله محمد ونحوه عن قبيح مسلم
حنفي ورد ايضا انه لقول رب اجعلني من الصالحين ومن ربي اليه وكل حسن قاله
الأصحاب وتخير المصنف في تكبير الأحرار مرهنة ولا فضل جعلها الأخيرة ولا أقرب
عدم استحباب السبع في جميع الصلوات وقال يحيى بن بابويه يحسن بالمواضع الستة

اول كل فريضة واول صلوة الليل والوتر واول نافله الزوال واول نافله المغرب واول
 ركعتي الاحرام وزاد الشيخان الوتر لنا انه ذكر الله تعالى والاحبار مطلقة التعميم يحتاج
 الي دليل ويجوز ان لا يثبت ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام استفتح الصلوة بسبع
 تكبيرات ولا زادك الجنيدي بعد التوجه استجاب تكبيرات سبع وسبحان الله سبعا
الحمد لله سبعا ولا اله الا الله سبعا من غير رفع يديه ونسبه الى الائمة عليهم السلام وروي
 زرارة عن الباقر عليه السلام اذا كبرت في اول الصلوة بعد الاستفتاح احد وعشرين بين
 ثم نسيت التكبير لغيرك **فروع** لو لحق المأموم بالامام حال القراءة استجب له التوجه بالسبع
 ثم يقرأ استجابة للاختفاء كما ياتي ان شاء الله ولو خاف فوت القراءة ترك التوجه
 قاله في المبسوط **فايده** روي زرارة عن الباقر عليه السلام ابطاء عن الحكم فخرج به
 النبي صلى الله عليه واله الى الصلوة فقام عن يمينه وافتتح رسول الله صلى الله عليه واله
 والفكر الحسين عليه السلام فاعاد رسول الله صلى الله عليه واله التكبير فاعاد الحسين
 عليه السلام وهكذا سبعا فخرجت السنة بذلك وروي هشام بن الحكم عن الصادق عليه
 السلام علة اخرى وهي ان النبي صلى الله عليه واله لما سري به الى السماء قطع حجب
 فكبر عند كل حجاب تكبير حتى وصل الى منتهى الكرامة وروي الفضل بن شاذان عن الصادق
 عليه السلام انما صارت التكبيرات في اول الصلوة سبعا لان اصل الصلوة ركعتان **استفتاهما**
 بسبع تكبيرات للافتتاح والركوع وتكبيرتين السجود فاذا كبر سبعا والام يضرع اليه
 عن بعض التكبيرات قال ابن بابويه لا تنافض في هذه العدة بل كثرتها قال وسال رجل
 امير المؤمنين عليه السلام عن معنى رفع اليدين في التكبير بما روي فقال معناه الله أكبر
 الواحد الاحد ليس كجمله شئ لا يلى بالاحساس ولا يدرك بالحواس **سبعا**
 روي للعلوي عن الصادق عليه السلام ان الامام سبعة الزايد وحججه الزايد
السادس لا يستحب رفع اليدين بالدعاء في التكبيرات ولا بعدها قال ابن الجنيدي فظاهر
 الاصحاب انه لا يرفع يديه بدعاء الصلوة الادعاء **السابع** لا فرق في اسماء
 التكبيرات بين المنفرد والامام والمأموم وظاهر ابن الجنيدي واختصاص المنفرد **والاخر**
 وهو شاذ **الثامن** يكبر المأموم بعد تكبير الامام تحقيقا للقدوة فلو كبر معه قطع
 الشك بالاعتناء بالمبسوط كما يجوز ان يساوقه في بقیة الافعال وان كان يرفع
 في التكبير الامام تحقيقا للقدوة فلو كبر معه قطع الشك بالصحة في المبسوط كما يجوز ان
 يساوقه في بقیة الافعال وان كان يرفع في التكبير افضل ومنع منه في الخلاف لان

المعنى الاستدانة يفعل الفعل الامام وذلك لا يكون الا بعد فراغ الامام وماروي عن
 النبي صلى الله عليه واله ما في الامام موثق به فاذا اكبر وهو نض فان كبر قبله لم يصح وجوب
 قطعها بتسليمه ويستأنف بعده قال وكذا لو كان قد صلى شيئا من الصلوة و اراد ان يدخل
 مع الامام قطعها واستأنف معه والظاهر ان هذا القطع في الموضعين مستحب تحصيله
 لفصل الجماعة واما وجوب التسليم كما ذكره الشيخ فشكل على مذهبه من تدبيرة التسليم
 ويمكن ان يراد به الوجوب التخييري بينه وبينه بين فعل باقي المنافيات وان كان لم
 افصل اما وجوبه عينيا فلا وهو خصوص ما عند القائلين بتدبيره التسليم **الواجب الثالث**
 القيام وانما اخر من النية والتكبير ليتحقق جزاء من الصلوة اذ هو قبلها شرط محض وفي
 اثنا يصاحبه رد بين الشرط والجزء ولو قدم البحث فيه عليها جاز كما فعل جماعة منهم
 الشيخ في المبسوط والكلام امل في واجباته او مستحباته وفي الواجبات **مسألة**
 في وجوب القيام اجماع العلماء قوله تعالى فاستجبوا لله واسمعوا لرسوله من حيث يؤذون
 الله عليه واله قاله عمران بن الحصين صلى قايما فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع
 فجلس جنب وري وابو حمزة عن الباقر عليه السلام في تفسير قوله تعالى الذين يذكرون
 الله قياما وقعودا او يسجدوا وهم الصحيح يصلي قايما والمرضي يصلي جالسا ولا ينعقد من
 المربطين يصلي جنبه **الثاني** حد القيام الانصباب مع الافلال ولا على الانصباب اطراف
 المراسد المعتبر نصب لا القفا وحده الميل الى اليمين او اليسار اختيارا حيث يزول عن
 سبيل القيام وكذا اذا سجد ولو لم يبلغ حد الركوع لم يجز بما من يفرس ظهره كبر او رما
 حزم تلك الحالة بل يجب عليه القيام كذلك ولا يجوز له القعود عندنا والملة بالافلال
 ان يكون غير مستند الي رفع السناد سقط وروى علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام
 في الاستناد الي حائط المسجد ورضع اليد عليه مرغبر مرض ولا حلة فقال لا بأس
 واما الاستغاث على القيام بيتا ولا جال المسجد من غير حلة واخذ ابو الصلاح
 بظاهر الخبر وعده الاعتقاد على ما تجاوز المصلي من الانبياء مكره المحس يدون على الثياب
 صحاحا في الاستناد بغيره وليس مستلزم لما مع الضرورة فلا شك في جواز الاستناد
 ولو سجد عن الركوع والسجود وقد علم القيام لم يسقط الحج عنهما ووجب القيام
 ثم الايات بما قدر منهما فان تعذر او ما بالمرس فان تعذر فبطرقه ولو قدر
 على القيام في بعض المرات وجب العجز عن القيام اصله لا قعوده ولا عبرة بقدرته
 على المشي مقدار صلواته اذا كان يتعذر عليه القيام للصلوة لقول الباقر عليه

الفقهاء في فقه
 وروايتهم

عماد

الثالثة

وليس بطلان ذكره في الخبر
 بل غاية التحقيق وان اسكت
 فكله على غير ما ذكره وكذا
 باقي مراتبه قواعد

السلام ذلك اليه هو اعلم بنفسه وروي جميل عن الصادق عليه السلام هو اعلم بنفسه
 اذا قوي فليعلم في رواية سليمان المروزي عن الفقيه المريضي انما يصلي قاعدا اذا صار
 الى الحال التي لا يقدر فيها على المشي مقدار صلواته ويجعل على منتهى ما يمكن من القيام اذا قدر على
 المشي المتأخر ثم بينهما غالبا فلا يرد جواز انما كذا لو قدر على القيام ولا يقدر على الجواب
 المشي وجب ولو عجز عن القيام ولا يقدر على المشي وجب مستقرا وقدر على القيام ما
 او مضطرا من غير معاون ففي ترجيح على القيام ساكنة معاون او على القعود ولو
 تقرر للمعاون نظرا قريب ترجيحهما عليه لان الاستقرار ركن في القيام اذ هو المأمور
 صاحب الشرع وقال المناضل يجب المشي ولا يصلي قاعدا **الرابع** اذا انتقل فرضه الى القعود
 كيف شاء لافضل ان يترجع قاربا ويثني رجله ركعا ويتورك بين السجودتين ومثله
 فقدر روي عن النبي صلى الله عليه واله لما صلى جالساً تربع وروي عن جابر بن ابي
 عن احدهما عليه السلام قال كان ابي عليه افاضلي جالساً تربع فاذا ركع ثني رجله وهو
 شامل للفرجة والنافلة والمحللناه على الغيوب لما رواه معاوية بن ميسرة عن الصادق
 عليه السلام في المصلي جالساً تربع وبسط رجله لا بأس بذلك نعم يكن الاقدام لا يركي
 ان النبي صلى الله عليه واله قال لا تقموا افعال الكلاب وفسر الاصحاب بان يرفع رجله
 ويضع اليه على عقبه وفسر ابو عبيد بان يجلس على وركيه وينصب فخذه وركبته
 ويضع قدميه على الارض لان الكلب اذا صنع قال بعض الاصحاب ان يقعد على عقبه
 ويجعل يديه على الارض والمراء يثني الرجلين ان يبرز شهما تحته ويقعد على صدره
اقوال خمسة احتل بعض الاصحاب في ركوع القاعدة وحين ذكرها العامة واما
 متقارب الاول ان يخفي حتى يصير بلاضافة الى القاعدة المنتصب كالركوع قائما
 بلاضافة الى القيام المنتصب فيعرف النسبة بين حاله الانتصاب وبين الركوع قائما
 ويقدر كان الماسل من خمسة عند القعود هو قدر قائمته فيخفي بمثل النسبة
 الثاني ان يخفي الى حد يكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما قبل
 حال القيام ومعناه ان الحال الركوع عند القيام ان يخفي بحيث يستوي ظهره وركبته
 ويدهما وحينئذ يحاذي جهته موضع سجوده واقله ان يخفي بحيث يبالا احدا
 ركبته وحينئذ يقال وجهه او بعض الوجه ما وازار كتيبه من الارض وسكن بين
 الموضع المقابل وموضع السجود مسافة فزاعي هذه النسبة في حال القعود كحال
 ركوع القاعدة ان يخفي بحيث يحاذي جهته موضع سجوده واقله ان يخفي

ما يعادني وجهه ما قدم ركبتيه ملاصقاً لارض **فروع** لو قدر القاعد على الاغتناء الى اقل ركوع مثله
 ولم يغتد رجلي الزيادة عليه فيجب عليه الاثنان به للركوع مرة والسجود اخري وليس لسان
 ينقص منه للركوع ليصير السجود اخفض لانه يستلزم ترك الركوع للقادر عليه وهو غير
 جاز **المادة** لو قدر على اكل الركوع القاعد من غير زيادة فلا قرب المساواة للاول وان اتي به
 مرتين لكن يجوز هنا الاقتصار على الركوع على الاقل واينار السجود بالزيادة والطاهر انه
 لا يجب ذلك لبعده المنع من الركوع الحامل للقادر عليه **المادة** قدر على اكل الركوع وزيادة
 فيجب هنا اينار السجود بالزيادة قطعاً لان الفرق بينهما واجب مع الامكان وقد امكن في
 امكن وهو معنى قولهم يجب ان يكون السجود اخفض **الرابع** قدر على زيادة للفتن
 في السجود ولا رب في وجوبه حتى امكنه السجود على احد الجنتين او الصديقين او والد
 او اعظم الناس وجب والاوجب ادنا راسه من الارض بحسب الطاقة ولو اقتصر الى رفع
 ما يسجد عليه وجب لما سبق في باب ما يسجد عليه من رواية اني يصير عن الصادق
الخامس ركع اكل الركوع فلما رفع تعدد ذلك السجود اقتصر على المقدور لان الاختصاصة انما يجب
 مع الامكان ولو علم من نفسه اذا ركع اكل الركوع عجز عن اخفضية السجود اقتصر على اقل الركوع
المسألة السادسة يجوز العنود مع القدرة على القيام لحايف الخوف من القيام او زيادة
 المرض او العدو او المشقة الشديدة او قصر المتقن ولو امكن الاختنا قدم على العنود ولو
 اسكن في البعض حاله اكل وجبت عليه المكنة **السابعة** الا قرب وجوب الاعتناء على
 الرجلين معانة القيام ولا يجزئ الواحد مع القدرة لعدم الاستقلال والنياسي يصاحب
 الشرح ولا يجوز تباعدهما باخرجه عن حد القيام ولو تردد الامر بين الاختنا وبين ترفيع
 الرجلين فعارض الغوث بقيام النصف الاصيل والاستل في ترجيح احدهما نظر افر برجح
 قيام الاصيل لان بر تحقيق الفرق بين الركوع والقيام ولتقاسمي القيام معه لانه كقصر العانة
 لو عجز عن العنود قدر على القيام والاصطلاح فلا قرب الا بالسجود قايماً وكذا جعل
 مكان جلوسه بين السجودين قيام ولا جعل سجوده وجلوسه مضطجعا لان القيام اكل
 اخفضية السجود عن الاختنا في الركوع ان امكن **الثامنة** لو عجز عن العنود
 مستقبلاً وجب معتدلاً على شيء فان عجز مضطجعا على جانبه الايمن كالمخوذ بروجه النبل
 لأمرو ولقول الصادق عليه السلام في رواية حماد المريضي اذا لم يتدبر ان يصلي فاعدا توجه
 الرجل الى لحد وقيام بين يديه ثم يوي بالصلوة فان لم يتدبر على جانبه الايمن فكيف ما قدر
 فانه جاز ويستقبل بروجه القبلة وفيها دلالة على ان الجانب الايمن مقدم على اليسر وعلى

وعلى أنه يجوز عن الأيمن اجزاء الأيسر وملاك أصحاب فرخين بين الخبيئين ويروي الرا
 الكروخ والسجود ولو أمكن تقرب مسجد إليه ليضع عليه جهته ويكون الصورة الساجد
 وقد روي الشيخ في باب صلوات المضطر عن سماعة قال سأله عن المريض لا يستطيع الخبي
 قال فليصل وهو مضطجع وليضع على جهته شيئا إذا سجد فانه يجزي عنه ولم يكلفه الله
 ما لا طاقة به قلت يمكن أن يراجه مع اعتقاده على ذلك الشيء وهذا لا ريب فيه وجوبه ولكن
 أن يراجه على الإطلاق أمام الاعتقاد فظاهر وإمام مع عدمه فلأن السجود عبارة عن الانحنا
 وملافة الجهة ما يصح السجود عليه باعتقاد فإذا اعتقد ذلك وملافة الجهة ممكنة وجب
 تحصيله لأن الميسور لا يسقط بالمعسور فإن قلنا به أمكن أصحابه في المستلقي ما لم يكن
 قايما فوجب اعتقاد جهته على ما يصح السجود عليه مع إمكانية قايما وإن عجز صلي مستقيا
 لمصلحة محمد بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام المريض إذا لم يقدر على الصلوات جالس
 صلي بكرته ثم يقرأ فإذا ركع أو الركوع غمض عينيه ثم يسبح فإذا سجد فتح عينيه فيكون
 فتح عينيه رفع رأسه من الركوع فإذا أراد أن يسجد غمض عينيه ثم يسبح فإذا
 سجد فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من السجود ثم يمشي ويصلي للجمع
 بين الروايتين بالحمل على التقية أو بأنه تركه ذكر الجنب لعلمه بفهم الخطاب هذا مع
 أن الأولي أجود سند أو معتضده لقوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا أو
 جنوبهم ولعل أصحاب وعاروا في التقية قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 المريض يصلي قايما فإن لم يستطع صلى جالسا فإن لم يستطع صلى على جنبه الأيمن فإن
 لم يستطع صلى على جانبه الأيسر فإن لم يستطع صلى استلقى أو ما جعل وجهه عن القبلة
 وجعل سجود الخفض عن ركوعه وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أن رسول الله
 صلى الله عليه وآله سأل مريض الإرضاء فيدخل عليه كيف يصلي فقال أنا أستطع
 أن تجلسن والأثوب حتى إلى القبلة ومروءة ليروي برأسه ما وجعل السجود والخفض
 من الركوع وإن كان لا يستطيع أن يقرأ فاتر وأخذه فاسمعوه **مسرح** المستلقي
 كما مختص في استيعاب توجهه وإخصيه القبلة والأقرب أن الأليما بالطرف أن يكون مع
 العجز عن الرأس لأنه أقرب إلى السجود ويجوز الاستلقاء للعلاج والقيام الصلوة فيه
 وإن قدر على القيام سوا كان العلاج العين أو غيرها إذا حكم الطبيب باجتماع إليه
 لقوله الصادق عليه السلام وسأله سماعة بن مهران عن الرجل يكون في عجزه ما
 يمنع الما فيستلقي على ظهره الأيام الكثيرة أربعين يوما أو أقل وأكثر فيمنع من الصلوات

الايام وهو على حاله فقال افعل فقلت انهم يزعمون انه يلقي على قفاه كذا وكذا يوما لا يصل
 قاعدا قال افعل ومثله رواه محمد بن مسلم عنه السلام ولقول الصادق عليه السلام
 ليس من شئ حرم الله الاوقدا باحد من اضطر اليه قالوا لم ارخص الصحابة لابن عباس في
 الاستلقاء للعلاج العين وكان قد قال له الاطباء مكثت سبعة اهل الخاك وكان فيمن افتاه بما
 ام سلمة وعائشة وابو هريرة فترك العلاج فكثت بصره قلنا العلة لم يكن البرء مطونا ولم
 تمكن من حاله عليها منفردا واذا امتدعي لم يتمكن سبيلا منفردا من تمكن من القيام وحده ولا يمكن
 مع الامام لقطوبه ويحتمل جواز العذرة فيجلس اذا عجز اذا كان الجالس بعد استيفاء
 القراءة ولم يستلزم الاختلاف بركن من لا ركان بركن لانه ليس فيه التفرع التحلف عن الامام
 العذرة وهو جاز اذا فاجاه العذر كالمرحوم عن السجود **المسئلة الثانية** يقتل كل العادون
 اذا عجزوا عن الصلاة العجز اذا عجزوا عن الصلاة الى ما يقدر عليه مستقرا والبيان لا يصلح
 والامتناع المتعصي للعجز والقيام اذا عجزا عجزا ثم قد عجزا صطبع ثم استلقى ولا يعدهما
 فعلا كثيرا وكذا لو قدر المستلقى اصطبع ثم قد عجزا ثم قام مستقلا ولو قدر المستلقي
 على القيام التام وجب ركوعه غير توسط غيره وكذا العجز التام عن الوسائط استلقى قال الامام
 ونقرا انه انتقل الى ما هو ادنى لان تلك الحالة اقرب الى ما كان عليه ويشكل بان المستلقي
 شرط مع العذرة ولم يحصل وبينه عليه رواية السكوني عن الصادق عليه السلام في المسئلة
 يريد المتقدم قاله يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم ثم يقبل وقد عمل الامصاب بعضهم
 الرواية ولا يفر المتعطل الى الصلاة قطعا لان فرضه انتقال الى الحالة العليا ولو كان قد فعل
 بعضا من الركعة ^{فان الركعة لا تقبل الا بتمامها} استيفاء بل هو افضل ليعجز جميع القراءة منتالين في الحال الاعلى ولو عجز بعد
 القراءة وجب القيام للركوع وحل حب الطمانينة في هذا القيام قبل الصلوة قال الفاضل لا يجب
 من ان القيام انما يجب الطمانينة فيه لاجل القراءة وقد سقط ويجوز الوجوب اما لا يلزم
 كون للركعتين المتضادين في الصعود والصعود بينهما يتلون فينبغي مراعاة الحق
 الفصل بينهما واما ثانيا فلان ركوع القيام يجب ان يكون من طمانينة وهكذا ركوع قائم
 واما ثالثا فلان معه من الخروج عن العهدة ولا يستحب اعادة القراءة هنا لعدم الامر
 بتكرارها في الركعة الواحدة وجوبا ولا ندباً ولو عجز في ركوعه قاعدا قبل الطمانينة
 وجب اكمالها بان يرتفع مخفيا الى حد الركوع وليس له الانتصاب بل لا يريد ركوعا ثم يأتي بالركعة
 قائما لانه لم يكن الخلة فان اجترأ بالسجدة الواحدة عجز البنا لعدم سبق كلام تام الا ان
 نقول ان هذا الفصل لا يتعجز في الملاء وان اوجبت العذرة اي ما بقى قطعاً ولو عجز بعد

بعد الاعتدال ولو خف بعد الاعتدال من الركوع قبل الطمأنينة فيه قام بيمينين وحين
 بعد الطمأنينة في الاعتدال فالأقرب وجوب القيام بسجدة عن قيام كسجود القيام
 وجوب الطمأنينة في هذا القيام بعد الاذان اعلانا لتحصيل الفضل الظاهر بين الحرمين
 فوجب الطمأنينة ولو ركع القيام فخرج عن الطمأنينة والأقرب الاحتياط ويأتي بالذكر فيه
 وبعد وليس له الجلوس ليركع ركوع الجالس مطمئنا وحينئذ ان تكن من الاعتدال والطمأنينة
 وجب وان تكن من مجرد الاعتدال فالظاهر وجوبه ويسقط الطمأنينة مع احتمال ما
 للاعتدال والطمأنينة **كاديه عشر** قد سبق جواز النافلة قاعدة المنادى على القيام
 والأقرب عدم جواز الاضطجاع والاستلقاء مع القعود على القعود والقيام لعدم ثبوت
 النقل فيه مع اصاله عدم التسويج والاعتدال بان الكيفية تابعة للأصل فلا يجب
 كالأصل مردد الوجوب هنا بمعنى الشرط كالعلماء في النافلة وترتيب الافعال فيها
الكلام في مستحبات القيام وهي امور منها ان يقول ما قاله الصادق عليه السلام في
 رعيه ابان قال اذا قمت الى الصلوة فقل اللهم اني اقدم اليك محمد بن عبد الله حاجتي
 واتوجه اليك فاجعلني به وجهي في الدنيا والآخرة ومن المبررين واجعل صلاتي به
 مقبولة وذبي مغفورا ودعائي به مستجابا انك انت المغفور الرحيم ومنها
 ما قاله ابان بن بابويه قال اذا قمت الى الصلوة فلا تأتنيها منك سلا وتساعا
 ولا مستجلا ولكن على سكون وقار فاذا دخلت في صلاتك فعليك بالخشوع وال
 على صلاتك واخشع قلبك بصلاتك فان لا يقبل من صلاتك الا ما اقبلت عليه منها
 تقبلت حتى انه رعا قبل من صلوة العبد رعيها وثلاثها ونصفها قلت وروي رار عن
 الباقر عليه السلام وروي محمد بن مسلم في الصحيح عنه عليه السلام ان العبد
 ليرفع له من صلوة نصفها وثلاثها وربعا وخمسها فافترغ لئلا ما اقبل عليه منها
 بقلبه وانما امره بالتواقل ليتم لهم ما لغصوا من النصيب وفي الصحيح من الفضل بن
 يسار عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام انما ذكرك من صلواتك ما اقبلت
 عليه منها فان اوهمها كلها او غفل عن ادائها الفت فضر بها وجه صلاتها وقال
 ليكن قيامك في الصلوة قيام العبد الدليل بين يدي الملك الجليل ولا تقدم رجلا
 على رجل وراوح بين قدميك واجعل يديها قدر ثلاث اصابع الى شبر وفي الميسر
 اربع اصابع الى شبر واكثر هذه مستندة عنهم عليهم السلام وفي التهذيب مع
 ان لبث بابويه ضمن في كتابه الحكم بعصمة ما يورد منها ومنها الاعتدال في القيام

فبان

وأقاموا الفجر صلاة حرر عن الباقر عليه السلام في قوله تعالى فصل لربك وانحر قال انحر الا
 في القيام ان يقوم صلبه ونحره قال ابو الصلاح يرحي دفته على صدره ومنها ان يثبت على
 قدميه ولا يبطأ من على هذه ولا يتقدم من ونياحا اخرى قالهما الجعفي ولينور هذا احد
 مشهورين معتبرين الاستاذ وشيخان في معظم افعال الصلوة احدهما ارواه زرارة عن
 الباقر عليه السلام قال اذا قمت الي الصلوة فلا تلتصق بقدميك بالارض يمدح بينهما اصبعي
 اقل ذلك الي شبر اكثر واسدل منكبيك وارسل يديك ولا تشبك اصابعك وليكونا على الخذة
 قبل ركبتك وليكن نظر موضع سجودك فاذا ركعت نصف في ركوعك بين قدميك جعل
 بينهما قدر شبر وبين ركبتك وركبتك وتضع يديك اليمنى على ركبتك اليسرى قبل اليسرى
 وبلغ باطراف اصابعك في ركوعك عند الركبة وفرج اصابعك اذا وضعت يديك على ركبتك فان
 وصلت اصابعك في ركوعك الي ركبتك اجزأك ذلك واحب الي من كان كفيك من ركبتك
 فجعل اصابعك في عين الركبة ونزع لسانها واقم صلبك ومد عنقك وليكن نظرك الي ما بين
 قدميك فاذا اردت ان تسجد فارفع يديك بالكبير وحرر لحداد وابدأ بيدك تضعها
 على الارض قبل ركبتك وتضع يداك معا ولا تغرش ذراعيك افتراش السبع ذراعين وتضع
 ذراعيك على ركبتك وتغذيك ولكن يحق عن قفيك ولا تطوق كفيك بركبتك ولا يدانها
 من وجهك بين ذلك خيال منكبيك ولا تجعل ما بين رجليك ولكن تحرفها شيئا الى اليمين
 على الارض بسطا وتضع يداك قبضا وان كان تحتها ثوب فلا يضره وان افضيت
 بعضا الي الارض فهو افضل ولا تفرج بين اصابعك في سجودك ولكن ضمهم جميعا فان
 اذا قعدت في تشهدك فالصوف ركبتك بالارض وفرج يديها شيئا ولكن ظاهر قدمك
 اليسرى على الارض فظاهر قدمك اليمنى على باطن قدمك اليسرى واليكن على الارض
 برطرف ابهامك اليمنى على وراك والعقود على قدميك فتأدي بورك ولا يكون قاعداء
 على الارض انا فقد بعضك على بعض فلا تضيق للتمشيد والدعاء الثاني رواه حماد بن
 عيسى قال قال لي ابو عبد الله عليه السلام يوما يا حماد احسن ان تصلي قال فعلت
 يا سيدي انا احفظ كتاب حررت في الصلوة قال لا عليك يا حماد قم فصل قال فتمت
 بين يديه متوجها الي القبلة فاستغثت الصلوة فركعت وسجدت فقال يا حماد احسن
 القبلة منتصبا فارسل يديه جميعا على خذبه قد ضم اصابعه وقرن بين قدميه حتى
 كان بينهما قدر ثلث اصابع متفرجات واستقبل باصابع قدميه جميعا القبلة لم يحرك
 عن القبلة وقال بحسب الله اكبر ثم قرأ الحمد بترسل وقبل هو الله احد ثم صبر عليه بقدر

فها

ما يتنفس وهو قيام ثم رفع يديه حيال وجهه وقال الله أكبر وهو قيام ثم ركع وملا كفيه
من ركبته من جات ورد ركبته الى خلفه حتى استوي ظهره حتى لو صب عليه قطر من
ما اودهن لم يزل الاستواء طهره ومد عنقه وعرض عينيه ثم سجد ثلثا بترسل فقال سبحان
ربي العظيم وبحمده ثم استوي قائما فلما استمكن من القيام قال سمع الله لمن حمده ثم كبر وهو قائم
ورفع يديه حيال وجهه ثم سجد وبسط كفيه مضمومتين الا اصابع بين يديه ركبتيه حيال
وجهه فقال سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلث مرات ولم يضع شيئا من جسده على شيء منه وسجد
على ثمانية اعظم الكفين والركبتين واما ملأها من الرجلين والجبنة والانف وقال سبعة
منها فرض سجدة عليها وهي التي ذكرها الله في كتابه فقال وان المساجد لله فلا تدعوا مع
الله احدا وهي الجبهة والكفان والركبتان والايهامان وضع الانف على الارض سنة
ثم رفع راسه من السجود فلما استوي جالسا قال الله أكبر ثم قعد على فخذه الايسر قد جمع
ظاهر قدميه الايمن على بطن قدمه الايسر وقال استغفر الله ربي واتوب اليه ثم كبر
وهو جالس وسجد السجدة الثانية وقال كما قال في الاولى ولم يضع شيئا من بدنه على شيء
منه في ركوع ولا سجود وكان محتجا ولم يضع ذراعيه على الارض فصلي ركعتين على هذا
ويده مضمومتا الا اصابع وهو جالس في التشهد فلما فرغ من التشهد سلم فقال يا احاد
هكذا صل قلت الطاهر ان صلوة حماد كانت مسقطا للقضا والا لامن بقضائها
ولكنه عدل به الى الصلوة التامة كما قال فلا يقيم صلوة واحد بعد ودها تامة وقوله
وعرض عينيه لايافيه ما اشتبه بين الاصحاب من استجاب نظر الى ما بين قدميه
كما دل عليه حديث زرارة لان الناظر الى ما بين قدميه تقرب صورته من صورته المنيخ
والشح قال في النهاية وعرض عينيك فان لم تفعل فليكن نظرك الى ما بين رجلتيك فاراد بعض
معناه الخفية مع ان سمعا وروي عن ابي عبد الله عليه السلام ان النبي صلى الله
عليه واله تعالى ان يخفض الرجل عينيه في الصلوة قال في المعبر خبر حماد خاص فيقدم
ومنها الفتوى وهو مستحب في قيام كل ثمانية قبل الركوع فريضته كانت او نافلة وفيه
مباحث **الاول** في استحبابه في الجلدة وعليه الاكثر وظاهر لسان عتيق وجوبه في
الجمهورية وابن بابويه وجوبه مطلقا وان اخلل به عدا بطل الصلوة لنا الاصل وموضع
البرقعي عن الرضا عليه السلام ان شئت فقلت وان شئت لا تفتت وخبر يونس
بن يعقوب عن الصادق عليه السلام لا تفتت الا في الفجر وخبر سعد بن سعد
عن الرضا عليه السلام ليس الفتوى الا في الغداة والمجزة والوتر والمغرب في الفتوى

بينه وبين عين في كونه قبل الركوع لرواية عمار عن الصادق عليه السلام في تأني
 العنوت في الوتر وعين الوتر قال ليس عليه شيء قال ان اذكره وقد هوي الي الركوع
 قبل ان يضع يده على الركبتين فليرجع قائما فليفت ثم ليركع وان وضع يده على ركبته
 فلم يفت في صلوة نعم الظاهر استحباب الدعاء في الوتر بعد الركوع ايضا لما روي
 عن ابي الحسن الكاظم عليه السلام انه كان اذا رفع راسه من اخر ركعة الوتر قال هذا
 مقام من حسنة نعمة منك الي اخر الدعاء وسما في المعبر فتوتا ولا فرق في قنوت الوتر
 بين ايام السنة كلها وقول بعض العامة باختصاص النصف الاخير من شهر رمضان
الخامس لو سئى القنوت قال الشيخ ورتبه يقتضيه بعد الركوع فلم يذكر

قال في القنوت في الصلاة
 في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر

حتى ركع في الثالثة فضاء بعد الفراغ رواه ابو بصير قال سمعته يذكر عند ابي عبد الله
 عليه السلام في القنوت هيئت بعد ما ينصرف وهو جالس وروي ان قنوت النبا
 بعد الركوع محمد بن مسلم وزاره عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام ولا
 تنافيه رواية معوية بن عمار قال سالت عن ناسي القنوت حتى يركع ايقنت قال
 لا اجتهاد ان ينعى الوجوب اي لا يجب وكذا ما رواه معوية بن عمار عن الصادق عليه
 السلام انه قال لعنة قنوت الوتر فاقتضى ايقنت بعد الركوع قال لا فلا الصدوق وانا
 منع الصادق عليه السلام ذلك في الوتر والغداة خلاف للعامة لانهم يفتنون فيها بعد
 الركوع وانا اطلق ذلك في سائر الصلوات لان جمهور العامة لا يرون القنوت فيها وروي
 قضاة في الطريق رواه عن الباقر عليه السلام في ناسي القنوت وهو في الطريق
 رواه عن الباقر عليه السلام في ناسي القنوت وهو في الطريق قال يستقبل القبلة
 ثم يلقه اني لا اكره للرجل ان يرجع عن سنة رسول الله صلى الله عليه واله واما

في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر

السادس يسقط الجهر فيه في الجهرية والاختفاء في الرواية الصحيحة عن زرارة
 عن الباقر عليه السلام القنوت كله جهازي لا ينافيه رواية علي بن يقطين عن ابي الحسن
 الماضي عليه السلام ان شأ جهر وان شأ لم يجهر وكان السؤال عن التثنية وذكر
 الركوع والسجود والقنوت لجواز ان يكون ذلك للتخفيف لرفع توهم تعيين احدهما
 وقال المرتضى والجعفي رحمهما الله انه تابع للصلوة في الجهر والاختفاء لعدم
 صلوة النهار بحما وصلوة الليل جهازا فلما الخاص مقدم وقال ابن الحنفية يستحب ان
 يحتمل الامام لم يمتحن من خلفه على دعائه فان اراد لفظ امين فسياتي ان شاء الله انه
 مبطل وان اراد الدعاء بالاستجابة فلا بأس وهل يسري به المأموم الاقرب نعم لعدم قول

في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر
 في الصلاة في الوتر

الصادق عليه السلام في رواية ابي بصير يفتي للامام ان يسمع من خلفه كلاما يقول
ولا ينبغي لمن خلفه ان يسمعه شيئا مما يقول ومثله رواية حفص بن البخاري عن **السادس**
علي عليه السلام يستحب التكبير في قايما رافعا يديه كاسد الحسن مومنين عمار
عنه عليه السلام التكبير في صلوة الفرض في الخمس خمس وتسعون تكبيرة منها المكية
القتوت خمس ومنها رواية الصباح المري عن امير المؤمنين عليه السلام في المنيعة
رحمه الله لا تكبر للقتوت ولا تكبر عنده للقيام من التشهد فالتكبير عنده اربع وتسعون
الروايات في الفرض مع انه قد روي مشهورا بعد طرف منها رواية محمد بن مسلم عن
الصادق عليه السلام في القيام من التشهد فقل بحول الله وقوته اقوم واقعد
وفي بعضها حولك وقونك اقوم واقعد وفي بعضها واركع واسجد ولم يذكر في شيء
منها التكبير الا قرب سقوطه للقيام وثبوته للقتوت وبه كان يفتي المفيد وفي
الخر من رجع عنه ابي المذكورا وقال الشيخ وليست اعرف لقوله هذا حديثا أصلا
السابع يستحب رفع اليدين تلقا وجهه بمسوطتين يستقبل بيظونهما السما
وظهورهما الارض قاله الاصحاب وروي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه
السلام وترفع يديك صال وجهك وان شئت تحت ثوبك ويتلقى بياظهما السما
وقال المفيد يرفع يديه حيال صدره وحكي في المعبر قولنا جعل بياظهما الي الارض
ويترك الابهام عن الاصابع قاله ابن ادريس ويستحب نظره الي بطونهما ذكر الجماعة
وعجز ترك الرفع للتيقن لرواية علي بن محمد انه كتب الي التقي عليه السلام عن القنوت
فكتب اذا كانت ضرورة شديدا فلا يرفع اليدين وقال ثلث مرات بسم الله الرحمن
الرحيم ويسبح وجهه بيديه ويرفعهما على خيسته وصدره قاله المجعفي وهو مذهب
بعض العامة **الثامن** افضل ما يقال فيه كالمات الفرج قال ابن ادريس وروي
ايضا افضل وقد ذكرها الاصحاب وفي المبسوط والمصباح هي افضل وروي سعد
بن ابي خلف عن الصادق عليه السلام قال يحزبك في القنوت اللهم اغفر لنا وارحمنا
وعافنا واخف عنا في الدنيا والاخرة انك عليم بكل شيء قد روي في النهاية اذناه رب
اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعلى الاكبرم وعن ابي بصير قال سألت ابا عبد
الله عليه السلام عن ادنى القنوت فقال خمس تسبيحات وقال ابن ابي عمير في الجعفي
والشيخ اقله ثلث تسبيحات واختر ابن ابي عمير ما روي امير المؤمنين عليه السلام
في القنوت اللهم اليك شخصت الانصار وفعلت الاقدام ورفعت الايدي ومدت

الاغناق وانت دعيت بالاسن واليك سرهم ونحوهم في الاعمال ربنا افترق بيننا
 وبين قومنا بلحق وانت خير الفاتحين اللهم انا نشكو اليك غيبة ديننا وقلة
 عددهما وكثرة عدونا وناتظا هو الاعداء علينا ووقوع الفتن بنا ربنا ففرج ذلك اللهم
 بعدد تطهره وامام حق نعرفه اله الحق امين رب العالمين قال وبلغني ان الصادق
 عليه السلام كان يامر شيعته ان يفتنوا بهذا بعد كلمات الفرج قال ابن الجني فاد
 رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم قال والذي استقب فيه ما يكون فيه حمد الله تعالى
 عليه والصلوة على رسول الله والائمة صلي الله عليهم وان يتخير لنفسه من الدعاء
 والمسلمين ما هو مباح كماله مختصر يجوز الدعاء فيه للمؤمنين باسمائهم والدعاء على الكفرة
 والمنافقين لان النبي صلي الله عليه واله دعائه فتوته لقوم باعيا منهم وعلى آخرين
 باعيا منهم كما روي انه قال اللهم احج الوليد بن الوليد وسلمه بن هشام وعياش
 ابن ربيعة والمستضعفين من المؤمنين واشد وطاك على مضرور على وذكر ان وقت
 امير المؤمنين واشد عليه السلام في صلوة الغداة فدعا على ابي موسى وعمرو بن
 العاص ومعوذ بن ابي الاحور واشياهم قال ابن ابي عقيل وروي عبد الله بن سنان
 عن ابي عبد الله عليه السلام تدعوا في الوتر على العدو وان شئت منهم وروي
 العامة عن ابي الدرهم انه قال لا تدعوا السبعين اخا من اخواني باسمائهم وسلم
 ولم ينكر ذلك احد من الصحابة الا في عشرة يستحب اطالة القنوت وروى عنهم عليهم
 السلام افضل الصلوة اطال قنوتها وروي علي بن ابي اسامعيل الميموني في كتابه باساده
 ابي الصادق عليه السلام صلي يوم الجمعة الغداة للمجعة والاخلاص واقنت في
 الثانية بعد ما قنت في الركعة الاولى فينبغي يجوز الدعاء في سائر احوال الصلوة
 الاصل وعموم ادعوا ربكم وما سلف من خبر ان الدعاء فرض وروي عبد الرحمن بن
 سباه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ادعوا وانا ساجد قال نعم ادع للمدنيا
 والاخرة فان رب الدنيا ورب الاخرة التاني منع سعد بن عبد الله من جواز الدعاء
 في القنوت بالفارسية حسب ما رواه الشيخ محمود بن بابويه يقول ابي جعفر الثاني
 عليه السلام لا بأس ان يتكلم الرجل في صلوة الغرضه بكل شئ يحتاجه ربه عز وجل قال
 ولم يرد هذا الخبر كنت اخبر بالخبر الذي روي عن الصادق عليه السلام انه
 قال كل شئ مطلق حتى يرد فيه نهي والنهي عن الدعاء بالفارسية غير موجود وقال
 الصادق عليه السلام كل شئ ناجب بربك في الصلوة فليس بكلام احنان

ولا اعلم فيه شيئا موقفا
 ابا عبد الله عليه السلام في الدعاء
 يجوز الدعاء في كل حال
 والدعاء في القنوت
 وما رواه ابي اسامعيل
 بن الفضل قال قال رسول الله

ناه

الشيخ في النهاية بأي لغة كانت والفاضلان لصدق اسم المدعى عليه اما الاذكار
الواجبة فلا يجوز مع الاختيار **الثالث** قد تقدمت كلمات الفرج في احكام الزوات
وجوزان يقول فيها هنا وسلام على المرسلين ذكر ذلك هنا جماعة من الاصحاب
منهم المفيد ولب البراج ولب زهرن وسيل عنه الشيخ نجم الدين في الفتاوى بخونه لانه
بلفظ القرآن مع ورود النفل **تمه** روي عبد الرحمن بن عبد الله عن الصادق
عليه السلام في الرجل يدرك الركعة الاخير مع الامام فيقنت الامام ايقنت معه قال
نعم ويجزيه عن القنوت لنفسه **تمه** قد بينا استصحاب وضع اليدين على الخدين
مازى الركبتين حال القيام فلو وضعها على غير ذلك جاز غير انه لا يجوز للصلي وضع
اليدين على الشمال ولا بالجلس فوق الصرة ولا تحتها فيبطل لو تعد فعله ونقل الشيخ
والمروزي في الجماع وروي محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال قلت له
الرجل يضع يديه في الصلوة اليمنى على اليسرى فقال ذلك التكبير لا يفعله في رسالة
حرير عن الصادق عليه السلام لا يكره انما يضع ذلكا المجوس ولان افعال الصلوة تتلوه
من الشرح ولا شرع هنا والاحتياط ولانه فعل كثير خارج عن الصلوة وخالف في ذلك
لبن الحنبل حيث جعل تركه مستحباً وابو الصلاح حيث جعل فعله مكروهاً ومن
الاصحاب من يتعرض له كابن ابي عمير وسائر وقال الشيخ نجم الدين في المعتمد
الوجه عندي الكراهية لمخالفة ما دل عليه الاحاديث من استصحاب وضعهما على
الخدين والجماع غير معلوم لنا وخصوصاً مع وجود المخالف من الجابر الفضلا والتمك
بانه فعل كثير في غاية الصعوبة لان وضع اليدين على الخدين ليس بواجب بل يتنالى
النهى وضعهما في موضع معين فكان المكلف وضعهما كيف شا وتلقى افعال الصلوة
من الشرح حق لكن كما ثبت تشريع وضع اليمنى على الشمال لم يثبت تحريمه فصار
المكلف وضعهما كيف شا وعدم تشريعه لا يدل على تحريمه والاحتياط معارض بان
الاول امر المطلق بالصلوة دالة باطلا فبها على عدم المنع او يقول متى يحتاج اذا
يعلم ضعف مستند المانع ام اذا يعلم ام اذا لم يعلم ومستند المانع هنا معلوم الضعف
واما الرواية فظاهرها الكراهية لم يضمنه من التشبيه بالمجوس وامر النبي صلى الله عليه وسلم
ليس على الوجوب لانهم قد يفعلون الواجب من اعتقاد الاهمية وانه فاعلى خير فلا
يكن حمل الحديث على ظاهره قاله فاذن ما قال الشيخ ابو الصلاح والكراهية او لم يرد
ما ذكرناه ان النبي صلى الله عليه وسلم والدم يامر به الاعرابي وكذا رواية ابي حميد كحماية

صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله قال واحتجاج العامة على شرعية برواية
 وابل بن حجر قال رآيت النبي صلى الله عليه وآله والروضع يد يده على صدرها أحدهما إلى
 الأخرى وبرواية سهل بن سعد قال كان الناس يومرون أن يضع الرجل يده
 اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلوة قال أبو حازم لا أعلمه إلا يعني ذلك إلى رسول الله
 صلى الله عليه وآله عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله مر به وهو واضع شماله
 على يمينه فوضع يده على شماله مردود بخالفهم لمضمون رواية وابل لأن منهم من يضعها
 فوق السرة ومنهم من يضعها تحتها ورواية سهل لم يبين فيها الأمر وقول أبي حازم
 مشعر بشكك في ذلك وخبر ابن مسعود حكايته واقعة مخصوصة قلت في بعض
 كلامه رحمه الله مناقشة ذلك لأنه قال في كنيته بتحميه وإبطاله الصلوة والإجماع
 وإن لم نعلم فمؤاذاً نقل خبر الواحد حجة عند جماعة الأصوليين وأما الروايات التي
 فيها صريح وهو التحريم على ما اختار معظم الأصوليين وخلاف المعين لا يقدح في الإجماع
 والتشبيه بالمجوس فيما لم يدل دليل على شرعه حرام وابن الدليل الدال على شرعية هذا
 الفعل والأمر بالصلوة مفيد بعدم التكفير الثابت في الخبرين المعتبرين بالإسناد
 الذين عمل بهما معظم الأصحاب فحينئذ الحق ما صار إليه الأكثر وإن لم يكن إجماعاً
تبيين لأرباب جواره عند التقية ولا فرق بين كون اليد على الأخرى على يد
 غير لو وضع اليسرى على اليمنى عند التقية احتمال البطلان لأنه ما كان التقية
 على وجهها فيكون المحذور سليماً من المعارض والصحة إذا نادى بها التقية
 ولو ترك الوضع عند التقية فترك الفعل في مسح الرضوء وقد سلف وأولي هذا
 بالصحة لأنه خارج عن الصلوة بخلاف الغسل والمسح فإن الجزية تحققة فيها فيحقق
 النبي عن العباد في الجملة والافتقار هنا الجرم بعدم البطلان **الواجب الرابع**
 القراءة والنظرية واجباتها وسننها ولواحقها الأول في الواجبات وفيه
 مسائل عجب قراء الحمد عينية الصلوة الواجبة في الصبح واليومي الصلوات
 الباقيات إجماعاً بينا لفعل النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام والصحاب
 والتابعين وقوله النبي صلى الله عليه وآله والصلوة لمن لم يقرأ فيها بقائه الكتاب
 رواه عبادة بن الصامت وروى عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام
 أنه قال من ترك القراءة مستعمداً أحاد الصلوة ورأسى القراءة فقد تمت صلواته ومن محمد
 بن مسلم عن الباقر عليه السلام في الذي لا يقرأ بقائه الكتاب لا صلوة له إلا أن يقرأ بها

سنن أبي داود
 سنن الترمذي
 سنن ابن ماجه
 سنن النسائي

في جهرا واخفات والخبر الاول صريح في عدم ركنيتها لعدم بطلان الصلوة بتركها
 نسيانا وبصرح خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام وخبر معاوية بن عمار
 عنه ايضا في اخبار كثيرة واحتجاج بعض العامة بقوله نعم فاقروا ما تيسر منه ويات
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاعرابي قال له ثم اقر ما تيسر معك من القرآن ويتساوي النافذة في
 القرآن في الاحكام فكذلك الصلوة ضعيف لان قوله عليه السلام لا صلوة لمن ايقرا
 فاتحه الكتاب اخص فرقوله تعالى ما تيسر من القرآن تنبي العام عليه وعدم تعليم
 الاعرابي النافذة ممنوع فانه نقل ثم اقرا بام الكتاب وما شاء الله والقياس عندنا على
 مع منع التساوي في جميع الاحكام فانه محل النزاع **الثاني** بسم الله الرحمن الرحيم اية
 من النافذة ومثل سورة خلاصة اجماعنا ورواية العامة من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والرهانام سلمه فانه قال اذا قرأتم النافذة فاقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم فانها ام القرآن
 والسرير الثاني وان بسم الله الرحمن الرحيم اية منها وروي انه قرأ النافذة فقرأ بسم الله و
 اية وروينا عن الائمة عليهم السلام ذلك بطرق كثيرة منها رواية معاوية بن عمار عن
 الصادق عليه السلام انها اية في النافذة والسورة ورواية صفوان انه صلى خلفه عليه
 السلام اياها وكان يقرأها ويحضر جلوسه الاخفائيه وقد روي ما يعارض ذلك كرواية
 محمد بن مسلم عنه عليه السلام في الرجل يكون اماما يستفتح بالمحمد ولا يقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم فقال لا يضره ورواية محمد بن علي الحلبي عنه عليه السلام انه لا يقرأها
 في السورة وفي اخبار اخرى وحملها الاصحاب على التيقية او النسيان او النافذة
 للجيد يري ان البسملة في النافذة بعضها وفي غيرها افتتاح لها ولعله يحجج بهذه
 الرواية وهو متروك **الثاني** اجمع المسلمون على وجوب القراءة في الصلوة بالالف
 بن صالح بن يحيى وابن عليه والاصم وروى عن انس وعكرمة وعن عمر بن الخطاب
 البقرة لا بأس بها الاجماع وانقراض قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقرأ
 وقوله تعالى فاقروا ما تيسر منه والنسيان عدد لمعوم رفع عن امتي الخطأ والنسيان
 وهل النافذة متعينة في النافذة الاقرب ذلك لعدم الادلة وقال القاضي يجب
 فيها الاصل فان اراد الوجوب بالمعنى المصطلح عليه فهو حق لان الاصل اذا
 لم يكن واجبا لا يجب اجزاؤه وان اراد بالوجوب المطلق لم يدخل فيه الوجوب بمعنى
 الشرط بحيث تنعقد النافذة من الحمد ممنوع واما حمل الشيخ في التهذيب اجاز
 سقوط البسملة على النافذة المراد به سقوطها من السورة صرح بذلك **الثالث** يجب

بر
 في
 النافذة
 في
 النافذة
 في
 النافذة

208

سورة كاملة في الثانية والاولتين مرغها على المشهور بين الاصحاب وخالف
فيه ابن الحنفية وسائر الشيوخ في النهاية والمحقق في المعتمد فانهم ذهبوا الى استحبابها
فعدمهم يجوز التفتيش كما يجوز تركها بالكلية لنا فعل النبي صلى الله عليه واله ولا
عليهم السلام وقول الصادق عليه السلام لا يقرأ في المكتوبة اقل من سورة الاكثر رواه
مصور بن حاتم وفيه مكاتبة يحيى بن عمران الى ابي جعفر عليه السلام في تارك التسمية
في السورة بعد الحمد بعيد الصلوة وهو يستلزم وجوب السورة وهو ضاعف
الحلبي وعيسى بن يارب عن الصادق عليه السلام فاتحة الكتاب وحدها تجزئ
في الفريضة وهما من الصحيح وروي معمر بن يزيد في الصحيح ايضا عنه عليه السلام ان
السورة الواحدة في الركعتين من الفريضة اذا كانت اكثر من ثلث آيات وحمل الشيخ
الخبرين الاولين في التهذيب على الضرورة لما رواه الحلبي في الصحيح عنه عليه السلام
لاباس ان يقرأ الرجل في الفريضة بفاتحة الكتاب في الركعتين الاولتين ادا ما عجلت
به حلة او لحوف شيئا وحمل الخبر الثالث على ان المراد تكررها في الركعة الثانية دون
ان يقرأ فيها في الركعتين هذه اذا لم يحسن غيرها فاما مع التمكن مرغها فانه يكره
ذلك لما رواه عيسى بن جعفر عن ابيه الكاظم عليه السلام في الرجل يقرأ سورة واحدة
في الركعتين من الفريضة وهو يحسن غيرها فلا يفعل وان لم يحسن غيرها فلا يباس
قلت للحمل الاول حسن واما الثاني فشكل الوارد تكرارها لم يكن في التقيد بزيادة تعالى
الثلث آيات فائدة اذ يكره تكرار ما زاد وما لم يرد وحملت على الضرورة كما حمل الخبران
الاولان عليها كان احسن اي انما اذا لم يتمكن من قراءة سورة كاملة في الركعة فيمكن
مقراءة سورة في الركعتين وجب اذا اصاب كل ركعة ثنتين فصاعدا وفيه اشارة
الى ان الميسلمة ليست معدودة في الامم او انما مع الآية التي بعدها اية كاملة لان
اقل السور عدل ان ينقض بالميسلمة عن اربع قال في المعتمد حمل الرواية بعدد على
الجواز اقرب واورد رواية اخرى عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في السورة
تصل في الركعتين من الفريضة فقال نعم اذا كانت ست آيات فصفا في الركعة الاولى
والنصف الاخر في الركعة الثانية ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام في الرجل
قرأ سورة فخطا ابدع المكان الذي غلط فيه ويمضي في قراءته ابدع تلك السورة
ويحوله عنها الى غيرها فقال كل ذلك لا يباس به وان قرأ في واحدة فشا ان يركع ركعتين
ورواه اسماعيل بن الفضل قلت صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام وابو جعفر عليه

السلام فقرأنا تحت الكتاب وأخر المائدة فلما التفت اليها فقال انما اردت ان اعلمكم
 قلت يكن حمل هذه الروايات على التفسير اذ حمل القرآن الاصحاب على خلاه فهاشعير بالمر
 عنها لعدم العلل وتحميل على العذر **الرابعة** لا يجوز في القراءة بغير العربية ولا غيرها
 منها باجماعنا لقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا ولغوات الاعجاز اذ هو باعتبار لفظه
 ولفظه ولان الترجمة للمترجمه والا كما كانت لترجمة الشعر شرا ولان النبي صلى
 الله عليه واله لم يفعل ولا نقل عن احد من الائمة والمصحابه قالوا قال الله تعالى
 ان هذه لغتي العرب الاولى قلنا الاشارة الى معنى قوله تعالى قد افلح من ترك ذكرا
 اسم ربه فصلى الايات او الى معنى قوله والاخرة خير وابقى سلمنا ان معنى ان معناه
 القرآن في الصحف ولا يلزم منه كونها قرانا وكذا قوله تعالى انه لغني زبيرا ولان لو كان
 القرآن سابقا في الكتب المنزلة لم يكن لرسول الله صلى الله عليه واله وامتة ان يفتخروا
 لكنه محض به كان نطق القرآن العزيز واي كثر كقولهم بما ارجينا اليك هذا القرآن
 والقرآن اليك الكتاب بالحق وقوله تعالى ما يا ايها الذين آمنوا من ذكر من يهجم محدث الاسمين
 وهم يلعبون قالوا قال لا تذكرهم به ومن بلغ وانذار العجم بالعجم قلنا ذلك تغيب
 الالفاظ القرآن **فروغ** لوضاق الوقت ولا يعلم غير الترجمة ففي قد يلجأ على الذكر
 هو يدل عن القراءة تروء والذي اختار الشيخ في الخلاف انه يذكر الله ويكون ولا يقرأ
 المعنى بغير العربية باي لغة كانت فان فعل ذلك بطلت صلوة قاله ورعي عبد الله
 بن ابي ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه واله فقال اني لا استطيع ان احفظ شيئا
 من القرآن فافاد اصنع فقال له سبحان الله والمحمد لله فلو كان معناه قرانا لقال الله
 باي لغة سميت عليك فلما عدل به الى التسبيح والتحميد دل على انه لا يكون قرانا
 بغير هذه العبارة ويحتمل تقديم الترجمة فعل المذكور لقرينة القرآن ولجواز التكبير بالعجم
 عند الضرورة ولعل النبي صلى الله عليه واله انما يامر الاعراب بحفظه بغير العربية
 لعدم مدبرها عليه ويكون الفرق بين التكبير وبين القراءة بان المقصود في التكبير
 لا يتغير بالترجمة اذ الغرض الاهم معناه اقرب اليه بخلاف القرآن فان الاعجاز
 اذ نظم القرآن معجز وهو الغرض الاقضي وهو الاصح **خامسة** لا يجوز الاخلال بحرف
 من النسخة عمدا ولا من السورة بعدها لعدم صدق الامثال وكذا يجب الترتيب بين
 كلماتها وايضا على الوجه المنقول بالتواتر لان ذلك هو القرآن امر بقرانه في الصلوة
 وكذا التمسيد لان الاخلال به اخلال بحرف وكذا حركات الاعراب والناسوا لغير المعنى

اربع عشرة
 في الاشارة

بالاحلال بها اولاً تاسياً بصاحب الشرع واهل بيته وبحب مراعاة مخارج الحروف
 حتى الصاد والظاوان عسر لم يتعدروا وليس في المحذور لان اخراج الحرف من غير
 مخرجه احلال بحقيقة ذلك الحرف الذي هو احلاله بما هي القراءة **فروع** بحوزة القراءة
 بالمتواتر ولا يجوز بالشواذ ومنع بعض الاصحاب من قراءة ابو جعفر ويعقوب وخلف
 وهي كمال العشرة والاصح جوارها ثبوت تواترها ثبوت القراءة السبعة **السادة**
 يجب تعلم الفاتحة على من لم يحسنها اجماعاً لكل ما وجب القراءة لتوقف الواجب عليه
 فان ضاق الوقت قل ما يحسن منها اجماعاً فان لم يحسن منها شيئاً قل ما يحسن
 من غيرها بقدرها العموم فاقرأ ما يتيسر منه ويقرأ سورة غيرها اذا السورة ممكنة فلا
 يسقط بقوات الحمد فان لم يحسن شيئاً من غيرها سجد الله وحده وهله وكبر بقدر
 القراءة لا موال النبي صلى الله عليه واله الاعرابي ان يحمد الله ويكبر ويعلمه وروي العامة
 ان النبي صلى الله عليه واله قال له رجل يا رسول الله لا استطيع شيئاً من القرآن فعلمني
 ما يجري فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله
 قال هذا الله فالي قال اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني وعافني **فروع**
 هل يشترط مسألة المذكر للفاتحة قدر الحروف قال في المعبر لان الخبر الاول دل على
 مطلق الحمد والكبير والتفصيل نعم الافضل ان لا يقصر عن حروفها ولو قيل يتعين
 ما يجري في الاخيرتين من التسبيح على ما ياتي ان شاء الله كان وجهه لانه عن حروفها
 ولو قيل يتعين ما يجري في الاخيرتين مراقد ثبت بدليله عن الجمعية في الاخيرتين فلا يقصر
 بل الحمد في الاولين عنها وروي عنه **سنان** عن الصادق عليه السلام ان الله قرض من
 الصلوة الركوع والسجود الا انزلوا رجلاً دخل في الاسلام لا يحسن القرآن
 اجزاه ان يكبر ويسبح ويحمل وما قلناه مختار ابن الحنفية والجعفي لوم يحسن
 شيئاً وضاق الوقت عن التحكم وامكن الاقام وجب لانه يسقط القراءة وان تعدد
 احتمال وجوب القراءة قيام بقدر الحمد للعموم فاتوامنه ما استطاعتم وهو محتات
 الفاضل رحمه الله ولو امكنه القراءة من المصحف وجب وقدمه على الذكر لمحصل
 حقيقة القراءة ولكنه لا يكفي مع امكان التعلم لان المأمور به القراءة عن ظهر القلب
 او هو المتبادر الي الافهام ولان النبي صلى الله عليه واله لم يأمر الاعرابي بالقراءة
 من المصحف وروي الحسن الصيقلي عن الصادق عليه السلام في المصحف يقرأ
 المصحف يضع السراج قريبا منه قال لا بأس وفيه المبسو والمخلوق بخلاف

ذكر في هذا الكتاب في باب الصلاة
 في الركوع والسجود ما لا بد من معرفته
 في كل صلاة من ركعتين
 في كل ركعة من ركعاتها
 في كل صلاة من ركعاتها
 في كل صلاة من ركعاتها

يقرئ الصلوة المصحف اذا لم يحسن ظاهرا وقضية كالحمد انه اذا احسن لم يحسن
 والتكليف للحفظ في قوة ترجيح ظاهرا واجتزا الفاضلان به وان امكن الحفظ
 معللين بان الواجب مطلق القراءة وهو محتمل النزاع وعلى قولها يتخير المكلف
 بين الحفظ والقراءة في المصحف وحينئذ يجب تحصيل المصحف اما كثيرا او استعارة
 او استعارة ولو احتاج الى مصباح في الظلمة وجب تحصيله مع القدرة فان تركه
 ذلك بطلان صلوة ولو تلاها بغير الفاتحة من القرآن ولو تبيع قاريا اخر عند الضرورة
 على قولها يحزى اختيارا وفي ترجيعه على المصحف احتمال الاستظهار به في الحال
 ولو كان يستظهر به المصحف استويا وفي وجوبه عند امكان احتمال لا يرد
 الى الاستظهار الدائم واذا عدل الى القرآن عن الفاتحة لعجزه عنها فلا قرب وجوب
 كونه بقدرها قرايد او حينئذ يمكن اعسار الحروف ولو امكن سبع ايات فهو كما
 اولى ويجب السأى فيها ان حفظ المسأى والجزء الترتيب ويجزى ولو اريد اذا
 سأت حررها وفي المصنوع اذ لم يحسنها واحسن غيره قرا ما يحسنه عند سبق
 الوقت سواء كان بعد ايعادها واكثر فظاهر قراءة ما شاء الا ان يحتمل قراءة
 على من لم يحسن سواء وفي المعتبر صرح بعدم وجوب كون المقر بقدرها ولو علم شيئا
 من الفاتحة اقتصر عليه وهل يجب تكرار بقدرها نقابة المعتبر ولو كان يحسن
 غيره من القرآن ففي تكراره اوضح ما يحسن من القرآن اليه نظر من بعض اقرب اليها
 من غيرها فتكرره كالواحد احسن غيرها من القرآن فانه لا يعدل الى الذكر وما في الشيء
 الواحد لا يكون اسلا وبدا عن غيره فيأتي بما يحسن منها ويعلم اليه بقدر اليه
 وفيه عليه ايضاً ان النبي صلى الله عليه واله علم السائل للحد منه وهي جماعة الفاتحة
 ولم يأم بتكرارها ويضعف بان هذا القدر لا يسمى قرأنا ولا له لو سمي قرأنا ولا له كان
 مراعاة اولى من الذكر ولو احسن النصف الاول منها قراه فان احسن غيره بقدر
 النصف الثاني ويقدم ما حفظ منها ولو احسن النصف الاخير قرا من غيرها ولا
 ثم اتي بالنصف الاخير وعلى القول بالتكرار ولو لم يحفظ غيره وقتنا بعدم التكرار
 عوضا عن النصف الثاني بالذكر فان كان المحفوظ هو الاول قدمه على الذكر الا
 قدم الذكر عليه وعلى قول الشيخ ومن تبعه برأي قدر النصف اما وجوبا او استقبالا
 وعلى ما قلناه برأي نصف المجزى عن الجميع تقريرا فلو احسن وسطها عوضا عن
 الطرفين فغيرها فان لم يحسن عوضا عنهما بالذكر قبل وبعد ولو احسن بعض

كتاب فقه الشافعي في الصلاة
 والقرآن والحدود
 في كتاب الصلاة

كل فرق بين هذه وما قبلها
 في اعتبارها من حيث
 غيرها من اختلاف
 الأوزار

أية فإن كان يسمى قرأنا قراه ولا فالذكر ولو كان لا يحسن الذكر إلا وصاف الوقت
أي به ولو كان يحسن قرأنا مترجما ففي ترجيح الذكر المترجم عليه أو العكس نظر من
حيث أن ترجمة القرآن أقرب إليه من الذكر ومن الغرض من الأقصي القرآن فظهر
المعجز وهو ينفوت بالترجمة بخلاف الأذكار كما سلف وقوي الفاصل بتقديم
القرآن هنا ولو تعلم في الأثرية فإن كان قبل شرع في البدل قبل البدل وإن كان
في أثناء البدل قال في التذكرة قرا لم يأت بدله لأنما مثل ولو قيل بوجوب البدل كله
كان وجهه لأنه في محل القراءة بعد وهو ممكن منها سواء كان قد شرع في الذكر فتعلم
بعض القرآن وتعلم الفاتحة أو كان قد شرع في غيرها من القراء فتعلم الفاتحة نعم
لو كان قد ركع مصف الركعة واستأنف القراءة فيما بقي واحتمل الفاصل استحباب ^{العدد} وال
إلى النقل لثبوته في استدراك قر الجمعة مع استحبابه ففي استدراك الواجب إلى
ولما لا بد من منع انداء استدراك واجب لأن إتمام هذه الصلوة لأن يجوز إذا نقل بدله إلى
ثم أعادها فقد أتى بصلوة أحل منها فهو معنى قراءة الحمد في أنه صفة كان بالصفة
إلى هذه الصلوة ولما كان العيس عندنا باطلا بقي الدليل العاد على إبطال العمل خاليا
عن المعارض ومن هذا يظهر ضعف القول بأن المتيهم إذا وجد الملية أثناء الصلوة بعد
إلى النافذة وقد سبق **السابع** لو لم يحسن السورة وجب عليه التعلم ولو لم يعنها
وصاف الوقت أي به ولو لم يحسن شيئا منها لم يعرض عنها بالذكر فتصارى مع
النقل ولو كان يحفظ قرأنا غير الفاتحة وجب عليه أن يقرأ منه بدلا للفاتحة ثم يقرأ
قرأنا بدلا للفاتحة وكررها عن السورة بعد الحمد **الثامن** يجب تقديم الحمد على السورة
فإن اختلفت عمدا أعاده وإن كان ناسيا أعاد السورة بعد الحمد وللجاهل لا يعيد ^{هذا}
ولو لم يوجب السورة لم يضر التقديم على الأثرين لأنه أي بالواجب وما سبق قرآن
لإبطال الصلوة نعم لا يحصل له ثواب قراءة السورة بعد الحمد ولا يكون موقفا للسبق
وكذا يجب تقديم كل آية سابقة على الأخيرة في الحمد والسورة لأن الأمر بالقراءة ينصرف
إلى المترد فلوحالف بطلت الصلوة فلو كانت ناسيا استأنف القراء ولا يجوز فيه الاستئناف
ما يحصل بالترتيب للاختلاف بالمولات نعم لو قرأ النصف الثاني من الحمد ناسيا ثم قرأ الفصل
الأول مع استمراره للنسيان ثم تذكروا أنه يجب المولاة في القراءة فلو قرأ خلاصا من غيرها
عمدا بطلت الصلوة لتحقيق المخالفه انتهى عنها وفي المبسوط يستأنف القراءة ولا يطل الصلوة
ولو كان ناسيا استأنف القراءة وفي المبسوط يعني على الأول ولو سكنت في أثناء القاء ما يرد

عن العادة فان كان لا نارح عليه فطلب المتكلم بضره لان يخرج عن كونه مصليا
وان سكت متعمدا للحاجة حتى يخرج عن كونه قاربا استأنف القراءة ولو خرج بالسكون
عن كونه مصليا بطلت ولو نوى قطع القراءة وسكت فالنية المبسوطة يعيده الصلوة بخلاف
ما لو سكت لا بنية القطع ولم يسكت مع انه يقول ان الصلوة لا تبطل بنية فعل المتأني وكما
جاء بان البطلان هنا بنية القطع مع القطع فهو بنية المتأني مع فعل المتأني وبشكل بان قواطع
الصلوة محصورة ونية قطع القراءة لا يؤثر مع قطع القراءة بمجرد لا يؤثر كما ذكر الشيخ اما نوى
قطع القراءة لا يبرئ العود اليها فهي كنية قطع الصلوة بفعل المتأني ان ثبت ان هذا القطع
مناف للصلوة مخرج حيث انه لا يستعمل له لان سوي القراءة فاذا انوى قطع القراءة فهو ترك
القراءة فهو قطع الصلوة بالفعل لا بترك واجبا بنية الصلوة متعمدا ولما قيل ان يقول اما ان يكون
نية المتأني بترك او لا فان قلنا يتأثرها بطلت سوا قطع القراءة او لا وان قلنا لا يؤثر حتى يفعل
المتأني فلا تخم ان مطلق ترك القراءة مناف وانما يقتضي المناقاة اذا اتي بعد بالركوع فيكون
تداخله بواجب اوله بعد القطع زمانا يخرج به عن كونه مصليا فتقتضي المناقاة لا مجرد
ترك القراءة بل بعد المتأني **فروغ** لما كان الركن المأخوذ من القرآن نظمه لم يخرج القراءة بما
عمل بالنظم كالوقوف مقطعا كما سماه العدد واسما المعروف اما الوقوف في موضع لا يقتضي القراءة
عليه ولغيره من الاقتراح فانه لا يبطل الحضور مسمى القرآن ولو تكررت مرة واحدة والسورة
لا صلاح لم يفتح في الحزاة وان لم يات بالآية التي قبلها وبعض العلماء ما قبلها لم يكرها
ولو تكررها كما في ذلك وكذا الايتين فصاعدا ولو شك في حكمه اتي بها والاجود اعادة ما
يسمي قرا انا واولي منه عدم جواز التأتين بمجرد الحرف الذي شك فيه او سبق فساد لانه
لا يعد بعض الكلمة كلمة فصلا عن كونه قرا نا ولو كرر الغائبة عنها فلا قرب عدم البطلان
لان كل قرأت ولا تكرار الاية جاز واحتمل العاصم لا يطلان الصلوة لمخالفة المأمور وكذا لو
كرر السورة والخطب فيه اسهل لان القرآن بين السورتين قبل جواز وهو في قرأت القرآن
اما الواعته والمكرر استجابها الذكر توجه البطلان لانه ليس بمشروع على هذا الوجه فيكون
الآتي برأيا بعينه مشروع واولي بالبطلان ما لو اعتقد وجوبه ولو كرر شيئا من ذلك شيئا
فلا شيء عليه ولا يفتح في المولات سؤل الرحمة والاستعاذة من النعمة عند استجاب
ذلك لما روي حديثه من فعل النبي صلى الله عليه واله وقد قرأ سورة البقرة وكان معتقدا به
وروي عنه قال قال عليه السلام ينبغي لمن قرأ القرآن اذا مر بآية فيها مسيلة او تحريف
ان يسأل الله عنده كل خير ما يرجو يسأل العافية من النار ومن العذاب وكذا الاية الحمد

عند العطفية في أثناء القراءة وتسمية العاطس ولو اخل الحبل بالمولاة ساهبا لم ينطأ الا
 ان يخرج عن كونه مصليا العاشرة قراءة الاخرى تحريك لسانه بغيرها امكن ويعتقد عليه
 معناها لان الميسور لا يسقط بالمعسور وروي الحلي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال بليتة اخرى وشهد وقراءة القرآن في الصلوة تحريك لسانه واشارة باصبعه
 وهذا يدل على اعتبار الاشارة بالاصبع في القراءة كما مر في الكبير ولو تعدد افعالهم جميعا
 اقصم البعض وحرك لسانه وبدا بتحريك اللسان بقدر البلية تقريبا وان لم يفهم معناه
 مفصلا وهذا لم ارفهيا نصا والتمتاع والمفاو لا تنفع ولا تمنع بحب عليهم السعي في اصلاح
 اللسان ولا يجوز لهم الصلوة مع سعة الوقت مهما امكن التعلل فان تعدد ذلك صحت
 القراءة بما يذرون عليه والافرب عدم الوجوب لا يقيم عليهم لان صلواتهم مشروعة
الحادية عشر بحري بدل للحد اختيارية الثالثة في المغرب والاخيرتين من الطهرين والعشاءين
 الشيخ عند علمائنا اجمع وروي العامة عن علي عليه السلام انه قال اقرا في الاولتين وسع
 في الاخيرتين وروى في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام بحريته الركعتين الا
 ان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويركع والتعبد بحمد الله اقص
 على منطوق هذه الرواية والشيخ في النهاية لا يقتصر كثر ذلك ثلثا فيكون اثنا عشر
 وفي الميسور وتبعه جماعة عشر وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلاث مرات بقول
 في الثالثة والله اكبر وفي كتاب حريته سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واختار ابن
 بابويه وابو الصلاح وفي هذه الاقوال لم يجدوا بها شاهدا صحيحا لما روى حريته عن زرارة عن
 الباقر عليه السلام قال كنت اما ما فعل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثلاث مرات لم
 يركع قال لا يا ابي حريته المستعمل اربع وخمسة عشر وقال ابن الجنيده والذي يقال مكان
 القراءة تحميد وتسبيح وتكبير فتقدم ما شاؤ وشهد له صحيح عبيد الله الحلي عن الصادق
 عليه السلام اذا كنت في الركعتين الاخيرتين فلا تقرا فيهما وقل الحمد لله وسبحان الله والله
 اكبر وفي صحيح عبيد بن زرارة عن علي عليه السلام في الركعتين الاخيرتين من الطهرين تسبيح وحمد
 الله وتغفر له نيك وان شئت فقلته الكتاب وروي عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن
 ابي شيمت الفاضلة وان شئت فقلته الكتاب وروى عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن
 العلوي رحمه الله الى اجزاء الجميع لعدم الترجيح واراد على نفسه التحريم بين الوجود في
 العدم وهو غير معهود واجاب بالتمسك كالمسألة في مواضع التحريم وفيه التحريم جواز العمل
 وان كانت رواية الاربع اولى والاكثر احرط ولكنه لا يلزم وهو قول قوي كمن العمل بالاكثر

اولي مع اعتقاد الوجوب ^{بغيرها} احدها هل يجب الترتيب فيه كما صورته رواية رواية
 الظاهر نعم لخذ المتعين ونفاه في المعتبر للاصل مع اختلاف الرواية وثانيها هل يجب
 الاخفات فيما لا قرب نعم فهو بينه وبين البدل ونفاه لب ادريس الاصلي وعدم النص
 قلنا عموم الاخفات في الغرضية كالنصر مع اعتضاده بالاحتياط وثالثها هل يستقط
 التحجير بتعيين المقرأ في الاولين المشهور ولا العموم شرعية وقال في المبسوط ان في
 القراءة الاولى لم يتطل تحجير وانما الاولى لم القراءة ليدخلوا الصلوة منها وقد روي
 انه اذا سئى في الاولتين القراءة تعين في الاخيرتين ولم تظهر حديث صحيح صريح في
 ذلك لكن روي محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في ناسي الفاتحة صلواتك لم يروي
 الحسين بن حماد عن الصادق عليه السلام قال قلت لمراسله عن القراءة في الركعة الاولى قال
 اقرا في الثانية قلت اسما في الثانية قال اقرا في الثالثة قلت اسما في صلوتي كلها
 قال اذا قلت تحفظت الركوع والسجود تمت صلواتك وهذه يظهر منها تعيين القراءة للتأني
 لكنه غير مصرح بماذا الامر بالقراءة وان كان للوجوب الا انه لا ياتي في التحجير بينهما وبين التسليم
 فان كل واحد من خصال التحجير يوصف بالوجوب وقال في الخلاف ان في القراءة في الاولتين
 قرأ في الاخيرتين ولاحظ بهذه الرواية وورد رواية معوية بن حمار لا تسجد ولا تحجل في
 التحجير ثم جعل القراءة احوط والعمدة المناضلة بين القراءة والتسليم فقال ابن ابي عمير
 افضل ولو سئى القراءة في الاولتين لو اية معوية بن حمار عن الصادق عليه السلام في ناسي
 القراءة في الاولتين فتذكر في الاخيرتين قال في الكرم ان اجعل اخر صلوتي اولها فظفر في
 باب روية افضلية التسليم للامام والمأموم وهو مختار لب ادريس وفي الاستبصار الامام
 افضل في القراءة ولين الجسد يستحب للامام التسليم اذا اتفق انه ليس معه مسبق
 وان علم دخول المسبق لوجوده فليكون ابتداء الصلوة الداخل بقراءة والمأموم يقرأ فيها
 والمنفرد يخرج مما فعل ظاهر الشيخ في الترتيب المساواة والذي رواه محمد بن حكيم عن
 ابي الحسن عليه السلام افضلية القراءة واطلق وروي منصور بن عازم عن الصادق
 عليه السلام يقرأ الامام ويخبر المأموم وروي معوية بن عمار عن عبد السلام فراه الامام ويحجب
 المنفرد وروي علي بن حفظة عن عبد السلام هما والله سواء ان شئت سجت وان
 شئت قرا وسأله عن افضل وروي الحلبي عليه السلام انه انت في الركعتين فلا تقراء
 فيها وخاسمها اسمع الاحكام على الاجتهاد بالحد في الاخيرتين وهو في رواية جميل بن
 دراج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عما يقرأ الامام في الركعتين في اخر الصلوة

وروي جميل بن
 دراج قال سالت
 ابا عبد الله عليه
 السلام عما يقرأ
 الامام في الركعتين
 في اخر الصلوة

فقال بفتح الكسابة ولا يقرأ الذي خلفه ويقال الرجل فيهما اذا صلي وحده بفتح الكسابة
وغيرها من الروايات وسادسها عن ذلك يقرأ في ركعة من الاخيرتين وسبعه في الاخرى
لان التخييرية في الركعتين تخيرية في كل واحدة منهما وفي رواية الحسين بن جابر انما
به لان قوله اقرا في الثانية مشعر بتا التخييرية الرابعة وسابعها ليس فيه سبعة
لانما خذ من القراءة لامن التبسح والا قرب انما غير مستوية هنا ولو اتي بهام يكن به
باسم وثانيها انما اذا شفع في القراءة او التبسح فلا قرب انما ليس له العدول الى الاخر لان لفظ
المحل ولو كان العدول الى الافضل مع احتمال ميزان كحصان الكفاة وخصوصا الى الافضل
ولو شفع في احدها بغير قصد اليه فالظاهر الاستمرار عليه لا قضاء فيه الصلوة فصل
انما كان ولو كان قاصدا الى احدها فسبق لسانه الى الاخر فلا قرب ان التخييرية في فان
تخييره في انما تخير ما سبق اليه لسانه فلا جود استينافه لانه على بغيرة في سماعها
لوشك في عدده في غير الاول لانه المستيقن ولو ظهر له الزيادة فلا بأس وعاشها انما
فيه المولاة الواجبة في القراءة ومراعاة واللفظ المخصوص به اللسان العربي فلا يحسن
ترجمته ثم لو اضطر اليه لم يمكن القرينة فلا قرب حوزان لما سبق في التكبير والادكار
في الاولتين وحادي عشرها انما لا يسحب الزيادة على اثني عشر وقالوا انما لا يسحب
سجدة احدى والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
باسم يتبع هذا الشيخ العظيم الثاني في استحباب تكرار ذكر الله تعالى وثاني عشرها حكم
حكم القراءة في الوجوب وعدم الركبة فتبطل الصلوة بتكرار ذكر الله تعالى في
عشر المشهور وجوب الجهر في الصبح والاولتين من المغرب والعشاء الاخر
وجوب الاختصاص في البواقي فيبطل الصلوة بخلاف ذلك عمدا ونقص الشيخ في الجماع
واصح محرز ان من ابي جعفر عليه السلام في رجل جهر فيما لا ينبغي للجهر فيه فقال
ان فعل ذلك مستبعد فقد نقص صلوة عليه الاحادة وان فعل ذلك ناسيا او سهوا
او لا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلوة وقال ابن الجهم لو جهر بالقراءة فيما عاقت
بها او عاقت فيها جهر بها جاز ذلك والاستحباب ان لا يفعل ذلك في التزاة وهو قول
حسن المرتضى رحمه الله وقد روي عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يصلي
من التزمية بالجهر في القراءة هل عليه الاجم قال ان شأه من وان شأه من العمل به
الجهر العالي والشيخ يقول هذا موافق للعلة والعمل على السابق يعني خبر زرارة قال
في المعبر هذا حكم من الشيخ فان بعض الاصحاب لا يوجب الجهر بل تسجيته قلت في المعبر

الشيخ بخلافه ومن القواعد المقررة ان من عرف اسمه ونسبه لم يعتد بخلافه ولكن الاستدلال
 على وجوب الجهر والاخفات بفعل النبي صلى الله عليه واله والتاسي به واجب بقوله
 صلى الله عليه واله صلوا كما رايتوني اصلي فان قلت ما تصنع بقوله تعالى ولا تجهر بصلوكم
 ولا خافت بها فان ظاهر التحيير به استدلال العامة قلت الحقيقة هنا غير مرادة لاسماع
 لانك لا تكمل عن الجهر والاخفات بل المراد في الجهر الزايد على المعتاد وفي المخافتة التي يفرض عن
 لاسماع لو رايه سمعه عن الصادق عليه السلام في تفسيرها الجهر ان ترفع صوتك شديدا
 او المخافتة ما دون سمعك فان قلت ففي رواية عبيد بن فضال عن بعض اصحابنا عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال السنة في الصلوة النهار بالاخفاء والسنة في صلوة الليل بالاجهاق السنة
 تروا في النوب قلت حملها الشيخ على النافذة ولو سلم ارادة الغريضة فالسنة يطلق على الغريضة
 كثيرا يعني انه ثابت بالنسبة **نفسه** اقل الجهر ان يسمع من قرب منه اذا كان يسمع وحده
 اسماع نفسه ما كان يسمع ولا تقدير قال في المعتبر وهو اجماع العلماء لان ما لا يسمع كالبعيد
 كلاما ولا قوة ولو رايته سمعه السابقه وروي زرارة عن الباقر عليه السلام قال لا تكتب من القراءة
 والدعاء الا ما اسمع نفسه وروي الحلبي عن الصادق عليه السلام في الرجل يقرأ في الصلوة
 وتوهم عليه فيه فقال لا بأس بذلك اذا سمع اذ فيه الموصلة فان قلت فقد وروي علي بن ابي حمزة
 الكاظم عليه السلام لا بأس ان لا يحرك لسانه ويوهم وهما قلت حملها الشيخ على تركه في موضع
 بقية لو سلمه اي محمد بن حسن عنه عليه السلام يحرك من القراءة معهم مثل حديث النفس
 ولا يحرك على القراءة لاجلها من اجل فكيفها اسماع نفسها تخفيها او تقدير او لو حمرت فسمعا
 بالاجنب فلا قرب الفساد مع علمها تحقق النبي في العبادة ولو سمعها الجهر او السها
 لا يؤم يسمعها احد فالظاهر الجواز للمصل وان عدم وجوب جهرها مطلق يكون صوتها عورة
فروع الخشني تخيير في الجهر والاخفات وان جهرت في مواضع الجهر فهو اولى
 اذا لم يستلزم سماع مرجح سمعه اما باقي اذكار الصلوة فقد سبق ما يدل على استحباب
 الجهر للاجماع والاسرار للمأموم واما المنفرد فالظاهر تخيير لو رايه عينا عن احية عليه السلام
 قال سالت عن القسمة والقول في الركوع والسجود والقنوت للرجل ان يجهر به قال
 ان شا جهر وان شام جهر وقد سبق **الثانية عشر** لاجونا ان يقرأ في الغريضة غرية
 على الاشهر للزوم احد الامور اما الاخلاص بالواجب ان يضيئه عن السجود واما راي
 مخدعة في الصلوة متعلقات امرنا به وكلاهما ممنوع منه ولو رايته عن احد هما عليه السلام
 لا يقرأ في المكتوب شي من القرآن فان السجود زيادة في المكتوب ورواية سمعه لا يقرأ في الغريضة

اقرا في التطوع يعني سورة العلق قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام في الصلاة
 في الصلاة المكتوبة سورة فيها سجدة من الغرام فقالوا بل بلغ موضع السجدة فلا يقرأها وان
 احب ان يرجع فيقرأ سورة غير الحديث والاستمر بين الاصحاب العمل على الخبر لا ليس
 وان كان في هذه ما كلف الا لئلا يجسد حيث يقول ان كان في فريضته اوى فاذا فرغ منها
 وسجد ولكنه لا يري وجوب سورة مع الحمد ورواية عمار له عليه ايضا ومن ثم قال في المحرر
 ان قلنا بوجوب السورة وحسن الزيادة لم يمنع من قراءة الغزيرة وان احبنا احدهما
 لم تمتنع اذا ترك موضع السجدة قلت وكذا لو لم يوجب السجدة في الحال المانع من غير
 وهو ان يفسد بالصلوة التي بينها زيادة السجود لم يحكم بالبطلان كما قاله ابن الحنفية
 بعض الروايات اما اليه مثل رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام ان صلوت
 مع قوم فقرأ الامام اقرانهم برك او شيئا من الغرام وفتح فقرأته ولم يسجد فادام اياها وهناك
 اخبار مطلقة في اباحة قراءة الغرام في الصلوة وهو محمول على النافلة كرواية الحلبي
 عن الصادق عليه السلام ورواية عبد الله عليه السلام ورواية عبد الله بن سنان
 عنه عليه السلام ورواية محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام للجمع بين الروايات
 وزيادة السجدة في النافلة معتبرة وقد دللت روايتي الحلبي على ان السجود اذا كان
 في اخر سجدة وقام فقرأ الحمد ثم ركع وروي وهب بن وهب عن الصادق عليه السلام
 عن ابيه عن علي عليه السلام اذا كان السجود اخر اجزا الركوع بها وجعله الشيخ طائفة
 يصلي مع قوم لا يكثرون يسجد ويقوم وينزل الحمد مستشهدا بالمقطوعة سواء اذا قام
 منفردا فليقرأ الفاتحة ثم ركع وان كان مع امامه لا يسجد او يركع بها وركع وفي المصنف
 يقرأ اذا قام بالسجود الحمد وسورة اخري او آية **فروع** لو قرأ الغزيرة سهوا في
 الفريضة في وجوب الرجوع عنها ما لم يتجاوز النصف وجهان بلقيتان على ان الاول
 كالابتداء الا الاقرب الاول وان تجاوز ففي الرجوع وجهان ايضا معارض عمر بن
 احدهما المانع من الرجوع هنا مطلقا والثاني المانع من زيادة سجدة وهو اقرب لاني
 منعناه اوى بالسجود ثم يقضيها ويحتمل وجوب الرجوع ما لم يتجاوز السجدة
 وهو قريب مع العدول مطلقا مادام قائما وليس ادريس قال ان قراها ناسيا مع في
 صلوة ثم قضى بعدها واطلق **الحكمة عشر** لا يجوز ان يقرأ ما بقوت الوقت فرائده
 استلزامه تاخير الصلوة من وقتها وهذا هو خرام وقد روي في التهذيب عن
 عامر بن عبد الله عن الصادق عليه السلام قال قرأ شيئا من الاصح في صلوة

تتبع
القرآن لغة فصار من
البيان أو غيرها
وعلى إذا جازعها
لا تتقدم أحد على
الأخر

الحج فالتوقيت ولوطن التصديق بعد شروعه منها وجب العود إلى اقتصر منها
وإن تجاوز نصف الأولى إذا ضاق الوقت عن تمامها **الحاشية** اختلف الروايات في القراء
بين سورتين في الفريضة مع الفاعلة فروي منصور بن حازم عن الصادق عليه
السلام لا يقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا أكثر وروي محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما
السلام في الرجل يقرأ السورتين في الركعة فقال لا لكل سورة ركعة وروي عمر بن يزيد عن
الصادق عليه السلام قلت لما قرأ سورتين في ركعتين قال نعم قلت اليس يقال أعط كل
سورة حقها من الركوع والسجود فقال ذلك في الفريضة فاما النافلة فلا بأس بظاهرها
كلها التحريم وعليه الشخية النهاية وجعله مفسدا للصلوة وكذا لم يحوز في التهذيب وفي
المخالف جعله الاظهر من المذهب ولم يذكر الفساد وقال في المبسوط قراءة سورة بعد الحمد
واجبة غير انما قرأ بعض السورة او قرأ بين سورتين بعد الحمد لا يحكم بطلان الصلوة
والمريض رحمه الله جعله ايضا مفسدا للصلوة وروي علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه
السلام في القرآن بين السورتين في المكتوبة والنافلة قال لا بأس وروي زرارة عن
ابي جعفر عليه السلام انما يكون ان يجمع بين السورتين في الفريضة فاما النافلة فلا بأس
وعليه الشخية الاستنباط ولو لم يرد في الشخية بحمد الدين وهو اقرب حمل للروايات
الاولى على الكراهية ترفيقا وقضية الاجل وربما احتج بان فعل النبي صلى الله عليه
والسلام يكن القرآن والالتجيب او استحب ولم يقل باحد فتعين الافراد فيجب التماسي
به فتقول وجوب التماسي به معناه ان يعمل مثل فعله فاذا فعله على وجه الذنب والتماسي
به فعله على وجه الذنب ونحن نقول المستحب الافراد ويكره القرآن ومنصب النبوة مرفوع
عن الماكروه واما النافلة فلا كراهية في القرآن فيها ما سلف ورواية عبد الله بن ابي يعقوب
عن الصادق عليه السلام لا بأس ان يجمع في النافلة من السور ما شئت وروي محمد بن
القاسم انه سأل عبد الصالح بن عوف ان يقرأ في صلوة الليل بالسورتين والثلاث فقال
ما كان من صلوة الليل فاقرأ بالسورتين والثلاث وما كان من صلوة النهار فلا تقرأ الا
سورة سورة وفي هذه الرواية دلالة على ترك القرآن في نافلة النهار والمراد بالفريضة ما
عدا المكسوف لما ياتي ان شاء الله تعالى من تعدد السورة في الركعة الواحدة ومن
جعل كل ركوع ركعة فالفريضة على اطلاقها **الحاشية** قال الأكثر ان الضم والفتح
سورة واحدة وكذا الفيل والبلان ومستندهم النقل وارتباط كل منهما بصاحبتها معني
وحديثه لو قرأ أحدهما في ركعة وجب قراءة الاخرى على ترتيب المصحف على القول

بوجوب السورة وقد روي زيد الشحام قال صلى بنا ابو عبد الله عليه السلام الفجر
 فقرأ المصحف وام شرح في واحدة وروي ايضا صلى ابو عبد الله عليه السلام فقرأ في
 الاولى والمصحف وفي الثانية الم شرح وحمل الشيخ هذه على النافله وروي المفضل
 عنه عليه السلام سمعته يقول لا يجمع بين سورتين في ركعتين واحدة الا المصحف الم
 شرح وسورة الفيل وليلاف قرش وهذا مباحث ثلثة احدها انهما سورة واحدة
 ام سورتان فتوى الأكثر على الواحدة ورواية المفضل تدل على انهما سورتان ويؤيد ذلك
 على وضعهما في المصحف سورتين وهم متواترتا بينهما اهل بحب قراءة الثانية اذا فرغ
 من الاولى انقى به اصحاب بنا على وجوب السورة الكاملة وعلى انهما سورة والسورتان
 تدل على الوقوع والامام وهو اعلم من الوجوب فان قلت لو كانا سورتين لم يقرن بينهما
 الامام لانه لا يفعل المحرم ولا المكروه فدلى سورة لا يجوز تعريضها في الفريضة قلت لم يستأن
 من الحرام او المكروه لتساها في الاتصال وقد اوي في المعتمد الى هذا وقال فيها اهل تعادله
 بينهما انهاء الشيخ في البيان فضحك الواحد وكان الشاهد على الوحدة اتصال المعنى
 والبسملة فيه واستغفره ليه ادرى لتران البسملة بينهما وكتبه في المصحف تجد يدوم اياه
 عن النقط والاعراب ولا ينافي ذلك الوحدة كما في سورة الفيل وقال في المعتمد ان كانتا
 سورتين وجبت البسملة وان كانت واحدة فلا سلة للاتفاق على انها ليست اثنتين
 من سورة واحدة سوى الفيل **النظر الثاني** في سنن القراءة فمهما الاستعداد قبل القراءة في الر
 الاولى خاصة من كل صلوة لعموم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
 اي اردت القراءة ولما روي ابو سعيد الخدري انه النبي صلى الله عليه واله كان يقول قبل
 القراءة اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وعن الصادق عليه السلام ثم تقول من الشيطان
 الرجيم ثم اقرأ فاتحة الكتاب رواه الخليلي وسيب الاسدي بها ولوي في العمريه قاله الأكثر نقل
 الشيخ فيه الاجماع هنا وروي حنان ابن سويد قال صليت خلف ابي عبد الله عليه السلام
 فتعود باجماع ثم جهر بسم الله الرحمن الرحيم وحمل على الجواز وصورته ما روي الخدري عن
 النبي صلى الله عليه واله وروي اعود بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم رواه
 البرزطي عن معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام واختاره المفيد في المقتدر
 سماه قال سألته عن الرجل يقوم في الصلوة فينسى فاتحة الكتاب قال فيقول استعذ بالله
 من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم ثم ليتراءى له لم يركع وقال ابن البراء يقول الخد
 يابيه من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم والشيخ اي على لبي على الاعظم اي جعفر

الطوسي قول بوجوب التعمد للأمريه وهو غريب لأنه الأمر هنا للندب بالإنفاق وقد
نقل فيه والده وفي الخلاف للجماع هنا وقدر وي الكليبي بإسناده إلى قرات بن حنف
عن أبي جعفر عليه السلام قال مفتاح كل كتاب نزل من السماء بسم الله الرحمن الرحيم فإذا
قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا تنالها لا يستعبد فإذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم سرك
فيما بين السماء والأرض **مصرع** لا تذكر الاستعاذه عندنا وعند الأكثر ولو نسبها
في الأولى لم يأت بها في الثاقبة ومنها الجهر بالبسملة في مواضع الاختفاء جمع لرواية
حنان ورواية صفوان قال صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام أيا ما كان إذا كانت
صلوة للجهر فيها بالقرأة جهر بسم الله الرحمن الرحيم وأخفا ما سوي ذلك وزاد الكليبي
في رواية وكان جهر في السورتين جميعا وقد صرح باستحبابه في جميع الصلوات لثبوت
والمروضي في المحل والشخ في النهاية والخلاف والمبسوط وتقدم ابن ادريس باختصاص
الاستحباب بأولتي الظاهر لا الأواخر اعدم تعيين القرأة فيها والاحتياط والقول ^{الشيخ}
في المحل والجهر به في الموضوعين أي الأولين وهو قول مرغوب عنه أما ولا فإنه
لم يسبق إليه وهو باطل إطلاق الروايات والأصحاب بل يراى نصحهم بالعموم وأما نانيا
فإن المشهور فرشعا لا تشيعه الجهر بالبسملة وذلك لكونها مبسولة في مواضع الاختفاء
فلا يتفاوت الحال في ذلك قائمة للشعار والجواب عن مسكه بتعيين القرأة أن ذلك عن
المتأخر فيه ونحن لا نقول بالبسملة حال عدم القرأة فضلا عن الجهر بها أما حال وجود
القرأة فهي مساوية لسائر القرأت وأما الاحتياط فعارض بأصل البراءة من وجوب الاختفاء
بها وأما الموضوعان فلم لا يكونان أول الحمد حيث كانت أول السورة قال المحقق رحمه الله
أما خصص لنفس عليه الأصحاب ودلت عليه الروايات فإن عسك بوجوب الاختفاء
تقتضيهما عليه بما يتعين فيها القرأة من الاختفاء وإن عسك بنفس الأصحاب والمنقول
لزمه العمل بالاختفاء في كل موضع يقل فيه تعيين ولم يتعين وقال الشيخ في عقيل ثلاث
الأخبار عنهم عليهم السلام أن لا تقية في الجهر بالبسملة وهذا أقوالها آخرها
قول ابن الجنييد رحمه الله وهو أن الجهر بها إنما هو للإمام أما المنفرد فلا وصرح بأن
الإمام جهر بالبسملة في الأخيرة وتأتيها قول ابن البراج أنه يجب الجهر به في
الاختفاء على الإطلاق وتأتيها قول أبي الصلاح أنه لا يجب الجهر به في الاختفاء
على أولتي الظاهر والعصر في الحمد والسورة وربما احتج ابن الجنييد بالروايتين الأولتين
فإن المذكورين هما الإمام وجوابه أن الناسي اقتضى الاستحباب بخير الإمام أتم

هذا الحديث يدل على ان الله تعالى يحب المتقين
والذين هموا بالدين امة واحدة
والذين هموا بالدين امة واحدة
والذين هموا بالدين امة واحدة
والذين هموا بالدين امة واحدة
والذين هموا بالدين امة واحدة
والذين هموا بالدين امة واحدة
والذين هموا بالدين امة واحدة

كان او منفردا نعم في حق الامام بتاكداستحباب الجهر بالبسملة ولعل ابن البراء
عنه او صلا امام عليه ذلك فجب الناسي به وكل ذلك بدفعه الشهيرة بين الاصحاب وقد
روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون اماما فيستفتح بغير
لايتراسم الله الرحمن الرحيم قال لا يضرك والمراد به الاخفات بها عند الشيخ في احد
ناويله والشاويل الاضرائه ترك البسملة ناسيا وروي محمد بن علي الحلبي عنه عليه السلام
من يقرأ اسم الله الرحمن الرحيم قال ان شأجهر وهذا صريح في عدم الوجوب مع امكان حمل
كلام الموجب على الوجوب التخييري اذ القراءة الواجبة لا ينفك عن صيغة الجهر والاختفاء
فيجب على من يقرأ البسملة وهذا يتم ان قلنا بتباين الصفتين وان قلنا بان الاخفات
خير من الجهر فلا ومنها تهمد الاعراب اي طمس حركاته بحيث يتميز بعضها عن بعض بالتردد
الذي لا ينجح الى الحروف منها حركات الاعراب وبحيث ان يراد بتعدي الاعراب ان لا يكثر
الوقف وخصوصا على ما لا ينبغي الوقف عليه ومنها الوقوف على معاصمه واحودنا انما
ثم الحسن ثم الجائز وذلك معروف عند القراءة وقد ألف فيه كتب جمة وبحوز الوقوف على
ما شاء والوصل روي علي بن جعفر عن اخيه عليهما السلام في الرجل يقرأ بغير الفاتحة
وسورة اخرى في النفس الواحد قال ان شاء الله تعالى في نفس او شأخيره نعم يكره قراءة
التوحيد بنفس واحدة لما رواه محمد بن يحيى بسنده الى الصادق عليه السلام ومنها
التزئيل وهو حفظ الوقوف واما الحروف لقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا وقال في
المعتبر التزئيل يفتن الحروف مرغين مبالغة وربما وجب اذا اراد به المطلق بالحروف
من خارجها بحيث لا يدح بعضها عن بعض ويكون حمل الآية عليه لان الامر عند الاطلاق
للموجب وروي عبد الله البرقي رسالة عن الصادق عليه السلام ينبغي للعبد اذا
صلى ان يترتل قراته فاذا امر بآية فيها ذكر الجنة والناس الى الله الجنة ونقود بالله النار
واذا صلى امر بآية الناس ويا ايها الذين امنوا قال ليكن ربنا قلت هذه الرواية
تدل على جواز التنبية في الصلوة ومثلها رواية اخرى عن الكاظم عليه السلام
قال ان الرجل اذا كان في الصلوة فدعاه الوالد فليستج فادعته الوالد فليقبل لبيك
ومنها انما اذا تهرجتم والشمس وضحاها فليقل صدق الله وصدق رسوله واذا قرأ الله
حينما ما يشركون قال الله خير اكبر واذا قرأتم الدين كقولهم بعدون قال كذب
العاقلون بالله واذا قرأ الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك الآية قال
الله اكبر ثلثا روي ذلك عمار عن الصادق عليه السلام ومنها السكوت اذا وقع ص

الحمد والسورة فيهما سكتان لروايتي اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن
 ابيه انه رجلين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله اختلفا في رسول الله صلى
 الله عليه واله اختلفا في رسول الله صلى الله عليه واله وسكته قال كانت له سكتان
 اذا فرغ من القرآن واذا فرغ من السورة في رواية حماد بن عمار عن المسكنة بعد السورة بنفسه
 وقال ابن الجنيدي روى سمع واخي بن كعب عن النبي صلى الله عليه واله ان السكتة الاولى
 بعد تكبيرة الافتتاح والثانية بعد الحمد فرغ الظاهر استجاب السكوت عقيب
 الحمد في الاخيرتين قبل الركوع وكذا عقيب التسبيح ومنها استجاب قراءة ما رواه محمد
 بن مسلم قلت لابي عبد الله عليه السلام القراءة في الصلوة منها شيء موقوف فقال لا الا جمعة
 يقال بالجمعة والمنافقين قلت لم فاي السورة اقرا في الصلوة قال اما الظهر والعشا فيقرأ
 فيهما سواء والعصر والمغرب سواء اما الغداة فاطول ففي الظهر والعشا يسبح اسم ربك الاعلى
 والشمس وضحاها وغوها والعصر والمغرب اذا جاء نصر الله والفتح والهيكم التكاثر ونحوها
 الغداة بعم ييسألون والغاشية والقيامة وهي التي ورواية عيسى بن عبد الله القمي عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي الغداة بعم ييسألون
 وهي التي تك حديث الغاشية ولا تقسم يوم القيمة وشبهها ويصلي الظهر بجمع الشمس
 وضحاها ويصلي المغرب بعم هو الله احد واذا جاء نصر الله واذا زلزلت ويصلي العشا المزمعة
 بنحو ما يصلي الظهر ويصلي العصر بنحو المغرب وقال الصدوق رحمه الله افضل ما يقرأ
 في الصلوة في اليوم والميلة في الركعة الاولى الحمد وانا انزلناه في الثانية الحمد وقال
 الله احدا الا في صلوة العشا الاخر ليلة الجمعة بالجمعة والاحلى في صلواتها وظهرها
 بالجمعة والمنافقين وقالان فيهما واحد وفي الظهر يوم الجمعة رجع ما لم يقرأ
 فان قرأ النصف انهما ركعتين تدبأتم اعدا الظهر بالسورتين قال وقرئ في الغداة
 يوم الاثنين والخميس بعم اي والغاشية وقاه الله شر اليومين قال الوجه في صحيح
 عليه السلام اني خراسان انه كان يقرأ في صلوات السور التي ذكرناها فلذلك اختارها ما قلت روى الكليني عن ابي عبد الله عليه السلام
 قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك كتبت الي محمد بن الفرج تعلم ان افضل ما يقرأ في
 الترايع باننا انزلناه وقال هو الله احد وان صدق لتتفق بقرائتها في الفجر فقال عليه
 السلام لا تتفقين صدرك بقرائتها فان الفضل والله فيهما قال ابن بابويه واما يسحب
 القنطرة العدر في الاولى والتوحيد في الثانية لان العدر سورة النبي صلى الله عليه واله
 واهله بيته فجعلهم المصلي وسيلة الى الله تعالى لا يتم وصله الى معرفته واما التوحيد

روى الكليني عن ابي عبد الله عليه السلام

فالمدعى انهما مستجاب هو المقتول ومنها استجاب ما تضمنه رواية معاذ بن سلم
 عن الصادق عليه السلام لا يدع ان يقرأ بقل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون في
 سبعة مواضع في الركعتين قبل الفجر وركعتي الزوال وركعتين بعد المغرب وركعتين
 في اول صلوة الليل وركعتي الاحرام والفجر اذا أصبحت فيهما وركعتي الطواف قال الشيخ
 وفي رواية اخرى انه يقرأ في هذا كله بقل هو الله احد وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون
 الا في الركعتين قبل الفجر فانه بعد اقل يا ايها الكافرون ثم يقرأ في الركعة الثانية قل هو
 الله احد وهذا حكاية للحاكم الشيخ ابي جعفر الكليني رحمه الله ولم يذكر اسناد الرواية
 قال الشيخ يستحب ان يقرأ التوحيد في كل ركعة من الركعتين الاولىتين من صلوة الليل ثلاثين مع
 قوله بالمواضع السبعة وروي الكليني عن محمد بن مسلم في صلاة التوحيد في وقت الجمعة
 يقرأ فيها الحمد للمنافقين **تنبيهات** قال ابن بابويه قد رويت رخص في القراءة في ظهر
 الجمعة بغير سورة الجمعة والمنافقين لا يستعملها ولا يفتي بها الا في حال السفر والمريض
 وخيفه فوت حجة طاروا بعد الله بن سنان عن الصادق لا بأس ان يقرأ في صلوة الجمعة
 بغير الحمد والمنافقين اذا كنت مستحلاً وظاهر وجوب السورتين في ما وراء الجمعة
 اختيار في الصلح ووجب السورتين المترقي في الجمعة وقال وقد روي ان المسافر اذا
 يلزمه قرائتها وروي عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام من صلى بغير الحمد والمنافقين
 اعاد الصلوة وروي محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال ان الله تعالى اكرم الجمعة
 المؤمنين فسمي رسول الله صلى الله عليه واله بشارتهم والمنافقين توبخا ^{لله} ^{عليه} ^{السلام}
 ولا ينبغي تركها والتوفيق بين الروايات واعلم ان الشيخ نجم الدين نقل في المعتمد ان
 ابن بابويه ارجحها ام في الظهر والعصر فلهذا الفاضل في المختلف **التأني** فافق
 المترقي الصلوة في قراءة المنافقين في صبح الجمعة ورواه الشيخ في المصنوع
 هي في خبر رعي وحرر دفعا الى ابي جعفر عليه السلام قال اذا كنت كائنت ليلة الجمعة
 ان يقرأ في سورة الجمعة واذا حالك المنافقون وفي صلوة الصبح مثله كذلك
 لما في عقيل بين المنافقين وبين الاخلاص وقال الشيخان بل يقرأ في الثانية قل
 هو الله احد وهو موجه في رواية ابي الصباح الكناشي والي بصبر عن الصادق
 عليه السلام والطريق رجال الواقفة ولكنه مشهور **الثالث** يستحب قراءة الجمعة في اول
 المغرب ليلة الجمعة والاعية الثانية لرواية ابي بصير عليه السلام في الصباح **الاربع** يستحب قراءة الجمعة
 في الثانية التوحيد لرواية ابي الصباح عنه عليه السلام **الرابع** يستحب قراءة الجمعة

عن الصادق

والاعلى لرواية ابي الصباح ايضا عنه عليه السلام ورواه ابو بصير عنه ايضا وقال
ابن ابي عمير يقر في الثانية المناقدين ووافق في الاولى على الجمعة لرواية حميد
والاولا شهر واخر في الفتوى الحسن اختلف الاصحاب رضي الله عنهم في الجهر بالظهر
يوم الجمعة مع اتفاقهم على استعجاب الجهر في صلوة الجمعة فاستعجب الجمهور بالظهر
الشيخ رحمه الله ورواه الحلبي عن الصادق عليه السلام ومحمد بن مروان عنه ومحمد بن
الحسين عنه ومحمد بن مسلم عنه وقال ابن بابويه الجهر فيها رخصة يجوز الاخذ بها والاصل
انه انما يجهر فيها اذا كانت خطبة فاذ اصلاها وحده فهي كصلوة الظهر في سائر الايام
يجزى فيها القراءة وكذلك في السفر مصلح الجمعة جماعة بغير خطبة جهر بالقراءة وان انكر
عليه وكذا اذا صلى ركعتين بخطبة السفر يجهر فيها والمرقضي رحمه الله قال والمنفرد بصلوة
الظهر يوم الجمعة روي انه يجهر بالقراءة استعجابا وروي ان الجمهور انما يستعجب ان يصلت
متصورة بخطبة او صليت ظهر الاربعاء جماعة ولا يجهر على المنفرد وقوي لبن ادريس
هذا الاخير بحجج عدم الدليل والاحتياط وقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام
في الجمعة يوم الجمعة في الظهر ولا يجهر الا امام بالقراءة انما يجهر اذا كانت خطبة وحدها
الشيخ على التقية وفي كلام ابن بابويه رحمه الله اشارة الى ان الجمعة تقضى سفر بغير
خطبة وانما يجهر بها فان اراد به الجمعة الحقيقية اشكلت لعدم اعتقادها سفر العز
خطبة وكلامه يدل على اعتقادها سفر بخطبة وغيرها وان اراد به الظهر المنفرد
اشعوبان الجهر تابع لصلوة الجماعة وهو ينافي قوله انما يجهر فيها اذا كانت خطبة
وفي بعض النسخ انما يجهر اذا كانت جماعة وحيد لا تنافي وقد دل على تسمية ما في
السفر الجمعة رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام انه قال صلواتي السفر الجمعة
جماعة بغير خطبة واجهر بالقراءة والظاهر ان اراد ان الجهر تابع للجماعة صوليت
ظاهر او جمعة كما حكاها المرتضي واختار لبن ادريس وقال في المعتمد من الاصحاب من
منع الجهر الا في الجمعة خاصة ثم ذكر روايتي حميد ومحمد بن مسلم وقال هما الاولى
واشبه بالمذهب واستضعف تاويل الشيخ اياهما بالتقية تحصيل مر هذا كله
اقوال الاول عدم استعجاب الجهر مطلقا وهو اختيارية المعتمد ولعله الاقرب
الثاني استعجابها فيها مطلقا وهو قول الشيخ ومرتبعة ومنهم الفاضل في المختلف
الثالث استعجابها اذا صليت جماعة لا افراد او هو ظاهر الصدوق ومحمد بن
ادريس ومنها استعجاب تطويل قراءة الركعة الاولى على الثانية قاله في المعتمد لما روي

ابوان النبي صلى الله عليه واله كان يقرأ في الأولتين من الظهر فأتته الكتاب وسورتين
 تطول في الأولى وتقص في الأخرى وكذا في العصر والصبح قال وهو منقول عن الأئمة
 عليهم السلام قلت ان هذا القول بعينه رحمه الله وهذا الحديث من طريق العامة وقد
 روي ايضا في سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه واله كان يقرأ في صلوة الظهر في
 الركعتين الأولى في كل ركعة قدر ثنتين ايه وفي العصر في الركعتين الأولى في كل
 خمس سلمة قال الشيخ في الخلاف لا يخرج بين الركعتين محققا بعدم الدليل وعم
 الاخبار في قراءة سورة مع الحمد والعامة يختلفون في ذلك ومنها استجاب بغير
 السورة في الركعتين وكراهة تكرار الواحدة في الركعتين اذا احسن غيرها فان لم يحسن
 غيرها فلا بأس روي ذلك علي بن جعفر عن ابيه عليه السلام واما كون السورة الثانية
 بعد الأولى على ترتيب المصحف فلا يعرفه الاصحاب فلا يكون عندهم التقديم والتأخير نعم
 الروايات المتضمنة للتعيين عليها على ترتيب القرآن وقد روي تقديم التوحيد على الحمد
 في المواضع السبعة كما مر ومنها ما رواه محسن الميثقي عن الصادق عليه السلام قال
 يقرأ في صلوة الزوال في ركعة الأولى التوحيد وفي الثانية الحمد وفي الثالثة التوحيد و
 ايه الكرسي وفي الرابعة التوحيد وامن الرسول الي اخر البقرة وفي الخامسة التوحيد
 والخمس والعمران انه في خلق السموات الى الميعاد وفي السادسة التوحيد وثلاث ايات
 السجدة ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض الى الحسين وفي السابعة التوحيد
 ايات من سورة الانعام وجعلوا لله شركا الجن الى الطيف الخبير وفي الثامنة التوحيد
 واخر سورة الحشر لانه هذا القرآن يبي الى اخرها ومنها استجاب قول المأموم عم
 فراخ الامام من الحمد الحمد لله رب العالمين روي ذلك جميل عن الصادق عليه السلام
 النظر الثالث في الواجب وفيه مسائل المشهور بين الاصحاب تحريم قول امين
 عقب الحمد حتى انه يبطل بعد الصلوة بغير تقيده وادعي بعضهم الاجماع عليه فقال
 الشيخ رحمه الله في الخلاف قول امين يقطع الصلوة سواء كان ذلك سلا وحمل اخر
 الحمد او قبلها للامام والمأموم ويجب كل حال واجتبه باجماع الفقيه فانهم لا يختلفون في
 ان ذلك يبطل الصلوة ويقول النبي صلى الله عليه واله ان هذه الصلوة لا يصح فيها
 شي من كلام الامميين وقول امين من كلام الامميين وبرايه الحلبي عن الصادق
 عليه السلام انه قال قول امين اذا فرغت من فاتحة الكتاب قال لا وقال ابن بابويه ولا
 يجوز ان يقال بعد فاتحة الكتاب امين لان ذلك بقوله النصاري وقال المفيد في المنتقى

في صلاة الظهر في الركعتين الأولى في كل ركعة قدر ثنتين ايه وفي العصر في الركعتين الأولى في كل خمس سلمة قال الشيخ في الخلاف لا يخرج بين الركعتين محققا بعدم الدليل وعم الاخبار في قراءة سورة مع الحمد والعامة يختلفون في ذلك ومنها استجاب بغير السورة في الركعتين وكراهة تكرار الواحدة في الركعتين اذا احسن غيرها فان لم يحسن غيرها فلا بأس روي ذلك علي بن جعفر عن ابيه عليه السلام واما كون السورة الثانية بعد الأولى على ترتيب المصحف فلا يعرفه الاصحاب فلا يكون عندهم التقديم والتأخير نعم الروايات المتضمنة للتعيين عليها على ترتيب القرآن وقد روي تقديم التوحيد على الحمد في المواضع السبعة كما مر ومنها ما رواه محسن الميثقي عن الصادق عليه السلام قال يقرأ في صلوة الزوال في ركعة الأولى التوحيد وفي الثانية الحمد وفي الثالثة التوحيد و ايه الكرسي وفي الرابعة التوحيد وامن الرسول الي اخر البقرة وفي الخامسة التوحيد والخمس والعمران انه في خلق السموات الى الميعاد وفي السادسة التوحيد وثلاث ايات السجدة ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض الى الحسين وفي السابعة التوحيد ايات من سورة الانعام وجعلوا لله شركا الجن الى الطيف الخبير وفي الثامنة التوحيد واخر سورة الحشر لانه هذا القرآن يبي الى اخرها ومنها استجاب قول المأموم عم فراخ الامام من الحمد الحمد لله رب العالمين روي ذلك جميل عن الصادق عليه السلام

رحمه الله يحرم قوله آمين آخر الحمد ويقول لا ينطلي الصلوة به وتبعهما جمهور الصحابة
قال الشافعي رحمه الله يحرم بالاجماع والاحتياط وبأنها عمل كثير خارج الصلوة وأنها
في دعائها تقدمها والقارئ لا يجب عليه قصد الدعاء مع القراءة فلامعني لها حينئذ وإذا
استغنى جوازها عند عدم الغرض استغنى عند قصد القراءة والدعاء أن أحدهم يفرق بينهما
والشيخ في التبيين يمنع من قصد القراءة والدعاء للزوم استعمال المشترك في معنييه وهو
غير جائز وفي المعتصم صدر كلامه بالمنع منها محتجا بحديث الأرميين ويقول النبي صلى
الله عليه وآله إنما هي الشيع والكبير وقراءة القرآن وأما المحصر وليس التامين أحدها
لأن معناها اللهم استجب ولو نطق بذلك بطل صلوة فكذلك ما قام مقامه وكان النبي
صلى الله عليه وآله علم الصلوة جماعة ولم يذكر التامين وبأن أبا حميد الساعدي ^ص لما
صلوات رسول الله صلى الله عليه وآله لم يذكره وكذا أبو قتادة ولأنه لو كان النطق بها
تأمينا لم يجز إلا لمن قصد الدعاء لأن ذلك ليس شرطا بالاجماع أما عندنا فالمنع مطلقا
وأما عند الجمهور فلا استصحاب مطلقا ولأن التامين يستدعي سبق دعاء لا يتحقق
الدعاء إلا مع قصد فعله فقد رد عدم القصد بحج التامين عن حقيقة فيكون لغوا ثم ذكر
تمسك العامة برواية أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إذا قال الإمام غير
المعصوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة عند
الله له ونور وأبلى بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا قال ولا الضالين
قال آمين ورفع صوته بها ويقول صلى الله عليه وآله لا تلبثوا أن تسبقني وإجاب بأن الأهر
شهد عليه عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وحكم عليه بالخيانة في مال الحرب وأوجب
عليه عشرة آلاف دينار فكيف يسكن إلى فعله وكان ذلك لو قال النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله
لم يحجب بمرأته ورواية أبي هريرة وأبلى وخصوصا إذا كان يرفع صوته بها ولأن ما حكاه النكاش
في رواية عنه فلو كان مشهورا لم يخف عنه ثم قال في المختار ويمكن أن يقال بالكلية
بما رواه ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن قول الناس
في الصلوة جماعة حين تقرأ فاتحة الكتاب آمين قال ما أحسنها وأحسن الصلوة بها
وطعن في الرواية بالمنع بأن في طريقها في التهذيب محمد بن سنان وهو طعن فيه
في طريقها في جامع البرقي عبد الكريم وليس كإني إلى عمر استند كإني إلى الكرمية
الرواية غير معتدلة لأن استصحابها على سبيل التعجب ينبغي كراهيتها والخبران هذه الرواية
تأدي على نفسها بالنسبة لأن الأخبار مصرحة بالذي عنها ولو حلفت هذه على استحبابها

على سبيل التعجب تنفي كل همتها والحق ان هذه الرواية تنادي على نفسها بالتقية
لان الاخبار مصرحة بالنهي عنها ولو حملت هذه على استصحابها كان تناقضا ظاهرا فلم
يبق الا التقية وكذا ما روي معاوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اقول
امين اذا قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال هم اليهود والنصارى
مؤمنون بالتقية لانه عدل عن الجواب عن المسيول عنه الى غير هذا صرح في التقية
وكذا قاله الشيخ وقد يتوهم انه قوله اليهود والنصارى جواب اي هم القائلون امين
كما قاله لزياد بن ابي ربيعة والعجب كيف لم يشهد المحقق كلام ابن الجنيده هذا ويقول في كتاب
الامامة ولا يصلي الامام ولا غير قرائته ولا الضالين بامين لان ذلك مجرى مجرى الزيادة
في القرآن مما ليس منه وربما سمعها المجاهل قراها من التثنية وقد روي سمرة وابي بكر السكيتي
ولم يذكر فيها امين ثم قال ولو قال الامام في نفسه اللهم اهدنا الى صراطك المستقيم
احب الي لان ذلك ابتداء عامته واذا قال امين تامينا على ما تلاه الامام صرف القراءة
الى الدعاء الذي يؤمن سماعه وقال في حدود الصلوة ويسقط ان يجهر به الامام
يعني القنوت في جميع الصلوة ليموز خلفه على دعائه فظاهر جواز التامين عقب
الحمد وغيرها قلت المعتمد تحريمها وابطال الصلوة بفعلها بقول الأكثر دعوي الاجماع من
الكبار اصحاب ورواية جميل المذكورة محمولة على التقية لانه نفسه روي عن الصادق
عليه السلام بطريق اخر اذا كنت خلف الامام فقرأ الحمد وفرغ من قرائتها فقل انت الحمد
لله رب العالمين ولا تقل امين وهو في الاصل فيما تضمنه وهذه الرواية صحيحة لسنه
لا يرح عليها ما ذكر في المعتمد في حديث العلبي من الطعن وما ما جرى في تضعيف الحجة
مرفوعا للشيخ ان قصدا لقراءة الدعاء غير جائز لانه استعمال للمشتكر في المعنيين ضعيف
فان المعنى هنا مقصد وهو الدعاء المنقول قرانا ومعلوم ان الله تعالى انا طاعت المسلمين
لهذه الصيغة لارادة الدعاء فكيف تبطل الصلوة بقصده ومن قول المحقق انا في السجود
الخاص الى اخره فان الحصر في مراد منه لخروج معظم افعال الصلوة منه كالركوع و
السجود والتشهد والدعاء وكما قوله ببطلان الصلوة اللهم استجب ضعيف فان
الدعاء بالمباح جائز في الصلوة باجماعنا وهذا دعاء عام في طلب استجاب جميع ما يد
به وقد تابعه على هذا الفاضل في التذكر وليس بذلك وكثير من الاصحاب لم اقبل له على
التامين بنهي ولا اشارة كاي ابي عقيل والجمع في الفاخر والي الصلاح رحمهم الله
الثانية يسقط السور في النافلة عقب الحمد بالاجماع وليكن خرطول السور في

نوافل الليل كالانعام والكف والحكم ومرفصاره في نوافل النهار قال في المبسوط والامام
على سورة الاختصاص من افضل يعني في نوافل النهار ويستحب الاختصاص فيها والمهر في
نوافل الليل عن علي بن ابي ابيهم لما تقدم من قول الصادق عليه السلام السنة في صلوة
النهار بالاختصاص والسنة في صلوة الليل بالاجتهاد وروي العلامة عن ابي هريز ان رسول
الله صلى الله عليه واله قال اذا رايت جمعهم بالقرآن في صلوة النهار فارجمهم بالجمع وذكر
بعض العامة ضابط الجمع والاختصاص وتعميم عليه بعض الاصحاب وهو ان كل صلوة تخص
بالنهار ولا نظير لها بالليل فيجمع كالصبح وكل صلوة تخص بالليل ولا نظير لها بالنهار
فيجمع ايضا كالغروب وكل صلوة تفعل نهارا ولها نظير بالليل فما تفعل بالنهار فسر كالتعميم
وما تفعل بالليل فسر كالاعتناء فعلى هذا صلوة الجمعة والعيد والاجتهاد بها لا يتم اغتلا
نهارا ولا نظير لها ليلان والكسوف يستحب فيها الاسرار لانها تفعل نهارا ولها نظير بالليل
وهي الخسوف فيجمع فيه والاصل فيه قوله صلى الله عليه واله صلوة النهار عجا وهذا قياس
محض لا اصل له عندنا وقد نص الاصحاب على الجمع بصلوة الكسوف والخسوف ويلزم ان
صلوة الاستسقاء وقنوت الجماعة على انها كالعيد والعيد جزم ويلزم ايضا ان يكون
القضاء نوافل الليل والنهار والاجماع واقع من الاصحاب على انه يقضى كما فات اعموم قوله
خط الله عليه واله فليقتضيهما كما فاته وكذا قضاء النوافل بجمع فيه ويسر على ما كان نص عليه
الشع في الخلاف ولم يحق الاجماع بل الحديث **فروع** اذا قلنا بان المأموم يقرأ ندبا فلا
جمع عليه في الجمرة لما مر في رواية اسماعيل الا انكار المأموم دون العكس وكان بعض
المصنفين يجمع خلف رسول الله صلى الله عليه واله والروا في خروج من الصلوة قال ما بالي انا في
القرآن وفيه اشارة الى ان الجمرة فيه تشويش قراءة الامام **تبيينه** قلنا لما في حقيق
بجمع في صلوة السنن التي تكون في الجماعة واطلق **الثالثة** القراءة ليست ركنا على
الصحيح من المذهب وتدل فيه الشع الاجماع في الخلاف لان المعنى به ما يتصل بالصلوة بالا
به نسيانا والقراءة ليست كذلك لما روي ان منصور بن حازم سأل الصادق عليه
السلام اني صليت المكتوبة ونسيت ان اقرا في صلوتي قلما فقال اليس قد انعمت
الروح والسجود قلت بلى فقال تمت صلوتك ونزبت منه رواية معوية بن عمار عنه
عليه السلام وتدل في المبسوط عن بعض الاصحاب بكيفية وصوائف قول جماعة من العلماء
لقول النبي صلى الله عليه واله صلوة لمن لم يقرأ فيها بآية الكرسي ولو روى محمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام في الذي لا يقرأ الفاتحة لا صلوة له الا ان يقرأ بآية حمزة في آخرها

والجواب المراد في الحال توفيقا بين الروايات ويصحح على العامة بما روي ان عمر بن الخطاب ^{رضي الله عنه}
 فلم يقرأها فراجع قيل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا فقال فلا بأس ^{بها}
 ولم ينكر عليها احد من الصحابة فدل على اعتبارهم **المكرر** يجوز العدد ولم يفسد الى آخره ^{في}
 في الفريضة والنافلة ما لم يتجاوز نصفها فلا يجوز في الفريضة الشخات الا في سورتي
 التوحيد والمجد فلا عدول عنهما بالشرع لرواية عمر بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
 السلام يرجع في كل سورة الا من قل هو الله احد وقل هو الله الكافرون ومثله رواية ^{الجليل}
 عنه عليه السلام ولم اقف الا على اعتبار النصف لكن روي عبيد بن زرارة عنه عليه
 السلام في الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأ غيرها فقال ان يرجع ما بينه وبين ان يقرأ
 ثلثها والشخص في التذويب لما حكى كلام المفيد تجاوز النصف لم يذكر شاهد سوى ما رواه ابو
 بصير عنه عليه السلام في الرجل يقرأ في المكتوبة بنصف السورة ثم يقضي فيأخذ في اخرى
 حتي يفرغ منها ثم يذكر قبل ان يركع فلا يضر وهذا لا دلالة فيه على اعتبار النصف ان
 مفهوم الاسم ليس حجة نعم يظهر منه على بعد استيفاء قراءة السورة في المقترن فقل في الموضع
 بتحريم الرجوع عن التوحيد والمجد قال والوجه الكراهية لقوله تعالى فاقروا ما ينسى
 من القرآن قال ولا يبلغ الرواية قوة في تخصيص الا بغيره وقال ابن بابويه في الفقيه فان
 في نسيتها او واحدة منهما في صلوة الظهر يعني بالجمعة والمنافقين ثم ذكرت فارجع اليهما ما لم
 تقرأ نصف السورة فان قرات نصف السورة فتمسها واجعلها ركعتي فاقطعوا شطرها
 تجاوز النصف التقي بقراءة وقال ابن بابويه ايضا من اراد ان يقرأ في صلوة بسورة فقل
 غيرها الا ان يكون السورة قل هو الله احد فلا يرجع منها الى غيرها ما لم يتجاوز نصفها
 الا سورة الكافرون والا فانه لا ينتقل عنها الا في الظهر يوم الجمعة فان جاوز الاستئصال عنها
 الى الجمعة والمنافقين قال الجعفي رحمه الله وان حدث في سورة وبذلك الي غيرها ما
 ما لم يقرأ نصفها الا قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون فان كنت في صلوة الجمعة
 والصبح يومئذ او العشاء ليلة الجمعة فاقطعها وخذ في سورة الجمعة واذا جازك المناسق
 فقم للحكم في الصلوات الثلث وقال ابن ادريس في باب القراءة للمصلي ما بدأ بسورة ارجع
 عنها ما لم يبلغ نصفها الا التوحيد والمجد فانه لا يرجع عنها واطلق وكذا قال المحقق في الشرح
 رحمه الله وقال ابن ادريس في باب الجمعة يجوز الرجوع من المجد والاحكام الى الجمعة والمنافقين
 في ظنهم الجمعة ما لم يبلغ النصف وقال ابن الجوزي لا يستحب للمصلي ان يرجع عن قل هو الله
 احد وقل يا ايها الكافرون اذا بدأ بهما وله ان يرجع عن غيرهما اليهما ما لم يبلغ النصف فحين

ان الأكثر اعتبارا والنصف والتشيع اعتبر مجاوزة النصف ولعل مراده بلوغ النصف **فرض**
معية اشقل وجب اعادة البسملة تحقيقا للخرسية ولو شمل بقصد الاطلاق او لا بقصد سورة لم
يجز بل يجب البسملة عند المقدام الوجوبي لسانه على بسملة وسورة فالأقرب بالأجر الرواية
اي بصير السالفه ولصدق الامثال وروي البرقي عن ابي العباس في الرجل يريد ان يقرأ
السورة فيقرأ في آخره قال يرجع الى الذي يريد وان بلغ النصف قلت هذا حسن ويحل الكلام
الإصصاب والروايات على ما يكون مزيدا غير هذه السورة لأنه اذا قرأ غير ما اراده لم يعتد
به ولهذا قال يرجع فظاهر تعيين الرجوع **الخامسة** قال ابن ابي عقيل رحمه الله لا يقرأ في ^{الجزء}
بعض السورة ولا بسورة فيها سجدة مع قوله بان السورة غير واجبة وقال ايضا في قرأ في
صلوات السنن في الركعة الاولى ببعض السورة وقام في الركعة الاخرى ابتداء بحيث بلغ ولم
يقرب بالناخلة وهو غريب والمشمورة قراءة الحمد وقد روي سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام
فمن قرأ الحمد ونصف سورة مجزئة في الثانية لان يقرأ الحمد ويقرب ما بقى من السورة فقال يقرأ الحمد
ويقرب ما بقى من السورة والظاهر انه في النافذة **السادسة** اجمع علماءنا واكثر العامة على ان الموعود
يكسر الواو من القرآن العزيز وان يجوز تقريفا في فرض الصلوة ونفاها وروي منصور بن حازم
قال امرني ابو عبد الله عليه السلام ان اقرأ الموعودتين في المكتوبة وعن مولي سام قال
امنا ابو عبد الله عليه السلام في صلوة المغرب فقرأ الموعودتين وعن ابن مسعود انهما
ليست من القرآن وانا اترتاه لتقوية الحسن والحسين عليهما السلام وانقرض واستظهر
الاجماع لان العامة والخاصة على ذلك **السابعة** لا قراءة عند ثمانية الاخيرتين زائدا على
الحمد فرضا ولا نقلا وعليه الاجماع منا وفي الجعفرات عن النبي صلى الله عليه واله انه
كان يقرأ في ثمانية المغرب ربنا لا تمخ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك
انت الوهاب وهو يحمل على ان يراد ما عدا الا انها جزء من الصلوة **الثامنة** قل ابن بابويه رحمه
الله قال الرضا عليه السلام انما جعل القرآنية الركعتين الاوليتين التيسير في الاخيرتين
للتفرقة بين ما فرضه الله تعالى عنده وبين ما فرضه من عند رسول الله صلى الله عليه واله
وسال محمد بن حمران ابا عبد الله عليه السلام عن علة الجمع فيما يجهر فيه والاختلاف في
غيره وعن عدا فضليا التيسير في الاخيرتين فقال لان النبي صلى الله عليه واله لم يقرأ
بالحي السما كان اول صلوة اقترض الله عليه ثم من جعل اسمه عليه الظهور يوم الجمعة فاضاف
الله تعالى اليه الملايكة فصلى خلفه وامر من يجهر لهم بالقراءة ليتبين لهم فصله ثم اقترض عليه
العصر ولم يصف اليه احد من الملايكة واسم ان يخفى القراءة لأنه لم يكن وراءه احد ثم اقترض

عليه المغرب و اضاف اليه الملايكة وامر بالاجهار وكذلك العشا الاخر والفجر والشمس
افضل لان النبي صلى الله عليه واله لما كان في الاخيرتين ذكر ما كان فيه من عظم الله تعالى
فدهش وقال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله قال رسول الله صلى الله عليه واله
كان يغسل يداي في علي بن شاذان عن الرضا عليه السلام انه قال امر الناس بالقراءة في الصلوة
ليلا يكون القرآن معجرا مضيقا ولم يكن محفوظا مدروسا وانما يدي بالمجد لانه ليس في القرآن
والكلام جميع في جوامع الخير والحكمة باجمع في سورة الحمد وذلك ان قوله تبارك وتعالى الحمد
لله انما هو اذ اما وجب الله عليه خلقه من الشكرو والشكر ما وفق عنده من الخير رب العالمين
توحيد له وتوحيد وافر بالبعث والحساب والحجزة واجاب لكل الاخر له الحاجب ملك الدنيا
ما ياك تعبده درجته وتقرّب الي الله تعالى وخلص له بالعمل دون غيره واما ان تستعين استزاده
من ربه فيقتر وعبادته واستدانة طاعتهم عليه اهدنا الصراط المستقيم استرشاد واعتصام
محبته واستزادة في المعرفة لربه عز وجل ولعظمته وكبرياءه صراط الذين انعمت عليهم توكيده
السؤال والرغبة وذكر ما تقدم من نعمته على وليا من رغبته في مثل تلك النعم غير المغضوب عليهم
استعانة ثم ان يكون من المعاندين الكافرين المستحقين له وبما من ونصحه ولا الضالين اعتصاما
ثم ان يكون من الذين ضلوا عن سبيله من غير معرفة فهم محسنون صنعا وذكر العلة في الجهر
ان الصلوات التي يحضر فيها اوقات مظلمة فحضر فيها يعلم الماران هناك جماعة فصلى
معهم والتي تحافت فيها يكتفي فيها شاهد المصلي لا بما باله **فصل** روي في التهذيب
عن زرارة قلت لابي جعفر عليه السلام اصلي بقل هو الله احد فقال نعم قد صلي رسول الله صلى الله عليه واله
الله صلى الله عليه واله والذين طلقوا الركعتين بقل هو الله احد لم يصلي قبلها ولا بعدها بل
هو الله احد ثم منها قلت نعم كراهة ان يقرأ بالسورة الواحدة في الركعتين فيمكن ان
يستغني من ذلك قل هو الله احد ثم منها قلت نعم لهذا الحديث ولا خصصا صحتها
بمزيد الشرف او فعله النبي صلى الله عليه واله لبيان جواز روي الكليني عن محمد بن
يحيى باسناده الى الصادق عليه السلام قال يكره ان يقرأ قل هو الله احد بنفس واحد
وروي ابو حمزة الثمالي عن زين العابدين عليه السلام انه قال لم ان الصلوة اذا اجبت
جا الشيطان الى قرن الامام فيقول هل ذكر ربك فان قال نعم تركه وان قال لا ركب على التقييد
فكان امام الغوم حتى يتصرفوا قال فقلت فذلك اليس يرون القرآن قال لي ليس حيث تريد
بالحال انما هو الجهر بسم الله الرحمن الرحيم قلت لعلي الموجب للجهر بما يحج به هذا الحديث
وروي السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الرجل يصلي في موضع يريد ان

من قال لا اله الا الله
 وحده لا شريك له
 فله الجنة

يتقدم قال كف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم الى الموضع الذي يريد ثم يقول قل هذا الحكم
 بين الاصحاب وهل الكف واجب فيه بعض المتأخرين والاقرب وجوبه لظاهر الرواية
 وان القرار شرط في القيام وروي حماد بن عيسى قال قلت لابي جعفر عليه السلام رجل قرأ سورة
 في ركعه فغلط يدع المكان الذي خلط فيه ويضيئ في قرائته وتلك السورة وتحويلها الى غيرها
 فقال كل ذلك لا بأس به وان قراية واحدة فشا ان يركع بها لم يركع ذلك هو محمول على النافذ لما
 مر قاله الشيخ رحمه الله وكذا ما ورد في هذا الباب مع ان الاستدلال في الاخبار ان السورة مكية
 في الركعة وان كان العمل من الاصحاب غالبا على الوجوب وروي محمد بن جعفر من مراسلة الصادق
 عليه السلام قال يحزنك اذا كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس وعلى ابن يقطين عن ابي
 الحسن عليه السلام في المصلي خلف يقف في بصلوته والامام يحضر بالقراءة قال اقر نفسك ان
 لم يسمع نفسك فلا بأس قلت هذا يدل على الاحتياط بالاضافات عن الجهر للضرورة وعلى الا
 بالاسمعة عجب اسماع نفسه للضرورة ايضا ولم يلزمها سقوط القراءة لان الميسور لا
 يستقط بالمعسور وجوز الشيخ في المبسوط الصلوة بالحق عند تعذر الاصلاح في المشقة
 وقال اذا جهر فلا يرفع صوته غالبا بل يحضر به من وسطا ولا يخاف من سماع اسماع نفسه قال
 رحمه الامام ان يسمع من خلفه القراءة ما لم يبلغ صوته حدا العلوفان احتياجا الى ذلك لم يلزم
 بالقل قراءة وسطا قال ويكره المصلي اذا منع من سماع القراءة وان لم يبلغ من سماعها فلا بأس اذا
 غلط الامام وعليه من خلفه وقال ابن الجنييد ولا يجزأية فيه ما يمنع من قراءة الحروف
 على حتم فان لم يسمع ذلك فلا بأس اذا لم يكن يلوكره ويضعفه ولا كان محروما ولا يجمع بالركن
 في الصلوة ولا غيرها ترجع الغناء والالحان والمصلي وحده بها يقرأ ما يسمع نفسه من غير جهر
 ولا خفات ولا عجال ولا حذف بل يترسل ويحيي الحروف ما يقرأه **الواجب الخامس**
 الركوع وفيه مسائل يجب الركوع بالاجماع لقوله تعالى اركعوا واسجدوا ولقوله تعالى اركعوا
 مع الرالكين ولما روي ان رجلا دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه واله جالس في
 ناحية المسجد فصلى ثم جاء وسلم عليه فقال صلى الله عليه واله وعلمك الله ارجع فصل
 فانك لم تصل فرجع فصل ثم جافنا له مثله ذلك فقال له الرجل في الثالثة علمني يا رسول
 الله فقال اذا كنت الى الصلوة فاسبغ الوضوء استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ بما ليس
 معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع راسك حتى تفعد قايما ثم اسجد
 حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قايما ثم اقل ذلك في صلوتك كلها وعن
 علي عليه السلام اول الصلوة الركوع وعن عبدالله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام ان

جتزا

الله فرض من الركوع والسجود وفي اخبار كثيرة ويدل على ركبته عدم تحقق اسم
 الصلوة بدون اذني مجموع ركعات ولا يتقوم المجموع بالاجزاء ولو رواية زرارة عن الباقر
 عليه السلام لانقاد الصلوة الاخر خمسة الطهور والوقت والنعلة والركوع والسجود
 ورواية اي بصير عن اي عبد الله عليه السلام اذا اتقن ترك ركعة من الصلوة وقد سجد
 سجدين وترك الركوع استأنف الصلوة ورواية فاعمة عنه عليه السلام في الرجل يفتي
 الركوع حتى يسجد ويقوم قال يستقبل الي غير ذلك من الاخبار وهو ركن في جميع الركعات
 ويجب في كل ركعة مرة وفي صلوة الايات في كل ركعة خمس كل واحد منها ركن والثانية
 المصنوعة وهو ركن في الاولتين من كل صلوة وفي الثالثة من المغرب وامامية الاخيرتين من الزيادة
 فلا تبطل الصلوة بتركه سواء بل يجزئ السجدين واحديهما ويعود المية في التهذيب اورد
 رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام فيمن تيقن ترك الركوع حتى يسجد يلقى السجدة
 ويدين وان تيقن بعد الفراغ قبل ركعة وسجدتين ولا شيء عليه ورواية العيص عن الصادق
 عليه السلام فمن نسى ركعة من صلوة حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع قال يقوم فيركع ويسجد
 سجدة في السهو وحملها على الاخبارتين وفيها دلالة على قضا الركوع بعد الصلوة وهو
 غريب وسياتي تمام المسئلة الثانية لا يتحقق سمي الركوع شرعا الا باخنا الفاعل والبيان
 ببلغ اليه اليه الركعتين اجماعا تاسيا بالنبي صلى الله عليه واله طاروي انه كان يركع
 راحتيه على ركبته في الركوع كالتأني عليهما وتفرج بين اصابعه وروي زرارة عن
 الباقر عليه السلام وتكن راحتيك من ركبتك وهو دليل على اخنا هذا القدر لان
 الاجماع على عدم وجوب وضع الراحتين واعتبار اخنا التخصيران بحسن وخرج
 ركبته وهو ما لا منتصب لانه لا محرم وكذا الجمع بين الاغنا والاغناس لم تبلغ اليه حثا
 لم يجرؤ المالك خلفه ولعارض يستحب ان يريدا اخنا يسير التفريق بين قيامه وركوعه
 قال الشيخ واختار في المعتمد لان ذلك حد الركوع فلا يلزم الزيادة عليه وفي الشرايع
 واكثر كتب الفاضل يجب ان يريدا اخنا ليكونا قاربين حاله القيام وحال الركوع
 فان المعهود افترا فمما لو لم يكن ان ينتقص من اخنا به حال قيامه باعتماد او غير
 وجب ذلك قطعاً ولا يجب الزيادة حال الركوع قطعاً لحصول الفرق
 يجب ان يقصد به هو الي الركوع فلو هو ي بسجدة الغيبة وغيرها بالافه
 او هو ي لقتل حبه او لغضا حاجة ولما انتهى الي حد الركوع اراد ان يجعله ركوعا
 لم يكن لقوله صلى الله عليه واله انما الاعمال بالنيات وان الحل اموي ما نرى فيجب

في الاخرى وهو
 انما يبلغ معه
 ولا يكف به بل هو
 المراقب لما بعد وفي
 روايته يكفي بيان

عليه الانتصاب ثم الهوي الركوع ولا يكون ذلك زيادة ركوع ولو تغذر الاغنا للركوع اتي
بالمقدور ولو امكنه ايصال احد اليدين دون الاخرى لما قضى في احد الشكيتين وجب
ولو امكنه الاغنا الي احدي الجانبين فظاهر المبسوط الوجوب ولو افتقر الي ما يعتمد عليه
في اغنايه وجب ولو تغذر ذلك كلما اجزا الايام براسه ووجب عليه فضله لا بد بعض الركوع
المقدور وقد رواه ابراهيم الكرخي عن الصادق عليه السلام **سبع** لوم يضع يديه على
ركبتيه وشك بعد انتصابه على الكل الاغنا احتمال العود لعموم روايه ابي بصير عن الصادق
عليه السلام في رجل شك وهو قائم فلا تدري اركع ام لم يركع قال يركع وكذا رواه عمران
العلابي ويحتمل عدمه لان الظاهر اكمال الركوع ولا نه في المعنى شك بعد الانتقال الى الجاه ^ن
فكرها الفاضل **المخرج** يجب الطمانينة في الركوع بمعنى استقرار الاعضاء وسكونها
حتى يرجع كل الي مستقره لما سبق في حديث الامري وعن النبي صلى الله عليه
والآله ^{او ان كان في} يجزي صلوة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وروي زرارة عن الباقر
عليه السلام فاقم صلبك ومعدنتك ويجب كونها بقدر الذكر الواجب لتوقف الواجب
عليها ولا يجزي عن الطمانينة مجاوزة الاغنا القدر الواجب ثم العود الي الرفع مع انزال
الحركات لعدم صدقها حينئذ نعم لو تغذرت اجزا زيادة الهوي وبعدها بالذكر بعد الانتهاء
الي حد الركوع وينتهي بانتها الهوي وهل يجب هذا الهوي لتخصيل الذكر في حد الركوع
الا قرب لا الاصل حينئذ يتم الذكر رافعا راسه وعند الشيخ في الخلاف الطمانينة كفا
وتضعف بتقصية الاصل ويصدق مسمى الركوع بالاغنا الذي هو ركن وبان الطمانينة
وجبت للذكر الذي هو غير ركن وكان الشيخ يقصر الركن فيما عدا استقرار الاعضاء وسكونها
والحديث ماله عليه ولا مسمى الركوع لا يتحقق يقينا الا به اما الزيادة التي توافي
الذكر الواجب فلا شك في عدم ركنيتها **الخامس** يجب الذكر فيه اجماعا هاتوا المعظم على
التسبيح الا الحليين الاربعين ادريس وسبط يحيى والفاضلين وجمهم الله تعالى وفي
المبسوط اشارة لنا ما رواه عقبه بن عامر قال فلما نزلت فصبح باسم ربك العظيم
قال لنا رسول الله صلى الله عليه واله اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك العظيم
قال لنا رسول الله صلى الله عليه واله اجعلوها في سجودكم ورواه الشيخ في التهذيب سند
ورواه العلامة ورواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام بقوله في الركوع سبحان
ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي الاعلى الغرض من ذلك تسبيحه والسنة ثلث
والفضل سبع ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام قلت له ما يحرك من القول في الركوع

والسجود فقال ثلاث تسبيحات في نزل واحد تامه ورواية معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال سألته اخف ما يكون من التسبيح في الصلوة قال ثلاث تسبيحات مرسله يقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله ولتتقين البراءة واحبوا ابو ابي هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام قلت لرجلي ان اقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا اله الا الله والمحمد لله واسمك اكبر فقال نعم هذا ذكر الله وكذا رواه هشام بن سالم عنه ورواية سمع عنه لاجري الرجل في صلوة اقل من ثلاث تسبيحات او قد رهن مرسله وليس له ان يقول ولا كلمة سبح سبح سبح واكثر هذه الاخبار صحيحة من الجانبين فاللعل على افضل في الاخبار الاول متوجه الا ان العمل اكثر ^{في العظم} **فروع** ظاهره بابور يحيى بين واحدة كبرى او ثلث منري اعني سبحان ذي العظم وبحمد او سبحان الله ثلثا واما ابو الصلاح بحب الثلث على المختار والواحد على المضطر قالوا فضله سبحان ذي العظم وبحمد وبحور سبحان الله وظاهر المختار لوقال سبحان ذي العظم وبحمد ثلثا كانت واجبه واكثر الروايات خالية من لفظه وبحمد والاولي وجوبها بشروطها في خبر حماد في الركوع والسجود وكررت الكبرى فيه ثلثا وكذا رواه زرارة وابوبكر الحضرمي عن الباقر عليه السلام ثلثا ولعله حمدا على الصلوة وهو محمود على وقد روي عن الباقرين عن ابي الحسن الكاظم عليه السلام قال سألته عن الركوع والسجود كم يجزي فيه من التسبيح فقال ثلثة ويجزيك واحدة اذا كنت جبهة من الارض وقد تقدم في رواية هشام ان الفريضة واحدة وقد روي العامة عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه واله يقول في ركوعه سبحان ذي العظم وبحمد وفي سجوده سبحان ذي الاعلى وبحمد **السابعة** بحب رفع الرأس من الركوع اجمالا وبحب الطمانينة فيه لما تقدم في حديث الاعراب وحديث حماد وروي ابو بصير عن الصادق عليه السلام اذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك فانه لا صلوة لمن لم يقيم صلبه ولا حد الطمانينة سوى الاستقرار والسكون بحيث يرجع العضو الى مستقره وجعلها الشئ ركنية الخلق والظاهر الاخبار والاكثر على عدم بطلان الصلوة بتوكلها سيما **الصلحة** يسحب في الركوع زيادة الاغنة بحيث يستوي الظهر الرأس والعنق وهو يحصل بالمباغنة في ذلك ويرد الركبتين الى خلفه ومد العنق وقد سبق في خبر حماد ذلك وروي ان النبي صلى الله عليه واله كان يستوي في الركوع بحيث لو صب الماء ظهره لاستمسك ومثله رواه اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام انه عليه السلام كان يعتدل في الركوع مستويا حتى يقال لو صب الماء على ظهره

تسبيح في نزل واحد تامه ورواية معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام قال سألته اخف ما يكون من التسبيح في الصلوة قال ثلاث تسبيحات مرسله يقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله ولتتقين البراءة واحبوا ابو ابي هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام قلت لرجلي ان اقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا اله الا الله والمحمد لله واسمك اكبر فقال نعم هذا ذكر الله وكذا رواه هشام بن سالم عنه ورواية سمع عنه لاجري الرجل في صلوة اقل من ثلاث تسبيحات او قد رهن مرسله وليس له ان يقول ولا كلمة سبح سبح سبح واكثر هذه الاخبار صحيحة من الجانبين فاللعل على افضل في الاخبار الاول متوجه الا ان العمل اكثر في العظم فروع ظاهره بابور يحيى بين واحدة كبرى او ثلث منري اعني سبحان ذي العظم وبحمد او سبحان الله ثلثا واما ابو الصلاح بحب الثلث على المختار والواحد على المضطر قالوا فضله سبحان ذي العظم وبحمد وبحور سبحان الله وظاهر المختار لوقال سبحان ذي العظم وبحمد ثلثا كانت واجبه واكثر الروايات خالية من لفظه وبحمد والاولي وجوبها بشروطها في خبر حماد في الركوع والسجود وكررت الكبرى فيه ثلثا وكذا رواه زرارة وابوبكر الحضرمي عن الباقر عليه السلام ثلثا ولعله حمدا على الصلوة وهو محمود على وقد روي عن الباقرين عن ابي الحسن الكاظم عليه السلام قال سألته عن الركوع والسجود كم يجزي فيه من التسبيح فقال ثلثة ويجزيك واحدة اذا كنت جبهة من الارض وقد تقدم في رواية هشام ان الفريضة واحدة وقد روي العامة عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه واله يقول في ركوعه سبحان ذي العظم وبحمد وفي سجوده سبحان ذي الاعلى وبحمد السابعة بحب رفع الرأس من الركوع اجمالا وبحب الطمانينة فيه لما تقدم في حديث الاعراب وحديث حماد وروي ابو بصير عن الصادق عليه السلام اذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك فانه لا صلوة لمن لم يقيم صلبه ولا حد الطمانينة سوى الاستقرار والسكون بحيث يرجع العضو الى مستقره وجعلها الشئ ركنية الخلق والظاهر الاخبار والاكثر على عدم بطلان الصلوة بتوكلها سيما الصلحة يسحب في الركوع زيادة الاغنة بحيث يستوي الظهر الرأس والعنق وهو يحصل بالمباغنة في ذلك ويرد الركبتين الى خلفه ومد العنق وقد سبق في خبر حماد ذلك وروي ان النبي صلى الله عليه واله كان يستوي في الركوع بحيث لو صب الماء ظهره لاستمسك ومثله رواه اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام انه عليه السلام كان يعتدل في الركوع مستويا حتى يقال لو صب الماء على ظهره

لا تمسك ويكن فيه خمسة اشياء التبايح وهو توسيع الظهر واخراج الصدر وهو الزراء
والخا الجعنين **الثاني** الذبيح بلغا والحا وهو ان يعقب الظهر ويطأ في نهي النبي صلى
الله عليه واله وروي ايضا بالذالك المعملة اعرف والنهي لكرامة هنا وعن علي عليه السلام
بطريق استحاق المذكوران عليا كان يكره ان يجرد راسه ومنكبيه في الركوع ولكن يعذله
الثالث الاغتسال الذي يكون معه تمام الاغتسال الواجب وهو تقويس الركبتين والتراجع الي
وراء ولولم يحصل معه تمام الاغتسال على كاسق **الرابع** التطبيق وهو جعل احدي الكفين
على الاخرى ثم ادخالها بين ركبيه لما روي ان سعد بن وقاص قال كنا نفعل ذلك فامرنا
بضرب الكف على الركب وهو يدل على شريعته ثم نسخنا فعل ذلك حتى علي بن مسعود حدثنا
والاسود بن يزيد وعبد الرحمن بن الاسود فقالوا باستحبابه ولا يحرم على الاقرب الذي
فيه الكفر من تركه وضعها على الركبتين الذي هو مستحب وقوله اي الصلاح والمفاضلين
وظاهر الخلاف ان لب الخبيث التخرم وحديثه يمكن البطلان للنهي عن العبادة كالكتف
ويمكن الصحة لان النهي عن وصف خارج **الخامس** الركوع وبعده تحت ثيابه بل يكونا
عليه ثوب اخر فلا بأس وان لم يكن فلا يجوز ذلك وان ادخل يدا واخرج اخري فلا بأس
وقال لب الخبيث ولوركم وبعده تحت ثيابه جاز ذلك اذا كان عليه ميزر او سراويل وقال
ابو الصلاح يكره ادخال اليد في الكمين او تحت الثياب واطلق والحق الشفخ بالكرامة
الغزاة في الركوع وكذا يكره عنده في السجود والتمشيد وقد روي العامة عن علي عليه
السلام وعن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يفتي ان اقرارا كما او ساجدا ولعله
ثبت طريقه عند الشيخ رحمه الله وقد روي في التهذيب قراءة المسروق مع التقية في ركوع
وروي عن عمار عن الصادق عليه السلام في الناسي حرفا من القرآن لا يقرأ الكعابل جلدا
السادس يستحب ان يجعل بين القدمين والركبتين قدر شبر كما كان في القيام ورواية
دران متضمنة التفرع بين الركبتين والسر بين القدمين والظاهر انهما كالمتلازمين
ومرج لب الخبيث بمراعاة ذلك بين الركبتين ويستحب ان يحثج مرفعة مخ جاذر اعير
عن ملاصقه حبيبه فاعلم ان يطيه لما سبق في خبر حماد وان ينظر الي ما بين قدميه لرواية
دران عن الباقر عليه السلام وفي رواية غياث عن الصادق عليه السلام عن ابيه
عن علي عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام لا تجاوز بطرفك في الصلوة مع سجودك
وفي ثم قال لب بابويه ينظر الركع ما بين قدميه الى موضع سجوده ويستحب وضع اليد
على عيني الركبتين مرفجات الاصابع لما سبق عن النبي صلى الله عليه واله والصادق

الراس روي في ذكره

233

عليه السلام في خبر حماد وملا كفيه مكرهه ويستحب البدء بتوضيع اليد اليمنى لخبر زرارة
عن الباقر عليه السلام ويستقط مع التعذر ولو قدر باحد يدها وضعها **التاسعة**
يستحب التكبير للركوع فاما رفع يديه لما سبق وروى الحسن بن سعيد في كتابه
عن علي عليه السلام باسناده رفع اليدين في التكبير هي العبودية وروى زرارة عن
الصادق عليه السلام رفعك يدك في الصلوة رغبته ونقل المرتضى في الانتصار الاثر
الامامية بايجاب رفع اليدين بالتكبير قال في المعتبر ولا عرف ما حكاه رحمه الله
وقال ابن الحنيد اذا اراد ان يكبر للركوع والسجود رفع يديه مع نفسه لفظه بالتكبير
يفعل اجزاه ذلك الا في تكبيرة الاحرام وظاهره وجوب الرفع فيها خاصة وقال الشيخ
في الخلاف يجوز ان يصوي بالتكبير هو حق الا ان التكبير في القيام افضل واجب في الركوع
تكميل الركوع والسجود واجب سائر ذلك وتكبير القيام علا بظاهر الاخبار كما في رواية زرارة
عن الباقر عليه السلام اذا اردت ان تركم فقل وانت منتصب الله اكبر ورواية الحلبي عن
الصادق عليه السلام اذا سجدت فكبر ويعارض خبر ابي بصير عنه عليه السلام ادني ما يجوز
في التكبير في الصلوة واحدة مع استقرار الاجماع على خلاف قولها **العاشر** يستحب الذكر امام سجود
الجماع قال رسول الله صلى الله عليه واله اما الركوع فمخبط الرب واما السجود فاجتهاد وفي
الدعاء فممن ان يستجاب لكم وليكن باراء زرارة عن الباقر عليه السلام ربك ركعت وكذا ايت
وبك انت وعليك فوطئت وانت زبي خضع لك سمي وبصري وشعري وبشري وطبي ودعي شي
وعصبي وعظامي وما افلته قدماي غير مستنكف ولا مستكبر ولا مستسرتم بكبر ثلثا كبيرا
او خمسا او سبعا وظهر النخ ولب الحنيد وكثيرا انه يحاية الكمال وفي رواية هشام بن سالم
الصادق عليه السلام اشارة اليه حيث قال العريضة تسبيحه والسنة ثلث والفصل في الركوع
حسن بن محبوب والحسن بن زياد انما اصلها مع الصادق عليه السلام فقد اعلم عليه السلام قد
عليه في الركوع سجدة ربي العظيم اربعا وثلاثا وثلاثين مرة وقال احمد بن محمد بن محمد بن
والسجود وروى ابان كعبي ان تغلب انه عد علي الصادق عليه السلام في الركوع والسجود
ستين تسبيحة قال في المعتبر الوجه اسعاب ملا يحصل معه التسليم لان اماما وحسن
ولو علم من المؤمنين حب الاطالة استحب له ايضا التكرار ولا ينبغي ان ينقض المصلي من الثلث
شيئا رواة الحضرمي عن الباقر عليه السلام يقول سجدة ربي العظيم وسجدة ثلثية الركوع
وسجدة ربي الاعلى وسجدة ثلثية السجود فمن نقص واحدة نقص ثلث صلوة ومن نقص
اثنين نقص ثلثي صلوة ومن ركب فلا يصلح فلا يصلح له والموايد بنقص الكمال والفضيلة

حمد في حال ارتفاعه وباقي الادكار بعد انتصابه وهو مردود بلا خبر المصحة بان الجميع
 بعد انتصابه وهو قوله لاكثر ويسحب الترتيل في اذكار الركوع والرفع والخبر عن حماد بن
 الترتيل في التسبيح في الركوع والسجود **الثانية عشر** روي معاوية بن عمار قال رايت ابا عبد
 الله عليه السلام يرفع يديه اذ ركع وادارفع راسه من الركوع واذا سجد واذا رفع راسه
 من السجود واذا اراد ان يسجد الثانية وروايت عن مسكان عنه عليه السلام قال في الرجل
 يرفع يده كلما هوي الى الركوع والسجود ويطاير راسه من ركوع او سجود وظاهرها
 مقارنة للرفع وعدم تعبد الرفع بالتكبير فلو تركه التكبير فظاهرها اسقاط الرفع ^{لأنه}
 او دهم في التعبد ولم يكن بينهما شيئا مما يقتضيان رفع اليدين عند رفع الرأس
 من الركوع ولم اقف عليه فابال باسحابه لا ابني بابونه وصاحب الفاخر ونفاه لابي عقيل
 والمفاضل وهو ظاهر ابن الجنيب ولا قرب اسقاطه لصحة مسند الحديثين واصالة الخبران
 وعموم ان الرفع زينة الصلوة واستعانة من الصلوة ^{المشهور في بيان} ويستفيد منها برفع الرأس وينتهي بانتهائه
 وعليه جملة من العامة **الثالثة عشر** يسحب للامام رفع صوته بالدكورية الركوع والرفع ليعلم المأموم
 لما سبق من اسقاط سماع الامام المأمومين اما المأموم فسر واما المفسر فمخير لا التسبيح
 فانما جبر على الطلاق الرواية السالفة وكجز الصلوة عينا النبي والدين الركوع والسجود بل يسحب
 في في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يذكر الله
 بصلواته عليه واله وهو في الصلوة المكتوبة ما راكعا او ساجدا فيصلي عليه وهو على تلك الحال
 في فقال نعم ان الصلوة على نبي الله صلى الله عليه واله كهيبة التكبير والتسبيح وهي غير حلت
 ثم يندبرها ثمانية عشر ملكا انهم يبلغها ياها وعن الحلبي عنه عليه السلام كلما ذكر الله عز
 وجل والنبي صلى الله عليه واله فممن صلى الصلوة **والحق** بذلك الاحكام يرجع طویل
 في اليدين وقصير هل في قدر الاغنى الى مستوي الخلفة وكذا فافدها وتحب ان ياتي بالذكر
 الواجب حال طائفة فلو شغل فيه قبل الطمأنينة وام بعدها بطلت صلواته الا ان يعيده
 حيث يمكن العود ولا ينبغي مدا التكبير قصد البقاء ذكر الى تمام الصلوة روي عن النبي
 صلى الله عليه واله قال التكبير جرم ورفع اليدين ماسة حق القاعدة والمضجع ^{المستلزم}
 وقال الكلاحي في الروضة محل التكبير عند ارسال اليدين بعد الرفع ولو قال في الرفع مرجه
 انه سمع لم يأت بالمشقة وفي بطلان الصلوة نظرون الشك في كونه ثنائيا على الله تعالى
 ولونومي بالصعيد الوطيفة وشكر نعمه تذكرها او نوى العاطس به الوطيفة فلا بأس
 لعدم تغير الثمن لهذا البسه واصالة الصحة ولو سقط رفع الرأس لما سقط الذكر فيه

مكتبة
الملك فيصل

لو وجد على يد هذا اذ الطائفة ليست
عندنا وكما ينبغي على قول الشيخ في
الخلافة وجوب العود ولو ترك
٤٤

من ركبتيه ولا عن الارض في سجوده ولو عد التسبيح في ركوعه وسجوده وحفظ على نفسه
صلواته لم ار ذلك باسناد ولو نسي التسبيح الا انه قد ثبت راكعا وساجدا بقدر تسبيحه اوجه
اجراه وممنهم من انه لو لم يثبت لم يحسن فيكون اشارة اليه ان الطمانينة ركن كقول الشيخ في
نقطة الواجب **السجدة** السجود وفيه مسائل اجمع العلماء وجوب السجود في الصلوات
القرآن ونص القرآن ونص النبي صلى الله عليه واله وسلم قولاً كنية تعليم النبي في صلواته
في سائر صلواته وطعن حماد وزرارة وحجبه في كل ركعة سجدة فيهما معاركة تبطل الصلوة بالاحلال
بهما معا وما وسهوا وصحلا ولو اخل بواحدة منهما سهوا لم تبطل الصلوة سواء كان في الاولى او الثانية
او في الاخريتين وهنا خلاف في موضعين احدهما الاخلال بالسجدة تين معا يبطل فكما لاولين
والخلاف فيدعي الشيخ كانه قدم في الركوع لنا روايت زرارة عن الباقر عليه السلام لانقاذ الصلاة
للمرخص الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود وروى الحلبي عن الصادق عليه السلام
الصلوة ثلثة ثلث طهور وثلث ركوع وثلث سجود واحتج الشيخ في التذنب برواية البرقي
عن الرضا عليه السلام فيمن ذكر في الثانية وهو راكع انه ترك سجدة في الاولى قال كان الحسن
يقول اذا تركت السجدة في الركعة الاولى فلم تدرا واحدة ام ثنتين استقلت حتى تضع لك
اثنان فاذا كان ابو الحسن يقول اذا تركت السجدة في الركعة الاولى فلم تدرك الثالثة
والرابعة فترك سجدة بعد ان تكون قد حفظت الركوع اعدت السجود ويعارض ما ياتي
مع قصور عن الدلالة على محال التراجع اذ ظاهره انه شك في السجود ويكون الترك مع
ترك الركعة وقد ثبت فلم يدرك واحدة او اثنتين ويكون فيه دالة على ان الشك في افعاله
الاولتين مبطل دون الاخريتين ومعني قوله بعد ان يكون قد حفظت الركوع انه يتعلق
الشك بالسجود لا غير لانه لو تعلق بالركوع والسجود وكان شكاً في ركعة فبطلت
في العدد وله حكم اخر وهذا الشايل لا يخبر عليه الا في ان اعادة الصلوة بالشك في الافعال
الاولتين بعد اوجها للثبوت وليس ببعض حال الاستقبال على الاستحباب ويظهر
مر كلام الشيخ في المبسوط ان الاولتين ايهاا يلفق فيهما السجود والركوع طامره وهو
متروك الثاني الاخلال بالسجدة الواحدة غير مبطل اذا كان سهواً وعليه معظم الاحتجاب
بل هو اجماع وفي كلام ابن ابي عمير ان الاخلال بالواحدة مبطل وان كان سهواً والصدق
بالاخلال بالركن اذ الماهية المركبة بقوت نفوات جزء منها وتسكاً برواية معلى بن الحنفية
عن ابي الحسن الماضي عليه السلام في رجل نسي السجدة في صلواته قال اذا ذكرها
قبل ركوعه سجدها ونسي على صلاته ثم سجد سجدة في السهو وبعد ان صلى وان ذكرها بعد

ركوعا عاد الصلوة ونسيان السجدة في الأولتين والأخيرتين سواء والجواب انتفاها
 هنا غير موثر مطلقا ولا كان الإخلال ببعض من أعضائها سجود مطلقا ولم يقل به أحد
 المؤثر هو انتفاؤها بالكلية ولعل الركن مسمى السجود ولا يتحقق الإخلال به إلا بترك السجدة
 معا وإنما الحديث ففي سنده إرسال وفيه المعنى كلامه ويعارضه ما رواه اسمعيل بن جابر
 عن الصادق عليه السلام إذا ذكر بعد ركوعه أنه لم يسجد فليضم عليه صلاة حتى يسلم ثم يسجد
 فانها قضا ويقرئ منه رواية حكيم بن حكيم عنه عليه السلام روي أبو بصير قال سألت عن
 نسيان سجدة واحدة فذكرها وهو قائم قال يسجد بها إذا ذكرها ما لم يركع فإن كان تركها
 فليضم عليه صلاة فإذا انصرف قضاها رواية عن الصادق عليه السلام في نسيان
 سجدة فذكرها بعد ركوعه مضى فإذا سلم أسجد قلت فأن لم يذكرها بعد ذلك قال يفتي ما
 فاتة إذا ذكرها **الفصل الثاني** في السجود على الأعضاء السبعة وهي للجنب والكفان والركبتين واليدين
 الرجلين إجماعا منا وإن كان المرتضى عري عن الكففين بفصلهما عند الرنديين لما رواه
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم بطريق لب جليل أمرت بالسجود على سبعة أعظم الدين
 والركبتين وأطراف القدمين والجنبه وماسحة خبركه وفيه أنها أي الرجلين فهو
 مشعر بتعيينها والرواية عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في المشعة بإطلاق الأصابع وفيه المبسوط
 أن وضع بعض أصابع رجله اجزا وليس هو يسجد على أطراف القدمين وأبو الصلاح
 أطراف أصابع الرجلين وفي النهاية ذكر الأقدام هنا وفي باب الخيط الأصابع وجمعها
 قال في اللب لما كانت المساجد لا ينفك أن يجامعها في السجود غيرها مسح عليها
 لم يجب السجود وتسمى مساجد لا تناف السجود عليها إلا الوجوه والرجل فتعين الأقدام
 نعم لو تعدت السجود عليها لعدم ما وقعها اجزا على بقية الأصابع وجب الاعتناء به
 ما يباين موقعه أو يزيد عليه بقدر يسهل موضعية على أكثر سطوحها كما سلف وهل يجب
 كون الأقدام على أعلى الظاهر القضية الأصل لأن الارتفاع بقدر اللبنة مشعر
 بعدم وجوب هذا المكس نعم هو مستحب لما فيه من زيادة الخضوع والتجاة المستحب ولو تعدت
 الاعتناء رفع ما يسجد عليه كما في **فروع** سمي السجود يتحقق بالاعتناء على هذه السبعة
 وترتفع بعدم وضع الجبهة في الظاهر لا بعدم بقاء الأعضاء ولو نسي بعضها فهو ساجد
 ولو نسي الجبهة فليس بساجد ولا يرب في البطالان بتعدد تركها أيضا كان الواجب في
 كل منها ما سماه كافي سلف في باب مكان والأقرب أن لا ينفك الجبهة عن درهم لمصرح
 الخبر وكثير من الأصحاب به فيحمل المطلق من الأخبار وكلام الأصحاب على المعقولة واستصحاب

226

وفيه أطراف الأصابع في الرجلين
 قال في اللب في بعض النسخ
 الأصابع في الرجلين
 وفيه الأصابع في الرجلين

الاستيعاب لها لما فيه من المبالغة في الخضوع ولا يقوم غير الاعمال مقامها الا الجبهة تقوم
 احد الجانبين لا تقرب اليها من الذن فان تعدد فعلي الذن ولو امكن اتصال الجبهة
 وجب وقال في المبسوط ان كان هناك دمل وخرج ولم يتمكن من السجود عليه سجد على احد
 جانبيه فان لم يتمكن سجد على ذنقه وان جعل موضع الدمل حفرة جعلها فيها كان جازيا
 وهو يخرج بعدم الوجوب وقال في النهاية يجوز ذلك وقال الشيخ في السجود على احد جانبيه
 فان لم يتمكن فالحسين فان لم يتمكن فعلي ذنقه وقال في ابن بابويه بحرف حقيق ودال
 وان كان بجبهته علة تنعده من السجود سجد على قرنيه الا ان مرجعته فان عجز فعلي ذنقه
 ونسجه وادرجه الله والديني رواية مصادف انه خرج به دمل فراه الصادق عليه السلام
 يسجد على جانب فامر بحقيقة ليتع سالم الجبهة على الارض وفي الصادق عليه السلام في
 رواية مرسله فيمن سجده على السجود وعليهما فقال يتع ذنقه على الارض
 لقوله تعالى عزون للاذقان سجدا ولو تعدد ذلك كله او ركبا سلف **الثالثة** يجب التسبيح
 فيه عينا على الاقوى وصورتها سبحان ربي الاعلى ويحده لما من والخلاف فيه كما في الركوع
 ونحوه **الاربع** مطلق الذن **الاربع** يجب العلمانية بعدد الامع الصلوة المانعة وليست ركنا خلافا للشيخ في الخلاف
 ويجب رفع المراسم السجود الاول والاعتدال جالسا والطمائنة في الاعتدال الى العمود
 الى السجود كالاول ودليل ذلك ما سبق في الركوع وذهب الشيخ الى ركينة الطائفة
 بين السجدين ولعلمية هذا الموضع يريد بالركن مطلق الواجب لانه حصل الاركان بالجمع
 المضطجع عليه السلام في الخمسة المشهورة **الاربع** يجب العمود للسجود فلو هو في
 الاخذ شي او قل حيه او غرض لم يجز الا ان يعود الى القيام والعمود ولو صار بصورة الساجد
 والحالة هذه احتمل البطالة لزيادة صورة السجدة ولو قصد السجود فسقط بغير احتيا
 والاقرب الاجزاء اعملا بالعقد السابق ولا يجب تجديد النية لكل فعل ولو سقط على حية
 استدرك السجود والاقرب انه يقدّم يسجد ولو امكن صيرورة ساجدا بانقلابه
 مغير تعود فالاقرب اجزاءه لصدق مسمى السجود مع ارادته السالفة ولو سجد
 فعرض له ام القاه على جنبه فالاقرب الاجزاء وان حصلت الطمائية والواجب التدار
 ان قصر الزمان وان طال بحيث يخرج عن اسم المصطلح بطلت صلواته **الخامسة** يجب الا
 على مواضع الاعضاء بالقائنة عليها فلو تحامل عنها لم يجز لعدم حصول اتمام المراسم
 الخشوع ولان الطمائية لا تحصل بهذا القدر لرواية علي بن يقطين عن الكاظم عليه
 السلام بحزبك واحدة اذا امكنت جهتك في الارض يعني شبيحة وروي عن ابن جعفر عن

احبته عليه السلام في الرجل يسجد على الحصاة ولا يمكن جبهته من الارض قال سبح بك جبهته
 حتى تلمس سبع الحصاة عن جبهته ولا يرفع راسه ولو سجد على مثل القطن والصوف وجب
 ان يعتمد عليه حتى يثبت الاعضاء ويجعل مسمى الطمانينة ان امكن والام يجل عليه مع
 امكان غيره ولا يجب المبالغة في الاعتماد بحيث يزيد على قدر ثقل الاعضاء ولو وضع الاعضاء
 السبعة على الارض من سطح البحر لعدم مسمى السجود والضرورة وبحب ان يلتقي بمطن كفيه
 ما يسجد عليه فلو التي يظهرها من البحر الامع الضرورة ولو بقي بمفصل الكفين من عند التزوي
 اجزا عند الرض راب الجنيد لصديق السجود على اليدين واكثر الاصابع على وجوب
 ملافاه الكفين ياحلها ناسيا بالنبي صلى الله عليه واله واهل بيته ولا يجب للمجموع بين
 الاصابع والكف وان كان مستقبلا بل يكف احدهما اذا صدق مسمى اليدين وقال ابن الجنيد
 يكون السجود على فئتين فصاح الشعر دون الجبهة ويحوي منها قدر الدرهم اذا كان بها علة
 فظاهر الزيادة على ذلك مع الاختيار والروايات تدفع **واما سئل** السجود فيها **س**
 له قايما رافعا يديه كالمروءي بعد اكمال طاروي زفعل النبي صلى الله عليه واله وامره البنا
 عليه السلام وكبرته هوية جازون تركه الافضل قليل ولا يسحب مدة لتطابق الهوي لما ورد
 ان التكبير حزم وقال لبني عتيق يدا التكبير قايما ويكون انقضا التكبير مع مستويا
 وضرب النخ في الخلق بين هذا وبين التكبير قايما وفي الكافي للكليني باسناده الى المعلى
 بن خنيس عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان على ابن الحسين عليه السلام اذا هوي **س**
 انكب وهو كبر ومنها الهوي اليه غشج وخضوع ثم يندب بوضع يديه ولا قبل ركبة لما
 روي عن النبي صلى الله عليه واله امر بالباقر عليه السلام به يجوز تقدم الركبتين
 لقول الصادق عليه السلام لا بأس للرجل ان يضع ركبته على الارض قبل يديه ولا يديه
 على نفي استحباب البداية باليدين وسحب ان يكونا معا وروي السبق باليمين وهو اختيار
 الجعفي ومنها مساواة ساقيه في العلو والوسط لقول الصادق عليه السلام اي احب
 ان اضع رجلي موضع قدمي ويكره رفع الجبهة عن الموقف ولو كان موضع الجبهة خفض
 من القدم جاز ولا افضل للنسائي قال ابن الجنيد ولا اعتبار ان يكون موضع السجود **س**
 للمقام المعين من غير رفع ولا هبوط فان كان بينهما قدر اربعة اصابع مقبوضة جاز ذلك
 مع الضرورة الامع الاختيار ولو كان علو مكان السجود كالخطار النزل وميل الما جاز ما لم يكن
 في ذلك خوف وتدرج وان تجاوز اربع اصابع لضرورة فظاهر ان الارض المنخفضة كغيرها
 في اعتبار الضرورة وروي الكليني عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام

تر

حدا

حدا

وبا

في موضع الجبهة الساجد يكون ارفع من قيامه قال لا ولكن يكون مستويا ومنها ان يقول
 ما امر به الصادق عليه السلام امام الشيعه اللهم لك سجدت وبك امنت وعليك توكلت انت
 ربي سجد وجهي للذي خلقني وشق سمعي وبصره والحمد لله رب العالمين تبارك الله
 احسن الخالقين وان قال خلفه وصورة كان حسنا ومنها الذين والدين يقول النبي صلى
 الله عليه واله واما السجود فاجتهد وانه الدعاء فيه فحين ان يسجد لك وقال الصادق عليه
 السلام فيه ادع الله للدين والآخر ومنها تكرار التسبيح كما مر في الركوع والاشارة ومنها
 التحويل في الهواء اليه بان يسبق بيديه ثم يعرج بركبتيه لرواية حفص عن الصادق عليه
 السلام قال كان علي عليه السلام اذا سجد يتحول في السجود كما يتحول البعير الظاهر يعني
 بروكه قال لبي ابي عتبيل يكون اول ما يقع منه على الارض يده ثم ركبته ثم جبهته ثم انفه والارغام
 به سنة والتجنية في السجود ويسمي حوبا ايضا لانه القائل الخواين الاعضاء ان النبي صلى الله
 عليه واله فرج يديه عن حنبيه وفرج بين رجلبيه وجع بعضديه ونجي عن افتراس الذراعين
 كما يفرش الحلب وما سبق في حديث وقوله الباقر عليه السلام لا تغرش فراجيك افتراس
 السبع وتقال الفاضل عن العامة كل هذا ان يجمع شابه وشعره في سجوده لبي النبي صلى
 الله عليه واله معللا بانها تركع بركوعه وتسجد بسجوده ثم قال ولعل الذي لما فيه من الفضل
 الذي ليس من الصلوة قلت قد روي مصادق عن الصادق عليه السلام النبي عن حفص
 الشعر في الصلوة وروي الشيخ في التهذيب بطريق طائفة من زيد عن الصادق عليه السلام
 ان عليا عليه السلام كان يركع ان يصلي على قصاص شعر حتى يرسلها رسلها ومنها ما يحكي
 التكبير الرفيع من السجدة الاولى فاما معتدلا ثم التكبير للسجدة الثانية معتدلا ايهم
 اما بعد رفعه واعتداله لما سبق في خبر حماد ولين الجنيب اذا اراد ان يدخل في فعل من ارض
 الصلوة ابتدا بالتكبير مع حاله ابتدا به وهو منتهصب القائمة لا قطاه رافع يديه الى عنقه
 واذا اراد ان يخرج من ذلك الفعل كان تكبيره بعد الخروج منه وحصوله فيها يليه ما تنصيب
 ظهره في القيام وتكنه من الجلوس ويقرب منه كلام المرتضي وليس في هذا مخالفة للتكبير
 في الاعتدال بل هو نص عليه وفي الاعتبار اشارة الي مخالفة كلام المرتضي لانه لم يذكر في
 المصباح الاعتدال وضعفه برواية حماد ومنها الارغام بالانف بان يسجد على الانف مع
 الاعضاء السبعة لما مر في خبر حماد لقوله الباقر عليه السلام قال رسول الله صلى الله
 عليه واله السجود على سبعة اعظم ويرحم بالانف ارغام والارض السبعة والارغام سنة
 من النبي صلى الله عليه واله واما ما روي في التهذيب عن علي عليه السلام لا يجزى صلوة

اي يقول لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله
 لا طاعة الا لله ولا طاعة الا لله

لا يجزي صلوة لا يصيب الألف ما يصيب الحسين محمول على نفي الإجماع والكامل وكذا ما روى
العامة من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا صلوة لمن لم يصيب أذنه من الأرض يصيب
الجنة لقوله صلى الله عليه واله وسلم امرت أن أسجد على سبعة أعظم ويجزي أصابع الأرض
بما يحصل من الألف واعتبر المرتضى رحمه الله أصابع الطرف الذي يلي الحاجبين وقال لب
الجيد ما من أرض بطرف الألف وحده إذا أمكن ذلك للرجل والمرأة وقال الصدوق في
الفتية الأرقام بالألف سنة ومزله من ثم أئمة فلا صلوة له ومنها الدعاء بين السجدين
بأمير خير حماد وروى عن النبي صلى الله عليه واله كان يقول بينهما اللهم اغفر لي ولجميع
وعافني وارزقني وعن الصادق عليه السلام اللهم اغفر لي وارزقني وعافني
لما أنزلت إلي من خير فقير شارك الله رب العالمين واستقطب لب الجيد تبارك الذي أخرجنا من
وسمعت وأطعت غفرانك ربنا واليك المصير ومنها التورك بين السجدين بأن يجلس
على ور كماليس ويخرج رجله جميعا مرتجة ويجعل رجله اليسرى على الأرض وظاهر قدمه
اليمنى على باطن قدمه اليسرى وبعضه إلى الأرض كما مر من خير حماد وروى لم يسعد التورك
على النبي صلى الله عليه واله ولا يصحب عندنا الافتراش وهو أن يثني رجله اليسرى ويسقطها
ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويخرجها مرتجة ويجعل يظون أصابعه على الأرض
معتداعا عليها ليكون لها إلى القبلة ويظهر من خير حران عن الباقر عليه السلام كراهية
حيث قال وإياك والعقود على قدميك فتسادي بذلك ولا يكون قاعدة على الأرض إنما اعتدك
على بعض وقال لب الجيد في الجلوس بين السجدين تصع التقيية على بطن قدميه ولا
يقعد على مقدم رجله وأصابعها ولا تقع أفعال الخبط وقال في التورك التسمية بذكر الله
جميعا وور كماليس فظاهر فخذ الأيسر بالأرض فلا يجزي غير ذلك ولو كان في طين ولا
بطن ساقه اليمنى على رجله اليسرى وبطن فخذ اليمنى على عرقبيه الأيسر ويصنع حرف
أيام رجله اليمنى فيأبى حرفها الأيسر بالأرض ويبقى أصابعها أغلبا عليها ولا يستقبل بركبته
جميعا القبلة ويقرب منه قول المرتضى ومنها جلسة الاستراحة لو أراد أن يصير عن
الصادق عليه السلام إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية حين تريد أن تقوم فاستويها
ثم قم وروى الأصابع أن عليها عليه السلام كان إذا رفع رأسه من السجود فقد حثي بطنه
ثم يقوم فقبل له كان أبو بكر وعمر إذا رفع رأسه من السجود نهضت على صدره وأقدامهما كما تنفض
الأبواب فقال أنا يفعل ذلك أهل الجاهل الناس أن هذا من توفير الصلوة وصحة الجلوس
فيها كالجلوس بين السجدين وأوجه المرتضى رحمه الله لما روى عن النبي صلى الله

يواظب على المسحوب ويعارض بما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله عليه واله كان يمشي
 على صدره وقد ميه ومارواه زرارة انه رأى الباقر والصادق عليهما السلام اذا رفعوا
 من الثانية تعظا ولم يجلسا وروي رحم عن الرضا عليه السلام انه كان يجلس في الرفع
 من الركعة الاولى والثالثة فقال لما قضى فقال لا ينظروا الي ما صنع وانظروا الي
 ما تمرون وهو صريح في عدم الوجوب وقال ابن ابي عمير اذا اراد المنيوض لزم البيت
 الارض ثم بعض معتمدا على يد يديه وقال ابن الجنيب اذا رفع راسه من السجدة الثانية في
 الركعة الاولى والثالثة حتى تماس اليه الارض والميسر وحدها سيراً ثم يقوم حاز
 ذلك وقال علي بن بابويه لا بأس لا يتعدية النافلة ويكره الاقفا فيها رتبة الجلوس
 بين السجدين علي الاشهر قال في المعتمد وبه قال معوية بن عمار ومحمد بن مسلم وروى
 العامة عن علي عليه السلام انه رسول الله صلى الله عليه واله قال لا تقع بين السجدين
 وعند ان قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما
 يقع الكلب وروى عن اي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام لا تقع بين السجدين
 وقال الصدوق رحمه الله لا بأس بالاقفال بين السجدين ولا بأس بين الاولى والثانية
 وبين الثالثة والرابعة ولا يجوز الاقفا في التشديد وتبعه ابن ابي عمير في التشديد
 قال وتركه افضل وفي التشديد الكد وفي المبسوط الافضل التورك بين السجدين وبعد
 الثانية فان اتقي جاز لو ابر عبد الله الحلي عن الصادق عليه السلام لا بأس بالاقفا
 بين السجدين قلنا لا ينافي الكراهية ونقل في الخلاف الاجماع على كراهية في مراسلة
 حرز عن الباقر عليه السلام لا تكفرو ولا تلتف ولا تختفر ولا تقع على قدميك ولا تفرش على
 صورة الاقفا ان يعتمد بصدور قدميه على الارض ويجلس على اقبية قال في المعتمد
 نقل بعض اهل اللغة انه للجلوس على البيت ناصبا تحذير مثل قفا الكلب والمعتمد لا
 ومنها الدعية جلسة الاستراحة بقوله بحول الله وقوته اقم واقعد واركع واسجد
 قال في المعتمد والذي ذكره علي بن بابويه وولده والمجفي وابن الجنيب والمفيد وسائر
 وابوالصلاح وابن حمزة وهو ظاهر الشيخ رحمه الله ان هذا القول بقوله عند الاخرة في القيام
 وهو الاصح لو ابر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام اذا قمت من
 السجود قلت اللهم بحولك وقوتك اقم واقعد وان شئت قلت واركع واسجد وفي
 رواية محمد بن مسلم عنه عليه السلام اذا قام من الرجل من السجود قال بحول الله اقم
 واقعد وعنه عليه السلام اذا تشهدت ثم قمت فقل بحول الله وقوته اقم واقعد

وعن رفاعة عنه عليه السلام اذا تشهدت ثم قمت فقل بحول الله واقوم واقعد
وعن رفاعة عنه عليه السلام اذا انقضت الصلاة فقل بحول الله واقوم واقعد
ومنها ضم اصابع يديه بمسوطتين لما في خبر زرارة الطويل وقال ابن الجنيدي يفرق اليها
عنها ومستقبل باصابعها القبلة وقال لم يفتح الرجل احب الي والشيخان واقفا على
استقبال باصابع القبلة ولم يصرحا بالتجريح بل قالوا في مرفقيه عن حبيبه وعلى بطنه
بطنه ولا يلصقه بخذيره ولا يحيط صدره ولا يرفع ظفر محدوا ولا يرفع يديه فخذيره وهذا
الاخير قاله في المبسوط والتجريح مذكور في رواية سجدة ومنها اليد ارفع الركبتين اذا قام
من السجود قبل يد يدا روي عنه مالك بن الحويرث صفه في صلوة النبي صلى الله عليه
واله قاله ارفع راسه استوي قلعا ثم اعتمد يديه على الارض وروينا عن محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام انه رآه يضع يديه قبل ركبته اذا سجد واذا اراد القيام رفع
ركبتيه قبل يديه ولا يمس من السجود برفع اليدين فيكون مراد الله تعالى بقوله يد يدا الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولانما شبه بالتواضع ومنها جعل يديه جذاذيه كما هو
في خبر حماد ويكره نفي موضع السجود جمع بين رواية محمد بن مسلم عن الصادق
عليه السلام وسال عنه فقال لا وبين اسحاق بن عمار عن رجل من بني عجل عنه عليه
السلام لا بأس ويمكن حمل النبي على نفي يديه بر غير لرواية ابي بكر الحضرمي عن الصادق
عليه السلام قال لا بأس بالنفي موضع السجود ما لم يروا واحد ويجوز ان يمسح جبهته
اذا الصق بها التراب لرواية عبد الله الحادي عن الصادق عليه السلام قال كان ابو جعفر
عليه السلام يمسح جبهته في الصلوة اذا الصق بها التراب وفي الفقيه يكن ذلك في
الصلوة ويكره ان يتركه بعد ما صل ومنها استقباب زيادة التمكن في السجود لجعل
اثر الذي موح الله تعالى عليه بقوله سبحانه في وجوههم من اثر السجود وروي
السيكوني عن الصادق عليه السلام قال على عليه السلام اني لا اكره للرجل ان اربع
جبهته كلها ليس فيها اثر السجود وروي اسحاق بن الفضل عن الصادق عليه
السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يحب ان يمسح جبهته من الارض ومنها
انه يستقبب المواة ان ترفع شعرها عن جبهتها وان كان يصيب الارض بعض الزيادة
لرواية علي بن جعفر عن اخيه عليهما السلام قال سالت عن المرأة تطول قصتها اذا
سجدت وقعت بعض جبهتها على الارض وبعض غطيه الشعر هل يجوز ذلك قال لا
حتى ترفع جبهتها على الارض والظاهر انه على الكراهية لما روي زرارة عن الباقر عليه

السلام ما بين قصاص الشرابي موضع الخلع ما وضعت منه اجزاء ولين الخشيد
 قال لا يستحب المرأة ان تعلق قصتها حتى تستر شعرها بعض جبهتها عن الارض
 يسجد عليه ومنها كشف باقي الاعضاء قاله في المبسوط واما الجبهة فكشفتها واجب قال
 بعد الحكم باخر البعض من كل عضو والحال وان يضع العضو بكامله ومنها استحب
 زيادة الجلوس بين السجدين على القدر الواجب وسماه في المبسوط جلسة الاسترا
 وكذا سمي الجلوس بعد الثانية ومنها نظره في حال سجوده الى طرف انفه قال جماعة
 من اصحاب ومنها ما تضمنه رواية زرارة ذكره في ابن بابويه اذا رفع راسه في السجدة
 الاولى قبض يديه اليه قبضا فاذا امكن من الجلوس فبعها بالتكبير ومنها ان اذا قام اعتمد
 على يديه يسطرهما ولا يحسن بهما ذكره الجعفي ورواه الشيخ في التهذيب والحسين في المحام
 عن الصادق عليه السلام اذا سجد الرجل ثم اراد ان ينحصر فلا يحسن يديه على الارض
 لكن يسطر كفيه من فيران يضع مقعدته على الارض ومنها ان يكون نظره في جلوسه
 بين السجدين الى حجرة قال المفيد رحمه الله وسلا واطلق لبراير الجالس
 شطره الى حجرة **الواجب السابع** المشتهر وفيه مسائل هو واجب في الثانية من وفيها
 عداه مرتين بلجام علمائنا لعلي النبي صلى الله عليه واله وعن ابن مسعود وعليه
 رسول الله صلى الله عليه واله التشهد وسط الصلوة وكان رسول الله صلى الله
 عليه واله يعلمهم التشهد في اخر الصلوة وروي يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله
 عليه السلام التشهد في كتاب علي شفع وحج الجلوس بقدره تاسيا بفعله علي الله
 عليه واله عبارة مروية في احاديث كثيرة منها رواية محمد بن مسلم عن الصادق
 عليه السلام التشهد في الصلوة مرتان اذا استويت جالسا فقل اشهد ان لا اله الا
 الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ثم تنصرف قلت قول العبد المحم
 لله والصلوات الطيبات قال ذلك الطيب يلفظ العبد بربيه وبحج الصلوة
 على النبي واله فيه باسما عا وجعلها الشخ في الخلاف ركنين ورواه عن عايشة انها
 سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول يقول صلوات الا يطهر بوز بالصلوة فلا
 يحل وروي كعب بن عجرة قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يقول في الصلوة اللهم
 صل على محمد وال محمد كاصليت علي ابراهيم انك حميد مجيد وعن ابي مسعود الانصاري
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من صلى صلوة ولم يصل فيها عليا وعليه اهل بيتي لم يقبل
 وروي الشيخ عن عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام التشهد في الركعتين

قال الشيخ في التهذيب لا ينبغي للخطيب في الخطبة
 ان يقول في التشهد في الصلوة
 اللهم صل على محمد وال محمد
 كاصليت علي ابراهيم
 انك حميد مجيد
 قاله في المحام

الاولين الحمد لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله
اللهم صل على محمد وتقبل شفاعة وارفع درجته وروي البرقي عن الرضا عليه السلام انه
يجزي الشاهد الذي في الثانية الرابعة ومن مضمرات سمعته في المصلي خلف غير العادل مجلس
قد روي عنه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه واله
وسلم وهذه الرواية عبارة المقتطف **الثانية** يستحب التورك فيه ورواه العامة عن النبي صلى الله عليه
واله وقد تقدم في خبر جواد وزيار وصفه كانه قد قدم وقال النبي اني اعقيل يصيب ايمامه الحق على
الارض ويكون الاقواء وقال النبي بابويه والشيخ في النهاية لا يجوز وصله لمن بابويه بان المنيح
ليس بما لا يكون بعضه قد جلس على بعض فلا يصح الدعاء والتشهد ويكون
نظير حاله التمسك في حجره قاله الاصحاب ويضع يديه على تخديه مبسوطتان الاصلح
مضمومة عند علمائنا لما رواه بنا في فضل النبي صلى الله عليه واله وتغزو لبس الجنيده بانه
يشير بالسبابة في تعظيمه لله عز وجل كما يقول العامة ويسمع الامام من خلفه ويشير
المامون لما سلف وتحيي المنبر وقد مر **الثالث** فضله ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه
السلام قلنا اجلس في الركعة الثانية فقل بسم الله وبالله والحمد لله وخير الاسماء الله
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله ارسله بالحق بشيرا ونذيرا
بين يدي الساعة اشهد انك نعم الرب وان محمدا نعم الرسول التحيات لله الصلوات الطاهرات
الطيبات الزاكيات العارفات الرايات الساعات الناعات لله ما طاب وزكي وطهر
وظاهر بفتح الهم وصفا لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
ورسوله بالحق بشيرا ونذيرا بين يدي الساعة واشهد ان زكي نعم الرب وان محمدا
نعم الرسول واشهد ان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من يشاء من المرسلين
الذي هذا الحديث ما كنا لنعتمد على لو ان هذا الله الحمد لله رب العالمين اللهم صل
على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وعجل الما ابراهيم انك حميد حميد
اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل
في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم اللهم صل على محمد وآل محمد وامنن
بالجنة وعافني من الالام اللهم صل على محمد وآل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات ولجميع
بنيتي مؤمنات المؤمنين والمؤمنات ولا تر الغالطين بالانبار انهم قتل السلام عليك ايها
النبي رحمة الله وبركاته السلام على انبياء الله ورسوله السلام على جبرئيل وميكائيل
والملك المقربين السلام على محمد عبده الله خاتم النبيين لا نبي بعد السلام علينا

وعلى عباد الله الصالحين وأكثر الأصحاب استحقاق بقولهم بسم الله وبالله وبالحق
 كلها **روى** حبيب الخثعمي عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال إذا جلس
 الرجل للشهادة فحمد الله وأجزأه وروى بكير بن حبيب عنه عليه السلام إذا حمدت الله
 أجزأك لو كان كما يقولون وأجاب على الناس هؤلاء أنما كان المقوم يقولون ليس ما يقولون
 وروى زرارة عنه عليه السلام يحزني في الركعتين الأولى أن يقول لا شهادة إلا لله
 وحده لا شريك له ويحزني في الأخيرتين الشهادتان والخبر أن الأولان ينبغي أن وجوب
 الشهادتين أصلا ورأسا والخبر الأخير ينبغي وجوب الشهادتين بالرسالة في الشهادتين الأولى
 وجوب الشهادتين بالرسالة في الشهادتين الأولى وجوب الصلوة على النبي والمرضى والشهادة
 الأخرى وروى سورة ابن طليب عنه عليه السلام أدنى ما يحزني من الشهادتين أن
 وهذا أيضا ليس فيه ذكر الصلوة على النبي والله وروى زرارة عنه عليه السلام في الحديث
 قيل الشاهد يتوضأ ويأتي به حيث كان وروى زرارة عن الصادق عليه السلام كذلك
 وقال إنما تشهد سنه وأجاب الشيخ بأن الأحبار إنما نفى وجوب ما زاد على الشهادتين
 ونقول به وكذا قولنا إنما تشهد سنه أي ما زاد على الواجب والحديث محمول على أنه
 لم يحل الشهادتين لم يأت به قلت ولو حملت على التقية كان أنسب لأنه مذهب كثير من
 العامة كالشافعي وأهل العراق والأوزاعي وما لك أذ تقول بعدم وجوب الشهادتين
 الأولى وقال بعدم وجوب الثاني أيضا وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي ورووه عن
 علي عليه السلام وسعيد بن المسيب والضمي والزهري وقد أشار الشيخ أيضا **ذكر**
 في المقنع اقتصر في الشهادتين على الشهادتين ولم يذكر الصلوة على النبي والمرضى قال
 وأدنى ما يحزني في الشهادتين أن يقول بسم الله وبالله ثم يسلم والله في الرسالة لم يذكر الصلوة
 على النبي والمرضى في الشهادتين الأولى والثانية شاذان لا يعتد به وبما روي عن الإمامية
 على الوجوب وأما الصلوة على النبي والمرضى فعملت من قبل آخر فلا ينافيه تركه ذكره هنا
 زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام فترام الصوم أعطا الأكره كالأن الصلوة على النبي والمرضى
 فترام الصلوة ولم يؤدها فلا صوم له إذا تركها متعمدا وخرصيل ولم يصل على النبي والمرضى وترك
 ذكره متعمدا فلا صلوة له على أن ابن الجنييد قال يحزني الشهادتان إذا لم يحل الصلوة من
 الصلوة على محمد والمرضى أحد الشهادتين مع أنه روي عن كعب بن عجرة أن النبي
 صلى الله عليه وآله كان يقول ذلك وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم إذا شهد أحدكم في صلوة فليقل اللهم صل على محمد وآل محمد **فروع** ظاهر

في الحديث ما يحزني في الشهادتين أن يقول بسم الله وبالله ثم يسلم والله في الرسالة لم يذكر الصلوة على النبي والمرضى في الشهادتين الأولى والثانية شاذان لا يعتد به وبما روي عن الإمامية على الوجوب وأما الصلوة على النبي والمرضى فعملت من قبل آخر فلا ينافيه تركه ذكره هنا زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام فترام الصوم أعطا الأكره كالأن الصلوة على النبي والمرضى فترام الصلوة ولم يؤدها فلا صوم له إذا تركها متعمدا وخرصيل ولم يصل على النبي والمرضى وترك ذكره متعمدا فلا صلوة له على أن ابن الجنييد قال يحزني الشهادتان إذا لم يحل الصلوة من الصلوة على محمد والمرضى أحد الشهادتين مع أنه روي عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقول ذلك وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا شهد أحدكم في صلوة فليقل اللهم صل على محمد وآل محمد

هذا الحديث في الصحيحين
 في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم
 في صحيح الترمذي
 في صحيح ابن ماجه
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن أبي عمير
 في صحيح ابن فضال
 في صحيح ابن بكير
 في صحيح ابن ماجة
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن أبي عمير
 في صحيح ابن فضال
 في صحيح ابن بكير
 في صحيح ابن ماجة

في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم
 في صحيح الترمذي
 في صحيح ابن ماجه
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن أبي عمير
 في صحيح ابن فضال
 في صحيح ابن بكير
 في صحيح ابن ماجة

في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم
 في صحيح الترمذي
 في صحيح ابن ماجه
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن أبي عمير
 في صحيح ابن فضال
 في صحيح ابن بكير
 في صحيح ابن ماجة

الأصحاب وخلاصة الأخبار والاجتزاع بالشهادتين مطلقا فعلى ما يصح ترك واحد فلا يترك
 له ولا لفظ عبده وفي رواية أبي بصير أن محمدا بن عبد الله بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول
 المحصصة براد فها هو العربية أو غيرهما من اللغات لم يجزئ الترجمة نعم تجزئ الترجمة
 لو أضاف الوقت عن التعلم والأقرب وجوب التعميد عند تعذر الترجمة للروايتين
 المسالفتين أما لو أضاف الأول والرسول من غير لفظ عبده أو العطف في الثاني فظاهر
 الأخبار الممنوعة ويمكن استثناء الجواز إلى رواية حبيب فأيضا قد لا يفحوا هم والأول
 الممنوع وعبارة الصلوة في الاستسقاء اللهم صل على محمد وآل محمد وسبق في رواية سما
 صلى الله عليه وآله وسلم فيمكن اختصاصه بحال الضرورة كالضعف الرواية ويمكن
 أخراة محمول مسمى الصلوة ولا غيات في التشهد الأول بإجماع الأصحاب غير أن
 أبا الصلاح قال فيه بسم الله وبالله والحمد لله والاسم الحسي كلما الله ما طاب وركي
 وغارخلص وما خبث فلعن الله وتبعه ابن زهره ولو أقي بالختيمات في الأول معتقدا
 لشريعتهما مستحبا ثم واحتل البطلان ولم يعتد استخبارا خلا عن ثم لم يعتد
 وفي البطلان وجهان عندي ولم أقتل للأصحاب على هذا الفرع **الخامسة** يجوز الدعاء في
 التشهد الدين والدنيا العموم الأمر بالدعاء لقوله تعالى وقال ربكم ادعوني استجب
 لكم ولما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا ين مسعود ثم ليخبر من الدعاء المجبه
 وروي عنه صلى الله عليه وآله فليخبر من الدعاء ما شاء وقد تقدم في رواية أبي بصير
 طرف منه ويستحب أن يقوم بالكبير من التشهد الأول عند المنيذ رحمه الله ولا
 يعلم ما أخذوا المشهور أنه يقوم بقوله بحول الله وقوته واقوم واقعد لرواية محمد بن
 مسلم عن الصادق عليه السلام ولا يحتاج إلى تكبير وقد تقدم في تكبير القنوت
 بيان ذلك **والسابعة** التسليم يجب صيغة السلم عليكم عند الأكثرين أو جبرهم
 لبث إلى عقيل والمرضي وأبو الصلاح ولبث زهره قال لبث إلى عقيل فأذا فرغ من
 من التشهد وأراد أن يسلم على مذهب المالكيين عليهم السلام فإن كان أما
 أن منفر فاسم تسليم واحدة مستقبل القبلة لقوله السلام عليكم وإن كان خلف
 أمام فيقتدي بصلوته فتسليمين تسليم يرد على من على يمينه والآخرى على من على
 يساره إن كان على يساره أحد ومن ترك التسليم ساهيا فلا شيء عليه ومن تركه متعمدا
 فصلوته باطله وعليه الإعادة وقال في سياق التشهد اللهم صل على محمد وآل
 محمد واغفر لي ولوالدي وأرحهما كما أرحمهما وأمن على بالجنة طوبى لمن فك

241

في صحيح البخاري
 في صحيح مسلم
 في صحيح الترمذي
 في صحيح ابن ماجه
 في صحيح ابن خزيمة
 في صحيح ابن حبان
 في صحيح ابن عساکر
 في صحيح ابن أبي عمير
 في صحيح ابن فضال
 في صحيح ابن بكير
 في صحيح ابن ماجة

وفك رقتي من النار السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
 وعلى عباد الله خاتم النبيين لا نبي بعده السلام على محمد بن عبد الله ^{سول} و
 رب العالمين وصلى على جبريل وميكائيل واسرافيل اللهم صلى على ملائكتك المقربين
 السلام على انبياء الله المرسلين وعلى امة المؤمنين اللهم واخرهم السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين ومن لم يقل شيئا من هذا فان الشهادتين تجزئ به ومراقبه
 كان افضل من تركه ومن تركه لم يفسد عليه صلواته الا في الشهادتين ان تركتهما
 ساهيا فلا شيء عليه وان تركهما عمدا بطلت صلاته وعليه الاعادة فهذا نص صحيح
 بموجب السلام عليكم ويندب السلام علينا ويقدمها على السلام عليكم والموتقى
 رحمه الله في التاخير لا قال التاخير تكبير الافتتاح من الصلوة والسلام ليس منها
 قال لم اجد الى هذه الغاية اصحابنا نصا في هاتين المسئلتين ويقول في نفسه
 ان تكبير الافتتاح من الصلوة وان التسليم ايضا من جملة الصلوة وهو ركن ماركها وهو
 مذهب الشافعي ووجدت بعض اصحابنا يقول في كتاب له ان التسليم سنة غير مذكورة
 ومن تركه تنعقد الاشياء عليه وقالا بوضيعة تكبير الافتتاح ليس من الصلوة وليس
 بواجب ولا هو من الصلوة واذا قعد عنه قدر الشاهد خرج من الصلوة بالسلام ^{السلام}
 وغيرهما ثم استدلل على الاول بخلاصته ان النية يقارن التكبير ويستقدم عليه بالافضل
 وذلك دليل انها من جملة الصلوة ولان استقبال القبلة والطهارة شرط فيه الرضوخ
 لانه الصلوة عقيبها بلافصل فلو وقع بغير وضوء لدخل في اول جزء من الصلوة
 بغيره وضو لا نأفقه نأفقه فرض رجلا مستقبلا وعلى عيونه حوض عاكف متوضعا ما
 للتكبير فخرج من الرضوخ وقد بقي حرف مع ان ذلك لا يجوز ان الرضوخ شرط في التكبير نفسه
قلت واسهل في تصويره ان يظن ثم سبق له مسح شئ من جلده اليسرى ثم تكبر فوقع التكبير
 قبل كمال الرضوخ فيصاف كمال اول الصلاة ما يقال قوله تعالى قد ذكر اسم ربك فعقب
 الذكر في الصلوة ولو كان التكبير منها لكان مصليا معه لا عقيبها لاننا نقول لا نسلم
 ان المراد بالذكر التكبير ثم لا يكون ما يوتي به قبل الصلوة من الاذان او التكبيرات التي
 يستقبلها الاصحاب قلت ولين سلطنا ان المراد ذكر رب التكبير لا يلزم منه استباحته
 لجوان ان يكون المراد بقوله صل كمال الصلوة فانه كثيرا ما يعبر عن كمال هي باصل الفعل او
 يكون التعقيب بالغاية الاخبار في الوقوع وقال المفسرون والمراد وذكر اسم ربه بقلبه
 او به وبلسانه فقام اليها الصلوة كقولنا تعالى واقم الصلوة لذكرى اراء تكبير يوم العيد ^{صلى}

صلوة لا يقال الإجماع على أنه ما لم يتم التكبير لا يدخل في الصلوة فيكون ابتداءه وقع خارج
الصلوة فكيف يصير بعد ذلك منها لا نقول إذا فرغ من التكبيرتين أن جمع التكبيرات
من الصلوة وله نظائر منها أن التسليم ليس من الصلوة ولو ابتداء بالسلام لا يخرج بذلك
من الصلوة فإذا فرغ منه تبين عندهم أن جميعه دفع خارج الصلوة ومنها إذا قال
بتمت هذا الترتيب لم يكن ذلك بيعا فإذا قال المشتري قبلت صار بالإيجاب والقبول مجموعا
بيعا قلت لما منع أن يمنع توقف الدخول في الصلوة على تمام التكبير ولم لا يكون داخل في
الصلوة عقيب النية بالإجماع على وجوب مقارنته النية للملوك العبادة وهذه الإجماع
بصلوات الإجماع المراد نعم لو قيل بمسقط النية على التكبير توجه ما قاله المرتضى رحمه الله
عنه وأما الدلالة على وجوب السلام فهو ما روي عنه عليه السلام من قوله من فات الصلوة
العمود وخروجها التكبير وتخليها التسليم ذلك على أن غير التسليم ليس محملا وروي سهل بن
سعد الساعدي أن النبي صلى الله عليه واله كان يسلم في الصلوة على عينه وشماله
وقد قال صلى الله عليه واله صلوا كما رأيتموني أصلي وأيضا فكل من قال التكبير والصلوة ^{هـ}
الحان السلام واجب وأنه مع ما روي عن عبد الله بن مسعود قال ما سمعت من
الأشياء فلم أنزل تسليما رسول الله صلى الله عليه واله في الصلوة عن عيشته وشماله السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وروى عيشته
أن النبي صلى الله عليه واله كان يسلم في الصلوة تسليما واحدا تلقاء وجهه لا بفعل روي
عن مسعود أنه عليه السلام علمه المشهد ثم قال إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك وروي
أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه واله سلم في الصلوة ولم يذكر التسليم معقول خبر ليس
مسعود متروك الظاهر بالإجماع لأنه يقتضي تمام الصلوة بالشهادة والإجماع أنه قد بقي
عليه شيء وهو الخروج لأن الخروج عندهم يقع بكل مناف للصلوة وقد قيل إن القائل أنا
قلت هذا فقد مضت صلاتك ابن مسعود لا النبي صلى الله عليه واله والإعرابي كان يحسن
السلام ونسبته إلى أصحابنا بأنه قد ثبت بالإجماع وجوب الخروج من الصلوة كما ثبت
الدخول فيها فإن توقف الخروج منها على السلام دون غيره جائز أن يخرج من غير الأفعال
النافذة للصلوة كما يقول أبو حنيفة وأصحابنا لا يجوزون ذلك فتثبت وجوب السلام
فكلام السيد مفرح بركيته وأن المعتمد السلام عليكم ولعله يريد بالركن مرادف
الوجوب وأبو الصلاح رحمه الله عد السلام عيشة في المسحوب والسلام عليكم أيها
النبي ورحمة وبركاته وجعل بعد السلام علينا السلام على محمد وآله المصطفين

قلتم ثم يسلم التسليم الواجب وعبارته هذه والفرص الحادي عشر السلام عليكم ورحمة الله
 يعني حمد الله صلوات الله عليهم وللمحافظة عليهم السلام وإن كان منفردا فتسليم واحدة
 تجاه القبلة ويشير بها ذات وإن كان اماما فواحدة تجاه القبلة وعن اليمين وإن كان
 اماما فواحدة ذات اليمين واخرى ذات الشمال ونحو قال لب زهير في الغيبة واماسلا
 فعد من واجبات الصلوة التسليم وذكر في موضع عبارته السلام عليكم ورحمة الله وفي موضع
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويخبر بعينه الي عينه وقد قضى صلوة وذكر
 انما اقاله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته اومي لوجهه الي القبلة ونزع في
 هذا الي المنيذ رحمه الله وصاحب الفخر قال اقل المجزي من عمل الصلوة في الغيبة تكبير
 الافتتاح وقراءة الفاتحة في الركعتين او ثلث تسبيحات والمكوع والسجود وتكبير واحدة
 بين السجدين والشهادتين للجلسة الاولى وفي الاخر الشهادتان والصلوة على النبي
 والتسليم والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وكلام يشغل على الاشياء لا تعد
 من المذهب منها التكبير الواحد بين السجدين ومنها القصر على الشهادتين للجلسة الاولى
 ومنها وجوب التسليم على النبي واما البدل عن القراءة فيزيد مع الاضطراب صرح بذلك
 في غير هذا الموضع وقال في موضع اخر من تشهد الشهادتين واحدا او اجملة حاشا
 فانصرف قبل ان يسلم او اماما وقبل ان يسلم هو ان كان وحده فقد قمت صلاتكم قل
 يسلم كان اماما لواحدة ثلثا وجهه في القبلة السلام عليكم يرفع بها صوته واذا كان
 منفردا خلف امام سلم القوم على ايما هم وعلى شمالكهم ومن كان في اخر الصف فعليه
 ان يسلم على عينه فقط ومن كان وحده اجزاء عنه السلام الذي في اخر التشهد
 ويريد في اخر السلام عليكم والله عن عينه قليلا وعني بالذي في اخر التشهد قوله
 السلام على رسول الله صلى الله عليه واله وعلى اهل بيته السلام على نبي الله السلام
 على محمد بن عبد الله حاتم النبيين ورسول رب العالمين السلام عليك ايها النبي و
 رحمة الله وبركاته السلام على الائمة المهديين الراشدين السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين فظاهر الخروج بقوله السلام عليكم والله واجب الا ان حكم بصحة صلوة الحمد
 قبله ينافيه الا ان يكون مصيرا الي مثل قول اي حنيفه وقال الرازي رحمه الله في
 الرابع ورام الجمع بين قولين في وجوب التسليم وتدبره اذ اقال السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله ونحوه لكن التسليم الذي يخرج به من الصلوة حينئذ مستنون وقام هذه
 التسليم المندوب مقام قول المصلي الاخرج من صلاته السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وان لم يكن ذكر ذلك في التشهد يكون التسليم فرضا وسيأتي ان السلام عليكم علي
النبي صلى الله عليه واله يخرج من الصلوة فلا يتم صلاته واما ما يخبرنا الخليليون رحمهم
الله فقال ابن ادريس بن عبد مصر حاكمه وقال سبطه الشيخ يحيى بن سعيد في الجامع
والتسليم الواجب الذي يخرج به من الصلوة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
وقال في موضع ينوي الخروج به من الصلوة فظاهره من الواجب في هذه الصيغة
ولا اعلم له موافقا وجوب نية الخروج وسياتي البحث فيما ان شا الله تعالى قال الشيخ
المحقق نجم الدين بن سعيد في المختار ما خلاصته مع حسنة باجمعه لنا علي وجوبه
النبي صلى الله عليه واله واقصا في الخروج من الصلوة عليه وذلك امثال للامر
المطلق فيكون بيانا وكذا فعل الصحابة والتابعين ولم يقتل عن احدهم الخروج من الصلوة
بغيره لقوله صلى الله عليه واله تحريما الكبير وتحليها التسليم حصر التحليل فيه كونه
لحدوثه من مصدر مضاف الي الصلوة فيتم تحلل ايضا اليها وثانيهما ان التسليم مع
خبر عن التحليل ان هذا من الموضع التي يجب فيها تقدم المبتدأ على الخبر واذا كان
خبرا وجب ان يكون مساويا للمبتدأ او لم اعم منه فلو تحلل بعين كان المبتدأ اعم
من الخبر وكان الخبر اذا كان متفردا كان هو المبتدأ بمعنى كسا ويجوز في الصدوق لا
المعروف قال ولا يلزم من الخروج بياضا فيها وقوع الحدث في الصلوة لان قبله اما ان
يخرج من الصلوة او لا يلزم من الاول الخروج بغير المبتدأ وهو الثاني وقوع الحدث
في الصلوة بتقدير ان يحدث قال واما الاصحاب فظاهر كلام المعيد ان اخر الصلوة
علي النبي واله عليهم السلام فلو احدث بعد ذلك لم ينطلي والشيخ في المبسوط يوجب
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويجعله اخر الصلوة ويشير بالاستصحاب الي
قوله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومنهم من عين السلام عليكم ورحمة الله
وهو الرضي وابو الصلاح قال والذي نراه انه لا يخرج من الصلوة الا باحد التسليمين
اما السلام عليكم او السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين واما ما بدا كان خارجا
من الصلوة لقوله صلى الله عليه واله التحليلها التسليم وصادق عليها ويورد ذلك رواية
ابي بصير عن الصادق عليه السلام اذ كنت اما ما فانا التسليم ان يسلم علي النبي علي السلام
وتقولوا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك فقد انتقلت الصلوة
ثم تؤذن القوم وانت مستقبل القبلة فتقول السلام عليكم لا يقال ان اعتبر تسليما
عليكم خرج بالسلام علي النبي فتقول هذا من جملة اذا كان الصلوة خارجا عن الدعاء

صحة

299

ج

والثاني على الله سبحانه له رواية اي كره عن الصادق عليه السلام وسأله عن
 السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته انصرف هو قال لا ولكن اذا قلت السلام ^{عليك}
 وعبيد الله الصالحين فهو انصرف وعن الحلبي عنه عليه السلام فان قلت السلام
 علينا وعبيد الله الصالحين فقد انصرفت من الصلوة قال واما انك لو قال السلام
 عليكم ورحمة الله فخرج به فعليه على الاسلام كافة لا يختصون فيه واما الخلاف في
 تعيينه للخروج لا يقال ما ذكرتم من السلام علينا خروج من الاجماع لاخصاره بين السلام
 عليكم وفعل المنافي قلت لان اسم ذلك والمنقول عن اهل البيت ما ذكرناه وقد صرح ^{الشيخ}
 بما ذكرناه في التوقيف فانه قال عندنا من قال السلام علينا وعليه عباد الله الصالحين
 فقد انقطعت صلواته فان قال بعد ذلك السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جاز
 ولولم يقل جاز ايضا لا يقال استحجبت بفعل النبي صلى الله عليه واله ولم يخرج بالبقوله
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيجب الاقتصار عليه فنقول دل على الجواز قوله
 صلى الله عليه واله وتحليلها التسليم وهو صادق على كل ما يسمى تسليما عدا ما ^{يقصد}
 به الدعاء بالنبي والائمة عليهم السلام ثم يبطل قوله فرقا باستصحاب التسليم بالنقل ^{النقل}
 يبطلان صلوة المسافر اذا لم لا نه لو خرج باحوال التشهد ليضرب الزيادة وكذا في الزيادة في ^{الصلوة}
 سهوا او محمدا قال فان اقتصر على السلام علينا وعبيد الله الصالحين فلا يجوز ^{بجنتها}
 ولا كسها فيبطل صلواته لو تمده لانه كلام في الصلوة غير مشروع وان بدا بالتسليم ^{عليك}
 اجزاء وقال ابو الصلاح الغرض ان يقولوا السلام عليكم ورحمة الله وبما قلناه قال ابن ^{الحسين}
 بابويه ولين اي عقيل وابن الجنيد قال يقول السلام فان قال السلام عليكم ورحمة
 الله وبركاته كان حسنا لما روي ان عليا عليه السلام كان يسلم عن يمينه وشماله
 السلام عليكم السلام عليكم ومن طريق الخاصة ما رواه البرنطي عن عبد الله بن ^{يعقوب}
 عن الصادق عليه السلام في تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال يقول السلام عليكم و
 رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام فيقول السلام عليكم قال والتحقيق انه
 ان بدا بالسلام عليكم علينا وعليه عباد الله الصالحين كان التسليم الاخر مستحبا فباني
 باحسن ما قيل وان بدا بالسلام عليكم اجزاء هذا اللفظ وكان قوله ورحمة الله و
 وبركاته مستحبا باني منه بما شاولو قال سلام عليكم ونوي به الخروج فلا شبهة الاجزاء
 لصدق التسليم عليهما ولانها كلمة ورد القرآن بصورتها فيكون مجزئ ولو نكس لم يجز انه
 حلق المنقوله وخلاف تحية القرآن ولان النبي صلى الله عليه واله قال لرجل لا تقل هكذا

السلام قلت هذا الكلام مع مشابهة فيه مناقشة المطالبة بصحة حديثي تحليها
 التسليم فان لم نر سنداً في اخبار اصحابه وانما هو من طريق العامة فان قال ذلك
 والشيخ قلنا المطالبة ايضا متوجه اليهما وانما مواصلة النبي صلى الله عليه واله في اعم
 من الوجوب والعمام لا يستلزم الخاص ومنها ان المفيد رحمه الله مع ما نقل عنه المحقق ^{نص}
 بان التسليم سنة قال في المغتنة بعد التسليم المعهود السلام علينا وعلى عباد الله
 بعينته الي عيشته فاذا فعل ذلك فقد فرغ من صلوة وحج منها بعد الاسلام ولما عد
 واجبات الصلوة جعل اخر الصلوة على النبي صلى الله عليه واله وكان قد ذكر في سياق
 النوافل السلام عليكم ورحمة الله وقال واذا فخرج مخرج من الركعتين وهذا الكلام
 ظاهر توقف الخروج على التسليم فان كان سنة ومنها نقله عن الشيخ في المبسوط ^{جواب}
 فانه منظور فيه لان بيان الشيخ هذه والسلم في اصحابنا من جعله فضا
 ومنهم من جعله نفلاً قال ومروا من اصحابنا ان التسليم سنة يقول اذا قال السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فخرج من الصلوة ولا يجوز التلطف بذلك في التشديد
 الاول ومروا انه فرض تسليمه واحدة يخرج من الصلوة وينبغي ان ينوي بها ذلك
 والثانية ينوي بها السلام على الملائكة او على من في يسار ينفذ الصريح منه ما نقلنا
 عن المفيد ان السلام علينا سنة ومخرج وهو ظاهر الروايات وظاهر كل من قال بهذا
 التسليم ومنها الزامه بوجوب صيغة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تحيياً
 وهذا قول حديث في زمانه فيما اظنه او قبله بمسيرة لان بعض رسالة سلاوا
 اليه واحتجاجه عليه بصرف اسم التسليم محل التزامه وان راوي هذا الخبر مسند
 العامة او مرسل من الخصة نعم ان اللام في التسليم المعروف والمخرج من الصلوة عندهم
 لا غير وكان عبارة التسليم قد صارت شعاراً بين الخاصة والعامة في السلام عليكم
 بعلم ذلك بتتابع المتصافين حيث يذكر فيها الفاظ السلام المستحبة ثم يقال بعدها
 وبعد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم وهذا تصرح منهم بان اسم
 التسليم المشرع يخص بصيغة السلام عليكم والقواطع في ذلك كلام الشيخ في الخلا
 لفظة الاظهر من مذهب اصحابنا ان التسليم في الصلوة مسنون وليس بركن واجب
 ومنهم من قال هو واجب دليلنا على المذهب الاول ما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال اذ كنت اماماً فانما التسليم ان تسلم على النبي عليه السلام وتقول
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فاذا قلت ذلك فقد انقطعت الصلوة

وبما صدر الدين
 من الفخر

ثم ياذن القوم وانت مستقبل القبلة السلام عليكم ومن يضرب الاخير استعمل ما
رواه امير المؤمنين علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله قال مفتاح الصلوة ^{الصلوة}
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهذا نصريح بان التسليم الذي هو خير التحليل هو السلام
عليكم ونصريح بان السلام علينا يقطع الصلوة فظاهر انه ليس بواجب ولا يسمى تسليما
وقد صرح بذلك في كتبه كلها فانه يذكر صيغة السلام علينا في سياق التسليم المذكور
والخروج بها من الصلوة ثم يحكم بعد ذلك بان الواجب الشهادتان لا غير وكذا غير محض
تبعه ومنه يظهر الجواب عن قوله ما في التهذيب فان النسخ قابل بان لا يقطع مع انه مستحب
وبالحكمة ان هنا مقدمتين احدهما ان السلام علينا يقطع الصلوة وهذا دل عليه الاخبار
وكلام الاصحاب والثانية انه واجب على هذا التقديرين وهذا ما يذهب اليه احد من
القدماء فكيف يجعل قولهم دليلا على وجوبه لا يقال لا ريب في وجوب حر الصلوة واذا كان
هذا مخرجا منها كان واجبا في الجملة فيكون الحق ما ذهب اليه القائلين بوجوبه ولا يبي
بقول القدماء بانه لا يلزم ليس للجميع الامامية حتى يتعين المصير اليهم لانا نقول قد
دللت الاخبار الصحيحة على ان الحديث قبله لا يبطل الصلوة ومنها خبر زرارة عن ابائه
عليه السلام قال سالت عن رجل يصلي ثم يجلس فيحدث قبل ان يسلم قال تمت صلوة
وبعد الحديث احتج في الانتصار والتهذيب على ان التسليم ليس بفرض ومنها
خبر زرارة ايضا عنه قال سالت عن رجل صلى خسا فقال ان كانت جلست ^{بعده} الى
قدر التشوم وقد تمت صلوة واذا كان كذلك امتنع كون السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين جزءا واجبا من الصلوة لا يقال ما المانع من ان يكون الحديث مخرجا
كما ان التسليم مخرج ولا ينافي ذلك وجوبه تحييرا لانا نقول لم يصح الي هذا حد من ^{اصحاب} الا
يلي ولا مسلمين غير ابي حنيفة فيمنع القول به لاستلزامه الخروج عن الاجماع الامامية
وهنا سؤال وهو ان القائلين باستحباب الصيغتين يذهبون الي ان اخر الصلوة
الصلوة على النبي واله كما صرح به الشيخ في الانتصار وهو ظاهر الباقيين وبه خبر صحيح
رواه زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال اذا فرغ من الشهادتين فقد تمت
صلوة وان كان مستحبا في امر غير فوته وسلم وانصرف اجزا فاما معنى القطع الصلوة
بصيغة السلام علينا الى اخرها وقد انقطعت ما سبها فلا يحتاج الي قاطع وقد دل
الاخبار على ان السلام علينا قاطع كما روته عليه عاروا في التهذيب عن ابي بصير
عن الصادق عليه السلام قال اذا نسي الرجل ان يسلم فاذا روي وجهه عن القبلة

وقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد فرغ من صلوة بهذا الخبر استدل
في التهذيب على قول الشيخ المفيد رحمه الله والسلام في الصلوة سنة وليس بضر
يعتبر ترك الصلوة وفيه تصريح بأنه السلام المتنازع فيه هو السلام عليكم وإن التراجع
الصلوة موقوف عليه فقبلها يكون في الصلوة واستدلنا أيضا في التهذيب برواية الحلبي
عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا استبان يسلم خلف الإمام أجزاء يسلم للإمام وروى الشيخ
بأسناده إلى ميسر عن أبي جعفر عليه السلام قال خيا أنفس الناس بهم صلواتهم وقول الرجل
تبارك واسمك وتعالى جده ولا غيرك وإنما هو شيء قال الحلبي بحاله يعني أنه عنهم وقول الرجل
تبارك الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وهذا أيضا يدل على أن الصلوة سنة
بالصفة قبل هذه الصيغة ولا جواب عنه إلا بالنزاهة أن المصلي قبل هذه الصيغة يكون في
محتاجات الصلوة أن كانت الواجبات قد مضت وبعد هذه الصيغة لا يبقى للصلوة
أثر يعني ما بعدها تعقيباً للصلوة وما يشعر به رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه
السلام قال كلما ذكرت الله والنبي فهو من الصلوة فإذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين فقد انصرفت وبهذا يظهر عدم المناقاة بين القول ببدئية الصلوة وأنه خرج من
الصلوة إلا أنه يلزم منه بقاء في الصلوة بدون الصيغتين وأن طأى والاستبعاد
فيه حتى يخرج عن كونه مطالبا أو ياتي عناف كان قلت الثانية الصلوة يلزم تحريم ما
يجب تركه ووجوب ما يجب فعله والأمران متغايران هنا فينتفي ملزمهما وهو البقاء
في الصلوة قلت لأنهم أحصوا البقاء فيها في هذين اللزمان على الإطلاق إنما ذلك
قبل فروع الواجب إمام فروعها فينتفي هذان اللزمان ويبقى باقي اللزمان المحفوظ
على الشروط ولأبواب المصلي واستجابة الدعاء وقال صاحب التبصرة السيد جمال الدين
طائوس رحمه الله وهو مصطلح بعلم الحديث وطرقه ورجاله لا مانع أن يكون الخروج
بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وإن عجب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
بعده للمحدث الذي رواه ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام وصف صلوة النبي صلى
الله عليه وآله في السماء المطامع إمران يقول الملائكة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
إلا أن يقال ههنا الإمام دون غيره قال ومما يؤكد وجوبه رواية زرارة ومحمد بن مسلم
وأراد الحق ذكرها هنا وقال حديث حماد الطويل وروى ابن بابويه في عيون الأخبار
عليه السلام إنما جعل التسليم تحليلا ولم يجعل كبيرا وتبيحا لأن الدخول في الصلوة
بحرم الكلام فيكون التحليل في الكلام ولأن الخروج من الصلوة واجبة لها وغيرها

وكان التسليم وسيلة الى الواجب كان واجبا ثم قال رحمه الله بعد هذا والذي يظهر
ان القول بالندبية وجه **اقول** وبالله التوفيق ان هذه المسئلة من مهمات الصلوة
وقد ملأ عباد الكلام فيها ولزم منه امور ستة احدها القول بندبية التسليم بعينه
كالمذهب الكثر القدر ما وبنا فيه تواتر النقل عن النقل عن النبي صلى الله عليه واله
واهل بيته يعطوهم السلام عليكم من عريان ندبته مع انه احتشال الامر بالواجب
وقد روي الشيخ باسناده الى ابي بصير بطريق موثق قال سمعت ابا عبد الله عليه
السلام يقول في رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قبل ان يتشهد رفع قال
فليخرج فليغسل انفه ثم ليرجع فليدعى صلوة فان اخر الصلوة التسليم ومثله كثير وحمل
الشيخ على الافضل حتى ان اقول سلف الامة السلام عليكم عقيب الصلوة داخل في
ضرورات الدين وانما الشأن في الندبية والوجوب **الثاني** وجوبه بعينية اما السلام
عليكم فلا جماع الامة واما الصيغة الاخرى فلما مر من الاخبار التي لم ينكرها احد من الامة
مع كثرتها لكنه لم يقل به فيما علمته **الثالث** وجوب السلام علينا عينا وقدم تقدم القا
به وفيه خروج عن الاجماع من حيث لا يشعر كايده **الرابع** وجوب السلام عليكم عينا
لاجماع الامة عينا فعلمه وبنا فيه ما دل على انقطاع الصلوة بالصيغة الاخرى مما لا
الجرده فكيف يجب بعده الخروج من الصلوة **الخامس** وجوب الصيغتين تحريرا لجماعين ما
دل عليه اجماع الامة واخبار الامامية وهو قوي متين لانه لا قائل بين القدماء فكيف
عني عليهم مثله لو كان حقا **السادس** وجوب السلام عليكم والمنافي تحييرا وهو قول
شعيع واغنى عنه وجوب احدي الصيغتين والمنافي وبعد هذا كله فلا احتياج
للاثنين بالصيغتين جمعا بين القولين وليس ذلك بقادر في الصلوة **سابع**
فرا الوجوب باديا بالسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لا بالعكس فانه لم يأت
به خبر منقول ولا منصف منهم مرسومي ما في بعض كتب المحقق رحمه الله **والمعتمد**
ندب السلام علينا وجوب الصيغة الاخرى وان ابا المصلي الا احدي الصيغتين
فالسلم عليكم ورحمة الله وبركاته مخرجة بالاجماع **وهما سائلان** المصلي حال التسليم
اما منفرد او مأمرا فالمنفرد يسلم واحدة بالصيغة السلام عليكم وهو مستقبل القبلة
ويومي بموخر عينيه عن يمينه لرواية عبد الحميد بن عواض عن الصادق عليه
السلام وان كنت وحدك فواحدة مستقبل القبلة وروي البرقي باسناده الى
الصادق عليه السلام اذ كنت وحدك فسلم تسليمة واحدة عن يمينك والامام

كذلك الا انه يوصي بصيغة وجهه لرواية عبد الحميد ان كنت اماما اجزاك تسليمه من
 بينك ويدك على انه يكون يكون مستقبل القبلة رواية ابي بصير عن الصادق عليه
 السلام ثم يؤذن القوم وانت مستقبل القبلة السلام عليكم ذكره في سياق الامام وزر
 العامة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله كان يسلم تسليمه واحدة تلقا وجهه
 وقال ابن الجبيرة ان كان الامام في صف سلم عن جانيبه وروي عن ابي جعفر انه رأى اخوته
 موسى واسحاق محمد يسلمون على الجانيبين السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة
 الله وسبعدان مختصر الرواية بهم مامومين لا غير بل الظاهر الاطلاق خصوصا وفيهم
 الامام عليه السلام ففيه دلالة على استحباب التسليمين للامام والمنفرد ايضا غير ان
 الاشهر الواحدة فيهما اما الماموم فان كان على يسار غيره سلم مرتين بصيغة السلام ^{عليكم}
 ايضا عن جانيبه عينا وشمالا في رواية عبد الحميد وان كنت مع امام فتسلمتني وان
 لم يكن على يسار احد فواحدة لما في هذه الرواية وان لم يكن على يسارك احد وسلم واحدة
 وجعل ابا بابويه للحايط على يسار كافي في التسليمين للماموم فلا بأس بانواعها انما
 جليلان لا يمكن ان الاثنان ثبت وفي رواية معمر بن يحيى عن الباقر عليه السلام تسليم واحد
 اماما كان او غيره وهي محمولة على الواجب او على ان الماموم ليس على يسار كافي ^{في التسليمين}
 في التهذيب **الثانية** يستحب ان يقصد الامام التسليم على الانبياء والائمة والمخطة
 ولذكرا وآلهم وحضورهم والصيغة صيغة خطاب والماموم يقصد بالوجه التسليم
 الرد على الامام فيحصل ان يكون على سبيل الوجوب لعدم قوله تعالى واذا حييتم تحية محيل
 بالحسن منها او ردوها على ان يكون على سبيل الاستحباب لانه لا يقصد بالتحية في انما
 الغرض بها الايمان بالانصار من الصلوة كما مر في خبر ابي بصير وجانب في خبر عمار موسى
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التسليم ما هو فقال اذن والوجهان يستحبان
 رد الماموم على ماموم اخر وروي العامة عن سمرة قال امرنا رسول الله صلى الله عليه واله ان
 نسلم على انفسنا وان يسلم بعضنا على بعض وعلى القول بوجوب الرد يكفي في القيام به
 واحد يستحب للباقيين واذا اقترنت تسليم الماموم والامام اجزا ولا رد هنا وكذلك اذا
 اقترنت تسليم المامومين لمكانهم في التحية ويقصد الماموم بالثانية الانبياء والائمة
 والمخطة والمامومين واما المنفرد فيقصد بتسليمه واحدة ذلك ولو اضاف للجميع
 الي ذلك قصد الملايكة اجمعين ومن على الجانيبين من سلم للجني والانس كان سنا
 وقال ابن بابويه يرد الماموم على الامام بواحدة ثم يسلم على جانيبه تسليمتين وكانه يرد

ان التسليمين ليسا للرد بل هما عبارة عن محضة متعلقة بالصلوة ولما كان الرد واجباً
في غير الصلوة لم يكن منه تسليم وانما قدم المرح لانه واجب مضيق اذ هو حق لا ردي
والاصحاب يقولون ان التسليم يودي وضيق الرد والتعدي في الصلوة كما سبق
شك في اجتناب العاطس في حال رفع راسه من الركوع بالتحديد عن العطسة ^{صيفة} وعن
الصلوة وهذا يتم حسناً على القول باستحباب التسليم وانما على القول بوجوبه فظاهراً
الاصحاب ان الاول من المأموم للرد على الامام والثانية مخبره لانه اذا لم يكن على يساره
احداً اكتفى بالواحدة عن عينه وكانت محصلة الرد والخروج من الصلوة وانما شرعية
الثانية لم يتم السلام من على الجانبين لانه بصيغة الخطاب فانما وجهه الى احد الجانبين
اختص به وفي الجانب الاخر غير تسليم ولما كان الامام غالباً ليس على جانبه احداً
اختص بالواحدة وكذلك المنفرد ولهذا حكم بن الجنيدي بان تقدم من تسليم الامام
اذا كان في صف عن جانبه **فرع** لا يما الى القبلة بشي من صيغة التسليم المخرج من
الصلوة بالراس ولا بعين اجماعاً وانما المنفرد والامام يسلمان تجاه القبلة بشي ^{صيفة}
التسليم بغير يمين او اما المأموم فالظاهر انه يتدبر مستقلاً القبلة ثم يكلمه باليمين
الى الجانب الايمن واليسر وفيه دلالة ما على الاستحباب التسليم او على ان التسليم
وان واجب لا بعد جزم من الصلوة اذ يكون الالتفات في الصلوة على الجانبين كما
ان استلزام استدبار او يمكن ان يقال التسليم وانما كان جزم من الصلوة الاخر ^ج
مرحماً استقبال القبلة بدليل مخرج ويستحب عند ذكر النبي بالتسليم عليه
اليمين الى القبلة بالراس قاله المنيد وسلاماً كما مر وهو حسن في البلاد التي يكون
قرب من الله عليه واليمين قبل المصلي **الثالث** الجالس للتسليم كهيئة المستشهد في جميع
ما تقدم من حركات الجلوس للتشهد الواحد والمستحبة والمكروهة كالاتفاق والدلالة
فحوي السلام عليه ولانه ما مر بترك القبلة حتى يفرغ من الصلوة ويدخل فيها
التسليم ويجب العلم انه بقدره والائتمان بصيغة مراعيها فيها الالفاظ المحصورة
باللفظ العربي والترتيب الشرعي انه المتلقى من صاحب الشرع صلى الله عليه واله
ولو جعل العربية وجب عليه التعلم ومع ضيق الوقت بحري الترجمة كما في الاذكار
غير العزاة ثم يجب التعلم لما يستقبل من الصلوة **الرابع** يستحب قبل التسليم ما ذكره
جميع الاصحاب وعدة من المستحب ورواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
انه اذا فرغ من التشهد الاخير كما مر في روايته الواجب والمستحب يقول بعد ذلك

ولا ترد الظالمين الا بتار السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
على انبياء الله ورسوله السلام على جبرئيل وميكائيل والملائكة المقربين السلام على
محمد بن عبد الله خاتم النبيين الذي بعده السلام عليا وعلى عباد الله الصالحين
قال الثوري قدما ثم يسلم وهو نصح بان التسليم اسم لقولنا السلام عليكم وروي العامة
عن علي عليه السلام قال كاف النبي صلى الله عليه واله يصلي قبل الطهر الى قوله يصلي
بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين ورتبهم من المؤمنين **خامسة** هل يجب
في التسليم نية الخروج على تقدير القول بوجوبه قال في المبسوط ينبغي ان ينوي بها ذلك
وليس يصح في الوجوب ووجه الوجوب بان نظم السلام بناقض للصلوة في وقت
من حيث هو خطاب للادميين ومن ثم تبطل الصلوة بفعله في اتنا يصاحدا واذا لم
يقرب به نية تفرغ الى التعليل كان مناقضا للصلوة مبطلا لها ووجه عدم الوجوب قضية
الاصل وان نية الصلوة اشغلت عليه وان كان مخرجا منها ولا لجميع العبادات لا
تتوقف على نية الخروج بل الانفصال منها كاف في الخروج ولان مناط النية الاقدام على
الافعال لا الترك لها ومبني الوجوب على انه جزء من الصلوة كما اختار المرتضى **رج**
عنها فعلى الاول يتوجه عدم وجوب نية الخروج به وعلى الثاني يتوجه وجوب النية
وان الاصحاب وخصوصا المتأخرين يوجبون على الموقر والحاج نية التعلل بجميع
المحلات فليكن التسليم كذلك لانه يخلل الصلوة بالنقض **فروع** ان قلنا بوجوب نية
الخروج بسيطة لا يشترط فيها تعيين ما وجب تعيينه في نية اذ الخروج انا هو عاقله
وتستغن عن جعل ان ينوي الوجوب والتقرب لا تعيين الصلوة والادان الافعال
يقع على وجوب وغايات واما تعيين الصلوة والادان فيكفي منه ما تقدم من بدنها
وارادة الخروج عنها **الثاني** ان اعتبر بنية الخروج وعين الخروج من صلوة ليس
متلصبا بها فان كان عمدا بطلت الصلوة لفعل مناقضها وان كان غلطا ففيه
اشكاله منشوع التطوي قصده في الحال فيبطل الصلوة والي انه في حكم السامح
والا قرب صحة الصلوة ان قلنا بعدم وجوب نية الخروج لانها عما افتتحت عليه
وان قلنا بوجوب نية الخروج احتمل ذلك ايضا صرف النية الى الممكن وان الغلط كما
الي ما هو بصدده وان كان سهوا فلا قرب انه التسليم ناسيا في اتنا الصلوة
فوجب له سجدة السهو ي ثم يجب التسليم ثانيا بنية الخروج **خامسة** ولو قلنا لا يجب
نية الخروج لم يصح الخطأ في التعيين نسيانا كالغلط اما العمد فيبطل على تقدير

القول بوجوب نية الخروج والقول بعدمه وكذا الوسم بنية عدم الخروج فانه يطل
 على القولين **الثالث** وقت النية على القول بوجوبها عند التسليم مقارنة ولو نوى الخروج
 قبل التسليم بطلت الصلوة لوجوب استمرار حكم النية ولو نوى قبله الخروج عنه لم
 يطل لانه قضية الصلوة الا انه لا يكتفي بهذه النية بل يجب عليه النية مقارنة لاوله
الرابع هذه النية لا يجوز المدغم بها قطعاً لا اشتقاً لها على الغايات ليست من اذكار الصلوة
 وكذا النية العدد والنية اثنا الفريضة الى فريضة اخرى لا يجوز التلغظ بها وان جاز التلغظ
 بالنية في ابتداء الصلوة **الخامس** لو تذكر في اثنائه صلوة سابقة وجب ان يقول اليها
 والا قرب انه لا يجب فيه تجديد نية الخروج ولا احداث نية التعيين في الخروج لهذه الصلوة
 التي فرضه الخروج منها كما لا يجب في الصلوة المبتدأة التعيين لان نية العدد اصبحت
 في التسليم لهذا وهذا العدد وانما لم نوقنا بان التسليم جزء من الصلوة ولو حكمنا بخروج
 لم يحز قطعاً **المسألة السادسة** قال في المعتمد لو قال سلام عليكم ما ويا به الخروج فلا
 انه يجزي لانه يقطع عليه اسم التسليم ولا ينافي له ورد بها القرآن بصورتها وفيه بعد
 لانه المنقول عن صاحب الشرع ولا نسلم وقوع اسم التسليم التزم عليه فلا يلزم كونه **السادس**
 في القرآن التعبد بنية الصلوة اما لو قال عليكم السلام فانه لا يجزي قطعاً لخالفة
 ما جاء في القرآن ولما روي النبي صلى الله عليه واله قال لا يقول وعليكم السلام **سابع**
 قال اكثر الاصحاب المرأة كالرجل في الصلوة **الاشارة** في موضع تضمن خبر زرارة اكثرها
 وهو ما رواه الكليني باسناده الى زرارة قال اذا قامت المرأة في الصلوة سمعت
 بين يديها ولا تفرج يديها وتضم يديها الى صدرها المكان تدبها فاذا ركعت وضعت
 يديها فوق ركبتيها على فخذيها لئلا سطط كثير فيرفع عجزها فاذا احلست اليديها
 ليس كما يتقدم الرجل فاذا استقلت السجود بعات بالقعود بالركبتين قبل اليدين
 ثم تسجد ولا طم بالارض فاذا كانت في جلوسها ضمت فخذيها ورفعت ركبتيها
 واذا انقضت انسلت انسلالاً لا ترفع عجزها الا وهذه الرواية موقوفة على زرارة
 لكن على الاصحاب عليها في التهذيب فعلى الايديها كما يتقدم الرجل عند القعدة
 ليس هو هو من الناسي لان الرواية منقولة عن الكافي في الكليني ولغة ليس
 موجودة فيه وسري هذا التمهيد في النصافي كالتنبيه في الشرح وغيرهما وهو
 مع كونه لا يطاق للمنقول في الكليني لا يطاق المعنى اذ جلوس المرأة ليس كجلوس
 الرجل لانها في جلوسها تضم فخذيها وترفع ركبتيها من الارض بخلاف الرجل فانه

ويترك وقوله فاذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها يشعربان ركنها
اقل انما من ركوع الرجل ويمكن ان يكون الانحناساويا ولكن تضع اليدين على
الركبتين خذرا من ان يتطاول كثيرا بوضعها على الركبتين ويكون بحالة يمكنها
اليدين على الركبتين وعن البرقي عن الصادق عليه السلام قال اذا سجدت
المراة بسطت راعيها عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت عن جلوس المراة
في الصلوة قال تقسم فخذيها وروي العامة عن علي عليه السلام ان المراة تحضر في الصلوة
بالعرا والراي تنضم وقد سبق ان الرجل لا يحتفراي لا تنضم بعينه الي بعض وروي
ابن بكير عن بعض اصحابنا قال المراة اذا سجدت تغطت والرجل اذا سجد يفتح
يرد في التردب هذه الاخبار وهي غير واضحة الاتصال لكن يوبى المشهور **الفصل**

الثاني فيما يتعلق بما زاد كاره وهو المسمى بالتعقيب قال الجوهر في التعقيب في الصلوة
الجلوس بعد انقضاء الدعاء وسيله وهو غير داخل تحت الضبط ولذا ذكر في طائفة
حسنة الاول في فضله وروى في تفسير قوله تعالى فاذا قرعت فانصب اذا قرعت في الصلوة
المكتوبة فانصب الي ركبتي الدعاء وارجى اليه في المسيلة يعطك روي عن الباقر
عليهما السلام وعن مجاهد وقناة وغيرهما وروي عن النبي صلى الله عليه واله
من عقيب صلوة فهو في صلوة وروي الشيخ في التهذيب باسناده الى عبد
الله بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما عالج الناس شيئا شديدا ^{التعقيب}
وفي مرسيل منصور بن يونس عنه عليه السلام من عقيب صلوة فريضة وعقيب الي
الي اخر فهو ضيف الله وحق على الله ان يكرم ضيفه وعن زرارة عن الباقر
عليه السلام قال الدعاء بعد الفريضة افضل من الصلوة تنفلا وعن الوليد بن جميع
عن الصادق عليه السلام التعقيب ابلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد يعني ^{التعقيب}
الدعاء تعقب الصلوات وعن محمد بن مسلم عن احمدها عليهما السلام قال الدعاء في ذكر
المكتوبة افضل من الدعاء بغير التطوع بفضل المكتوبة على التطوع وعن معوية بن عمار
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجلين افتحا الصلوة في ساعة واحدة
فتلا هذا القرآن فكانت تلاوته اكثر من دعائه ودعا هذا وكان دعاءه اكثر تلاوته
ثم انصرفا في ساعة واحدة اليهما افضل قال كل فيه فضل كل حسن قلت اني قد علمت
انكلا فيه فضل فقال الدعاء افضل اما سمعت قول الله عز وجل وقال ربكم ادعوني
استجب لكم اما الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين

والله العباد هي والله افضل العباد هي العباد هي والله العباد هي الله عن
هي والله اشدهن هي والله اشدهن هي والله اشدهن هي والله اشدهن وعن
السكوني عنه عليه السلام عن ابيه عن الحسن بن عبيد الله عن ابيه عن الحسن بن عبيد الله
فجلس في مصلاه الى طلوع الشمس كان له سرامن النار وعن ابي بصير عن عبد الله
عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال اذا فرغ احدكم من الصلوة فارفع
يديه الى السماء وليصعب في الدعاء فقال ابن سبابة امير المؤمنين ليس الله في كل مكان
قال بلى فلم يرفع يديه الى السماء قال اما نزار في السجدة فكيف وما توعدون فمن اين تطلب
الرزق الا من موضعه وموضع الرزق ما وعد الله في السماء وعن عاصم العامري
عن ابن عمر عن الحسن بن عبيد الله قال سمعت ابي علي بن ابي طالب يقول قال رسول الله صلى الله عليه
والله عليه واله اياي ارسلم جلس في مصلاه الذي يصلي فيه الفجر يذكر الله حتى تطلع
الشمس كان من الاجر كاج رسول الله صلى الله عليه واله فان جلس فيه حتى يكون
ساعة تحل فيها الصلوة فيصلي ركعتين او اربع غفر له ما سلف وكان له من الاجر كاج
بنيت الله عز وجل وعن جابر عن الباقر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
عليه واله يا ابن ادم اذكر في بعد الفجر ساعة واذكر في بعد العصر ساعة الفتيك ما
يما اهمك وفي كتاب من لا يحضره الفقيه قال زرارة سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
يها اربع بعد الفريضة افضل من الصلوة تنقلو بذلك حرت السنة وقال هشام بن سالم
يا ابي عبد الله عليه السلام اني اخرج واحيانا اكون معقبا فقال ان كنت عابرا
فانت معقب **الطالب الثاني** يكون النوم بعد صلوة الغداة روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
السلام ان الرزق ينسب الى تلك الساعة فاما ان كان في يوم الرجل في تلك الساعة وقال في تلك
قال الصادق عليه السلام نوم الغداة مستوفى نظره الرزق وتصفى اللون وتصحمة
وهو نوم كل مشغوم ان الله تعالى ينقسم الارزاق ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وان لم يكن
النوم وكان المني والسوي ينزل على بني اسرائيل ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
فمن نام تلك الساعة لم ينزل نصيبه وكان اذا استيقظ فلا يرى نصيبه احتاج الى السؤال
والطلب وقال الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل فالمعصيات امرا قال الملايكه
نقسم الارزاق على ادم ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس فمن نام فيما بينهما نام عن ربه
وروي الرضا في النوم بعد الصبح عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان وهو جالسا
اذا صلى الفجر جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس غريطة فيها ما ويك فيستاك بها

واحد بعد واحد ثم كنذر فيمنعه ثم يوفي بالمصنف فيقرأ فيه ويروي المردوق عن الباقر
عليه السلام النوم اول النهار حرق اليسر فوق والنايله نعمة والنوم بعد العصر حرق
والنوم بين العشائين يحرق الررق والنوم على اربعة اوجه نوم الانبياء عليهم السلام على
اخميتهم لمناجاة الوحي ونوم المؤمنين على ايمانهم ونوم الكفار على يسارهم ونوم الشياطين
على وجوههم وقال عليه السلام من رايتموه نايما على وجهه فابتهوه قال العبدوق واي
امراني النبي صلى الله عليه واله فقال اي كنت ذكورا واي صرنا نسيا فقال كنت بعمل قال
نعم وركت ذلك فقال عدد فعاد اليه ذهبه **المطلب الثالث** فيما يعقب به على الاطلاق قال
الاصحاب اكبر بعد التسليم ثلثا رافعا يدا يديه كما تقدم ويضع يمينه على كل مرة الى ان يبلغ خده
وتربما منهما وقال المفيد رحمه الله يرفعها احدا وجهه مستقبلا بظاهرها وجهه ويظهرها
القبالة ثم يحض يديه عن يمينه وهكذا اذا روي ابو بصير عن الصادق عليه السلام في
بعد التسليم الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي
لا يموت بيده الخبير وهو على كل شيء قدير كالا لا اله الا الله وحده وصديق وعون ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده اللهم اهدي لما اختلف فيه من الحق اذك بقدي عن ثا الي صراطه
مستقيم ومنه تسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام روي ابن سنان عنه عليه السلام
من سبح تسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام قبل ان يلقى رجليه مصلوة العريضة غفر الله
له وبعد ايات كثيرة وعن ابي هريرة المكعوف عنه عليه السلام كان امرهم بالصلاة والوتر
فانه لم يوتره عند شتي وعن صالح بن عقبة عن ابي جعفر عليه السلام قال ما عبد الله
بشيء من التمجيد افضل من تسبيح فاطمة عليها السلام ولو كان شيء افضل منه لخلقه رسول الله
عليه السلام عليه واله فاطمة عليها السلام وعن ابي حمزة الثمالی سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
تسبيح فاطمة عليها السلام في كل يوم مائة مرة يحب الي مصلوة الف ركعة في كل يوم
في صورته عند اكثر الاصحاب ما رواه محمد بن عذافر قال دخلت مع ابي عبد الله عليه السلام
في المسجد فسالته عن تسبيح فاطمة عليها السلام فقال الله اكبر حتى احصي اربعين
ثم قال الحمد لله بلغ سبعين سنين ثم قال سبحان الله حتى يبلغ مائة سجدة واحدة وشكاه
رواه ابو بصير عنه عليه السلام قال ابن بابويه رحمه الله تقدم الشيخ على التمجيد والاول
اشهر وسع مرسل ابن ابي حنران عن الصادق عليه السلام قال من سبح الله في كل ركعة
تسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام مائة واثني مائة لا اله الا الله غفر له ومنه ما رواه ابو بصير
عن ابي عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا صحابة ذات يوم رايتم لوجهتم

ما عندكم من الثياب واللاية ثم وضعت بعضه على بعض الزونة ببلغ السماء
قالوا يا رسول الله فقال يقول احكم اذا فرغ من صلوة سبحان الله والحمد لله ولا
اله الا الله والله اكبر ثلثين مرة وهن يدفعن العدم والعرق والحرق والبرد
في البير والكل السبع وميته السوء والبليدة التي تنزل على العبد في ذلك اليوم ومنه
ما رواه سلام المكي عن ابي جعفر عليه السلام قال اتي رجل ابي النبي صلى الله
عليه واله فقال له شعبة العدي فقال يا رسول الله اني شيخ قد كبر سنني
ضعفت قوتي عن عمل كنت عودته نفسي خصاله وصيام حج وجهاد فعملني يا رسول
الله كما ينبغي الله به وخفت على يا رسول الله فقال فاعاد ذلك مرات فقال
له رسول الله صلى الله عليه واله ما حوكت شجرة ولا مدة الا وقد بكت من حزنك فاذا
صليت الصبح فقل عشر مرات سبحان الله العظيم وبحمده لاحول ولا قوة الا بالله ^{العجل}
العظيم فان الله يعافيك بذلك عن العبي والجنوت والجذام والنفق والحرم فقال يا
الله هذا الدنيا فما الاخرة فقال يقول في ذكر كل صلوة اللهم اهديني مرة ذكركم
عليما فضلك وانشر عي من رحمتك واتر على مررتك قال فقبض عليهن يده ثم مضى فقال
رجل لاين عباس شد ما قبض عليها خاك فقال النبي صلى الله عليه واله اما الله ان اباها
يوم القيمة لم يدعها متعمدا فتح الله له ثمانية ابواب من الجنة يدخل من ايها شاء
ومنهم ما رواه ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل اذكر الله
ذكرا كثيرا قال ان تسبيح في المكتوبة ثلثين مرة ومنهم ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام
قال اقل ما عزرك من الدعاء بعد الفريضة ان يقول اللهم اني اسالك من كل خير احاط به علمك
اللهم اني اسالك عافيتك في اموري كلها واعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة وقد
رواه عنه عليه السلام انه قال لا تسموا الموحشيين في ذكر كل صلوة قلت وما الموحشون
قال تسال الله الجنة وتغود بالله من النار ومنه اذا فرغ من التسليم قال لا اله الا
اذا فرغ من تسبيح فاطمة عليها السلام قال اللهم انت السلام ومنك السلام ولك السلام
واليك يعود السلام سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على جميع انبياء
الله وملائكته السلام على الائمة الطاهرين المهديين ثم يذكر الائمة واجدا واحدا
ما رواه محمد الراسطي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا تقرب في ذكر صلوة
اعين نفسي وما رقتني رب الناس عظمها ومنه ما روي في الحقيقة والتعذيب سلا

عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال من احب ان يخرج من الدنيا وقد يتخلص من
الذنوب كما يتخلص المذهب الذي لا كرفيه ولا يطلبه احد بمظلمة فليقل في ذلك ^{كل}
نسبة الرب تبارك وتعالى عشرين مرة ثم يسقط يديه ويقول اللهم اني اسالك باسمك
المكنون المخزون العليم الظاهر المبارك واسالك باسمك العظيم وسلطانك القديم ان
تصلي على محمد وآل محمد يا واهب العطايا ويا مطلق الاسارى ويا فكاك الرقاب خذ النار اسالك ان
تصلي على محمد وآل محمد وان تعتق رقبتى من النار وتخرجني من الدنيا امانا وتدخلني الجنة
سالما وان تجعل دعائي اوله فلاحا واوسطه نجاحا واخره صلاحا انك انت علام الغيوب
ثم قال أمير المؤمنين عليه السلام هذان من المحييات مما علي رسول الله صلى الله عليه
واله وآله ان اعلم الحسن والحسين عليهما السلام قلت المحييات من جنبي مالم يسمي ^{علي}
واولا كان المحييات وكلاهما صحيح وماله ما روي ان النبي صلى الله عليه واله كان يقول
اذا فرغ من صلوة ذكره الخاصة والعامة اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما أسررت
وما أعلنت واسرائي علي نفسي وما أنت اعلم بي مني اللهم انت المقدم وانت الموحى لا اله
الا انت بملك الغيب وبقدرك على الخلق اجمعين ما علمت الحياة خير الي فاحيني ^{في} و
اذا علمت ان الوفاة خير الي اللهم اسالك خشيتك في السر والعلانية وكلمة الحق
في الغضب والرضا والتمسك في الفقر والغنا واسالك بغيا لا ينغذ وقرعة عين لا تطلع
واسالك الرضا بالقضاء وبرج العرش بعد الموت وكلمة التطهر الي وجهك وشوق اليك
من غير ضر ولا مضرة ولا فتنة مظلمة اللهم زينا نورية الايمان واجعلنا هداة
معديين الي صراطك وناجين من هديت وعا اللهم اني اسالك عزيمته الرشاد والناية
في الاخو والرشاد واسالك شكر نعمتك وحسن عافيتك واد حقك واسالك يا رب
قلبا سليما ولسانا صادقا واسألك وكلمة تعلم واسالك خيرا ما تعلم واغفر ذنبي ^{بما}
وما لا تعلم انت علام الغيوب ومنها ما رواه في التهذيب باسناد قريب ^{الحسين}
عن تويري واي سلمة السراج انهما سمعا ابا عبد الله عليه السلام في ذلك مكنونين
اعدا اليهم وقال الصدوق قال صفوان الجمال رايت ابا عبد الله عليه السلام
انما صلى فرفع من صلوة رفع يديه فوق راسه وقال ابو جعفر عليه السلام يا سيدي
لله الي الله عز وجل لا اسألك الله تعالى ان يروها صغيرا حتى يجعل فيها من فضله ^و
ما يشاء فاذا دعا احدكم فلا يردني حتى مسح بها على راسه ووجهه قال الصدوق
في خبر اخر علي وجهه وصدقه قلت الحيا القضا النفس عن القبح مخالف الدم

فأذا نسب إلى الله تعالى فالمراد به الترك اللازم للانقباض كما أن المراد من رحمة أصابته
 المعروف ورغبته أصابه المذكورة اللازم لمعينته ومنه قول النبي صلى الله عليه وآله
 الله استحي مني الشبهة يعذب وروي عنه صلى الله عليه وآله أنه أيضا ما يقرب من
 حديث الباقر عليه السلام أن الله حيي كرم أي يستحي إذا رفع العبد يده أن يردّها
 من راحتي يضع فيها خيرا ويستحب رفع اليدين في الدعاء كله لقول أمير المؤمنين عليه
 السلام إذا فرغ أحدكم من الصلوة فليرفع يديه إلى السماء وليصحب الدعاء ويستحب
 الختم بقوله تعالى سبحان ربك رب العرش العظيم وما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
 رب العالمين فعن أمير المؤمنين عليه السلام من أراد أن يكتب بالميكال لا يؤتي فليكن
 ذلك آخر قوله ويستحب نعم الدعاء لا يقرب للأجابه بذلك ورد الخبر عن النبي صلى الله
 عليه وآله والائمة عليهم السلام في الاشارة إلى ما يختص بالصلوات روي لب بابويه أن
 أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول بعد صلوة الزوال اللهم اني اتقرب إليك بحقوقك
 واتقرب إليك بحمدك كورسوك واتقرب إليك بعلايتك المعترين وانبيائك المرسلين
 وبك اللهم العني وفي الغافرة إليك انت العني وأنا الفقير إليك أقتل عتري واستر
 علي ذنوبي اقض لي اليوم حاجتي ولا تعذبني اليوم ببقع ما تعلم مني عفوك يستغفر جودك
 ثم عرسا جودا ويقول بالهل التعوي واهل المعفرة يا ربنا رحيم انت ابري رأيي وأي
 جميع الخلائق اقبل بقضا حاجتي محبا دعائي مرحوبا صوتي فكشف انواع البلايا
 ويستغفر الله عقيب العصر سبعين مرة وفي رواية سبعين وسبعين وفي أخرى مائة
 صورته استغفر الله ربي واتوب اليه ويقول سبعين اللهم صل على محمد وآل محمد
 الموصيين بافضل صلواتك وبارك عليهم بافضل بركاتك والسلام عليهم وعلى آرواحهم
 واجسادهم ورحمة الله وبركاته وان كانت عصر الجمعة يقولها عشرا وثلاثين
 وليكن من دعائه بعد العصر اللهم اني اسألك بمعاقد النور وعرشك ومنتهى الرحمة
 من كتابك وباسمك العظيم وكلما تك التامة التي تمت صدقا وعدلا ان يسطر على محمد
 وآل محمد وان تفعل بي كذا وكذا وعن الصادق عليه السلام فرقا إذا صلي المغرب
 ثلاث مرات الحمد لله الذي يفعل ما يشاء ولا يفعل ما يشاء عني اعطني خيرا كثيرا وقال عليه
 السلام يقول بعد العشاءين اللهم بيده مقادير الليل والنهار ومقادير الدنيا والآخرة
 ومقادير الموت والحياة ومقادير الشمس والقمر ومقادير النضر والخدر والحداد ومقادير
 العني والفقير اللهم ادرا عني شرف سنة الحسن والانس واجعل مني إلى خير لم

روي

مك

ح

وتعبر لا يزول وعن محمد بن الفرج قال كتب الي ابو جعفر محمد بن الرضا عليه السلام هذا
الدعاء وعلمته وقال فرغ عابدين وبرز صلوته الخرج لم يلقس حاجة الا سرت له وكفاه الله
ما امله بسم الله وبالله وصلي الله على محمد واله وافوض امرى الى الله ان الله بصير
بالعباد فوقيه الله سيئات ما مكروا ولا اله الا انت سبحانك انى كنت من الظالمين **فانجينا**
له ونجينا من الغم وكذلك يحيى المؤمنين حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا النعمة من
الله وفضل لم يمسهم سوء ما شاأ الله لا حول ولا قوة الا بالله ما شاأ الله لا ما شاأ الناس
ما شاأ الله وان كره الناس حسبي الرب لم يروى حسبي الخالق من المخلوقين حسبي
الرازق والمرزوق حسبي الذي لم يزل حسبي حسبي من كان مذكت حسبي حسبي
الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وعن هلقام قال اتيت ابا البراهيم
عليه السلام فقلت له جعلت فداك علمني دعاء جامع الدنيا والاخرة واوجز فقال
قل في دبر صلوته الخراج ان تطلع الشمس سجنان الله وسجدة استغفر الله واسأله
من فضله قال هلقام ولقد كنت اسأل اهل بيتي خلا واني اليوم ذابير اهل بيتي
وما ذاك الا بما علمني مولاي عليه السلام ومن سمع كرويه قال صليت مع ابي عبد
الله عليه السلام اربعين صباحا فلما نأنا انفتل رفع يديه الى السماء وقال
اصحونا واصبح الملك لله اللهم وانا عبدك وابن عبدك اللهم احفظنا من
تخلف ومن حيث لا نتخلف اللهم احسن من حيث نخرب ومن حيث لا نخرب
اللهم اسرنا من حيث نسر ومن حيث لا نسر اللهم اسرنا بالعني والعافيه اللهم ارني
العافيه وارني الشكر على العافيه قلت في هذا اشار الى انه دعا مستقبل النعم
ولعل هذا بعد الفراغ من التعقيب فانه قد ورد ان المعقب يكون على هيئة
المستشهد في استقبال القبلة وفي التورك وانما يصير بالصلوة ليضر بالتعقيب
ويقال هو المختصر بالصبح لا غير او يقال المراد بانفتاله فزاعه من الصلوة وانما
بالسليم **الطلب الخامس** في سجدة الشكر وثوابها عظيم روي مزارع عن ابي عبد
الله عليه السلام قال سجدة الشكر واجبة على كل مسلم تم بها صلواتك وترى
بها ربك وتحب الملائكة منك وان العبد اذا صلى ثم سجد سجدة الشكر ففتح الرب
تبارك وتعالى الخباب بين العبد والملائكة فيقول يا ملائكتي انظروا الى عبدى
ايدى فوضي واتم عبدى ثم سجد لي شاكرا على ما انعمت به عليه ملائكتي ما اذا
له فيقول يا رب رحمتك الرب تعالى ما شاءه فتقول الملائكة يا ربنا كفاية همه

فيقول الرب تعال ثم ما ذا فلا يسي شي من الخبر الا قال الله الملائكة ثم يقول الله تعال
ثم ما ذا فتقول الملائكة يا ربنا لا علم لنا فيقول الله تعال اشكروا كما شكركم واقبل
اليه بفضل واربه حمي واوردته في الفقيه والتفذيب وروي ابو الحسن الشاذلي
رحمه عليه ان الصادق عليه السلام قال انما يسجد المصلي سجدة بعد الفريضة ليشكر
الله تعالى ذكره على ما امن به عليه من ادا فريضة وقال ابو افر عليه السلام اوحى الله الي
موسي عليه السلام ان تدري لم اصطفيتك بكلامي من دون خلقي قال موسي لا يا رب
قال يا موسي اني فليت عبادي ظهر البطن فلم اجد فيهم ادلي نفسي منك يا موسي
اذا صليت وضعت خديك على التراب واذا كرها كثيرا منها ما رواه عبد الله بن
خديب عن موسي بن جعفر عليهما السلام ان كان يقول فيها اللهم اني استشهدك
واشهد ملايكتك وانبيائك ورسلك وجميع خلقك انك الله ربّي والاسلام ديني
ومحمد نبيي وعلي والحسن ونعد الامة الحق بهم اتولي ومن عدوهم اتبى اللهم
اني انشدك دم المظلوم ثلثا اللهم اني اسالك يا ربنا انك على نفسك لا عدايك انك
بايدنا وابدي المؤمنين اللهم اني انشدك يا ربنا انك على نفسك لا وليا ليك لتظلمهم
علي عدوك وعدوهم اللهم اني اسالك ان تعلي علي محمد وعلي المستغنيين من ال
محمد ثلثا اللهم اني اسالك اليسر بعد العسر ثم تضع خذك الامين على الارض وتقول
يا كفى حين تعيدني المذاهب وتضيق على الارض بما رحبت يا باري خلق رحمة
لي وكنت عن خلق عينا صلي علي محمد وعلي محمد وعلي المستغنيين من الحمد ثلثا
ثم تضع خذك اليسر على الارض وتقول يا مذل كل جبار ويا معز كل ذليل قد عزتك
بالحجج مودعي ثم تقوم الي السجود وتقول ما يتر من شكر اشكروا ثم تسال جنانك
وقال لبناي عقيل تقول في راس كل عشر منها اشكروا اللهم ثم يعفر خذه الايب
ويقول انشدك اليسر بعد العسر سبعا انشدك نصر المظلوم سبعا ثم يعفر خذه
اليسر ويقول ذلك وعن سليمان بن حفص المروزي قال كتب لي ابو الحسن
الرضا عليه السلام في سجدة الشكر ما يتر من شكر وان شئت عفوا عفوا
وعن محمد بن سليمان عن ابيه عن الكاظم عليه السلام انه اخبره فيها الف مرة
العفو العفو وروي الاصحاب ادني ما يحرم فيها ان يقول شكر ثلثا قال
الصادق عليه السلام ان العبد اذا سجد فقال يا رب حتي يقطع نفسه قال له
الرب عز وجل ليك ما حاجتك وهنا فوايد سبع الاولي يستحب ان يكون

هذا السجدة عقيب تعقبه حيث جعل خاتمة وروى الصدوق ان الحافظ عليه السلام
كان يسجد بعد ما يصلي فلا يرفع راسه حتى يتقيا النهار **الثانية** يسحب ان يمشي
ذراعيه بالارض ويلصق بجوهر الارض وهو صدره بضم الجيم والعنق بعد
ما خذ من جوجو الطائر والسفينه روى في التهذيب باسناد الى ابي جعفر ان
علي قال رايته ابا الحسن عليه السلام وقد سجد بعد الصلوة فبسط ذراعيه والصق
بالارض في سائر روي يحيى بن عبد الرحمن قال رايته للحسن الثالث عليه السلام
سجد سجدة الشكر فافترض ذراعيه والصق صدره وبطنه فساته عن ذلك فقال
كذا يحب والمراد به سجدة الاستحباب **الثالثة** يسحب تعقب الجبين بين السجدين
لما روى كذا تعقب الجدين وهو ما خذ من العنق بفتح العين والغا وهو التراب وفيه
اشارة الى استحباب وضع ذلك على التراب والظاهر يودي السجدة بوضعها على ما افق
وان كان الوضع على التراب افضل **الرابعة** يسحب المبالغة في الدعاء وطلب الخواج
فيها وبذلك اخبار كثيرة وما يقال فيها ما رواه الشيخ ابو جعفر في اماليه اللهم
الي اسلك بحق من رواه وروى عنه صلى على جماعتهم وافعل في كذا **الخامسة**
يسحب اذا رفع راسه منها ان يسحب يد على موضع سجوده ثم يرفعا على وجهه من
جانب حده لا يسرع على جبهته الى جانب حده الايمن ويقول بسم الله الذي لا اله
الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الغم والحزن فثناؤه
الصدوق عن ابراهيم بن عبد الحميد عن الصادق عليه السلام فانه يدفع الغم
وفي مرفوع اليه عليه اذا كان بك دامن ستم او وجع فاذا قضيت صلاتك فامسح
بيدك على موضع سجودك من وادع بهذا الدعاء مريرك على موضع وجهك سبع مرات
يقول يا من كبس الارض على الماء وسعا الهواء السماء واختار لنفسه احسن الاصل
على محمد وافعل في كذا واذا رقيف كذا وعافني من كذا ويسحب اذا اراد الانصاف والصلوة
عن يحيى رواه سماعة عن الصادق عليه السلام **السادسة** كما يسحب سجدة الشكر
عقب الصلوة يسحب عند هجوم نعمة او دفع نقمة فلما روى ان رسول الله صلى الله
عليه واله كان اذا جاءه شيء سمر خرسا سجدا وسجد صلى الله عليه واله فاطال فسيل عنه
فقال انا خير من سيل فقال من صلى عليك مرة صلى الله عليه واله عشر اخبرت شكا الله
وروي ان عليا عليه السلام سجد شكرا يوم النهروان المساجد واذا التذبير فخذ
حجة على من لا يري شرعها من العامة كما كان واي حنيفه ورووا ايضا ان ابا بكر

لما بلغه فتح اليمامة وقيل صلحه سجد شكرا وروي ان النبي صلى الله عليه واله
 راي نفاثا وهو القصير الرور فسجد شكرا وقد روي في التهذيب باساده الي سعد
 بن سعد عن الرضا عليه السلام قلت له ان اصحابا يسجدون بعد الفريضة
 سجدة واحدة ويقولون هي سجدة فقال انا الشكر اذ انعم الله علي عبده النعمة ان
 يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الي ربنا المنقلبون والحمد
 لله رب العالمين وحمله الشيخ علي التقي قلت الاجماع على شرعية هذه السجدة
 من الامامية وقد روي الصدوق عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال من سجد سجدة الشكر النعمة وهو متوضي كتب الله له بها عشر صلوات
 ويحي عنه عشر خطايا عظاما **فصرح** هل يستحب عند تذكر النعمة وان لم يكن
 مقبده الظاهر نعم اذا لم يكن قد سجد لها لان الشكر علي هذا الوجه مستحب
 في وجهه متى امكن وفي رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ايا
 اليه حيث قال اذا ذكرت نعمة الله عليك وكنت في موضع لا يراك احد فالصوت خودك
 بالارض وان كنت في جملة من الناس فضع يدك علي اسفل بطنك واحن ظهرك
 وليكن تواضعا لله فان ذلك اوجب وتوجب ان ذلك عمر وجدته في اسفل بطنك
 ويستحب اذا سجد للروية مبتلى سرع عنه ليل لا تادي به ولو كان للروية فاست
 ورجا باظهار توبته فليظهره **السابع** والحق ليس في سجود الشكر تكبير الاصل **ح**
 ولا تكبير السجود ولا يرفع اليدين ولا تستمد ولا تسلم وهل يستحب التكبير لرفع
 راسه من السجود انتمه في المبسوط وهل يشتد فيه وضع الجبهة علي ما يصح
 السجود عليه في الصلوة في الاخبار السالفة ايا اليه والظاهر انه غير شرط التكبير
 الاصل اما وضع الاعضاء السبعة فمعتبر قطعا يستحق سمي السجود ويجوز فعله
 علي الراجل احتيازا لاصالة الجوار **والحق** بذلك سجدة التلاوة وفيها مسائل
 الاصحاب على ان سجدة القرآن خمس عشرة في المفضل وهي في النجم وكنت
 واقرا واثنى عشرة في باقي القرآن وهي في الاعراف والرعد والنمل وبني اسرائيل
 ومريم والحج في موضعين والفرقان والنمل والتمثيل وصار جم فضلت وقد رواه العا
 من عبد الله بن عمران النبي صلى الله عليه واله والاقرا ما خمس عشرة سجدة **الفصل**
 وسجدة ثمان في الحج وعن عتبة بن عامر عنه صلى الله عليه واله والوسيلة في الحج
 فقال نعم من لم يسجد هما فلا يقبلها وروي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله

. سجدة في صا وقرأ أوليك الذين هدى الله فبهم داخمون اقتد بعني هدى الله داود
 . وأمر النبي صلى الله عليه وآله أن يقتد به **الثانية** بحب منها أربع هي التزجيل وقلة
 والجمع وأقرأ الوجع خمسة أحدها إجماع القرعة المرسية وإجماعهم حجة **الثالثة** كونها بصيغة
 الأمر فيها عدم الأمر والأمر للوجوب وإما فيها فلا تفتا حضرة المؤمنين بإياديه الذي إذا ذكر
 بها سجدة وهو يقتضي سلب الإيذان عند عدم السجود وسلب الإيذان فبني منه فوجب السجود
 ليلا يخرج عن الإيذان فإن قلت المراد بالمؤمنين المكمل بدليل الإجماع على أنه لا يكون بآراء هذه
 السجدة متعمدا فهو كقولنا نعم أنا المؤمنون الذين إذا ذكر الله وحلت قلوبهم الآية قلت
 يكتفي انتفا كل الإيذان عند انتفا السجود ويلزم منه المطلوب لأن تكميل الإيذان واجب
 فإن قلت لأنهم وجوب الإيذان مطلقا بل أنا يجب تكميله إذا كان بواجب فلم قلتم إن
 ذلك واجب فإنه محل النزاع وإنما تكمله بالمسحب فمسحب كالحج وجعل القلب الظاهر أن
 فقد الكمال نقصان في حقيقة الإيذان وخروج غير الوجهل منه بدليل من خارج لا يقتضي
 المراد التكميل في المنعوبات **الثالثة** ما روي عن علي عليه السلام أنه قال غرام السجود إلح
 عدها والغربة تواف الواجب ولأنه لو لا كونها مؤدفة للواجب لم يكن فيه التخصيص
 بهذه الأربعة فائدة لأن الواجب مستحب وقد نبه على ذلك ما رواه أبو بصير عن الصادق
 عليه السلام إذا قرئ شيء من الغرام الأربع وسعها ما سجد وإن كنت جنب وإذا كانت المرأة
 لا تقبل وسائر القرآن أنت فيه بالخيار وإن شئت سجدت وإن شئت لم تسجد وروى عنه
 الله بن سنان عن أبي جعفر الله عليه السلام قال إذا قرأت شيئا من الغرام التي تسجد
 فيها فلا تكبير قبل سجودك ولكن تكبير حين ترفع رأسك والغرام أربع حم السجدة و
 النجم وأقرأ باسم ربك **الرابع** قوله تعالى وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدن وهو ذم على ترك
 السجود فلا بد له من مجمل ولا صرح من هذه الأربع فيجمل فإن قلت السجدة الثانية
 في الحج بصيغة الأمر فيكون واجبة لعين ما ذكرتم من الصراحة قلت ياي وجوبها
 الإجماع على تقيده فإن أيا حقيقته الذي يوجب السجودات على الإطلاق لا يوجب سجدة
 فلم يقل بوجوبها أحد وإنما مقرون بالركوع فوجب حيث يجب الركوع **الحامس**
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال السجدة على النكاح سمعها قطا هجد
 على الوجوب ترك العمل به في غير الغرام الأربع فيبقى الغرام بها فان قلت الحنفية
 يعملون به في جميع السجودات قلت محجوجا بأصله البراءة وما روي عن تركه النبي
 صلى الله عليه وآله وبعض السجودات وما روي أن عمر قرأ على المنبر سورة سجدة فترك

تتوكل

وسجد الناس معه فلما كان في الجمعة الحزبية قراها فتهيا الناس للسهود فقال علي
رسلكم ان الله لم يكتب علينا الا ان يشا **المسيلة الثالثة** موضع السجود عند المنطق
به في جميع الايات والفرع من الاله فعلي هذا يسجد فيه فصلت عند يعبدون وهون
الذي ذكر في الخلاف والمبسوط واحتج عليه بالاجماع وقال قضية الامر الغور ونقل
في المعبر عن الخلاف انه عند قوله واسجد والله واجتنب مذهبا وليس كلام الشيخ
صريحا فيه ولا ظاهرا بل يحتمل ظاهر ما قلناه لانه ذكر في اول المسيلة مكان موضع السجود
في حم عند قوله واسجد والله الذي يحتمل خلقه ان كنتم اياه تعبدون ثم قال ايضا
قوله فاسجدوا لله الذي خلقهن امورا لا امر يقتضي الغور عندنا وذلك يقتضي السجود
عقيب الاله ومن المعلوم ان اخر الاله يعبدون ولان محل السجود في اثنا الاله يود
الي الوقوف على المشرط ودون الشرط والي ابتداء القاري بقوله ان كنتم اياه تعبدون
وهو مستحق عند القراءة ولانه لا خلاف فيه بين المسلمين انما الخلاف في تاجير السجود
نالي تساموت فان لب عباس والنوري واهل الكوفة والشافعي يذهبون اليه والاول
هو المشهور عند الباقيين فاذن ما اختار فيه المختار لا قابل به فان احتج بالغور
قلنا هذا القدر لا محل بالغور والالزم وجوب السجود في باقي الاله الغرام عند صبغة
الامر وحذف ما بعده من اللفظ ولم يقل به احد **الرابعة** يجب السجود على القاري
والمستمع في الغرام اجماعا ويعني بالمستمع المنقصب للاستماع واما السامع غير الصفت
فعلى الوجوب عليه الشيخ في الخلاف واحتج على الوجوب على الاولين وعدم الوجوب
على السامع باجماع الفرقة وباراه عبد الله بن سنان قال سالت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل سمع السجدة تقرأ قال لا تسجد الا ان تكون منصتا مستمعها لها او يصلي
بصلواته واما ان يكون تصلي في ناحية وانت في ناحية فلا تسجد لما سمعت وقال ابن
ادريس يجب السجود على السامع وذكرنا اجماع الاصحاب لاطلاقهم الوجوب على القاري
ومن سمعه ولو واية الي بصير السامع ولم يرد الامر وهو قول من اوجب سجود السامع
من العامة وطريق الرواية التي ذكرها الشيخ فيه محمد بن عيسى عن يونس عن انفا
تضمن وجوب السجود اذا صلى بصلوة التالي لها وهو غير مستقيم عندنا لا لافقار
في الرخصة عزيمة على الاصح ولا يجوز التعذر فيه النافذة غالبا وقد نقل ابن بابويه رحمه
الله عن ابن الوليد رحمه الله انه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس وروى
المعتمد عدم السجود السامع عن ابن عباس عن عثمان ولا شك عندنا في استحبابه

على تقدير عدم الوجوب اما غير الغرام فيسقط مطلقا ويتكدر في حق التالي المستمع
الخامسة الاطراف ان الطهارة غير شرطية في هذا السجود للاصل والرواية في بصير
السلف وروي ايضا عن الصادق عليه السلام الحائض تسجد روي النهاية منع من سجود
الحائض لرواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عنه عليه السلام في الحائض تقوا ولا تسجد
ولكن الجنيح ظاهر اعتبار الطهارة اما ستر العورة واستقبال القبلة فغير شرط وكذا
لا يشترط خلو البدن والثوب عن الخساسة لاطلاق الامر بها والتعديده خلقي الاصل
وفي اشتراط السجود على الاعضاء السبعة او الاكتفاء بالجبهة نظر من انه السجود المعبود
ومن صدقة بوضع الجبهة وكذا في السجود على الاعضاء ما يصح السجود عليه في السلق
من السليل هناك بان الناس عبده ما ياكلون ويلبسون وهو يشعر بالنعيم **السادس**
للحجب فيها ذكر ولا تكبير فيها الا في الرفع لرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
لا تكبر حتى تسجد ولكن تكبر حين يرفع ويستحب ان ياتي فيها بالذكر ففي رواية عمار
ذكر سجود الصلوة وروي انه يقول في سجدة اقرأ الهي امننا يا كبروا وعرفنا انك
واوحسالك الي ما دعوا الهي العفو العفو وروي انه يقال في الغرام لا اله الا الله حقا
حقا لا اله الا الله ايماننا وصدقنا لا اله الا الله عبودنا وقاسموت كل يارب تعبدنا
ماورقا **السابع** حب فضا العزم مع الفوائد ويستحب قضاء غير هذا ذكر الشبهة المبسوط
والخلاف لتعلق الذمة بالواجب والمستحب فيسقط على السعيل وهل ينوي القضاء
ظاهرة ذلك لصرف هذا القضاء عليها وفي المعتبر ينوي الا اذا لعم التوقيت
وفيه منع لا ينافي واجبه على الفور فوقيتها وجود السبب فاذا فانت فقد فعلت
في غير وقتها ولا يغني بالقضاء الا ذلك وقوله على وجوب القضاء روي محمد بن
مسلم عن احدهما عليه السلام في الناسي المسجدة حتى يركع ويسجد قال يسجد
اذا ذكرها كانت من الغرام **الثامن** يتعدد السجود السبب سواء عمل السجود او لا
لقيام السبب واصاله عدم التداخل وروي محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
وساله عن الرجل يعلم السورة من الغرام فتعاد عليه مرات في المقعد الواحد قال
عليه السلام يسجد كل ما سمعها وحيل الذي يعلم ايضا ان يسجد **الفصل الثالث**
في ترك الصلوة وهي اما واجبة او مندوبة فهنا مطلبان الاول في التروك الواجبة
معدومة تحرم قطع الصلوة الواجبة اختيارا الوجوب الا تمام المتأني لا باحة القطع لتوكل
ولا يطلو اعمالكم ويجوز الضرورة كذا الابن وفيه الغرام وقبل الجبهة التي تخافها

تسجد كل واحد من الغرام
ولو انما من الغرام
فانما هذا

على نفسه لموسى حرره عن الصادق عليه السلام ولا حوازا لمالك المخوف وضعيله
ولامساك الداية خوف الدهاب او المعتنة في تحصيلها روي الامرين سماعة ولرد
العبي محوالي النار والضاه يدخل البيت رواه السكوني عن علي عليه السلام وفيها
ان يدعى على صلوة مالم يتكلم وهو حق اذ لم يفعل ما يباين الصلوة ولا خرج في انقطاع
بلا اختيار فيه كالنوم والدماء الثلاثة وسبق الحدث الاكبر والاصغر ولو تعم الحدث
او لم ولو خاف من امساكه الضرر على نفسه او سرايا الجحاسة الي ثوبا وبدون
ذلك جازا القطع وروي عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا الحسن عليه السلام
عن الرجل يصيبه الغيرة في بطنه وهو ينقطع ان يصبر عليها يصل عليه تلك
الحال او لا فقال ان احمل الصبر ولم تخف ان يحل اعد الصلوة فليصل وليصبر
وهو يدعى نوم المخالفة انه اخاف ان يحل لم يصبر **فروع** ولا يجب القطع كما في
حفظ الصبي والمال المحرم عن التلف وانقاذ العرق والمحرق حيث يتعين
عليه فلو استمر بطلت صلواته للمني المفسد للعبادة وقد لا يجب بل مباح كقتل
الحية التي يغلب على الظن اذاها وحوازا لمالك الذي لا يضرب فوته وقد يجب
كالقطع لاستدراك الاذان والاقامة وقراءة الجمعة والمنافقين في الظهور
والايتام بامام الاصل او غيب وقد يكره كاحواز المال اليسير الذي لا يباين بقواته
مع احتمال التحريم واذا الداد القطع فلا جرم التحلل بالسليم لعموم وتحليله السلام
ولوضا في الحال عنه سقطت لوليات به وفعل منافيا اخر فلا قرب عدم الاثم لان
القطع وسامع السلام انما يجب التحلل به في الصلوة التامة **ثم هذا حديث** الاول يحرم الفعل
الكثير الخارج عن الصلوة اذا خاف اهله به عن كونه مصليا لسبب اسم الصلوة فلا
بقي حقيقتهما اما القليل كاللبس العمامة او الرداء مسح الجبهة او قتل القملة او البراءة
فلا طاروي ان النبي صلى الله عليه واله قتل عقربا في الصلوة وامر بقتل الاسودين
في الصلوة للحية والعقرب ودفع عليا عليه السلام المارين بديه وحمل امامه دنت
العاص وكان يضعها اذا سجد ويرفعها اذا قام وادركت عباس عرسا الى عتبة
وروي محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام حوازا قتل الحية والعقرب وروي كعليه
عنه عليه السلام قتل البقرة والبرعوق والقمل والذباب في الصلوة وفي رواية عمار
عنه عليه السلام في قتل الحية ان كان معه ودمها حمله واحد فيخطو ويقتلها
او لا فلا ورعي زكريا المعوار وابو بكر زكريا ان ابا الحسن عليه السلام ناول شيئا كبيرا

عصاه بعد ان التقى لتناولها وبحوزة الكعكة والتسبيح بالاصابع والبصر وان تولا
لانه لا يخرج به عن اسم المصلي ولا يغفل بصيغته المختلج لان النبي صلى الله عليه واله وسلم
جمعوا صلوة التسبيح وهي محتاجة الى العدد وروي البرزطي عن داود بن سرحان عن
الصادق عليه السلام في عدة الترابي يعتقد اليد قال لا بأس هو اخص القرآن اما المصلي
الشرب قال الظاهر انما لا يبطلان مسميها بل بالكثرة فلو ادرا ما بين انسان لم تبطل اما لو شرب
المسحوق والتعلما او تناولوا فله شرب منها فان كثرة ذلك عادة ابطال وان كان ثمة او شرب
فقد قال في التذكرة تبطل ان تناول المأكول ومضغه وابتلاعه افعال معدودة وكذا الشرب
واستغنى الشيخ في الخلاف الشرب في المصلاة النافلة والذي رواه سعيد الاصح على الصادق
عليه السلام الشرب في دعا التوراة اخاف جفأة الصبح وهو عطشا وبريد الصيام فيصعب
او ثلثا ومثرب واحق بل بعض الاصحاب قصر الرواية في ما مردها **سائيل**
لو قرأ كتابا في نفسه من غير نطق فان طال الدوام الحق السكوت الطويل والافلا
تبطل به الصلاة ايضا العصة وما روي عن النبي صلى الله عليه واله تجاوز الله لامني
عما حدثت فغوسها ما لم يسكنون اولان المتصورات لا يكاد تخلو منها انسان **الثانية**
لو كان الفعل الكثير متواليا بطل قطعا ولو تفرق بحيث حصلت الكثرة باجتماع اجزائه
وطول واحد منها لا يعد كثيرا ففيما بطل المصلي بوجهين من وجود ما يبيد في الصلوة
مجمعا فكيف اسفر قاور من وجه والتفرق عن الكثير عرفا وحديث حمل امامه يعوي
اشتراط التوالي **الثالثة** قال الاصحاب ان الفعل الكثير انما يبطل اذا وقع عمدا
امامع النسيان فلا تقول النبي صلى الله عليه واله رفع عن امي الخطا والنسيان وما
يخرج به روى العامة ورواه الاصحاب ايضا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم على
اشية فقالوا واليديت اقصرت المصلي ام نسيت فقال اصدق ذو الديدن فقالوا
فقيام رسول الله صلى الله عليه واله ففعل في آخرتين ثم صلى سلم ثم سجد للسجدة وهو
متروك بين الامامية لقيام الدليل العقلي على صحة النبي صلى الله عليه واله وسلم
ولم يصح ذلك غير ذلك بالونه رحمة الله ونقل عن شيخه محمد بن الحسن الوليد
قال اول درجة من العلوية السيرة عن النبي صلى الله عليه واله وهذا حقيق بالاعل
عنه بمثلها فيرجع الى قضيه العقل والروح النقل وجب تاويله على ان اجعل الا
في الاعصار السالفة على هذين الشقين والاحتج بها على نفي السيرة الانبيا
والاخرة عليهم الصلوة والسلام **الرابعة** قد يكون الفعل الكثير مبطلا للصلوة

فمن ادخل في الوضوء
بما يشاء من الوضوء
فمن الواجب بالندم
في كل صلاة

من
فيه

وغير مطلق باعتبار القصد وعدمه كالبحا فانه ان كان لذكر الجنة او النار فانه لا ^{يطلب}
 وان كان لامور الدنيا كذكر ميت لم يطل وقد رواه ابو حنيفة عن ابي عبد الله عليه
 السلام وقال من افضل الاعمال في الصلوة يعني البها الجنة او نار وروي ان النبي صلى
 الله عليه واله كان في بعض صلواته يسمع لصوته ازيز كالزجر الرجل بالترابين المجتمعتين
 وهو غيلان صوته وحركته بالبكا ويكفي في اخن صوته من صلوة الكسوف ولو كان مغلويا
 على البها الامور الدنيا فالظاهر الفساد ايضا لاطلاق النص وان راعى هذه الاسباب ولو كانا
 لم يطل العموم رفع عن اسمي الخطا من الناسي وسحب التباكي في الصلوة لما رواه سعيد
 سباع الساري قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ابتياكي الرجل وهو في الصلوة
 قال يخرج ولو مثل راس الذباب **الخامسة** يجوز الايجاء بالراس والاشارة والتسبيح الرجل في
 التصفيق للمرأة عند ارادة الحاحه رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام وروي
 عنه حنان بن سعيد ان النبي صلى الله عليه واله اوى براسه في الصلوة وروي
 عنه عمار التميمي سمع من عنده فيشير اليه والتسبيح للرجل والمرأة ضرب المرأة
 على فخدها وكذا يجوز غسل الرعاف في اثنا يارواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
 ويجوز ضرب الخايط لا يفتا العير لرواية ابو المير عن الصادق عليه السلام وروي
 العير بحصة طلب لا قبله كما فعله عليه السلام وضم الجارية اليه لرواية سمع عن
 ابي الحسن عليه السلام وارضاع الصبي حال التشهد لرواية عمار عن الصادق عليه
 السلام ويجوز رفع القلنس من الارض وضمها على الراس رواه زرارة **الحث الثامن**
 يحرم تعمد التعميق في الصلوة وبطلان اجماعا لما روي عن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال من تعمق فليبد صلوة ^{تجوز} روي زرارة عن الباقر عليه السلام التعميق لا
 مقتضى الوضوء وبطلان الطهارة والظاهر انه لا يعتبر فيها الكثرة بل يكفي منها اسماء ليس
 تعمقه ناسيا لم يطل اجماعا وكذا لا يطل بالنسيم وهو ملاصق فيه اجماعا والامن
 كراهيته ولو صدرت التعمقة على وجه لا يمكن رفعه فلا قرب البطلان وان لم ياتر
 العموم الخبر **الحث التاسع** يحرم تعمد الحذف في الصلوة ويقطعها في السهو قولان سببا
الحث الرابع يحرم تعمد الكلام بالنفس من ليس من الصلوة ولا من القرآن والدعاء والا ^{دلال}
 باللباح وحده حرفان نعم فصاعدا باجماع الاصحاب لقول النبي صلى الله عليه واله
 انما صلواتنا هذه تكبير وتسبيح وقرآن وليس فيها شيء من كلام الناس وكلام جنس
 ما يتكلم به فيقع على الحكمة والحكمة صادقة على الحرفين فصاعدا وقول ليس فيها

شي من كلام الناس خبرا يروا به الذي عن الاستحالة عدم المطابقة في خبر الله ورسوله ولو
 تكلم ناسيا لم يتطل لمعوم رفع عن أمي الخطأ والضياع وقول الصادق عليه السلام في
 عبد الرحمن بن الحجاج في المتكلم في الصلوة ناسيا بينهما يسجد سجدة من فان طال الكلام
 ناسيا التحق بالفعل الكثير وفي هذا البحث احكام لا فرق بين كون الكلام عامدا لمصلحة
 الصلوة او غير او لمصلحة وتجوز ما كان الكلام لمصلحة كذبية الامعي او مريدو كالمخبرين او
 السيل مدفع بسبق الاجماع **الثاني** لو تكلم مكرها ففي بطلانها وجهان نعم لصديق نعم
 الكلام ولا معوم وان استكرهوا عليه نعم لا يانم قطعا وقال في التذكرة بطلان لانه منافي للصلوة
 فاستوي فيه الاختيار وعدمه كالحدث وهو قياس مع الفرق بان نسيان الحدث
 يبطل لا الكلام ناسيا قطعا **الثالث** لو كان الحرف منهما كائنه لافعال المعاملة للمخبرين
 اذا امر بها مثل ق و د ش و الاولي البطلان للتسمية كلاما لغة وعرفا والتجوز للمخبرين
 للاضطرار وكذا لو كان الحرف بعده مدة لانها اما الف او واو او ياء **الرابع** لو نفع بحرفين
 او ثلثي بطلان وان كان قاره من خروف النار في وجهان نعم لصديق التكلم او لا
 في المعنى لو وصف ابراهيم عليه السلام به على الاطلاق وفعل كثير من الصالحين ولو ان تحرف
 بطلان لو راية طهجة بن زيد عن الصادق عليه السلام ان عليا عليه السلام قال من اراد
 صلواته فقل **الحاس** لا تبطل الصلوة بالحرف الواحد غير المفهم اجماعا لعدم انفكاك الصلوة
 منه فيروي اجتنابا الى الفروع وكذا لا تبطل بالنسخ الذي يقتضيه الحروف وكذا النسخ
 لانه لا يعد كلاما وقدموه الرواية حوازه اولى بالجواز انما تعددت القراءة او لا كما لا يلية
 ولا يجوز العدول الي الاضافات اذا امكن من دون النسخ للجمع واجب مع امكنه وكذا
 لو كان النسخ بان غلب عليه ذلك اما لو كثر فانه يلحق بالفعل الكثير ولو نسخ الامام
 لم ينزله المأموم لبقا للصحة وقال بعض الشافعية ينزله بنا على ان النسخ عن قصد
 يبطل وان الظاهر ان الامام قاصد ويضعف منع المتقدمين ويستند مع الثانية
 ان الظاهر ان الامام يحترق من بطلان الصلوة فيجوز على غير الاختيار وخصوصا عندنا
 لانا نشترط عدالته **الرابع** اذا كان كلامه قباحا مباحا وحراما حراما ولو جعل كون المطلوب
 حراما ولا شبه الصحة لعدم وصفه بالهوى ومن تغريط بترك العلم ولو جعل كون الحرام **بطلا**
 فالظاهر البطلان لانه مكلف بترك الحرام وجهله تعصير منه وكذا الكلام في جميع ما قبل
 الصلوة لا يخرجها المحلل بالحكم على المناقاة وفي التهذيب ما روي خبر علي بن عثمان الذي
 يأتي اولى بلحل على من تكلم لظنه ان التسليم يبيح الكلام وان كان يود في الصلوة كما يصح

كتاب في بيان بطلان الصلوة
 في غير احوالها
 من غير قصد
 او نسيان
 او غير ذلك

اما الاستدبار فذكر
 الساق واستعمال
 النسخ في الكلام
 قد عرفت

246
 خاتمة

اذا انصرف من الصلوة فلم يجب عليه اعادة الصلوة لجلسه به وارتفاع علمه بانتهى
 ذلك وهذا مضمون منه الى ان الحمل بالحكم عدد **السايع** لو تكلم بالقول قاصدا انقام الغير
 والتلاوة جاز كقوله المتأدنين عليه او خلوها بسلام امين ولما يريد التخطي على التركيب
 بفعله فاخلع نعليك انك بالوادى المقدس ولما في اسم يوسف يوسف اعرض عن هذا ان
 لا يرحي بقوله بلحي هذا الكتاب بقوة ولا مرجاكم اخطا يا اودانا جعلناك خليفة في الارض
 فاحكم بين الناس بالحق ولو قصد بقوله مجرم الا فقام فغيبه وجهان البطلان والصحة
 بنا على ان القرآن هل يخرج عن اسمه بمجرد التعدد ام لا **القاسم** لو تكلم عمدا لظنه كالحال الصلة
 ثم تتبع المتعصان لم يتطابق في المشهور وهو المروي في الصحيح بطريق الخرائج بن الحسن بن
 ابي عبد الله عليه السلام عدم البطلان بالنسبة له وهو كلام بطريق علي بن النعمان صلوات
 باصحابي المغرب فسلك علي ركعتين فقالوا انما صلوت بنا ركعتين فكلهم وكلوني فقالوا
 ما نحن فعند فقلت لكن لا اعيد واما ركعة فالتفت ثم سألت ابا عبد الله عليه السلام فقال
 كنت اصوب منهم فعلا انما يعيد من لا يدري ما يصلي وفيه هذه الرواية انه تكلم بعد ذلك
 التفت فاحمل علي انه اضمرك ذلك في نفسه اي اضمرك لا يعيد وانه يتم ويكون القول
 عبارة عن ذلك ويطريق محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في ركعتين والمكتوبة
 للظن وتكلم ذكر قال يتم ولا شيء عليه في اخبار كثيرة في النهاية تبطل الصلوة بالنسبة عمدا
 وجعلها في المبسوط رواية ولم تغف عليها **الحجرات** يحرم الانحراف عن القبلة ولو سها
 ولو فعل عمدا بطلها وان كان ناسيا وكان بين المشرق والمغرب فلا بطلان وان كان
 المشرق والمغرب او كان مستديرا فقد اجري به في المقتعة والنهاية يحرم الظان في الاعادة
 في الوقت اذا كان اليهما ومطلقا ان استدبر وتوقف فيه الغاغلان وفيه التمسك
 لما روي عن الحسين بن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام فيمن سبقه الامام ركعة
 في الغجر فسلم معه ثم اقام في مصلاه خالرا حتى طلعت الشمس يضيف اليها ركعتان
 كان في مقامه وان كان قد انصرف اعادة قال الشيخ بغنويه قد استدبر القبلة وهذا
 ذهب منه الى ان استدبر القبلة تبطل اذا وقع سهوا واخذه المحقق في الاعتبار
 وقال الشيخ في المبسوط بعد عدد ترك الصلوة وعد الاستدبار عنها والفعل الكثير للعد
 وهذه النزوك على ضربين احدهما متى حصل عمدا او سهوا بطل وهو جميع ما قلنا
 الوضوء وقدره ان اذا سبقه المحدث جاز الوضوء البناء والا هو ط الاول والقسم
 الاخر متى حصل ساهيا او ناسيا او التفتية فانه لا يقطع الصلوة وهو كل ما عدا

نواقضه هو انه الصلوة فان الاستدبار هو يصدق على اللحظة التي لا يقع فيها شيء
الافعال الصلوة وجازان يعتذر هذا القدر كما اعترف انكشف العورة في الاناء فلا
يكون الشيخ في المسبب قولان على هذا ويجوز ان يستدل على ابطال الصلوة بالاناء
مطلقا بما رواه زرارة عن ابي اقر عليه السلام قال لا تنفثا يقطع الصلوة اذا كان بكلمه
فانه يشتمل باطلاقة العامد والناسي الا ان يعارض بحديث الرفع عن الناسي فيجمع
بينهما بحمله على العمود واعلم ان الائتفات الى محض اليمين واليسار بكلمه كالا استدبار كما
ان يحكم في الصلوة مستدبرا على اقوي القولين فيقولون لا يبطل ولو فعله تأ
اذا تذكر في الوقت وان فرقنا بين الائتفات وبين الصلوة الى اليمين واليسار فلا
ابطال **البحث السادس** اختلف في عتص الشعر وهو جمع منه وسط الرأس وشدة قوته
في التمدد من مصادف عن الصادق عليه السلام في رجل صلى الفريضة وهو عتص
الشعر قال يعيد صلواته وروا عن رفع قال مر لي رسول الله صلى الله عليه واله وانا
احيط وقد عتصب شعري فاطلقة واحد الشيخ بالحجيم والابطال وقال الحفيد وسلاح
وابوالصلاح وابن ادريس والفاضلان يكن للاصل وضعف مصادف واستبعاد ان
يكون ههنا عتصا وينفرد به الواحد فان قلت وكذا يتعد الكراهية لانفراد الواحد
بما قلت المذكور ولا يتوفر الدوام الى نقله فجاء انفراد الواحد بخلاف الحرم ونقل الشيخ
في الخلاف الاجماع على تحريمه فان ثبت فهو حجة معتمدة ولما تقررت الاصول بحجج الاجماع
المستوفى بحجج الواحد فلا بأس باتباع الشيخ والاحتياط **فصل** في القائلون بالحجيم والكراهية
عنهم بالرجل كناية الرواية فلا تحريم ولا كراهية في حق الله **البحث السابع** في بليق البسالة
فيما السكوت الطويل الذي يخرج عن كونه مصليا فظاهر الاصحاب انه كالاعتقال الكثير
لجنيته فيشترط فيه التعمد ولو وقع فيسببا لم يفسد بطل وبسبب بقا الصلوة على الصحيح فيه
وبه والفعل الكثير المخرجين عن اسم المصلي بحيث يؤدي الى انحطاط صورة الصلوة كمن
يقضي عليه الساعه والساعتان او معظم اليوم ومنها نقص الركن عمدا او سهوا وازالة
الواجب عمدا او تقصده عمدا ومنها خرج بعض متأخري الاصحاب من تحريم الصلوة مع
سعة الوقت لمن تعلقت به حق ادمي مضيق منا ولها ولا نص فيه الا ما سيجي
ان شاء الله مر عدم قبول صلوة عن لا يخرج الزكوة وليس بقاطع في البطلان واما
احتجاجهم بان الامر بالشئ يستلزم النهي عن صوره وان حق المادمي مضيق
فتقدم على حق الله تعالى وان النهي في العبادة يعسدها فعليه كلام حقهناه

فيها اصول ومنها الكنف والنامين وقد سبق وأما ما بطل من الشك والسهو
 فيأتي في باب ان شاء الله تعالى **المطلب الثاني** في التروك المستحب وقد مر في بعض
 الافعال شغل منها وان ذكر هنا امور الاول يكره الالتفات اليه اليمن والشمال بحيث
 لا يخرج الوجه الى حد الاستقبال وكان بعض مشايخنا المعاصرين يري ان الالتفات
 بالوجه يقطع الصلوة كما يقول بعض الحنفية لما روي عن النبي صلى الله عليه واله
 انه قال لا تقربوا في صلواتكم فانه لا صلوة للالتفات رواه جده الله بن سلام وبحال **الالتفات**
 بكلمة **الثاني** يكون ما رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام اذا فت الى الصلوة فاعلم
 انك بين يدي الله تعالى فان كنت لا تراه فاعلم انه يراك فاقبل صلاتك ولا تقطعها ولا
 تبصق ولا تنقيص اصابعك ولا تتركه فان قومًا عذبوا بتنقيص الاصابع والتورك في
 الصلوة قلت تنقيص الاصابع الظاهر انه الفرقه بها يصحح لها صوت من انقضاء الحما
 اي تصويتها عن النبي صلى الله عليه واله لعلي كالمزق اصابعك وانت تقيل وعنه
 الله عليه واله انه سمع فرقعه رجل خلفه في الصلوة فلما انصرف قال النبي صلى الله عليه
 واله اما انه حطه من صلاته **الثالث** مروي للحلي عن الصادق عليه السلام في التنطي
 والتساوب في الصلوة والشبهتان **الرابع** التخم والبصاق روي ان النبي صلى الله
 عليه واله كان يأخذ الحامة في ثوبه **الخامس** البعث لغوي رواية اي بصير وما فيه
 من منافاة لا يقال في الصلوة وترك الخشوع **السادس** فعدا فعدا الاختين والرجع الى
 النوم لقوله النبي صلى الله عليه واله لا صلوة لحاقن وقوله صلى الله عليه واله
 لا تصل وانت تجد شيئا من الاختين وروي هشام بن الحكم عن الصادق عليه
 السلام لا صلوة لحاقن ولا حافنه وهو بمنزلة من هو في ثوبه وفيه دالة على
 الرجوع واما النوم فلقوله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى في بعض التفسيرات
 فيه من سلب الخشوع والاقبال على الصلوة والتعرض لا بطالها ولو عرفت
 المدافعة في اتنا الصلوة فلا كراهة في الانام لعدم اختيار المكلف هنا ولو
 هجر عن المدافعة فله القطع روي عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا الحسن
 عليه السلام عن الرجل يصيبه العنة في بطنه وهو يستطيع الصبر عليه
 اي صلى على تلك الحالة او لا فقال ان احتمال الصبر ولم يخف عجزا عن الصلوة
 فلا يصل ولا يصير **السابع** التخصر لثوب النبي صلى الله عليه واله وهو الاعتماد على
 التوركين ويسمي التورك **الثامن** لبس الخف الضيق لما فيه من المنع عن التمكن في

السجود ولا ذم القيام عليه سمعت واحدا **الماسع** السد وقد ذكر فيها وقبل انه وضع
 التوبة على الرأس والكتف وارسل طرفيها الى راس الرء فلا بأس بما رواه علي
 بن جعفر عن اخيه عليه السلام وقال لا يصلح جميعا على اليسار ولكن اجمعها على
 يمينك او دعها **العاشرة** الثاني محرف والابن به اختيار القريب الى السلام وكه ابو الصلاح
 التضع والتعشى وادخل اليدين في الكفين وتحت الثياب ولتحم الفصل بثلاثة مباح
 احدها في السلم على المصلي وفيه مسائل الاولى ان يكن السلام على المصلي **المسلم**
 اذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم فروي البرقي في سياق احاديث الباقر عليه السلام
 اذا دخلت المسجد والناس يصلون تسلم عليهم واذا سلم عليك فاردد فاف
 افعله وان عمار بن ياسر مر على رسول الله صلى الله عليه واله هو يصل فقال السلام لك
 يا بني الله ورحمة الله وبركاته فرد عليه السلام **الثانية** يجب الرد عليه اذا سلم عليه عموم
 قوله تعالى واذا حديثكم بتحية نحووا باحسن منها اوردوها والصلوة خير من اية ذلك
 وظاهر كلام الاصحاب مجزا بحوزة التحريم الا من بعد والظاهر انهم ارادوا به
 بيان شرعيته وبقي الوجوب معلوما من القواعد الشرعية وبالف بعض الاصحاب
 في ذلك فقال بطلان الصلوة لو اشتغل بالادكار وما يرد السلام وهو من مشروب
 اجتماع الامر والنهي في الصلوة كما سبق والاصح عدم البطلان بترك رده **الثالثة**
 يجب اسماعه تحمينا او تقدير كما في سائر الرد قد روي منصور بن حازم عن
 الصادق عليه السلام يرد عليه ردا خفيفا وروي عمار عنه عليه السلام
 مرد عليه فيما بينك وبين نفسك ولا ترفع صوتك وهما مشعران بعدم اشتراط
 اسماع السلام والا قرب اشتراط اسماعه ليحصل قضايه حقه من السلام **الرابعة**
 قال المرتضى يجب ان يقول المصلي في رد السلام مثل ما قاله المسلم سلام عليكم ولا يقول
 عليكم السلام ورواه عثمان بن عيسى عن الصادق عليه السلام وجوز ابن ابي
 الرد بقوله عليكم السلام خصوصا اذا قال المسلم السلام عليكم لغوم الاية **فما**
 الخبر الواحد مع ان عثمان بن عيسى واقفي شيخ الواقعة فستعمم الاية والاصل ما بين
 عن المعارض **الخامسة** لا يكفي الإشارة بالرد عن السلام لمقتضى الاحتج الشافعي على تحريم
 التلفظ بان ابا مسعود لما قدم من الجند سلم على رسول الله صلى الله عليه واله وهو
 في الصلوة ولم يرد عليه قال فلهذا في ما قرب وما بعد فلما فرغ قلت يا رسول الله
 انزلني شي قال لا ولكن الله يحدث من امر ما يشاء وان مما حدث لا تشكوا في العاقبة

248

في الرد على السلام
 في الرد على السلام

علي جواز الاشارة بما روي صديقه وبالله ان النبي صلى الله عليه واله كان اذا سلم
عليه اشار بيده وجوابه بعد تسليم التعليل انه يجوز تقدمه على الامر بد السلام
وجوز ان يكون قد جمع بين الاشارة والتلفظ حقيقيا كما رواه **السادس** لا يجب ان
يقصد القرآن بوجهه ويظهر من كلام الشيخ باعتبار انما عموم الاية والخبر هشام بن سالم
عن محمد بن مسلم قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام وهو في الصلوة فقلت السلام
عليك فقال السلام عليك فقلت كيف اصبحت فسكت فلما انصرف قلت له انزل السلام
وهو في الصلوة فقال نعم مثل ما قيل له وفيه دلالتان احدهما ان لفظ السلام عليك
ليس عليك وقد اتي بها وثابتهما عدم ذكر الامام قصد القرآن فلو سكت كان شظا
لذكره لا متناع تاخير البيان عن وقت الحاجة **السابع** لو سلم بالصباح او المساء او العصر
لم يجب الرد عليه قال ابن ادريس والمحققان في الاعتبار نعم لو دعا له وقصد الرد على الرد
السلام لم يمنع منه اذا كان مستحقا للدعاء لما بيناه من جواز الدعاء لنفسه ولغيره
وقال الفاضل يجب رد كلما يسمى تحية لظاهر الاية وخبر محمد بن مسلم وجوز الرد بلفظ السلام
وبلفظ سلام عليكم **الثامن** لو كان في موضع تقيه رد حقيقيا واشارة وقد يحتل عليه
الروايات الساتقان **التاسع** لو رد غيره الكتي به اذا كان مكلفا في الصبي الحمين
وجبان مبنيان على صحة قيامه بغرض المكاتب وهو مبني على افعاله شرعية اولا وقد سنن
الاشارة اليه نعم لو كان غير مميز لم يعيد به ولو رد بعد قيام غيره به لم يعيد لانه مشروع
في الجملة وهو هل سحبه كانه غير الصلوة او تركها ولي فيه نظرون شرعية خارج
الصلوة مستحبا وحرمة شاغل بغير الصلوة مع عدم الحاجة اليه **الحث التاسع**
لو رجع في اتنا الصلوة او قال لم تطل الصلوة لا ينهاه عن رافقتين الطهارة التي
ليس بخمس ويجب غسل الوضوء اذا بلغ قدر الدرهم ثم يتم الصلوة ما لم يفسد المنان
لو روي محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل ياخذ في التقي والرجاء في
الصلوة يسفل فيفسد انقرو ويعود في صلاته وان تكلم فليعود الصلوة وليس عليه ضرورة
وروي الكليني عن الحلبي عن الصادق عليه السلام فمن رجع في الصلوة است
قد رجع ما بينا وشتم لا يبين يديه وهو مستقبل القبله فليغسله عنه ثم ليصل بالتي من
صلوته وان لم يرد على ما بينا حتى ينصرف بوجهه او يكلم فقد قطع صلاته واما رواية
ابن حمزة عن الصادق عليه السلام لا تقطع الصلوة للرجاء وازي البطن قادر من
ما استطعتم ففي نادرة وحمل على ما اذا احتاج الي فعل المنان وحملت على استعانة بها

فان اريد الاعادة بعد البناء فلا بأس وان اريد بدونه فعليه تعرض لقطع الصلوة الا
ان يقال هذا كقطع الصلوة لاستدراك الاذان والجماعة ولا يتعدى مجال القطع على استدراك
غسل الدم او الوضوء الا وهو الصلوة في البطن معبى لا يرد راء الفضل بن يسار قلت
لاي جعفر عليه السلام كون في الصلوة فاجد غمزائي بعطي او ادا او طربا بافعال انصرف
نوضا وابن علي ما مضى من صلاتك **تفسير** لو تعذر قطع الوضوء خشى وصلى مخفيا ابلا
يسبغه الدم رواء سماعة عن اي عبده الله عليه السلام ولو سبق الدم وامكن غسله وجب
ولا التماس مع سبق الوقت حال **الحق انشأ** يسحب المجدد عند العطاس في الصلوة
والعموم في استحباب ذلك الشامل المصلو ولقول الصادق عليه السلام في رواية
اذا عطس الرجل في الصلوة فليقل المجدد ويجوز التجدد والصلوة على النبي والغير
سماعة العطاسه من الغيرة في الصلوة لرواها اي يصير عنه عليه السلام قال ان كان
بينه وبينه اثم ولو تمت العطاس او شتمته فدعا له حازما من مرجوان ادعا الغير
في الصلوة وتردد فيه في المعتبر ثم قال الجواز ان شبه بالمدح يعين تعصيه الاصل من
الجواز وعموم ادعاء المؤمنين وهو يشعر بعدم طفره بنصرته في ذلك وروي العامة عن
معيون بن الحكم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه واله فعطس رجل من الغنم فقلت
يوحى الله فرماني القوم باصبارهم فقلت ما شأنكم تنظرون الي تجعلوا يضربون
بايديهم على الخادهم فعرفت انهم يصمتون فلما صلى رسول الله صلى الله عليه
واله قال انه هذه الصلوة لا يسمع فيها شي من كلام الناس الا في التكبير وقراءة القران
ورعا قيل ان الامام علي عليه السلام لا يحل التسمية **الركن الثاني** في التحلل الواقع في
الصلوة وهو ما عدا وسهرا وشك فيهما مطاها ثلث الاول وفيه مسائل الاولى في تحلل
الصلوة بتعد الاخلال بكل ما يتوقف عليه صحة صلوة من الشروط كالطهارة والاختلاف
وسنن العورة وابقاعها في الوقت والاجزاء كما كان وهو النية والتكبير والقيام والركوع
والسجود او لا كالقراءة او صفة كالجهر والاختلاف والطهارة لانه الاخلال بالشروط
اخلال بالمشروط والجزا اخلال بالكل وقد سبق المسألة على ذلك **الثانية** لا فرق
بين الاخلال بالمشروط والابحاض وبين الاخلال بما يجب تركه لتحقيق الذي المنفرد للحاجة
يفعل ما يجب تركه ولا بين العالم والمجاهل بالحكم لانه من جهلا في تعصير وقد استثنى الا
المحصر للاختلاف لما سبق اما الوجهل فصبيته الماء والتوب والمكانة ونجاسة البدن
او التوب او موضع السجود فلا اعادة في العصب على الاطلاق ولا في النجاسة مع خروجه

والاربعون العدد صوت
عليان القدر في الشاة
تكن يعلى ويكنى اريب
كازية الميخا والبياد
١٢

وقال النبي صلى الله عليه واله في القطع فليقل من كان
قيل في ما في ذكره في كتاب الاول في الهمة
لا بعد الدنيا والقطعة في التواضع وبها
بعد الموت كالغداة المقدر الى الله بالجنة
الشاة في القفا في اياك الله على شاة
اي قول النبي صلى الله عليه واله في شاة اي في شاة
تسمية اهل التجار في ارب ذبا لا يجوز
تعاملة شاة

سحاب

الوقت ومع بقاها قولان فتدبر ما لو وجد جلد امطروها فصلى فيه اعاد ولتين
بعد انه مدكي لانه دخل دخول مشروع **الثالث** تبطل الصلوة بزيادة واجب عمدا
سواء كان او غير لعدم الاثبات بالماهية على وجهها وكذا لو اعتقد وجوب بعض
الاذكار المندوبة او بعض الافعال المندوبة وكان كثيرا وقد سبقت اشار اليه
المطلب الثاني في السهو وفيه مسائل الاولى انما تبطل الصلوة بالسهو اذا تضمن
الاخلال بشرط او ركن من صلب تغيير طهارة او الاستقبال او ما سبق تفصيله في
الاستقبال او صلب مكشوف العورة ناسيا لمن احل بالقيام حتى نوي او باليد حتى
يكبر او بالتكبير حتى قرا او بالرکوع حتى سجد او بالسجدة تين حتى ركع بعدها وقد قدم
خلك بوليد **الثانية** كما تبطل بقصده الركن سهوا كذا تبطل بزيادة سهوا لا شتر اكها
في تغيير هيئة الصلوة ولقول الصادق عليه السلام من زاد في صلاته فعليه
بالاعادة اولي منه زيادة ركعة فصاعد الا زيادة الخامسة سهوا فانه يشتر في
البطلان ان لا يكون جليس عقيب الرابعة بقدر التشهد عند ابن الجنيدي والناقل
لصحيح جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام وزرارة عن الباقر عليه السلام
وفي رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام ان كان لا يدري جلس في الرابعة
ام لم يجلس فليرجع اربع ركعات منها الظاهر وجلس فيشهد ثم يصلي ركعتين جالسا
ويعنيهما الى الخامسة فيكون نافلة في رواية اخرى له بضيف الى الخامسة ركعة
لكنها نافلة وقال ابن هاشم ادرين ان تشهد ثم قام سهوا قبل التسليم يوما ونعله عن
التخ في الاستسار والاكثرت اطلقوا البطلان بالزيادة ولما اطلق في رواية زرارة
واخيه بكير الحسنه عن الباقر عليه السلام قال اذا استيقن انه زاد في صلاته المكتوبة
لم يعتد بها واستقبل صلوة في رواية اي يصير عن اي عبدا لله عليه السلام من
زاد في صلوة فعليه بالاعادة والتخ في جمع بينهما الاولى على جالس وتشهد الثانية على
من لم يفعل ذلك وهو حسن ويكون فيه دلالة على نسيان التسليم وواجب في الخلاف
الاعادة مطلقا لتوقف البراءة عليه وقالنا اعتبار الجليس بقدر التشهد او بغيره
بناء على ان الذكر في التشهد ليس بواجب وعندنا انه لا بد من التشهد وجوبا اما لو لم
يقدر التشهد فانها تبطل فولا واحدا عندنا وقال اكثر الاعاصم يصح الصلوة مطلقا
لما روينا به عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه واله بنا خمساً فلما اخبرنا انتم
فسجد سجدة تين ثم سلم وقالنا انما يشترط في كائنات وهذا الحديث لم يثبت عند

فما يصح منافاة للقواعد وينفخ على ذلك انحاء الحكم التي زيادة أكثر من واحدة
والظاهر انه لا فرق لتحقيق الفصل بالتشديد على ما اخترناه وبالجلوس على القبول
الأخر وكذا لو زاد في التثنية والثلاثية ولو ذكر الزيادة قبل الركوع فلا اشكال في
الصحة لعدم كون زيادة القيام سهواً مبطله وعليه سجدة التماس ولو ذكر الزيادة
بين الركوع والسجود فكان ذكر بعد السجود واحتمل الفاضل الإبطال لانا امرناه بالسجود
وأذكرنا آخر في الصلوة وإن لم نأمر به زاد ركناً غير متعدي به بخلاف الركعة الواحدة لا كما
البناء عليها فلا كما سبق وحيل ما قلنا من اعتبار التشديد لا فرق في ذلك كله في الصلوة
أن حصل أو في البطلان أن لم يحصل **الثالث** لو نقص من صلوة ساهياً ركعة فأزاد ثم ذكر
قبل فعل ما ينافي الصلوة من حدث أو استدبار أو كلام وغيره انما قطعاً وإن كان بعد
للحدث أعادها وإن كان بعد الاستدبار أو الكلام فقد سلف وقال الصدوق رحمه الله
في المنع أن صليت ركعتين من الفريضة ثم قلت قد هبت في حاجتك فأمنت إلى سلاتك
ما نقص منها ولو بلغت إلى الصبي ولا بعد الصلوة فإن إعادة الصلوة في هذه المسئلة
مذهب يونس بن عبد الرحمن وروى في النخبة عن عمار عن أبي عبد الله عليه
السلام أن من سلم في ركعتين من الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء الأخرى ثم ذكر قبل
على صلاته ولو بلغ الصبي ولا إعادة عليه وروى زرارة في الصحيح عن أبي جعفر
عليه السلام قال سألت عن رجل صلى بالكوفة ركعتين ثم ذكر وهو على أقدامه
أو بالبصر أو ببلدة من البلدان أنه صلى ركعتين قال يصلي ركعتين ويقرأ فيه ما رآه
الحكيك عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام رأيت من صلى ركعتين فطلق أعضاء
أربع فسلم وانصرف ثم ذكر بعد ما ذهب أنه اغاضل ركعتين قال يستقبل الصلوة
لو دعا وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما صلى ركعتين لم يبرح مكانه فلذلك
أنها وما رواه محمد بن مسلم عن أحمد بن عليهما السلام قال سألت عن رجل دخل مع الإمام
في صلوة وقد سبقه بركعة فلما فرغ الإمام خرج مع الناس ثم ذكر أنه فاتته ركعة قال
يعيد ركعة إذا لم يحول وجهه من القبلة فإذا حول وجهه استقبل الصلوة عمداً
وسهواً لا يفرق عن الصلوة بكيفية قبل أن يتمها وهو الأصح ويحمل ذلك الأخبار
على النافذة كما ذكر الشيخ **الرابع** لأحكام التماس عن غير الركن إذا تجاوز حمله كنسيان
القرأة أو بعض أعضائها أو ترتيب أجزائها أو خاتمتها أو كنسيان تسبيح
الركوع أو التمام فيه أو التمام فيه في السجود على بعض الأعضاء أو لم يتم رفعه من

السجود الاول ولم يطمين في رفعه منه لعموم قوله النبي صلى الله عليه واله رفع عن
 الخطا والسيان وقوله الباقر عليه السلام لانعاد الصلوة الا من خشي الظهور الوقت
 والقبلة والركوع والسجود رواه زرارة وقول الحسن الكاظم عليه السلام ان عليا عليه
 السلام سئل عن رجل سعى بصلوة ركعة او سجدة او شي من هذا ثم تذكر بعد ذلك فقال
 يقضى ذلك بعينه فقلت له ايعيد الصلوة قال لا وهي تدعى بظاهرها على قضاء ^{الصلوة}
 الصلوة على الاطلاق وهو ادرى مع امكان المحل على ما يعنى منها كالسجدة والشهادة ^{تعالى}
 او عند انه يستدركه في محله وكذا ما روي عن ابي عبد الله بن مهران عن الصادق عليه السلام
 قال ما نسيت شيئا من الصلوة ركوعا او سجودا او تكبيرا ثم ذكرت فاصنع الذي فاتك
 سواء وكذا رواه الحلبي عنه عليه السلام اذا نسيت ركعة فذكرت قبل ان تسلم او بعد
 ما تسلم او تكلمت فانظر الذي كان بعض ركعاتك فاعده وبسطا ووسعا في السجدة بلوح
 منه انضا من يومها **الخامسة** لو سهر عن شيء وهو في محله اتي بركن او غيره لانه ^ط
 به فلا يستطاع بالسيان مع امكان التدارك ثم ان كان هناك برسه وجب مراجعته كالمس
 ترك الحمد حتى قوال سورة وجب بعد قراءتها اعادة السورة وكذا لو شهد قبل سجدة
 ثم تذكر اعادة السجدة والشهادة فان كان ذلك الشاهد المعقب بالسليم للحكم كذا كان
 قلنا ان وجوب التسليم وان لم نقل به في الاستدراك هنا ترد من الحكم بخروجها بالشهادة
 كما لو كان المستفي غير السجدة ومتي انه طار وقع في غير موضعه كان بمثابة تسليم الكافي
 الذي هو غير مخرج فلا يكون الشاهد هنا عجزا وعسيان ياتي ما يدرك عليه فان قلنا
 بعدم التدارك وكان المنزلة والسجدة تين بطلت الصلوة وان كانت واحدة اتي بها بعد
 الشاهد ولو ذكر ترك الركوع وقد انتهى الى حد الساجد ولما يسجد رجع الى الركوع
 والظاهر انه لا لعب العلم في هذه القيام لسبقها في قبل وكذا يعود لتدارك التلوة
 والتسبيح لنعلمه على غير الوجه المتعبد به ولا فرق بين السجدة الواحدة ^{والسجدة}
 ورواية اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في ناسي السجدة الثانية ^{في الرجوع اليها قبل الركوع}
 يرجع ويسجد ما لم يركع ولا يولد على الصمصة وقال المتعبد رحمه الله ان ترك سجدة من
 من ركعة واحدة اعاد على كل حال وان نسي واحدة منها ثم ذكرها في الركعة الثانية
 قبل الركوع ارسل نفسه وسجدها ثم قام ومثله قوله اي الصلوة وصرح بلان ^{ذكرها في الركعة الاولى}
 باعادة الصلوة بتركها السجدة تين وان ذكر قبل ركوعه وباعادة السجدة الواحدة اذا
 ذكر قبل ركوعه ولم يقف على نص فنحن في التفرقة فان القيام ان كان انتقالا عن المحل

لعمري بعد الواحدة والاعادة الى السجدة تين وجزم الفاضلان في الموضوعين وكذا يعود
لتمارك التمسك بهما الصريح عندنا ورواه الحلبي وعيا بن حنبل عن الصادق عليه السلام
السادس لا يتطل الصلوة بالسهمون سجدة من ركعة حتى يركع فيها بعد ها وقد يظهر
من كلام ابن ابي عمير وجوب الاعادة بترك سجدة حيث قال فالغرض الصلوة بعد
دخول وقتها واستقبال القبلة وتكسية الاحرام والسجود من ترك شيئا من ذلك ولم
منه مؤخر او اخر منه مقدما ساهيا كان او متعذرا اماما كان او ماموما او متعذرا
بطلت صلوة وقد استيقن ان سجدة سجدة من اعادة الصلوة فظاهر كلامه ان السجدة
الواحدة كالسجدة تين في الزيادة والنقصان وقد روي الشيخ في التهذيب باسناد
الي علي بن اسماعيل عن رجل عن معاذ بن خنيس قال سألت ابا الحسن الماضي عليه السلام
في الرجل ينسى السجدة من الصلوة اذا ذكرها قبل ركوعه سجدة ها ونسي على صلوة ثم سجدة
سجدة السهمون بعد انصرافه وان ذكرها بعد ركوعه اعادة الصلوة ونسيان السجدة
في الاولى تين والاخيرتين سواء وهذا الخبر فيه ارسال وفيه المعاد كلام والمتهم من رآه
مثل في حقه الصادق عليه السلام فكيف روي عن ابي الحسن الماضي والشع حمل السجدة
على السجدة تين معا وروي منصور بن حازم عن ابي عبد الحسن الماضي والشع حمل السجدة
على السجدة تين معا عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل صلى فذكر انه زاد سجدة
فقال لا تعيد صلوة من سجدة ويعيدها من ركعة وهما خبران في معنى الهن وفيها
الروايتين دلالة على صحة الصلوة لو زاد سجدة صريحا وكذا لو نقصها لا يعيد صلاته من
سجدة **السابع** حكم الاوليتين حكم الاخيرتين في السهمون غير ركعت ولا يتطل الصلوة بذلك
في المتهمين الاصحاب وقال المفيد والشع في التهذيب يتطل بالسهمون فيهما ^{الشك}
في افعالهما الرواية البربطي عن الرضا عليه السلام في رجل يصلي ركعتين ثم ذكر في
الثانية وهو ركع انه ترك سجدة في الاولى قال كان ابا الحسن يقول اذا ترك السجدة
في الركعة الاولى فلم تدروا واحدة او اثنتين استقبلت حتى تصحرك اثنان فاذا كان
في الثالثة والرابعة فتركت سجدة بعد ان تكون قد حفظت الركوع اعدت السجود و
قد روي يعارض ذلك عن محمد بن منصور قال سألت عن الذي ينسى السجدة الثالثة
من الركعة الثانية او يشك فيها فقال اذا خفت ان لا تكون وضعت وجهك الا
مرة واحدة فاذا سلمت سجدة واحدة وبأول الشك بان المراد من الركعة الثانية
من الاخيرتين وهو بعيد واجابه الفاضل عن رواية البربطي بان المراد بالاستقبال

الاثنين السجود المشكوك فيه ويكون قوله عليه السلام والرابعة فترك سجدة
راجعا الي من يتقن ترك السجدة في الاولتين فان عليه اعادة السجدة لقول عليهما
ولا شيء عليه لو شك بخلاف ما لو كان المشكوك في الاولى لانه لم ينقل عن محل السجود
فيأتي بالمشكوك فيه **الثاني** حكم الاخيرتين في الثلاث ترك الركعة اذا تجاوز محل حكم
الاولتين في المشهور ايضا وقال الشيخ اما بطلان في الاولتين او في الصبح او في الثالثة
المغرب وان كان في الاخيرتين من الرابعة حذف الزايد واقي بالغايت ولو ترك الركوع
حتى سجود لم يذكر حتى صدر ركعة اخرى اسقط الاولى وله قول اخر بالتفريق وان
كان في الاولتين كما هو قول ابن الجني وواجه الحسن بن بابويه في اعدا الاول فانهما ينزل
ساعة الاولى لا غير والروايات مختلفة فروى ابو بصير عن الصادق عليه السلام اذا
ايقن الرجل انه ترك ركعة من الصلوة وقد سجد سجدتين وترك الركوع استأنف الصلاة
ومثله رواها عن الباقر عليه السلام ورواه رفاعه عن الصادق عليه السلام وروى
محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في رجل شك بعد ما سجد انه لم يركع فان استيقن
فليس السجودتين اللتين الا ركعة طمأنت على صلاته على التمام وان كان لم يستيقن
المبعد ما فرغ فليقم وليصل ركعة وسجدة وحال الشيخ هذا على الاخيرتين ولم
تقف على موجب هذا العمل الا ما يظهر من الرواية عن الرضا عليه السلام الاعادة في
والشك في الاخيرتين ولكنه ليس بصرح في المطلوب ان روايته محمد بن مسلم قضيتها
التفريق ولو بعد التسليم لعدالة الفراغ عليه اذ هو ترك الركوع كانه قد ترك الركعة
اذا السجودتين لا عبر بهما فيكون قد بقي عليه ركعة فيأتي بها **الثالث** سجدتي سجدة
او التمشيد حتى من بعد قضائها بعد التسليم وسجد التمسيد ورواية علي بن حمزة
قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا قمت في الركعتين ولم تمشد وذكرتك قبل
ان ترك ركعتا فصدقتك وان لم تذكر حتى ركعت فامض في صلاتك فاذا انصرف
سجدت سجدتين التمسيد ولا ركوع بينهما ثم يمشد المشد الذي فاتك وروى محمد بن
مسلم عن احمدهما عليهما السلام في الرجل يفرغ من صلواته وقد نسي التمشيد
حتى ينصرف فقال ان كان قريبا رجع الي مكانه فتمشد ولا يطلب مكانا لضعيفا
فتمشده وقال ابن بابويه في المعتمد في الغرم يحرم سجدة التمشيد الذي سجده في
عن قضا التمشيد المسمى لطاهر ورواه الحسن بن ابي العلاء عن الصادق
عليه السلام وسليمان بن خالد عنه ان عليه سجدة التمسيد يوم يذكر قضا

الشاهد وعن اي بصير قال سألته عن الرجل الذي ينشأ في تشهد قال يستشهد
 فيشهد فيهما اثنا عشر سجدة والشاهد يجب فيها الشاهد على ما يأتي في رواية الجاهلي عن
 ابي عبد الله عليه السلام والشاهد يجب فضاؤه على امرئ في رواية محمد بن مسلم
 والأصل عدم التداخل **المعاشرة** لا فرق بين الشاهد الأول والأخير في التدارك بعد الصلوة
 للمعاينة ظاهر كلامهم سواء تدخل الحدث بينه وبين الصلوة أو لا وقال ابن ابي
 لو تدخل الحدث بين الصلوة والشاهد الأول لم يطل الصلوة لخروجه عنها بالتسليم ولو
 تدخل بينهما وبين الشاهد الثاني بطلت لأن فضيلة السلم الصحيح أن يكون بعد الشاهد
 فوقعه قبله كلاسلم فيكون حدثه قد صادف الصلوة فبطل وفي هذا الكلام اشكال
 لأن احدهما على فضيلة تروجه والثاني على غيرهما الأول فلان فضيلة مذهبان
 الخروج من الصلوة بالفراغ من الشاهد لأن التسليم مقبب عنده فكيف يحكم
 بالخروج منها بالتسليم حينئذ يمكن تعليل الفرق بذلك بأن يقال انما يخرج من الصلوة بكمال
 الشاهد وبصورة نسيانه اخيرا لم يتحقق الشاهد فلا يتحقق الخروج فيكون
 قد احدث قبل الخروج **وأما الثاني** فلأن التسليم على القول بوجوبه قد وقع مقصور
 اية الخروج من الصلوة وقد يكون كافيا والشاهد ليس بركن حتى يكون نسيانه فارجا
 في صحة الصلوة وفي المختلف نازعة في حال الحدث اذا نسي الشاهد الأول حكم بالباطل
 الصلوة وحكم بان التسليم وقع به محالة وان نسي الشاهد الآخر فيكون الصلوة
 صحيحة قال الصدوق في النعمية ان رفعت راسك من السجدة الثانية في الركعة
 الرابعة واحذت فان كنت قد قلت الشهادتين فقد مضيت صلاتك وان لم
 تكن قد قلت الشهادتين فقد مضيت صلاتك فتوضأ ثم عدالي مجلسك وتشهد
 وعول علي رواية عبد الله بن زرارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يحدث
 بعد ما يرفع راسه من السجود الأخير فقال ثم صلاتك وانما الشاهد من الصلوة
 فيتوضأ ويجلس مكانا ومكانا فليشهد وعن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 في الرجل يحدث بعد ان يرفع راسه من السجدة الأخيرة قبل ان يشهد قال يفرق
 فيتوضأ فان شارجع الى المسجد وان شافني بيته وان شافني شاة فليشهد
 ويسلم وان كان الحدث بعد الشهادتين فقد مضت صلاته وهذا في الحدث
 معتبرا لانسانا لكن يعارضهما ان الحدث وقع في الصلوة فيفسدها ورواية
 الحسن بن جهم قال سألته عن رجل صلى الظهر والعصر احدث حين جلس

في الرابعة فقال ان كان قال اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فلا يعيد
 وان كان لم يشهد قبل ان يحدث فليعد والظاهر انه روي عن الامام وفيه دلالة
 على قوله ابن ادريس وعنه ما علمناه به الا ان الظاهر من كلام الاصحاب العمل بالطلاق
الحادية عشر يتدارك الصلوة على النبي والاصلي الله عليه واله اذا سهر عن المصلي
 كما يتدارك التشهد فان كان في محل تدارك التشهد اعني قبل الركوع عاد لها وانما
 الفضل بينهما وبين التشهد وان كان بعده فضاها بعد التسليم كما يعنى التشهد
 وانكر ابن ادريس شرعية قضائهما لعدم النص قلنا التشهد يعنى بالنص فكذلك العا
 تسوية بين الجزو والكل ولو كانت الصلوة في التشهد الاخير امكن المسحبات كلام
 ابن ادريس بالطلاق اذا اتي بالحدث او المنا في لعدم الخروج من الصلوة بدونهما
 قضا للصلوة وحدها مشعر بعدم استراط المولى في هذه الاذكار عند النسيان
الثانية عشر لو ترك السجدة الواحدة ناسيا ثم ذكرها قبل الركوع وجب العود كما يذ
 كروا في
 نحو الخمسة الاولى ان يكون قد جلس عقب السجدة الاولى واطمين بنية الجلوس
 الواجب فهذا يصود الى السجود ولا يحتاج الى الجلوس لانه قد اتي به ولو جلس ثانية
 لم يضر ولو نسي سجدا او وجوبه فهو فعل خارج عن الصلوة لا يتصل بالامع الكثير قال
 بعض العلماء لا يكفي الجلوس الاول بل يجب الجلوس من حيث لا ينتقل عنه الى السجود كما لو
 خف المريض بعد القراءة قاعدا فانه يجب عليه القيام ليركع عن قيام قلت الفروع
 لان الركوع من قيام لا بد منه مع القدرة عليه ولا يتم الا بالقيام فيجب ولان ناسي السجدة
 قال في حاشية الفصل خلاف المريض فانه يربط بالقيام المعصية للركوع المحالة الثانية ان يكون
 قد جلس بنية الاستراحة بما علم انه توهم انه سجدة السجدة بين معا فيه احتمال احدها
 انه يكفي به لان قضية بينا الصلوة الترتيب بين الافعال ففيه الاستراحة لاعتنه
 اذ قضيته بينا الصلوة كونها للفصل بين السجدة الثانية والثاني انه جلس ثم يسجد
 لانه قصد بها الاستقباب فلا تجزى عن الواجب لقوله صلى الله عليه واله انما الكل امر
 ما نوي وقد سبق مثل دون الوجهين فيمن اعقله لمعنه العسل الاول في قضائها
 في الثانية بقصد التندب والوجه الاخر بالجلوس لقولهم عليهم السلام الصلوة
 على ما افتتحت عليه وقد سبق ذكره فيمن نوي الزينة ثم انما بنية التافه من سجا
 وهو من باب مفهوم الموافقة المحالة الثالثة ان يكون قد جلس صواب وفيه وجهان احدهما
 وهو الذي حرم به الشيخ في المبسوط انه يحرسا جدا ولا جلس لان القيام يقوم مقام

الجلسة بين السجودتين إذا فرض الفصل بينهما وقد حصل بالقيام والثاني وهو
 الفاضل وجوب الجلوس لأنه من أفعال الصلوة وطرايات برمع إمكان تداركه والفصل ^{جواب}
 الجلوس للجلوس لأنه من أفعال الصلوة وطرايات برمع إمكان تداركه والفصل بين السجودتين
 يجب أن يكون بحسبه الجلوس بحسبه القيام وغيره وهذا هو الأقرب ويتفرع عليه قضا
 السجدة بعد التسليم وجوب الجلوس هنا بعد لفوات الفرض لأنه هنا كما يفتي السجدة
 على الوجه المشروع من الجلوس بينهما وجه جبرانه واجب في نفسه لا بفضل وعلى
 قول الشيخ لا اشكال في الحالة الرابعة أن يكون قد جلس ولكن يطين ولم أره في هذه كلاما
 وقضية الأصل وجوب الجلوس والطائفة كالولم جلس فإن الطائفة واجبة فيكون
 ولم يحصل ولا يفسد وجوب طائفة مستقلة فوجب الجلوس لتحصيلها ولا فرق
 بين أن تكون تلك الجلسة التالية عن الطائفة جلسة الفصل أو جلسة الاستراحة
 الحالة الخامسة أن يشك هل جلس أم لا وفيه عذري احتمالان أحدهما وهو الأقرب أنه
 جلس لأصله عدم فعله مع إمكانه كالباقية في محله والثاني أنه يجلس لأنه شك بعد الانتهاء
 كالشك في أصل السجود بعد القيام فإنه لا يلتفت على الأقوي كإسائي أن شاء الله
 تعالى والفرق بينهما أن هذا يجب عليه العود إلى حاله العقود وهو إذا شك في شيء
 محله حقيقة **فروعا** أحدهما جلس فتجوز عذره شك حال فعل السجدة الأولى أو الثانية
 الاثنان بغير العين ما قلناه **الثاني** إذا رجع لتدارك السجدة والسجودتين وكان قد شهد
 وجب عليه إعادة التشهد ولا يكون ما فعله أو أصحها وجوب رعاية الترتيب بين أفعال
 الصلوة لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يترتب أياها وقد قال صلوا كما أيقوني أصلي
 والنسب أن عذريته أنتم لأنتم لا يعتد به في الماني به وهذا غير ساجد على الأقوي
 لاكتفاء الجلوس للتشهد عن جلسة الفصل وكذا إذا قام يجب عليه تداركه ما يلزم من
 قراءة أو تسبيح مثل ما قلناه وتسفر ما لو نسي السجدة الأخيرة وذكر بعد التشهد فإنه
 يأتي بها ثم يركع الأقوي ولو ذكر بعد التسليم فعلى القول بوجوبه الأقرب الاحتياط
 السجدة الحكم بخروجه من الصلوة وصدق الاشتغال في التشهد والمفتنى للأجل مع احتمال
 وجوب قضائه تحصيل الترتيب ولزم منه قضا التشهد الأول ولو نسي سجدة ثم أتى
 وعلى القول بذهب فإن ذكر قبل الاثنان بالماني فوجب استدراك التشهد فوجب
 لأنه في حكم المصطلح بعد ويحتمل عدمه الحكم بخروجه من الصلوة أيضا بالماني أصح
 التسليم وإن أتى في غير التسليم وقلنا بعدم تأثير في الصلوة قضا السجدة الأخيرة إلا

اعادة الصلوة مراراً **تفسيره** لا يكون القيام ما نفع من الرجوع ولا الشروع في القراءة
 من الرجوع ايضا الى السجدة او السجدة عين عندنا اما الركوع فانما اجامعا من السجدة
 الواحدة ولا يجب غير قضا السجدة الواحدة بعد الصلوة ولو كانا اثنتين فقد تقدم
 الخلاف في التلخيص وعلى القول به يلغى الركوع ويجعل السجدة اثنتين الا ان الركعة السابعة
الثالثة عشر لا تنفي السجدة الا بعد التسليم قال المرتضى والشجاف والمعلم وقال
 الشيخ ابو الحسن علي بن بابويه في رسالته وان نسيت سجدة من الركعة الاولى فذكرتها في
 الثانية من قبل ان تركع فارسل نفسك واسجدوها ثم اتي الثانية وابتدى القراءة فان
 ذكرت بعد ما ركعت فاقضها في الركعة الثالثة وان نسيت سجدة من الركعة الثانية وذكرتها
 في الثالثة قبل الركوع فارسل نفسك واسجدوها فان ذكرتها بعد الركوع فاقضها في الركعة
 الرابعة فان كانت سجدة من الركعة الثانية وذكرتها في الرابعة فارسل نفسك واسجدوها
 ما لم تركع فان ذكرتها بعد الركوع فامض في صلاتك واسجدوها بعد التسليم وقال
 المفيد رحمه الله في الغرر اذا ذكر بعد الركوع فليسجد تلك سجدة واحدة منها قضا
 وكانها عولا على ما يصلح البناء في صحيح ابن يعقوب عن الصادق عليه السلام اما انسي
 الرجل سجدة فليسجدوها بعد ما يعقوبان يسلم وحمل في المختلف على الذكر قبل الركوع ولك
 ان يحمله على الاطلاق ولا يكون فيه دلالة على قول هذين الشيخين المشهورين بعد ما
 استحباب التسليم فيكون هذا قضا بعد الفراغ من الصلوة والمعمود المشهور لان في ذلك
 تعبير الهيئة الصلوة وحكما بالمرجوح **الرابعة عشر** حكم ابو الحسن بن بابويه ان ما يفتد
 والتسليم ثم يذكر بعد مفارقة مهلا يستقبل القبلة ويأتي بها قائما كان او قاعدا وقفا
 بعض الاصحاب الصلوة بتسليم التسليم اذا اتي بالسلام قبله والحكماء ضعيفان اما الاول
 فقد تقدم ما في مسان التمشيد وقضا قائما مشكلا بوجوب الجلوس فيه واما الثاني
 فلان التسليم ليس بركن فكيف يبطل الصلوة بتعطل المنة فان قال هذا ساء ما لا بد من
 تكلم على تقدير ان التسليم واجب فلنا هذا انما يتم بمقدمة اخرى وهي ان الخروج من السجدة
 الاولى والركوع من وجوبه الحضور للخروج السجدة من الصلوة به وقد سبق في ذلك في
 باب **الخامسة عشر** قد بينا ان زيادة الركن مطلوبة فان كان سهوا في موضع منها في صورة
 القيام اذا سبق المأموم ثم عاد الى المناجعة كما يأتي ان شاء الله تعالى ومنها الزيادة في
 سهوا اذا جعلنا صورة القيام كيف اتفق ركنها ومنها الوتير الخطأ ان صلاة كانت
 ناقصة وان الاحتياط كمال لها فانما محذور على الصحيح سواء كان ذكره بعد فراغ الصلاة

اوله اشياء على الاقوي وقد وقعت هنا كبيرة منوي بها الاحرام زايدة وكذلك لو نقص من
 صلاته ثم ذكر وقد شرع في اخري ولما ياتي بينهما بالمنا في فان المروي العدول الى الاول وان
 وقعت كبيرة الاحرام ومنها الواسد ركع الركوع شك فيه في محله ثم ذكر قبل رفع راسه على
 ما ذكره الشيخ والمرئى وجماعة منهم ابو الصلاح وابن ادرس وهو قوي لان ذلك وان كان ^{نفسه} _{نفسه}
 بصورة الركوع وسواء بالركوع الا انه في الحقيقة ليس بركوع ليسين خلافا للمروي الي
 السجود مشتمل عليه وهو واجب فينادي الهوى الي السجود به فلا يتحقق الزيادة حينئذ
 محققا متقاد الي اهوى السجود فان قلت فالعليه الصلوة والسلام وانما كل امر ما
 نوي وهذا قد نوي الركوع فكيف يصرف الي غير وان الطمانينة فيه امر ورر الهوى
 فتشخص بها الركوع فيحقق الزيادة حينئذ فيدخل تحت رواية منصور بن حازم فيبعد
 عن زارة عن الصادق لا يعيد الصلوة من سجدة تقيدها من ركعة قلت فيه المصلي
 ابتدا فتضرب كون هذا الهوى للسجود هي مستلزمة والمستدام بحكم المبتدأ فيعارض
 البنية الطارئة فيرجح الاول عليها يسبقها ويكون البنية الثانية في حكم السهو ^{للهوى}
 اجمعا على انه لو وقع افعاله بنية ركعة معية من الصلوة فتبين انه في غير ما صحت
 صلاته مع ان الترتيب بين الافعال واجب وقد سلم انه لو دخل في صلوة فبطلت
 ثم عرت الي النفل سواء واعها بنية النفل كانت صحيحة واما الطمانينة فليست ركعا
 فلا تزياد بها واما الحديث فظاهر الركعة تمامها سلطانا انه اراد به الركوع ولكن في ^{في قوله ويعيد هاتين ركعتين}
 تحت زيارته هو هنا غير محقق وقال الفاضلان يعيد الصلوة واطلقوا في ^{عقل}
 انما استيقن بعد ركوعه الزيادة بنية الصلوة ولغايل ان يقول جميع ما عدا ذلك ^{منها الصور}
 تسميتها ركعا فنقول هي بصورة الاركان وقد وقع التراجع بعضها التعديل ^{لكنها}
 اي ان الغاي بسطلات الصلوة عمل بالركنية **المطلب الثاني** في الشك وفيه مسائل ^{الاول}
 لو شك في طهارة احد طرفي ما شك فيه بنى عليه لان تحصيل البقية عشرة في اكثر الاحوال
 فالكثرة بالظن تحصيله ليس رد فعا للرجح والعسر وروي العلامة عن النبي صلى الله عليه
 واله ادا شك احدكم في الصلاة فليمنه ظرا خوي ذلك الي الصواب فليمن عليه وعن
 الصادق عليه السلام بعد طرف اذا وقع وهما على الثلث فابن عليه وان وقع
 وهما على الاربع فسلم وانصرف ولا فرق بين المشك في الافعال والاعداد ولا بين ^{ولين}
 والاخيرين في ذلك وبغيره من كلام ابن ادرس ان عليه الظن يعين في بعد الاولين
 وان الاولين تبطل الصلوة بالشك فيها وان غلب الظن فان اراده فهو يعيد ^{خلاف}

فتروي الأصحاب ويخصص لمحمد **الأدلة الثانية** لاحكام الشك مع الكثرة وفعل العرج والصحيح
محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال اذا اكثر عليك السهو فامض على صلاتك فانه
يوشك ان يدعك الشيطان وفي معناه رواية زرارة وابي بصير وعبيد الله الحلي
واختلف العيان في حد الكثرة ففي رواية محمد بن ابي جعفر عن الصادق عليه السلام
اذا كان الرجل من سهوانه كل كل ثلث فهو بمن يكسر عليه السهو وظاهره ان تكرار ثلاثا
والعرف قاض بذلك مع اولى الشك وفي حسنة ابى بصير وسياقي على الاعداد
وهذا يظهر منه ان السهو يكسر بالثانية الا ان يقال يخص بموضع وجوب الاعداد
وقال الشيخ في المبسوط قبل حدة ان يسهوا ثلث مرات متواليه وبه قال ابن حزم وقال
لنباذ ريس حدة في شيء واحد او فريضه واحد ثلث مرات فيسقط بعد ذلك حكمه
او يسهوانه اكثر الخمس اعني ثلث صلوات من الخمس والاول حسن ويهم منه تعيين
احدهما مأمور والثاني انه كلما حصل ثلث صلوات يقع فيها شك بحيث لا يسلم له ثلث
صلوات خالية عن وهو ظاهر اللفظ لانه اني بكل الادلة على القوم وحديثه لا يكون
فيه دلالة على انه الكثرة بل مرجعها ايضا الى العرف لامتناع العمل بظاهره والامتناع
الحكم بالكثرة لان الصلوة المتعاقبة داخله في حصر كل الى القضا ككيف المصل ثم قوله
فهو ممن يكسر عليه يحتمل ان يكون الحكم معلقا بالثالثة على التفسير الاول لان هو المتأخر
في الثلث فيدخل في الحكم ويحتمل ان يتعلق بالرابعة لدلالة العاقل على التعقيب وحديث
بني في الرابعة على فعل المشكوك فيه وان كان في محله ولو شك في عدد بني على الأكثر
والاحتياط عليه وهذا معنى المأخوذ على الصلوة ولو شك في لحوق مطلق لم يفتد
الظاهر انه يسقط عنه سجدة بالسهو فيها لو كان الشك موجبا لهما الشك بين الاربع
والخمس **فروع** لو حصلت ثلث غير متواليه لم يعتد بها نعم لو تكررت اياما فالظاهر
الاعتداد لصدق الكثرة عرفا كما قلناه **الثاني** لو اتى بعد الحكم بالكثرة بما شك
فيه فالظاهر بطلان صلاته لانه في الصلوة متعمدا الا ان يقول هذا وجه القول
الباقر عليه السلام فامض على صلواتك فانك يوشك ان يدعك الشيطان واما
الرجعة هنا غير واجبة ولو تذكر بعد الشك اني بما يلزمه فلو كان قد فعل ذلك
ففي الاجتزاء به وجهان اقر بهما ذلك ان سوغنا فعله والا فلا قرب الا بطلان التوبة
المتنهي عنها ويحتمل قويا الصحة لظهور انها في الصلوة **الثالث** لو حكم بالكثرة ثم رآه
شكه غالباً ثم عرض مرجه ابي ما يجب فيه الاحكام حتى يعود الى الكثرة فيعود العرف

هكذا وهل يكفي زواله بتوالي ثلاث بغير شك محتمل ذلك تسوية بين الذكر والشك **الرابع**
لو كثرت شك في فعل بعينه يعني على فعله ولو شك في غيره فالظاهر انما على فعله ايضا
لصدوق الكثرة **الخامس** لو كثرت السهو عن ركن فلا بد من الإعادة وكذا عن واجب
ليس تركه امانة محله لوجوب الاتيان باللامور به وما دام لم يأت به فموضع خارج
عن عمدة الامر وهل تؤثر الكثرة في سقوط سجود في السهو بل انقضى الاحكام فيه
على انص وان كان ظاهر كلامهم يشمله لان عبارة لاحكام السهو مع كثرة وكذا انه انما
تقتضي ذلك لان المراد به ظاهر الشك لا امتناع محله على عموم اقسام السهو ولا
سقوط السجدين دفعا للخرج فلو كثرت زيادته فهو البعض الافعال فان كانت
كانت غير ركن ففي سقوط سجود في السهو الوجهان وان كانه المزيد ركن ^{اختفى} الحتم
دفعا للخرج ولان الركن قد بينا اغتفاره زيادة في بعض المواضع **السادس** حكم ترك
الامام مع حفظ المأموم ولا بالعكس لوجوب رجوع الشاك الى المتيقن واحكام السهو
المأموم الموجب لسجود في السهو في حال الانفراد معني انه لو فعل المأموم موجب سجود
السهو كالمسكلم ناسيا او نسيان السجدة او التشهد لم يعتنا عليه وان وجب
قضاؤه السجدة والتشهد وكذا الوضوء ذكر الركوع او السجود او الطمأنينة فيهما
لم يسجد لهما وان اوجبنا السجود النقيصة والزيادة وكذا ظاهر قول الشيخ
في الخلاف والمبسوط واختاره المرتضى ونقله عن جميع النعمان الامم كالأوزاعي
العامه عن عمر عن النبي صلى الله عليه واله انه ليس لي خلف الامام سهو الامام
كافيه وان سمي الامام فعليه وعلى خلفه وهذا الحديث رواه الدارقطني وفي نسخة
ضعف عند المحدثين ولان معوية بن الحكم نكح خلف النبي صلى الله عليه واله
فلما يأمرون بالسجود ورويناه للحسن عن حفص الجعفي عن ابي عبد الله عليه
السلام قال ليس على الامام سهو ولا على من خلف الامام سهو ولا على الإعادة وقال
الفاصل رحمه الله لو انفراد المأموم بموجب السهو وجب عليه السجدة وان كان منفردا
لمنعه احداهما عليهما السلام ليس على الامام ضمان قلنا الخاص مقدم وبما
رواه عيسى عن ابيه عن حماد عن علي عليه السلام قال الامام ضمان وقد صح
بما رواه الهذلي عن منهال الفضال قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
اسهو في الصلوة وانما خلف الامام قال فقال لا يسجد سجدين ولا يقب ولكن
حمله على الاستحباب **الرابعة** لو وجب على الامام سجودنا السهو والذي اخصه

الشيخ انه يجب على المأموم متابعة وان لم يعرض له السبب لما مر ولقول النبي صلى
 الله عليه وآله **والرأيا جعل المأموم ليومته وقوى الفاضلان** انه يجب على المأموم متابعة
 لان صلوة المأموم لا تدعى على صلوة الإمام ولهذا الوثيقين حديثه اوفسقه او كثر
 لم يقدح في صلوة المأموم **فروع** على قول السبع رحمه الله في القاعدتين **الاولى**
 ولو راي المأموم الإمام يسجد السهو وجب عليه السجود وان لم يعمل حر وضرب
 حمله على ان الظاهر منه ان يودي ما وجب عليه ولعدم شرعية التطوع بسجدة في
 السهو **الثانية** لو عرض للإمام السبب فلم يسجد اما تمردا او نسيانا على المأموم هل هو
 الإمام ونقص سلطانه او لوجوب المتابعة فعلى الاول يسجد وان لم يسجد الإمام
 وعلى الثاني لا يسجد لسجوده **الثالث** لو سجد المأموم بعد تسليم الإمام لم يتجمله
 الإمام وكذا لو سجد منفرجا ثم عدل الى الاتيتم ان جورناه على ما سياتي ان شاء
 الله تعالى وكذا لو نوي الا لفرد ثم سجد **الرابع** لو ظن المأموم سلام الإمام فسلم ثم ظهر
 عدم تسليمه فالظاهر ان المأموم بعد التسليم ولا عليه لتحمل الإمام **الخامس** انما يتحمل
 الإمام ويحمل اذا كانت الصلاة صحيحة فلو تبين عدم طهارته لم يتحمل ولم يحل ولو تبين
 فسقه فكذلك عندنا **السادس** لو سجد الإمام لا يراه المأموم موجبا للسجدة تبين
 وكان محتملا او مقادرا لمن هو اعلم بالإمام فالظاهر ان عليه السجدة تبين كزيادة
 سجدة او قيام في موضع فعود المأموم يعلم انه لم يعرض له ذلك فانه لا يجب على المأموم
 هنا سجود **السابع** لو عرض للإمام السبب ثم زال عن الإمامة اما عمدا او لعارض
 من حدث او جنون او غيرهما ففي وجوب السجود على المأموم وجهان ان علنا
 به هو الإمام وجب وان علناه بمنامة فلا يجب على قول الشيخ وجوب سجوده
 على الإطلاق ولو سجد المأموم ثم عرض للإمام قاطع الصلوة ففي سجود المأموم
 عندي نظرم من حيث صدق الإمامة حينئذ فيتحقق التحمل ومعه حقيقة الاتيتم
 في جميع الصلوة والاول اقرب **الثامن** لو اختلف اعتقاد الإمام والمأموم في موضع
 السجدة تبين فوجب على الإمام السجود فسجد قبل التسليم لم يسجد المأموم الا
 بعد التسليم اذا خالفه في اعتقاده ولو راي المأموم السجود قبل التسليم
 والإمام بعد وجب على المأموم السجود قبل السلام ولا يقدح ذلك في بقا الصلاة
 نعم لو كان المأموم مسبوقا فسجد الإمام قبل التسليم وبعده قبل ان يواصل
 المأموم لم يتبعه المأموم عندنا قطعا بل يسجد المأموم عند فراغ الصلاة اذا

كان اليهود قد عرضوا للإمام بعد المتابعة وقد رواه عمار بن الصديق عليه السلام
أورده الشيخ في المذهب ولا تزداد السجودين في الصلوة **السادس** لو سها الإمام
قبل اقتداء المسبوق في وجوب متابعة الإمام قبل اقتداء المسبوق في وجوب سجدة
الإمام عندي وجهان مرطاهم الخبر وأنه داخل في صلوة ناقصة ومرتبطة الاقتداء
حينئذ وهذا أقرب **السابعة** لو قام الإمام سهوا إلى الخامسة فنوي المأموم مفارقة الجماعة
في القيام لم يحل سجود الإمام وإن نوى بعد سبقي الزيادة وجب السجود متابعة ولا
يشترط بلوغ الإمام إلى حد الركوع عندنا بل المعتبر منه في القيام **الثامنة** الحكم للمسبوق مع
الاستئذان عن المحل بناء على اعتياده فعل ما شك فيه وعلى استيفاء الجرح إذا الغالب عدم ترك
الإنسان كثيرا من أحواله الماضية وصحيفة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام بل كلما
شككت فيه بعدما تفرج من صلاتك فامض ولا تعد وصحيح زرارة قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام رجل شك في الركعة وقد كبر يعني قلت شك في التكبير وقد قرأ قلت
مضى قلت شك في القراءة وقد ركع قال يعني قلت رجل شك في الركوع وقد سجد قال
يعني في صلاته ثم قال يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت ليس بشيء **العاشر**
لو شك في قراءة الفاتحة وهو في السورة وجب قراءة الفاتحة ثم سورة أم لا التي كان فيها أو
غيرها لا محل للقراءة بالتي وقال ابن أدریس لا يلتفت ونقله عن الشيخ المعين في رسالته
الح واليه ماله صاحب المعتبر لصديق الاستئذان في دخول تحت عموم آخر الحديث
قلنا منع صدق الاستئذان المفهوم قوله في الحديث قلت شك في القراءة وقد ركع فإنه
مفهوم ما لا يلزم ركع لم يضر وكذا لو شك في الفاتحة أو في السورة وهو قائم لم يضر
ما قلنا مع احتمال أن الفتوى حائل لأن استئذانا عن القراءة بالكلية وأولي بالرجوع إذا
شك في بعض الحمد وهو فيها أو في سورة وهو فيها جرة كإنه أو صفه كتشديد
أعراب أو جهرا وأخفايا أو مخجج **الحادية عشر** لو شك في السجود وهو مضطرب وقد فرغ
منه ولم ينم أو قام ولم يستكمل القيام إلى بركه وكذا لو شك في التشهد بالتي بهما لم يضر
القيام لاسأله عدم فعل ذلك كله وإنما محل استدراكه ولو أوتر بعد الرحمن إلى الحجج في
الصادق عليه السلام في رجل نهض في سجوده فشك قبل أن يستوي قائما فلم يدر
يسجد أو لم يسجد فقال يسجد ولو شك في السجود والتشهد بعد استكمال الركعة
عدم الالتفات للاستئذان الحقيقي وصحيح اسماعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام
قال إن شك في الركوع بعدما سجد فليمض وإن شك في السجود بعدما قام فليمض

كل شيء مما جازوه ودخل في غيره فليمن عليه ولما مر بين قوله عليه السلام في خبر زرارة
اذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت ليس بشئ وبه قال الشيخ في المبسوط
وفي النهاية يرجع إلى السجود والتشهد ما لم يركع اذا شك في قوله الحسن الجلي عن
الصادق عليه السلام في رجل سجد فلم يدرك سجدة او اثنتين قال يسجد اخرى
وليس عليه بعد انقضاء الصلوة سجدة تا السهو وهو يشتمل الشاك بعد القيام كما يشمل
الشاك في الجلوس وجوابه للجل على الشك ولا يعمر توفيقا بين الاخبار وان احتج
الشيخ برواية ابن الحجاج فهي غير دالة على المطلوب وفرق القاضي في بعض كلامه
بين السجود والتشهد فواجب الرجوع بالشك في التشهد حال قيامه دون السجود
وفي موضع اخر سوي بينهما في عدم الرجوع وحمل ان اراد بالتشهد تركه ناسيا لئلا
يتناقض كلامه **السابعة** لو تلاة ما شك فيه ثم ذكر فعله بطلان ان كان ركنا لان
زيادة الركن يقتضيه ولا يحكم حكم من راد سهوا ولا فرق بين ان يكون سجدة او ركنا
قال المرتضى وصاحبه ابو الصلاح رحمهما الله ان شك في سجدة فاني بها ثم ذكر
فعلها اعاد الصلوة ونظر ذلك من كلام ابن ابي عمير ويدفعه خبر عبيد بن
زرارة فيه بعينه عن الصادق عليه السلام لا والله لا يعيد الصلوة زيادة سجدة
قال ولا يعيدها من سجدة ويعيدها من ركعة **الفروع** لو نقل عن محله شك فرجع
إلى فعل المشكوك فلا قرب المطلات ان تعد سوا كان ركنا وغيره للاختلاف
وسنظم الصلوة ولأنه ليس فعلا من افعال الصلوة فيبطلها ويحتمل الابطال بناء
على ان ترك الركوع رخصة وان غير قاطع بالزيادة وخصوصا في موضع الخلاف
كما مر في السجود والتشهد ولم يراقف للاصحاب هنا على كلام **القاسم** لا يبطل الصلوة
بالشك في الافعال ركنا كانت او لا في الاولين او في الاخيرتين بل حكمه ما سلف
من التلوية او عدم الانتفات على كل حال وحكم الشك بالباطل ان اذا شك
في الافعال لا وبين كما اذا شك في الافعال عددها ونقله الشيخ عن بعض
القدماء من علمائنا بالاستسناد إلى الاصل والخبر العامة مكوّن محمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام قال كلما شككت فيه فيما قدمني فامضه كما هو صحيحه عند
الله ابن سنان عن الصادق عليه السلام اذا نسيت شيئا من الصلوة ركوعا
او سجودا او تكبيرا ثم ذكرت فاصنع الذي فأنك سوا كل شيء فان احتجما بصحيفة
الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام اذا لم تحفظ الركعتين الاولى

فأعد سلاكم فللعواب أنه ظاهر في العدد ونحن نقول به وكذا ما روي الحسن بن علي
الوشاح عن الرضا عليه السلام لإعادة السهمين الأخيرين وتوسط صاحب الذكر
بالبطلان أن شك في ركن لأن الشك فيه في الحقيقة شك في الركعة بخلاف ما إذا كان الشك
فيه غير ركن فإن شيانه لا يبطل وفي ذلك الشك في أفعاله ثالثا المغرب فحيث
اجتزأ الثالث مجرى الثاني في الشك عددا فكذلك كيفية وفردم النص فلت لما منع
كون الشك في الركن شك في الركعة أو مستلزما له فإنه محل النزاع وأما ثالثا المغرب
فيمكن الحكم بالبطلان لما روي إذا شككت في المغرب فأعد فإنه يتناول في الشك
في التكمية والكيفية كما تناول الخبران المذكوران فيك **الثاسعة** تبطل الصلوة بالشك
في عدد الأولين إجماعا للأمر أبي جعفر بن بابويه فإنه قال لو شك بين الركعة والركعتين
فله السابعة الركعة لرواية عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي إبراهيم عليه السلام في
الرجل لا يدري أصلي ركعة أم اثنتين على الركعة ونحن رواية عبد الله بن أبي عمير
وهي معارضة بأخبار أصح سندها كرواية الفضل السالفة ورواية محمد بن مسلم عن
المصادق عليه السلام في الرجل يصلي فلا يدري أو واحدة صلي أم اثنتين قال
يستقبل حتى يستيقن أنه قد أتى وفي الجمعة وفي المغرب وفي صلوة السفر والرواية
الأولى حلها الشك على النافذة وتبعه في المعنيين ولبن بابويه يقول هو خبران أبي
الأخبار شيئا وقال والده إذا شك في الركعة الأولى والثانية أعاد وإن شك ثانيا
وتوهم الثانية بني عليها ثم احتاط بعد التسليم ركعتين فأعدا وإن توهم الأولى
بني عليها وتشهد في كل ركعة فإن تيقن بعد التسليم الزيادة لم يصح لأن التسليم حال
بين الرابعة والخامسة وإن تساوى الاحتمالان تخير بين ركعة فأبى وأركعتين
وأطلق لأصحاب الإعادة ولم يفت له على رواية تدل على ما ذكره من التفصيل وقال
أيضا فإن شككت فلم تدرك واحدة صليت أم اثنتين أم ثلاثا أم أربعاً صليت ركعة
من قيام وركعتين من الجلوس وربما أسند إلى صحبه علي بن يقطين عن أبي الحسن
عليه السلام عن الرجل لا يدري كم صلي واحدة أو اثنتين أو ثلاثا قال ينبغي على الخرم
وسجد سجدة في السهو ويشهد فيها تشهدا حقيقيا وظاهر الخرم الاحتياط لما ذكرناه
بما على الأكثر ثم التذكرة قال بعض الأصحاب بل الخرم لإعادة ويشكل بأنه يجمع بين سجدة
السهو وبين إعادة الصلوات وجوبا ولا استعجابا نعم هو معارض بصحبه للغير
عن المصادق عليه السلام إذا شككت فلم تدرك ثلاث أنت أم اثنتين أم واحدة

او اربعاً فاعد ولا تمض على الشك **العاشرة** لو شك فلم يدرك سبلي اذ لانه طريق له الى البراءة
بدونه ولو انه صفوانه عن ابي الحسن عليه السلام اذا لم تدرك ركعتين وطريق
وهك على شي فلو ادا الصلوة ورواية ابن ابي يعفور يدل ايضا **عاشرة** لو شك في الثانية
فريضه كالصبح والكسوف والعيدين والجمعة وصلوة السفر اعاد وكذا لو شك في المعز
لتوقف اليقين ببرائة الذمة على الاعادة لرواية محمد بن مسلم السالفة وروي العلا
عن الصادق عليه السلام وساله عن الشك في العدة فقال اذا لم تدرك واحدة
صليت اثنتين فاعد الصلوة منها اولها والجمعة ايضا والمغرب اذا لم يدرك ركعتين **واحدة**
محمد بن مسلم عن احمدهما عليه السلام وساله عن السهو في المغرب قال بعيد حتى
يحفظ انما ليست مثل الشفع وروي عبد بن قال ابو عبد الله عليه السلام اذا نكثت
في الفجر فاعد **فروع** لا فرق في الشك هنا بين النقص والزيادة لعموم الاخبار وقد
روي الفضل سألته عن السهو فقال في المغرب اذا لم يحفظ ما بين الثلث الى الرابع
فاعد **فروع** لو تدرك ركعتين او ثلثا فالظاهر انما يلحق بالكتابة المحوي للاحاديث
فان قلت في التهذيب عن عمار عن الصادق عليه السلام في رجل لم يدرك اصلي
الفجر ركعتين امر ركعة قال يشهد ويصرف ثم يقوم فيصلي ركعة قلت فيصلي المغرب
فلم يدرك اثنتين من صلي له ثلثا قال يشهد ويصرف ثم يقوم فيصلي ركعة قلت سيد
ضعيف فلا يعارض الاصح ولا شهروا محل علي ناذله الفجر والمغرب او على غلبة
الظن كما قاله في التهذيب علي ان ابا جعفر بن بابويه رحمه الله قال اذا شككت
في المغرب فلم تدرك اثني ثلث انت ام اربع وقد احررت الشيء في نفسك وانت في
شك من الثلث والاربع فاضف اليها ركعة اخري ولا يعتد بالشك فان ذهب
وهك الى الثالثة فسلم وصل ركعتين بربع سجعات وانت جالس فهو قول نادر **قوله**
لو شك في الكسوف فان كان الشك بين الركعة الاولى والثانية او بين الثانية
الثالثة بطلت لا يفتائيه وان كان الشك في عدد الركوع فان تضمن الشك
في الركعتين كما لو شك هل هو في الركوع الخامس او السادس وانه ان
كان في السادس فهو في الركعة الثانية وان كان في الخامس فهو في الركعة
الاولى بطلت ايضا وان احررها هو فيه ولكن شك في عدد الركوع فلا يؤثر
البناء على الاقل الاصل عدم فعله فهو في الحقيقة شك في فعل شيء وهو في
حالة قيام به كركوع الصلوة اليومية وهذا قول اخر ان احدهما قوله الاول

رحمة الله وهو انه اذا لم يتعلق شكه بما يزيد على الاحتياط المعهود فانه يحتاط بدور
الشك في البرميه مع الركوع ولا يضر زيادة السجود في الاحتياط لانه تابع **الثاني**
قول السيد جمال الدين احمد بن طاووس قدس الله روحه في البشري ينبغي عزه
في صلوة الكسوف وهو انه متى وقع الشك بين الاولى والثانية من الخمس الاولى
بطلت الصلوة وان وقع الشك فيما بعد ذلك من الركعات كبين المائتين والثلاث او **الاربع**
او بين الثلاث والاربع او بين الثلثة فانه ينبغي على الأكثر ثم يتلاني بعد الفراغ
من الصلوة وان كان شكه بين **الاربع** والخمس فنهائية ما يلزمه سجودا سهوا
وهو لا يسجد عند ذلك بناء على ان من اخسام لا ينبغي على رواية عمار بن المسالك
ينبغي على الأكثر في الصلوة ثم يتلاني ما ظن انه نقص فان قلنا بان ينبغي على الخمس سجود
وسلاني فيقول انه غير بين ان يركع ولا يركع فان ركع فلا يتلاني بركعة بعد الفراغ من
الصلوة وان لم يركع تلاه وانما قلنا بالخيار لورود الاثران في شك في الركوع وهو
قيام ركع وورود الاثران في الباقي الصلوة على الأكثر ثم يتلاني وهذا ان الاثران يتدا
فكان الوجه التحير وان لم يفعل بذلك بنا على الاول فليس تركعة ثم يعود الى السجود
وحكم ما بعد الخامسة في الشك حكم الخامسة ولو قلنا ان الحكم في الخمس الثانية
مثل الحكم في الخمس الاولى كان له وجه فيطرد القول فيه فان قيل ان عمار روى
انه يحتاط اخيرا بما ظن انه نقص لا فيما وقع فيه من شك قلنا ظاهر المذهب ان
حكم الشك حكم الظان في هذا المقام اعني مقام البناء على الأكثر في الصلوة وان
لم يعتقد على هذا بناء على اصلين احدهما ان الركوع مع تمامه برفع الرأس يسمى ركعة
اخرى مرة احاديث ايضا عشر ركعات اربع سجودات ولا يعارضه ما روى القناني عن
جعفر بن محمد السلام عن ابيه قال كسفت الشمس على محمد رسول الله صلى الله
عليه واله فصلى بالناس ومارواه ابو الجحدي عن الصادق عليه السلام
صلوة الكسوف ركعتان في اربع سجودات لم ينعف سندهما **الثاني** ان من شك
في الاولى اثنين بصلاته فهو موضع وفاق قال ولو سجدت ركعتين لرواية
محمد بن ابي بن سنان عن الصادق عليه السلام كسفت الشمس على محمد رسول
الله صلى الله عليه واله فقام فصلى ركعتين ثم بطلت فاجاب ان الشك في الخمس
الاولى اعني سجدة محمد بن مسلم قال سألت الباقر عليه
السلام عن رجل شك في الركعة الاولى قال يستأنف قال وان قلنا ان الركوع

لا يسمى ركعة وشك في الاربع الاولى يعني الاول اذا كان قائما فان تعلق شكك بالركعة
من الركوعات بطلت لانه شكك في الركعة الاولى وهي الخامسة ذات السجود ثم فرع
على ذلك انه لو شك بين الست والسبع وهو غير ذكر السجودتين في الركوع احا
والوجه السامع انه سجود وركع ركوعا سابقا ولو قال اعلم اني سجدت سجودتين
وكن لا ادري عقب الرابعة او مادونها بطلت لزيادة الركن قال لا يقال ذلك الا
المتعلقة بالشك في الركعتين تحمل على الرابعة والجواب لما نزعنا من مطلقته ومن
ثم حكمنا بالبطلان لو شك بين الخمس والوايل والاخر لم يمسك بان النص
ورد في الرابعة ثم اورد في نفسه ان من شك في الركوع وهو في محل ركع او جاز
بان قولنا من شك في الاولتين بطلت صلاته اخص منه قال ويمكن وجه اخر
على القول بانها ركعتان وهو ان يبطل بالشك فيها قال ولو قيل بان المكلف محسب
في ان يعمل اي القاعدتين كان لم يكن يعبد قال فان قيل الاحتياط فيه بسجود
ولا يتأتى في الكسوف والجواب ان الخبر الصحيح بان الانسان يعمل بالحزم وبحياط
لصلوات وليس فيه تصريح بسجود مع تأييد ما روي في قضاء الغايب بعينه في
الخبر الصحيح قال ولا اعرى سبعا من غيري الي التفصيل قلت هذان القولان
ضعيفان اما الاول ف لعدم المطابقة بين الغايب وبين الاحتياط المأتي به
اذ فيه سجود زائد وقوله انه تابع محل النزاع وايضا فيما يوضع اذا تجاوز الشك
العدد السبع في الاحتياط واما الثاني فبناه كما قال السيد رحمه الله على انهما ركعتان
عشر وعلم صدق مسمى الاولتين في الركوعين الاولين وعلى التفرقة بين
الركعة الاولى والاخير على ان رواية عمار تتضمن ذلك والخبران اللذان ذكرهما
اخبارا وقد اسلفناهما وكل ذلك من ظهور فيه اما انهما ركعتان فلما سلف في التفسير
بركعتين ايضا وهو اولي بالمراعاة لان الركعة وان كانت لغة واحدا الركوع الا
في مصطلح الفقهاء المنضمة الي السجود الحقيقية الشرحية اولي بالمراعاة من القول
وعاينها سميت عشر باعتبار اللغة وهي الحقيقة ركعتان باعتبار الشرح على
هذا يبطل التمسك بانه شك في الاولتين اذ لا يلزم من ذلك كونهما ركعتين اوليتين
شرعا الذي هو مقتضى البطلان مع الشك واما الفرق بين الركعة الاولى والا
فرعوب عنه والخبر بالبطلان اذا شك في الاولى لا يعني كون الثانية كالاولي
مع تعقبي خبر اخر سلف اذا لم يحفظ الاولتين فاحد واما رواية عمار فهي ظاهرة

في اليومية ومنطبقه على الاحتياط المعهود وما حذر قضا المحدثي بعينه فنزك
الظاهر عند الامام وماول بالاثبات به في الصلوة اي في محله نعم على مذهب الشيخ
رحمه الله ومراخدا حرمها بحرم بالبطالان لان الشك في الجزء كالشك في الكل وكذا
على مذهب الفاضل في التذكرة من البطالان اذا شك في الركن المسيله **الثانية**
اذا حصل في الرابعة الاولى تسن وتسك في الراية فالمتمم هو البناء على الاكثر والاثبات
بعد التسليم باشك فيه وهو المسمي الاحتياط عند معظم الاصحاب وقد روي الجمالا
وتفصيلا في الجمال ما رواه عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سمعوت
فان علي الاكثر فاذا فرغت وسلمت فقم وصل ما ظننت انك نقصت فان كنت انميت
لم يكن عليك شيء وان ذكرت انك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت **واما**
الفصل فيه ما روي محمد مسلم في الصحيح عنه عليه فممن لا يدركوا ركعتان
صلوته ام اربع قال سلم ولا تقبل ركعتين بعاثه الكتاب وبشبهه ويصرف في مثله
رواه ابو بصير عنه عليه السلام الا انه قال واربع ركعتين ثم سلم واسجد سجودتين
السهو وانت جالس ثم تسلم بعدها وفيه دلالة على وجوب سجدة في السهم مع الا
وساكن ان شاء الله تعالى كلام فيه ومثله رواية ابن يعقوب فيها فان كان سيرا اربعا
فمن اقله وان كان صلا ركعتين كانت تمام الاربع وان تكلم فليسجد سجدة في السهم
وايسر بعد حمل السجدة او غيرها فان قلت يعارض بما رواه محمد بن مسلم سجدة
ايضا قال سألته عن الرجل لا يدرك اصلي ركعتين او اربعا قال يعيد الصلوة
كما اختار ابو جعفر بن بابويه قلت هي مقطوعة فلا يعارض المتصل **التم** كما على
الصحيح او المغرب والفاضل عليه شك في حال قيامه كان يقول لا ادرك ابي لثانيه
او اربعة او شك بينهما قبل اكمال الثانية لرواية الفضل في الصحيح قال قال ج
اذا لم تحفظ الركعتين الاولى تسن فاعد صلاتك ومنه ما رواه عبد الرحمن بن
سبياه وابو العباس عن الصادق عليه السلام اذا لم تدر انك صليت او اربعا
ووقع رايتك على الثلث فان على الثلث وان وقع رايتك على الاربع فسلم وانصرف
وان اعتدله وهك فانصرف وصل ركعتين وانت جالس في مرسله جميل عنه
عليه السلام هو بالخيار ان شاء الله ركعة قايما او ركعتين جالسا وخالف ابن الجعد
عنا وابو جعفر بن بابويه حيث قال لا يتخير بين البناء الاقل ولا شي وبين
البناء على الاكثر ويسلم ويصل ركعة موقيام او ركعتين جالسا ولعله لتمامهما

في تحصيل المرض ولو رواية سهل بن اليسع عن الصادق عليه السلام انه قال
يدني على يقينه وسجد السهم وهذه الرواية يقتضي بظاهرها مذهب كثير
من العامة في جميع الشك وحمل على علمه الظن **تفسير** لوطن الأكثر في علمه لما سلف
والعجب معه سجودنا السهم للأصل ولعدم ذكره في الأحاديث الأحثياط هنا ولا
يجوز تأخير البيان عن وقت وأوجهها الصدوقان ولعله لرواية اسحق بن عمار
عن أبي عبد الله عليه السلام اذا ذهب وهك الي التمام ابدائي كل صلوة فاسجد
سجودتين بعد ركوع وحملت على الاحتياط ومنه ما رواه ابن امير حمزة رسالة في
رجل لم يدرك اثنتين صلى امرئ التمام اربعاً قال يقوم فيصلي ركعتين ويسلم ثم يصلي
ركعتين من جلوس ويسلم فان كانت الركعات نافلة والامت الاربع وهما اثنتان
الاول للحكم هنا مشهور بين الاصحاب فلا يصح لأرسال ^{يقول} بيان ما سئل لابي حمزة في
قوله **المسألة الثانية** قال ابا بابويه وابن الحنيد يصلي ركعة وقيام وركعتين ^{مركول}
وهو قوي بحيث الاعتبار لانها ينصان حيث يكون الصلوة اثنتين وبحري
بأحدهما حيث يكون ثلثا الا ان النقل والاشهر ما دفعه وجواز لمن الحنيد هنا ان
على الأقل ما يخرج الوقت **الثالث** هل يجوز ان يصلي بدل الركعتين حال الساركة فاما ظاهر
الحنيفة في المعوية وسلا رجمته والاصحاب عدمه والفاضل يحسن لتساويهما في البدل
وهو قوي **الرابع** هل يجب الترتيب على ما تضمنته الرواية وقال به المعتد في المنع
والمرتضي في الانتصار واكثر الاصحاب كل محتمل والعمل بالأول احوط واما الشك بين
الاثنتين والثلث فاجراه معظم الاصحاب بحري الشك بين الثلث والاربع ولم
يصف فيه على رواية صريحة ونقل فيه لب ابي عقيل نواتر الاخبار وحال على
بن بابويه رحمه الله حيث قال اذهب وهك الي الثالثة فاضيف اليها رابعة
فاما سلت صليت رجة كعه والحمد وحدها وان ذهب وهك الي الأقل فان عليه
وتشهد في كل ركعة ثم اسجد السهم وان اعتدله وهك فانت بالخيار ان شئت بينت
على الأقل وتشهد في كل ركعة وان شئت بس على الأكثر وعملت على ما وصفت
ولم تقف على ما خذوه وقال ابنه في المنع سئل الصادق عليه السلام عن من
لا يدرك اثنتين صلى اتم ثلثا قال يعيد وقيل وابن ماري عن رسول الله صلى الله
عليه واله العقيقة لا يعيد والصلوة قال ما ذكره في الثلث والاربع واختلف
المرتضي رحمه الله تعالى في الناصرة ان من شك في الاثنتين استأنف ومنه

، اصدق سمي الركعة والاول اقوي نعم لو كان ساجدا في الثانية ولما رفع راسه
 وتعلق الشك واستبعد صحته لحصول سمي الركعة اثنا لا بد منه الاحتياط في الثانية
 وتكبير الاحرام وجميع شرائط الصلوة واركائها لانهما الجزء من الصلوة او صلوة من
 يجب مراعاة ما يعبر الصلوة **الثالث** حل يحرم فيه التسبيح الاكثر على اعتبار الحمد
 ولم يذكر التسبيح وثبت التحريم المعتمد وابن ادريس والذي يصحح محراب
 مسلم عن الصادق عليه السلام فصل ركعتين بفتح الكتاب وكذا في صحيح ابن
 ابي بصير عنه وزاد احدهما عليها السالمة وكثير من الاخبار نعم في بعضها بالاطلاق
 الصلوة مع العلم بانها شرعت البدلية فيمكن ثبوت التحريم فيها كالمبدل وهو
 اعتبار مغرب عنه مع عدم ثبوت البراءة **الرابع** ظاهر الفتاوى والاحبار وجوب
 تعقيب الاحتياط للصلوة من غير تخلل حدث او كلام او غير حتى ورد وجوب سجدة
 السهو والكلام قبله ناسيا كما مر وقال ابن ادريس لا تقصد الصلوة بالحدث قبله
 لخروجه من الصلاة بالتسليم وهذا الاحتياط فرض جديد وهو ضعيف لان
 تكون استدرالك الغايات من الصلوة فهو على تقدير وجوبه جزء من الصلوة
 فيكون الحدث واقعا في الصلوة فتبطل بها وورد على ابن ادريس الناقض بن قوله
 بعدم البطلان بالحدث المختل وبجواز التسبيح لان الاول يقتضي كونها صلوة منزهة
 والثاني يقتضي كونها جزءا ويكون دفعه بان التسليم جعل لها حكما مغايرا للجزء
 باعتبار الانفصال عن الصلوة ولا ينافي تبعية الجزء في باقي الاحكام **الخامس**
 لو ذكر بعد الاحتياط تمام الصلوة كان له ثواب النافلة كما ورد به النقل ولو ذكر التسليمان
 مع وكان مكلا ويشكل في صورة الشك بين الاثنين والثلاث والاربع اذا لم يثبت
 الاول منها كان بها بالركعتين قايما ثم يذكر انها كانت ثلثا او بدا بالركعة قايما
 ثم ذكر انها كانت اثنتين حديث الحكم بصحة الصلوة والانفصال منها بالجملة فلا
 عبرة بطريق من بعد ومن خلال نظم الصلاة والاول اقوي لان امتثال الامر
 يقتضي الاجزاء والاعادة خلافا للاصل ولانه لا يعتبر لمطابقه لم يسلم لنا احتياط
 بذكر فاعله الاحتياط اليه معمول التكبير الزيادة المنوي به للاقتراح ولو تذكر
 في اتنايه الحاجة اليه ففيه اوجه احدها الاجزاء مطلقا لانه من باب امتثال
 الامر به والثاني في الاعادة لزيادة التكبير الثالث الصحة اذا طابق وهذا انما
 يتصور في الفرض المذكور وصيندولر بدا بالركعتين مرفيا ثم يذكر انها كانت

فلذا فانه يدوح الصلوة ما لم يركع في الثانية او يركع وكان قد قعد عقيب الاولى فالحق
 في مثله اما لو ركع وما يسبق له الجلوس فالبطالان قوي لان ان اعتبر كونه مكلا
 للصلوة فقد نراه وان اعتبر كونه صلوة منعزلة فقد صير زيادة عمليه ومنه تغير
 فاصل ولو تذكر في اثنا الركعتين جالسا انها ثلث فالاقرب الصحة لان الشرحي اعتبرها
 محربة عن ركعة ويحتمل البطلان لان ذلك حيث لا علم للمكلف اما مع علمه فيكون قد صلي
 جالسا ما هو فرض معلوم له وهذا لا يوجب صحة الصلوة وان كان قد فرغ منها وتذكر
 انها ثلث وابعده الصحة لو تذكر لها انها ثلثان لانه يلزم منه اختلال النظم وهو
 الاضطر والحكم بالاجزاء على تقدير كل محتمل والمكلف لا يواخذ بما في نفس الامر فاذا
 كان الحكم بالاجزاء حاصل مع البقاء على الشك ومن الممكن ان لا يكون مطابقا لغيره
 فلا فرق بينه وبين التذكر اما لو تذكر ولم يركع جالسا في الركعة الاولى فالاقرب عدم
 الاعتداد بما فعله من النية والتكبير والقراءة ويجب عليه القيام لانام الصلوة ولا
 تضمن تلك التكبير وذلك القعود الرايد ولو تذكر قبل المشرع في الاحتياط التقا
 اتم ما لم يكن قد اتي بالمنا في عمدا وسهوا اذا عرفت ذلك فانه في كل موضع حكم بالصحة
 محتمل وجوب سجدة في السهو حيث تكون موجبها حاصل كالالتيم والقعود في
 موضع قيام **السابع** لو صلي قبل الاحتياط عين بطل فرضا كما ان او فلا يرتب على
 الصلوة السابقة او الا ان العزيمة تقتضي التمسك بغيره وهو عبارة هذا اذا كان
 متمم لو فعل ذلك سهوا وكانت نافلة بطلت وكما اذا كانت فرضية لا يمكن العدول
 فيها اما الاختلاف نوعها كالسوء واما التجاوز محل العدول ويحتمل الصحة بنا
 على ان الاتيان بالمنا في قبل لا ينطلي الصلوة وان امكن العدول احتمل قواصحه
 كما يعدل الي جميع الصلوة **السابع** لو لم يركع احتياطي في الظهر فضا في الوقت الاخير
 العصر لاحم به اذا كان بقى بعده ركعة العصر وان كان لا يبقى صلي العصر وفي بطلان
 الظهر الرجحان في فعل المنا في واولي بالبطالان هنا الفصل بين اجزاء الصلوة
 بصلوة احتية ولو كان في اثنايه فعل الضيق فلا اقرب العدول الي العصر
 لانه واجب ظاهرا ويحتمل عدمه لانه يجوز كونه نافلا فلا يعدل عنه الي الفرض
القائم ترتيب المحسورات وهو بنا على انه لا ينطله فعل المنا في وكذا الاجزاء النسبية
 ترتب ولو فاته سجدة من الاولى وركعة احتياط قدم السجدة ولو كانت من الركعة
 الاخير احتمل تقدم الاحتياط لتقدم عليها وتقدم السجدة ككثر الفصل بالاحتياط

بينهما وبين الصلوة **الفاسدة** لو أعاد الصلوة من وجب عليه الاحتياط لم يجز لعدم
إتيانه بالمأمورية وربما اعتقل الأجزاء التي لم يجب الواجب وزيادة **التكبير** يجب سه
الركعة أو الركعتين الاستيثار والاداء والقضاء يجب الغرضية به وكذا الخروج الوقت
وقال لا يقدح في صحة الصلوة **نقصه** لو فاتت السجدة أو التشهد أو الصلوة على
النبي وآله عليهم السلام ففعل المنافي قبل فعلها فبقيا الوجهان المذكوران في الاحتياط
وأولي بالبطلان عند بعضهم الحكم بالخبرية هنا يقينا والاختلاف أنه يشترط فيها
ما يشترط في الصلوة حتى لا يأتى في الوقت فإن فات الوقت ولما يفعلها تعديا
بطلت الصلوة عند بعض الأصحاب لأنه لم يأت بالمأهية على وجهها وإن كان سهوا
لم يطل عنه ونوي بها القضاء وكانت مترتبة على الغوايت قبلها البعض كانت
أو صلوة مستقلة ولو فاتت الاحتياط عمدا احتل كونه كالسجدة بالأولى لاشتماله على
أركان ويحتمل الصحة بناء على أن فعل المنافي قبله لا يقطع له فإن قلنا به نوي القضاء بعد
خروج الوقت ويترتب على ما سلف ويحتمل قويا صحة الصلوة وسعد ترك الاحتياط
وأن خرج الوقت لعدم توقف صحة الصلوة في الجملة عليها بخلاف الاحتياط ^{فقط}
صحة الصلوة عليه وعلى القول بأن فعل المنافي قبله لا يقطع له لا يصح خروج ^{فقط}
على تقدير القول بالصحة فلا يتم حاصل أن تعذر المنافي للإجماع على وجوب الترتيب
فيه **ولحق بذلك** انظر في سجدتي السهو وفيه خمسة مباحث الأول في
موجبها واختلف فيه الأصحاب فقال الشافعي والحنابلة والشيعة والظاهر
أو الثاني إذا كان وقد تشهد أو لا والإعادة للشك بين الثالث والرابع أو بين
الرابع والخمس اختار إذا الاحتياط بركعة قبل ركعتين جالسا والتكبير بعض
أفعال الركعتين الأخيرتين سهوا والسلم سهوا إذا كان في صلاة فام صلاته
والشك بين الاثنين والثالث والرابع بعد الاحتياط قال وسجدتا السهو ^ن
من كل سهو في الصلوة وقال الجمهور يجب للشك بين الرابع والخمس وهو الشك ^ن
وسمي ركعتي الاحتياط للشك بين الثالث والرابع والمركعتين وقال المفيد رحمه
الله عليه في الفقيه فوات السجدة والتشهد حتى يكبر والكلام ناسيا وفي
الغريب أوجهها على من لم يدر أزيد ركوعا أو نقصه أو زاد سجدة أو نقصها وكان
قد تجاوزها وقال الشافعي عقیل يجب للشك بين الرابع والخمس فأعادها
والكلام سهوا خاطب المصلح نفسه أو غيره وقال أبو جعفر بن بابويه لا يجبان

بالا على فعود في حال قيام او قام في حال قعود او ترك التشهد ولم يدرك رادام نقص
 ووجهها ايضا بالكلام ناسيا وقال والله يجب في نسيان التشهد والشك بين الثلاث
 والاربع مع طق الرابعة ووافقه ابنه فيه كما حق وقال المرتضى قدس الله روحه
 بجواب في خمسة نسيان السجدة والتشهد وكلام ساهيا وفي القعود حال القيام والعكس
 وفي الشك بين الاربع والخمس وتبعه لبن البراج وزاد التسليم في غير موضع ولب
 حجة تبعه وزاد السهم من سجودتين من الاخيرتين وقال الشيخ في النهاية بجواب
 نسيان السجدة والتشهد والاربع والخمس والسلام ناسيا في غير موضعه والتكلم تأ
 وسماها المرتضى وفي المبسوط عده هذه ثم قال في اصحابنا من قال ان من قام في حال
 قعود او قعود في حال قيام فتلاهما كاف عليه سجودا سهوي وكذا فعل النجاشي
 في كل زيادة ونقصان **مجمع** عليه وجوبها زيادة فرض او نفل ونقصانها مفعلا
 كافتا وهيبه ثم قال الاطهر في الروايات والمذهب الاول وفي نهاية الفاضل والذكر
 لزاد فعلا من دوها او وجبانه غير محله نسيانا سجودا سهوا قال ولو عيى على فعل
 الصلوة او عيى ان يتكلم عمدا ولم يفعل لم يلزمه سجودان حديث النفس مرفوع عن
 امنا وانما السجود في حال البدن وفي الحل كالذي قال في المبسوط الا انه لم يذكر التشهد
 وفي الخلاف لا يجان الا في اربعة المشك والكلام والسلام ونسيان السجدة والتشهد
 والنفل عن بعض الاصحاب الوجوب في كل زيادة ونقصان وقال الصالح بجواب السلام
 والكلام والقعود في موضع القيام بالعكس ونسيان السجدة والشك في كل
 الفرض وزيادة ركعة عليه والحنفي في الصلوة نسيانا وقال سلا بجواب الكلام
 ونسيان السجدة والتشهد والقعود في حال القيام وبالعكس ولا ريب ان السلام
 ناسيا يدخل في قوله وقول المرتضى رحمه الله وقال ابن زهر السجدة النسبة ^{التشهد}
 والقعود والقيام في غير موضعها والشك بين الاربع والخمس والكلام سهوا قال
 لبرادرس بجواب سه السجدة والتشهد والكلام والقعود والقيام في غير
 موضعها والشك بين الاربع والخمس والشيخ نجم الدين اوجيهما في نسيان السجدة
 والتشهد والسلام والكلام بين الاربع والخمس وحكي القيام والقعود ورده انه
 ساهى عن ابي عبد الله عليه السلام من حفظه سهوا قائم فليس عليه سجدة
 السهم وحكي الزيادة والنقصان والمنسك من الجانبين ولم يرحم شيئا وقال المرتضى
 الشيخ محيى الدين في الجامع بقائه وحكي القيام والقعود والفاضل رحمه

وهذا الفصل من كتاب النسيان
 النفل والكلام في التشهد والاربع
 عشر النسيان في كل واحد من
 شيئين والنسيان اول ما للزيادة
 فالاول في كل واحد من النسيان
 على كل واحد من النسيان

الله اختار ذلك و اضاف اليه القعود والقيام في غير موضعها والزيادة والنعيسة
معلومة كانت او مشكوكه والنشر في بعض الروايات فالتشبه بالمشي قد ذكرنا جملة
في التاسعة من مسائل السهو وروي محمد بن علي الحلبي عن الصادق عليه السلام
في ما نسي التشهد يرجع فيشهد وليس عليه سجدة ان السهو وهو ظاهر فيما
يتلوه وجوبها فيما يوتى بعدها واما السجدة فلم تقف فيها على خصوص نص
بالوجوب نعم يدخل فيها رواه سيفان السمط عنه عليه السلام تسجد سجدة في
السهو في كل رابعة يدخل عليك او نقصان الا ان هذا العموم يعارضه رواية اي
يصير سائلة عن نسي ان يسجد سجدة اذا انصرف قضاها وليس عليه سهو ورجع
يحل على سهو بوجوب احتياط واعادة واما الكلام نسيانا فيشهد له صحح عبد الله
اي التحاج عن الصادق عليه السلام ولا يعارضها صحح زرارة عن الباقر عليه السلام
لا شيء عليه لا مكان حمله على نسي الاعادة او الاثم واما التسليم فلانه كلام ليس من
الصلوة وزيادة في صحح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا شيء فيه ورجع
كالاول واما القيام والقعود في غير محلهما فالزيادة ورواية عمار عن ايوب بن
عليه السلام فيما يجب سجدة في السهو اذا اردت ان تقعد فقم او تقم فقم
ان اوردت ان تقم فقم اذا اردت ان تمسح فقرأت فقلبك يسجد السهو قد يكون
ان يحل من تلافي القراءة والتسبيح المأذون فيكون مراتب الزيادة وكن ان يحل على من
فعل ذلك وفات محل التلافي فيكون من باب النعيسة ثم لم يعد شيئا خارجا
واما الزيادة والنعيسة فلما روي ابوالخديعة في النعيسة وروي عبد الله
في الصحيح هذا اي عبد الله عليه السلام قال اذا لم تدر رابعا صليت ام خمسا
ام ردت فتشهد وروي ابوالخديعة في السهو بعد ركوع ولا قراءة تشهد فيما نسيها
عنه وروي الفضل بن يسار عنه عليه السلام من حفظ سهو قام فليس له سجدة
السهو وانما السهو عليه من لم يذكر زيادة في صلاته او نقص واما الشك بين الاربع
والخمس فلما ذكره في رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام اذا كنت لا تدري رابعا
صليت ام خمسا فاسجد سجدة في السهو بعد تسليمك ثم لم يردوها والمجمل ما
اختارنا لما ضل اعدله **القول الثاني** في اتخاذ السبب وتكبير المأذون في
الوجوب عند اتخاذ السبب وكذا اذا كثرت صلوة متباعدة ولا سبب في اتفائها
اذا خرج اليها اكثر في صلوة او صلوات لهما اما لو تعددت سبب السجدة

في صلوة واحدة ولم يخرج الي حد الكثرة المقتضية للعنف ولا قرب عدم التداخل في
 السبب واستعمال المذمة وما روي عن النبي صلى الله عليه واله قال لكل من سجد ثمانين
 ركعة فرق بين ان يختلف السبب كالسلام والقيام او يتجدد كالسليم مرارا مع اختلاف
 اوقات النسيان والتخفيف جعل عدم التداخل حوطا وبنا ادر يس فصل باوجب
 التداخل اذا اجانس السبب لانه صادق على القليل والكثير بخلاف ما اذا اختلف
 السبب لان كل واحد لا يدخل تحت لفظ الامر بالاخر وجوابها ان كل واحد لو انزله
 لاوجب كما فعند الاحتجاج لا يروى ما كان ثابتا حال الانفراد نعم لو نسي قراءة مثلا
 لم يجب عليه الكل حرف مثنى سجدة وان كان او انزله لاوجب ذلك لان اسم القراءة
 يسلمها ولو نسي يلقاها الركعات نسيانا مستمرا لا يذكر فيه فالظاهر ان سبب واحد
 لو تذكر ثم عاد الي النسيان فالاقرب تعدد السبب وكذا لو تكلم بكلمات متواليها
 متفرقة ولم يتذكر النسيان فكلام واحد ولو تذكر بعد **فروع** ينبغي ترتيبه ترتيب
 المسباب ولو كان هناك ما يقتضي من الاجزاء قدمه على سجدة السهو وجوابا على
 الاخرى ولو تكلم ونسي سجدة سجدها وكلام سجدها لم يوجبها وان كان متاخرا عن الكلام
 لا رتبا لها ويحتمل تقدم سجود الكلام لتقدم سببه ولو ظن سهوا كلاما فسجد له فبين
 انه كان نسيان سجدة فالاقرب للإعادة بناء على ان تعيين السبب شرط وهو احتياط
 الفاضل ولو نسي سجدة اتي بها متاليا وسجد له لم يوجبها وليس له ان يخلط بينها
 على الاقرب صواب الصلوة عن الاجنب **الحث الثالث** عليها بعد التسليم سواء كانت
 للزيادة او النقص على المشهور حذرا من الزيادة في الصلوة ولما تقدم في رواية
 ابن الحجاج ومروقه عبيد الله بن ميمون عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام
 ومحمد بن علي الشافعي ما رواه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم التسليم و
 تعارضا صحيحه سعد بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام اذا انقضت
 التسليم واذا ردت فبعده وفي رواية ابي الجارود عن الباقر عليه السلام
 انهما قبل التسليم واطلوا رجلها المصحاب على النقية قال العبد ووق ابي
 ابي جلال النقية واما رواية العامر بن النبي صلى الله عليه واله وسلم قبل
 التسليم وان الزهر بن قال الحسن الامر بن السجود قبل التسليم فلم يثبت عندنا
 كيف راحل البيت اعرف بحال صاحب البيت وقال ابن الجني داود كون بعض افعال
 الصلوة في الاخيرتين ساهيا سجود السهو بعد سلامه وان عدل من النقل الي

عن فضل النبي صلى الله عليه واله
 لا يمكن ان يسجد او لا بعد
 التسليم ثم صار يسجد
 قبل الوقوف

الفرض استحب ان يسجد للمسيح قبل سلامته لسموع عن ميثم الغرض الذي قضاه
 لانه بعض الصلوة قال وقد روي عن النبي صلى الله عليه واله من ترك شيئا من
 صلاة فليسجد سجدة في السجود بعد سلامته وان كان لفصلان فيما سجد قبل سلامته
 وليس فيه هذا كله نصرا عما روي به بعض الاصحاب ان ابن الحنبل قال بالانفصال
 نعم هو مذهب ابي حنيفة من العامة **فروع** لم نقلنا بفعله قبل التسليم وظن وجبه
 فعله ثم تبين ان لا يوجب له لم يسجد له قال الفاضل معللا بان لا يوجب في سبوت
 يشكل على القول بوجوب التسليم لانه تبين انه راد في الصلوة سجدين ولو سجد ثم سجد
 سجدة ثانيا لان سجدة السجود لما عجز ما قبله ولو سلم قبل السجود سجد بها بطلت صلوة
 على القول بوجوبها قبله ولو كان ناسيا فلا اقرب الصحة وباتي بهما بعده وهل
 يجب سجود السجود هنا وجهان من تحقق الاخلال به في غير موضعه ومن انه لا يوجب
 سجودها **الكتاب الرابع** يجب فيها التنية لانهما عبادة وتعب في السبب وجميع ما يغني في سجود
 الصلوة الا المذكور فانه يقول بسم الله والله صلى الله عليه واله والحمد لله ويقول بسم الله
 وبالله والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته لرواية عبد الله الخليلي عن
 ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه من يقول فيهما الاول وفيه اخرى **الثاني** ولا
 يستلزم سجود الامام لجوار كونه اخبارا عن حكمه فيها وفي المكيين عبارة الخليلي بسم الله
 وبالله والحمد لله والحمد لله في المنع الاخرى بسم الله وبالله والسلام عليك
 ايها النبي ورحمة الله والحمد لله والحمد لله ثم يشهد تشهدا حقيقيا وتسلم للسجدة
 ان تعين وفنوى الاصحاب الا ان ابا الصلاح قال ينصرف منهما بالتسليم على محمد
 صلوات الله عليه واله وجوز الشيع في المبسوط فيهما ما شام الا ذلك والتمثل
 في المختلف لم يوجب سوى السجدين وجعل التسليم مسجدا فقولنا على رواية عمار
 عن الصادق عليه السلام هما سجودتان لفظا فان كان الذي سجد سجد الامام
 كبيرا فاسجد واذا رفع راسه من خلفه انه سجد وليس عليه ان يسجد فيها تشهد
 بعد السجدين وهو معارض بما تقدم ورواية الخليلي ايضا الصحيحة عن
 الصادق عليه السلام يشهد فيهما تشهدا حقيقيا ويقتوي بالاصحاب مع
 ضعف عمار وفي المعتمد وجب التشهد والتسليم وطريق وجب المذكور فيهما والعمل بهما
 بين الاصحاب **ولي** **الكتاب الخامس** يجب اليدار بهما على الفور لما روي مرارتهما قبل الكلام
 وكان النبي صلى الله عليه واله يسجد عقيب الصلوة على ما روي والثاني لا يجب

فلو تركها لم يترجح في صحة الصلوة بل يجب الاتيان بها بعد وان طالت المدة طاروا عما
عن الصادق عليه السلام في ناسهما يسجد همامي ذكروني الخلاف هاشم في صحة الصلوة
فعل قوله تركها بقدر في الصحة وهو مع قابل بوجوب الاتيان بها وان طالت المدة مع
الشرطية الفاضلان وقال بعض العامة لو نسيهما فضاها ما خرج عن المسجود شك
واخرون ما لم يقصر عن مجلسه او يطل الزمان عرفا وليس شيئا اذا ثبت الوجوب و
التعدي بحكم **فروع** لو نسي اربع سجودات واربع ركعات قضا وسجد لكل واحدة سجدة
وجعل الاجزا بسجودتين اما على القول بالتداخل فظاهر واما على عدمه فلهذا في
حين اكثر ان تعد السجودات كانه سجد متصل فالظاهر انه لا يدخل في اكثر وقال
بعض العامة مخلص لركعتان ان جلس جلسة الفصل وجلسة الاستراحة او قلنا
بان القيام يقوم مقام الجلسة والاخلص ركعة الاستجداء فيتم سجدة ثم ثلث ركعات
وقال بعضهم لا يسلم له سوى الخزيمة وقال اخرون ليس عليه سوى اربع سجودات متتالية
وفي الخلاف لانص اصحابنا فيها وقضية المذهب بطلان الصلوة ان قلنا باشتراط
سلاما الركعتين الاولى والاخرى بربع وسجد المسجود اربع مرات **الثاني** لو جلس
في موضع ناسيا ولا يشهد بالجلوس على الاولى والثالثة صرف الى جلسة الاستراحة
ولا يسجد عليه على الاقوي وان شئ به وجب السجود للمشاهدة لا للجلوس على الاصح وفي
الخلاف ان كان للجلوس بقدر الاستراحة ولم يشهد فلا يسجد عليه وان شهد ان
جلس بقدر المشاهدة يسجد على القول بالزيادة والتقصير وفي المختلف ان جلس للمشاهدة
ولم يشهد فالزيادة على جلسة الاستراحة بوجوب السجود والظاهر انه مراد الشيخ ولكن
في وجوب السجود لكن الزيادة عن قدرها للمشاهدة اشكال لان جلسة الاستراحة
الا فدرجها بل يجوز تطويلها وتكرارها فان صرف الجلوس للمشاهدة اليها فلا يصح طولها
لان لم يصرف لم يصح تطويلها سقوما سجود السجود **الثالث** لا يسجد لترك السن
بهما كانت فتونا اربعين وقال ابن الجوزي لو نسي التعنوت قضاة في المشاهدة قبل
وسجد وسجد في السجود ورواية صفوان الساعفة عليه السلام ولكن يدخل فيها ترك جميع
السنين كما قال الشيخ رحمه الله في المبسوط **الرابع** سمي هاتان السجودتان الموعودتان
لانهما برهان الشيطان كما دل عليه الحديث من طريق العامة وطريقنا وسماها الجمع
المعبرين وهو في بعض الاخبار روي بعضها الذي عن تسميتها بالثنتين الزيادة
انها ركعتان كما روي في بعض الاخبار **خامسة** روي الصدوق باسناده الى اسمعيل

وقوله في المبسوط يجوز واحسانه المتأخرون ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن
 الصادق عليه السلام في العبد يوم القوم اذا رضوا به وكان اكثرهم قراءة قال
 لا بأس به ويجوز ان يكون محمولة على الجماعة المسخفة **الخامس** العدالة وهي هيبية واضحة
 في النفس تبعث على ملازمة التقوي والمروءة بحيث لا يواقع الكبار ولا يصير على الصغار
 وعليه اجماع الاصحاب هنا وفي الجماعة المطلقة الظاهر قوله فقال ولا مكنوا الي الذين ظلموا
 فتمسك النار وروي العامر عن النبي صلى الله عليه واله بطريق جابر لا تفر امرأة ولا
 فاجر مؤمنا الا ان يقيم سلطان او يخاف سيفه او سطوته وروي سعد بن اسمعيل
 عن ابيه عن الرضا عليه السلام منع امامته من تقارب الذنوب وسجوا اخر امامك
 شنيعك الى الله فلا تجعل شنيعك سفيها ولا فاسقا رواه الصدوق في اي مدر
 الله عنه والظاهر انه قال توقيفا واولى بالاشتراط الايمان والاسلام فلو ظن اياته
 واسلامه فظهر خلافه صحت الصلوة لانه متعبد بظنه ولا فرق بين ظهور الكفر الذي
 لا يخفى كاليهودية والنصرانية لانه متعبد بظنه ولا فرق بين ظهور الكفر الذي لا يخفى
 كاليهودية والنصرانية او غيره كالزندقة ولو شك في اسلام الامام ارضه عدائه ابع
 الصلوة خلفه **دفع** الاختلاف في القروح الشرعية لا يقدح في العدالة والاجماع على ذلك
 نعم لو اعتقد شيئا ففعل خلافه قدح وكذا المأذون لو ترك تقدير العالم او العلم **سادس**
 طهارة المراد فلا تصح امامته ولد الزنا المعلوم حاله اجماعا متسا ولا عبرة من ناله
 الاسف ولا يقدح ولادة الشبهة ولا كونه مجهولا وفي كراهة الايمان بهبوط قول
 لا بأس به لمنقصهم وعدم كمال الانبياء الى متابعتهم **السابع** السلافة من الجذام وال
 والنير في قول شتموه في الجماعة مطلقة الصيغة اي بصير عن الصادق عليه
 السلام حجه لا يرمون الناس على المحذور والارص والمجنون ولد الزنا والاعراب
 وكبره المرتضى في احد قولي الاصل ورواية عبد الله بن زيد قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن المحذور والارص هل يرمون المسلم قال نعم قلت هل يسل على الله بما
 المومر قال نعم وهل كتب الله الاعيان المومر قال نعم وهل كتب ولعن بهما **الحال على الكثرة**
 ولكن يلزم منه استعمال المشترك في معنيين لان النبي في ولد الزنا والمجنون
 محمول على المنع من التقيض قطعا ولو حمل على المنع لامن التقيض في غيرهما
 لزم المحذور ويمكن ان يقال لا مانع من استعمال المشترك وان سلم فهو مجاز

التقوى لا تقتضي شيئا ولا يجوز
 النبي هنا يقتضيها والارص بها ايضا
 الكبار ولا يصلح على الصغار والارص مجاز
 الاخلاق والعبد في نفسه من علة
 الناس والارص في نفسه
 في السوء ليس القليلة في الجند
 والشيخ

لا مانع من ارتكاب **الثامن** السلامة من العمي في احتمالها ولم يحده شاهد الكف في رواية
 السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن أمير المؤمنين عليه السلام لا يوم في
 العمي في الصلاة إلا أن توجه إلى القبلة فظاهره غير مانع من الإمامة فإن كان عليه
 من واجب عليه الجمعة فلنا مع الحضور يجب عليه ويتعقد به في التذكرة نعلم أن أكثر علماء
 قائلون بأشترط سلامة الإمام من العمي لأنه لا يمكن من الاحتراز عن الجاسات غالباً
 واختاره في النهاية ناقص ولا يصلح لهذا المنصب الجليل والتعليل محمول والتقدير
 صغيفان مع قضية الأصل المقتضية الجواز فانه لا يعتمد على الايمان والعدالة **الثاني**
 اذن الإمام له كالكالات النبي صلى الله عليه وآله عليه باذن الإمامية الجماعات وأمير المؤمنين بعده
 وعليه لطابق الإمامية هذا مع حضور الإمام عليه السلام وأما مع عيبه كعفا
 الرمان في انعقادها قولان أحدهما وبه قال معظم الأصحاب الجواز إذا أمكن
 الاجتماع والخطبتان ويعلى بأمرين أحدهما أن الأذن حاصل من الإمامية الماضين فيكون
 كالأذن من إمام الوقت واليه أشار الشيخ في الخلاصة ويريد صحيح زرارة قال **حسناً**
 أبو عبد الله عليه السلام على صلوة الجمعة حتى أن يزيد أن يأتيه فقلت فعدو
 عن عليك فقال لا إنما غيبت عنكم ولأن الغيبة حال الغيبة بها شر من ماهر
 أعظم من ذلك بالأذن كالحكم والافتاء وهذا الوجه والتعليل الثاني الأذن
 إنما يعتبر مع إمكانه أما مع عدمه فيسقط اعتباره وبقي عموم العرف والاحتراز
 خلافاً عن المعارض وقد روي عن ابن زياد في الصحيح عن الصادق عليه السلام
 إذا كانوا سبعة يوم للجمعة فليصلوا في جماعة وفي الصحيح عن منصور عن
 الصادق عليه السلام يجمع القوم يوم الجمعة إذا كان خمسة فما زاد للجمعة
 واجبة على كل أحد لا يعد الناس فيها الخمسة المرأة والمملوك والمسافر والمريض
 والصبي وفي الموثق عن زرارة عن عبد الملك عن الباقر عليه السلام قال قال
 مثلك يهلك ولم يصل فريضته فرضها الله قال قلت كيف أصنع قال صلوا جميعاً
 يعني صلوة الجمعة في أخبار كثيرة مطلقه والتعليلان حسنان والاعتماد على
 الثاني إذا عرفت ذلك فقد قال الفاضلان يسقط وجوب الجمعة حال الغيبة
 ولم يسقط الاستحباب فظاهرهما الواجب بها كانت واجبه بخبر عن الظاهر
 فلا استحباب إنما هو في الاجتماع أو لا يعني أنه أفضل الأمرين الواجبين على

طنت

المعروف بما يقال بالوجوب المتيقن حال الغيبة لان قضيتها التعليقية في ذلك فما
المعني اقتضي سقوط الوجوب الا ان حال الطائفة على عدم الوجوب العيني في سائر
الاعصار والامصار وتقال الفاضل فيه الاجماع وبالجملة بعضهم فتوى الشرعية اصلا
وراسا وهو ظاهر كلام المرتضي وصرح سلاسل ادريس وهو القول الثاني من
القولين بناء على ان اذن الامام شرط الصحة وهو مفقود وهو لا يستدوي التعديل
في اذن الامام ويمنعون وجود الاذن ويحملون الاذن الموجود في عصر الائمة عليهم
السلام على من سمع ذلك الاذن وليس حجة على من ياتي بالمكلفين والاذن في الحكم
ولا فتا امر خارج عن الصلوة ولان المعلوم وجوب الظهور لا لزوم الابعالوم وجوب
القول متوجه ولا انهم الوجوب العيني واصحاب القول الاول لا يقولون بترك العلم
انه لا خلاف انه لو حضر الامام الاعظم مصرا ويمكن من الامة لم يامر غيره تاسيا بعمل
النبي صلى الله عليه واله والامة بعده ولو روي عن حماد بن عيسى عن الصادق عليه السلام
عن ابي بصير عن علي عليه السلام اذا قدم الخليفة مصرا عن الامصار جمع بالناس ليس
ذلك لاحد غيره نعم لو كان له مانع استجاب لا يجوز ان تقدم بغير اذنه **الشرط الثاني**
العدم والاختلاف في اعتبارية الجمعة وعندنا في اوله روايتان اشهرهما والاظهر في
الفتوى ان خمسة احدهم الامام رواه زرارة عن الباقر عليه السلام ورواه منصور
في الصحيح عن الصادق عليه السلام ورواه محمد بن مسلم عنه سبعة ولا يجب على
اقل منهم الامام وقضيه والمدعي حقا والمدعي عليه والشاهدان والذي يضرب
الحجج بين يدي الامام وفيه اشار الى ان الاجتماع المدعي لا يتم له ولا للجمعة مع
التمتن لانها يجب على المستوطنين وهذا الخبران كالمقارن في جمع الشيخ ابو جعفر
بن بابويه وابو جعفر الطوسي رضي الله عنهما بالحمل على الوجوب العيني في الجمعة
والوجوب التخييري في الخمسة والحمل حسن ويكره معنى قوله عليه السلام ولا يجب
على اقل منهم في الخامس اي العيني لا يمكن الوجوب لئلا يتنافض الخبران الروايات
بعده اسبيل والمحقق رحمه الله في التعبير بخطه قائم قال هذا وان كان مرجحا لكن
رواياتنا في الجواز ومع الجواز يجب لقوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله فلو عمل امرؤ
محمد بن مسلم ثم نفسه الامر المطلق المتيقن بخبر الواحد ولا كما مع العمل بالاجماع التي
اخترنا مع انها اكثر ورواه ونقله على انه لا يمكن العمل برواية محمد بن مسلم لانه احيى

السبعة عن ايس خصوصهم شرطاً فيسقط اعتبارها قلت الجواب لا يستلزم الوجوه
او الواجب عيناً حال العبدية والاحتياج بعموم القرآن اورد فيه الامر المطلق سلم
ولكن الاجماع على تقييده بعده محض صرح في قال الشافعي واحمد اريعون وابو
حنيفة اربعة احدهم الامام ومعه الاصحاح الي ذلك العدد مستند الي الخبر
وهو مرفوع في خبر الاحاد فلا بد من التقييد به قال قال صاحب السبعة موافق
على الخمسة فانفق على التقييد بها فيوخذ المتفق عليه قلنا هذا من باب الاخذ
بأقل ما قبل وقد توهم بعض الأصوليين انه حجة بل اجماع ^{وقوله} وقد ينقضه في الاصول
واما احصاء العدد بالسبعة فليبان الحكمة في اعتبار الاستيطان في الجملة لانه
شرط في انعقادها وقال الفاضل رحمه الله في المختلف في طريق رواية محمد بن
مسلم عن الحكم بن مسكين ولا يحضر في الان حاله مخرج ونحن نمنع صحة السند ^{وتقار}
لما تقدم من الاخبار ويبقى من الاخبار ويبقى عموم القرآن سلباً عن المعارض قلت
الحكم ذكره الكشي ولم يعرض له ندم والرواية مشهورة حدابن الاصحاح لا ^{يطلق}
فيها كون الروي معبراً عنه ببعض الناس والمعارضة منتقاة مما ذكرناه من
الحلل وقال في التذكرة الرواية ليست ناصية على المطلوب لان الأقل من السبعة قد
يكون اقل من الخمسة ^{بالفهم في الرواية السود} فيجعل عليه جمعاً بين الاول قلت فيه بعد لانه خلاف الظاهر
لاننا اذا قبل هذا العدد اقل من كذا صادقاً على كل ما نقص منه حقيقة بواحد
او اكثر فتعني منه خلاف الظاهر وان اقل نكرة في سياق النفي فيعم فهو في
قوة لا يجب على كل واحد ينقص عن السبعة **فروع** اربعة احدها العدد انا هو
ثاني الاستدلال في الاستدانة فلو حرموا بها ثم انقضوا الامام انما جمعه
الذي عن ابطال العمل واشتراط الاستدانة مسني للاصل ولا يلزم من اشتراط
في الدوام كعدم المانية حق المتيم وهو فترى الشخ في كتبه مع قوله في ^{الاجماع}
انه لا نص لاصحابنا فيه لكنه قضيه المذهب لانه دخل في جمعه وانعقدت
بطريقه معلومة فلا يجوز ابطالها لاتبين واما اعتبار اربعة احدهم امام في
اثني وانقضاهم بعد صلوة ركعة تامة في وجوب الاتمام واعتبار اربعة
جميع العدد كما ينسب هذه الامور الي الشافعي بحكم ولان كان الفاضل قد رجع
اعتبار الركعة في وجوب الاتمام لقوله النبي صلى الله عليه واله وادرك ركعة

من الجمعة وليصعب اليها اخري وجوابه منع الدلالة على المطلوب نعم لا حجة
بإقتضائ الرابطة على العدد مع بقا العدد سواء استمر عونه في الصلوة أو لا سيما
الثاني لو حضر عدد اخر بعد التحريم وهو موافق لبعض الأولون ولم يصر بأن الانقضاء
قدوم بالواردين قاله في التذكرة ويشكل بان رجله الأولين الإمام فكيف يفقد بدونه
الأن يقال انصبوت الآن اماما او يكون قد انقض عن عدا الإمام ويكون ذلك على القول
باعتبار الركعة في بقا الصلة كان بقا الإمام وحده كافي في الصلة ولا يكون في حصول
العدد الاخر فائدة تصح الصلوة **الثالث** لو انقضوا قبل الصلوة سقطت وكذا لو انقض
العدد الاخر ولو انقضوا في اثنا الخطبة فكذلك ولو عادوا واعادها مرارا ان كانوا
لم يسمعوها اركانها ولو سمعوها في سوا طالع الفصل ام لا الحصول سمي الخطبة ولم ثبت
اشتراطها ان يقولوا هي كالصلوة فيعيدوها ويشكل بانه لا يوزن انقضاضهم ثانيا
لو اشتغل بالاعادة فيصير ذلك عدرا في ترك الجمعة **الرابع** لو كان الإمام هو الذي
فارق في اثنا الصلوة كغير عدد الفاضل لأن الباقيين مخاطبون بالأحوال حينئذ
ينصبون اماما منهم لعدم انعقادها فرادى كما يأتي **الفصل الثالث** في حال الخطب بها وانما
يجل بأمر عشرة **الاول** البلوغ فلا يجب على الصبي لعدم التكليف ولا تنعقد مروا
كان عينا نعم يجوز صلاته تربيانا وتجزيه عن الطهر ولو صلي الطهر ثم بلغ سعي إلى الجمعة
فإن أدركه إلا أعاد طهر لعدم اجزائها وقع في الصبي عن الواجب **الثاني** العقل
فلا يجب على المجنون ولا تنعقد به مثل ما قلناه في الصبي ولو كان جنونا وادرا
فاتفق معيقا حال الإقامة وجبت اذا استمرت الإقامة الى آخرها والاستسقاء ولو زال
جنونه وقتها باق وجبت **الثالث** الذكورة فلا يجب على المرأة ولا تنعقد به على
الاشهر ما مر من قولنا الباق والصاوي عليهما السلام في حكمهما الخنثى المشكل المشك
فيما السبب اما لو التحق بالرجالي فانها تجب عليه وخالفه بشا دريس وزعم انه لو
حضرت المرأة وجبت عليها واحسرا بقا عن الطهر غير انها لا تحسب من العدد ويظهر
من كلام الشيخ في النهاية حيث عدم من يسقط عنه وعد المرأة ثم قال فان حضروا
الجمعة وجبت عليهم الدخول فيها واجزا اتم الصلوة ركعتين ولم يسن سوى غير
المكلف وكذا في التهذيب وطاهر صحتهما من المرأة وقد روي حفص بن غياث عن
بعض مواليهم ع عن الصادق عليه السلام ان الله فرض الجمعة على المؤمنين
والمؤمنات ورخص المرأة والمسافر والعبدان لا ياتوا بها فاذا حضروا سقطت

الرضعة ولزيم الغرض الاول فان تسكك ابن ادريس به لم يتم اما على معتقده في خبر
الواحد فظاهر واما على قوله غير فلضعف حفض وجهالة الوسطة وحق احياء
العلماء عدم وجوبها على المرأة قاله في المعتبر وقد صرح الشيخ بذلك في المبسوط حيث
جعل الناس في باب الجمعة على خمسة اضرب من يجب عليه ولا يتعد به وهو جالع الزمان
العشرة المذكورة والحرية والميلوع والعقل والصحة والمرض وعدم العبي والمرض والشيخ
والسفر والريادة على فرسخين ولا يجب عليه ولا يتعد به وهو الصبي والمجنون
والعبد والمسافر والمرأة فهو لا يجب عليهم ولا يتعد بهم ويجوز لهم فعلها تنقلا
لغيرهم ومن يتعد به ولا يجب عليه وهو المريض والاعمى والاعرج والبعيد بازيد
من فرسخين فانهم لا يجب عليهم الحضور ولو حضروا لم يثم العدد ويجب عليهم
والاعتدق بهم من يجب عليه ولا يتعد به وهو الكافر ومختلف فيه وهو من كان
مقيما في بلد من طلاب العلم والتجار ولم يستوطن بل مقي قضي وطره فانما يجب
عليه ولا يتعد به عندنا وعندهم خلاف وهذا نضرح لعدم الوجوب عليها مطلقا
وهو الاصح للاصل وتيقن تكليفها بالظهور فلا يخرج عنه الايقين وفي قول الشيخ بخلاف
فعلها تبعها بغير اشعار باجرائها عن الظاهر وهو ظاهر الاخبار وان لم يجب كالياني
في المسافر والعبد وقدر روي ابوهم عن ابي الحسن عليه السلام اذا صليت المرأة
مع الامام ركعتين فقد تقضت صلواتها وان صليت في المسجد اربعا فقد تقضت
صلواتها في ذلك يومها اربعا افضل والعمامة حكموا بالاجز الا انها تحرم الدين اعد
لهم كالحائض فلان يحرم اصحاب الاعذار والي ولم يستثنوا سوى المجنون وجوزوا
للنساء والعبيد والمسافرين الانصراف بعد الحضور فيصلون الظهر بخلاف الكس
لان المانع في حقه المشقة وقد زالت بحضوره ومشقة العود لازمة له على تقدير
صلوة الجمعة والظهور اليهم لان يكون في اقامة الجمعة انتظارا بغير مشقة والجمعة
به اصحاب المعاذير المحقة بالمرض كالمرض والمطر والوجل الشديد والتمريض قول الخلاف
الذي اشار اليه في المبسوط في الطلاب والتجار لا يسمي اسحاق في المشافعية كان يقول
لا يتعدني الجمعة لاني ما استوطنت بعد ادائي عطرم الخروج متى اتفق لي اليها
والثام حاله لاني حريه وزعم العقاد هاهنا كذهبتنا مع انهم متفقون على جوازها
عليها وانما الخلاف في تمام عدد الجمعة بهم والذي صححه مذهب ابي اسحاق لان
النبي صلى الله عليه واله لم يجمع في حجة الوداع وقد وافق يوم عرفه يوم الجمعة

وانما لم يجمع لانه ومنعه لم يكونا متوطنين وان كانوا قد غرروا على الاقامة بايات
 هنا كله اذا كان المقيم قد خرج عن التقيد بشئ السفر فيه المقام عشر عندنا ومضى
 ثلثين يوما في مصر وفيه اقامة اربعة ايام غير يوم الدخول والخروج عندهم **الرابع**
 الحضر ولا تجب على المسافر لما سبق ذكرنا وعند اكثر العلماء فاجبا عليه العمى والزهري
 وبسبب عدم الوجوب حتى يلزمه الاقامة بما كونه او بعينه من اسباب الاقامة كمن السفر
 معصية وكون المسافر كثيرا السفر ويحرم انما السفر بعد الزوال لانها قد وجبت عليه
 فلا يجوز الاستعانة بما يودي الى تركها كالجماعة والاهل وهذا الزام لا يبيح فيه حيث قال
 عز الان نصيب الوقت بما يجي قوله ان الصلوة تجب باخر الوقت فان قلت الصلوة
 وان وجبت باوله الا انها موسعة فلم يمنع السفر لما يتعين الوقت لانه مانع من
 اقامته في دوامه ففيه استقالة للواجب بعد حصول سببه ولان التحقيق غير معلوم
 فان الناس تابعون للامام ووقت فعله غير معلوم ويكون السفر بعد الزوال
 لعدم حصول السبب الموجب واذن اقامته ملو الى الجمعة لا يقتضي كون اليوم بك
 سببا وانما كونه لما فيه من منع نفسه من افضل الفرضين **فيهايات** لو كان السفر
 واجبا كالحج والغزاة ومضطر اليه فلا كراهة فيه والاقرب انما التحريم ايضا لو كان
 بعد الزوال اذا كان التحلف يودي الى فوت الفرض او صعوبة الالتحاق بالرفقة
 اما لو خاف الانقطاع عن الرفقة في غير السفر الواجب او الضروري فانه ليس
 بخبر **الثالث** لو خرج بعد الزوال فيما منع فهو عاص بسفره فلا يرخص حتى يثبت
 فيبتدأ سفره من موضع يحقق النوات **الثالث** لو كان دين يدي المسافر جميعه
 اخرى يعلم اذراكها ففي جواز السفر بعد الزوال وانتفا كراهية قبله نظر من
 اطلاق النبي وانه مخاطب بهذه الجمعة في محل الترخص لم يحزل لان فيه استقالة
 للوجوب الجمعة وحضوره فيما بعد تجديد للوجوب الا ان يقال يتعين عليه
 الحضور وان كان مسافرا لان اباحة سفره مشروط بفعل الجمعة ومثل لو كان
 يقيم في السفر فادون عنه الجمعة يخرج مسافرا في وجوب الجمعة فانه يمكن
 ان يقال يجب عليه الحضور عينا وان صار في محل الترخص لانه لو اده لم عليه
 السفر يلزم من هذين تخصيص قاعدة عدم الوجوب العيني على المسافر
 محتمل عدم كونه هذا القدر محسوبا في المسافر لوجوب قطوعه على كل تقدير بما
 عين كناية هذه الصورة او تحييرا كناية الصورة الاولى ويخرج من محرمي الملك

في اثنا المسافة ويلزم من هذا خروج قطعه من السفر عن اسمه بغير موجب شهور
وان كانت قبل محل الترخيص **كوضع** يري الجدار او يسمع الاذان ان امكن هذا القرن
الرابع قال ابن الجنيدي لو نوي المسافر المقام خمسة ايام في البلد لزومه حضورها
لانه يصير بحكم المقيم عنده وهو في رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام
ما سأل عن المسافر يحدث نفسه باقامة عشرة ايام قال فليتم الصلوة فقال له
بليغ انك قلت خمسة قال قد قلت ذلك فقال له انما لو انك اقل من الخمسة قال لا
هو معارض صحيح زاره عن الباقر عليه السلام اذا دخلت ارضا فليقت انك
بها مقام عشرة ايام فام الصلوة وفي اذا معي الشرط والمشروط عدم الشرط وحمل
الشيخ الرواية الاولى على انه من خصوصيات مكة والمدينة والفاصل عنهما **الاحتياط**
وفيها ما نظر اما الاول فلانه يجوز التمام فيها نوي المقام مطلقا او لم ينوي على **الاحتياط**
وهو مذهب الشيخ فلامعني التقيد بالخمس فان التمام الشيخ يتوقف التمام على
مقام الخمسة كما وقفه ابن ابي عمير على العشرة فهو مردود وان قال الشيخ اذا قام
خمس تكرر التمام في الحرمين فهو محتمل ولكن ظاهرا روايته انه يصير حقا والاحتياط
منع من التمام لاقال من خمس واما محل الفاضل ذلك على الاحتياط فان اراد بها استحباب
بما قام الصلوة بمقام خمسة فلم يصير اليه احد من الاحتياط وان اراد بها استحباب
بالحضور للجمعة بكون فلا بأس به الا ان الرواية ليس فيها تعرض للجمعة والفاصل
للجمعة فردا توابع الإقامة فان صح ان ذلك القدر يحصل الإقامة ووجب الجمعة
والا فلا والاصح اعتبار العشرة لان الرواية اصح سندا والمقابل بما كثر عدد اهل
لانعلم فيه خلافا لغير ابن الجنيدي ولو عدت المسئلة والاجماع لم يكن بعيد
لو حضر المسافر في موضع اقامة الجمعة وحبت عليه وانفقدت **الاحتياط**
لصحتها منه فتعقد به وتحب عليه والرواية ضعيفة عن عيات تضمنت ذلك
وفتوي الشيخ في الخلاف وتبعه ابن ادريس والمحقق ومنع في المبسوط من
الوجوب والانقضاء وان جاز فعلها والفاصل انه ايتى به العدد وتبعه ابن
حزم والفاضل لانه ليس فراهل فرض الجمعة فهو كالصبي ولان الجمعة
اعا تنعقد بالمسافر تبعا لغيره فكيف يكون متبوعا ولانه لو جاز ذلك
اعتنادها بجماعة المسافر وان لم يكن معهم حاضرون واجيب بان الفرق
بين وبين الصبي عدم التكليف فانه لا يتصور في حق الصبي الوجوب **الاحتياط**

السافر وينبغي التنبية للحاضر والالزام بالانقياد لها بجماعتهم والظاهر ان الاتفاق
واقع على صحتها بها واجزاها عن الظن **السابع** الافضل المسافر حضور الجمعة
ليتموز بصفة الحال اما المرأة فلا افضل لها ترك السعي الى الجمعة لما مر في رواية
ابي همام ولا فرق بين المسنة والشابة لظاهر الخبر ولعموم الامر لمن بالنسبة **الامور**
الخامس الحرية فلا تجب على العبد باجماعنا وهو قول اكثر العامة واجهها داود عليه
السلام مطلقا على من اجبر روايتان وقال الحسن البصري وقتاده تجب على المحاج
وهو الذي يودي الضريبة على المكاتب لنا ما سبق وانقياد الاجماع قبل هو لا و
بعدهم ولا فرق بين ام الولد وغيرها ولا بين المديون وغيره وكذا من تحرر بعضه
ولو هيا به المولي فاستعت في نوبته لم يجب لبقا لما منع واستصحاب الواقع واجبه
في المبسوط وهو وجه الشافعية لا انقطاع سلطنة السيد عن استقدامه وبلزم مثله
في المكاتب وخصوصا المطلق وهو بعيد لان مثله في شغل شاغل وهو مرفوع
في يوم نفسه الى الحد في الكسب لنصفه الجبر والزامه بالجمعة خرج عليه **فروغ**
لوقدنا بوجوبها على قول الشيخ ففي انقيادها به الوجهان السابقان ولا يكون
الاستتت بالحرية اثر في الانقياد ولو الزمه المولي بالحضور احتمل وجوبه لوجوب
طاعته فيما ليس عبادة فبينها اولي وعدمه لانه لا يملك احجاب عبادة عليه ولو
احضر محض منه وفي انقيادها به القولان المذكوران في المسافر والقبائل
واحتج في المختلف على منع انقيادها به بان وجوبها عليه يستلزم ان التكليف
لا ينفك من وجه قبح لان العبد لا يجب عليه الحضور ولا يجوز الا بادن مولاة فلو اعتد
بحضوره في تكميل العدد لربيتك هذا التكليف من القبح وهو الحضور المستلزم للصرف
فيها لا في غير يعبر عنه ظاهرا وجوبا به اعتبار في العدد وقيل الواجب المشروط
فان حصرتم به العدد والاستقضاء الوجوب اذا توقف الحضور عليه كما في حق المالك
والمرقطين والبقيد اجماعا وكما يقول القاضى وخير في الجمعة حال الغيبة اخرج
الشيخ في الخلاف لعموم الدليل الدالة على اعتبار العدد في العبد وغيره ولا خلاف
قوله فيه وفي المسافر مرفوع **السابع** ارتفاع العمى فلا تجب على الاعشى عند الامتناع
سواء كان قريبا من المسجد او لا وسواء وجد قايما او لا لما سلف ولعموم ليس على
الاعشى حرج وهو حاصل في الجملة وارجب عليه التثافي واحمد مع المكنة لان
عتاب من ماله قال رسول الله صلى الله عليه واله اني رجل محبوب البصر وان

المسؤل يحول بين وبين المسجد ففعل لي من عذر فقال عليه السلام اسمع النذا
 فقال نعم ما اخذك عذرا اذا سمعت النذا والجواب الحمل على الاحتجاب الموكد
 ولا خلاف في سقوطها عنه ولو لم يجد قايما او وجهه باجرة عين مقدورة له ولو
 قدر عليها وجبت عذرها وهو ممنوع ولو حضر وجبت عليه وانفذت به الزوال
 الضرورة حينئذ **السابع** ارتفاع العرج البالغ حد الافتقار للاية وانتفاء المخرج ولو
 لم يبلغ حد الافتقار وانتفت المشقة وجب الحضور ولو حصلت والظاهر المستطاع
 اذا لم يتحمل متلفعا عادة على هذا وعلى المقعد بحال اطلاق الشخ ولما ذكر المفيد
 رحمه الله العرج ولا المرتضي في الحمل وقال في المصباح وقد روي ان العرج عذر
 وهو يشعر بتوقفه **الثامن** ارتفاع الشيوخه البالغة حد العجز والمشقة الكثيرة
 لا مطلق الشيوخه وعليه يحمل رواية زرارة عن الباقر عليه السلام فرض الله الجمعة
الخبر التاسع ارتفاع المطر القول الصادق عليه السلام لا بأس ان يدع الجمعة في
 المطر وفي معناه البرد والحرا الشديد والبرد الشديد اذا خاف الضرر معها
 وفي معناه من عذره من مرض يخاف موته بخروجه الى الجمعة او تضرره به ومنزله
 حرج يخاف احتراقه وشبه ذلك قال المرتضي وروي ان من يخاف على نفسه
 ظمأ او سالة فهو معتد وروى من كانت متشاغلا بجماع ميت او تعليل والذات
 لحرج عجزه من ذوي الحرمان الوكيد ولا ريب في سقوطها عن المحبوس **الخبر**
 عنها نعم لو حبس بحق هو قادر عليه وجب الخروج منه والسمي اليها فيأثم
 بتركه **العاشر** ارتفاع البعد عن محل الجمعة واختلاف في تقديره على اربعة
 احوال الاول ان يكون زائدا من فرسخين وهو المشهور لقول الصادق عليه
 السلام تجب على كل من كان منها على فرسخين فان زاد فليس عليه شيء رواه
 محمد بن مسلم وروى **العاشر** ان قدرا البعد فرسخان فلا يجب على من بعدهما من
 قول الصدوق وابن حمزة لما مر من خبر زرارة السابق ويعارضه حين هذا
 جمع بينهما بان المراه بين كان على راس فرسخين ان يكون ازيد منها فانه
 قد يغتم منه ذلك ولا يتناقض مع ان الراوي واحد **الثالث** قوله لنا يجب
 عتيل انها تجب على كل من اذا عدا من اهله بعد ما صلا العداة اذ ركع الجمعة
 لا على من لم يكن كذلك **الخبر الحادي عشر** انها تجب على من اذا راح منها وصل الى منزله
 قبل خروج ويشهد لهما صح زرارة عن الباقر عليه السلام الجمعة واجبة

علي مراد ما على الغداة في اهله ادرك للجمعة وكان رسول الله صلى الله عليه وآله
انما يصلي العصرية وقت الظهيرة في سائر الايام كي اذا قضوا الصلاة مع رسول الله
صلى الله عليه وآله لم يرجعوا الي رحالهم قبل الليل وذلك سنة الي يوم القيامة و
الجواب محل ذلك على الفرستين **تكميل** لو زاد البعد على فرستين وحصلت عند
الشرايط خبرين فعلم ان في باله وبين السعي الي الجمعة الاخرى ولا يجوز الاصلاح
ولو لم يحصل عند الشرايط سقط الوجوب ولو بعد الفرستين الي فرسخ فان اجتمعت
الشرايط عند غير الواجب للحضور ولو نقص عن فرسخ فلحضور ليس الاكل سوا
في الحضور كما لا على **النظر الرابع** للجمعة فلا يكفي العدد من دون ارتباط الندوة
بينهم اجماعا ولقول الباقر عليه السلام في جماعه فوجب نية الندوة وفي وجوب
نية الامام للامامه هنا نظر من وجوب نية كل واجب من حصول الامامه اذا
اقتدي به والا قرب الاول **فروع** لو كان الامام عبدا او لم يقل بالاعتقاد بشرط
كمال العدد بغيره وكذا المسافر لان جمعتها صحيحة فيصح الاعتقاد فيها اما
الصبي فبني على قول الشيخ بحوان لا اقتداء بالصحة والاجرة المنع لا تمنع
عنه ونقصه لا يمدد لا يسقطها فرض عن نفسه بخلاف العبد والمسافر
اما لو كان منتفلا كما مر على الظاهر ففي جوازها نظر من نقص صلاته فهو كالسبي
ومن صحة اقتداء المفترض بالمنتقل ولو كان مفترضا الا ان غير الجمعة كالصبي
والظاهر كما فرض فيها قبل كمال الشرايط فوجبان مرتبان واولي بالجوان
لان صلاحه فرض لا نقص فيها **الثاني** لو غاير الامام الخطيب ففي الجوان
ينظر من مخالفة ما عليه السلف وراى فقال كل عن الاخرى ولان حاله الخطيب ان
ان تكونا ركعتين ويجوز الاقتداء بامامين في صلوة واحدة وذهب الرازي
رحمه الله الي الاول ولعله الاقرب **الثالث** لو عرض للامام حدث
او غيره مما يخرج من صفة استخلافه عندنا ولا يشترط ان يكون الخليفة من سماع
الخطبة وان كان ذلك افضل وفي اشتراط الاستيناف نية الندوة وجبه
لتنافير الامامين ويحتمل المنع ان خليفة قام مقامه ولو لم يستخلف الامام
قدموا من يتم بهم سوا كان في الركعة الاولى والثانية ليس لهم الافراد
ولو كانت في الثانية مما يمكن الايتام **الرابع** لو بان ان الامام محدث
فان كان العدد لا يتم بدونه فلا قرب انه لا جمعة لهم لانها الشرط وان

كان العدد حاصل من غير صحت صلاة تقيم عندنا لما ياتي انشاء الله في باب
 الجماعة وربما اختلف الحكم هنا وهناك لان الجماعة شرط في الجمعة وطرح في
 نفس الامر بخلاف باقي الصلوات فان الندوة اذا فاتت فيها يكون قد صلى منفردا
 وصلوة المنفرد هناك صحيحة بخلاف الجمعة اما لو ظهر فسق الامام فهو اسل لان
 صلته صحيحة بخلاف المحدث ووجه المساواة ارتباط صلوة كل منهم بالامام فاذا
 لم يكن اهلا فلا ارتباط ولا جمعة ولو سلم ان صلته صحيحة لفقد شرط الصحة
 مسأله يدرك الامام جمعة بادراك الركوع اجماعا وبادراكه في الركوع على الاصح
 سوى ادعي واجب الذكرا لا لرواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
 وغيرها وشرط الشيخ في النهاية ادراك تكبيرة الركوع لرواية محمد بن مسلم عن
 الباقر عليه السلام لا بعد الركعة التي لم يشهد تكبيرة تمام مع الامام ورواه
 الرواية هناك اشهر والقول بها ظن ومحل فيه على الافضل **مسألة** لو شك هل كان
 الامام راكعا او رافعا لم يعتد به في العمل بالاحتياط واشتغال الدعاء بالغيثين
 فلا يزول بدونه فان كان قد بقي ركعة اخرى ولا يصلي ظهر الثانية لوراء الامام
 في الاولى فزوجه عن السجود فليس له السجود على ظهر غيره فان امكن السجود
 بعد قيام الصفوف والمحاق في الركوع الثاني وجب وان لم يكن حتى ركع
 به نيا فليس له الركوع معه فاذا سجد سجد معه ونوى بهما الركعة الاولى
 ثم اتم صلته بعد التسليم واجزائه اجماعا وان نوى بهما الثانية او لم ينو شيئا
 ففي رواية بعض بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام انه لم ينو شيئا ففي
 رواية تلك السجدة الركعة الاولى لم يجز عنه الاولى ولا الثانية وعليه انما سجد
 سجدة تين وينوي انهما للركعة وعليه بعد ذلك تامد يسجد فيهما وعليه الشيخ
 في المبسوط والمخلاف قال وقد روي بطلان الصلوة والموت في المصباح
 قال بالصحة وفي النهاية تبطل الصلوة بعدم نية العمل الاولى نظما في زيادة
 السجود المبطل على ما روي ادريس انما تبطل اذا نوى انهما الثانية
 لا يترك نية العمل الاولى ورد الفاضل بان افعال الامام فلا طلاق ينصرف
 الي ما نواه الامام قد نوى الثانية فينصرف فعل الامام اليه وفيه الاعتبار
 لا اشتراط نية العمل الاولى بل اطلاق البطلان متى زاد السجدة تين اخذ بالاعتبار
 الدالة على ذلك واستضعفا الرواية **المشار إليها** فان حلفا على نوى

فلو نذر والونوا
 في ركع فلا يعتد به
 لغرض العامة التحريم
 قبل الفاتحة قوله

تحقيقا للاقتدار والاحكام
 قبل سجود الامام اشكال
 اقول نعم بل يتابع
 فانما سلم الامام
 استعمل
 تبارك

القضاء من قبل الرشيد مشرقا بعماد ثم بالكونة قلت ليس ببعيد العمل بهذه
الرواية لاستظهارها بين الاصحاب وعدم وجود ما ينافيها وزيادة السجود
في المأموم كالسجود قبل امامه وهذا الخصيص يخرج الروايات الدالة على الابطال
عن الدالة واما ضعف الراوي فلا يضر مع الاستناد وعلي ان الشيخ قال في المبحث
ان كتاب حفص بن محمد عليه **فروع** لو لم يكن السجود في الثانية فانت الجمعة
علي قوله وهل يفيها ظهرا او يستأنف وجها من مبدعات علي ان الجمعة تظهر مقصورة
او صلوة مستقلة فعلي الاول يفيها ظهرا بغير نية العبد وعلي الثاني هل في
مخالفة الظن في الحقيقة او لا فعلي الاول مستأنف وعلي الثاني يعود بها اليها
وهو اقوي **الثاني** لو زجر عن سجود الاول فقضاه قبل الركوع الثاني ثم ركع
مع الامام فزجر عن السجود بعد جلوس الامام التثنية تبع الامام فيه وت
الجمعة **الثالث** لو زجر عن الركوع في الاول حتى سجد الامام فان تمكن من الركوع
والسجود بعد ذلك قبل الركوع في الاول امام الثانية اجزا ثم ركع الامام في
الثانية وعليه دلت رواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام
ولو لحقه بعد رفعه من الثانية فلا قرب الاحتياط لانما درك ركعة مع الامام
حكما وان لم يكن فعلا ولو رواية تشمل وجه المنع انه لم يلحق ركوعا مع الامام
الرابع لو ادرك ركوع الثانية فزجر عن سجودها حتى تشهد الامام بسجدة
وتبعه في التثنية وقوي الفاضلات ادراك الجمعة اما الاستمرار الزحام حتى
سلم الامام ففي كالفروع الاول **السلامة الثالثة** لا يشترط في ادراك المأموم الخطبة
لان حقيقة الصلوة هي الركعتان وعليه اكثر العامة وقد روي عن الصادق
عليه السلام من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة يصلي ركعتين **الثانية**
وحد الجمعة فلا يجوز اقامة جمعيتين بينهما اقل من فرسخ باجماع الاصحاب وقول
الباقى عليه السلام لا يكون بين الجمعيتين اقل من ثلثة اميال ولا فرق بين
ان يكون بينهما فاصلا عظيما كدجلة او لا فان صلح جمعتان فهنا صور الاول
ان تسبق احدهما وتعلم فتصنع ويعيد الاخره الظاهر اذا كان الامامان
تأذنان لهما في الصلوة ولو اختص احدهما بالاذن فالظاهر اختصاصه
بالاعتقاد وان تأخر لان تعيينه يقتضي ايجاب الحضور معه على الجميع قائم
بالصلوة قبله فهي عنه فيكون فاسدة نعم لو لم يشعر بنصبه او بوجود الزمة

الاول وجوزنا هاهنا مع تعدد الامام للاحاد فلحكم بصحة الاول ولا فرق بين قضية
 البلاد واقضاه عندنا الصورة الثانية ان يعلموا قراؤها فيبطلان اذا كانا ما دون
 لا متناع صحة ما معا والا اولوية في احديهما ثم ان كان الوقت باقيا صلوا الجمعة
 والا فالظهور **الثاني** علم السابق عينا ثم نسي الرابعة علم السبق في الجملة ولم يتعين
 السابقة وفيه قولان احدهما قول الشيخ انهم يصلون جمعة مع السعة لانهم مع
 الحكم بوجوب الاعادة كان المصير لم يصل فيه جمعة ولان الصحة مشروطة بعلم
 السابق وهو مفقود فانتهت الصحة والثاني قول الفاضل انهم يصلون
 الظهر لا ما قاطعون بجمعة صحيحة فكيف تعاد ولبعين العامة وجه بالصحة
 فيها لان كل واحدة منهما عقدت على الصحة فلا يفسدها الشك الطائفي ولا يصعب
 بعقد شرط الصحة اذ هو علم السبق وهو معدوم بالنظر اليه من كل واحد منهما
 الصورة **ف خامسة** ان يشتمل السبق والا فتران وفيه ايضا قولان احدهما قول
 الشيخ رحمه الله وهو وجوب اعادة الجمعة عليهما مع السعة لان الجمعة متينة
 في الذمة ولم يعلم الخروج عن عدتها اذ من الصور الممكنة افتراؤها والقول
 الثاني الفاضل انهم مجمعون بين اعادة الجمعة والظهر باخذ الجميع الاحتياط
 ان كان الواقع الاقتران والجمعة واجبة وان كان السبق فالظهر واجبة ومنه
 جمعة معون على جمعة او يتبعها دون بفرسخ والا فتران قول الشيخ لان اجتماع **الفر**
 خلاف الاصل والامر بالجمعة قائم حتى يعلم الفعل والمعتبر بتقديم التكبير **التاسعة**
 لانها اذا سبقت انعقدت فتبطل الطارئة عليها ولو اصر بعد عقده من دلي
 يسبق اخرى سمي اليها وان علم عدم الادراك على الظهور **السادس** الوقت وفيه
 مسائل اولها والشمس يوم الجمعة وقال المرتضى يجوز ان يصلي عند قيام
 الشمس وجواز لب حبل فعلمها قبل التروك الشمس فتدبر بعض الحائلة
 بوقت صلوة العيد وبعضهم بالشارع السادسة لان ابا بكر كان يخطب ويصلي
 قبل نصف النهار ما رواه انس كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي الجمعة
 حين تروك الشمس قد شررك ويخطب في الظل الاول وفعل الصالح لا يعارض
 بفعل النبي صلى الله عليه واله **الثانية** اخره اذا صار الظل مثله عند الضحك والتمسك
 ولم يقف لهم على حجة الا ان النبي صلى الله عليه واله كان يصلي ما يلي هذا الوقت
 ولا لالة فيه لان الوقت الذي يصلي فيه ينقص عن هذا القدر غالبا ولم يقل احد

بذلك الناقص نعم لو قيل باختصاص الظاهر بذلك القدر كما هو مذهب العلامة لوج
توقيت الجمعة بلا نفاذ منها وقال أبو الصلاح يخرج وقتها بان يصح من الزوال
ما يصح للإذان والخطبتين والصلوة فيصلي الظاهر جديده وقال الجعفي وقتها ساعة
من النهار طاروي الي جعفر عليه السلام انه قال وقت الجمعة اذا زالت الشمس
وبعد ساعة ولا جتماع المسلمين على المباداة بها كما تزول الشمس وهو دليل التيقن
وروي زرارة عن الباقر عليه السلام ان صلوة الجمعة من الامر المصيق اما لما وقت احد
حين تزول الشمس ووقت العصر يوم الجمعة وقت الظهري في سائر الايام وقال ابن
ادريس ميتة وقتها بامتداد الظهري لتحقيق الهدلية ولا صالة البقاء بحمل الروايات
عليه **الفضل عليه** **الثالث** لوضح الوقت وهو متبدل بسببها المتعاصرة اذا درك ركعة
في الوقت سواء كان اماما او ماموما واعتبر بعض الاصحاب ادراك تكبيرة الاحرام
والاول سبب باصولنا الا اننا لا نكتفي بالتكبير في غير هذه الصلوة بخلاف العامة مع
ان بعضهم يقول بطلان الجمعة بخروج الوقت ويصلي ظهرا وبعضهم ببطلانها
من اربع بنا على ان بقا الوقت شرط في صحة الجمعة ويدفعه عنهم ولا يتطلبا
احكامهم ومن ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت **الرابع** اذا تحقق فوات
الجمعة صليت الظهري ولا يكون قضا الجمعة لعدم المساواة في العدد وغيره من
الاصحاب بما عاين في ظهرا اراد به معناه اللغوي وهو الاثنان كما في قوله تعالى
فاذا قضيت مناسككم واراد بالمائي به وطبيعة الوقت فان الوظيفة باصالة الجمعة
وعند تعددها يصير الوظيفة الظهري **الخامسة** لا يشترط في صحة الموتر ادراك
الخطبتين افا كان قد خطب الامام العدد وان لم يحضر سواهم لرواية الخليلي عن
الصادق عليه السلام فيمن لم يدرك الخطبة يوم الجمعة يصلي ركعتين نعم يكون
الماموم مخاطبا لو فوط في ادراك الخطبة لوجوب الخضوع عندها وحضورها
علي جماعتها بدلا من الركعتين **السادس** الخطبتان وفيه مسائل الجمع الاصحاب
على ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة وعليه العامة وعليه الا الحسن البصري
وافه نفي اشتراطهما والا فريفا العامة فانهم اكتفوا بالواحدة لما روي ان النبي
صلى الله عليه واله كتب الي مصعب بن عمير ان اجمع من قبلك وذكرهم بالله وارضيت
اليه بركعتين وان عثمان في اول ولايته لما راح عليه اكنى بالواحدة القصيرة **سابعة**
معارضته بفعل النبي صلى الله عليه واله اول من القول والتدكير بالله لا يصح فيه

بأنه مرة أو أكثر وفعل عثمان ليس محمداً وبعض العامة يقول هذا لتعذر الخطبة **الثانية**
 يجب فيها القيام لأمم العذر ناسياً بالنبي صلى الله عليه واله والخلفاء بعده وروى
 معوية بن وهب عن الصادق عليه السلام أن ابتداء المجلس في الخطبتين من معوية
 لوجع كان يتركبه ويجب المجلس بينهما جلسة لا كلام فيها ليفصل بينهما الثاني و
 رواية معوية أيضاً عن الصادق عليه السلام **الثالثة** يجب فيها الطهارة من
 الحدث على الأصح للقياسي وتعيين البراءة وصحة عبد الله بن سنان عن الصادق
 عليه السلام وإنما جعلت الجمعة ركعتين مراحيل الخطبتين فهي صلوة حتى تنزل الإمام
 والاعتقاد محال فالمراد المأثلة في الشرايط والأحكام الأما وقع عليه الإجماع وقال الجليل
 الثالثة لا بشرط الطهارة الأصل وفعل النبي صلى الله عليه واله للطهارة لا يدل على
 الوجوب فإنه كان يحافظ على المندوبات كحافظته على الواجبات وأنه قد تقرر في
 الأصول أنه لا يجب الثاني فيما لم يعلم وجهه والجواب الأصل يصار إلى خلافه **ل**
 والرواية الصحيحة ناهضة به وفعل النبي صلى الله عليه واله بين بقول الصادق
 عليه السلام **الرابعة** المأثلة بقاها بعد الزوال لقوله عليه السلام في صلاة
 وإن منعه يفتن البراءة وروى محمد بن مسلم في حديث مضمون المسبوق ظاهر أنه
 الإمام يخرج الإمام بعد الأذان فيصعد المنبر فيخطب وهو قول معظم الأصحاب قال
 الشيخ يجوز قبل الزوال ونقل فيه الإجماع واختاره في المعتمد وروى العامة عن
 أنس أن النبي صلى الله عليه واله كان يصلي إذا ماتت الشمس وظهرت إن الخطبة
 وقعت قبل مبلها وروى الأصحاب بسند صحيح إلى عبد الله بن سنان عن الصادق
 عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي الجمعة حين يروى الشمس
 قد شركت ويخطب في الظل الأول ويقوم جبريل يا محمد قد زالت فانزل فصل هذه
 الرواية أسبغاً داووداً وسأولاً بان المراد بالظل الأول هو الظل الرابع على ظلال المقياس
 فإذا انتهى في المراتبة إلى محاقاة الظل الأول وهو بصير كل شيء ^{مثله} على الظل الأول
 الفاضل بعيداً لأنه خلاف الظاهر من وجهين أحدهما أن الظل لغة ما قبل الزوال
 والأصل عدم النقل وتعيينه بالأول وقع التحريم عن النبي والثاني أن زوال الشمس
 حقيقة شرعية في مبلها عند منتصف النهار والتعيين بقدر الشراك قرينة أيضاً
 على أن التأويل يلزم منه ظاهر انقضاء الجمعة بعد خروج وقتها عند صاحب التأويل
 لأنه يجب في الخطبة حمد الله والصلوة على النبي صلى الله عليه واله والرواية

في قوله صلى الله عليه واله كان يصلي الجمعة حين يروى الشمس
 قد شركت ويخطب في الظل الأول ويقوم جبريل يا محمد قد زالت فانزل فصل هذه
 الرواية أسبغاً داووداً وسأولاً بان المراد بالظل الأول هو الظل الرابع على ظلال المقياس
 فإذا انتهى في المراتبة إلى محاقاة الظل الأول وهو بصير كل شيء مثله على الظل الأول
 الفاضل بعيداً لأنه خلاف الظاهر من وجهين أحدهما أن الظل لغة ما قبل الزوال
 والأصل عدم النقل وتعيينه بالأول وقع التحريم عن النبي والثاني أن زوال الشمس
 حقيقة شرعية في مبلها عند منتصف النهار والتعيين بقدر الشراك قرينة أيضاً
 على أن التأويل يلزم منه ظاهر انقضاء الجمعة بعد خروج وقتها عند صاحب التأويل
 لأنه يجب في الخطبة حمد الله والصلوة على النبي صلى الله عليه واله والرواية

في الخطبة الحمد لله وقرآن ما يقر القرآن وأوجب الشخ في أحد قوليه قواة سورة لما
 رواه سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام وهو بصيغة يذني وليس فيه تصريح بالوجوب
 وقال ابن الجبهر والمرقضي لكن في الأخير قوله تعالى إن الله يأمر بالعدل والإحسان الآية
 وأورده البرنطي في جامعه ورواه ابن يعقوب عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام
 وأبو الصلاح رحمهما لم يذكر القراءة في الخطبتين ولا يدعي فتواه بعدم الوجوب وكب
 الترتيب بين أجزاء الخطبة أعني الحمد وما بعده وإيقاعها بالعربية كل ذلك المتناسي وظاهر
 كلام المرقضي وجوب الاستغفار للمؤمنين فيها وأنه يجب التدفق بالشهادة بالرسالة
 في الأولى والصلاة على النبي في الثانية **فصل** لو لم يفهم العدد العربية احتل قوا جوازه
 بالحجبة التي بينهما ونها تحصيلها **العرض السادس** يستحب في الخطبة أسرار أحدها
 استقبال الناس في خطبة عملا بالماثور عن النبي صلى الله عليه وآله والسلف وروي
 السكوني عن الصادق عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله كل واعظ قبله
 وثابتها أن يسلم عن الناس أول ما يصعد المنبر ويرافق المرقضي لما روي عن عمر بن
 الخبيز يرفعه عن علي عليه السلام أنه قال من السنة أن إذا صعد الإمام أن يسلم إذا
 استقبل الناس وعليه حمل الناس وقال في الخلاف لا يستحب التسليم وكأنه لم يثبت
 عنه سند الحديث وثابتها الاعتماد على قول سيف وقضيب ناسيا بالنبي صلى الله
 عليه وآله فإنه روي أنه كان يخطب وفيه قضيب وروي عمار بن يزيد عن الصادق
 عليه السلام ويتوكل على قول وعصي ورابعها التمسك ستا كأنه أو قضيبا والارتداد بوجه
 عينه أو عدمه رواه سماعة عن الصادق عليه السلام لأنه أنسب بالوقار والمناسي في
 رواه عمر بن يزيد ليس البرد والعمامة وخامسها القيام على مرتفع كذلك أيضا ويرفع صوته
 بحيث يكثر الاستماع والأقرب وجوب اسماء العدد والمناسي وحصول الفائدة وسادسها
 كونه بليغا يعني جمع بين الفصاحة التي هي خلوص الكلام من التقيد وبين البلاغة في
 بلوغه بعبارة تذكّر ما في نفسه مع الاحتراز عن الإجازة المخل والسطن إلى المحل وسابعها
 مواظبته على الصلوة في أول أوقاتها وانصافه بما يسهل وأرجاه ما يهين عنه ليكون عليه
 بلغ في القلوب **السابعة** الأقرب حضور العدد شرط في صحة الخطبة كما هو شرط في صحة
 الصلوة ولم أرق فيه على مخالف من عليه على الناس في سائر الأعصار والمصارف خلا
 أي حنيفه هنا مسروق بالإجماع وملحق به أعني الإجماع والتعليق من المسلمين
الثامنة المشهور أن السامع يجب عليه الانصات للخطبة ويحرم عليه الكلام التي به

لا يستقبل الناس

لاكثر وحدث عبد الله بن سنان الصحيح بولده عليه تسوية بين المتئين في الاحكام وفي
 صحيح محمد بن مسلم عليه عن الصادق عليه السلام اذا خطب الامام يوم الجمعة فلا ينبغي
 لاحد ان يتكلم حتى يفرغ الامام من خطبته فاذا فرغ الامام من خطبته تكلم ما بينه وبين
 ان يقام الصلوة وكان الشيخ نقل الاجماع وقيل بالكراهية واستحباب الانصات وهو قول
 الشيخ في المبسوط وموضع الخلاف في الغضبية الاصل وبوجه الدليل **فروع** لا ينقل الصلوة
 ولا الخطبة بالكلام ولو قلنا بتحرمة لانه امر خارج عن الخطبة الثاني في الظاهر ان تحريم الكلام
 مشترك بين الخطيب والسماعين او الكراهية بالضرورة وقد روي العامة ان رجلا
 سأل النبي صلى الله عليه واله عن الساعة وهو يحط ب فقال ما تعددت لها فقال حب الله
 ورسوله فقال انك من احببت وهذا ان صح دليل على الجواز المحطوب والظاهر انه يدل على
 السماع بطريق الاول وقد روي العامة ان النبي صلى الله عليه واله قال اذا قلت لصا
 انصت فقد انصرت وسأل ابو الدرداء ابي كعب عن سورة تبارك متى انزلت والنبي يحط
 فلم يجبه ثم قال له ليس لك الصلوة في الاما انصرت فاخبر النبي صلى الله عليه واله بذلك
 فقال صدق ابي **الثالث** قال المرتضى رحمه الله يحرم ايضا من الافعال ما لا يجوز مثله
 في الصلوة فنقلوا الى الحديث السالف ولا يعمى بول من الركعتين **الرابع** قبل الخلاف
 في التحريم والكراهية انما هو نهي في حق السامع اما من لا يمكن في حقه كالبعيد والخنم
 فلا يجوزنا الكلام عنده بالضرورة كتحذير عي من التردد وشبهه **فالس** الظاهر ان حالة
 الجلوس بين الخطبتين في تحريم الكلام كحال الخطبتين لانه في حكم الخطبة وجوز لنا
 لعدم سماع شي يشغله عند الكلام **فالس** روي الاصحاب عن الصادق عليه السلام النبي
 عن الصادق عليه السلام النهي عن الصلوة حال الخطبة وهو تناول التحية وغيرها
 والعامة فيها قولان وبهما روايتان عن النبي صلى الله عليه واله **فالس** ينبغي ان يكون
 اذان المودن بعد صعود الامام عن المنبر والامام جالس لقول الباقر عليه السلام فيها
 رواه عبد الله بن يهوت كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا خرج الى الجمعة فقد
 على المنبر حتى يفرغ المودنون وبه ائني ابن الجنيدي وابن ابي عمير ولا اكثر وقال ابو
 الصلاح رحمه الله اذا زالت الشمس امر مودنيه بالاذان فاذا فرغوا منه صعود المنبر
 ورواه محمد بن مسلم قال سألته عن الجمعة فقال اذان واقامة يخرج الامام بعد الاذان
 فيصعد المنبر ويخرج على الخلاف وان الاذان الثاني الموصوف بالبدعة او الكراهية
 ما هو وابن ادرسي يقول الاذان المهني عنه هو الاذان هو بعد تركه مصافا الى الثاني

حيك

صل

الاول الذي عند الزوال والشخ في المسحوط اطلق كراهية الثاني وروي انه رفع عثمان
 وقال عطا هو من فعل معويه وسماه بعض الاصحاب ثالثا بالنظر الى الإقامة وروي حفص
 بن غياث عن جعفر عليه السلام عن ابيه قال الاذان الثالث يوم الجمعة بدعة قال في الحديث
 حفص ضعيف والاذا ذكرني ضعف التعظيم لكن مر حيث لم يعلله النبي صلى الله عليه واله
 لم يأمربه كان احق بوصف الكراهية قلت لاحاجة الى الطعن في السند مع قبول الرواية
 لنا ويل وتلقي الاصحاب لها بالمعقول بل الحق لفظ البدعة ليس يصح في التحريم فان المراد بالبدعة
 ما لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه واله ثم بعده وهو يقتسم الى محرم ومكروه وقد رينا
 ذلك في القواعد **المطلب الثاني** في الامام وفيه مسائل قد سبق استصحاب الجمعة **فحين**
 فيها والمجهر والمنقوت والتفعل بعشرين ركعة ويستحب التهاجب لها بالفصل ما سبق
 وحلق الرأس وقلم الاطفار وجبا الشارب والتطيب وليس افضل الثياب ولكن ^{ان كان من مادة} بيضاوي
 بالسكينة والوقار تاسيا ^و لقول الصادق عليه السلام في نفسه قوله تعالى حذوا زينتكم
 عند كل مسجد هو في العيدين والجمعة وقال عليه السلام لئن لم يهتد احدكم يوم الجمعة
 ويتطيب ويخرج لحجته وليس اخف ثيابه ولينها الجمعة ويكون عليه في ذلك اليوم
 السكينة والوقار وعن النبي صلى الله عليه واله احب الثياب الى الله البياض **فحين**
 ويكون فيها موناكم وينكاد العقل في حق الامام والزيادة فيه عن غيره **الثانية** يستحب في الامام
 توجيهه بقوله اللهم من تقيا وتعبا الى اخره رواه ابو حمزة الثمالي عن الباقر عليه السلام
 والمباكره الى المسجد وعن الباقر عليه السلام انه كان يكره الى المسجد يوم الجمعة حين
 يكون الشمس قد دحر فاذ كان شهر رمضان يكون قبل ذلك وروي عبد الله بن سنان
 قال قال الصادق عليه السلام ان الجنان لتزخر في وترتي يوم الجمعة لمن اناها وانكم
 تساقون الى الجنة على قدر سبقتكم الى الجمعة وروي العامة في الصحيح عن النبي
 صلى الله عليه واله قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في المساجد الثلاثة
 مكافا قربة لله فاذا خرج الامام حضرت الملايكة يستمعون الذكر وهذا حجر على ملاك
 حيث انكروا استحباب السعي قبل النداء وروي الكلايني باسناد الى محمد بن مسلم عن
 الباقر عليه السلام جالس الملايكة يوم الجمعة على باب المسجد فيكتبون الناس على منازلهم
 الاول والثاني حتى يخرج الامام وقرب منه رواه العامة **الثالثة** يستحب التحطيب
 الجلسن اذا سجد على المنبر قبل الخطبة بقراءة قل هو الله احد رواه محمد بن مسلم
 وليكن ذلك بعد سلامه على الناس طامر ومحب عليهم الركنا فيه ويستحب تجرد ساعته

قال شيخنا في كتاب الوقف
 الذي يقرأ في استجوابه
 الدعاء في بيته فواف
 الامام من الخطبة
 الى استحقاق
 الصفوف
 تدارك

المجابهة في يوم الجمعة كذا عار وروي معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام ان السابعة
 التي يستجاب فيها الدعاء اذ اخبر الامام فقال له ان الامام يجلس ويخوض فقال عليه السلام
 اذا راغت الشمس وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه واله وذكر يوم الجمعة فقال فيه فقال
 ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا الا اعطاه ولم يذكر الصلوة وعنه
 صلى الله عليه واله ما بين ان يجلس الامام الى ان يقضى الى الصلوة وقال الشيخ في الخلق
 هي ما بين فراغ الامام من الخطبة الى ان يستوي في الصفوف وهو روي ايضا عن الصادق
 عليه السلام في الصحيح قال عليه السلام وساعة اخرى فراخ الصغار الى غروب الشمس
 وروي اذا غاب عن الشمس نفسها وان فاطمة عليها السلام كانت تحرم ذلك **الرابعة**
 ويستحب تحريم المأثور عن النبي صلى الله عليه واله في الخطبة من الاغلاط وفي نهج البلاغة
 اي بالغ ويستحب تقصير الخطبة لما روي في الصحاح ان حماد اخطب فاجزوا بالغ فلما
 نزل قلنا يا ابا القضاة تعالمت واوجزت فلو كنت سفت فقال اني سمعت رسول
 الله صلى الله عليه واله يقول ان طول صلوة الرجل وقصر خطبة منه من فضله فاطيلوا الصلوة
 واقصر الخطبة قلت المنة تفتح الميم وكسر الحنة وتشديد النون معناها المنة والمنة
 والعلامة **الخامسة** بكسر بغير لام الامام يحظر ان يراقب الناس ادب وانما ياي ايطايب **السادس**
 يستحب زيادة العمل الصالح في يوم الجمعة والصدقة خصوصا الاكثر من الصلوة على النبي
 واله صلوات الله عليهم يوم الجمعة روي عمر بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام اذا
 كان ليلة الجمعة نزل من السماء ملائكة بعد ما الذر في ايديهم اقلام الذهب وقططيس
 الغضبه لا يكتبون الى ليلة السبت الا الصلوة على محمد وآل محمد فالكثرة بها محمد
 ان السنة ان تصلي على واهل بيته في كل ليلة جمعة الف مرة وفي سائر الايام مائة مرة وذكر
 القدر عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله عليه اكثروا من الصلوات
 على ليلة الغزاة واليوم الازهر ليلة الجمعة ويوم الجمعة فسيل الى كم الكثير فقال عاتية
 وما زاد منها فضل وروي المفضل عن ابي جعفر عليه السلام قال ما من شيء يعبد الله
 يوم الجمعة احب من الصلوة على محمد وآل محمد ويستحب ان يتجرى الخارج من المثلث يخرج
 السبيل والداخل اليه بدر ليلة الجمعة رواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام
 ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يستحب **السابعة** يستحب ان يتراني في دبر الغداة
 يوم الجمعة سورة الرحمن جل جلاله ثم يقول قلنا قال في اي الاربعاء يكون ان لا يشرف الايك
 رب الكذب ورواه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام وقراءة الكهف ليلة الجمعة

فانما كان لما بين الجمعة وراه محمد بن ابي حمزة عنه عليه السلام وروي من قراءة الجمعة
 بعد الظهر او العصر مثل ذلك ويستحب التوحيد بعد النجدة مائة مرة والاستغفار مائة
 مرة وسورة النساء وهود والكهف والصافات وزيارة النبي صلى الله عليه واله والائمة
 عليهم السلام وزيارة الحسين عليه السلام ويكره فيه انشاء الشعر والحجامة
 يستحب ان تقول عقيب العصر يوم الجمعة ما رواه ناهية قال قال ابو جعفر عليه السلام
 اذا صليت العصر يوم الجمعة فقل اللهم صل على محمد وال محمد الاوصيا المرصدين بافضل
 صلواتك وبارك عليهم بافضل بركاتك والسلام عليهم وعيلا واحصهم واحصاهم ورحمة
 الله وبركاته فان من قالها في دبر العصر كتب الله له مائة الف حسنة ومحى مائة الف
 سيئة وقضى له ما الف حاجة ورفع له بها مائة الف درجة وروي ايات عن ابي عبد
 الله عليه السلام قال ان الجمعة حرفة فاليك ان تصنع او تقصر في شي من عبادة
 الله والتقرب اليه بالعمل الصالح وترك المحارم كلها فان الله يضاعف فيه الحسنات
 ويجوز فيه السيئات ويرفع فيها الدرجات قال ذكر ان يومه مثل ليلة فان استطعت
 ان تحبسها بالصلوة والربا فافعل وروي جابر عن الباقر عليه السلام من ان
 يوم الجمعة عار فابلق لاهل البيت هل كتب الله له من النار وزيارة العذاب ومزاة
 ليلة الجمعة من النار **المطلب الثاني** وفيه مسائل يحرم البيع بعد الاذان للجمعة وقال
 الشيخ في الخلاف يحرم اذا جلس على المنبر بعد الاذان ويكره بعد الزوال قبل الاذان
 لقوله تعالى ودوا البيع اوجب تركه فيكون فعله حراما **فروع** لو فعل البيع هل يستغفر
 فيه قولان احدهما وهو لا قوي العقادة ونقله الشيخ عن بعض اصحاب
 وبه قال المتأخرون والثاني البطلان وبه قال الشيخ ومبنى المسئلة على ان النهي
 في غير العادة هل هو مستفاد او قد تقرر في الاصول انه غير مفسد التلويح لو كان
 احدهما المتأخرين من الاحتجاج لا يحاطب بالبيع كان سائغا بالنظر الى حراما الي
 من يجب عليه البيع وقال الشيخ ويكره الاول لانه اعانة على فعل محرم قال الفاضل التعليل
 يقتضي التحريم لقوله تعالى ولا تعا وتوا على الاثم والمعصية ثم قوي التحريم عليه ايضا
 وهو قوي **الثالث** فالشيخ المعتبر لا يحرم غير البيع من العترة اقتضا رايه موضع
 النص والقياس عندنا باطل وتوقف فيه الفاضل ولو حملنا البيع على المعاوضة
 المطلقه الذي هو معناه الاصيل كان مستفادا ولا يبرح تحريم غيره ويمكن التحريم
 بان الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده ولا ريب ان السعي ما مور به فيستغفر

في الاحكام ٢٢

الذي عن كل ما فيه مريح وغير وهذا أولي وعليه هذا يحجم خبر العقود من الشغل
 عن البيع **الثاني** ليس بشرط الجمعة على الظاهر في الفتاوى ولا في الروايات
 حيث اطلقت وفي رواية طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام عن الله عن
 علي عليه السلام قال لا جمعة الا في مزارع فيه للحدود وروى حفص بن غياث
 عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام ليس على اهل القرى جمعة ولا خروج في
 العيدين وطلحة بن زيد بن سري وحفص بن غياث وقال ابن ابي عمير صلوة الجمعة فرض على المومن
 حضورها مع الامام في المصلي الذي هو فيه وحضورها مع اقرانه في الامصار والقرى القاصية
 عنه وفيه المبسوط لا يجب على المبادير والكراد لانه دليل عليه ثم قال لو قلنا انما يجب عليهم
 اذا حضر العدد لكان قويا والظاهر انه يشترط فيهم استيطان او حكمه لعدم اجتماع الجمعة
 مع السفر **الثالث** من سبق الى مكان من المسجد فمواحق به وان سبق اثنان ولا يمكن
 للجمع اقترع بينهما وكذا الزيادة على الاثنين ولا يسع الجميع ولو فارق موضعه لمجاورة كان
 في مصلاه باقيا فمواولي به المصلي المكث وان لم يكن باقيا فلا اولوية له والمعاذ والماله قاله
 القاسماني واطرح المبسوط انه ليس بالخاصة الى القيام وليس ببعيد عند دعا المصلين كتحديد
 طهارة وازالة نجاسة وشبههما من الضرورات **الرابع** يجوز إقامة الجمعة خارج المصلي
 لامتثال وان كان اقامتها فيه وفي مسجد افضل نعم يشترط ان لا يبلغ المسافة بحيث
 يلزم الخارجين القصر لعدم انعقاد الجمعة حينئذ لان يتفق خروجهم بغير قصد
 المسافة او يكونوا ممن لا قصر عليهم **الخامسة** من سقطت الجمعة عنه يستحب ان يصلي في
 المسجد الاعظم لما مر من فضيلة المساجد ولو صلاها ثم حضر الجمعة لم يجب اذا كان
 من اهل وجوب الظن والعصي لو صلاها ثم بلغ وجبت لعدم سقوط الواجب بغير كونه
 لو سجد الظاهر ثم بلغ بعدها وجبت اعادتها ولا يجب على من سقطت عنه تاخير الظن
 الى خروج الجمعة بل لا يستحب لان المبادرة الى الاول الوقت افضل مما يحصل معارض
 ولا معارض هنا **السادسة** لو لم يكن الامام مرضيا سقطت عنه الظن على صلوة الجمعة
 معه وان صلى معه ركعتين وانما بعد تسليمه جازما وروى الصادق عليه السلام قال
 في كتاب علي عليه السلام اذا صلوا الجمعة وقت فصل معهم ولا تقوم من مقاميك
 حتي يصلي ركعتين اخرتين وروى ان الباقر عليه السلام كان يصلي في منزله ثم يخرج
 للجمعة **الفصل الثاني** في صلوات العيد وفيه ثلثة مطالب **المطلب الاول**
 في وجوبها وشرايطها وهي واجبة باجماعنا وفرض وانك بعد من العامة عنها ووافق على

وجوبها بشرطها بما عليه قول الفرق بين الواجب والفض ومنهم من ذهب الى انها فرض
كفائي واخرون ذهبوا الى انها سنة لنا قوله تعالى فصل للمركب واخر قال كثير منهم هي تركن الطهر
وصلوة العبد ولا في النبي صلى الله عليه واله الصلاة عليهم السلام وسواها ولا في الصلاة
صلاها كما يقر في اصلي وروينا عن الصادق عليه السلام بطرق كثيرة انه قال صلوة العبد
فريضته فان كانت قلت فقد روي زرارة عنه عليه السلام انه قال صل العبد من مع الامام
سنة قلت المراد انها ثابته بالسنة قال الشيخ في التهذيب فان قلت فقد ذكرت ان الكلبان
حالة عليهما قلت ليست دالة قطعية بل ظاهرة وبالسنة وفعلها وقولا عالم القطع ولو اتبع
قوم من فعلها قولوا عليهما كما يقال في بقية الصلوات الواجبة نعم لا يكون سبيل تركها
لتحقق الخلاف في العامة وشروطها شروط الجمعة السالفة لان فعلها من النبي صلى الله
عليه واله كان عينا تكن الشرايط وروي زرارة عن احمدها عليه السلام انه قال انما صلوات العبد
على المقيم ولا صلوة الا امام نعم فرق لابي عقيل رحمه الله في العبد من العبد في الجمعة
قد ذهب الي ان العبد من يشترط فيه سبعة واكتفي في الجمعة بالمسنة والفضل
ان رواه لانه قال لو كان في القياس لكان جمعا سوا لكنه تعبد من الخلق سبحانه ولم
تقتض روايته ولا اعتماد على المشهور المتعذر بهموم ادلة الوجوب وتناقض الجمعة
عزوا لصاحب بانها مع عدم الشرايط تصلي سنة جماعة وهو افضل وفرادي وكان
يسلم بما لم يجب عليه من المسافر والعبد والمرأة وبدا وان اقيم في البلد فرضها مع
الامام وقال السيد المرتضى قدس سره رحمه الله تعالى عند فقد الامام واحتلال بعض
الشروط فوادي وقال ابو الصلاح يفتح الجمع فيها مع اختلاف الشرايط وصرح بالاعتناء بها
تصلي جماعة في الشرح محمد بن ادريس قال تصلي على الاقل ما اراد به الشرايط اسلا
منعقدة وقال الشيخ قطب الدين الرازي مراعى ما من يكر للجماعة في صلوة
العبد سنة بلا خطبتين ولكن الجمهور الامامية يصدون بها جماعة من غير خطبة
عليه الشيخ في الحايكات وقد روي عن الصادق عليه السلام قلت له امامة
الرجل اهله في صلوة العبد في السجدة او بيت قال لا يوم يمين ولا اخر من ورعا
يعلم منه في الجماعة فيها وكذا في رواية سماعة عنه عليه السلام قال لا صلوة في
العبد من الامع الامام فان صليت وحدك فلا بأس وقد يجاب عن رواية حماد بن عيسى
تأكيد الجماعة بالنساء عن الثانية ان المراد انها اذا كانت فريضته لا يكون الامع
الامام كما قال في التهذيب وقد روي عبد الله بن المغيرة قال حدثني بعض اصحابنا

قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن صلوة الفطر والاضحى صلها ركعتين في جماعة
 وغير جماعة وظاهر عموم الجماعة **ثم مناسك** يستحب لمن كان له عذر عن الخروج مع الامام
 ان يصليها في بيته فروي عن ابي عبد الله عليه السلام ان يات من يوم الاضحى فصلي
 في بيته ركعتين ثم صلى وروي عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قال من لم
 يشهد جماعة الناس في العيد بن فليغسل وليتطيب بما وجد وليصل وحده كما يصلي
 في الجماعة **الثانية** قال الشيخ لا بأس بخروج المجاوزة لحدية لمن فر السبا في صلوة
 الاعياد ليعتد من الصلوة ولا يجوز ذلك لذوات العيديات والمجال وفي هذا الكلام
 احداهما ان ظاهر عدم الوجوب عليهن ولعله ما روي اياه ابن بابويه في الصحيح عن
 جماعة جازان عثمان وهشام بن سالم عن الصادق عليه السلام انه قال لا بأس بان
 يخرج النساء بالعديدن للتعرض للزرق الا انه لم يخص فيه المجاوزة وقد روي عبد الله
 بن سنان قال لما رخص رسول الله صلى الله عليه واله النساء العواتق في الخروج في العيد
 للتعرض للزرق والعواتق المجاري حين يدركن ولكنه معارض بما رواه ابو اسحاق
 ابراهيم التقي في كتابه فاسنده الي علي عليه السلام انه قال لا يجلس النساء للزرق
 في العيدن فهو عليهن واجب ولان المأذنة عامة للنساء **الثاني** ان الشيخ مع
 خروج ذوات العيديات والمجال والحديث والاعلي جواز التعرض للزرق اللهم الا ان
 يربوا المحصنات او المكنت كما هو ظاهر كلام ابن الخليل حيث قال ويخرج اليها النساء
 العواتق والمجايز ونقله النعماني عن نوح بن دراج عن قوما علموا **الثالث** لو فاتت
 هذه الصلوات بخروج وقبها ففي قضايها خلاف فقال الشيخ في التعميد من
 فاتتها الصلوة يوم العيد لا يجب القضاء ويجوز ان يصلي ان تشاركعتين فان شأ
 اربعاً من غير ان يقصد بها القضاء وقال ابو الصلاح اذا فاتت لم تجز قضاؤها
 واجبه ولا مستنونه وقال ابن ابي ريس يجب قضاؤها وقال ابن حمزة اذا فاتت
 لم يلزم قضاؤها اذا وصل الى الخطبة وجلس مستملاً لها وقال ابن الخليل من فاتتها
 ولحق الخطبتين صلاحها بالجمعة وقال ايضا يصلي مع الشرايط ركعتين ومع احتلالها
 يصلي اربعاً وكذا قال علي بن بابويه في صحيح زرارة من لم يصلي مع الامام في جمعة
 يوم العيد فلا صلوة له ولا قضاء عليه ويؤيده ما نعرضه الاصول ان الاحكام الشرعية
 الفضل في الوقت وحديث عبد الله بن المغيرة يلوح منها العضا لا اطلاق الامر
 وروي ابو الجحري عن الصادق عليه السلام قال من فاتته العيد فليصل اربعاً وربعاً

حاربه عاتق اي لا تتركها
 ما ذكرته في ترتيبها
 ولم ينزل في الصحيح

بالخروج بعوم قول النبي صلى الله عليه واله من فاتته صلاة فليقضها كما فاتته ^{المسألة}
 عدم القضاء بالحكمة قال ابن الجوزي فيصير إلى ربعا مفصولا بين بصلتين وقال
 علي بن بابويه فيصير بينهما فلو تفت على ما أخذها أو راية الأربع مع ضعف سندها
 ومطلقة **المراد** وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال وفي الميسر إذا طلعت الشمس
 وانسحبت قال ابن أبي عمير بعد طلوع الشمس وهما متفارقان ويعنيان من
 رواية سماعة قال سألته عن الغد والي المصلي في العطر والاضحى فقال بعد طلوع الشمس
 وفي رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام ليس في العطر والاضحى أحاد ولا
 إذا انما طلوع الشمس فإذا طلعت خرجوا **فكأن** وقت الخروج بعد طلوع الشمس لأنه
 أول الوقت ولرواية سماعة وزرارة المذكورتين هو قال الشيخ ولبن الجوزي فظاهر المعنى
 أنه يخرج قبل طلوعها فإذا طلعت صبر حتى تشرق ثم صلى العوم وسار عوا إلى مغفرة من ربكم
 وعارض الفاضل بأننا التعقيب في الصبح في المساجد أي طلوع الشمس ولي روي
 رحمه الله في المساجد إشارة إلى دفع سواد هوان التعقيب يمكن في طريقة ولو أنه
 في مصلي العيد فيكون جامع بين التكبير والتعقيب فاجاب بأن ذلك وإن كان ممكنا
 إلا أن فعله في المساجد أفضل وقد تقدم أن الأفضل للمعقب ملازمة مصلاه إلى فراغه
 وأن تعقيب صلوة الصبح منتهاه مطلع الشمس **الثا** لو ثبت الرواية من الغد فإن
 كان قبل الزوال صليت العيد وإن كان بعده سقطت إلا على القول بالانقضاء وقال ابن
 الجوزي إن تحققت الرواية بعد الزوال افطروا إلى العيد طاروي عن النبي صلى
 الله عليه واله أنه قال فطرتم يوم يفطرون واضحىكم يوم يصحون وعرفتكم يوم تفرقون
 وروى ابن ركنة شهد عنده صلى الله عليه واله أنهم راوا الصلاة فامرهم أن يفطروا
 وإذا أصبحوا ان بعدوا إلى مصلاهم وهذه الأخبار لم تثبت من طرقنا **التابع**
 يحرم السفر على المخاطب بعد طلوع الشمس لا يستلزم الإخلال بالواجب ويكره بعد
 الفجر لعدم تعيين الوجوب حينئذ ولكن فيه تقوية الوجوب ولرواية عامر بن
 حميد عن أبي عبد الله عليه السلام إذا أردت التفرغ من يوم عيد فأنجز الصبح
 وأنت في المبدأ فلا يخرج تشهد ذلك العيد ولما لم يثبت الوجوب على النبي صلى
 الله عليه واله في التامر يستحب الأصحاب بها إلا أنك إذا هدا الله شرفا سببا بالنبي صلى الله
 عليه واله فإن كان يصلها خارج المدينة فروي عن الصادق عليه السلام معونة
 بن عمار أن رسول الله صلى الله عليه واله كان يخرج حين ينظر إلى أفق السماء

قائمة

288

وروي ايضا موصية الله صلى الله عليه واله كان يخرج الى البقيع فيصلي بالناس
وقال لاصليين يومئذ علي سباط ولا يارب في مرفوعة محمد بن يحيى الى الصادق
عليه السلام السنة على اهل الامصار ان يبرزوا في امصارهم في العيدين الا اهل
مكة فانهم يصلون في المسجد الحرام وقال ابن الجنيد ذلك الحرم البيت وكذلك
استحب اهل المدينة لحرمته رسول الله صلى الله عليه واله وهو يخرج بما
تقدم ومارواه محمد بن الفضل الهاشمي عن الصادق عليه السلام قال ركعتان
من السنة ليس يصليان في موضع الا بالمدينة فيصلي في مسجد رسول الله صلى
الله عليه واله في العيد قبل ان يخرج الى المصلي لان رسول الله صلى الله عليه واله
فعله **فروع** لو كان هناك عذر من مطر او وحل او خوف صليت في البلد جزا
من المشقة الشديدة المتنافية لليسر في التكليف وروي هرون بن حمزة عن ابي
عبد الله عليه السلام قال الخروج يوم الفطر والاضحى الى الحائض حسن لمن استطاع
الخروج اليها **الثامن** روي عبد الرحمن بن سبابه عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال علي الامام ان يخرج المحبين في الدين يوم الجمعة ويوم العيد الى العيد
ويرسل معهم فاذا قضاوا الصلوة ردهم بالادي على المعالي فظاهروا الوجوب ان
لفظه على شعره **العاشرة** يكره التنفل قبلها وبعدها الى الزوال الا مسجد النبية
فانه يصلي ركعتين للرواية السالفة وروي زرارة عن الباقر عليه السلام ليس
قبلها ولا بعدها والمطلق يحل على المعتمد واطلق ابن بابويه في المقنع كراهية التنفل
وكذا الشيخ في الخلاف لظاهر هذا الحديث ولحق ابن الجنيد والمسجد الحرام وكل مكان
شريف يختارها المصلي وانه لا يجب اخلاؤه من ركعتين قبل الصلوة وبعدها قال
وقد روي عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله كان يعقل
ذلك في البداية والرجعة في مسجد وهذا كانه قياس وهو مردود وقال ابو الصلاح
لا يجوز المقطوع ولا القضا قبل الصلوة ولا بعدها حتى يزل الشمس وكان ازاربه
قضاء النافلة كائنه قال الشيخ في المبسوط ان من المعلوم انه لا يمنع من قضاء النافلة
والفاضلان جوزوا صلوة النية في مسجد العموم الامر بالنية قلنا المحض
مقدم على العموم وابن الجنيد وابن حمزة قالوا لا يجوز التنفل قبلها وبعدها ويكره
على كراهية قضاء النافلة مارواه الصدوق والشيخ في الصحيح عن ابي عبد
الله عليه السلام لا تقض ويرى انك يعني في العيد ان كان فانك شي حتى يصلي

الزوال في ذلك اليوم **الحادية عشر** رذهب الشيخ في الخلاف ومختار صاحب المتن
ان الامام لا يجوز له ان يختلف من يصلي به معه الناس في البلاد ما روي محمد بن مسلم عن
ابي جعفر عليه السلام قال قال الناس لا يرون من عليهما السلام الا خلف مرتضى
العيدين بالناس قال لا خلاف السنة ونقل في الخلاف عن العامين عليا عليه السلام
خلق من يصلي بالضعفة واهل البيت اعرف **الثانية عشر** قد روي انه يستحب صلاة
الارض في صلوة العبد بالاحمال وقد روي الفضل عن الصادق عليه السلام انه احيى
حكمة يوم النضر فامر بردها وقال هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه واله
ينظر الى افاق السماء ويضع جبهته على الارض وهذا دليلان على استعجاب مباشر
اعضا المصلي وان كان في هذا الخبر تخصيص للجمعة كما ان شرقا **الثالثة عشر**
يستحب ان يطعم قبل خروجه الفطر وبعد عوده في الاضحية لوجوب الافطار في يوم الفطر
للمصلين فيه وبين الصوم فيستحب المبادرة اليه وروي جراح المراسي عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا طعم يوم الفطر قبل ان تصلي ولا تطعم يوم الاضحية حتى تنصرف الا
وروي العامة عن يروي عن النبي صلى الله عليه واله ان لا يخرج يوم الفطر حتى يغسل
ولا يفطر يوم الاضحية حتى يصلي وان اكل من الاضحية مستحب وهي لا يكون الا بعد الصلوة
وروي زرارة عن الباقر عليه السلام قال لا تأكل يوم الاضحية الا من صحتك ان موت
وان لم تقم فخذ **الرابعة عشر** يستحب خروج المصلي بعد غيبه والدرع متطيبا لانه
احسن ثيابه متعما شتا كان او صيفا كما سبق في الجمعة وروي العامة عن الحسن
عليه السلام قال امرنا رسول الله صلى الله عليه واله ان نتطيب باجود الطيب ما نجد
في العيد اما العجايز اذا خرجن فيتنظفن بالما ولا يتطيبن لما روي انه صلى الله عليه
واله لا تنصلا ما الله مساجدا لله ليخرجن ثقلات اي غير متطيبات وهو بالتأخير
وروي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يجهر الامام بالقراءة ويعظم
عائيا وقا ايضا فان النبي صلى الله عليه واله ما على احدكم ان يكون له ثوبان سوى
ثوبي مهنته لجمعة وعيد **الخامسة عشر** يستحب خروج الامام ماشيا ماشيا بالكيكة
في الاعضاء والوقار في النفس لما روي ان النبي صلى الله عليه واله لم يركب في عيد
ولا عتبان وان عليا عليه السلام قال في السنة ان ياتي العيد ماشيا وما خرج الرضا
عليه السلام الصلوة العيد في عيد رسول المأمون خرج حافيا وقد روي عن
النبي صلى الله عليه واله انه قال من اغترق قدما في سبيل الله حرمها الله على الناس

وسحب ان يكون مشغولا بذلك الله تعالى طريقه كما نقل عن الرضا ع وتبعه الماتون
 في المشي والخنا والتواضع **الذكر السادس عشر** الماذن لصلوة العبد من ان يقول المرب
 الصلوة ثلثا وبحر رفعها باضمار خبرا ومبتدا ونصبها باضمارا وحضر والصلوة
 وايتوا وقال ابن ابي عمير يقول الصلوة جامعة ودل على الاول رواية اسماعيل بن جابر
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت اينها اذان واقامة قال لا ولكن ساء الصلوة
 ثلثا وقد سبق قول الصادق عليه السلام اذا انها طموع وهو لا ينافي قول الصلوة ثلثا
 لجواز الجميع بينهما وقد روي العامان جابر رضي الله عنه قال الماذن يوم الفطر والاقامة
 ولا اذان ولا شيء وهو محمول على نفي الوجوب او نفي التاكيد في الاستقبال **تنبيه** ظاهر الاصح
 ان هذا اذا لم يعلم الناس بالخروج الى المصلي انه اجري مجرى الاذان المعلوم بالوقت **صحي**
 كلام اي الصلاح وحمد الله **السبعة عشر** يجب تأخر صلوة عيد الفطر شيئا عن صلوة الا
 قاله الشيخ استحباب قبل خروجه هناك واستعماله بالخروج ركعة الفطر قبل الصلوة ويسمع
 الزمان للتفخيم بتقديم **الاصح الثامنة عشر** الظاهر ان الوجوه المعينة في الجمعة مضبوطة
 هنا بطريق الاول وصرح بباب الصلاح وبنزله ورحمهما الله لان اجتماع الناس في
 موضع واحد في السعة مرتين يكون اكثر غالباً من الجماعات وليتوفوا اجتماع الغلو في المكان
 الواحد ولما روينا عن علي عليه السلام انه لم يخلف احدا يصلي بالصعفة ولا يفر من
 عوالي بني صلي الله عليه واله انه صلي في زمانه عيدان في بلادهم لم يبق اليه صلي حجتان فلا
 وجه للتوقف في هذا نعم لوم جميع التواريخ وصليت مستحبا جماعة لم يمنع التغير وكذا
 من كاله عذر عن الخروج يصلي ما في منزله ولو جماعة وان اقيمت فريضات الامام **السابعة**
عشر المشهور بين الاصحاب في ظاهر كلامهم استحباب الخطبتين لهما وصرح
 به في المعتب ووجهها اثبات ادريس والفاضل والروايات مطلقة مثل ما رواه اسمعيل
 بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس فيها منبر ولكن تصنع الامام شي
 سبعة من طين يقوم عليه فيخطب الناس ثم ينزل وفي رواية معوية الخطبة بعد
 الصلوة والثانية رواية سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام والعمل بالوجه
 احوط نعم ليست شرطية صحة الصلوة بخلاف الجمعة وليست الخطبة ببار وحي
 عن امير المؤمنين عليه السلام فيها وردوها الصدوق وحمد الله في كتابه لعبد
 الغطر خطبة والاصح اخرى ومحلها بعد الصلوة اجماعا وفي خبر معوية اما الخطبة
 الخطبة قبل الصلوة عثمان وروي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام او اي

ولو صلاها منفردا
 فلا قرب اليه خطبة
 قاله الشيخ في المبوط
 ج ١ ص ١٠٠

جعفر عليه السلام ان عثمان لما احدا انه كان اذا فرغ من الصلوة قام الناس فلما راي ذلك قدم
الخطبة واحتمس الناس الصلوة وقيل ان بني امية فعلوا ذلك وكذا ابن الزبير ثم انعقد
الاجماع من المسلمين على كونها بعد الصلوة في صحاح العامة عن ابن عباس قال شهدت
صلوة الفطر مع بني امية صلى الله عليه واله روي بكرة وعمر وعثمان وكلهم يصليها قبل
الخطبة ثم يخطب وعن جابر ان النبي صلى الله عليه واله صلى قبل الخطبة وعن ابي سعيد
الخدري ان مروان خبره الي الخطبة قبل الصلوة فخره ابو سعيد الي الصلوة قبل الخطبة
فقال له مروان قد ترك ما تعلم قال كلا والذي نفسي بيده لا اتأخر عن صلاة الفطر ثلاث مرات
وروي ايضا ان مروان قدم الخطبة فقال رجل خالفت السنة فقال ابو سعيد والحدري
اما هذا فقد قضا ما عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول من راي منكم
منكرا فليتركه بعدة فمن لم يستطع فليذكره بقلبه وذلك لضعف الايمان المسئلة الموفية
العشر الخطبتان هنا الخطبتان المجمع في جميع ما تقدم غير ان الامام يذكر في خطبة الفطر
ما يتعلق بالفطر من الشرايع والتعدي والوقت وفي الاخرى ما يتعلق بالاصحى ولا يجب
حضورها ولا استماعها لاجماعنا ونقل هذا الاجماع ايضا لما نقل مع انه قابل بوجوب الخطبتين
لما روي في العشرين قال اكثر من الاصحاب يستحب الافطار يوم الفطر على الخلو ماروي ان
النبي صلى الله عليه واله كان ياكل قبل خروجه في الفطر ثمرات ثلثا او خسا او سبعة
او اقل او اكثر ولو افطر على البرية الحسينية صلات ان الله على مشرفها العلة به فحسن
والا فالاقرب التحريم وعلى الجوار لا يتجاوز قدر الجملة والافضل الافطار على الخلاء وانما
الشكر في روي بكرة للحسين عليه السلام والاول اظهر لسنه وقال الرواية وتحريم الطين على الاطلاق
الامام ج بالدليل من الترمذي للاستسقاء **الثانية والعشرون** لا يفعل المني من الجوامع اجماعا بل يفعل به
منطين لما سبق في الرواية ويستحب المذهب بطريق والعود باخرى ناسيا بالنبي صلى
الله عليه واله على ما رويناه وروي عنه صلى الله عليه واله ليشهد له الطريقان فيسار
اهله ما في التبركة والصدقة على اهل الطريقين او ليسا له اهلهما عن الامور الشرعية
وقيل انه صلى الله عليه واله كان يمسك الطريق للاصحية خروجه ليكثر ثوابه بكثرة
خطواته الي الصلوة ويرجع بالاقرب لانه اسهل اذ جرحه الي المنزل **الثالثة والعشرون**
يكره الخروج بالسلاح لما في الخوض والاستكانة ولو خاف عدوا لم يكره لما روي عن النبي
صلى الله عليه واله السلام انه قال يحيى النبي صلى الله عليه واله ان يخرج السلاح في العيدين
الا ان يكون عدوا ظاهرا **الرابعة والعشرون** يستحب احيا اهلتي العيدين بالصلوة والوعاء

والذكر لما روي القليجي عن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال
كان ليحبه أربع ليال من السنة وهي أول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلة النضر
وليلة النحر وروي عن النبي صلى الله عليه واله قال من أحى ليلة من العيدين عتق نفسه يوم
القلوب وموت القلب الكفر في الدنيا والفرج في الآخرة وأما فدا الموت إلى القرب فبليلة
القلوب كقوله فإنه إن لم يلبس وقال بعض العامة لم يرد في شيء من الفضائل مثل هذه الفضيلة
لأنها تقتضي نزع الكفر وهو القيمة وقال الشافعي لأنه إن الدعاء مستجاب في حسب
ليال ليلة الجمعة والعيدين وأول رجب ونصف شعبان فرع تحصل فضيلة الأحياء بمعظم
الدليل تنزيها لا أكثر الشيء منزلة وعن ابن عباس الأحياء أن يعطي العشرة في جماعة
لحاشية العرف يستحب التكبير في العيدين وفيه مباحث أحدها الاستدانة مستحب عليه معظم
المصالح للأصل ولرواية سعيد النقاش عن أبي عبد الله عليه السلام أما أن في العشر
تكبير ولكن مسنون قال قلت وابن هو قال في ليلة النضر في المغرب والعشاء الآخر
في الصلوة النحر وصلوة وقال المرتضى مما انفردت به الإمامية أن على المصلي التكبير في ليلة
النضر وأبدا من در صلوة المغرب إلى أن يخرج الإمام من صلوة العيدين وفي عبد الحميد
حب التكبير على أن كان في عقيب خمس عشرة صلوة وعلى غيره عقيب عشرة لقوله تعالى
ولتكبروا لله على ما هداكم وأذكروا الله في أيام معدودات والأمر بالوجوب ونقل فيه الإجماع
أيضا واختاره ابن الجنييد واجب بأن الأمر قد يرح بالندب فيثبت مع اعتضاده بدليل
والإجماع محمدا من عرفه فشرح هذا التكبير مستحب للمفرد والجامع والمخاض والمسافر
والبادي والقروي والذكر والأنثى والعبد المموم وثانيه على محله وقد تضمنت رواية
سعيد بن عيسى الفطوري وروي حمزة عن محمد بن سالم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن قول الله عز وجل وأذكروا الله في أيام معدودات قال التكبير في أيام التشريق
عقيب صلوة الظهر يوم الجمعة المخالي صلوة المغرب يوم الثالث وفي الأضراس عقيب
عشر صلوات ومثله رواه زرارة عن أبيه عليه السلام وقال ابن بابويه يكره في النضر
عقيب الظهر والعصر يوم النضر أيضا ولم ينفذ لأن على ما أخذ مع أن الأصل عدم الشهادة
توحيده وقال ابن الجنييد التكبير عقيب الفرائض واجب وعقيب النوافل مستحب لما
رواه حمزة بن عتيق بإسناده إلى علي عليه السلام قال علي الرجال والنساء أن يكبروا
أيام التشريق في كل الصلوات وعلى من صلى وحده ومن تطوعا ولو فاتت صلوة
فقتضاها كبر عقيبها ولو خرجت أيامه لقوله صلى الله عليه واله فليقتضها كما فاته ولو

فيكون كبريا ما موم وثا الشماية كيفيته فروج ايت بابويرة ان عليا عليه السلام كان يقول
 في حين كمال صلوة في عيد الاضحى الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 المعيد في الفطر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 الانعام وهذا اول الشكر على ما اولينا وفي الاضحى الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 اكبر الله اكبر الله على ما رزقنا من عبادة الانعام وفي النهاية الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 والله اكبر والله الحمد لله على ما هدانا اول الشكر على ما اولينا وفي الاضحى كذلك الا انه يزيد
 فيه ورزقنا من عبادة الانعام وقال ابن ابي عمير في الاضحى الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 اكبر الله الحمد لله على ما هدانا والله اكبر على ما رزقنا من عبادة الانعام والحمد لله على ابدنا
 وقال ابن الجني في الفطر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 وفي الاضحى الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 الله اكبر على ما رزقنا من عبادة الانعام والروايات مختلفة في رواية زرار الحنبل عن الباقر
 عليه السلام في الاضحى الله اكبر الله اكبر الله اكبر على ما هدانا الله اكبر على ما رزقنا من عبادة الانعام
 وفي رواية سعيد في الفطر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
 ما هدانا وكذا قاله البرقي بكر ثلثا وكل حسن ان شاء الله **القول الثاني** في الكيفية وفيها
 مسائل صلوة العيد ركعتين ويريد فيها على المعتاد على الصلوات خمس تكبيرات في الركعة
 الاولى وبعد القراءة اربع في الثانية بعد كل تكبير دعاء ثنا وقال المعيد وجماعة تكبر للقيام
 الى الثانية قبل القراءة ثم تكبر بعد القراءة ثلثا وثقت ثلثا وصححه معبود بن عامر عن الشيخ
 عليه السلام وصححه يعقوب بن يعقوب عن العبد الصالح يشهد واث الاولي الثانية
 معظم الاصحاب على ان التكبير في الركعتين معا بعد القراءة وهو في صحيح يعقوب
 ورواه ابو بصير وعنه وقال ابن الجنيدي يكبر في الاولي قبل القراءة وفي الثانية بعدها
 ورواه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام واسماعيل بن سعيد الاشعري
 عن الرضا عليه السلام في سندين صحيحين وكذلك رواه ابو الصلاح على الصادق
 عليه السلام وفي رواية هشام بن الحكم عنه عليه السلام فصل القراءة بالقرآن
 الشيخ على التقي لانه مذهب ابي حنيفة قال في المعتمد ليس هذا التاويل حسن
 قال ابن بابويه كذا في كتابه بعد ان ذكر في خطبته انه لا يودعه الا ما هو حجة
 في المعقول الاولي ان يقال فيه روايتان اشهرهما بين الاصحاب ما احتج به الشيخ
 في التاويل ظاهر الاكثر وجوب التكبير وصرح ابن الجنيدي والفاضل لانه وقع بياننا

في الركعة الثانية وروى علي بن حاتم باسناد به عليه السلام يقول تكبير
 اللهم اهل الكبرياء والعظمة واهل الجود والخير واهل العفو والرحمة واهل التقوى والمعرفة
 يا اسكن في هذا اليوم الذي جعلته المسلمين عبيداً لمحمد صلى الله عليه واله فخر ومنزلاً
 لنا ان نصلي على محمد وآل محمد كما فضل ما صليت على عبيد من عبادك وصل على محمد وآل محمد
 يا ورسلك واعف المومنين والمومنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات اللهم
 يا ابي اسكن خيراً ما ساكن به عبادك الصالحون واعوذ بك من شر ما استعاذ به عبادك المرسلون
 وروى جابر عن ابي اقرع عليه السلام قال كان امير المومنين عليه السلام اذا كبر قال
 بين كل تكبيرتين استشهد بالله لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله
 صلى الله عليه واله اللهم اهل الكبرياء وذكر الدعاء الى اخره وروى بشر بن سعيد عن
 عبد الله عليه السلام قال يقول في دعاء العيدين بين كل تكبيرتين الله زليخا اي لا
 ديني اديا ومحمدني اديا والكعبة قبلتي اديا والاوصيا ائمتي اديا وتحييهم الي اخرهم
 ولا احد الا الله واكثر الاخبار فيها لفظ القنوت لا غير والشيخ ابو الصلاح قال ويلزم
 ان يثبت بين كل تكبيرتين فيقول اللهم اهل الكبرياء والعظمة الى اخره فان اراح
 الله الوجوب تخفيفاً ولا فضيلة فحق واراد به الوجوب عيناً فنوع **السادس**
 يستحب رفع اليدين مع كل تكبيرة كما قلناه في تكبير الصلوة اليومية وروى يونس
 قال سألته عن تكبير العيدين ارفع يده مع كل تكبيرة وروى العامة عن النبي صلى الله
 عليه واله انه قال لا يرفع الا يدي الى سبعه وذكر من جملة ما تكبر الله العبد وكذا يجب
 رفع اليدين بالقنوت كقنوت اليومية **فروع** لتوسيع التكبيرات او بعضها حتى
 يركع مضمناً في صلوة ولا شيء عليه اذا لم يستركها واهل بعضي بعد الصلوة اي في
 التشيع رحمه الله ولعله لما سبق من الرواية في باب التوسيع المتضمنه لقضاء العنا
 والصلوة بعدها ونفاه في المعتمد وتبعه الفاضل لانه ذكر تجاور محله فليست
 بالتالي التسليم عن المعارض وكانه عني بالتالي دلاله الاصل على عدم القضاء في
 القنوت لا يجب قضاء وعني بالمضارع الامر بالجديد والدال على القضاء فانه ينبغي
 والشيخ ان يهدي وجود المعارض وهي الرواية المسار اليها ولو تذكر واحد في حال
 والحال الى احد المارح رجع اليه قطعاً ولو قلنا بتقدم التكبير على القراءة الاولى
 ونفسية حتى قرأ المربع اليه فاله في المعتمد لغوات محله وليس ببعيد وجوب
 ساستدراكه وتوقف في اعادة القراءة حيث عدم وقوعه في محله وصدق القائل

سلام

ك

والاولى اعادة تقار ولو ذكر في اثنا ايها قطعها وايضا استأنف ولا يفسى التكبير عندنا
 في الركوع لما فيه من تعبير بهما الصلوة وانما قلنا بقضا التكبير واستدراكه القنوت
 تابع له والظاهر وجوب الاستقبال فيهما الا انها جزاء مما يجب فيه الاستقبال وكذا يعتبر في الشرايط
 الصلوة ويحتمل ايضا وجوب سجدة في السهمين على تناوُل امله الوجوب في اليوميه لهذه
 الصورة وهو قول ابن الجنييد **الثاني** لو شك في عدده بني على الأقل لانه المتيقن وفيه استحباب
 الخلاق في الشك في الاولتين المبطال للصلوة هنا احتمال ان قيل بوجوبه ولو ذكر بعد
 فعله ان كان قد كبر لم يضر لعدم ركعته وكذا الشك في القنوت لو قدمه على القراءة في الركعة
 ساهيا اعادة بعدها قطعها وسجد السهمين على الاحتمال ولو قدمه في الركعة الاولى فذلك
 عند من يوجب تأخير ولو تعدد التقدم ففي بطلان الصلوة مع استدراكه محلهما عندنا
 وحيث ان البطلان لتعديده فظهر الصلوة وعدم اياعها على الوجه المأمور به ولانه ان ركب
 منها عنه في الصلوة اذا الامر بالشئ نهي عن ضده والهي في العبادة معسدة والصحة لما قسم
 في الرواية ان كل ما ذكره عروجل يداور سوله فهو في الصلوة ويحتمل ثالثا وهو البطلان
 وان اعتقد شرعية لانه يكون مبدءا فيحقق النهي وان لم يعتقد شرعيته هناك كان
 ذكر مجرد في الصلوة فلا ينافي فيها **الرابع** لو ادرك بعض التكبيرات مع الامام ركع معه
 خط القول بالندب لانه لا يترك المتابعة الواجبة لاجل الندب هذا اذا لم يكن يمكنه ان يات
 بالتدبر التام قبل رفع الامام من الركوع والا لاتي به ولو امكنه التكبير المجرى على القنوت
 فعله ولو لم يكن ذلك قضاه عند الشيخ بعد التسليم اما على القول بوجوبه فيحتمل
 منه من الابتداء اذا علم الخلف عن الامام ولو ايتما ولما يعلم ولم يكنه للجمع بين
 المتابعة وبين التكبير فانه يتوهم الاتقاء ويحتمل الافتداء ويسقط القنوت ويأتي
 بالتكبير ولا يتحقق الخلق في وجوبه بخلاف المتابعة ويشكل باننا نسا على الوجوب
 والمتابعة فانه كانت واجبه فوجوبها ليس بخبر والصلوة من حيث هي صلوة على
 التكبير والقنوت والفاضل مع قوله بوجوبه اسقطه مع عدم امكان الايتان ثم
 بوجوب قضاء بعد التسليم حتى لو ادرك الامام ركعا كبيرا ودخل معه واحترز بالركعة
 عندنا ولا يجب القضاء **الخامس** لا يتحمل الامام هذا التكبير والقنوت وانما يتحمل
 الدعاء ويكفي عن دعا المأمومين وهذا لم نقف فيه على نص ولو قلنا بالتحمل فيه
 فدعا المأموم فلا بأس سواء كان بدعا الامام او غيره وعدم تحمله الامام القنوت في
 اليوميه بذلك طريق الاولى عدم تحمله هذا **المسألة السادسة** يجب قراءة الحمد وسورة معها

كسائر الفرائض ولا خلاف في عدم تعيين سورة وإنما الخلاف في الأفضل فذهب جماعة إلى
أنه يقل الأول في الأولي والشمس في الثانية وقال آخرون الشمس في الأولي والغاشية
في الثانية وهذا القولان المشهوران قال علي بن بابويه يقرأ في الأولي الغاشية وفي
الثانية الأصيل وقال ابن أبي عمير في الأولي الغاشية وفي الثانية والشمس ورواية
أي الصباح عن الصادق عليه السلام والسلام واسماعيل الجعفي عن الباقر عليه السلام
تشهدان الأولي وصحبتهم بإجميل ومعوية عن الصادق عليه السلام تشهدان الثاني
مع أن في رواية جميل الشمس والغاشية وأشباههما والكحل حسن وإن كان العمل بالظهر
أولاً ويستحب الجهر بالقراءة والظاهر استحبابه بالعتقوت أيضاً الإماموم فإنه يستحب
المطلب الثالث في التواضع وفيه دليل على موافق العيد للجمعة بخير من صلى العيد في
حضور الجماعة وعدمه ذهب إليه الأكثر وعلم الإمام الحضور والإعدم بذلك الصحيح للحديث
عنه الصادق عليه السلام قال إذا جمعتان في زمان علي عليه السلام فقال من شأن بالجمعة
فليات ومن فقد فلا يضره وليصل الظهر وخطب عليه السلام خطبتين جمع بينهما
خطبة العيد وخطبة الجمعة وخبره رواه سلمه عنه عليه السلام إلا أنه لم يذكر الخطبتين
وروي العامة عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وآله صلى العيد وحضر في الجمعة
وروي أن ابن الزهري لما صلى العيد ولم يخرج إلى الجمعة قال لب عباس ما صاب السنة
وفيه أيا إلى أنه يسقط أيضاً عن الإمام وقال ابن الجنيدي في ظاهر كلامه يختص التحديد
بمن كان قاصي المنزل ويستحب له الحضور واختاره الفاضل لما رواه اسحاق بن عمار عن
الصادق عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن علي بن أبي طالب عليه السلام
كان يقول إذا اجتمع للإمام عيدان في يوم واحد فإنه ينبغي للإمام أن يقول للناس
في خطبة الأولي أنه قد اجتمع لكم عيدان فانا أصليهما جميعاً فمن كان مكانه قائماً
فاحب أن ينصرف عن الآخر فقد أدت له ومعه مائة من قاضي المنزل ليس ما
مأذوناً منية الانصراف والفرق لزوم المشتقة وعدمها إلا أن العيد والقربى إلى الأمر
للإضافية فيصدق القاضي على من بعد ما في بعد فيدخل الجميع الأركان
مجاور المسجد وبما صدر بعض إلى تفسير القاضي بأهل القرى دون أهل البلد
لأننا المتعارف وقال أبو الصلاح الظاهري المسيلة وجوب عقد الصلوتين حضوراً
عن خطبته بذلك وقال لب البراج رحمه الله وجوب الحضور لهما تن الصلوات
لأن ذلك يحظر فيهما قطعي وجبر الواحد فيبدأ الطن فلا يبارض القاطع بينهما

وذكر في هذا الباب ما يتعلق بالصلوة في السفر والجماعة
فلا فصل إلا عند الحاجة والعادة في الصلوة

في كتاب الصلاة
باب ما يتعلق بالصلوة في السفر والجماعة

ابن زهره ويحاج عنه بان الخبر المتلقي بالقبول المحمول عليه عند معظم الأصحاب
في قوة المتواتر فيلحق بالعظمي ولان نفي الخروج والعشر يدل على ذلك ايضا فيكون
الخبر مقتضيا بالكتاب العزيز والمعتد بالخبر مطلقا وان كان الاولى القرب جمعا
بين الروايتين **ثاني** ظاهر كلام الشيخ في الخلاف تحيير الامام ايضا وصرح المرتضى
بوجوب الحضور عليه وهو الاقرب لوجوه المقتضى مع عدم المنافي ولما في خبر اسحاق
فانا احببنا جميعا **السيد الثالث** قد تقدم استحباب الفصل لهذه الصلوة ما دام الوقت
رواه عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام وفيه شريفة الجماعة في هذه الاعادة
قوي كالصلوة المبتداه سنوا قلنا بان تكبير العبد قبل القراءة او بعده وربما حضر بعضهم
سقوط دعا التوجه ان قلت بتقدم التكبير ولا ريب له وجه لعدم المنافاة بين التوجه
والثبوت بعده وبحوز تقدم التكبير في الركعتين المتتبعين ويكون صلوة مخيرة **الرابعة**
اذ لم يجتمع شرائط الوجوب صليت ندبا على ما سبق وهل يشترط في جواز خلوة الزمعة
من القضا الاقرب انه لا يشترط فيجوز من عليه القضا لما استدلنا به في باب المواقيت
من الروايات ولو قلنا بالمنع فهل يجوز ان يصلي القضا بهيمة العبد يحتمل ذلك لانه امتانة
ذكر الله تعالى والدعا لا غير ويحتمل المنع لانه تغيير لمصية المصلوة اما لو تدر فعلها في وقتها
فانما يتعدوان مشغولا الذممة بالقضا ويراعي في الواجب فانما ليست شرطا في المند
مع اختلاف الشرائط الا ان يندرك ذلك فيجب ان انفتحت الجماعة ولا سقط لانه من قبيل الواجب
المشروط **الخامسة** قال ابو الصلاح رحمه الله يخرج الامام والمأموم مشاة وكلامه في الامام
قليل لا وقف وكبر حتى ينتهي الى المصلي فيجلس على الارض ويجلسون كذلك فاذا انبسط
الشمس قام وقام الناس وكبر وكبر الناس فاذا امسكوا قال مودنوه الصلوة ثلثا في
اصواتهم ثم يكبر ويدخل بهم في الصلوة وقال اذا فرغ منها عقب وعفر ثم خطبوا
لا يقر المأموم خلفه سمعوا قرائنا ولا وعلمهم ان يصحهم قنوتهم وتكبيرهم ولا يصحوا
فاذا فرغ من الخطبة وجلس على المنبر حتى ينعض الناس ثم ينزل وقال يكون السمع
قبل الصلوة المستنونة وتبعه ابن زهره ويلزم في يوم العيد بلا كثرة فعل الجنازة
والترسعة على العيال والتضحية بما تيسر وتعرف ذلك على المساكين **السادسة**
يستحب التعريف عشية عرفة بالامصار في المساجد لما فيه من التسمية بالخارج في
اجتماعهم وتلازمه ذكر الله تعالى وروى عبد الله بن سنان انه قال الصادق عليه
السلام من لم يشهد جماعة الناس في العيد فليغتسل ويتطيب وليصل وجره كما يصل

في الجملة وفي يوم عرفه يجتمعون بغير امام في الامصار يعرفون الله عز وجل وعن
 ابن عباس انه فعله بالبصرة وفعلة عمرو بن حريث ومحمد بن واسع ومحيي بن معيين
 وهو لائق علما العامة وكرمه نافع مولى لابي عمرو وابراهيم النخعي والحكم وحامد ومالك بن
 عمار احمد فقال ارجوا لا يكون به باطل ونحن قد اثبتنا شرعيته عن الامام المعصوم فلا
 عيب بقوله مكرهه وافضل التعريف بالامصار التعريف بالشاهد وخصوصا مشهده
 الامام ابي عبد الله الحسين عليه السلام فتدروني اخبار حجة **الغيب** **الاشهاد**
 في صلوة الايات والنظر في سببها وكيفيتها واحكامها **النظر الاول** يجب الصلوة كسوف
 الشمس والقمر ويقال خسف القمر ايضا وما قبل خسف الشمس وهو في حديث اسما
 وابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله يقال انكسفت عند بعضهم منهم الجوهري ^{كسفت}
 وكسبها الله بفتح الكاف والفاء فيهما في كاسفة والاخبار مملوءة بلفظ الانكساف وقد
 جوزه بعض اهل اللغة منهم الصوري ودليل الوجوب فيها اجماع الاصحاب وقول النبي
 صلى الله عليه واله ان الشمس والقمر آيات الله يخوف الله بها عباده لا انكساف
 لموت احد ولا لحياة نبي فانه اراهم ذلك فصلاوا والامر للوجوب وروي اي لم ينعكس قاله
 انكسفت الشمس على محمد رسول الله صلى الله عليه واله فضيل بن ارقم اسورة الطوال
 او ركع خمس ركوعات وسجد سجدتين ثم قام فقرأ سورة من الطوال وركع خمس ركوعات
 وسجد سجدتين وجلس ثم كاهر هو مستقبلا القبلة يدعوه حتى تجلي وفي هذا
 الخبر الزام العامة في مواضع احدها ان ظاهر الوجوب لقوله صلى الله عليه واله
 صلاوا كما رايتوني اصليها سيما ان الوجوب على الاعيان لا على الجاهل منهم لا بعضهم وثنا
 ان الركوع فيها عشر مرات كما يقول به وفيه دلالة على استحباب الكون في الدعاء حتى
 ينجلي وسياتي استحباب الاعادة ان شاء الله تعالى ونحو هذا الخبر روي عن
 الكاظم عليه السلام وروينا عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلوة
 الكسوف فريضة واما باقي الايات فلهما صور يجب الصلوة ايضا للزلة ونصب
 عليه الاصحاب وابن الحنبل لم يصرح به ولكن ظاهر كلامه ذلك حيث قال يلزم الصلوة
 عند كل خسوف سماوي وكذا ثبت زهره وابو الصلاح فلم يعرض بعض الكسوفيين لنا
 بفتوى الاصحاب وصحاح الاخبار كرواية عمرو بن ادب عن رطل عن كليهما عليهما
 السلام ومنهم من رواه عن احدهما عليهما السلام ان صلوة كسوف الشمس وكسوف
 القمر والرجز والزلزلة عشر واربع سجعات وروي العامة ان عليا عليه السلام صلى

283

في زلزلة جماعة قال الشافعي ان صح قلبه الثانية الرجعة وقد تضمنتها الرواية وصرح به
ابن ابي عتيق وهو ظاهر الاصحاب اجمعين **الثالث** الرياح المخوفة ومنهم من قال الرياح العظيمة
وقال المرتضى الرياح العواصف واطلق المعين الرياح **الثالثة** الظلم الشديد ذكر الشيخ
الرياح ولما اورد من **الرابعة** المحن الشديد ذكر الشيخ في الخلاص **الخامسة** باقي الايات المحنة
ذكر الشيخ والمرتضى في ظاهر كلامه وصرح بما في عقيل لجميع الايات ولما لم يجد على ما قلنا
عنه ولما اورد من وهو ظاهر المعين ودليل الوجوب في جميع ما قلناه مع فتوى المعين
من الاصحاب ما رواه زرارة ومحمد بن مسلم في الصحيح قال قلنا لابي جعفر عليه السلام هذه
الرياح والظلم التي هل يصلي لها فقال كل احا وفي السماء والظلم اوج او فرغ فصلي
له صلوة الكسوف حتى يسكن وظاهر الامر الوجوب وعن علي بن الحسين عليه السلام
في الكسوفين امر لا يفرج الاثنين ولا يهرب الا مكان من شيعتنا فاذا كان كذلك فافروا
الي الله واجروا وقال ابن بابويه غاب الفرج الي المساجد والصلوة لانه يشبه ايات
الساعة وكذلك الزلازل والرياح والظلم هي ايات تشبه ايات الساعة فامران بعد ذكر
القيمة عند مشاهدتها بالتوب والافاء والفرج الي المساجد هي سوتية الارض والمستجير
بها محفوظ في دمه الله تعالى **هنا** مسائل ووقتها في الكسوفين من ايات الله المجردة
الي الاخرة الاجلاء عند المعظم والي تمامه عند الشيخ المحقق لما روي عن النبي صلى الله عليه
واله فاذا رايت ذلك فافروا الي ذكر الله تعالى والصلوة حتى يخلى ولان كسوف البعض
في الابتداء سبب في الوجوب فاذا في الاستدانة وروي معاوية بن عمار عن الصادق
عليه السلام اذا فرغت قبل ان يخلى فاعيد لوضح الوقت قبل تمام الاجلاء فومر بالاعادة
وجوبها ولا استحبابا وان وقت الخوف ممتد فيمته وقت الصلوة لاستدانة فاعيد للاكثروا
حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال ذكر وانكشاف الشمس وما يلي الناس
من شدته فقال اما يخلى منه شيء فقد اخلى قال في الاعتبار لا حجة فيه لاحتمال ان يرد
تساوي الحالين في زوال الشدة لايتان الوقت والغاية فيه فيه القضا للشرع في
الاجلاء والافاء وكذلك ضرب زمان التكليف الذي يسع الصلوة وفي ادراك ركعة
اما الاعادة فانها مشروعة على ما ياتي ان شاء الله تعالى ليرتفع الاجلاء **الثانية** وقت
اصحاب الزلزلة بطول العمود وصرحوا انه لا يشترط سعة الزلزلة للصلوة فكان صحرا الجرد
سبب في الوجوب وشك فيه الفاضل فلما فاته القواعد الاصولية امتناع التكليف
يفعل في زمان لا يسعه ما في الاخاوين عند الاصحاب في شرط فيها السعة ولا يري

وجها للتخصيص لا قصر ما في الزلزلة عالمها اذا اتفق قصر زمان تلك الايات بل قصر ما فيها
ايضا عالمها احتمل الفاضل وجوب الصلوة اما دايما كما يحتمل في الزلزلة ذلك وحكم الاصحاب
بان الزلزلة فضلي واطول العمول يعني التوسعة فان الظاهر وجوب الامور هنا بل علي
معنى نية الاله وان اخل بالعمورية لعدم رآ وغيره **الثالثة** لو فات المكلف صلوة احد الكسوفين
مع علمه بها وتعمد القضا وجب الاشتغال بالدمع وعموم الروايات وجوب قضا الصلوات
مثل قوله صلى الله عليه واله من نام عن صلوة او نسيها فليقضها اذا ذكرها **الرابعة** لو فات
نسيانا او نسيهما وشبهه بعدم علمه وجب القضا لما رواه زرارة عن الصادق عليه السلام
ان اعطيت احدا وانت نائم فعلت ثم غلبت عليك فلم تقص فعد عليك قضاها وهذا يصلح
وبلا خاصا وجوب القضاء مع تعدد التركيزات بالنسيه بلا وجوب الا على ولا في
في هاتين الصورتين بين اختراق الكل والبعض لعموم الاول وقال الشيخ في النهاية
المبسوطة لا يقتضي مع النسيان وتبعه ليرحمه وازاد به مع عدم الایعاب وكذا ابن البراءة
واطلق المرتضى عدم القضا لو احترق البعض وجوب القضا لو احترق الجميع ذكره
في المحل وقد روي وجوب ذلك على كل حال وكذا فضل في المسائل المصرية **الخامسة**
لو لم يعلم بالكسوف بان كان موعبا او جب القضا والافلا والرواية زرارة ومحمد بن طر
عن الصادق عليه السلام قال اذا كسفت الشمس كلها واحترقت ولو لم تعلم ثم علمت
بذلك فعليك القضا ولم يحترق كلها فليس عليك قضا وهذا ايضا دليل على
وتقرير ما تقدم فان قلت قد روي في الصحيح عن ابن جعفر عن اخيه عليه
السلام قال سالت عن الكسوف هل علي تركها قضا فقال اذا فاتتك فليس عليك
قضا قلت لما وردت روايات مفصلة وكان هذا الخبر مجملا وجب حملها على الفضل
فيحمل على المحل وربما كان هذا جهة الشيخ ومن تبعه على عدم قضا الناسي وهو غير
منع من له لانه الناسي في معنى التام وقد دلت الرواية على وجوب قضائه **طبعة**
قال المفيد رحمه الله اذا احترق من الشمس كله ولو لم يعلم به حتى اصبح صلاحها
جماعة وان احترق بعضه ولم يعلم به حتى اصبح صليت القضا فوادي وقال على ابن
بابويه اذا انكشفت الشمس او القمر ولم تعلم فعليك ان تضليها اذا علمت به
وان تركتها متعمدا حتى تصبح فاعتقل فصلها وان لم يحترق كله فاقضها
ولا تقصل وكذا اورد في المقنع فظاهر هو لا وجوب القضا على الجاهل
وان لم يحترق جميع القرص ولم يعلم له ما لم تقف عليها اولان مجرد الاختراق سبب

تام فلا يعذر فيه الجاهل الا ان رواية زرارة السالفة تدفعه وتفصيل المفيد للجماعة
 والفرادى في القضايا الكلامية فيه واجب الجنبه ذكره في بيان من تركها النوم او غلبة
 ولم يعلم به حتى انحلا ايضا يقضي وقال القضا اذا احترق القرص كله الزم منه اذا احترق
 بعضه لو فانت المملوك لايات عمدا وجب القضاء وكذا نسيانا وبحق ان استحب الخلاف
 فيها بطريق الاولى للاجماع على وجوبها وان جعل استحب الخلاف وعدم النضاح
 اما لعدم العناية بالكسوف وهو قوي واما الامتناع فكيف الغافل السابعة
 لو غابت الشمس والقمر بعد الكسوف وقبل الشروع في الاجل وجبت الصلوة ادا وكذا
 لو سترها غيم او طلعت الشمس على القمر عندنا وبصلي في ذاتي الصورتين الا ان
 عملا بالاستصحاب ولو اتفق اخبار صدقين عدلين يده الملك العود اليهما ولو
 اخبر بالكسوف في وقت مترقب فالاقرب ان يقام ومن اجزاه متا به العالم وكذا لو
 اتفق العلم بخبر الواحد للقرآن النظر الثاني في الكيفية للصلوة وهي ركعتان كما
 الصلوات وينفرد بامر واحد ان الركوع في كل ركعة خمس مرات وثانيها وجوب تكرار
 الحمد والسورة خمس مرات احوال السورة وان بعض لم يحجب تكرار الحمد وقال ابن ابي
 لا يجب تكرار الحمد مع احوال السورة بل يستحب وهو قول نادر وثالثها استحباب
 الجهر فيها سواء كانت حسونا او كسوف او قد رواه العامة وكذا باقي الايات والاربعة
 استحباب القنوت على كل قراءة ثانية وقيل اقله على الخامسة والعاشر رواه
 ابن بابويه رحمه الله وقال ان الخبر ورد به وخامسها الله لا يقول سمع الله من حمده
 الا في الموضع من الركوع الخامس والعاشر بل يقتصر في باقي الركوعات على التكبير والانها
 كما يكبر للاخذ في الركوع وسادسها تساوي زمان قراته وركوعه وسجوده وقنوته
 في التطويل وسابعها تطويل الصلوة بقراءة السورة لطول المثل الاينيا والكهف
 اذا علم او ظن سعة الوقت وثامنها الاعادة لو فرغ قبل الاجل والفسر الجاهل اذا
 فروي زرارة ومحمد بن مسلم وغيرهما عن الباقر عليه السلام والصديق ع سدا
 ، وتكبر للاقتراح الصلوة ثم يقرأ الكتاب وسورة ثم ترفع راسك فتقرأ الكتاب
 ، وسورة ثم تركع الخامسة فاذا رفعت راسك قلت سمع الله من حمده ثم تسجد
 ، سجدة ثين ثم تركع الخامسة فاذا رفعت راسك قلت سمع الله من حمده ثم تسجد
 في الاولى وان هو قرأ سورة واحدة في الخمس ففرقها بينهما قال اجزاه ام القرأت
 ما في اوله وان قرأ خمس سور في كل سورة ام القرآن في اخبار كثيرة والله اعلم

ومع الجماعة كذلك
 بعد السجدة الاولى
 طلقا ولا يصح الا في
 سائر السجرات

هذا التفصيل فان احسن ابن ادريس مرواية عبد الله ابن سنان عن الصادق عليه
السلام قال انكسفت الشمس على محمد رسول الله صلى الله عليه واله فصل ركعتين قام
في الاولى فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع راسه فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع
ثم رفع راسه فقرأ سورة ثم ركع فاطال الركوع ثم رفع راسه فقرأ سورة ثم ركع ففعل ذلك
خمس ركعات قبل ان يسجد سجدين ثم قام في الثانية ففعل مثل ذلك فكان له عشرين ركعة
واربع سجعات والتوفيق بينهما وبين باقي الروايات بليل على الاختيار قراءة الفاتحة
مع الاكمال للجواب ان تلك الروايات اشهر واكثر عمل الاصحاب بمضمونها فتعمل هذه الرواية
على ان الراوي ترك ذكر الحمد والعلم به لتوافق تلك الروايات المخرجة فخرج لو يقصر
الكمال سورة في الخمس لانها ركعة واحدة ولو يقصر بسورتين او ثلث او اربع
فالظاهر الجواز غير انه اذا اتم السورة وجب ان يقرأ بعدوها الحمد ولو قرأ سورة في القيام
الاول وبعض سورة او ازيد في القيام الباقي جاز والظاهر عدم وجوب اكمال السورة
ثانيا هذا الحصول مسمي السورة في الركعة ويجوز ان ينحصر المخرج في سورة واحدة
او خمس سور لانها ان كانت ركعة وجبت الواحدة لو كانت خمسا والخمس فيمكن استناد
ذلك الى تجويز الامر بين وليس بين ذلك واسطر ولو قرأ في القيام الاول بعض سورة
ثم قام الى الثاني فلا قرب تحميم بين ثلثة اشياء بين رخصتها واعادة الحمد وبين القراءة
مزايا موضع شامت السورة مع احتمال منع هذا الاخير لما انفرد به جديده لو انقص
على شي من هذه السورة في الخمس لم يجز لما بينا من وجوب اكمال السورة وتوقف النازل
في وجوب قراءة الحمد ولو فرض السورة التي قرأ بعضها من ان وجوب الحمد مشروط
باكمال السورة قبلها وامرنا في حكم الاكمال ويجري ذلك في العدة ولعن المولاة في السورة
واحدة ويجوز ان يقرأ بها وهو ان لم اعادة البعض الذي قرأه من السورة بعينه مجيد
هل يجب قلة الحمد يجعل ذلك الامتناع بسورة ويجوز عدمه لان قراءة بعضها بمنزلة قراءة
جميعها اولي هذا ان قرأ جميعها وان قرأ بعضها فاسد انك لا تروي القنوت في كل
تاسعة زارة ومحمد بن مسلم ايضا عن الامامين عليهما السلام وروي تطويل
الركوع والسجود عن الباقر عليه السلام وروي تطويل القنوت بقدر الركوع
والسجود زارة ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وروي الشيخ
سنة الخلاف عن علي عليه السلام انه جهر في الكسوف قال الشيخ وعليه اجماع القرية
وروي التكري في كل ركعة فغ من الركوع غير الخامس والعاشر محمد بن مسلم

عن الصادق عليه السلام وروي ايضا التميمي في الخامس وروي تطويل الصلوة عمار
عن الصادق عليه السلام قال اذا حليت الكسوف فالي ان يذهب الكسوف عن الشمس
والقمر وتطول في صلاتك فان ذلك افضل وروي العامة ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله
ففي الصحيح حسفت الشمس على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله واله يصلي فاطال القيام
جدا ثم ركع واطال الركوع جدا ثم رفع راسه واطال القيام جدا وهو دون القيام الاول ثم
ركع فاطال الركوع جدا ثم رفع راسه واطال القيام جدا وهو دون القيام الاول ثم ركع فاطال
الركوع جدا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الاول
ثم ركع واطال الركوع وهو دون الركوع الاول ثم رفع راسه واطال القيام وهو دون القيام
الاول ثم ركع فاطال الركوع الاول الى قوله ثم انصرف وقد تجلت الشمس وعن جابر قال
انكسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله واله يوم مات ابراهيم بن رسول الله
صلى الله عليه وآله واله فقال الناس انما انكسفت لموت ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وآله
واله فضلي بالناس فكبر فاطال القراءة ثم ركع نحو اماما قام ثم رفع راسه فركع فقرأ
القراءة الاولى ثم ركع نحو اماما قام الى قوله ثم انصرف وقد صاب الشمس فقال يا ايها الناس
انا الشمس والقمر ايتان فرأيت الله تعالى لا ينكسفان لموت احد من الناس فاذا رايتهم
شيئا من ذلك فصلوا حتى يخفى وروي الاصحاب عن عبد الله بن ميمون القمي عن
عليه السلام عن ابي اير قال انكسفت الشمس في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله واله
بالناس ركعتين وطول حتى غشى على بعض القوم من كان وراء تطويل القيام وروي
ابو بصير قال سالت عن صلوة الكسوف فقال عشرة ركعات واربع سجود بقرآن كل ركعة
مثل يس والنور ويكون ركوعك مثل قرائتك وسجودك مثل ركوعك قلت فمن ثم عشرين
يس واشباهها قال فليقرأ تسعين اية في كل ركعة وذكر الاصحاب الانبياء والكهنة في
الاعادة فاختلفت الاصحاب فيها على اقوال ثلثانها واجبة وهو ظاهر المذهب والي
الصالح وسلا وهو كما لمصرحين بان اخر وقتها تمام الانحلال كما ذهب اليه المحقق
ويقولهم ثم يذروا اية معوية بن عمار الصبيح عن ابي عبد الله عليه السلام اذا قرأ
قبل ان تغيب فاعده فان طاهر الامر الوجوب ولان العلة في الصلوة الواجبة ما يبر
في يوم المعلول وذهب معظم الاصحاب الى استحباب الاعادة لتقصير العمل
النافية للوجوب وعدم الامر بالتكرار وصدق الامتنان الجمع بين هذه الروايات
وصحيفة مسلم وزيارة عن الباقر عليه السلام فان فرغت قبل ان يخفى فاقعد

وادع الله حتى نجلى فان هذا صريح في جواز ترك الصلوة فتعمل الاولى على الذنب حتى
 يوافق الاخبار فان قلت قوله فاقعد وادع الله صيغتي امر واقل احوال الامر بالاجتناب
 واستحباب الصلوة ينافي استحباب غيرها مما ينافيها فلا يثبت للمجموع بين الجزين
 قلت قد يكون الامر بالاجتناب كقولنا فادع الله فاصطادوا الا انه بعد جملة هذا في
 الاجتناب لان الدعاء لا يكون الا راجع الفعل بل الحق انه للاستحباب ولا ينافي استحباب
 الصلوة فان الاستحباب يدخل فيه التحريم كما يدخل في الواجب فكانه مخير بين الصلوة
 وبين ادعاء ايما فعل كان مستحباً **قوله** حتى نجلى يمكن كون حتى فيه لانتها
 الغاية فلا دلالة فيها على التعليل ويمكن ان يكون تعليليه بمعنى كي كما تشعر به اخبار
 كثيرة فيكون الدعاء سبباً في الاجتناب والاحتياط والاعتناء المطلوب بالصلوة وادع الله الى
 الشمس والقمر ويخرج بعد ذلك شرعية الاعادة وتكريرها ليعمل الغرض من الصلوة وذهب
 ابن ادم الى ان الاعادة غير واجبة ولا مستحبة ولا يروي له ما يخالف مخالفة فتاوى
 الامعاء والاخبار وذهب ان الاخبار مراد بالاحاد اليس ان الاصحاب مطعون
 فيه على شرعية الاعادة والاحكام الشرعية ثبتت بمثل هذا عند غيره والمعتقد بالاجتناب
 وقول المرتضى مرشحه يمكن حمله عليه ايضا فتصير المسئلة متفقة عليهما وقد روي
 ما روي عن ابي عبد الله عليه السلام بتطول الصلوة ثم قال وان اجبت ان تعيد فيخرج
 من صلواتك قبل ان يذهب الكسوف فهو جائز وهذا الحديث ينبغي وجوب الاعادة
 مرعياً لا يقال نحن نقول بوجوبه فان المراد جواز الاجتناب الفرج من صلوة واحد قبل
 الاجتناب ولا يلزم منه عدم وجوب اخره لانا نقول ان بتطول الصلوة الى ان يذهب
 الكسوف عن الشمس والقمر ثم اردف بقوله وان اجبت الى اخره فكما ان الاولى
 لا تكرار فيها وكذا الثانية ولا ان المفهوم من صلاة التي خوطب بها فلو كان وزواها
 صلوة مخاطب بها الزمنا حين البيان عن وقت الحاجة وان باطل وقد تقرر في الامر
 لا يتألف هذا يصلح حجة لان ادريس لا يسمي الحال الى قسمين بتطول الصلوة
 بحيث يطاق الاجتناب وعدم تطويلها ولم يذكر الاعادة فلو كانت مستحبة لم يكن
 القسم حاضراً لانا نقول حكم بالجواز على قسم الفرج قبل الاجتناب ولا مراع في قوله
 متقابل التطويل المستحب فكان غرض السائل كان مختصراً في هذين السببين وذكر
 لما ينافي استحباب الاعادة بدليل اخر ولا يتوجه طلب القسم المعاصر ان المراد
 حصر الجميع الاقسام الممكنة وهنا اقتصر على القسمين بحسب المقام مساليل مستحب

ان تصلي تحت السماء وانه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال وان استطعت
ان يكون صلاتك بارزاً تحت السماء البيت فافعل بالبنين ولو صليت في المسجد وصليت
في رحبته المكشوفة وهل هي افضل من الصلوة في الظاهر نعم تاسيا بالنبي صلى الله عليه
والله فانه صلاتها في مسجده وروي يونس بن يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام
انه خرج مع ابيه الى المسجد الحرام فصليا فيه عسوف القمر ولعل رجحان البرور لعلم حال
الانحلال **الثانية** يستحب فيها الجماعة سواء كانت كسوف او خسوف او غيرها لما روي
للمخاض والعامتان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلاتها في جماعة خير من انفرادها اذا
اوعد الاحتراق لما رواه ابن ابي يعقوب عن الصادق عليه السلام قال اذا انكسفت الشمس
والقمر فانه ينبغي للناس ان يفرغوا الى امام يصلي بهم وايضا كسفت بعضه فانه يجزئ ^{الشيء} ان
ان يصلي وحده قال الصدوق ان اذا احترق الرضوخه فصلاها في جماعة وان احترق الرضوخه
بعضه فصلاها فرادي فان اراد في تأكيد الاستحباب مع احتراق البعض فرجبا بالرفق
وان اراد في استحباب الجماعة ورجح التراضي طولا بالادلة وهذه الرواية غير ناهضة
به فانها المائدة على اجزائها واحدة لا على استحبابها بل ظاهرها ان الجماعة افضل ^{من} الانفراد
وان كانت دون الجماعة في الفضل اذا عم الاحتراق وليست الجماعة شرطية معينا غيرنا
وعند الأكثر وخالف فيه بعض العلماء حيث قال لا يصلي المني في الجماعة وقد روي الاصحاب
عن روح ابن عبد الرحيم عن الصادق عليه السلام وسأله عن صلوة الكسوف ان يصلي ^{حده} جماعة
قال الجماعة وقد روي **الثالثة** لا منع من هذه الصلوة في اوقات الخسوف التي يكون فيها
الصلوة المستحاة نافلة لانها فرض ذو سبب وقد روي محمد بن حمران ومحمد بن
الصادق فعلاها عند طلوع الشمس وغروبها **النظر الرابع** في اللواتق في
مسائل الخطبة لهذه الصلوة وجوبها والاستحباب الاصل ولعدم ذكرها في أكثر الأخبار
وروايتهم من عابثه ان النبي صلى الله عليه واله لما فرغ منها خطب الناس
فحمد الله تعالى واتى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيات الله تعالى وايضا
لا يحسنان موت احد ولا حياة فاذا رايتهمها فكبروا وادعوا وصلوا وتصدقوا
يا امته محمد ان ما من احد اغرم الله ان يرت عبده او يرك امته يا امه محمد لو تعلمون
ما اعلم بكم كثر اولئك قلوب الاهل بلغت حكاية حال وهي لا تقم ولعل ذلك
الكسوف كان مقرونا بمقتضى هذه الخطبة لانه قد روي في الصحيح انها كسفت
يوم مات ابراهيم والرسول الله صلى الله عليه واله كما سلف فقال ذلك ليزيل همهم

وفي رواية جارية صحاحهم ايضا انه قال صلى الله عليه واله ان عرض على كل شيء فحرمه
فعرضت على الجنة حتى لو تناولت منها قطعا احدهما او قد تناولت منها قطعا فمضت
يدي عنه وعرضت على النار فرائت فيها امرأة مريضة اسرايل تعذب في هذه النار بطنها
فلم تقطعها ولم تدعها تاكل من خشاش الارض ورايت ابا تمامه عمر بن مالك بحر قصبة في
النار وانهم كانوا يقولون ان الشمس والقمر لا يحسنان الا الموت عظيم وانما اتيان رايان
الله يكرها فاذا حسنا فصلوا حتى يغلي فهداه دليل على الراحة ما كانا يبعثه ووجه
من الجبال وكما يترامى النبي صلى الله عليه واله المنشوات والمبدان فلا يكون ذلك
شرعا ما والمقطف العنقود من الغناب بكر الثاق وهو اسم لما تقطف كالذبح والخنق و
خشاش الارض مواها يقال بكر الخاوق ويغنى والقصب المعني بضم القاف وسكون
الصاد المهملة وجمعه اقصاب **الفائدة** لا يجوز ان يصلي هذه الصلوة على الراحلة الا مع الضرورة
كسائر الغرائب وقد روي عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام لا يصلي على
الراحلة شيء من الغرائب وروي علي بن فضال الواسطي قال كتبت الي الرضا عليه السلام
اذا انكشف الشمس والقمر وانار الكلب لا قدر على النزول فكتب صلى على مركبك الذي انت
عليه وقال البر الخبيد هي واجبة على كل مخاطب سواء كان على الارض او راكب سفينة او دابة
ويستحب ان يصليها على الارض والا فحسب حاله واما احق له بحواب المكاتبه فانه لم
يقدر فيه بالضرورة وهو ضعيف لان الجواب مقدم بالسؤال **الفائدة** لو شرع في صلوة
الكسوف فتبين في الاثنان في وقت الحاضرة قطعا وصل في الحاضرة ثم صلى الكسوف
من اولها وفي النهاية انما يصل في الكسوف ودخل عليه وقت فريضه قطعا وصل
الفريضة ثم رجع فتم سلامه وهو قول المفيد والمرقضي في المصباح وابن بابويه في
البراج وابن حمزة في المبسوط اذا دخل في صلوة الكسوف ودخل عليه وقت قطع
صلوة الكسوف ثم صلى الفريضة ثم استأنف صلوة الكسوف ففقدوا في قطعها بالرد
كلام الجملية وخالف في الساجد اوجب الاستيناف والمسيلا مبنية على وجوب
تقديم الحاضرة على الكسوف فقد وافق في قطعها بالرد في كلام الجماعة وخالف في
الساجد اوجب الاستيناف والمسيلا مبنية على وجوب تقديم الحاضرة على الكسوف
لواجتماعا واتسع الوقتان وهو قول ابن بابويه والشافعي في المحلل والنهاية وابن
وقال السيد المرتضي وابن ابي عمير صلى الكسوف مالم يحش فوقت الحاضرة باب
مبدا بالحاضرة ثم يعود الى الصلوة الكسوف وفي المبسوط اختار مذهب النهاية

خول

بعد قوله يجوز فعل صلوة الكسوف اول وقت الحاضرة والفاضلان على هذا وهو قول
ابن الحنفية ولا خلاف ان الحاضرة اولي مع خوف وقتها والظاهر انه لو خاف فوت
الكسوف مع علمه بانساع وقت الحاضرة قدم الكسوف عند هؤلاء ولو تضييقا قدم الحاضرة
ايضا ونقل في المعبر ان اكثر الاصحاب على التخيير مع اتساع الوقتين وعن ابي الصلاح
ذلك ايضا ونقل عنه الفاضل موافقة النهاية وعبارته هذا فان دخل وقت فرضه
من الخسوف وهو فيها فليتمها ثم يصح الفرض فان خاف من انماها فوات الفرض قطعها وذلك
فيه فاذا فرغ منه بنا على ما مضى من صلوة الكسوف ورواية معوية بن عمار عن الصادق
عليه السلام خمس صلوات لا يترك على حال اذا طغت بالبيت واذا ردت ان تحرم واذا انبت
فصل اذا كوت وصلوة الكسوف والجنائز يدل على التخيير بظاهرها وروي محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام ربما ابتدئنا بالكسوف بعد المغرب وقبل العشاء فان علينا
خشينا ان نفوت الفريضة قال اذا خشيت ذلك فاطع صلاتك وافترق فضيكت ثم عد بها
وروي ابو ايوب عنه عليه السلام وسألته عن صلوة الكسوف قبل ان تغرب الشمس
فوت الفريضة فقال قطعها وصلو الفريضة وعود الي صلاتك ولعل الجماعة فيها كرون
بما بين على التقدم على السعة وعلى القطع مع دخول الوقت والبناء على احتجاب
الان دلالة على ذلك لا غير صريح نعم روي الصدوق عن محمد بن مسلم وروى عن
الباقر عليه السلام فاذا فرغت من الفريضة فارجع الي حيث قطعت فصل واجتنب
بما مضى وزيادة الثقة مقبولة على كل حال فالمعتد القوي مع السعة وما قدمناه لو
لجاء الضيق لان البناء بعد تحلل صلوة احديه لم يعد في الشارع بخلاف غيره
المواضع والاعتبار والاعتذار بان الفعل الكثير هو ما يعتد به من مافاته الصلوة بعيد
فاذا لم يطلها بالفعل الكثير لم يحكم الشرع بالابطال والشرع في الحاضرة فاذا فرغ
منها فقد اتي بما يحل ينظم صلوة الكسوف فتجب اعادة تمامه من تحصيله للمعنى البهارة
الرابع لو اجتمعت مع صلوة الليل قدمها على النافلة لان مراعاة الفرض اولي من النافلة
خاف فوت النافلة او لا وسوى اتسع الوقتان واتسع وقت الكسوف وقد روي محمد
بن مسلم عن الصادق عليه السلام قلت اذا كانت الكسوف اخر الليل فبأيها يبدأ
فقال صل صلوة الكسوف واقض صلوة الليل حين يصبح **فروع** لو كانت صلوة الليل
مندورة فكما لفريضة الحاضرة في التفصيل السالف وهل ينسحب فيها قولنا البناء اذا
في كل صلوة مندورة تراهم صلوة الكسوف الظاهر لا اقتصار على مورد النص مع مخالفة

الأصل **الثاني** لو جامعت صلوة الاستسقاء في غير هاتين النواقل قدمت الكسوف مثل ما قلنا.
 في صلوة الليل **الثالث** لو اشتغل بالصلوة الواجبة عند خروفي ضيق الوقت فماتت
 الكسوف فإن كان قد فرط في فعل الحاضرة أول الوقت فالأقرب قضا الكسوف استنادا
 لما إلى ما تقدم من تخصيصه ويحتمل عدمه لأن التأخير كان سببا إلى ذلك الوقت ثم تعين له
 الفعل بسبب التصديق والتعني فكذلك الغوات فعموما بالنظر إلى هذه الحال غير ممكن مرقع الكسوف
 فلا يجب إلا ما عدم التمكن ولا القضاء لعدم الاستقلال أما لو كان ترك الحاضرة بعد ركعة الحيز
 والأعمال والصبي والجنون فعدم قضا الكسوف أظهر لعدم التفرط هنا في أحد الناسي والآخر
 يسلم قضاء الوقت بحرق المذووع عند بتره لأن التحفظ من النسيان ممكن غالباً في الحاضر
 ما عود بالسلام ومطالب بالصلوة ومنعهم رفع عن امتي الخطأ والنسيان بسبب الوجوب
 فلا ينافيه العارض أما الحائض فلا يقتضي الكسوف الحاصل في أيام الحيض لأن الحيض مانع
 السبب بخلاف بقية الاعتذار فإنه ممكن كونه مانعة للحكم لا السبب **الرابعة** لو جامعت
 صلوة العيد بان يجب بسبب الآيات المطلعة أو بالكسوفين نظر إلى قدر الله تعالى
 وإن لم يكن معناه إيجاباً فقد اشتبهت به الشمس كسفت يوم عاشوراء ما قبل الحسين عليه
 السلام بدت الكواكب نصف النهار فيها رواء البصيص وغيره وقد قدما أن الشمس
 كسفت يوم مات إبراهيم بن علي عليه وآله وروى الزبير بن عاصم في كتاب الأصاب
 أنه توفي يوم العاشر من شهر ربيع الأول وروى الإمام عاب أن من علامات المهدوي كسوف
 الشمس في نصف الأول من شهر رمضان فيفيد إذا اجتمع الكسوف والعيد فإن كانت
 صلوة العيد نافذة قدم الكسوف وإن كانت فرضية فحكم من التفسير في التراخي
 فغير لعدم على خطبة العيد إن قلنا بأسبقها كما هو المذهب **الخامس** لا يتصور في
 الزلزلة التصديق عند مرقع الوجوب إذا أطول العمر فيقدم عليها الحاضرة مع تخصيصها
 وتخفيف السعة وكذا بلية الآيات إن قلنا بمساواة الزلزلة في استحباب خلاف
 الحاجة فيها نظر من عدم دلالة الرواية عليه وإن اهتمام الشارع بالحاضرة أشد
 وجوباً من **السادس** لو جمعت دأين فصاعداً في وقت واحد كالكسوف والزلزلة
 والريح المظلمة فإن اشبع الوقت للجميع غير في التقديم ويمكن وجوب تقديم كسوف
 الكسوف على الآيات لشك بعضهم وتقدم الزلزلة على الباقي لأن الدليل وجوبها أقوى
 فلا تنسخ لصلواتين فصاعداً وكانت الصلوات أكثر ما يتسع له احتمال قواها
 تقدم الكسوف ثم الزلزلة ثم تخيير في بلية الآيات ولو وسع واحدة لا غير فالأقرب

تقديم الكسوف الاصح وفي وجوب صلوة الزلزلة معنا اذا وهنا فضا وجهاً في قول
 بان استماع الوقت لها ليس بشرط يصلها مرة بعد قطعها وكذا الكلام في باقي الايات **الشمس**
 هل يشترط في وجوب صلوة الكسوف استماع الوقت لجميعها ام يكفي ركعة يسجد فيها
 ام يكفي سجد الركوع لانه يسمى ركعة واحدة وشرع في هذه الصلوة ام للمحتمالات من
 تغليب الشيب فلا يشترط شي من ذلك فيكون كالزلزلة الا ان هذه الاحتمالات من فرضين
 الاصحاب وفي اجزاءها محرم اليومية فتعبر الركعة من خروج اليومية بالنص فلا يقد
 الي غيرها **الثامن** لو اشتغل بالكسوف لظنه سعة الحاضرة وتقوي الاشكال لو كان
 اقامت الكسوف ادرك الحاضرة ركعة لان فيه جملتين الصلوتين اذا وزعت فيه تركا
 لبعض الحاضرة في الوقت مع القدرة عليه **التاسع** لو ضاق الوقت الوقوف بقراءة
 المشعور لم يبق الحلف قد ربيع الوصول اليها واقل الكون فيها فمخات الصلوة الايات
 فالاقرب فعلها ما شيا تخصيلا الواجبين اذا ضاف سبق وقتها نعم لو كانت زلزلة
 اخرها لعدم التوقيت **العاشر** لو اتفقت الاية في اليوم الثامن من ذي الحجة وضاع
 الامام ان تغتصب صلوة الظهر يعني قدم صلوة الاية لوجوبها واستحبها باخير الصلوة
المسئلة الخامسة يستحب طالة صلوة كسوف الشمس على صلوة خسوف القمر وقد رواه
 الاصحاب عن ابي جعفر الباقر عليه السلام وهل يستحب الي باقي الايات حتى يكون
 الكسوف فاذا طال منها المدة فيه على نص وقال ابن بابويه انكسفت الشمس على
 عهد امير المؤمنين صلوات الله فمضى بهم حتى كان الرجل ينظر وقد ابتل قدمه
 من عرقه قال رسالي الصادق عليه السلام عبد الرحمن بن ابي عبد الله على الرح
 والظلمة في السماء والكسوف فقال الصادق عليه السلام صلواتها سوا **الرابع**
 لو انكسفت بعض الكواكب او كسفت بعض الكواكب كما نقل ابن زهره وروى في
 حرم الشمس كما سجد لها فظاهر الخبر السابق في الايات يقتضي الوجوب لانها
 من اخاويق وقوي الفاضل عدمه لعدم النص واصالة البراءة ومنع كون ذلك
 مخوفاً فان المراد بالخوف ما خافه العامة وهو لا يشعرون بذلك السابق **السادس**
 ليس المقام شرطاً في وجوب صلوة الكسوف وباقي الايات فوجب على المصنف
 كما تجب على الحاضر لمعوم الامر وكذا تجب على النساء كما تجب على الرجال عيسى الله
 يستحب لدوات الصيات المصلوة في منازلهم خوف افتتانهم والمقتنه
 لهم اما غيرهم فيستحب لهم الجماعة ولو مع الرجال ولو اتفق الجميع في صلوة

ذوي الهيئات جماعة وبين ملازمة بين المنزل كان حسنا **الشافعي** لو ادرك المأموم
 الإمام في الركعة الأولى تابعه ولو ادركه في باقي الركعات ففي شرعية الدخول
 معه وجهان أحدهما نعم لعموم وأركوعا مع الركعتين والخث على الجماعة والآخر لا لعدم
 التماس على مثله فإن قلنا بالتابعة فلا يصح عدم سلامة الاقتداء الاستلزامه
 بمحذوران أما الخلف عن الإمام أو تحمل الإمام الركوع لأن الثاني باق عليه ولما سجد
 مع الإمام لزم المحذور الأول وإن رفض الركوعات وسجد لسجود الإمام لزم الثاني
 فإن قيل لا ينتظر حتى يقوم إلى الثانية فإذا سجد الإمام انفرد واتى باق عليه
 قلت في هذا عدم الاقتداء وقد قال صلى الله عليه وآله إنما جعل الإمام أنما يليتم به
 فإذا ركعوا فاركعوا الحديث فإن قيل لم لا يأتي المأموم باق عليه ثم يسجد ثم يركع
 الإمام يودع فيه فوات ركن فعلي مذهبه لا يتم هذا ومنع من ذلك فإنما يكون عند
 الضرورة هنا فحينئذ يستأنف المأموم النية بعد سجود الإمام ويكون ذلك الثاني
 لتحصيل الثواب كما يتابع في اليومية في السجود المجرى على الركوع فظاهر الاعتبار أنه
 يساقط في السجود الوقت أما ظن الضيق وتساوي الاحتمال لأن لم يوجب
 لأنه معرض عن خروج الوقت قبل فعل الواجب عليه ولو قلنا بالادراك على هذا الوجه
 فله الأتمام **فائدة** ذكر الصدوق في العلل بن شاذان عن الرضا عليه السلام أن
 يفرغ منه إلى خالقها وأرحمها ليصرف عنهم شرها ويفهم مكرها كما صرف عن قوم
 يوسف حين نزعوا إلى الله تعالى وسأل سليمان الديلمي الصادق عليه السلام عن
 سبب التمازلة قال إن الله تعالى وكل يعرف الأرض ملكا فإذا أراد الله بزلزل الأرض
 أوحى إلى ذلك الملك أن خرك عرق كذا وكذا فتحرك ذلك العرق فتمحرك بأهلها وروى
 أن علي بن مهزيار كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يشكو كثرة الزلازل في الأهواز وأنه
 يريد التحرك عنها فكتب لا تتحول عنها وصوموا لأربعاء والخميس والجمعة واعتصموا
 وطمروا شبابكم وابدؤوا يوم الجمعة وأدعوا الله فإنه يرفع عنكم قال ففعلوا ذلك
 وروى ابن يقطين قال قال أبو عبد الله عليه السلام من أصابته زلزلة فليقرأ
 يا مغيثك السماوات تقع والأرض أن تزولا وليقرأ إذا أسكنها الله يهدها
 محمد وآل محمد وأمسك عنا السوانك على كل شيء قدير وقال إن قرأها عند النوم لم
 يسقط عليه البتة إن شاء الله وعن الصادق عليه السلام إن الصاعقة تضرب
 المؤمن والكافر ولا تضرب ذكرا أو عن أبي جعفر عليه السلام التكبير من الرج فالحق

والله اعلم بالصواب

مامونة ولا الجبل ولا المساعات ولا الايام والديالي فتأملوا ويرجع عليكم **الفصل**

الرابع في صلوة النذر ويشتمل من العمد واليمين وهي تابعة لشروط الملتزم بها
فوجب الوفاء اذا كان مشروعا لقوله تعالى او قوا بالعقود ويوفون بالنذر ويشترط
جميع شرائط اليومية من الطهارة والقبلة والستر والمكان ويراعي جميع اركانها
واجباتها ولو نذر مشروطا بالاحلال لبعض ما هو شرط في الصحة بطل نذره لانه
معصية ولو نذرت الحائض ترك ايام حيضها انعقد والفايدة في الكفارة ولو نذر
ترك الصلوة في الاوقات المكروهة والاماكن المكروهة انعقد ايضا لان راجح الترك
فلو فعلها فيه فان كانت ندبا امكن القول ببطلانها ولزوم الكفارة للمعصية المحترمة
المقتضي للفساد ومخالفة النذر وامكن الصحة ولزوم الكفارة وصف خارج من
الصلوة وان كانت واجبة فصيلي في المكان المكروهة ففيه الوجهان ايضا مع
الضرورة لا بحث في الصحة وسقوطها الكفارة ولا يتصور الضرورة في النافلة ولو
نذر فعلها في الوقت والزمان المكروهين انعقدت مطلقا ولو صلها بالعقد
صححت ايضا وهل يجب فعل الزمان الذي كان يكره فيه النافلة نص عليه الغاضل
الخروجها عن النافلة وصيرورتها واجبة ذات سبب ولو نذر النافلة جالسا فلا
انعقاد بما كانت عليه وجهه البطلان انظر في ما صارت اليه من الوجوب ولو نذرها
مستندلا مسافرا وعلى الرحلة فكندر الجلوس ولو نذرها مستندلا حصل على غيره
الرحلة فمن جوز النافلة الى غير القبلة هنا لا شك في حكم نذرها جالسا
ومن منع فعلها الى غير القبلة يبطل العقيد وفي بطلان اصل النذر وجهان من احوال
مجرى نذر الصلوة محدثا او مكسوف العورة ومزق العقيد اخر فلا عبرة به ويلزم بهذا
الفارق قيد الصلوة محدثا وانعقادها متطبرا ولو قيد الصلوة برمان معين في
وجب فان اوقعها قبله وجب فعلها فيه فان تعدد الاخلاق قضى وكفر وان اوقعها
بعده لعذر اجزاء وان كان لا لعذر ونوي القضا ففي قضا وجب الكفارة ولو كان
الزمان المعين باليوم الجمعة او قمرها في اي جمعة شاء ويكون اذا ولو قيد
الصلوة بمكان معين لم يبر كالمسجد والحرم وعرفه والمشهد انعقدت فلو
فعلها في الاريد ففي اجزائها وجهان احدهما نعم اذ فيه الايتان بالواجب وزيادة
اخرى منافية والثاني لا لانه نذر مستعجل لا يجوز مخالفة والمنافاة متضمنة
ولو كان المكان المعقد به لا مزية ففي انعقادها فيه وجهان من انقطاعه

موضع مباح فيجب ومن اجباية نذر المشي المطلق فعلى الاول لو فعلها في غير محل الامرية
 اتبعني عينا ما سلف وعلى الثاني يصلحها ان شاء ولو عين الزمان والمكان معا في النذر
 فان خالف الزمان لم يجز وان خالف المكان الى عيب ووافق الزمان ففيه الوجوب ان الشا
 فان قلت فاما الزمان والمكان قلت الشرح جعلت الزمان سببا للوجوب بخلاف المكان
 فان من ضرورة الفعل لا سببية ولعاملان يقول لا نسلم سببية الوقت هذا للوجوب
 والناسيب الوجوب التمام النذر وشبهه والزمان والمكان امران عارضان اذن ضر
 الافعال الظروف ولا يلزم من سببية الوقت الوجوب في الصلوات الواجبة بالاصالة
 ثبوته هنا وقد عاب بان السببية في الوقت حاصلة وان كانت ذلك بالنذر لا بالاعتق
 بالمسببية لا ترجع الخطاب الى المكلف عند حضور الوقت وهو حاصل هنا ولا يتصور مثل
 ذلك في المكان لا تبع الزمان وهذا حسن ولو نذر قرا سورة مضيه مع الفاتحة وجبت
 وكذا بعض سورة فليس له العدول وان كان المعدول اليه اكثر حر وافر المذورا ومضوا
 عينا فضيله مثل انكرسي وسورة التوحيد وهل يجب مع نذر سورة كاملة تحمل ذلك بنا على
 وجوب السورة الكاملة في الغرض ويحتمل العدم لان اصل الصلوة هنا فلا فائدة فيجب
 ما نذرهم بالاقتصار على بعض السورة مع الجواز احتمل البطلان من راس لنا في الصلوة
 في الصلوة المشروعة فهو كذا نذرهما محذورا والصحة والنافع القيد كما سلف ولو نذر تكرار المذ
 في الركوع اعتقد ولو خرج به عن اسم الصلوة ففيه الوجوب اعني انعقاد المطلق
 والبطلان وزعم احتمل الصحة بنا على منع تصور الخروج عن الصلوة مثل هذا التعليل
 ولو نذر احدي التوافل الموعوب وجبت على سبب المشروعة سواء كانت راتبا ولا وتعين
 وفيها المشروعة فيه ولو كان وقتها مكلا لفضيلتها كيوم الجمعة كصلوة جعفرات
 ذكر ولا صلاحها مني شا ولا عيب الدعاء المسلمة تلك الصلوة عليه اذا كان عقيبها ولو
 ولو كان في انائها تسبيح او دعاء الا قرب وجوبه لانه مشغول بها ولو نذر صلوة البصر
 ففيه قولان بالنسبة الى ان فائدة النذر والاحجاب او الاعم منه كنا كيد الاصحاب
 ايضا فعلى الاول لا ينعقد النذر وعلى الثاني ينعقد ويكون الفايده بعث النذر
 على الفعل وزيادة اللطف في المنع من الترك وجوب الكفارة ولو اطلق نذر الصلوة
 تحريمين الاثنين والثلاث والاربع فيراعي فيها ما يراعي في اليومية من التمسك بالتمثل
 وغيره وهل يحرم فيه قولان نعم لا ينعقد به في النذر واصالة البراءة من التمسك بالتمثل

رات
 قلت فلو نذر في غير محل الامرية
 انما دخل في الوجوب الظاهر انما
 نذر ركعتين فانه عند وجوب
 المكمل وانما الاول يقرب الى
 على ظاهره فلا حرج

سمي الصلوة اذ هو الادكار والافعال والثاني لا لعدم التعبد بصلاته عنده والهي
 النبي صلى الله عليه واله عن النبي وهي الركعة الواحدة ولو اطلق عدد الخمس أو
 او عشر انعقد ويصلي مثنى وثلاث ورباع ولو صلاها مثنى اثني بواحدة حيث يكون
 العدد فردا احتمل قويا هذا الاجز المنضم نذر العدد المفرد وذلك بخلاف الاطلاق
 اعني نذر الصلوة مطلقا ولهذا الوجه يندرك ركعة واحدة اجزا واحتمل لعدم لقدرته
 على الاتيان هينة مشروعة اجماعا كما لمعرب ويندفع في المسئلة قوله ان المطلق يحتمل
 على التثنية ولا يجري غيرها لان المندورة نافله في المعنى والنافله مقصود
 شرعا غالبا على الركعتين ولكن لما اظفر بقايل به من الاصحاب ولا غيرهم ولو قيد
 العدد بخمس فصاعدا بتسليمه والظاهر عدم الانعقاد لعدم تعبد بواحدة
 ابن ادريس ان رحمه الله وقال الفاضل يحتمل انعقادها لانها عبارة وعدم تعبد
 لا يخرجها عن كونها عبارة ولا ابن ادريس ان يمنع الصغري وسندا المنع ان
 شرط كونها عبارة ان يوافق المتعبد به ولو قيد بالاربع او الثلث بشهادة واحد
 وتسليم اجزها فلا قرب البطلان النذر من راس لانه لم يتعبد ويحتمل الصحة
 بناء على سمي معظم الصلوة ويحتمل بطلان التعبد لا غير ولو صلاها معه لم يخرج
 من كلام الفاضل انعقد هذا النذر لانه قال لو نذر صلوة مطلقة وصلها ثلثا
 واربع اجزا اجماعا وفي وجوب التشهد اشكال ولو قيد المندورة بوقت فزاحمت
 المكتوبة لان وجوبها مطلق ويحتمل تقديم المندورة للشخص بما بهذا الوقت قبل
 المكتوبة فعلى هذا يقتضي المكتوبة وليس بشي لان الوقت مضروب في المكتوبة
 في حكم الله تعالى بحسب الوضع الشرعي فلا يخرجها عن ذلك ما يعرض لفعل المكلف اما لو
 نذر استيعاب زمان المكتوبة بالصلوات فانه لا ينعقد في القدر المنصوص بها وفي
 انعقاده في الباقي عندي تردد من انه نذر واحد فلا يتبع بعضه ووجوبه المنص
 للصحة في بعضه والبطلان في البطلان في البعض الاخر ويحتمل ان يستثنى مقاد
 فعل النافله الواثبة لانه لو لم فعلها باعتبار النذر فيكون نذرا مستلزما
 لتعظيم النافله فيكون معصية فيبطل فيه ويمكن الجواب بان الغرض من النافله
 وهو صورة الصلوة المرتبة الي الله تعالى حاصل في هذا المندور فلا يضر قول
 الخصوصية فان قلنا باسناده وجبت المباداة الي الغرضية ثم ان صلا النافله

فذلك لا وجب الاشتغال بالمندورة فلو اخل بالمبادرة فان الاشتغال بالمندورة جازان قلنا
 بان يثبت في المندوبة وقت عتار المكلف في مجموع الزمان وان قلنا بتخصيص المستثنى بالو
 لربنا العبد الى النذر لان هذا الاحتمال ضعيف وان كان العمل بها حوطا وعيا هذين
 يتفرع تخصيص النافذة ايضا ولو اخل بالمبادرة الى المكتوبة ولما يشغل بالمندورة قالوا
 القيم لانه نذر استيعاب الارضه وهذا منعا ولانه لو لا لادي الى الاخلاق او تجوز
 الاخلاق قائم حتى يصلي المكتوبة فان اخرها الى اخر الوقت كان اخلا بالمندورة فهو غير
 جائز حينئذ يجب قصاه ما كان يمكن فعله من النذر وكذا حلف المندورة في التاخر
 الاختيار لو كان التاخر لضرورة فان كان لعدم يسقط التكليف كالجنون والاعما
 والخضوع فلا يجب فان رايه ان لا وجب الاشتغال بالمكتوبة والمندورة في النساء
 وان كانت عين مسقط كالنسيان فانه يصلي المكتوبة والنافذة ان بقي وقتها قلنا
 باسناها وفي وجوب قصا الله الذي كان يمكن فعله من المندورة احتمال قوي
 بناه وجوب احد الامرين به دخول الوقت ولربايت المكلف **الركن الرابع**
 في نقل الصلوات قدم في القول في الروايات والباقي ولا حصر له وقد قال النبي صلى الله
 عليه واله خير موضوع فمن شئنا ان نذكر من شئنا استقبل ولنذكر المهم مرافق فمنها
 اولها جعفر بن علي بن ابي طالب عليه السلام وتسمي صلوة الجبوع وصلوة التبرج
 وهي مشهورة ومن رواها ابو حمزة الثمالي عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول
 الله صلى الله عليه واله جعفر بن ابي طالب عليه السلام ^{شوبان قال قاله من العرب} يا جعفر لا امنعك الا
 اعطيك الا احسوك الا اعلمك صلوة اذا انت صليتها وكنيت فورت من النحر وكان
 عليك مثل زبد البحر ورواه علي بن ابي طالب عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله
 صلى الله عليه واله ان شيت كل ليلة وان شيت كل يوم وان شيت في كل جمعة وان شيت في
 كل شهر وان شيت في كل سنة فتفتح الصلوة ثم تكبر خمس عشرة مرة لقوله الله اكبر
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ثم تقرأ سورة وركعتين فتقرأها عشر مرات ثم تحم
 ساجدا فتقرأها عشر مرات ثم ترفع راسك من السجود فتقرأها عشر مرات ثم تحم
 ساجدا فتقرأها عشر مرات ثم تقرأ الحمد لله وسورة ثم تكبر وتقرأها عشر مرات
 ثم وصف اولها ثم يتشهد وتسلم عقوب الركعتين ثم تفضل ركعتين اخريتين مثل
 ذلك هكذا ورد في الصدوق رحمه الله في كتابه وروى الشيخ ابو جعفر الكليني
 في مسنده معتبر الى ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله

الله صلى الله عليه واله لجعفر يا جعفر لا امسك الا اعطيك الا احبوك فقال جعفر يا
رسول الله قال فظن الناس انه يعطيه ذهبا او فضة فشرفت الناس لذلك فقال له
يا جعفر اعطيك شيئا ان انت صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما وكل جمعة او كل شهر
او كل سنة غفر لك ما بينهما فصلى اربع ركعات يتدبى فقرا وتقول اذا فرغت سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة مرة بعد القراءة فاذا انكرت قلت
عشر مرات ثم وصفت ما سلف وقال في كل ركعة ثمانية تسبيحة في اربع ركعات الف
وما يتامن تسبيحة وتصليه وتحمده ان شئت صليتها بالليل وهذه الرواية أشهر
وعليها معظم الأصحاب ومثله رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد صفوان عن عطاء
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ايلتزم الرجل اخاه فقال نعم ان رسول الله
صلى الله عليه واله يوم وقع جبرائيل انا والخبران جعفران قد قدم فقال والله ما ادرك
بايضا انشد رسول الله جعفر ام يفتح خيبر فلم يثبت ان اخاه جعفر فثبت
الله صلى الله عليه واله فالتزمه وقبل ما بين عيني وبينه وقال له يا جعفر لا اعطيك
قال الصبر وفي رجمه الله يا جعفر عشرين فهو مصيب وروي ابراهيم بن محمد عن
ابي الحسن عليه السلام تغزاه الاولى اذا زلزلت وفي الثانية والعدايات وفي
الثالثة اذا اجانصر الله وفي الرابعة بقل هو الله احد قلت فاقربها قال لو كان
عليه مثل رمل على ذنوب غفر له ثم نظروني فقال انا ذاك لك ولا صحابك وروي ابي
بن عمار قلت لابي عبد الله عليه السلام من صلي صلوة جعفر كتب الله عز وجل
له من الاجر مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه واله لجعفر قال اي والله وروي
عبد الله بن المغيرة ان الصادق عليه السلام قال اقربني صلوة جعفر بقل هو
الله احد وروي في كل ركعة باخلاص والحمد وروي القراءة بالترتيل والنصر والقدوس
والتوحيد **فائدة** يجوز جعلها من التوافل الزانية رواه زرعي عن ابي عبد الله
عليه السلام ويجوز جعلها من قضا التوافل ان في هذه الرواية من التعديب وان
شئت جعلتها من قضا صلوة قال ابن الجبير يجوز جعلها من قضا التوافل ولا
الاحتساب بها من شيء من المخلوع الموقوت عليه ويظهر من بعض الأصحاب جوازها
في الزانية ايضا اذ ليس فيه تغير فاحش ويجوز تجديدها عن السبب ثم فضاها
بعدها وهو اذهب في حواجه لمن كان مستحججا رواه ابو بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام وتصل في سفر وحضر ويجوز في المحل مسافرا ولو صلي منها ركعتين ثم عزم

له عارض بنا بعد ان الله عارضه رواه ابن بابويه رحمه الله وروي الحسن بن محبوب
 رفعه قال يقول في اخر ركعة من صلوة جعفر عليه السلام يا من ليس الغر والوقار يا من
 انقطعت بالمجد وتكرم به يا من لا ينبغي التسبيح الا له يا من لا يشق الغر احدى كل شيء علم اذا
 النعمة والطول يا ذا المن والفضل يا ذا القدرة والكرم اسالك بحاقد الغر من عرشك
 ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الاعظم الالهى وكلما انك التامان فضلي على محمد و
 محمد وان تفعل في كذا وكذا واني سعيد المداين عن ابي حمزة عليه السلام يقول
 في اخر سجدة من ركعات اذا فرغت وتبديحك يعني صلوة جعفر سبحان من ليس الغر والوقار
 سبحان من انقطعت بالمجد وتكرم به سبحان من لا ينبغي التسبيح الا له سبحان من احدى كل شيء
 علم سبحان ذي المن والنعمة سبحان ذي القدرة والكرم اللهم اني اسالك بحاقد الغر من
 عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الاعظم وكلما انك التامان التي تحت صدق وعدك
 على محمد واهل بيته وافعل في كذا وكذا وتبديها بالمتكلم وهي تسليمة
 على الاظهر وتبدي من الصدوق في المقنع انه انما تسليمة واحدة وهو نادر **في**
 زعم بعض العامة ان الخطاب بهذه الصلوة وتعليمها كان للعكرس عم النبي صلى الله
 عليه واله رواه الترمذي ورواه اهل البيت عليهم السلام اوثق اذا اهل البيت اعلم
 علم البيت عليا انه يمكن ان يكون قد خاطبها بذلك في وقتين ولا استبعد فيروا
 صلوة سيدنا رسول الله صلى الله عليه واله وهي ركعتان فقراني كل ركعة الحمد وانا
 اقول انا خمسة عشرة مرة فاذا ركع قراها خمسة عشرة واذا رفع راسه والسجود قراها
 خمسة عشرة فاذا سجد قراها خمسة عشرة مرة ثم يرفع راسه من السجود الى
 الثانية ويصلي كذلك فاذا اسلم دعا بالمنقول في المصباح فيصرف وليس بينه وبين
 الله ذنب الا غفر له وفعلها يوم الجمعة **ومنها** صلوة علي عليه السلام يوم الجمعة
 هي اربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد ثم وخمس عشرة الاخلاص ثم يدعو بالمنقول
 فعون الصادق عليه السلام من صلاتها خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه وقضيت حق
ومنها صلوة فاطمة عليها السلام وهي ركعتان في الاولى الحمد مرة والقدرة مرة
 وفي الثانية الحمد والاخلاص مائة مرة وتقول ابن بابويه ان صلوة فاطمة عليها السلام
 ويسمى صلوة الاوابين اربع ركعات بقسمتين يقرأ في كل ركعتين الفاتحة وقال هو
 الله احدى خمسين مرة وروي عبد الله بن سنان ان من توفى فاسبغ الوضوء **ومنها**
 انشأ من يفتل وليس بينه وبين الله عز وجل ذنب الا غفر له **ومنها**

282

صلوة للحسين عليه السلام يوم الجمعة أربع ركعات يقرأ في الأولى بعد التوحيد الحمد
 حسين من وكذا الإخلاص فاذا ركع قوال الحمد عشر وكذا في الأحوال ففي كل ركعة مائة
 من ثم يدعو بالمستغفر صلوة الأخرى رواه الشيخ عن زيد بن ثابت مرسلة قال
 أتني رجل من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال يا أي انت وأي يا رسول الله
 أنا تكون في هذه البلاد بعبد المزدني ولا تغد ان ياتيك في كل جمعة فدلني على عمل
 فيه فضل صلوة الجمعة مضيت إلى أهلي خبرتهم به فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 والمدا كان ارتفاع النهار فضل ركعتين تقرأ في الأولى الحمد مرة وقل أعوذ برب الفلق سبع
 مرات وأقرأ في الثانية الحمد مرة واحدة وقل أعوذ برب الناس سبع مرات فاذا سلمت فافرا
 أية الكرسي سبع مرات ثم صلي ثلثي ركعات بتسليمين فاقرا في كل ركعة الحمد مرة وإذا جاء
 نصر الله والفتح مرة وقل هو الله أحد خمسا وعشرين مرة فاذا فوجئت مضلا لك فقل
 سبحان الله رب العرش الكريم لأحواله ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فوالذي لم يطع
 محمدا بالنبوة ما من مؤمن ولا مؤمنة يصلي هذه الصلوة يوما كما أقول إلا وأما من
 له الجنة ولا يقوم من مقام حتى يغفر له ذنوبه ولا يؤيد ذنوبها **ومنها** صلوة النبي صلي الله
 عليه وآله وسلم عن النبي صلي الله عليه وآله وسلم خمس ما يقضى العهد قوم الأساطير الله عليهم عزم
 وحكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر وما ظهرت فيهم الفاسقة إلا فشا
 فيهم الموت ولا طفشوا الحيل إلا منعوا النبات واخذوا بالسنين ولا منعوا الزكوة
 إلا حبر عنهم القطر وعن الصادق عليه السلام إذا قست أربعة طرقات
 إذا فشا الزنا طرقت الزلازل وإذا أمسكت الزكوة هلكت الماشية وإذا أجاز للحكام
 في القضاء أمسك القطر من السماء وإذا أخفرت الذمة نصر المشركون على المسلمين
 ولما كان الدعاء في الصلوة وبعدها أقرب إلى الجاهلية شرع في الجاهلية استغفر فتوب
 الأمطار وعز الأبار والانهار والخلاف في شرعية الاستسقاء وقد كان مشروعا
 في الملل السابقة قال الله تعالى واستسقى موسى لقومه وقال الله تعالى واستغفر
 لكم أن كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا واستسقى النبي صلي الله عليه وآله وسلم
 وعليه عليه السلام والمصاحبة وصلوا ركعتين فيبطل قول بعض العامة بتدبيره
 الصلوة وإنما هو دعا واستغفار قالوا استسقى النبي صلي الله عليه وآله وسلم
 ولم يصل لها فلما نحن لا نمنع جواز غير صلوة وكما أنه فعل ذلك فعل أيضا أنه صلى
 ركعتين للاستسقاء رواه أبو هريرة وعائشة وابن عباس وعقبة وروى عائشة

اخبرنا إذا
 لقنت محمد
 وعنه
 محمد

انه بعد دعائه على المنبر نزل فيه لي ركعتين وهما مسابيل يستحب ان يامر الامام النا
 في خطبة الجمعة وغيرها بتقديم التوبة والامثال من الله تعالى والانتطاع اليه وبارئهم
 بالصوم ثلثا عقيبها يخرجوا يوم الاثنين صائمين لما روي عن النبي صلى الله عليه
 واله ان دعوت الصيام لا ترد وامر الصادق عليه السلام محمد بن خالد والي المدينة بالخروج
 يوم الاثنين فان لم يتفق فيوم الجمعة وابو الصلاح رحمه الله لم يذكر سوى الجمعة
 والمعيد رحمه الله وابن ابي عمير وابن الحنيد وسلا لم يروا يوما ولا ربي في جوار
 الخروج بسائر الايام ولما اختير الجمعة لما ورد ان العبد يسأل الله الحاجة فتخرج الاجابة
 الي يوم الجمعة ولا يحتاج الي الصوم اربعة والخروج في الرابع لقضية الاصل **الثانية**
 يستحب ان يخرج الناس حفاة بالسكينة والوقار مبالغة في الخضوع وليكونوا مطرقة
 رؤسهم بحسيتين مكثرين ذاهبه عز وجل والاستغفار من ذنوبهم بشي اعالم قال بعض الحكماء
 وليكن في ثياب بذلة وتواضعه تاسيا بالنبي صلى الله عليه واله لا اطفال رضع وشيوخ كح
 ويحتم ترزع لصبينا عليكم العذاب صبا وابنا الثاني اجري لما روي عنه صلى الله عليه
 واله اذا بلغ المرحل ثابته سنة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وينع من الخروج النول
 من النساخوف الفتنه والكفار لانه مغضوب عليهم ولقوله تعالى وما دعا الكافرين الا
 في ضلال والنظاها الفسق والمنكود المسلمين ويخرج معهم الهام ثم لقوله صلى الله عليه
 واله وهام ربح وروي ان سلما عليه السلام خرج لميسقي قواي غلة قد استلقت
 على ظهرها وهي تقول اللهم انا خلق من خلقك ولا عني عن رزقك فلا تفكنا بذنوب بني
 ادم وهي رافعة قائم من قوايها الي السماء ورد الصادق عليه السلام فقال سلمان
 ارجعوا فقد سقيتم بغيركم ويلهم بالخروج من مظالم والاستغفار والصدقة وترك
 الحنا لقوله تعالى ولوان اهل الكفر استوا واتقوا الفضا عليهم بركات من السماء والارض
 ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون وبقر بين الاطفال وامهاتهم استجابا
 للبكاء والندح وقال المنجد السيد المرتضى رحمه الله وابن الحنيد وابن ابي عمير
 بنقل المنبر فيعمل بين يدي الامام الي الصلوة وقدره فتره مولي خادعا الصلوة
 عليه السلام وقال ابن ابي عمير في الرواية انه لا يعمل بل يكون مكتب العبد
 يجر لا فطين ولعل الاول والحب لما روي ان النبي صلى الله عليه واله يخرج المنبر في
 الاستسقاء لم يخرج في العبد **الثالثة** يستحب الاصهار بها اجماعا وترك الصلوة
 يستحب على المنبر بليل مع لما روي ان النبي صلى الله عليه واله خرج الي المصلح وعن

امير المؤمنين عليه السلام قضت السنة لا يستسقى الا بالبراري حيث الناس
الى السما ولا يستسقى في المساجد الا بمكة واخصاص مكة لمزيد الشرف في مسجد
ولو حصل مانع من الصلوات والخوف وشبهه جازت في المساجد ويستحب ان يخرج المومنين
بين يدي الامام بايديهم الفرو وليكن الاستسقاء مكان نظيف وعليهم السكينة والوقار
والخشوع وخصوصا الامام لرواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام
ولن اي عقيل والمفيد والجماعة لم يستسقوا المساجد احرام وظاهر لبحر الحيد
المسجدين **الرابعة** اذا انها ان يقولوا الصلوة ثلاثا ويجوز ان يصيب باحدا واحدا
وشبهه والرفع باحدا مبتدئا وخبر كما سبق في العيد وقال بعضهم في العادة يقول
الصلوة جامعة ولا مانع منه ويصح فيه رفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع
الثاني وبالعكس ووقتها وقت العيد في ظاهر كلام الامام في صرح لابي
عقيل بان الخروج في صدد النهار واول الصلوة عندما ينسلط الشمس والجمعة
بعد صلوة النجى والشيخان لم يعينوا الا انها احكاما عساواتها العيد كما في رواية
تعليم الصادق عليه السلام وقال في التذكرة يوقع بعد الزوال ونقله لبحر الحيد
عن جماعة من العامة ويجوز جماعة وفرادي والجماعة افضل لان الاجتماع على
الدعاء في الاجابة ولقول الصادق النبي صلى الله عليه واله من صلى صلوة جامعة
ثم سأل الله حاجة قضيت له ولا نزل على الله عليه واله صلواتها جماعة ولا يشترط في
الجماعة اذن الامام **الخامسة** صفتها كصفة صلوة العيد فيقر الحمد وسورة
في الاولى بعد القراءة حسا وفي الثانية اربعاً غير التكبيرات المعروفة في الصلوة
والاقرب استحباب ما يقرأ في العيد من الشهور وروي العامة عن النبي صلى
الله عليه واله انه كان يقرأ في العيدتين والاستسقاء الاولى بالاعلى وفي الثانية
بالغاشية والقنوت هنا بالاستغفار والدعاء بانزال الرحمة ونوفير اميها
وليس بها بالصلوة على النبي واله ويحتمل بما لا روي عن علي عليه السلام اذا سأل
الله حاجة فصلوا على النبي واله فان الله تعالى اذا سأل حاجتين يستجى
ان يقضى احديهما وان الاخرى ولتقدم المشايخ على الله تعالى لرواية هشام بن الحكم
عن الصادق عليه السلام انه سأل الله ويحده وثني عليه ويحده في الدعاء
ان يعرف بذنبه طالبا من الله تعالى الرحمة والمغفرة وفي القران العزيز استأذن
ذكر كله قال الله تعالى فمما فلع من تركيب وذكر اسم ربه فصلى وحكي آدم وحواء اظلمنا

ه انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين وعن نوح عليه السلام ولا
تغفر لي وترحمي ان من الخاسرين وعن يونس لا اله الا انت سبحانك اني كنت من
الظالمين وعن موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي ولعلني ارا
الخير عن النبي صلى الله عليه واله ان الله يحب المحسنين في الدعاء ولو تأخرت الاجابة
كرو ولخرج حتى يجابوا اما بصوم مستأنف او بالبناء على الاول وقال ابن الجبيرة ان
يططروا لا صلتهم غمامة لم ينصرفوا الا عند وجوب صلوة الظهر ولو اقاموا ليقه لها
كان أحب الي فان اجيبوا ولا تأخذوا على العدة يومًا ثانيًا وثالثًا **السابعة**
يستحب للامام ان يحول رداءه فيجعل ما على المنكب الايمن على الايسر وما على الايسر
على الايمن تاسيا بالنبي صلى الله عليه واله وفي رواية رفعها محمد بن يحيى عن الصادق
عليه السلام عن قول النبي صلى الله عليه واله رداءه علامة بينه وبين اصحابه تحول
المعة بينه بوقت التحول عند الفراغ من الصلوة رواه هشام بن الحكم عنه عليه
من فعل النبي صلى الله عليه واله وفيه استسقاء محمد بن خالد عن امر الصادق عليه
السلام ثم يصعد المنبر يعني بعد الفراغ من الصلوة فتدب رداءه وقد قال الجبيرة
وسلم وابن البراج تحول الامام رداءه ثلث مرات وهل يستحب للمأموم التحول اثنته
في الميسوط وفي الخلاف يستحب للامام خاصة والاولى اقوي للاشتراك في التكاليف
ولقول تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ولا فرق بين كون الرداء من ثيابا
او منسورا او مدورا ولا يشترط تحول الظاهر باطنا وبالعكس ولا على اسقل ولو فعل
ذلك فلا بأس **الثامنة** يستحب الخطبتان كخطبتي العيد بعد الصلوة ثلثة رواه
في امر الصادق عليه السلام وروى اصحاب بن عمار عن الصادق عليه السلام ثم
الخطبة على الصلوة قال ابن الجبيرة يصعد الامام المنبر قبل الصلوة وبعدها وفي رواية
هشام بن الحكم يا ايها الذين آمنوا لا روايت طلحة بن خالد عن الصادق من فعل رسول
الله صلى الله عليه واله ذلك وقال الشيخ في رواية اسحاق بن حماد شادة مخالفة لاجماع
الطوائف **الثانية** يستحب ان يكبر الامام مائة مرة رافعا بها صوته الي القبلة ثم يسبح
عن يمينه مائة مرة يرفع بها صوته ثم يعطى عن يساره مائة مرة يرفع بها صوته ثم يحمد
الله مائة مرة مستقبل الناس قالوا اصحاب يرفع بها صوته ولم يذكر في تعليم الصادق
عليه السلام على ذلك ويرفعون اصواتهم قالوا ابو الصلاح ويقولون كلام ابن ابي عمير وابن
البراج وقال ابن الجبيرة اكبر رفع صوته وتابعوه في التكبير ولا يرفعون اصواتهم والمعيد

والله تعالى اني في مر قال ربنا اغفر لنا واخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل
في قلوبنا غلا للذين امنوا وحيد فيهمون المدعا طلب زيادة الغضب لانفسهم
الرابعة عشر يجوز صلوات الاستسقاء كما تجوز نذر العيردين ولكن وقتها فلو نذرهما
في غير وقتها وقصر جميع ما يعتبر فيهما والا قرب عدم انعقاده لعدم تعبد بمثله في غير
وقته فحينئذ ان كان المنادرا امام وجب عليه الخروج بنفسه واستحب دعاء من يحبه
الى الخروج بنفسه واستحب دعاء من يحبه الى الخروج وخصوصا من يطبقه فراهله او يار
واصحابه ولا يجب عليهم الاجابة وليس لراكراهم عليها سوا بقى الجذب او وقع الغيث ولو
نذر الاستسقاء فسقوا ففي وجوب الخروج عندي نظر لسقوط شرعيته عند السفيا
وفي التذكرة وجب الخروج ولعله الامعاء لصورة شكر الله ولا يجب الخطبة بنذر الصلوة
لانفسها عنها فان نذرهما معا وجبا ولا يجب القيام في الخطبة هنا ولا كونها على المنبر
ولو قيد به وجب ولا تجزئ الخطبة على مرتفع غير محايط وهل يجب على ناذر الاستسقاء
الصلوة في الصلاة ظاهر الشرح رحمه الله ذلك لانه المعتاد والافضل ولو قيد في نذر
بذلك وجب وكذا لو قيد بالمسجد او بمنزلة وهل له العذر الى الصلوة اليه في تقدم
من العذر الى الافضل والشرح صرح بعد جواز صلاته في الصلاة اذا نذرهما في المسجد
وهو حسن لانعقاده نذر فتحم مخالفته ولو نذرهما غير الامام انعقد ووجب عليه
الخروج واستحب ايضا دعاء من يطبعه **الخامسة عشر** يستحب عند نزول الغيث ما روي
عنه صلى الله عليه واله اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلث النقا الجيوسن واقامة الصلوة
ونزول الغيث وهو ما نثر عن اهل البيت عليهم السلام اللهم ويستحب المتطهر في اول
المطر ان يخرج فيبصديه وكان ابن عباس اذا وقع الغيث قال لعلاءه اخرج فراشي
ورجلي بصديه المطر فقال لما ابو الجوز ان تفعل هذا يرحمك الله قال لقوله الله سبحانه
وتعالى وانزلنا من السماء ميا باركا فاحبت ان تصيب البركة فراشي ورجلي **السادسة عشر**
لو كثرت الغيوسن فحيف منها الضرر جاز الدعا بالزلة مضرة وتخفيفه لان النبي صلى الله
عليه واله فعله لك ولو صلى هناك في الحاجة كان حسا وكذا ايشع في صوم ثلثة
ايام ذلك لانهم من مهام الخواج **السابعة عشر** لا يجوز نسبة الامطار الى الاثر المعني
انها موقوف وان لها مخرضا في التأثير لقيام البرهان على ان ذلك موقوف لله تعالى وحق
الاجماع عليه ولا يحتاج الى كثير ولا يتقدم وتاخره ولو قال غير معتقد مطر بنو وكذا قال
الشيخ لا يجوز للمني النبي صلى الله عليه واله عن ذلك في رواية بن خالد الجعفي قال صلى

هذا الحديث يدل على ان صلاة الصبح بالحد يدب في اثر اسمها كانت من الليل
فلما انصرف الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله اعلم اصدق معك
مؤمني وكافر بالكوكوب وكافري ومؤمن بالكوكوب من قاله مطرنا بفضل الله ورحمته
فذلك مؤمن وكافر بالكوكوب واما من قال مطرنا بنوكنا فذلك كافر بامر الله ورسوله
وهو محمول على ما قدمناه من اعتقاد مدخلية في التائبين والناسقون والكواكب في المغرب
وطلوع رقبته في المشرق ومنه الخبر من امر الجاهلية لانوا قال ابو عبيدة في ثمانية
وعشرون نجما معروف المطالع في ارض السنة يسقط في كل ثلثة عشرة ليلة نجم في
المغرب مع طلوع الفجر ويطلع الاخر مقابله من ساعة وانقضا هذه الثانية والعشرين
مع انقضا السنة فكانت العرب في الجاهلية اذا سقط منها نجم وطالع اخر قالوا لابد
ان يكون عند ذلك مطر فيسبوت كالغيث يكون عند ذلك الى الجحيم فيقولون مطرنا
بنوكنا وانا سمي نونا اذا سقط الساقط منها بالمغرب نا الطالع في المشرق بنوكنا
فخص في الجحيم به قال وقد يكون النوا السقوط اما لمطرنا بنوكنا واوراد به في اي وقت
وانه فعل الله تعالى وقد قيل لا يمكن لانه ورد ان الصحابة استسقوا بالمطلي ثم قيل لا يمكن
لم يبق من ثلث الثريا فقال ان العلم انهم عرفوا انها بعرض في الافق سبعة ابدون فمحمدا
فما مضى السبع حتى غيث الناس ولم يتكروا احد ذلك وفي الصلوات المستحبة صلواتها
وفي كيفية باروايات منها صلوة ركعتين والدعاء بالخيرة بعدهما رواه الخليل عن عمرو بن مش
عن اي عبد الله عليه السلام قلت ويقل فيها سورة المشر والرحمن والمعوذتين ويقول اللهم
ان كان لنا خير في ديني ودنياي واخرتي عاجل ام ارجى واجله فاصرفه عني على احسن
الوجه رب اعزم لي على رشدي وان كنت ذكرا وانت نفسي رواه جابر عن اي جابر
عليه السلام وروي ابن فضال ان الحسن بن الجهم سأل ابا الحسن عليه السلام كان
اسباط وابن اسباط حاضرين وعن جميعا تركب الجمل والبر الى مصر فاخبر بحبل طلق
البر فقال ايت المسجدين غير وقت صلوة فريضه فصل ركعتين واستغيا لله عافية
من ثم انظروا الى شيء تتبع قلبك فاعمل به وقال له الحسن البياحبي الي له قال والي وروي
اسحاق بن عمار عن اي عبد الله عليه السلام قال قلت له ربما اردت الامر فانصرف
مني ورفيقا احدهما يا مربي والاخره ما لي فقال اذا كثرت لك فصل ركعتين واستغيد
الله تعالى مائة مرة ومن ثم انظروا احزم الامر من فافعله فان اخبره فيه ان شاء الله
استحار تركه في عافية فانه ربما خيرا الرجل للرجل في قطع يده وموت ولده وذهاب ماله

وهذه الروايات كثيرة وهي مشهورة بين الخاصة والعامة **ومنها** الاستحسان بالرقاع
فروي هروث ابن حارث عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت امرًا فخذ
رقاع واكتب في ثلث منها بسم الله الرحمن الرحيم خير من الغرير الحكيم لفلان بن فلانة
افعله وفي ثلث منها بسم الله الرحمن الرحيم خير من الله الغرير الحكيم لفلان بن فلانة
لا تفعل ثم وضعها تحت مصلاك فاذا فرغت فاسجد سجدة وقل فيها ما تريد من استخيار الله
بحسنه خيرة في عافية ثم استرجعها ساو قل اللهم خذني في جميع اموري في بسترتك وعافيتك
ثم انصرف بيدك الى الرقاع فتشوشها واخرج واحدة واحدة فان خرج ثلث متواليات افعل
فلتفعل الامر الذي تريد وان خرج ثلث متواليات لا تفعل فلا تفعله وان خرجت واحدة
افعل والاخرى لا تفعل فاخر الرقاع الى خمس فانظرا كثيرا فاعمل به ودع السادسة لا يحتاج
اليها وروي علي بن محمد برفعه عنهم عليهم السلام انه قال لبعض اصحابه وقد سأل عن
بعض فيه ولا يجد احدا يشاور فكيف يصنع فقال تشاور ربك فقال لم كيف قال اني
الحاجة في نفسك واكتب رقتين في واحدة لا وفي واحدة نعم واجعله ما في يديك
فقطين ثم سل رقتين واجعلهما تحت ذيلك وقل يا الله اني اشاورك في امري وانت خير
مستشار ومشير فاشترط ما فيه صلاح وحسن بما فيه ثم يدخل يدك فان وجدت فيها
نعم فافعل وان كان فيها لا لا تفعل وهكذا تشاور ربك والايضا لا رسال فان الحكيم
رحمه الله ذكرها في كتابه والشيخ في التهذيب وغيرهما وانكار ابن ادريس الاستحسان بالرقاع
لا ما خذله لا شتمه بل ما بين اصحاب وعدم راد لها سواء وما خذ اخذ كالشيخ ثم الك
في المعبر حيث قال في خبر الشذوذ فلا عين بها وكيف تكون شاذة وقد رويها
المحدثون في كتبهم والمصنفون في مصنفاتهم وقد صنف السيد العالم العابد صاحب
الكرامات الطاهرة والمناثوران الباهن رضي الدين ابو الحسن علي بن طاووس الحسيني
رحمه الله كتابا باصطحا في الاستحسان واعتمد فيه على رواية الرقاع وذكر فوائدها عجائب
وغرائب اراه الله تعالى اياها وقال ما اتوا الامور في الرقاع فهو خير محض وان اتوا في النسي
فذاك الامر شر محض وان تفرقت كان الخير والشر موزعا بحسب تعرفها على امره ذلك
الامر بحسب ترتيبها وقد ذكرت استحضارات مشهورة **ومنها** الاستحسان بالدعا المخصوصة
في موضع شريف كسجدة او مشهد فروي الشيخ رحمه الله باسناده الى الصادق عليه
السلام قال ما استحضار الله عبدا قط ما يرضى به امر عند راس الحسين عليه السلام
فيجوز الله ويثني عليه الامراه الله بخير الاصر وروي معوية بن ميسرة عن الصادق

عليه السلام ما استخار الله عبد سبعين مرة بعد الاستحسان للإمام الله بالخير
يقول يا ابصر الناظرين ويا اسمع السامعين ويا اسرع الحاسبين ويا ارحم الراحمين
ويا احكم الحاكمين صل على محمد واله صل بيته وخير لي في كذا وكذا وروي ناجية عنه
عليه السلام اذا اراد شرا العبد او الدابة او الحاجة الخفيفة او الشئ اليسير استخاره
فيه سبع مرات وان كان امرا جسيما استخار الله فيه مائة مرة **ومنها** ما اورده
الصدوق في كتاب معاني الاخبار وروى لا يحضر الغيبة ونقله ابن طائوس في كتابه
مغلي عنه باسناده اليه هرون حارثة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
اذا احكم اراد امرا فلا يشاور فيه احدا من الناس حتى يشاور الله عز وجل قلت وما
مشاورة الله تعالى قال بعد ان يستخير الله عز وجل او لا ثم يشاور فيه فاذا بدا بالله
اخرى الخيرة على لسان من احب من الخلق وغوى في المقنعة **ومنها** ما رواه
السيد رضي الدين عن سعد بن عبد الله في كتاب الدعاء باسناده اليه اسحاق بن
عمار اذا رجع اراد احكم ان يشتري او يبيع او يخل في امر فيبتدئ بالله فيسأل الله
مما يقول قال يقول اللهم اني اريد كذا وكذا فان كان خيرا لي في ديني ودنياي واخروي
وعاجلي امري واجله فيسر لي وان كان شرا لي في ديني ودنياي فاصرف عني رب احرم
لي عار شدي وان كرهت وابته نفسي ثم تسع عشر عشرة من المؤمنين فان لم يقصم
والا خمسة مستشيرة مرتين وان كان رجلا فكل واحد خمسة فان كان واحدا فليس تسع
عشر **ومنها** كتاب السعد كتب ابو جعفر الثاني الي ابراهيم بن شيبه فتمت ما استلذت
في صنعتك التي تعرض لك السلطان فيها فاستخير الله مائة مرة خيرة في عافية فان
احلوني قلبك بعد الاستخارة بيمينها فبغيرها واستبدك غيرها ان شاء الله ولا تسلم بين
اصناف الاستخارة حتى يتم المائدة وروي الكليني في كتاب رسائل الائمة عليهم السلام
ان الجواد كتب مثل ذلك الي علي بن اسباط **ومنها** الاستخارة بالعدد ولم تكن هذه
مشهورة في العصور الماضية قبل زمان السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن
محمد الاوى الحسيني المجاور بالمشهد المقدس الغروي رضي الله عنه وقدر ويناها
وجميع مروياته عن عدة من مشايخنا عن الشيخ الكبير الفاضل جمال الدين بن المطهر
عن والده رضي الله عنهما عن السيد رضي الدين عن صاحب الامر عليه السلام
والسلام يقول الفاعلة عشرا وقله ثلث ودونه مرة ثم يقرأ القدر عشرا ثم يقول هذا
الدعاء ثلثا اللهم اني اسئلك استغفرك بعلمك بعاقبة الامور واستشيرك بحسن

الحمد لله الذي جعل
 في كل صلاة من
 الصلوات صلاة
 فيها من الخير
 ما لا يحصى

طفي بك في المأمولة والمجذور اللهم ان كان الامر الفلاني مما قد نبطت بالبر له اجماع ورواية
 وحنت بالكرامات يا الله ولياليه فربي اللهم فيه حين تدرسه حله ولا وتبعض يا الله
 اللهم اما امر فامروا ما نبي فانتهى اللهم اني استخيرك برحمتك حين في عاقبة ثم بعض
 قطع من السجدة وتضمنها حسان كان عدد تلك القطعة زوجا فهو افضل وان كان فردا لاي
 تفعل او بالعكس وقال ابن طاووس رحمه الله في كتاب الاستحارة وجدت بخط اخي الصالح
 الرضي الاوي محمد بن محمد بن الحسين ضاعف الله سيادته وشرف خاصته ما هذا الغفلة عن
 الصادق عليه السلام من اراد ان يستخير الله تعالى فليقرأ الحمد عشر انا اثنائه عشر مرات
 ثم يقول وذكر الدعاء العتيق والمجذور اللهم ان كان امري هذا قد نبطت وعتيق رول
 يا الله اما امر فامروا ما نبي فانتهى اللهم خير لي برحمتك حين في عاقبة ثلاث مرات ثم يجاز
 كفا للخصي او سجد **وسمها** الاستحارة بالمصنف الكرم روي اليسع القمي قال قلت لابي عبد
 الله عليه السلام اريد الشيء فاستخير الله فيه فلا يوفق فيه الراوي افعله او ادمه فقال
 انظر اذا قلت الي الصلوة فان الشيطان ابعد ما يكون من لسانك اذا اقام الي الصلوة
 اي شئ وقع في قلبك فخذ به وافتح المصنف فانظر الي اول ما يركب فيه فخذ به ان شا
 الله ومن الصلوات المسبحة صلوة العديتة وخدم عليهم السلام ان يصلي يوم الجمعة ثاني
 ركعات اربعاً تقدي الي رسول الله صلى الله عليه واله واربعاً تقدي الي فاطمة عليها
 السلام ويوم السبت اربعاً تقدي الي امير المؤمنين عليه السلام ثم كذلك كل يوم الي
 واحد من الائمة عليهم السلام الي يوم الخميس اربع ركعات الي جعفر بن محمد عليهم السلام
 ثم في يوم الجمعة ثاني ركعات تقدي الي رسول الله صلى الله عليه واله واربع تقدي الي
 فاطمة عليها السلام ثم في يوم السبت اربع ركعات تقدي الي موسى بن جعفر عليها السلام
 ثم كذلك الي يوم الخميس اربع ركعات تقدي الي صاحب الزمان عليه السلام هكذا رواها
 الشيخ في الصباح ويدعوا بين كل ركعتين منها اللهم انت السلام واليك يعود السلم
 حين اربنا منك بالسلام اللهم ان هذه الركعات هد نرعي الي وليك فلان فصل على محمد
 وآله وبلغه اياها واعطني افضل املي ورجائي فيك وفي رسوك صلواتك عليه وفيه
 يدعوا ما احببت ومنها صلوة الحاجة يوم الجمعة وهي كثيرة **وسمها** مارواه عامر بن
 حميد قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذ حضرت احدكم الحاجة فليصم يوم الاثنين
 ويوم الخميس ويوم الجمعة فاذا كان يوم الجمعة اغتسل ولبس ثوباً نظيفاً ثم يصعد
 الي اعلى موضع في داره ويصلي ثم يمد يده الي السماء ويقول اللهم اني احللت بساحتك الي

298

ابن ابي عمير
 له

اخر حسب ما هو مذكور في المصباح **ومنها** ما رواه محمد بن مسلم رحمه الله عن الباقر
 عليه السلام انه قال ما يمنع احدكم اذا اصابه شيء من غم الدنيا ان يصلي يوم الجمعة ركعتين
 ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصلي على محمد وآله عليهم السلام ويدبره ويقول اللهم اني انا
 بانك ملك الي اخر الدعاء فيه الاستعاذه من شر العدو فانه يكفاه وعن الرضا عليه السلام
 فكان له حاجة قد ضاقت بها ذرعا فليزلها بالله حل اسمه يصوم الاربعاء والخميس
 والجمعة ثم يغسل راسه بالخطمي يوم الجمعة ويلبس نظف ثيابه ويتطيب بالطيب عليه
 ثم يقدم صدقة على امرء مسلم بما يتيسر ثم ليسر الى افاق السماء يستقبل القبلة ^{تسعين} ويصلي
 بقراءة الاولى الفاتحة وقل هو الله احد عشرة مرة ثم يركع فيقرأها كذلك وكذلك في الاحوال
 من الرفع في الركوع والسجود والرفع منها وفي الثانية كذلك وقيل الشراء خمس عشرة
 مرة ثم يشهد ويسلم ويقرأها خمس عشرة مرة ثم يسجد ويقرأ كذلك ثم يعرض خدي ولها
 فيها كذلك ثم يعود الى السجود ويدعو اذا فعل تقضي حاجته **ومنها** الصلوة الكاملة
 يوم الجمعة لدفع شراهل السما وشراهل الارض مروية عن الصادق عليه السلام عن
 ابيه عن جده عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي ركعات
 يوم الجمعة قبل الصلوة بقراءة كل ركعة فاتحة الكتاب عشر مرات والمعوذتين عشرا في
 التوحيد عشر والمحمد عشر واية الكرسي عشر والقدر عشر فاذا فرغ من الصلوة استغفر
 الله مائة مرة ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم مائة مرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله مائة مرة وقال
 ابن بابويه في الرسالة اذا كانت لك اى الله حاجة فضع ثلثه ايام اخرها الجمعة واكثر
 قبل الزوال فتنسلا من ركعتين تقرأ في كل ركعة الحمد والتوحيد خمس عشرة مرة فلما
 ركعت قرأتها عشر وهكذا في باقي الاحوال الى الرفع من السجدة الثانية وتقف فاذا
 قضيت حاجته صلى ركعتي الشكر بقراءة الاولى الحمد والتوحيد وفي الثانية الحمد
 ويقول في الركعة الاولى من ركوع الحمد شكرا وفي سجودك شكرا لله وحده
 وتقول في الركعة الثانية في الركوع الحمد والسجود الحمد قضا حاجتي واعطاني
 مالي وهذه الصلوة في الحلي والتهذيب مسندة الى مقال الرضا عليه
 السلام لما انزل يقول في الركعة الاولى في ركوعك وسجودك الحمد ثم شكرا
 شكرا وحده ويقول في الثانية في ركوعك وسجودك الحمد الذي استجاب علي
 واعطاني مسيلتي وفضلوات الحوائج غير مختصة بيوم الجمعة ما وارده بالصدوق

بان طرفة
 اي ضاقت
 عند

سمعت الحامل
 لتكرار الحمد فيها
 د

في كتابه **وسمعا** ما رواه سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان احداكم اذا مرض دعا
الطبيب واعطاه واذا كان له حاجة الى السلطان رثي التواب واعطاه ولو احداكم اذا فزع
امر فزع الى الله تعالى فترحمه وتصدق بصدقة قلت او كثر ثم دخل المسجد ففعل ركعتين
فحمد الله واتى عليه وصلى على محمد وآله ثم قال ان غافقتي غرضي او ردتني مسفري او غافقتي
مما اخاف من كذا وكذا الا انا الله ذلك وهو علي الحسين الواجبة وما جعله الله عليه في الشكر
قال الصدوق وكان علي بن الحسين عليهما السلام اخا اخيرا لم يزل يثنيهما في كل خطبة يخطبها
ثم ركب مراحدا ليل ركعتين حتى اذا كان في اخر سجدة من سجود سجد الله ما يرد مرة وحمد ما يرد
مرة وهذا الله ما يرد مرة ثم يعترف بذنوبه كلها ما عرف منها افرده تعالى به في سجوده ولم يذكرها
اعترف برجلته ثم يدعوا الله تعالى وبعض يركبته الى الارض وروي عن يونس بن حمار قال سئل
الي ابي عبد الله عليه السلام رجلا كان يذني فقال ادع عليه فقلت فدعوت عليه قال ليس
هكذا ولكن اقلع عن الذنوب وصم وصل وتصدق فاذا كان الليل فاسبع الوضوء ثم قم فصل ركعتين
ثم قل وانت ساجدا اللهم ان فلانا لم يزل قد اذاني اللهم استقم بدينه واقطع اشره وانقطع حيله
ويعجل له ذلك في عامه هذا قال ففعلت فلم يلبث ان هلك وروي عن الصدوق عليه السلام
فذكر له ذلك فقال اذا روت العدة فصل بين العبر والمنبر ركعتين او اربعاً وان شئت
تفي بينك واسئلي الله ان يعينك وخذ شيئا نفيسا فتصدق به على اول مسكين تلقاه قال
ففعلت ما امرني فعضالي ورد الله على ارضي ومار السلوات المستقيمة وكذا صلوات شهر
رمضان وفيها مسائل في شرعياتها والاشهر في الروايات ذلك حتى ادعي عليه الجماعة وقال
الصدوق لا نافع فيه زيادة على غيره ولرباي عقيل لم يغرض بها بالذكر ولان علي بن ابي
لما الروايات الكثيرة كرواية ابي خديجة ومحمد بن يحيى وابي بصير وعبيد بن رايه وجميل
بن صالح جميعا عن ابي عبد الله عليه السلام اخرج برواية محمد بن مسلم عنه عليه
السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلى الغداة يصلي شيئا لا بعد ان تصاف
الليل لا في رمضان ولا في غيره ولصحيحه عبد الله بن سنان عنه عليه السلام قال
عن الصادق في شهر رمضان فقال ثلث عشرة ركعة منها الوتر والركعتان قبل الفجر كذا كان
رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي ولو كان فضلا كان رسول الله صلى الله عليه وآله
اعلم به واحق واجاب الشيخ عن الاول بان المراد ان لم يكن يصلي في جماعة لتطاول الاجابة
بخصوصه عن الجماعة في شهر رمضان في المساجد واجاب الفاضل عن الثاني بتجويبه
ان يكون السؤال وقع عن المتواقي المراسية في شهر رمضان وبالحيلة فالفتاوى الاجابة

منه
وا

298

متطافون بشرعتهم فلا تقصر معارضة النادر **الثانية** في قدرها المشهور بالف ركعة زائدة
 على الراتبة رواه جميل بن صالح عن الصادق عليه السلام وعلى بن حمزة ايضا عن ابي
 بن عمار عن الحسن عليه السلام وسامع بن مهران عن الصادق عليه السلام وروى
 سليمان بن عمرو عنه عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام رضي لي ليلة النصف
 من شهر رمضان مائة ركعة يقرأ في كل ركعة بقول هو الله احد عشر مرات اهبط الله عز
 وجل اليه من الملائكة عشرة تدرون عنه اعدايبه والجن والانس واهبط الله اليه عند موته
 ثلثين ملكا يومئذ من النار وروى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام الصلوة في
 العشرين الاولى والى وذكر العشرة الاخيرة وهاتان الروايتان ليس فيهما معارضة
 في التحقيق **الاولى** فلان زيادة المائة حسن لما فيه من التعرض للشواب **واما الثانية**
 فكان وظيفة العشرة الاخيرة تركت للعلم بها وان الراوي اقتصر على العشرين الاولى
 نعم قال ابن الحنفية قد روي عن اهل البيت عليهم السلام زيادة في صلوة الليل على
 ما كان يصليها الانسان في غير اربع ركعات **مسألة** احدى عشرة ركعة مع انه قابل بالاثني
 ايضا وهذه زيادة لم تقف على ما خذها الا انه تقدر رسالة في قوة المستند لما انه مراعاة
 العلماء وقال الشيخ الخليل ذوالمناقب والمناقب ابو عبد الله محمد بن احمد الصفواني في
 كتاب التعريف هي سبعمائة ركعة ولعلها زاد الالف وترك ذكر زوائد ليالي الاخر الشهر
 وابن ابي قره رحمه الله في كتابه رواية بخلاف من الصلوات لكل ليلة ذكرناه في الاربعين
 حديثنا **الثالثة** صورة الصلوة ان يصلي في العشرين الاولى كل ليلة عشرين وفي
 العشرة الاخيرة كل ليلة ثلثين ويريد على المعين في ليال الافراد وهي تسع عشرة واحدي
 وعشرون وثلث وعشرون كل ليلة مائة فذاك الف ركعة روي ذلك مسعدة بن صدقة
 وغيره عن الصادق عليه السلام وعليه طائفة من اصحاب وقال اكثر يقتصر في ليالي
 الافراد على المائتين في ثمانون ركعة فيفرض على الجمع فيصلي في كل جمعة عشرة ركعات
 اربع منها بصلوة امير المؤمنين عليه السلام ثم ركعتان بصلوة فاطمة عليها السلام ثم
 اربع بصلوة جعفر عليه السلام ثم يصلي في ليلة الجمعة الاخيرة عشرين ركعة بصلوة
 فاطمة عليها السلام ويجعل هذه الرواية رتب الشيخ الدعوات في المصباح وحسن
 جميل **الرابعة** الاظهر في الفتاوى والاشهر بين الاصحاب ان المتفضل بالترتيب
 يصلي بين العشاءين ثمانين ركعات وبعد العشاء الاخرة اثني عشر ركعة
 رواه مسعود وجميل بن حمزة عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام ومحمد بن سليمان

عن الرضا عليه السلام وهو الشيخ في النفاية بين ذلك وبين جعل اثنتي عشرة بين
العشايتين وثلاث بعد العشاء رواية سماعه وهي من مضمرة التي لم يسم فيها الإمام
وإن كان الظاهر رواية عنه **الخامسة** المأثور أيضا أن الثلثين في العشاء لا يخرج
ثلاث منها بين العشايتين والباقي بعد العشاء الآخرة وقد تضمنه رواية علي بن أبي
حمزة ومحمد بن سليمان وفي رواية مسعدة يعطى بين العشايتين اثنتي عشرة ركعة والباقي
بعد العشاء وعليها أبو الصلاح وابن البراج والعمل بالجميع في المسيلتين جائز وأما الو
فالمشهور أنها تفصل بعد وطيفة العشاء ليكون حائلا للنوافل وقال سيار بن الوليد
مقدمه على الوظيفة وهي في رواية محمد بن سليمان عن الرضا عليه السلام والظاهر
أيضا جواز الأمرين **السادس** لوفات شي من هذه النوافل ليلة الظاهر أن يستحب قضاؤها
تماما المقوم قوله تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة وما ورد في تفسيره من أسلفناه
من قبل وبذلك أفتي بربنا الحبيب ورحمه الله قال وكما لو فاتت الصلوة في ليلة التشك
وكنت الروية **السابعة** قال أبو الصلاح من السنة أن ينقطع الصائم في شهر رمضان
بألف ركعة وهو بدله من حيث المفهوم على أنهما استحباب تطوع غير كالمسافر قال
في المختلف ولم يشترط باقي علمنا ذلك لنا أيضا بعد زبدى لشرف الزمان فلا
يستقط الصوم وهو فتوى منه بعموم الاستحباب **الثامنة** يستحب أن يدعو عقيب
كل ركعتين بالدعاء المأثور مع سعة الوقت لذلك ولوضاق الوقت عن الدعاء ^{الصلوة}
أقتصر على الصلوة **التاسعة** الجماعة في هذه الصلوة بدعة محرمة عند الأصحاب وقد روى
برازن وابن مسلم والفضيل قالوا سألنا عن الصلوة في رمضان نافلة بالدليل جماعة فقال
أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا صلى العشاء الآخرة انصرف إلى منزله ثم خرج فمضى
إلى المسجد ويقوم فيصلي فخرج في أول ليلة من شهر رمضان ليصلي كما كان يصلي
فأصطف الناس خلفه فغرب منهم إلى بيته ففعلوا ذلك تلك ليال فقال علي بن
في الرابع أن الصلوة بالدليل في شهر رمضان في النافلة في جماعة بدعة وصلوات الغني
بدعة إلا فلا تجتمعوا ليلة في شهر رمضان لصلوة الليل ولا تصلوا الضحى فإن ذلك
معصية إلا وإن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلا إلى النار ثم نزل وهو يقول
فليل في سنة خير من كثير في بدعة وفي رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه لما قدم أمير المؤمنين صلوات الله عليه الكوفة أمر الحسن عليه السلام أن ينادي
في الناس لصلوة في شهر رمضان في المساجد جماعة فتنادي في الناس الحسن عليه

من أمير المؤمنين عليه السلام ويستحب أن يصلي فيه صلوة فاطمة عليها السلام
ومنهما صلوة المبعث وهو السابع والعشرون فرج روى الكليني عن علي بن
محمد رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام من صلاة فيه أي وقت شاء اثنتي عشرة ركعة
يقرا في كل ركعة آية الكرسي وسورة قافرا ثم قرأ أربع مرات
فإذا فرغ وهو في مكانة قال لا اله الا الله والله أكبر والمحمد لله وسبحان الله ولا حول
ولا قوة الا بالله أربع مرات ثم يقول الله أكبر زبي لا أشرك به شيئا أربع مرات ثم يدعو
فلا يدعوا بشي استحب له في كل حاجة الا ان يدعو في حاجته قوم او قطيعه **ومنها**
صلوة ليلة المبعث وقدرها ما صلح بن عتبة عن أبي الحسن عليه السلام قال صل ليلة
سبع وعشرين من رجب أي وقت شئت في الليل اثنتي عشرة ركعة في كل ركعة الحمد
والمعوذتين وقل هو الله أحد أربع مرات فإذا فرغت قلت وانت في مكانك وأربع مرات
لا اله الا الله والله أكبر والمحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله ثم ادع باشت
روى غير هذا ايضا **ومنها** صلوة النصف من شعبان وهي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة
الحمد وقل هو الله أحد مائة مرة فإذا فرغ ودعا لما تشرئف **ومنها** صلوة طلب الرزق روى
الكليني بإسناده إلى الحلبي محمد بن علي قال سأل رجل أبي عبد الله عليه السلام الله
والمعروف في التجارة بعد ما كان فيه فأمروا عبد الله عليه السلام ان يأتي مقام رسول
الله صلى الله عليه واله بين المقبر والمسيب فيصلي ركعتين ويقول مائة مرة اللهم اني اسألك
بقوتك وقدرتك ويعزتك وما احاط به علمك ان تيسر لي من التجارة او سعي رزقا واعصا
فضلا وخير ما عاقبة ففعل ذلك فان تجرني وجهه الا رزقه الله **ومنها** صلوة الخلاء
رواها الكليني بإسناده إلى شعيب المعمر قوفي قال قال أبو عبد الله عليه السلام من
جاء فليتنوضا ويصلي ركعتين ثم يقول يا رب اني جايع فاطمني فانه يطعم وسأعته
ومنها صلوة الخليل رواها بإسناده إلى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه قال
زاراد محله فليصلي ركعتين بعد الحمد يطيل فيهما الركوع والسجود ثم يقول اللهم
اني اسألك بما سألك به زكريا اذا قال رب لا تخذلني فردا وانت خير الوارثين اللهم
لي ذرية طيبة انك سميع الدعاء اللهم باسمك استسقي الماء واني امانتك اخذتها
فان قضيتني رزقا ولما فاجعله غلاما ولا تجعل الشيطان فيه نصيبا ولا تسركا
ومنها صلوة الدخول بالزوجة روى ايضا إلى بصير قال سمعت رجلا وهو يقول
ياي جعفر عليه السلام جعلت فداك ابي قد أتيت وقد تزوجت امرأة بكر اضيق

ولما دخل بها عليه وأما أخاف إذا دخلت علي أن تكرهني بخضائي وكبري فقال أبو حمزة
عليه السلام إذا دخلت فمرهم قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة ثم أنت لا تصل إليها
حتى يتوضأ ويصلي ركعتين ثم يجده الله وصل على محمد وآل محمد ثم ادع ومر من معك أن
يؤمنوا على دعائك واللهم ارزقني الفها وودها ورضاها **ومنها** رضى بها ثم اجتمع بيننا
بأحسن اجتماع وأيسر تلاف فانك تحب الخلال ولكن الحرام **ومنها** صلوة الاهتمام بها
رواها أيضا بإسناده إلى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا هم بذلك
فليصل ركعتين ويحمد الله ثم يقول اللهم اني أريد أن اتزوج فقدر لي من النساء عشرين
فرجا وأعطين لي في نفسي ما لي وأوسعهم رزقا وأعظمهم بركة وقدر لي ولها
طيبا يجعله خلفا صالحا حبيوتا وبعد مما في **ومنها** صلوة السفر روى بإسناده إلى
السكري عن عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استحق
عبد الله أهله بخلافه أفضل من ركعتين بركعهما إذا أراد سفرا فيقول اللهم اني استودعك
نفسي وأهلي ومالي وديني ودينائي وأخوتي فأنقذني وضامن علي لا أعطاه الله ما سألته
ومنها صلوة مخاف خيبر رواها بإسناده إلى حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال
اتخذ مسجداني بيتك فإذا خفت شيئا فالبس ثوبين عليطين مراغظ ثيابك
فيهما ثم اجث على ركبتك فاصرخ إلى الله واسأله الجنة وتعود بالله من شر الذي تخافه
وأياك أن يسمع الله منك كلمة يعني وإن أعجبته نفسك وعشيرتك وعن أبي بصير عن
أبي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام إذا هاله شيء فزع إلى الله الصلوة
ثم تلا هذه الآية واستعينوا بالصبر والصلوة **ومنها** الصلوة العافية روى بإسناده
إلى إسماعيل بن الأرقط وأمرام سلمة أحب إلى عبد الله عليه السلام ورضي عنها
قال مرضت ليلة شهر رمضان شديدا حتى لعلت واجتمعت بموهائهم للجنائز وهم
يرون أبي ميت ففرغت أبي علي فقال لها أبو عبد الله عليه السلام خالي أصابك
إلى فوق البيت فابري إلى السما وصل ركعتين فإذا سللت فتقولي اللهم أنك
وجهته لي ولربك شيئا اللهم واني استوهبه مبتدئا فاعزنيه قال ففعلت فأقمت
وفقدت فوجدت ودمع السجود لهم هدية فتسحروا بها وتسحرت معهم وبإسناده
عن جميل قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخلت عليه امرأة وذكرت أنها
تركبت ابنها وقد قالت بالملحة على وجهها ميتا فتقال لها العلة لم ميت فتقوى فأتته
إلى بيتك فافتسل وصل ركعتين وأدعي وقولي بارزوهني ولربك شيئا حمزة كتب

ثم حركة ولا يجوز بذلك احدًا قالت ففعلت فحركة فاذا هو قد بناه وروى يونس
الى الخراف بن المغيرة عن ابي عبد الله عليه السلام اذا كانت لك حاجة فتوضا وصلي
ركعتين ثم احدا لله واتى عليه واذا كرر الآية ثم ادعوا عنت وفي رواية اخرى عنه
عليه السلام بعد الصلوة يصلي على محمد ووسيل تقطر **ومن** صلوة ريان النبي صلى
الله عليه واله واحد الآية عليهم السلام وهي ركعتان بعد الفراغ من الزاوية تصلي
عند الرأس واذا اراد امير المؤمنين عليه السلام صلوات ركعتان لان معه ادم وزها
عليهما وروى الاخبار قال ابن زهره رحمه الله من اراد وهو مقيم في بلد قدم الصلوة ثم
اربعينها وسياتي صلوة الاحرام ان شاء الله وقد قدمت صلوة النجدة للسجدة ولا
عندنا صلوة الضحى بل هي بدعة لا يجوز فعلها ونقل في الخلاف فيه الاجماع والاروي
عن النبي صلى الله عليه واله انه قال صلوة الضحى بدعة وماروون من الاخبار فيها لو
صحت فهي منسوخة **الركن الخامس** في الواجب وفيه فصول ثلثة الفصل
الاول في صلوة السفر وفيه مطالب الاول في محله وهو الرباعيات والصلوات الخمس
اذا كانت اماؤها في السفر بالاجماع والآية وروى عبد الله بن سنان عن ابي عبد
الله عليه السلام قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدها شيء الا المغرب
ثلاث ركعات وامرعا بالعادة لمن صلى الظهر اربعاً في السفر فعلي هذا يكون الفجر
فجر عيلا رخصته ومحله ايضا نوافل النهار والوتر لما تقدم والصوم الواجب فيجب النظا
فيه للآية ولقول النبي صلى الله عليه واله ليس في البر الصيام في السفر وروى جابر
ان انا صاموا جميعا بعد رسول الله صلى الله عليه واله في السفر فصارهم العصاة ويزد
الاصحاب بالتحخير في الصلوة في اربعة اماكن مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد
الكوفة والحائر وفي روايات منها رواية حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه
السلام قال من يحزون علم الله الامام في اربعة مواطن حرم الله وحرم روله
وحرم امير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين عليه السلام وفي رواية عنه
عليه السلام تم الصلوة في المسجد الحرام وفي مسجد الرسول صلى الله عليه واله
ومسجد الكوفة وحرم الحسين عليه السلام وقال ابن بابويه يقصر فيها ما لم
ينوم مقام عشرة ويسحب له فيه المقام لينة لرواية محمد بن اسماعيل عن ابي
عليه السلام قلت الصلوة بمكة تمام ام تقصير فقال قصر ما لم تغرم على مقام
عشرة ايام ومثله رواية معوية بن وهب عن الصادق عليه السلام وذكره

في المذهب ذهب إلى التحجير لوقصد أربعة فراسخ وإراد الرجوع ليوميه وكذا في المبسوط
 جماعة من الأخبار وذكر ابن بابويه في كتابه الكبير وهو قوي لكثرة الأخبار الصحيحة
 بالتحديد بأربعة فراسخ فلا أقل من الجواز وقال ابن أبي عمير كل سفر كان مبلغه يزيد
 وهو ثمانية فراسخ أو يزيد أو أخيراً فجاء في عشرة أيام يقصر الثاني **لوسا**
 بعد دخول الوقت وصلى بعد مفارقة الجدران وخفا الأذان وفيه قول واحد
 قول الشيخ في الخلاف أنه يجوز له القصر وسيعب الأتمام وقال ابن أبي عمير في القصر
 بحسب الأتمام قال في المنع وقال في لا يحضره المقيم مع السعة ويقصر مع الضيق وهذا
 اختيار الشيخ في النهاية وقال المعيد والموتضي وابن إدريس يقصر وهو قول علي بن بابويه
 والماخذ الأخبار المختلفة ففي خبر الصادق محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام يتم ولو
 دخل في بلد بعد وجوبها في سفره قصر ^{في} في شهر النبال عنه عليه السلام اتمام من خرج بعد
 الوقت وكذا رواية الحسن بن علي الوشائي الرضا عليه السلام ويؤيد أنه خطب بالصلوة
 بدخول الوقت ولم يضي قدراً أيما استقرت تماماً والأصل بتماما كان ويعارضها رواية
 اسماعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام اعتبار رجال الأداة في خروجه ودخوله
 وقال إن لم تغفل فقد والله خالفت رسوالة صلى الله عليه واله ويدل على التفصيل رواية
 اسحاق بن عمار قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول الرجل يقدم من سفره في وقت
 الصلوة فقال إن كان لا يخاف فوت الوقت فليتم وإن كان يخاف خروج الوقت فليقصر
 ويترتب من هذا لو حضر بعد وجوبها في سفره وقد تضمنته الأخبار واختلف فيه
 الأصحاب فأوجب القصر ابن بابويه الرسالة والمعيد وابن إدريس لأنهم يعتبرون
 حال الأداة وخير فيه الشيخ وفي رواية العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام يتم
 وفي رواية محمد بن مسلم عنه صلى الله عليه واله يقصر وهما صحيحان وابن أبي عمير
 يقول بالتحجير هنا رواية منصور بن حازم عنه عليه السلام إذا دخلت وقت
 الصلوة على المسافر قبل أن يدخل أهله ثم دخل إن شأقصر وإن شأتم أحيائي قال
 في المعتمد رواية اسماعيل بن جابر أشهر وأظهر في العمل مع ميله إلى التحجير
 لوقا هذه الصلوة قال ابن أبي عمير والموتضي يقضيها بحسب حالها في أول الوقت
 واختار ابن إدريس ويظهر من الشيخ في المذهب وفي المبسوط يقضي من خرج من وطنه
 وقائمه في سفره تماماً ولو صلاها إذا كانت قصر ورواه زرارة عن الباقر عليه السلام
 في القادم والسفر أي بلده ثم يفوت الصلوة بعد وجوبها عليه في السفر وحمله

في المعتنق علي من دخل ولم يبق من الوقت ما يسع اربعاً واختار قضاها تماماً
لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام يعنى ما فاتة كما فاتة ان كانت صلوة السفر
اذا هان في الحضر مثلها وان كانت صلوة الحضر فليقضها صلوة الحضر ولا يلتزم
في الذمة لا يتحقق الا عند الغوات فتعين الحاله الذي حصل فيها الغوات وقال
الفاضل الاحا والقضا تمام في الموضوعين ولا اشكال في قضاها فلتى الطريق
لو سافر بعد دخول الوقت ولا بد في اصل المسئلة من مضي زمان يسع الطمان
والصلوة فلو وسع احدهما خاصة في محل الخلاف بخلاف الاخرى فانها ستعين بحال
الاداء قطعاً **وبالحق** بذلك موضعان اخرا في قبل فيهما يختلف القصر عن السفر في
الجملة الاولى اذا سافر الصياد للتحار فلاكثر على انه يقصر الصوم ويصلي حتى
نقل فيه لب ادريس الاجماع وفي المبسوط قال روي اصحابنا انه يتم الصلوة ^{يقصر}
الصوم والمرضى وابن ابي عقيل وسلام اطلقوا التقصير ولم ينف على دليل
الاولين من كتاب ولا سنة مصرح بها وظاهر القرآن يشهد بالمساواة ورواية معوية
بن وهب عن الصادق عليه السلام حيث قال اذا قصرت افطرت واذا افطرت
قصرت وزعم جرح الفاضلان الى التقصير فيهما وتعلل عن ابن بابويه في الاعتبار انه
لوحال الى الصيد حال سفره اتم في حال ميله فاعاد الى طريقه قصر قال المحقق وحق
حسن والظاهر ان اراد به اذا كان السفر معصية بناء على اصله فعدم تاذير صيد النجاس
في ذلك وتبعه ولا في كتابه الكبير والشيخ قال في المبسوط وقد روي في التمهيد
رواية مرسله انه قد خرج عن ابي الحسن عليه السلام ان صاحب الصيد ^{يقصر}
ما دام على الجادة فاذا عدل عن الجادة اتم فاذا رجع اليها قصر وهذه يظهر منها
ان السفر للصيد وان الاتمام مشروط بان يخرج عن الجادة اي الطريق ولا ينه
هنا قوله غريب حيث قال والمتصيد مشياً اذا كان في ايراحول المدينة غير متجاوز
حد التقصير لم يقصر يومين وان تجاوز الحد واستمر به وارثة ثلثة ايام واب
تجاوز الحد واستمر قصر بعدها والذي رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام
انه قال ليس علي صاحب الصيد تقصير ثلثة ايام واذا تجاوز ثلثة ايام لا حجة فيه
لعدم دلالة على جميع ما ادعاه على اننا لم ننف على هذه **الموضع الثاني** اذا صار السافر
سفره اكثر فحضره ثم اقام عشرة ايام بنيت المقام وكان في بلد ثم سافر قصر
الصلوة والصوم وان قام دون خمسة فلا حكم وان اقام خمسة حكم الشيخ وتبعه
بأنه

بأنه يقصر النهار ويتم صلوة الليل ويصوم شهر رمضان لرواية عبد الله بن سنان وعن
 الصادق عليه السلام قال المحاري أن لم يستقر في منزله الخمسة أيام وأقل قصر
 في سفره بالنهار وأتم بالليل وعليه صوم شهر رمضان وإذا أقام عشرة وأكثر قصر
 في سفره وأقصر وأجيب بأنها متروكة الظاهر لأن الأقل الخمسة لأعين به قطعاً
 مع معارضة ما ياصل بقاير عيال النمام بحيث يثبت المريل وعلى ذلك الحليون رحمهم الله
المطلب الثاني في شروط القصر وهي ستة الأول ربط القصد بقصد معلوم فلا
 يقصر العائم وطالب الأثر ومستقبل المسافر إذا جاوز النطفة بالحاجة قبل المسافة وإن
 تمام وإنه السفر لأن السفر ثمانية العباد فلا بد من سعة كما يجب النية في العباد
 وإن المعتبر السفر لا مسافة وهو غير معلوم هنا فلا يترك لأجله المعلوم من تمام الجا
 دة ومسال صفوات الرضا عليها السلام في الرجل يريد أن يلحق رجلاً في راس ميل فليمر
 بقربه حتى يبلغ النهر وإن قال لا يقصر ولا يفطر لأنه لم يرد السفر ثمانية فواسع وإنما
 خرج ليحقق لصحة فمادى به السيرة ولا سيرة أيدي المشركين والمأخوذ ظلمات
 عرف مقصدهم وقصد ترخص وإن غلب على ظنه بقا الاستيلاء فكذلك إذا كان مقصده
 مسافة وإن احتمل الأمرين أو جهل مقصدهم لم يترخص وكذا العبد مع السيد والزوجة
 مع الزوج والولد مع الوالد ولو جاوز العبد العتيق والزوجة الطلاق وزم على الرجوع
 في حصوله فلا يترخص قاله الفاضل وهو قريب أن حصلت أمانة كذا وكذا ولا فالظا
 البتة بقا الاستيلاء وعدم دفعه بالاحتمال البعيد ولو بلغه خبر عده أو غايه
 في بلد يبلغ مسافة مقصده جرمه فلما كان في أثناء الطريق نوى الرجوع أن يظفر به
 قبل البلد فهو حينئذ في حكم الراجع عن السفر فإن كان قد قطع مسافة لم يخرج
 عن السفر والآخر منتظر الرفع على حد المسافة يقصر إلى ثلاثين يوماً وعلى
 أقل منها وهو جازم بالسفر مرة وبها مقصداً إذا كان في محل الترخص وإن علق
 السفر عليها وعلم أو غلب على ظنه وصولها فكما جازم بالسفر مرة وبها وإن انقضى العلم
 وغلبة الظن أتم وكذا لو كان توقفه في محل التمام كالذي لم يجاوز رتبة الجدار سباح
 الأذان ولو قصد مادون المسافة ثم قصد كذلك لم يترخص وإن نادى في السفر
 وهو كل هو لا يقرون في العود إذا بلغ السفر مسافة **الشرط الثاني** استمرار القصد
 للمسافة ولو قصد المسافة ثم رجع عن قصد فإن كان بعد بلوغ المسافة فلا أثر له
 ما لم يبق المقام عشراً أو يصل إلى بلد وإن نوى الرجوع قبل بلوغ المسافة ثم وكذا لو

تردد عزمه في الذهاب والرجوع فلو كان قد حبل قصره فلا يصح ان لا يعيد الاشكال
سوي كان الوقت باقيا ام لا وقال الشيخ في الاستبصار يعيد مع بقا الوقت بقول
علي رواية سليمان بن حفص المروزي قال قال الغيبة النقصين في الصلوة في بريدين
او بريدين او بردين داهبا وجابيا فاذا خرج الرجل من منزله بردين اثني عشر ميلا ثم بلغ
فريخين ورجع عما نوي واراد المقام اتم وان كان قصر ثم رجع عن نيته اعاد الصلوة
وانما فضل الشيخ بالوقت وخروجه لرواية زرارة عن الصادق عليه السلام في الرجل
يخرج في سفر بردين فيرجع عن سفره وقد صلى ركعتين تمت صلواته فخرج بينهما
بذلك **فروع** لو تردد في المسافة بعد بلوغ المسافة بين الاستمرار وبين الرجوع لم
يؤثر في الترخص بل له ذلك ولو تبادى في سفر مترددا ومضي عليه ثلثون يوما
فضل يكون بين شابه من ترددهم وهو مقيم في المصرفة نظرا من وجود حقيقة السفر
فلا يضطر للتردد مراعاة القصد وموانع الاستمرار ان احدها يقطع السفر ثم
اقامة عشرة ايام ففي ذلك اتم وهو منصوص عن علي عليه السلام واهل بيته
عليه السلام بشرط طفا رجل فلفيته حتى التام ما لم يغيب اليه ولو علم ان حاجته لا ينقضي
في اقل من عشرة وحوار وقضاها فكنوا في المقام ثم ان كان فيه المقام على ما دوت
المسافة اشتراط مسافة جديدة في خروجه منه وان كان على مسافة فذلك غير
انه يكفي هنا الرجوع في القصر ولو نوي المسافة فصاعدا وفي نيته المقام عشر
في اثنا عشر لم يقصر لان يكون ذلك القدر الذي قبل موضع المقام مسافة لا فرق
بين كون نيته المقام في بلاد او قرية او حلة او بادية ولا بين العازم على استمرار السفر
بعد المقام وغيره والظاهر ان بعض اليوم لا يحسب بيوم كامل بل يلفق ولو نوي
المقام عند الزوال اشتراط ان ينتهي بزوال الحادي عشر منه والا فرب انه لا يشترط
عشر ايام غير يومي الدخول والخروج لصديق العدد حينئذ ولو تردد وحرم السفر
على المقام والمخرج قصر الى شهر في رواية ابي ولاد عن الصادق عليه السلام عن
الباقر عليه السلام الى ثلثين يوما وهو لا قوي لان المبين اولى بالمحل وهو
عليه ولو رجع عن نيته المقام وكان قد صلى على التمام فزاد لصلاته بقي على التمام
حتى يخرج فلا قصر رواه ابو ولاد عن الصادق ع وتعارضه رواية حماد بن عمار
انه الجعفي وقد اقام بمكة ثاوي اقام الصلوة ثم بدا له فسلكا بالحسن عليه السلام
فقال ارجع الى النقصين وحمل الشيخ على ان الامر بالنقصين اخرج فصار مسافرا فقلت

عليه

يمكن ان يقال هذا محض بكة وباية الاما كان الاربعة بجواز التمام فيها بعينيه المقام
 وسياتي عنه **وهنا فرع الاول** قيد في الرواية بالغرضية فلو قيل نافلة الزوال ان
 العصر فلا قرب انه له الرجوع لعدم الاسم المعلق عليه الثاني انه الصلوة الموداة تلتا
 ينبغي ان تكون بعد نية المقام فلو قيل فرضا تاما ناسيا قبل نية المقام لم يعتد به ^{فصل} ورجع لو
الثالث لا ريب في تعلق الحكم بن صلة فرضا تاما لاجل نية المقام فاذا كان في غير الاما
 الاربعة فالامر ظاهر وان كان في احدها ونوي الصلوة تاما لاجل المقام والحكم به
 قطعاً وصورة السؤال في الرواية عن نوي الاقامة بالمدينة عشرين سنة علما ان شرف
 البقاع ودل الحالة عن نية المقام ثم رجع بعد هذه الصلوة ففكر اعتبارها عند نوي ^{حيث}
 من قول في الرواية ان كنت صليت بها فرضية واحدة بتمام فليس لك ان تقصر ^{الصغير} في غير
 في بها يعود الي المدينة فقد صدق الشرط وان هذه الصلوة قد كانت سائغة لحكم
 البقعة وان صلاها على ذلك الحكم كما سبق في رواية **الرابع** لو نوي ثم صليته
 القصر ثم اتم اربعاً ناسياً ثم تذكر بعد الصلوة ولو نوي الخروج فان كان في الوقت
 فكان لم يصل الواجب اعادتها وان كان قد خرج الوقت احتل الاجتهاد بها لانها على
 تمام تجزئة وعدة لانه لم يقصد التمام **الخامس** لو خرج الوقت ولم يصل عدداً او ناسياً
 ففاضل الاجتهاد به وجاز ان ينظر ان الي استقراره في الدمة علما والي عدم صدق
 فعلها ولو خرج الوقت بعد مسقط الجنون والاعمال فمكن لم يصل **السادس** لو شرع
 في الصوم فعل هو حكم الصلوة يحتمل ذلك لانه احد الامرين المرتبين على المقام وقد
 تالفت ولا تطلوا اعمالكم ويحتمل عدم اعتبارها لانه لم يصل فرضية والاول مختار القائل
السابع لو رجع في اثنا الصلوة حكم الشيخ في المبسوط بعدم عوده الي التقصير حتى
 يخرج مسافراً وترد فيه المحقق نظراً الي اقتناع الصلوة وقد سبق الخبر بانها
 على ما افترقت عليه والي عدم الاثبات بالشرط حقيقة وفصل الفاضل يتجاوز محل
 القصر فلا يرجع لعدم تجاوزه فيرجع لانه مع التجاوز يلزم من جواز الرجوع ابطال
 العمل المتيقن منه ومع عدم تجاوزه يصدق انه لم يصل بتمام وفي الجمع بين هذا التقصيل
 وبين فتواه بان الشرع في الصوم يلزم بالاتمام نظراً لانه في كليهما المراتب
 الصيام والصلوة فحيث ان الصوم لا ينعقد فرضية في السفار صلا ورأساً على
 الصلوة فان الركعتين منعقدتان سفراً وحضراً فلم يقع الخلاف الا في الركعتين
 الاخيرتين فاذا الرايت بها باق على القدر المشترك بين السفر والحضر والما يصح

فقد منه ما لا يتصور فعله في السفر فلا يجوز ابطاله بعد انعقاده ويحتمل ان يقال
ان كان رجوعه عن نيته قبل الزوال صح لانه لا يزوي على الاطاري في الصوم كمن
خرج مسافرا قبل الزوال وان كان بعده فلا رجوع كما لو خرج المسافر بعد الزوال فانه
لا يباح له الاطار وهذا قوي **الثامن** لو نوي المسافر الإقامة عشرة ايام اثناء الصلوة
قصر اتمها لوجوب مقتضى والنية الاولى الجملة الصلوة كافيها فان الركعتين لا
تابعة للاولين وقد روي ذلك علي ابن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام فلو
نوي الرجوع عن المقام بعد هذه الصلوة ففيه عذري ورحمان احدهما جواز لان
الظاهر الروايتان يكون جميع الصلوة التامة وافقا قبل الرجوع من نيته ولم يقع
هنا جملة الصلوة وثانيهما وهو الاقرب عدم اعتبار هذا الرجوع لصديق تمام الموش
في الحقيقة ليس الا القدر الزايد عن الركعتين الاولتين وقد حصل هنا **المانع**
الثاني ان يصل الى بلده او بلد له فيه ملك قد استوطنه ستة اشهر فيتم حينئذ ان
كان جار ما على السفر بعد قبل تحلل عشرة رواه محمد بن اسماعيل بن نافع عن الحسن
عليه السلام وقد سأل عن الاستيطان فقال ان يكون له منزل يقيم فيه ستة اشهر
هنا عن الصادق عليه السلام يتم ولو لم يكن له الا نخلة واحدة ولا يشترط في الإقامة
التالي للعموم الشامل للمنفرد ولا السكني في الملك فلو سكن في غيره اجزا ولا كون
الملك له صلاحية السكنى لحدوث النخلة نعم يشترط كون السكنى بعد الملك فلو تبت
او بعضها على الملك لم يعتد بها لانه المفهوم من الاستيطان ويشترط ايضا واما الملك
فلو خرج عن ملكه زال الحكم لان الصحابة لما دخلوا مكة قصر واقيموا فيها لخرج اهلها
ملك الرقبة فلا يكفي الاجارة والتملك بالوصية ولو تعدد المواطن في البلد الواحد
كفي استيطان الاول منها ستة اشهر ولو خرج عن ملكه اذ ابقى الباقي على ملكه
ولو كان في طريق المسافر مواطن قصر بين كل موطنين بينهما مسافة ولم فيها
وفيما بين كل موطنين يقصر عن المسافة ولو اتخذ بلدا دار مقامه على الدوام فلا
ان حكمه حكم الملك وكذا لو اتخذ بلدا دار للمقام واما على التناوب وهل يشترط ما
استيطان الستة اشهر الاقرب ذلك لتحقيق الاستيطان الشرعي مضى الى
العزم **فروع** انما سبقت فيه المقام ببلد عشرة ايام على الوصول اليه في انقطاع
السفر بانقطاع الوصول الى بلد من مشاهده الجدران وسماح الاديان وجهان
حصر ورقة كبله ومضعف المانع من القصر هنا وهو ان مسافر حقيقة في بعض

حكمه حتى يخرج عنه اسم السفر وكذا الوجهان لو خرج منه الى مسافة هل يتخصم بمجرد
الخروج او يحتاج الى اذان والحدوثان فيه الوجهان **الثاني** لو نوي المقام في اثناء المسافة عشا
وطا يقصها ثم سافر فالظاهر انها سفرة ثانية سواء كان ذلك في صوب المقصد او لا اما
لو وصل الى وطنه فان كان لم يقصد تجاوزا في سفرة ثم عرض له سفر اخر الى وطنه الا
قبل العشرة فكلاهما لو تجددت سفرت ثلث على هذا الوجه أم في الثالثة ان
كانت على صوب المقصد وان كان من عزمه ايصال السفرة في اول خروجيه ومر على وطنه
فالحكم بتعدد السفر هنا اذا لم يتخلل مقام عشرة بعيد لانها سفرة واحدة متصلة حسب
وان انفصلت شرعا ومن ثم لم يكره الاحتجاب الاحتمال في ذلك ويحتمل ضعيفا لانقطاع
سفره الشرح بذلك وكون الاخر سفرا مستانفا ومن ثم اشترط المسافة **الثالث** لو
خرج من بلد الى مسافة نوي المقام بها عشا وطا يقصها ثم عاد الى بلده فهل يجب هذه المرة
فيه الوجهان **الشرط الثالث** كون المقصود مسافة وهي ثمانية فراسخ ثلثة ايام كل ميل
اربعة الاف ذراع كل ذراع اربع وعشرون اصبع كل اصبع سبع شعيرات وقيل ست شعيرات
عرض كل شعيرة سبع شعيرات مشعر البردوين وقد راعى اللغة الميل بقدر مد البصر من
الارض المستوية وروي بقدره بالف وخمسة ايام ذراع وحمل على سهول والراوي وانه ثلاثة
وخمسة ايام فاسقط ثلثة والطعن في الرواية راسا اولي فرسبته الى السبعين يوما
واورد حلية من لا يحضره الفقيه وقد رت المسافة في رواية سماعة بالثمانية وفي
رواية اي ايوب عن الصادق عليه السلام ببريد بن ابي اسير يوم وفي رواية علي
بن يقطين عن الكاظم عليه السلام بمسير يوم ولولاد الرجوع ليوم كفي اربعة
فراسخ فقلنا القول الصادق عليه السلام في رواية معاوية بن وهب ببريد
ومرو حيا وفي رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام اذا ذهب ببريد او
بريدا احبا وبريدا حبا فقد شغل يومه **فروع** لو قصد الرجوع اليه او في
ليلته ويومه والا قرب العصر مع اتصال السفر نعم لو قطعه بالمبيت انقطع التخص
لحصول راحة الليل حينئذ وروى الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال
انما رجب التقصير في ثمانية فراسخ لا اقل من ذلك والاكثر ثمانية فراسخ مريوم لليلة
والتوافل والانتقال ولو لم يرحل في مسير يوم لما وجب في مسير سنة لان كل يوم كونه
بعد هذا اليوم فانما هو نظير هذا اليوم فلو لم يرحل في هذا اليوم لما وجب في نظيره
وهو يدل على ما قلناه من الانقطاع سفره بالمبيت **الثاني** لو كان المقصد زيادة على

الاربعة فكالاربعة ولو نقص كالثلثة بتروء فيها ثالث مرات لم يترخص لخرجه
 عن اسم المسافر ولا لزم تقصير المتردد في اقل مرسل وهو باطل **الثالث** ثبتت المسافة
 بالاغتبار بالادع حينئذ لا فرق بين قطعها في يوم او اقل او اكثر ولو لم ينقطع ذلك **الظاهر**
 ان منسب يوم كان في الارض المعتدلة والسفر المعتدل لنطق الاخبار به وعشر المسافة
 نعم لو قصد مسافة في زمان يخرج به عن اسم المسافر كالسنة فالاقرب عدم القصر لئلا
 التسمية **وهذا الباب** لو قارب المسافر بلدة فتعد ترك الدخول اليه للترخص لو ثبت
 في قوب تقاربه مدة تخرج بها عن الاسم المسافر ولم اقل في هذين الموضوعين علي
 كلام الاصحاب وظاهر النظر يقتضي عدم الترخص **الرابع** لو تعارضت البيتان بالنفي
 والاثبات في المسافة فالاقرب العمل بسنة الاثبات لان شهادته النفي غير مسموعة ولا
 يكفي اخبار الواحد بها ويحتمل الاكتفاء اذا كان عدلا جعل لذلك مراتب الرواية لان
 من باب الشهادة فعلي هذا لو سافر اثنان احدهما يعتقد المسافة والاخر لا يعتقدها
 فالظاهر ان لكل منهما ان يقتدي بالآخر لصحة صلاته بالنسبة اليه ولو شك المالكين
 في بلوغ المسافة ام لا صالته عدم العلم ولو علم في اننا السفر بلوغ المقصد مسافة **الظاهر**
 الترخص حينئذ وان قصر الباقين عن مسافة ومبدأ المساحة من اخر العمار في البلدة
 المعتدلة ومراخر محليته في البلد المتسع جدا **الخامس** لو كان لبلد طريقان احدهما خاضع
 مسافة فسلك الاقرب اتم وان سلك الابعد لعلة غير الترخص قصرا وان كان الترخص
 لا غير فالاقرب التقصير للاباحة وقال ابن البراج يتم لانه كاللاهي بصيد ولو رجع قاصدا
 الاقرب بالا بعد قصره رجوعه لا غير ولو رجع قاصدا الابعد فالاقرب في ذهابه
 او انا به **الشرط الرابع** كون السفر مباحا واجبا كان او ندبا او جائزا او مكروها فلا يترخص
 العاصي كالابن والزوجة الناشئة وتابع الجائز وطاع الطريق والباغي على الامام
 والتاجر في المحرمات وقد روي عدم تقصير العاصي **السادس** لو سئل كطالبا للبعث
 والسعاية في صور على قومه من المسلمين عمار لب مروان عن الصادق عليه السلام
 وروي حماد بن عثمان عنه عليه السلام الباعى والعارى ليس ان يقتصر الصلوة **والسابع**
 لصرا وبطل معصية فلا يترخص فيه رواه زرارة عن الباقر عليه السلام **الثامن**
 انتفا المعصية في سفره انما الشرط انتفاؤها بسفره سواء كان نفس السفر معصية
 كالنار من الحطب وموقوف عرفات بعد وجوبه عليه او غايته معصية كما سبق
 من الباغي والعارى ولو سلك طريقا مخوفا على النفس يغلب معه طين الثلث فالاقرب انه

قلت ينبغي ان يقتصر عدم
 القطع السفر في القصر
 الطريق كما في عشرة
 استيطا ندر بل لا يجوز

عاصي

عاصي

عاصم سفره فلا يترخص فلو خاف على ماله المحجف به فكذلك ولو كان غير محجف فالظاهر
 انه مثل هذا القدر ولو رجع على المعصية في انشاء اعتبر المسافة حينئذ ولو قصر
 البلية ثم ولو قصر المعصية في انشاء السفر المباح انقطع ترخصه فلو عاد الى الطاعة
 انه يعود ترخصه ولا يشترط مسافة محدودة لا المانع كان المعصية وقد زلت وقويت
 مثله الى الصيد ثم يعود عنه **الشرط الخامس** ان لا يكون سفره اكثر من حضره وبخاصة
 معظم الاصحاب ولم يتصفا في الاعتبار بحجابه بل يزمر عليه ان لو قام في بلد عشر ايام
 ثم سافر وعشر ثم ان يتم في سفره ولم يقل براحه بل الاولى ان يقال ان لا يكون
 من يومه الاقام سفر كما تضمنته الرواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن الباقر
 عليه السلام في الحاي الذي يدور في حاسبه ولا مير الذي يدور في امارته في الناحية
 الذي يدور في تجارته من سوق الجسوف والراعي الذي والهدوي وروي زرارة عن
 الباقر عليه السلام في الحاري والكركي ^{والاشقان} وهو من البيادر وقيل البريد
 وفي رواية محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام الملاحون والحاري والحمال وروي
 من عمار الاعراب والملاحين ومخرجون هؤلاء عن اكثر من مقام عشرة منوية سواء كان يلازم
 او غيره ومقام عشرة في بلدهم وان لم يكن بنية قاله الاصحاب وقد روي ذلك الحاري
 عبيد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام وقرئ احتمال الشيخ المحقق احتصاص
 هذا بالحاري وجعل الباقي على التمام وان اقاموا عشرة وهو بعيد **فروع** المعتبرة
 اسم هو لا على من سافر وكما مر في معناه وانما يحصل ذلك غالبا بالسفر الثالثة التي
 لم يخالف فيها تلك العشرة وليس ادر يس اعتبار ثلث رفعات كما قلناه ثم قال صاحب الصنعة
 من الحارين والملاحين والتاجر والامير يجب عليهم الاقام بنفسهم خروجهم الى السفر لان
 صنعتهم يقوم مقام من الاصنعة له وهو ضعيف لان العلة كثرة السفر وهي مفقودة هنا
 في المختلف يمتنع جعله الثانية اذ لم يبقوا بعد الاولى عشرة وضعف يمنع التسمية
 بهذا العذر فلا ولي التمام في الثالثة مطلقا واما قبل اذ كان الاسم قد صدق عليهم في
 مقام عشرة ايام ثم عادوا الى السفر اكثر من المراتين وان كانوا يتدبرين السفر فلا بد
 من الثالثة وهو ضعيف لان الاسم قد زال وهو لان كالمبتدئين لا يولون له وجب الاقام
 في السفر الاولى عقيب العشرة كالتدبير المحقق وهذا ايضا يرد على ان يس
 لان الصنعة ان كانت كافيته فلا فرق بين ان يتم عشرة اولا وهذا التمام حينئذ
 والمراد بالكركي في الرواية المذكورة وقال بعض اهل اللغة قد يقال ان الكركي على الحاري

والاصحاب في السفر
 والاشقان بالبين المحجف
 المنقط قوقسا لقطن والقاق
 والنون ويدل على ان امير
 اليد مرادوا الحارطين
 في عباد الضمير التي في
 راس بعض العوازل
 شيا من عمل السلطان في حنة
 اشتقان اي اشتغال على
 البياد والظواهر انها
 كلمة غير عربية
 سراسر

جوا

والحمل على المغاير اولى بالرواية لتكش الغاية والاصالة لعدم الترادف ولوانشاهوا
 اسفار غير صناعتهم كالخمس مثلاً والتاجر يصير ملاحاً او محارباً والظاهر انهم يقصرون
 خصوصاً البدء وبك والملاح للتعبيل بان يوتقم معهم وربما كان الحدس من معبري
 الاسناد احدهما رواية محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال المحارب والملاح
 اذا احدهما السير فليقصروا مثله رواه الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه
 السلام ويكون المراد بحمد السير ان يكون مسيرهما متصلاً بالخمس والاسفار التي لا
 تصدق عليها صنعة ويحتمل ان يراد المحاربين يتمون ما امرت به دون في اقل من
 المسافة غير مقصودة فاذا قصدوا مسافة قصر او واكثرت هذا التحريض للمحاربين
 بل كل مسافر وقال الكليني رحمه الله ونفعه الشرح المراد ان يجعل المترلين منزلاً فيقصر
 في الطريق ويتمون في المنزل لما رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام بطريق عمرات
 الاشعري عن بعض اصحابنا الجمال والمحارب اذا احدهما السير فليقصروا فيما بين
 المترلين وبما في المنزل قلت الظاهر انه اذا اراد به المنزل الذي ينهيان اليه مسافرتهم
 لا منزلهما اذا منزلهما الاشكال فيه وعلى تقدير ارادة المنزل مطلقاً يكون ذلك ^{فيها} ^ح
 بالنسبة الى منزلهما وان اريد منزلها خاصة كان مؤكداً وعلى كل تقدير انما يقال
 المحارب والجمال ان يجعل المترلين منزلين منزلاً لا فارق جعله قصراً ولا اتاؤاً له
 المشقة الشديدة بذلك لخروجهم عن السير المعتاد وحينئذ في ارادته في باقي الا ^{قام}
 نزود وحدث حصول المشقة بمرور قصد المسافة وحرعهم النص عليه وربما لاح ان كل
 القصر فيمن عدونه الروايات تخالف قصد المسافة على الوجه المعتاد غالباً لا ينضم
 بين من لا قصد له في بعض الاحيان كالبديوي والراعي الذين يطلبان العطر ^{التي}
 وحره قصد لا يكون مسافة غالباً كالامير والتاجر ومنزله قصد الى المسافة كمن اخط
 الوجه المعتاد لبعض الامراء والمحاربين ومن قصد المسافة على وجه المقام كالملاح الذي
 امله معه فان قلت فما يصنع بالبريد والمحارب والجمال قلت هو لا مقاصدهم تارة تسلك
 المسافة وتارة لا تسلك المسافة فان كان الى دون المسافة فظاهر وان كانت الى مسافة
 اغتفرت فانهم اعتادوا مطلق السفر في البحر والجري الحاضر واعلم ان ابن ابي عمير
 وجوب القصر على كل مسافر ولم يشتر احد ^{الشرط} ^{الكس} ان يصير في الارض يعلني
 عليه في الاية وناظر اصحابنا بما رووه من احدهما ان يتوارى جذبان بلده والثاني ان
 تخفي عليه اذ ان حضره والا ولت رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام

في رواية عبد الله بن سنان عنه عليه السلام وكلاهما صحيحان السند والثالث لاكتفاء
بمخرجه من منزله وهو قول ابن بابويه في الرسالة ورواه ولد من سلاطين الصادق
عليه السلام اذا خرجت من منزلك فقصر الي ان تقود اليه ولين الحنيد يقول في ظاهر
كلامه ان المسافر في خروجه يقصر اذا فارق منزله وانقطع عنه رواية ابيات قريبة وفي
رجوعه الي دخوله منزله قال فان حيل بعينه وبين منزله بعد وصوله اتم واعتبار الاو
المشهور بل يكاد يكون اجماعا ورواية ابن بابويه عن الصادق عليه السلام بحمله والحمل
يحمل على المبيت نعم روي اسحاق بن عمار عن النكاظم عليه السلام على عن المسافر
يدخل بيوت الكوفه اتم الصلوة ام يكون مقصرا حتى يدخل اهله وبأولها بعض الاصحاب
بأن المراد بدخوله الى اهله سماع الاذان او رواية الجدران ولا ينافي دخوله الكوفة وانما
كانت واسعة الخطه فلهذا دخل منها ما لم يسمع فيه اذان محله **تفسير** اكثر عبارة الاولى
اعتبار احد الامرين من الخفا وعدم سماع الاذان والمرتضي اعتبار جهاهما معاً وخروجه في
دخوله يقصر حتى يبلغ منزله واختاره الفاضل في الدخول والخروج فلي هذا ادراك احد
بجعل حكم المقيم سواء كان خارجا الى السفر وارجاعا منه والمفيد رحمه الله ظاهر اعتبار
الاذان وبه صرح سائر الصحاح والصدوق في المنع اعتبار خفا المحيطان ولين ادريس بن علي ان
المعتبر بالاذان المتوسط دون الجدران وفي المتوسط ظاهر ان الاعتبار الروية فان
حصل جليل والاذان والمعتد خفا امران هما محله لا رواية بين الصحاحين او **افرق**
يكفي سماع الاذان من اخر البلد وكما روي اخر جدرانته اما لو اتسعت خطه البلد بحيث يخرج
عن القاعة اعتبر بما محله واذا نفا كما اوتنا به الرواية ولا عبرة باعلام البلد كالمناير والفتاح
والقباب وسماع الاذان المفروضة العلوي كالمسرح خفا المفروضة الاحتياط والاقراب
اجل الصوت العالي محرم بالاذان والتمثيل بالاذان لا ينافي الاصوات ولو كانت الغوية
في علو منظر او هذه اعتبر فيها الاستواء تقدير ساكن الحلة وكما يحتمل تقدير مربية
الجدران في الحلة البادية وبقارب القريب في الاعمال ما حكم الواحد واذا كثر احتلاطهما
ودخل اهل كل منهما الاخر من تعبيرين فحينئذ المسافر من احد هاتين صوب الاخر فيعتبر
جدار قريته واذا نفا ولو منع المسافر من تمام السفر فان كان قبل على الترخص اتم وانما جاز
محل الترخص ورجا زوال المانع وجزم بالسفر قصر ولو سافر في السفينة فريده الرجوع الي
ان ادرك الاحتياط من الجدران والاذان اتم ولو عاد المسافر لحاجة قبل بلوغ المسافة
اتم طريقته لخروجه عن اسم المسافر نعم عرسا فهو باق على القصر وان كان قد نوي

لين

ها

المقام عشر فيما ومضى عليه ثلاثون يوماً **وهنا** أمور اشترطها بعض العامة وليست
 شرطاً عندنا فمنها الخوف ولا يشترط مجامعته السفر لخبر علي بن أبيه وقول النبي
 صلى الله عليه واله صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته وقال النبي عباس
 إن رسول الله صلى الله عليه واله سافر بين مكة والمدنية أمناً لا يخاف إلا الله تعالى
 فعلى ركعتين أحق داود بظاهر الآية قلنا الحديث مبين المراد منها ومنها نية
 القصر وليست شرطاً عندنا فلو دخل في صلوة وفهل عن نية القصر كانت صحيحة لا
 المتقضى لتسويغ القصر الحكمة وهي لا تنفي بالنية ومنها عدم الإتيان بالمقيم **ليس**
 شرطاً فلو أتم المقيم بالمقيم لم يتم عندنا بل هو باق في قصره باجتماع إطلاق القرآن
 والإخبار احتجوا بقوله صلى الله عليه واله أنا جعل الإمام أماماً ليوم برك قلنا منع
 في الزيادة عن فرض القصر ومنها لا يشترط كون السفر واجباً للعموم الأدلة وخلاف
 لب مسعود مدفوع لا تقاضيه ولا يشترط كونه طاعة واشترط عطاء ذلك مردود
 واحتجوا به بأن النبي صلى الله عليه واله لم يقصر إلا في سبيل الخير مدفوع بأن ذلك
 لا يمنع من التقصير في غير **المطلب الثاني** في الأحكام وفيه مسائل لو أتم المقيم الصلاة
 بطلت صلواته لأن القصر عز عليه هذا مع العلم بأن فرضه لو كان جاهلاً بدركه المسمى
 أنه لا إعادة عليه في الوقت ولا بعد خروجه مما مع بقائه في المكان فيبدأ بالصلاة رحمه
 الله ولبن الجنيدي وقال ابن الجنيدي سبب له إعادة مع خروج الوقت وأما مع حركته
 فلا تعلم فيه خلافاً إلا ما يظهر من كلام ابن أبي عمير حيث قال رضي في السفر صلوة
 الحضر فصلاته باطلة وعليه إعادة لأن الزيادة في الفرض مبطله لنا استعمله مجرب
 مسلم عن أبي جعفر عليه السلام فمن صلى في السفر ربعاً كان قربة عليه أي التقصير
 وفترت له فضلى أربعاً أعاد وإن لم يكن قربة عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه والمكروه
 في سائر النسخ نعم فيدخل فيه بقا الوقت وخروجه وسأل المرتضى رضي الله عنه
 عن ذلك الرضي رحمه الله فقال الإجماع على أن من صلى صلوة لا يعلم أحكامها في غير
 محله وللجمل بأعداد الركعات جهل بأحكامها فلا يكون مجزئاً وأجاب المرتضى بحواذ
 الحكم الشرعي بسبب الجهل وأن كان الجاهل غير معذور **الثانية** لو أتم الصلوة ناسياً
 فنية ثلثة أقوال أشهرها أنه يعيد ما دام في الوقت فإن خرج فلا إعادة عليه
 وصحها العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام يدل عليه حيث سأل عن
 مسأله الصلوة قال وإن كان في وقت فليعد وإن الوقت قد مضى فلا فانه

لا يجوز حملها على العامد العالم قطقا ولا على الجاهل لمعارضة الرواية الاولى فتعين حملها على
الناسي **القول الثاني** لا يجمع الصلوة في المنع ان ذكر في يومه اعاد وان مضى اليوم فلا
اعادة وهذا يوافق الاولى في الظاهر ولما العشا الاخرة فان حملنا اليوم على بياض
النهار فيكون حكم العشاء مالا وان حملناه على ذلك وعلى الليل المستقبلا او صلوة اليوم ^{الليلة}
بمشابهة اليوم الواحد وجعلنا اخر وقت العشاء طلوع الفجر كما سلف وافق الاول ايضا ولا
خالفت وان حملنا اليوم على بياض النهار وليمة الماضيه فيكون حراما بان العشا يعفى
اذا ذكر في بياض النهار وهو مخالف لقول الاول ومستهكم صحيحه اي بصبر على الصلوة
عليه السلام في الرجل ينسى فصبي في السفر اربع ركعات قال ان ذكر في ذلك اليوم فليعد
وان لم يذكر حتى مضى ذلك اليوم فلا اعادة ولا ولي حمل كانه والرواية على صلاح النية
فانما ظاهرات فيه فيوافق **القول الثالث** لاعادة مطلقا وهو قول علي بن بابويه
والشيخ في المبسوط وعمل فيه بان من اصحابنا ان كل سهر يحق في صلوة السفر وجوب
الاعادة فظاهره وزعمه يقول قد زاد به فعلية الاعادة على كل ويخرج هنا على القول
بان زاد خامس في الصلوة وكان قد قد بدور التشهد تسلم لم الصلوة صحة الصلوة
هنا لان التشهد حائل بين ذلك وبين الزيادة فان قلت ينبغي لو تعد الزيادة القول بذلك
بمحقق الخروج والصلوة بالتشهد فان هذا القول من رواة القول بنزول التسليم قلت
اذا زاد منه مما لم يكن فيه الخروج حاصله بالتشهد ولا في حكم الحاصل بل فيه البقاء على
الصلوة في الحاصل فيحقق الزيادة في الصلوة وقد اسلفناه تحقيق الخروج من الصلوة
في مسالة وجوب التسليم والناسي وان لم يكن فيه الخروج له حاصله الا انها في حكم الحاصل
فروع لو قصر المسافر غير الرابعية اعاد مطلقا وروي اسحاق بن عمار في امراء
في السفر المغرب ركعتين ليس عليه قضاء وهي متروكة شاذة **الثالثة** لو صام المسافر
الذي يجب الفطر فرضا عمدا عالما وجبت الاعادة للغير من الصوم في الكتاب
والسنة وان كان جاهلا بالقصر اجز المنص ورواية حماد عن الحلبي عن الصادق
عليه السلام في الصائم في السفر ان كان بلغعتان رسول الله صلى الله عليه واله
نهي عن ذلك فعليه القضاء وان لم يكن بلغعتان فلا شيء عليه وكذا في رواية عبد الرحمن
بن ابي عبد الرحمن انه عنه عليه السلام ولو كان ناسيا فلا شبهة الاعادة لقول
النجاشي صلى الله عليه واله ان الله تصدق علي مرضي ممتي ومسافر بها الا فطاره شهر
رمضان يعجب احدكم ان لو تصدق تصدقة بعد قد ان ترد عليه رواه الاصحاب عن

الصادق عليه السلام وقال الصادق عليه السلام في هذه الرواية الصيام في شهر
رمضان في السفر كما لفطر فيه في الحضر ولأن فرضه الصوم في غير هذا الزمان
فلا يجزي عنه هذا الزمان وروى ابن بابويه في كتابه عن أبيه عن محمد بن بريح
عن الرضا عليه السلام قال سألته الصوم بمكة والمدونة تقصير أم تام قال قصر
يعزم على مقام عشرة أيام ومباح في اعتبار ربه الإقامة في تمام الصلوة بالأمكان
الأربعة **الرابعة** لا فرق بين الصوم والصلوة في الشرايط والأحكام لما تقدم من قول الصادق
عليه السلام مما واحد قصرت افطرت وإذا افطرت قصرت وقد سبق الخلاف في
ذلك ويفتقران في الأماكن الأربعة فإن اتمام الصلوة جائز بل أفضل بخلاف الصوم فأنى
لمراف فيه على النص والافتوى ونصية الأصل بقاؤه على الفطر لمكان السفر وإن
كان في بعض الروايات في الأماكن لفظ الأتمام فإن الظاهر أن المراد بها الصلوة والله
أعلم **الخامسة** قال الشيخ فرض السفر لا يسمى قصر لأن فرض المسافر مخالف لفرض
الحاضر ويشكل بقوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوة وبعض الأصحاب
معاهما بذلك قيل وهو تراعى لفظي **السادس** قال رحمه الله إذا خرج حاجا إلى مكة وبسبب
مسافه تقصير فيها الصلوة ولو نوى أن يقيم بها غسل قصره في الطريق فإذا وصل
إلى أتم وإن خرج إلى عرفه يريد قضاء نسكه لا يريد مقام عشرة أيام إذا رجع إلى
مكة كان له القصر لأنه نقص مقامه بسفريته وبين بلد يقصير في مثله وإن كان
يريد إذا قضى نسكه مقام عشرة أيام بمكة أم بمكة وعرفه ومكة حتى يخرج من مكة
مسافرا فيقصر ويتبعه المتأخرون وإن عم بعضهم العبادة وغير تجب فيه مكة
لأدائها الله شرفا وظاهرا ثم اعتبار عشرة جديزة موضع الذي نوى الإقامة فيه
بعد خروجه إلى ما دون المسافه وظاهرا ثم أن فيه إقامة ما دون العشرة في حرم
كلانية **السابعة** اجتنبوا الحنيد وهذه في اتمام المسافر منه مقام خمسة أيام وهو نية
في الحسن عن الصادق عليه السلام بطريق أبي أيوب وسؤال محمد بن مسلم وحمل
الشيخ على الإقامة بأحد الحرمين وعلى استحباب الأتمام وفيهما نظر لأن الحرمين عند
لا يشترط فيه خمسة وأخيرها أن كان أقل من خمس فلا اتمام وأما الاحتياط في قصر
عند عزيمة فكيف قصر خصته هذا **الثامنة** ذهب في النهاية إلى أن من مسافر
أربعة عشر وصلى قصر ثم أقام يذطر ففقد إلى ثلاثين يوما وإن كان ميسر أقل من
أربعة فرائض أتم حتى يسير فيقصر في المسوط متى خرج من البلد إلى موضع بالقرب من

مسافة فرسخ او فرسخين بنية ان ينتظر الرفقة هناك والمقام عشرا فصاعدا ثم وان لم
يؤتوا فصاعدا ثم وان لم يؤتوا واقام لا ينتظرهم قصر الى شهر في كل ليلة ظاهر في انفسهم
خفا الاذان والمجدران لان الفرس يخ مظهرهما وكلامه في النهاية يمكن بناء على امرين احدهما
انه غير جازم بحضور الرفقة وان سفره معلق عليه والثاني ان التقدير جائز في اربعة
فراخ كاهو مذهبه وقد قدمنا القول في ذلك كله **الشمس** اعتبر لك البراج في محل الترس
في البدوي ان يتجاوز موضعه وفي المقيم في الوادي ان يتجاوز عرضه وان سافر فيه طويلا
فان تعيب عن موضع منزله وكان في هذين الاخيرين معتبر سماع الاذان وروية الخبر
وان قدرها بما ذكره وفي البدوي لما لم يكن له دار اتقى اعتبارها والا قرب تقديرها
فيه ايضا **الشمس** اعتبر لك البراج فيما يلوح وكلامه في انقطاع سفر من مر على صبيحته
او اهل النزول فيه فلو لم ينزل قصر الى شهر عنده ما لم ينوب المقام عشرة وقد روي اسماعيل
ابن الفضل في الصحيح انه سأل الصادق عليه السلام انما انزلت فراك وصيبتك فام الصلوة
وفي وثقة عمار عنه عليه السلام في الرجل يخرج في سفره فيمر بقربة لرا ودار فنزل فيها
فقال يتم الصلوة ولو لم يكن له الاغلة واحدة وروى ابن بكير عن الصادق عليه السلام
الرجل له بالكونه دارا ومنزله فيمر بها مجتازا لا يريد المقام الا بقدر ما يقضي يوما او يومين
قال يتم في جانب المصر ويقصر قلت فان دخل اهله قال عليه السلام تمام وفي المبسوط
اذا سافر في طريقه ببيعة له او على ماله او كانت اصغارا وروية فنزل عليهم
ولم ينزل المقام عشرة قصر وقد روي ان عليه السلام وقد بينا لمجوع وفيها وهو ان ماري
انه كان جارا منزله او صبيحة فاقفاستوطنه ستة اشهر فصاعدا ثم وان لم يكن استوطن
ذلك قصر والخلق فظاهر ان المرور كاف وتبعه المتأخرون وتشهد له صحبة سعد بن
الحنفية قال سأل علي عليه السلام عن البراءة في ابا الحسن عليه السلام عن الداركون
للرجل مصر والصبيحة فيمر بها قال ان كان قد سكنه ام في الصلوة وان كان مالم يسكنه
فليقصر والمراد به السكنى ستة اشهر لما سلف وهو المعتمد **للغاية** **عشرون** قال ابن
الخليلها ايضا ان من لم ينزل بعمرته يقصر الحق بالملك منزلا الزوجية والولد والوالد
والابن ان كان حكمة نافذا فيه ولا يرعونه منه لو اراد به المقام لمؤنة الفضل البتة
عن الرضا وق عليه السلام في المسافر ينزل على بعض اهله يوما وليلة او ثلثا
قال ما احب ان يقصر الصلوة وفي صحيح الفضل بن عبيد الملك عن الصادق عليه
السلام في المسافر ينزل على بعض اهله يوما وليلة قال يقصر الصلوة في جميع بيتهما

جعل الأولى على نية المقام **عشرة** قال بعض الأصحاب لو قصر المسافر

اتفاقا عاده قصر وفيه تفسيرات أحدهما أن يكون غير عالم بوجوب القصر فأنه

بطلان ولو يعتقد سادها فيجب إعادتها قصرهما هذا ذكره في المنسوط **الثاني**

أن يعلم وجوب القصر ولكن جهل بلوغ المسافة فتعبر فانفق بلوغ المسافة

فانه يعيد لأنه صلى مع ان فرضه التمام فيكون منهي عنه فيعيد في الوقت

قصر اما اذا خرج الوقت فيصير قويا القضا تماما لأنه قد كان فرضه التمام فليقضا

كما فاتته ويجعل القضا قصر لأنه مسافر في الحقيقة وإنما منعه من القصر جهل المسافر

وقد علمها وهذا مظهر فيما لو ترك المسافر الصلوة أو سبها ولم يكن عالما بالمسافة

يعتبر وجوب الوقت فان قضيا قصرهما وتاما الوجهين **التفسير الثالث** أن يعلم

ثم يبين المسافة

وجوب القصر وبلوغ المسافة لكن نوى الصلوة تماما نسياناً ثم سلم على اثنين

ناسيا ثم ذكر فانه يعيد لمخالفة ما يجب عليه من ترك نية التمام وتكون الصلاة قصر

سواء كان الوقت باقيا أم لا لأن فرضه القصر ظاهرا وباطنا ويجعل قويا هنا

أجزاء الصلوة لأن نية التمام لغو الناسي غير مخاطب والسلام وقع في محله

عشرة لو صلى المسافر قصر ثم تبين أنه في موضع الأذان أو رؤية الجدار لم يجز له

فرضه التمام وإن كان لراى بالمناجاة انتهاء وأجزأت على الأقرب لأن نية جملة الصلوة

كافية ولو نوى المقام عشرة فقصر ناسيا فذلك ولو قصر جاهلا فلا قرب لأنه

كالناسي وقال الشيخ نجيب الدين بن سعيد رحمه الله في الجامع للشرائع لا ما

عليه ولعله لأنه نوى على استصحاب الفصل الواجب وضعا هذه المسئلة على العلم

ولما رواه منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال سمعت يقول إذا أتيت

بلدة فارتفعت المقام عشرة أيام تمام الصلوة فان تركه رجل جاهلا فليس عليه

إعادة وإنما حمل الضمير في تركه على القصر للمسافر وإن لم يجز له ذلك كونه الرواية

لأنه قد علم أن الجاهل معذور في التمام **الثاني** يستحب صلوة النوافل المقصودة

في الأماكن الأربع لأنه حجاب تمام الصلوة المنصوص عليه ونقل الشيخ نجيب الدين

محمد بن منار رحمه الله عن شيخه ابن أدريس ولا فرق بين أن يتم الفريضة أو لا بين

لا ولا بين م

أن يصلي الفريضة **عشرة** خارجا عنها والنافلة فيها أو يصليها معها **الحاشية عشرة**

يستحب أن يقول المسافر عقب كل صلوة مقصورة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر

مكتفين مرة جبر لما نقص منها وروى ذلك سليمان بن حفص

المعروف

المروزي عن العسكري عليه السلام بلفظ الوجوب والراد بانه الاستحباب وتوقف
 الفاضل في عموم الاستحباب هذا العدد في غير المقصورة والرواية عن العسكري مصرية
 بالمقصورة وخرج بها ايضا باب يوم **السابع عشر** يجوز الجمع بين الصلاتين للذين
 في الوقت الحاضر والمسافر عندنا الامر وهل يجب الجمع الطاهر ذلك ما روي ان النبي
 صلى الله عليه واله كان يفعل منه رواية للحلي عن الصادق عليه السلام قال كان رسول
 الله صلى الله عليه واله اذا كان في سفر او عجلت به حاجة جمع بين الظهر والعصر المغرب
 والعشاء الاخر قال وقال الصادق عليه السلام لا بأس ان تجعل العشاء الاخرة في السفر
 قيل ان تغيب الشفت وفيه اشارة الى ان تأخيرها افضل ولكن روي منصور عنه
 عليه السلام وسأله عن صلوة المغرب والعشاء جمع باذان واقامتين لا تفصل بينهما شيئا
 هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه واله فعلى هذا لا تفصل بينهما نافلة ولا فرق بين ان يجمع
 بينهما في وقت فضيلة الاولى وفي وقت الثانية **السابع عشر** روي البرقي عن الرضا
 عليه السلام هذا المسألة ثلثة روي روي ابو بصير عن الصادق عليه السلام مسير
 يومين وسندهما جيد الا انهما في النسخات اجماع الاصحاب فخلا على التقية وعلى ما يروى
 على يديه في يومين او مسير يوم في يومين وروي محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام ان
 يشيع الرجل اخاه في الصيام فيفطره ويشيعه افضل من صومه وروي عبد الله بن مسعود
 ومحمد بن النعمان عن الصادق عليه السلام ان المسافر اذا اتم بالخاص فان كان في الظاهر
 جعل الفريضة الركعتين الاولى والثانية وان كانت العصر فليجعل الاولى والثانية نافلة والثالثة
 فريضة وفيه اشارة الى كراهة الصلوة ثلثة بعد العصر والجمعة النافلة عن عليه
 فريضة وروي معوية بن عمار عنه عليه السلام ان المسافر يقضي نافلة الليل ما يشاء
 بنوعه في الليل ثم يشي ويقرأ فاذا ادا ان يركع حول وجهه الى القبلة وركع ويجد ثم مشي
 وقرأ ما يراه من بيت يموت عنه عليه السلام يومي بالسجود وفي رواية يعقوب بن
 شبيب عنه عليه السلام يومي بماء ويجعل السجود اخفض وفيه مسند حريز عنه عليه
 السلام لا يبعث المصل ما شاء الا ان يركع على السجود عن اخيه موسى عليه السلام
 قال سألته عن رجل جعل لله عليه ان يصلي كذا وكذا هل يجزيه ان يصلي ذلك على دابته
 وهو مسافر قال نعم ويجعل ذلك على النخلة او اداة الناء ذلك **الثامن عشر** يمكن السفر
 في البحر خصوصا للتجارة روي محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام كان اني يكون
 لركوب في البحر للتجارة وقال علي عليه السلام ما يجعل الطلب مركب البحر وسأل محمد بن

الفريضة

القبلة

سلم عن الصادق عليه السلام عن ركب البحر فقال ولم يغز الرجل بدينه ذات
ابن بكرب اسحق ان يغز في السفينة وما قدروا الله حق قدره الا بربهم الله
ومرسيها ان ربي لعفور رحيم واذا اضطرب به فليقل شيئا على جنبه الا ان يسلم الله
اسكن بسكنة الله وقربا ربه واحبها من الله ولا قوة الا بالله وروي قول سلم
الي قوله ولا قوة الا بالله لبنا بوبير عن جعفر عليه السلام وبحرم ركب عند الحاجة الى
التخزين الضرر وان كان مطمونا وله في النبي صلى الله عليه واله عنه والهي التحريم
فصل يتأكد استحباب التخذك بطرف العلامة في السفر وروي عن الصادق
عليه السلام انه قال خرج في سفر فلم يدبر العمامة تحت حنكته فاصابها الملاء والبرق
يلومز الانفسه قال لبنا بوبير قال الصادق عليه السلام ضمنت لمن خرج من بيته متعمدا
يرجع اليهم سالما **العصل الثاني** في صلوة الخوف ومطالبة خمسة **الاول** صلوة دار الرقاع
واختلفت في سبب التسمية بذلك فقيل لان القتال كان في سنج جبل فيه جدهم
وصغر الرقاع وقيل كانت الصحابة حفاة فلعنوا على ارجلهم الجلود والخرق فلهذا
قال صاحب المعجم وقيل سميت لرقاع كانت في الويتهم وقيل الرقاع اسم شجرة في موضع الغزاة
وقررها مسلم في الصحيح بان الصحابة بقيت ارجلهم من المشي فلعنوا عليها الخرق وهي على
ثلثة اميال من المدينة عند بني روماهلكنما نعتها صاحب المعجم بالالف قال بين الخمر بين
هذه الغزاة اربع سنين وثمانية ايام وقيل مر بذلك الموضع ثمانية حفاة ففقت ارجلهم
وتساقطت اطرافهم فكانوا يلعبون عليها الخرق وهذه الصلوة ثابتة بالكتاب والسنة
لقوله تعالى واذ كنت فيهم فاممت لهم الصلوة الآية وصلاها النبي صلى الله عليه واله
بالموضع المذكور والثاني به واجب وحكمها ثابت به عندنا وعند الجمهور الا بامير
فان زعم انما خصا به رسول الله صلى الله عليه واله لقوله تعالى واذ كنت فيهم قلنا
ثبت وجوبها علينا بالناسي به وليسنا واجب اخفا الصدقة من المال وان كان قد اقل
خذ من اموالهم صدقة ومن ثم لم يسمع من ما في الزكاة احتجاجهم بهذه الآية على
وقيل ان النبي صلى الله عليه واله كان قبل نزول هذه الآية متعبا اذا خاف احد
الي ان يحصل الامن ثم يقضيها ثم نسخ ذلك بمضمون الآية وزعم بعض ائمتها
ان تحت فعل النبي صلى الله عليه واله ذلك قلنا كان قبل نزول هذه الآية
يظهر في مسائل صلوة الخوف مقصورة سفل اجماعا اذا كانت بعبادة سواء
جماعة او فرادى وان صليت حضرا ففيه اقوال ثلثة احدها وهو الاصح انها تقصر

الصلوة

تتبعها

صلوات

الخوف المجرى عن السفر كما يقصر السفر المجرى عن الخوف وعليه معظم الأصحاب سوي
 صليت حصل فنية أقوال ثلثة أحدها جماعة أو راوي لظاهر الآية ولصريح زرارة
 عن الباقر عليه السلام صلوة الخوف أحق أن يقصر من صلوة سفر ليس فيه خوف
 وفي حسن محمد بن عداقر عن الصادق إذا جالت الخيل بضرب السيوف أحراركم بها
 وهو ظاهر في الانفراد بعد الجماعة في هذه الحالة وثانيها أنها لا تقصر الصلاة السفر على
 الإطلاق وهو شي نعله الشيخ عن بعض الأصحاب اقتصارا على موضع الوفاق أصله
 إتمام الصلوة وجوابه أنها تقصر مع عدم الدليل وهو ظاهر الثبوت وثالثها أنها
 تقصر في الحضر بشرط الجماعة أما الوصلية فرادى أنت وهو قول الشيخ ويظهر من كلام
 جماعة وبر صرح ابن ادريس أن النبي صلى الله عليه وآله إنما تقصر على الجماعة قلنا الواقع
 ذلك لا كونه شرطا **المسئلة الثانية** هذا التقصر كقصر المسافر يرد الرابعية إلى الركعتين
 وقال ابن بابويه سمعت سفيان بن محمد بن الحسن بن الحسن يقول روي أبي عبد الله
 عليه السلام عن قول الله عز وجل وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا
 من الصلوة أن تصحتم أن يقتكم الدين كفروا فقال هذا يقتصران وهو أن يرد الرجل الركعتين
 إلى ركعة وفقد رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح وقال ابن أبي عمير بهذا
 المذهب وإن النبي صلى الله عليه وآله والآن كذلك بعسفان برواية الباقر عليه السلام وابن
 بابويه وابن عباس وحديثه قال بعض الرواة فكانت رسول الله صلى الله عليه وآله الركعتين كل
 طائفة ركعة وهذا قول نادر والرواية بوزان كانت صحيحة ففي معارضة ما شهروا
 منها على لا ونقلنا كما روي الحلبي عن الصادق عليه السلام وقد وصف صلوة الخوف
 أنه يعبر بالاولى ركعة ثم يصلون الثانية وهو قائم ثم يأتي الثانية فيصلي بهم الثانية
ثم يقول ثابتهم ويسلمون بهم ورواه أيضا عبد الرحمن بن أبي عبد الله عليه السلام
 أن ثلثة شروط هذه الصلوة أربعة كون الخصم قويا بحيث يخاف هجومه في حال الصلاة
 ولو ضعف بحيث يؤمن منه الهجوم انتفت هذه الصلوة لعدم الخوف حينئذ ثانيا
 أن يكون في المسلمين أكثر من مائة إن يفتروا فرقتين أحدهما تصل مع الإمام والأخرى
 بالاعداء فلو لم يكن ذلك لم تحقق هذه الصلوة وثالثها أن لا يخرج الحال إلى زيادة
 التعريف إلى أكثر من فرقتين لتعدد التوريع حينئذ إلا أن يكونوا في صلوة المغرب
 ولا يحتاج إلى الزيادة على الثلث فإن الأقرب مشروعتها حينئذ لحصول الغرض ولو
 شرط ثلثة لخوف السفر واحتاج إلى أربعة فرق في الحضر فكذلك فلو زاد على الفرق

الرابع انتنت الصلوة على هذه الصفة قطعا ورابعها عند بعضهم ان يكون العدو بخلاف
جهة القبلة اولى استدبارها او عن يمينها وشمالها بحيث لا يمكنهم معالمة وهم يصلون
الا بخلاف عن القبلة لان النبي صلى الله عليه واله انما صلاها والعدو في خلاف جهة
القبلة فلو كان العدو في القبلة وامكنهم ان يصلوا جميعا وبحرس بعضهم كما ياتي
في صلوة عسفان او ثرت على هذه الصلوة اذ ليس فيها تقرب ولا مخالفة شديدة
لبنية الصلوة من افراد المومع بقا حكم ايتامه ومن لا انتظار الامام اياه وانما القيام
بالقاعد قال الفاضل ولو قيل بالجواز وعني ذات الرقاع كان وجهها لعدم المانع من فعل
النبي صلى الله عليه واله وقع ان لا كان شرط وهذا حسن وهذه شروط الصفة
لذات الرقاع لا المحرم الفرض فان الخوف مجزئ موجب للتقصير وان لم يحصل بالقي هذه الشروط
المستزادة على غير هذه الشروط ويجوز ان يكون الفرق واحدة اذا حصلت المقاومة الرابعة
صفتها رواه الحلبي في الحسن عن الصادق عليه السلام قال يقوم الامام ويحي طائفة
فراصحابه فيقومون خلفه وطائفة بالاعداء فيصلي بهم الامام ركعة ثم يقوم ويقومون
معهم فيمثل قائما ويصلون ثم الركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض ثم ينصرفون فيقفون
في مقام اصحابهم ويحي الاخرين فيقفون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم
يجلس الامام ويقومون هم فيصلون ركعة اخرى ويسلم عليهم فينصرفون بصلية
وقال وفي المغرب مثل ذلك يقوم الامام ويحي طائفة فيقومون خلفه ويصلي بهم ركعة
ثم يقومون فيمثل الامام قائما ويصلون الركعتين ويتشهدون ويصلون بعضهم على
بعض ثم ينصرفون فيقومون في موقف اصحابهم ويحي الاخرين فيقومون في
موقف اصحابهم خلف الامام فيصلي بهم الركعة بقرائتها ثم يجلس ويتشهدون ويقومون
ويقومون هم معه فيصلون ركعة اخرى ثم يجلس ويقومون هم فيصلون
ركعة ويسلم عليهم وفي صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عنه عليه السلام قال
صلى الله رسول الله صلى الله عليه واله واصحابه في غزاة ذات الرقاع صلوة الخوف
ففرق اصحابه فرقتين اقام فرقة بالاعداء وفرقة خلفه فكبر وكبروا فقرأوا
فركعوا وسجدوا وسجدوا ثم استتم رسول الله صلى الله عليه واله والقائم وصلوا
لانفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض ثم خرجوا الي اصحابهم وقاموا بالاعداء
وجاءوا اصحابهم فقاموا خلف رسول الله صلى الله عليه واله فصلى بهم ركعة ثم تشهد
وسلم عليهم فقاموا فصلوا لانفسهم ركعة وسلم بعضهم على بعض لم يذكر المغرب في هذه الرواية

صلى الله عليه واله

في هذه الرواية

في هذه الرواية وذكره هناك انظارهم للتسليم وهذا تسليمه من غير انتظار ولا هسا
في جازان وان كان الاول ما شهد من الثاني وعيا الثاني لتسليمه وظاهره بابويه قال
في الخبر الجنب اذا سبقتهم بالتسليم لم يرج من مكانه حتى يسلموا **الحاشية** يجوز في صلو المغرب
ان يصلي الاولى ركعة والثانية ركعتين كما تقدمه رواية الحلبي قال لم يراي عقيب
في ذلك توارت الاخبار عنهم ليكون الحكمة الطائفتين واعلموا ان الاصحاب اول من ذكر
غيره وخير الشيخ وابوالصلاح بين ذلك وبين ان يصلي بالاولى ركعتين والثانية
ركعة وجعل الاول افضل في كتاب مسائل الخلاف واحوط في كتاب الاقتصار واختاره
ابن الجنب داعي اثار الاول وقد روي زرارة وفصيل ومحمد بن مسلم في الصحيح
عن الباقر عليه السلام انه يصلي بفرقة ركعتين ثم يجلس ويشير اليهم بيده فيقول
فيصلون ركعة ويسلمون وبقي الطائفة الاخرى فيصل بهم ركعة اذا كان الحديث
معتبري الاسناد فحين التحجير يتم الاول افضل وهو مروي عن فعل علي عليه
السلام اما الناسي به واما الغزاة فركعة الثانية بالقرعة المتعينة وما يوازي فضيلة
الامام والتقدم وذلك يحصل بادراك الركعتين وعليه الفاضل في التذكرة وبعض النسخ
رجح الثاني واختار الفاضل في الفوائد ليل لا يكلف الثانية زيادة جلوس في تحدد
له وهي منبهة على التحفيف وهذا ليس بشي لان هذا الجلوس لا بد منه اذ دعا به
واما فلا يحصل التحفيف بايثار الاول به ولا نه معارض بما انه اذا صلى بالاولى
ركعتين والثانية ركعة فافضل على حيث لا يجلس الامام اعني في تشهد هاتين
فاذا انعكس كان جلوسهما فيه حيث جلس الامام وذلك على ما يقتضي الكلام الاول
نوع تحفيف **الحاشية** قال ابن الجنب والمرضي اذا صلى بالاولى في المغرب ركعة او
ثم قال في الثالثة في الثانية والثالثة سبع هو وقرأت الطائفة الثانية ولين ادرى قال
الاجام على انه لا قراء عليهم وسأى ان شاء الله بحت ماخذ ذلك في الجماعة **الحاشية**
ظاهر الاصحاب بقا اولها الثانية في الركعة الثانية حكما وان اشتغلوا بالقراءة والافعال
فيحصل لهم ثواب الايتام ويرجعون الي الامام في السهو ورجح لا ينون الانفراد
عند القيام الي الثانية وابن حجر في الواسطة والوسيلة حكم بان الثانية تنوي
الاتراض في الركعتين الثانية وكانت اخذ من كلام الشيخ في المبسوط حيث قال وفي سبب
هذه الطائفة يعني الثانية فيما ينزوه فاذا سلم بهم الامام سجودهم لتعويضهم
سجود في السهو وفي سبب في الركعة التي يصلي مع الامام ولم يلزمها حكم ذلك السهو

ولا يجب عليها شيء فنفى الترخيل لازم الايتام وهو وجوب سجدة السهو ونفي اللزوم
يستلزم نفي اللزوم ويدل على المشهور انهم عدوا رجلا مخالفا لهذه الصلوة امام
القيام بالقاعد واندر رواية زرارة الصحيبات الباقر عليه السلام قال فصار الاولين
الكبير واقتراح الصلوة والاخيرين التسليم ولا يحصل لهم التسليم الا بقا الايتام
للشيخ وليست من ان يمنع كون ذلك مستلزما لبقا الايتام حقيقة فان كان مستلزما
لنفي ثواب الايتام وهما يقولان به على ان التسليم في الرواية مصرح بران الامام
يوقعه مرغبا انتظارهم كما ياتي في ذلك مقتضى لانفرادهم حتما وانما قال عليه السلام
والاخيرين التسليم لانهم حضروا مع الامام **الثامن** يستحب تخفيف الامام القراءة
في الاولى وباقي الافعال بما اقتضاه على الواجب لتخفيف عن الفقرة الاولى ما هم فيه
مرحل السلاخ ويخففون هم ايضا في ركعتهم التي يتعزذون بها ليسرعو الى موقف اخر
ويسرع اوليك الى الصلوة ليتفرغوا على مصادفة العدد **الثاسع** هذا انفراد الاولى بعد
السجود الثاني من الركعة الاولى لانها الركعة التي اقتدت وافنها بذلك ولو استقر واحتج
بقام الامام وقاموا معه جازل هو افضل لاشتراكهم في ذلك القيام فلا فائدة في الانفراد
قبله قيل ويجب عليهم اتباع نية الانفراد لوجوب نية الواجب وكيفية عدمه لان قضية
الايتام انما هو في الركعة الاولى وقد انقضت وهذا قوي **العاشر** يستحب تطويل الامام
القراءة انتظارا لثانيه ولما انتظرهم بالقراءة لم يحضروها كان جائزا حينئذ فيستغفل
بذكر الله تعالى الى حين حضورهم الاول اجود لان فيه تخفيفا للصلوة وقراءة كما فيه
في افتتاحهم به وان لم يحضروها كغيرهم من المؤمنين واذا انتظرهم لقراءة ما علم
في تشهده طوله بالاذكار والدعوات حتى يفرغوا ولو سكت ايضا فالأمر بجهان
الحادية عشر اذا صلى في المغرب في الاولى ركعتين انتظرا لثانيه في قراءة التلاوة
فيطور لها كما تقدم حتى يحيا ولو انتظرهم في التشهد الاول حكم الفاضل بجوارحه
ليذكروا معه الركعتين من اولها وفي صحيح الجماعة زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام اما اليه حيث قال جلس بهم ثم اشار اليهم بيده فقال كل انسا
منهم فصل ركعة ثم سلموا وقاموا مقامهم اصحابهم وجاء الطائفة الاخرى فكبروا ودخلوا
الصلوة وقام الامام فصلى بهم ركعة ثم سلم ثم قام كل واحد منهم فصلى ركعة فسمعها
بالتي صلى ركعة مع الامام ثم قام فصلى ركعة ليس فيها قراءة فتمت للامام ثلث ركعات
والاولين ركعتين في جماعة **الثانية عشر** يجب اخذ السلاخ على الطائفتين للوقوف

العلم عليهم وقال في الخلاف يجب على الطائفة المصلية لظاهر الآية قلنا وجوبه على ^{بعضهم}
 وجوبه على الأخرى بطريق الأولي لأنها المستعصية القتال والمتأخر على أنه روي في
 عن ابن عباس أن المأمورين بأخذ السلاح هم الذين بارأوا العدو وابن الحنبل قال
 يستحب أخذ السلاح والأمر بالارشاد والمواد بالسلاح هنا الدافع من السيف والخشون
 ويحرم ما يفرى ونحو الجوشن والدرع والمغفر ويحرم ما يمكن ولو منع شيئا من واجبات الصلاة
 كالجوشن الثقيل والمغفر السامع المانع من السجود على الجبهة لم يجز أخذه بالضرورة وقال
 في المبسوط يمكن أخذه إذا لم يتمكن من الصلوة **الثانية عشر** لو كان السلاح نجسا فإن كان
 مما لا يتم الصلوة فيه منفردا فهو عفو إذا لم ترتد نجاسته إلى غيره ولو كان على الدرع ونحوه
 إذا كانت تعدى إلى غيره النجاسة معفو عنها لم يجز ما أخذه بالضرورة **الرابعة عشر**
 يجوز نسيان الصلوة الضربة والضربتان والطعن والطعنات والثلاث مع تساعدها جهلا
 واضطرا لأنه ليس فعلا كثيرا ولو احتاج إلى الكثرة فإني بطل مطلق ويكون كصلوة المأمور
 هكذا يجوز له أسكن عنان الفرس وجذبه إليه كثيرا وقليل لأنه في محل الحاجة **الخامسة عشر**
 لو حصل أخذ السلاح في موضع وجوبه لم يتطل صلوته لأن الأخذ ليس شرطية والأجزاء
 منها أو ما هو واجب منفصل عن الصلوة ولو منع عن كمال الأفعال كزيادة الأختان في
 الركوع كمن أخذه بالضرورة قال الفاضل ولو قيل بعدم الكراهية كان حلالا لأننا تكلم
 على تقدير وجوب أخذه ولا يمنع من الواجب إلا معارضة واجب وذلك الحال في وجوب
السادسة عشر لا يجب التسوية بين الطائفتين في العدد لأن الغرض ما يظن به
 القوة على المعافاة ولا يشترط كون الطائفة ثلثة ولا بيان بعضهم بالجمع في قوله فاما
 سجدة وإنما على الغالب والطائفة قد تصدق على الواحد ولو علم الإمام ضعف الطائفة
 الحارسة عن الحراسة في أثناء صلوتهم بغير من معه أو جمعهم ثم يمتنع على
 صلوتهم واستدبروا القبلة للضرورة **السابعة عشر** لو عرض لخوف في أثناء الصلوة
 الأمن منها ركعتين ولو عجز عن الركوع والسجود أثناءها بالإلحاح كان الضرورة وجود
 المقتضي ولو أمر في أثناء صلوة الخوف أنها عدا إذا كان حاضرا وكيفية سواها
 حاضرا ومسافرا ولا فرق بين أن يكون قد استدبر أو لا أو لم يستدبر وقال الشيخ
 في المبسوط لو صلى ركعة مع شدة الخوف ثم أمن تركه وصلى بقية صلاته على الأرض
 فلا يفسد على الأرض أمنا ركعة فالحق شدة الخوف فكبر وصلى بقية صلاته إياها حال استدبر
 القبلة في الحالين فإن استدبرها بطلت صلوته والأقرب الصحيح مع الحاجة إلى

الصلوة

لا يستعبد بالامر موضع ضرورة والشروط معتبة مع الاختيار **والثامنة عشر** لا فرق بين
 جواز التصريح بالخوف بين الرجال والنساء لخصوص المتقضي في الجمع ولما لم يجز في بعضها
 كل عمل السلام من الرجال حال كان او عبدا دون النسائية بحرب ولعله لعدم مخاطبة من بالقول
 والخوف انما يدفع غالبا بالرجال فلا اثر فيه للنساء قصرت ام ائمتنا **الثانية عشر** لو راي اسودا
 مقبلا فظننه عدوا فقصرا واومي ثم ظهر خطا الظن فالصلوة صحيحة سواء كان الوقت
 باقيا او قد خرج لانه امتثل لما امر به فيخرج عن العمدية ولا فرق في ظهور الخطا بين ظاهرا
 كون السواد بلا امتثال وبين كونه عدوا لكن هناك حائل لتحقيق الخوف المتقدم لا
 ان يكون الحائل سهلا الاطلاع بحقيقة ذلك لانصح الصلوة للتفريط **المطلب الثاني** في صلوة
 بطن الخيل وقد ورد ان النبي صلى الله عليه واله صلاها باصحابه قال في المبسوط وقد
 الحسن عن ابي بكر عن فعل النبي صلى الله عليه واله وصفتها ان يصلي الامام بالفرقة
 الاولى مجموع الصلوة والآخرى بحرسهم ثم يسلم بهم ثم يمضون الى موقف اصحابهم ثم يصلي
 بالطائفة الاخرى لغلالة وفرض الصلوة قال في المبسوط وهذا يدل على جواز صلوة المقتدين
 خلف المنتقل بشرط ما يكون العدو في قوة يخاف هجومه وامكان افتراق المسلمين فرقتين
 الا ان يدركونه في خلاف جهة القبلة وتخير بين هذه الصلوة وبين ذات الرقاع ورجح
 هذه اذا كان المسلمين مانعة بحيث لا يما الى الفرقة الخارسة بطول لبث المصلية بخلاف
 ذات الرقاع اذا كان الامر بالعكس ولا يجوز صلوة الجمعة على هذا المصيبة لانه لا يفقد
 ندبا ولا نزع في مكان مرتين ويتعقد على هيبة ذات الرقاع اذا صليت حضرا فيخطب
 للاولى خاصة بشرط كونها كمال العدو فضاء واما لا يضر افراد الامام حال مفارقة
 الاولى فيا شئت لانه في حكم الباقر عليه السلام على الامامة في حيث انتظان الثانية
 وعدم فعل يعتقد به حينئذ ولا يتعد ههنا في صلوة الجمعة لان الامام لم يترك حجة
 مفارقة الاولى للفرقة المحرمان بحري المسبوقين في الجمعة الذين يمتثلون بعد السلام
 الامام لم يترك حجة مفارقة ولو وخطب للفرقتين معاً ثم فرقا حال الصلوة
 كان له اجود اذا امكن ذلك **فروع** قال الشيخ متى كان في الفرقة الاولى
 العدو الذين يتعقد بهم الجمعة وخطب بهم ثم انصرفوا وجا الآخرون لا
 يجوز ان يصلي بهم الا بعد ان يعيد الخطبة لان الجمعة لا تتعقد بهم الا خطبة
 مع تمام الغد ويريد الانصراف قبل فراغهم من الصلوة وشرعهم فيها اما لو سمعوا
 وصلوا معه رعدوا ونهوا لانفسهم فلا يعاد الخطبة ههنا لاهل الثانية قطعا **المطلب**

الثالث صلوة عسكان وقد نقلها الشيخ في المبسوط بهذه العبارة قال ومثي كان العبد
 في جهة القبلة ويكون في مستوى الارض لا يستقيم مشي ولا يكتم امر يخافون منهم
 ويكون في المسلمين كثرة لا يلزمهم صلوة الخوف ولا صلوة شدة الخوف وان صلوا كما
 صلى النبي صلى الله عليه واله بعسكان جاز فانه فام عليه السلام مستقبل القبلة
 والمشترون امامه فصف خلف رسول الله صلى الله عليه واله وركعوا جميعا ثم
 سجد عليه وسجد الصف الذي يلونه وقام الآخرون بحرسونه فلما سجد الأولون
 السجدتين وقاموا سجد الآخرون الذي كانوا خلفهم ثم تلاصقوا الصف الذي يلونه
 الى مقام الآخريين وتقدم الصف الآخر الى مقام الصف الأول ثم ركع رسول الله صلى
 الله عليه واله وركعوا جميعا في حالة ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام الآخرون
 بحرسونه فلما جلس رسول الله صلى الله عليه واله والصف الذي يليه سجد الآخرون
 ثم جلسوا جميعا وسجد بهم جميعا وصلى بهم عليه ايضا هذه الصلوة يوم بني ساس
 وقال الفاضل رحمه الله لها ثلث شرائط ان يكون العدو في جهة القبلة لانه لا
 يمكن حراستهم في الصلوة الا لذلك وان يكون في المسلمين كثرة فيكتم الاقتران ^{منين}
 وان يكونوا على قلة جبل او مستو من الارض لا يحول بينهم وبين ابصارهم المسلمين
 مايل جبال او غير ليتوقوا كسبهم والمحل عليهم ولا يخاف كمين لهم قال الفاضل ان
 وفي العمل بمنعهم منها نظر لانه لم ثبت نقلها بطريق محقق اهل البيت عليهم السلام
 قلت جهة صلوة مشهورة في النقل هي كسائر المشهورات الثانية وان لم يتصل
 باسناد صحيح وقد ذكرها الشيخ في رسالة غير مسند ولا يحمل على سند ولم
 تسع عنده لم يتبع من لها حتى يبينه على ضعفها فلو يقتصر فتواه عن روايته لم يس
 فيها مخالفة لافعال الصلوة احتيازا فكيف عند الضرورة **المطلب الرابع**
 صلوة شدة الخوف وهي ان يتهيء الحال الى الختام لابطال وقوة التردد وعدم التمكن
 من الاقتران على الوضوء السابعة فالصلوة هنا قصر في العدد لا المغرب والصبح كما
 بجائها ويقتصر الجمع في الكيفية فيصلون ركبا او مشاة ويركعون وسجدون مع
 التمكن ومع عدم التمكن يوسون بها ويجعلون السجود اخفض من الركوع ومع التقدير
 الايام تجري عن كل ركعة سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله أكبر فمن جميع
 الصلوات تسبحات وعن المغرب قال الله تعالى فان خفتم رجلا او روي حماد بن عيسى
 عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اذا التقى فصلوا فانما

والناوثة

الصلوة حينئذ بالتكبير فاذا كانوا وقوا فالصلوة ايا وفي الصحيح عن زرارة
فضيل بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال في صلوة الخوف عند
المطرقة والحيادسة وتلاحم القتال فانه يصلي كل انسان منهم بلا ايا حيث كان
وجهه بالقبلة فاذا كانت المسابقة والمعاقبة وتلاحم القتال فان امير المؤمنين
صلوات الله عليه ليلة الصفين وفي ليلة الخمر لم يكن عليه بطم الظلم والمغرب والعشا
عند وقت كل صلوة الا بالتكبير والتهيل والتسبيح والتحميد والدعاء ولم يامن هم
بإعادة الصلوة في اخبار كثيرة **فروع** لا يضر هنا استدبار القبلة والافعال الكثيرة
مع الحاجة اليها ولو تمكن من بعضها وجب بحسب المكان ولو تمكن من السجود على
عرف الدابة او قريوس او من النزول له وجب فيما تمكن من الاستقبال ولو شك في ذلك
وجب والاستسقاء ولو تمكن من الاستقبال ولو بتكبير الاحرام وجب والاستسقاء ولو
تمكن من الاستقبال ابتداء وتعد في الابداء وبالعكس وجب فيما تمكن من ذلك
ولا بد من النية والتحرية والتشهد والتسليم لقول النبي صلى الله عليه واله
التكبير وتحليلها التسليم وجب الصفه المشار اليها او لا في التسبيح للاجماع على
اجزائها وظاهر الرواية انه تحيير في الترتيب كيف شاء والاحود الاول في التسبيح
للاجماع على اجزائها وظاهر الرواية انه تحيير في الترتيب كيف شاء والاحود الاول كل
يبين البراءة ويجوز الجماعة هنا ولا يشترط فيها الاستقبال مع تقديره فيصلون وقد
به وان اختلفت الجماعة ما لم يتقدموا عليه في ضرب وجهه ويكونون كالمستدبرين
حول الكعبة فان قلت قد سلف انه لا يجوز اقتداء الخائفين في الاجتهاد بغير
وكيف جاز هنا قلت هنا القبلة معلومة ولكن الشرع جعل قبلة هؤلاء المستقبلي
وجوههم عند الحاجة اليه فصار ذلك قبله بوضع الشرع ولا يعتد بالآخر فظاهر
ان ليس هنا اختلاف في تعيين القبلة فجاز لاقتداء هنا بخلاف الاول لاقتداء
خطا صاحبه **المطلب الخامس** في الاحكام وفيه مسائل لا يفرق في استكمال
الخوف بين من عدوا ولصرا وسبع فيجوز قصر الكيفية والكمية عند وجود سبب
الخوف كما بنا ما كان من ذلك الاستسقاء في ايدي المشركين بخلاف اطماع الصلوة في
يومي والظاهر انه لا يقصر العدد اذا لم يكن مسافرا ويروي سماعة قال سألته عن العبد
ياسر المشركون فحضر الصلوة فممنعه الذي اسره منها قال يروي ابا عبد الله لم يقصر العدد
وروي محمد بن اسماعيل قال سألته عن الصلوة في مؤانعة فيها الاعراب فقال اذا خفت

الخوف

يذكر

فصل على الرحلة المكتوبة وغيرها وروى علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام في
 الرجل يلقى السبع وقد حضرت الصلوة ولا يستطيع المشي بخافة السبع فان قام يصلي ركعة
 وسجدة السبع وان توجه الى القبلة خاف ان يثب عليه قال يستقبل الاسد ويصلي ويروي
 براسه ما هو قائم وان كان على غير القبلة وفيه مرسل اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه
 السلام في الذي يخاف السبع او يخاف عدوا يثب عليه او يخاف المصور يصلي وعلى
 دابته الى الغريضة ويخوضه في رايه رزان عن ابي جعفر عليه السلام في خايف اللص والسبع
 يصلي صلوة الموافقة ايما دابة **الثانية** يجوز للموتجل والغريق قصر كفنية الصلوة
 بحسب الامكان ولا يقصر العدد الا في سفر او خوف نعم لو راخلف من اتمام الصلوة
 استيلا الغرق رجاء السلامة عند قصر العدد وضاق الوقت فالظاهر انه يقصر العدد
 ايضا ولو كان في واديعث السيل وخاف ان يثب مكانه جاز ان يصلي صلوة الايما
 ماشيا ولو كان هناك موضع مرتفع يمكنه الاعتصام به وجب ولم يصلي موميا ولو
 عجز عنها وخجرت دابته او خاف دوران الماحول وصعوبة التخلص منه يصلي ماشيا
 ولو عجز **الثالثة** لو كان المحم يخاف قوت الوقوف باتمام الصلوة عددا وافعالا وجوا
 حقولا يقصرها فلا قرب جوارها الا في امر الخوف وقضاؤه عسر ولو كان المديون عسرا
 وهرب من الدين وخاف ان يمس به ركه واضطر الى الايما جاز ايضا امان عليه قصره
 بوجوب الحرب العفر لسكون غلب الاوليا فحرب في جوار صلوة الشدة وجهه ضعيف
 تحصيل المصلحة وجهه المنع انه عاصم بحربه ولو احتاج الى المدافعة عن ماله الى
 صلوة الايما جاز سواء كان حيوانا او الحزمة المالك **الرابعة** كل من يتحقق المأمورين حال
 الشبهة الاحكام له وحال الانذار وكل حكم نفسه والبعث في تحلل الامام وجوبها
 المأمور كما تقدم **الخامسة** يجوز صلوة بطن النخل في الامر وجوز الشيخ صلوة ذات الرقاع
 وصلوة مسنغان فيه لعدم خشخاش المخالفة اما صلوة الامام فلا شك في عدم جوازها
 في الامن وولي بالخوار في غير صلوة الايما الصلوة في طلب العدو وقال الشيخ بالتح
 محمول على صلوة الايما **السادس** في صلوة الجماعة وفضلها اعظم قال
 الله تعالى واركعوا مع الركاعين وعن النبي صلى الله عليه واله صلوة الجماعة افضل
 صلوة القديس سبع وعشرين درجة رواه العامة في صحاحهم عن ابي سعيد الخدري عن
 رسول الله صلى الله عليه واله وروى محمد بن عشرين درجة والفضل بالفاء والذال الجمجمة الفرد
 وروينا عن عبد الله بن سنان عن الصادق ع قال الصلوة في جماعة تفضل

في الصحيح

تفضل على كل صلوة الفرد باربع وعشرين درجة فيكون خمسة وعشرين صلوة وفي
الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام
من سمع النعابة لم يحبه من غير علة فلا صلوة له وقال ابن بابويه قال الباقر عليه السلام
مرصلي الصلوات الخمس في جماعة فظنوا كل خير وعن النبي صلى الله عليه واله
مرصلي الغداة وعشاء الاخرة في جماعة فضوية ذمة الله تعالى ومظلم فاما يظلم الله ومنه
اخبر الله فانا نجفر الله عز وجل عن النبي صلى الله عليه واله مرصلي الغداة فانه في
ذمة الله فلا يحضر الله في ذمته يقال اخبرته اذا نقصت عهد فانا ينقص عهد
الله عز وجل لانه يصلوكم صار في ذمة الله وجواره وروي ابن ابي يعفور عن الصادق
عليه السلام قال هم رسول الله صلى الله عليه واله باحراق قوم كانوا يصلون في منارهم
ولا يصلون للجماعة فاقاه رجل اعمى فقال يا رسول الله افي ضرب البصر ورعا سمع النعابة
ولا احذر يهودي الي الجماعة والصلوة معك فقال له النبي صلى الله عليه واله شدة من
منرك الي المسجد حبلا واحضر الجماعة وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن
الصادق عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه واله النجدة فاقبل من جميعه
عليه عليه فالحق اني سمعهم باسمائهم فقال هل حضروا الصلوة فقالوا لا رسول
الله اعني هم فقالوا لا فقال اما انه ليس بصلوة اشدها من المنافقين من هذه الصلوة والنعابة
ولو علموا اي فضل فيها لا توهمها ولا جوار في الصحيح عنه عليه السلام اني انما
علي محمد رسول الله صلى الله عليه واله ابطلوا عن الصلوة في المسجد فقال رسول الله
الله لو شك قوم يدعون في المسجد ان امر عطف فتوضع على ابراهيم فوجد عليهم
نار فخرجت عليهم بيوتهم وفي صحيح العامة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله
قال والذي نفسي بيده لو سمعت ان امر عطف ثم امر رجلا فيوم الناس ثم احاطوا به رجل
لا يستهدون الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم وروي محمد بن عمار قال ارسلت الي ارضا
عليها السلام اسأله عن الرجل يضل المكتوبة وحده في المسجد الكوفة افضل او صلته
في جماعة فقال الصلوة في جماعة افضل قلت يعني هذا ان الصلوة في جماعة
افضل من الصلوة لانه قد ثبت ان الصلوة في مسجد الكوفة بالصلوة واجب
حضور جماعة اهل الخلاف استحيانا مؤكدا قال الصادق عليه السلام في رواية
حامد بن عثمان من صلى معهم في الصف الاول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله
عليه وآله في الصف الاول وقال عليه السلام في رواية حفص بن الجعفي بحسب

خلف العالم بالف
عن علي بن ابي طالب
عليه السلام قال قال رسول الله
صلى الله عليه واله
من صلى في الصف الاول
كان كمن صلى خلف
رسول الله صلى الله
عليه وآله

فقال

تفضل
عن علي بن ابي طالب

لن لا يقتدى مثل من يقتدى وقال عليه السلام من صلى في مسجد ثم أتى مسجدا
 فصلي معهم خرج حسنا ثم وقال عليه السلام إذا صليت معهم عنك بعدد منا فقال
 مروي ربه الشحام منه عليه السلام أنه قال يا بني خالفوا الناس بأخلاقهم وصلوا
 في مساجدكم وعودوا من مساجدكم واستعدوا حينئذ بهم وإن استطعتم أن تكونوا أئمة
 والمودنين فافعلوا أما أنكم إذا فعلتم ذلك قالوا هو لا الجعفرية رحم الله جعفر ما
 كان أحسن ما يودب أصحابه وإذا تركتم ذلك هو لا الجعفرية فعل الله بحسن ما كان
 أسوأ ما يودب أصحابه وروي العامة عن أبي المدر عن النبي صلى الله عليه وآله
 قال ما تشبهوا فرقة ولا بد ولا يقام فيهم الصلوة إلا استخوذ عليهم الشيطان
 فذلك الجماعة قايما على المذهب القاضية واستدل المحقق بالشافعية بعد الله
 على وجوب الجماعة على الكفاية وأنه ظاهر مذهبهم وهو معارض بما رواه عن النبي
 صلى الله عليه وآله الصلوة الرجل مع الرجل أو عدة أفضل من صلاة واحد وصالته مع الجماعة
 أفضل من صلاته مع واحد وحدث ما كثرت الجماعة فهو أفضل ولا يخفى أن يقال إن كان
 الواجب أفضل من تركه ونقصه أحد الفعلين على الآخر فيشعر بتجوزهما جميعا والقرينة
 تدل على ذلك فيجوز الحديث على التعليل في تركهم الجماعة ويكون التوجه على ترك ذلك
 وإنما يجب يؤخذ بالاستحشاف بالسنة على أنه ليس بصريح في الجماعة لأن إقامة الصلاة
 تصديق على فعلها مطلقا مع أن الخبر ليس بالصحيح وروينا عن زرارة والفضيل قلنا
 في الصلوات في جماعة أفريضة هي فقال الصلوات في جماعة أفريضة هي وليس بالإجماع
 أن يروى في الصلوة كلها ولكنها سنة وتركها رغبة عنها وعن جماعة المؤمنين من غير
 علة فلا صلوة له ويصدق بحج على ما وجدنا على الأعيان كالأوزاعي وأبي ثور و
 داود وابن المنذر قالوا روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال من
 سمع النداء فلم يأت به فلا صلوة له الأمر عذر وقد رويناه عن مثل ذلك وروينا عن
 الصادق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا صلوة لمن لا ي
 في المسجد مع المسلمين الأمر ولا عيبه إلا لمن صلى في بيته ورغب عن جماعة
 ورغب عن جماعة المسلمين سقطت عدالته ووجب هجرته وإن رفع إلى الإمام
 أنذره وحذره وظهر لم جماعة المسلمين حرمت عليهم عيبته وثبتت عدالته
 وهو محمول على التأكيد ونفي الحال أو على الاستئذان بصلوة الجماعة قال الفاضل
 أو على الجماعة الواجبة وحج في الجمعة والعديد مع الشرايط والإجماع على أن الجماعة

في قوله لا استخوذ عليهم الشيطان

افضل من الغواصي ويستحب المحافظة على ادراك صلوة الامام مزاولها ففي الخبر عن النبي
صلي الله عليه واله مرسل في اربعين يوما في جماعة يدرك التكبير الاول في كتب له براتان
براة من النار وبراة من النفاق والمراد بادراكها ان يكون الامام بحضوره ثم ينوي المعلوم بعد
فلو جري التكبير في غيبته فليس بدرك ولا يكفي ادراك الركوع الاول سوى ادراك
بعد شام التيام الاول والاو سوى كان قد منع مانع وينوي او أخرجه وتغيب
الفصل يذكر مطالبته ثلثة **المطلب الاول** في محلها وفيه مسائل محلها هو الصلوات
الخمس المفروضة وباقى الفرائض حتى المندورة عندنا والاداء بالقضا والعكس عندنا و
على الجماعة في الفضلان النبي صلى الله عليه واله باصحابه الصبح كاسلف وتسجعة
في النوافل السابقة مثل الاستسقاء والعديد مع اختلاف شروطها وصلوة الغدير
عند ابي الصلاح رحمه الله ويظهر من المعتمد رحمه الله وفيما ياتي ان شاء الله من إعادة
الصلوة خلف الامام وفيما عداها لا يفقد له النبي امير المؤمنين عليه السلام عن جماعة
في نافله رمضان وسبق يصام فعل النبي صلى الله عليه واله وانما قال لاجماعة في
نافلة **الثانية** لا فرق بين الرجال والنساء في استحباب الجماعة وانما لم يكن معني في ذلك
ذكر الشيخ وابن البلاح وسلا وابن زهرة وابن الصلاح وابن حمزة وابن ابي ريس قال
وهو الاظهر في المذهب وهو مذهب باقي الحلبيين الا الغاضل في المختلف ان النبي
صلى الله عليه واله امرهم ورأيت عبد الله بن الحرث بن نوفل ان يؤم اهل دارها
وكان صلى الله عليه واله يزورها وجعل لها مؤذنا وروينا عن ابي حمزة بن محبوب
عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يؤم النساء ليس ممن رجل في الغرضة
قال نعم وعنه عليه السلام لا بأس بامامة المرأة للنساء ورأه سماعة بن مهران
في المؤثر ومثله ارساه عبد الله بن بكير عنه عليه السلام فان قلت فقد روي سليمان
بن خالد عنه عليه السلام في الصحيح في المرأة تؤم النساء فقال اذا كن جميعا
في النافلة واما المكتوبة فلا وفي الصحيح عن الحلبي عنه عليه السلام قال يؤم المرأة
النساء في قوله في النافلة ولا تؤم من في المكتوبة وفي الصحيح عن زرارة عن ابي هريرة
عليه السلام في المرأة تؤم النساء وقال لا الا على البيت وقال ابن بابويه في الاقسام
ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء قال تأمن في النافلة فاما في المكتوبة
فلا قال وروي هشام عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلوة المرأة في محذورها
افضل من صلواتها في بيتها وصلواتها في بيتها افضل من صلواتها في الدار ودوى العامة

عن أبي

وفيها من المتفاوت في تأخير الصلوة لتعديب الإمام الآخر وربما أدى إلى اختلاف
القلوب الذي يسبب عنه العداوة والافتراب عدم الكل للعموم شرعية الجماعة
ومسبب الحاجة فإن اجتماع أهل المسجد دفعة واحدة يكاد يتعذر فلو لا ذلك
أدى إلى فوات فضيلة الجماعة ويروي يزيد بن عيسى عن أبيه عن أبيه قال
دخل رجلان المسجد وقد صلى على عليهما السلام أن شيئا فليوم أحدهما
ولا يؤذن ولا يقيم وروي أن رجلا دخل المسجد بعد أن صلى النبي صلى الله عليه
واله أيكم بتخير علي هذا فقام رجل فصلي معه وفي رواية الأثر رجل تصدق على
هذا فيصلي معه فلما صليا قال هذا جماعة وخبرني علي ليس صريحا كراهية
الجماعة إنما هو في كراهية الأذان والإقامة وللأرب في كراهية ما لا مع نفر من الصفوف
ولما قلناه قال الشيخ في النهاية والفاضل رحمهما الله نعم لو كان يختلف عن
الإمام الأول قصد الكرم ذلك على نقص ثواب الجماعة الثانية لما فيه من اختلاف
القلوب ويمكن أن يكون هذا مجحولا للخبر الأول قال ابن الجنيدي لا بأس بالجمع في
الذي قد جمع فيه صاحبه والاختيار أن يدعى غير صاحبه بالجمع فيه ولو جمع
قبله لما كان في ذلك تورث الصغائر ومن أراد الجمع بعد صاحبه لم يجز له إلا
أن يؤذن ويقيم وكذلك أن يصلي فرادى **الخاتمة** يباح ترك الجماعة للمعذور كما
تضمنه الأخبار السابقة وينقسم إلى عام كالمنع من الرجل والرجل الشديد وفي
الليل المظلمة لما روى من قوله عليه الصلوة والسلام إذا ابتلغ النعال والصلوة
في الرجال قال العروكي قال أبو منصور النعل ما غلظ من الأرض في صلابته وإلى
حاضر كالخوف من ظلم أو فوت رفقة أو ضياع مال أو غلبة نوم أو يكون مريضا
أو معرضا أو قد اكل شيء من المؤديات راحيتها كالشوم والبصل للذي عن دخول
المسجد بها أو قد حضر الطعام مع شدة السهر لقوله صلى الله عليه وآله إذا
العشا وأقيمت فأبدوا بالعشا أو حاقنا لقوله صلى الله عليه وآله إذا أحكم
الصلوة الغايط فليبدأ به قبل الصلوة **الساد** يجوز اقتداء المفترض بالمفترض وإن
اختلفت الفرضان ما لم يتعين العيية كالسجدة والكسوف والخسوف
ليس له متابعة الكسوف في ركوع ثم ينزله أو ينظر حتى يسجد ولا
ينفرد أو هو متابعة الجنائز في تكبيرة ثم ينظر فراغ صلوة الجنائز لما فيه من مخالفة الإمام
المتبوع **السابعة** يجوز اقتداء المفترض بالمتفعل لما روى أن من كان

ولو كان في الوضوء راحة الجماعة فقد تبارك
استأذنه من ذلك الجماعة في العيية أو في حال
والأولى في جميع الحالات لأن التمسك بالجماعة
بالجماعة من الوضوء ولو كان في الصلاة
أو في ركوع أو في سجدة أو في تكبيرة
أو في قراءة أو في أي شيء من ذلك
أو في أي شيء من ذلك

كان يصلي مع النبي صلى الله عليه واله العشاء يرجع فيصليها يقوم بني سليم في له تطرح
 لهم مكتوبة ورواه الامعاء عن الرضا عليه السلام بطريق محمد بن اسماعيل بن بزيع **الثامنة**
 يجوز اقته المستعمل بالمفترض لقوله النبي صلى الله عليه واله الرجل افاضت فضل مع الناس
 وان كنت قد صليت وعن الصادق عليه السلام ان الافضل لمن صلي ثم جدد جماعة ان يصلي
 معهم والفرق بين كونه وصي او لا منفرد او اجماعه لعموم الاول في الظاهر استرسال الجماعة
 ايضا ومنعه في توكيد الغيبة **التاسعة** يجوز اقته المستعمل بمثله في اسبق وكما يجوز في
 الاعادة اذا كان في المأمومين مفترض اما الوصي الثاني فصاعدا فرد في او جماعة في استحباب
 اعادة الصلوة لهم جماعة نظرا لشرعية الجماعة وزانته لغيره ومثله او الذين عن الاجتماع في
 التامه بمثله **العاشر** منع الفاضل رحمه الله من فصل الجمعة فرضا خلف المستعمل بجا
 كالمسافر تقوم ظلم ثم ياستعاضا وحلف مفترض غير هالك في بيع ركعتين مزدورة او سجدا
 قضا او مريضة من الغائبين وهذا يصور فيما اذا خطب وانقض العدة ثم سجد واحدا صلا
 واجبة واجتمع العدد سواء كان المحرم او غيره ان جازنا معايرة الامام الخطيب في هذا المثال
 مناقشة لما الظاهر ان اذا اجتمع العدد بعد الخطبة وجوب الجمعة وفصل الصلوة بالجلس
 بها اذا كانت في اليوم ثم لو كان قد صلى الظهر وليس بالعصر شر حضور العدد امكن ان
 يتأخر بقصعة الغرض والبلغ منه في الصلوات ان يكون مسافرا او اعرجي وقد صلى وصية ثم خرج
 في اخر واجتمع العدد **الحادية عشر** لو نقص عدد وصلوا المأموم من ثلث الامام غير
 المأموم بين اشرطان حتى السجدة والاول افضل ولو زاد عدد صلاته على صلوة
 الامام غير المأموم ثم سلم في جاز ان اقل افضل فعلى هذا يقوم المأموم بعد تشهد
 الامام وقال المرنصب رضي الله عنه في الرجل لو دخل المقيم في صلوة مسافر وجب
 عليه ان يكمل بصلته المسافر بعد سلاعه الا بعد ان يتم المقيم صلاته وقال ابن الجوزي
 قلت دخل المقيم في صلوة المسافر وصرح ان يعلم لم ينتقل المسافر بعد سلاعه حتى يتم
 المقيم صلاته وقال ابن الجوزي فان دخل المقيم في صلوة المسافر غير ان يعلم ويمكن
 على كلام المرنصب على تأكيد الاحتياط وحال كلام ابن الجوزي على كراهية الانتقال وقد ابي
 الشيخ وابن جماعة ما استحبوا الانتقال **الثانية عشر** الظاهر ان هذه الفروض
 انما يتأتى في صورة الجماعة ولو لم يجمع مفترض خلف مستعمل نافله مستدرة او قضا النافلة
 او خلف مستعمل بالاربع خلف الغرض او مستعمل بالاربع خلف راتبة او غيرها من النوافل فظا
 المتأخرين المنع **الثالثة عشر** اذا اعاد من صلى جماعة توجب التذبح لخروجه عن محض

صلوته

الافقي تفصيل الجند
في الدنيا

عن محمد بن الوائلي
النقلت كتاب النسخ
علي الفهره
٢٢

جوان حاضر

جواز امامته في النافذة ايضا لان عقادها منه وصحة باعلى الاقوي **التي** لو جاز
 امامته في الغرضية فعل يستلزم الجمعية من ذلك بحيث انه يقتضي غير مخاطب
 بها او لا بحيث انما مشروعية بالنسبة اليه ونافذة ويجوز اقتضاها المفترض المتبدل
 الاقرب الثاني تسوية بينهما وبين غيرهما من الفرائض **وثانيها** العقل فلا يصح امامة
 الجنون اجماعا لبطلان صلاتهم وعدم قصد ولو كان يعتبرونه الجنون او واراضح
 في حال افاقته بعد الوثوق بها وان كان مكروها لجواز تجاوز الجنون في اثناء
 الصلوة واسكان ان يكون قد عرض لاحتمال حال الجنون **فج** لو جاز في ^{بطلان} الاقرب
 صلاته ونوي المأموم الا انفراد جنيده المدة العقل استأنف الصلوة وفي جواز نقل النية
 اليه بعد ذلك وجهان مبنيان على جواز تجدد الانتماء المنفرد اما لو كان المأموم قد
 اقتضا باخر لم يعد الي هذا اذا الشرح نقل النية من امام الي امام في غير الاختلاف الكلام
 فلا يصح امامة الثاني اجماعا وان كان عدل في ربه لبطلان صلاته ولعدم جواز
 الركوع اليه وكونه اهلا لاصناف **والثالث** لو شك في اسلامه لم يصل خلفه وان كان
 في شك من الاسلام على الاسلام الاساس منه خلافة فاما اهل التوحمة دار المدينة المختلط
 فيها اهل الملّة بغيرهم كفرس والبلاد التي لم يلزم تكفير اهلها وان اظهر والملّة
 المحلّين في اصول على رأي الاقرب باحد منهم الا اذا علم ما يوجب توليه والوجه
 المنع لان الاسلام شرط والشك في الشرط شك في الشروط واصلح لا يوجب الحكم
 بالاسلام **والرابع** الايات هو خصص الاسلام في الحكم وان ساواه في الحقيقة فلا
 يجوز امامة غير الامامي المستدعة سوا اظهر بدعته ولا اجماعا لانه فاجر وظالم
 وقد عرفت ولا تركوا الي الذين ظلموا ففسك النار وعن النبي صلى الله عليه
 وآله لا يؤمر باحد مؤمن او روي الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام
 السلام فلا عذر والله فاسق لا ينبغي لنا ان نعزدي به ومنع الجواز عليه السلام
 من الضيق خلف الواقعة في جماعة البرقي وروي اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر
 عليه السلام في رجل يحب امير المؤمنين ولا يتبرأ من غيره فقال هذا مختلط
 وهو عذر ولا يصلح خلفه الا ان تتقية **والخامس** العدالة اجماعا لما سلف في الامية
 من الخبر وقوله صلى الله عليه وآله لا يؤمر امرأة رجلا ولا فاجر مؤمنا ولا زانية كسفت
 من رايته عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يصلح الا خلف تتق بطمينة وامانة
 وقيل الرضا عليه السلام في رجل يعارف بالذنوب وهو عارف بهذا الامر يصلح خلفه

قال لا والمعتبر ظهور العدالة لا اشتراطها في نفس الامر فلو تبين كفره او فسقه
بعد الصلوة فلا إعادة ولو كان في اتنا يما نروي لا انفراد وائم الصلوة في قال
ابن الحنيفة لا اركب الدخول في صلوة الظهر بالدعة والشارك السنة المخالفة
لأئمة المؤمنين ولا المعاون لا هنا الباطل على المحققين لقول الله والتركيب
الي الذين ظلموا فمقبكم النار وما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يناف
مسعود لا طاعة من عصى الله يعز لها ثلثا واذا كان الامام اما جعل ليقدم وقد
النبي صلى الله عليه وآله عن اتباع العاصي فقد روي عن الدخول في صلواته
ولا اتباع وقد روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا ينافي في لا يصلوا خلف
فاستق قال لا في الدرد لا يصل خلف السعيا وطعنا لا تقدموا بين ايديكم الا
مترصون دينه وامانتة قال ومثلثة الغرائض فاما ان جعلها نافذة ولم
يحسب بها من فرضه فلا ينافي وقد روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال
ذلك لا ينافي وحديث ابي سفيان بن عمار عن حماد بن عمار عن مكي بن
عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وآله قال يا معاذ اطع كل امرئ وصل خلف كل
امام ضعيف لان اسأله شافى واسماعيل بن محمد عن عدي بن مسعود عن
مهدي لانه روي منكروهم قال واذا ام الكافر قوما فاعلموا بذلك عليهم الاعادة
وقتل ابن ادريس عن المرتضى وجوب الاعادة لو تبين فسقه او كفره لنا من سيرة
لما في عمر بن عن الصادق عليه السلام في قوم خرجوا من ارضهم او بعض ايمان
وكان يومهم رجل فلما صاروا الى الكون علموا انه يهودي قال لا يعيدون وقال
لنبا بويه يعيدون ما خافت فيه لا ما جرو وهذا الباب لو تبين حدث الامام
بعد الصلوة فالمشهور عدم الاعادة وقال المرتضى يعيدون وقد روي عنهم
انه لموازية الوقت يترجم الاعادة ولو صل بهم بعض الصلوة ثم علموا جفيدة انهم
القوم في رواية جميل وفي رواية حماد عن الحلبي يستقبلون صلواتهم ويعارضه
بما ذكره رحمه الله محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام سألته عن الرجل يؤم
القوم وهو غير مأمور فلا تعلم حتى يتقضى صلاته قال يعيدون ولا يعيد
مطلقة وان اعلمهم انهم على غير طهر وكذا رواه زرارة عن علي بن ابي حمزة
عن محمد بن الحسن عن الصادق عليه السلام فان قلت فقد روي ان عليا عليه السلام
صلى بالناس على غير طهر فخرج مناديه ان امير المؤمنين صلى على غير طهر فاعيدوا وليعلموا

الغائب قلت هذا بناء على العضة المشروطة في الامام فهو مردود مع شذوذه قاله في التهذيب **فروع**
 الاقرب استأخر العلم بالعدالة بالمعاشرة الباطنة واشبهها بغير عدلين واشتهرها ولا يكفي القول على
 الظاهر وخالفه من بقيان احدهما من قال كل المسلمين على العدالة الى ان يظهر منه ما يزيلها وهو قوله
 انشاء الله وبه قال ابن الحنبل والشافعي جازا القول على حسن الظاهر وهو قول بعض اصحاب العسكرا لاطلاع
 على البواطن وقدرى الشيخ باسناد معتبر عن ابن جعفر اذا كان الرجل لا تعرفه يوم الناس فلا تقرب واعند
 بعضه ولا يمكن ان يكون استدلالهم به قد يلازمه عند من لا يعرفه وقدرى خلف بن حماد عن رجل عن ابي
 لا يصل خلف العالي في الجمول والمجاهر بالفسق وان كان مقتصد وهذا يصلح حجة لظاهره من حيث لفظ الجمول
 ومفهوم المجاهر بالفسق **الثاني** لو كان عكس الظاهر وعلم المأموم مقتصد لم يعتد به لوجود المانع بالنسبة اليه
 وهل يعتقد المجتهد بالنسبة الى هذا المأموم الظاهر لا علمه باحتلال الشرايط **الثالث** المخالف في اصول العقائد
 لا يقتضى به الا ان يكون في مسائل لا مدخل لها في الاسلام كمسئلة ثبوت الاعراض وحديث الارادة والنفي والاثبات
 فان ذلك غير ضار لان مثله حتى للاركان ولا يتوقف عليه الايمان **الرابع** المخالف في الفروع اذا لم يخرج الاجماع
 الاستدلال لعدم خروجه بذلك عن العدالة اما لو علم المأموم انه يترك واجبا او شرطاً يعتقد المأموم لم يعتد به
 كالمخالف في القبلة وفي الحريم **الاول** وفي وجوب السجدة وكذا الاعتقاد جواز الصلوة في الثعالب وصلتي
 فيها لم يعتد به من يعتقد المنع **وساوسها** طهارة المولد فلا يجوز امامه من علم انه ولد زنا لا يقصد ولقولهم
 ولد الزنا نشر النشوة وكان شهادته لا يقبل فكذلك اما منه لان اداء الافعال الواجبة عليه في معنى الشهادة
 ولرواية زواته عن ابي جعفر لا يقبل شهادته ولدان ما لا يؤم بالناس اما ولد الشهادة ومن ثمة لا السن
 فجاز لان الظاهر سلامة النسب **وسايعها** صحة صلواته ظاهرا ولو صلى غير متطهر او فاقد احد الشرايط
 والمأموم يعلم بذلك لم يصح الاقتداء به ولا يترتب فيها كونه صحيحته في نفس الامر لما تقدم من عدم اعاده من
 صلى خلف الحديث ولما يعلم **القسم الثاني** في الاوصاف الخاصة وهي ستة **الدكوة** شرط في امام الرجال و
 الحنفية في نكاح الرجال امرأة بطل الاقتداء اجماعا واقتوله لا تقوم امرأة رجلا والحنفية في معنى المرأة لعدم العلم
 بذكوريته اذا كان مشكلا ولا فرق بين الترابيع وغيرها وقول المزني وابي نود ومحمد بن حبيب الطبري
 يجوز اقامته المرأة الرجالة في الترابيع ضعيف مسوق بالإجماع وطوق به ولا يؤم الحنفية مثله طراز كون
 الامام امرأة والمأموم رجلا وقوله ابن حزم لتكافؤ الاحتمالين فيها والاصل الصحة وجوابه ان من صور
 الامكان ثمانية **الدكوة** والاثنية كافتاءه والاصل وجوب القراءة على المصلي لا بعد العلم بالمسقط ولا
 كراهية اقامته الرجل الاجنبية وان خلا بها لان العدالة تنفع من طرق التهمة قاله الفاضل ولو صلى
 خلف الحنفية رجل فبان انه رجل بعد الصلوة اعاد لعدم صحة الدخول اما لو ظنه رجلا فبين رجلا فالوجه
 الصحة لاطلاقه ظنه نفس الامر ولا يقتضي شرطية الرجل استنباع النساء في صحة اقتدائهن به **وثانيها**

القيام وهو شرط في اقامة القايين فلا يؤتم القاعد القيام فلو فعل بطالت صلواتهم لما روي من قول النبي ^{من} لا يؤتم
 احد بعدى جالسا وعن ابي المؤمنين ع لا يؤتم المقيد بالمطلقين ولا صاحب العالج الاصحاء ولوام مثله
 وان كان المأموم يروح البصر ولا يبرجوه الامام لساويهما حال الاقتداء ولوام الاعرج او الاقطع جالس
 القدرية على القيام وجوز الشيخ في ق اتمام القاعد بالمومي وكأنه عني به المضطجع والمستلقي ويمكن القول
 بالمنع لان صلواته المؤتم اكمل فانها القراءة اذا ام قاريا فلوام الامي القاري لم يصح اجماعا والاممي
 محسن قراءة الفاتحة والسورة فلوام مثله جازا اذا عجز عن النعم ولم يحضر الامام دون المأموم لم يصح
 اقتداءه ولو احسن احدهما الفاتحة والاخر السورة جازا اتمام من يحجز عن الفاتحة بالقادر عليها دون
 العكس للاجماع على وجوبها في الصلوة بخلاف السورة ولو احسن احدهما بعض الفاتحة والاخر بعض
 السورة مضاجب بعض الفاتحة اقل بالامامة ولو احسن الاخر كمال السورة ففي ترجيح من يحسن بعض
 الفاتحة عليه نظر من حيث الاجماع على وجوب ما يحسنه ومن زيادته الاخر عليه والاول اقرب مع احتمال
 جواز اامة كل منهما بالآخر لا يجوز ان ياتم محسن السورة بمحسن الفاتحة ثم ياتم به محسن الفاتحة لقصر
 السورة فاذا انتهيا الى الفاتحة اتم به محسن السورة وهكذا لما فيه من تعاكس الامامة وهي غير معهود
 وفي كلام التذكرة اشارة الى احتمال جوازها والاخر في معنى الامي فيجوز ان يؤتم مثله ولوام الاخر في الامي
 الناطق ففي الجواز نظر من بخره عن التكبير ومن الامام لا يتجمل بهما امتسا وبان في عدم القراءة ولو احسن
 كل منهما بعض الفاتحة فان تساويا في ذلك البعض صح اقتداء كل منهما بصاحبه وان اختلفا فان زاد احدهما
 جازا اامة الناقص دون العكس وان اختلف محفوظا هاهنا لم يؤتم احدهما الاخر لنقص كل منهما بالنسبة
 الى الآخر ولو كان يلحق في القراءة فان قدر على الاصلاح لم يصح صلواته اماما ولا منفردا وان عجز جاز
 ان يؤتم مثله لا غيره وان كان الغير يلحق ايضا لا حثلا مواضع اللحن ولا فرق بين كون اللحن مغيرا للمعنى
 ضمن تاثيره ولا مثل فتح ميم باسم لان القرآن عربي واللحن ليس بعربي وقول الشيخ بكرهية اامة من يلحن
 في قراءته احوال المعنى ولم يجل في الحمد وغيرها اذا تعدر عليه الاصلاح وقول ابن ادريس لا يجوز اامة اللحن
 الذي يغيب بلحنه معاني القرآن ويدل بمضمونه على جواز غير الغير للعامة بعيدان وتوجيههما بان صلواته ^{صح}
 بالنسبة اليه مدخل والاصح الاقتداء بالاممي وفي حكم اللحن مؤلف اللسان مع بخره عن الاصلاح يصح
 صلواته ولا يصح اقتداء غيره به ولوام مثله في ذلك الحرف صح وكذلك من في لسانه لكنه من اثار العجمة
 ومن ذلك الارت وهو الذي يبدل حرفا بحرف بغيره والالتع بانثاء المثلثة وهو الذي يجعل الراء لامسا
 قاله الفراء قال والارت هو الذي يجعل اللام قاف في ط الالف الذي يبدل حرفا مكان حرف والالف بالباء
 المعجمة بنقطتين من تحت وهو الذي لا يبين الكلام فلا يصح اقامته الا باقتضائهم وفي ط الارت الذي يلحقه
 في اول كلامه رجب تتبعه عليه فاذا اكمل انطلق لسانه على هذا يجوز اامة مطلعا وكذا التمام وهو

الذي يكون التا والفا وهو الذي يكون القاء الحكي لا يتيسر له التا والفاء الابنة ويدها مرتان فصاعداً
 هذه زيادة غير مخرجة عن صحة القراءة فم بكرة الايتام بهما لمن لا يصاب بهما قاله الذكوة ولم يذكر الكراهية
 في المعتبس وفي طائفة التمام والفا فابانه الذي لا يحسن ان يؤدى السا والفاء وحكم بكرة الله اما
 لصحة صلوة باعبار بحجته وصحة الفاضل كالآخرين وهو حسن اما من به لغة حقيقة تمنع من التخلص
 للرب ولا يبلغ به تبدل بغيره فجايز امامته للقارى وان كان القارى افضل لان ذلك يعد قرأنا **واجبها**
 ستر العورة اذا لم تستوردها فلوام العارى بالمستور فالأقرب المنع لفقد صلوة من حيث الشرط ومن حيث
 الاركان لانه يؤمى بها ايماء ود بلاصل قاعداً والقائم لا يؤمى القاعد وربما قال الفاضل ان اقتدى بالعارى مكنت
 عاجز عن الركوع والسجود ومرض جانت وهذا بناء على ان المنافع انما هو عجزه عن الاركان واما اذا علل بقصده من حيث
 الستر فلا واطلق الشيخ جواز اقتداء المكسبى بالعارى لصلوة صحته بالنسبة اليه ولوام العارى مثله جاز نعم لو تمسكن
 احدهما من ستر احدى العورتين ونحو الآخر جاز الايتام بالمستور احدهما الآخر في العكس لوجه **وجا مسها** بقدرته على
 الاستقبال فلو عجز عن الاستقبال لم يؤم القادر عليه ويجوز ان يؤم مثلها **وسا** **وسها** الختان وقد قيل انه من الشرط
 العامة لما روى عن زيد بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 له شها دة ان يكون ترك ذلك خوفاً على نفسه ويمكن دفعه الى اشتراط العول له وانما ذكرناه هذا لان الشيخ
 ابا الصلاح جواز امامته الاغلف لا غلف لا المظهر والأقرب انه متى تمكن من الختان بطلت امامته مطلقاً لفسقه
 والاصح مطلقاً لظهور محمول على التمكن صريحاً **مسها** **ش** احتلف في امامته للعبد فقال طائفة لا يجوز
 ان يؤم الاحرار ويجوز ان يؤم عبيده اذا كان اقرب وقال ابن بابويه في المنيح ولا يؤم العبد الا اهله لرواية السكوني
 عن القاسم عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير عن ابي عمير
 ابن الحنبل وابن ادريس واطلق الشيخ في جواز امامته قال في بعض رواياتنا ان العبد لا يؤم الا اهله وقال
 ابو الصلاح بكونه والبحث عن الجواز وان كان لظرف قد ما عليه عند التعارض لان الصفات المعينة كافيته وقد
 قال عم يؤمكم اقربكم وقد روى في الصحيح عن محمد بن مسلم قاعة يرويه عن القاسم قاعة عن احدهما جوازه صريحاً
 ولا يعارضه رواية السكوني مع امكان حملها على الكراهية كما قاله ابو الصلاح **فرع** المعلق بعضه الى من القن
 ومن انفق منه اقل والمحر الى منها و ترجيح من تشبه بالحرية قبل حصول حقيقة كما طبر والمكاتب المشروط
 والمطلق قبل الاداء والموصى بعتقه على القن او ترجيح بعضهم على بعض نظر ولعل الأقرب عدم الترجيح اذ لم يثبت
 جعل ذلك مرجحاً تنبى المرجحات المشهورة سليمة عن المعارض **الثانية** قال المرتضى لا يؤم الاجنم والايروس
 والمحدود ولا صاحب الفلج الا صحواً ولا المقيم المتوضئين وقاله الانصاري تركه امامته الايروس والمحدود
 والمفلوج وقال الصدوق لا يؤم الاعراب المهاجرين ولا باس ان يؤم المقيم المتوضئين وقال الشيخ في الخلاف
 سبعة لا يؤمون الناس على كل حال المخدم والايروس والمجنون وولد الزنا والاعراب بالمهاجرين والمقيدين

بالمطلقين وصاحب الفيلج بالاصحا وقال في طلائع يوم الاعراب بالمهاجرين ولا المجزوم والابرص والمحدود من
كذلك ولا يوم المقيد المطلقين ولا صاحب الفيلج الاصحا ونحوه في النهاية وقال ابن الجنيدي ولا ارى امامة الاعرابي
للمهاجرين لقول الله تعالى والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء ولا امامة المجزوم وذو العاهة
التي لا يؤمن معها ترك استيفاء وضايف الصلوة وكذلك المقيد للاصحا ولا المقيم للمتوضئين الا ان
خليفة الامام او سلطانا له وقال ابن ابي عمير ولا يؤم المفضول الفاضل ولا الاعرابي المهاجر ولا المجاهل العا
ولا صلوة خلف المحدود وقال المفيد في امام الجمعة والشرائط التي يجب معه الاجتماع ان يكون حرا بالغا طاهرا
في ولايته نجسا من الامراض الجذام والبرص خاصة وقال ابن بابويه فحين لا يحضره الفقيه قال رسول الله
امام القوم وانهم فقدوا افضلكم وقال عمن استكم ان تزكو صلواتكم فقد هوى اخياركم وقال عمن صلى
بقوم وفيهم من هو اعلم منهم لم يزل امرهم في سفك الى يوم القيمة وقال ابو ذر ان امامك شفيعك الى الله فلا
تجعل شفيعك سيفه با ولا فاسقا وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال خمسة لا يؤمنون الناس ولا يصلون يوم
صلوة مريضة في جماعة الابرص والمجذوم والاعراب حتى يهاجروا ولد الزنا والمحدود وقال امير المؤمنين لا يصلون
احدكم خلف الاجذم والمجنون والمحدود وولد الزنا والاعرابي لا يؤم المهاجر قال لا يؤم صاحب المقيد المطلقين
ولا يوم صاحب الفيلج الاصحا وقال الباقر ع والصوم لا باس ان يؤم الا عمن اذ رضوا به وكان اكثرهم قراءة ومقتهم
وقال ابو جعفر ع انما العمى على القلب فانها لا تبصر ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وقال ابو الصلاح لا تستعبد
للمعاينة الا بامام عدك طاهر المولادة سليم من الجنون والجذام والبرص الى قوله وتذنتك من صفات الامامة لمعاينة
وتستعبد على وجه دون وجه ويكره على وجه دون وجه فالاول المقيد بالمطلق والزمن بالصحيح والحضى بالسليم
والاعف بالمظهر والمحدود بالبرحي والمرأة بالرجال ويجوز ان يؤم كل منهم باهل طبقته والسنة الاعمى بالبصير
او المقصر بالمتم او المقيم بالمقصر والمقيم بالمتوضي والعبد بالحر ولا كراهة في امامة كل منهم باهل طبقته وقال ابن
البراق في المذهب واما من يؤم بمثله ولا يؤم بغيره من الاصحا السليبين فهو الابرص والمجذوم والمفلوج والزمن
ولا يؤم الاعرابي المهاجري ولا يؤم المقيم المتوضئين ولا يؤم المسافر للحاضرين وقد ذكرنا فيها مكرهات ولا يؤم
المحدود والاعمى اذا لم يسدده من خلفه فان سدده كانت امامته جائزة وقال ابن حمزة في الواسطة ويكره ان
الناس خمسة عشر المقيم والمسافر والمقيد والقاعد واللاحق لمن يقدر على اصلاح لسانه ومن لا يؤدى حرا ومن
يسدل حرا مكان حرف ومن يرتج عليه في اول كلامه ومن لا يات بالحروف على الصحة والبيان والمحدود والمفلوج
والمجذوم والابرص لمن لا يكون على قتل احوالهم ويقرب منه الوسيلة وقال الجعفي يؤم الاعمى والعبد والميتمون
المتوضئين ولا يصلح خلف الاجذم والابرص والمجنون والمحدود وولد الزنا والاعرابي وقال سنان تكره امامة
المقيم للمظهر والمسافر للحاضر وقال ابن ادريس ويكره امامة الاجذم والابرص وصاحب الفيلج للاصحا وفيها
الجمعة والعيدين فان ذلك لا يجوز وقد ذهب بعض اصحابنا الى ان اصحاب هذه الامراض لا يجوز ان يؤموا الا

على طريق الخطر والاضطرار فامامته المحدود الذي لم يتركه ان يؤتم الاعرابي المهاجر
والمتيم المتقضي والمساقر الحاضرة قال ولا يجوز امامته المقيدين المطلقين ولا الجالس بالقيام ولا باس امامته
الاعمى قال السيد غفر الله له ابو الكارم حمزة بن زهير رضي ولا يصح الاتيان بالابصر والمجذوم والمحدود والافرن
والخضى والمراة الا لمن كان مثلهم بدليل الاجماع وطريقه الاحتياط ويكره الاتيان بالاعمى والعبد ومن يلزمه
الاتيان بالمتيم الا لمن كان مثلهم والشيخ غفر الله له بن سعيد كونه اتيام الحاضر والمساقر وبالعكس في الربانية
وامامته المحدود بعد توثيقه واما الاعرابي فان كان ممن لم يعرف بحسن الاسلام ولا وصفها لم يؤتم وكذا
اذا كان ممن تجب عليه المهاجرة وما يهاجره الاجاز مع انصافه بالشرائط قال ولا باس بامامته الاعمى
اذا كان له من يبيد دة لقوله عز يوم تكلم منكم اقربكم وكان العي ليس نقصا فقد عفى بعض الانبياء قال وروى
مراد عن ابن عبد الله قال لا باس ان يصلي الاعمى بالقيام وان كانوا هم الذين يوجهونه قال ويكره ان يؤتم
مظفر ولا قربة جاز اتيام المرأة الطاهرة بالمسحاضة والصحيح بالسنس والوجه كراهته امامته الاجذم والا
قلت وروى الشيخ باسناده الى الشعبي قال قال علي لم لا يؤتم الاعرج في البرية ويمكن حمله على المقيدين بوجههم اياه
الى القبلة او على الكراهة كما قاله ابو الصلاح وابن زهرة وقال ابن عمه الشيخ نجيب الدين في الجماع ويكره امامته
الاجذم والابصر والمفلوج والميتد والاعرج الا باسألهم وتجوز امامته المحدود بعد توثيقه ويكره اقتداء المظفر
بالباء بالمتيم ويؤتم الاعمى بالبصير اذا استد ومثله والفاضل قال يجوز امامته الاجذم والابصر لعموم يومكم اقربكم
ولما رواه عبد الله بن يزيد قال سألت ابا عبد الله ع عن المجذوم والابصر يؤان المسلمين قال نعم قلت و
هل يقبل الله بها المؤمن قال نعم وهل كتب البلاء الاعلى المؤمن ويجوز امامته المتيم بالمظفر بالباء بصحة جيل بن
دراج قال قلت لابي عبد الله ع اما م قوم اصابتهم جبانة في السفر وليس معه من الماء ما يكفيهم الغسل يتوضأ
بعضهم ويصلي بهم قال لا لكن يتيم الحبيب ويصلي بهم فان الله تعالى جعل التراب طهورا ونحوه مؤتم عبد الله بن بكير
عندهم والمقتد يكره امامته هو لا جعابين ذلك وبين روايات المنع كصحة البصير عن العم قال خمسة لا
يؤتمون الناس على كل حال المجذوم والابصر والمجنون ولد الزنا والاعرج وكرواية السكوني عن العم عن ابيه
عن علي ع لا يؤتم المقيدين المطلقين ولا يؤتم صاحب الفالج الاصحا ولا صاحب التيم المتقضي ولا يؤتم الاعمى في الصحراء الا
ان يوجه الى القبلة قال الفاضل واما المقيدين المطلقين فان تمكن من القيام صح ان يكون اماما والا فلا واما الاعرج
فان عرف شرايط الصلوة وكان اقرا القوم عدا حاز ان يكون اماما والا فلا واستدل المحقق المعتبر على كراهته اما
كل من المسافر والحاضر بالآخر كما قاله المقيدين والمرضى والشيخ في فت و ابو الصلاح وابن ادريس بموافقة العباس بن
عبد الملك عن العم قال لا يؤتم الحاضر المسافر والمسافر للحاضري وقال علي بن بابويه لا يجوز امامته المتيم المقصر
ولا بالعكس وتبعه ابنه في صلوة المسافر خلف المتيم وقال سلاسل يكره اتيام الحاضر بالمساقر ولم يذكر العكس وكذا

الشيخ في الكتب وفي المختلف الى عدم كراهة انكسار المسافر للجهر للاصل كونه كالايام في الصلوة المختلفة
 العدد والايام بالسبوق وضمن في الرواية فان طريقها داود بن الحصين وهو واقفي وان كان ثقة **المسألة**
الثالثة قول ابن ابي عمير عن ائمة الفضول بالفاضل وضع امامة الجاهل بالعالم ان اراد به الكراهية
 فحسن وان اراد به التحريم امكن استناده الى ان ذلك يقع عقلا وهو الذي اعتمد عليه محققو الاصوليين
 في الامامة الكبرى بقول الله تعالى أَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُسَمَّيَ أَتَمَّ أَنْ لَا يُهْدَى إِلَّا أَنْ يَهْدَىٰ فَمَا
لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ والخبرين المقدسين في كلام ابن بابويه وقال ابن الجيند السلطان الحق احق بالامامة من
 حضر ثم صاحب المنزل بعده ثم صاحب المسجد فان لم يحضر احد من هؤلاء فامر القوم فان تساوا في
 القرآن فأكبرهم سنا فان تساوا في ذلك فاعلمهم بالسنة وافقهم في الدين فان اذن اهل الوصف الاول ^{هل}
 الوصف الثاني في الامامة جاز ان يؤموا بهم الا ان يكون الامام الاكبر فانه لا يجوز ان يتقدم غيره والحديث
 الذي روى فيه ان عبد الرحمن بن عوف قدم اصحاب النبي ^ص فخطب بهم وصلى النبي ^ص خلفه ركعة فقل قيل انه
 غير صحيح لانه مخالف لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بين يدي الله ^ورسوله وقد روى ابو
 قتادة ان النبي ^ص قال اذا اقيمت الصفوف فلا تقدم احدا حتى تروني فاعتبر ابن الجيند في ذلك الاذن ويمكن حمل
 كلام ابن ابي عمير عليه والانية بمراد بها الامامة الكبرى والخبران مجلان على اتيار الفضول على الفاضل من
 حيث هو الفضول ولا ريب في صحة ولا يلزم من عدم جواز اتياره عليه عدم جواز اصل امامته وخصوصا
 مع ان الفاضل واختياره اماما صلوة النبي ^ص خلفه غيره وقد رواها العامة في الصحيح وقصة
 صلوة ابي بكر بان النبي ^ص عزله بديل على ما قاله ابن الجيند **الرابعة** تضمن كلام ابي القليل انه
 لا يؤم المضي بالسليم ولا يعلم وجهه سواء اراد به التحريم ان الكراهة لان المذكورة متحققة وموافقات اعضا
 النساء الامثلة فوات بعض الاعضاء التي لا تحمل بالامامة فان قال بقواتها قرب من شبه النساء ذلك
 منع منه قلنا منع القرب ولهذا لم يؤثر ذلك في شيء من احكام الرجولية الجارية عليه قبل الخضاء سلمنا لكن
 لا نسلم ان القرب من الشبه له مدخل في الكراهية **تمت** في ترجيح الايمة فيها مباحث **احدها** لا ريب ان
 الامام الاعظم مع حضوره اولى بالامامة الا ان يمنع مانع فليست فيه مستقنا به اولى من الغير ليرجع تعيين
 الامام فانه لا يستتبع الا الراجح او المساوي فان استتبع الراجح فعينه مرجحان وان استتبع المساوي
 فعينه مرجح واحد **وثانيها** لو لم يكن الامام الاعظم وبعد دوا فاما ان يكره الماصون امامة بعضهم
 باسره فاما ان يختاروا امامة واحد باسره فاما ان يختاروا الاختيار فان كرهه جميع لم يؤم بهم الجاهل
 عن النبي ^ص وعن علي ^ص وانه قدم برجل فقالوا ان هذا يؤمننا ونحن لم نكارهون فقال له علي ^ص انك الخروط
 بفتح الخاء للجمرة والراء المهملة والنون والطاء المهملة قال ابو عبيد الخروط الذي يتهور في الامور ويركب ويسر

في كل ما يريد بالجهل وقلة المعرفة بالامور ومنه يقال انحرط علينا فلان اذا اندثر عليهم بالقول التسمي
 والفعل قال الفاضل الاقرب انه ان كان خاد من يكرهه القوم لذلك لم تكن امامته والاشتم على من كرهه ولا
 كرهته وان احاط الجميع واحدا فهو الى ما فيه من اجتماع القلوب والتعاضد فان اختلفوا قال الفاضل
 يقدم اختيار الأكثر واطلق الاصحاب انه مع اختلاف يطلب الترجيح وفيه **صريح** بان ليس لما في
 ان يقتسموا الآية فصلى قوم خلف من نجا منه لما فيه من الاختلاف المتيقن للاحق **وقال** انها ان لا
 في امارته ورب المنزل في منزله والامام الرابع في مسجده لا يعارضه غير الامام الاعظم وان كان غيره افضل
 اذا كان بشرائط الامام هذا ظاهر الاصحاب وصريح به جملة منهم الفاضل قال لا تعلم فيه خلافا يعني في تقدمه في المنزل
 لقول النبي لا يؤمن الرجل الرجل ببيتة ولا في سلطانه وقال الامام لا يتقدم من احدكم الرجل منزله كسلطانه وقول
 النبي من نار عوا ولا يؤمن به وهو عام في المسجد وغيره وكان تقدمه غير الرابع عليه واما ورث وحشة ونافرا
 ولو اذن هو لاء لغيرهم جان وانفتت الكراهية ويكون المأذون له اذ من غيره وهل الافضل لهم الاذن للاكمل
 منهم والافضل لهم مباشرة الامامة افق فيه على بعض دظاهر الاملة يدل على ان الافضل لهم المباشرة في لو اذنوا فاما
 للمأذون له من الاذن ليستقر الحق على صلبه ولو اذنوا اخر الامام الرابع استحب مراسلة الحضرة ويستحب ولو بعد منزله
 وخافوا ثوبت وقتة المفضلة تدوم من غيرا منه ولو حضر في أثناء صلواتهم دخل معهم وفي جواز استعماله فيه هذا نظر
 ولو حضر بعد صلواتهم استحب عادتها معه لما فيه اتفاق القلوب مع تحصيل الاجتماع مرتين في الصلوة **والراجح** ان الشيخ
 قال في طأ اذا حضر رجل من بني هاشم فزاول بالقدم اذا كان من محسن القراءة والظاهر انه امره على غير الامير
 وصاحب الامير والمجدي ان جعل الاشرف بعد الاقدم الذي هو بعد الاقدم والظاهر انه الاشرف شيئا وتبعه ابن
 البراج في تقديم الهاشمي وقال بعده ولا يقدم احد على اميره ولا على من هو في مسجده او منزله وجعل ابو الصلاح
 بعد الاقدم في القرشي وابن زهره جعل الهاشمي بعد الاقدم وابن حمزة جعل الاشرف بعد الاقدم وفيه لم يذكر الاشرف
 وكذا المرتضى وابن الجبلة وعلي بن بابويه وابنه وسلام وابن ادريس والشيخ نجيب الدين يحيى وابن عمه في المعتبر
 وذكره في الشرايع واطلق وكذا الفاضل في المختلف وقال انه المشهور يعني تقديم الهاشمي ونحن لم نذكره
 الاخبار الامامية من سندا او سندا بطريق غير معلوم من قول النبي قد عرفت شيئا فلا تقدموها وهو على تقدير
 تسليمه غير صريح في الدعوى نعم هو مشهور في التقديم في صلوة الجماعة كما سبق من غير رواية تدل عليه نعم فيه اكرام
 لرسول الله ص اذا تقدمه لا جل من نوع الكرام واکرام رسول الله في تحييده بالاحياء بابوليتير **وخاصة** ان الاقدم اوله
 من الاقدم نقل عن بعض الاصحاب ان الاقدم الى لقول النبي ص يؤم القوم اقرؤهم كتاب الله فان كانوا في القراءة
 سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم بحجة فان كانوا في الحجة سواء فاعلمهم سنا وقال الله ص قال
 رسول الله ص يقدم القوم اقرؤهم القرآن وتمسك من مرجع الاقدم باهمية الاجرة البينة الصلوة فانه ربما ناته فيها

ما يحتاج الى كثرة الفقه في معرفته وحمل الخبر على ان القراءة كانت في زمن الصحابة مستلزما للفقه لانهم كانوا اذا
 تعلموا القرآن تعلموا معه احكامه قال ابن مسعود كنا لا نجوز من عشر ايات حتى نعرف امرها ونفهمها واحكامها فكان
 اقراءهم انفسهم وجوابه متعبدات الصلوة محصورة فلا بد من كون القارئ عالما بها وجعل العلم بالسنة مرتبة
 بعد الاقراء صريح في امكان انفكاك القراءة عن العلم بالسنة وتعلم احكام القرآن غير كاف في الفقه او معظمه ثبت
 بالسنة **سواء تسبها** قد يجمع القارئ على الاثر بجودة الاداء واتقان القراءة وان كان اقل حفظا فان تساويا
 في الاداء فاكثرتهم قرانا **وسايفها** لواجتمع من يقرأ من يقرأ ما يكفي في الصلوة لكنه اقله والآخر كامل القراءة
 غير كامل الفقه لكن مع من الفقه ما يعرف معه احكام الصلوة قال في طاجان تقديم ايها كان يتبعه ابن حجر
 في الواسطة مع قولها بتقديم الاثر على الافقه فكيفما اراد ترجيح الاثر على الافقه مع تساويهما في الفقه بذلك
 صرح في ط وقال لو كان احدهما فقيهه لا يقره والآخر قارئ لا يفقه فالقارئ اولى لان القراءة شرط في صحة
 الصلوة والفقه ليس بشرط والمراد بقوله لا يفقه نفى الفقه في غير الصلوة اذ معرفته بشرائط الصلوة وافعالها
 لا تصح الصلوة بدونه ومساوق كلام الشيخ يدل على قول ثالث في اجتماع القراءة والفقه وهو التحجير اذ موضح المسئلة
 اذا اجتمع الاثر والافقه هو ما ذكره الشيخ وحكم عليه بالتحجير وقال في التذكرة اذا اجتمع فقيهان قارئان واحدا
 اقره والآخر افقه قدم الاثر على الاول يعني به تقدم الاثر والافقه على الثاني وهذا يصح بخلافه للمسبوق **نوع**
 لو تساويا في القراءة والفقه في الصلوة وزاد احدهما بفقته في غير الصلوة فالقارئ لا يرجح به لعدم تعلقه بالصلوة
 ولو كان احدهما اعرف باحكام الصلوة والآخر اعرف بما سواها فالاول اولى لان لنا في تكميل الصلوة **وقامنها**
 لو تساويا في القراءة والفقه قدم الاثر عند الشيخ في ط ثم لا قدم هجرة ثم الاسن و قدم في النهاية وهو المستحسن
 الاقدم هجرة بعد الافقه و قدم المرتضى الاسن بعد الافقه ولم يذكر الهجرة في رواية ابى عبيدة عن الصرم قال رسول الله
 يتقدم القدم اقراؤهم للقران فان كانوا في القراءة سواء فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سنا وان
 كانوا في السن سواء فليؤمهم اعلمهم بالسنة وافقههم في الدين وهذه الرواية تشهد بتقديم الهجرة والسن على الفقه
 وصرح ابن الجبينة وابن ادريس بتقديم الاسن على الافقه وجعل ابن ادريس الاقدم هجرة بعد الافقه والاثر بتقديم
الافقه على من عد الاثر القوله نعم انما يحشئ الله من عباده العلماء فلعل يستوى الذين يعلمون والذين لا
يعلمون ولما تقدم في حديث السفال وقدرناه الغرض من مرضعنا الى النبي صلى الله عليه وسلم وكذا قدم الهجرة مقدم على السن لما فيه
 من الشرف وللرواية وناظر العلم بالسنة في الرواية يحمل على القدم الذي ايدى ما يحتاج اليه في الصلوة فانه نوع ترجيح
 لا شتمه على الافضلية ليوافق الحديث السالف عن النبي صلى الله عليه وسلم **فهيان** المراد بالهجرة من دار الحرب الى دار الاسلام قال
 الفاضل او يكون من الاولاد من تقدمت هجرته كما قاله بعض العامة سواء كانت الهجرة قبل الفتح او بعده وربما جعلت
 الهجرة في زماننا سكنى الامصار لا تقابل البادية مسكن الاعراب لان اصل الامصار اقرب الى تحصيل شرائط الامانة

والكمال فيها وقد روى عن النبي ان الجفا والقسوة في القاديين قليل هم المكثرون من الابل وقيل
هم اهل القرى والبوادي وهم الذين يعلوا اصواتهم في حره شتم واموالهم ومواسمهم هذا اذا قرئ بتشديد
الدال الاول ويقرأ بتخفيفه وهو جمع فدان بتشديد الدال وهي بقر الحراث اي في اصحاب القاديين ليعبد
عن الامصار وعن الشيخ نجيب الدين يحيى في زماننا التقدم في التعلم قبل الآخر **الثاني** المراد بعلو
السن في السن الاسلام فلو كان احدهما ابن خمسين كلها في الاسلام والاخر ابن سبعين لكن اسلامه اقل من
خمسين فالاول هو الاسن قاله الشيخ في **طوق اسعها** لو تساويا في جميع ما تقدم من الصفات قال ابن بابويه و
الشيخان وجماعة تقدم الاصح وجهها وقال المرتضى رضوان الله عليه قد روى اذا تساوا فاصبحهم حبا
وقال في الاعتبار لا يرى لهذا اثر في الاولوية ولا وجهها في شرف الرجال وقال في المختار يقدم الاصح لما فيه من
الدلالة على عناية الله به وفي التذكرة حكى عن العاقبة فيه تفسيرين احدهما انه الاحسن صورة لان ذلك
فضيلة كالنسب والثاني انه الاحسن ذكره ابن النحاس قال والاخير لصحت قلت ويمكن ان يخرج عليه بقوله
المؤمنين عم في عهد الاشرع رضي الله عنه استدل على الصالحين بما يجري الله لهم على السن عباده **وعاشها** انهم
اذا تساوا في جميع ما تقدم يقدم الاثني والا ربع لانه اشرف في الدين واكرم على الله نعم لقوله تعالى ان اكرمكم عند
الله اتقاكم قاله التذكرة قال والافقري تقدم هذا على الاشرف لان شرف الذين خبروا من شرف الدنيا قال فان استويا
في ذلك كله فالاقرب القرعة فالانهم اقرعوا في الاذان في عهد الصحابة فالامام اولى قلت ولو عمل بالاجابة العاقبة
في القرعة كان حسنا ولا اثر لنا عندنا للتقديم بظافة الثوب والبدن عن الارباع وطيب الصنعة وحسن الصنع
وتقدم بها بعض العاقبة لانها يفضي الى استماله القلوب فتكثر الجمع **فروع** لو تساوي في القراءة والفقه فذا
احدهما في الورع الذي هو العفة وحسن السيرة وهو مرتبة وراء العدالة تتبع على ترك المكروهات والنجس
عن الشهوات والرفض ففي تقديمه عندى نظر لعدم ذكر الاخبار والاصحاب له ومن اعتبار العدالة الامام
فتستتبع روادفها اذا اقامه سفارة بين الله تعالى وبين الخلق فالا هم بها اكرمهم على الله تعالى وكل كان الورع
اتم كان تحقق العدالة اشدهم يقدم هذا على المراتب الباقية **الثاني** اذا حكمنا بترجيح الهاشمي المنسب في ترجيح
المطلبى على غيره نظر بما روى من قوله عمن ومنو المطلب لم يفتقر في جاهلية ولا في اسلام نعم الهاشمي
اولى منه قطعا وح في ترجيح اخوان بني هاشم بسبب شرف الابا كالمطالبي والعباسي **والجواب** في الجاهلية والهجري
ثم العلوي والحسيني الحسيني ثم الصادقي والموسوي والرضوي والهاشمي لان الترجيح داير
مع شرف النسب فيوجد حيث يوجد **الثالث** هل يرجح العربي على الفارسي والقرشي على باقي العرب احتمال ايضا
وكذا ينبغي الاحتمال في الترجيح بسبب الاماء الداهيين بعلم او تقوى او صلاح ومن غير من الاصحاب بالا

يدخل في كلامه جميع هذا ولا بأس به ومن ثم ترجح اولاد المهاجرين على غيرهم لشرف ابائهم **الشرط الثاني**
من شروط الاقتداء نية الاقتداء قوله ص وأما لكل امرئ ما نوى وعلى ذلك انعقد الإجماع ولو نوى الجاهل
مطلقا لم يكف لانها مشتركة بين الامام والمأموم فلا يخصص باحدهما الابنية فلو ترك نية الاقتداء
فهو منفرد فان ترك القراءة عمدا او جهلا بطلت وكذا لو ترك ابنية الوجوب وان قرأ بنية الوجوب وقسا
افعاله وانما الامام بحيث لا يؤدي الى اضطراب الامام صحة صلواته ولم يضر بتراب الجماعة وان تابع الامام
في اذكاره وافعاله وان تقدم عليه الامام فترك بعض الواجب من الاذكار ما بعده بطلت صلواته لعدم
الاختلاف باعضائها الواجبة وان تقدم هو على الامام كان فرغ القراءة قبله والتسبيح في الركوع والسجود ونحو
مستظرف ان طال الاضطراب بحيث يخرج به عن كونه مصليا بالنسبة الى صلواته قيل تبطل لان ذلك بعد
مبطلا ويمكن ان يقال باستبعاد الفرض فان المصلي امامه محكوم بصحة صلواته مع هذا التطويل واشتغاله
بالاعمال لا يكون ناجيا بينهما بحيث تصح صلواته اصددها وتبطل في الاخر هذا ان اشتغل المأموم بذكر أو تسبيح وان
سكت اتحاد المظللان وان لم يطل الاضطراب فالأقرب الصحة اذ ليس فيه إلا انه قرن فعله بفعله غيره ولم
يثبت كون ذلك قادحا في الصلوة وبعض العامة حكم ببطلان صلواته لانه وقف صلواته على صلواته
غيره لا لاكتساب فضيلة الجماعة وفيه ما يشغل القلب ويسلب الخشوع فيمنع منه وجوابه يمنع المشغل السلب
ولو سلمنا هذا لم يفسد ثواب الصلوة لاني حقيقة لها والابطال صلوة من اشتغل قلبه وسلب خشوعه
ولم يقل به احد **فريق ع** لو شك في نية الاقتداء قال في التذكرة هو كالشك في اصل النية تبطل مع بقاء المحل
بليققت مع اشتغاله ويمكن بناؤه على ما قام اليه فان لم يعلم شيئا بنى على الاضطرار خلاصته عدم نية الايتام **الثاني** لافرق
بين المجتهد وغيره في اعتبار نية الايتام بل المجتهد كالدعوى في الايتام فيها وتحيل ان المجتهد لا يفقد الجماعة ويستغنى عن
نية فاسد لقوله الاموال بالنيات **الثالث** يشترط القصد الى امام معين فلو كان بين يديه انسان ونوى الايتام
باحدهما لا يعينه بطل وكذا لو نوى الاقتداء بهما اتعد للمتابعة بعده او عتصمها ولو عني فخطا فعيينه بطلت وان كان
اثنا اهل الامامة ولو نوى الاقتداء بهما اتعد للمتابعة بالحاضر على انه زيد بن ثابت عمره في ترجيح الإشارة على
الاسم فيصح او بالعكس فتبطل نظر ونظيره ان يقول المطلق لزوجة اسمها عمره هذه زوجة طالق او عيشة الباربع
الى حمار فيقول فبطلت هذا **الفريق الرابع** لا يشترط صحة القدوة نية الامام للامامة وان ام النساء لما روى
انس انه رأى النبي ص يصلي خلفه ثم جاء آخر حتى صاروا رهطاً فلما احسن بهم النبي ص اوجز في صلواته وقال
انما فعلت هذا لكم نعم يجب لنية الامامة يقع بنيل الثواب فلو لم ينوها احتمل نيته لاني شعاع الجماعة باوقع وان
لم ينهه والاقترب المانع المنع لو اتى به وهو لا يشعر حتى فرغ من الصلوة امكن ان يقال الثواب لانه لم يقع منه

اجمال النية وانما لها الجماعة بسبب تبيده كرم الله وفضله حرمانه اما المجترة بالجماعة الواجبة فالظاهر و
 وجوب نية الامامة فيها لوجوب نية الواجب ولو نوى الامامة بقوم فظهر غيرهم لم يضر فقال ثواب الامامة
 لقصد هاجلا **الخامس** لو نوى الاقتداء بالعاموم لم يصح اجماعا للتناهي بين الامامة والايتمام ولو طهر اماما
 فبان ما موهما فذلك كذلك الوجهل الحكم لم يغير ايضا **السادس** لو نوى كل من الاثنين امامة صا حصة صحت
 صلواتهما وان لم ينالا فضيلة الجماعة لا سيما بما يجب عليهما وهو روى عن امير المؤمنين ع ولو نوى كل منهما الايتام
 بصا حصة بطلت الرواية عندهم ولا بد لم يقر بنية الوجوب ولو شك فيما اضرا بطلت صلواتهما فالجماعة و
 فصل الفاضل فقطع بالبطالان ان كان في النساء لا بد لا يمكنهما المضي في الصلوة على الانفراد ولا على الاجتماع وتروى
 فيما اذا شك بعد الفراغ لا بد شك بعد الانتقال ومن عدم اليقين بالاثنيان بافعال الصلوة قلت يمكن ان يقال ان شك
 الشك في النساء وهو في محل القراءة لم يضر بما فيه اطلاق بالتحية فينوي الانفراد وصحت الصلوة لانه ان كان
 قد نوى الامامة منى نية الانفراد وان كان قد نوى الايتام فالعدل منه جائز وان كان بعد مضي محل القراءة
 فان علم انه قرأ بنية الوجوب او علم القراءة ولم يعلم نية الذنب انفراديا لم يحصل الواجب عليه فان علم ترك
 القراءة او القراءة بنية الذنب امكن البطلان للاطلاق بالواجب ويستحب المجتة في الشك بعد التسليم ويجوز
 قويا البناء على ما تقدم تام اليه فان لم يعلم ما قام اليه فهو منفرد كما سبق **السابع** يجوز الشيخ عدل المنفرد
 الى الايتام في اشاء الصلوة صحبا بالاجماع والاضار واصالة صحة الاقتداء وعدم المانع ومنع منه بعض الاصحاب لما
 روى عن النبي ع من قوله اذ اكبر الامام تكبير واحد لان هذا كان في ابتداء الاسلام فكان المسبوق يصلي ما فاتته
 ثم يدخل مع الامام فتسبح ولورود النقل بان المنفرد يقطع صلواته مع امام الاصل او مطلقا او ينقل الى النقل فلا
 ساع العدل لم يكن ذلك وجوابه ان النبي مخصوص بمن لم يكن قد سبق منه التكبير وعارض بقوله تعالى وكفوا
 مع الركعة وبالاخبار الباعثة على الاقتداء والمنسوخ غير صورته النزاع وقطع الصلوة للحصول **الفاصل**
 في ولا فرق بين ان يدخل معه في الركعة الاولى من صلواتها او في غيرها ويراى نظم صلواته ويتابع الامام
 في التشهد والقنوت على انهما ذكر اذا لم يكونا فرضه فاذا قام الامام الى تمام صلواته وقد انتهت صلوة المأموم
 تخير بين التسليم وبين انتظاره ذكر الله نعم ليسلم معه وهو افضل **الثامن** يجوز ان يصير المأموم اماما
 وان ينقل المزمع من امام الى آخر وكلاهما في الاستحسان سواء كان لعذر الامام او لا يقطع صلواته وفقا لصلوة
 المسبوقين فيقتدى بعضهم ببعض **التاسع** يجوز نقل النية من الايتام الى الانفراد حيث لا يجب الجماعة ولا
 في صلوة ذات الرقاع ولان معاذا قرأ سورة البقرة فانفرد بعضهم فقال له فاضقت فاق رسول الله ع فقال له
 افتنان انت يا معاذا مرتين اقرأ سورة ذات البروج والليل اذا غشى والسماء والطارق وهل اتيك حديث
 الفاشية وقد روى عن الصم ع والرضا ع التسليم قبل الامام لعذر فعلى هذا لو نوى الانفراد قبل قراءة الامام

قرأ لنفسه وإن كان قد قرأ الإمام قيل يجزئ بقراءة ثم يركع ولو كان في الأثناء اجترأ بما مضى والاستئذان
 في الموضوعين متجه لأنه في محل القراءة وقد نوى الانفراد **العاشر** لو اقتدى بإمام مخضّر آخر فعمل له
 العود اليه حيزه الفاضل بناء على جواز نيّة الانفراد وعلى تجدد الأيتام للمفرد ويمكن المنع لقول النبي
 إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وكان نقل التحصيل فضيلة للمتابعة وهي حاصله هنا فلا معنى
 للنقل ويمكن أن يفرق بين العود إلى الأفضل وغيره نعم لو استخلف أئمة رجلا نقل إليه والوجه هنا
 عقد يد نيّة النقل وربما احتتم لعدم لأن الخليفة نائية فكانه المصلي وعلى جواز النقل لا يستلزم هل يجزئ
 دور النقل وتراصيه فيه ما فيه ويرد هذا أيضا في الاستئذان **الشرط الثالث** العود وأقله أثنان في غير
 الخبوة والعيدية لقولهم الأثنان فما فوقهم جماعة وسال الحسن الصيقل عن الصم عن أقر من أكل ما تكون الجماعة ترك
 رجل وامرأة وفي حديث الجهمي عن النبي ص المؤمن وحده جماعة والمراد به أدراك فضيلة الجماعة عند تعذر الجماعة
 وتنعقد الجماعة بالصبي المميز لأن ابن عباس أقيم بالنبي ص وكان إذا ذلك غير بالغ وكذا بامرأة وصبي إن جازها
 الاستئذان به والامتنع وكلا كثر الجمع كانا أفضل **الشرط الرابع** اعتبار المرقف ~~في كل صلاة~~ وفيه مسائل
 يجب أن لا يتقدم المأموم على الإمام في الابتداء والاستدامة عند هذا الجمع ولو تقدم بطلت لقوله ص إنما جعل الإمام
 أئمة ليؤتم به ولتأسي به ص وبالأئمة بعده وتجرئ مساواة المأموم للإمام في الموقف وأوجب ابن أدريس في
 ظاهر كلامه تقدم الإمام بتقليد بلا بطا هر الخبي وبديعه ظا هر صحيح محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عن الرضائي أن يوم
 صاحبها يقوم عن يمينه وكذا في حسن زارة عن العمدة ولو وجب التأخر لذكره والألزم تأخير البيان عن وقت
 الحاجة قال الفاضل ولا نه لو كان شرط لما أمكن تصور اختلاف اثنين في الإمامة لأن التقديم ان حصل فهو الإمام
 والإبطلت الصلوة وبشكل بانه لا اقتداء هنا حتى يتأخر المأموم ولأن تأخر المأموم شرط في صحة صلوة لا في
 صحة صلوة الإمام والمعتبر بالاعتقاد ولو تساوى العقبان لم يصح تقدم أصابع رجل المأموم وأداسه ولو تقدم
 بعقبه على الإمام لم ينفعه تأخره عنه بأصابعه وأداسه وللفاضل احتمال اشتراط التقدم بالعقب والأصابع معا
 وهو شرط **الثانية** لا يجوز تباعد المأموم عن الإمام بما لم يجز به العاقبة وقال الشيخ في طه متى ما بعد فابتنها
 لم تصح صلوة وإن علم بصلوة الإمام وحد البعد ما حرت العادة بتسمية بعد أو عدمه ذلك بثلاثمائة ذراع
 وقالوا على هذا أن وقف وبينه وبين الإمام ثلثمائة ذراع ثم وقف آخر بينه وبين هذا المأموم ثلثمائة ذراع
 ثم على هذا الحساب والتقدير بالغا ما بلغوا صحت صلواتهم تألوا وكذلك إذا اتصلت الصفوف في المسجد ثم
 اتصلت بالأسواق والديوب والديوب بعدان يشاهد بعضهم بعضا ويرى الأولون الإمام صحت صلوة الكل
 وهذا قريب على مذهبه أيضا فيمكن أن يشير إلى جميع ما تقدم فيكون رضي بالثلث المائة ويمكن أن يشير بالقرب
 إلى الفرض الأخير خاصة فلان واجبا في التقدير ثلثمائة ذراع وهو الأصح بقوله وحد البعد ما حرت العادة

بعضهم بعدا وقال ابو الصلاح وابن زهره لا يجوز ان يكون بين الصفين من المسافة ما لا يتخطى الحسن من
عن الباقر ع قال ان صلى قوم وبينهم وبين الامام ما لا يتخطى فليس ذلك الامام لهم بايام واي صف كان اهله
يصلون بصلوة الامام وبينهم وبين الصف الذي يتقدمهم قدر ما لا يتخطى ليس لهم تلك بصلوة وحمل على الاستحباب
او على المراد بما لا يتخطى الحائط الخليل ذكر ذلك للحلف فبعد من الحائل لا يتقدم بذلك اذ يمكن المشاهدة معه
القيام **الثالثة** لا يجوز جليوته بين الامام والمأموم بما يمنع المشاهدة وكذا بين الصفين عند علمنا الحسن زراة
عن الباقر ع وان كان بينهم ستر وحيد فليس لهم تلك بصلوة وهذه المقاصير اما احدها الجوارون ليس من صف
حلقها مقتدا بصلوة **نسخ** لا يكون الشارع حايل بين الصفين ولا التفرق للحائط القصير المانع حالة
الجوس خاصة ولا الشبايك والمقصورة المانعة من الرؤية في جميع الاحوال مطلقة للاتيام ولو وجبها الامام في
الجنات اذ انتهت مشاهدتها الى من يشاهده صح الاتيام والافلا اما الذين يقابلون الامام فصلواتهم صحيحة
لانها مشاهدتهم اليه ومع ابو الصلاح وابن زهره من جليوته التفرق رواية زادة السالفة وتديننا حجة على
الاستحباب ولو كانت المقصورة مخفية تحت كاشا او يظهر من المبسوط وكلام ابى الصلاح عدم الجوار مع جليوته
الشاك لرواية زادة مع اعتراف الشيخ بجواز جليوته بالمقصورة المخفية ولا فرق بينهما **الثاني** يجوز للمأتمنة السفينة
الراحة والسفن المجددة بشرط عدم التباع للمفرط وعدم الحائل سواء كانت مستودعة بعضها ببعض ام لا وكذا
لو كان الامام على الشط والمأمون في السفينة او بالعكس للاصل وما روى من جواز الصلوة في السفينة وتدبير
الثالث لو صلى في داره خلف المسجد فهو شيئا هذا الصفوف صحت تدويره واطلق الشيخ ذلك والاولى نقيضه بعد
البعد المفرط قال وان كان باب الدار مجزا باب المسجد وباب المسجد من يمينه او يساره وانصلت الصفوف من
المسجد الى داره صحت صلواتهم فان كان قدام هذا الصف في داره صف لم تخرج صلوة من كان قدامه ومن صلى خلفهم
صحت صلواتهم سواء كان على الارض او في غربة منها لانهم شيئا هذين الصفين المتصل بالامام والصف الذي قدامه
لا شيئا هذين الصفين المتصل بالامام وقد روى ان احدا كان يصلي في بيوت حميد بن عبد الرحمن بن عوف بصلوة
الامام وبينهم وبين المسجد طريق وفيه ايضا دلائل على ان الشارع ليس بحائل فان قلت قد روى عن النبي ص من كان
بينه وبين الامام حائل فليس مع الامام قلت يحمل على المسجد المفرط او على الكراهة **الرابع** الحائل انما يمنع اذا كان المأمون
رجلا وخشي على الاقرب لجواز الذكر تارة او انثى بانثى اما لو انتدت المرأة بالرجل وبينهما حائل فانه جاز لرواية
عمار عن ابي عبد الله ع حيث قال له وان كان بينه وبين حائط او طريق قال لا بأس وقال ابن ادريس وقد وردت
رخصة للنساء ان يصلين وبينهن وبين الامام حائط والاول اظهر والاصح وعني به مساواتهن للرجال **الخامس**
يجوز الصلوة بين الاساطين مع المشاهدة واتصال الصفوف لقوله لا امرى بالصفوف بين الاساطين باسا
السادس يشترط ان يكون موقف الامام مساويا لموقف المأموم او اخفض منه فلا يجوز العلو بما يعتد به
لما روى ان عمارا رضي تقدم للصلوة على دكان والناس اسفل منه فتقدم حذيفة رضي فاحذ بيده حتى انزله

326

فلما فرغ من صلاته قال له حذيفة الم شمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا امام الرجل العموم فلا يقومن في مكان ارفع من
 من مقامهم قال عمار فلذلك اتبعك حين اخذت على يدي وروى ايضا ان حذيفة ام على ذلك كان بالمدين فاخذ
 عبد الله بن مسعود بقبضه فحذبه فلما فرغ من صلاته قال لم يقل انهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بلى ذكرت
 حين جدتني وروى عمار السابا عن الصادق في الرجل يصلي يقوم وهم في موضع اسفل من موضعه الذي يصلي فيه
 فقال ان كان الامام على شبه المكان او على موضع ارفع من موضع لم يخرج صلواتهم فقال الشيخ في ذلك يكره ان يكون الامام
 على مثل سطح ودكان وما اشبه ذلك وقال ابن الجبلة يكون الامام اعلى بحيث لا يرى المأموم فعله الا ان يكون المأموم في
 اضواء فان فرض البصر الاقتداء بالنظر وفرض الاضواء الاقتداء بالسمع اذا سمع لهم التمجيد وقال المحقق في العترة
 للشيخ قولان احدهما التحريم ذكره في تيه وطا والثاني الكراهية ذكره في رواية سهل قال رويت رسول الله صلى الله عليه وسلم على
 المنبر فكبر وكبر الناس وراءه ثم ركع وهو على المنبر ثم رجع فنزل القهقري حتى سجد في اصل المنبر ثم عاد حتى فرغ
 ثم اقبل ثانيا فقال ايها الناس فعلت كذا لانا متواضعين ولتعلو صلواتي واجاب في العترة يمنع الرواية او لا
 بلجل على علو لا يعتد به كالمرات السفلى تانيا لمجوازي كونه من خواصه عن ثانيا قال الفاضل فلا ينلم بيم الصلوة
 على المنبر فان سجوده وجلسه انما كان على الارض بخلاف ما وقع فيه الخلاف ولا نعلم الصلوة ولم يقصد وانه
 وفي المختلف حمل كلام الشيخ في ذلك على انه اراد بالكراهية التحريم وهو خلاف ما علقه عنه المحقق حتى انه تردد في غير
 العترة لا مكان حمل روايات المنع على الكراهية **فروع** لو كان الامام **الفضل** اسفل عن المأموم بللعتد كان الا
 جائزا سواء كان المأموم على سطح لم لا وقدره عمار وان كان الامام اسفل من موضع المأموم فلا بأس وقاله لو
 كان رجل فوق بيت او غير ذلك والامام على الارض جائزا ان يصلي خلفه ويقعد في **الثاني** لا تقتدي بالعلو ولا
 بالعرف وفي رواية عمار ولو كان ارفع منهم بقدر اصبع الى شبر فان كان ارضا مبسوطة وكان في موضع غير ارتفاع
 مقام الامام في المرفق وقام من خلفه اسفل منه الا انهم في موضع محذور فلا بأس وهي تبدل بمفهومها على ان الرأى
 على شبر ممتنع واما الشبر فيبني على دخول الغاية في المعيا وعدمه وقدره الفاضل بما لا يتخطى واعلم اخذ من رواية
 وزارة السالفة ولا نترفضة العرف **الثالث** لو وقف الامام على الاعلى بطلت صلوة المأموم الذي اسفل منه
 فلا تبطل صلوة الامام والهي من قيامه في مكان اعلى لا جل فقد صلوة المأموم **الخامسة** في سنة الموقف وهي في
 صور احدهما ان يقتدى الرجل بالرجل فيستحب قيامه عن يمينه وتقدم الامام بيمينه لان النبي صلى الله عليه وسلم جذب ابن
 ابن عباس من ورائه فاذا رة الى يمينه وقد وقف على يساره ولروايتي محمد بن مسلم وزارة السابقتين روايتها
 ان يقتدى المرأة بالمرأة فتقف ايضا موقف الرجل بالرجل وثالثتها ان تقتدى المرأة بالرجل فتقف خلفه
 ولقد ثبت عن جابر بن عبد الله بن جابر في الحفاضة وقد سبقته ورايتها ان تقتدى الختني بالرجل والاولى وقوفه خلفه
 لجواز الانثى وخامستها ان يقتدى الرجال بالرجل والافضل صلواتهم خلفه باجموع وهو مفسوس عنهم
 وكونه في وسط الصف فلو صلى في وسطه جاز وقدره من فعل بعضهم ولعله للضرورة لان الامام لا

الأفضل هذا في غير العراة واما العراة فلا يبرز عنهم الا بركبتيهما ويستحب احتضا من اهل الفضل بالصف
 الاول ثم الثاني من دونهم وهكذا القول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اولوا الاحلام ثم الذين يلونهم ثم الصبيان ثم النساء
 وعن الباقر عليه السلام ان الذين يلون الامام اولوا الاحلام منكم والهي فانه منى الامام او ثانيا باقره وفضل
 الصفوف اولها وفضل اولها ما دام من الامام وقدر روى الكليني في خبر مرشح ان الصم صلي الى زاوية
 والقوم كلهم عنا حجابهم وليكن بين الصف لافضل الصف الاول لما روى ان الرجعة ينقل من الامام
 اليهم ثم الى سائر الصف ثم الى الباقية والافضل للافضل وسادستها ان يقتدى النساء بالمرأة فيقف صفوا ولو
 اجمع الى صفوف فعل وتقف التي تؤم من وسط الصف الاول غير بارزة وروى عبد الله بن بكير مرسل
 عن الصم في الرجل يؤم بالمرأة قال نعم تكون خلفه وفي المرأة تؤم النساء قال نعم تقوم وسطا بينهما
 ولا يتقدمون وسادستها ان يقتدى الصبيان بالصبي وحكمهم حكم الرجال في جميع ما ذكر وثالثها ان
 يقتدى اصناف بالرجل كالاحرار والعبيد والرجال والنساء والمخنفات والصبيان فيقف الاحرار من
 كل صنف امام العبيد من ذلك الصنف والرجال امام الصبيان والصبيان امام المخنفات والمخنفات امام
 النساء وقال ابن الحسيد يقوم الرجال اولاً ثم للمخنفات ثم للصبيان ثم للنساء ثم للصبيان ويقدم
 الاحرار على العبيد والامام والاشراف على غيرهم والعلماء من الاشراف على من لا علم له والاخر بقرب الامام
 من يصحح للنيابة عند احتياج الامام اليها فالخلاف بينه وبين الشيخ في تقديم الصبيان على المخنفات فالشيخ
 نظر الى تحقق الذكورة في الصبيان ونظر ابن الحسيد الى تحقق الوجوب في المخنفات دون الصبيان وهو حسن
 واخاره ابن ادريس والافضل وقوف الامام في وسط الصف ويكره تمكين الصبيان من
 الصف الاول وقوف المأموم وحده احتيا والرواية السكونية عن الصم عن ابيه عن قال امير المؤمنين ع
 قال رسول الله ص لا تكون من العيكل قال يصلي خلف الصف وحده فان لم يكن الدخول في الصف
 وقام خلفه حذاء الامام اجزاء فان هو عائد الصف فسد عليه صلوته وقال ابن الحسيد ان امكنه الدخول في
 الصف من غير اذية غيره لم يخرج قيامه وحده وقال ان دخل رجل الى المسجد فلم ير في الصف موضعاً
 يقف فيه اجزاه ان يقوم وحده محاذياً مقامه ولو كان نابياً للامام وان خالف ذلك الموضع لم تجز
 صلوته اذا ترك ما على المسفر ان ياتي به ويدفع قوله صحيح في الصباح عن الصم في الرجل يقوم في الصف
 وحده يقال لا بأس انما يبعد واحد بعد واحد فان اجمع بما روى ان النبي ص ابصر خلف الصف
 وحده فامر ان يعيد الصلوة ورواية السكونية المذكورة قلنا الخبر من طرق العامة ولو سلم حمل على الا
 ويعارضهم ما روى ان ابا بكره جاز النبي ص ركع فركع دون الصف ثم مشى الى الصف فلما قضى رسول
 الله ص قال ايكم ركع دون الصف ثم مشى الى الصف فقال ابو بكره انا فقال انا ذلك الله حرم ولا تعد
 الى المتأخر اني كراهته من فعل مثل هذا لا ينه لم يأمره باعادة الصلوة فروى لا كراهته في وقوف

استجاب

في وقوف المرأة وحدها اذ لم يكن هناك وكذا مع تقدير المكان على الرجل الواحد **الثاني** لو وجد فرجة
 في صف فله السعي اليها وان كانت في غير الصف الاخير ولا كراهة هنا في اختراق الصفوف لانهم
 قصروا حيث تركوا تلك الفرجة نعم لو امكن الوصول بغير اختراقهم كان **الثالث** لو لم يجد فرجة
 توقفت وحده لم يستجب له جذب رجل ليصلي معه ما فيه من حرمانه الفضيلة بالتقدم واحداً
 الخلل في الصف ولو جذب لم يستجب اجابته **الرابع** لو تقدم المأموم في أثناء الصلوة متعدياً على الإمام
 وظناً فأنظر هل انصرف من فرد الاحلاله بالشرط ويحتمل ان يرأى باستمراره او عوده الى موقفه فان عاد
 اعماد نية الاقدام ولو تقدم غلطاً او سهواً ثم عاد الى موقفه فالظاهر بقاء القدوة للخروج ولو جاز
 نية الاقدام هنا كان حسناً وكذا الحكم لو تقدمت سفينة المأموم على سفينة الإمام فلو استجيب نية
 الاقدام بعد التقدم بصلت صلواته وقال الشيخ في الخلاف لا يبطل لعدم الدليل **الخامس** كل ما ذكرناه في
 الموقف فانه لا يبطل الايتمام بتركه وان نقص الفضل **السادس** لو قام الواحد من بين الامام فدخل
 فان لم يكن الاول قد اصره قاضٍ ووقفاً معاً خلف الإمام وكذا لو كان قد اصرم اذ لم يكن مؤدياً الى الفعل
 ولو تقدم الامام ثم تحاذيا جاز وان كان قاضٍ الاول وتحاذيا افضل الا ان يكون لا موقف من وراءهما
 فيتقدم الامام اذا كان امامه موقف وروى عامر عن الصم قال سالت عن الرجل يدرك الإمام وهو قائم
 يتشهد وليس خلفه الا رجل واحد من عيسته قال لا يتقدم الإمام ولا يتأخر الرجل ولكن يقعد الذي يدخل
 خلف الإمام فاذا سلم الإمام قام الرجل فاتم الصلوة ويجوز الوقوف بجذء الإمام اذ لم يجد موضعاً راء
 سعيد الاعرج عن الصم **السابع** يستحب إقامة الصفوف استجباً ما هو كذا قال ابن بابويه قال رسول
 اقيموا صفوفكم فانى اريك من خلقى كما اراك من بين يدي ولا تحالفوا فيما خلف الله بين يديكم وروى الشيخ
 باسناده الى رسول الله ص انه قال سوا بين صفوفكم وحاذوا بين منالككم لا يستحوذ عليكم الشيطان و
 روى في صحاح العامة كان رسول الله ص يسوى صفوفنا كما يسوى الفلاح وقال اقيموا صفوفكم فان
 اراك من وراء ظهري وقال سوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلوة وكان يسبح منابكهم في
 الصلوة ويقول استنوا ولا تختلفوا فيختلف قلوبكم **الثامن** يستحب لمن وجد خللاً في صف ان يسعي
 روى العامة في الحسان عنده ان الله عز وجل يكثر يصلون على الذين يكون الصفوف الاول وما من خطوة
 احب الى الله من خطوة يمشيها يصلي بها صفاً ونحوه ما ياتي عن ابي عبد الله ع **التاسع** يستحب للامام ان يسعي
 بشوية الصفوف لان النبي ص روى انه كان يقول عن عيسته اعتدوا سوا صفوفكم وعن سياره اعتدوا
 سوا صفوفكم اما استجباً بالنفاً كما الامام من اليمين واليسار لا بهذا الاعتبار فليس بمستحب عندنا **العاشر**
 يستحب تقارب الصفوف فلا يزيد ما بينهما على مسقط الجسد اذا سجد رواه زرارة عن ابي جعفر ع وثنا
 ايضا بمسب عن ذكره في **الحادي عشر** يجوز التأخر الى صف فيه فرجة اذا وجد خيفاً

في صفة لقول النبي عبد الله ع اتموا الصلوة اذا رايتهم خللا ولا يضرك ان تتأخر وراءك اذا وجدت
 ضيقا في الصلوة الاول الى الصلوة الذي خلفك وتمشي خلفا وروي القمي والنا حرا ايضا على بن جعفر
 اخبرني في رواية عن زرارة عن الباقر ع ينبغي للصوف ان تكون قامة متواصلة بعضها الى بعض وفي
 حديث مسلم قال قلت له الرجل ياتر وهو في الصلوة قال لا قلت فيقدم قال نعم ما شئت الى القبلة ويجعل يده
 الحاجة الى ذلك فيكون **الشرط الخامس** توافق نظم الصلوتين في الافعال لا في عدد الركعات فلا يقتدي
 في اليومية بالكسوف ولا بالجفانة والعبد ولا بالعكس لقوله اما جعل الامام اما ما يؤتم به الخ وهو غير حال
 مع الاختلاف فلا يشترط توافق الصلوتين نوعا ولا ضيفا فيجوز اقتداء المقتضى بالمثل وبالعكس وبالظهر في
 العصر والمغرب والصبح وبالعكس وقد سبق وروي حماد بن عثمان عن الصم في رجل اتم قوما فصلى العصر وهو لم يظهر
 فقال اجزأت عنه وعنه لمواقتدي صلى الظهر بمصلي المغرب فانتهى الامام الى التسليم اتم المأموم ولم الانفرد
 عقيب السجدة الاجرة والاول افضل ولو اقتدي بمصلي الصبح بمصلي الظهر فحكمة ما صرته اقتداء للمسافر بالمأمر
 فيتحيز عند انتهاء صلوته بين التسليم والانتظار ليسلم الامام وهو لا افضل ولو اقتدي في المغرب بالظهر فاذا قام
 الى الرابعة لم ياتبعه بل يجلس للشهادة التسليم والا قرب استحباب انتظاره كما قلنا في الصبح وصلوة المسافر لا يقال
 احداث تشهدا مانعا من الاقتداء بخلاف مصلي الصبح مع الظهر فانه تشهد مع الامام لا ما نقول لا تسلم ان ذلك مانع من
 الاقتداء وما هو الا كما خر المأموم من الامام في تشهدته اذا كان مسبوقا ويجوز الاقتداء في القضاء بالاداء وبالعكس كما
 يجوز في الاداء بالاداء وفي القضاء بالقضاء **الشرط السادس** المتابعة للامام فيه مسائل يجب كون افعال المأموم
 غير متقدمة على افعال الامام اجماعا ولو تحرم قبله بطلت القدوة ولو تحرم معه فغيره فلو كان استحبابا المنع ولو كان قبله
 فان كان متكررا لم يفرغ الامام من القراءة وتعمد المأموم الركوع ولما يقرأ وقرا ولما يعلم اجتنابها اذا الندب لا يجزي
 عن الفرض بطلت الصلوة وان كان بعد قراءة الامام اتم وفي بطلان الصلوة فلو كان وفي ط من فات الامام اقبل
 بطلت صلوته ولعله للمني عن الحارقة الدال على الفساد ولكن يمكن ان يقال صار منفردا لان المأمر رقة المني عنها ما دام
 مؤتما وقال المأخرون لا تبطل الصلوة ولا الاقتداء وان اتم لعقبة الاصل وج يستمر حتى يلحقه الامام فلو دعا الى الركوع
 بطلت وكذلك السجود لو سجد قبله وكذلك الوقوف منها اما لو فعل ذلك سهوا لم ياتم ويعود مع الامام لرواية محمد بن سهل
 الاشعري عن ابيه عن ابي الحسن الرضا ع ومن رفع راسه قبل الامام قال يعيد ركوعه وعن الفضيل بن يسار ع في
 في الرجل يرفع راسه من السجود قبل ان يحكي يرفع الامام راسه من السجود قال فليسجد وهاهنا الروايات وان كانت
 مطلقة فانها محمولة على الدنيا سى اذا الزيادة عمل مبطله فلا يؤثر بالعود والجمع بين هذين روايتين عينا
 عن الصم ع في الرجل يرفع راسه من الركوع قبل الامام ارجع اذا ابطا الامام قال لا **فصل** في ترك الناس الصبح ففي
 بطلان صلوته وجهان احدهما ان لا يعتد به انا هو الثاني انه بات به متعمدا يفتي في العهدة والثاني لان الرجل
 لعضاء حق المتابعة لا يكون جزءا من الصلوة ولا يترك وجعه يصير حكم المتعمد الذي عليه الاثم لا غير وفي التقية

رواية

ما

ركوع

كثرة

لم يوجب العود على الناس وان كان جائزا وروى الحسن بن علي بن فضال قال كتبت الى ابي الرضا ع فبين ركن
 لظن بك كبح الامام فلما راه لم يركع ورفع راسه ثم اعاد الركوع مع الامام فكبت بتم صلوته ولا يفسد بما صنع صلوته
 ويمكن ان يستدل به بعموم هذا الخبر **الثانية** لما اضطرت الى الصلوة مع غير المعتدي به تابعه ظاهرا
 ولا ينوي الاقتداء ولا عبادة هذا بالقدم والناظر وقع عمدا او سهوا ويقر القسرة ولو سرق في الحرم لم يركع الله
 بجزائك اذ كنت معهم من القراءة مثل حديث النفس وخبر الفاختة وحدها مع تقدير السورة ولو لم يركع الا كما
 قبل فقرأته قرأ في ركوعه ولو بقى عليه شيء فلا بأس وروى ابو بصير عن الباقر ع ان فرغ من تلك فاقطع القراءة
 واركن معه وساله عن الاتهام بمن لا يقتدى به ولو اضطرت الى القيام قبل تشهدة قام وتشهد قائما وجوز في
 التهذيب ترك القراءة للضرورة هذا الرواية السليمة بن عمار عن الصمغاني انه قال ادخل معهم في الركعة واعتد بها
 فانها من افضل ركعاتك قال صمغاني اذ ان المغرب ففقت مبادرا فوجبت الناس تدركوها فركعت مع اول
 صفاء ركعت واعتدت بها ثم صليت بعد الاضراف اربع ركعات ثم اضرفت واذا حشمت او شترت من
 من الحرميين والامويين قد قاموا الى وقالوا يا اباهاشم جزاك الله عن نفسك خيرا فقد والله راينا
 حلالا ما ظننا بك وما قبل فيك تبصنا لك حتى تمت الى الصلوة ونحن نرى انك لا تقتدي بالصلوة معنا فقد
 وجدناك قد اعتدت بالصلوة معنا فرضي الله عنك وجزاك الله خيرا فقلت لهم سبحان الله المثل يقال هذا
الثالثة للامام احوال احدها ان يدرك الامام قبل ركوعه فيحسب بتلك الركعة اجماعا سواء ادرك
 تكبيره الركوع او لا **الحالة الثانية** ان يدركه حال ركوعه فيركع بتل رفع الامام والاصح ادراك الركعة كما
 قاله المرتضى وابن الجبيل وابن ادريس والمناخري للصحيح سليمان بن خالد عن الصمغاني في الرجل اذا ادرك الامام
 وهو راكع فيكبر الرجل وهو مقيم صلبه ثم يركع قبل ان يرفع الامام راسه فقد ادرك الركعة ونحوه حسن الحديث
 عندهم وقال الشيخ **صالح** وتلميذه ابن البراج اذا لم يلحق تكبيره الركوع فقد فاته الركعة للصحيح محمد بن مسلم
 عن الباقر ع قال اني اذ لم تدرك القوم قبل ان يكبر الامام الركعة فلا تدخل معهم في تلك الركعة في عبادة
 اخرى لولا اعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرها مع الامام واجيب بان التكبير يعبر به عن نفس الركوع فيستحق
 الاخبار **الحالة الثالثة** ان يدركه بعد ركوعه قبل السجدين فيستحب التكبير والدخول معه في السجدين
 وهل يحتاج الى استئناف النية بعد ذلك قال الشيخ لا لان زيادة الركن معتبرة في متابعة الامام وقال
 الفاضلان نعم لانها زيادة عمدا ولا فرق هنا بين ان يكون ذلك في السجدين من الركعة الاخيرة او باقية الركعات
 والذي في رواية المعلى بن النخيس عن الصمغاني اذا سبقك الامام بركعة فادركته وقد رفع راسه فاسجد معه ولا
 بها فهذا محتمل عدم الاعتداد بها من الصلوة وان كانت النية صحيحة ويحتمل عدم الاعتداد بها ولا بالصلوة و
 عبادة المبسوط كالرواية **الحالة الرابعة** ان يدركه وقد سجد واحدة فيكبر ويسجد معه الاخرى وفي
 الاعتداد بها الوجهان وروى محمد بن مسلم حتى يكون كمدرك الصلوة مع الامام قال اذا ادرك الامام

وهو في سجدة الاخيرة من صلواته فهو يدرك افضل الصلوة مع الامام وهذا اولى بالاعتداد لان
المزيد ليس مركبا والوجه الاستيعاف كالاولى لان الزيادة عمل مبطلة وان لم تكن ركبا **المسألة الخامسة**
ان يدرك بعد السجود فكيف يحل معه اما جلسته الاستراحة او جلسته للشهادة الاول او الثانية الاخير
تجزئ هذه التكبيرة قطعا فان كان قد بقي شيء من صلوة الامام بنى عليه والافاض بعد تسليم الامام
واقم صلواته ومن روى الاحتياط بذلك عمار ولكن روى ابي عن الصرم في رجل ادرك الامام جالسا
بعد الركعتين قال يفتتح الصلوة ولا يقعد مع الامام حتى يقوم ويلجع بينهما بحول الامر وان كان افضل
للجلوس مع الامام حتى يسلم وروى ابن بابويه ان منصور بن حازم كان يقول اذا اتيت الامام وهو جالس قد
صلى ركعتين فكبر ثم جلس واذا كنت تكبر في هذا اعياء الى عدم الاحتياط بالتكبير الا ان يجعله تكبير القيا
وهناك الظاهر انه يدرك فضل الجماعة اذا كان التاخير لا اعتدا لانه ما عوربه مندوب اليه وليس لا
لادراك الفضيلة واما كونها كفضيلة من ادرك قبله فغير معلوم وقار ابن بابويه فبين ادركه في السجدة
الاخيرة اني الشاهد ان ادرك فضل الجماعة فقال ابن ادريس يدرك فضيلة الجماعة ما ادرك بعض الشاهد
وظاهر انه يدرك ذلك ان لم يحرم بالصلوة **المسألة السادسة** يحيط كل ما يدركه المأموم فهو اول صلوة
سواء كان اول صلوة الامام ام لا قال الحق وهو مذهب علمائنا كانه لقول النبي ص ما ادركتم فاضلوا
وما فاتكم فاقموا لرواية زرارة عن ابي ابراهيم قال اذا ادرك الرجل بعض الصلوة جعل ما ادرك اول صلوة
ان ادرك من الظهر والعصر ركعتين قرأهما ادرك مع الامام مع نفسه ام الكتاب وسورة فاذا سلم الامام
قام فصلى ركعتين لا يقرأ فيهما لان الصلوة انما يقرأ فيها الاوليين وروى عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت
ابا عبد الله ع عن الرجل يدرك الركعة الثانية من الصلوة مع الامام كيف يصنع اذا جلس الامام قال يتجافى
ولا يتمكن من القعود فاذا كانت الثالثة للامام وهما ثمانية فليثبت قدر ما يشهد ثم يلحق بالامام وسأله
عن الرجل يدرك مع الامام الركعتين الاخيريتين قال اقرأهما فانها لك اوليان ولا تجعل اول صلوتك اخرها
فان قلت فقد روى ما يعارض ذلك كرواية معاوية بن وهب عنهم انه يقضى القراءة في آخر صلواته قلت
جعلها الشيخ على قراءة الحمد في الاخيرين ولا يلزم منه قراءة السورة **المسألة السابعة** لو سبق المأموم بعد انعقاد صلوة
التي بها يجب عليه والحق بالامام سواء فعل ذلك عمدا او سهوا او لغزا وقد مر مثله في المجعة ولا يتحقق فوات
القدوة بفوات ركن ولا اكثر عندنا وفي التذكرة توقف في بطلان القدوة بالناظر بركن والمروى بقاء القدوة
رواه عبد الرحمن عن ابي الحسن ع فبين لم يركع ساحيما حتى انحط الامام للسجود يركع ويلحق به **المسألة الثامنة** رخص
الامام وهو ركع يداخل استحب له تطويل ركوعه بمقدار ركوعين ونقل الشيخ فيه الاجماع ورواه جابر الجعفي عن
عنه ابي جعفر ع انظر مثلي ركوعك فان انقطعوا والافارغ واسك وقال ع فان احسن بداخل لم يلزم
التطويل بلحقي الداخل الركوع وقد روى انه يطول ركوعه مقدارا الركوع مرتين فكان عند ترقا في الرواية

والوجه القطع باستحباب ذلك وقال ابن الجبلة فان تنحى بالامام مريدا الدخول في صلاته انظره بمقتضى الشبهة
في ركوعه مرة ثانية فان لحقه والا نفع راسه **فروع** لو احسن أثناء القراءة بدخل لم يستحب له تطويل
القراءة لحصول الغرض بادرألكه في الركوع ولو قلنا باشتراط ادراك تكبيرة الركوع فلا بأس بتطويل القراءة
بل يستحب وهل يكره تطويلها على القول بادرألكه راعا قال الفاضل لا يكره لما روى عن النبي ص قال اني احيانا
اكون في الصلوة فافتح السورة اريد ان اتمها فاسمع بكاء صبي فاجوز في صلاته مخافة ان تفتت امره فاذا
جان الاختصار رعاية لحق الطفل جازت الزيادة رعاية لحق اللاحق ويتأكد فقال المكارهية بعلمه انه
لا يلحق بتطويل الركوع بل يستحب هنا تطويل القراءة **الثاني** لا يستحب تطويل القراءة رجاء لمن عساه
يدخل لما فيه من الاضرار بالباقي بل يكره نعم لو علم منه الرضا بذلك لم يكره ويكره ان يفرق بين من لم يقدرا
وبين غيره في الانتظار لاستواء الجميع في المعونة على العزيمة **الثالث** لو احسن به بعد رفع راسه في الركوع
ملا انتظار هنا اجماع الان الغرض من العزيمة يحصل له باادراك من الافعال اذ لا امتداد حقيقي هنا نعم لو كان
في التشهد الاخير استحب تطويله اذا توقف ادراكه على التطويل ليحصل له ثواب الجماعة **الرابع** لو انتظر شئ في ركوعه
لداخل ثم دخل اخر لم ينتظره خوفا من التطويل على المأمومين **الخامس** قد سبق جواز المشي راعا لمن خاف
فوت الامتداء ورواه الاصحاب ايض من محمد بن مسلم عن احمد همام في رواية يجر جليده ولا يرفعها قال في طه
والامضل السجود مكانه ثم الاتحاق اذا قام بشرط ذلك ان لا يكثر المشي بحيث يخرج عن اسم المصلي وان يكون
الموضع الذي يكبر فيه ما يصح الامتداء فيه ولو تباعد او سفل بالمعتمد بطل الامتداء ولو سجد الامام قبل انتهائه
الى الصف وخاف فوت السجود بوصول الى الصف سجد مكانه قطعا ثم قام والحق بالصف ولو رفع راسه من
الركوع ومشى تايا جان ولو انه سجد في غير الصف ثم قام ليلتحق فركع الامام ثانيا ركع مكانه ومشى في ركوعه ايضا
السادس لا يتحمل الامام من المأموم شيئا من مغال الصلوة سوى القراءة وفي قراءة المأموم للاصحاب اقول
تحكيها بالفاظهم قال ابو جعفر بن بابويه في المنتع واعلم ان على المأموم في الركعتين الاوليتين ان يسمعوا القراءة والامام
واذا كان في الصلوة لا يجهر فيها بالقراءة سمعوا وعلمهم في الركعتين الاخراوين ان يحكموا ويستجوا وروى فيمن لا يحضر
الفقيه عن زرارة ومحمد بن مسلم عن ابى جعفر ع قال كان ابي المومنين ع يقول من قرأ خلف امام ياتم به فمات
بعثت على غير العطرة وروى عن الحلبي عن الامام ع اذا صليت خلف امام قائم به فلا تقره خلفه سمعت قوله
اولم تسمع الا ان تكون صلوة يجهر فيها بالقراءة فلم تسمع فاقتر قال في رواية عبيد بن زرارة عنده انه
من سمع المهمة فلا يقتر وفي رواية زرارة عن ابى جعفر ع ان كنت خلف امام فلا تقرن شيئا في الاوليتين
واصت لقراءته ولا تقرن شيئا في الاخريتين وروى بكرب محمد عن الامام ع اني لا اكره للمرء ان يصلي خلف
الامام صلوة يجهر فيها فيقوم كانه حار قلت فيضع ما اذا قال يسبح وقال المرتضى لا يقرأ المأموم خلف المرتضى
في الاوليتين في جميع الصلوات من زوات الجهر والاضحاف الا ان تكون صلوة جهرا لم يسمع فيها المأموم قراءة

الامام فيقرأ كل واحد لنفسه وهذه أشهر الرواية وروى انه لا يقرأ فيها جهرا فيه الامام ويلزمه
القراءة فيما يخاف فيه الامام وروى انه بالخيار فيما خافت فيه فاما الاخيرة فان لا يقرأ ان يقرأ المأموم
او يسمع فيها وقال الشيخ في رواية اقدم هو بشرط الامامة فلا يقرأ خلف جهري او اخفائي بل يسمع
مع نفسك وتحم الله وان كانت جهرية فامضت للقراءة فان خفي عليك قراءة الامام قرأت لنفسك
وان سمعت مثل المصلي من قراءة الامام جاز لك الا تقرأ وانت مخوف في القراءة ويستحب ان يقرأ الحمد
وحدها فيما لا يسمع الامام بالقراءة فيها وان لم تقرأها فليس عليك شيئا وكذلك طمعا بعبادة وقال
في آخرها ان قراءة الامام مجزية عنه وقال ابن البراء متى ام من يصح تقدمه بغيره في صلوة جهرا
وقرأ فلا يقرأ المأموم بل يسمع قراءته وان كان لا يسمع قراءته كان مخبرا بغير القراءة وتركها وان
كانت صلوة اخفات استحب المأموم ان يقرأ فاتحة الكتاب وحدها ويجوز ان يسمع الله ويحرم وقال
ابو الصلاح ولا يقرأ خلفه في الاوليين من كل صلوة كذا في القراءة الا ان يكون بحيث لا يسمع قراءته ولا صلوة
فيما جهرا فيه يقرأ وهو في الاخيرة من الرباعيات وثلاثة المغرب بالخيار بين قراءة الحمد والتسبيح والقراءة
افضل وقال ابن حنبل في الواسطة فالواجب بقية الشياء متا بقاء الامام في افعال الصلوة والاضافات لقراءة
ونية الاقتداء والوقوف خلفه وعن احدهما بغيره واذا انتهى بالامام لم يقرأ في الاوليين فان جهرا الامام
وسمع اضمت وان خفي عليه قراءته سمع مثل المصلي من مخفي ان خافت الامام سمع في نفسه وفي الاخيرة بين
ان قرأ كان افضل وان لم يقرأ جاز وان سمع كان افضل وان لم يقرأ جاز وان سمع كان افضل من السكوت وقال سلكا
في قسم المندوب ولا يقرأ المأموم خلف الامام وروى ان ترك القراءة في صلوة الظهر خلف الامام واجب ولا تثبت
الاول وقال ابن زهرة ويلزم الموم ان يقتدى بالامام عزما وفعل فلا يقرأ في الاوليين من كل صلوة وكذا في القراءة
الا ان يكون صلوة جهرا وهو لا يسمع قراءة الامام فاما الاخيرة وثلاثة المغرب في حكم المفردة وهذه العبارة
وعبارة في الصلوة يعطى وجوب القراءة او التسبيح على الموم في الاخيرة وكانها اخذت عن كلام المرتضى وقال
ابن اديس اختلفت الرواية في القراءة خلف الامام الموقوف به فزوي انه لا قراءة على المأموم في الاوليين في جميع
الركعات والصلوات سواء كانت جهرية او اخفائية في اظهر الروايات والذي يقتضيه اصول المذهب ان الامام
ضامن للقراءة بلا خلاف وروى انه لا قراءة على المأموم في الاوليين في جميع الصلوات للجهرية والاخفائية الا ان
تكون صلوة جهرا لم يسمع فيها المأموم قراءة الامام فيقرأ لنفسه وروى انه يفتي فيما جهرا فيه الامام بالقراءة
ولا يقرأ هو شيئا وتلزم القراءة فيما خافت وروى انه بالخيار فيما خافت فيه الامام فاما الركعتان الاخيرة
فقد روى انه لا قراءة بينهما فلا تسبيح وروى انه يقرأهما او يسمع والاول اظهر لما قدناه وقال الشيخ في المذهب
سعيد وتركه القراءة خلف الامام في الاخفائية على أشهر وجهي في الجهرية وسمع ولو جهرا ولم يسمع قال وقال
تسقط القراءة عن المأموم وعليه اتفاق العلماء وقال الشيخان لا يجوز ان يقرأ المأموم في الجهرية اذا سمع قراءة

الامام ولوهم ثم ولعلنا استندا الى رواية يونس عن ابي عبد الله ع قال من مرضت قراءته فلا تقرا
 خلفه وفي رواية الحلبي عنده ٢ اذا صليت خلف امام قائم به فلا تقرا خلفه سمع قراءة او لم يسمع الا ان يكون
 صلوة يجهر فيها ولم يسمع قراءته والاولى ان يكون الهني على الكراهة لرواية عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله
 قال انما امرنا بالجهر لئلا نسمع من خلفه فان سمعت فاصمت وان لم تسمع فاقرا والتفليل بالانصات يؤذن
 بالاستحباب ثم قال اذا لم تسمع في الجهرية ولا همهمته بالقراءة افضل وروايات منها رواية عبد الله بن المغيرة
 عن قتيبة عن ابي عبد الله ع قال اذا كنت خلف من ترتضى به في صلوة يجهر فيها فلم تسمع قراءته فاقرا وان
 كنت تسمع الهمهمته فلا تقرا ديد على ان ذلك على الفضل على الوجوب رواية علي بن يقطين عن ابي الحسن ع
 في الرجل يصلي خلف من يقتدى به في صلوة يجهر بالقراءة فلا يسمع القراءة قال لا بأس ان صمت وان قرأ
 ثم قال اطلق الشيخ استحباب قراءة ~~الصلوة~~ في الاخفائية للمأموم والاولى ترك القراءة في الاوليين وفي الاخيرتين
 روايتان احدهما رواية ابن سنان عن ابي عبد الله ع اذا كان مأمونا على القراءة فلا تقرا خلفه في الاخيرتين و
 الاخرى رواية ابي حنيفة عنده ع قال اذا كنت في الاخيرتين نقل الذين خلفك يقرؤن فاتحة الكتاب قال
 ابن محمد غيب الدين ولا يقر المأموم في صلوة جهر بل يصغي لها فان لم يسمع وسمع كالحهمته اجزاء وجاز ان يقرأ
 وان كان في صلوة اخفات سمع مع نفسه وحده الله وندب القراءة للمؤمنين لا يجبر فيه ~~عنه~~ وقال الفاضل ^{الحلي}
 الشيخ جمال الدين بن المطهر في المختلف ولنورد هنا اجماع ما بلغنا من الاحاديث ووضحها طريقا روى عبد الله
 بن الحجاج في الصحيح وذكر الرواية السالفة ثم قال وفي الحسن عن الحلبي وذكر الرواية السابقة ثم قال وفي الحسن
 عن زرارة عن احمد ع قال اذا كنت خلف امام قائم به فاصمت وسمي في نفسك وفي الحسن عن قتيبة عن
 الصرم وذكر ما سبق وفي الصحيح عن سليمان بن خالد قال قلت لابي عبد الله ع ايقرا الرجل في الاولى والعصر خلف
 الامام وهو لا يعلم الذي يقرأ فقال لا ينبغي له ان يقرأ مكله الى الامام وفي الصحيح عن علي بن يقطين قال سألت
 ابا الحسن الاول ع عن الرجل يصلي خلف امام يقتدى به في صلوة يجهر فيها بالقراءة ولا يسمع القراءة قال لا بأس
 ان صمت وان قرأ وفي الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله ع اني كنت خلف الامام في صلوة لا يجهر فيها بالقراءة
 وكان الرجل مأمونا على القراءة فلا تقراء خلفه في الاوليين وقال يجرى لك الشيخ في الاخيرتين قلت اي شيء تقول
 انت قال اقر فاتحة الكتاب وفي الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم قال قال ابو جعفر ع كان امير المؤمنين يقول
 من قرأ خلف امام يات به فمات بعثت على غير الفطرة وقال تقدم قالوا لا قرب في الجمع بين الاجزاء استحباب القراءة
 في الجهرية اذا لم يسمع ولا همهمته ولا الوجوب مخترع القراءة فيها مع السماع لقراءة الامام والتخيير بين القراءة في
 في الاخيرتين والاخفائية وقال في التذكرة لا يجب على المأموم القراءة سواء كانت الصلوة جهرية واخفائية
 وسواء سمع قراءة الامام ام لا ولا يستحب في الجهرية مع السماع عند علي ع اجمع ثم نقل عن الشيخين انه لا يجوز القراءة
 في الجهرية مع السماع ولوهمهمته ثم قال ويحتمل الكراهة فقال لو لم يسمع القراءة في الجهرية ولا همهمته فلا فضل للقراءة ثم قال

لو كانت الصلوة سرًا لا ينبغي استحباب قراءتها لمخاضة وحسن الأحوال ما ذكره في المعتمد وقد روى هشام
 بن سالم عن أبي خزيمة عن الصم قال إذا كنت امام قوم فعليك أن تقرأ في الركعتين الأولىين وعلى الذين خلفك
 أن يقرؤا سبحان الله والحمد لله فلا اله الا الله والله أكبر وهم قيام فإذا كان في الركعتين الأخيرتين فعلى الله
 خلفك أن يقرأ فاتحة الكتاب وعلى الإمام التسبيح مثل ما سمع القوم في الركعتين الأخيرتين وروى الحسن بن بشر
 عن الصم وسالته عن القراءة خلف الإمام فقال لا إن الإمام ضامن للقراءة **فروع** إذا لم يقرأ المأموم لم يستحب
 له الاستعادة لأنها من مقدمات القراءة وهل يستحب له دعاء الاستفتاح الغني عاء التوجه الوجه ذلك
 للعدم نعم لو كان يشغله الاستفتاح من السماع يمكن استحباب تركه وقطع الغافل بأنه لا يستفتح إذا استغفل به **الثاني**
 لا يستحب القراءة في سكتي الإمام عندما لعدم ذكرها في الروايات وتناوى الأصحاب مع إطلاق الأمر بالقراءة أن انتهى
 عنها **الثالث** لو قرأ نفع قبله استحب أن يبقى آية ليقرأها عند قراءة الإمام ليركع عن قراءة الرواية زيادة على
 قلت كون مع الإمام فاضح القراءة قبله قال امسك آية وحده الله تعالى وأنت فإذا نزع آخر الآية بقية دليل على
 استحباب التسبيح والتعبدية أثناءه ودليل على جواز القراءة خلف الإمام وكذا يستحب إبقاء آية لوقر خلف من لا يفتي
 به **السادس** يستحب للإمام إسماع من خلفه القراءة في المهرية وجميع الأدكار في الأختام والمهرية يستحب للمأموم
 الأخاف مطلقا لقول الصم ينبغي للإمام أن يسمع من خلفه كما يقول ولا ينبغي من خلفه أن يسمعه شيئا عما يقول
المطلب الثالث في اللواحق وفيه **مسائل** يجوز الاستخلاف عند علمنا إجماع الإمام إذا حدث أو مرض
 له مانع للأصل ولما روي عن علي من وجب أن يلى أخذ بيد رجل فيقدمه وفيه دليل على أن حق الاستخلاف هنا
 للإمام فلم يفعل استناب المأمومين لرواية علي بن جعفر عن أخيه **الثانية** يكره أن يستخلف المسيقي
 لاحتياجه إلى أن يستخلف المسيقي لاحتياجه إلى أن يستخلف من يسمعهم ويستحب أن يكون من شهد الإقامة لرواية
 معوية بن شريح عن الصم قال إذا حدث الإمام وهو في الصلوة فلا ينبغي له أن يقدم الأيمن شهد الإقامة و
 يجوز تقديم من لم يعلم ما ينص من صلواتهم فيسبحون به عند خطبته روى زرارة عن أحد همام ذلك **الثالثة**
 لو حضر الإمام وأمر عليه أو مات في حق الاستخلاف المأمومين لرواية الحلبي عن الصم في رجل أم قوما بركعة ثم مات
 قال يقدمون رجلا آخر وليتدون بالركعة **الرابعة** لو حضر الإمام الصلح للإمامة ومكلف في صلوة فإن كانت
 نقلا استحب قطعها ليغير بأفضل منها وإن كانت فرضية نقلها إلى النفل ثم أتم به إن لم يكن امام الأصل ليدرك الفضل
 ورواية سليمان بن خالد عن الصم قال سالت عن رجل دخل المسجد فافتتح الصلوة فبينما هو قائم يصلي إذا ن المود
 قال فليصل ركعتين ويستأنف الصلوة مع الإمام ولكن الركعتان تقطوعا ودوى سماعه قال سالت عن رجل صلى ركعة
 من فرضه فخرج الإمام فقال إن كان اماما عدا فليصل أخرى ويجعلها تقطوعا ويدخل مع الإمام ولو كان امام
 الأصل استحب قطع الفرضية واستئناف الصلوة وتوقف فيه الفاضلان من حيث كمال المزية ومن عدم النفي
 عن قطع الصلوة وفي المختلف جزم بعدم قطع الصلوة ويظهر من ابن ادريس عدم جواز النقل إلى النفل لأنه في معنى

الابطال وفي طان كانت فريضة كل مكعبين وجعلها نافذة وسلم ودخل مع الامام فان لم يمكنه قطعها او
يشعر بجواز قطع الفريضة مع غير الامام الاصل اذا خاف القوات وهو عندى قوى استدركه كما لفضل
للماعة الذى هو اعظم من فضل الاذان ولان العدول الى النقل قطع لها ايضا ومستلزم يجوز **الخامسة**
يجوز في الجماعة المستحبة التسليم قبل الامام بنية الافراد ان كان له عذر لما رواه ابو الغراء عن الصم في الرجل يصلي
خلف امام فيسلم قبل الامام قال ليس بذلك باس وروى علي بن جعفر عن اخيه عمه الرجل يكون خلف الامام
فيظيل الشاهد ينادى بالبول او يخاف على شئ ان يفوت او يعرض له رجوع قال يسلم ويصرف ولا يلتفت
غير واجب ابتداء فلا يجيب استدركه ولو قبل التسليم قبله لا لعذر ولم ينو الافراد فانظر ههنا بانه يجوز له
كان له عذر ولو ينو الافراد كذلك لانه انفراد بالفعل **السادسة** قال الشيخ في طان لو صلى ابي بقاري
بطلت صلوة القاري وحده وصحت صلوة الامي ولو صلى بقاري وامى بطلت صلوة القاري وحده
واستدركك الفاضل بانه ينبغي التقييد بكون القاري غير صالح للامامة اذ لو كان صالحا لوجب على الامي
الاقتداء به فاذا اخل بطلت صلوة وصلوة من خلفه وهذا بناء على وجوب الاقتداء لانه يسقط وجوب القراءة
لقيام قراءة الامام مقامها وينبغي تقييده بامر من احد **سبعة** الوقت ولو كان ضيقا لم يكن فيه التعلم وصلوته
بالنسيئة اليد صحيحة من كساي الصلوات التي لا يجب فيها الاقتداء مع المكان الوجوب كما انه روة للعدول الى البدل عند
تعدا البدل الثاني علم الامي بالحكم ولو جهله فانظر ههنا معذرة لان ذلك من تفاصيل الفقه الذي لا يكاد يدركه الا
من مارسه ثم مع سعة الوقت وامكان التعلم ينبغي بطلان صلوة الامي على كل حال لا خلا له بالواجب من التعلم **ثمنا**
بنائمه ويتفرع على ذلك لو كان يخرج من حرفة او من اعراب فهل يجب عليه الاتيان فيه الكلام بعينه اذ حكمه لا بعض
حكم الجملة **الثمانية** من مشاهير العقادى ان لا يجوز الاقتداء في النافذة وتندبى ذلك وما استثنى منه الا
ان في الروايات ما يتضمن جملته مثل ما رواه عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصم قال صل باهلك في رمضان الفريضة
والنافذة فافى فعله وروى الحلبي عنه عن يوم المرأة النساء في النافذة وكذا في رواية سليمان بن خالد عنه عن
الثمانية وردت رخصته بانه اذا اضطر الى الصلوة خلف الخلف فيظهر المأبقة ولا يصح السجود الحقيقي
رواه عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع حيث قال ع واما انا اصلي معهم وايتهم اذ اسجدوا اسجدوا
ناصح المؤذن عنه ع انه قال لرم اني اصلي في البيت فاصبح اليهم قال لا تجعلها نافذة ولا تكبر معهم فتدخل معهم
في الصلوة فان مفتاح الصلوة التكبير وتأويل هذا الحديث مشكل لان ظاهره ان النافذة تنفقد بغير تكبير
وهو غير معروف وان الصلوة تنفقد بالتكبير بحيث يتعين انما اتمامها ولم يقل بها الاحتجاب **التاسعة** يجوز
الشهادتين المسبوق مع الامام رواه اسحق بن مريد عنه ع حيث قال انما تشهد كما فقدت فقال نعم انما تشهد بكثرة
ومخو رواه داود الطحاوي وقال في طان اذا جلس للشهادة الاخير جلس معه محمد بن الله وسبحه وقال ابو الصلاح علي بن
مستوفى لا يشهد وتبعه ابن زهره وابن حمزة والافضل للامام ان يلائم مقامه حتى يتم من اقتدى به الصلوة

رواه اسمعيل بن عبد الحارث قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لا ينبغي للمؤمن ان يقوم اذا صلى حتى يقضى كل من خلفه
ما قد فات من الصلوة ولعله لا ينبغي ظاهرة في الكراهة ورواية عن الصادق عليه السلام في قيام الامام من صوته
قبل فراغه من صلوة فان قلت في قوله يقضى كل من خلفه ما قد فات من صلوة ان ما يدركه من صلوة
لا اتمامها كما يقول بعض المعاصرين فيجوز بقول النبي صلى الله عليه وآله وما فاتكم فاقضوا قلت لما دلت الاخبار الكثيرة على
ما يدركه هو اول الصلوة وجب تأويل هذا بان المراد بالقضاء الاتيان والمواد بما فات المثل لما فات في العدة
لا نفس الغايات اعني القراءة بالفاخرة والتمويه **الفاخرة** يعقب للامام تخفيف الصلوة كالاقتضاء
على السور القصار والتمويه في الركوع والسجود ثلثا لا يزيد وروى يحيى بن عمر عن الصادق عليه السلام ان تكبوت
صلوة على اضعاف من خلفه ولو احسن تسجلا لبعض المأمومين استحباب التخفيف ازيد من ذلك وروى ابن سنان

عن الصادق عليه السلام قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله الظهر والعصر فحفت الصلوة في الركعتين على انصرف قالوا خففت في الركعتين الا
حين ياتي **الحادية عشرة** روى ابراهيم بن عبد الحميد عن الحسن بن علي قال لا يصلي بالناس من في وجهه اذ يركع
افق ابن بابويه في المنع ويمكن حملها على البرص او الخلق لا على مطلق الاثار وروى شعبان بن صدقة انه قيل للصادق عليه السلام
من الصلوة مع المناصير يعني وضوء يقبض لعدم اتمام الوضوء فقال نعم اما يخاف من يصلي غير وضوء ان تاخذه الضر
صفا وقال ابن بابويه في المنع ما من عبد يصلي في الوقت ويغترغ حتى يتم بآتيه ويصلي معهم وهو على وضوء الا كتب الله
له خمسا وعشرين درجة والظاهر انه روى وتجب عليها بالاضطرار **الثانية عشرة** وقت القيام الى الصلوة
عند قوله المؤذن قد قامت الصلوة المشهور لان حفص بن سالم سأل الصادق عليه السلام ان قال له المؤذن قد قامت الصلوة يقوم
الناس على ارجلهم او يجلسون حتى يجيئ الامام قال لا بل يقومون بارجلهم والاولى خذ بيد رجل من القوم
فيقدم وقال بعض الاصحاب وقت القيام عند قوله صلى الله عليه وآله لا تدعوا اليها فلما دعاء الى الاقبال وقد قامت
دعاء الى القيام وفي وقت القيام الى الصلوة عند فراغ المؤذن من كلام الاذان وكذلك وقت الاحرام بها وقت
الفراغ منه على التمام وعني به الاقامة وشبهه قال في الخلاف **الثالثة عشرة** يكره ان يصلي نافلة بعد الاقامة
لما فيه من التشاغل بالمرحج عن الركوع ومنه ان حرة في النهاية لا يجوز وتدل على ما لو كانت الجماعة واجبة
وكان ذلك يؤدي الى فواتها **الرابعة عشرة** نقل ابن ادريس ان من الاصحاب من يقول ان الامام
نعم يصنع القراءة والركوع والسجود ومضمونه في رواية محمد بن مسلم سهل عن الرضا عليه السلام قال الامام يحمل ارجلها
من خلفه الا تكبيره الا فتاح وعن النعمان بن عمار في روايتها غير هذا من ان الامام ليس بضامن رواها
معوية بن وهب عن الصادق عليه السلام **الخامسة عشرة** يفتح المأموم على الامام اذا ارخى عليه ويمنه على الغلط
والحسن فلو تركه لم تبطل الصلوة اذ لم يعلم انه تقدم والمصنوع اذا جلس في تشهد الامام جلس متجاينا مستورا

غير تمكن وذلك على سبيل الذنب وقال ابن بابويه يجب ويستحب له تخفيف تشهد في موضعه
ثم يلحق بالإمام **السادسة عشر** قال أبو الصلاح ويلزم امام الصلوة تقديم دخول المسجد ليقدر
المؤمنون ويتعمق فيتحكك ويرتدى ويجهر بالقراءة بحيث يجب للجهر ويخافه بحيث يجب للاخفات
ويجهر بالتكبير والقنوت والشهاد على كل حال ويخفف من غير اخلال والظاهر ان اراد بالزوم
تأكيد الاستحباب ويكون المراد بالجهر في القراءة زيادة بحيث يسمع المأمومون قال ويلى ادلى ^{حلا} الاصطلاح
العوام والاعراب ويلوهم العبيد ويلوهم الصبيان ثم النساء **السابعة عشر** روى عمر بن يزيد عن
العصر جواز الاتيان من يسمع بابويه الكلام المغضب لهما فامكن عاقا قاطعا فيعمل ذلك على انه غير مضطر
الاصرار على الصغائر يلحقها بالكبار ان جعلنا هذا صغيرة ونحوه ان يقول لهما ان يؤذن بعظم حقها
وبان المخطئ في الله تعالى فيهما على خطر عظيم **الثامنة عشر** قال ابن بابويه من المأمومين من لا يصلو
له وهو الذي يسبق الامام في ركوعه وسجوده ورضه ومنهم من له صلوة واحدة وهو القائل في ذلك
ومنهم من له اربع وعشرون ركعة وهو الذي يتبع الامام في كل شي فيركع بعده ويسجد بعده ويرفع منها بعد
ومنهم من له ثمان واربعون ركعة وهو الذي يجزئ في الصف الاول صيفا ميتا اخر الى الصف الثاني قال وروى
ايضا ان من صلى في مسجد القبيلة كان ثمان واربعون ركعة وقال مسجد القبيلة وهو مسجد بناء من لقي الامام
قال وسالت شيخنا محمد بن الحسن عن موقف من يدخل بعد من دخل ووقف عن يمين الامام لتضيق الصفوف
فقال لا ادري وذكر انه لا يعرف ذلك اثر في الحديث **التاسعة عشر** اوجب ابن حمزة ان يكون اقرا القوم
لظاهر الجهر والشهور انه على الاستحباب الا ان يكون من دونه لا يؤدى الواجب من القراءة ووجب الانصاف
لقراءة الامام على ظاهرا لانه وحمله الاكثر على الذنب وعدم المخافة من صلاة العصر خلفه من يصليها ولم
يجعل المعتدي الظاهر وهذا لا خصوصية فيه للامامة لغيره تقديم العصر على الظهر مقبلا سواء كان اماما او مؤمنا
او منفردا واعد من المكروه الوقوف عن يسار الامام وقال لا يمكن العبد ولا الصبي ولا السفينة ولا الخنثى
ولا الخنثى من الصف الاول **العشرون** قال الشيخ في الخلاف لا يبطل الصلوة بتقديم سفينة المأموم على سفينة
الامام لعدم الدليل والظاهر انه يريد به اذا انفرد واستدرك الناصر وقال لو قلنا ان الماء ليس بجاي فلا جد
فيه الا ما يمنع من مشاهدته الامام والاعتداء بانها لم نقل عن الشافعي التحديد بثلثمائة فربما كان مراد
لم يحرم قال التحديد بحد الى شرع وليس فيه ما يدل عليه وهذا يشترع بحوان الزيادة على ثلثمائة ولا مراد
به مع اتصال الصفوف اذ لا صفوف في الماء الا في مثل السفن ويمكن ان يريد بالتحديد المنفي بنفس الثلثمائة فيكون
استثناء الزايد بطريق الاولى وليكن هذا آخر المجلد الاول من كتاب ذكرى الشيعة وتبليغها انشاء الله في المجلد
الثاني كتاب الزكاة وفتح من يوم الثلاثاء لتسع من شهر صفر حتم بالخير والظفر سنة اربع وثلاثين وسبعمائة
والمحمد لله رب العالمين والصلوة والتسليم على افضل المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين صلوة تامة

باقية الى يوم الدين هذا اخر كلامه قدس الله روحه محمد وآله المعصومين اجمعين وسم تسليما كثيرا

وقد فرغ من تكملة تسويد هذا الكتاب الشريف

في يوم الثلاثاء الثامن عشر من شهر ربيع

وما بين بعد الالف المئتين الف مائة

محمد بن كاظم القمي

عونهما وغفر ذنوبهما محمد وآله

احمدين

تم



